

# شرح المفصل

## لزكي

تأليف

موفق الدين أبي القاسم يعيش بن علي بن يعيش الموصلي  
المتوفى سنة ٦٤٣ هـ

قدم له ووضع حواشيه وفهارسه  
الدكتورAMIL BEAUPRE YACOUB

الجزء الثالث

نشرات

مجمع لبي بيضن

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بمروست - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©  
All rights reserved  
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة  
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان  
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة  
تضييد الكتاب كاملاً أو جزءاً أو تسجيله على  
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو  
برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة  
الناشر خطياً.

**Exclusive Rights by**  
**Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon**  
No part of this publication may be  
translated, reproduced, distributed in any  
form or by any means, or stored in a data  
base or retrieval system, without the  
prior written permission of the publisher.

**Droits Exclusifs à**  
**Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban**  
Il est interdit à toute personne individuelle  
ou morale d'édition, de traduire, de  
photocopier, d'enregistrer sur cassette,  
disquette, C.D, ordinateur toute  
production écrite, entière ou partielle,  
sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى  
م ٢٠٠١ - ١٤٢٢

دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان

رمل الطير، شارع الجندي، بناية ملكارت  
هاتف وفاكس : ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (٩٦١) (٩٦٢)  
صندوق بريد : ١١٩٤٢٤ - بيروت - لبنان

**Dar Al-Kotob Al-ilmiyah**  
*Beirut - Lebanon*

Ramel Al-Zarif, Bohitory St., Melkart Bldg., 1st Floor  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

**Dar Al-Kotob Al-ilmiyah**  
*Beyrouth - Liban*

Ramel Al-Zarif, Rue Bohitory, Imm. Melkart, 1ère Étage  
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98  
B.P. 11 - 9424 Beyrouth - Liban



دفع أ. علاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس

ISBN 2-7451-2258-4  
9 0 0 0 0

9 782745 122582

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com  
info@al-ilmiyah.com  
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## أسماء الأفعال والأصوات

### فصل

#### [نوعاً أسماء الأفعال]

قال صاحب الكتاب: هي على ضربين: ضرب لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار، والغلبة للأول. وهو ينقسم إلى متعدد للمأمور، وغير متعدد له. فالمتعد نحو قولك: «رُوَيْدَ زِيدًا»، أي: أزوجه، وأمهله. ويقال: «تَبَدَّلَ زِيدًا»، بمعنى «رُوَيْدَ»، و«هُلُمَّ زِيدًا»، أي: قرئه، وأحضره، و«هَاتِ الشَّيْءَ» أي: أعطنيه، قال الله تعالى: «هَاتُوا بِرُكْنَكُمْ»<sup>(١)</sup>، و«هَاءِ زِيدًا»، أي: خذه، و«حَيَّهَلَ التَّرِيدَ»، أي: إيته، و«بَلَةِ زِيدًا»، أي: دعه، و«تَرَاكُهَا»، و«مَنَاعَهَا»، أي: اثركها، و«مَنْعَهَا»، و«عَلَيْكَ زِيدًا»، أي: الرَّمن، و«عَلَيَّ زِيدًا»، أي: أولئك.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن معنى قول النحوين: «أسماء الأفعال» المراد به أنها وُضعت لتدل على صيغ الأفعال، كما تدل الأسماء على مسمياتها، فقولنا: «بَعْدَ دالٌ على ما تحته من المعنى، وهو خلاف القرب. وقولك: «هَيَّهَاتٌ» اسم للفظ «بَعْدَ دالٌ عليه، وكذلك سائرها.

والغرض منها الإيجاز والاختصار، ونوع من المبالغة، ولو لا ذلك، لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها، أولى بموضعها. وجملة الاختصار فيها مجبنها للواحد والواحدة، والثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة، إلا ترى أنت تقول في الأمر للواحد: «صَهْ يَا زِيدُ»، وفي الاثنين: «صَهْ يَا زِيدَان»، وفي الجماعة: «صَهْ يَا زِيدُون»، وفي الواحدة: «صَهْ يَا هِنْدُ»، و«صَهْ يَا هِنَدَاتُ»، ولو جئت بمسماً بهذه اللغة، وهو «اسْكُتْ»، و«اسْكَتاً» للاثنين، و«اسْكَتواً» للجماعة، و«اسْكَتِي»، للواحدة المخاطبة، و«اسْكُنْ» لجماعة المؤذن؟ فتركتهم إظهار علامات التأنيث والثنية والجمع مع أن في كل واحد من هذه الأسماء ضميرًا للمأمور، والمثنى به حكم مشابهة الفعل، ونيابة عنه دليل على ما قلناه من قصد الإيجاز والاختصار. وأما المبالغة، فإن

(١) الأنبياء: ٢٤؛ والبقرة: ١١.

قولنا: «صَهْ» أبلغ في المعنى من «اسْكُتْ»، وكذلك البَوَاقِي.

واعلم أن هذه الأسماء، وإن كان فيها ضمير تستقل به، فليس ذلك على حده في الفعل، ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة، وليس هذه الأسماء كذلك، بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حده في اسم الفاعل، واسم المفعول والظرف؟ والذي يدل على أن هذه الألفاظ أسماء مفردة إسناد الفعل إليها. قال رَهْنَر [من الكامل]:

٥١٤- **وَلَنِعْمَ حَشُو الدُّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّغْرِ**  
 فلو كانت «نزال» بما فيها من الضمير جملة، لما جاز إسناد «دُعِيَتْ» إليها من حيث كانت الجمل لا يصح كون شيء منها فاعلاً. وإنما لم يصح أن تكون الجملة فاعلاً؛ لأن الفاعل يصح إضماره، والجملة لا يصح إضمارها؛ لأن المضمير لا يكون إلا معرفة، والجمل مما لا يصح تعريفها من حيث كانت معانى الجمل مستفادة. ولو كانت معرفة، لم تكن مستفادة، فلما تدَافع الأمران فيها<sup>(١)</sup> وتَنَافِي، لم يجتمعوا.

والذي يدل أن هذه الألفاظ أسماء أمور:

**الأول منها: جواز كونها فاعلة ومفعولة، فمن الفاعل ما ذكرناه من إسناد الفعل**

٥١٤ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٩؛ وإصلاح المنطق ص ٣٣٦؛ وخزانة الأدب /٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩؛ والدرر /٥، ٣٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه /٢، ٢٢١؛ وشرح التصرير /١، ٥٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٠؛ والشعر والشعراء /١، ١٤٥؛ والكتاب /٣، ٢٧١؛ ولسان العرب /١١، ٦٥٧، ٦٥٨ (نزل)، ١٢/١٨ (اسم)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥؛ والمقتضب /٣، ٣٧٠؛ وهمع الهوامع /٢، ١٠٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب /٧، ٢٤٧؛ ورصف المبني ص ٢٣٢.

المعنى: يمدح رجلاً بالشجاعة، ويراه جديراً بملء درعه عندما تحين ساعة المعركة، ويخاف الناس.

الإعراب: «ولنعم»: الروا: استئنافية، واللام: حرف ابتداء وتوكييد لا محل له، و«نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح. «حشو»: فاعل مرفوع بالضمة. «الدرع»: مضارف إليه مجرور.

«أنت»: ضمير رفع منفصل مبني في محل رفع مبتدأ مؤخر. «إذا»: ظرف زمان متصل بالفعل دعيت.

«دعيت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والناء تاء التأنيث الساكنة. «نزل»: اسم فعل أمر بمعنى «أنزل» مبني على الكسر، في محل رفع نائب فاعل على الحكاية. «لُجَّ»: الروا عاطفة، «لُجَّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

«في الذرع»: جار ومعجرور متعلقان بالفعل «لُجَّ».

جملة «نعم حشو الدرع»: في محل رفع خبر مقدم للضمير «أنت». وجملة «أنت نعم حشو الدرع»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دعيت...»: في محل جز بالإضافة. وجملة «لُجَّ في الذرع»: معطوفة على ما قبلها في محل جر.

والشاهد فيه قوله: «دعيت نزال» حيث جاءت «نزل» نائب فاعل، مما يؤكد أنها اسم وليس جملة.

(١) صححتها طبعة لبيزغ في ذيل التصحيحات ص ٩٠٧ إلى «فيهما» ولا أرى هذا التصحيح صائباً.

إليها في قوله: «إذا دعيت نزال»، والفعل لا يُسند إلا إلى اسم مخصوص. ومن المفعول **قُولُ الْآخَر** [من الكامل]:

**٥١٥** - فَدَعَنَا نَزَالٍ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ      وَعَلَامٌ أَزَكَبْهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلْ  
فإن قيل: فقد قال الشاعر [من الطويل]:

**٥١٦** - وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ      وَعَهْدِي بِهِ قَيْنَانِيَفْشِ بِكِيرٍ

**٥١٥** - التخريج: البيت لابن مقرئ الضبي في الحيوان ٦/٤٢٧؛ وخرزات الأدب ٤٩/٥، ٣١٧/٦  
وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٦٥٧/١١ (نزل).

المعنى: لقد دعوني للمقابلة والمنازلة فنزلت، وعلام أركب هذا الفرس إذا لم أنازل الأبطال عليه.

الإعراب: «فدعوا»: الفاء: بحسب ما قبلها، «دعوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بـ«أركب»  
الجملة، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف للتتفريق. «نزل»: اسم فعل أمر مبني  
على الكسر في محل نصب مفعول به على الحكاية، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.  
«فكنت»: الفاء: عاطفة، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بالثاء المتحركة،  
والثاء في محل رفع اسم كنت. «أول»: خبر منصوب بالفتحة. «نازل»: مضارف إليه مجرور بالكسرة.  
«علام»: الواو استثنافية. «على»: حرف جر. «ما»: اسم استفهام مبني في محل جز بـ«حر»  
والجار والمجرور متعلقان بالفعل أركب. «أركب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر  
وجوباً تقديره أنا، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «إذا»: ظرف زمان مبني في محل  
نصب مفعول فيه متعلق بـ«أركب». «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «أنزل»: فعل مضارع مجزوم بلم  
وعلامه جزمه السكون وحركته بالكسر للضرورة، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا.

جملة «دعوا»: بحسب ما قبلها. وجملة «كنت أول»: معطوفة على جملة «دعوا» لا محل لها من الإعراب.  
وجملة «علام أركب»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم أنزل»: في محل جز بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «فدعوا نزال» حيث أوقع لفظ «نزل» في موقع المفعول به لأنه أراد هذا اللفظ،  
ولو أراد المعنى لم يجز له أن يوقعه في شيء من مواقع الإعراب؛ لأن الفعل وما هو بمعناه لا يقع  
في شيء منها.

**٥١٦** - التخريج: البيت بلا نسبة في الخصائص ٤٣٤/٢  
اللغة: راعني: أفزعني. الشرطة: مفرد لها شرطي (رجل شرطة). القين: الحداد. الكبير: الأداة التي  
ينفع فيها على النار.

المعنى: عجب لي لما أرى، فإنه أخافني حقاً، فأمسك كان هذا الرجل حداداً، واليوم يسير مرافقاً تتبعه  
الشرطة.

الإعراب: «وما راعني»: الواو: حسب ما قبلها، «ما»: نافية، «راعني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح،  
والتون: للوقاية، والباء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره:  
(هو). «إلا يسير»: «إلا»: حرف حصر، «يسير»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل  
ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «بشرطة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل يسير. «عهدي»: الواو:  
حالية، «عهدي»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الباء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة  
وهو مضارف، والباء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ«خبر» =

فجعل «يسير» فاعلاً، وهو فعل مضارع، وقال جمِيلٌ [من الطويل]:

٥١٧ - جَزَعْتُ حِذَارَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا وَحْقَ لِمَثْلِي يَا بُشِّينَةُ يَجْزَعُ  
فأسند «حق» إلى «يجزع» وهو فعل، قيل: إن مراده هنا معنى الفعلين، والتقدير: «أن يسير» و«أن يجزع». فالفعل فيهما مسند إلى المصدر المنوي، لا إلى الفعل؛ لأن «أن» والفعل مصدر. والمراد: وما راعني إلَّا سَيْرُهُ، وَحْقَ لِمَثْلِي الْجَزَعُ. وقد اطُرد حذف «أن» وإرادتها نحو قوله [من الطويل]:

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِي أَخْضُرُ الْوَغْيَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي<sup>(١)</sup>  
والمراد «أن أحضر» فلما حُذف «أن» ارتفع الفعل، وإن كانت مراده. ومثله قوله [من الوافر]:

فَقَالُوا: مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ: أَلْهُو<sup>(٢)</sup>

= مخدوف. «قيئاً»: مفعول به للمصدر «عهدي» منصوب بالفتحة الظاهرة. «يُفْشِّي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر تقديره هو. «بِكِيرٌ»: جار ومجرور متعلقان بالفعل يُفْشِّي. جملة «راعني»: بحسب الواو. وجملة «يسير بشرطة»: حالية محلها النصب. وجملة «يُفْشِّي بِكِيرٍ»: في محل نصب صفة لـ«قيئ». وجملة «عهدي به قيئاً»: حالية محلها النصب.  
والشاهد فيه قوله: «يسير بشرطه» فقد أولت الجملة إلى مصدر في محل رفع فاعل عند بعضهم، والصواب أنها حالية، وفاعل «راعني» ضمير على من سبق ذكره.

٥١٧ - التخريج: البيت لجميل بشيحة في ديوانه ص ١١٢؛ وخزانة الأدب ٨/٥٧٩، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٤؛ والخاصيص ٢/٤٣٥؛ وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٥؛ ولسان العرب ١٤/٢٧٣ (دنا).  
اللغة: جَزَعَ الرَّجُلُ: ضعف عن حمل ما حَلَّ بِهِ، ولم يجد صبراً عليه. البين: البعد والفارق. تحملوا: ارتحلوا.

المعنى: لقد خفت من الفراق يوم هُمْ قوم الحبيبة بالرحيل، وجدير بمثلي أن يخاف فراق من يهوى.  
الإعراب: «جَزَعْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والبناء: فاعل محله الرفع. «حِذَارُ»: مفعول لأجله منصوب. «البين»: مضارف إليه مجرور. «يَوْمٌ»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «جزعت».  
«تَحَمَّلُوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. «وَحْقُ»: الواو: حالية، «حَقُّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح. «لِمَثْلِي»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «حق»، وباء المتكلّم: مضارف إليه محله الجر. «يَا»: حرف نداء. «بُشِّينَةُ»: منادي مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. «يَجْزَعُ»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر تقديره: هو، والمصدر المسؤول من «أن» المقدرة، ومن الفعل «يَجْزَعُ» نائب فاعل للفعل «حق»، ويرى بعضهم أن جملة «يَجْزَعُ» نفسها هي نائب الفاعل ولا حاجة إلى تقدير «أن» المصدرية، ولا إلى تأويل المصدر.

جملة «جزعت» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تحملوا»: مضارف إليها محلها الجر.  
وجملة «حَقُّ . . .»: حالية محلها النصب. وجملة «يَا بُشِّينَةُ»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه أن الأصل «أن يَجْزَعُ» فحذفت «أن» وارتفع الفعل بعدها.

(٢) تقدم بالرقم ٣١٦.

(١) تقدم بالرقم ٢٠٢.

والمراد: أن اللهُو، أي اللهُو.

والثاني: حكاية بنائه إذا نقل إلى العلمية، وسمى به، وفي آخره الراء، فإنه يجتمع القبيلان: بنو تميم وأهل الحجاز على بنائه، نحو قوله: «حضرار»، و«سفاري»، فحاله بعد التسمية كحاله قبل التسمية في بنائه؛ لأنَّه اسم نقل فبقي على بنائه، ولم يُعرَب. ولو كان فعلاً، لوجب إذا نقل إلى العلمية أن يُعرَب، نحو: «كعسَب»، و«تَعْلِب»، و«اضرب».

فإن قيل: فهلا كان إعرابُبني تميم من ذلك في التسمية ما لم يكن آخره راء، نحو: «نَزَالٌ»، و«دَرَاكٌ» دليلاً على أنه فعل. قيل: لا يدل ذلك على كونه فعل؛ لأنَّهم أجروا ذلك مجرَّى «أينَ»، و«كَيْفَ»، و«كَمْ» إذا سُميَ به، وإنما يتعلَّقُ بهم مع الحجازيين على بناء ما كان آخره راء بعد التسمية به دلالةً على أنه اسم عندهم.

الثالث: إنَّه يُؤْنَن فرقاً بين المعرفة والنكارة، وذلك إذا قلت: «صَهْ»، كان معرفة، وإذا قلت: «صَيْه»، كان نكرة، والتعرِيفُ من خصائص الأسماء، ويؤيد ما قلناه جمودها، وعدم تصرُّفها.

فإن قيل: هذه تعلم عمل الأفعال، وتُفيد فائدة الأفعال من الأمر والنهي والزمان الخاصُّ، ألا تراك إذا قلت: «هَيَاهَاتٍ»، ففهمت البعد في زمان ماضٍ، وهذه دلالة الفعل، فهلا قلت: إنَّها أفعالٌ، وتكون من قبيل الألفاظ المترادفة، فـ«صَهْ»، وـ«اسْكُنْتُ» بمنزلة: «ذَهَبَ»، وـ«مضَى»، وـ«قَعَدَ»، وـ«جَلَسَ». قيل: قد تقدَّمت الدلالة على اسمية هذه الكلمة بما فيه مُقْبَعٌ، وأما إعمالها عمل الأفعال؛ فللشَّيْه الواقع بينها وبين الأفعال، وأما دلالتها على ما تدل عليه الأفعال من الأمر والنهي والزمان الخاصُّ؛ فإنَّما استُفيد من مدلولها لا منها نفسها، فإذا قلت: «صَهْ»، دل ذلك على «اسْكُنْتُ»، والأمرُ مفهوم منه، أي: من المسمى الذي هو «اسْكُنْتُ». وـ«هَيَاهَاتٍ» اسمٌ، ومسماه لفظ آخر، وهو بعده، فالزمان معلومٌ من المسمى لا من الاسم.

ولما كانت هذه الألفاظ أسماء للأفعال كالاعلام عليها؛ كان فيها كثيراً من أحكام الأعلام، وذلك أنَّ فيها المرتجل والمتنقل والمشتق، فالمرتجل، نحو: «صَهْ»، وـ«مَهْ»، والمتنقل كـ«عَلَيْكَ» وـ«إِلَيْكَ»، وـ«دُونَكَ»، والمشتق كـ«نَزَالٌ»، وـ«حَذَارٌ»، وـ«بَدَادٌ».

وهذه الأسماء على ضربين كما ذكر: ضرب لتسمية الأوامر، وضرب لتسمية الأخبار، والغيبة للأول. وإنما كان الغالب فيها الأمر، لما ذكرناه من أنَّ الغرض بها الإيجاز مع ضربِ من المبالغة. وذلك بابُه الأمر؛ لأنَّه الموضع الذي يُختَرُ فيه بالإشارة، وقرينةٌ حال، أو لفظ عن التصريح بلفظ الأمر. ألا ترى أنك تقول لمن أشال سُوطاً، أو سدَّ سهْماً، أو شهر سيفاً: «زيَاداً»، أو «عمراً»، فتستغنى بشاهد الحال عن أن تقول: «أوْجِعْ»، أو «ازْم»، أو «اضْرِبْ». ويكفي من ذلك الإشارةُ وشاهد الحال، وقامت

المخاطبة وحضور المأمور مقام اللفظ بالأمر. وإذا جاز حذف فعل الأمر من غير خلف لشاهد حال، كان حذفه لقيام غيره مقامه أولى بالجواز. وليس كذلك الغائب والخبر، فلذلك قل استعمال هذه الكلم في الخبر، وكثير في أمر الحاضر.

ووجه ثانٍ أن الأمر لا يكون إلا بالفعل، فلما قويت الدلالة على الفعل، حسن حذفه وإقامة الاسم المناب عنه خلفاً منه. ولما كانت هذه الأسماء عوضاً عن اللفظ بالفعل ونائبة عنه، أعملت عمله، ولما كانت الأفعال التي هي مسميات هذه الأسماء، منها ما هو متعد للفاعل متجاوز له إلى غيره، نحو: «خذ زيداً» و«الزم عمرًا»، ومنها ما هو لازم له لا يتتجاوزه إلى مفعول، نحو: «أنكثت»، و«أخلفت»، كانت هذه الأسماء كذلك على حسب مسمياتها، منها ما هو متعد للمأمور، ومنها ما لا يتتجاوزه إلى غيره.

فمن المتعد قوله: «رويد زيداً»، أي: أزوذه، وأمهله، فهو اسم لهذا اللفظ، وهو مشتق من مسماه الذي هو «أزوذ». وأصله المصدر الذي هو «إزواد». وصغر بحذف الزوايد تضييق الترخيص، فقالوا: «رويد»، كما قالوا: «سويد» في «أسود»، و«زهير» في «أزهر». وقال الفتاء: «رويد» تضييق «رود»، و«الرود»: المهل، يقال: فلان يمشي على رود، أي: على مهل، قال الشاعر [من البسيط]:

٥١٨ - [تكاد لا تسلم البطحاء وطأتها] كأنها ثملي يمشي على رود  
وقالوا: «تَيَّدَ زيداً» في معنى «رويد زيداً»، فهو اسم لقولك: «أزوذ»، و«أمهل»،

٥١٩ - التخريج: البيت للجموح الظفري في شرح أشعار الهذللين ص ٨٧٢؛ ولسان العرب ٣/١٨٩ (رود)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/٣٢؛ ومجمل اللغة ٢/٤٣٤؛ ونتاج العروس ٨/١٢٣ (رود)؛ وأساس البلاغة (رويد)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/١٦٩، ٣/١٧٠ (رأد)؛ ومقاييس اللغة ٢/٤٥٨؛ والمخصوص ١٤/٨٩؛ وتهذيب اللغة ١٤/١٦٢؛ ونتاج العروس ٨/٨٠ (رأد).

شرح المفردات: تسلم: تحدث ثلمة أو شفاعة. البطحاء: المكان المنبسط يسيل فيه الماء، فيختلف فيه التراب والخصى الصغار. يصف امرأة بالخفة واللطف، فيشبه مشيها بمشي سكران على مهل. الإعراب: «تكاد»: فعل مضارع ناقص (من أفعال المقاربة) مرفوع بالضمة، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «لا»: حرف نفي. «تلّم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «البطحاء»: مفعول به مقدم منصوب بالفتحة. «وطأتها»: فاعل مؤخر مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. «تمل»: خبر (كان) مرفوع بالضمة. «يمشي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «على رود»: جاز ومجرور متعلقان بـ(يمشي).

وجملة «تكاد لا تسلم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تلّم»: في محل نصب خبر (تكاد). وجملة «كأنها ثملي»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يمشي»: في محل رفع صفة لـ(تمل).

والشاهد فيه قوله: «على رود» بمعنى: على مهل.

وهو مبني لوقوعه موقع فعل الأمر، وتضمنه معنى لام الأمر. وكان الأصل أن يكون ساكن الآخر، إلا أنه التقى في آخره ساكنان: الياء والدال، ففتحت الدال لالتقاء الساكنين لشقل الكسرة بعد الياء، على حد صناعتهم في «رويند»، و«أين»، و«كينف». وحكي البغداديون: «تيدك زيداً»، ويحتمل أن يكون الكاف اسمًا في موضع خفض، ويكون انتصاره على المصدر بمنزلة: «ضرب زيد عمرًا». ويجوز أن تكون للخطاب مجردة من معنى الاسمية بمنزلة: «رويند زيداً». والأقرب في هذه اللفظة أن تكون مأخوذة من «الثؤدة»، الفاء واو، أبدل منها التاء، ولزم البدل على حد «تيقور» و«توراة»، والعين همزة، أبدلت ياء لضرب من التخفيف على غير قياس، كما قالوا في «قرأت»: «قرئت»، وفي «بدأت»، «بدئت»، وفي «تواضأت»: «تواضيت».

ومن ذلك «هلُّم زيداً»، أي: قرئه، وأخضره، وليس المراد أنها دالة على ما يدل عليه «قربه»، و«أحضره»، وإنما «هلُّم» اسم لهذا اللفظ الذي هو «قرب»، و«أخضر»، وله موضع يذكر فيه.

ومن ذلك: «هاتِ الشيءَ»، أي: أعطيته، وهو اسم لـ«أعطي» وـ«ناولني»، ونحوهما. وهو مبني لوقوعه موقع الأمر، وكسر لالتقاء الساكنين: الألف والتاء، وكأنه من لفظ «هنيت» ومعناه. وقال بعضهم: هو من «آتى يُؤتني»، والهاء فيه بدل من الهمزة، وبعزم هذا القول إلى الخليل<sup>(١)</sup>، واستدل على ذلك بتضريمه، نحو قوله [من الرجل]:

لَهُ مَا يُغْطِي وَمَا يُهَاتِي  
من «المهاتة» ويلحقونه ضمير الشتنة والجمع لقوة شبيه الفعل.  
قال الله تعالى: «هَا تُوازِعُنَّكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ»<sup>(٢)</sup>. وفي الحديث: «هاتوا

(١) كتاب العين ٤/٨٠.

٥١٩ - التخريج: الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٥٥٣؛ ولسان العرب ١٥/٣٥٢ (هتا). الإعراب: «الله»: جاز ومحروم متعلقان بخبر محذوف. «ما»: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ. «يعطي»: فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء للشقل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «وما»: الروا للعطف، «ما»: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ. «يهاتي»: فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء للشقل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. وجملة «مراهوب الله ما يعطي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يعطي»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «ما يهاتي»: معطوفة على الأول لا محل لها من الإعراب. وجملة «يهاتي»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يهاتي» على أن الهاء بدل من الهمزة، فأصلها (يؤاتي).

(٢) البقرة: ١١١.

رُبْعَ عَشُورِ أَمْوَالِكُمْ<sup>(١)</sup>. كما فعلوا ذلك في «هَلْمٌ» حين قالوا: «هَلْمًا»، و«هَلْمَوَا»، وفي «هَاءٌ» حين قالوا: «هَاؤُمًا»، و«هَاؤُمْ». قال الله تعالى: «هَامُوا فِرْدَوْ كَتِيْبَةٍ»<sup>(٢)</sup>.  
ومن ذلك قولهم: «حَيَّهَلَ الشَّرِيدَ»، جعلوا «حَيًّا» و«هَلْ» بمنزلة شيء واحد، وفتحوهما كـ«خمسة عشر»، وسموا بهما الفعل، فـ«حَيَّهَلَ الشَّرِيدَ» بمنزلة: «أَيْتُوا الشَّرِيدَ».  
قالوا: «بَلْهَ زَيْدًا»، والمراد: دُغَ زَيْدًا، وقالوا: «تَرَاكِهَا»، وـ«مَنَاعِهَا»، والمراد: اثْرُكُهَا، وامْنَعُهَا.

قالوا: «عَلَيْكَ زَيْدًا»، أي: الرَّزْمَه. وقالوا: «عَلَيَّ زَيْدًا» أي: أُولَئِنِيهِ. فهذه كلها أسماء لما ذكرناه من الدلالة، وكلها مُتعدِّيةٌ ضمير المأمور إلى المفعول، كما كانت مسماً يائها كذلك، فاعرفه.

\* \* \*

### [اسم الفعل غير المتعدّي]

قال صاحب الكتاب: وغير المتعدّي نحو قوله: «صَهَ»، أي: اسْكَنَ، وـ«مَهَ»، أي: اكْفَفَ، وـ«إِيهَ»، أي: حَدَّثَ، وـ«هَيْتَ»، وـ«هَلْ»، أي: أَسْرَغَ، وـ«هَيْكَ»، وـ«هَيْنَكَ»، وـ«هَيَا»، أي: أَسْرَغَ فِيمَا أَنْتَ فِيهِ. قال [من الرجز]:

٥٢٠ - لَتَقْرِبَنَ قَرْبَنَ قُرْبَنَ جَلْذِيَا مَا دَامَ فِيهِنَ فَصِيلَ حَيَا  
فَقَدْ دَجَا اللَّيْلَ فَهَيَا هَيَا

(١) في سنن أبي داود الرقم ١٥٧٢؛ وسنن الدارقطني ٩٢/٢: «هاتوا ربع العشور من كل أربعين».  
وانظر موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف ١٩٠/١٠ .

(٢) الحاقة: ١٩.

٥٢٠ - التخريج: الرجز لابن ميادة في ديوانه ص ٢٣٧؛ وخزانة الأدب ٥٩/٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٩/٤، ٢٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٦٦؛ ولسان العرب ٤٨١/٣ (جلد)؛ وبلا نسبٍ في سمعط الآلبي ص ٥٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٧٧؛ ولسان العرب ٢١٧/١٢ (دوم)، ٣٧٦/١٥ (هيا)؛ والمقتضب ٤/٩١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٩٤.

اللغة: القرب: السير في الليلة التي يصبح الماء صبيحتها. الجلذى: السير الشديد. دجا الليل:  
أظلم، الفصيل: ابن الناقة عندما ينفصل عن أمها.  
المعنى: يخاطب ناقته، ويطلب منها أن تسير سيراً شديداً في الليلة التي ينهر الماء في صباحها، ما دام في هذه الإبل صغير حي، فالليلة قد اشتَدَ ظلامها.

الإعراب: «لتقربن»: اللام: واقعة في جواب قسم مقدر، وـ«قربيـن»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنـه من الأفعال الخمسة، وحذفت النون لتوالي الأمثال، والناء المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون: للتوكيد. «قربيـا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.  
«جلذـيـا»: صفة «قربيـا» منصوبة بالفتحة. «ما دـام»: حرف نفي، وـ«دام»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «فيـهـن»: جار و مجرور متعلقان بـ«حيـيـا». «فصـيـل»: اسم «دام» مرفوع بالضمة. «حيـيـا»:

وـ«نزلَ»، أي: انزلُ، وـ«قذَكَ»، وـ«قطْكَ»، أي: «انْتَفِ»، وـ«إِلَيْكَ»، أي: تنحَّ. وسمع أبو الخطاب مَن يقال له: «إِلَيْكَ»، فيقول: «إِلَيَّ»، كأنه قيل: له تَنحَّ، فقال: «أَنْتَنْحَى». وـ«دَعَ»، أي: «انْتَعَشْ»، يُقال: دَعَا لَكَ، وـ«دَعْدَعَا»، وـ«أَمِينَ»، وـ«آمِينَ»، بمعنى: استحبَّ.

\* \* \*

قال الشارح: هذه الألفاظ كلها مَمَّا سُميَّ به الفعل في حال الأمر، وهي لازمة لا تجاوز مأمورها؛ لأنها نائبة عن أفعال لازمة غير متعدية. وإذا كان الأصل الذي هو المسمى لازماً، كان الاسم الذي هو فرع باللزموم وعدم التعدى أولى.

فمن ذلك «صَهْ» بمعنى «اسْكُثْ»، وـ«مَهْ» بمعنى «اَكْفُفْ»، وـ«إِيهْ» بمعنى «حَدَّثْ»، فكلها أسماء لما تقدم بيانه، وكلها لازمة؛ لأنها اسم لفعل لازم، وكلها مبنية لوقوعها موقع الفعل المبني، وهو الأمر.

فإن قيل: فعل الأمر مختلف في بنائه وإعرابه على ما هو معلوم، مما بالإجماع وقع على بناء هذه الكلم؟ قيل: فعل الأمر مبني عند المحققين، على أنا نقول: إن وقوع هذه الأسماء موضع ما أصله البناء، وجذرها مجرأه في الدلالة سبب كاف في البناء. ولا خلاف عند الجميع في أن أصل ما وقعت هذه الكلم موضعه البناء، وهو الفعل على الإطلاق، فكان مبنياً لهذه العلة.

فـ«صَهْ» وـ«مَهْ» مبنيان، لِمَا ذكرناه، ولأنهما صوتان سُميَّ بهما، وحُكِي حالهما قبل التسمية. وبعد التسمية، وهما لازمان على حسب مُسماهما، فـ«صَهْ» نائبة عن «اسْكُثْ»، وـ«مَهْ» نائبة عن «اَكْفُفْ»، وهو مبنيان على الوقف، وذلك هو الأصل في كل مبني، وإنما حُرِّكَ منه ما حُرِّكَ لعلة.

وحال «إِيهْ» كحال «صَهْ»، وـ«مَهْ» في البناء، وكان القياس أن تكون ساكنة الآخر كـ«صَهْ»، وـ«مَهْ»، إلا أنه التقى في آخرها ساكنان: الياء والهاء، فكسرت الهاء لالتقاء الساكنين. واحتُمل ثقل الكسرة بعد الياء، إذ لو فُتحت، لالتبس بـ«إِيهَا» التي للكفت، وهي نائبة عن «زِدْ» أو «حَدَّثْ». وذكرها مع اللازم نظراً إلى الاستعمال، إذ لا يكادون يقولون: «إِيهِ الحديث»، وإن كان القياس لا يأبه، بل يقتضيه، لأنه اسم ناب عن فعل

= خبر «دام» منصوب بالفتحة. **(فقد)**: الفاء: حرف استئناف، وـ«قد»: حرف تحقير. **(دجا)**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف. **(الليل)**: فعل مرفوع بالضمة. **(فهيا)**: الفاء: حرف استئناف، وـ«هيا»: اسم فعل أمر بمعنى «أسرع»، وفاعله ضمير مسند وجوباً تقديره: أنت. **(هيا)**: توكيد للأولى. وجملة **(أقسام)** المحدوفة: ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة **(تقربن)**: واقعة في جواب قسم محدوف لا محل لها من الإعراب. وجملة **(ما دام فصيل حيًّا)**: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة **(دجا)**: استثنافية أيضاً لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه مجيء **(هيا)** بمعنى: «أسرعني فيما أنت فيه».

متعدد، نحو: «حدث»، أو «زد». وكل واحد من هذين الفعلين متعدد، فوجب أن يكون كذلك؛ لأنّه عبارة عنهما. قال ذو الرمة [من الطويل]:

٥٢١- وَقَفْنَا وَقُلْنَا إِيَّهُ عَنْ أُمٍّ سَالِمٍ      وَمَا بَالْ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاقِعِ  
وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يُشَكِّرُ عَلَى ذِي الرَّمَةِ هَذَا الْبَيْتَ، وَيَزْعُمُ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَقْلِ إِلَّا:  
«إِيَّهُ» بِالْتَّنْوِينِ، وَجَمِيعُ النَّحْوَيْنِ صَوَّبُوا قَوْلَ ذِي الرَّمَةِ، وَقَسَّمُوا «إِيَّهُ» إِلَى قَسْمَيْنِ: مَعْرِفَةٌ  
وَنَكْرَةٌ، فَإِذَا اسْتَزَادُوا مَنْكُورًا، قَالُوا: «إِيَّهُ» بِالْتَّنْوِينِ، وَإِذَا اسْتَزَادُوا مَعْرِفَةً، قَالُوا: «إِيَّهُ»  
مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ عَلَى حَدٍّ «صَبَّهُ» وَ«صَبَّهُ».

ومن ذلك «هَيْتٌ»، وهو اسمُ للفعل، وفيه ضميرُ المخاطب كـ«صَهُ» وـ«مَهُ»، ومسمى «أَسْرَغُ». يُقال: «هَيْتٌ» إذا دعاه. قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

٥٢٢- أبْلِغْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِيْنَ  
أَنَّ الْعِرَاقَ وَهَلَّةَ  
سَلَّمْ إِلَيْكَ فَهَنِئْتَ هَيْتَا  
نَأْخَا الْعِرَاقِ إِذَا أَتَيْتَا

٥٢١ - التخريج: البيت الذي الرمة في ديوانه ص ٧٧٨؛ والأشباء والنظائر /٦؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩١، ٣٠١؛ ونذكرة النحاة ص ٦٥٨؛ وخزانة الأدب /٦، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ١١٣/١٠؛ ١١٤؛ ورصف المبني ص ٣٤٤؛ وسر صناعة الإعراب /٢، ٤٩٤؛ ولسان العرب /١٣، ٤٧٤ (أيه)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٩؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب /٦، ٢٣٧.

اللغة: إيه عن أم سالم: حدثنا عنها. وبالبال: الشأن. والديار البلاقع: الديار التي ارتحل سكانها، فهي خالية.

**المعنى:** طلب من الطلل أن يحدثه عن محبوبته أم سالم، وهذا من فرط تحيره وولله، ثم أفاق وأنكر على نفسه ذلك لأنه ليس من شأن الأماكن الاخبار.

**الإعراب:** «وقفنا»: فعل ماضٍ، و«نا»: فاعل. «وقلنا»: الواو: حرف عطف، «قلنا»: مثل «وقفنا». «إيه»: اسم فعل أمر مبني على الكسر بمعنى (حدث)، والفاعل مستتر وجواباً تقديره: أنت. «عن أم»: جار ومحرر متعلقان باسم الفعل (إيه). «سالم»: مضاف إليه. «وما»: الواو: حرف استثناف ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «بال»: خبر للمبتدأ (ما). «تكليم»: مضاف إلى، وكذلك «الديار». «البلاقع»: صفة «الرسوم» محرورة.

وجملة «وقفنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «قلنا». وجملة «إيه»: مقول القول محلها النصب. وجملة «ما بال»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه أنه قال: «إيه» بكسر الهاء لا بتثنينها، لأنه طلب إلى الأطفال أن تحدث حديثاً معهوداً عن أم سالم، ولو أراد أن تحدثه حديثاً غير معهود أو غير محدد لتوئن، وقال: إيه.

٥٢٢ - التخريج: البيتان بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥١، ٤٤٠، والخصائص ١/٢٧٩؛ ولسان العرب ١٠٧، ١٠٦ (هيت)، ٢٧٣ (عنة)؛ والمحتسب ١/٣٣٧.

**الإعراب:** «أبلغ»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت. «أمير»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضارف. «المؤمنين»: مضارف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «آخر»: منادي مضارف منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة. «العراق»: مضارف إليه =

يريد عليّ بن أبي طالب، رضوان الله عليه، وهو لازم لا يتعدي إلى مفعول، كما أن مسماه كذلك. وفيه ثلاثة لغات: هيئـت بالفتح، وـهيئـت بالضم، وـهيئـت بالكسر. وأصله البناء على السكون كـ«صـة»، إلا أنه التقى في آخره ساكنان: الياء والتاء، فحركت التاء لالتقاء الساكنين. فمن فتح، فطلباً لللخفة ليقل الكسرة بعد الياء، كما قالوا: «أيـن»، وـ«كـيـف». ومن ضم، فإنه شبـه بالغايات، نحو: «قـبـل»، وـ«بـعـد». وذلك لأنـ معنى «ـهيـت»: دعـائـي لـكـ، فهو في معنى الإضافة، واستعمالـه من غيرـ إضافة كـقطـعـه عن الإضافة، فيـبـيـئـ على الضـمـ كـبنـاءـ «ـقـبـلـ»، وـ«ـبـعـدـ». ومنـ كـسرـ، فـقالـ: «ـهيـتـ»، وهي أقـلـهاـ، فـكـسـرـ على أـصـلـ التـقـاءـ السـاكـنـينـ، ولـمـ يـبـالـ الشـقـلـ، لـقلـةـ استـعـمالـهاـ وـتـذـرـتهاـ فيـ الـكـلامـ، فـجـاؤـواـ بـهـاـ عـلـىـ الـأـصـلـ كــجـيـزـ».

وـ«ـلـكـ» من قولـكـ: «ـهيـتـ لـكـ» تـبـيـئـ للمـخـاطـبـ جـيـزـ بـهـ بـعـدـ استـغـنـاءـ الـكـلامـ عـنـهـ، كـماـ كانـ كـذـلـكـ فـيـ «ـسـقـيـاـ لـكـ»، أـلـاـ تـرـىـ أـنـ «ـسـقـيـ» غـيـرـ مـحـتـاجـ إـلـىـ «ـلـكـ»؛ لأنـ معـناـهـ: «ـسـقـاكـ اللـهـ سـقـيـاـ»، إـنـمـاـ جـيـزـ بــلـكـ تـأـكـيـداـ وـزـيـادـةـ، فـهـيـ فـيـ «ـهيـتـ لـكـ» كـذـلـكـ.

وـأـمـاـ «ـهـلـ» فـهـوـ مـنـ الـأـصـوـاتـ الـمـسـمـيـ بـهـ أـيـضاـ، وـمـعـنـاـهـ «ـأـسـرـعـ» وـ«ـتـعـالـ»، يـقـالـ «ـهـلـ» وـ«ـهـلـ» وـهـوـ مـبـنـيـ، لـأـنـ صـوتـ وـقـعـ مـوـقـعـ الـفـعـلـ الـمـبـنـيـ، وـسـكـنـ عـلـىـ أـصـلـ الـبـنـاءـ، وـتـنـوـيـهـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـهـ صـوتـ كــصـهـ»، وـ«ـإـيـهـ»، قـالـ الشـاعـرـ [منـ الرـمـلـ]:

٥٢٣ - ظـنـنـاـ أـنـهـ غـالـبـ فـذـعـونـاهـ بـهـابـ ثـمـ هـلـ

= مجرور بالكسرة. «ـإـذـاـ»: ظـرفـ مـتـعلـقـ بـالـفـعـلـ «ـأـبـلـغـ»، «ـأـتـيـتاـ»: فعلـ مـاضـ مـبـنـيـ عـلـىـ السـكـونـ لـاتـصالـهـ بـضـميرـ رـفعـ مـتـحـرـكـ، وـالـتـاءـ: ضـميرـ مـتـصلـ مـبـنـيـ فـيـ محلـ رـفعـ فـاعـلـ، وـأـلـفـ لـلـإـطـلاقـ. «ـأـنـ»: حـرـفـ مشـبـهـ بـالـفـعـلـ. «ـعـرـاقـ»: اـسـمـ «ـأـنـ» مـنـصـوبـ بـالـفـتـحةـ. «ـوـأـهـلـ»: الـوـاـوـ لـلـعـطـفـ. «ـأـهـلـ»: اـسـمـ مـعـطـوفـ عـلـىـ «ـعـرـاقـ» مـنـصـوبـ بـالـفـتـحةـ، وـالـهـاءـ: ضـميرـ مـتـصلـ مـبـنـيـ فـيـ محلـ جـرـ مـضـافـ إـلـيـهـ. «ـسـلـمـ»: خـبـرـ «ـأـنـ» مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ. «ـإـلـيـكـ»: جـازـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـالـخـبـرـ. «ـفـهـيـتـ»: الفـاءـ لـلـاستـثـنـافـ. «ـهـيـتـ»: اـسـمـ فـعـلـ أـمـرـ بـمـعـنـيـ أـسـرـعـ، وـفـاعـلـهـ ضـميرـ مـسـتـترـ وـجـوـبـاـ تـقـدـيرـهـ: أـنـتـ. «ـهـيـتـاـ»: توـكـيدـ لـلـسـابـقـةـ، وـأـلـفـ لـلـإـطـلاقـ.

وـجـملـةـ «ـأـبـلـغـ»: اـبـتـدـائـيـةـ لـاـ محلـ لـهـاـ مـنـ الإـعـرـابـ. وـجـملـةـ النـداءـ: اـسـتـنـتـنـافـ لـاـ محلـ لـهـاـ مـنـ الإـعـرـابـ. وـجـملـةـ «ـأـتـيـتـ»: فـيـ محلـ جـرـ مـضـافـ إـلـيـهـ. وـالـمـصـدـرـ المـرـؤـلـ مـنـ «ـأـنـ عـرـاقـ»: فـيـ محلـ نـصـبـ مـفـعـولـ بـهـ ثـانـ لـ«ـأـبـلـغـ»، وـجـملـةـ «ـهـيـتـ»: اـسـتـنـتـنـافـ لـاـ محلـ لـهـاـ.

وـالـشـاهـدـ فـيـهـماـ قـوـلـهـ: «ـفـهـيـتـ هـيـتـاـ»: حـيـثـ جـاءـ باـسـمـ فـعـلـ الـأـمـرـ بـمـعـنـيـ أـسـرـعـ.

٥٢٣ - التـخـرـيجـ: لـمـ أـقـعـ عـلـيـهـ فـيـهـ فـيـمـاـ عـدـتـ إـلـيـهـ مـنـ مـصـادـرـ.

الـإـعـرـابـ: «ـفـظـنـنـاـ»: الفـاءـ لـلـاسـتـنـنـافـ، «ـظـنـنـاـ»: فعلـ مـاضـ مـبـنـيـ عـلـىـ السـكـونـ لـاتـصالـهـ بـ[ـأـنـ]ـ الـفـاعـلـينـ، وـ[ـأـنـ]ـ: ضـميرـ مـتـصلـ مـبـنـيـ فـيـ محلـ نـصـبـ اـسـمـ «ـأـنـ». «ـغـالـبـ»: خـبـرـ «ـأـنـ» مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ، وـالـهـاءـ: ضـميرـ مـتـصلـ مـبـنـيـ فـيـ محلـ جـرـ مـضـافـ إـلـيـهـ. «ـفـدـعـونـاهـ»: الفـاءـ: حـرـفـ عـطـفـ، «ـدـعـونـاـ»: تـعـربـ إـعـرـابـ «ـظـنـنـاـ»، وـالـهـاءـ:

وأصله زجر للفرس، ثم سُمي به الفعل، قال الشاعر، أنشده أبو عيّنة [من الرمل]:

٥٢٤ - فَعَرَفْنَا هِزَّةَ تَأْخِذَةَ فَرَّجَرْنَا هَلَّ هَلَّ  
وقالوا: «هَيْكَ» مضعف الياء، والمراد: أسرع، والاسم «هَيَّ»، والكاف حرف خطاب كالتي في «رُوَيْدَكَ زِيدَا». وهو مبني، وحرّك آخره لالتقاء الساكنين، وفتح لثقل التضعيف، ويُخفّف بحذف إحدى الياءين، فيقال: «هَيْكَ»، كما قالوا في «بَخَ»: «بَخَ»، فحدفوا إحدى الخاءين، وكما قالوا في «أَفَ»: «أَفَ»، فحدفوا إحدى الفاءين. فإذا لم يُلْحقوا الكاف، جاؤوا بالألف للوقف، فقالوا: «هَيَّا»، كما جاؤوا بها للوقف في «أَنَا». قال ابن ميادة [من الرجز]:

لَتَقْرِبِنَ قَرِبَا جُلْدِيَا مَا دَامَ فِيهِنَ قَصِيلَ حَيَا  
وقد دَجَا اللَّيلُ فَهَيَا هَيَا<sup>(١)</sup>

أي: أسرع. يخاطب ناقته، ولذلك كسر الباء من «لتقرّبنا»، و«جلدياً» أي: سريعاً. يحثّها على سرعة السير.

ومن ذلك قوله: «نَزَالٌ» في الأمر، والمراد: انزل، فهو لازم غير متعد على حدّ لزوم مسماه، وهو «انزل»، وسيوضح أمره في موضعه بعد.

= ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «بِهَاب»: جاز و مجرور متعلقان بـ«دعوناه». «ثُمَّ»: حرف عطف. «هَل»: اسم فعل أمر مبني على السكون، ومعناه: أسرع.

وجملة «ظننا»: استثنافية لا محلّ لها من الإعراب، والمصدر المسؤول من «أنه غالبه»: سدّ مسدّ مفعولين (لظن). وجملة «دعوناه»: معطوفة على الأولى لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «هل» حيث جاء به صوتاً سُميّ به الفعل، وسُكّن على أصل البناء.

٥٢٤ - التخريج: البيت بلا نسبة في تذكرة النحوة ص ٦٦١.  
الإعراب: «عَرْفَنَا»: الفاء: بحسب ما قبلها، «عَرْفَنَا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الفاعلين، «وَنَا»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «هِزَّةً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «تَأْخِذَةً»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «فَرَّجَرْنَا»: الفاء: حرف عطف، «زَجَرْنَا»: تعرّب إعراب «عَرْفَنَا»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «وَقَلَنَا»: الواو: حرف عطف، «قَلَنَا»: تعرّب إعراب «عَرْفَنَا». «هَلَّ»: اسم فعل أمر بمعنى «أسرع» مبني على الفتح. «هَلَّ»: توكيّد لفظي لسابقه مبني على السكون.

وجملة «عَرْفَنَا»: بحسب الفاء. وجملة «تَأْخِذَةً»: في محلّ نصب نعت لـ«هِزَّةً». وجملة «فَرَّجَرْنَا»: معطوفة على الجملة الأولى لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «قَلَنَا».

والشاهد فيه قوله: «هَلَّ هَلَّ» حيث بني اسم الفعل مرة على الفتح، ومرة على السكون، وهو صوت زجر للفرس، سُميّ به.

(١) تقدم بالرقم ٥٢٠

ومن ذلك «قَذْكَ»، و«قَطْكَ»، وهما اسمان، وسمماهما «اَكْتَفِ»، و«اَنْتَهِ»، فهما لازمان على حسب ما سُمّيا به من الأفعال، وهما مبنيان لوقعهما موقع الفعل المبني، وجزئهما مجراه في الدلالة. وسُكّن آخرهما على حد التسكين في «صَدَهُ»، و«مَهَهُ»؛ لأنّه الأصل في البناء، ولم يلتقي في آخرهما ساكنان، فتتجه الحركة لاجتماعهما. والكاف فيهما ليست اسمًا، وإنما هي حرف خطاب على حدّها في «الْجَاءَكَ»، و«رُوَيْدَكَ». و«قَدْ» مخففة، وأصلها «قَدْ» مثقلة، فمحذفت إحدى الدالين تخفيفاً على حد قوله: «بَخْ» خفيفة في «بَخْ» مثقلة، لأنّه مأخوذه من «قَدَّتُ الشيءَ» إذا قطعته طولاً. وكذلك «قَطْكَ» مخففة من «قط» مأخوذة من «قططت الشيءَ»، أي: قطعته عَرْضاً كأنّ الاكتفاء قطع عَمَّا سواه، فاعرفه.

ومن ذلك «إِلَيْكَ» بمعنى «تَنَحَّ». قال الأعشى [من الخيف]:

٥٢٥ - فاذهبي ما إليك أذركني الحلم سُم عداني عن هينِجِكُمْ أشغالِي  
وأشد ثغلب [من البسيط]:

٥٢٦ - اذهب إليك فإني منبني أسدِ أهلِ القبابِ وأهلِ الخيلِ والنادي

٥٢٥ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٥٥.

المعنى: يقول: اذهبي أيتها الحبيبة، ما صرفي عنك الحلم، ولكن شغلي عنك أشغال.

الإعراب: «فاذهبي»: الفاء: بحسب ما قبلها. «اذهبي»: فعل أمر مبني على حذف التون لأنّ مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «اما»: حرف نفي. «إِلَيْكَ»: اسم فعل أمر بمعنى تتحي. «أذركني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتون لللوائية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «الْحَلَمُ»: فاعل مرفوع بالضمة. «عداني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعدد، والتون لللوائية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «عن»: حرف جز. «هينِجِكُمْ»: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«كم»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه، والجاز والمجرور متعلقان بـ(عدا). «أشغالِي»: فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. وجملة «فاذهبي»: بحسب الفاء. وجملة «أذركني»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وكذلك جملة «عداني».

والشاهد فيه قوله: «إِلَيْكَ» حيث جاء الجاز والمجرور معًا اسم فعل أمر بمعنى «تتحي».

٥٢٦ - التخريج: البيت لعبد بن الأبرص في ديوانه ص ٩٣؛ وخزانة الأدب ١١/٢٥٧.

الإعراب: «اذهب»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «إِلَيْكَ»: اسم فعل أمر بمعنى «تتحيّ»، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «فإني»: الفاء: استثنافية، «إن»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «أن». «من»: حرف جز. «بني»: اسم مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف، والجاز والمجرور متعلقان بخبر «أن» المحذوف. «أسد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أهل»: بذلك من «بني أسد» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «القباب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وأهل»: الواو: حرف عطف، «أهل»: اسم معطوف على «أهل» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «الخيل»: مضاف إليه مجرور =

كأنه قال: اذهب تنح. فالكافُ في محلٍ خفْض بحرف الجر، والتسمية وقعت بالجائز وال مجرور. ولذلك حُكى لفظهما، وجرياً في التسمية مجرى الأصوات المسمى بها من نحو: «صَه»، و«مَه».

وحكى أبو الخطاب أَنَّه سمع مَنْ يُقال له: «إِلَيْكَ»، فيقول: «إِلَيْ»، كأنه قيل له: «تَنْحَ»، فقال: «أَتَنْحَى». لم يأت ذلك إِلَّا في هذا الحرف وحده، فلا يُقال: «دُونِي» ولا «عَلَيْ». وذلك من قبيل أنَّ بَابَ هَذَا الْأَمْرِ، فَإِذَا قلت: «إِلَيْكَ»، فقال: «إِلَيْ»، فقد جعل «إِلَيْ» بمعنى: «أَتَنْحَى»، وهذا خبرٌ ليس بأمر. وقد تقدم أنَّ بَابَ هَذَا الْأَسْمَاءِ إِنْمَا الْأَمْرُ لِلْمُخَاطَبِ؛ لأنَّ أَمْرَ الْمُخَاطَبِ يُكْتَفِي مَعَهُ بِشَاهِدِ الْحَالِ عَلَى مَا سُقِّ.

ومن قولهم: «دَغْ»، وَمَعْنَاهُ: التَّعِيشُ، يقال ذلك للعاشر، أو لَمَنْ أَصَابَهُ حادَثَةً. قال الشاعر [من الطويل]:

٥٢٧ - لَحَى اللَّهُ قَوْمًا لَمْ يَقُولُوا لِعَاشِرٍ      وَلَا لَابِنِ عَمٍ نَالَهُ الدَّهْرُ: دَعَدَعًا  
وهو صوتٌ سُمِّيَّ به، يُقال: «دَعَدَعَتْ بِالْمَعْزِ»، إِذَا دَعَوْتَهَا، وهو مبنيٌ على السكون، وعلَّةُ بنائِهِ كَعْلَةٌ «صَه»، و«مَه». فَأَمَّا قولهم: «دَعَاعًا لَكَ»، و«دَعَدَعًا»، فهو مصدرٌ مَعْرَبٌ، كَوْلُهُمْ: «سَقَيَا لَكَ».

= بالكسرة. «والنادي»: الواو: حرف عطف، «النادي»: اسم معطوف على «الخيل» مجرور بالكسرة. جملة «اذهب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إِلَيْكَ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فَإِنِّي مِنْ بَنِي أَسْدٍ»: استثنافية كذلك لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «إِلَيْكَ» حَتَّى جاء بالجائز وال مجرور اسمًا لفعل أمر بمعنى: «تنح»، فكأنه قال: اذهب، تنح.

٥٢٧ - التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٨/٨٦ (دع)؛ والمخصص ١٢/١٨٨؛ وتابع العروس ٢٠/٥٥١ (دع).

الإعراب: «الحى»: فعل مضارٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة. «قوْمًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «لم»: حرف جزم وقلب ونبي. «يقولوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف التون لأنَّه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف فارقة. «لعاشر»: جاز و مجرور متعلقان بـ«يقولوا». «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتأكيد النفي. «لابن»: جاز و مجرور معطوفان على «لعاشر». «عم»: مضارٍ إليه مجرور بالكسرة. «ناناله»: فعل مضارٍ مبني على الفتح، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «الدَّهْر»: فاعل مرفوع بالضمة. «دَعَدَعًا»: اسم فعل أمر بمعنى انتعش، يقال للعاشر.

جملة «الحى الله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم يقولوا»: في محل نصب صفة لـ«قوْمًا». وجملة «ناناله الدَّهْر»: في محل جرٌّ صفة لـ«ابن عم». وجملة «دَعَدَعًا»: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «دَعَدَعًا» وهو صوت دعاء للماعز. جاء به اسم فعل أمر بمعنى: انتعش.

- ومن ذلك قولهم في الدُّعاء: «أَمِينٌ»، ومعنى: استَجْبْ، فهو اسم لهذا الفعل. وفيه لغتان «أَمِينٌ» بالقصر على زنة «فَعِيلٌ»، و«أَمِينٌ» بالمد على زنة «فَاعِيلٌ». قال الشاعر [من البسيط]:
- ٥٢٨ - يَا رَبْ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا      وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدَنَا قَالَ: أَمِينًا  
فجاء بها ممدودة، وقال الآخر في المقصورة [من الطويل]:
- ٥٢٩ - تَبَاعَدَ عَنِي فَطَحَلٌ إِذْ رَأَيْتُه      أَمِينٌ فَزَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدًا

- ٥٢٨ - التخريج: البيت للمجنون في ديوانه ص ٢١٩؛ ولعمر بن أبي ربيعة في لسان العرب ٢٧/١٣ (أمن)، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٧٩؛ وإنما الرواة ٢٨٢/٣ الإعراب: «يا»: حرف نداء. «رب»: منادي منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء الممحونة للتحفيظ، وهو مضاف، والياء: في محل جز بالإضافة. «لا»: الناهية، وهنا، دعائية. «تسليبي»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله ببنون التوكيد الثقيلة، في محل جز بـ«لا»، والفاعل: أنت، والنون: لللوقياية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به أول. «حبها»: مفعول به ثان منصوب، وهو مضاف، وـ«ها»: ضمير في محل جز بالإضافة. «أبدًا»: ظرف زمان متعلق بـ«تسليب». «ويرحم»: الواو: حرف استثناف، «يرحم»: فعل مضارع مرفوع. «الله»: اسم الجملة فاعل مرفوع. «عبدًا»: مفعول به منصوب. «قال»: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. «أميناً»: اسم فعل أمر بمعنى «استجب»، والفاعل: أنت. والألف: للإطلاق.
- جملة «يا رب...». الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «لا تسليبي» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها استثنافية. وجملة «يرحم الله...». الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها استثنافية. وجملة «قال أmino»: الفعلية في محل نعت «عبدًا». وجملة «أميناً» في محل نصب مفعول به. والشاهد فيه قوله: «أميناً»، وهذه هي اللغة الأقصى في هذه الكلمة.
- ٥٢٩ - التخريج: البيت لجعير بن الأضبي في تهذيب إصلاح المنطق ٤٢/٢؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٧٩؛ وشرح الأشموني ٤٨٥/٢، ولسان العرب ٥١٨/١١ (فتحل)، ٢٧/١٣ (فطحل)، ٢٧/١٣ (أمن).
- اللغة والمعنى: فطحل: اسم رجل.

الإعراب: «تباعد»: فعل ماضٍ. «عني»: جار و مجرور متعلقان بـ«تباعد». «فطحل»: فاعل مرفوع. «إذا»: ظرف زمان متعلق بـ«تباعد». «رأيته»: فعل ماضٍ، والباء: ضمير في محل نصب مفعول به. «أمين»: اسم فعل أمر بمعنى «استجب»، والفاعل: أنت. «فزاد»: الفاء: حرف عطف، «زاد»: فعل ماضٍ. «الله»: اسم الجملة فاعل مرفوع. «ما»: اسم موصول في محل نصب مفعول به أول. «بيتنا»: ظرف متعلق بممحون تقديره: «استقر»، وهو مضاف، نا: ضمير في محل جز بالإضافة. «بعدًا»: مفعول به ثانٍ.

جملة «تباعد متى...». الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «سألته» الفعلية: في محل جر بالإضافة. وجملة «أمين» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها استثنافية. وجملة «زاد الله» الفعلية معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة «استقر بيتنا» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «أمين» حيث جاء بقصر الألف مع تحفيظ الميم، وهي لغة في «أمين».

والأصل القصر، والمد إشباع فتحة الهمزة، ومنه قولُ الْهَذَلِي [من الكامل]:

٥٣٠ - **بَيْنَا تَعْنِقُهُ الْكُمَّا وَرَوْغَهُ يَؤْمَنْ أَتَيْحَ لَهُ جَرِيَّةً سَلْفَعَ**  
 والمراد: بينَ أوقاتٍ تعنقه. قالوا في «**بَيْنَ**»: «**بَيْنَ**»، وهي مبنيةً لوقوعها موقع فعلِ  
 الأمر، وفتحت لالتقاء الساكنين على حدّ «**رُوَيْدَ**»، و«**أَيْنَ**»، و«**كَيْفَ**». فأما قولُ أبي  
 العباس في «**آمِينَ**»: بمنزلة «**عَاصِينَ**»، فإنه إنما يريد به أنَّ الميم خفيفةً كصادٍ «**عَاصِينَ**» لا  
 أنَّه جمعٌ. وقال أبو الحسن: «**آمِينَ**» اسمٌ من أسماء الله تعالى. والوجهُ الأول، إذ لو كان  
 كذلك، لم يكن مبنياً، ويؤيد ذلك قوله تعالى: «**قَدْ أَجِيَتْ دَعَةَ تَحْكَمَ**<sup>(١)</sup>»، كما جاء في  
 الخبر أنَّ موسى كان يدعُو، وأخاه كان يؤمنُ، والاسمُ الواحد لا يقال له دعاء.

\* \* \*

### [أسماء الفعل التي هي أسماء أخبار]

قال صاحب الكتاب: وأسماء الأخبار، نحو: «**هَيْنَاهَ ذَاكَ**» أي: بعده، و«**شَتَانَ زَيْدَ وَعَمْرَوْ**»، أي: افترقا، وتبأينا، و«**سَرَعَانَ ذَا إِهَالَةً**<sup>(٢)</sup>»، أي: سرع، و«**وَشَكَانَ ذَا**

٥٣٠ - التخريج: البيت لأبي ذؤيب في الأشباء والنظائر ٤٨/٢؛ وخزانة الأدب ٢٥٨/٥، ٧١/٧، ٧٣، ٧٤؛ والدرر ١٢٠/٣؛ وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، ٢٥٠/٢، ٧١٠/٢؛ وشرح أشعار الهدليين ١/٣٧، ٢٦٣/١، ٢٦٣/٢، ٧٩/٢؛ ولسان العرب ١٣/٦٥ (بين)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/١٢٢؛ ورصف المبني ص ١١؛ وهمع الهوامع ١/٢١١.

اللغة: الكمة: جمع كمي وهو المقاتل الذي ستر نفسه بالسلاح. روغه: مصدر راغ أي: مال وحاد عن الشيء. جريء: ذو جرأة. سلفع: جسور واسع الصدر.  
 المعنى: إن هذا البطل الشجاع بينما كان يعاشر الشجعان، ويروغ عنهم، أي يتلحم بهم أحياناً ويبتعد أخرى، قدر له شجاع جسور ذو جرأة فأراده قتيلاً. والمراد: أن الشجاع لا تعصمه شجاعته وجرأته من الموت.

الإعراب: «**بَيْنَا**»: ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل «**أَتَيْحَ**»، والألف: للإشباع. «**تَعْنِقُهُ**»: مضارف إليه مجرور، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**الْكُمَّا**»: مفعول به منصوب للمصدر «**تَعْنِقُهُ**». «**وَرَوْغَهُ**»: الواو: حرف عطف، «**رَوْغَهُ**»: اسم معطوف على «**تَعْنِقُهُ**» مجرور مثله، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**يَؤْمَنْ**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالمصدر «**تَعْنِقُهُ**». «**أَتَيْحَ**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتحة الظاهرة. «**لَهُ**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «**أَتَيْحَ**». «**جَرِيَّهُ**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «**سَلْفَعَ**»: صفة لـ«**جَرِيَّهُ**» مرفوعة مثلها.

جملة «**أَتَيْحَ لَهُ جَرِيَّهُ**»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.  
 والشاهد في قوله: «**بَيْنَا تَعْنِقُهُ**» حيث أشيع الفتحة في «**بَيْنَا**» فصارت «**بَيْنَا**»، ويجوز إضافة «**بَيْنَا**» دون «**بَيْنَما**» إلى المصدر، كما في هذا البيت.

(١) يونس: ٨٩.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٥١٩/١؛ وجمهرة اللغة ص ٧١٥، ٨٧٨، ولسان العرب ٨/١٥٢ (سرع)؛ ومجمع الأمثال ٣٣٦/١.

خروجاً، أي: وشك، وأف بمعنى «أتصجر»، وأوه بمعنى «أتوهج».

\* \* \*

قال الشارح: قد ذكرنا أن باب أسماء الأفعال الأغلب فيها الأمر؛ لأن الغرض منها مع ما فيها من المبالغة الاختصار، والاختصار يقتضي حذفه، والحدف يكون مع قوّة العلم بالمحذف. وهذا حكم مختص بالأمر لما ذكرناه، لأن الأمر يستغني فيه في كثير من الأمر عن ذكر الفاظ أفعاله بشواهد الأفعال. والخبر ليس بالأمر في ذلك، فلذلك قل في الخبر، إلا أنه لما كان الحذف أيضاً قد يقع في بعض الأخبار لدلالة الحال على المراد، ووضوح الأمر فيه، وكونه محذوفاً كمنطوق به لوجود الدليل عليه، استعمل في الخبر بعض ذلك، فجاءت فيه كما جاءت في الأمر، إلا أنها قليلة بالإضافة إلى ما جاء في الأمر. وبابه السّماع دون القياس.

فمن ذلك قولهم: «هيئات»، وهو اسم لـ«بعد»، وإنما عدلوا عن لفظ الفعل لضرب من المبالغة، فإذا قال: «هيئات زيد»، فكأنه قال: «بعدَ جداً»، أو «بعدَ كُلَّ البُعد». ولعله يخرج في كثير من الأمر إلى أن يؤيّس<sup>(١)</sup> منه، وهو مبني لوقوعه موقع الفعل المبني، وهو «بعد»، ويقع الاسم بعدها مرفوعاً بها ارتفاع الفاعل بفعله، لأنها جارية مجرى الفعل، فاقتضت فاعلاً كاقتضائه الفعل. قال جرير [من الطويل]:

### ٥٣١- وهيئات هيئات العقيق وأهلة وهيئات خل بالعقيق نواصلة

= و«سرعان»، بضم السين وفتحها وكسرها: بمعنى: ما أسرع! والإهالة: الشحم. وأصل المثل أن رجلاً القبط شاة عجفاء ضعيفة، فألقى بين يديها كلأ، فرأى رعاتها يسلّ من منخرتها، فظله شحماً. فقال هذا القول.

يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته.

(١) في الطبعتين: «يؤنس». وهذا تحريف. والتوضيح عن جدول التصححات الملحق بطبعة ليزغ ص ٩٠٧.

٥٣١- التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٩٦٥؛ والأشباء والنظائر /٨، والخصائص ٤٢/٣؛ والدرر ٣٢٤/٥؛ وشرح التصريح ١٩٩/٢، ٣١٨/١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٣؛ ولسان العرب ٥٥٣/١٣ (هيء)؛ والمقاصد النحوية ٣١١/٤، ٧/٣؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٩٣، ٨٧/٤؛ وسمط اللائي ص ٣٦٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٠١؛ وشرح قطر الندى ص ٢٥٦؛ والمقرب ١٣٤/١؛ وهمع الهوامع ١١١/٢.

اللغة والمعنى: هيئات: بعد. العقيق: اسم موضع. الخل: الصديق الوفي.

يقول: لقد بعد عنا العقيق وساكته، وبعد خل كانت تربطنا به أواصر المحبة.

الإعراب: «فهيئات»: الفاء: بحسب ما قبلها، «هيئات»: اسم فعل ماضٍ بمعنى «بعد». «هيئات»: توكيد للأولي. «العقيق»: فاعل مرفوع بالضمة. «أهلة»: الواو: حرف عطف، «أهلة»: معطوف على «العقيق» مرفوع، وهو مضاف، والهاء: في محل جر بالإضافة. « وهيئات»: الواو: حرف =

العقيق: وادٍ بالمدينة، وقال أيضاً [من الكامل]:

٥٣٢- هيئات مَنْزِلَنَا بِتَغْفِي سُوَيْقَةٌ كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِ فـ«العقيق» وـ«منزلنا» مرتفعان بأَهْمَاهَا فاعلٌ «هيئات»، فأَمَّا قوله تعالى: «هَيَّاهَتْ هَيَّاهَ لِمَا تَوَعَّدُونَ»<sup>(١)</sup>، فَقَبِيلٌ: اللَّامُ زَائِدَةٌ، وـ«مَا» الفاعلَةُ، والتَّقْدِيرُ: هيئات هيئات لِمَا تَوَعَّدُونَ، وَقَبِيلٌ: الفاعلُ مَحْذُوفٌ، والتَّقْدِيرُ: بَعْدَ الصَّدْقِ لِمَا تَوَعَّدُونَ، فَاللَّامُ عَلَى بَابِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ تُؤْلَفْ زِيَادَةُ اللَّامِ فِي نَحْوِ هَذَا. وَإِنَّمَا تُرَازِّ لِتَمْكِينِ مَعْنَى الإِضَافَةِ، نَحْوِ قَوْلِهِ [من مجزوء الكامل]:

**بَأُبُؤْسَ لِلْحَزْبِ الْتِي وَضَعَثَ أَرَاهِطَ فَاسِتَرَانِخُوا<sup>(٢)</sup>**

= عطف، «هيئات»: اسم فعل ماضٍ بمعنى «بعد». «خل»: فاعل مرفوع. «بالعقيق»: جار و مجرور متعلقان بممحذف نعت لـ«خل». «نواصله»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: نحن، والهاء: في محل نصب مفعول به.

جملة «هيئات هيئات العقيق» الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها استثنافية أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة «هيئات خل» الفعلية معطوفة على جملة «هيئات هيئات...» لا محل لها من الإعراب. وجملة «نواصله» الفعلية في محل رفع نعت لـ«خل».

والشاهد فيه قوله: «هيئات»، وهو اسم فعل ماضٍ بمعنى «بعد»، يعمل كما يعمل الفعل الماضي الذي بمعناه، وقد رفع فاعلاً هنا هو «العقيق».

٥٣٢- التخريج: البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٣٩؛ والخصائص ٤٣/٣؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٧٤/٢؛ ولسان العرب ١٧١/١٠ (سوق)، ٣٤٩/١٤ (روى)، ٢٠٩/١٥ (قوا).

اللغة: الثُّغْفُ: ما ارتفع عن الوادي، وانحدر عن الجبل. سُوَيْقَةٌ: موضع بعينه. قوله: كانت مباركةً من الأيام، أي كانت تلك الأيام التي جمعتنا ومن نحبُّ، فأمضرها ولم يذكر لها ذكر لما جاء بعد ذلك من التفسير في قوله: من الأيام.

المعنى: لقد شطّت تلك المنازل التي كانت تجمعنا والأحبة في ذلك المكان الذي عشنا فيه أيامًا مباركةً.

الإعراب: «هيئات»: اسم فعل ماضٍ مبني على الفتح. «منزلنا»: فاعل «هيئات» مرفوع بالضمة، وـ«انا»: مضارف إليه مبني على السكون في محل جر. «يتغفف»: جار و مجرور متعلقان بحال من «منزلنا». «سوسيقة»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «كانت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح لاتصاله ببناء الثنائيت، والباء: حرف لا محل له، واسم «كان» ضمير مستتر تقديره: هي، مقصود به الأيام، وإن لم تذكر، لأنَّه فسر ذلك بقوله فيما بعد: من الأيام. «مبركة»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «من الأيام»: جار و مجرور متعلقان بحال من الضمير المستتر في «مبركة».

جملة «هيئات منزلنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانت مباركةً»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هيئات منزلنا» حيث اقتضت «هيئات» اسمًا مرفوعًا بعدها فاعلاً لها.

(١) المؤمنون: ٣٦.

(٢) تقدم بالرقم ٢٠٩.

قوله [من البسيط]:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ضَرَارًا لِأَقْوَامٍ<sup>(١)</sup>

وقد استبعد بعضهم القول بحذف الفاعل، وزعم أنه مضمر فيه، والتقدير: هيئات بعثكم، وإخراجكم، لتقدم ذكر الإخراج.

وممّا سُمي به الفعل في حال الخبر «شتان»، وسماته «افتراق»، و«تباعد». وهو مبني على الفتح، وربما كسروا نونه، والفتح المشهور. وإنما يبني لوقوعه موقع الفعل المبني، وهو الماضي، نحو: «افترق»، و«بعد». وقال الزجاج: إنما يبني لأنّه على زنة «فعلان»، فهو مخالف لأخواته، إذ ليس في المصادر ما هو على هذه الزنة، فبني لذلك. وهذا ضعيف؛ لأنّه قد جاء عنهم: «لواه ليانا». قال الشاعر [من الطويل]:

٥٣٣ - **تُطِيلِينَ لَيَانِي وَأَنْتِ مَلِيَّةٌ** وأَخْسِنُ يَا ذَاتِ الْوِشَاحِ التَّقَاضِيَا  
وتحريكه للتقاء الساكنين، وهما النون والألف قبلها، وإنما فتح إتباعاً للفتحة قبله، وقبل: إنما فتح لأنّ الفتحة حركة مسماة، وهو الفعل الماضي. وزعم أبو حاتم أنّ «شتان» كـ«سبحان» وهو وهم؛ لأنّ «شتان» مبني، وـ«سبحان» معرب، لكنه لا ينصرف للتعريف والألف والنون، ولذلك لما نُكِر في قوله [من البسيط]:

**سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا نَعُوذُ بِهِ** وقلنا سبّح الجودي والحمد<sup>(٢)</sup>  
انصرف، ونون. ولفظه مأخوذ من «الشت»، وهو التفرق والتبعاد. يقال: «شتَّ

(١) تقدم بالرقم ٤٢٩.

٥٣٣ - التخريج: البيت الذي الرمة في ديوانه ص ١٣٠، ٦؛ وجمهرة اللغة ص ١٦٩، ٢٤٦؛ ولسان العرب ٢٢٣ / ١٥ (لوي)؛ وبلا نسبة في الاشتقاد ص ٢٥؛ وجمهرة اللغة ص ٩٨٩.

المعنى: يقول: تسبّبين مطلبي، وأنت غنية تستطيعين أداء الدين الذي لي بذمتك، والدين هنا وعدّها إياه بالوصال، وأنا أحسن التقاضي؛ لأنّي أرقّ وأداري.

الإعراب: «تطيلين»: فعل مضارع من الأفعال الخمسة، مرفوع بثبوت النون، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «لياني»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والباء: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. «أنت»: الواو: واو الحال، «أنت»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. « مليّة»: خبر مرفوع بالضمة. «أحسن»: الواو للاستئناف، «أحسن»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «يا»: حرف نداء. «ذات»: منادي مضارف منصوب بالفتحة. «الوشاح»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «التقاضي»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

جملة «تطيلين»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت مليّة»: في محل نصب حال. وجملة «أحسن التقاضي»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وكذلك جملة النداء.

والشاهد فيه قوله: «لياني» حيث جاء المصدر على وزن «فعلان».

(٢) تقدم بالرقم ٦٨.

الشَّمْلُ يَشِّثُ، إِذَا تَفَرَّقَ، وَقِيلَ: إِنَّ «شَتَّاً» الَّذِي «شَتَّاً» مَصْدَرُهُ: «فَعَلَّ» مَضْمُومَ الْعَيْنِ. وَإِنَّمَا حُذِفتِ الضَّمَّة لِلأَدْغَامِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ سَعِكُمْ لَشَتَّى﴾<sup>(١)</sup>. وَلَا بَدْ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ، فَيَقُولُ: «شَتَّاً زَيْدٌ وَعُمَرُّو»، قَالَ الشَّاعِرُ [مِنَ الرِّجْزِ]:

٥٣٤ - شَتَّاً هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالسَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ  
وَيُقَالُ: «شَتَّاً مَا زَيْدٌ وَعُمَرُّو»، وَالْمَرَادُ: شَتَّاً زَيْدٌ وَعُمَرُّو، وَ«مَا» زَائِدَةُ. قَالَ  
الْأَعْشَى [مِنَ السَّرِيعِ]:

٥٣٥ - شَتَّاً مَا يَوْمِي عَلَى كُورَهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ

(١) الليل: ٤.

٥٣٤ - التَّحْرِيقُ: الرِّجْزُ لِلْقَيْطِ بْنِ زَرَارةِ فِي الْأَغْنَى ١٣٥/١١؛ وَخَزَانَةُ الْأَدْبِ ٢٨٤/٦؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ ٢١٥/١٢ (دُومُ)؛ وَالْمَقْتَضِبُ ٤/٥٠٣؛ وَلِحَاجِبِ بْنِ زَرَارةِ فِي جَمِيرَةِ الْلُّغَةِ صِ ٤٦٨.  
اللُّغَةُ وَالْمَعْنَى: شَتَّاً: اسْمُ فَعْلٍ بِمَعْنَى «افْتَرَقَ». الْعِنَاقُ: الْمَعَانِقَةُ. الدَّوْمُ: نَوْعٌ مِنَ الشَّجَرِ، وَقِيلَ:  
هُوَ الظَّلَّ الدَّائِمُ.

يَقُولُ: الْفَرْقُ كَبِيرٌ بَيْنَ هَذِهِ الْحَالِ وَتَلْكَ حَيْثُ الْعِنَاقُ وَالنُّوْمُ وَالْمَاءُ الْبَارِدُ وَالظَّلَّ الدَّائِمِ!  
الْإِعْرَابُ: «شَتَّاً»: اسْمُ فَعْلٍ ماضٍ بِمَعْنَى «افْتَرَقَ». «هَذَا»: فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ. «وَالْعِنَاقُ»: الْوَاوُ: حَرْفٌ  
عَطْفٌ، «الْعِنَاقُ»: مَعْطُوفٌ عَلَى «هَذَا» مَرْفُوعٌ. «وَالنُّوْمُ»: الْوَاوُ: حَرْفٌ عَطْفٌ، «النُّوْمُ»: مَعْطُوفٌ  
عَلَى «الْعِنَاقُ» مَرْفُوعٌ. «وَالْمَشْرَبُ»: مَعْطُوفٌ عَلَى «النُّوْمُ» مَرْفُوعٌ. «الْبَارِدُ»: نَعْتُ «الْمَشْرَبِ» مَرْفُوعٌ.  
«فِي ظِلِّ»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْ «الْمَشْرَبِ»، وَهُوَ مَضَافٌ. «الْدَّوْمُ»: مَضَافٌ إِلَيْهِ  
مَجْرُورٌ.

جَمْلَةُ «شَتَّاً...» الْفَعْلِيَّةُ: لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لِأَنَّهَا ابْتِدَائِيَّةٌ أَوْ اسْتِئْنَافِيَّةٌ.  
وَالْمَشَاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «شَتَّاً هَذَا وَالْعِنَاقُ»، فـ«شَتَّاً» هُنَّا، اسْمُ فَعْلٍ ماضٍ بِمَعْنَى «افْتَرَقَ»، وَقَدْ رُفِعَ  
فَاعِلًا، كَمَا يَرْفَعُهُ فَعْلُهُ.

٥٣٥ - التَّحْرِيقُ: الْبَيْتُ لِلْأَعْشَى فِي دِيْوَانِهِ صِ ١٩٧؛ وَأَدْبُ الْكَاتِبِ صِ ٤٠٣؛ وَإِصْلَاحُ الْمَنْطَقِ  
صِ ٢٩٢؛ وَخَزَانَةُ الْأَدْبِ ٦/٢٧٦، ٣٠٣؛ وَشَرْحُ شَوَّاهِدِ الْمَغْنِي ٢/٩٠٦؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ ٤٩/٢  
(شَتَّتٌ)؛ وَبِلَا نَسْبَةٍ فِي الصَّاحِبِيِّ فِي فَقْهِ الْلُّغَةِ صِ ١٥٥؛ وَالْمَقْرِبُ ١/١٣٣.  
اللُّغَةُ وَالْمَعْنَى: الْكُورُ: الرَّحْلُ.

يَقُولُ: الْفَرْقُ كَبِيرٌ بَيْنَ هَذِهِ الْيَوْمِ الَّذِي كَنْتُ فِيهِ عَلَى رَحْلَهَا، وَبَيْنَ الْيَوْمِ الَّذِي كَانَ فِيهِ حَيَانٌ أُخْرَى  
جَابِرُ. وَقِيلَ: وَإِنَّ لِي فَوْقَ ظَهْرَهَا لِيَوْمًا أَشَدَّ هُولًا وَفَرِعًا مِنْ يَوْمِ حَيَّانَ أَخِي جَابِرُ.  
الْإِعْرَابُ: «شَتَّاً»: اسْمُ فَعْلٍ ماضٍ بِمَعْنَى «افْتَرَقَ»، «مَا»: زَائِدَةُ. «يَوْمِي»: فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ  
الْمُقْدَرَةِ عَلَى مَا قَبْلَ الْيَاءِ، وَهُوَ مَضَافٌ، وَالْيَاءُ: فِي مَحْلٍ جَزٌ بِالْإِضَافَةِ. «عَلَى كُورَهَا»: جَارٌ  
وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بـ«شَتَّاً»، وَهُوَ مَضَافٌ، وَ«هَا»: ضَمِيرٌ فِي مَحْلٍ جَزٌ بِالْإِضَافَةِ. «يَوْمُ»: الْوَاوُ:  
حَرْفٌ عَطْفٌ، «يَوْمُ»: مَعْطُوفٌ عَلَى «يَوْمِي» مَرْفُوعٌ، وَهُوَ مَضَافٌ. «حَيَانٌ»: مَضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ  
بِالْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ مَنْعُونٌ مِنَ الصرفِ لِلْعُلْمَيْةِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفَ وَالنُّونِ. «أَخِي»: بَدْلٌ مِنْ «حَيَانٌ» مَجْرُورٌ بِالْيَاءِ  
لِأَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ، وَهُوَ مَضَافٌ. «جَابِرُ»: مَضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ.

جَمْلَةُ «شَتَّاً مَا يَوْمِي» الْفَعْلِيَّةُ: لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لِأَنَّهَا ابْتِدَائِيَّةٌ أَوْ اسْتِئْنَافِيَّةٌ.

وربما قالوا: «شتان ما بين زيد وعمرو»، قال ربيعة الرؤقي [من الطويل]:

٥٣٦ - لشتان ما بين اليزيدين في الندى يَزِيدُ سَلَّيْمٍ وَالْأَغْرِيْبُ ابْنِ حَاتِمٍ  
وكان الأصمعي يُنكر هذا الوجه ويأباه، وحجته أن «شتان» نات عن فعل تقديره:  
«تفرق» و«تباعد»، وهو من الأفعال التي تقتضي فاعلين؛ لأن التفرق لا يحصل من  
واحد. والقياس لا يأباه من جهة المعنى؛ لأنه إذا تباعد ما بينهما، فقد تباعد كل واحد  
منهما من الآخر. ولو قال: «شتان زيد أو عمرو»، لم يجز؛ لأن «أو» لأحد الشيئين،  
والافتراق لا يكون من واحد.

ومن ذلك «سرعان»، والمراد: سرع، وفعل به ما فعل بـ«شتان» من البناء والفتح.  
وفي المثل: «سرعان ذا إهالة»<sup>(١)</sup>، أي: ما أسرع هذه الإهالة! والإهالة: الشخن المذاب.  
زعموا أن بعض حمقي العرب اشتري شاة، فسأل رعامتها، فتوهمه شخما مذابا، فقال  
بعض أهله: خذ من شاتنا إهالتها، فنظر إلى مخاطتها، فقال: سرعان ذا إهالة! فـ«إهالة»  
منصوب على التمييز. وقيل: إن بعضهم استضاف بقوم، فعجلوا له إهالة، فقال: سرعان  
ذا إهالة!

وقالوا: «وشكأن وأشكأن ذا خروجا»، أي: سرع، وقرب، وـ«خروجا» نصب على  
التمييز، أي: من خروج.

= والشاهد فيه قوله: «شتان ما يوم ويوم حيان» فـ«شتان» اسم فعل ماض بمعنى افترق، وقد رفع  
فاعلاً كما كان يرفعه فعل «افترق»، وزاد «ما» بين اسم الفعل وفاعله.  
٥٣٦ - التخرج: البيت لربيعة الرقي في ديوانه ص ١٤٤، وخزانة الأدب ٦/٢٧٥، ٢٨٧، ٢٩٢، ٢٩٦،  
٢٩٧، ٣٠٢، ولسان العرب ٢/٤٩ (شت).  
اللغة والمعنى: الندى: العطاء والكرم.

يقول: الفرق كبير بين اليزيدين: يزيد بن أسد السلمي، ويزيد بن حاتم المهلي. وهذا جواد كريم  
همه فعل الخير وذاك بخيل مقتدر همه جمع المال كما يظهر في البيت التالي.  
الإعراب: «شتان»: اللام للابتداء، «شتان»: اسم فعل ماض بمعنى «افترق». «ما»: اسم موصول في  
 محل رفع فاعل. «بين»: ظرف متعلق بمحدود صلة «ما». وهو مضاف. «اليزيدين»: مضاف إليه  
 مجرور بالياء لأنه مشتى. ومنهم من ذهب إلى أن «ما بين» زائدتان. واليزيدين: اسم مجرور لفظا  
 مرفوع محلاً على أنه فاعل. «في الندى»: جار ومجرور متعلقاً بـ«شتان». «يزيد»: بدل من  
 «اليزيدين»، وهو مضاف. «سليم»: مضاف إليه مجرور. «والآخر»: الواو: حرف عطف، «الآخر»:  
 معطوف على «يزيد»، وهو مضاف. «ابن»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «حاتم»: مضاف إليه  
 مجرور.

جملة «شتان...». الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية.

والشاهد فيه قوله: «شتان ما بين»، فإن الأصمعي قد أنكر صحته، والعلماء قبلوا هذا التعبير وصحته.

(١) تقدم تخرجه منذ قليل.

ومن ذلك قولهم: «أَفْ»، ومعناه: أتضجّرُ، فهو اسم ل لهذا الفعل ونائب عنه، وهو مبنيٌ لوقعه موقع الفعل مطلقاً، إذ الفعل أصلُ البناء، ومن يقول إنما بني بالحمل على أسماء الأفعال المأمور بها، لم يحتاج إلى اعتذار عن «أَفْ» وأصلُه أن يكون بناؤه على السكون، وإنما الحركة فيه لالتقاء الساكنين، وهذا القاءان، وفيه لغات، قالوا: «أَفْ»، «أَفْ»، «أَفْ»، «أَفْ»، «أَفْ»، و«أَفْ»، و«أَفْ»، و«أَفْ»، و«أَفْ»، فيقال: «أَفِي». والعامة تخلصها ياء، فتقول: «أَفِي». وتحفّف، فيقال: «أَفْ»<sup>(١)</sup>. فالحركة في جميعها لالتقاء الساكنين، فمن كسر فعلى أصل الباب، ومن ضم فللاستخفاف، ومن لم يتوّن، فإنه أراد المعرفة، أي: أتضجّر التضجّر، ومن نون، أراد النكرة، أي: تضجّرًا، ومن أمال، أدخل فيها ألف التأنيث، وبناها على «فُعْلَى». وجاز دخول ألف التأنيث مع البناء كما جاءت تاؤه مع «ذِيَّة»، و«كَيَّة». وقد قالوا: «هَنَا»، فأدخلوا فيها ألف التأنيث، ووزّنها «فَعْلَى»، وليس من لفظ «هَنَا»، بل هو مثل «سَبَطِرٍ»، و«سَبِطٍ»، ويجوز أن يكون من لفظه، ويكون وزنه «فَتَعْلَةً» كـ«عَبَّسٍ» و«عَنْسَلٍ»، فيما جعله من العسلان.

ومن ذلك «أَوْهٌ» بمعنى «أتوجّع»، وفيه لغات. قالوا: «أَوْهٌ من كذا»، بسكون الواو، وكسر الهاء، قال الشاعر [من الطويل]:

٥٣٧- فَأَوْهٌ لِذِكْرِهَا، إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا      وَمِنْ بُغْدِ أَزْنِصِ بَيْنَنَا وَسَمَاءٍ  
وقالوا: «آهٌ»، بمدّة بعد الهمزة وكسر الهاء. وربما شدّدوا الواو وكسروها،  
وسكّنوا الهاء، فقالوا: «أَوْهٌ من كذا». وربما كسروا الهاء مع التشديد. أنسد

(١) بضم الفاء، وفتحها، وكسرها.

٥٣٧ - التخريج: البيت بلا نسبة في الخصائص ٨٩/٣، ٣٩/٣؛ والدرر ١٩٤/١؛ وسر صناعة الأعراب ٤١٩/١، ٦٥٦/٢؛ ولسان العرب ٤٧٢/١٣ (أوه)، ٥٤/١٤ (أوا)؛ والمحتب ١/٣؛ والمنصف ٣/١٢٦؛ وهمع الهرام ١/٦١.

الإعراب: «فأوه»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أوه»: اسم فعل مضارع بمعنى «أتوجّع»، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «لذِكْرِهَا»: جاز و مجرور متعلقان باسم الفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جر مضاد إليه. «إذا»: ظرف مبني على السكون متعلق بـ«أوه». «ما»: حرف زائد. «ذِكْرِهَا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والناء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «ومن»: الواو: حرف عطف، «من»: حرف جر. «بعد»: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاد، والجاز والمجرور متعلقان باسم الفعل (أوه). «أرض»: مضاد إليه مجرور بالكسرة. «بيتنا»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بصفة محدّدة من «أرض»، وهو مضاد، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جر مضاد إليه. «وسماء»: الواو: حرف عطف، «سماء»: اسم معطوف على «أرض» مجرور بالكسرة. جملة «فأوه لذِكْرِهَا»: بحسب الفاء. وجملة «ذِكْرِهَا»: في محلّ جر مضاد إليه. والشاهد فيه قوله: «فأوه» حيث جاء به اسم فعل مضارع بمعنى «أتوجّع».

أحمد بن يحيى، قال: أنسدتنِي امرأة من بني قُرَيْنِيظ [من الطويل]:

٥٣٨ - أَوْهُ مِنْ ذَكْرِي حُصَيْنًا وَدُونَهُ نَقَا هَائِلٌ جَعْدُ الشَّرَى وَصَفِيْحُ  
وَقَالُوا فِيهِ: «أَوْهُ»، بِالْمَدْ وَتَشْدِيدِ الْوَاءِ وَفَتِحَهَا سَاكِنَةُ الْهَاءِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ  
«الثَّاَوِهِ»، وَمِنْ قَوْلِهِ [مِنْ الْوَافِرِ]:

٥٣٩ - إِذَا مَا قُفْمَتْ أَزْخَلُهَا بَلَيْلٍ تَأْوِهَ آهَةُ الرَّجُلِ الْحَزِينِ  
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوْهَ حَلِيمٌ»<sup>(١)</sup>، فَالْهَمْزَةُ فَاءُ، وَالْوَاءُ عَيْنُ، وَالْهَاءُ  
لَامُ، فَمَنْ قَالَ: «أَوْهُ»، فَإِنَّهُ كَسَرَ الْهَاءَ لِسُكُونِ الْوَاءِ قَبْلَهَا. وَمِنْ قَالَ: «آهُ»، فَإِنَّهُ قَلَبَ  
الْوَاءُ أَلْفَانِ الْفَتْحَةِ قَبْلَهَا، كَمَا قَالُوا فِي «الدَّوْهِ»: «دَاوِيَّهِ». وَمِنْ قَالَ: «أَوْهُ»، بِتَشْدِيدِ الْوَاءِ،

٥٣٨ - التَّخْرِيج: لم يقع عليه فيما عدْتُ إِلَيْهِ مِنْ مَصَادِرٍ.

شَرْحُ المَفَرَّدَاتِ: النَّقَاءُ: الْفَطْعَةُ مِنَ الرَّمْلِ الْمَحْدُودَةِ.

الْإِعْرَابُ: «أَوْهُ»: اسْمُ فَعْلٍ مَضَارِعٍ بِمَعْنَى: «أَتَوْجَعُ»، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ مَسْتَرٍ وَجَوْبَانِ تَقْدِيرَهُ: أَنَا. «مِنْ ذَكْرِي»: جَازٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعْلِقٌ بِاسْمِ الْفَعْلِ. «حُصَيْنًا»: مَضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِكَسْرَةٍ مَقْدَرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ  
الْمَحْذُوفَةِ لِفَطْأَ لَا رَسْمًا. «وَدُونَهُ»: الْوَاءُ: وَالْحَالُ، «دُونُ»: مَفْعُولٌ فِي ظَرْفِ مَكَانٍ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ  
مَتَعْلِقٌ بِخَبْرِ مَقْدِمٍ مَحْذُوفٍ، وَالْهَاءُ: ضَمِيرٌ مَتَصَلٌ بِمَبْنِي فِي مَحْلٍ جَرٌّ مَضَافٌ إِلَيْهِ. «نَقَا»: مَبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ  
بِالْمَضَمَّةِ الْمَقْدَرَةِ عَلَى الْأَلْفِ الْمَحْذُوفَةِ لِفَطْأَ لَا رَسْمًا. «هَائِلٌ»: صَفَةُ «نَقَا» مَرْفُوعَةٌ بِالْمَضَمَّةِ. «جَعْدُ»: نَعْتٌ  
ثَانٍ لِـ«نَقَا» مَرْفُوعٌ بِالْمَضَمَّةِ، وَهُوَ مَضَافٌ. «الشَّرِيُّ»: مَضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِكَسْرَةٍ مَقْدَرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ لِلتَّعْلِيرِ.  
«صَفِيْحُ»: الْوَاءُ: حَرْفٌ عَطْفٌ، «صَفِيْحُ»: اسْمٌ مَعْطُوفٌ عَلَى «نَقَا» مَرْفُوعٌ بِالْمَضَمَّةِ.  
جَمْلَةُ «أَوْهُ مِنْ ذَكْرِي»: ابْتِدَائِيَّةٌ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَجَمْلَةُ «نَقَا هَائِلٌ مَوْجُودٌ دُونَهُ»: فِي مَحْلٍ  
نَصْبٌ حَالٌ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «أَوْهُ» حِيثُ جَاءَ اسْمُ فَعْلٍ مَضَارِعٍ بِمَعْنَى (أَتَوْجَعُ) مَشَدِّدُ الْوَاءِ، مَكْسُورُ الْهَاءِ.

٥٣٩ - التَّخْرِيج: الْبَيْتُ لِلْمَثَقَبِ الْعَبْدِيِّ فِي دِيْوَانِهِ صِ ١٩٤؛ وَإِصْلَاحُ الْمَنْطَقِ صِ ٣٢١؛ وَالْخَصَائِصُ ٣/٣  
٣٨؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ ١١/٢٧٦ (رَجُل)، ٤٧٣/١٣ (أَوْهُ)؛ وَبِلَا نَسْبَةٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ ٣٧١/١٣  
(عَيْن)، ٥٥١ (هَوْهُ)، ٥٣/١٤ (أَوْهُ).

الْإِعْرَابُ: «إِذَا»: ظَرْفٌ لَمَا يَسْتَقِيلَ مِنَ الزَّمَانِ، مَتَضَمِّنٌ مَعْنَى الشَّرْطِ، مَتَعْلِقٌ بِجَوَابِهِ. «مَا»: حَرْفٌ  
زَانِدُ. «قَمَتْ»: فَعْلٌ ماضٌ مَبْنِيٌ عَلَى السُّكُونِ لَا تَصَالُهُ بِضَمِيرٍ رَفِيعٍ مَتَحْرِكٍ، وَالْتَّاءُ: ضَمِيرٌ مَتَصَلٌ بِمَبْنِي  
فِي مَحْلٍ رَفِيعٍ فَاعِلٌ. «أَرْحَلُهَا»: فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِالْمَضَمَّةِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مَسْتَرٌ وَجَوْبَانِ تَقْدِيرَهُ:  
أَنَا، وَ«هَا»: ضَمِيرٌ مَتَصَلٌ بِمَبْنِي فِي مَحْلٍ نَصْبٌ مَفْعُولٌ بِهِ. «بَلِيلٌ»: جَازٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعْلِقٌ بِـ«أَرْحَلٌ».  
«تَأْوِهِ»: فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِالْمَضَمَّةِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مَسْتَرٌ جَوَازًا تَقْدِيرَهُ: هِيَ، أَصْلُهُ: تَأْوِهِ. «آهَةُ»:  
مَفْعُولٌ مَطْلُقٌ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ، وَهُوَ مَضَافٌ. «الرَّجُلُ»: مَضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْكَسْرَةِ. «الْحَزِينُ»:  
نَعْتٌ «الرَّجُلُ» مَجْرُورٌ بِالْكَسْرَةِ.

جَمْلَةُ «قَمَتْ»: فِي مَحْلٍ جَرٌّ مَضَافٌ إِلَيْهِ. وَجَمْلَةُ «أَرْحَلُهَا»: فِي مَحْلٍ نَصْبٌ حَالٌ. وَجَمْلَةُ «تَأْوِهِ»:  
جَوابٌ شَرْطٌ غَيْرُ جَازٍ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «تَأْوِهِ» حِيثُ جَاءَ بِالْفَعْلِ الْمَضَارِعِ مِنَ «الثَّاَوِهِ».

(١) التَّوْيِةُ: ١١٤.

وสكون الهاء، فإنه ضعف العين للمبالغة، وكسرها لالتقاء الساكنين، وسكون الهاء لتحرّك ما قبلها. ومن قال: «أوه»، فكسر الهاء مع كسر الواو وتشديدها، فقد كان القياس أن تسكن الهاء التي هي لام؛ لأنّ ما قبلها متحرّك، إلّا أنه حُرّك الآخر إتباعاً لكسر الواو، وقد فعلوا نحواً من ذلك ببعض المُتَرَبَّ، نحو: «أخوك»، و«أبوك»، و«أمُرُّ»، و«ابنُّ»، ومن قال: «أوه» بالمدّ، فيحتمل أن يكون أشعّ فتحة الهمزة، فصارت ألفاً، كما قالوا: «آمين» في «آمين»، وفتحوا الواو إتباعاً لفتحة قبلها.

وقد قالوا: «أوت» في معنى «أوه»، وجاؤوا فيها بلغاتٍ قريبةٍ من لغاتِ «أوه»، وينبغي أن لا تكون من لفظها، بل من معناها، لأنّ «أوه» صحيح اللام، فهو من بابِ «حوْض»، و«فَوْز»، و«أوت» الهمزة فاء، والعينُ واللام واو، فهو من بابِ «الهُوَّة»، و«القُوَّة»، فهي كُلُّ تقاربٍ لِألفاظها، واتحدت معانيها.

### فصل

#### [أوجه «رويداً»]

قال صاحب الكتاب: في «رويداً» أربعة أوجه، هو في أحدها مبنيٌّ، وهو إذا كان اسمًا للفعل، وعن بعض العرب: «والله لو أردت الدرَّاهَمَ، لأعطيتكِ رُويداً ما الشَّعْرَ». \*\*\*

قال الشارح: لـ«رويداً» أربعة مواضع:

أحدها: أن يكون اسمًا للفعل نحو ما تقدم، ومسماه «أزوذ» و«أمهل»، وهو متعدّد إلى مفعول واحد، نحو: «رويداً زيداً»، على حسب تعددي مسماه، نحو قوله: «أزوذ زيداً»، و«أمهل»، وفيه ضميرٌ منويٌّ، وهو ضمير المخاطب. إن كان المخاطب واحداً، كان الضمير واحداً. وإن كان اثنين، فالضمير اثنان. وإن كان الخطاب لجماعة، فالضمير لجماعة، إلّا أنه لا يظهر لذلك صورة لفظ، لا في ثنائية، ولا جمع، بخلاف الفعل؛ فإنّ الضمير تظهر صورته في الثنوية والجمع؛ لأنّ الفعل هو الأصل في العمل، وهذه الأسماء فروعٌ ونائبةٌ عنه، فلذلك انحطت عن درجته. قال الشاعر [من الطويل]:

٥٤٠ - رُويداً عَلَيَا جَدًّا مَا ثَدَى أَمْهُمْ إِلَيْنَا وَلِكُنْ بَغْضُهُمْ مُتَمَاهِنْ

٥٤٠ - التخريج: البيت لمالك بن خالد الهذلي في شرح أبيات سيبويه ١٠٠ / ١؛ وللمعطل الهذلي في معجم ما استجم ٧٣٧ / ٣؛ ولأحدهما في شرح أشعار الهذليين ٤٤٧ / ١؛ وللهذلي في الكتاب ٤٢٦ / ١٣؛ ولسان العرب ٣٩٦ / ١٣ (مان)، وبلا نسبة في لسان العرب ١٨٩ / ٣ (رود)، ٢٠٨ / ٣ (مين)؛ والمقتضب ٢٧٨، ٢٠٨ / ٣.

اللغة: رويد: اسم فعل أمر بمعنى «أمهل». جد: قطع. جد ثدي أمهم: أي بيننا وبينهم قرابة من ناحية الأم وهم منقطعون بها إلينا. المين: الكذب.

فنصب «علياً» بـ«رُوِيْدَ»، كأنه قال: «أَرْوَذْ عَلَيْاً» أي: أَمْهَلْهُمْ، وـ«عَلَيْ»: قبيلة، وجَدْ: فُطِّعَ نسبتهم بنا، وكَنَى بالتدبِّي عن القرابة، لأنَّ الرضاع سبب القرابة. فأما قولهم: «وَاللَّهُ لَوْ أَرْدَتِ الدِّرَاهِمْ، لَأَعْطَيْتُكَ، رُوِيْدَ مَا الشِّعْرُ»، فالمراد: أَرْوَذَ الشعرَ، وـ«مَا»، زائدة، كأنه قال: «لَوْ أَرْدَتِ الدِّرَاهِمْ، لَأَعْطَيْتُكَ، فَدَعِ الشِّعْرَ لَا حاجَةَ بِكِ إِلَيْهِ».

وقد تدخله كافُ الخطاب، فيقال: «رُوِيْدَكَ زِيدًا»، جاؤوا بها لتبينَ مَنْ يُعْنِي بالخطاب، لئلا يلتَسِّسَ بمن لا تعنيه، كما جاؤوا بها في «هَلْمَ لَكَ»، وـ«سَقْيَا لَكَ»، إلَّا أنَّ الكافَ في «لَكَ» في محلٍ خفْضٍ بما قبله من الخافض، والكافُ في «رُوِيْدَكَ» لا محلَ لها من الإعراب، وإنْ كان طريقُهما في البيان واحدًا. فإنْ كان المخاطب مذكرًا، فتحتها، وإنْ كان مؤنثًا، كسرتها. وتُتَبَّعُها وتجمعها إذا أردت تثنيةً أو جمعًا، فتقول: «رُوِيْدَكَ يا زِيدُ»، وـ«رُويَدَكَ يا هِنْدُ»، وـ«رُويَدَكَما يا زِيدَان»، وـ«رُويَدَكَمْ يا زِيدُون».

وقد اختلفوا في هذه الكاف، فذهب قومٌ إلى أنها اسمٌ، موضعُه من الإعراب رفعٌ، وقال آخرون: موضعُها نصبٌ. وذهب سيبويه<sup>(١)</sup> إلى أنها حرفٌ مجرَّدٌ من معنى الاسمية للخطاب، كالكاف في «ذِلِّكَ»، وـ«أُولَيْكَ»، وـ«الْتَّجَاءَكَ». والصحيحُ مذهبُ سيبويه فيها؛ لأنَّها لو كانت في موضع رفعٍ بأنَّها فاعلٌ، لم يجز حذفُها، وأنت قد تقول: «رُويَدَ زِيدًا»، فتحذفها، وتجعل في «رُويَدَ» ضميرًا مرفوعًا في النية يجوز أن يُؤكَدُ، وأن يُعَطَّفَ عليه بحسبِ ما يجوز في ضمائرِ الفاعلين، نحو قوله: «رُويَدَكَمْ أَنْتُمْ وَزِيدُ»، وـ«رُويَدَكَمْ أَجْمَعُونَ»، كما تقول: «قُمْ أَنْتُ وَعَبْدُ اللَّهِ»، وـ«قَوْمُوا أَجْمَعُونَ». فلما ساغَ فيها ذلك، دلَّ على أنَّ الكافَ ليست فاعلَةً. ولا تكون أيضًا في موضع نصبٍ، لأنَّ «رُويَدَ» اسمُ «أَرْوَذَ»، وـ«أَرْوَذَ» إنَّما يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، فلو كانت الكافَ في محلٍ نصبٍ، لُكِنَّ إِذَا

= المعنى: أَمْهَلْ عَلَيْاً، إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ قِرَابَةٌ مِّنْ نَاحِيَةِ الْأَمْ، وَهُمْ مِنْ قَطْعَنَا إِلَيْنَا بِهَا، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ كَاذِبًا.

الإعراب: «رُويَدَ»: اسم فعل أمرٍ بمعنى: «أَمْهَلْ» وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه وجوباً تقديره: «أَنْتَ». «عَلَيْاً»: مفعول به منصوب. «جَدْ»: فعل ماضٍ مبنيٌ للمجهول مبنيٌ على الفتح. «مَا»: زائدة. «ثَدِي»: نائبٌ فاعلٌ. «أَمْهَمْ»: مضارٌ إليه مجرورٌ، وهو مضارٌ، وـ«هُمْ»: ضميرٌ في محلٍ جزٌ بالإضافة. «إِلَيْنَا»: جارٌ ومجرورٌ متعلقان بالفعل (جَدْ). «وَلَكُنْ»: الروا: استثنافية، «لَكُنْ»: للاستدراك. «بَعْضُهُمْ»: مبتدأٌ مرفوعٌ، وهو مضارٌ، وـ«هُمْ» ضميرٌ في محلٍ جزٌ بالإضافة. «مَتَّمَيْنِ»: خبرٌ المبتدأ مرفوعٌ.

جملة «رُويَدَ عَلَيْاً»: ابتدائيةٌ لا محلٌ لها من الإعراب. وجملة «جَدَّ ثَدِي أَمْهَمْ» استثنافيةٌ لا محلٌ لها من الإعراب. وجملة «وَلَكُنْ بَعْضُهُمْ مَتَّمَيْنِ»: استثنافيةٌ لا محلٌ لها من الإعراب. والشاهد في قوله: «رُويَدَ عَلَيْاً» حيث نصب اسم الفعل «رُويَدَ» مفعولاً به «عَلَيْاً».

قلت: «رويدك زيداً»، مُعدياً له إلى مفعولين: أحدهما مضمر، وهو الكاف، والآخر ظاهر، وهو «زيد». ولو جاز ذلك، لجاز «رويد زيداً خالداً»، ولا نعلم أحداً قاله. ولو كانت منصوبة أيضاً، لجاز أن تقول: «رويدك نفسك»، إذا أردت تأكيد الكاف، وكذلك لو كانت مجرورة، لجاز أن تقول: «رويدك نفسك» على أنه تأكيد، ولا يسمع مثل ذلك.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: وهو فيما عاده مُعَرَّبٌ، وذلك أن يقع صفة، كقولك: «ساروا سيرًا رويداً»، و«ضَغَهُ وَضَعَهُ رويداً»، وقولك للرجل يعالج شيئاً: «رويداً»، أي: علاجاً رويداً، حالاً، كقولك: «ساروا رويداً» ومصدراً في معنى «إِرْوَادٍ» مضافاً، كقولك: «رويد زيداً»، وسمع بعض العرب: «رويد نفسه»، جعله مصدرًا كـ«ضَرَبَ الرِّقَابِ».

\* \* \*

قال الشارح: الموضع الثاني من مواضع «رويداً» أن تكون صفة، نحو قولك: «ساروا سيرًا رويداً». وتكون معربة مصدرًا وصف به على حد قولهم: «رَجُلٌ عَذْلٌ»، و«مَا عَزَّزْ»، ويكون أصله «إِرْوَادٍ»، إِلَّا أَنَّهُ ضَعْرٌ بحذف زوائده، كما قالوا في «أَسْنَوَدَ»: سُوَيْدٌ، وفي «أَزْهَرَ»: «رُهْيَرٌ». ويجوز أن يكون تصغيراً «مَرْوَدٍ» أو «مَرْوَدَةً»، فحذفوا الزوائد.

الموضع الثالث: أن يكون حالاً، ويكون معرباً أيضاً، نحو قولهم: «ساروا رويداً»، أي: مُزوِّدين. إذا ذكرت المصدر، كان صفة له، وإذا لم تذكره، كان حالاً لضعف حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه. ويجوز أن يكون المراد: ساروا سيرًا رويداً، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وهو ضعيف.

الموضع الرابع: أن يكون مصدرًا بمعنى «إِرْوَادٍ»، ويكون معرباً، فتقول: «رويداً زيداً»، بمعنى: «أَرْوَدَ زيداً إِرْوَاداً»، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، كما قالوا: «سَقَيَا وَرَعْيَا»، والمراد: سَقَاكَ اللَّهُ، ورَعَاكَ اللَّهُ.

وقد يضاف إلى المفعول، فيقال: «رُوَيْدَ زَيْدٌ»، كما قال: «فَضَرَبَ الرِّقَابِ»<sup>(١)</sup>، فهو باقٍ على مصدريته غير مسمى به، ولا مُغيَّرٌ عن جهته. قال الشاعر [من الطويل]:

٥٤١ - رُوَيْدَا بْنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ تُلْقَوْا غَدَا خَيْلِي عَلَى سَفَوانِ

(١) محمد: ٤.

٥٤١ - التخريج: البيت لودايك بن ثميم المازني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٢١؛ وله أو لابن سنان بن ثميم المازني في شرح شواهد المعنى ٢/٨٥٣؛ ومعجم ما استعمل ص ٧٤٠؛ وبالنسبة في لسان العرب ٣/١٩٠ (رود)؛ والمحتسب ١/١٥٠.  
اللغة: سفوان: اسم موضع.

ويروى : «رُوَيْدَ بْنِ شِيبَانَ» من غير تنوين . ويحتمل أن يكون مصدرًا مضافاً إلى ما بعده ، وبنؤيدده رواية مَنْ نَوَّنَ . ويجوز أن يكون أراد اسم الفعل ، ويكون «بني شيبان» منصوباً به ، كقوله : «رويدَ عَلَيْهِ» .

### فصل [أحكام هَلْمٌ]

قال صاحب الكتاب : «هَلْمٌ» مرَكبة من حرف التنبية مع «لَمْ» محنوفة من «هَا» ألفها عند أصحابنا<sup>(١)</sup> ، وعند الكوفيين من «هَلْ» مع «أَمْ» محنوفة همزتها . والجهازيون فيها على لفظ واحد في الثنائية والجمع والتذكير والتائيث ، وبنو تميم يقولون : «هَلْمًا» ، «هَلْمُوا» ، «هَلْمِي» ، «هَلْمُمْنَ». وهي على وجهين : متعدية كـ«هَاتِ» ، وغير متعدية بمعنى : «تَعَالَ» ، و«أَقْبَلَ». قال الله تعالى : «قُلْ هَلْمٌ شَهَادَةُكُمْ»<sup>(٢)</sup> . وقال : «هَلْمٌ إِلَيْنَا»<sup>(٣)</sup> . وحكي الأصمعي أن الرجل يقال له : «هَلْمٌ» ، فيقول : «لا أَهْلُمُ» .

\* \* \*

قال الشارح : قد تقدم أن «هَلْمٌ» اسم من أسماء الأفعال ، ومسماه «إيت» ، و«تعال» ، وهو مبني لوقوعه موقع الفعل المبني ، وأصله أن يكون ساكناً على أصل البناء ، وإنما حرك آخره لالتقاء الساكنين ، وهو الميمان في آخره ، وفتح تخفيفاً لثقل التضعيف ، وهو مركب . قال الخليل<sup>(٤)</sup> : أصله «هَا لَمْ» ، فـ«هَا» للتنبية ، و«لَمْ» من قوله : «لَمْ اللَّهُ شَعَّةً» ، أي : جمعه ، كأنه أراد : «لَمْ نَفْسَكَ إِلَيْنَا» ، أي : أُقْرُب . وإنما حذفت ألف «هَا» تخفيفاً لكثره الاستعمال ، ولأن اللام بعدها ، وإن كانت متحركة ، في حكم السakan . ألا

= الإعراب : «رويداً» : مفعول مطلق لفعل محنوف منصوب بالفتحة . «بني» : منادي منصوب بالياء لأنه ملحظ بجمع المذكر السالم ، وهو مضاف . «شيبان» : مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف . «بعض» : مفعول به لل مصدر «رويد» منصوب بالفتحة ، وهو مضاف . «ويعيكم» : مضاف إليه مجرور بالكسرة ، و«كم» مضاف إليه مجرور بالكسرة . «تلاقوا» : فعل مضارع مجزوم لأن جواب الطلب ، وعلامة جزمه حذف التون لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير متصل ببني في محل رفع فاعل . «غداً» : ظرف زمان منصوب متعلق بـ«تلاقوا» . «خيلى» : مفعول به منصوب ، وهو مضاف ، والياء مضاف إليه . «على سفوان» : جار ومجرور متعلقان بـ«تلاقوا» . جملة «رويداً بعض ويعيكم» : ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وجملة النداء «يا بني شيبان» : اعتراضية لا محل لها من الإعراب . وجملة «تلاقوا» : جواب شرط لأداة شرط مقدرة لا محل لها من الإعراب . والشاهد فيه قوله : «رويداً» حيث استخدم «رويد» مصدرًا نائباً عن فعله .

(١) انظر المسألة السابعة والأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والکوفيين». ص ٣٤١ - ٣٤٧.

(٢) الأنعام: ١٥٠ . (٣) الأحزاب: ١٨ .

(٤) الكتاب / ٣٣٢ .

ترى أن الأصل، وأقوى اللغتين، وهي الحجازية، أَنْك تقول: «هَا الْمُمْ»؟ فلما كانت اللام في حكم الساكن، حُذفت لها ألف «هَا»، كما تُحذف لالتقاء الساكنين، وجعلا اسمًا واحدًا. وقال الفراء: أصله «هَلْ أَمْ»، أي: أَفْصِدْ، فَخَفَّتْ الهمزة، بِأَنَّ القيث حركتها على اللام، وحُذفت، فصارت «هَلْمُ». وقد أنكر بعضهم ذلك، وقال: إنَّه ضعيف من جهة المعنى، إذ كانت «هَلْ» للاستفهام، ولا مدخل للاستفهام هبنا. والقول: إن «هَلْ» التي رُكبت مع «أَمْ» ليست التي للاستفهام، وإنما هي التي للزجر والتحثُّث، من قوله [من الرمل]:

٥٤٢ - [يَشْمَارَى فِي الَّذِي قُلْتُ لَهُ] وَلَقَدْ تَسْمَعُ قَوْلِي حَيَّهَلْ

وفيها مذهبان:

أَحدهما: وهو مذهب أهل الحجاز، أن تكون بلفظ واحد مع الواحد والاثنين والجماعة، والمذكر والمؤنث، نحو: «هَلْمَ يَا رَجُلُ»، و«هَلْمَ يَا رَجَلَانِ»، و«هَلْمَ يَا رَجَالُ»، و«هَلْمَ يَا امْرَأَةً»، و«هَلْمَ يَا امْرَاتَانِ»، و«هَلْمَ يَا نَسْوَةً». يستوي في اللفظ الواحد والجمع، كما كان كذلك في «صَهْ»، و«أَمَهْ» ونحوهما، وهو القياس، وبه ورد التنزيل. قال الله تعالى: «وَالْقَالَيْنَ لِإِخْوَنِهِمْ هَلْ إِلَيْنَا»<sup>(١)</sup>، أفرد، والمخاطبون جماعة، وعليه قوله [من الرجز]:

٥٤٣ - يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا هَلْمَةٌ

٥٤٢ - التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٨٣؛ والأزمنة والأمكنة ٢/١٥٣؛ وخزانة الأدب ٦/٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٨١؛ ولسان العرب ١١/٧٠٨.

(هَلْ): وبلا نسبة في الخصائص ٣/٣٦.

شرح المفردات: يَتَمَارِي: يَشْكُلُ. حَيَّهَلْ: أَشْرَغَ.

الإعراب: «يَتَمَارِي»: فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الألف للتعدد، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «فِي»: حرف جر. «الَّذِي»: اسم موصول مبني في محل جر بحرف الجر، والجاز، والمجرور متعلقان بـ«يَتَمَارِي». «قُلْتَ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الَّهُ»: جازٌ ومجرور متعلقان بـ«قُلْتَ». «وَلَقَدْ»: الواو؛ وأو القسم، واللام: موطنة للقسم لا محل لها من الإعراب، «قَدْ»: حرف تحقيق. «تَسْمَعُ»: فعل مضارع مرفوع بالضممة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «قَوْلِي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل باء المتكلّم، والباء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاد إليه. «حَيَّهَلْ»: اسم فعل أمر مبني على السكون بمعنى «أَقْبَلَ» أو «عَجَلَ»، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت.

جملة «يَتَمَارِي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قُلْتَ لَهُ»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «تَسْمَعُ»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «حَيَّ هَلْ»: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «حَيَّهَلْ» حيث أراد التأكيد على أن «هَلْ» هنا للزجر والتحثُّث، ليست للاستفهام، كما هي في «هَلْ أَمْ».

(١) الأحزاب: ١٨.

٥٤٣ - التخريج: الرجز بلا نسبة في الأزهية ص ٢٥٧؛ وخزانة الأدب ٤/٢٦٧؛ والخصوص ٢/٣٦.

وإنما كان هذا هو القياس؛ لأنَّه قد قامت الدلالة على أَنَّه اسم، وليس القياس في الأسماء أن تتصل بها علامَةُ الضمير المرفوع، إنما ذلك للأفعال. والذِّي يدلُّ على خروجه عندهم عن حكم الأفعال مخالفتهم مجرأه في لغتهم؛ لأنَّ لغتهم أن يقولوا للواحد: «الْمُمْ»، بإظهار التضعيف، نحو: «ازْدُّ»، و«اَشْدُّ»، فلما ركبوه مع غيره، وسموا به، خرج عن حكم الفعل، فلم تظهر فيه علامَةُ ثانية ولا جمع.

**والمنذهب الثاني:** وهو مذهب بني تميم، اعتبار الفعل، وهو «لَمْ»، وتغلبُ جانبه، فيُثنون ويجمعون، نحو قولهم: «هَلَمْ يَا رَجُلُ»، و«هَلَمْ يَا رَجَلَانُ»، و«هَلَمُوا يَا رَجَالُ»، و«هَلَمَّيْ يَا امْرَأَةً»، و«هَلَمُنْ يَا نَسْوَةً». تفتح الهاء، وتُسْكِنُ اللام، وتضم الميم الأولى، وتُسْكِنُ الثانية، وتفتح النون مخففةً. هذا مذهب البصريين وأكثر الكوفيين، وإنما كان كذلك؛ لأنَّ لام الكلمة تسكن عند اتصالِ هذه النون بها، إذ كانت ضميرًا مرفوعًا، كما يقول: «ضَرَبُنَّ»، و«خَرَجَنَّ».

وإذا سكن ما قبلها، بطل الأذاعَمُ، وصار بمنزلةِ «اشْدُّ»، و«ازْدُّ». وزعم الفراءُ أنَّ الصواب أن يقال: «هَلَمَنْ» بفتح الهاء، وضم اللام، وفتح الميم وتشديدها، وفتح النون أيضًا مشددةً. قال: والذِّي أوجب ذلك أَنَّ هذه النون التي هي ضمير الجماعة لا تُوجَد إلَّا قبلها ساكنٌ، فزادوا نونًا ثانيةً قبلها ليقع السكونُ عليها، وتسلَّمَ فتحةُ الميم في «هَلَمْ»، فتكون وقايَةً لها من السكون، كما قالوا: «مِنْيٌ»، و«عَنِي»، فزادوا نونًا ثانيةً لتسليم نونَ «مِنْ»، و«عَنْ» من الكسر، إذ كانت ياءُ المتكلَّم أَبَدًا تكسر ما قبلها. وحُكِي أيضًا عن بعضهم: «هَلَمِنْ يَا نَسْوَةً» يجعل الزائد للوقاية ياءً، وهذا شاذٌ.

واعلم أَنَّ بني تميم، وإن كانوا يُجرونها مُخرِي الفعل، في اتصال الضمير بها لشدة شبَّهها بالفعل، وإفادتها فائدةً الفعل، فهي عندهم أيضًا اسمًّا للفعل، وليس مبِقاءً على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضمُّ. والذِّي يدلُّ على ذلك أَنَّ بني تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف، فمنهم من يُثْبِعُ، فيقول: «رُدْ» بالضم، و«فِرْ» بالكسر، و«عَضْ» بالفتح. ومنهم من يكسر على كُلِّ حال، فيقول: «رُدْ»، و«فِرْ»، و«عَضْ». ومنهم من

= اللغة: هَلَمْ: أَقْبَلَ، تَعَالَى.  
المعنى: أَئْتُه النَّاسَ تَعَالَى.

**الإعراب:** «يا»: حرف نداء. «أَيُّها»: منادي مبني على الضم في محل نصب، و«هَا»: للتنبيه. «الناس»: بدل من «أَيُّ»، أو عطف بيان على «أَيُّ» أيضًا مبني على الضم في محل نصب. «أَلَا»: حرف تنبيه لا محلَّ له. «هَلَمَّة»: اسم فعل أمر بمعنى «تعالوا» مبني على الفتح، وفاعله مستتر، تقديره «أتَمْ»، والهاء: للسكت لا محل لها من الإعراب. جملة «يا أيها الناس»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هَلَمَّه»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد في قوله: «هَلَمَّه» حيث أفرد مع «الناس» وهم جمع.

يفتح على كل حال. ثم رأيناهم كلهم مجتمعين على فتح الميم من «هَلْمٌ»، ليس أحد يكسرها، ولا يضمها، فدل ذلك على أنها خرجت عن طريق الفعلية، وأخلصت اسمًا للفعل، نحو: «دُونَكَ»، و«رُوَيْدَكَ»، و«عِنْدَكَ».

وهي تكون على وجهين: متعددة، وغير متعددة. فالمتعددة نحو قولهم: «هَلْمٌ زِيدًا»، بمعنى: «قَرِبَةً»، و«أَخْضِرَةً»، فتكون كـ«هَاتِ»، قال الله تعالى: «هَلْمٌ شَهَادَةً كُمْ»<sup>(١)</sup>. وغير المتعددة قوله: «هَلْمٌ يَا زِيدً»، بمعنى: «إِيْتِ»، و«أَفْرُبْ». قال الله تعالى: «هَلْمٌ إِلَيْنَا»<sup>(٢)</sup>، فدعا بحرف الجر، فيكون مجراه مجرى الأفعال التي تُستعمل لازمةً متعددة، نحو: «رَجَعَ»، و«رَجَعَتْ»، و«شَحَّا فُوهُ»، و«شَحَّا فَاهُ»، ونحوهما.

وحكى الأصماعي: «هَلْمٌ إِلَى كَذَا»، فيقال: «لَا أَهْلَمُ إِلَيْهِ»، و«هَلْمٌ كَذَا»، فيقال: «لَا أَهْلَمُهُ»، بفتح الألف والهاء وضم اللام والميم، والأصل في ذلك: «لَا أَلْمُ»، كما تقول: «لَا أَرْدُ»، كأنه يرده إلى أصله قبل التركيب، وهو شاذ.

### فصل

#### [أحكام «ها»]

قال صاحب الكتاب: «ها» بمعنى «خذ»، وتلحق الكاف، فيقال: «هَاكَ»، فتصرّف مع المخاطب في أحواله، وتوضع الهمزة موضع الكاف، فيقال: «هَاءَ». وتصرّف تصريفها، ويجمع بينهما، فيقال: «هَاءَكَ»، بإقرار الهمزة على الفتح وتصريف الكاف. ومنهم من يقول: «هَاءِ»، كـ«رَامِ»، ويصرّفه تصريفها. ومنهم من يقول: «هَأْ» بوزن «هَبْ»، ويصرّفه تصريفها.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن «ها» من الأصوات المسماة بها الفعل في الأمر، وسمّاه «خذ»، و«تناول»، ونحوهما.

ومنهم من يجعله ثانيةً مثل «صَهْ» و«مَهْ»، وتلحقه كاف الخطاب، فيقال: «هَاكَ يَا رجُلُ»، و«هَاكُمَا يَا رجُلَانِ»، و«هَاكُمْ يَا رجَالً»، و«هَاكَ يَا امرأَةً»، و«هَاكُمَا يَا امْرَاتَانِ» كالملدّكرين، و«هَاكُنَّ يَا نسْوَةً». فالاسم «ها»، وفيه ضمير بحسب المخاطبين: إن كان واحدًا، ففيه ضمير واحد، وإن كان اثنين، ففيه ضمير اثنين، وإن كان جماعة، ففيه ضمير جماعة، إلا أنه لا يظهر ذلك الضمير.

والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، وتختلف بحسب اختلاف المخاطبين في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والثنية، والجمع، فتفتحها إذا كان المخاطب

(٢) الأحزاب: ١٨.

(١) الأنعام: ١٥٠.

مذكراً، وتكسرها إذا كان مؤنثاً، وتثنّيها وتجمعها إذا كان المخاطب مثلي أو مجموعاً. ومنهم من يقول: «هاء»، بهمزة بعد الألف، يجعله ثلاثياً كـ«خاف»، و«هاب»، ويفتح بهمزة مع المذكر، ويكسرها مع المؤنث، فيقول: «هاء يا رجل»، و«هاء يا امرأة»، ويكون فيه ضمير مستتر. فإن ثني، أو جمع، ظهر ذلك الضمير، فتقول في تثنية المذكر وجمله: «هاؤماً»، و«هاؤم»، قال الله تعالى: «هَلْقُمُ أَفْرَمْ وَإِكْنَيْهَ»<sup>(١)</sup>، وفي جماعة المؤنث: «هَاوْنَ يَا نَسْوَةً». وهذه أجود لغاتها، وبها ورد الكتاب العزيز.

واعلم أن الباب والقياس في هذه الأسماء أن لا يلحقها ضمير تثنية، ولا جمع، لأن هذه الأسماء إنما سميت بها الأفعال لضرب من الاختصار، ولو لا ذلك، لكان الأفعال التي هذه الألفاظ أسماؤها موجودة هنا غير معوض عنها. ووجه الاختصار مجئها للواحد والواحدة، مما فوقهما على صورة واحدة. تقول: «هاء يا رجل»، و«هاء يا امرأة»، وكذلك التثنية والجمع، وعلى هذه اللغة أكثر الاستعمال، وإنما لما نابت عن الأفعال، وقامت مقامها، قويت الدلاله على معناها، فصارت كالمرادفة لها، فظهر الضمير في بعض الأحوال، ليؤذن بقوّة الشّبه بهذه الأفعال التي هي في معناها، وليعلم أيضاً بظهوره أنّ في باب «صَهَ»، و«مَهَ»، ضميراً، كما قالوا: «المَقْوُدُ»، و«الحَوَكَةُ»، و«أَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ»، و[من الطويل]:

#### ٥٤٤- صَدَّتِ فَأَطْوَلَتِ الصُّدُودَ [وقلما] وصال على طول الصُّدُود يَدُومُ]

(١) الحافظ: ١٩.

٥٤٤- التخريج: البيت للمرار الفقعي في ديوانه ص ٤٨٠؛ والأزهية ص ٩١؛ وخزانة الأدب ١٠/١٠، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣١؛ والدرر ١٩٠/٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١٠٥/١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧١٧؛ ومعنى اللبيب ١/٣٠٧، ٥٨٢/٢، ٣٢١؛ وبالنسبة في خزانة الأدب ١/١٤٥؛ والخصائص ١٤٣/١، ٢٥٧؛ والدرر ٦/٣٢١؛ والكتاب ١/٣١، ١١٥/٣؛ ولسان العرب ١١/٤١٢ (طول)، ٥٦٤ (قلل)؛ والمحتسب ١/٩٦؛ والمقتضب ١/٨٤؛ والممتع في التصريف ٢/٤٨٢؛ والمنصف ١/١٩١، ٢/٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/٨٣، ٢/٢٤.

اللغة: صدّت: حرمت ودادك. الصدود: الهجران والإعراض. الوصال: دوام المودة. المعنى: لقد أعرضت عني وطال هجرانك لي، وقلما يدوم الوداد ويستمر الحب إذا ما طال الهجران والبعد بين الحبيبين.

الإعراب: «صدّت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والناء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «أطّولت»: الفاء: للعطف، «أطّولت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والناء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «الصُّدُود»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وقلما»: الواو: استثنافية، «وقل» فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«ما»: حرف زائد. «وصل»: فاعل مرفوع بالضمة. «على طول»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يدوم». «الصُّدُود»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «يدوم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

ليكون ذلك مَنْبَهَةً، وأمارة على أنّ الأصل ذلك. ولما ظهر الضمير، ظهر على صورة غريبة، ليدلّ ذلك على أنّ الموضع ليس من مواضع ظهور الضمير. وإنما كانت غريبة؛ لأنّها ليست على حدّ «افعل»، و«افعلوا»، إنما ذلك «هَا»، و«هاءا»، و«هاؤوا». فأما «هاؤم»، فغريبٌ من نادر العربية؛ لأنّ الميم إنما توجّد في ضمير المخاطب إذا كان غير أمر، نحو: «قُمْتُمْ»، و«قُمْتُمَا»، و«ضربتُكُمْ»، و«ضربتُكُمَا». وهذا مما يُؤكّد كون هذه الألفاظ أسماء، وليس أفعالاً، وذلك أنّه لما اتصل الضمير بما اتصل به منها، اتصل على غير حدّ اتصاله بالفعل، إنما جاء على نحو «أنتما»، و«أنتم»، فدلّ ذلك على أنها أسماء لا أفعال، على أنّ بعضهم قد قال: «هَا يا رجلُ»، و«هاءا»، و«هاؤوا»، على حدّ «اضربنا»، و«اضربوا». حكى ذلك أبو عمر الجزّمي، وأبو بكر بن السّراج. قال أبو عمر: وذلك قليل.

ومنهم من يقول: «هاءِ يا رجلُ»، على وزنِ «عاطِ» و«رام»، يجعل أصله «هاءِي» بالياء، فمثاليه من الفعل: «فَاعِلُ» كـ«فَاتِلُ»، وسقطت الياء للأمر، ومثله «هاتِ». وتقول لاثنين: «هائِيَا»، وللجمع المذكر: «هاؤوا»، وللمرأة: «هاءِي» بياء، والثنية: «هائِيَا» كالذكرين، وتقول في جماعة المؤنث: «هائِينَ». قال الشاعر [من الطويل]:

٥٤٥ - فقلت لها هاءِي فقالت براحةٌ ترَى زَعْفَرَانًا في أَسْرِتِهَا وَرَدًا

= جملة «صَدَدَت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أطَلَّت»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قَلَّما وَصَالَ»: استثنافية لا محلّ لها. وجملة «يَدُوم»: في محل رفع صفة لـ«وصال».

والشاهد فيه قوله: «وَأَطَلَّتْ»، والقياس: «أَطَلَّتْ»، لكنه جاء مُضَخَّحاً على الأصل كـ«استَحْوَذَ».

٤٤٥ - التَّخْرِيج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «فقلت»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «لها»: جازٌ ومجرور متعلّقان بـ«قلت».

«هاءِي»: اسم فعل أمر بمعنى «تَنْتَوِلِي»، والباء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «فقالت»: الفاء: حرف عطف، «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والباء للثنائيّة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «براحة»: جازٌ ومجرور متعلّقان بحال ممحوّفة. «ترى»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الألف للتَّعْدِير، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «زعفرانًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «في أسرتها»: جازٌ ومجرور متعلّقان بصفة ممحوّفة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جزٍّ مضارف إليه. «ورداً»: بدل من «زعفرانًا» منصوب بالفتحة.

جملة «فقلت»: حسب الفاء. وجملة «هاءِي»: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة

«فقالت»: معطوفة على جملة «فقلت». وجملة «ترى»: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «هاءِي» حيث أضاف ضمير المخاطبة المؤنثة لاسم فعل الأمر «هاء».

فاما قول علي رضي الله عنه [من الطويل]:

٥٤٦ - **أفاطِمْ هاءُ السَّيفِ غَيْرَ ذَمِيمٍ** [فَلَسْتُ بِرَغْدِيدٍ وَلَا بِلَئِيمٍ]  
 فإنه يحتمل أن يكون من اللغة الأولى، ويحتمل أن يكون من هذه اللغة، وحذف  
الباء لسكون اللام بعدها.

فإن قيل: فهلا حكمتم عليه بأنه فعل، لاتصال الضمير به على حد اتصاله بالفعل،  
كما قلتم في «ليس»: إنها فعل مع عدم دلالتها على الزمان الماضي، لاتصال الضمير بها  
على حد اتصاله بالأفعال. قيل: الجواب أنه قد قامت الدلالة بما سبق أنه اسم، ومن  
قال: «هاء» أو «هاؤوا» فلقوله شبيه بالفعل، ووقعه موقعه، أجراه مجراه في اتصال  
الضمير به، وعامله معاملة مقابلة، وهو «هات»، و«هاتياً»، و«هاطوا»، و«هاتين»، كما  
شبيه «ليس» بـ«ما» من قال: «ليس الطيب إلا السنك»، فعاملها معاملتها في إ يصل عملها  
عند دخول حرف الاستثناء على خبرها.

وممّا يدلّ أنه ليس فعلًا أنك تقول في أمر الواحد: «هاء»، ولو كان فعلًا، لقيل:  
«هاء» كـ«خف»، فلما لم يقل، دل على أنه اسم، وليس فعلًا. على أن منهم من يقول:  
«هاء يا رجل»، على زنة «خف»، بهمزة ساكنة، و«هاء»، أو «هاءِي يا امرأة»، و«هاؤوا»،  
و«هأن»، مثل: «خفن» فهو لا يجعلونه فعلًا. ويؤيد ذلك ما حكاه الكسائي من قول  
الرجل إذا قيل له: «هاء»: «مِنْ هاء، وَإِهاء؟» كما تقول: «مِنْ أَخاف». وقياس هذا  
المذهب أن يكون على « فعل يفعل»، كـ«علم يعلم» كـ«جئت إخال»، ولذلك جاز كسر  
الهمزة من أوله، فقالوا: «إهاء»، كما قالوا: «إخال».

٥٤٦ - التخريج: البيت لعلي بن أبي طالب في ديوانه ص ١٧٤؛ وجمهرة اللغة ص ٢٥١؛ وبلا نسبة في  
سر صناعة الإعراب ١/٣١٩؛ والمحتب ١/٣٣٧.

شرح المفردات: الرعديد: العجان.

الإعراب: «أفاطِمْ»: الهمزة: حرف نداء، «فاطِم»: منادي مرخم مبني على الضم المقدر على التاء  
المحدوفة في محل نصب على النداء. «هاء»: اسم فعل أمر بمعنى: تناولي، وفاعله ضمير مستتر  
وجوابًا تقديره: أنت. «السيف»: مفعول به منصوب بالفتحة. «غير»: صفة «السيف» منصوبة  
بالفتحة، وهو مضاد. «ذَمِيم»: مضاد إليه مجرور بالكسرة. «فلست»: الفاء: حرف استثناف،  
«الست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «ليس». «برعديد»: الباء:  
حرف جر زائد. «رعديد»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلًا على أنه خبر «ليس». «ولا»: الواو:  
حرف عطف، «لا»: حرف زائد لتوكيد النفي. «بلثيم»: الباء: حرف جر زائد، «لثيم»: اسم مجرور  
لفظاً منصوب محلًا على أنه معطوف على «رعديد».

جملة «أفاطِمْ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هاء السيف»: استثنافية لا محل لها من  
الإعراب. وكذلك جملة «الست برعديد».  
والشاهد فيه قوله: «هاء» حيث جاء فعل الأمر بدون الباء.

ومنهم من يقول: «هَا»، بهمزة ساكنة، و«هَا» و«هُوا» كما تقول: «طأ»، و«طا»، و«طُوا»، و«هَى يَا امْرَأً» كما تقول: «طَى»، و«هَانَ» كما تقول: «طَانَ». وقياس هذه اللغة أن تجعلها من بابِ «وَهَبَ يَهَبُ» مما فاءه واو، وسقطت الواو على حد سقوطها في «وَهَبَ يَهَبُ».

وقوله: «وَتَلْحَقُ الْكَافُ، فِي قَالَ هَاكَ»، يعني للخطاب، «فتصرّف مع المخاطب في أحواله»، يعني إن كان المخاطب مذكراً، فتحت، وإن كان مؤنثاً، كسرت، وإن كان مثئّ، ثنيت، وإن كان مجموعاً، جمعت على ما تقدم.

وقوله: «وَتُوَضَّعُ الْهَمْزَةُ مَوْضِعُ الْكَافِ»، يعني أنهم يخاطبون بها، فيفتحونها مع المذكر، ويكسرونها مع المؤنث، كما يفعلون بالكاف. ولا يريد أنها زائدة للخطاب كالكاف، إنما الهمزة لام، والكلمة بها ثلاثة، فـ«هاء» بـ«الف» وهمزة بعدها من غير لفظ «هَا» بـ«الف» وحدها، وإن كانا بمعنى واحد على حد «اللُّؤْلُؤِ»، وـ«الْأَلَّالِ»، وـ«سَبَطِ»، وـ«سَبَطِرِ».

وقوله: «وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا»، يريد بين الهمزة والكاف، لتأكيد الخطاب كما تقول: «أَرَأَيْتَكَ زِيدًا مَا صَنَعَ». والجمع بينهما يؤيد أن الهمزة ليست زائدة كزيادة الكاف، فاعرفه.

### فصل

#### [أحكام حَيَّهَلَّ]

قال صاحب الكتاب: «حَيَّهَلَّ» مركب من «حَيَّ»، وـ«هَلَّ»، مبني على الفتح. وينقال: «حَيَّهَلَّا» بالتنوين، وـ«حَيَّهَلَّا» بالألف. ذكر هذه اللغات سيبويه<sup>(١)</sup> وزاد غيره: «حَيَّهَلُّ»، وـ«حَيَّهَلَّ»، وـ«حَيَّهَلَّا».

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم القول: إن «حَيَّهَلَّا» اسم من أسماء الأفعال، وهو مركب من «حَيَّ»، وـ«هَلَّ»، وهو صوتان معناهما الحث، والاستعجال، فجمع بينهما. سُمي بهما للبالغة، فكان الوجه أن لا ينصرف كما كان «حَضْرَمَوْتُ»، وـ«بَغْلَبَكُ» كذلك، إلا أنه هنا وقع موقع فعل الأمر، فبني كـ«صَنَعَ»، وـ«أَمَّهَ».

وفي لغات قالوا: حَيَّهَلَّ بفتحها، شبّهوه بـ«خَمْسَةَ عَشَرَ» وبابه، وفي الحديث: «إذا ذُكر الصالحون، فـحَيَّهَلَّ بعمر»<sup>(٢)</sup>، أي: أذع عمر، إنه من أهل هذه الصفة. وقالوا حَيَّهَلَّا، فنونوه للتنكير كما قالوا في «صَنَعَ»، وفي «إِيَّهُ»: «إِيَّهُ».

(١) الكتاب / ٣٠١، ٣٠٠.

(٢) ورد الحديث في كتاب كشف الغفاء / ٩٠.

وقالوا: حَيَّهْلَا، بِأَلْفِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَأَصْلُهَا أَنْ تُلْحَقُ فِي الْوَقْفِ عَلَى حَدِّ إِلْحَاقِ الْهَاءِ فِي «كِتَابِيَّةِ»، وَ«جِسَابِيَّةِ» لِلْوَقْفِ. وَنَظِيرُ الْأَلْفِ هُنَا الْأَلْفُ فِي «أَنَّا»، مِنْ قَوْلِكَ: «أَنَّا»، إِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهَا مِنْ قَوْلِكَ: «أَنْ فَعَلْتُ». وَإِثْبَاتُهَا فِي الْوَصْلِ لِغَةً رَدِيَّةً، وَبَابُهُ الشِّعْرُ، نَحْوِ قَوْلِهِ [مِنْ الْمُتَقَارِبِ]:

٥٤٧ - فَكَيْفَ أَنَا وَأَنْتَ حَالِي الْقَوَافِ سَيَبْعَدُ الْمَشِيبُ كَفَى ذَاكَ عَارِا  
وَحَكِيَ غَيْرُ سَبِيُّوهِ: حَيَّهْلَا، بِسَكُونِ الْلَّامِ عَلَى أَصْلِ الْبَنَاءِ، كَ«صَنَّهُ»، وَ«مَهَّهُ»؛ لِأَنَّهُ  
لَا يُلْحَقُ فِي آخِرِهِ سَاكِنَانِ، فَبَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ مِنْ الْبَنَاءِ. قَالَ لَيْدَ [مِنْ الرَّمْلِ]:  
يَتَمَازِي فِي الَّذِي قُلْتُ لَهُ      وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِي حَيَّهْلَهُ<sup>(١)</sup>

وقالوا: حَيَّهْلَا، بِسَكُونِ الْهَاءِ، وَفَتحِ الْلَّامِ، وَحَيَّهْلَا بِسَكُونِ الْهَاءِ مَعَ الْأَلْفِ. وَإِنَّا  
أَسْكَنَاهُمْ لِمَا رُجِبَتْ وَصَارَتْ كَلْمَةً وَاحِدَةً، اسْتَقْلُوا اجْتِمَاعَ الْمُتَحَرِّكَاتِ،  
فَسَكَنُوا الْهَاءَ كَمَا سَكَنُوا الشَّيْنَ فِي «إِحْدَى عَشَرَةِ» وَنَظَائِرِهِ، لاجْتِمَاعِ الْمُتَحَرِّكَاتِ.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: وقد جاء مُعَدّى بنفسه، وبـ«الباء»، وبـ«علَى»، وبـ«إِلَى»،  
وفي الحديث «إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهْلَا بِعُمَرَ»<sup>(٢)</sup>. وقال [من الطويل]:

٥٤٨ - بِحَيَّهْلَا يُرْجُونَ كُلَّ مَطَبَّةٍ      أَمَّا الْمَطَايَا سَيْرُهَا الْمُتَقَادِفُ

٥٤٧ - التخریج: البيت للأعشى في دیوانه ص ١٠٣؛ وتخلیص الشواهد ص ١٠٣؛ وشرح دیوان الحماة  
للمرزوقي ص ٧٠٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٣؛ ولسان العرب ٦٥١ / ١١ (نحل).

اللغة: انتحال القوافي: سرقة الشعر ونسبتها للنفس.  
المعنى: ينفي الشاعر عن نفسه أن يكون بعد المشيب يأخذ الشعر من الآخرين ويدعوه لنفسه، وهو  
الشاعر المعروف منذ صغره.

الإعراب: «فَكَيْفَ»: الفاء: استثنافية، «كَيْفَ»: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم. «أَنَّا»: ضمير  
رفع منفصل في محل رفع مبتدأ مؤخر. «وَأَنْتَ حَالِي»: الواو: واو المعية، «أَنْتَ حَالِي»: مفعول معه منصوب  
بالفتحة المقدرة على ما قبل الباء، والباء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «الْقَوَافِ»: مفعول به  
منصوب للمصدر انتحال. «بَعْدَ»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالمصدر «انتحال». «الْمَشِيبُ»: مضار  
إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْكَسْرَةِ. «كَفَى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر. «ذَاكُ»: «ذَا»: اسم إشارة في محل  
رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «عَارِا»: تمييز منصوب بالفتحة.  
جملة «كيف أنا»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كفى ذاك»: استثنافية لا محل لها من  
الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فَكَيْفَ أَنَا وَأَنْتَ حَالِي» حيث أثبت ألف «أَنَّا» في الوصل والأصل فيها الحذف.

(١) تقدم بالرقم ٥٤٢

(٢) ورد الحديث في كتاب كشف الخفاء ٩٠ / ١

٥٤٨ - التخریج: البيت للنابغة الجعدي في ملحق دیوانه ص ٢٤٧؛ وأمالی ابن الحاجب ٣٦٣ / ١

وقال الآخر [من البسيط]:

٥٤٩ - وهَيْجُ الْحَيَّيِّ من دَارِ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمَ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيَّهُلَّةٌ

\* \* \*

= ٣٦٤ ، والكتاب ٣٠١ / ٣ ، ولسان العرب ٩ / ٢٧٨ (قذف)؛ وللنابغة الجعدي أو لمزاحم العقيلي في شرح أبيات سبيويه ٢ / ٢٢٣ ، ولسان العرب ١٤ / ٢٢١ (حياناً)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٨.

اللغة: يَزْجُونَ: يسوقون. المتقاذاذ: المترامي. حيَّهلا: الحث والاستعمال.

المعنى: هؤلاء القوم لجعلتهم يسوقون مطايدهم بقولهم: حيَّهلا مع أنَّ هذه المطاييا سريعة السير ومتقدمة. الإعراب: «بِحَيَّهْلَا»: الباء: حرف جر، و«حَيَّهْلَا»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على آخره لاشغاله بحركة الحكاية، وهي هنا البناء على السكون، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يَزْجُون». «يَزْجُون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «كُلُّ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «مَطِيَّة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أَمَّا»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بخبر مقدم محذوف. «المطاييا»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الآلف للتعذر. «سِيرَهَا»: مبتدأ مرفوع، و«هَا»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «المتقاذاذ»: صفة لـ «سِيرَهَا» مرفوع بالضمة.

وجملة «يَزْجُون»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سِيرَهَا المتقاذاذ أَمَّا المطاييا»: صفة لـ «مَطِيَّة» محلها الجر.

والشاهد فيه: تركه «حَيَّهْلَا» بلا تنوين على لفظه محكيًا.

٥٤٩ - التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٦ / ٢٦٦؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧ ، والكتاب ٣٠٠ / ٣.

اللغة: هَيَّجَ: أثار وفرق. دار: وادٍ قريب من هَجْر. حَيَّهَلَ: اسم يُكتَئي به عن الحث، وهو مركب من «حي» و«هل»، وهو صوتان معناهما الحث والاستعمال.

المعنى: وصف جيشاً أَلْمَ بأهل ذلك الحي، فأثارهم وفرقهم، فَحَلَّ بهم يوم شديد كثير اللطط والتندى، والبحث على الهرب.

الإعراب: «وَهَيَّجَ»: الواو: بحسب ما قبلها، «هَيَّجَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جَوَازًا تقديره: هو. «الْحَيِّ»: مفعول به منصوب. «مِنْ دَارٍ»: جار ومجرور متعلقان بحال من «الْحَيِّ»، أو بالفعل «هَيَّجَ» إذا حملناه على معنى «فرق». «فَظَلَّ»: الفاء: حرف عطف، و«ظَلَّ»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «لَهُمْ»: جار ومجرور متعلقان بخبر «ظَلَّ». «يَوْمٌ»: اسم «ظَلَّ» مرفوع. «كَثِيرٌ»: صفة لـ «يَوْمٌ» مرفوع. «تَنَادِيهِ»: فاعل للصفة المشبهة «كَثِيرٌ» مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للتشقق، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه، «وَحَيَّهُلَّةٌ»: الواو: حرف عطف، و«حَيَّهُلَّةٌ»: اسم معطوف على «تَنَادِيهِ» مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه.

وجملة «هَيَّجَ الْحَيِّ»: بحسب الواو، وعطف عليها جملة «ظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ». والشاهد فيه: إعراب «حَيَّهُلَّةٌ» بالرفع لأنَّه جعله، وإن كان مركباً، اسمًا للصوت بمنزلة «معديكرب» في جعله اسمًا لشخص.

**قال الشارح:** اعلم أن هذه الأسماء لما كانت أسماء للفاظ الأفعال، وواعية موقعها، ومؤدية معناها، قويت دلالتها عليها، فكان حكمها في اللزوم والتعدي حكمها، فتكون لازمة إذا كانت أسماء لفعل لازم غير متناول مفعولاً، نحو: «صة»، و«مه». فهذا اسمان لازمان؛ لأنهما وقعا موقع فعل، هو كذلك، فكان ما ناب عنه كذلك لا يتعدى إلا بوساطة حرف جر. وتكون متعدية، وذلك إذا كانت أسماء لفعل متعد، نحو: «روينك زيداً»، أي: أنهله، و«عليك بكرًا»، بمعنى: الرَّمْفَةُ، وخُذْهُ من فوقك، و«دونك بكرًا» أي: تناوله من تحتك.

ومنها ما استعمل تارةً لازماً لا يتعدى إلا بواسطة حرف الجر، وتارةً متعدياً كـ«رويَّد»، و«هَلْمٌ». ونظيرُ الاسم من هذه الأسماء ما استعمل تارةً لازماً لا يتعدى إلا بواسطة حرف الجر، وتارةً متعدياً بنفسه في الأفعال الصريحة، ما جاء على صيغة واحدة، نحو: «وزنْتُ زيداً»، و«وزنْتُ له»، و«كِلْتُه وَكِلْتُ له». قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ رَزَّوْهُمْ بِخَيْرٍ فَوْرًا﴾<sup>(١)</sup>. و«حيهل» أيضاً مثلاً يُستعمل لازماً ومتعدياً بنفسه، وذلك على اختلاف تقدير الفعل المسمى، فإذا قلت: «حيهل الشَّرِيد»، فمعناه: أحضرته، وفربه. فلما كان الفعلان متعديين، كان الاسم الواقع موقعهما كذلك، وتقول: «حيهل بغلانٍ» بمعنى: «إيت به»، فتصل الاسم بالباء كما كان الفعل المنوب عنه كذلك. وتقول: «حي على الصلاة»، أي: أقبلوا عليها. وقالوا: «حي على الصبح»<sup>(٢)</sup>، وربما قالوا: «حي إلى كذا» بمعنى: «سارعوا إليه، وبادروا»، فأما ما أنشده من قوله [من الطويل]:

بحيه لا يزجون... إلخ

فشاهد على أن معناها الاستحثاث والعملة، والبيت للنابغة الجعدي، أدخل حرف الجر على «حيهلا»، وتركه على لفظه إذ كان مبنياً، والباء متعلقة بـ«يُزجون». يقول: لعجلتهم يزجون المطايا بـ«حيهلا» على أنها متقدمة في السير، متقاذفة فيه، أي متراامية. يجعل التقاذف للسير توسعًا، لأنه يكون فيه. وأما قوله:

وهبّاج الحبي... إلخ

فهو من أبيات الكتاب، والشاهد فيه إعراب «حيله»، ورفعه. جعله - وإن كان مركباً من شيئاً - اسمًا واحداً للصوت، ولم يُرِد به الدعاء، أي: كثيرٌ فيه هذا الصوت الذي معناه الدعاء. ومثله في جعله اسمًا واحداً قول الآخر [من الرجز]:

## مِنْ هَوَاءُهُ وَخَيْرُهُ لَكَ

- 80 -

(٢) الصّبُوح: شراب الصّباح.

٣) المطفيين:

<sup>٥٥</sup> التغريب: لم أقع على هذا الرجز فيما عدت إليه من مصادر. وفي الطبعتين: «هيهأوه»، تحريف.

وصف جئينا، سمع به، وخفف منه، فانتقل عن محل لأجله، وبودر بالانتقال قبل لحاقه.

\* \* \*

### [استعمال «حي» و«هلا» اسمي فعل]

قال صاحب الكتاب: ويستعمل «حي» وحده بمعنى «أقبل». ومنه قول المؤذن «حي على الصلاة»، و«هلا» وحده. قال [من الطويل]:

٥٥١- ألا أبلغَاني وقولاً لها: هلا [فَقَدْ رَكِبتَ أَمْرًا أَغْرَى مُحَجَّلًا]

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم أن كل واحد من «حي»، و«هل» صوت معناه الحث والاستعجال، فهو مستقل بهذه الفائدة، وإنما جمع بينهما مبالغة في إفادته هذا المعنى، فإذا أردت المبالغة، جمعت بينهما، وإذا أردت أصل الدعاء من غير مبالغة فيه، جئت بكل واحد منهما منفرداً، فمن ذلك قول ابن أحمر [من البسيط]:

٥٥٢- آتَشَأْتُ أَسْأَلَةً مَا بِالرِّفَقَتِهِ حَيِّ الْخَمْوَلَ فَإِنَّ الرَّكْبَ قَدْ ذَهَبَ

= والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليزغ. ص ٩٠٨. والنهاء: دعاء الإبل إلى العلف (لسان العرب ١٧٩/١ هاماً).

والشاهد في قوله: «حيهله» حيث جعله اسمًا واحدًا للصوت، ولم يرد به الدعاء.

٥٥١- التخريج: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٢٣؛ وخزانة الأدب ٦/٢٣٨؛ وشرح شوامد الإيضاح ص ٤١٩؛ ولسان العرب ٣٥/١١ (أول)، ١٤٦ (حجل)، ١٥/٣٦٤ (هلا)؛ والمقاصد النحوية ١/٥٦٩؛ وبالنسبة في خزانة الأدب ٦/٢٦٤.

اللغة: ليلي: ليلي الأخيلية، الشاعرة المعروفة. هلا: اسم فعل أمر بمعنى «اسكني» أو «كتفي». الأغزر: الواضح الظاهر الذي لا خفاء فيه. المحجل من الدواب: ما كان البياض منه في موضع الخلخل والقيود، وفرق ذلك.

المعنى: لقد ركبته بتعرضاً لها له أمراً خطيراً ظاهراً لا خفاء فيه.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح وتنبيه. «أبلغـا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «يلـى»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعمير. «وقـولا»: الواو: حرف عطف، و«قولـا»: كإعراب «أبلغـا». «لـها»: جار و مجرور متعلقان بالفعل «قولـا». «هـلا»: اسم فعل أمر بمعنى «كتـفي»، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «فـقد»: الفاء: استثنافية، و«قد»: حرف تحقيق. «ركـبت»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «أـمـراً»: مفعول به منصوب. «أـغـزـ»: صفة لـ «أـمـراً» منصوب مثله. «محـجـلـاً»: صفة ثانية لـ «أـغـزـ».

وجملة «أبلغـا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «قولـا». وجملة «ركـبت»: استثنافية لا محل لها من الإعراب، وحذف مفعولاً «أبلغـا» لدلالة مقول القول عليهم.

والشاهد في: استعمال «هـلا» وحده بعد فصله عن «حي».

٥٥٢- التخريج: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ٤٣؛ وخزانة الأدب ٦/٢٥١، ٢٥٢، ٢٦١؛ ولسان=

ومن ذلك قول المؤذن: «حَيٌّ على الفَلَاحِ»، إنما هو دعاء إلى الصلاة، وإلى الفلاح، وربما اكتفوا بـ«هَلْ» وحدها. قال النابغة الجعدي [من الطويل]:

أَلَا حَيَّا لِيلَى وَقُولَا لَهَا هَلَا

أي: تعالى، وأقبل، واستعمال «حي» وحدها أكثر من استعمال «هل» وحدها.

### فصل

#### [أحكام «بله»]

قال صاحب الكتاب: «بله» على ضربين: اسم فعل، ومصدر بمعنى التزك. ويضاف، فيقال: «بله زَيْدٍ»، كأنه قيل: «تَزَكَ زَيْدٌ». وأنشد أبو عَبْدِ الله [من الكامل]:

٥٥٣ - تَذَرُّ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيَّا هَامَاتُهَا]      بَلَهُ الْأَكْفُ كَانَهَا مُتَخَلِّقٍ

= العرب ٧٠٨ / ١١ (هلال)، ٢٢٢ / ١٤ (حياة).

اللغة: الهاء في «أسأله» تدل على غلام الشاعر. أنساث: شراغث. الباب: الحال والشأن. الرفة: من ترافقهم في سفرك. حي الحمول: انت الحمول، والحمل: النون المحملة. الركب: جمع مفرده: راكب الدابة.

المعنى: أخذ يسأل غلامه عن حال رفقاء، ثم حثه على تهيئة الرواحل للسفر، لأن الركب الذي يتيميان إليه قد ذهب.

الإعراب: «أنساث»: فعل ماض ناقص، والباء: اسم محله الرفع. «أسأله»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، فاعله مستتر وجواباً تقديره: أنا، والهاء: مفعول به محله النصب. «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم. «بال»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «رفقته»: مضارف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: مضارف إليه محله الجر. «حي»: اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل مستتر وجواباً تقديره: أنت. «الحمل»: مفعول به منصوب بالفتحة. «فإن»: الفاء: استثنافية، «إن»: حرف مشبه بالفعل. «الركب»: اسمه منصوب بالفتحة. «قد»: حرف تحقيق. «ذهب»: فعل ماض مبني على الفتح. والألف: للإطلاق، والفاعل مستتر تقديره: هو.

جملة «أنساث»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسأله»: خبر الفعل الناقص «أنساث». وجملة «ما بال رفقته»: مفعول به ثان لل فعل «أسأله». وجملة «حي»: مقول القول المحذوف محلها النصب، والتقدير: قلت له: حي الحمول. وجملة «إن الركب قد ذهب»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ذهب»: خبر «إن» محلها الرفع.

والشاهد فيه أن «حي» جاء هنا اسم فعل أمر متعدد بمعنى «انت».

٥٥٣ - التخريج: البيت لکعب بن مالک في دیوانه ص ٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٦ / ٢١١، ٢١٤؛ والدرر اللوامع ٣ / ١٨٧؛ وشرح شواهد المعنى ص ٣٥٣؛ ولسان العرب ١٣ / ٤٧٨ (بله)؛ وبلا نسبة في أوضاع المسالك ٢ / ٢٢٧؛ وتذكرة النحوة ص ٥٠٠؛ والجني الداني ص ٤٢٥؛ وخزانة الأدب ٦ / ٢٣٢؛ وشرح الأشموني ١ / ٢١٥؛ وشرح التصريح ٢ / ١٩٩؛ ومغني اللبيب ص ١١٥؛ وهمع الهرامي ١ / ٢٣٦.

اللغة: تذر: ترك. الجمامج: ج الجمامحة، وهي عظم الرأس. ضاحيا: بارزاً للشمس. هاماتها: رؤوسها. بله: اسم فعل بمعنى «دع».

منصوبًا ومحورًا. وقد روى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدرًا، وهو قوله: **«بَهْلَ زِيدٍ».**

\* \* \*

قال الشارح: أعلم أن «بله» تكون على ضربين: أحدهما أن تكون اسمًا من أسماء الأفعال، كـ«صَهَ» وـ«مَهَ»، والآخر أن تكون مصدرًا مضارعًا إلى ما بعده، كما كانت «رُزِيَدَ زيد» كذلك. فإذا كانت اسمًا للفعل، كانت بمعنى «دع»، وكانت مبنية لوقوعها موقع الفعل، وهو «دع». وحرّكت لالتقاء الساكنين، وهذا اللام والهاء. وفتح إتباعاً لفتحة الباء، ولم يعتد باللام حاجزاً لسكونها. كما قالوا: «مُنْدُ»، فأتبعوا الذال ضمة الميم، ولم يعتدوا بالنون حاجزاً، ومثله قوله [من الطويل]:

**٥٥٤- عَجِبْتُ لِمَوْلَودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْذَهُ أَبْوَانٌ**

= المعنى: إن سيفونا تقطع الرؤوس وتذروها على الأرض، فدع الأكفت لأنها بالقطع أولى.  
الإعراب: **«تذر»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. **«الجماجم»**: مفعول به أول منصوب. **«ضاحيَّاً»**: مفعول به ثانٍ منصوب. **«هَامَاتَهَا»**: فاعل لاسم الفاعل **«ضاحيَّاً»** مرفوع، وهو مضارع، وـ«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. **«بَلَهُ»**: اسم فعل أمر بمعنى «دع»، والفاعل ضمير مستتر فيه وجواباً تقديره: أنت. **«الْأَكْفَ»**: مفعول به منصوب. **«كَانَهَا»**: حرف مشبه بالفعل، وـ«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. **«لَمْ»**: حرفاً نفي وجزم وقلب. **«تَخْلُقُ»**: فعل مضارع للمجهول مجازوم، وحرّك بالكسر للضرورة الشعرية، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجواباً تقديره: هي.

وجملة **«تذر الجمامج»**: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية، أو استثنافية. وجملة **«بَلَهُ الْأَكْفَ»**: لا محل لها من الإعراب لأنها استثنافية. وجملة **«كَانَهَا لَمْ تَخْلُقُ»**: في محل نصب حال. وجملة **«لَمْ تَخْلُقُ»**: في محل رفع خبر **«كَانَ»**.

والشاهد فيه قوله: **«بَلَهُ الْأَكْفَ»** حيث أنسد البيت بنصب **«الْأَكْفَ»** على أن **«بَلَهُ»** اسم فعل، وبجره على أن **«بَلَهُ»** مصدر، ويرفعه على أن **«بَلَهُ»** بمعنى **«كيف»**.

**٥٥٤- التخريج:** البيت لرجل من أزد السرة في شرح التصريح ١٨/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢؛ والكتاب ٢٦٦/٢، ١١٥/٤؛ ولوه أو لعمرو الجنبي في خزانة الأدب ٣٨١/٢؛ والدرر ١٧٣، ١٧٤؛ وشرح شواهد المغني ٣٩٨/١؛ والمقاديد الخوبية ٣/٣؛ وبلا نسبة في الأشيه والنظائر ٩١/١؛ والجنبي الداني ص ٤٤؛ والخصائص ٢٣٣/٢؛ والدرر ٤/١١٩؛ ورصف المباني ص ١٨٩؛ وشرح الأشموني ٢٩٨/٢؛ والمقرب ١٩٩؛ ومغني الليبب ١/١٣٥؛ وهمع الهوامع ١/٢٦، ٥٤/١.

اللغة: مولود ليس له أب: ربما عيسى ابن مريم. ذو ولد لم يلده أبوان: هو آدم أبو البشر، وقيل: القوس لأنها تؤخذ من شجرة معينة.

الإعراب: **«عَجِبْتُ»**: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والباء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. **«لِمَوْلَودٍ»**: جار ومحور متعلقان بالفعل **«عَجِبْتُ»**. **«وَلَيْسَ»**: الواو: حالية. **«لَيْسَ»**: فعل مضارع ناقص. **«لَهُ»**: جار ومحور متعلقان بخبر **«لَيْسَ»**.

فتح الدال إتباعاً لفتحة الياء عند سكون اللام. وإن كان مصدرًا، كان معرباً غير مبنيّ مضافاً إلى ما بعده.

فتقول: «بَلْهَ زِيدٍ»، كما تقول: «تَرْكَ زِيدٍ» من نحو قوله تعالى: «فَقَرَبَ الرِّقَابِ»<sup>(١)</sup>. فمن قال: «بَلْهَ زِيدًا»، جعله بمنزلة «دُغٍ»، وسمى به الفعل، ومن قال: «بَلْهَ زِيدٍ»، فأضاف، جعله مصدرًا. ولا يجوز أن يضاف، ويكون مع الإضافة اسم الفعل؛ لأن هذه الأسماء التي سميت بها الفعل عندهم لا تضاف كما لا تضاف مسمياتها من الأفعال، فلا تضاف كما لا تضاف الأفعال، فاما ما أنشد من قوله [من الكامل]:

تَذَرُّ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيَا هَامَانُهَا      بَلْهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلِقِ<sup>(٢)</sup>

فإن أبا عبيدة أنشأه لكتابه لكتاب بن مالك، ويروى بخوض «الأكف». ونصبها، فمن خفض، جعله مصدرًا بمنزلة «فَقَرَبَ الرِّقَابِ»<sup>(٣)</sup> ومن نصب جعله، اسمًا لل فعل بمعنى «دُغٍ». والذي يدل على أنه اسم فعل قول ابن هرمة [من البسيط]:

يَمْشِي الْقَطْوُفُ إِذَا غَئَيَ الْحَدَادُ بِهِ      مَشَيَ الْجَوَادُ قَبْلَةَ الْجِلَةِ الشَّجَبَا

= «أب»: اسم «ليس» مرفوع بالضمة. «وذى»: الواو: حرف عطف، «وذى»: اسم معطوف على «مولود» مجرور مثله، وهو مضارف. «ولد»: مضارف إليه مجرور. «لم»: حرف جزم. «يلده»: فعل مضارع مجزوم، ونقلت السكون إلى اللام، وفتحت الدال للضرورة الشعرية، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «أبوان»: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى. وجملة «عجبت لمولود»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليس له أب»: في محل نصب حال. وجملة «لم يلده أبوان»: في محل جر صفة لـ «ولد». والشاهد فيه قوله: «لم يلده»، والأصل: «لم يلده»، فسكن الشاعر اللام للضرورة الشعرية، فالتفى ساكنان، فحرّك الساكن الثاني بالفتح لاته أخف.

(١) محمد: ٤.

(٢) تقدم بالرقم ٥٥٣.

(٣) محمد: ٤.

٥٥٥ - التخريح: البيت لابن هرمة في خزانة الأدب ٢١٤/٦، ٢١٥، ٢٣١، ٤٧٨/١٣ ولسان العرب ١٤٦ ص. (بله)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة. شرح المفردات: القطوف من الدواب: غير البطيء. الجلة: جمع الجليل، وهو المُيسن من الإبل. التّجّب: جمع نجيب، وهو الأصيل الكريم. المعنى: إن البطيء يمشي الجواد من الخيل، فدع الإبل الكرام، فإنّها مع الحداد تسرع أكثر من غيرها.

الإعراب: «يَمْشِي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل. «القطوف»: فاعل مرفوع بالضمة. «إِذَا»: ظرف مبني على السكون متعلق بالفعل «يَمْشِي». «غَئِي»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقترن على الألف للتعذر. «الْحَدَادُ»: فاعل مرفوع بالضمة. «بِهِ»: جاز و مجرور متعلقان بـ (غئي). «مشي»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضارف. «الجواد»: مضارف إليه مجرور بالكسرة.

فهذا لا يكون إلا اسم فعل لتنبيه ما بعده، فأما قول الآخر [من البسيط]:

**٥٥٦ - حَمَالُ أَثْقَالِ أَهْلِ الْوَدِ آوِيَةٌ أَغْطِيَهُمُ الْجَهَدُ مِنْيَ بَلْهُ مَا أَسْعَى**  
فيجوز أن تكون «ما» في موضع نصب، ويكون في «بله» ضمير مرفوع. ويدل على ذلك قوله:

### بَلْهُ الْجَلَةُ النَّجْبَا

ويجوز أن يكون موضعه جرًا على من أنسد «بله الأكف»، يجعله مصدرًا. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «بله» حرف جز بمنزلة «حاشى»، و«عدا». وقد حكى أبو زيد فيها: «بَهْلَ»، قلب اللام إلى موضع العين، وحكي عنهم: «إن

= «فبله»: الفاء: حرف استئناف، «بله»: اسم فعل أمر بمعنى (دع)، وفاعله ضمير مستتر وجوبها تقديره: أنت. «الجلة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «النجبا»: نعت (الجلة) منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، أو المقدرة على الهمزة المحذوفة للضرورة. جملة «يمشي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «غنى»: في محل جز مضارف إليه. وجملة «فبله»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فبله الجلة» حيث جاء «بله» اسم فعل أمر، ونصب مفعولاً به بعده.

**٥٥٦ - التخريج:** البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ١٠٩؛ وخزانة الأدب ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٢٨/٦ ولسان العرب ٤٠/٤٠ (أون)، ٤٧٨/١٣ (بله)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٨٠؛ ولسان العرب ٣٩٢/٨ (واسع).

اللغة: آونة: جمع أوان بمعنى الحين. الجهد: النهاية والغاية، وهو مصدر جهد في الأمر جهداً إذا طلبه حتى بلغ الغاية فيه، ومصدر جهد، أي: بذل وسعة وطاقة في طلبه ليبلغ مجده. أسع: أستطيع.

المعنى: إنه يتحمل مسؤولياته تجاه من يودونه، بل ربما بذل من أجلهم ما يوضعه.  
الإعراب: «حَمَال»: خبر لمبتدأ محذوف. «أَثْقَالٍ»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. وكذلك «أَهْل» و«الْوَدِ»، و«آوِيَةٌ»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ«حَمَال». «أَغْطِيَهُمُ»: فعل مضارع مرفوع بضميمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر تقديره: أنا، «هُمْ»: مفعول به محله النصب. «الْجَهَدُ»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. «مِنْيَ»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «الْجَهَدُ». «بَلْهُ»: مفعول مطلق لفعل محذوف. «مَا»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «أَسْعَى»: فعل مضارع مرفوع بضميمة ظاهرة، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: أنا.

جملة «أنا حَمَال»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَغْطِيَهُمُ»: يمكن أن تكون خبراً ثالثاً للمبتدأ المحذوف «أنا»، ويمكن أن تكون تفسيراً لـ«حَمَال» لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَسْعَى»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «بَلْهُ» مع عامله المحذوف: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وفي البيت توجيهات أخرى عرضها البغدادي في «الخزانة».

والشاهد فيه قوله: «بَلْهُ»: حيث جاء حرف جر عند الأخفش كـ«عَدًا» و«خَلًا» بمعنى «سوى»، وذهب غيره إلى أنها اسم فعل أمر، وقد عرض البغدادي ذلك كله بإسهاب في «الخزانة».

فلاناً لا يُطيق أن يحمل الفِهْرَ فِي مِنْ بَلْهُ أَنْ يَأْتِي بِالصَّخْرَةِ». يقول: لا يُطيق أن يحمل الفِهْرَ، فكيف يطيق حَمْلَ الصَّخْرَةِ؟ وبعْضُ العَرَب يقول: مِنْ بَهْلَهُ أَنْ يَحْمِلَ الصَّخْرَةَ، فَقَلْبُهُ. وهذه الحكاية من دخول «من» عليه، والإضافة في قوله: «بَلْهُ الْأَكْفُ»، والقلب في قولهم «بهل»، يدلّ على أنه مصدر؛ لأنَّ اسْمَ الْفَعْلِ لَا يُضافُ، ولا يدخل عليه عوامل الأسماء؛ لأنَّه في معنى الفعل. ولذلك قال أبو الحسن: إِنَّ «دُونَكَ» في الإغراء لا يتتصب على حد انتسابه قبل التسمية والتَّبَيَّنةِ عن الفعل، فاعرفه.

### فصل

#### [أوجه «فعال»]

قال صاحب الكتاب: «فعالٌ» على أربعةِ أضْرِبٍ: التي في معنى الأمر كـ«نزال»، وـ«ترابٍ»، وـ«براً»، وـ«درابٍ»، وـ«نظارٍ»، وـ«بدادٍ»، أي: لِيأخذُ كُلُّ مِنْكُمْ قِزْنَهُ. ويُقال أيضًا: «جاءتِ الْحَيْلُ بَدَادٍ»، أي: متَبَدِّدةٌ، وـ«تَعَاءِ فلاناً»، وـ«دَبَابٍ لِلضَّبْعِ»، أي: دَبِّيٌّ، وـ«خَرَاجٍ لِغَبَّةِ الْصِّبْيَانِ»، أي: أَخْرَجُوا، وهي قياسٌ عند سيبويه في جمِيعِ الأفعال الثلاثية<sup>(١)</sup>، وقد قلَّتْ في الْرَّبَاعِيَّةِ كـ«قرقار» في قوله [من الرجز]:

٥٥٧ - حَتَّى إِذَا كَانَ عَلَى مُطَارٍ يُمْنَاهُ وَالْيَسْرَى عَلَى الشَّرَثَارِ  
قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارٍ

(١) الكتاب ٢٨٠ / ٣.

٥٥٧ - التَّخْرِيج: الرجز لأبي التجم في خزانة الأدب ٦/٣٠٧، ٣٠٩؛ ولسان العرب ٥/٨٩ (قرر)؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣/٢٧٦، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧.

اللغة: مطار: وادٍ بِنْجَدٍ. الشرثار: موضع بالجزيرة. قرقار: قَرْقَرٌ بالرعد، وصَبَّ ماءَكُوك. المعنى: يصف الشاعر سحابًا فيقول: إذا استوى الليل والنهار وهبت ريح الصبا قاتلة: قرقور بالرعد، وهات ما عندك.

الإعراب: «حتى»: حرف ابتداء وغاية. «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط. متعلق بجوابه. «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «على مطار»: جار و مجرور متعلقان بممحذف خبر «كان». «يمناه»: اسم «كان» مؤخر مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «واليسرى»: الواو: حرف عطف، وـ«اليسرى»: معطوف على «يمناه» مرفوع. «على الشرثار»: جار و مجرور متعلقان بممحذف حال من «اليسرى». «قالت»: فعل ماضٍ، والناء: للتأنيث. «له»: جار و مجرور متعلقان بـ«قالت». «ريح»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «الصبا»: مضاف إليه مجرور. «قرقار»: اسم فعل أمر بمعنى «قرقر»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت.

وجملة «حتى إذا...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كان...»: في محل جز بالإضافة. وجملة «قالت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «قرقار»: في محل نصب مقول القول.

والشاهد فيه: مجيء «قرقار» اسم فعل أمر من فعل رياعي، وهذا قليل.

وقال [من الكامل]:

٥٥٨- [مُتَكَثِّفٍ جَنْبَى عَكَاظَ كِلَيْهِما] يَذْعُو وَلِيَدُهُمْ بِهَا عَرْعَارٍ  
\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن صيغة «فعال» مثا اختص به المؤثر، ولا يكون إلا معرفة معدولاً عن جهةه، وهو على أربعة أضرب:

فالأول: أن يكون اسمًا للفعل في حال الأمر مبنياً على الكسر، وذلك قوله: «نزال»، و«ترالٰ»، ونحوهما. وإنما بني لما ذكرناه من وقوعه موقع فعل الأمر، وهذا تقريرٌ. والحق في ذلك أن علة بنائه إنما هي لتضمنه معنى لام الأمر. ألا ترى أن «نزال» بمعنى «أنزل»، وكذلك «صَهَ» بمعنى «اسْكَنَ»؟ وأصل «اسْكَنَ» و«أنزل»: «لِتَسْكُنَ» و«لِتَنْزِلَ»، كما أن أصل «قُمَّ»: «لِتَقْعُدَ»، وأصل «اقْعُدَ» «لِتَقْعُدَ». يدل على ذلك أنه قد جاء على الأصل في قوله تعالى: «فِيذَلِكَ فَلَيَفْرُحُوا»<sup>(١)</sup>. فلما تضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر، شابهت الحروف، فبنيت كما بنيت «كيف»، و«كم»، لما تضمن كل واحد منها معنى حرف الاستفهام. والأسماء المسمى بها الفعل في الخبر، نحو: «ستان» و«هيَات» محمولة في ذلك على الأسماء المسمى بها في الأمر، وحقها أن تكون مسكنة الآخر كـ«صَهَ» وـ«مَهَ» إلأى أنه التقى في آخرها ساكنان: الألف الزائدة، ولام الكلمة، فوجب تحريك اللام لالتقاء الساكنين. وكان الكسر أولى لوجهين:

أحدهما: أن «نزال» وبابه مؤثر، والكسر من علم التأنيث، نحو: «قُمْتَ»، و«ضَرَبَكَ»، فحرّك بأشكل الحركات به.

والوجه الآخر: أنه كسر على حد ما يوجبه التقاء الساكنين، وإنما أتي بهذه الأسماء

٥٥٨ - التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ٣١٢/٦؛ ولسان العرب ٤/

٥٦١ (عرر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٩٧.

اللغة: متكوني: محطي. عكاظ: موضع معروف. عرعار: اسم فعل أمر بمعنى «تلاعبوا بالعرعرة». الإعراب: «متكوني»: حال منصوبة بالياء لأنها جمع مذكر سالم، وهو مضاف. «جنبي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مبني، وهو مضاف. «عكاظ»: مضاف إليه مجرور. «كليهما»: توكيد لـ«جنبي» مجرور بالياء لأنه ملحق بالمبني، وهو مضاف، وـ«هما»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «يدعو»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو للتشقل. «وليدهم»: فاعل مرفوع بالضمة، وـ«هم»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ«يدعو».

«عرعار»: اسم فعل أمر بمعنى «عرر»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. وجملة «يدعو...»: في محل نصب حال. وجملة «عرعار»: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه: مجيء «عرعار» اسم فعل أمر من فعل رباعي، وهذا قليل.

(١) يونس: ٥٨. وفي الطبعتين: «فلتفرحوا». وهذه قراءة. انظر: معجم القراءات القرآنية ٣/٨٠.

لِمَا ذُكْرَنَا مِنْ إِرَادَةِ الإِيْجَازِ وَالْمُبَالَغَةِ فِي الْمَعْنَى، فـ«تَزَالٌ» أَبْلَغُ فِي الْمَعْنَى مِنْ «انْزَلُ»، وـ«تَرَاكٍ» أَبْلَغُ مِنْ «انْتَرُكُ». وَإِنَّمَا غَيْرُ لَفْظِ الْفَعْلِ الْوَاقِعَةِ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ مَوْقِعَهُ، لِيَكُونَ ذَلِكَ أَدَلُّ عَلَى الْفَعْلِ، وَأَبْلَغُ فِي إِفَادَةِ مَعْنَاهُ، فـ«تَرَالٌ» بِمَعْنَى الْمُنَازَلَةِ، وَلَذِكَ كَانَ مُؤْتَنًا فِي قَوْلِهِ [مِنَ الْكَامِلِ]:

وَلَنِفْعَمْ حَشُو الدَّرْزِعَ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ تَرَالٌ وَلُجَّ فِي الدَّغْرِ<sup>(١)</sup>

وَهُوَ اسْمٌ لـ«نَازِلٌ». وَأَصْلُهُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَقَىَّ خَضْمَانٌ، نَزَلاً عَنْ ظَهُورِ خَيْلِهِمَا، وَتَقَاتِلَا، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ حَتَّى قَبِيلَ لِكُلِّ مُتَحَارِيْنِ: «مَتَازِلَانُ»، وَإِنْ كَانَ رَاكِيْنِ.

وَقَالُوا «تَرَاكٍ» بِمَعْنَى «انْتَرُكُ». قَالَ الشَّاعِرُ [مِنَ الرِّجْزِ]:

**٥٥٩- تَرَاكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا أَمَّا تَرَى الْخَيْلَ لَدَى أَفْرَاكِهَا**  
وَقَالُوا: «بَرَاكٍ» بِمَعْنَى «ابْرُوكُ». يَقَالُ فِي الْحَرْبِ: «بَرَاكِ بَرَاكٍ»، أَيْ: ابْرُوكُوا  
وَأَثْبُتوَا، وـ«الْبَرَاكَاءُ»: الْتَّبَاتُ فِي الْحَرْبِ وَالْجُدُّ فِيهِ. قَالَ بِشْرٌ [مِنَ الْوَافِرِ]:

**٥٦٠- وَلَا يُنْجِي مِنَ الْغَمَرَاتِ إِلَّا بَرَاكَاءُ الْقِتَالِ أَوِ الْفِرَارُ**

(١) تَقْدِيمَ بِالرَّقْمِ ٥١٤.

**٥٥٩- التَّخْرِيج:** الرَّجُل لطَفِيلُ بْنُ يَزِيدٍ فِي خَزَانَةِ الْأَدْبِ ٥/١٦٠، ١٦٢؛ وَلِسَانِ الْعَرَبِ ٤٠٥/١٠ (تَرَكُ); وَبِلَا نَسْبَةٍ فِي جَمِيعِ الْلُّغَةِ ص٣٩٤؛ وَالْكِتَابُ ١/٢٤١، ٣/٢٧١؛ وَمَا يَنْصُرُ وَمَا لَا يَنْصُرُ ص٧٢؛ وَالْمَقْتَضِبُ ٣/٣٦٩؛ وَشَرْحُ أَبِيَّاتِ سَيِّدِيَّوْيَهِ ٢/٣٠٧.

الْإِعْرَابُ: «تَرَاكِهَا»: اسْمٌ فَعْلٌ أَمْرٌ بِمَعْنَى «انْتَرُكُ» مَبْنَىٰ عَلَىِ الْكَسْرِ، وَالْفَاعِلُ: أَنْتَ، وـ«هَا» ضَمِيرٌ فِي مَحْلٍ نَصْبٍ مَفْعُولٍ بِهِ، «مِنْ إِبْلِ»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَّلِقُونَ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ. «تَرَاكِهَا»: كَسَابِقُهَا. «أَمَّا»: حَرْفٌ اسْتَفْتَاحٌ أَوْ تَبْنِيَةٌ. «تَرَى»: فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، وَالْفَاعِلُ: أَنْتَ. «الْخَيْلُ»: مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ. «لَدَى»: طَرْفٌ مَتَّلِقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنَ «الْخَيْلِ»، وَهُوَ مَضَافٌ. «أَفْرَاكِهَا»: مَضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ، وَهُوَ مَضَافٌ، وـ«هَا» ضَمِيرٌ فِي مَحْلٍ جَرٌ بِالْإِضَافَةِ.

جَمِيلَةُ «تَرَاكِهَا مِنْ إِبْلِ...» الْفَعْلِيَّةُ: لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لَأَنَّهَا ابْتِدَائِيَّةٌ. وَجَمِيلَةُ «تَرَاكِهَا» الْثَّانِيَةُ: تَوْكِيدُ لِلْجَمِيلَةِ الْأُولَى، أَوْ اسْتِئْنَافِيَّةٌ. وَجَمِيلَةُ «تَرَى» اسْتِئْنَافِيَّةٌ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَالشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ: «تَرَاكِهَا» مَرْتَيْنِ، حِيثُ اشْتَقَّ مِنَ الْفَعْلِ الْثَّلَاثِيِّ الَّذِي هُوَ «تَرَكٌ يَتَرَكُ» اسْمًا عَلَىِ وَزْنِ «فَعَالٍ»، وَاسْتَعْمَلَهُ بِمَعْنَى فَعْلِ الْأَمْرِ، وَبِنَاهٍ عَلَىِ الْكَسْرِ.

**٥٦٠- التَّخْرِيج:** الْبَيْتُ لِبَشَرٍ بْنِ أَبِي حَازِمٍ فِي دِيْوَانِهِ ص٧٩؛ وَجَمِيعُ الْلُّغَةِ ص٣٢٥؛ وَخَزَانَةِ الْأَدْبِ ٧/٥٠٦؛ وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ٢/٢٩١؛ وَلِسَانِ الْعَرَبِ ١٠/٣٩٨ (بَرَكُ); وَبِلَا نَسْبَةٍ فِي الْاِسْتِئْنَاقِ ص٢٤٧؛ وَجَمِيعُ الْلُّغَةِ ص١٢٢٩.

الْإِعْرَابُ: «وَلَا»: الْوَاوُ: بِحَسْبٍ مَا قَبْلَهَا، «لَا»: حَرْفٌ نَفِيٌّ. «يَنْجِي»: فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمْمَةِ الْمُقْدَرَةِ عَلَىِ الْيَاءِ لِلشَّقْلِ. «مِنَ الْغَمَرَاتِ»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَّلِقُونَ بِـ«يَنْجِي»». «إِلَّا»: حَرْفٌ حَصْرٌ. «بَرَاكَاءُ»: فَاعِلٌ «يَنْجِي» مَرْفُوعٌ بِالضَّمْمَةِ، وَهُوَ مَضَافٌ. «الْقِتَالُ»: مَضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْكَسْرَةِ. «أَوْ»: حَرْفٌ عَطْفٌ. «الْفِرَارُ»: اسْمٌ مَعْطُوفٌ عَلَىِ «بَرَاكَاءُ» مَرْفُوعٌ بِالضَّمْمَةِ.

وقالوا: «ذرَاك» بمعنى «أذْرِك». والإدراكُ: اللحوق، يقال: «مشيت حتى أدركتُ». والمداركَةُ: المتابعة.

ويقال: «بَدَادٌ بَدَادٌ في الحرب»، أي: ليأخذ كلُّ رجل قرنه. والبَدَادُ: البراز. يقال: «لو كان البَدَادُ، لما أطافُوه»، أي: لو بارزناهم رجالاً رجالاً. ويقال: «تَبَادَّ القومُ»، إذا أخذ كلُّ واحد قرنَه. فأما قولهم: «جاءت الخيلُ بَدَادٌ»، أي: متبددة، فليس من هذا الباب، وسيذكر في موضعه.

وقالوا: «نَعَاءُ الرَّجُلِ» بمعنى «انْعَمَ». قال الْكُمَيْتُ [من الطويل]:

٥٦١ - نَعَاءٌ جُذَاماً غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ ولكن فرائِقَ اللَّدَعَائِمِ وَالْأَضْلِيلِ وكانت العرب، إذا مات منها ميت له حَطْرٌ وَقَدْرٌ، ركب راكب، وجعل يسير في الناس. ويقال: «نَعَاءٌ فَلَاتِي»، أي: انْعَمَ، أي: أَظْهَرُ خَبَرَ وفاته.

وقالوا: «دَبَابٌ لِلضَّبْعِ»، والمراد: دبٌّ، قيل لها ذلك لقلة عذوها، كأنها تدب. يقال: «نَاقَةٌ دَبْبُوبٌ»، أي: لا تكاد تمشي لكثرة لحمها.

وقالوا: «خَرَاجٌ خَرَاجٌ»، أي: أَخْرِجُوا إِلَى الْخَرَاجِ، والخراجُ: لُغَةُ للصبيان. قال الْهَذَلِيُّ [من الطويل]:

٥٦٢ - أَرْفَثْ لَهُ ذَاتَ الْعِشَاءِ كَائِنَهُ مَخَارِقُ يُدْعَى تَحْتَهُنَّ خَرِيجُ

= جملة «ينجي»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «بِرَاكَاءُ الْقَتَالِ» حيث أراد التوكيد على أن (براك) اسم فعل أمر بمعنى (أبرك وأبنت)، فن جاء بالبراكاء هنا بمعنى الثبات في القتال.

٥٦١ - التخريج: البيت للكميٰت بن زيد في شرح أبيات سيبويه ١/٢٩٧؛ الكتاب ١/٢٧٦؛ ولسان العرب ١٢/٨٩ (جذم)، ١٥/٣٣٤ (نعا)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف من ص ٧٣ المعنى: انع هؤلاء القوم واذكر الفجيعة فيهم، ولكن لا نذكر ذلك لأنهم ماتوا أو قتلوا، ولكن لأنهم فارقوا سادتهم وأهل الخطير منهم فتبعد أمرهم وانتصع شملهم.

الإعراب: «نَعَاءٌ»: اسم فعل أمر مبني، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. «جُذَاماً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «غَيْرُ»: اسم منصوب على الاستثناء بالفتحة. «مَوْتٌ»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «وَلَا قَتْلٌ»: الواو: عاطفة، «لَا»: زائدة لتأكيد النفي، «قَتْلٌ»: اسم معطوف مجرور بالكسرة. «وَلَكَنْ»: الواو: عاطفة، «لَكَنْ»: حرف استدراك. «فَرَائِقٌ»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. «لِلْدَعَائِمِ»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر فرائقاً. «وَالْأَضْلِيلُ»: الواو عاطفة، «الْأَصْلُ»: اسم معطوف مجرور بالكسرة.

جملة «نَعَاءٌ جُذَاماً»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «نَعَاءٌ جُذَاماً» حيث استعمل فيه اسم فعل أمر مأخوذاً من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف، وبناه على الكسر.

٥٦٢ - التخريج: البيت لأبي ذئب الهمذلي في شرح أشعار الهمذليين ص ١٣٠؛ ولسان العرب ٢/٢٥٣ =

وقالوا: «مناع زيداً»، أي: امنعة. قال الشاعر [من الرجز]:

٥٦٣ - مَنَاعُهَا مِنْ إِبْلٍ مَنَاعُهَا أَمَاتَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا  
ولم يأت هذا البناء من الرباعية إلا قليلاً، قالوا: «قرقر» بمعنى «قرقر». قال الراجز  
[من الرجز]:

قالت له ريح الصبا قرقار واختلط المعروف بالإنكار<sup>(١)</sup>

= (ضرج)، ٧٧/١٠ (خرق)؛ والتنبيه والإيضاح ٢٠٢/١؛ ومجمل اللغة ٢/١٨١؛ والمخصص ١٣/١٩؛ وتهذيب اللغة ٥٢/٧؛ وتاح العروس ٥١٢/٥ (خرج)؛ وللهندي في مقاييس اللغة ٢/١٧٦.  
اللغة: أرقت له: يعني السحاب. ذات العشاء: الساعة التي فيها العشاء. المخاريق: ما تلعب به الصبيان من الخرق المفتولة. خريج: لعبة لهم. شبه انشقاق البرق بالمخاريق.  
الإعراب: «أرقت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والناء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «له»: جاز و مجرور متعلقان بـ«أرقت». «ذات»: نائب ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «أرقت»، وهو مضاف: «العشاء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كانه»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «كان». «مخاريق»: خبر «كان» مرفوع بالضمة. «يدعى»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعدد. «تحتها»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بحال منصوبة من «خريج»، وهو مضاف، و«هن»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «خريج»: نائب فاعل مرفوع بالضمة.  
جملة «أرقت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانه مخاريق»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يدعى»: في محل رفع صفة «مخاريق».  
والشاهد فيه قوله: «خريج» حيث جاء بها اسمًا للعبة يلعبها الصبيان بالمخاريق.

٥٦٣ - التخريج: الرجز لراجز من بكر بن وائل في شرح أبيات سيبويه ٢٩٨/٢؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٩٥٢؛ وخزانة الأدب ٥/١٦١؛ والكتاب ٣/٢٧٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف من ٧٢؛ والمقتضب ٣/٢٦٩.

اللغة: مناع: اسم فعل أمر بمعنى امنع. الأربع: جمع ربع، وهو المنزل والدار بعينها.  
المعنى: امنع مسيرة هذه الإبل إلى هذه الديار لأن موتها محققاً فيها.

الإعراب: «مناعها»: اسم فعل أمر مبني بمعنى امنع، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.  
والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «من إبل»: جاز و مجرور متعلقان باسم فعل الأمر.  
«مناعها»: توكيد لفظي لا محل له من الإعراب. «أما»: للاستفهام والتنبيه. «ترى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. «الموت»: مفعول به منصوب.  
«الدى»: ظرف مكان متعلق بحال محددة من «الموت». «أرباعها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة،  
والضمير في محل جز بالإضافة.

جملة «مناعها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أما ترى»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مناعها»: حيث استعمل فعل المأخوذ من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف «منع»  
اسم فعل أمر، وبناه على الكسر.

(١) تقدم بالرقم ٥٥٧.

أي : قالت : «قَرْقِزْ بِالرَّاغِدِ» ، كأنها أمرت السحاب بذلك ، أي : ألقحته ، وهي جث رغده . وهو مأخوذ من «قَرْقَرُ الْبَعِيرُ» ، إذا صفا صوته ، ورجع . وبعير قرقار الهديير إذا كان صافي الصوت في هديره ، وقالوا : «عَرْعَارٍ» من «العَرْعَرَة» ، وهي لعبة للصبيان . قال النابغة [من الكامل] :

مُشَكِّنِي جَنْبَنِي عَكَاظٌ كِلَيْهِما يَذْعُو وَلِيَدُهُمْ بِهَا عَرْعَارٍ<sup>(١)</sup>

وذلك أن الصبي كان إذا لم يجد من يلاعبه ، رفع صوته فقال : «عَرْعَارٍ» ، أي : هَلُمُوا إلى العَرْعَرَة ، فإذا سمعوا ، خرجن إليه ، ولعبوا معه تلك اللعبة .

هذا مذهب سيبويه في ذلك كله ، وقد خولف في حَمْلِ «قرقار» ، و«عَرْعَارٍ» على العدل لخروجهما عن الثلاثي الذي هو الباب ، وجعلا حكاية للصوت المُرَدَّ دون أن يكونا معدولين ، وهو القياس ؛ لأن بناء «فَعَالٌ» إنما يجيء من الثلاثي ، وهذا العدل إنما جاء فيه . فأما الرباعي نحو «قرقار» و«عَرْعَارٍ» ، فهو «فَعَالٌ» وليس بـ«فَعَالٌ» .

واعلم أن هذه الأسماء كلها أسماء لما تقدم من الدالة ، لأن هذا البناء ليس من أمثلة الأفعال ، وهو في الأسماء كثير ، وهي مؤثثة بدليل قوله [من الكامل] :

إِذَا دَعَيْتَ نَزَالٍ وَلْجَ فِي الْذُّغْرِ<sup>(٢)</sup>

فتأنث الفعل حين أُسند إليه دليل على أنه مؤثث . وهي معرفة ؛ لأن قوله : «نَزَالٍ» معناه : «أَنْزَلْ». وهذا لفظ معروف غير منكور .

واعلم أن للتحوينين خلافا في هذا القسم المعدول عن لفظ فعل الأمر المأخوذ من لفظه ، فمنهم من طرده في كل فعل ثلاثي لكثره ما ورد منه عنهم واستمر ، وهو رأي سيبويه ، ومنهم من يقف عند ما جاء عن العرب منه ، فلا يقول : «قَوَامٌ» في معنى «قُنْمٌ» ، ولا «قَعَادٌ» في معنى «أَقْعَدٌ» . وهو القياس ؛ لأن «فَعَالٌ» اسم وضعه العرب موضع «أَفْعَلٌ» ، وليس لأحد أن يتبع اسمًا لم يتكلّم به العرب . وأما الرباعي فلا كلام أنه لا يقايس عليه . والفصل بين الثلاثي والرباعي عند سيبويه أن الثلاثي قد كثُر في كلامهم جداً ، ولا يسمع من الرباعي إلا في الحرفتين اللذتين ذكرناهما ، فلما كثُر ذلك في كلامهم ، جعله أصلًا ، وقاد عليه ، ولما قل في الرباعي ، وقف عند المسموع منه ، ولم يتجاوزه .

\* \* \*

### [«فَعَالٌ» التي بمعنى المصدر]

قال صاحب الكتاب : والتي في معنى المصدر المعرفة كـ«فَجَارٌ» للفجرة ، وـ«يَسَارٌ» ، وـ«جَمَادٌ» للجمود ، وـ«حَمَادٌ» للمَحْمَدة ، ويقولون للظباء إذا وردت الماء : «فلا للْمَيْسِرَة» .

(٢) تقدم بالرقم ٥١٤ .

(١) تقدم بالرقم ٥٥٨ .

عَبَابٍ، وإذا لم تَرِدْ: «فَلَا أَبَابٌ». و«رَكِبَ فلانْ هَجَاجٌ»، أي: الباطل. ويقال: «دَعْنِي كَفَافٌ»، أي: تُكْفَ عَنِي وَأَكْفَ عنك، و«نَزَّلَتْ بَوَارٍ عَلَى الْكُفَّارِ»، و«نَزَّلَتْ بَلَاءً عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ».

\* \* \*

قال الشارح: الضرب الثاني من ضروب «فعالٍ» أن تكون اسمًا لمصدر، عَلَمًا عليه كـ«فَجَارٍ» وـ«بَدَادٍ»، ولا تُبَئِّن إلَّا أن يجتمع فيها ما اجتمع في «نَزَالٍ» وبابه من التعريف والتأنيث والعدل. فهي محمولة عليه في البناء؛ لأنها على لفظه ومُشَابِهَة له من الجهات المذكورة، وهذا مذهب سيبويه.

وزعم أبو العباس المبرد أنَّ الذي أوجب بناء هذه الأسماء أنها لو كانت مؤثثة معرفة غير معدولة، لكان حكمها مَنْعُ الصرف، فلما عُدلت، زادها العدل ثقلًا، فلم يبق بعد منع الصرف إلَّا البناء، وهو رأيُ ابن كَيْسَان.

وكان أبو إسحاق يُنَكِّر هذا القول، ويستضعفه ويقول: الاسم إذا اجتمع فيه عَلَتَان امتنع من الصرف، ولا يزيد به اجتماعُ العِلَل على منع الصرف، فيكون اجتماعُ العلل المانع من الصرف، وأدنى ذلك عَلَتَان. والذي يدلُّ على ذلك أنَّ «صَخْرَاءً» لا ينصرف، وإذا سُمِّيَ به، زاد عَلَّةً، ولم يُخْرِجْه ذلك إلى البناء. وكذلك «حَمْرَاءً» غير مصروف، وفيه الوصفُ مع التأنيث المستقلُ بمنع الصرف. ومن ذلك «فِرْعَوْنُ»، لو سميت به امرأة، لم يزدُ ذلك على منع الصرف. وقالوا: «أَدْرِيَجَانُ» اسمُ هذا المكان، فإنه قد اجتمع فيه التعريف، وزيادةُ الألف واللون، والجُمْجمَةُ، والتائنيث، والتركيبُ، ولم يزدُه على منع صرفه. فمن ذلك «فَجَارٍ». قال النابغة [من الكامل]:

إِنَّا أَفْتَسَمْنَا خُطْتَنِنَا بَيْنَنَا      فَحَمَلْنَا بَرَّةً وَاحْتَمَلْنَا فَجَارٍ<sup>(١)</sup>

قالوا: يريد الفجرة، جعلوه عَلَمًا عليه، فإذا قيل: «فَجَارٍ»، دلَّ على لفظ الفجرة، والحدثُ الذي هو الفُسُوقُ مستفادٌ من المسمى، لا من الاسم.

وقد ذهب من ينتهي إلى التحقيق من النحوين إلى أنَّ الأمثلَ أن تكون «فَجَارٍ» معدولة عن «فَجَرَةً» عَلَمًا؛ لأنَّه قَرَأَها بِعَدْلِهَا «بَرَّةً»، فكما أنَّ «بَرَّةً» عَلَمٌ لا محالة، فكذلك ما عُدَلَ عنه «فَجَارٍ»، فهو في التقدير «فَجَرَةً». فلو عُدَلَ عن «بَرَّةً» هذا، لكان قياسُه «بَرَّاً». ومن ذلك «بَدَادٍ»، يقال: « جاءَ الْقَوْمَ بَدَادٍ »، قال عَوْفُ بْنُ الْخَرْعَ [من الكامل]:

٥٦٤ - وَذَكَرَتْ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرَيْةً      وَالْخَيْلُ تَغْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادٍ

(١) تقدم بالرقم ٧٠.

٥٦٤ - التخريج: البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص ٢٤١؛ والكتاب ٣/٢٧٥؛ ولسان العرب ١٠/٦٤ (حلق)؛ ولعروف بن الخرع في جمهرة اللغة ص ٩٩٩؛ وخزانة الأدب ٦/٣٦٣، ٣٦٨؛ والدرر ١/٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٩٩؛ ولسان العرب ٣/٧٨ (بداد)؛ والمعاني الكبير = ٣٧٠

أي: بَدَادًا بمعنى متبَدِّدة، فهو مصدر في معنى اسم الفاعل، كقولهم: «عَذْلٌ» بمعنى «عادِلٌ»، و«غَوْرٌ» بمعنى «غَائِرٌ». والتحقيق فيه أنه اسم لمصدر مؤثث معرفة، كأنه البدَّةُ، وإن كان لا يُتكلَّم به، كأنه أصلٌ مرفوض، ومثله قولُ حسان [من الكامل]:

٥٦٥ - كَتَأْثِمَيَّةً وَكَانُوا جَحْفَلَةً لَجَبَافَشْلُوا بِالرُّمَاحِ بَدَادِ  
أي: متَبَدِّدين.

فإن قيل: بَدَادٌ معرفة فيما زعمتم، وهي هنا حالٌ، والحال لا تكون إلا نكرة.

فالجواب: يجوز أن يجيء الحال معرفة إذا كان مصدرًا، نحو: « فعلته جَهْدَك وطاقةَك »، و«أرسلها العِرَاقَ» من قوله [من الوافر]:

فَأَرْسَلَهَا العِرَاقَ وَلَمْ يَذْهَا  
ولم يُشْفِقْ عَلَى تَغْصِ الدُّخَالِ<sup>(١)</sup>

= ص ١٠٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٦؛ وخزانة الأدب ٦ / ٣٤٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٣؛ والمعاني الكبير ص ٣٨٩؛ والمقتضب ٣ / ٣٧١؛ وهمع الهوامع ١ / ٢٩.

اللغة: الصعيد: الأرض. بَدَادٌ: متفرقة. المُحلَّق: إبل سماتها العَلْق على وجهها. الإعراب: «وَذَكْرَتْ»: الواو: بحسب ما قبلها، «ذَكْرَتْ»: فعل ماضٍ، والناء: ضمير في محل رفع فاعل. «من لَبِنْ»: جار و مجرور متعلقان بـ«ذَكْرَتْ»، وهو مضارع. «المُحلَّق»: مضارع إليه مجرور. «شَرِيكَة»: مفعول به. «وَالخَيْل»: الواو: حالية، «الخَيْل»: مبتدأ مرفوع. «تَعْدُ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «في الصعيد»: جار و مجرور متعلقان بـ«تَعْدُ». «بَدَادٌ»: اسم مبني على الكسر، في محل نصب حال.

جملة «ذَكْرَتْ»: بحسب ما قبلها. وجملة «الخَيْل تَعْدُ»: في محل نصب حال. وجملة «تَعْدُ»: في محل رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «بَدَادٌ» وهو اسم للتَّبَدِّد معدول عن مؤنث «متَبَدِّدة» ثم عدلها إلى «بَدَادٌ».

٥٦٥ - التَّخْرِيج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٢٦؛ وخزانة الأدب ٦ / ٣٦٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤ / ٧٨ (bdd).

اللغة: الجحفل: الجيش العظيم. اللَّجِبُ: الكثير الضَّجَّةُ.

الإعراب: «كَتَأْ»: فعل ماضٌ ناقص مبني على السكون لاتصاله بـ«أنا» الفاعلين، و«أنا»: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «ثَمَانِيَّةً»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «وَكَانُوا»: الواو: حرف عطف، «كَانُوا»: فعل ماضٌ ناقص مبني على الضمة لاتصاله بـ«أنا» الجماعة، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان»، والألف للتَّفَريق. «جَحْفَلَةً»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «لَجَبَانًا»: نعت منصوب بالفتحة. «فَشْلُوا»: الفاء: حرف استئناف، «شَلُوا»: فعل ماضٌ للمجهول مبني على الضمة لاتصاله بـ«أنا» الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل، والألف للتَّفَريق. «بِالرُّمَاحِ»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل قبلها. «بَدَادٌ»: اسم مبني على الكسر في محل نصب حال. جملة «كَنَا ثَمَانِيَّةً»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كَانُوا جَحْفَلَةً»: معطوفة عليها، لا محل لها من الإعراب. وجملة «فَشْلُوا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بَدَادٌ» حيث جاء بالمصدر في معنى اسم الفاعل، أي: متَبَدِّدة.

(١) تقدم بالرقم ٢٨١.

وقالوا: «يسار» بمعنى الميسرة، يقال: «أُنْظِرْنِي حَتَّى يَسَارٍ»، أي: إلى الميسرة.  
قال [من الطويل]:

٥٦٦ - فَقُلْتُ أَمْكُثِي حَتَّى يَسَارٍ لَعَلَّنَا نَحْجَ مَعًا قَالَتْ: أَعَامًا وَقَابِلَةً  
أَيْ: امكثي إلى ميسرة، فهو عَلَّمَ على هذا اللفظ، وقالوا: «جَمَادٍ» بمعنى الجمود،  
يقال للبيخيل: «جَمَادٌ لَهُ»، أي: لا زال جامد الحال، وقالوا: «حَمَادٍ» بمعنى المحمدة،  
قال المتلمس [من الوافر]:

٥٦٧ - جَمَادٌ لَهَا جَمَادٍ، وَلَا تَقُولِي لَهَا أَبَدًا إِذَا ذُكِرَتْ حَمَادٍ

٥٦٦ - التخريج: البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١١٧ (الحاشية)؛ وخزانة الأدب ٦/٣٣٨؛ وشرح  
أبيات سببويه ٢/٣١٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٣٢٧؛ والدرر ١/٩٦؛ وشرح التصريح ١/  
١٢٥؛ ولسان العرب ٥/٢٩٦ (يسرا).

اللغة: يَسَار: اسم مبني على الكسر لأنَّه معدول عن الميسرة، والميسرة واليُسر بمعنى واحد، وهو  
الغنى. وقابل: قادم، أو مقبل.

المعنى: طلب إلى زوجته أن تنتظر حتى يُوسر، فيحججاً معاً، فأنكرت عليه ذلك، وقالت: أنتظر هذا  
العام، والعام القايم؟

الإعراب: «فَقُلْتُ»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قَالَ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير  
رفع مَتَّحِرٍكَ، والباء فاعل. «أَمْكُثِي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأنَّه من الأفعال الخمسة وباء  
المؤنثة المخاطبة ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل. «حَتَّى»: حرف غاية وجر. «يَسَارٍ»:  
اسم مبني على الكسر في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أَمْكُثِي».  
«لَعَلَّنَا»: حرف مشبه بالفعل، و«نَا»: اسمه مبني على السكون في محل نصب. «نَحْجَ»: فعل مضارع  
مرفوع، والفاعل مستتر وجواباً تقديره: نحن. «مَعًا»: حال منصوب. «قَالَتْ»: فعل ماضٍ مبني على  
الفتح، والباء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر جواباً تقديره: هي. «أَعَامًا»: الهمزة: حرف  
استفهام، «عَامًا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بفعل محنوف، والتقدير: أنتظر عاماً.  
«وَقَابِلَهُ»: الواو: حرف عطف، «قَابِلَهُ»: معطوف على (عَامًا)، والباء: مضاف إليه محله الجر مبني  
على الضم وسكن للضرورة.

جملة «قَالَ»: بحسب الواو. وجملة «أَمْكُثِي»: مقول القول محلها النصب. وجملة «لَعَلَّنَا نَحْجَ»:  
اعتراضية اعتبرت بين الطلب وجوابه لا محل لها من الإعراب. وجملة «قَالَتْ»: استثنافية لا محل  
لها من الإعراب. وجملة «أَنْتَظِرْ»: مقول القول محلها النصب.

والشاهد فيه: بناء «يَسَارٍ» على الكسر، لأنَّه اسم لليسر معدول عن الميسرة.

٥٦٧ - التخريج: البيت للمتلمس في ديوانه ص ١٦٧؛ وخزانة الأدب ٦/٣٣٩، ٣٤١؛ وشرح أبيات  
سببويه ٢/٢٣٢؛ ولسان العرب ٣/١٣١ (جمد)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٤.

اللغة: الضمير في «لَهَا» يعود إلى القرينة، وهي النفس، في بيت سابق. جَمَادٍ، وَحَمَادٍ: اسمان  
للجمود، والحمد معدولان عن مؤنثين سُمِّيَا بهما كالجملدة، والحمدة، والجمود في هذا السياق قلة  
الخير، والحمد كثرته.

المعنى: ادعى لهذه النفس التي انقادت وراء المنكريات بقلة الخير، ولا تدعى لها ما عشت بكثرة الخير.

أي : قوله لها : «جموداً» ، ولا تقولي لها : «حمدًا وشُكراً» .

وقالوا : «عَبَابٌ» بمعنى العَبَّ ، ويقال : «لَا عَبَابٌ» أي : لَا عَبَّ ، والعب : شرب الماء من غير مَصْنَعٍ ، وفي الحديث «الْكُبَادُ مِنَ الْعَبَّ»<sup>(١)</sup> ، والكُبَادُ : وجع الكِيد . ويقولون للطباء إذا وردت الماء : «لَا عَبَابٌ» ، أي : لَا عَبَّ ، وإذا لم تَرِدْ : «لَا أَبَابٌ» .

وقالوا : «رَكِبْ فَلَانْ هَجَاجٌ» ، أي : رأسه ، فكانه اسم للهجاج ، قال الشاعر [من الوافر] :

### ٥٦٨ - وقد ركبوا على لُؤمِي هَجَاجٌ

أي : الْهَجَاجَةَ ، أي : هاجين على رؤوسهم لا يُلُوون<sup>(٢)</sup> .

ويقال : «ذَغَني كَفَافٍ» ، أي : تَكْفَتْ عَنِي ، وأكْفَتْ عَنْكَ ، فهو اسم بمعنى الكففة . ويقال : «نَزَلْتُ عَلَيْهِمْ بَوَارٍ» حكاہ الأحمر ، جعله معدولاً عن المصدر ، وبناء على الكسر لما ذكرناه ، والبوار : الْهَلَاكُ ، ومنه قوله تعالى : «وَكَسَّتُهُ قَوْمًا بُورًا»<sup>(٣)</sup> ، أي : هَلَكَى .

وقالوا : «نَزَلْتُ بَلَاءً عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ» مكسورة كـ«فَجَارٍ» ، و«بَدَادٍ» ، حكاہ

= الإعراب : «جَمَادٌ» : اسم مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ . «لَهَا» : جاز و مجرور متعلقان بالخبر . «جَمَادٌ» : الثانية : توکید لفظي للأولى . «وَلَا» : الواو : حرف عطف ، و«لَا» : نافية جازمة . «تَقُولِي» : فعل مضارع مجزوم ، وعلامة جزمة حذف النون ، لأنه من الأفعال الخمسة ، والباء : ياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع . «لَهَا» : جاز و مجرور متعلقان بـ«تَقُولِي» . «أَيْدًا» : ظرف منصوب متعلق بـ«تَقُولِي» . «إِذَا» : ظرف متعلق بـ«تَقُولِي» . «ذَكَرَتْ» : فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح ، والباء : للتأنيث لا محل لها ، ونائب الفاعل مستتر جوازاً تقديره : هي ، والمصدر المسؤول من «ما» ومن الفعل «ذَكَرَتْ» منصوب على الظرفية الزمانية ، وهو بدل من «طَوَالَ الدَّهْر» . «حَمَادٌ» : اسم مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ محدود الخبر ، والتقدير : لا تقولي : حماد لها .

جملة «جَمَادٌ لَهَا» : ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وجملة «لَا تَقُولِي» : معطوفة على جملة «جَمَادٌ لَهَا» التي هي خبرية للفظ إنشائية المعنى لأن معناها الدعاء . وجملة «حَمَادٌ» في محل جر بالإضافة . وجملة «حَمَادٌ لَهَا» : مقول القول محلها النصب .

والشاهد فيه قوله : «جَمَادٌ» ، و«حَمَادٌ» بمعنى الجمود والحمد ، ومعناه «قولي لها جموداً ولا تقولي لها حماداً» بالذكر والتنكير .

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/١٣٩ .

٥٦٨ - التخريج : لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر .

الإعراب : «وَقَدْ» : الواو : بحسب ما قبلها ، «قَدْ» : حرف تحقيق وتقريب : «رَكِبَا» : فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بـ«واو» الجماعة ، والواو : ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل ، والألف للتفرق . «عَلَى لُؤمِي» : جاز و مجرور بــكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، متعلقان بـ«رَكِبَا» ، والباء : ضمير متصل مبني في محل جر مضاد إليه : «هَجَاجٌ» : اسم مبني على الكسر في محل نصب حال . جملة «رَكِبَا» : بحسب الواو .

والشاهد فيه قوله : «هَجَاجٌ» حيث جاء بالمصدر في معنى اسم الفاعل ، أي : هاجين .

(٢) في الطبعتين : «لَا يُلُوونَ» ، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعه ليزغ ، ص ٩٠٨ .

(٣) الفتح : ١٢ .

الأحمر عن العرب، وهو اسم للمصدر، والمرادُ البَلَةُ. والبَلَاءُ: الاختبارُ بالخير والشرّ، يقال: «أَبْلَاهُ اللَّهُ بِلَاءُ حَسَنًا». قال زُهَيرٌ [من الطويل]:

٥٦٩- جَرَى اللَّهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلَ بِكُمْ وَأَبْلَاهُمَا خَيْرَ الْبَلَاءِ الَّذِي يَبْلُو أَيْ: خَيْرُ الصَّنْعِ الَّذِي يَخْتَبِرُ بِهِ عِبَادَهُ، فَاعْرَفُهُ.

\* \* \*

### [«فعال» المعدلة عن الصفة]

قال صاحب الكتاب: والمعدلة عن الصفة، كقولهم في النداء: «يا فَسَاقٍ»، و«يا خَبَابٍ»، و«يا لَكَاعٍ»، و«يا رَطَابٍ»، و«يا دَفَارٍ»، و«يا خَضَافٍ»، و«يا حَبَاقٍ»، و«يا حَزَاقٍ».

\* \* \*

قال الشارح: هذا الضرب هو الثالث من ضروب «فعال»، وهو أن تكون صفة غالبة، نحو قوله: «يا فَسَاقٍ»، و«يا غَدَارٍ»، و«يا خَبَابٍ»، ونحو ذلك مما ذكره. وأصلها «فَاعِلَةٌ»، نحو: «فَاسِقَةٌ» و«غَادِرَةٌ» و«خَبِيشَةٌ». وإنما عُدل إلى «فعال» لضرب من المبالغة في الفسق، والعذر، والجُبُث، كما عدلوا عن «راجمٍ» إلى «رَحْمَانٍ» للمبالغة، وكما عدلوا عن «لَيْسٍ» إلى «مَلَامَانٍ»، وعن «لَاكِعٍ» إلى «مَلْكَعَانٍ»<sup>(١)</sup> حيث أرادوا المبالغة في الصفة، ولا يُستعمل في غير النداء غالباً.

إنما اختص به النداء؛ لأنّه يصير معرفة بالقصد، كتعريف «رجل» في قوله: «يا رَجُلُ»، فاجتمع فيه التعريفُ الحاصل بالنداء، والتائيُّثُ إذ كان معدولاً عن مؤنث،

٥٦٩- التغريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٠٩؛ ولسان العرب ٨٤ / ١٤ (بلا); وتهذيب اللغة ٣٩٠ / ١٥؛ ومقاييس اللغة ٢٩٤ / ١؛ وديوان الأدب ١٠٦ / ٤؛ ونتاج العروس (بل).

الإعراب: «جزى»: فعل مضارٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة. «بالإحسان»: جاز و مجرور متعلقان بـ«جزى». «ما»: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به. «فعال»: فعل مضارٍ مبني على الفتح، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «بكم»: جاز و مجرور متعلقان بـ«فعال». «أبلاهما»: الواو: حرف عطف، «أبلى»: فعل مضارٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، و«هما» ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول. «خير»: مفعول به ثانٌ منصوب بالفتحة، وهو مضارٍ. «البَلَاءُ»: مضارٍ إليه مجرور بالكسرة. «الذِي»: اسم موصول مبني في محل جَرٌّ صفة للباء. «يلو»: فعل مضارٍ مرفوع بضمّة مقدرة على الواو للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. جملة «جزى الله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فعال»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «أبلاهما»: معطوفة على جملة «جزى» لا محل لها من الإعراب. وجملة «يلو»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «خَيْرُ الْبَلَاءِ» حيث دلت البلاء على الاختبار بالخير، أو الصنْعِ الذي يختبر به عباده.

(١) الملعكان: اللثيم الدنيء.

والعدل مع لفظ «فعال»، فناسب لفظ «نَزَالٌ» ومعناه، فبني كبنائه. والدليل على تعريفه قولهم: «يا فُسْقَتِ الْخَيْثُ»، و«يا فَسَاقِ الْخَبِيثَةِ»، فوصفهم إياه بالمعرفة دليل على تعريفه. وربما جاء في غير النداء ضرورة في الشعر، ولذلك قلنا: «غالباً». قال الحطيئة [من الوافر]:

٥٧٠ - أَطْوَفْ مَا أَطْوَفْ ثُمَّ آوَيْ إِلَى بَيْنِ قَعِيدَتِهِ لَكَاعِ  
فـ«فَسَاق» معدول عن «فاسقة»، والفالسق: الفاجر، وأصله الخروج عن الأمر.  
يقال: «فَسَقْتِ الرُّطْبَةُ»، إذا خرجت عن قشرتها، ومنه قوله تعالى: «فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ  
رَبِّهِ»<sup>(١)</sup>، أي: خرج عن ذلك. قال ابن الأعرابي: لم يسمع في شيء من كلام  
الجاهلية، ولا شعرهم «فاسق».

وأما «خَبَاثٍ»، فمعدول عن «خَبِيثَةِ»، والخبيث ضد الطيب، يقال: «خَبُثٌ»، فهو  
خبيث، أي: خَبُثٌ رَدِيءٌ، وأخْبَثَهُ غَيْرُهُ: عَلَمَهُ الْخَبُثَ.  
و«لَكَاعِ» معدول عن «لَكَاعَةَ»، يقال: «رَجُلُ لَكَعَ»، أي: لَئِيمٌ، و«امْرَأَةُ لَكَاعَ»،  
وقد لَكَعَ لَكَاعَةً، فهو لَكَعٌ، ولَكَعٌ معدول عنه، ولذلك لا ينصرف. و«لَكَاعِ» معدول  
عن «لَكَاعَةَ».

٥٧٠ - التخريج: البيت للحطيئة في ملحق ديوانه ص ١٥٦؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦٢؛ وخزانة الأدب ٢/٤٤٠، ٤٠٥؛ والدرر ١/٢٥٤؛ وشرح التصريح ٢/١٨٠؛ والمقاصد النحوية ١/٤٧٣، ٤٧٣/٤؛  
ولأبي الغريب النصري في لسان العرب ٨/٣٢٣ (لكع)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٥/٤؛  
والدرر ٣/٣٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٧٦؛ والمقتضب ٤/٢٢٨؛ وهمع الهوامع ١/٨٢، ١٧٨.  
اللغة: أطوف: أتجول، أنتقل من مكان إلى آخر. آوي: ألجأ. القعيدة: التي تبعد فيه، أي أمرأته.  
لَكَاع: لَئِيمَة أو حِمَقاء.

المعنى: ينتقل كثيراً من أجل اكتساب الرزق، ثم يعود إلى بيته حيث يجد امرأته اللثيمة الحمقاء.  
الإعراب: «أَطْوَفْ»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «ما»: مصدرية زمانية. «أَطْوَفْ»: فعل  
مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «ثُمَّ»: حرف عطف. «آوَيْ»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا.  
«إِلَى بَيْتٍ»: جار و مجرور متعلقان بـ«آوي». «قَعِيدَتِهِ»: مبتدأ مرفوع، وهو مضaf، والهاء: في  
محل جز بالإضافة. «لَكَاعِ»: خبر المبتدأ مبني على الكسر في محل رفع.  
جملة «أَطْوَفْ مَا أَطْوَفْ» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «أَطْوَفْ» الفعلية: لا  
محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. والمصدر المؤول من «ما وما بعدها» في محل نصب  
مفهوم فيه متعلق بالفعل «أَطْوَفْ»، والتقدير: أطوف زمان تطويقي. وجملة «آوي» الفعلية: معطوفة  
على جملة «أَطْوَفْ» الأولى. وجملة «قَعِيدَتِهِ لَكَاعِ» الاسمية: في محل نعت لـ«بيت».

والشاهد فيه قوله: «لَكَاعِ» حيث جاءت «لَكَاعِ» خبراً، على الشذوذ، لأن الاستعمال الشائع بين  
العرب أن يست للأنثى بوزن «فعال» لا يكون إلا منادي. وقيل: التقدير: قعیدته يقال لها: لَكَاعِ.

(١) الكهف: ٥٠.

وقالوا: «رَطَابٌ» للأمة، وهي صفة دَمٌ، والمراد: «يا رَطْبَةَ الْفَرْجِ»، وذلك مما تُعبَّب به المرأة.

وقالوا: «يا دَفَارٌ»، والمراد «يا دَفَرَةً»، فعدلوا عن «دَفَرَة» إلى «دَفَارٍ» للمبالغة في الصفة، والدَّفَرُ: الشَّنْ، والدَّنْيَا: أُمُّ دَفَارٍ، كنوها بذلك دَمًا لها. ويقال: «دَفَرًا لَكَ»، أي: نَتَّنا.

وقالوا للأمة أيضًا: «يا حَضَافٌ»، فهو صفة دَمٌ، والخَضَافُ: الْحَبْنُ، أنسد الأصمعي [من الرجل]:

٥٧١- إِنَّا وَجَدْنَا خَلْفًا بِشَسَ الْخَلْفَ عَبْدًا إِذَا مَا نَاءَ بِالْحَمْلِ خَضَافٌ  
كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا: «يا حَاضِفَةً»، أي: يا ضارطة.

ومثله قولهم: «يا حَبَاقٌ»، والمراد: «يا حَابِقَةً»، فعدل إلى «فَعَالٍ» للمبالغة، والجَبْنُ: الضَّرْطُ.

وقالوا: «يا حَزَاقٌ»، أي: يا حازقة، وهو من صفات الذَّمِّ من معنى البُخْلِ، وقيل هو بالخاء المعجمة من «الخَرْقَ»، وهو القَدْرُ، كأنه قال: «يا ذارقَةً».

\* \* \*

### [«فَعَالٍ» في غير النداء]

قال صاحب الكتاب: وفي غير النداء نحو «خَلَاقٌ» و«جَبَادٌ» للمنية، و«ضَرَامٌ» للحزب، و«كَلَاحٌ»، و«جَدَاعٌ»، و«أَزَامٌ» للسنة، و«حَنَادٌ»، و«بَرَاحٌ» للشمس، و«سَبَاطٌ»

٥٧١- التعرییح: الرجز بلا نسبة في أساس البلاغة (خُضُف)؛ وجمهور اللغة ص ٦٠٧؛ ولسان العرب ٧٤/٩ (خُضُف)، ٨٨/٩ (خلف).

الإعراب: «إنَّا»: حرف مشبه بالفعل، و«نَا»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إنَّا». «وَجَدْنَا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، و«نَا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «خَلْفًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «بَشَ»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء الذَّمِّ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: هو. «الْخَلْفُ»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، وسُكُون لضرورة القافية. «عَبْدًا»: تمييز منصوب بالفتحة، أو بدل من «خَلْفًا» منصوب بالفتحة. «إِذَا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، متصل بجوابه. «مَا»: زائدة. «نَاءَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «بِالْحَمْلِ»: جار و مجرور متعلقان بـ«نَاءَ». «خَضَافٌ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وسُكُون لضرورة القافية، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو.

جملة «إِنَّا وَجَدْنَا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وَجَدْنَا»: في محل رفع خبر «إنَّا» وجملة «بِشَسَ الْخَلْفَ»: في محل رفع خبر مقدم، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لـ«خَلْفًا». وجملة «نَاءَ»: في محل جزء بالإضافة. وجملة «خَضَافٌ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «خَضَافٌ» حيث جاء بمعنى «الْحَبْنُ».

للحمى، و«طمار» للمكان المرتفع، يقال: «هوى من طمار»، و«ابنًا طمار»: ثنيتان<sup>(١)</sup>، و«وَقَعَ فِي بَنَاتِ طَبَارٍ، وَطَمَارٍ»<sup>(٢)</sup>، أي: في دواه، و«رماء اللَّهُ بَيْثَ طَمَار»، و«سَبَبَتِه سَبَةٌ تكون لَزَامًا»، أي: لازمة. ويقولون للرجل يطلع عليهم يكرهون طلعته: «حداد حديه»، و«كَرَارٍ»: خرزَةٌ يُؤْخَذُنَ بها أَزْوَاجَهُنَّ، يقلن: «يا هَضْرَةُ اهْصِرِيهِ، وَيَا كَرَارَ كُرَزِيهِ، إِنْ أَذْبَرَ، فَرْدِيهِ، وَإِنْ أَفْبَلَ، فَسُرَيْهِ»، وفي مَثَلٍ «فَشَاشِ فُشَيْهِ مِنْ اسْتَهِ إِلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>، و«قطاطِ» في قوله [من الوافر]:

٥٧٢ - أَطَلَتْ فِرَاطَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا قَتَلَتْ سَرَاهُمْ كَانَتْ قَطَاطِ  
أَيْ: كانت تلك الفعلة لي كافية، وقاطة لثأري، أي: قاطعة له. و«لَا تَبْلُ فَلَانَا

(١) معجم البلدان ١/٧٨.

(٢) لسان العرب ٤/٤٩٥ (طبر)، ٥٠٣ (طمر).

(٣) ورد المثل في لسان العرب ٦/٣٣٢ (فشش)؛ والمستقصى ٢/١٨٠؛ ومجمع الأمثال ٢/٧٨.  
والفشن: استخراج الزرع من الوطأ بعد نسخه. والمعنى: يا فاشة اخرجي ريحه. يضرب لمن يغضب ولا يقدر على شيء.

٥٧٢ - التعریج: البيت لمرو بن معدیکرب في دیوانه ص ١٣٦؛ وجمهور اللغة ص ١٥٠؛ وخزانة الأدب ٦/٣٥٢؛ ولسان العرب ٧/٣٦٧ (فرط)، ٣٨٢ (قطط).

اللغة: فِرَاطُهُمْ: إِيمَالِي إِيَاهُمْ، وقيل: الفِرَاطُ التَّقْدُمُ. السَّرَّاة: جمع سَرَّى، وهو الشَّرِيفُ، وقيل: هو اسم مفرد لا جمع له لأن «فِعِيلًا» لا يُجْمِعُ على «فَعْلَة». قَطَاطِ: أي: كانت تلك الفعلة كافية لي، وقاطة لثأري، أي: قاطعة له، فاسم «كان» على ذلك مفهوم من السياق، وقيل: قَطَاطِ معناه حسيبي، من قولك: «قطك درهم» بمعنى كافيك، مأخوذ من القط، وهو القطع، وكأن الكفاية قطعت عن الاستمرار.

المعنى: أنه أنهل أعداءه - وهم بنو مازن - طويلاً متَوَعِدًا وَمَهَدِّدًا إلى أن ثار لأخيه منهم بقتله أشرافهم واكتفى بذلك.

الإعراب: «أَطَلَتْ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «فِرَاطُهُمْ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضارف «هم»: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. «حَتَّى»: حرف غایة وابتداء. «إِذَا»: شرطية ظرفية غير جازمة بنية على السكون في محل نصب متعلقة بالفعل «كانت» أو بخبره، أو بهما معاً عند بعضهم. «ما»: زائدة. «قَتَلَتْ»: كإعراب «أَطَلَتْ». «سَرَاهُمْ»: كإعراب «فِرَاطَهُمْ». «كَانَتْ»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والباء للتأنيث، واسم «كان» مقدر مفهوم من السياق، والتقدير: كانت الفعلة قَطَاطِ. «قَطَاطِ»: اسم مبني على الكسر في محل نصب خبر «كان».

وجملة «أَطَلَتْ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إِذَا مَا قَتَلَتْ . . . كَانَتْ قَطَاطِ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قَتَلَتْ»: مضارف إليها محلها الجر. وجملة «كَانَتْ قَطَاطِ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه أن «قطاطِ» معدول عن قاطة، أي: كافية.

عندِي بِلَالٌ»، أي: باللة، ويقال للداهية: «صَمَّيْ صَمَام». و«كَوَيْتُهْ وَقَاع»، وهي سمة على الجاعرتين<sup>(١)</sup>، وقيل في طول الرأس من مقدمه إلى مؤخره، قال [من الوافر]:

٥٧٣ - وَكَثُرَ إِذَا مُنْيَتْ بِخَضْمِ سَوْءٍ دَلَفَتْ لَهُ فَأَكْوِيْهْ وَقَاعٍ \* \* \*

قال الشارح: هذه الألفاظ، وإن كان أصلها الصفة، إلا أنها خرجت مخرجَ الأعلام، نحو: «حَذَام»، و«قَطَام»، فلذلك كانت معارف، والعلة في بنائها كالعلة في بناء «حَذَام»، و«قَطَام». فمن ذلك «حَلَاقٍ»، و«جَبَادٌ» للمنية، قيل لها: «حَلَاقٌ»؛ لأنها تحلق كل حي، من «حَلَقَ الشَّعْرَ». قال الشاعر [من الكامل]:

٥٧٤ - لَجَحَقَتْ حَلَاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرَبَ الرِّقَابِ وَلَا يُهِمُّ الْمَغْنِمُ

(١) الجاعرتان: حرف الوركين المشرفان على الفخذين، وهما الموضعان اللذان يرقمهما البيطار، وقيل الجاعرتان موضع الرقمتين من است الحمار. (لسان العرب ٤/٤١٤١ (جعر)).

٥٧٣ - التخريج: البيت لعوف بن الأحوص في معجم الشعراء ص ٢٧٦؛ ونونادر أبي زيد ص ١٥١، وله أو لقيس بن زهير في لسان العرب ٨/٤٠٥ (وقع)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٤٥؛ وشرح الجمل ٢٤٣/٢.

اللغة: دلفت له: تقدمت إليه. أكويه وقاع: أي أكويه بين قرنى رأسه، وقيل: أكوي أم رأسه. المعنى: لقد كنت قادراً - إذا ما ابتلاني الله، جل وعز، بخصم شرير - على التقدم إليه بثبات، وصرعه، وكيف رأسه كما تكوى الدواب تمييزاً لها من غيرها.

الإعراب: «وكنت»: الواو: بحسب ما قبلها، و«كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط متعلق بالجواب. «منيت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على السكون، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. «بخصم»: جار ومجرور متعلقان بـ«منيت»، وهو مضاف. «سوء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «دلفت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «له»: جار ومجرور متعلقان بـ«دلفت». «فأكويه»: الفاء: للعاطف، و«أكويه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «وَقَاع»: اسم مبني على الكسرة في محل نصب حال. وجملة «كنت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «إذا منيت... دلفت»: في محل نصب خبر «كان». وجملة «منيت»: في محل جرٌ بالإضافة. وجملة «دلفت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «فأكويه»: معطوفة على جملة «دلفت» لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فأكويه وَقَاع» حيث جاء بالاسم المبني «وَقَاع» معدولاً عن صفة غالبة على وزن «فاعلة»؛ فالأصل: أكويه كية واقعة على أم رأسه.

٥٧٤ - التخريج: البيت للأخرم بن قارب الطائي أو للمقعد بن عمرو في لسان العرب ١٠/٦٦ (حلق)، وشرح أبيات سيبويه ٢٦٤/٢؛ وبلا نسبة في ما يصرف وما لا يصرف ص ٧٤؛ والمقتضب ٣٧٢/٣.

اللغة: حَلَاقٌ: اسم المنية. والأكساء: جمع كَسَءٍ بالفتح، أي على أدبارهم. وضرب الرقب: أي تضرب رقبهم.

و«جَبَذِ» من «جَبَذُ الشَّيْءِ»، كأنها تجذبهم، وليس «جَبَذَ» مقلوبًا من «جَذَبَ»، وإن كان في معناه. وإنما هما لغتان، يقال: «جَذْب»، و«جَبَذَ». ألا ترى أن تصريحهما بالماضي، والمستقبل، والمصدر، واسم الفاعل، والمفعول تصرف واحد، نحو: «جَبَذَ يَجْذِبُهُمْ»، «جَذَبَهُمْ جَذَبَهُمْ»؟ فإذا تساوا في التصرف، لم يكن جعل أحدهما أصلًا، والآخر مقلوبًا منه بأولى من العكس. وإنما قيل لها ذلك لجذتها الأرواح.

ومن ذلك قولهم: «ضَرَام» للحرب عَلَمْ لها، وهو من «أَضَرَّمَتُ النَّارَ»، أي: أَجْبَثْتُها، يقال منه: «ضَرَّمَتُ النَّارَ»، و«أَضَرَّمَتُ». «ضَرَّمَ الشَّيْءَ» بالكسر: اشتدَّ حَرَءُهُ، والحرب تُشبَّهُ بالنار.

وقالوا: «كَلَاحٌ»، و«جَدَاعٌ»، و«أَزَامٌ» للسَّيَّة، و«كَلَاحٌ» من قولهم: «كَلَحَ الرَّجُلُ كُلُوحاً، وَكَلَاحَاً»، إذا كسر عن أئيابه عُبُوسًا، وتوصَّف السنة المُجَدِّبة بالكلوح، فيقال: «سَنَةٌ كَالِحَةُ»، وربما وصفوها بالمصدر وبالغة، كما قالوا: «رَجُلٌ عَدْلٌ وَرِضَى»، قال لَيْدَ [من الرجز]:

## ٥٧٥ - كان غِياثَ الْمُزَوِّلِ الْمُمْتَاحِ وَعِصْمَةً فِي الزَّمَنِ الْكُلَاحِ

= المعنى: إنهم قوم شجعان لا يشغلهم المغمم عن ضرب أعدائهم فهم في مواصلتهم القتال مُعرَّضون للموت، فكان الموت يلاحقهم حيثما حلوا.

الإعراب: «الحقّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتأء: للتأنيث لا محل لها. «حلاق»: فاعل مبني على الكسر في محل رفع. «بِهِمْ»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (الحقّ). «عَلَى أَكْسَائِهِمْ»: جار ومجرور متعلقان بحال من (حلاق)، وهو مضارف إليه محله الجر. «ضَرَبَ»: مفعول مطلق لفعل محدود، والتقدير: يضربون ضرب الرقاب. «الرِّقَابُ»: مضارف إليه. «وَلَا»: الواو: حالية، «لَا»: نافية. «يَهُمُ»: فعل مضارع مرفوع. «الْمَغْنَمُ»: فاعل.

جملة «الحقّ حلاق»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يضربون ضرب الرقاب»: حال من الهاء في «بِهِمْ». وجملة «لَا يَهُمُ الْمَغْنَمُ»: حال من فاعل «يضربون» محلها النصب. والشاهد فيه قوله: «حلاق»، وهو اسم للمنية، معدول عن «الحالة»، وسميت بذلك لأنها تحلق، وتستأصل.

٥٧٥ - التخريج: الرجز للبيد في ديوانه ص ٣٣٣؛ ولسان العرب ٢/٥٧٤، (كلاح)؛ ولبت ملاعب الأسنة (عامر بن مالك) في الحماسة الشجورية ١/٢٥١.

شرح المفردات: المرمل: الفقير المعدم. الممتاح: الذي يطلب رزقًا.

الإعراب: «كَانَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، واسم ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «غِياثَ»: خبر «كَانَ» منصوب بالفتحة، وهو مضارف. «الْمَرْمَلُ»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «الْمُمْتَاحُ»: نعت مجرور بالكسرة. «وَعِصْمَةً»: الواو: حرف عطف، واسم معطوف على «غِياثَ» منصوب بالفتحة. «فِي الزَّمَنِ»: جار ومجرور متعلقان بـ«عِصْمَةً». «الْكُلَاحُ»: نعت «الْزَّمَنِ» مجرور بالكسرة.

جملة «كَانَ غِياثَ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «الْزَّمَنِ الْكُلَاحُ» حيث وصف بالمصدر وبالغة في الوصف.

وـ«كَلَاح» اسم للسنة المُجْدِيَّة الشديدة معدولٌ عن «كَالِحَة»، وـ«جَدَاع» اسم للسنة المُجْدِيَّة أيضًا التي تجذع بالمال، أي: تذهب به، قال الشاعر [من الوافر]:

٥٧٦- **لَقَدْ أَلَيْتُ أَغْدَرُ فِي جَدَاعٍ إِنْ مُتَّسِطُ أَمَاتِ الرِّبَاعِ**  
 وقالوا: «أَزَام» للسنة الشديدة، يقال «نَزَلتْ بِهِمْ أَزَامٌ وَأَزُومٌ»، أي: سنة شديدة، من الأزمة، وهي الشدة والقطط. يقال: «أَصَابَهُمْ سَنَةً أَرْمَتَهُمْ أَزَمًا»، أي: طحثهم. وقالوا للشمس: «حَنَادِي» من الحند، وهو شدة الحر وإحرافه، يقال منه: «حنادى الشمسم»، أي: آخر ق شهره، ويجوز أن يكون من قوله تعالى: «فَمَا لِي أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنَيدٍ»<sup>(١)</sup>، أي: مشوي، كأنها تُشوي بحرتها.

وقالوا: «بَرَاحٍ»، وهو من أسماء الشمس أيضًا، قال الشاعر [من الرجز]:

٥٧٧- **هَذَا مَقَامُ قَدَمَنِي رَبَاحٍ ذَبَبٌ حَتَّى دَلَكَتْ بَرَاحٍ**

٥٧٦- التخريج: البيت لأبي حنبل الطائي في لسان العرب ٤٢/٨ (جدع)؛ وтاج العروس ٤١٧/٢٠ (جدع)؛ وجمهرة الأمثال ٣٥٦/٢؛ والدرة الفاخرة ٤١٧/٢؛ والشعر والشعراء ١٢٤/١؛ وفصل المقال ص ٣١٥؛ والمستقصى ٤٣٤/١؛ ومجمع الأمثال ٣٧٧/٢؛ وبلا نسيبة في لسان العرب ٤٦/١ (جزءاً)، ٢٩/١٢ (أمم)، ٤٧٢/١٣ (أمه)؛ وтاج العروس (جزءاً)، (أمم).

شرح المفردات: الرباع: جمع الرُّبُع، وهو ولد الثانة أو البقرة الذي يولد في الربع.

الإعراب: (القد): اللام: موطنة للقسم لا محل لها، وـ(قد): حرف تقريب وتحقيق لا محل له. (الآيت): فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. (أغدر): فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «في جداع»: جاز و مجرور متعلقان بـ«أغدر». «إن»: الواو: حرف استئناف. «إن»: حرف شرط جازم. (مُتَّسِطٌ): فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متتحرك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. «أمات»: مفعول به ثانٍ منصوب بالكسرة عوضًا عن الفتحة لأنَّه جمع مؤنث سالم، وهو مضارع. «الرباع»: مضارف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «لقد آلَيْت»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «أغدر»: في محل نصب مفعول به. وجملة «منيت»: جملة الشرط غير الظرفية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «جداع» حيث جاء بها اسمًا للسنة المُجْدِيَّة التي تجذع بالمال، على وزن «فعال».

(١) هود: ٦٩.

٥٧٧- التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: (هذا): اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. (مقام): خبر مرفوع بالضمة، وهو مضارع. (قديمي): مضارف إليه مجرور بالياء لأنَّه مثنى، وهو مضارع. «رباح»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. (ذبب): فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «حتى»: حرف جر. (دلكت): فعل ماضٍ مبني على الفتح، والباء للتأنيث لا محل لها. والمصدر المسؤول من «أن» المضمرة بعد حتى والفعل «دلكت» في محل جر بمعنى، والجاز والمجرور متعلقان بـ«ذبب». «براح»: اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل لـ«دلكت».

وهو مأخوذ من «برح» إذا زال، ولذلك قيل لأقرب ليلة مضت: البارحة، قيل لها ذلك لزوالها. ويجوز أن يكون قيل لها ذلك لشدة حرّها، من «البوارح»، وهي الرياح الحارة. ومنه «بُرْحَاءُ الْحُمَّى»، وهي شدّة حرّها.

وقالوا: «سَبَاطٌ لِلْحَمَّى»، قال [من الوافر]:

٥٧٨ - [أجزت بفتية بيض كرام]      كَانُوهُمْ تَمْلَهُمْ سَبَاطٌ  
وهو مأخوذ من «أسيط الرجل»، أي: امتد وانبسط من الضرب، إذ المحموم يتمدّد ويتمطّى، ويتألم تألم المضروب.

و«طمار» من أسماء المكان المرتفع، قال الأصممي: يقال: «انصب عليه من طمار»، أي: من عالي، قال الشاعر [من الطويل]:

٥٧٩ - وإن كنت لا تذرئ ما الموت فانظر إلى هانئ في السوق وابن عقيل إلى بطل قد عقر السيف وجدهه وأخر يهوي من طمار قتيل

= جملة «هذا مقام»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ذبب»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «براوح» حيث جاءت اسمًا مبنيًّا من أسماء الشمس.

٥٧٨ - التخريج: البيت للمنتخل الهندي في شرح أشعار الهنديين ص ١٢٧٦؛ ولسان العرب ٧/٣٣١ (سبط)؛ وтاج العروس ١٩/٣٣٣ (سبط)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٣٦؛ والمخصص ٥/٩١٧، ٧١

شرح المفردات: أجزت: جزء.

الإعراب: «أجزت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتابع ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «فتية»: جاز ومحرر متعلقان بـ«أجزت»: «بيض»: نعت مجرور. «كرام»: نعت ثانٍ مجرور. «كأنهم»: حرف مشبه بالفعل، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «كأن». «تملهم»: فعل مضارع مرفوع، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «سباط»: اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل «تملهم».

جملة «أجزت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كأنهم تملهم سبات»: في محل جز نعت ثالث لـ«فتية».

والشاهد فيه قوله: «سباط»، على وزن «فعال» اسمًا للحُمَّى.

٥٧٩ - التخريج: البيتان لسليم بن سلام الحنفي في لسان العرب ٤/٥٠٢ (طمر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٥٩؛ ومعجم البلدان ٤/٤٠ (طمار).

الإعراب: «إن»: الواو: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتابع: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «لا»: حرف نفي. «تدرّين»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ما»: اسم استفهام مبني في محل رفع خبر مقدم. «الموت»: مبنياً مؤخراً مرفوع. «فانظرني»: الفاء: استثنافية، «انظري»: فعل أمر مبني على حذف

قال الكسائي: يقال: «من طَمَارٍ»، و«من طَمَارٍ» بكسر الراء وفتحها، فمن كسر بناه على الكسر، ومن فتح أعرابه ولم يصرفة، كما فعلوا في «خَدَامٍ»، و«قَطَامٍ»، وهو مأخوذ من الطُّمُور، وهو شبيهُ الوُثُوب نحو السماء، قال الشاعر [من الكامل]:

٥٨٠ . . . . .  
 وإذا نَبَذْتَ لِهِ الْخَصَّاءَ رَأَيْتَهُ يَنْزُولَ وَقْعَتِهَا طَمُورَ الْأَخْيَلِ  
 وَطَامِرُ بْنُ طَامِرٍ: الْبُرْغُوثُ، قيل له ذلك لوثوبه. وابنا طَمَارٍ: ثَنَيَّتَانٍ  
 معروفتان. و«وقع في بنات طَمَارٍ وطَبَارٍ»، أي: في دواه. وأظنُّ الباء بدلاً من الميم

= النون من آخره لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، «إلى هانىء»: جاز ومحرر متعلقان بـ«انظري». «في السوق»: جاز ومحرر متعلقان بـ«محذف صفة لـ«هانىء»». «وابن»: الواو: حرف عطف، «ابن»: اسم معطوف على «هانىء» محرر بالكسرة، وهو مضاف. «عقيل»: مضاف إليه محرر بالكسرة. «إلى بطل»: جاز ومحرر بدل من «إلى هانىء»، متعلقان بـ«انظري». «قد»: حرف تحقير وتقريب. «عقر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «السيف»: فاعل مرفوع بالضمة. «وجهه»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والباء ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «آخر»: الواو: حرف عطف، «آخر»: اسم معطوف على «بطل» محرر بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه منمنع من الصرف. «يهوي»: فعل مضارع مرفوع بضميمة مقدرة على الباء للتشقق، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «من طَمَارٍ»: جاز ومحرر متعلقان بـ«يهوي». «قتيل»: صفة «آخر» محرورة بالكسرة.

جملة «إن كنت لا تدرِين»: حسب الواو. وجملة «كنت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تدرِين»: في محل نصب خبر «كان». وجملة «ما الموت»: سدت مسد مفعولي «تدرِين». وجملة «انظري»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يهوي»: في محل جز صفة «آخر». والشاهد فيما قوله: «من طَمَارٍ» حيث جاء بالاسم مبنياً على الكسر في محل جز.

٥٨٠ . . . . .  
 التخريج: البيت لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٤؛ ولسان العرب ٤٠٢/٤  
 (طمر)، ١٥/٣٢٠ (نزا)؛ ونتاج العروس ٤٣٢/١٢ (طمر)، (خيل)؛ وللهذلي في جمهرة اللغة  
 ص ٧٥٩؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١٣/٣٤٣.

الإعراب: «إذا»: الواو: بحسب ما قبلها، «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. «نبذت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «له»: جاز ومحرر متعلقان بـ«نبذت». «الخصاء»: مفعول به منصوب بالفتحة. «رأيتها»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والباء: فاعل، والباء: مفعول به. «ينزو»: فعل مضارع مرفوع بضميمة المقدرة على الواو للتشقق. «الوقتها»: اللام: حرف جر، «وَقْعَةً»: اسم محرر، والجاز والمحرر متعلقان بـ«ينزو»، وهو مضاف، «ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «طُمُور»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الأخيل»: مضاف إليه محرر بالكسرة.

جملة «نبذت»: في محل جز مضاف إليه. وجملة «رأيتها»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «ينزو»: في محل نصب حال من الضمير في «رأيتها». والشاهد فيه قوله: «طُمُور» حيث جاء بها مفعولاً مطلقاً لأنها بمعنى الوثوب وـ«ينزو» بمعنى: يثبت، فنابت «طُمُور» عن «نزوًّا».

لغلبة استعمال الميم. ويقولون: «رماء الله بِيَتْ طَمَارٍ»، أي: بداهية. وقالوا: «سِبَبَتُهُ سَبَّةٌ تكون لَزَامٌ»، أي: لازمة، جاؤوا بها على «فعالٍ» كـ«قطام». وقياسه أن يكون صفة شاملة، إلا أنَّ السبة اختضت بهذا البناء، حتى صار كالعلم لها، حكى ذلك الكسائي.

ويقولون للرجل يطلع عليهم، يكرهون طلعته: «خَدَادٌ حُدَيْهُ». وهو من الحَدَّ، وهو المنع، ومنه قيل للباب: «خَدَادٌ»، لمنعه الداخل، فـ«خَدَادٍ» معدول عن «حَادَّةٍ»، أي: مانعة، وهو منادٍ محدودٍ أداة النداء. وينبغي أن يكون موضعه مع «فَسَاقٍ»، وـ«لَكَاعٍ»، وقولهم: «حُدَيْهُ»، أي: افتue، وهي كالرُّفِيَّة، والتأنيث كأنه يخاطب جنّية، أو تابعة. وكذلك قولهم: «كَرَارٍ»، وهي خَرَزَةٌ تُؤْخَذُ بها نساء العرب أزواجاً هنَّ، أي: يَسْخَرُنَّ، تقول الساحرة: «يا هَضْرَةً أَهْصِرِيَّهُ»، أي: ارجعيه، وأصله المَيْل، وـ«يا كَرَارٍ كُرِيَّهُ»، وهو معدول عن «كَارَّةٍ»، وهو من الكَرْت، وهو الرُّجُوع، يستعمل لازماً ومتعدياً كما كان «رجع» كذلك. «إِنْ أَذْبَرَ، فَرُدَيْهُ، إِنْ أَقْبَلَ، فَسُرِّيَّهُ».

وقالوا في مَثَلٍ: «فَشَاشٍ فُشِيهِ مِنْ اسْتَهُ إِلَيْهِ». «فَشَاشٍ» مبنيٌ على الكسر، والمراد: فاشة، عدل إلى «فَشَاشٍ» للمبالغة. والمراد بـ«فَشَاشٍ» الداهية، أي: يا داهية، استخرجـي ما عنده كما تنفسـي الرياحـ من الوَطْبـ، وزَيْهـ عَمـاـ في نفـسـهـ. من قولـهمـ: انـفـشـ الرجلـ منـ الـأـمـرـ، إـذـاـ فـتـرـ، وكـسـلـ.

وقالوا: «قَطَاطٍ»، وهو معدول عن «قَاطَاطٍ»، أي: كافية، يقال: «قَطَاطٍ» بمعنى «حسبي»، من قولـهمـ: «قَطْك درـهـمـ»، أي: حـسـبـكـ وـكـافـيـكـ، مـأـخـوـدـ منـ «الـقـطـ»ـ، وهو القـطـعـ، كـأـنـ الـكـيـفـيـةـ قـطـعـتـ عنـ الـاسـتـمـرـارـ، فـأـمـاـ قـوـلـهـ [منـ الـوـافـرـ]: أـطـلـتـ فـرـاطـهـمـ... إـلـخـ<sup>(١)</sup>

فالـيـتـ لـعـمـروـ بـنـ مـغـدـيـكـرـبـ.

وقالوا: «بَلَالٍ» بمعنى «بَالَّةٍ». يقال: «لَا تَبْلُكَ عَنِي بَلَالٍ»، أي: بالـلـلـ، قـالـتـ لـلـلـيـلـيـةـ [منـ الـوـافـرـ]:

٥٨١- فلا وأـيـكـ ياـ اـبـنـ أـبـيـ عـقـيلـ تـبـلـكـ بـعـدـهـاـ فـيـنـاـ بـلـالـ  
فـلـوـ آـسـيـنـتـهـ لـخـلـاـكـ ذـمـ وـفـارـقـكـ اـبـنـ عـمـكـ غـيرـقـالـ

(١) تقدم بالرقم ٥٧٢.

٥٨١ - التـعـرـيجـ: الـبـيـانـ لـلـلـيـلـيـةـ فـيـ دـيـوانـهـاـ صـ ١٠٦ـ؛ وـلـسانـ الـعـرـبـ ١١ـ /ـ ٦٧ـ (ـبـلـلـ)ـ؛ وـتـاجـ الـعـرـوـسـ (ـبـلـلـ)ـ؛ وـجـمـهـرـةـ الـلـغـةـ صـ ١٠٢٧ـ (ـبـيـتـ الثـانـيـ)ـ؛ وـبـلاـ نـسـبـةـ فـيـ مـقـاـيـيسـ الـلـغـةـ ١٨٧ـ /ـ ١ـ (ـبـيـتـ الثـانـيـ). الإـعـرـابـ: «فـلاـ»ـ: الـفـاءـ: اـسـتـثـانـيـةـ، «لـاـ»ـ: نـافـيـةـ. «وـأـيـكـ»ـ: الـوـاوـ: وـاوـ الـقـسـمـ، «أـبـيـ»ـ: اـسـمـ مـجـرـورـ=

ابن أبي عقيل كان مع تَوْيَةَ حين قُتل، وفرّ عنه، فهـي تُعْنِفه على ذلك، وكان ابن عمه. أي: لا يُصِيبك بعدها فـي نَدَى، ولا خـير. وهو من البـلـلـ، وهو الرـطـوبـةـ.  
وقالوا: «ضـمـامـ» لـلـدـاهـيـةـ، أي: صـامـةـ. ويـقـالـ: «دـاهـيـةـ ضـمـاءـ»، أي: شـدـيـدةـ، يـقـالـ:  
«ضـمـيـ ضـمـامـ»، أي: اذـهـيـ يـا دـاهـيـ وـزـيـديـ.  
وقالوا: «كـويـثـهـ وـقـاعـ»، وهي سـمـةـ، قال أبو عـبـيدـةـ: هي الدـائـرـةـ عـلـى الجـاعـرـتـينـ،  
وقـالـ غـيـرـهـ: هي دـائـرـةـ وـاحـدـةـ، يـكـوـيـ بـهـ جـلـدـ الـبـعـيرـ أـيـنـ كـانـ، لا تـخـصـ مـوـضـعـاـ. قال  
عـوـفـ بـنـ الـأـحـوـصـ [من الـوـافـرـ]:

وكـنـتـ إـذـا مـنـيـتـ . . . إـلـخـ<sup>(١)</sup>

وـهـوـ مـأـخـوذـ مـنـ الـوـقـيـعـةـ، وـهـيـ نـقـرـةـ فـيـ مـئـنـ حـجـرـ يـسـتـنـقـعـ فـيـهـ الـمـاءـ.

\* \* \*

### [«فعـالـ» المـعـدـولـةـ عـنـ «فـاعـلـةـ» فـيـ الـأـعـلـامـ]

قال صـاحـبـ الـكـتـابـ: وـالـمـعـدـولـةـ عـنـ «فـاعـلـةـ» فـيـ الـأـعـلـامـ كـ«حـذـامـ»، وـ«قـطـامـ»،

= بـالـيـاءـ لـأـنـهـ مـنـ الـأـسـمـاءـ السـتـةـ، وـهـوـ مـضـافـ، وـالـكـافـ: ضـمـيرـ مـتـصـلـ مـبـنـيـ فـيـ مـحـلـ جـزـ مـضـافـ إـلـيـهـ.  
«يـاـ»: حـرـفـ نـدـاءـ. «ابـنـ»: مـنـادـيـ مـضـافـ مـنـصـوبـ بـالـفـتـحةـ. «أـبـيـ»: مـضـافـ إـلـيـهـ مـجـرـورـ بـالـيـاءـ لـأـنـهـ مـنـ  
الـأـسـمـاءـ السـتـةـ، وـهـوـ مـضـافـ. «عـقـيلـ»: مـضـافـ إـلـيـهـ مـجـرـورـ بـالـكـسـرـةـ. «تـبـلـكـ»: فعلـ مـضـارـعـ مـرـفـوعـ  
بـالـضـمـةـ، وـالـكـافـ: ضـمـيرـ مـتـصـلـ مـبـنـيـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ مـفـعـولـ بـهـ. «بـعـدـهاـ»: «بـعـدـهـاـ»: مـفـعـولـ فـيـ ظـرفـ زـمانـ  
مـنـصـوبـ بـالـفـتـحةـ، مـتـعـلـقـ بـ«تـبـلـ». وـهـوـ مـضـافـ، وـ«هـاـ»: ضـمـيرـ مـتـصـلـ مـبـنـيـ فـيـ مـحـلـ جـزـ مـضـافـ إـلـيـهـ.  
«فـيـنـاـ»: جـازـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـ بـ«تـبـلـ». «بـلـالـ»: اسـمـ مـبـنـيـ عـلـىـ الكـسـرـ فـيـ مـحـلـ رـفعـ فـاعـلـ «تـبـلـ». «فـلوـ»:  
الـفـاءـ: استـنـافـيـةـ، «لـوـ»: حـرـفـ شـرـطـ غـيـرـ جـازـمـ. «أـسـيـهـ»: فعلـ مـاضـ مـبـنـيـ عـلـىـ السـكـونـ لـاتـصالـهـ بـضـمـيرـ  
رفعـ مـتـحـركـ، وـالـتـاءـ: ضـمـيرـ مـتـصـلـ مـبـنـيـ فـيـ مـحـلـ رـفعـ فـاعـلـ، وـالـهـاءـ: ضـمـيرـ مـتـصـلـ مـبـنـيـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ  
مـفـعـولـ بـهـ. «الـخـلـاـكـ»: الـلامـ وـاقـعـةـ فـيـ جـوـابـ «لـوـ». «خـلـاـكـ»: فعلـ مـاضـ مـبـنـيـ عـلـىـ الفـتحـ المـقـدـرـ عـلـىـ  
الـأـلـفـ لـلـتـعـدـ، وـالـكـافـ: ضـمـيرـ مـتـصـلـ مـبـنـيـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ مـفـعـولـ بـهـ. «ذـمـ»: فـاعـلـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ.  
«فـارـقـكـ»: الـواـوـ: حـرـفـ عـطـفـ، «فـارـقـ»: فعلـ مـاضـ مـبـنـيـ عـلـىـ الفـتحـ، وـالـكـافـ: ضـمـيرـ مـتـصـلـ مـبـنـيـ فـيـ  
مـحـلـ نـصـبـ مـفـعـولـ بـهـ. «ابـنـ»: فـاعـلـ «فـارـقـكـ» مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ، وـهـوـ مـضـافـ. «عـمـكـ»: مـضـافـ إـلـيـهـ  
مـجـرـورـ بـالـكـسـرـةـ، وـهـوـ مـضـافـ، وـالـكـافـ: ضـمـيرـ مـتـصـلـ مـبـنـيـ فـيـ مـحـلـ جـزـ مـضـافـ إـلـيـهـ. «غـيـرـ»: حـالـ  
مـنـصـوبـ بـالـفـتـحةـ، وـهـوـ مـضـافـ. «قـالـ»: مـضـافـ إـلـيـهـ مـجـرـورـ بـالـكـسـرـةـ المـقـدـرـةـ عـلـىـ الـيـاءـ الـمـحـذـوـفـ لـلـتـنـوـنـ.  
وـجـملـةـ الـقـسـمـ: اـبـتـادـيـةـ لـاـ مـحـلـ لـهـاـ مـنـ الـإـعـرـابـ، وـجـملـةـ «لـاـ تـبـلـكـ»: استـنـافـيـةـ لـاـ مـحـلـ لـهـاـ مـنـ الـإـعـرـابـ.  
وـجـملـةـ النـدـاءـ كـذـلـكـ. وـجـملـةـ «لـوـ أـسـيـهـ لـخـلـاـكـ»: استـنـافـيـةـ أـيـضـاـ لـاـ مـحـلـ لـهـاـ مـنـ الـإـعـرـابـ. وـجـملـةـ  
«أـسـيـهـ»: جـملـةـ الشـرـطـ غـيـرـ الـظـرفـيـ لـاـ مـحـلـ لـهـاـ مـنـ الـإـعـرـابـ. وـكـذـلـكـ جـملـةـ «خـلـاـكـ»: جـوـابـ الشـرـطـ غـيـرـ  
الـجـازـمـ لـاـ مـحـلـ لـهـاـ مـنـ الـإـعـرـابـ. وـجـملـةـ «فـارـقـكـ»: مـعـطـوفـةـ عـلـىـ جـملـةـ «خـلـاـكـ» لـاـ مـحـلـ لـهـاـ مـنـ الـإـعـرـابـ.  
وـالـشـاهـدـ فـيـ قـوـلـهـ: «تـبـلـكـ بـلـالـ» حـيـثـ جـاءـتـ «بـلـالـ» بـمـعـنـىـ «بـالـةـ»، اسـمـاـ مـبـنـيـاـ عـلـىـ الكـسـرـ فـيـ مـحـلـ  
رفعـ فـاعـلـ.

(١) تـقـدـمـ بـالـرـقـمـ ٥٧٣ـ.

و«غلاب»، و«بهان»، لنسوة، و«سجاح» للمنتسبة، و«كساب»، و«خطاف» لكتبتين، و«قئام»، و«جعار»، و«فشاح» للضبع، و«خصاف»، و«سكاب»، لفرسين، و«غرار» لبقرة، يقال: «باءث عرار بـكحـل»<sup>(١)</sup>، و«ظفار» للبلد الذي ينسب إليه الجزع، ومنها قولهم: «من دخل ظفار حمر»<sup>(٢)</sup>، و«ملاع» و«مناع» لهضبيتين، و«وبار»، و«شراف» لأرضين، و«لصف» لجبل.

\* \* \*

قال الشارح: هذا القسم الرابع من أقسام «فعال»، وهو ضرب من المرتجل؛ لأنه لم يكن قبل العلمية بإزاء حقيقة معدولاً، ثم تقل إلى العلمية. والفرق بين هذا القسم والذي قبله أن هذا القسم مقطوع التأثر فيه عن معنى الوصفية، والذي قبله الوصفية فيه مراده. فمن ذلك «حذام» اسم من أسماء النساء معدول عن «حاذمة» علماً، وهو مأخوذ من «الحذم»، وهو القطع، يقال: «خدمت الشيء حذماً»، أي: «قطعته»، و«سيف حذيم»، أي: قاطع، وبه سمي حذيمه بن يربوع بن عيظ بن مرة.

ومن ذلك «قطام» اسم امرأة معدول عن «قاطمة»، وهو مأخوذ من «القطم»، وهو العضُّ وقطع الشيء بمقدِّمِ الفم، ولذلك قيل، للصقر: «قطامي». ومنه لقبُ الشاعر قطامي بضم القاف وفتحها.

وكذلك «غلاب» من أسماء النساء كـ«قطام»، مأخوذ من غلبة يغلبه غالبًا وغالبًا وغلبة. قال الله تعالى: «وَهُمْ يُؤْتَى بِعِنْدِ غَلَبِهِمْ سَيِّلُونَ»<sup>(٣)</sup>.

و«بهان» اسم امرأة قال الشاعر [من الوافر]:

٥٨٢ - أَلَا قالت بـهـانِ ولـم تـأْبـقْ كـبـرـتْ وـلـا يـلـيقـ بـكـ التـعـيـمْ

(١) هذا القول من أمثال العرب. وقد ورد في جمهرة اللغة ١/٢٢٦؛ وزهر الأكم ١/٢٠٧؛ ولسان العرب ١/٣٨ (بوا)، ٤/٥٥٩ (عرر)، ١١/٥٨٥ (كحل)؛ والمستقصي ٢/٢؛ ومجمع الأمثال ١/٩١، وعرار وكحل بقرتان انتطحتا فماتتا، وقيل غير ذلك.

يضرب لكل مستويين يقع أحدهما بإزاء الآخر.

(٢) هذا القول من أمثال العرب. وقد ورد في تمثال الأمثال ٢/٥٦٧؛ ولسان العرب ١/٧٩٢ (وثب)، ٤/٢١٥ (حمر)، ٤/٥١٩ (ظفر)؛ والمستقصي ٢/٣٥٥؛ ومجمع الأمثال ٢/٣٠٦.

(٣) الروم: ٣.

٥٨٢ - التخريج: البيت لعامان أو لعامان بن كعب في نوادر أبي زيد ص ١٦؛ ولعامر بن كعب في لسان العرب ١/١٠ (أبن)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٠٣٠.

شرح المفردات: لم تأبئ: لم تأثم، وقيل: لم تائف.

الإعراب: «ألا»: حرف تنبية وتحضيض. «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والناء: للتأنيث. «بهان»: اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل. «ولم»: الواو: حالية، «لم»: حرف جزم وقلب =

وهو مأخوذ من قولهم: «امرأة بـهـنـانـة»، أي: ضـحـاكـة طـيـبـة الأـرـجـ، و«بـهـنـانـة» فـعـلـانـة، الأـلـفـ والـنـونـ فيها زـائـدةـ، كـخـمـصـانـةـ وـنـدـمانـةـ.

وـسـجـاجـ اـسـمـ اـمـرـأـةـ منـ بـنـيـ يـرـبـوـعـ تـبـنـيـاتـ فيـ زـمـنـ مـسـيـلـمـةـ، وـهـوـ مـأـخـوـذـ منـ قولـهـمـ: «وـجـهـ أـسـجـاجـ»، أيـ حـسـنـ مـسـتـقـيمـ الصـورـةـ. قالـ الشـاعـرـ [منـ الطـوـيلـ]:

**٥٨٣** - لـهـاـ أـذـنـ حـشـرـ وـذـفـرـىـ أـسـيـلـةـ وـخـدـ كـمـرـأـةـ الغـرـيـبـةـ أـسـجـاجـ وـمـنـ قولـهـمـ: «مـلـكـتـ فـأـسـجـاجـ»<sup>(١)</sup>، أيـ أـخـيـنـ، فـسـجـاجـ مـعـدـولـ عنـ «سـاجـحةـ» عـلـمـاـ، وـسـاجـحةـ مـنـقـولـ منـ الصـفـةـ، وـهـيـ المـخـيـنـةـ.

وـمـنـ الـأـعـلـامـ عـلـىـ «فـعـالـ» قولـهـمـ: «كـسـابـ» وـ«خـطـافـ» لـكـلـبـيـنـ، فـ«كـسـابـ» مـعـدـولـ عنـ «كـاسـبـةـ» مـنـقـولـ منـ الصـفـةـ، يـقـالـ: «كـسـبـتـ مـالـ وـاـكـتـسـبـتـهـ» بـمـعـنـىـ وـاحـدـ، وـ«كـسـبـتـ الرـجـلـ مـالـ فـكـسـبـهـ». جاءـ مـطـاوـعـهـ عـلـىـ «فـعـالـ»، وـالـكـسـبـ: طـلـبـ الرـزـقـ، وـالـكـوـاسـبـ:

= وـنـفيـ. «تـأـبـقـ»: فعلـ مضـارـعـ مـجـزـومـ بـالـسـكـونـ، وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ جـواـزاـ تـقـدـيرـهـ هيـ: «كـبـرـتـ»: فعلـ مـاضـيـ مـبـنيـ عـلـىـ السـكـونـ لـاـتـصالـهـ بـضـمـيرـ رـفـعـ مـتـحـرـكـ، وـالـتـاءـ: ضـمـيرـ مـتـصلـ مـبـنيـ فـيـ محلـ رـفـعـ فـاعـلـ. «وـلـاـ»: الـوـاـوـ: حـالـيـةـ، «لـاـ»: نـافـيـةـ لـاـ محلـ لـهـاـ. «يـلـيقـ»: فعلـ مضـارـعـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ. «بـكـ»: جـازـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـيـلـيقـ». «الـتـعـيـمـ»: فـاعـلـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ.

وـجـملـةـ «قـالـتـ»: اـبـتـدـائـيـةـ لـاـ محلـ لـهـاـ. وـجـملـةـ «لـمـ تـأـبـقـ»: فـيـ محلـ نـصـبـ حـالـ. وـجـملـةـ «كـبـرـتـ»: فـيـ محلـ نـصـبـ مـفـعـولـ بـهـ مـقـولـ القـولـ. وـجـملـةـ «لـاـ يـلـيقـ»: حـالـيـةـ فـيـ محلـ نـصـبـ.

وـالـشـاهـدـ فـيـ قـوـلـهـ: «بـهـانـ» اـسـمـ اـمـرـأـةـ مـبـنيـ عـلـىـ الكـسـرـ، عـلـىـ وـزـنـ (ـعـالـ).

**٥٨٣** - التـخـرـيـجـ: الـبـيـتـ لـذـيـ الرـمـةـ فـيـ دـيـوـانـهـ صـ١٢١٧ـ؛ وـشـرـحـ شـوـاهـدـ الإـيـضـاحـ صـ٣٦٣ـ؛ ولـسـانـ الـعـربـ ٤٧٥/٢ (ـسـجـاجـ)، ١٩٢/٤ (ـحـشـرـ)؛ وـبـلـاـ نـسـبـةـ فـيـ الصـاحـبـيـ صـ١٩٥ـ.

شـرـحـ المـفـرـدـاتـ: حـشـرـ: لـطـيـقـةـ مـحـدـدـةـ. الذـفـرـيـانـ: ماـعـنـ يـمـينـ النـعـرـةـ وـشـمـالـهـاـ. وـقـدـ شـبـهـ خـدـهاـ بـمـرـأـةـ

الـغـرـيـبـةـ؛ لـأـنـ الـمـرـأـةـ إـذـ كـانـتـ فـيـ قـوـمـ غـرـيـاءـ، فـيـ أـيـدـاـ تـجـلوـ مـرـأـتـهاـ لـتـنـزـئـنـ.

الـإـعـرابـ: «لـهـاـ»: جـازـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـخـبـرـ مـقـدـمـ، أـوـ هـمـاـ الـخـبـرـ المـقـدـمـ. «أـذـنـ»: مـبـدـأـ مـؤـخـرـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ. «حـشـرـ»: نـعـتـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ. «وـذـفـرـىـ»: الـوـاـوـ: حـرـفـ عـطـفـ، «ذـفـرـىـ»: اـسـمـ مـعـطـوفـ عـلـىـ «أـذـنـ» مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ عـلـىـ الـأـلـفـ للـتـعـذرـ. «أـسـيـلـةـ»: نـعـتـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ. «وـخـدـ»: الـوـاـوـ: لـلـعـطـفـ، «وـخـدـ»: اـسـمـ مـعـطـوفـ عـلـىـ «ذـفـرـىـ» مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ. «كـمـرـأـةـ»: جـازـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـصـفـةـ مـؤـخـرـةـ لـ «خـدـ». «الـغـرـيـبـةـ»: مضـافـ إـلـيـهـ مـجـرـورـ بـالـكـسـرـ. «أـسـجـاجـ»: صـفـةـ مـرـفـوعـةـ لـ «خـدـ».

وـجـملـةـ «لـهـاـ أـذـنـ»: اـبـتـدـائـيـةـ لـاـ محلـ لـهـاـ مـنـ الـإـعـرابـ.

وـالـشـاهـدـ فـيـ قـوـلـهـ: «أـسـجـاجـ» أيـ حـسـنـ مـسـتـقـيمـ الصـورـةـ، أـرـادـ أنـ «سـجـاجـ» مـأـخـوـذـ منـ «أـسـجـاجـ».

(١) هذا القـوـلـ مـنـ أـمـثـالـ الـعـربـ، وـقـدـ وـرـدـ فـيـ أـمـثـالـ الـعـربـ صـ١١٨ـ؛ وـجـمـهـرـ الـأـمـثـالـ ١/٢ـ، ٢٦٠/٢ـ، ٢٤٨ـ؛ وـالـعـقـدـ الـفـرـيـدـ ١٨٩/٢ـ، ١٨٩ـ؛ وـكـتـابـ الـأـمـثـالـ صـ١٥٤ـ؛ وـلـسـانـ ٢ـ، ٤٧٥ـ (ـسـجـاجـ)؛ وـالـمـسـتـقـصـيـ ٣٤٨/٢ـ؛ وـمـجـمـعـ الـأـمـثـالـ ٢٨٣ـ.

الجوارح. و«خطاف» معدول عن «خاطفة» كأنها تخطف الصيد، أي: تستلبه. ومن أسماء الضبع «قثام» و«جعار»، و«فشاح». فـ«قثام» اسم الأنثى من الضبع، والذكر قشم، فـ«قشم» معدول عن «قائم»، منقول من الصفة بمعنى: المعني، من «قشم» له من المال، إذا أعطاه ذفعةً من المال جيدةً، كما كان «عمر» معدولاً عن «عامر» و«قثام» معدول عن «قائمة» كما كان «خدم» معدولاً عن «حاذمة»، وقيل: إنما قيل لها: «قثام» لتلطفها بجغرها، وهو نجوها، يقال للأمة: «قثام»، كما يقال لها: «ذفار». وقالوا لها أيضاً: «جعار» لكثرتها جغرها، وقالوا لها أيضاً: «فشاح»، وهو من قولهم: «فسخ فبال»، أي: فرج ما بين رجلين، وهو كالفتح، كأنها لعظم بطنها تفسخ. وقالوا: «حصاف»، وهو اسم فرس، وهو من قولهم: «فرس مخصف»، و«نافقة مخصاف»، أي: سريعة، وربما قالوه بالباء المعجمة.

و«عرار» بالعين والراء المهمليتين اسم بقرة، ومن أمثالهم «باءث عرار بكحيل»<sup>(١)</sup>، كانتا يقرئان انتطحتا، فماتتا معًا، فباءث هذه بهذه. يُصرَب لكل متباينين. قال ابن عقائد الفزاري [من البسيط]:

٥٨٤- باءث عرار بكحيل والرفاق معًا فلامثوا أمانى الأباطيل  
يقال: «باء الرجل بصاحبها» إذا قُتِلَ به، ويقال: «بُؤْ به» أي: كُنْ ممَنْ يُقتل به، و«كحيل» يصرف، ولا يصرف. فمن لم يصرفه؛ فلا تأهله علَمُ مؤتثٍ، لأنَّه اسم بقرة، ومن صرفه؛ فليخففه كـ«دَعْدِ». ويجوز أن يكون اشتقاء «عرار» من «العُرَّة»، وهو السلاح، يقال: عَرَّ، إذا سَلَحَ، كأنه قيل لها ذلك لسلحها، كما قيل للضبع: «جعار» لكثرتها جغرها.

و«ظفار» اسم بلد باليمَن، يقال: «جَزْعُ ظفارٍ» منسوب إليها، و«عُودٌ ظفارٍ»

(١) تقدم قبل قليل.

٥٨٤- التخريج: البيت لابن عقائد الفزاري في لسان العرب ٥٥٩/٤ (عَرَر)، ٥٨٥/١١ (كحيل). الإعراب: «باءت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث. «عَرَر»: اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل. «بِكَحِيل»: جازٌ ومجرور متعلقان بـ«باءت». «الرفاق»: الواو، حالية، «الرفاق»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «معًا»: حال منصوب بالفتحة. «فلا»: الفاء: استثنافية، «لا»: نافية جازمة. «لامثوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنَّه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «أمانى»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاد. «الأباطيل»: مضاد إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «باءت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الرفاق مجتمعون معًا»: في محل نصب حال. وجملة «لا تامثوا»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه قوله: «عَرَر» اسمًا مبنيًا على الكسر لبقرة، كما أن «كحيل» اسم بقرة أخرى.

للذى يُتَبَخِّرُ به . ومن أمثالهم: «من دخل ظَفَارِ حَمَرًا»<sup>(١)</sup>، أي: تكلم بكلام حَمَرَ، يُضَربُ لمن يتلبس بقوم، فيصير على خلقهم . واشتقاق «ظَفَارٍ» من «الظَّفَر»، وهو المطمئن من الأرض، ذو النبات، ويقال: «ظَفَرَ النَّبَاتُ يُظَفِّرُ»، إذا طلع .

و«مَلَاعٌ» اسم هَضْبَة، والهَضْبَة: الجبل المنبسط على وجه الأرض، ومن أمثالهم: «أَوْدَثَ بَهْمَ عَقَابَ مَلَاعٍ»<sup>(٢)</sup>، أي: أهلكُهم بـكَوْدَهَا، وهو من «المَلِيع» و«الْمَلَاع»، وهو ما يُقْرَأُ لـنَبَاتٍ فيها .

وكذلك «مَنَاعٌ» اسم هَضْبَة أيضًا شاقَّة، وهو مأخوذ من قولهم: «مَكَانٌ مَنَاعٌ»، وقد مَنَعَ، إذا امتنع على من يُرِيدُه .

وقالوا: «وَبَارٍ» وهو عَلَم لـأرض كانت لـعَادٍ، ويُزعمون أنها بلد الجن، ويحتمل اشتقاقيها أمرَين: أحدهما أن تكون سُميَّت بذلك لـكثرة الـوَبَار بـهَا، وهو جمع وَبَرَة، وهي دُوَيْبَة تُشَبَّهُ بالـسَّنَور، بلا ذَنْبٍ، أو لأنَّها تُثْبِتُ بـنَاتٍ أَوْبَرَةً، وهي ضرب من الكَمَاء .

وقالوا: «شَرَافٌ»، وهو اسم لـأرضٍ من قولهم: «جَبَلٌ مُشَرِّفٌ»، أي: عالٍ .

وقالوا: «لَصَافٌ»، وهي أرضٌ من منازل بـنَى تميم . قال الشاعر [من الكامل]:

٥٨٥ - قَدْ كُنْتُ أَحْسَبُكُمْ أَشْوَدَ حَفَيْةٍ فَإِذَا لَصَافٍ تَبِيَضُ فِيهَا الْحَمَرُ

(١) تقدم قبل قليل .

(٢) ورد المثل في خزانة الأدب ١٨٣/١١؛ وفصل المقال ص ٤٦٧؛ وكتاب الأمثال ص ٣٤٠؛ ولسان العرب ٣٤٣/٨ (ملع)؛ والمستقصى ٤٢٨/١؛ ومجمع الأمثال ٣٦٥/٢؛ والوسط في الأمثال ص ١١٤ .

٥٨٥ - التخريج: البيت لأبي المهوش الأسيدي في خزانة الأدب ٦/٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٧٨؛ ولسان العرب ٤/٢١٤ (حمر)، ٩/٣١٦ (لصف)؛ وبلا نسبة في الاشتقاء ص ٢٢٤؛ وإصلاح المنطق ص ١٧٨؛ وسمط اللائي ص ٨٥٩ .

اللغة: لـصَافٍ: منزل لـبـنـى تمـيم، وـقـيل: مـاء لـبـنـى يـربـوع . الـحـمـرـة: جـمـع حـمـرـة، وهي طـيـر يـشـبه العـصـفـور . حـفـيـة: مـوـضـع تـكـثـر فـيـه الأـسـدـوـدـ .

المعنى: كنت أـحـسـبـكـم شـجـعـانـا كـأـسـدـ خـفـيـةـ، فـإـذـا أـنـتـم جـبـنـاء ضـعـفـاءـ، فـكـانـ أـرـضـكـم لـصـافـ يـتوـالـدـ فـيـهـا هـذـا الطـيـرـ لـاـ الرـجـالـ .

الإعراب: (قد): حرف تحقيق . (كـنـتـ): فعل ماض ناقص مبني على السكون، والـتـاءـ: اسم «كـانـ» محله الرفع . (أـحـسـبـكـمـ): فعل مضارع مرفوع بالضمة، والـفـاعـلـ مستـترـ وجـوبـاـ تقـديرـهـ: أنا، وـكـمـ: مـفـعـولـ بـهـ محلـهـ النـصـبـ . (أـسـدـ): مـفـعـولـ بـهـ ثـانـ لـلـفـعـلـ (أـحـسـبـكـمـ) . (حـفـيـةـ): مضـافـ إـلـيـهـ مجرـورـ بالـكـسـرـةـ . (فـإـذـاـ): الفـاءـ: استثنـافيةـ . (إـذـاـ): حـرـفـ مـفـاجـأـةـ لـاـ محلـ لـهـاـ . وـقـيلـ: هي طـرـفـ مـبـنيـ على السـكـونـ فيـ محلـ نـصـبـ علىـ الـظـرـفـيـةـ الـزـمـانـيـةـ أوـ الـمـكـانـيـةـ مـتـعلـقـ بـخـبرـ الـمـبـدـأـ (لـصـافـ) . (لـصـافـ): اسم مـبـنيـ علىـ الـكـسـرـ فيـ محلـ رـفعـ مـبـدـأـ . (تـبـيـضـ): فعل مضارع مرفوع بالضمة . (فـيـهـاـ): جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعلـقـانـ بـالـفـعـلـ (تـبـيـضـ) . (الـحـمـرـةـ): فـاعـلـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ .

**الحُمَّر**: ضرب من الطير، كالعُضْفُور، ويجوز أن يكون اشتقاءً «لَصَافِ» من **«اللَّصَفِ»**، وهو شيء ينبع في أصل الكَبَر<sup>(١)</sup> أشبَهُ الْخِيَارَ، وقيل: هو ضربٌ من التمر.

### فصل

#### [بناء «فعالٍ» وإعرابها]

قال صاحب الكتاب: والبناء في المعدولة لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يُعرِبونها، ويمنعونها الصرف، إلا ما كان آخره راء، كقوله: «حَضَارٌ لأَهْلِ الْمُخْلَفَيْنَ، وَجَعَارٌ، فَإِنَّهُمْ يَوَاقِفُونَ فِيهِ الْحَجَازَيْنِ إِلَّا الْقَلِيلُ مِنْهُمْ، كَفَوْلَهُ [من مخلع البسيط]:

**٥٨٦— [أَلْمَ تَرَوَا إِرَمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا الْلَّيْلُ وَالنَّهَارُ]**

= جملة «كَتْ أَحْسِبْكُمْ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَحْسِبْكُمْ»: خبر «كَتْ» محلها النصب. وجملة «إِذَا لَصَافِ تَبِيسُ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب، وذلك على جعل «إِذَا» المفاجأة ظرفًا مستقرًا متعلقًا بالخبر المحذوف، وأما على جعله حرفًا لا محل له فجملة «أَلَصَافِ تَبِيسُ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تَبِيسُ فِيهِ الْحُمَّرُ»: خبر للمبتدأ «أَلَصَافِ» محلها الرفع، أو حال من «أَلَصَافِ» محلها النصب إذا جعلت «إِذَا» المفاجأة ظرفًا مستقرًا متعلقًا بالخبر المحذوف، أو قائمًا مقام الخبر. والشاهد فيه قوله: «أَلَصَافِ»، على وزن «فعالٍ»، وهي أرض من منازلبني تميم.

(١) **الكَبَرُ**: شجر صغير شائك أبيض الزهر جميله.

**٥٨٦— التخريج**: البيتان للأعشى في ديوانه ص ٣٣١ والبيت الثاني له في شرح أبيات سيبويه ٢٤٠ / ٢ وشرح الأشموني ٢ / ٥٣٨؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٢٥؛ والكتاب ٣ / ٢٧٩؛ ولسان العرب ٥ / ٢٧٣ (وير)؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٥٨؛ وهمع الهوامع ١ / ٢٩؛ وبلا نسبة في أمالى ابن الحاجب ٣٦٤؛ وأوضاع المسالك ٤ / ١٣٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧؛ والمقتضب ٣ / ٥٠؛ والمقرب ١ / ٢٨٢.

**اللغة والمعنى**: إِرَمٌ: مدينة قديمة مندثرة، وقيل: اسم قبيلة عربية بائدة. عاد: قبيلة عربية قديمة بائدة. أودى بها: أهلتها. وبار: قبيلة كانت تسكن في تخوم صنعاء، وكانت أكثر الأرضين خيراً. جهراً: عياناً من غير استثار. يقول: ألم تعتبروا بما حل بإرم وعاد وبار.

**الإعراب**: أَلَمْ: الهمزة حرف استفهام، و«الْمَ»: حرف جزم. تَرَوَا: فعل مضارع مجزوم بحذف اللون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. إِرَمًا: مفعول به منصوب. وعَادًا: الواو حرف عطف، وعَادًا: اسم معطوف منصوب. أَوْدَى: فعل ماض مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعدد. بِهَا: جار و مجرور متعلقان بـ«أَوْدَى». الْلَّيْلُ: فاعل مرفوع بالضمة. و«النَّهَارُ»: حرف عطف واسم معطوف مرفوع. و«مَرَّ»: الواو: حرف عطف، و«مَرَّ»: فعل ماض مبني على الفتحة. دَهْرٌ: فاعل مرفوع. عَلَى وبار: جار و مجرور متعلقان بـ«مَرَّ». فَهَلَكَتْ: الفاء: حرف عطف، و«هَلَكَ»: فعل ماض مبني، والفاء: حرف للتأنيث. جهراً: حال منصوبة. وبار: فاعل مرفوع. وجملة «أَلَمْ تَرَوَا...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَوْدَى...»: في محل نصب مفعول به ثانٍ. وجملة «مَرَّ دَهْرٌ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فَهَلَكَتْ جهراً»: معطوفة على ساقتها. والشاهد فيه إعراب «وابار» الثانية مع أن آخرها راء. وبنو تميم والحجازيون يبنونها على الكسر.

وَمَرْدَهْرَ عَلَى وَبَارِ فَهَلَكَتْ جَهَرَةً وَبَارَ  
بالرُّفْعِ .

\* \* \*

قال الشارح: أعلم أنَّ هذا الضرب من المعدولة فيها مذهبُ أهل الحجاز، فإنَّهم يجعلونها كالفصول المتقدمة، فيبُنُونها، ويكسرونها حملًا عليها لمجامعتها إياها في التأنيث، والعدل والتعريف، كما كان كذلك فيما قبلُ. وقال أبو العباس: إنما بُنيت لأنَّها قبل العدل غير مصروفة، نحو «حاذمة»، و«قاطمة»، فإذا عُدلت زادها العدل ثقلًا، وليس وراء منع الصرف إلَّا البناء، وقد تقدَّم ذلك والكلام عليه. قال الشاعر [من الوافر]:

٥٨٧ - إذا قالتْ حَذَامٍ فَصَدَقُوهَا      فإنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٍ  
وقال الآخر [من الوافر]:

٥٨٨ - أَتَارِكَةَ تَدَلَّلَهَا قَطَامٍ      وَضِئَابَالْتَّجِيَّةِ وَالْكَلَامِ

٥٨٧ - التخريج: البيت للجيم بن صعب في شرح التصريح ٢٢٥/٢؛ وشرح شواهد المغني ٥٩٦/٢ والعقد الفريد ٣٦٣/٣؛ ولسان العرب ٣٠٦/٦ (رقش)؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٧٠؛ وله أو لوشيم بن طارق في لسان العرب ٩٩/٢ (نصت)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣١/٤؛ والخصائص ١٧٨؛ وشرح الأشموني ٥٣٧/٢؛ وشرح قطر الندى ص ١٤؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥؛ ومغني الليب ٢٢٠/١.

الإعراب: «إذا»: ظرف يتضمن معنى الشرط مبنيٍ في محل نصب مفعول فيه متعلق بجرابها. «قالت»: فعل ماضٍ، والباء: للتأنيث. «حَذَامٌ»: فاعلٌ مبنيٌ على الكسر في محل رفع. «فَصَدَقُوهَا»: الفاء: واقعة في جواب «إذا»، «صَدَقُوهَا»: فعلٌ أمرٌ مبنيٌ على حذف النون لأنَّ مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعلٌ، و«هَا» ضميرٌ في محل نصب مفعول به. «فإنَّ»: الفاء: استثنافية، إنَّ: حرفٌ مشبه بالفعل. «القول»: اسمٌ «إنَّ» منصوب. «ما»: اسمٌ موصولٌ في محل رفعٍ خبر «إنَّ». «قالت»: فعلٌ ماضٍ، والباء: للتأنيث. «حَذَامٍ»: فاعلٌ مبنيٌ على الكسر في محل رفع.

وجملة «قالت حَذَامٌ» الفعلية: في محل جزٍ بالإضافة. وجملة «إنَّ القَوْلَ...» الاسمية: لا محل لها من الإعراب لأنَّها استثنافية للتليل. وجملة «قالت حَذَامٌ» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنَّها صلة الموصول.

والشاهد في قوله: «حَذَامٌ» حيث جاء هذا الوزن مبنيًّا على الكسر، على وزن «فعالٍ».

٥٨٨ - التخريج: البيت للنابغة الذهبياني في ديوانه ص ١٣؛ ولسان العرب ٣٠٦/٦ (رقش).

الإعراب: «أتارِكَةَ»: الهمزة: حرفٌ استفهامٌ، تاركةٌ: خبرٌ مقدمٌ مرفوعٌ. «تَدَلَّلَهَا»: مفعولٌ به لاسم الفاعل (تاركة) منصوبٌ بالفتحة، وهو مضارٌ، و«هَا»: ضميرٌ متصلٌ مبنيٌ في محل جزٍّ مضارٌ إليه. «قطَامٍ»: اسمٌ مبنيٌ على الكسر في محل رفعٍ مبتدأً مؤخرٌ. «وَضِئَابَالْتَّجِيَّةِ وَالْكَلَامِ»: الواو: حرفٌ استثناٌ، «ضِئَاب»: مفعولٌ مطلقٌ (الفعل محدوفٌ أو لاسمٌ فاعلٌ محدوفٌ) منصوبٌ بالفتحة. «بِالْتَّجِيَّةِ»: جازٌ و مجرورٌ متعلقان بالفعل المحدوف. «وَالْكَلَامِ»: الواو: حرفٌ عطفٌ، «الْكَلَامِ»: اسمٌ معطوفٌ على «الْتَّجِيَّةِ» مجرورٌ بالكسرة.

فبناهما على الكسر، وأما بنو تميم، فإنهم يجرونها مجرّى ما لا ينصرف من المؤثر، نحو: «رَيْبَ»، و«عائِشَةَ»، فيقولون: «هذه حَذَامٌ وقَطَامٌ»، و«رأيت حَذَاماً وقطَاماً»، و«مررت بـحَذَاماً وقطَاماً»، إلا ما كان آخره راء، فإن أكثرهم يُواافق أهل الحجاز، فيكسرُون الراء، وذلك من قِبَل أنَّ الراء لها حَظٌ في الإملاء ليس لغيرها من الحروف، فيكسرُونها على كل حال من جهة الإملاء التي تكون فيها، فيكون الكسرُ من جهة واحدة، وذلك نحو: «خَضَارٍ» اسم كوكب بالقرب من سُهْلَن، يقال: «خَضَارٍ وَالوَزْنُ مُخْلِفان»، وهو نَجْمان يطلعان قبل سهيل، فيُحلّفُ أنَّهما سهيل للشَّيْهَة.

و«جَعَارٍ» اسم للضبع، و«وَبَارٍ» موضع. ومنهم من لا يفرق بين ما آخره راء وغيره، فلا يصرِّفه كـ«حَذَامٍ» و«قطَامٍ». وقال الشاعر [من مخلع البسيط]:

وَمَرْ زَ دَهَرْ... إِلَيْخَ

هكذا جاء مرفوعاً، وهو من قصيدة قوانينها مرفوعة، وهو للأعشى، وهو منبني قيس، ومنزله باليمامة، وبها بنو تميم.

### فصل

#### [أحكام «هيئات»]

قال صاحب الكتاب: «هيئات» بفتح التاء لغة أهل الحجاز، وبكسرها لغة أسدٍ وتميم، ومن العرب من يضمها، وقرىء بهنَّ جميغاً. وقد تُؤَنَّ على اللغات الثلاث، وقال [من الطويل]:

**٥٨٩ - تذَكَّرَتْ أَيَّامًا مَاضِيَّنَ من الصَّبَا فَهَيَّهَاتِ هَيَّهَاتِ إِلَيْكَ رَجُوعُهَا**

= وجملة «تاركة قطام»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تضَنَّ ضَنًّا»: معطوفة على الأولى لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «قطام» حيث جاء بالاسم مبنياً على الكسر في محل رفع مبتدأ.

**٥٨٩ - التغريّع: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٥٠؛ ولسان العرب ١٣ / ٥٥٤ (هيء)؛ وبلا نسبة في الزهرة ٤٥٦ / ١.**

اللغة: هيئات: بعده.

المعنى: إنَّ تذَكَّرَتْ أَيَّامَ الشَّيْبَ لا يجدي نفعاً، فَأَتَى لَمَا ماضَ أَنْ يعود. الإعراب: «تذَكَّرَتْ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

«أَيَّامًا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «مَاضِيَّنَ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «إِلَيْكَ»: اسم فعل ماضٍ بمعنى «بَعْدَ»، مبني على الكسر. «هيئات»: «هيئات»: الفاء: استثنافية، و«هيئات»: اسم فعل ماضٍ بمعنى «رَجُوعٌ»، مبني على الكسر. توكييد لفظي، مبني على الكسر. «إِلَيْكَ»: جازٌ و مجرور متصلان بصفة محدّدة من «أَيَّامًا». لاسم الفعل، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و«هَا»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة.

وقد رُوي قوله [من الرجز]:

هَيْهَاتِ مِنْ مُضَبِّحِهَا هَيْهَاتِ  
٥٩٠ بضم الأول وكسر الثاني.

\* \* \*

قال الشارح: قد ذكرنا «هيئات» وأنه مبني لوقوعه موقع الفعل المبني، أو بالحمل على «صَّة»، و«مَة»، ونحوهما مما يؤمِّر به، وحُقُّه السكون على أصل البناء. والحركة فيه لالتقاء الساكنين: الألف والتاء، فمنهم من فتح التاء إتباعاً لما قبلها من الفتح، إذ كانت الألف غير حصينة لضرب من الخفة، كما فتحوها في «الآن»، و«شَتَان»، وهي لغة أهل الحجاز.

وهو اسم واحد عندهم رباعيٌّ من مضاعف الهاء والياء، وزونه «فَعَلَّة»، وأصله «هَيْهَة»، فهو من باب «الزَّلْزَلَة»، و«القلْقَلة»، ونظيره من المعتل «الرَّوْزَة»، و«القوْقة»، و«الشُّوشَة»، و«الزُّوزَة»: مصدر «رَوْزَيْتُ بِهِ» وهو شبةُ الطَّرد، و«القوْقة» كالضُّوضاة، ومنه «قَوْقَتِ الدَّجَاجَةُ»، إذا صَوَّتْ. والشُّوشَةُ: الناقة السريعة، والأصل: الرَّوْزَة، والقوْقة، والشُّوشَة، فقلبوا الواو فيها من ياء لوقعها رابعة، ثم قُلبت ألفاً لتحرُّكها وافتتاح ما قبلها. فالألف هنا بدُّل من ياء هي بدُّل من واو.

و«هيئات» أصلُها «هَيْهَة»، فقلبوا ياءُهُ الْفَاء لتحرُّكها وافتتاح ما قبلها، فصارت «هيئات» وتأوه للتأنيث لحُقُّه عَلَمُ التأنيث، وإن كان مبنياً كما لحق «كَيَّة»، و«ذَيَّة» فعلى هذا تبديل من تاءه هاء في الوقف كما تبدلها في «أَزْطَاطَة»، و«سِعْلَة».

ومنهم من كسر التاء، فقال: «هيئات»، وهي لغة تميم وأسد. ويحتمل أمرَين: أحدهما أن يكون اسمًا واحدًا كحاله في لغة من فتح، وإنما كسر على أصل التقاء الساكنين لخفة الألف قبلها، كما كسروا نون التثنية بعد الألف في قولك: «الزيدان»، و«العمران». ويحتمل أن يكون جمَع «هيئات» المفتوحة الجمع المصحَّح، والتاء فيه تاء

= وجملة «تذكرة أيامًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مضين»: في محل نصب صفة لـ «أياماً». وجملة «هيئات رجوعها»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هيئات هيئات» حيث جاء اسم الفعل «هيئات» منَّا مَرَّةً وغير منَّا مَرَّةً أخرى.

٥٩٠ - التخريج: الرجز لحميد في لسان العرب ١٧٩/٧ (عرض)، ولحميد الأرقط في لسان العرب ١٤/١٦ (أتى)، ولأبي النجم في الحيوان ٥/٩٨.

الإعراب: «هيئات»: اسم فعل ماضٍ مبني على الضم. «من»: حرف جر زائد. «مُصْبِحَهَا»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محالاً على أنه فاعل «هيئات»، وهو مضارف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «هيئات»: تأكيد.

وجملة «هيئات من...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء «هيئات» بضم التاء مَرَّةً، وبكسرها مَرَّةً أخرى.

جمع التأنيث، فالكسرة فيها كالفتحة في الواحد، ويكون الوقف بالباء على حد الوقف على الناء في «مسلمات»، واللام التي هي الألف في «هيئات» ممحونة لالتقائهما مع ألف الجمع. وإنما حُذفت، ولم تقلب كما قُلبت في «حبليات»، لعدم تمكّنها. جعلوا للمتمكّن مزية على غير المتمكّن، فمحظوها على حد حذف الباء في «اللذان»، و«اللitan». ولو جاءت غير ممحونة، لقلت: «هيئيات» كـ«شوشيات»، وـ«قوقيات» في جمع «شوشاة» وـ«قوقة»، لكنه جاء مخالفًا لجمع المتمكّنة، فالالف في «هيئات»، في من فتح لام الفعل المبدلّة من الباء، بمنزلة اللام الثانية في «الرِّزْلَة»، وـ«القلقلة» . والألف فيمن كسر زائدة، وهي التي تصبّ تاء الجمّع في مثل «الهندات»، وـ«الحبليات».

ومنهم من يضم الناء، فيقول «هيئات». ويحتمل الضم فيها أمران: أحدهما أن يكون إعراباً، وقد أخلصها اسمًا معرّباً فيه معنى البعد، ولم يجعلها اسمًا لل فعل، فيبنيه ويكون مبتدأ، وما بعده الخبر. والأمر الثاني أن تكون مبنية على الضم؛ لأن الضم أيضًا قد يكون للتقاء الساكنين، نحو: «أُفُّ»، وـ«مُنْدُّ»، وـ«تَخْنُّ». وقد قالوا في زجر الإبل: «جَوْتَ» بالفتح، وـ«جَوْتَ» بالكسر، وـ«جَوْتَ» بالضم، وقد ثُنُون «هيئات» في لغاتها الثلاث، فيقال: «هيئات»، وـ«هيئات»، وـ«هيئات». فمن لم ينون، أراد المعرفة، أي: بعد. ومن نون، أراد النكرة، أي: بعدها.

وقوله: «وقد قُرِئَ بهنَّ جميـعاً» يريد اللغات الثلاث، فالفتح هي القراءة العامة المشهورة، وقد رُويت متّوّنة عن الأَغْرَج . والكسـر من غير تنوين قراءة أبي جعفر الثّقـفي . والكسـر مع التـنوين قراءة عيسـى بن عمر . والضمـ مع التـنوين قراءة أبي حـيـوة ، ولا أعلمـها فـرـئتـ بالضمـ من غـيرـ تـنوـينـ، وـقـيلـ: قـرأـ بـهـاـ قـنـعـتـ، فـأـمـاـ قـولـهـ [ـمـنـ الطـوـيلـ]:

تـذـكـرـ أـيـامـاـ... إـلـخـ

فـشـاهـدـ عـلـىـ الـكـسـرـ مـعـ التـنـوـينـ، فـنـوـنـ الثـانـيـةـ، وـلـمـ يـنـوـنـ الـأـوـلـيـ، وـالـمـعـنـىـ: يـتـأـسـفـ عـلـىـ أـيـامـ الصـبـاـ، وـيـسـتـبـعـدـ رـجـوـعـهـاـ، وـأـمـاـ قـولـ الـأـخـرـ [ـمـنـ الرـجـزـ]:

يـضـبـخـ بـالـقـفـرـ أـتـاوـيـاتـ      هيـئـاتـ مـنـ مـضـبـحـهـاـ هيـئـاتـ  
هيـئـاتـ حـجـرـ مـنـ صـنـيـعـاتـ

فالرواية بضمّ الأول، وكسر الثاني. يصف إبلًا قطعت بلاً حتى صارت في القفار.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: ومنهم من يمحظها، ومنهم من يسكنها، ومنهم من يجعلها نوناً . وقد تبدل هاؤها همزة، ومنهم من يقول: «أـيـهـاـكـ»، وـ«أـيـهـاـنـ»، وـ«أـيـهـاـ». وقالوا: إن المفتوحة مفردة، وتأؤّها للتأنيث، مثلها في «غـرـفةـ»، وـ«ظـلـمةـ»، ولذلك يقلّبها الواقعـهـ، فيقولـ: «هـيـهـاءـ»، وأـلـفـهاـ عـنـ بـاءـ، لأنـ أـصـلـهـاـ «هـيـهـيـهـ»ـ منـ المـضـاعـفـ كـ«رـزـلـلـةـ»ـ . وأـمـاـ المـكـسـورـةـ،

فجمع المفتوحة، وأصلها: «هيئات»، فحذف اللام، والوقفُ عليها بالباء كـ«مُسَلِّمات».

\* \* \*

**قال الشارح:** من العرب من يحذف التاء من «هيئات»، فيقول «هيئاً»؛ لأن التاء زائدة لتأنيث الكلمة كـ«ظلمة» وـ«غرفة»، وليس لتأنيث المعنى، كـ«قائمة»، وـ«قاعدة»، فلذلك حذفها، وجعل تسمية الفعل بدونها، لأنه أخفُّ، والتذكير هو الأصل.

ومنهم من يُسْكِن التاء، ويقول: «هيئاث»، وقد قرأ بها عيسى الهمданى، وهي رواية عن أبي عمرو. ووجه ذلك اعتقاد الوقف، لأنَّه في الوقف يجوز الجمع بين ساكنَيْن، فيكون الوقف كالسادس مَسَدُ الحركة. والأمثل أن يكون ذلك فيما فيه ضمير، نحو قوله: «هيئات هيئات لما توعدون»<sup>(١)</sup> إذ كان فيه ضمير الإخراج لتقديم ذكره، وإذا كان فيه ضمير، استقلَّ به، فساغ الوقف عليه. والوجهُ أن يكون ذلك على لغة من كسر التاء، واعتقد في الجمعية، ولذلك وقوفاً عليها بالباء، إذ لو كان مفرداً، وكانت هاء كهاء «علقاً»، وـ«سُماناً»، وللزام إبدالها في الوقف هاء، فكنت تقول: «هيها». فبقاء التاء في الوقف عليها دليلٌ على ما قلناه. وقد قيل: إنَّ الوقف عليها بالباء إجراء لحال الوقف مُجَرَّى الوصل، كقول من سُلم عليه: «وعليك السلام والرحمَت»، ونحو قوله [من الرجز]:

بل جَوْزِيَّهَا كَظَهَرِ الْحَجَّفَتْ<sup>(٢)</sup>

**وال الأول أشبهه،** إذ الثاني بابه الضرورة والشعر، ومنهم من يجعلها نوئاً، فيقول: «هيئان». والأقياسُ في ذلك أنهم لما اعترضوا التذكير بــحذف التاء منها، باللغوا في ذلك بأن زادوا الألف والنون اللتين تكونان للتذكير في الصفات، نحو: «عَطْشَان»، وـ«سَكْرَان»، وانحدرت الألف الأصلية لسكنها وسكن الألف الزائدة بعدها، كما حذفت مع ألف الجمع في «هيئات» على لغة من كسر، فيكون «هيئان» مذكراً، وـ«هيئات» مؤنثاً. ويجوز أن يكون «هيئان» فَعْلَانَ ثلثاً، فيكون من معنى «هيئات» لا من لفظه، كــ«سَبَطٍ»، وـ«سَبَطِرٍ»، ولا يقال: النون بدلٌ من التاء؛ لأنَّا لا نعلمها أبدلت من التاء في موضعٍ، فيكون هذا مثلاً.

فاما من كسر نون «هيئان»؛ فيكون ثانية، وقد حكى ثَعْلَبُ الثثنية فيها، والمراد بالثثنية معنى التكرير، أي: هيئات هيئات، كما كان تقديرُ: «خَنَائِيكَ»، وـ«ذَوَالَيْكَ»: تحثثنا بعد تحثث، ومُداولةً بعد مداولة. ويحتمل أن يكون ثانية أيضاً على لغة من فتح النون على حد قوله [من الرجز]:

أَغْرِفُ مِنْهَا الْأَلْفُ وَالْعَيْنَيْنَ وَمَنْخَرِيْنِ أَشْبَهَا ظَبَيَّاً<sup>(٣)</sup>

(٣) تقدم بالرقم ٤٧٥.

(٢) تقدم بالرقم ٣٤٤.

(١) المؤمنون: ٣٦.

ومن العرب من يبدل هاءه همزة، فيقول: «أَيْهَاتٌ». قال جرير [من الكامل]:

أَيْهَاتٌ مَثِيلُنَا بِتَغْفِي سُوئِيقَةٍ  
كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الْأَيَّامِ<sup>(١)</sup>

والهمزة قد تبدل من الهاء، قالوا: «مَاءٌ»، و«شَاءٌ»، والأصل: مَوْهَةٌ، وشَوَّهَةٌ، وكان ذلك لضرب من التناقض لكرهة إبدال الهاء من الهمزة. ألا تراهم قالوا: «هَنْ فَعَلْتُ فَعَلْتُ»، والمراد: «إِنْ»، وقالوا: «هَنْرُثُ الشَّوْبَ» في «أَنْرُثُه»، وقالوا: «هَرْحُثُ الدَّابَّةَ»، والمراد: أَرْحَثُهَا، فعوّضوا الهمزة من الهاء لكثره دخول الهاء عليها؟ وقالوا: «أَيْهَاكَ» فأبدلوا من الهاء الهمزة.

ولمّا حذفوا التاء من «هيّهات» لما ذكرنا من إرادة تذكير لفظها، أدخلوا كاف الخطاب، فقالوا: «أَيْهَاكَ» على حذفها في «ذَاكَ»، و«الْتَّجَاءَكَ». ويجوز أن تكون الكاف اسمًا في محل خفض بالإضافة، وتخلص «هيّهات» اسمًا معربًا بمعنى البعد. ويؤسّس بذلك قراءةً من قرأ: «هيّهات» بالرفع والتنوين في أحد الوجهين، ومما يؤسّس باستعمالهم في هذا اللفظ اسمًا معربًا قول رُؤبة [من الرجز]:

### هَيّهَاتٌ مِنْ مُثْخَرِقٍ هِيَهَاوَهُ<sup>(٢)</sup>

٥٩١

فهو كقولهم: «بَعْدَ بَعْدَهُ»، و«جُنْ جُنُونُهُ»، للبالغة. فـ«هَيّهَاءَ»، «فَعَلَالَةَ» كـ«زَلْزَالَةَ»، والهمزة فيه بدلٌ من الياء؛ لأنّه رباعيٌ على ما تقدّم، وقالوا: «أَيْهَانَ»، و«أَيْهَا» كما قالوا: «هَيَّهَانَ» و«هَيَّهَا». قوله: «إِنْ المفتوحة مفردة» قد تقدّم الكلام عليه إلى آخر الفصل.

## فصل

### [معنى «شتان»]

قال صاحب الكتاب: المعنى في «شتان» تبائن الشيئين في بعض المعاني والأحوال، والذي عليه الفصحاء «شتان زيد وعمرو»، و«شتان ما زيد وعمرو». قال [من السريع]:  
**شتان ما يؤمني على كُورها      ويوم حَيَانَ أَخِي جَابرٍ<sup>(٣)</sup>**

(١) تقدم بالرقم ٥٣٢.

٥٩١ - التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٤؛ والمحتسب ٩٣/٢؛ وبلا نسبة في الخصانص ٤٣/٣.  
 الإعراب: «هيّهات»: اسم فعل ماضٍ بمعنى: بَعْدَ مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب. «من منخرق»: جاز و مجرور متعلقان باسم الفعل. «هيَهَاوَهُ»: فاعل «هيّهات» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه.

وجملة «هيّهات هيَهَاوَهُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هيّهات هيَهَاوَهُ» حيث جاء بالفاعل من جنس اسم الفاعل طلبًا للبالغة.

(٢) في الطبعتين «هيّهَاءَ»، وهذا خطأ. وال الصحيح عن جدول التصححات الملحق بطبعه لبيزغ. ص ٩٠٨.

(٣) تقدم بالرقم ٥٣٥.

وقال [من الرجز]:

شَتَانْ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالثَّوْمُ  
وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ<sup>(١)</sup>

وَأَمَّا نَحْنُ قُولُهُ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

لَشَتَانْ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي التَّدَىٰ  
يَزِيدٌ سَلَيْمٌ وَالْأَغْرِيْرُ ابْنُ حَاتِمٍ<sup>(٢)</sup>  
فَقَدْ أَبَاهُ الْأَصْمَعِيُّ، وَلَمْ يَسْتَبِعْهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَنِ الْقِيَاسِ.

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم الكلام على «شتان» بما فيه مقتئع، ونحن الآن نتكلّم على الآبيات. اعلم أن «شتان» معناها تبائن، وافتراق، وذلك لا يكون من واحد؛ لأن الفرق إِنما تحصل من اثنين فصاعداً، والمراد المفارقَة في المعاني والأحوال، كالعلم والجهل والصحة والشَّقَم ونحوها؛ لأن الافتراق بالذوات حاصل، إذ كُلُّ شَيْئَيْنَ فَاحِدَهُمَا غَيرُ الْآخِر لَا مُحَالَة، وإنما لما كان قد يحصل ثُمَّ اشتباه في بعض الأحوال والمعاني، وجب أن يكون الافتراق فيها أيضًا، فلذلك تقول: «شتان زيدٌ وعمرو»، ولو قلت: «شتان زيد»، وسكت، لم يجز لما ذكرناه من أن الافتراق لا يكون من واحد. وأمّا البيت الثاني الذي أنشده، وهو:

شَتَانْ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالثَّوْمُ... إِلَخ

فالشاهد فيه رفع الأسمين بعد ارتفاع الفاعل. وهذه اللغة الفصيحة، ويُروى: «في ظِلِّ الدَّوْمِ» على الإضافة، فمن روى: «الظِّلُّ الدَّوْمُ»، فعلى الصفة، والمعنى: الظل الدائم، ومن أضاف، أراد بالدوام شجر المُقلّ لا الصفة، وأمّا البيت الأول، وهو:

شَتَانْ مَا يَزُومِي... إِلَخ

فاليت للأعشى، والشاهد فيه: «ما يومي ويوم حيَّان»، فـ«ما» زائدة، والمراد: شَتَانْ يوْمِي وَيَوْمُ حَيَّانٍ، فهو كالأول، إلا أنَّ فيه زيادة «ما». وـ«حَيَّانُ»: رجلٌ من بنى حَيَّة، كان يُنادِمُ الأعشى، وله أخ يقال له: جابر، كان مِلِكًا يُخْسِنُ إِلَيْهِ، فهو يفرق بين رکوبه على كور الناقة تدور، وبين تلك الأيام، وهو قريبٌ من معنى البيت الأول، وأمّا البيت الثالث، وهو [من الطويل]:

لَشَتَانْ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ... إِلَخ

فهو لرِبِيعَة الرَّقْيَة، وهو مُولَدٌ لا يُؤْخَذُ بِشِعرِه. واليزيدان: يَزِيدُ بْنُ حَاتِمَ الْمُهَلَّبِي، وهو الممدوح، ويَزِيدُ بْنُ أَسَيْدَ السُّلَمِي. وَكَانَ الْمَنْصُورُ قد عَقَدَ لِيَزِيدَ بْنَ أَسَيْدَ عَلَى دِيَارِ مِضْرَ، وَعَقَدَ لِيَزِيدَ بْنَ حَاتِمَ عَلَى إِفْرِيقِيَّة، فَسَارَا مَعًا. وَكَانَ يَزِيدُ بْنُ حَاتِمَ يَمُونُ

(٢) تقدم بالرقم ٥٣٦.

(١) تقدم بالرقم ٥٣٤.

الكتيبيتين، فقال ربعة ذلك. وكان الأصمعي يُنكره، ووجه إنكاره أن «شَتَان» يقتضي اسمين و«ما» ه هنا إن جعلتها موصولة، كان ما بعدها اسمًا واحدًا بمنزلة «شَتَان زيد»، وذلك لا يجوز، ولذلك قالوا: لو قيل: «شَتَان زيد أو عمر» من غير ذكر اثنين، لم يجز؛ لأن «أو» لأحد الشيئين، وإن جعلتها صلة، لم يبق معك ما يصلح أن يكون فاعلاً. وقال قوم: لا يبعد جواز ذلك؛ لأنه إذا تباعد ما بينهما، فقد تباعدما، وفارق كل واحد منها صاحبه، فاعرفه.

### فصل

#### [أحكام «أف»]

قال صاحب الكتاب: «أف»، يفتح، ويضم، وينكسر، وينون في أحواله، وتلحق به التاء منوناً، فيقال: «أفة».

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم القول: إن «أف» مبنية، ومعناها أَنْضَجَرْ ونحوه، وحقها السكون على أصل البناء، والحركة فيه لالتقاء الساكنين، وهذا الفاءان، وفيها لغات عذة. قالوا: «أف» مفتوحة غير منونة، و«أفًا» مفتوحة منونة، و«أف» مضمومة من غير تنون، و«أف» مضمومة منونة، و«أف» بالكسر من غير تنون، و«أف» بالكسر مع التنون، وتخفف، فيقال: «أف» ساكنة الفاء، وتمال فيقال: «أفي»، وهي التي تخلصها العامة ياء، فتقول: «أفي».

فأما الفتح فيها فليكراهيه الكسر فيها مع ثقل التضييف، فعدلوا إلى الفتح، إذ كان أخف الحركات. ومن ضم، أتبع الفاء ضمة الهمزة، كما قالوا: «مُنْدُ»، و«شُدُّ»، و«مُدُّ». ومن كسر، فعلى أصل التقاء الساكنين، ولم يبال الثقل. ومن لم ينون، أراد التعريف، أي: التضيجر المعروف، ومن نون، أراد التكرا، أي: تضيجرًا. ومن أمال، أدخل فيه ألف التائيث، وبناه على «فعلى»، وجاز دخول ألف التائيث مع البناء كما جاءت تاؤه معه في «ذَيَّة»، و«كَيَّة».

وقد قالوا: «هَنَا» في المكان، فأدخلوا فيه عَلَم التائيث مع البناء، فعلى هذا لا يكون من لفظ «هَنَا»؛ لأن «هَنَا» من لفظ معتل اللام، فهو من باب «هَدَى»، و«ضَحَى»، و«هَنَا» صحيح اللام من المضاعف، فهو من باب «حَبَّ»، و«دَرَّ». ولا يبعد أن يكون من لفظه، ويكون وزنه، «قَعْلَا» كـ«عَنَبَس»، فتكون النون الأولى زائدة، والألف أصلًا.

وأما «أف» الخفيفة، فإنهما استبدلوا التضييف، فمحذفوا إحدى الفائتين تخفيفاً، فصارت «أف» ساكنة؛ لأنها إنما كانت متحركة للساكنين، وقد زال المقتضي للحركة، وهو ذهاب أحد الساكنين.

ومنهم من قال: «أَفَ» بفتح الفاء مع تخفيفها، وقد قرأ بها ابن عباس. ووجه ذلك أنهم أبقو الحركة مع التخفيف أمارة على أنها قد كانت مثقلةً مفتوحة، كما قالوا: «رَبَّ»، فخفقوها، وأبقو الفتحة فيها دلالة على أصلها، كما قالوا: «لَا أُكَلِّمُ حَيْرِي دَهْرٍ»، فأسكن الياء في موضع النصب، في غير الشعر، لأنَّه أراد التضعيف في «حَيْرِي دَهْرٍ». فكما أنه لو أذغم الياء الأولى في الثانية، لم تكن إلَّا ساكنة، فكذلك إذا حذفت الثانية تخفيفاً، أُفرِّت الأولى على سكونها، لتكون أمارة، وتنبيها على إرادة الأذغام، إذ مع الأذغام لا تكون الأولى إلَّا ساكنة، كذلك هُنَّا، وقد ذكرنا طرفاً من ذلك في شرح الملوكي.

وأما «أَفَّة» ببناء التأنيث، فلا أَعرَفُها، وإن كانت قد وردت، فما أَقْلَلَها! وإن كان القياسُ لا يأباهَا كُلُّ الإباء؛ لأنَّه إذا جاز أن يدخلها ألفُ التأنيث، فيقال: «أَفَّى»؛ جاز أن يدخلها تاءٌ، لا فرقٌ بينهما، فاعرفه.

### فصل

#### [أقسام أسماء الأفعال من حيث التعريف والتنكير]

قال صاحب الكتاب: وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب: ما يستعمل معرفة ونكرة، وعلامة التنكير لحاق التنوين، كقولك «إِيه»، «وَإِيه»، و«صَهْ»، و«مَهْ»، و«مَهِّ»، و«غَاهِ»، و«غَاهِي»، و«أَفَّ»، وما لا يستعمل إلا معرفة، نحو: «بَلْهَ»، و«آمِينَ»، وما التزم فيه التنكير، كـ«إِيهَا» في الكَفَّ، و«وَئِهَا» في الإغراء، و«وَاهَا» في التعجب، يقال: «وَاهَا لَه مَا أَطْيَبَهِ!» ومنه: «فَدَاءُ لَكَ فَلَانْ» بالكسر والتنوين، أي: ليُفِدِكَ. قال [من البسيط]:

٥٩٢- مَهْلًا فِدَاءُ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ [ومَا أُمِرْ مِنْ مَالٍ وَمَنْ وَلَدَ]

\* \* \*

٥٩٢ - التغريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٦؛ والأشبه والنظائر ٧/٩٠؛ وخزانة الأدب ٦/١٨١؛ ولسان العرب ١٥٠/١٥ (فدي)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٢٣٧.

اللغة: أُمِرْ: أجمع، أصلح.

المعنى: يغدو النابغة النعمان بن المنذر بالناس جميعهم وبما لديه من المال والولد، راجياً إيه ألا ينزل به ما لا يستحق، وما لا يقوى على حمله.

الإعراب: «مهلاً»: مفعول مطلق لفعل محنوف، منصوب. «فِدَاءُ»: اسم فعل أمر بمعنى «ليُفِدِكَ» مبني على الكسر، ونون لأنَّه نكرة. «لَكَ»: جار ومبرور متعلقان باسم الفعل «فِدَاءُ». «الْأَقْوَامُ»: فاعل لاسم الفعل مرفوع بالضمة. «كُلُّهُمْ»: «كل»: توكيد معنوي لـ«الْأَقْوَامُ» مرفوع بالضمة، و«هُمْ»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه. «وَمَا»: الواو: حرف عطف، و«مَا»: اسم موصول معطوف على «الْأَقْوَامُ» مبني على السكون في محل رفع. «أُمِرْ»: فعل مضارع مرفوع =

قال الشارح: قد تقدم أن هذه الأسماء تكون نكرة ومعرفة، فإذا أريد بها النكرة، تُؤتَّث، وكان التنوين دليلاً للنفي، وإذا أريد بها المعرفة، واعتقد ذلك فيها، سقط التنوين منها، وكان سقوطه علماً بالمعرفة، وذلك نحو «صَهْ»، و«صَهِ»، و«إِيه»، و«إِيه». هذا مقتضى القياس فيها، إلا أنها من جهة الاستعمال على ثلاثة أضرب: منها ما يستعمل معرفة ونكرة، ومنها ما لم يستعمل إلا معرفة، ومنها ما لم يستعمل إلا نكرة.

فالأول نحو قولك: «إِيه»، و«إِيه»، و«صَهْ»، و«صَهِ»، و«مَهْ»، و«غَاقِ»، و«غَاق»، و«أَفْ»، و«أَفْ». فـ«إِيه» من غير تنوين معرفة، ومعناه الاستزادة. قال ذو الرمة [من الطويل]:

وَقَفَنَا وَقَلَنَا إِيه عنْ أَمْ سَالِمِ      وَمَا بَالْتَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاقِعِ<sup>(١)</sup>

لما أراد المعرفة، لم يأت في التنوين، وكان الأصمعي يُخطئه ذا الرمة في هذا البيت، ويزعم أن العرب لا يقول إلا «إِيه» بالتنوين. وجميع البصريين صوّروا ذا الرمة، وقسموا «إِيه» إلى معرفة ونكرة، فالمعنى: «إِيه» بلا تنوين، والنكرة: «إِيه» منوناً، وقالوا: خَفِيَ هذا الموضع على من عابه. والقول فيه أن الأصمعي أنكره من جهة الاستعمال، وال نحويون أحازوه قياساً، ولا خلاف بينهم في قلة استعماله.

ومن ذلك «صَهْ» من غير تنوين معرفة، و«صَهِ» منوناً نكرة، ومثله «مَهْ»، و«مَهِ»، فـ«مَهْ» في المعرفة، ومعناه الكفت، و«مَهِ» في النكرة، ومعناه: كفتاً. وكذلك إذا قلت في حكاية صوت الغراب: «غَاقِ»، و«غَاقِ»، إذا نوّنت، كان نكرة، ومعناه: بُعداً بُعداً، أو فراغاً فراغاً؛ لأن صوت الغراب يؤذن بالفارق والبعد عندهم، ولذلك سموه غراب البعين. وكأنهم فهموا ذلك من لفظه، إذ كان الغراب من الغربة والاغتراب. وإذا أريد به المعرفة، ترك منه التنوين، نحو: «غَاقِ غَاقِ».

ومن ذلك «أَفْ»، و«أَفْ» وقد تقدم الكلام فيه. فالتنوين الذي يدخل في هذه الأصوات إنما يفرق بين المعرفة والنكرة، ولا يكون في معرفة أبْتَه، ولا يكون إلا تابعاً لحركات البناء، وليس كتنوين «زيد» و«عمرو» الذي يكون بعد حركات الإعراب في المعرفة والنكرة.

= بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «من مال»: جار و مجرور متعلقان بـ«أثمر».  
«ومن ولد»: الواو: حرف عطف، «ومن ولد»: جار و مجرور معطوفان على «من مال».

وجملة «امهل مهلاً»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فداء لك الأقوام»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أثمر»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه أن «فداء» اسم فعل أمر، كما لاحظنا، منقول عن المصدر مبني على الكسر، ونون للنفي.

(1) تقدم بالرقم ٥٢١.

وأما الثاني، وهو ما لا يُستعمل إلا معرفة، فنحو: «بَلْهَ» بمعنى «دَعْ»، و«آمِينَ» بمعنى «استِجْبَ»، لم يُسمَّ في واحد منها التثنين، وقد تقدَّم ذكرهما.

وأما الضرب الثالث، وهو ما لا يُستعمل إلا نكرة متوناً، فنحو «إِيَّاهَا» في الكَفَّ، فإنها لم تَرِد إلا متونة نكرة، وفتحت للفرق بينها وبين «إِيهَا» التي بمعنى الاستزاده، يقال: «إِيهَا أَيْ: زُدْ من حديثك أو عَمَلِكَ، و«إِيَّاهَا» إذا استكشفته عن ذلك. قال حاتم [من البسيط]:

٥٩٣- إِيهَ فِدَاءَ لَكُنْ أَمِيْ وَمَا وَلَدَثَ حَامِوا عَلَى مَجَدِكُمْ وَأَكْفَوْا مِنْ اتَّكَلَأْ  
وقال أبو بكر بن السري: يقال: «إِيهَا» في الكَفَّ و«إِيَّاهَا» بالتعريف والتنكير. قال:  
ومن ينون إذا فتح فكثير، والقليل من يفتح ولا ينون، ومن ذلك «وَنِيَّاهَا» بمعنى الإغراء  
بالشيء والاستحسان عليه. قال الْكُمِيتُ [من المقارب]:

٥٩٤- وجاءَتْ حَوَادِثُ فِي مِثْلِهَا يَقَالُ لِمِثْلِيِّ: وَنِيَّهَا فَلْ

٥٩٣- التخريج: البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ١٩٣؛ ولسان العرب ١٣/٤٧٥ (أيه)، ٥٦٣ (ويه).  
المعنى: لقوموا بواجبكم تجاه أقوامكم، فتلذغوا عن أمجادكم، ولترعوا من اعتمد عليكم.  
الإعراب: «إِيهَا»: اسم فعل أمر بمعنى زيدوا من حديثكم، فاعله مستتر وجوباً تقديره أنت. «فِدَاءَ»:  
اسم مبني على الكسر في محل رفع خبر مقدم. «لَكُنْ»: جار و مجرور متعلقان بالمصدر (فداء).  
«أَمِيْ»: مبتدأ مؤخر، مرفوع بضممة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: مضاف إليه. «وَمَا»:  
الواو: حرف عطف، «مَا»: اسم موصول معطوف على «أَمِيْ» محله الرفع. «وَلَدَثَ»: فعل ماضٍ،  
والناء: للتأنيث، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: «هي»: «حَامِوا»: فعل أمر مبني على حذف النون،  
والواو: فاعل، والألف: للتفرقة. «عَلَى مَجَدِكُمْ»: جار و مجرور متعلقان بالفعل «حَامِوا»، و«كُنْ»:  
ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «وَأَكْفَوْا»: الواو: حرف عطف، «أَكْفَوْا»: مثل  
«حَامِوا». «مِنْ»: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «اتَّكَلَأْ»: فعل ماضٍ  
مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو.  
وجملة «إِيهَا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فِدَاءَ لَكُنْ أَمِيْ»: استثنافية لا محل لها من  
الإعراب. وجملة «وَلَدَثَ»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «حَامِوا»،  
وعطف عليها جملة «أَكْفَوْا»، أما جملة «اتَّكَلَأْ»: فصلة الموصول لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه أن «إِيهَا» اسم فعل معناه «تحَدَّثَ»، أو «زيدوا من حديثكم».

٥٩٤- التخريج: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٢/٣٠؛ وتذكره النحاة ص ٦٥٨؛ ولسان العرب ١٣/٣٢٤ (فلن).

شرح المفردات: قُلْ: يا فلان.

الإعراب: «وجاءَت»: الواو: بحسب ما قبلها، «جاءَت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والناء  
للتأنيث. «حَوَادِثُ»: فاعل مرفوع بالضمة. «فِي مِثْلِهَا»: جاز و مجرور متعلقان بـ«جاءَت»، وـ«هَا»:  
ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «يَقَالُ»: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب  
فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «لِمِثْلِيِّ»: جاز و مجرور متعلقان بـ«يَقَالُ»، والياء: ضمير  
متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «وَنِيَّهَا»: اسم فعل أمر بمعنى: استعجل، وفاعله ضمير =

وقال الآخر [من الرجز]:

٥٩٥ - وَهُوَ إِذَا قِيلَ لَهُ وَزَهَا كُلُّ فَإِنَّهُ مُواشِكٌ مُسْتَغْجِلٌ  
وَهُوَ إِذَا قِيلَ لَهُ وَزَهَا فُلُّ فَإِنَّهُ أَخْرِبَهُ أَنْ يَنْكِلُ  
يريد: يا فلان، وهو صوت سُمِيَّ به الفعل، ومسمى «أَسْرَع»، و«عَجَلٌ» وهو مبني  
لذلك، وفتح لثقل الكسر بعد الياء، ولم يأت عنهم إلا منكروا. وقالوا: «واهَا له ما أَطْيَبَهُ!»  
للتعجب من طِيبِ الشيءِ وحُسْنِهِ، وهو اسم لـ«أَعْجَبُ»، قال أبو الثجم [من الرجز]:

= مستتر وجواباً تقديره: أنت. «فل»: منادي مبني على الضم في محل نصب على النداء.  
وجملة « جاءَت »: بحسب الواو. وجملة «يقال»: في محل رفع صفة لـ«حوادث». وجملة «ويها»:  
في محل نصب مفعول به مقول القول. وجملة «فل» استثنافية لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه قوله: «ويها فل» حيث جاء بـ«ويها» منونة بالفتح للحث والإغراء بالشيء.

٥٩٥ - التخريج: لم أقع عليهم فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «هو»: الواو: بحسب ما قبلها، «هو»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «إذا»:  
ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. «قيل»: فعل ماضٍ مبني  
للمجهول، مبني على الفتح، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «له»: جاز و مجرور  
متعلقاً بـ«قيل». «ويها»: اسم فعل أمر بمعنى «استعجل» مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر  
وجواباً تقديره: أنت. «كل»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجواباً تقديره: أنت.  
«فإنه»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل  
رفع اسم «إن». «ماشِك»: خبر «أن» مرفوع بالضمة. «مستعجل»: خبر ثان مرفوع بالضمة، وسُكُن  
للوزن. «هو»: الواو: حرف عطف، «هو»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «إذا قيل له  
ويها»: تعرّب إعراب أمثالها في البيت السابق. «فل»: منادي مرخّم من «فلان» مبني على الضم في  
محل نصب على النداء، وسُكُن لضرورة القافية. «فإنه»: الفاء رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف  
مشبه بالفعل، والهاء اسمها. «آخر»: فعل ماضٍ على صورة الأمر مبني على حذف حرف العلة من  
آخره. «به»: الباء حرف جز زائد، والهاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل «آخر». «أن»:  
حرف مصدرية ونصب. «ينكل»: فعل مضارع متصل بالفتحة، وسُكُن لضرورة القافية، وفاعله  
ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. والمصدر المؤول من «أن ينكل» في محل نصب تمييز.  
وجملة «هو إذا قيل له»: حسب الواو. وجملة «إذا قيل فإنه»: في محل رفع خبر «هو». وجملة  
«قيل»: في محل جز بالإضافة. وجملة «ويها»: في محل نصب مفعول به مقول القول. وجملة  
«كل»: في محل نصب مفعول به مقول القول. وجملة «فإنه ماشِك»: جواب شرط غير جازم لا  
محل له من الإعراب. وجملة «هو إذا قيل له»: معطوفة لا محل لها من الإعراب. وجملة «إذا قيل  
فإنه»: في محل رفع خبر المبتدأ (هو). وجملة «قيل»: في محل جز مضارف إليه، وجملة «ويها»:  
في محل نصب مفعول به مقول القول. وجملة النداء (يا فلان): استثنافية لا محل لها من الإعراب.  
وجملة «فإنه»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «آخر به»: في محل رفع  
خبر «إن».

والشاهد فيه قوله: «ويها» حيث جاء بها اسم لفعل أمر بمعنى «أَسْرَع»، أو «عَجَلٌ»، أو «استعجل».

٥٩٦- وَاهَا لِرَئَى ثُمَّ وَاهَا وَاهَا يَالْيَتْ عَيْنَيْهَا النَّاوفَاهَا  
بِثَمَنْ ثُرْضِي بِهِ أَبَاها

وهو من الأسماء التي لم تُستعمل إلّا منكورةً منوئنةً، والعلة في بنائه وفتحه كالعلة في «وَيْهَا».

ومن ذلك قولهم: «فداء لك فلان» بالكسر والتنوين. أنسد أبو زيد [من الرجز]:

٥٩٧- إِيَّاهَا فِدَاءُ لَكَ يَا فَضَالَةُ أَجْرَهُ الرُّمْحَ وَلَا تُهَالِكَ

<sup>٥٩٦</sup> التخريج: الرجز لأبي النجم في لسان العرب ١٣/٥٦٣، ٥٦٤ (ويه); وناتج العروس ٤٠١/١٠ (جر).

الإعراب: «واهـا»: اسم فعل مضارع بمعنى (أعجـب) مبني على الفتح، وفاعلـه ضمير مستـر وجـوبـا، تقـديرـه: أنا. «الـرـئـيـسـيـ»: جـازـ وـمـجـرـورـ بـكـسـرـةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ الـأـلـفـ لـلـتـعـذرـ، مـتـعـلـقـانـ بـ(ـواهـاـ). «ـثـمـ»: حـرـفـ عـطـفـ. «ـواهـاـ»: اـسـمـ فـعـلـ أـمـرـ مـعـطـرـفـ عـلـىـ سـابـقـهـ. «ـواهـاـ»: توـكـيدـ لـفـظـيـ لـسـابـقـهـ. «ـيـاـ»: حـرـفـ تـنـبـيـهـ. «ـلـيـتـ»: حـرـفـ مـشـبـهـ بـالـفـعـلـ. «ـعـيـنـيـهـاـ»: اـسـمـ (ـلـيـتـ) منـصـوـبـ بـالـيـاءـ لـأـنـهـ مـثـنـيـ، وـهـوـ مـضـافـ، وـ«ـهـاـ»: ضـمـيرـ مـتـصـلـ مـبـنـيـ فـيـ مـحـلـ جـرـ مـضـافـ إـلـيـهـ. «ـلـنـاـ»: جـازـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـالـخـبـرـ المـحـذـوفـ لـ(ـلـيـتـ). «ـوـفـاهـاـ»: الـوـاـوـ حـرـفـ عـطـفـ، «ـفـاـ»: اـسـمـ مـعـطـوـفـ عـلـىـ (ـعـيـنـيـهـاـ) منـصـوـبـ بـالـأـلـفـ لـأـنـهـ مـنـ الـأـسـمـاءـ السـتـةـ، وـهـوـ مـضـافـ، وـ«ـهـاـ»: ضـمـيرـ مـتـصـلـ مـبـنـيـ فـيـ مـحـلـ جـرـ مـضـافـ إـلـيـهـ. «ـبـشـمـنـ»: جـازـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـخـبـرـ (ـلـيـتـ) المـحـذـوفـ. «ـنـرـضـيـ»: فـعـلـ مـضـارـعـ مـرـفـوعـ بـضـمـةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ الـيـاءـ لـلـتـقـلـلـ، وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ وـجـوبـاـ تـقـدـيرـهـ: نـحـنـ. «ـبـهـ»: جـازـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـ(ـنـرـضـيـ). «ـأـبـاهـاـ»: مـفـعـولـ بـهـ مـنـصـوـبـ بـالـأـلـفـ لـأـنـهـ مـنـ الـأـسـمـاءـ السـتـةـ، وـهـوـ مـضـافـ، وـ«ـهـاـ»: ضـمـيرـ مـتـصـلـ مـبـنـيـ فـيـ مـحـلـ جـرـ مـضـافـ إـلـيـهـ.

وجملة «واها لرئي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «واها واها»: معطوفة عليها لا محل لها من الإعراب. وجملة «لبيت عينها لنا»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «نرضي أباما»: في محل جز صفة للثمن.

والشاهد فيه قوله: «واهـا» حيث جاء به اسم فعل مضارع للتعجب من طيب الشيء وحسنـه.

**٥٩٧** - التخريج: الرجل بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٨١؛ ولسان العرب ١١/٧١١ (هول)، ١٣/٥٦٣ (ويه)، ١٤/٢٣٣ (حظاً)، ١٥/١٥٠ (فدي)؛ ونواذر أبي زيد ص ١٣؛ والخزانة ٦/١٨٢.

**اللغة: إيهًا:** اسم فعل أمر يفيد الكف. أجره الرمح: اطعنه به في فمه. ولا تهالك: أصله: ولا تهطل  
مبني للمجهول من هاله الشيء يهوله إذا أفرغه.

المعنى: يا فضال فدائوك نفسي أقبل على خصمك واطعنه بالرمح في فمه ولا تخف.

**الإعراب:** «إيّها»: اسم فعل أمر بمعنى: أكفّ، فاعله مستتر وجواباً تقديره: أنت. «فداء»: اسم مبني على الكسر في محل رفع خبر لمبتدأ ممحذف مرفوع. «لَك»: جار و مجرور متعلقان بالخبر، والتقدير: ينداة لك نفسى. «يا»: حرف نداء. **«فضالة»:** منادى مفرد علم مبني على الضم محله النصب، وسكن الملقافية. **«أجرة»:** فعل أمر مبني على السكون وحرّك بالفتح للتقاء الساكنين، والهاء: مفعول به، والفاعل مستتر وجواباً تقديره: أنت. **«الرُّفع»:** مفعول به ثان منصوب بالفتحة. **«ولا»:** الواو: حرف عطف، =

فهو مبني على الكسر. وإنما بني لوقوعه موقع ما أصله البناء، وهو فعلُ الأمر؛ لأنَّهم يريدون به الدعاء، والدعاء حُثُّ أن يكون على لفظ الأمر. وما جاء منه بلفظ الخبر نحو «رَحْمَةُ اللهُ»، و«سَلَمَةُ اللهُ»، فتوسيعٌ وبالمبالغة على معنى حصول ذلك واستقراره، والمراد: ليقْدِيكَ، وهو في البناء كـ«نَزَالٍ» وـ«مَنَاعَ»، وكسر لاتقاء الساكنين، على أصلِ ما يقتضيه التقاء الساكنين. والتنوين فيه للتنكير على نحوه في «إِيَّاهُ»، ولم يُسمِّع عنهم إِلَّا مُنْوَتَا، وذلك لأنَّه ليس له متعلقٌ يحتمل التعريفَ كما لنظائره فيما ذكرنا، فيجري مجرى ما وقع موقعه من الفعل. ويرُوى: «فَدَاءُ لك» بالرفع، وـ«فِدَى لك»، بالقصر. أمَّا وجْه الرفع، فعلى أنَّه خبرٌ مقدَّمٌ على المبتدأ، وهو فلانُ. وأمَّا القصرُ، فيحتمل أمرَيْن: أحدهما أن يكون في موضع رفع، كما قالوا: «فَدَاءُ لك»، فرفعوا، ويجوز أن يكون في موضع بناء إِلَّا أنه ثبتت الألفُ، وإن كان في موضع سكون؛ لأنَّ الألفَ الواقعة قبل الممدود لا تقع قبل المقصور، لكنَّه ثبت فيه الألفُ كما ثبتت في «مَتَّى»، ولن يستألفُ في «فَدَاءُ لك» على هذا كالتي في «عَلَّا» من قوله [من الرجز]:

فَهَيَ تَشُوشُ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَّا

- ٥٩٨ -

= «لا»: نهاية جازمة. «تهاله»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ«لا» النافية الجازمة، وكان يجب أن يقول: ولا تهاله، بسكون اللام، وحذف الألف لاتقاء الساكنين ولكن ثبتت الألف، وفتح اللام على أحد وجهين: أولهما أنَّه أراد نون التوكيد الخفيفة ثم حذفها، فيكون فتح اللام علامه بناءً ويبكون الفعل مبنياً على الفتح لاتصاله ببنون التوكيد، ومحله الجزم، وثاني الوجهين هو أنَّه يكون تخلص من التقاء الساكنين الناجم عن اجتماع الألف، وسكون الجزم بتحرير الساكن الثاني بالفتح، لا بحذف الساكن الأول، وهذا لا شك شاذ، واستحبَّ الفتحة في التحرير ل المناسبتها الألف، ولأنَّها الحركة الخفيفة المستحبة، والهاء الثانية في (تهاله) هي هاء السكت، ونائب الفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنت. وجملة «إِيَّاهُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فَدَاءُ لك»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا فَضَالَة»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وكذلك جملة «أَجْرَهُ»، وعطف عليها جملة «لا تهاله».

والشاهد فيه قوله: «فَدَاءُ لك» حيث جعله مبنياً على الكسر في محل رفع.

٥٩٨ - التغريب: الرجز لغيلان بن حرث في خزانة الأدب ٩/٤٣٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٧٧ ولسان العرب ٦/٣٦٢ (نوش)؛ ولأبي النجم العجلي في لسان العرب ١٥/٨٤ (علالا)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٠٣؛ وأسرار العربية ص ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٨/١٢٤؛ وإصلاح المنطق ص ٤٣٢؛ وخزانة الأدب ١٠/١٦٥؛ ورصف المبني ص ٣٧١؛ ومجالس ثعلب ٢/٦٥٦؛ والمنصف ١/١٢٤. اللغة: التوش: التناول.

المعنى: وصف إبلًا وردت ماء الحوض، فتناولته تناولاً من فوق مستغنية بذلك عن المبالغة فيه، يستقيها أهلها على قدر المسافة التي ينبعون قطعها.

الإعراب: «فَهَيَ»: الفاء: بحسب ما قبلها، «هي»: ضمير مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. «تشُوشُ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: هي. «الْحَوْضَ»: مفعول به. «نَوْشًا»: مفعول مطلق منصوب. «من عَلَّا»: جار و مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتذر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (تشوش).

لأنَّ هذه في موضع حركة، وهي ضمة، وتلك في موضع سكون، فاما قوله [من البسيط]:

مَهْلًا فِدَاءُ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ      وَمَا أَنْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمَنْ وَأَنْدَى<sup>(١)</sup>  
فَالبَيْتُ لِلنَّابَةِ، وَالْأَقْوَامُ رفع، لأنَّه فاعلٌ «فداء»، لأنَّه في معنى: ليُفْدِكَ الأقوامُ،  
ويروى بالرفع على الابتداء والخبر، وبالنصب على المصدر، ذكره التَّحَاسُّ، فاعرفه.

### فصل

#### [أسماء الأفعال المترتبة بكاف الخطاب]

قال صاحب الكتاب: ومن أسماء الفعل «دونك زيداً»، أي: خذه، و«عندك عمراً»،  
و«حضرك بحراً»، و«جذارك»، و«مكانك»، و«بعدك»، إذا قلت: تأخرز، أو حذرتَه شيئاً  
خلفه، و«فرطك»، و«أمانتك»، إذا حذرتَه من بين يديه شيئاً، أو أمرته أن يتقدم،  
و«وراءك»، أي: انظر إلى خلفك إذا بصرته شيئاً.

\* \* \*

قال الشارح: قد سمو الأفعال بأسماء مضافة ظروف أمكنة وغيرها، وقد قصره بعضهم  
على السَّمَاعِ، ولا يستعمل إلا ما ورد عن العرب من ذلك، ولا يقيسه. وقد أجاز الكسائي  
الإغراء بجميع حروف الصفات. ويريد أهل الكوفة بحروف الصفات حروف الجر، لإجراء  
حروف الجر مجرى الظروف. والمذهب الأول، وعليه الأكثر؛ وذلك لقلة ما جاء منه عنهم،  
فمن ذلك قالوا: «دونك زيداً»، أي: خذه من تحت، و«عندك عمراً»، أي: الرَّمَه من قربِ،  
وقالوا: «مكانك» بمعنى «أثبت». قال الله تعالى: «مَكَانُكُمْ أَثْمَ شَرْكَاوْكُمْ»<sup>(٢)</sup>، فأكَدَ الضمير  
في مكانكم حيث عطف عليه «الشركاء»، فهو كقولك: «أثبتو أنتم وشركاؤكم».

وقالوا: «بعدك»، و«وراءك» إذا قلت له: تأخرز، وحذرتَه شيئاً من خلفه، وقالوا:  
«فرطك»، و«أمانتك» إذا حذرتَه من بين يديه شيئاً؛ فهذه كلها ظروف أنيبت عن فعل  
الأمر، فهي في مذهب الفعل لذلك. والذي يدلُّ على ذلك قوله [من الوافر]:

٥٩٩ - وَقَوْلِي كُلُّمَا جَشَأْتُ وجاشَتْ مَكَانِكِ تُخَمَّدِي أو تَسْتَرِيجِي

= وجملة «هي تنوش»: بحسب الفاء. وجملة «تنوش»: خبر للمبتدأ (هي) محلها الرفع.  
والشاهد فيه قوله: «من علا»، والاستدلال به على أنَّ قوله: من عَلَ محنوف اللام، فإذا صُغرَ،  
وقد سُمِّيَ به، قيل: على.

(١) تقدم بالرقم ٥٩٢. (٢) يونس: ٢٨.

٥٩٩ - التخريج: البيت لعمرو بن الإطنابي في إباه الرواة ٣/٢٨١؛ وحمامة البحيري ص ٩؛ والحيوان  
٦/٤٢٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٩٥؛ وخزانة الأدب ٢/٤٢٨؛ والدرر ٤/٨٤؛ وديوان المعاني ١/١١٤؛  
وس茗ط اللالي ص ٥٧٤؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٤٦؛ ومجالس =

فجوابه بالجملة دليل على أنه في مذهب الأمر، كأنه قال: «أثبتتني تحمدي، أو تستريحني». ومن ذلك ما حكاه الفراء من قول بعض العرب: «مكانكني» لما وضعه موضع «أنظرني»، الحقة النون المزيدة لسلامة الفعل من الكسر، نحو: «خذني» و«أنظرني». وهذه مبالغة في إجراء هذه الظروف مجرى الفعل، ولكون هذه الظروف في مذهب الفعل ونائبة عنه، لم تكن معمولة لغيرها، ولا الحركة فيها بحركة إعراب، وإنما هي حركة بناء مخكية جائية بعد النقل على ما كانت عليه قبله، إلا أنها لما لم تكن بعامل، كانت بناء، ويجوز أن لا تكون حكاية، وإنما هي بناء؛ لأنها لما سُمِّي به في حال إضافته، صار كالأسم الواحد، وصار الأول كالصدر للثاني، ففتح الأول كفتح «حضرموت»، وليس الفتحة فيه الفتحة التي كانت له في حال إعرابه.

وأما الكاف في «عندك»، و«دونك» ونحوهما من الظروف المسمى بها الأفعال، فإنها أسماء مخصوصة الموضع؛ لأنها قبل التسمية بها كانت أسماء مخصوصة، لا محالة. والتسمية وقعت بها، فكانت باقية على اسميتها، إذ التسمية لا تحييها. ألا ترى أن نحو «تابط شرًا» لما وقعت التسمية بالجملة، حُكِّيَتْ، وكان الاسم الثاني منصوباً كحاله قبل التسمية.

وذكر ابن باشاذ أن الكاف في هذه الأسماء حرف خطاب على حدتها في «رويندك»، و«ذلك» و«التجاءك». واحتاج بأنها أسماء أفعال، وأسماء الأفعال في مذهب الفعل، فلا تضاف. هذا معنى كلامه، والمذهب الأول؛ لأن التسمية في «دونك»، و«عندك»

= ثلث ص ٨٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٤١٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٨٩؛ وشرح قطر الندى ص ١١٧؛ ولسان العرب ١/٤٨ (جثا)؛ والمقرب ١/٢٧٣؛ وهو مع الهوامع ٢/١٣.

اللغة المعنى: جثأت: غلت واضطربت. مكانك: أثبتت ولا تثوري.  
يتحدث الشاعر عن عفته وبلاه في الحروب، والثبات في المكاره والسيطرة على ثورة النفس، وتحصين العرض عن كل ما يشينه.

الإعراب: «وقولي»: الواو: حرف عطف. قوله: معطوف على «أخذني» في بيت سابق، وهو مضاف، والباء: ضمير في محل جز بالإضافة. «كلما»: «كل»: ظرف متعلق بـ«جثأت»، وهو مضاف، و«ما»: مصدرية زمانية، والمصدر المسؤول من «ما» وما بعدها في محل جز بالإضافة. «جثأت»: فعل ماض، والباء: للتأنيث، والفاعل: هي. «وجاثت»: الواو: حرف عطف، جاثت: فعل ماض، والباء: للتأنيث، والفاعل: هي. «مكانك»: اسم فعل أمر بمعنى «قف»، والفاعل: أنت. «تحمي»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم لأن جواب الطلب وعلامة جزمه حذف النون لأنها من الأفعال الخمسة. والباء: فاعل. «أو»: حرف عطف. «تستريح»: فعل مضارع مجزوم عطفاً على الفعل «تحمي».

وجملة «جثأت» الفعلية: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «جثأت» الفعلية: معطوفة على «جثأت». وجملة «مكانك»: في محل نصب مقول القول. وجملة «تحمي»: جواب شرط لأداء شرط مقدرة، والتقدير: «إن ثبتي تحمدي». وجملة «تستريح»: معطوفة على جملة «تحمي».  
والشاهد فيه قوله: «مكانك» حيث جعل الظرف «مكان» ينوب عن فعل الأمر، وجذب «تحمي» و«تستريح» دليلاً على أنه في مذهب الأمر.

ونحوهما، وقعت بال مضارف، والمضاف إليه، كما وقعت بالجملة في نحو: «تأبط شرّاً»، و«برّق نحره». والتسمية في «رُوَيْدَكَ» وقعت بالاسم الأول وحده، بدليل أنه يقع بعده الظاهر، فتقول: «رُوَيْدَ زيداً»، وليس كذلك هذه الظروف.

فاما «حَذَرَكَ»، و«جِذَارَكَ»، فلا أراه من هذا الباب، وإنما هو من مصادر مضافة إلى ما بعدها، فهي من باب «عَمْرَكَ اللَّهُ»، و«فَعْدَكَ اللَّهُ»، وإنما أوردها هنا؛ لأن فيها تحذيرا كالتحذير في «وراءَكَ»، «وأمامَكَ»، ونحوهما، فاعرفه.

### فصل

#### [أسماء الأصوات]

قال صاحب الكتاب: ومن الأصوات قول المتندم والمتعجب: «وَيْنِي مَا أَغْفَلْهُ» ويقال: «وَيْنِي لَمْهُ». ومنه قوله تعالى: «وَتَكَانُ لَكَ لَا يُفْلِحُ الْكُفَّارُونَ»<sup>(١)</sup> و«ضَرَبَهُ فَمَا قَالَ حَسْنٌ، وَلَا بَسْنٌ»، و«مِضْنُ»: أن يتمطر بشفتيه عند رد المحتاج. قال [من الرجز]:

٦٠٠ - سَأَلَّهَا الْوَضْلَ فَقَالَتْ مِضْنٌ

وفي أمثالهم: «إِنْ فِي مِضْنٍ لَمَطْمَعًا»<sup>(٢)</sup>، و«بَخْ» عند الإعجاب، و«أَخْ» عند التكره. قال العجاج [من الرجز]:

٦٠١ - وَصَارَ وَضْلُّ الْفَانِيَاتِ أَخَا

وروبي: «كَحَا». و«هَلَا» رَجَزُ للخيال، و«عَدَسْ» للبلبل، وبه سُمي، و«هَيْدَ»، بفتح

(١) القصص: ٨٢.

٦٠٠ - التخريج: الرجز بلا نسبة في الدرر ٣٠٩ / ٥؛ ولسان العرب ٢٣٩ / ٧ (مضض)؛ وهمع الهوامع ٢ / ١٠٧؛ وتاج العروس ٦١ / ١٩ (مضض)؛ وتهذيب اللغة ١١ / ٤٨٣.

الإعراب: «سألتها»: فعل مضارع مبني على السكون، والتابع: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول. «الوصل»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة الظاهرة. «فقالت»: الفاء: عاطفة، و«قالت»: فعل مضارع مبني على الفتح، والتابع: للتائית لا محل لها من الإعراب. «مضض»: اسم صوت مبني على الكسر في محل نصب مفعول به.

وجملة «سألتها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قالت»: معطوفة على سابقتها لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مضض» حيث جاء اسم صوت بمعنى «لا».

(٢) ورد المثل في جمهرة اللغة ص ١٤٨؛ وزهر الأكم ١ / ١٣٠؛ ولسان العرب ٢٣٣ / ٧ (مضض)؛ ومجمع الأمثال ١ / ٥١؛ والمستقصي ١ / ٤١٣.

وأصل المثل أن يسأل الرجل الحاجة فيعرج شفتيه، فكأنه يطعمه فيها.

٦٠١ - التخريج: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢ / ٢٨٠؛ وخزانة الأدب ٦ / ٤٢٦، ٤٢٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣ / ٣ (أضخم)؛ ومجالس ثعلب ٢ / ٤٥١.

الهاء وكسرها للإبل، و«هاد»، مثله، ويقال: «أنا هم فما قالوا له: هيَدَ ما لَكَ» إذا لم يسألوه عن حاله، و«جَهَ»، و«دَهَ» مثله، ومنه: «إِلَّا دَهْ فَلَا دَوْ»<sup>(١)</sup>، و«حَوْبَ»<sup>(٢)</sup>، و«حَايَ»<sup>(٣)</sup>، و«عَايَ»<sup>(٤)</sup> مثله، و«سَعَ» حَتَّى للإبل، و«جَوْتَ» دُعاء لها إلى الشُّرب. وأنشد قوله [من الطويل]:

## ٦٠٢ - دَعَاهُنْ رَدْفِي فَارْعَوينَ لَصَوْتِهِ كَمَا رُغْتَ بِالْجَوْتِ الظَّمَاء الصَّوَادِيَا

= اللغة: أَخَّ: الكلمة تُقال عند التأوه. والغانيات: جمع غانية، وهي الجميلة المستغنية بجمالها الطبيعي عن الزينة والحلبي.

المعنى: لقد طعن في السن، فصار شيخاً، وصار وصل الغانيات الحسان تأوه وتربع. الإعراب: «وصار»: الواو: بحسب ما قبلها، و«صار»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح. «وصل»: اسم «صار» مرفوع، وهو مضاف. «الغانيات»: مضاف إليه مجرور. «أَخَّ»: خبر «صار» منصوب بالفتحة. والشاهد فيه: قوله: «أَخَّ» حيث جاء به اسم صوت يُقال عند التكرر.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/٩٤؛ وخزانة الأدب ٦/٣٨٣، ٣٩٢ - ٣٩٧؛ والعقد الفريد ٣/١٢٤؛ وفصل المقال ص ٣٤٨؛ وكتاب الأمثال ص ٢٤٢؛ ولسان العرب ١١/٥٧٣ (قول)، ٤٩١/١٣ (دهنه)، ١٤/٢٧٦ (دها)؛ ومجمع الأمثال ١/٤٥؛ والمستقصي ١/٣٧٤. يضرب مثلاً للرجل يطلب شيئاً، فإذا مُنْعِه طلب غيره. وقيل: معناه: إن لم يكن ذلك الآن لم يكن قط. و«دَهَ» تُرَأْ بتسكين الهاء وكسرها بلا تنوين، وكسرها مع التنوين.

(٢) بفتح الباء وكسرها وضمها.

(٣) بتسكين الياء وكسرها.

(٤) بتسكين الياء وكسرها.

٦٠٢ - التخريج: البيت لعويف القوافي في خزانة الأدب ٦/٣٨١؛ وخزانة النحوية ٤/٣٠٩؛ وبلا نسبة في أمالى ابن الحاجب ص ٣١٧؛ وخزانة الأدب ٦/٣٨٨.

اللغة: الردف: الرديف. ارعوين: رجعن عن غيئن. جوت: صوت تُدعى به الإبل للماء. الظماء: العطشى. الصوادي: الشديدة العطش.

المعنى: دعا رديفي النسوة، فارعوين لصوته ورجعن إليه كما لو دعوت إلى الشرب الإبل العطشى فالتفقن عليه.

الإعراب: «دعاهُنْ»: فعل ماض، و«هُنَّ»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «رَدْفِي»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة، وهو مضاف، والباء ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «فارعوين»: الفاء: حرف عطف، و«ارعوين»: فعل ماض، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «لصَوْتِهِ»: جار ومجرور متلقيان بـ«ارعوين»، و«صَوْتَ» مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «كَمَا»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق، و«مَا»: حرف مصدرى. «رُغْتَ»: فعل ماض مبني على السكون، والناء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والمصدر المسؤول من «ما رُغْتَ» في محل جز بالإضافة. «بِالْجَوْتِ»: جار ومجرور متلقيان بـ«رُغْتَ». «الظَّمَاء»: مفعول به منصوب بالفتحة. «الصَّوَادِيَا»: نعت منصوب، والألف: للإطلاق. وجملة «دعاهُنْ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فارعوين»: معطوفة على جملة «دعاهُنْ» لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بِالْجَوْتِ» حيث أدخل «أَلْ» التعريف على اسم الصوت.

بالفتح مُحْكِيَا مع الألف واللام، وـ«جَنَّ» مثله، وـ«حَلَّ» زجر للنافقة، وـ«حَبَّ» من قولهم للجمل: «حَبَ لَا مَشِينَتْ»، وـ«هِدَغْ» تسكين لصفار الإبل، وـ«دَوْهْ» دعاء للربيع، وـ«نَعْ» مشددةً ومخففةً صوت عند إناخة البعير، وـ«هِيجْ» وـ«إِيجْ» مثله، وـ«هَسْنَ»، وـ«هِجْنَ»، وـ«فَاعْ» زجر للغنم، وـ«بَسْنَ» دعاء لها، وـ«قَنْجَ»، وـ«قَهْجَ» خَسْنَةً للكلب. قال [من الكامل]:

٦٠٣ - سَفَرَتْ فَقَلَّتْ لَهَا هَجْ فَتَبَرَّقَعَتْ فَذَكَرَتْ حَسِنَ تَبَرَّقَعَتْ ضَبَارَا وـ«هِيجْ» يَصُوتُ بِهِ الْحَادِي، وـ«أَحْجَنْ»، وـ«أَعْنَةَ»، وـ«عِيزَّ» زجر للضأن، وـ«أَنِيَّةَ» دعاء للثيران عند السُّفَادِ، وـ«أَدْجَ» صِيَاح بالدجاج، وـ«سَأَّ» وـ«تَشَوْ» دعاء للحِمار إلى الشُّزبِ، وفي مثل: «إِذَا وَقَفَ الْحِمَارُ عَلَى الرَّزْدَهَةَ فَلَا تَقْلُلْ لَهُ: «سَأَّ»<sup>(١)</sup>، وـ«جَاهَ» زجر للسبع، وـ«قُوسَّ» دعاء للكلب، وـ«طِيجْ» حكاية صوت الضاحك، وـ«عِيْطَ» صوت الفيثان، إذا تصايدوا في اللُّغْبِ، وـ«ثِيبِ» صوت مسافر الإبل عند الشُّزبِ، وـ«مَاءَ» حكاية بُغَام<sup>(٢)</sup> الظنبية، وـ«غَاقِّ» حكاية صوت الغراب، وـ«طَاقِّ» حكاية صوت الضُّرُبِ، وـ«وَطَقْ» حكاية صوت وَقْعِ الحِجَارةِ بعضاها ببعض، وـ«وَقْبَ» حكاية وَقْعِ السيفِ.

\* \* \*

قال الشارح: إنما قال: «وَمِنَ الْأَصْوَاتِ»؛ لأنَّ أسماء الأفعال والأصوات متواхية؛ لأنَّها ممزوجة بها، كما أنَّ الأصوات كذلك. واعلم أنَّ الأصوات كلها مبنيةٌ محكيةٌ؛ لأنَّ

٦٠٣ - التخريج: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٥٨؛ والحيوان ١/٢٥٩، ٢١/٢؛ ولسان العرب ٣٨٧/٢ (هِيج)، ٤٨١/٤ (صبر)، ٤٤٩/٥ (هِبر). وسيتبينه الشارح للحارث بن الخزرج.

اللغة: سفرت: كشفت البرقع عن وجهها. هج: صوت يزجر به الكلب. ضبار: اسم كلب. المعنى: سفرت تلك المرأة عن وجهها، فزجرها الشاعر بما يُزجر به الكلب، فتبرقعت، فتدثر الشاعر حيثذاك الكلب لتشابه صورتيهما.

الإعراب: سفرت: فعل ماض، والباء: للثانية. «فَقَلَّتْ»: حرف عطف، وفعل ماض، والباء: فاعل. «لَهَا»: جار و مجرور متعلقان بـ«فَقَلَّتْ»: «هَجْ»: اسم مبني في محل نصب مفعول القول. «فَتَبَرَّقَعَتْ»: حرف عطف، وفعل ماض، وباة الثانية، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «فَذَكَرَتْ»: حرف عطف، وفعل ماض، والباء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «حَسِنَ»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ«ذَكَرَتْ». «تَبَرَّقَعَتْ»: فعل ماض والباء للثانية، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «ضَبَارَا»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «سفرت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فَقَلَّتْ»: معطوفة على جملة «سفرت» لا محل لها من الإعراب. وجملة «تَبَرَّقَعَتْ»: معطوفة لا محل لها من الإعراب. وجملة «ذَكَرَتْ»: معطوفة لا محل لها من الإعراب. وجملة «تَبَرَّقَعَتْ»: في محل جز بالإضافة.

والشاهد فيه مجيء «هَجْ» اسم صوت لزجر الكلب.

(١) ورد المثل في فصل المقال ص ٢٧؛ وكتاب الأمثال ص ٤٢؛ والمستقصى ١/١٢٩.

المعنى: إذا أربت الرجل رشدَه، فلا تُلْعَنْ عليه، فإنَّ الإلحاح في النصيحة يهجم بك إلى الظلة.

(٢) بُغَام الظنبية: صوتها. (لسان العرب ١٢/٥١ (بغم)).

الصوت ليس فيه معنى، فجري مجرد بعض حروف الاسم. وبعض حروف الاسم مبنيٌ، فمن ذلك قوله: «وَيْ» في حال التَّدَمُ والإعجاب بالشيء، وهو اسم سُمي به الفعل في حال الخبر، كأنه اسم «أَعْجَبُ» أو «أَتَدَمُ»، وهو مبني؛ لأنَّه صوتٌ سُمي به. ولم يلتقي في آخره ساكنان، فيجب لذلِك التحريرُ، فبقي على سكونه، وقالوا: «وَيْ لُمَهُ» والمراد: لأُمِّهِ، فحذفوا الهمزة تخفيفاً كما قالوا: «أَيْشُ» والمراد «أَيُّ شَيْءٍ»، فحذفوا تخفيفاً.

فاما قوله تعالى: «وَنَكَانُوا لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ»<sup>(١)</sup>، فذهب الخليل وسيبوه<sup>(٢)</sup> إلى أنَّ «وَيْ» منفصلة، معناها: «أَعْجَبُ»، ثم ابتدأ «كأنَّه لا يفلح الكافرون»، و«كأنَّ هُنَّا لا يراد به التشبيه، بل القطع واليقين، وعليه بيت الكتاب [من الخفيف]:

٦٠٤ - وَيْ كَانَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَسْبٌ يُخْ بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِيشْ ضُرْ

(١) القصص: ٨٢. (٢) الكتاب /٢٥٥.

٦٠٤ - التخرير: البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب /٦، ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٠؛ والدرر /٥، ٣٠٥؛ وذيل سبط اللآلئ ص ١٠٣؛ والكتاب /٢٥٥؛ ولنبيه بن الحجاج في الأغاني ٢٠٥ /١٧؛ وشرح أبيات سيبوه ١١ /٢؛ ولسان العرب ١٥ /٤٩٠ (وا)، ١٥ /٤١٨ (وباء)؛ وبالنسبة في الجنى الداني ص ٣٥٣؛ والخاصيص ٤١، ١٦٩؛ وشرح الأشموني ٤٨٦ /٢؛ ومجالس ثعلب ١ /٣٨٩؛ والمحتب ٢ /١٥٥؛ وهم الهرامع ٢ /١٠٦.

اللغة: وي: اسم فعل بمعنى أَعْجَبَ . نَسْبٌ: المال الثابت كالضياع، وقد يطلق على المال جميعاً. عِيشْ ضر: الضر بفتح الضاد: هو كل مصيبة وضرر، وبالضم خاص بما في النفس كمرض وهزال. المعنى: أَعْجَبَ من المقادير ومن الناس، لأنَّ من له مال يحبه الناس، ومن يفتقر ويذهب ماله أو يقل ماله، يعيش عيشة ذلٍّ وعدَابٍ وهوان، ويبتعد عن الناس.

الإعراب: «وي»: اسم فعل مضارع مبني على السكون بمعنى أَعْجَبَ ، فاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. «كأنَّ»: حرف مثبه بالفعل مخفف من «كأنَّ»، واسمها ضمير الشأن المحذوف والتقدير: كأنَّه. «من»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «يُكَنْ»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنَّه فعل الشرط. «له»: جار مجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب خبر يكن مقدماً. «تشَبَّه»: اسم يُكَنْ مرفوع بالضمة. «يَحْبُبُ»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم لأنَّه جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «وَمَنْ»: الواو: حرف عطف، «من»: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. «يَفْتَقِرُ»: فعل مضارع مجزوم لأنَّه فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره هو. «يَعِيشُ»: فعل مضارع مبني على الفتحة. «ضَرْ»: مضارع إليه مجرور بالكسرة. جملة «وي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كأنَّ من يكَنْ له نَسْبٌ يُحْبَبُ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «من يكَنْ له نَسْبٌ يُحْبَبُ»: خبر «كأنَّ» محلها الرفع، وجملة «يُكَنْ له نَسْبٌ»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يَحْبُبُ»: جواب شرط جازم لم يقترب بالفاء لا محل لها من الإعراب، ومجموع جملتي الشرط وجوابيه (يُكَنْ له نَسْبٌ يُحْبَبُ) خبر للمبتدأ (من) محله الرفع. وجملة «من يَفْتَقِرْ يَعِيشُ»: معطوفة على جملة «من يكَنْ له نَسْبٌ يُحْبَبُ»، وإعراب سائر التركيب الشرطي كإعرابه في التركيب الشرطي المعطوف عليه.

والشاهد فيه قوله: «وي» حيث وقعت اسم فعل مضارع بمعنى أَعْجَبَ ورفعت ضميرها مستترًا.

لم يُرِدْ هُنَا التشبيه، بل اليقين. وممَّا لا يَكُونُ فِيهِ «كَأَنْ» إِلَّا عَارِيَةً مِنْ معنى التشبيه  
قوله [من البسيط]:

٦٠٥ - كَأَنِّي حِينَ أَمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي مُتَّيِّمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا  
أي: أنا حين أُمسِي هذه حالٍ. وذهب أبو الحسن إلى أنه «وَيْكَ» مفصولةً من  
«أَنَّهُ»، وكان يعقوب يقف على «وَيْكَ» ثُمَّ يبتدىء: «أَنَّهُ لَا يَفْلُحُ الْكَافِرُونَ»، كأنَّه أراد  
بذلك الإلعام بأنَّ الكافَّ من جملة «وَيْ»، وليسَ التي في صدر «كَأَنْ» إنما هي «وَيْ»  
على ما ذكرنا أضيف إليها الكافُ للخطاب على حدَّها في «ذَلِكَ»، و«أُولَئِكَ»، ويؤيد  
ذلك قول عَثْرَةً [من الكامل]:

٦٠٦ - وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأْ سُقْمَهَا قَوْلُ الْفَوَارِسِ وَيْكَ عَثْرَةً أَقْدِيمٍ

٦٠٥ - التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٢٠؛ والجني الداني ص ٥٧١؛ والخصائص  
١٧٠ / ٣؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٨٨؛ ولزيبد بن الحكم الثقفي في لسان العرب ٣١٨ / ٣  
(عود)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٩٩؛ وخزانة الأدب ٦ / ٤٠٧؛ والمحتب ٢ / ١٥٥.  
اللغة: متيم: العاشق الذي استبدَّ به هواء، ويتيم الله: عبد الله.

المعنى: عندما يمر يوم لا تكلمني فيه محبوتي أصبح كالعبد الذي يشتتهي ما ليس يحصل عليه،  
وذلك من شدة الحب ومن شدة وجدي بها.

الإعراب: «كَأَنِّي»: «كَأَنْ»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والباء: ضمير متصل في محل  
نصب اسم كأن. «حِينَ»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«كَأَنْ» لما فيه من معنى التشبيه، وبـ«متيم»  
عند من جعل «كَأَنْ» معناها التحقيق عارية عن التشبيه. «أَمْسِي»: فعل مضارع ناقص مرفوع وعلامة  
رفعه الضمة المقدرة، واسمها ضمير مستتر وجواباً تقديره: أنا. «لَا تُكَلِّمُنِي»: «لَا»: نافية، «تُكَلِّمُ»:  
فعل مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والباء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل  
ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «مُتَّيِّم»: خبر كأن مرفوع بالضمة. «يَشْتَهِي»: فعل مضارع مرفوع  
وعلامه رفعه الضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «مَا»: اسم موصول في محل  
نصب مفعول به. «لِيْسُ»: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر تقديره: هو. «مَوْجُودًا»: خبر  
ليس منصوب بالفتحة.

جملة «كَأَنِّي متيم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَمْسِي وَخِيرَهَا...»: في محل جر  
بالإضافة. وجملة «لَا تُكَلِّمُنِي»: في محل نصب خبر أَمْسِي. وجملة «يَشْتَهِي مَا»: في محل رفع صفة  
لمتيم. وجملة «لِيْسُ مَوْجُودًا»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه قوله: «كَأَنِّي...». حيث جاءت «كَأَنْ» للتحقيق، وقيل: هي على بابها في الدلالة على  
التشبيه.

٦٠٦ - التخريج: البيت لعثرة في ديوانه ص ٢١٩؛ والجني الداني ص ٣٥٣؛ وخزانة الأدب ٦ / ٤٠٨، ٤٠٦ / ٤٠٨  
٤٢١؛ وشرح الأشموني ٢ / ٤٨٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٨١، ٤٨٧؛ والصاحب في فقه اللغة  
ص ١٧٧؛ ولسان العرب ١٥ / ٤١٨ (ويَا)؛ والمحتب ١ / ١٦، ٢ / ٥٦؛ والمقادير النحوية ٤ / ٣١٨.  
اللغة: شفَى نفسِي: أذهب غِيظَها. أَبْرَأَ: شفَى. السقَم: المرض. قَوْل: قول. وَيْكَ: اسم فعل  
معنى أَعْجَبَ أو أَتَعْجَبَ. أَقْدَمَ: تقدَّمَ.

فجاء بها متصلة بالكاف من غير «أن»، فهي حرف خطاب، وليس اسمًا محفوظاً كالتي في «غلامك»، و«صاحبك»؛ لأن «وَيْ» إذا كانت اسمًا للفعل، فهي في مذهب الفعل، فلا تضاف لذلك، وإنما بعدها في موضع نصب باسم الفعل الذي هو «وَيْ»، ولذلك فتحت «أن»، والتقدير: أعجب لأنه لا يقلع الكافرون. فلما سقط الجار، وصل الفعل، فتصب. وذهب الكسائي إلى أن الأصل: «وَيْلَكَ»، فحذفت اللام تخفيفاً. وهو بعيد، وليس عليه دليل. وقد ذهب بعضهم إلى أن «وَيْكَانَهُ» بكماله اسم واحد، والمراد شدة الاتصال، وأنه لا ينفصل بعضه من بعض، فاعرفة.

ومن ذلك «حسّ»، و«بسّ»، فـ«حسّ» اسم سمي به الفعل في حال الخبر، ومعناه: «تألم» و«أتوجع»، وهو مبني؛ لأنه صوت وقع موقع الفعل، وكسر لالتقاء الساكني، و«بسّ» بمعنى «حسب»، فهو اسم «اكتَفِ»، و«اقْطَعَ». يقال: ضربه فيما قال حسّ ولا بسّ، أي: لم يتوجع، ولا استكفت. وفي الحديث: «فاصاب قَدْمُه قَدْمَ رسول الله ﷺ، فقال: حسّ»<sup>(١)</sup>، كأنه تألم.

ومن ذلك «مضّ» بكسر الميم والضاد، وهو حكاية صوت الشفتين عند التمطر، يقال ذلك عند ردّ ذي الحاجة، وهو اسم بمعنى «اعذر»، والمراد به الرد على إطماء،

= المعنى: لقد أذهب غيط نفسي قول الفرسان لي: يا عترة أقدم ولا تتأخر، لأن الفرسان أصحابه لا غنى لهم عنه فهم يلتتجون له في المعركة.

**الإعراب:** «ولقد»: الواو: حرف قسم وجر والمقسم به ممحوذ تقديره: والله، والجار والمجرور متعلقان بفعل ممحوذ تقديره: أقسم، اللام: واقعة في جواب القسم المقدر، «قد»: حرف تحقيق. «شفى»: فعل مضارٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «نفسِي»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلّم. والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «أَبْرَأْ»: الواو: حرف عطف، «أَبْرَأْ»: فعل مضارٍ مبني على الفتح. «سقِمَها»: مفعول به منصوب و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «قول»: فعل مرفوع، يتنازعه فعلان «شفى وأَبْرَأْ» فيعمل في الأقرب ويضمّر في الثاني. «الفوارس»: مضاف إليه مجرور. «ويك»: اسم فعل مضارع بمعنى «تعجب»، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: نحن، والكاف: حرف خطاب لا محل له. «عُنْتَر»: منادي بحرف نداء ممحوذ مرخم، مبني على الضم الظاهر على الحرف الممحوذ للترخييم «على لغة من يتضرر». «أَقْدَم»: فعل أمر مبني على السكون، وحرّك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت.

جملة «أَقْسَم» الممحوذة: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شفى نفسِي»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَبْرَأْ سقِمَها»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَقْدَم»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ويك»: في محل نصب مقول القول. وجملة «عُنْتَر»: اعتراضية أو استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ويك» حيث وقعت «وي» اسم فعل مضارع بمعنى «تعجب»، ورفعت ضميراً مستترًا ولحقتها كاف الخطاب.

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٨٥ / ١

وفي المثل «إن في مضْ لمَطْمِعًا»<sup>(١)</sup>، أي: لطمأنا، وقال الراجز [من الرجز]:

### سألُّها الوَضْلَ فَقَالَتْ مِضْ<sup>(٢)</sup>

وهي مبنية على الحكاية، وكسرت لالتقاء الساكنين، وهما الضادان، ومن ذلك **بَخُّ**، وهي كلمة تقال عند تعظيم الشيء وتفحيمه، وأصلها التشديد والكسر. قال الشاعر [من الرجز]:

### ٦٠٧ - فِي حَسَبِ بَخْ وَعِزْ أَفْعَسَا

أي: في حسب مقول فيه ذلك، وهو اسم لـ«عَظَمَ» و«فَحْمَ»، فهو مبني لذلك، وفيه لغات، قالوا: «بَخْ بَخْ» بالتضعيف والكسر من غير تنوين. فالبناء لأنّه صوت محكيّ، أو لوقوعه موقع الفعل، والكسر لالتقاء الساكنين، وهما الخاءان. وقالوا: «بَخْ بَخْ» بالتضعيف مع التنوين، كأنّهم أرادوا النكارة. وقالوا: «بَخْ بَخْ» مخففة كأنّهم استقلّوا التضييف، فحذفوا إحدى الخاءين، ثم سكّنوا الأخرى، لأنّه لم يلتقي فيه ساكنان، قال الأعشى [من الكامل]:

### ٦٠٨ - بَيْنَ الْأَشْجَ وَبَيْنَ قَيْسِ بَادْخَ بَخْ بَخْ لِوَالدِهِ وَلِلْمَوْلُودِ

(١) تقدم تخریج هذا المثل منذ قليل.

(٢) تقدم بالرقم ٦٠٠.

٦٠٧ - التخریج: الرجز للعجاج في ديوانه ١/٢٠٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٦٠، ٢٧٦؛ والممتع في التصریف ٢/٦٢٧؛ وبلا نسبة في المقتنص ١/٢٣٤.

اللغة: بخ: الكلمة تقال عند تعظيم الإنسان وعند التعجب من الشيء، وعند المدح والرضا، والمراد هنا في حسب عظيم. والأفعس: الثابت الذي لا يتضاعف، ولا يزول.

المعنى: يصف هذا الحسب الذي يتنسب إليه بالعظمة والرسوخ.

الإعراب: «في حسب»: جار و مجرور متعلقان بالفعل (وجذبني) المذكور في بيت من قبل. «بخ»: صفة لـ«حسب» مجرور بالكسرة. «وعز»: الواو: حرف عطف، «عز»: معطوف على «حسب» مجرور بالكسرة. «أفعسا»: صفة لـ«عز» مجرورة بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف، والألف للإطلاق.

والشاهد فيه تشديد «بخ»، والاستدلال به على أن المخففة ممحونة من المضاعفة المشددة، فإذا سمّي بها، وحقرت، يقال: بخّيغ، بردّلام المحونة.

٦٠٨ - التخریج: البيت لأعشى همدان في جمهرة اللغة ص ٦٥، ٨٩؛ ولسان العرب ٦/٣ (بخخ)؛ وبلا نسبة في الممتع في التصریف ٢/٦٣٧.

شرح المفردات: الأشج: اسم رجل. البادخ: الجبل الطويل.

الإعراب: «بيّن»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بخبر مقدم، أو هو الخبر المقدم، وهو مضاف. «الأشج»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وبيّن»: الواو: حرف عطف، «بيّن»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب معطوف على الظرف قبله، وهو مضاف. «قيس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بادخ»: مبدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «بخ»: اسم فعل مضارع بمعنى «أعجب»، مبني على =

وقالوا: «بَخْ بَخْ» بالتنوين للتنكير. قال الشاعر [من المتقارب]:

٦٠٩ - رَوَافِدُهُ أَكْرَمُ الرَّافِدَاتِ بَخْ لَكَ بَخْ لَبَخْ لَبَخْ لَخْضَمْ  
فجمع بين اللغتين. وحکى ابن السکیت «بَهْ بَهْ» في معنی «بخ بخ»، وینبغي أن  
 تكونا لغتين؛ لأنّ الهاه لا تُبدَل من الخاء.

وقالوا: «إِخْ» عند التکرہ للشيء، وهو صوت سُمیّ به الفعل، وسمماه «أَكْرَهْ»،  
 و«أَتَكَرَهْ». قال العجاج [من الرجز]:

وَانْشَأَتِ الرُّجْلُ فَصَارَتْ فَخَا وَصَارَ وَضْلُّ الْغَائِيَاتِ أَخَا<sup>(١)</sup>  
ويروى: «كِخَا». أعرابها هنا؛ لأنّه أراد اللفظة، ولم يرد مسماها.

وقالوا: «هَلَا»، وهو زجر للخيل والإبل، وهو اسم للفعل، وسمماه: تَوَسْعِي، أو  
 تَنْحِي، ونحوهما. قال [من الطويل]:

٦١٠ - [أَعِيرْتَنِي دَاءِ بِأَمْكَ مِثْلُهِ] وَأَئِ جَوَادِ لَا يُقَالُ لَهُ هَلَا

= السكون لا محل له من الإعراب. «بخ»: توکید للأولى. «الوالده»: اللام: حرف جز، «والد»: اسم  
 مجرور لفظاً، والجاز والمجرور متعلقان بـ«بخ»، وهو مضاف، والهاه: ضمير متصل مبني في محل جز  
 مضاف إليه. «وللمولود»: الواو: حرف عطف «للمولود»: جار ومجرور معطوفان.  
 جملة «بادخ كائن بين...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بخ»: استثنافية لا محل لها  
 من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بخ بخ» بتسکین الخاء، لغة في (بخ) بالتشديد والبناء.

٦٠٩ - التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤٢٤/٦، ٤٢٥؛ ولسان العرب ٦/٣ (بخ)، ١٨١  
(ردد)، ١٩٥ (زغد)، ١٨٣/١٢ (خضم).

اللغة: بخ: كلمة تقال عند الإعجاب والرضى بالشيء، للمبالغة. الخضم: الكثير العظيم الكثرة.  
 الرافد: (هنا) خشب السقف.

المعنی: مَدَحَ بِيَنَا بِالْكَرْمِ، وَأَرَادَ كَرْمَ صَاحِبِ الْبَيْتِ.

الإعراب: «روافده»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والهاه: مضاف إليه محله الجر. «أَكْرَمْ»: خبر مرفوع  
 بالضمة. «الرافدات»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بخ»: اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، أو اسم  
 فعل أمر بمعنى تعجب، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا في الحالة الأولى، وأنت، في الثانية.  
 «لَكْ»: جار ومجرور متعلقان بـ«بخ». «بخ»: تعرّب إعراب الأولى. «البحر»: مثل «لَكْ»: «خضم»:  
 صفة لـ«بحر» مجرورة مثله، وسكتت لضرورة الشعر.

جملة «روافده أكرم الرافدات»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بخ لك»: استثنافية لا  
 محل لها من الإعراب. وجملة «بخ لبحر»: بدل من «بخ لك» لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: مجيء «بخ» مخففةً ومشددةً.

(١) تقدم بالرقم ٦٠١.

٦١٠ - التخريج: البيت لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٠٣؛ والأغاني ١١٦/٥؛ وخزانة الأدب ٦/٢٣٨، =

وقد تُسكن بها الإناث عند دُنُون الفَحْل منها، وهو صوت محكى مبني لوقوعه موقع الفعل، وهو مُسْكُنُ الآخِر على ما يقتضيه البناء.

وقالوا عَدَسْ، وهو زَجْرٌ للبَغْل. قال ابن مُفرَغ [من الطويل]:

عَدَسْ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنَتْ وَهَذَا تَخْمِلِينَ طَلِيقٌ<sup>(١)</sup>

وقد سمو البغل نفسه عَدَس قال [من الرجز]:

إِذَا حَمَلْتُ بِرَزَّيْ عَلَى عَدَسْ عَلَى الَّذِي بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْفَرَسِ فَلَا أَبَالِي مَنْ غَرَّا وَمَنْ جَلَسْ<sup>(٢)</sup>

وهو صوت محكى، ولم يلتقي في آخره ما يُوجِب تحريرَه، فبقى على سكونه، وقالوا: «هَيْدَ»، و«هِيدَ» بفتح الهاء وكسرها، وهو زجر للإبل، قال الشاعر [من الرجز]:

٦٦- بَائِثُ ثُبَادِي شَعْشَعَاتِ ذُبَلا فَهِيَ تَسَمَّى رَمْزَماً وَعَيْنَطَلا حَتَّى حَدَّوْنَاهَا بِهَيْدَ وَهَلَا

= ٢٤٣؛ وسمط اللآلبي ص ٢٨٢؛ ولسان العرب ١٥ / ٣٦٤ (هلا).

**الإعراب:** «أغيرتني»: الهمزة للاستفهام، و«غيرتني» فعل ماضٍ، والباء: ضمير مبني في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والباء: ضمير مبني في محل نصب مفعول به. «داء»: مفعول به منصوب، أو منصوب بتبع الخافض. «بأملك»: جار و مجرور متصلان بممحنوف خبر مقدم. «مثله»: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف، والباء: ضمير في محل زجر بالإضافة. «أوي»: الواو: حرف استئناف، «أي» مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «جoward»: مضاف إليه مجرور. «لا»: نافية. «يقال»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. «له»: جار و مجرور متصلان بالفعل «يقال». «هلا»: اسم صوت في محل رفع نائب فاعل.

وجملة «أغيرتني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مثله موجود بأملك»: في محل نصب صفة لـ«داء». وجملة «أوي جoward»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا يقال له: هلا»: في محل رفع خبر «أي».

والشاهد فيه قوله: «هلا» حيث جاء هذا اللفظ اسم صوت لزجر الخيل.

(١) تقدم بالرقم ٢٢٢. (٢) تقدم بالرقم ٥١٢.

٦٦- **التخريج:** الرجز للقتال الكلابي في ديوانه ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٣٨٩ / ٦، ٣٩١؛ ولغيلان بن حرثي الربيعي في تاج العروس (ها)؛ وبلا نسبة في ديوان الأدب ٣٠٠ / ٣؛ والمخصص ٧٥ / ١٥؛ وتاج العروس ٣٥٨ / ٩ (هيد)، (عطل)، (هلا)؛ ولسان العرب ٤٤٢ / ٣ (هيد).

**شرح المفردات:** الشعشعات: الطوال من النوق. الذبَل: الضامرات. هيد وهلا: زجر للإبل. قال ابن بري: صوابه «بهيد وحالا»؛ لأن «هلا» زجر للخيل، و«حالا» زجر للإبل. والراجز إنما وصف إبلًا لا خيلاً.

**الإعراب:** «باتت»: فعل ماضٍ ناقص، والباء حرف للتأنيث. «تبادي»: فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الباء، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «شعشعات»: مفعول به منصوب بالكسرة عوضاً عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. «ذبلا»: نعت منصوب بالفتحة الظاهرة. «فهي»:

«زمزم» و«عيطلاً» أسمان لنافة واحدة. ويقال: «أتأهّم، فما قالوا له هَيْدَ»، أي: ما سأله عن حاله، وهو مبنيٌ لما ذكرناه من أنه صوت، سُمي به الفعل. وكان حُقُّه أن يكون مسكنَ الآخر، إلا أنه التقى في آخره ساكنان: الياء والدال، ففتحت الدال لانتقاء الساكنين ليقلل الكسرة بعد الياء. و«هاد» مثله، يقال: «هَيْدَ»، و«هاد». ويقال: «ما له هَيْدَ ولا هاد»، أي: لا يقال له ذلك، أي: لا يُمنع من مرارمه، ولا يُزجّر عنه لقوته، قال ابن هِرْمَةَ [من البسيط]:

٦١٢ - حتى استقامت له الآفاق طائعةٌ فما يقال له هَيْدَ ولا هادٌ

= الفاء: حرف استثناف، و«هي»: ضمير رفع متصل مبنيٌ في محل رفع مبتدأ. «تسْمَى»: فعل مضارع مبنيٌ للمجهول مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعدد، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «زمزمًا»: مفعول به ثانٌ منصوب بالفتحة. «وعيطلًا»: الواو حرف عطف، و«عيطلاً»: اسم معطوف منصوب بالفتحة الظاهرة. «حتى»: حرف ابتداء. «حدونها»: فعل ماضٍ مبنيٌ على السكون، و«نا»: ضمير متصل مبنيٌ في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبنيٌ في محل نصب مفعول به. «بهيد»: الياء حرف جز، و«هيد»: اسم مبنيٌ في محل جزٍ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ«حدونها». «وهلا»: الواو: حرف عطف، و«هلا»: اسم معطوف. «حتى»: حرف ابتداء. «يرى»: فعل مضارع مبنيٌ للمجهول مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعدد. «أسفلها»: نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبنيٌ في محل جزٍ بالإضافة. «صار»: فعل ماضٍ ناقص، واسم ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «علا»: خبر «صار» منصوب.

جملة «بات تبادي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تبادي»: في محل نصب خبر «بات». وجملة «فهي تسْمَى»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تسْمَى»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «حدونها»: استثنافية لا محل لها من الإعراب، وجملة «يرى»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «صار علا»: في محل نصب حال.  
والشاهد فيه استعماله «هيد» اسم صوت لجز الإبل.

٦١٢ - التخريج: البيت لإبراهيم بن هِرْمَةَ في ديوانه ص ١٠٥؛ وخزانة الأدب ٣٨٩/٦؛ ولسان العرب ٤٤١ (هيد).

اللغة: هَيْدَ، وهاد: زنجَر للإبل، أو معناهما الزجر عن فعل الشيء عامَّةً.  
المعنى: إن كل شيءٍ صار طوع هذا الرجل، فلا يُمنع من شيءٍ، ولا يُزجَّر عنه.  
الإعراب: «حتى»: حرف غایة وابتداء. «استقامت»: فعل ماضٍ مبنيٌ على السكون، وناء التأنيث: حرف لا محل له. «له»: جار ومجرور متعلقان بـ«طائعة». «آفاق»: فعل مضارع «طائعة»: حال منصوبة. «فما»: الفاء: استثنافية، «ما»: نافية مهملة. «يقال»: فعل ماضٍ مرفوع مبنيٌ للمجهول. «له»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يقال». «هيد»: اسم صوت مبنيٌ على الفتح في محل رفع نائب فاعل، «ولا هاد»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكييد النفي، «هاد»: اسم مبنيٌ في محل رفع اسم معطوف.  
جملة «استقامت له الآفاق»: استثنافية لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «يقال له: هيد».  
والشاهد فيه قوله: «هيدَ ولا هادٌ» حيث جاء بهما اسم صوت للزَّجْر.

إلا أن «هَيْدَ» مفتوحة لقل الكسرة بعد الياء، و«هَادِ» مكسورة على القياس.  
وقالوا: «جَهَّ»، وهو صوت يُزجّر به السَّبْعَ ليُكَفَّ ويُنْتَهِي. يقال منه: «جَهَّجَهَثُ»  
بالسبع، إذا قلت له ذلك، كما يقال: «بَجْبَخَثُ» إذا قلت له: «بَخَ بَخَ»، ويقال: «تَجْهَجَةَ  
عَنِّي»، أي: طَاغَ وَانْتَهَ.

ومثله في الزجر قالوا: «دَهَّ»، مثل «هَبَّ»، ومنه: «إِنْ لَا دَهَّ فَلَا دَهَّ» ساكنة الهاء،  
وهو رواية ابن الأعرابي، والمشهور رواية المفضل: «إِنْ لَا دَوَّ فَلَا دَوَّ»، ومعناه: «أَفْعَلُ»،  
 فهو صوت سُمِّي به الفعل في الأمر، ومنه قول رُؤبة [من الرجز]:

٦١٣ - وَقُـوـئـٰ إـنـ لـاـ دـوـ فـلـاـ دـوـ

والمعنى: إن لا يكن منك فعل لهذا الأمر، فلا يكون بعد الآن، فكأنه نفي مدلولٍ  
مسماه، والتنوين فيه التنكير على نحو: «صَبَّهُ»، و«مَهَّهُ»، وهو كلمة فارسية. وأصله أن  
المotor كان يلتقي واترها، فلا يتعرض له، فيقال له ذلك. يُصرَب لكلٍ من لا يُقدِّم على  
الأمر، وقد حان جيئه.

وقالوا «حَوْبٌ»، وهو صوت يُزجّر به الإبل. يقال: «حَوَّبَتْ بِالْإِبْلِ» إذا قلت لها،  
«حَوْبٌ»، وهو مبني؛ لأنَّه صوت محكى، والحركة فيه لالتقاء الساكنين. وفيه ثلاث  
لغات، قالوا: «حَوْبٌ» بالفتح، و«حَوْبٌ» بالضم، و«حَوْبٌ» بالكسر. وتنوين في جميع  
لغاتها، فيقال: «حَوْبًا»، و«حَوْبٌ» و«حَوْبٌ». وقالوا فيه: «حَابٌ»، فَمَنْ فَتَحَ، طَلَبَ  
الخفة، ومن ضم، فإنَّه يتابع للواو قبلها، أَجْرَوَا اللَّوَّا وَمُجْرِيَ الضمة، فَاتَّبعُوهَا الضمة كَمَا  
اتبعوا الضمة، فقالوا: «مُدُّ»، و«شُدُّ». ومن قال «حَوْبٌ»، فكسر، فعلى أصل التقاء  
الساكنين. ومن لم يُنْتَنْ، أراد المعرفة، ومن نَوَنْ أراد النكرة. واعلم بأنَّ اختلاف هذه  
اللغات، ومجيئها منوئة وغير منوئة مما يدلُّ أنها أصوات، ولَيَسْتَ أفعالاً، إذ ليس لها  
عِضْمَةُ الأفعال.

ومن ذلك قولهم: «عَائِي» في الزجر، و«حَائِي» كلمة زجر للإبل وغيرها من المواشي.

٦١٤ - التحرير: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦٦؛ ولسان العرب ٥٧٣/١١ (قول)، ٤٩٠/١٣ (دهنه)،  
٢٧٦/١٤ (دهنه)؛ وتهذيب اللغة ٥/٣٥٥، ٣٥٦؛ وتأج العروس (قول)، (دهنه).

الإعراب: «وَقُولٌ»: الواو، واو «رب»، و«قول»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلّاً على أنه مبتدأ خبره  
محذوف. «إِنْ»: حرف شرط. «لَا»: حرف لنفي الجنس. «دَوَّ»: اسم «لَا» مبني في محل نصب.  
وخير «لَا» محذوف. «فَلَا»: الفاء حرف ربط لجواب الشرط. «لَا دَوَّ»: تُعرَب إعراب الأولى.  
جملة المبتدأ والخبر: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة فعل الشرط وجوابه: في محل نصب  
مقول القول. وجملة «إِنْ لَا دَوَّ» جملة الشرط غير الظرفية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فَلَا  
دَوَّ»: في محل جزم جواب الشرط.  
والشاهد فيه استعمال «دَهَّ» اسم صوت بمعنى: افعل.

وقالوا: «سَعْ»، وهو زجر للمغز، يقال لها: «سَعْ سَعْ». قال الفراء: «يقال: «سَعْسَغْتُ بالمعز» إذا زجرتها. قال ابن ذرِينَد، وقد يُزَجِّرُ البعير، فيقال له: «سَعْ»، وهو صوت أيضًا مبنيًّا محكيًّا، وسُكْنٌ آخرٌ لأنَّه لم يلتقط في آخره ما يُوجِبُ الحركة كـ«صَهْ» وـ«مَهْ».

وقالوا: «جَوْتَ»، وهو دعاء للإبل لشرب، ويقال: «جَوْتَ جَوْتَ»، وهو من الأصوات المحكية، وفتح للخفة، فأما قول الشاعر، أنشده الكسائي [من الطويل]:

دَعَاهُنْ رِذْفِي . . . إِلَيْهِ<sup>(١)</sup>

فشاهد على صحة الاستعمال، وقال: «بـالجَوْتَ»، فأدخل عليه الألف واللام، وأبقاء على حاله من الحكائية والبناء؛ لأنَّ إلحاد الألف واللام الأسماء المبنيَّة لا يُوجِبُ لها الإعراب، ألا ترى إلى قولهم «الآن»، وـ«الذِي»، وـ«الَّتِي» ونحوها كيف دخلت عليها اللام، ولم توجِبُ لها إعرابًا؟ فكذلك دخول الألف واللام في «الجَوْتَ» زائدة على حد زياتها فيما ذكرنا، ولا يوجِبُ ذلك إعرابًا؛ لأنَّها لم تلحق هذا القبيل؛ لأنَّ مجراه مجرى الفعل. ألا ترى أنها لا تدخل في مثل «غَاقِ»، وـ«صَهْ» ونحوهما.

ومثل «الجَوْتَ» في دخول الألف واللام عليه قوله [من الطويل]:

تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَّلِمْ<sup>(٢)</sup>

قوله: «شَيْبٌ» حكاية صوت جذبها الماء، ورَشَفَها له عند الشرب، فأدخل عليه اللام، وحکاه. ومثله قول الآخر [من الرجز]:

يَذْعُوَنِي بِالْمَاءِ مَاءَ أَسْوَادًا<sup>(٣)</sup>

فـ«ماء» حكاية صوت بُغام الظباء، وأدخل عليه اللام<sup>(٤)</sup>، وهو قليل قياسًا واستعمالًا.

ومثله «جِئْ»، وهو صوت محكيٌّ ساكنٌ الآخر؛ لأنَّه لم يعرض فيه ما يُوجِبُ الحركة، يقال ذلك للإبل عند الشرب، ويقال: «جَأَجَأْتَ بِالإِبلِ جَأَجَأْةً»، إذا قلت لها: «جِئْ جِئْ» والاسم: «الجيءُ» مثل «الجيءُ». قال [من المهرج]:

٦١٤- وَمَا كَانَ عَلَى الْجِيءِ      وَلَا الْهِيءِ امْتِسَاجِيَّكَ

(١) تقدم بالرقم ٦٠٢.

(٢) تقدم بالرقم ٣٧٦.

(٣) تقدم بالرقم ٣٨٠.

(٤) يزيد «أَلْ».

٦١٤ - التخريج: البيت لمعاذ الهراء في لسان العرب ١/٤٢ (جأجاً)، ٥٣ (جيءٌ)، ١٧٩ (هأهأ)، ١٨٩ (هيا)؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/٢٠١؛ والصاحب في فقه اللغة ص ٧١.

الإعراب: «وما»: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية. «كان»: فعل ماضٌ ناقص. «على الجيء»: جازٌ ومجروه متعلقان بخبر (كان) المقتضى المحدث، أو هما الخبر. «ولا»: الواو: حرف عطف، =

فـ«الجيء» الدعاء للشرب، وـ«الهيء» الدعاء للعلف، يقال: «هأهأت بها» إذا دعوتها للعلف.

ومن الأصوات «حلّ»، وهو زجر للناقة، وهو مبني على السكون، لأنّه لم يلتقي في آخره ساكنان، فبقى على سكونه، يقال منه: «حلّحلت بالناقة» إذا قلت لها: «حلّ حلّ»، ويدخله تنوين التنكير، فيقال: «حلّ». قال رؤبة [من الرجز]:

### ٦١٥ - وَطُولُ زَجْرِ بَحَلِّ وَعَاجِ

وقالوا: «حب» بالحاء غير المعجمة، وهو صوت يُزجّر به الجمل عند البروك، يقولون: «حب لا مشيت»، والإحباب في الإبل كالحران في الخيل، قال الشاعر [من الرجز]:

### ٦١٦ - ضَرْبَ الْبَعِيرِ السَّوْءِ إِذْ أَحَبَّا

وهو مبني على السكون؛ لأنّه لم يوجد في آخره ما يُوجّب الحركة.

وقالوا: «هدع» بكسر الهاء، وفتح الدال، وهو صوت تُسّكّن به صغار الإبل إذا تفرّقت، وهو ساكن الآخر على أصل البناء.

= «لا»: حرف لتأكيد النفي. «الهيء»: اسم معطوف على «الجيء» مجرور بالكسرة. «امتداحيكا»: اسم «كان» مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فعل للمصدر «امتداح»، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به للمصدر، والألف للإطلاق.

جملة «ما كان امتداحيكا على الجيء»: بحسب الواو، أو ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «الجيء» على أنه اسم للدعاء إلى الشرب، كما أن «الهيء» دعاء للعلف.

### ٦١٥ - التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٣١

الإعراب: «وطول»: الواو: حرف عطف، «طول»: اسم معطوف على اسم مرفوع سابق، مرفوع بالضمة، وهو مضارف. «زجر»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «بحل»: الباء: حرف جر، «حل»: اسم صوت في محل جز بحرف الجر، والجاز والمجرور متعلقان بـ«زجر». «وعاج»: الواو: حرف عطف، «عاج»: اسم معطوف على «حل» مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «بحل» حيث نون الصوت «حل» تنوين تنكير.

### ٦١٦ - التخريج: الرجز لأبي محمد الفقسي (عبد الله بن رباعي) في لسان العرب ١/٢٩٢ (حبب)، ١/١١٥٦١ (قل)، وبلا نسبة في الأصنعيات ص ١٦٣؛ والمحتب ١/٣٦٤.

الإعراب: «ضرب»: مفعول مطلق لفعل محدود (أو متقدّم) منصوب بالفتحة، وهو مضارف. «البعير»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «السوء»: صفة للبعير مجرورة بالكسرة. «إذا»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بالمصدر: «ضرب». «أحبًا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والألف للإطلاق.

جملة «ضربه ضرب البعير»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أحبًا»: في محل جز مضارف إليه. والشاهد فيه قوله: «أحبًا» حيث صاغ فعلاً من الصوت «حب» لزجر الإبل عند البروك.

وقالوا: «دُوْه»، وهو دعاء للرَّبِيع، والرَّبِيع: الفَصِيلُ يُنْتَجُ في الربِيع، وهو أول النتاج. يقال: «ما له رَبِيعٌ، ولا هَبَّيْعٌ»<sup>(١)</sup>، والهَبَّيْعُ: ما يُنْتَجُ في آخر النتاج.

وقالوا: «نَخْ» مشددة، وهو صوت يقال عند إناخة البعير، وفتح آخره لالتقاء الساكنين، وهما الخاءان، وحُمَّض بالفتح لثقل التضييف، وإشباعاً لفتحة النون، وقد يُخفَّف بحذف إحدى الخاءين، فإذا حُذفت إحدى الخاءين، يُسْكَن آخره، لأن الموجب للحركة قد زال، وهو اجتماع الساكنين، ويقال منه: «نَخَنَخَتُ الناقَةَ، فَنَخَنَخَتْ»، أي: أَبْرَكَتُها، فبركت. قال العَجَاج [من الرجز]:

٦١٧ - ولو أَنْخَنَا جَمْعَهُمْ تَنْخَنَخُوا

وقالوا: «هَبَّيْخٌ»، و«إِيْخٌ» مثله يقال لإناخة البعير.

وقالوا: «هُسَّ»، وهو صوت يزجر به الراعي الغنم. وهو مفتوح الآخر لثقل التضييف. ويقال: «رَاعٍ هَسْنَهَاسٌ، وَهُسَاهِسٌ»، إذا رعاها لَيْلَهُ كُلُّهُ، كأنه قيل له ذلك لزَجْره إِيَاهَا بـ«هُسَّ».

وقالوا: «فَاعٌ»، والمشهور: «فَقَعٌ»، فعلى ذلك تكون الألف إشباعاً عن فتحة الفاء، يقال: «فَعَفَعَ بِالْغَنَمِ»، إذا قال لها: «فَقَعْ فَقَعْ»، ومنه: «رَاعٍ فَعَفَعَ».

وقالوا: «بُسْنٌ»، وهو صوت يُدْعَى به الغنم. قال أبو زيد: أَبْسَنْتُ بِالْغَنَمِ إِذَا أَشْلَيْتَهَا إِلَى الْمَاءِ، وقال أبو عَبْيَدَ: يقال: بَسَسْتُ الْإِبْلَ وَأَبْسَسْتُهَا، لغتان إذا قلت لها: بُسْنُ بُسْنٌ، ومصدره: الإِبْسَاسُ، وهو صوت للراعي يُسْكَن به الناقة عند الحَلْبِ.

وقالوا: «هَجْ» في حَسْنِ الكلب وزْجِرِه، ساكنُ الآخِر مخفَّفٌ على أصل البناء

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢٦٧/٢؛ وللسان ١٠٥/٨ (ربع)، ٣٦٦ (هَبَّيْع). والمعنى: ما له شيء.

٦١٧ - التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ١٧٧/٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٦٠/٣ (نَخْ)؛ وتاج المروس ٣٥٣/٧ (نَخْ).

الإعراب: «لو»: الواو: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. «أَنْخَنَا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنا الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «جَمْعُهُمْ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«هُمْ»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «تَنْخَنَخُوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف للتفرير.

جملة «أَنْخَنَا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تَنْخَنَخُوا»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب أيضاً.

والشاهد فيه قوله: «أَنْخَنَا... تَنْخَنَخُوا» حيث جاء بفعل من الصوت «نَخْ» الذي يقال عند إبراك الإبل، وصرفه.

كـ«صة» وـ«مة»، وهو زجر للغنم. وربما قالوا فيه: «هَجَا» بـالْأَلْفِ، فـأَمَا قُولُهُ، وهو الحارث بن الخزرج [من الكامل]:

سَفَرَتْ فَقَلْتُ لَهَا هَجِ... إِلَخٌ<sup>(١)</sup>

فـشـاهـد عـلـى الـاسـتـعـمـالـ، وـنـوـنـ «هـجـ»؛ لـأـنـهـ أـرـادـ النـكـرـةـ. يـهـجوـ اـمـرـأـةـ، ويـصـفـهـاـ بالـقـبـاحـةـ، وـأـنـهـ حـيـنـ سـفـرـتـ، زـجـرـهـاـ زـجـرـ الـكـلـابـ، وـحـيـنـ تـبـرـقـعـتـ، أـشـبـهـتـ الـكـلـابـ. وـ«ضـبـارـ» اـسـمـ كـلـبـ.

وقـالـواـ: «هـبـيجـ»، وـهـوـ صـوتـ يـصـوـتـ بـهـ الحـادـيـ، وـيـزـجـرـ، بـهـ إـبـلـهـ. وـهـجـ وـهـوـ صـوتـ يـزـجـرـ بـهـ الضـآنـ. وـمـثـلـهـ «عـةـ»، وـ«عـيـرـ».

وقـالـواـ: «ثـيـغـ» وـهـوـ دـعـاءـ لـلـتـيـنـ عـنـ السـفـادـ، وـهـوـ سـاـكـنـ الـآـخـرـ؛ لـأـنـهـ لـمـ يـوـجـدـ فـيـ ماـ يـوـجـبـ تـحـريـكـهـ.

وقـالـواـ: «دـجـ» بـفـتـحـ الـأـوـلـ وـإـسـكـانـ الـثـانـيـ، وـهـوـ صـوتـ يـدـعـىـ بـهـ الدـجاجـ، يـقـالـ: «دـجـدـجـتـ بـالـدـاجـاجـ»، إـذـا قـلـتـ لـهـاـ: «دـجـ» تـدـعـوـهـاـ.

وقـالـواـ: «سـأـ» بـالـسـينـ غـيرـ الـمـعـجمـةـ، وـ«تـشـؤـ» بـالـشـينـ الـمـعـجمـةـ، وـهـوـ صـوتـ يـدـعـىـ بـهـ الـحـمـارـ إـلـىـ الشـرـبـ. قـالـ الـأـحـمـرـ: «سـأـسـأـتـ بـالـحـمـارـ» إـذـا دـعـوـتـهـ إـلـىـ الشـرـبـ، وـقـلـتـ لـهـ: «سـأـسـأـ» بـالـسـينـ غـيرـ الـمـعـجمـةـ. وـقـالـ أـبـوـ زـيدـ: «شـائـشـائـ بـالـحـمـارـ»: دـعـوـتـهـ، وـقـلـتـ لـهـ: «تـشـؤـ تـشـؤـ». وـقـالـ رـجـلـ مـنـ بـنـيـ الـحـرـمـازـ: «تـشـأـشـأـ» بـضـمـمـ التـاءـ وـفـتـحـ الشـينـ، يـقـالـ: «شـائـشـائـ».

وـفـيـ الـمـئـلـ: «إـذـا وـقـفـ الـحـمـارـ عـلـىـ الرـدـهـةـ، فـلـاـ تـقـلـ لـهـ سـأـ»<sup>(٢)</sup>. وـفـيـ روـاـيـةـ: «قـرـبـ الـحـمـارـ مـنـ الرـدـهـةـ وـلـاـ تـقـلـ لـهـ سـأـ». وـالـرـدـهـةـ: نـقـرـةـ فـيـ صـخـرـةـ الـجـبـلـ يـسـتـنـقـعـ فـيـهـ مـاءـ السـمـاءـ، وـالـمـرـادـ: قـرـبـ الـحـمـارـ مـنـ المـاءـ فـهـوـ يـشـرـبـ، وـلـاـ حـاجـةـ إـلـىـ أـنـ تـدـعـوـهـ إـلـىـ الشـرـبـ بـهـذـاـ الـلـفـظـ.

وقـالـواـ: «جاـهـ» مـكـسـوـرـ الـآـخـرـ لـالتـقاءـ السـاـكـنـيـنـ، وـهـوـ صـوتـ يـزـجـرـ بـهـ الـبـعـيرـ دـوـنـ النـاقـةـ. هـكـذـاـ نـقـلـهـ الـجـوـهـرـيـ، وـرـبـمـاـ قـالـواـ: «جاـهـ» بـالـتـوـنـيـنـ، وـأـنـشـدـ [مـنـ الطـوـيلـ]:

٦١٨ - إـذـا قـلـتـ جـاـهـ لـجـ حـتـىـ تـرـدـةـ قـوـىـ أـدـمـ أـطـوـافـهـ فـيـ السـلـاسـلـ

(١) تـقـدـمـ بـالـرـقـمـ ٦٠٣ـ.

(٢) تـقـدـمـ مـنـذـ قـلـيلـ.

٦١٨ - التـخـرـيجـ: الـبـيـتـ لـلـرـاعـيـ النـمـيرـيـ فـيـ دـيـوـانـهـ صـ٢١١ـ؛ وـتـذـكـرـةـ النـحـاةـ صـ٦٦١ـ؛ وـبـلـاـ نـسـبـةـ فـيـ جـمـهـرـةـ الـلـغـةـ صـ١٠٤٢ـ.

الـأـعـرـابـ: «إـذـاـ»: ظـرفـ زـمانـ مـتـضـمـنـ مـعـنـيـ الشـرـطـ، مـتـعـلـقـ بـجـوـاـبـهـ (لـجـ). «قـلـتـ»: فعلـ مـاضـ مـبـنيـ علىـ السـكـونـ لـاتـصالـهـ بـضـمـيرـ رـفعـ مـتـحـركـ، وـالـتـاءـ: ضـمـيرـ مـتـصلـ مـبـنيـ فـيـ محلـ رـفعـ فـاعـلـ. «جاـهـ»: =

صاحب الكتاب قال: هو زجر للسبع.

وقالوا: «فُونِسْ»، وهو صوت يُدعى به الكلب، وهو ساكن الآخر وإن اجتمع فيه ساكنان، كأنه موقوف عليه، فإن وصل بكلام يُوجب تحريكه، ضم للإتباع.

وقالوا: «طِيَغْ» بكسر الطاء، وهو حكاية صوت الضاحك.

وقالوا: «عِيَطْ» ساكن الطاء، وهو حكاية صوت الصبيان إذا تصايحوا. يقال: «عَطَّعَتِ الْقَوْمُ»، إذا تصايحوا، والمصدر: العطعة. ولا أراه من لفظ «عيط»، إنما الفعل منه «عيطوا». ويجوز أن يكون الأصل في «عيط»: «عَطْ» مثل «جيء» و«ثيء»، والياء حديث عن إشباع كسرة العين، كما قالوا في «صَاهِ»: «صَاهَ»، فأشبعوا فتحة الصاد، فصارت ألفاً، فعلى هذا تكون العطعة.

و«شيب» حكاية صوت مشارف الإبل عند الشرب، قال ذو الرمة [من الطويل]:

تَدَاعِينَ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَئِّلِمْ جَوَابِنِهِ مِنْ بَضْرَةٍ وَسِلَامٍ<sup>(١)</sup>  
و«شيب» مكسور الباء للساكن قبله.

وقالوا: «ماءِ» مكسور الهمزة لسكن الألف قبلها. وهو حكاية صوت بُغام الظئبة، وقد تقدم.

وقالوا: «غاق»، وهو حكاية صوت الغراب، وهو مكسور الآخر لسكن الألف قبل آخره، وقد يُؤَنَّ، فيقال: غاق، قال الفلاح [من الرجز]:

٦١٩ - مُعاوِدٌ لِلْجُوعِ وَالْإِمْلَاقِ يَغْضَبُ إِنْ قَالَ الْغُرَابُ غاق  
أَبْعَدَكُنَّ اللَّهُ مِنْ نِيَاقٍ

= صوت لزجر البعير، أو السبع، مبني في محل نصب مفعول به (مقول القول). «لَجْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو: «حتى»: حرف جر. «ترده»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة بعد «حتى»، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والمصدر المسؤول من «أن ترده» في محل جز بـ«حتى»، والجاز والمجرور متعلقان بـ«لَجْ». «قوى»: فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على الألف للتعمّد، وهو مضاف. «أَمْ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أطواocha»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «في السادس»: جاز ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ، أو يعرّبان خبراً للمبتدأ.

جملة «قلت»: في محل جز مضاف إليه. وجملة «لَجْ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «أطواocha في السادس»: في محل رفع صفة لـ«قوى».

والشاهد فيه قوله: «جااه» حيث جاء بالصوت (جااه) منزناً.

(١) تقدم بالرقم ٣٧٦.

٦١٩ - التخريج: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٥١، ٩٨٠.

الإعراب: «معاود»: خبر لمبتدأ ممحذف تقديره: هو، مرفوع بالضمة. «لِلْجُوعِ»: جاز ومجرور =

وقالوا: «طَاقٌ» حكاية صوت الضرب، وهو مكسور للساكن قبله.

«وطَقُّ» حكاية وقع الحجارة ببعضها على بعض، يقال: «طَقْطَقَتِ الحجارة»، إذا جاء صوتها طَقْ طَقْ، والطَّقْقَةُ صوت وقع حوافر الخيل على الصالب مثل الدقة، وهو ساكن الآخر؛ لأنَّه لم يوجد في آخره ما يوجِّب الحركة.

وقالوا: «قَبٌ» ساكن الباء أيضاً، وهو حكاية صوت وقع السيف على الصَّرِيبة.

= متعلقان بالخبر. «والإملأق»: الواو: حرف عطف، «الإملأق»: اسم معطوف على (الجوع) مجرور بالكسرة. «يغضِّب»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «إن»: حرف شرط جازم. «قال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الغَرَابُ»: فاعل مرفوع بالضمة. «غَاقٌ»: اسم صوت مبني على الكسر في محل نصب مفعول به (مقول القول). «أَبْعَدْكُنَّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«كُنَّ»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة. «من نِيَاقٍ»: جازٌ ومجرور متعلقان بحال محنوفة من الضمير «كُنَّ».

جملة «هو معاود»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يغضِّب»: في محل رفع صفة لـ«المعاود». وجملة «قال»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَبْعَدْكُنَّ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «غَاقٌ» حكاية لصوت الغراب حيث بناء على الكسر.

# الظروف

## فصل

### [ظروف الغایات]

قال صاحب الكتاب: منها الغایات، وهي «قبل» و«بعد»، و«فوق»، و«تحت»، و«أمام»، و«قِدَام»، و«وراء»، و«خلف»، و«أسفل»، و«دون»، و«من عل»، و«ابداً بهذا أول». وقد جاء ما ليس بظرف غایة، نحو: «حسب» و«لا غير»، و«ليس غير». والذي هو خذ الكلام وأصله أن ينطّق بهن مضادات، فلما اقتطع عنهن ما يُضفّن إليه، وسكت عليهن؛ صرزاً خوداً ينتهي عندها، فلذلك سمّيَن غایات.

\* \* \*

قال الشارح: إنما قيل لهذا الضرب من الظروف: غایات؛ لأنّ غایة كلّ شيء ما ينتهي به ذلك الشيء، وهذه الظروف إذا أضيفت، كانت غایتها آخر المضاف إليه؛ لأنّ به يتم الكلام، وهو نهايته. فإذا قُطعت عن الإضافة، وأريد معنى الإضافة، صارت هي غایات ذلك الكلام، فلذلك من المعنى قيل لها: غایات.

وهي مبنية على الضم، أمّا بناؤها؛ فلأنّ هذه الظروف حقّها أن تكون مضافة؛ لأنّها من الأسماء الإضافية التي لا يتحقق معناها إلا بالإضافة، ألا ترى أنّ «قبلًا» إنما هو بالإضافة إلى شيءٍ بعده، و«بعدًا» إنما هو بالإضافة إلى ما قبله؟ فلذلك كان حقّها بالإضافة، نحو: «جئْت قبل يوم الجمعة، وبعد يوم خروجك»، فلما حذف ما أُضيفت إليه مع إرادته، واكتفى بمعرفة المخاطب عن ذكره، وفهم منها<sup>(١)</sup> بعد الحذف ما كان مفهوماً منها<sup>(١)</sup> قبل الحذف، صارت بمنزلة بعض الاسم؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وبعض الاسم مبنيٌ لا يستحق الإعراب.

وأمّا كونها على حركة، فلأنّ لها أصلاً في التمكّن، ألا ترى أنّها تكون معرفة إذا كانت مضافة، نحو قوله: «جئْت قبلك»، ومن قبلك، وبعديك، ومن بعديك، أو نكرة، في نحو: «جئْت قبلًا، وبعديًا»، وإنما تكون مبنية إذا قُطعت عن الإضافة، فلما كان لها هذا القدم في التمكّن، وجب بناؤها على حركة تميّزاً لها على ما بني، ولا أصل له في

(١) صحيحتها طبعة ليزغ في ذيل التصحيحات ص ٩٠٨ إلى «منه»، ولا أرى هذا التصحیح صائباً.

التمكن من نحو: «من»، و«كم». وليس تحريرُكُها لالتقاء الساكنين كما يظن بعضهم، ألا ترى أنَّ من جملة الغايات «أولُ»، و«من عَلَى» وأخْرُهما متحرّك، ولم يلتقي فيه ساكنان؟ وأمّا الضم فيها خاصةً؛ فلأنَّ الضمة حرَكة لم تكن لها في حال إعرابها وتمكّنها، ألا ترى أنها في حال إعرابها تكون منصوبة مجرورة، نحو قوله: «جئتُ قَبْلَكَ، وَبَعْدَكَ»، و«جئتُ من قَبْلَكَ ومن بَعْدَكَ»؟ فلما بنيتِ، ووجب لها الحركة؛ ضمّوها لثلاً يتوهم أنها معرفة إذ الضمة غريبة منها. وقيل: حركَت بأقوى الحركات، وهي الضمة، لتكون كالعَوْض من حذف ما أضيف إليها. وقيل: بنيت على الضم لشبيهها بالمنادي المفرد من نحو «يا زيدُ»، ووجه الشبه بينهما أنَّ المنادي المفرد متى نَكَرَ، أو أُضيَفَ، أُعربَ، نحو قوله [من الطويل]:

٦٢٠ - أداراً بحُزُوى هجت للعين عَبْرَةَ [فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفَضُ أَوْ يَتَرْفَقُ] وقوله تعالى: «يَنْحَسِرُ عَلَى الْبَيَادِ»<sup>(١)</sup>. وإذا أفرد معرفة، بُني، وقد كان له حالة تمكّن، وكذلك «قَبْلُ»، و«بَعْدُ» إذا نَكَرَ وأُضيَفَ، أُعربَ، وإذا أفرد معرفة، بُني، فلذلك قالوا: «جئتُ قَبْلَ، وَبَعْدَ وَمِنْ قَبْلُ، وَمِنْ بَعْدُ». قال الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ الْأَمَرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ»<sup>(٢)</sup>، والمراد: من قَبْلِ كل شيء، ومن بَعْدِ كل شيء، وكذلك بقية الظروف. قال الشاعر [من الطويل]:

٦٢١ - إذا أنا لم أُمَنْ عَلَيْكَ ولم يَكُنْ لِقَاءُكِ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

٦٢٠ - التخريج: البيت الذي الرقة في ديوانه ص ٤٥٦؛ وخزانة الأدب ٢/١٩٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٨٨؛ والكتاب ٢/١٩٩؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٣٦، ٥٧٩؛ وبلا نسبة في الأغاني ١١٩/١٠؛ وشرح الأشموني ٢/٤٤٥؛ والمقتضب ٤/٢٠٣.

اللغة: حزوى: اسم موضع. هجت: حركَت. العبرة: الدمعة. يرفض: يسلِّم متناثراً. يترقق: يظهر في العين دون أن ينحدر.

الإعراب: «أداراً»: الهمزة: للنداء، «داراً»: منادي منصوب لأنَّه شبيه بالمضارف. «بحزوى»: جار ومجرور متعلقان بمحذف نعت «داراً». «هجت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل. «للعين»: جار ومجرور متعلقان بـ«هجت». «عبرة»: مفعول به منصوب. «فماء»: الفاء: استثنافية، «ماء»: مبتدأ مرفوع، وهو مضارف. «الهوى»: مضارف إليه مجرور. «يرفض»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «أو»: حرف عطف. «يترقق»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره «هو».

جملة «أداراً»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هجت»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ماءُ الْهَوَى...»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يرفض»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «يترقق»: معطوفة على جملة «يرفض».

والشاهد فيه قوله: «أداراً» حيث نصب المنادي النكرة المقصود بالنداء، والقياس فيه البناء على الضم، ومسوغ نصبه أنه منكوح في اللفظ لاتصافه بال مجرور، ووقوعه موقع صفتة، فكانه قال: أداراً مستقرة بحزوى، فجرى لفظه على التنکير، وإن كان مقصوداً بالنداء.

(١) يس: ٣٠. (٢) الروم: ٤.

٦٢١ - التخريج: البيت لعني بن مالك في لسان العرب ١٥/٣٩٠ (وري)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب =

وقال [من الرجز]:

٦٢٢ - [يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أَظْلَلُهُ] أَزْمَضْ مِنْ تَحْتَ وَأَضْحَى مِنْ عَلَةٍ

= ٦ / ٥٠٤؛ والدرر ٣ / ١١٣؛ وشرح التصريح ٢ / ٥٢؛ ولسان العرب ٣ / ٩٢ (بعد)؛ وهمع الهوامع  
٢١٠ / ١.

اللغة والمعنى: لم أؤمن: لم أكن أميناً ومؤمناً.

يقول: إذا لم أكن وفيا لك، وحافظاً لغيبك وحضورك وإذا لم تثق بي فلست لك بصديق.

الإعراب: «إذا»: ظرف يتضمن معنى الشرط مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«أؤمن». «أنا»: ضمير منفصل في محل رفع نائب فاعل لفعل محدود يفسره ما بعده. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «أؤمن»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم، ونائب الفاعل: أنا. «عليك»: جار و مجرور متعلقان بـ«أؤمن». «ولم»: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «يكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم. «القاوِك»: اسم «ي肯» مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جزء بالإضافة. «إلا»: حرف حصر. «من»: حرف جزء. «وراء»: اسم مبني على الضم في محل جزء بحرف الجر. والجار والمجرور متعلقان بمحدود خبر «ي肯». «وراء»: توكيد «وراء» الأولى مبني على الضم.

وجملة الفعل المحدود ونائب الفعلية في محل جزء بالإضافة. وجملة «لم أؤمن عليك» الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها تفسيرية. وجملة «لم ي肯...»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه قوله: «من وراء وراء»، حيث يبني الظرف المبهم «وراء» على الضم، وذلك لحذف لفظ المضاف إليه، ونها معناه.

٦٢٢ - التخريج: الرجز لأبي ثروان في شرح التصريح ٢ / ٣٤٦؛ ولأبي ثروان في المقاصد النحوية ٤ / ٥٤٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣١٨؛ وخزانة الأدب ٢ / ٣٩٧، ٩٧ / ٣، ٣٠٥ / ٦؛ والدرر ٣ / ٣٢٣، ٧٦٠ / ٣؛ وشرح عدمة الحافظ ص ٩٨١؛ ومعنى الليب ١ / ١٥٤؛ وهمع الهوامع ٢٠٣ / ١، ٢١٠ / ٢.

اللغة: أظلله: أي أظلل فيه. أرمض: أشعر بشدة الحر. أضحي: أصاب بالشمس.  
المعنى: يصور الشاعر يوماً شديداً الحر، فيقول: إنه لم يجد شيئاً يتظلل فيه، فكانت قدماه تحرقان من تحت، وجسمه يحترق من تعرّضه للشمس من فوق.

الإعراب: «يا»: حرف تنبية. «رب»: حرف جر شيء بالزائد. «يوم»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محالاً على أنه مبتداً. «لي»: جار و مجرور متعلقان بمحدود نعت لـ«يوم». «لا»: حرف نفي. «أظلله»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «أرمض»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «من تحت»: جار ومجرور متعلقان بـ«أرمض». «وأضحي»: الواو حرف عطف، «أضحي»: فعل مضارع تام مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «من عله»: جار و مجرور متعلقان بـ«أضحي»، والهاء للسكت.

جملة «رب يوم...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أظلله»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «أرمض»: جملة بدالية من جملة «لا أظلله» فهي في محل رفع. وجملة «أضحي»: معطوفة على جملة «أرمض».

والشاهد فيه قوله: «من تحت»، قوله: «من عله» حيث جاء بالظرف في كلا القولين مبنياً على الضم؛ لأنه أفرد مغرفة.

وحكُم «أَوْلُ»، و«حَسْبُ» و«لَيْسَ غَيْرُ» حكم «قَبْلُ» و«بَعْدُ»، قال الشاعر [من الطويل]:  
**٦٢٣ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيَّنَا تَغْدُو الْمَنِيَّةُ أَوْلُ**  
 فاعرفه.

\* \* \*

### [بناء ظروف الغايات وإعرابها]

قال صاحب الكتاب: وإنما يُبنَى إذا ثُوي فيهن المضاف إليه، فإن لم يُثُو،  
**فبالإعراب، كقوله [من الوافر]:**

**٦٢٤ - فسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفَرَاتِ**

**٦٢٣ - التخريج:** البيت لمعن بن أوس في ديوانه ص ٣٩؛ وخزانة الأدب ٢٤٤/٨، ٢٨٩، ٢٤٥، ٢٩٤  
 وشرح التصريح ٢/٥١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٢٦؛ ولسان العرب ١٢٧/٥ (كبير)،  
 ٧٢٢/١١ (وجل)؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٩٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/١٤٠؛ وأوضاع  
 المسالك ٣/١٦١؛ وجمهرة اللغة ص ٤٩٣؛ وخزانة الأدب ٦/٥٠٥؛ وشرح الأشموني ٢/٣٢٢؛  
 وشرح قطر الندى ص ٢٣؛ ولسان العرب ٩/٢٦١ (عنف)، ١٣/٤٣٨ (هون)؛ والمقتضب ٣/٢٤٦  
 والمنصف ٣/٣٥.

اللغة: لعمرك: رحباتك. أوجل: يتحمل أن تكون فعلاً مضارعاً بمعنى أخاف، أو فعل تفضيل  
 بمعنى: أشدّ خوفاً. تعدو: تركض، تسرع. المنيّة: الموت.

المعنى: أقسم أني لا أدرى على أي متى يأتي الموت أولاً، لذلك فأنا خائف من هذا المصير.  
**الإعراب:** «العمرك»: اللام: حرف ابتداء، «عمر»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في  
 محل جز بالإضافة، وخبر المبتدأ مذدوب تقديره «قسمي». «ما»: حرف نفي، «أدرى»: فعل مضارع  
 مرفوع، والفاعل: أنا. «وإنِّي»: الواو: حالية، «إنِّي»: حرف مشبه بالفعل، والباء: ضمير متصل  
 مبني في محل نصب اسم «إنِّي». «لأوْجَلُ»: اللام: المزحلقة، «أوْجَلُ»: خبر «إنِّي» مرفوع، أو فعل  
 مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «عَلَى أَيْنَا»: جار و مجرور متعلقان بـ«تَغْدو»، وهو مضاف. «وَنَا»:  
 ضمير في محل جر بالإضافة. «تَغْدو»: فعل مضارع مرفوع. «المنيّة»: فاعل مرفوع. «أَوْلُ»: ظرف  
 مبني على الضم في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«تَغْدو».

وجملة «العمرك قسمي»: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «ما أدرى»: لا محل لها من  
 الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة «إنِّي لأوْجَلُ»: في محل نصب حال. وجملة «أوْجَلُ»: -  
 باعتبار «أوْجَلُ» فعلاً مضارعاً - في محل رفع خبر «إنِّي». وجملة «تَغْدو على أَيْنَا»: في محل نصب  
 سدت مسدّ مفهولي «أدرى».

والشاهد فيه قوله: «أَوْلُ» حيث بني هذه الكلمة على الضم، وحذف لفظ المضاف إليه، إذ لو أعرابها  
 ل جاء بها منصوبة، ونية معناها سبب بناها.

**٦٢٤ - التخريج:** البيت ليزيد بن الصقع في خزانة الأدب ١/٤٢٩، ٤٢٦؛ ولعبد الله بن يعرب في الدرر  
 ٣/١١٢؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٣٥؛ وبلا نسبة في أوضاع المسالك ٣/١٥٦؛ وتذكرة النحاة  
 ص ٥٢٧؛ وخزانة الأدب ٦/٥٠٥، ٥١٠؛ وشرح الأشموني ٢/٣٢٢؛ وشرح التصريح ٢/٥٠ =

وقد قرئ «لِلْأَمْرِ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِهِ»<sup>(١)</sup>، ويقال: «ابداً به أولاً».

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم القول: إن المضاف إليه من تمام المضاف إذ كان معروفاً له، فهو بمنزلة اللام من «الرجل» و«الغلام»، فإذا حذف المضاف إليه مع إرادته، كان ما بقي كبعض الاسم، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب. وأما إذا حذف، ولم يُثُبُّ ثبوته، ولا التعريف به، كان المضاف تاماً، فيُعرَّب كسائر النكرات، نحو: «فرس»، و«غلام».

فتقول: «جئت قبلًا، وبعدًا، ومن قبل ومن بعد». وأما قول الشاعر [من الوافر]:

فساغ لي الشراب... إلى

فشاهد على إعراب «قبل» حيث حُذف منها المضاف إليه، ولم يُثُبُّ، والمشهور فيه الرواية: «بالماء الفرات»، ورواوه الثعالبي عن أبي عمرو: «بالماء الحمي»، وهو المحفوظ.

وقرئ «الله الأمْرُ من قبل ومن بعد»<sup>(٢)</sup> بالجز والنونين على إرادة النكرة، وقطع النظر عن المضاف إليه، وقرأ الجحدري، وعون العقيلي: «من قبل ومن بعد» بالجز من غير تنوين على إرادة المضاف إليه وتقدير وجوده.

ومثله في إرادة النكرة قولهم: «ابداً بذلك أولاً»، أي: مقدماً، ولم يتعرض للتقدّم

= وشرح ابن عقيل ص ٣٩٧؛ ولسان العرب ١٥٤/١٢ (حمم)؛ وтاج العروس (حمم)؛ وهمع الهوامع ١٠/١. ويروى «الحميم» مكان «الفرات».

اللغة: ساغ الشراب: سهل مروره في الحلق. غص بالطعام أو الشراب: تعذر بلعه فمنعه عن التنفس. الماء الفرات: الماء العذب.

المعنى: هنؤ عيشه، وطاب شرابه بعد أن أدرك هدفه، ونال مبتغاه، وقد كان من قبل لا يستسيغ الماء العذب.

الإعراب: «فساغ»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«ساغ»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. «لي»: اللام: حرف جز، والباء: ضمير متصل مبني في محل جز بحرف الجز، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «ساغ». «الشراب»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «وكنت»: الواو: واو الحال. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «قبلًا»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ«أغص». «أكاد»: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجواباً تقديره: أنا. «أغص»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجواباً تقديره: أنا. «بالماء»: الباء: حرف جر، «الماء»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أغص». «الفرات»: نعت «الماء» مجرور بالكسرة.

وجملة «ساغ الشراب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كنت قبلًا...»: في محل نصب حال. وجملة «أكاد أغص»: في محل نصب خبر «كنت». وجملة «أغص...»: في محل نصب خبر «أكاد».

والشاهد فيه قوله: «قبلًا» حيث نون الشاعر الظرف ليقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى.

(١) الروم: ٤. وقد تقدم تخریج هذه القراءة منذ قليل.

(٢) الروم: ٤.

على ماذا، فصار نكرة يفهم منه مفرداً غير ما يفهم منه مضافاً، ألا ترى أنك إذا أضفته، ثُفِّهم منه التقدّم على شيء بعينه، وإذا لم تضفيه، فهمت منه التقدّم مطلقاً. وقيل: معنى التنكير فيه أنه إذا أضيف إلى نكرة، كان نكرة، وإذا حذف المضاف إليه، بقي على تنكيره، فكان معرباً لذلك.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: ويقال: «جئته من عَلَى»، وفي معناه: «من عالٍ»، و«من مُعالٍ»، و«من عَلَّا». ويقال: «جئته من عَلَوْ وَعَلَوْ وَعَلَوْ»، وفي معنى «حسب»: «بَجَلٌ». قال [من الرجز]:

رَدُوا عَلَيْنَا شَيْخَنَا ثُمَّ بَجَلٌ

٦٢٥

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أنهم يقولون: «جئته من عَلَى»، ومعناه: من فوق، وفيه لغاث، قالوا: «جئته من عَلِيٍّ» منقوص كـ«عَمٍ» وـ«شَجٍ»، قال أمرو القيس [من الطويل]:  
٦٢٦ - [مِكَرٌ مَقْرٌ مُثْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا] كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِيٍّ

٦٢٥ - التخريج: الرجز للأعرج المعني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٦٩؛ وخزانة الأدب ٥٢٢/٩؛ ولسان العرب ٤٦/١١ (بجل).

اللغة: الشیخ: الجمل. بجل: حسب.

الإعراب: «رَدُوا»: فعل أمر مبني على حذف التون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة. والواو ضمير متصل مبني في محل رفع: فاعل. «عَلَيْنَا»: جار ومحروم متعلقان بـ«رَدُوا». «شَيْخَنَا»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، وـ«نَا»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «ثُمَّ»: حرف عطف. «بَجَلٌ»: اسم مبني على السكون في محل رفع خبر لمبدأ محدود تقديره: ذلك.  
وجملة «رَدُوا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ذلك بجل»: معطوفة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء «بجل» بمعنى: حسب.

٦٢٦ - التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٩؛ وإصلاح المنطق ص ٢٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٦؛ وخزانة الأدب ٣٩٧/٢، ٣٩٧/٣، ٢٤٢، ٢٤٣؛ والدرر ١١٥/٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٣٩؛ وشرح التصرير ٢/٥٤؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٥١؛ والشعر والشعراء ١/١١٦؛ والكتاب ٤/٢٢٨؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٤٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٧/٢٧٤ (حطط)؛ وأوضاع المسالك ٣/١٦٥؛ وصرف الباني ص ٣٢٨؛ والمقرب ١/٢١٥؛ وهمع الهوامع ١/٢١٠.  
اللغة والمعنى: مكر: كثير العطف أي العودة مرة بعد أخرى. مقر: كثير الفرار. الجلمود: الحجر العظيم الصلب. حطط: حدره.

يقول: إن فرسه سريع الجري، شديد الإقدام والإدبار معًا، وшибه بحجر عظيم ألقاه السيل من مكان عالي إلى الحضيض.

وقالوا: «من عالٍ» كـ«قاضٍ»، وـ«غازٍ»، قال الشاعر [من الرجز]:

قَبَاءٌ مِنْ تَحْتُ وَرِئَا مِنْ عَالٍ

٦٢٧

ويروى:

تَظْمَأً مِنْ تَحْتُ وَتَرْزُوَيْ مِنْ عَالٍ

وقالوا في معناه: «من مُعالٍ»، قال ذو الرّمة [من الرجز]:

وَنَعْضَانُ الرَّخْلِ مِنْ مُعالٍ

٦٢٨

= الإعراب: «مكراً»: نعت لـ«منجرد» في البيت السابق، مجرور. «مفراً»: نعت لـ«منجرد». «مدبر»: نعت لـ«منجرد». «مماً»: حال منصوب. «كجلمود»: جار. ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ المحذوف تقديره: «هو كائن كجلمود»، وهو مضاف. «صخر»: مضاف إليه مجرور. «حطّه»: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «السيل»: فاعل مرفوع. «من علٍ»: جار ومجرور متعلقان بـ«حطّه». جملة «هو كائن كجلمود» الاسمية: في محلّ نعت لـ«منجرد»، وجملة (حطّه السيل) الفعلية: في محلّ نعت لـ«جلمود».

والشاهد فيه قوله: «من علٍ» حيث وردت لفظة «علٍ» معربة مجرورة بـ«من»، وسبب إعرابها أنه لم يقصد بالعلو معيناً، وإنما قصد علوًّا ما.

٦٢٧ - التخريج: الرجز برواية: «ظمائي الّسَا مِنْ تَحْتُ رِيَا مِنْ عَالٍ». وهو لدكين بن رجاء في لسان العرب ١١٧ (ظماء)، ٢٥/١٥ (غلل)، ٨٣/١٥ (علا)؛ وتابع العروس (غلل)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١/١١٧ (ظماء)، ٢٥/١٥ (رماء)؛ وتهذيب اللغة ٣/١٨٥، ٤٠٢/١٤، ٣٣٦/١ (ضماء)، (علا)؛ والمخصص ١١٤/١٣ (ضماء)، مقاييس اللغة ٤/١١٧.

الإعراب: «قباء»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي، مرفوع بالضمة. «من»: حرف جر. «تحت»: ظرف مكان مبني على الضمة في محلّ جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالخبر. «وريماً»: الواو: حرف عطف، «ريماً»: اسم معطوف على «قباء» مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. «من عال»: حرف، جر، وظرف مكان مبني على السكون في محلّ جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالصفة المشبهة (ريماً).

جملة «هي قباء»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

وعلى الرواية الثانية: «نظماء»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «من تحت»: تعرب كسابقتها إلا أن تعلقتها يكون بالفعل. «وتروى»: حرف عطف، وفعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «من عال»: تعرب كسابقتها إلا أن تعلقتها يكون بالفعل.

جملة «نظماء»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تروى»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب أيضاً.

والشاهد فيه قوله: «من عال» لغة في «من علٍ».

٦٢٨ - التخريج: البيت لذى الرّمة في ديوانه ص ٢٨٤

الإعراب: «ونغضان»: الواو: حرف استثناف، «نغضان»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف.

وقالوا: «من عَلَا» مقصوراً كـ«عَصَا»، وـ«رَحَى»، قال [من الرجز]:

فَهُنَيْ تَنُوشُ الْحَوْضَ تَنُوشًا مِنْ عَلَا      تَنُوشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الْفَلَّا<sup>(١)</sup>

وقالوا: «من عَلَّ» بضم اللام. قال الشاعر [من الكامل]:

٦٢٩ - وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ      وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَّ نَيْبٍ مِنْ عَلَّ

وقالوا: «من عَلُوًّا»، وـ«من عَلْوًا»، وـ«من عَلْوٌ» بالضم والفتح والكسر، قال أعشى

باهلة [من البسيط]:

٦٣٠ - إِنِّي أَتَشَنِي لِسَانٌ لَا أُسْرِبُ بِهَا      مِنْ عَلْوَ لَا عَجَبٌ مِنْهَا وَلَا سَخَّرٌ

= «الرحل»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «من معال»: جاز و مجرور متعلقان بخبر مذوف، أو أنهما خبر البenda.

جملة «أنقضان الرحل مرفوع من معال»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «من معال» بمعنى «من فوق» لغة في «من عل». (١) تقدم بالرقم ٥٩٨.

٦٢٩ - التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/١٦١؛ و تذكرة النحاة ص ٨٥؛ والدرر ٣/١١٥؛ و شرح التصريح ٣/٤٤٧؛ وبلا نسبة في همع الهوامح ١/٢١٠.

اللغة والمعنى: الثنية: هنا الطريق. بنو كلبي: قوم جرير.

يقول الفرزدق في هجاء جرير: لقد سددت عليك كل طريق، وضيقتك عليك الخناق، فلا يمكنك الخلاص مني، وأتيت قومك من عل كالقدر الذي لا يتوقع، والذي لا مفر منه.

الإعراب: الواو: بحسب ما قبلها. «القد»: الاسم: موطنية لجواب القسم، «قد»: حرف تحقيق.

«سددت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والباء: ضمير في محل رفع فاعل. «عليك»: جار و مجرور متعلقان بـ«سددت». «كل»: مفعول به منصوب، وهو مضارف. «ثنيّة»: مضارف إليه مجرور.

«وأتيت»: الواو: حرف عطف، «أتيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون. والباء: ضمير في محل رفع فاعل. «فوق»: ظرف متعلق بـ«أتيت»، وهو مضارف. «بني»: مضارف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضارف. «كلبي»: مضارف إليه مجرور. «من»: حرف جز.

«عل»: اسم مبني على الضم في محل جز بحرف الجز، والجار والمجرور متعلقان بـ«أتيت». جملة «سددت» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنّها جواب القسم. وجملة «أتيت...» الفعلية: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «من عَلًّا» حيث أراد علوًّا معيناً فبني «عل» على الضم، وهذا مستلزم نية المضارف إليه من حيث المعنى، ولو أراد علوًّا ما لأعربها.

٦٣٠ - التخريج: البيت لأعشى باهله في إصلاح المنطق ص ٢٦؛ والأصميات ص ٨٨؛ وأمالى المرتضى ٢/٢؛ وجمهرة اللغة ص ٩٥٠، ٩٥٩؛ وخزانة الأدب ٦/٥١١؛ وسمط اللآلٰي ص ٧٥؛ ولسان

العرب ٤/٣٥٢ (سخر)، ٣٨٥/١٣ (لسن)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/١٩١، ٤/١٥٦؛ ولسان العرب ١٥/٨٣ (علا).

شرح المفردات: السخر: السخرية.

المعنى: جاءت أنباء من أعلى نجد، وهو لا يعجب من الموت ولا يسخر.

يروى بالضم والفتح والكسر. وهذه اللغات، وإن اختلفت ألفاظها، فالمراد بها معنى واحد، وهو «فُوقٌ». و«فُوقٌ» من الأسماء التي لا تنفك من الإضافة؛ لأنَّه إنما يكون فرقاً بالنسبة إلى ما يضاف إليه، كما كانت «قَبْلُ» و«بَعْدُ» كذلك، فوجب أن يكون «عَلٌّ» وسائل لغاتها مضافة إلى ما بعدها. فإذا أضيف إلى معرفة، وقطع عن الإضافة، وكان المضاف إليه مراداً منوياً، كان معرفة، وبئنَّ لما ذكرناه من تنزُّله منزلة بعض الأسم إذا كان إنما يتم تعرِيفُه بما بعده مما أضيف إليه.

وإن قطع النظر عن المضاف إليه، كان معرباً منكورة، وكذلك لو أضفته إلى نكرة، وقطعته عنه، كان معرباً أيضاً، لأنَّه منكورة كما كان. فمعناه مع قطع الإضافة كمعناه مضافاً.

إذا قلت: «جئت من عَلٍّ» بالخُفْض، جعلته منكورة، كأنك قلت: «جئت من فوق»، ويحتمل أن تكون الكسرة إعراباً، وهو محدود اللام، ويحتمل أن تكون الكسرة فيه بناء، وكسرة الإعراب محدودة لثقلها على الياء التي هي لام مبدلة من الواو، والياء حُذفت لسكون التنوين بعدها على حد «قاضٍ».

إذا قلت: «مِن عَلٍّ» بالضم، فهو معرفة محدودة اللام، والضم فيه كـ«قَبْلُ» وـ«بَعْدُ».

إذا قلت: «عَلُوٌّ»، وـ«عَلُوٌّ»؛ فقد تمتَّ الاسم، ولم تُحذف منه شيئاً، فمن قال: «عَلُوٌّ»، وـ«عَلُوٌّ» بالكسر أو الفتح، فكأنه تَوَهَّمَ الحركة فيه لالتقاء الساكنين، فالكسير على أصل التقاء الساكنين، والفتح طلباً للخففة، وإتباعاً لفتحة العين إذ كانت اللام ساكنة، فهي حاجزاً غير حصين.

وكذلك من قال فيه: «عَلًا»، وجعله مقصوراً، فهو أيضاً تاءً غير منتفص منه، وألفه

= الإعراب: «إنِّي»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير المتكلّم مبني في محل نصب اسم «إن».  
«أَنْتَنِي»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحدودة لالتقاء الساكنين، والتاء للتائيث، والنون لللوقياية، والياء: ضمير المتكلّم مبني في محل نصب مفعول به. «لِسَان»: فاعل مرفوع بالضمة. «لَا»: حرف نفي. «أَسْرَ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجواباً تقديره: أنا. «بِهَا»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل قبلهما. «مِنْ عَلَوٍ»: حرف نفي على الفتح في محل جر، متعلقان بصفة محدودة للسان. «لَا»: حرف نفي يعمل عمل «لِيْس». «عَجْب»: اسم «لَا» مرفوع بالضمة. «مِنْهَا»: جاز و مجرور متعلقان بخبر «لَا» المحدود. «وَلَا»: الواو: حرف عطف، «لَا»: زائدة لتركيد النفي. «سَخْرَ»: اسم معطوف على «عَجْب» مرفوع بالضمة الظاهرة.  
وجملة «إنِّي أَنْتَنِي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَنْتَنِي لِسَان»: في محل رفع خبر «إن». وجملة «لَا أَسْرَ»: في محل رفع صفة لـ«لِسَان». وجملة «لَا عَجْب كَانَتْ»: في محل رفع صفة ثانية لـ«لِسَان».

والشاهد فيه قوله: «مِنْ عَلَوٍ» حيث بناها على الفتح في محل جز، وكل اللغات تؤدي معنى: من فوق.

منقلبة عن الواو، فإن نوى فيه المضاف إليه، وجعله معرفة، كانت الألف في تقديره، ومن جعله نكرة، كانت الألف في تقدير كسرة، كما تكون «عَصَا» كذلك. وكذلك «عالٍ»، و«مُعالٍ»، فهو تامٌ، إذا كانت نكرة، كان مجروراً وثُون، وإذا كان معرفة، خُذف منه التنوين، وكان بالياء، وكانت الضمة فيه منوية. هذا هو القياس. فأما «بَجْلٌ»، فهي اسم من أسماء الأفعال معناها: «أَكْتَفِ»، و«أَقْطَعِ». وهي مبنية على السكون لوقوعها موقع الفعل المبني، وسُكِّنَت على مقتضى القياس في كل مبني. وقد يُدخلون عليها الكاف، فيقولون: «بَجْلُكَ»، كما يقولون: «قَطْكَ»، و«قَدْكَ»، إلا أنهم يقولون في إضافة إلى النفس: «بَاجْلِي»، ولا يكادون يقولون: «بَاجْلَنِي» كما يقولون: «قَطْنِي». وإنما ذُكرت هنا، لأنها في معنى «حَسْبٍ»، فاعرفه.

### فصل

#### [أحكام «حيث»]

قال صاحب الكتاب: وثبت «حيث» بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة. ويقال: «حيث»، و«حوْثٌ» بالفتح والضم فيهما، وحکى الكسائي: «حيث» بالكسر. ولا يضاف إلى غير الجملة، إلا ما رُوي من قوله [من الرجز]:

٦٣١ - أَسَأَرَى حِيثُ سَهْلِ طَالِعًا [نجماً يضيء كالشهاب لاما] أي: مكان سهيل، وقد روى ابن الأعرابي بيته عَجْزَه [من الطويل]:

٦٣٢ - [ونطعنهم حيث الجبى بعَدَ ضَرِبِهِم بِبِيِضِ المَوَاضِي] حيث لَيِّ العمائم

٦٣١ - التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/٣؛ والدرر ٣/١٢٤؛ وشرح شواهد المعني ١/٣٩٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٥؛ ومغني اللبيب ١/١٣٣؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٨٤؛ وهو مع الهوامع ١/٢١٢.

اللغة والمعنى: سهيل: نجم. الشهاب: شعلة نار ساطعة.

الإعراب: «أَمَا»: حرف استفتاح. «تَرِى»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «حِيثُ»: ظرف مبني على الضم في محل نصب، متعلق بـ«تَرِى»، وهو مضاف. «سَهْلِ»: مضاف إليه مجرور. «طَالِعًا»: حال منصوبة. «نجماً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «يَضِيءُ»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «كالشهاب»: جار. ومجرور متعلقان بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله «يَضِيءُ»، أو متعلق بـ«يَضِيءُ». «لامِعاً»: حال منصوبة.

وجملة «أَمَا تَرِى . . .»: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «يَضِيءُ»: في محل نصب نعت لـ«نجماً».

والشاهد فيه قوله: «حيث سهيل»، فقد أضاف الظرف «حيث» إلى مفرد، وهذا نادر.

٦٣٢ - التخريج: البيت للفرزدق في شرح شواهد المعني ١/٣٨٩؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٨٧؛ وليس في =

ويتصل به «ما»، فيصير للمجازة.

\* \* \*

قال الشارح: في «حيث» أربع لغات. قالوا: «حيث» بالضم، و«حيث» بالفتح، و«حيث»، و«حيث». وهي مبنية في جميع لغاتها، والذي أوجب بناءها أنها تقع على الجهات الست، وهي «خلف»، و«قدام»، و«يمين»، و«شمال»، و«نفق»، و«تحت»، وعلى كل مكان، فأبهمـت «حيث» ووّقعت عليها جميعاً، فضاـهـت بـابـاهـمـهاـ فيـ الأمـكـنةـ «إذ» المـبـهـمـةـ فيـ الأـزـمـنـةـ المـاضـيـةـ كـلـهـاـ. فـكـمـاـ كـانـتـ «إـذـ» مـضـافـةـ إـلـىـ جـمـلـةـ تـوـضـحـهاـ، أـوـضـحـتـ «حيـثـ» بـالـجـمـلـةـ التـيـ تـوـضـحـ بـهـاـ «إـذـ» مـنـ اـبـتـدـاءـ وـخـبـرـ، وـفـعـلـ وـفـاعـلـ. وـحـينـ اـفـتـرـتـ إـلـىـ الـجـمـلـةـ بـعـدـهـاـ، أـشـبـهـتـ «الـذـيـ» وـنـحـوـهـاـ مـنـ الـمـوـصـلـاتـ فـيـ إـبـاهـمـهاـ فـيـ نـفـسـهـاـ وـافـتـقـارـهـاـ إـلـىـ جـمـلـةـ بـعـدـهـاـ تـوـضـحـهاـ، فـبـنـيـتـ كـبـنـاءـ الـمـوـصـلـاتـ.

ووجه ثان أنه ليس شيء من ظروف الأمكانـةـ يـضافـ إـلـىـ جـمـلـةـ إـلـاـ «حيـثـ». فـلـمـاـ خـالـفـتـ أـخـوـاتـهـاـ؛ بـنـيـتـ لـخـرـوجـهـاـ عـنـ بـابـهـاـ. وـوـجـبـ أـنـ يـكـونـ بـنـاؤـهـاـ عـلـىـ السـكـونـ؛ لأنـ المـبـنـيـ عـلـىـ حـرـكـةـ ماـ كـانـ لـهـ أـصـلـ فـيـ التـمـكـنـ، وـحـالـةـ يـكـونـ مـعـرـبـاـ فـيـهـاـ، نـحـوـ: «يـاـ زـيـدـ»، وـبـابـهـ فـيـ النـدـاءـ، وـ«قـبـلـ»، وـ«بـعـدـ» وـنـحـوـهـاـ مـنـ الـغـايـاتـ. فـأـمـاـ «حيـثـ» فـلـمـاـ لـمـ تـكـنـ لـهـاـ هـذـهـ الـحـالـةـ؛ كـانـ سـاـكـنـةـ الـآـخـرـ إـلـاـ أـنـ التـقـىـ فـيـ آـخـرـهـاـ سـاـكـنـاـ، وـهـمـاـ الـيـاءـ وـالـثـاءـ، فـمـنـهـمـ مـنـ فـتـحـ طـلـبـاـ لـلـخـفـةـ لـثـقـلـ الـكـسـرـةـ بـعـدـ الـيـاءـ كـ«أـيـنـ» وـ«كـيـفـ»، وـمـنـهـمـ مـنـ شـبـهـاـ بـالـغـايـاتـ، فـضـمـمـهـاـ كـ«قـبـلـ» وـ«بـعـدـ». وـوـجـهـ الشـبـهـ بـيـنـهـمـاـ أـنـ حـقـ «حيـثـ» مـنـ جـهـةـ أـنـهـاـ ظـرـفـ أـنـ تـضـافـ

= ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٨، ٤/٧، ١٢٣؛ والدرر ٣/١٢٣؛ وشرح الأشموني ٢/

٣١٤؛ وشرح التصريح ٢/٣٩؛ ومغني اللبيب ١/١٣٢؛ وهمع الهوامع ١/٢١٢.

اللغة: نطعنـهـمـ: نـضـرـبـهـمـ. الـحـبـيـ: جـمـعـ حـبـوـهـ وـهـوـ أـنـ يـجـمـعـ الرـجـلـ ظـهـرـهـ وـسـاقـيـهـ بـعـمـامـتـهـ، أـوـ يـدـيـهـ.

المواضـيـ البيـضـ: السـيـوـفـ القـاطـعـةـ. حـيـثـ لـيـ العـمـائـ: أـيـ الرـؤـوسـ.

المعنى: إـنـهـمـ يـطـعـنـونـ الـأـعـدـاءـ بـالـرـمـاحـ بـعـدـ أـنـ يـضـرـبـوـ رـؤـسـهـمـ بـالـسـيـوـفـ القـاطـعـةـ.

الإـعـرـابـ: (وـنـطـعـنـهـمـ): الـوـاـوـ: بـحـسـبـ مـاـ قـبـلـهـاـ، وـ(نـطـعـنـهـمـ): فـعـلـ مـضـارـعـ مـرـفـوعـ، وـ(هـمـ): ضـمـيرـ متـصلـ مـبـنـيـ فـيـ محلـ نـصـبـ مـفـعـولـ بـهـ، وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ فـيـ وـجـوـبـاـ تـقـدـيرـهـ: نـحـنـ. «حيـثـ»: ظـرفـ مـكـانـ مـبـنـيـ فـيـ محلـ نـصـبـ، مـتـعلـقـ بـ(نـطـعـنـ)، وـهـوـ مـضـافـ. «الـحـبـيـ»: مـضـافـ إـلـيـهـ مـجـرـورـ، أـوـ مـبـتـدـأـ خـرـهـ مـحـذـوفـ تـقـدـيرـهـ: «مـوـجـودـةـ». «بـعـدـ»: ظـرفـ زـمـانـ مـنـصـوبـ، مـتـعلـقـ بـ(نـطـعـنـ)، وـهـوـ مـضـافـ. «أـضـرـبـهـمـ»: مـضـافـ إـلـيـهـ مـجـرـورـ، وـهـوـ مـضـافـ، وـ(هـمـ): ضـمـيرـ متـصلـ مـبـنـيـ فـيـ محلـ جـرـ بـالـإـضـافـةـ. «بـيـضـ»: جـازـ وـمـجـرـورـ مـتـعلـقـاـ بـالـمـصـدـرـ (ضـرـبـ)، وـهـوـ مـضـافـ. «الـمـواـضـيـ»: مـضـافـ إـلـيـهـ مـجـرـورـ. «حيـثـ»: ظـرفـ مـكـانـ مـبـنـيـ فـيـ محلـ نـصـبـ، مـتـعلـقـ بـالـمـصـدـرـ (ضـرـبـ)، وـهـوـ مـضـافـ. «لـيـ»: مـضـافـ إـلـيـهـ مـجـرـورـ، وـهـوـ مـضـافـ. «الـعـمـائـ»: مـضـافـ إـلـيـهـ مـجـرـورـ.

وـجـمـلـةـ (نـطـعـنـهـمـ): بـحـسـبـ مـاـ قـبـلـهـاـ. وـجـمـلـةـ (الـحـبـيـ مـوـجـودـةـ): فـيـ محلـ جـرـ بـالـإـضـافـةـ.

وـالـشـاهـدـ فـيـ قـوـلـهـ: «حـيـثـ لـيـ العـمـائـ» حـيـثـ أـضـافـ الـظـرفـ إـلـىـ الـمـفـرـدـ، وـهـذـاـ نـادـرـ.

إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمكانة، نحو: «أمامك»، و«قدامك» ونحوهما، فلما أضيفت إلى الجملة، صارت إضافتها كلاماً إضافية، فأسببت «قبل»، و«بعد» في قطعهما عن الإضافة، إلا أن الحركة في «حيث» لالتقاء الساكنين، وفي «قبل»، و«بعد» للبناء.

وحكى الكسائي عن بعض العرب الكسر في «حيث»، فيقول: «من حيث لا يعلمون»، فكسرها مع إضافتها إلى الجملة، ووجه هذه اللغة أنهم أجروا «حيث»، وإن كانت مكاناً، مجرى ظروف الزمان في إضافتها إلى الجمل، وإذا أضيفت إلى الجملة، كان فيها وجهاً: الإعراب والبناء، نحو قوله [من الطويل]:

على حين عابت المشتب على الصبا      وقلت: أَمَا أَضْحَى وَالشَّيْبُ وَازْغَ<sup>(١)</sup>

ويروى: «على حين» بالكسر، فمن فتح، بناه، ومن كسر، أعرابه. ويجوز أن يكون من قال: «حيث» بناه أيضاً، إلا أنه كسر على أصل التقاء الساكنين، ولم يبال الثقل، كما قالوا: «جِنِيرٌ»، و«وَيْبٌ»، فكسرها، وإن كان قبل الآخر ياء. ومن العرب من يضيف «حيث» إلى المفرد ويجزه، أنشد ابن الأعرابي [من الطويل]:

وَنَطَعْتُهُمْ حَيْثُ الْحَبَّى بَعْدَ ضَرَبِهِمْ      بِيَضِّ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ  
فهذا بناه، وأضافه إلى المفرد، كما قال: «مِنْ لَدْنِ حَكِيمٍ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>، فأضاف «لَدْن» مع كونه مبنياً، ولم يمنعه ذلك من الإضافة.

ولا يجازى بـ«حيث» كما جوزي بأخواتها من نحو «أين»، و«أئن» من حيث كانت مضافة إلى الجملة بعدها. والإضافة موضحة مخصوصة، والجزاء يقتضي الإبهام، فيتنافى مع (٣) معنى الإضافة والجزاء، فلم يجمع بينهما. فإذا أريد ذلك، أتي معها بما يقطعها عن الإضافة، ويصير الفعل بعدها مجزوماً بعد أن كان مجروراً الموضع، ولا تصير بدخول «ما» عليها حرفاً، كما صارت «إذ» عند سببويه حرفاً بدخول «ما» عليها، وذلك لقوءة «حيث» وكثرة مواضعها، وتشعب لغاتها على ما سيوضح في موضعه من هذا الكتاب.

وقد يُستعمل «حيث» بمعنى الزمان، نحو قوله [من المديد]:

٦٣٣ - لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَةُ قَدَمَهُ  
فأعرفه.

(٢) النمل: ٦.

(١) تقدم بالرقم ٣٨.

(٣) سقطت كلمة «مع» في الطبعتين.

٦٣٣ - التخريج: البيت لظرفة بن العبد في ديوانه ص ٨٦؛ وخزانة الأدب ١٩/٧؛ والدرر ١٢٥/٣  
وس茅ط الآلي ص ٣١٩؛ ولسان العرب ١٦٨/١٠ (سوق)، ٣٥٧/١٥ (هدى)؛ وبلا نسبة في مجالس  
ثعلب ص ٢٣٨؛ وهمع الهرامع ٢١٢/١.

## فصل

### [أحكام «منذ»]

قال صاحب الكتاب: ومنها «منذ»، وهي إذا كانت اسمًا على معنيين: أحدهما: أول المدة، كقولك: «ما رأيته منذ يوم الجمعة»، أي: أول المدة التي انتفت فيها الرؤية، ومبتدئها ذلك اليوم.

والثاني: جميع المدة، كقولك: «ما رأيته منذ يومان»، أي: مدة انتفاء الرؤيةاليومان جميًعاً. و«منذ» محنوفة منها، وقالوا: هي لذلك أدخلت في الاسمية، وإذا لقيتها ساكن بعدها، ضممت رداً إلى أصلها.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن «منذ»، و«منذ» يختصان بالزمان، فلا يدخلان إلا على زمان، فمحلهما من الزمان محل «من» من المكان. فـ«من» لا بدء الغاية في المكان، ولا يستعمل في غيره. تقول: «ما سرت من بغداد»، أي: ما ابتدأ السير من هذا المكان. و«منذ»، و«منذ» لهذا المعنى في الزمان، ولا يستعملان في غيره. وذهب الكوفيون<sup>(١)</sup> إلى أن «من» يصلح للزمان والمكان، و«منذ»، و«منذ» لا يصلحان إلا للزمان، وتعلقو بقوله تعالى: «لَسْتَ مِنْ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَوْمَ الْحِجَّةِ يَعْمَلُونَ»<sup>(٢)</sup>، وأول يوم من الزمان، وقد دخلت «من» على الزمان، ومنه قول زهير [من الكامل]:

٦٣٤ - لِمَنِ الْدِيَارُ بِثُئَةِ الْحِجَّرِ أَفْوَى نَّمِنْ حَجَّاجِ وِمِنْ ذَهَرِ

= اللغة: هدأه: تقدمه.

المعنى: إن للفتى عقلاً يهديه إلى الرشاد ما دام حيًّا، وأينما كان.  
الإعراب: «للثني»: جار و مجرور بفتحة مقدرة على الألف للتذر، والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم. «عقل»: مبتدأ مرفوع مؤخر. «يعيش»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: هو. «به»: جار و مجرور متعلقان بالفعل «يعيش». «حيث»: اسم مبني على الضم في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «يعيش». «تهدي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «ساقه»: مفعول به منصوب، والهاء: مضaf إليه محله الجر. «قدمه»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر.

جملة «للفتى عقل»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يعيش به»: صفة لـ«عقل» محلها الرفع. وجملة «تهدي ساقه قدمه»: مضاف إليها محلها الجر.

والشاهد فيه أن الأخفش قال: إن «حيث» قد تأتي بمعنى الحين كما في هذا البيت.

(١) انظر المسألة الرابعة والخمسين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والkovفيين ص ٣٧٠ - ٣٧٦.

(٢) التوربة: ١٠٨.

٦٣٤ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٦؛ والأزهية ص ٢٨٣؛ وأسرار العربية =

وـ«حجّج» معناه: سِنون، وقد دخل عليها «من». ولا حجّة في ذلك لاحتمال أن يكون المراد بقوله: «من أول يوم»: من تأسى أول يوم، ثم حذف المضاف، وأقيمت المضاف إليه مقامه. وقول زهير: «من حجّ» أي: من مَ حجّ، فدخول «من» إنما هو على الحدث، لا على الزمان. قال سيبويه<sup>(١)</sup>: وـ«مُذْ» تكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت «من»، لا يدخل واحد منها على الآخر، يعني أن «مُذْ» لا تدخل على «من»، وـ«من» لا تدخل عليها.

وـ«مُذْ» مخففة من «مُنْذُ» بحذف عينها، كما كانت «لَدُ» مخففة من «لَدْنُ» بحذف لامها. والذي يدل على ذلك أنك لو سميت بـ«مُذْ»، وصغرتها، لقلت: «مُنْذُ»، فتعيد المحذوف. والعرب تستعملهما اسمين وحرفين. والأغلب على «مُنْذُ» أن تكون حرفاً، ويجوز أن تكون اسمًا. والأغلب على «مُذْ» أن تكون اسمًا للحذف الذي لحقها، والمحذف بابه الأسماء من نحو: «يَدَ»، وـ«دَمَ»، والأفعال من نحو «حُذَّ»، وـ«كُلَّ»؛ وأما الحروف، فليس الأصل فيها الحذف إلا أن تكون مضاعفة، فتختفَّ نحو: «إِنَّ»، ولِكِنْ، وـ«رُبَّ».

وإنما قلل الحذف في الحروف، لأن الحذف ضرب من التصرف، والحروف لا تصرف لها لجمودها وكونها بمنزلة جزء من الاسم والفعل، وجزء الشيء لا تصرف له. وشيء آخر، وهو أن الحروف إنما جيء بها لضرب من الإيجاز والاختصار، وهو النيابة عن الأفعال لتقييد فائدتها مع إيجاز اللفظ، ألا ترى أن همزة الاستفهام نائبة عن

= ص ٢٧٣؛ والأغاني ٦/٨٦؛ والإنصاف ١/٣٧١؛ وخزانة الأدب ٩/٤٣٩، ٤٤٠؛ والدرر ٣/١٤٢؛ وشرح التصرير ٢/١٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٥٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٤؛ والشعر والشعراء ١/١٤٥؛ ولسان العرب ٤/١٧٠ (هجر)، ١٣/٤٢١ (من)؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٣١٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٧٠؛ ووصف المباني ص ٣٢٠؛ وشرح الأشموني ٢/٢٩٧؛ ومغني الليب ١/٣٣٥؛ وهم الهوامع ١/٣١٧.

اللغة: القنة: أعلى الشيء. الحجر: منازل ثمود عند وادي القرى. أقوين: خلون. مذحج: منذ سنوات.

المعنى: يتساءل الشاعر عن ديار قنة الحجر التي خلت منذ سنوات عديدة.  
الإعراب: «من»: جار و مجرور متعلقان بخبر مقدم للمبتدأ. «الديار»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «بنقة»: جار و مجرور متعلقان بمحذوف حال من «الديار»، وهو مضاف. «الحجر»: مضاف إليه مجرور. «أقوين»: فعل مضارِّ، والنون: ضمير في محل رفع فاعل. «من حجّ»: جار و مجرور متعلقان بـ«أقوين». «ومن دهر»: الواو: حرف عطف، «من دهر»: جار و مجرور متعلقان بـ«أقوين».  
جملة «المن الديار»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أقوين»: في محل رفع نعت «الديار».

والشاهد فيه قوله: «من حجّ»، وـ«من دهر» حيث جاءت «من» لابتداء الغاية في الزمان، على رأي الكوفيين.

(١) الكتاب ٤/٢٢٦.

«أنتفهُم»، وواو العطف نائبة عن «عطفت»، وكذلك سائر الحروف؟

وإذا كانت الحروف إنما جيء بها للإيجاز والاختصار، فلو ذهبت تمحض منها شيئاً، لكان اختصار المختصر، وهو إجحاف. فلذلك كان الغالب على «منذ» الحرافية، والغالب على «منذ» الاسمية. فإذا كانت حرفـا، كان ما بعدها مخوضـا، وكانت بمعنى الزمان الحاضر، نحو قولهـ: «ما رأيـه مـذ الساعـة»، أيـ: في هذه الساعـة الحاضـرة، وكذلك «منذ الشـهر»، و«منذ العـام»، كلـه بمعنى الحاضـر. فـ«منذ» أوصـلت معنى الفعل إلى ما بعدهـا من الزـمان. ومثـلهـ: «مـذ كـم سـرت؟» فـ«منذ» أوصـلت معنى «سـرت» إلى «كـم»، كما كانت الباء كذلكـ في قولهـ: «بـمن تـمـر؟» وتقولـ: «ما رأـيـه مـذ الـيـوم إـلى ساعـتكـ هـذه»، جـعلـتـ «اليـوم» أـولـ غـايـتكـ، فأـجـريـتـ في بـابـها كـمـا جـرـتـ «مـنـ» إـذا قـلتـ: «مـنـ مكانـ كـذا». وتـقولـ: «ما رـأـيـه مـذ يـومـينـ»، جـعلـتهـما غـايـةـ ابـدائـها.

وإذا كانت اسمـا فـلـها معـنيـان:

أـحـدـهـما: أن تكونـ بـمعـنىـ الأـمـدـ، فـتـنـظـمـ أـولـ الـوقـتـ إـلـىـ آخـرـهـ.

وـالـآخـرـ: أن تكونـ بـمعـنىـ أـولـ الـوقـتـ. مـثالـ الـوـجـهـ الـأـوـلـ قولـكـ: «ما رـأـيـهـ مـذـ يـومـانـ»، وـ«ـمـنـ لـيـلـتـانـ»، وـالـمعـنىـ: أـمـدـ ذـلـكـ يـومـانـ وـلـيـلـتـانـ، وـالـنـكـرـةـ مـاـ يـخـتـصـ بـهـذاـ الضـربـ؛ لأنـ الغـرضـ عـدـةـ المـدـةـ التـيـ انـقـطـعـتـ فـيـهاـ الرـؤـيـةـ. وـذـلـكـ أـنـهـ وـقـعـتـ جـوابـاـ عـنـ «ـكـمـ مـدـةـ انـقـطـاعـ الرـؤـيـةـ؟» أوـ «ـمـذـ كـمـ يـوـمـاـ لـمـ تـرـهـ؟» فـوجـبـ أـنـ يـكـونـ الجـوابـ عـدـدـاـ؛ لأنـ «ـكـمـ» عـدـدـ، وـالـجـوابـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـكـونـ مـطـابـقاـ لـلـسـؤـالـ، وـلـاـ يـلـزـمـ تـخـصـيـصـ الـوقـتـ وـتـعـيـيـنـهـ. فـإـنـ أـتـيـتـ بـمـعـرـفـةـ تـشـتـمـلـ عـلـىـ عـدـدـ، جـازـ وـلـمـ يـمـتـنـعـ، نحوـ قولهـ: «ـلـمـ أـرـهـ مـذـ الـمـحـرـمـ، وـمـذـ الـشـتـاءـ»؛ لـاستـهـالـهـماـ عـلـىـ مـدـةـ مـعـدـودـةـ، كـأـنـكـ قـلتـ: «ـلـمـ أـرـهـ مـذـ ثـلـاثـوـنـ يـوـمـاـ، وـمـذـ ثـلـاثـةـ أـشـهـرـ»؛ لأنـ تـعرـيفـهـ لـمـ يـخـرـجـهـ عـنـ إـفـادـةـ الـعـدـدـ، فـقـدـ وـفـيـتـ بـجـوابـ «ـكـمـ» وـزـيـادـةـ.

وـأـمـاـ الـوـجـهـ الـآخـرـ: فـيـذـكـرـ فـيـهـ ابـدائـ الـوقـتـ عـلـىـ جـهـةـ التـعـرـيفـ، كـقولـكـ: «ـمـاـ رـأـيـهـ مـذـ يـوـمـ الـجـمـعـةـ»، وـالـمعـنىـ: ابـدائـ ذـلـكـ يـوـمـ الـجـمـعـةـ، وـأـولـ ذـلـكـ يـوـمـ الـجـمـعـةـ. وـهـذـاـ الـوـجـهـ الثـانـيـ لاـ يـجـوزـ فـيـهـ إـلـاـ التـوـقـيـتـ وـالـإـشـارـةـ إـلـىـ وـقـيـتـ بـعـيـنـهـ. وـذـلـكـ أـنـ جـمـيعـ ذـلـكـ جـوابـ كـلامـ، كـأـنـهـ لـمـ قـالـ: «ـلـمـ أـرـكـ»، قـالـ: «ـكـمـ مـدـةـ ذـلـكـ؟» وـ«ـمـاـ أـولـ ذـلـكـ؟» فـجـوابـ الـأـوـلـ الـعـدـدـ، وـمـاـ لـهـ مـقـدـارـ مـعـلـومـ مـنـ زـمـانـ عـلـىـ مـاـ ذـكـرـ. وـجـوابـ الثـانـيـ، وـهـوـ «ـمـاـ أـولـ ذـلـكـ؟» وـ«ـمـاـ ابـدائـ ذـلـكـ؟» أـنـ تـذـكـرـ لـهـ أـوـقـاتـاـ مـعـلـومـةـ، نحوـ: «ـيـوـمـ كـذاـ»، وـ«ـسـنـةـ كـذاـ». وـالـمـرـادـ: مـاـ رـأـيـهـ مـذـ ذـلـكـ الـوقـتـ إـلـىـ وـقـيـتـ هـذـاـ، إـلـاـ أـنـكـ تـرـكـتـ ذـكـرـ مـنـتـهـيـ الـغاـيـةـ لـلـعـلـمـ بـهـ، إـذـ لـوـ كـانـ وـقـعـتـ رـؤـيـةـ بـعـدـ، وـلـمـ تـكـنـ الرـؤـيـةـ انـقـطـعـتـ مـنـ الـوقـتـ ذـكـرـهـ، لـكـانـ الإـخـارـ غـيرـ صـحـيـحـ.

وـاعـلـمـ أـنـكـ إـذـ رـفـعـتـ مـاـ بـعـدـ «ـمـذـ»، فالـكـلامـ مـبـتـداـ وـخـبـرـ، فـ«ـمـذـ» ابـدائـ، وـمـاـ بـعـدـ

الخبر؛ لأنّ «مُذْ» واقعه موقع «الأمد»، كأنك قلت: «أمد ذلك يومان»، أو «أول أمده يوم الجمعة»، فكما يكون الأمد مبتدأ، فكذلك ما وقع موقعه. وقال بعضهم: «يومان» هو المبتدأ، و«مُذْ» الخبر، وتقدّر «مُذْ» تقدير ظرف المكان، كأنه قال: «بيني وبينه يومان». والأول أظهر، فالكلام إذا رفعت ما بعد «مُذْ» جملتان، وإذا خفضت وقلت: «مذ يومين»، فالكلام جملة واحدة.

وذهب الفراء إلى أن «مُذْ» مركبة من «من»، و«ذو»، فحذفوا الواو تخفيفاً وما بعدها من صلة الذال، وقال غيره: هي مركبة من «من» و«إذ»، فحذفت الهمزة تخفيفاً، وغيّرت بضم أولها، وحرّكت الذال لسكونها، وسكون النون قبلها، وضمت إتباعاً لضمة الميم. وهذه دعوى لا دليل عليها، والأصل عدم التركيب.

وقد ذهب بعض أصحابنا<sup>(١)</sup> إلى أن «مُذْ» و«مُنْذْ» اسمان على كل حال، فإذا رفعت ما بعدهما، فعلى الابتداء والخبر على ما سبق، وإذا خفضت ما بعدهما، فعلى تقدير اسمين مضافين، وإن كانا مبنيين، كقولك: «من لَدُنْ حَكِيمٍ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup> أضفت «لَدُنْ» إلى «حَكِيم»، وإن كان مبنياً.

ومثله في خفض ما بعده ورفعه «كم». تقول: «كم رجل جاءني؟» فيكون بمنزلة عدد مضاد، وتقول: «كم دراهمك؟» فيكون في موضع مبتدأ، وما بعده الخبر. وهو قول متين، إلا أن الجواب عنه أن «مُذْ» و«مُنْذْ» لابتداء الغاية في الزمان، فهي نظيرة «من» في المكان، فكما أن «من» حرف، فكذلك ما هو في معناه.

فإن قيل: فلِمَ بُنِيتِ «منذ» و«منذ»؟ قيل: أما إذا كانت حرفاً، فلا كلام في بنائها، إذ الحروف كلها مبنية، وإذا كانت اسمًا، فهي مبنية أيضاً؛ لأنها اسم في معنى الحرف، فكان مبنياً كـ«من» وـ«ما» إذا كانا استفهاماً، أو جزاء، وحقّهما السكون؛ لأنّ أصل البناء على السكون. وإنما حرّكت «مُنْذْ»، لكون النون قبلها ساكنة، وضمت إتباعاً لضم الميم، إذ النون خفية، لأنها غنة في الخيشوم ساكنة، فكانت حاجزاً غير حصين. ولو بناها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين، لخرجوا من ضم إلى كسر، وذلك قليل في كلامهم.

ومثله في الإتباع قولهما: «مُنْشِنْ»، فمنهم من يضم التاء إتباعاً لضمة الميم، ومنهم من يقول: «مِنْشِنْ»، بكسر الميم إتباعاً لكسرة التاء، إذ النون لخفائها وكونها غنة في الخيشوم حاجزاً غير حصين. وأما «مُذْ» فساكنة، لأنّه لم يلتقي في آخرها ما يوجب لها الحركة، فإن لقيتها ساكنة بعدها، ضمت لالتقاء الساكنين، نحو: «مُذْ اليوم»، و«مُذْ

(١) انظر المسألة السادسة والخمسين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والковفيين» ص ٣٨٢ - ٣٩٣.

(٢) النمل: ٦.

الليلة». ومنهم من يكسرها، فيقول: «مُذِ الْيَوْمُ»، و«مُذِ اللَّيْلَةُ»، فمَنْ ضَمَّ، فَإِنَّهُ أَتَيَ الضَّمَّ، وَإِذَا كَانُوا أَتَبَعُوا فِي «مُذْ» مَعَ الْحَاجِزِ، فَأَنْ يُتَبَعُوهُ مَعَ عَدَمِ الْحَاجِزِ أَوْلَى. وَيُجَوزُ أَنْ يَكُونَ لِمَا وَجَبَ التَّحْرِيكُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، حَرْكَوْهُ بِالْحُرْكَةِ الَّتِي كَانَتْ لَهُ، كَمَا قَالُوا: «رَبَّ»، فَحَرَّكُوهَا فِي حَالِ التَّخْفِيفِ بِالْحُرْكَةِ الَّتِي كَانَتْ لَهَا قَبْلَ التَّخْفِيفِ، فَاعْرَفُهُ.

### فصل

#### [أحكام «إذ» و«إذا»]

قال صاحب الكتاب: ومنها «إذ» لِمَا مَضِيَّ مِنَ الدَّهْرِ، و«إذا» لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنْهُ، وَهُما مَضَافَاتٌ أَبْدَى، إِلَّا أَنْ «إذ» تُضَافُ إِلَى كُلَّنَا الجَمْلَتَيْنِ، وَأَخْتَهَا لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى الْفُعُلِيَّةِ، تَقُولُ: «جَئْتُ إِذْ زَيْدٌ قَائِمًا»، و«إِذْ قَامَ زَيْدٌ»، و«إِذْ يَقُولُ زَيْدٌ»، و«إِذْ زَيْدٌ يَقُولُ»، وَقَدْ أَسْتَقْبَحُوا: «إِذْ زَيْدٌ قَامَ»، وَتَقُولُ: «إِذَا قَامَ زَيْدٌ»، و«إِذَا يَقُولُ زَيْدٌ». قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَأَيْلَدَ إِذَا يَعْشَى \* وَالْهَارِ إِذَا تَجَلَّ»<sup>(١)</sup>، وَنَحْنُ قُولُهُ [مِنَ الرَّجْزِ]:

٦٣٥ - **إِذَا الرِّجَالُ بِالرِّجَالِ التَّقْتُ**

ارتفاعُ الاسمِ فِيهِ بِمَضْمِيرٍ يُفسِّرُهُ الظَّاهِرُ.

\* \* \*

قال الشارح: «إذ»، و«إذا» ظرفان من ظروف الأزمنة، فـ«إذ» ظرف لِمَا مَضَى مِنْهَا، وـ«إذا» لِمَا يُسْتَقْبَلُ، وَهُما مَبْنَيَانَ عَلَى السُّكُونِ. وَالَّذِي أَوْجَبَ لَهُمَا الْبَنَاءَ شَبَهُهُمَا بِالْمَوْصُولَاتِ، وَتَنَزَّلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْزَلَةً بَعْضِ الْأَسْمَاءِ. فَأَمَّا «إذ» فَإِنَّهَا تَقُولُ عَلَى الأزْمَنَةِ الْمَاضِيَّةِ كُلُّهَا مَبْهَمَةً فِيهَا، لَا اخْتِصَاصٌ لَهَا بِبعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ، فَاحْتَاجَتْ لِذَلِكَ إِلَى مَا يُوضَحُهَا، وَيُكَثِّفُ عَنْ مَعْنَاهَا، وَإِيَّاصُهَا يَكُونُ بِجَمْلَةِ بَعْدِهَا، فَصَارَتْ بِمِنْزَلَةِ بَعْضِ الْأَسْمَاءِ، وَضَارَعَتْ «الَّذِي»، وَالْأَسْمَاءِ النَّاقِصَةِ الْمُحْتَاجَةِ إِلَى الصَّلَاتِ، لَأَنَّ الْأَسْمَاءَ مُوضِوعَةٌ لِلدلالةِ عَلَى الْمُسَمَّيَّاتِ، وَالْتَّمِيزُ بَيْنَ بَعْضِهَا وَبَعْضِهِ.

فَإِذَا وُجِدَ مِنْهَا مَا يَتَوقَّفُ مَعْنَاهُ عَلَى مَا بَعْدِهِ، حَلَّ مَعَ مَا بَعْدِهِ مَحْلُ الْأَسْمَاءِ الْوَاحِدِ، وَصَارَ هُوَ بِنَفْسِهِ

(١) الليل: ١ - ٢.

٦٣٥ - التعریج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.  
 الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه متصل بجوابه. «الرجال»: فاعل لفعل محدود، والتقدير: إذا التقى الرجال. «بالرجال»: جار و مجرور متعلقان بـ«التقى». «التقى»: فعل ماضٍ، والباء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي.  
 وجملة «التقى الرجال»: في محل جز بالإضافة. وجملة «التقى»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب.  
 والشاهد فيه مجيء الاسم بعد «إذا» مرفوعاً بفعل محدود يفسره المذكور. والكافيون يجيزون وقوع المبتدأ والخبر بعدها.

بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم مبني؛ لأن بعض الاسم لا يوضع للدلالة على المعنى. وبنية على السكون على أصل البناء على ما تقدم.

فـ«إذ» توضح بالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، فمثال المبتدأ والخبر قوله: «جئتك إذ زيد قائم»، ومثال الفعل والفاعل قوله: «جئتك إذ قام زيد»، و«إذ يقوم زيد». وإذا كان الفعل مضارعاً؛ حسن تقديمها وتأخيره، نحو: «جئتك إذ يقوم زيد»، و«إذ زيد يقوم». وإذا كان ماضياً، لم يحسن تأخيره، لا يكادون يقولون: «إذ زيد قام»، وذلك لأن «إذ» ظرف زمان ماضٍ، فإذا كان معك فعل ماضٍ، استحبوا إيلاعه إياته لتشاكل معناهما، وما بعد «إذ» في موضع خفض بإضافة «إذ» إليه، إذ كانت زماناً، والزمان يضاف إلى الجملة، نحو: «جئتك زمان زيد أمير، وزمن قام زيد، وزمن يقوم زيد».

وأما «إذا»، فهي اسم من أسماء الزمان أيضاً، ومعناها المستقبل، وهي مبنية لإبهامها في المستقبل، وافتقارها إلى جملة بعدها، توضحها وتبينها كما كانت الموصولات كذلك، على ما ذكرنا في «إذ»، مضافاً ذلك إلى ما فيها من معنى الشرط، فبنية كبناء أدوات الشرط، وسكن آخرها؛ لأنه لم يلتقي فيه ساكنان. ولما تضمنته من معنى الجزاء، لم يقع بعدها إلا الفعل، نحو: «آتيك إذا أحمر البُسرُ، وإذا يقوم زيد».

فأما قول الله تعالى: «وَأَيْلِ إِذَا يَقْنَى \* وَلَتَهَارِ إِذَا يَجْلِي»<sup>(١)</sup> فشاهد على جواز وقوع كل واحد من المضارع والماضي بعدها، فإذا وقع الاسم بعدها مرفوعاً، فعلى تقدير فعل قبله، لأنّه لا يقع بعدها المبتدأ والخبر، لما تضمنته من الشرط والجزاء. والشرط والجزاء مختصان بالأفعال، وذلك نحو قوله، وهو جَحدَرُ بن ضُبَيْعَةَ جَاهْلِيَّ [من الرجز]:

إذا الرجال بالرجال التفت

وبعده:

أمخدج في الحزب ألم أتمت

ويروى:

إذا الْكِمَاءُ بِالْكِمَاءِ التفت

و:

إذا العوالى بالعوالى التفت

والمخدج: الولد يولد ناقصاً، وإن تمت أيام حمله، كأنه قال: «إذا التفت الرجال بالرجال التفت»، ومثله قوله [من الطويل]:

إذا ابن أبي موسى بلا بلغته فقام بفأس بين وضلينك جازر<sup>(٢)</sup>

والمراد: إذا بَلَغَ ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٌ بَلْغَتِهِ. وعَلَيْهِ قُولُهُ تَعَالَى: «إِذَا أَلْسَانَةُ أَنْشَأَتْ»<sup>(١)</sup> و«إِذَا أَلْسَانَةُ أَنْقَطَتْ»<sup>(٢)</sup>. كُلُّهُ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ يُفْسِرُهُ الظَّاهِرُ. وأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وقَوْعَ الْمُبْدَأَ وَالْخَبَرُ بَعْدَهَا لَأَنَّهَا لَيْسَ شَرْطًا فِي الْحَقِيقَةِ.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: وفي «إذا» معنى المجازاة دون «إذا»، إلا إذا كُفِّتْ، كقول العباس بن مزداس [من الكامل]:

٦٣٦ - إِذْمَا دَخَلْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقَّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأْنَ الْمَجْلِسُ وَقَدْ تَقَعَنِ لِلْمُفَاجَأَةِ، كَقُولُكَ: «بَيْنَا زَيْدٌ قَاتِمٌ إِذْ رَأَى عُمَراً»، و«بَيْنَمَا نَحْنُ بِمَكَانٍ كَذَا إِذَا فَلَانٌ قَدْ طَلَعَ عَلَيْنَا»، و«خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ بِالْبَابِ». قال [من الطويل]:

٦٣٧ - وَكَنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَالْأَلْهَازِمِ

(١) الانشقاق: ١.

(٢) الانفطار: ١.

٦٣٦ - التخريج: البيت للعباس بن مردارس في ديوانه ص ٧٢؛ وخزانة الأدب ٢٩/٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٩٣/٢؛ والكتاب ٣/٥٧؛ ولسان العرب ٤٧٦/٣ (إذا)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/١٣١؛ ورصف المباني ص ٦٠؛ والمقتضب ٤٧/٢.

اللغة: اطمأن المجلس: انعقد.

المعنى: إذا قدمت على الرسول عندما ينعقد المجلس، ووقفت بين يديه، فقل له ما عندك، فقد حق القول عليك.

الإعراب: «إذما»: حرف شرط جازم. «دخلت»: فعل مضارٍ مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «على الرسول»: جار و مجرور متعلقان بالفعل «دخلت». «فقل»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«قل»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «له»: جار و مجرور متعلقان بالمصدر «قل». «حقاً»: مفعول مطلق لفعل محدود. «عليك»: جار و مجرور متعلقان بالمصدر «حقاً». «إذا»: ظرفية حينية فقدت معنى الشرط متعلقة بالفعل «قل». «اطمأن»: فعل مضارٍ مبني على الفتح. «المجلس»: فاعل مرفوع بالضميمة.

وجملة «إذا ما دخلت فقل...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دخلت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «قل له»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «اطمأن»: في محل جرٍ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «إذا ما دخلت...» حيث دخلت «ما» على «إذا» فكانتها عن الإضافة.

٦٣٧ - التخريج: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٣٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٤٨؛ والجني الداني ص ٣٧٨، ٤١١؛ وجواهر الأدب ص ٣٥٢؛ وخزانة الأدب ١٠/٢٦٥؛ والخصائص ٢/٣٩٩؛ والدرر ٢/١٨٠؛ وشرح الأشموني ١/١٣٨؛ وشرح التصريح ١/٢١٨؛ وشرح ابن عقيل ١/١٨١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٨؛ والكتاب ٣/١٤٤؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٢٤؛ والمقتضب ٢/٣٥١؛ وهمع الهرامع ١/١٣٨.

وكان الأصمعي لا يست Finchح إلا طرّحهما في جواب «بَيْنَا»، و«بَيْنَمَا»، وأنشد [من الوافر]:

### ٦٣٨ - بِينَا نَحْنُ تَرْقَبُهُ أَتَانَا مَعْلَقٌ وَفَضْةٌ وَزِنَادٌ رَاعِ

= اللغة: القفا: المؤخرة. اللهازم: ج اللهمزة، وهي العظم الناتئ في اللحي تحت الأذن. عبد القفا واللهازم: كناية عن الخستة والحقارة.

الإعراب: «وكنت»: الواو: بحسب ما قبلها، و«كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «أرَى»: فعل مضارع مرفوع، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «زَيْدًا»: مفعول به أول لـ «أرَى» منصوب. «كَمَا»: الكاف: حرف جزء، و«مَا»: اسم موصول مبني في محل جزء بحرف الجزء، والجار والمجرور متعلقان بحال من «زَيْدًا» محدوفة. «قَيْلٌ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «سَيْدًا»: مفعول به ثان لـ «أرَى». «إِذَا»: الفجائية. «إِنَّهُ»: حرف مشبه بالفعل، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إِنَّهُ». «عَبْدٌ»: خبر «إِنَّهُ» مرفوع، وهو مضaf: «القفَا»: مضaf إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتقدير. «وَاللهازم»: الواو: حرف عطف، و«وَاللهازم»: معطوف على «القفَا» مجرور. وجملة «كنت أرَى . . .»: بحسب ما قبلها. وجملة «أرَى»: في محل نصب خبر «كنت». وجملة «قَيْلٌ»: لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة «إِنَّهُ عَبْدٌ . . .»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: وقوع «إِذَا» بمعنى المفاجأة.

٦٣٨ - التخريج: البيت لنصيب في ديوانه ص ١٠٤؛ ولرجل من قيس عيلان في شرح شواهد المغني ٢/٧٩٨؛ وبلا نسبه في الأشيه والنظائر ٣/٣٦؛ وأمالي ابن الحاجب ١/٣٤٢؛ والجني الداني ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٧/٧٤؛ والدرر ٣/١١٨؛ ورصف المباني ص ١١؛ وسر صناعة الإعراب ١/٢٣؛ وشرح أبيات سبيويه ١/٤٥٠؛ والصاحب في فقه اللغة ص ١٤٧؛ ولسان العرب ١٣/٦٥ (بين)؛ والمحتب ٢/٧٨؛ وهمع الهاوامع ١/٢١.

اللغة: ترقبه وتنظره. الوفضة: حقيقة يحمل فيها الصياد أو الراكب ما سيأكله عندما يجوع. الزناد: جمع زند وزندة وهو العودان الأعلى والأسفل اللذين تُفتح النار بهما.

المعنى: أقبل إلينا بينما كنا في انتظاره، يعلق على كتفه زوادته وعودين لإشعال النار عند الحاجة.

الإعراب: «بَيْنَا»: ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل «أتَانَا»، والألف: لإشارة حركة النون والتعمييض. «نَحْنُ»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «ترقبه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «أَتَانَا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، و«أَنَا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «مَعْلَقٌ»: حال منصوبة بالفتحة، وهو مضaf. «وَفَضْةٌ»: مضaf إليه مجرور بالكسرة. «وَزِنَادٌ رَاعِ»: الواو: حرف عطف، و«ازناد»: معطوف على «وفضة» مجرور. «رَاعِ»: مضaf إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء الممدودة.

وجملة: «نَحْنُ تَرْقَبُهُ»: في محل جزء بالإضافة. وجملة «نَرْقَبُهُ»: في محل رفع خبر «نَحْنُ». وجملة «أَتَانَا»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه استعمال «بَيْنَا» بغير «إِذَا»، وهو الأفضل.

وأمثالاً له. ويُحاب الشرط بـ«إذا» كما يُحاب بالفاء. قال الله تعالى «وَإِنْ تُصِّبُهُمْ سَيِّئَةً فَمَا قَدَّمْتُ أَدِيرُهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتَلُونَ»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

قال الشارح: إنما كان في «إذا» معنى المجازاة؛ لأن جوابها يقع عند الوقت الواقع، كما تقع المجازاة عند وقوع الشرط. ومثله قوله: «الذي يأتيني فله درهم»، فيه معنى المجازاة؛ لأنَّه بالإتيان يستحق الدرهم. ولا يُحاجَرَ بها، فَيُجَزَّمَ ما بعدها؛ لما تقدَّمَ من توقيتها، وتعيين زمانها، فلذلك كان ما بعدها من الفعل مرفوعاً، نحو قوله [من البسيط]:

٦٣٩- **تُضْغِي إِذَا شَدَّهَا لِلرَّخْل جَانِحةً** حتى إذا ما استوى في غَرِيزِهَا تَثِبْ  
ولا يُجَزَّمَ بها إلَّا في الشعر، نحو قوله [من الطويل]:

٦٤٠- **إِذَا قَصَرَتْ أَشِيَافُنَا كَانَ وَضْلُّهَا خُطَّانًا إِلَى أَغْدَائِنَا فَنُضَارِبْ**

(١) الروم: ٣٦.

٦٣٩- التعرِيف: البيت الذي الرمة في ديوانه ص ٤٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١١٩/٢؛ ولسان العرب ١١٢/١٠ (عجل)، ٤٦١/١٤ (صفا)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٠٦؛ ولسان العرب (طبق).

اللغة: تضخي هنا معناه: تسكن. استوى: أي استقرَّ الراكب عليها. الغرز للرحل: كالركاب للسرج. الجانحة: المائلة.

المعنى: يصف ناقة مؤدية تسكن إذا ما شدَّ الرحل عليها، وإذا استوى عليها راكبها سارت في سرعة. الإعراب: «تضخي»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي. «إذا»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «تضخي». «شدَّهَا»: فعل مضارع مبني على الفتح، و«ها»: مفعول به، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو. «للرحل»: جار و مجرور متعلقان بالفعل «شدَّ». «جانحة»: حال. «حتى»: حرف غاية وابتداء، «إذا»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق معنى الشرط متعلق بالفعل «ثبت». «ما»: زائدة. «استوى»: فعل مضارع مبني على الفتح المقدر على الألف للتعمير، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو. «في غرزها»: جار و مجرور متعلقان بالفعل استوى، و«ها»: مضاف إليه محله الجر. «ثبت»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي.

جملة «تضخي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شدَّهَا»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «إذا ما استوى... ثبَّ»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «استوى»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «ثبَّ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه رفع ما بعد «إذا» على ما يجب لها، لأنها تدل على وقت بعينه، وحرف الشرط مبني على الإبهام في الأوقات وغيرها.

٦٤٠- التعرِيف: البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ٨٨؛ وخزانة الأدب ٢٥/٧، ٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٣٧؛ والشعر والشعراء ص ٣٢٧؛ والكتاب ٣/٦١؛ ولرقيق أخيبني الصاردة في خزانة الأدب ٢٩/٧، ٣٠.

فجزمُ ما عُطِّفَ عَلَى الجواب دليلاً على جزمِ الجواب .  
وليسـت «إذ» كذلك لتبين وقتها وكونـه ماضـياً ، والشرطـ إنـما يكونـ بالـمستـقبل ،  
فلـذلك سـاغـ أنـ يـليـها الـاسمـ والـفعـلـ .

فـإـذا دـخـلتـ عـلـيـهاـ «ـمـاـ» ، كـفـتهاـ عـنـ الإـضـافـةـ ، نـحـوـ قـوـلـهـ ، وـهـوـ العـبـاسـ بـنـ مـزـدـاسـ  
[ـمـنـ الـكـامـلـ]ـ :

إـذـ مـاـ أـتـيـتـ عـلـىـ الرـسـوـلـ فـقـلـ لـهـ . . . إـلـخـ

الـشـاهـدـ فـيـهـ مـجـازـأـتـ بـ«ـإـدـمـاـ» ، وـدـلـلـ عـلـىـ ذـلـكـ إـتـيـانـهـ بـالـفـاءـ جـوـابـاـ ، لـأنـهـ صـارـتـ  
بـدـخـولـ «ـمـاـ» عـلـيـهـ ، وـكـفـهـ لـهـاـ عـنـ الإـضـافـةـ الـمـوـضـحـةـ الـكـاـشـفـةـ عـنـ مـعـنـاهـ ، مـبـهـمـةـ بـمـنـزـلـةـ  
«ـمـتـىـ» ، فـجـازـتـ الـمـجـازـأـةـ بـهـاـ ، كـمـاـ يـجـازـىـ بـ«ـمـتـىـ» . وـالـفـرـقـ بـيـنـ «ـمـتـىـ» وـ«ـإـذـ» أـنـ «ـمـتـىـ»  
لـلـزـمـانـ الـمـطـلـقـ ، وـ«ـإـذـ» لـلـزـمـانـ الـمـعـيـنـ إـلـاـ أـنـ «ـإـذـ» تـصـيـرـ بـتـرـكـيـبـ «ـمـاـ» مـعـهـ حـرـفـاـ مـنـ حـرـوفـ  
الـجـزـاءـ عـنـ سـبـيـوـيـهـ<sup>(١)</sup> ، وـتـخـرـجـ عـنـ حـيـزـ الـأـسـمـاءـ ، وـسـيـوـضـحـ ذـلـكـ فـيـ مـوـضـعـهـ مـنـ الـجـزـاءـ .  
وـقـدـ تـكـوـنـ «ـإـذـ» لـلـمـفـاجـأـةـ ، فـتـكـوـنـ فـيـهـ اـسـمـاـ لـلـمـكـانـ ، وـظـرـفـاـ مـنـ ظـرـوفـهـ ، فـتـقـوـلـ:  
«ـخـرـجـتـ فـيـإـذـ زـيـدـ قـائـمـ» ، وـ«ـخـرـجـتـ فـيـإـذـ زـيـدـ قـائـمـ» ، وـ«ـخـرـجـتـ فـيـإـذـ زـيـدـ» . فـإـذـ قـلـتـ:  
«ـخـرـجـتـ فـيـإـذـ زـيـدـ قـائـمـ» . كـانـ «ـزـيـدـ» الـمـبـدـأـ ، وـ«ـقـائـمـ» الـخـبـرـ ، وـ«ـإـذـ» ظـرـفـ مـكـانـ عـمـلـ فـيـهـ  
الـخـبـرـ ، كـمـاـ تـقـوـلـ: «ـفـيـ الدـارـ زـيـدـ قـائـمـ» ، وـالـمـرـادـ: بـحـضـرـتـيـ زـيـدـ قـائـمـ ، أـيـ: فـاجـأـنـيـ عـنـ  
خـرـوجـيـ . وـإـذـ قـلـتـ: «ـفـيـإـذـ زـيـدـ قـائـمـ» ، جـعـلـتـ «ـإـذـ» الـخـبـرـ ، لـأـنـ ظـرـفـ مـكـانـ ، وـظـرـوفـ

= المعنى: إذا كانت أسيافنا قصيرة عند لقاء الأعادي، وصلناها بخطوطاتنا مقدمين عليهم حتى نحال منهم بها .  
الإعراب: «إذ»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه . «قصرت»: فعل  
ماضٌ مبني على الفتح، والثاء: للتأنيث لا محل لها من الإعراب . «أسيافنا»: فاعل مرفوع بالضمة،  
و«نا»: مضاف إليه محله الجر . «كان»: فعل ماضٌ ناقص مبني على الفتح . «وصلها»: اسم «كان»  
مرفوع بالضمة، و«ها»: في محل جزٍ مضاف إليه . «خطانا»: خبر «كان» منصوب بفتحة مقدمة على  
الألف و«نا»: في محل جزٍ مضاف إليه . «إلى أعدائنا»: جار و مجرور متعلقان بـ«وصلها»، و«نا»:  
ضمير مبني في محل جزٍ مضاف إليه . «تضارب»: الفاء: حرف عطف، «تضارب»: فعل مضارع  
مجزوم لأنـهـ معطـوفـ عـلـىـ جـوـابـ شـرـطـ «ـإـذـ»ـ الـمـتـوقـمـ جـزـمهـ ، وـحـرـكـ بالـكـسـرـ لـضـرـورـةـ الـقـافـةـ ، وـفـاعـلـهـ  
ضمـيرـ مـسـتـرـ تـقـدـيرـهـ: نـحـنـ .

جملة «إذ» قصرت . . . : ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وجملة «قصرت»: في محل جزٍ  
بالإضافة . وجملة «كان وصلها»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب، أو جواب شرط  
جازم غير مقترب بالفاء لا محل لها من الإعراب . وجملة «تضارب»: معطوفة على جملة «كان  
وصلها» لا محل لها من الإعراب .

والشاهد فيه قوله: «تضارب» حيث جزم الفعل المضارع لعطفه على جواب شرط «إذ»، وعلى هذا  
تكون جازمة، وقد روي البيت روایات متعددة منها بالرفع (على الإقراء)، ومنها بالرفع ضمن قصيدة  
مضمومة الروي .

(١) الكتاب ٥٦/٣

المكان تقع أخباراً عن الجُثَّث، و«قائماً» حالٌ من المضمر في الظرف، والظرف وضميره عملاً في الحال، كما تقول: «في الدار زيد قائماً». ومن قال: «خرجت فإذا زيد»، فـ«زيد» مبتدأ، و«إذا» الخبر، فأما قوله، أنشده سيبويه [من الطويل]:

وَكَنْتُ أَرَى زِيَّدًا... إِلَخ

فأورد هذه شاهداً على كون «إذا» خبراً، وذلك إذا فتحت «أن» على تأويل المصدر المبتدأ، والإخبار عنه بـ«إذا»، والتقدير: فإذا العبودية، كأنه شاهد نفس المعنى الذي هو الخدمة والعمل.

فاما إذا كسرت «إن» فإنه على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد «إذا»، لأن «إن» تقدر تقدير الجمل، أي: فإذا هو عبد، كأنه شاهد الشخص نفسه من غير صفة العمل. يموجو هذا الرجل بأنه كان يظن فيه اللُّجَّدة، فإذا هو ذليل القفا واللهازم. واللهازم: جمع لهزمة بكسر اللام، وهو لهزمان، أي: عظمان ناتنان في أصل اللُّجَّيْتَين، لأنَّ الخصوص يكون بالأعناق والرؤوس. و«إذا» هنا يجوز أن تكون ظرف مكان متعلقة بالخبر، ويجوز أن تكون حرفاً دالاً على المفاجأة، فلا تتعلق بشيء، وقد تقدم نحو ذلك في أول الكتاب.

وقد تغني «إذا» إذا كانت للمفاجأة عن الفاء في جواب الشرط، تقول: «إن تأني فأنا مكرِّم لك»، وإن شئت: «إذا أنا مكرم لك»، وذلك لتقارب معنيهما؛ لأنَّ المفاجأة والتعقيب متقاربان. قال الله تعالى: «وَإِنْ تُعِذِّبْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ إِنَّمَا قَدَّمُتْ إِلَيْهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتَلُونَ»<sup>(١)</sup>، أي: فهم يقطرون.

فاما قولهم: «بَيْنَا زِيدٌ قَائِمٌ إِذْ رَأَى عُمَراً»، و«بَيْنَمَا نَحْنُ فِي مَكَانِكَذَا إِذَا طَلَعَ فَلَانْ عَلَيْنَا»، فقال بعضهم: هي للمفاجأة كما كانت «إذا» كذلك، وقال بعضهم هي زائدة، والمعنى: بينما زيد قائم رأى عمراً. وكان الأصمعي لا يرى إلا طرخ «إذا» من جواب «بَيْنَا» و«بَيْنَمَا»، ويستضعف الإيمان بها، وذلك من قبل أن «بَيْنَا» هي «بَيْنَ»، والألف إشاعَ عن فتحة النون، وهي متعلقة بالجواب، فإذا أتيت بـ«إذا»، وأضفتها إلى الجواب، لم يحسن إعماله فيما تقدم عليه، والذي أجازه لأجل أنه ظرف، والظروف يتسع فيها. وأحسنَ أحوالها أن تكون زائدة، فلا تكون مضافة، فلا يقع تقاديم ما كان في حيز الجواب، فأما قوله [من الوافر]:

بَيْنَا نَحْنُ نَرْقِبُه... إِلَخ

فشاهد على استعمالها بغير «إذا»، وهو الأفضل، والمراد بقوله: «بَيْنَا نَحْنُ بَيْنَ أَوْقَاتٍ نَحْنُ نَرْقِبُه»؛ لأنَّه قد أضيف إلى الجملة. وإنما يضاف إلى الجملة أسماء الزمان

دون غيرها، فلذلك قلنا: إن المراد: بين أوقات نحن نرقبه. ومثله قوله [من الكامل]:  
**بَيْنَا تَعْثِقُهُ الْكُمَاءَ وَرَوْغَهُ يَوْمًا، أُتِيحَ لَهُ جَرِيَّةً سَلْفَعَ**  
 والمراد: بين أوقات تعنقه الكمة.

### فصل [الدى] ولغاتها]

قال صاحب الكتاب: ومنها «الدى»، والذي يفصّل بينها وبين «عند» أنك تقول: «عندى كذا» لما كان في ملكك، حضرتك أو غاب عنك، و«الدى كذا» لما لا يتجاوز حضرتك. وفيها ثمانية لغات: «الدى»، و«الدُّن»، و«الدُّنْ»، و«الدُّ» بحذف نونها، و«الدُّنْ» بالكسر للالتقاء الساكنين، و«لَدُ»، و«لَدُ» بحذف نونهما. وحكمها أن يجئ بها على الإضافة، كقوله تعالى: «مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>. وقد نصبت العرب بها «غذوة» خاصة. قال [من الطويل]:

٦٤١ - لَدُنْ غُذْوَةَ حَتَّى الْأَذَّ بَخْفَهَا بَقِيَّةً مَشْقُوصٍ مِنَ الظُّلْمِ قَالِصٍ  
 تشبّهَا لنونها بالتنوين، لما رأوها تنزع عنها وتثبت.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن «الدى» ظرف من ظروف الأمكانية بمعنى «عند»، وهو مبني على السكون، والذي أوجب بناءه فزط إيهامه بوقعه على كل جهة من الجهات الست،

(١) تقدم بالرقم ٥٣٠.

(٢) النمل: ٦

٦٤١ - التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.  
 اللغة: الغدوة: البكرة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس. ألاذ: أحاط. قالص: منضم بعضه إلى بعض.

المعنى: ما زالت هذه الناقة تسير من قبل طلوع الشمس حتى أحاط الظل بخفها واجتمع حوله، أي: إلى وقت الاستواء.

الإعراب: «الدُّن»: ظرف بمعنى: عند، مبني في محل نصب مفعول فيه، متعلق بفعل مقدر.  
 «غذوة»: اسم منصوب بـ«الدُّن»: كأنه توهّم أن هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين، فنصب، كما تقول: «ضاربٌ زيداً»، وقد أجاز الفراء فيها الرفع إجراء لـ«الدُّن» مجرى «مُذْ»، والجز إجراء لها مجرى «مِنْ» و «عَنْ». «حتى»: حرف جر. «الآذ»: فعل ماض. «بخفها»: جار و مجرور متعلقان بـ«الآذ». و«خف»: مضارف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. «بقيّة»: فاعل مرفوع، وهو مضارف. «منقوص»: مضارف إليه مجرور. «من الظل»: جار و مجرور متعلقان بـ«منقوص». «قالص»: نعت مجرور. وجملة «الآذ» في تأويل مصدر في محل جز بحرف الجر. والشاهد فيه انتصار «غذوة» بـ«الدُّن» تشبّه لنونها بالتنوين.

فليس في ظروف الأمكنة أبهم من «لَدَى»، و«عِنْدَ»، ولذلك لزالت الظرفية، فلم تتمكن تتمكن غيرها من الظروف، فجرت لذلك مجرى الحرف في إبهامه. وكان القياس بناء «عِنْدَ» أيضاً؛ لأنها في معنى «لَدُنْ» و«لَدَى»، وإنما أعربت «عِنْدَ»؛ لأنَّهم توسعوا فيها، فأوقعوها على ما بحضرتك، وما يبعد، وإن كان أصلها الحاضر، فقالوا: «عِنْدي مالٌ»، وإن لم يكن حاضراً، يريد أنه في ملكي. وقالوا: «عِنْدي عِلْمٌ» ولا يعنون به الحضرة. و«لَدَى» لا يتجاوزون به حضرة الشيء، فلهذا القدر من التصرف أعربوا «عِنْدَ»، وإن كان حكمها البناء كـ«لَدُنْ»، وـ«لَدَى»، وبها جاء التنزيل. قال الله تعالى: «مِنْ لَدْنِ حَكَمَهُ عَلِيهِ»<sup>(١)</sup>، وقال: «مِنْ لَدْنِهِ»<sup>(٢)</sup> وقال: «مِنْ لَدْنَاهُ»<sup>(٣)</sup> وقال: «وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَابٍ»<sup>(٤)</sup>، وقال: «وَلَدَيْنَا مَرِيدٌ»<sup>(٥)</sup>.

وليس «لَدَى» من لفظ «لَدُنْ»، وإن كانت من معناها؛ لأن «لَدَى» معتل اللام، وـ«لَدُنْ» صحيح اللام. وقالوا فيها: «لَدُنْ» بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، فإنَّهم استثقلوا ضمة الدال، فسكنوا تخفيفاً، كما قالوا في «عَضْدٍ»: «عَضْدٌ». ولما سكنت الدال، والنون ساكتة، كسروا النون لالتقاء الساكنين، فقالوا: «لَدْنٌ».

وقالوا: «لَدُنْ» بضم اللام مع سكون الدال وكسر النون، وذلك أنَّهم لما أرادوا التخفيف، نقلوا الضمة من الدال إلى اللام، ليكون ذلك أمارة على الحركة المحذوفة، وكسروا النون لالتقاء الساكنين. فأما من قال: «لَدُنْ»، فهي «لَدُنْ» بضم الدال، وإنما سكنت الدال استثنائياً للضمة فيها، كما قالوا: «عَضْدٌ»، وـ«سَبْعٌ». فلما سكنت الدال، وكانت النون بعدها ساكتة، فتحت الدال لالتقاء الساكنين، وشُبّهت من طريق اللفظ بنحو قولك في الأمر والنهي: «اصْرِبْنَ زِيدًا»، وـ«لَا تَضْرِبْنَ عَمْرًا»، وقد حذفوا النون من «لَدُنْ» تخفيفاً، فقالوا: «مِنْ لَدُ الصَّلَاةِ»، وـ«لَدُ الْحَائِطِ»، وليس حذف النون لالتقاء الساكنين؛ لأنَّهم قد حذفوها، ولا ساكت بعدها، أنشد سيبويه [من الرجز]:

مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِنْلَاهَا

٦٤٢ -

(١) النمل: ٦.

(٢) النساء: ٤٠، والكهف: ٢.

(٣) النساء: ٦٧، وغيرها.

(٤) يوسف: ٢٥.

(٥) ق: ٣٥.

٦٤٢ - التخريج: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر /٢، ٣٦١، ٣٤٨/٨؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٠؛ وخزانة الأدب /٤، ٢٤/٩، ٣١٨/٩؛ والدرر /٢، ٨٧؛ وسر صناعة الإعراب /٢، ٥٤٦؛ وشرح الأشموني /١، ١١٩؛ وشرح التصريح /١، ١٩٤؛ وشرح شواهد المعنى /٢، ٨٣٦؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٩؛ ولسان العرب /١٣ (لَدُنْ)؛ ومغني الليب /٢، ٤٢٢؛ والمقاصد النحوية /٢، ٥١؛ وهمع الهوامع /١، ١٢٢. اللغة: لد: أي لدن بمعنى «عِنْدَ». الشول: هو مصدر «شال»، وشالت الناقة بذنبها: رفعته. إتلاها: مصدر «أتلَى»، وأتلت الناقة: تبعها ولدها.

فمنهم من قال: «لُدُّ»، بضم الدال وإبقاء الضمة بعد الحذف، ليكون دليلاً على الممحوف، وأنه متৎص من غيره، وليس بأصل على حياله. ومنهم من قال: «لُدُّ»، فحذف النون بعد نقل الضمة إلى اللام. ومنهم من قال: «لَدُّ»، بفتح اللام وسكون الدال، كأنه حذف الضمة تخفيفاً على ما ذكرنا، ثم حذف النون، وأبقى الدال على سكونها.

واعلم أن حكم «لَدُّ» أن يُخْفَض ما بعدها بالإضافة كسائر الظروف، نحو: «أمام»، و«قداماً»، و«وراء»، و«فوق»، و«تحت»، ولأن نونها من أصل الكلمة بمنزلة الدال من «عِنْدَ»، كما قال عز وجل: «مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>، غير أن من العرب من ينصب بها، قال الشاعر [من الطويل]:

لَدُنْ غَدْوَةَ حَتَّى أَلَادَ... إِلَخ

وقال ذو الرؤمة [من الطويل]:

٦٤٣- لَدُّ غَدْوَةَ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى وَحَثَ القَطِينَ الشَّحْشَحَانَ الْمُكَلَّفُ

= المعنى: من وقت أن كانت قد رفعت ذنبها للضراب إلى أن ولدت وتبعدوا ولدها.  
الإعراب: «من لَدُّ»: جار و مجرور متعلقاً بممحوف تقديره «ربيتها من لَدُّ» مثلاً. «شولاً»: خبر «كان» الممحوفة مع اسمها، والتقدير: «من لَدُّ أن كانت النافقة شولاً». «فالي»: الفاء: حرف عطف، «إلى إثباتها»: جار و مجرور متعلقاً بممحوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول، والتقدير: فاستمر إلى إثباتها، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

جملة «ربيتها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانت... شولاً»: في محل جر بالإضافة. وجملة «فاستمر إلى إثباتها»: معطوفة لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه قوله: «من لَد شولاً» حيث حذف نون «لَدُنْ» ولا سakan بعدها. وذلك للتخفيف.

(١) النمل: ٦

٦٤٣- التخريج: البيت الذي الرؤمة في ديوانه ص ١٥٦٥؛ ولسان العرب ٤٩٦/٢ (شوح)، ٣٨٤/١٣ (لَدُنْ).  
شرح المفردات: الغدوة والغداة: ما بين الفجر وطلع الشمس. الضُّحَى: ارتفاع النهار، وضوء الشمس، ووقت ارتفاع النهار وامتداده. القطين والقاطن: الخدم والأتباع، وقطين الدار: أهلها. وقطين الله: سكان حرمه.

الإعراب: «لَدُنْ»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه. «غَدْوَةَ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «حَتَّى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. «إِذَا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محل نصب مفعول فيه. «أَمْتَدَتِ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتابع: للتأنيث لا محل لها. «الضُّحَى»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة. «وَحَثَ»: الواو: عاطفة، «حَثَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «القطين»: مفعول به مقدم منصوب بالفتحة. «الشَّحْشَحَانَ»: فاعل مؤخر مرفوع بالضمة. «الْمُكَلَّفُ»: نعت مرفوع بالضمة.

جملة «أَمْتَدَتِ»: في محل جرٌ مضاف إليه. وجملة «حَثَ»: معطوفة على ساقتها في محل جرٌ.  
والشاهد فيه قوله: «لَدُنْ غَدْوَةَ» حيث نصب «غَدْوَةَ» على التمييز، ولم يجرها بالإضافة.

يعني الحادي، والقطين: جمْعُ قاطنِ. وإنما نصبوها بها هاهنا؛ لأنَّهم شبُهوا نون «الدن» بالتنوين في «ضاربٍ»، فنصبوها «غدوةً» تشبَّهَا بالميِّز في نحو: «عندي راقودَ خلأً، وجبةً صُوفاً»، والمفعول في نحو: «هذا ضاربٌ زيداً، وقاتلٌ بكرًا»، ووجه الشَّبه بينهما اختلاف حركة الدال قبل النون، يقال: «الدُّنُونُ»، «والدُّنُونُ»، بضم الدال وفتحها على ما سبق. فلما اختلفت الحركتان قبل النون، وكانوا يحدِّفون النون، فيقولون: «الدُّنُونُ غدوةً»، شابت الحركات قبلها باختلافها حركات الإعراب، وشابهت النون التنوين بكونها تُحذَّف تارةً وتُثَبَّت أخرى، كما يكون التنوين كذلك، فنصبوها بها «غدوةً»، كما نصبوها بـ«ضاربٍ».

وقد شبَّه بعضُهم «غدوةً» بالفاعل، فرفعها فقال: «الدن غدوةً»، كما تقول: «قام زيد». ومنهم من يجري على القياس، فيخفض بها، فيقول: «الدن غدوةً».

ولا يُنصلب غير «غدوة» مع «الدن»، وذلك لكثرَة استعمالها، فغيروها عن الجر، فلا تقول قياساً على «الدن غدوةً»: «الدن بُكْرَةً»؛ لأنَّه لم يكثُر في كلامهم كثرة «الدن غدوةً». واعلم أن «غدوةً» قد وقعت بعد «الدن» مصروفة ألبَّةً، فقالوا: «الدن غدوةً»، و«غدوةً» وقعت في كلامهم معرفةً، و«غَداةً» نكرةً، ألا ترى أنك تقول: «بالغداة والعشيَّة»، ولا تقول: «بالغدوة والعشيَّة» إلا في قراءة ابن عامر؟ والوجه في ذلك كثرة استعمالها، ولكثرَة الاستعمال أثر في التغيير، ألا ترى أنَّهم قالوا: «أيُّش»، والمراد: أي شيء، وقالوا: «وَيَلْمِمْهُ»، وقالوا: «لا أَذْرِ»، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاهما لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال.

وصرفُ الاسم حكم عليه بالخفة، وعدل به عن شَبَهِ الفعل، هذا مع ما في صرفه من إزالة لبس، وذلك أنك لو منعْته الصرف، فقلت: «الدن غدوةً»، ربما أشكَل على السامِع، وظنَّ أنه مخوض، والفتحة علامَةُ الخفض، فصرفوها ليؤْمنَ هذا اللبس فيه. وحملوا الخفض والرفع على النصب في الصرف ليجيء الأمرُ فيه على منهاج واحد في التخفيف، كما حملوا «أَعِدُّ»، و«نَعِدُ»، و«تَأْعِدُ» على «يَعِدُ» في حذف الواو. ويحتمل وجهاً آخر، وهو أن النصب إنما هو على التشبُّه بالميِّز على ما تقدم، والتميِّز لا يكون إلا نكرة، فنوروا في «غدوةً» التنكير حملًا لها على أختها، وهي «غداةً». وقد اعتقد فيها التنكير من قرأ: «بِالْغَدوةِ والعشَّيَّةِ»<sup>(١)</sup>. ومن ذلك قولُ طرفة [من الطويل]:

٦٤٤- كأنْ حُدُوجَ الْمَالِكِيَّةِ غَدوةً خَلَا يَا سَفِينِ بِالْئَوَاصِفِ مِنْ دَدِ

(١) الأنعام: ٥٢؛ والكهف: ٢٢. وهذه قراءة ابن عامر، ومالك بن دينار، ونصر بن عاصم. انظر: البحر المحيط ١٣٦/٤؛ والمحتب ٣٠٥/٢؛ والنشر في القراءات العشر؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٧١/٢.

٦٤٤- التخريج: البيت لطرفة في ديوانه ص ٢٠؛ ولسان العرب ٣٣٤/٩ (نصف)، ٢٤١/١٤ (خلا)، ٢٥٣

ولما كان النصب هو الغالب عليها، حملوا الرفع والجز عليه، فاعرفه.

### فصل

[«الآن»، و«متى»، و«أين»، و«أيّان» و«لما»]

قال صاحب الكتاب: ومنها «الآن»، وهو للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلّم، وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام، وهي علة بناها، و«متى»، و«أين»، وهما يتضمنان معنى الاستفهام ومعنى الشرط، تقول: «متى كان ذاك؟» و«متى تأتني أكْرِمْكَ» و«أين كنت؟» و«أين تجلسنْ أجلْسِنْ». ويتصل بهما «ما» المزيدة، فتزيدهما إيهاماً. والفصل بين «متى» و«إذا» أن «متى» للوقت المُبَهَّم، و«إذا» للمعنى. و«أيّان» بمعنى «متى» إذا استفهام بها، و«لما» في قوله: «لما جئتْ جئتْ» بمعنى «جِئْنَ».

\* \* \*

قال الشارح: «الآن» ظرف من ظروف الزمان معناه الزمان الحاضر، وهو الذي يقع فيه كلام المتكلّم الفاصل بين ما مضى، وما هو آتٍ. وهو مبني على الفتح. وفي علة بنائه إشكال، فذهب قوم إلى أنه بُني؛ لأنَّه وقع في أول أحواله معرفةً بالألف واللام، وحكم الأسماء أن تكون متکورة شائعةً في الجنس، ثم يدخل عليها ما يعرّفها من إضافة وألف ولام، فلما خالفت أخواتها من الأسماء، بأنَّ وقعت معرفةً في أول أحوالها، ولزمت موضعاً واحداً، بُنيت لذلك؛ لأنَّ لزومها بهذا الموضع، ألحقها بشبه الحروف. وذلك أنَّ الحروف لازمة لمواضعها التي وُضعت لها غيرُ زائلة عنها. وهذا رأي أبي العباس المبرد، وإليه أشار صاحب الكتاب. وقال الفراء: أصله «آن» من «آن الشيء يَئِنْ»، إذا أتي وقتُه، يقال: «آن لك أن تفعل كذا»، و«أَنَّى لك». قال الشاعر [من الوافر]:

٦٤٥ - تَمَّ خَضَتِ الْمَئُونُ لَهُ بِيَوْمٍ أَنَّى وَلَكُلُّ حَامِلَةٌ تَمَامٌ

= (داد)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١ / ٧٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٣٩؛ ولسان العرب ١٥ / ٤٧٧ (ها).  
 شرح المفردات: الحدوخ: جمع حرج وهو مركب من مراكب النساء. المالكية: امرأة من بنى مالك.  
 الغدوة والغداة: ما بين الفجر وطلوع الشمس. الخلايا: جمع خلية وهي السفينة العظيمة. والسفين: جمع سفينة. التواصف: جمع ناصفة وهي مجرى الماء في الوادي، أو موضع متشع منه. دد: موضع.  
 الإعراب: «كأن»: حرف مشبه بالفعل. «حدوج»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف.  
 «المالكية»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «غدوة»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ «حدوج». «خلايا»: خبر «كأن» مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعمّد، وهو مضاف «سفين»:  
 مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بالتواصف»: جاز و مجرور متعلّقان بحال محدّوفة لـ «خلايا». «من  
 دد»: جاز و مجرور متعلّقان بصفة محدّوفة للتوacial.  
 جملة «كأن حدوج .. خلايا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.  
 والشاهد فيه قوله: «غدوة» حيث نصّبها على الظرفية الزمانية، ونكرها.

٦٤٥ - التخريج: البيت لعمرو بن حسان في حاشية يس ٢ / ٢٨٦؛ ولسان العرب ١٣١ / ٥ (كث)، ٧ =

و«آن» فعلٌ ماضٌ، فلما دخل عليه الألف واللام، تُرك على ما كان عليه من الفتح، كما جاء في الحديث أنه يُحَمِّلُهُ نَهْيٌ عن قبيل وقال<sup>(١)</sup>. و«قيل»، و«قال» فعلان ماضيان، فأدخل الخافض عليهم، وتركهما على ما كان عليه، ولو قوله آخر أن أصله «أوان»، فمحذفوا الواو، وصار «آن»، كما قالوا: «رياحٌ»، و«رَاحٌ». وكلا القولين فاسدٌ، أما الأول؛ فلا أنه لو كان أصله «آن»، لافتقر إلى فاعل مع أن الأفعال المحكية يدخل عليها العوامل ولا تؤثر فيها، نحو: «تابَطَ شَرًّا»، و«بَرَقَ نَحْرُهُ»، ولا يدخل عليها الألف واللام. فاما الثاني، فحاصله راجع إلى المعنى، وليس بعلة للبناء. وذهب أبو إسحاق إلى أن «آن» إنما تعريفه بالإشارة، وأنه إنما يبني لما كانت فيه الألف واللام لغير عهد متقدم؛ لأنك تقول: «الآن فعلت»، ولم يتقدم ذكر الوقت الحاضر. وهذا فاسدٌ، أما قوله: إن تعريفه بالإشارة؛ فإن أسماء الإشارة لا تدخلها لام<sup>(٢)</sup>، نحو: «هذا»، وتلك». وأما قوله إنه يبني لأن الألف واللام فيه لغير عهد متقدم، ف fasid أيضاً؛ لأننا نجد الألف واللام في كثير من الأسماء على غير عهد مع كون الأسماء معربة، وتلك الأسماء قوله: «يا أيها الرجل»، و«نظرت إلى هذا الغلام».

وقد ذهب جماعةٌ ممن ينتمي إلى التحقيق والجحذق بهذه الصناعة إلى أنه مبنيٌ لتضمنه لام التعريف، وتلك اللام غير اللام الظاهر فيه، على حد بنائه في «آمس». وتلك اللام المقدرة هي المعرفة، وذلك لأنَّه معرفة. وتعريفه لا يخلو إما أن يكون بما فيه من اللام الظاهر كما يظن بعضهم، أو أنه من قبيل سائر المعارف، فلا جائز أن يكون تعريفه بما فيه من اللام؛ لأنَّ استقرينا جميعاً فيه لام التعريف، فإذاً إسقاط لامه جائز،

= ٢٣٠ (مخض)، ٤١٧/١٣ (من)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣، ٣٤٢؛ وجمهرة اللغة ص ٦٠٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٣٦؛ ولسان العرب ١١/١٧٧ (حمل)، ٤٨/١٤ (أني).

اللغة: تَمَخْضَتْ: تحرّك. المتنون. الموت: أني: أدرك وبلغ مداه.

المعنى: لقد أوشك أن يلقى حتفه ويقترب أجله بعد أن وصل إلى ذروته، وانظر بحكمة وتعقل؛ فإن لكل حياة نهاية، ولكل أجل كتاب، ولكل حمل مدة ينتهي فيها وتم مدته.

الإعراب: «تمَخْضَتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والباء: تاء التأنيث لا محل لها من الإعراب. «المتنون»: فعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «له»: جار ومحرور متعلقان بالفعل تمُخضت. «بيوم»: جار ومحرور متعلقان بالفعل تمُخضت. «أني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو. «ولكل»: الواو: استثنافية، «لكل»: جار ومحرور متعلقان بمحذف خبر مقدم.

«حاملة»: مضاد إليه مجرور بالكسرة. «تمام»: مبدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة.

جملة «تمُخضت المتنون»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أني»: في محل جزٍ صفة لـ«بيوم». وجملة «لكل حاملة تمام»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء «أني» فعلاً بمعنى: حان وقت الشيء.

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٢٢/٤.

(٢) يزيد «أَلْ».

نحو: «الرجل»، و«رجل»، و«الغلام»، و«غلام»، ولم يقولوا: «أفعل آن ذلك» كما قالوا: الآن، فدل ذلك على أن اللام فيه ليست للتعریف. وإذا لم تكن للتعریف، كانت زائدة على حد زیادتها في «الذی» و«التي». ألا ترى أن تعریف «الذی» و«التي» بالصلة لا بما فيه من اللام. يدل على ذلك أن «من»، و«ما» معارف، وليس فيهما لام، فعلم بذلك أن التعریف بالصلة لا باللام.

وإذا ثبت أنها زائدة، لم تكن المعرفة، وليس بمضمر؛ لأن المضمرات محصورة، وليس «الآن» منها، وليس أيضاً بعلم؛ لأن العلم يقع على كل شيء بعينه، و«الآن» يقع على كل وقت حاضر لا يخص بعض ذلك دون بعض.

وليس من أسماء الإشارة لما ذكرناه من دخول اللام عليه، واللام لا تدخل على أسماء الإشارة. وليس بمضار، لأنها لا تشاهد مضاراً إليه. وإذا ثبت أنه معرفة، وليس من أنواع المعرف الأربعة، تعين أن يكون معرفة باللام المقدرة فيه، كما قلنا في «أمس»، لتعذر أن يكون التعریف بهذه اللام الظاهرة فيه.

والذي أراه أن تعریفه بما فيه من اللام الظاهرة، وأما لزومها، فعلى حسب إرادة معنى التعریف فيها بخلاف «الرجل» و«الغلام»، فإنه لم تلزمهما اللام؛ لأنهما يستعملان معرفة ونكرة، فإذا أريد النكرة، لم يأتوا باللام، وإذا أرادوا المعرفة، ألحقوهما اللام، وكذلك نظائرهما. وأما «الآن»، فلما أريد به المعرفة أليته، لزمت أداته. وأما علة بنائه؛ فالإبهام ووقعه على كل حاضر من الأزمنة، فإذا انقضى، لم يصلح له، ولزمه حرف التعریف، فجري مجرى «الذی» و«التي»، فاعرفه.

وأما «متى»، فسؤال عن زمان مبهم يتضمن جميع الأزمنة، فإذا قيل: «متى الخروج؟» فتقول: «اليوم»، أو «الساعة»، أو «غداً». والمراد بها الاختصار، وذلك أنك لو سألت إنساناً عن زمن خروجه، لكن القياس: «آليوم تخرج، أم غداً، أم الساعة؟» والأزمنة أكثر من أن يحاط بها، فإذا قلت: «متى»، أغنى عن ذكر ذلك كله. وهي مبنية على السكون؛ لأنها وقعت موقع حرف الاستفهام، وهو ألف، وأصل الاستفهام بحروف المعاني، وبنيت على السكون على أصل البناء، ولم يلتقي في آخرها ساكنان، فيجب التحرير لذلك.

واما «أين»، فظرف من ظروف الأمکنة، وهو مبني لتضمنه همزة الاستفهام. والغرض به أيضاً الإيجاز والاختصار، وذلك أن سائلاً لو سأله عن مستقر زيد، فقال: «أفي الدار زيد، أفي المسجد زيد؟» ولم يكن في واحد منهما، فيجب المسؤول بـ«لا»، ويكون صادقاً. وليس عليه أن يُجيب عن مكانه الذي هو فيه؛ لأنه لم يُسأل إلا عن هذين المكانين فقط. والأمکنة غير منحصرة، فلو ذهب يُعدد مكاناً مكاناً، لفَسَرَ عن استيعابها،

وطال الأمرُ عليه، فجاؤوا بـ«أين» مشتملاً على جميع الأمكنة، وضمته معنى الاستفهام، فاقتضى الجواب من أول مرة.

ووجب أن تُبَيَّنَ على السكون، لوقوعها موقع همزة الاستفهام، إلا أنه التقى في آخر ساكنان، فحرَّكت النون لاجتماعهما، وفتحت طلباً للحقيقة واستثنالاً للكسرة بعد الياء، فأثروا تخفيفها لكثرَةِ ذُورها، وسعة استعمالها.

وفيما معنى المجازاة لإبهامهما ووقوعهما على كل اسم يقع بعد حرف الجزاء، إلا ترى أنت إذا قلت: «متى تَقْنُمْ أَقْمُ»، كان معناه: «إن تقم يوم الجمعة، أقم فيه، إن تقم يوم السبت أقم فيه»؟ وكذلك إذا قلت: «أَيْنَ بَيْتُكَ آتِهِ»، معناه: أين بيتك، إن أعرفه آتيه، وأ«أين تكن أَكْنَ» معناه: إن تكون في المسجد، أكن فيه، إن تكون في السوق، أكن فيه. فلما كانت «متى» و«أين» يشتملان على كل اسم من أسماء الزمان والمكان، ويقع الجوابُ عنهما معرفةً ونكرة، ولم يكونا مضارفين إلى ما بعدهما كـ«إذ» و«إذا»، جازت المجازاةُ بهما. قال الشاعر [من الوافر]:

أَنَّا إِبْنُ جَلَّا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا  
مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَغْرِيْفُونِي<sup>(١)</sup>

وقال [من الخفيف]:

٦٤٦- أَيْنَ تَضِرِّفُ بِهَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا      نَصْرِفُ الْعِيسَى نَخْوَهَا لِلثَّلَاقِي

(١) تقدم بالرقم ١٠٢.

٦٤٦ - التَّخْرِيج: الْبَيْتُ لِابْنِ هَمَّامِ السَّلْوَلِيِّ فِي الْكِتَابِ ٣/٥٨؛ وَبِلَا نَسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضِبِ ٢/٤٨.

اللغة: العدة: ج العادي. العيس: الإبل البيض.

المعنى: إن تضرب بها العدة في مكان ما من الأرض نصرف العيس إلى هؤلاء الأعداء لملاقتهم.

الإعراب: «أين»: اسم شرط جازم مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بالجواب «تجدنا». «تضِرِّف»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «بها»: جار و مجرور متعلقان بـ«تضِرِّف». «العدَاة»: مفعول به منصوب. «تجدنا»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وـ«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». «نصرِف»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «نحن». «العيس»: مفعول به منصوب. «نخوهَا»: ظرف مكان متعلق بـ«نصرِف»، وـ«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاد إليه. «للثَّلَاقِي»: جار و مجرور متعلقان بـ«نصرِف».

جملة «أين تصرف تجدنا...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تضِرِّف»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تجدنا»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير مقترن بالفاء أو بـ«إذا».

وجملة «نصرِف»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أين تصرف... تجدها» حيث عملت «أين» عمل اسم الشرط الجازم، فجزمت فعلين مضارعين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه.

وقد تدخل «ما» «أين» و«متى» للجزاء زائدة مؤكدة، نحو: «متى ما تَقْتُمْ أَقْنَمْ»، و«أَيْنَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ مَعَكْ». قال الشاعر [من الطويل]:

٦٤٧ - متى ما يَرَ النَّاسُ الْغَنِيَّ وَجَارُهُ فَقِيرٌ يَقُولُوا: عَاجِزٌ وَجَلِيدٌ  
وقال الله تعالى: «أَيْنَمَا تَكُونُوا يَدِ رَبِّكُمُ الْمَوْتُ»<sup>(١)</sup>، وقال: «فَإِنَّمَا تُلْوَى فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.  
إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِمَا «مَا»، زادَهُمَا إِبْهَامًا، وَازْدَادَتِ الْمَجَازَةُ بِهِمَا حُسْنًا.

فإن قيل: ولم جُوزِي بـ«متى»، ولم يُجَازِ بـ«إذا»؟ وما الفصل بينهما؟ قيل: قد تقدم أن «إذا» للزمان المعين، وهو الآتي، و«متى» لزمان مهمهم، فلذلك جُوزِي بـ«متى»، ولم يُجَازِ بـ«إذا». ألا ترى إلى قوله: «إِذَا الشَّمْسُ كَوَرَتْ»<sup>(٣)</sup> و«إِذَا السَّمَاءُ اشْقَتْ»<sup>(٤)</sup>، لو وضع مكان «إذا» «إن»، فقيل: «إن الشَّمْسُ كَوَرَتْ»، و«إن السَّمَاءُ اشْقَتْ»، لم يحسن، لأنك تجعل ما هو متيقن الوجود مشكوكاً فيه؟

وأيما «أيَّانَ»، فظرف من ظروف الزمان مهمهم بمعنى «متى». والفرق بينها وبين «متى» أن «متى» لكثرة استعمالها صارت أظهرَ من «أيَّانَ» في الزمان. ووجه آخر من الفرق أن «متى» يستعمل في كل زمان، وأيما لا يستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه، نحو قوله تعالى: «أَيَّانَ مُرْسَنَهَا»<sup>(٥)</sup>، أي: متى مرساها؟ وقال تعالى: «يَنْتَلِ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَمةِ»<sup>(٦)</sup>.

٦٤٧ - التخريج: البيت للمखبل السعدي أو للمعلوط القريري في خزانة الأدب ٢١٩/٣؛ وللمعلوط أو لسويد بن حذاف (ولعل الصواب «حذاف» بالباء) العبدى في لسان العرب ٤٤٠/٧ (حظوظ)؛ وللمعلوط في عيون الأخبار ٢١١/٣.

شرح المفردات: الجليد: القوي، الصابر على المكرره.

الإعراب: «متى»: اسم شرط جازم مبني في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«يَقُولُوا». «ما»: زائدة. «ير»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة. «الناس»: فاعل مرفوع بالضمة. «الغني»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وجاره»: الواو: حالية. «جار»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضار، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضار إليه. «فَقِيرٌ»: خبر مرفوع بالضمة. «يَقُولُوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف التون من آخره لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «عاجز»: خبر لمبتدأ محذوف على تقدير: واحد عاجز، واحد جليد، مرفوع بالضمة. «وَجَلِيدٌ»: الواو: حرف عطف، «جليد»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة. جملة «ير الناس»: في محل جز مضار إليه. وجملة «جاره فقير»: في محل نصب حال. وجملة «يَقُولُوا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا» لا محل لها من الإعراب. وجملة «واحد عاجز»: في محل نصب مفعول به (مقول القول)، وجملة «واحد جليد»: معطوفة عليها في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: «متى ما» حيث دخلت «ما» الزائدة على «متى» الجازمة بهدف التوكيد.

(١) النساء: ٧٨. (٢) البقرة: ١١٥.

(٣) التكوير: ١.

(٤) الانشقاق: ١.

(٥) القيامة: ٦.

(٦) الأعراف: ١٨٧.

وبُني لتضمنه همزة الاستفهام، وحرّك آخره لالتقاء الساكنين، وفتح على طريق الإتباع لما قبله، إذ الألفُ من جنس الفتحة، أو إتباعاً للفتحة قبله، إذ الألفُ حاجزٌ غير حصين، كما فعلوا في «شتآن» كذلك.

وأما «لَمَّا» فظرفُ زمان إذا وقع بعده الماضي، نحو قوله: «جئتُ لِمَا جئتُ». ومعناه معنى «حين»، وهو الزمان المبهم. وهو مبنيٌ لإبهامه واحتياجه إلى جملةٍ بعده، كبناءٍ «إذ» و«إذا». وهو مركبٌ من «لِمَ» النافية و«ما»، فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكن لها، وهو الظرفية. وخرجت بذلك إلى حيز الأسماء، فاستحالَت بالتركيب من الحرفية إلى الاسمية، كما استحالَت «إذ» بدخول «ما» عليها من الاسمية إلى الحرفية، وتغيير معناها بالتركيب من الماضي إلى الاستقبال.

\* \* \*

## [أمس]

قال صاحب الكتاب: و«أمس» وهي متضمنةٌ معنى لام التعريف مبنيةٌ على الكسر عند الحجازيين، وبنو تميم يمنعونها الصرف، فيقولون: «ذهبْ أَمْسُ بما فيه»، و«ما رأيْتَ مذْ أَمْسَ». قال [من الرجل]:

٦٤٨- لَقَدْ رأَيْتَ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجَائِرًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا

\* \* \*

٦٤٨ - التعریح: الرجل بلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٢؛ وأوضح المسالك ٤/١٣٢؛ وخزانة الأدب ٧/١٦٧، ١٦٨؛ والدرر ٣/١٠٨؛ وشرح الأشموني ٢/٥٣٧؛ وشرح التصریح ٢/٢٢٦؛ وشرح قطر الندى ص ١٦؛ والكتاب ٣/٢٨٤؛ ولسان العرب ٩/٦، ١٠ (أمس)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٥؛ والمقاصد التحوية ٤/٣٥٧؛ ونواذر أبي زيد ص ٥٧؛ وهمع الهوامع ١/٢٠٩؛ وجمهرة اللغة ص ٨٤١، ٨٦٣.

اللغة: السعالى: ج السعالاة وهي أخت الغيلان، أو ساحرة الجن كما كان يعتقد الجاهليون.

المعنى: من العجائب التي رأيتها أمس تلك العجائز الخمس اللواتي يشنحن الغيلان.

الإعراب: «اللام»: موطنها لجواب القسم، و«قد»: حرف تحقیق. «رأيت»: فعل ماضٍ مبنيٌ على السكون، والناء ضمير متصلٌ مبنيٌ في محل رفع فاعل. «عجبًا»: مفعول به منصوب. «مذ»: حرف جز. «أمساً»: اسم مجرور بالفتحة لأنَّه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، والألف: للإطلاق، والجار والمجرور متعلقان بـ«رأيت»: «عجائراً»: بدل من «عجبًا» منصوب. «مثل»: نعت «عجائراً»، وهو مضاد. «السعالى»: مضاد إليه مجرور بالكسرة المقدرة. «خمساً»: نعت «عجائراً».

وجملة «رأيت عجبًا...»: لا محل لها من الإعراب لأنَّها جواب القسم.

والشاهد في قوله: «مذ أمساً» حيث جاءت كلمة «أمس» غير منصرفَة، فجُرئت بالفتحة، والألف للإطلاق.

قال الشارح: اعلم أن «أمس» ظرف من ظروف الزمان أيضاً، وهو عبارة عن اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، ويقع لكل يوم من أيام الجمعة. وللعرب فيه خلاف، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر، فيقولون: « فعلت ذاك أمس»، و«مضى أمس بما فيه». واحتاج أبو العباس وأبو بكر بن السراج بأنه مبهم، ووقع في أول أحواله معرفة، فمعرفته قبل نكرته، فجرى مجرى «الآن». والصواب أنه إنما يُبني لتضمنه لام المعرفة، وبها صار معرفة، والاسم إذا تضمن معنى الحرف، يُبني. وكان حُقُّه تسْكِين الآخِر على ما يقتضيه البناء، وإنما التقى في آخره ساكنان، وهما السين والميم قبلها، فكسرت السين لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: فلِم حُذفت اللام من «أمس»، وضُمِّنَ معناها، وألْزِمت «الآن»، وهما سواء في التعريف والظرفية؟ قيل: لأن «أمس» يقع على اليوم المتقدم ليومك من أوله إلى آخره، فأمْره واضح، فاستغنى بوضوحه عن علامة التعريف، وليس كذلك «الآن»؛ لأنَّه الحد الفاصل بين الزمانين، وهو من أَلْطَفِ ما يُدرك، فلم يستغنَّ بذلك عن علامة تكون فيه.

فإن قيل: ولِمَ وجب تعريف «أمس»، ولم يجب تعريف «غد»، وهما سواء، فـ«أمس» اسم لليوم الذي قبل اليوم الذي أنت فيه، وـ«غد» اسم لليوم الذي يلي اليوم الذي أنت فيه؟ فالجواب أن «أمس» قد حضر وشهود، فحصلت معرفته بالمشاهدة، فأغنى ذلك عن علامة، وليس كذلك «غد»، فأقاموا المشاهدة في «أمس» مقام أداء التعريف. ولم يكن في «غد» مثل ذلك ما يقوم مقام علامة التعريف، فهو نكرة حتى تدخل عليه العلامة المعرفة.

وأما بنو تميم، فيعربونه ويجعلونه معدولاً عن اللام، فاجتمع فيه التعريف والعدل، فيمنع من الصرف لذلك، فيقولون: «مضى أمس بما فيه»، بالرفع من غير تنوين، و«فعلته أمس» بالنصب، قال الراجز، أنسده سيبويه:

لَقَدْ رأيْتَ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا  
يَأْكُلُنَّ مَا فِي رَحْلَهُنَّ نَهَسَا

الشاهد فيه أنه خفض بـ«مذ»، واعتقد فيها الحرفيَّة، والفتحة علامة الخفض. والفرق بين المعدول عن الحرف والمتضمن له، أنك إذا عدلت عن الحرف، جاز لك إظهاره واستعماله، وإذا ضمنته إياته، لم يجوز إظهاره. لا ترى أنه لا يجوز إظهار همزة الاستفهام مع «أين» وـ«كيف» ونظائرهما؟ وقد حكى بعضهم أنَّ من العرب من يعتقد فيه التنكير، ويعربيه، ويصرفة، ويُجزِّيه مجرى الأسماء المتمكنة، فيقول: «مضى أمس بما فيه» على التنكير، وهو غريب في الاستعمال دون القياس، فاعرفه.

[«قط» وـ«عوض»]

قال صاحب الكتاب: «قط»، وـ«عوض»، وهما لزمانِي المُضي والاستقبال على

سبيل الاستغراق، تقول: «ما رأيْتُه قَطُّ»، و«لَا أَفْعَلْهُ عَوْضًا»، ولا يُستعملان إلَّا في موضع النفي. قال [من الطويل]:

٦٤٩ - رَضِيَعَنِ الْبَانِ ثَذِيْ أَمْ تَقَاسَمَا بَأْسَحَمْ دَاجْ عَوْضَ لَا نَتَفَرَّقْ  
وقد حُكِي «قطُّ» بضم القاف، و«قطُّ» خفيفة الطاء، و«عَوْضًا» مضمة.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن قَطُّ بمنى الزمان الماضي، يقال: «ما فعلته قَطُّ»، ولا يقال: «لا أفعله قَطُّ». وهي مبنية على الضم؛ لأنها ظرف. وأصل الظروف أن تكون مضافة، فلما قُطعت عن الإضافة، بُنيت على الضم كـ«قبل» و«بعد». قال الكسائي: كان «قطط» على زنة «فعُل» كـ«عَضُد»، فلما سكن الحرف الأول للاذمام، حرك الآخر بحركته. والذي أراه أنه «فُغل» كـ«قبل» و«بعد»؛ لأن الحركة زيادة، ولا يُحکم بها إلَّا بدليل، ولأن أكثر ظروف الزمان كذلك، نحو: «يَوْمٍ»، و«شَهْرٍ»، و«دَهْرٍ».

ومنهم من يقول: «قطُّ»، بضم القاف والطاء، يتبع الضم الضم، مثل «مُدّ» و«شُدّ»، ومنهم من يُخفّف، فيحذف إحدى الطاءين تخفيفاً، ويُبقي الحركة بحالها دلالة وتنبيها على أصلها، كما قالوا: «رُبَّ» حين خففواها، أبقوا الفتحة دلالة على المحفوظ. ومنهم

٦٤٩ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥؛ وأدب الكاتب ص ٤٠٧؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٧  
والأغاني ١١١/٩؛ وجمهرة اللغة ص ٩٠٥؛ وخزانة الأدب ١٣٨/٧، ١٤٣، ١٤٠، ١٤٤؛ والخصائص  
١٢٥/٢؛ والدرر ١٣٣/٣؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٠٣؛ والصاحب في فقه اللغة ص ١٥٦؛ ولسان  
العرب ١٩٢/٧ (عوض)، ٢٨٢/١٢ (البن)؛ ومعنى الليب ١/١٥٠؛ وبلا نسبة في  
الاشتقاق ص ٢٤٠؛ وهمع الهوامع ١/٢١٣.

اللغة: اللبان: البن. الأسم: الأسود، ويقال هو الدم، أو الليل، أو الثدي. عوض: اسم من  
أسماء الدهر.

المعنى: تعاهد أخوان رضا عن ثدي أم واحدة أن لا يتفرقوا كل الدهر، وأقساماً على ذلك بالدم أو  
بالليل، أو بحلمة الثدي الذي رضا.

الإعراب: «رضيعي»: صفة «مقرورين» في بيت سابق، مجرورة بالياء لأنها مثنى. «البان»: مضاف  
إليه مجرور بالكسرة. «ثدي»: مفعول به منصوب على التشبيه بالمفعول به للصفة المشبهة «رضيع»  
وهو مضاف. «أم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تقاسما»: فعل مضارع مبني على الفتح، والألف:  
ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «باسحم»: جار ومجرورة بالفتحة لأنها من نوع من الصرف،  
متعلقان بـ«تقاسما». «داج»: صفة مجرورة بالكسرة المقدرة على الياء الممحونة. «عوض»: ظرف  
لما يستقبل من الزمان في محل نصب مفعول فيه، متعلق بالفعل «تنفرق». «لا»: نافية لا عمل لها.  
«تنفرق»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن.  
وجملة «تقاسما»: في محل جز صفة. وجملة «لا تنفرق»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه قوله: «عوض» حيث جاء ظرفاً للاستقبال، ولا يكون إلَّا منفياً.

من يتبع الضم في المخفف أيضاً، فيقول: «قطُّ»، وهو قليل.  
وأما «عُوضَ»، فهو اسم من أسماء الدهر، وهو للمستقبل من الزمان، كما أن «قطَّ»  
للماضي. وأكثر استعماله في القسم، تقول: «عُوضَ لا أُفارِقُك»، أي: لا أفارقك أبداً،  
كما تقول: «قطَّ ما فارقْتَك». و«عُوضَ» مبنية لقطعها عن الإضافة، وفيها لغتان: الفتح  
والضم، فمن فتح، . فطلبًا للخفة، ومن ضم، فتشبيهًا بـ«قبلُ» و«بعدُ»، كما قالوا:  
«حَوْثٌ»، و«حَوْثٌ». قال الأعشى [من الطويل]:

### رضيَّعني لبيان... إلخ

الشاهد فيه قوله: «عوض لا نتفرق»، أي: لا نتفرق أبداً، يريد أنهما تحالفَا في  
بطن أمهما. ودل عليه قوله: «بأسِحْم داج». والأسحُم: الأسود، ويقال: الدُّمْ تُعْجَسُ فيه  
اليَد عند التحالف، ويقال بالرَّحْم. فإن أضفته، أعرابته، تقول: «لا أفعُلُه عوضَ  
العائضين»، أي: دَهْرُ الْدَّاهِرِيْنَ، فيكون معرباً. وانتصابة على الظرف، لا على حده في  
«عوضَ لا نتفرق». و«عوضَ» من لفظ العِوَضِ ومعناه، وذلك أن الدهر لا يمضي منه  
جزء إلا ويخلفه جزء آخر، فصار الثاني كالعِوَضِ من الأول.

### فصل [كيف]

قال صاحب الكتاب: و«كَيْفَ» جاري مجرئ الظروف، ومعناه السؤال عن الحال،  
تقول: «كيف زيد؟» أي: على أي حال هو؟ وفي معناها «أَنِّي». قال الله تعالى: «فَأَتُوا  
هَرَثَكُمْ أَنِّي شَيْئٌ»<sup>(١)</sup>. وقال الْكَمِيْتُ [من المنسرح]:

٦٥٠ - أَنِّي وَمَنْ أَيْنَ آبَكَ الْطَّرَبُ [مِنْ حِبَّ لَا صَبْوَةَ وَلَا رِيبَ]

(١) البقرة: ٢٢٣.

٦٥٠ - التخريج: البيت للكميٰت في شرح هاشميات الكميٰت ص ١٠٠؛ وشرح شواهد الألفية ص ٣١٠؛  
والصافي في فقه اللغة ص ١٤٢؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢٧/٣.  
اللغة: آبك: عاودك وراجعتك. الصيغة: التصانٰي.

المعنى: من أين أتاك الطرف، وطريقك إلى بنى هاشم لا صبوة في صبا ولا ريب.  
الإعراب: «أَنِّي»: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ «آبك».  
«وَمَنْ»: الواو: حرف عطف، و«مَنْ»: حرف جز. «أَيْنَ»: اسم استفهام مبني على الفتح في محل  
جز بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ «آبك». «آبك»: فعل ماض مبني على الفتح،  
والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «الْطَّرَبُ»: فاعل «آبك» مرفوع بالضمة.  
«مَنْ»: حرف جز. «حِبَّ»: ظرف مكان مبني على الضم في محل جز بحرف الجر، والجار  
والمجرور متعلقان بـ «آبك». «لَا»: حرف نفي. «صَبْوَةَ»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «وَلَا»: الواو: حرف  
عاطف، و«لَا»: حرف لتوكيٰد النفي. «رِيبَ»: معطوف على «صَبْوَةَ» مرفوع.

إلا أنهم يجذون بـ«أني» دون «كيف». قال ليدي [من الطويل]:  
**٦٥١- فأضبخت أني تأتها تلتبس بها [كلام زكيها تحت رجلينك شاجر]**  
 وحکی قطرب عن بعض العرب: «انظر الى كيف يصنع».

\* \* \*

قال الشارح: «كيف» سؤال عن حال، وتضمنت همزة الاستفهام، فإذا قلت: «كيف زيد؟» فكأنك قلت: «أصحيح زيد أم سقيم؟ أكل زيد، أم شارب؟ إلى غير ذلك من أحواله. والأحوال أكثر من أن يحاط بها، فجاووا بـ«كيف» اسم مبهم يتضمن جميع الأحوال. فإذا قلت: «كيف زيد؟» أغنى عن ذلك كله. وقوم يُخرون «كيف» مجرى الظروف، ويقدرونها بحرف الجر، فإذا قلت: «كيف أنت؟» فتقديره: على أي حال. وال الصحيح أنها اسم صريح غير ظرف، وإن كان قد يؤدي معناها معنى «على أي حال». والذي يدل على ذلك أنك تبدل منها الاسم، فتقول: «كيف أنت: أصحيح أم

= وجملة «أبك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا صبوة»: في محل جر بالإضافة.  
 والشاهد فيه مجيء «أني» بمعنى «كيف»، إذ لو كانت هنا بمعنى «أين»، لتكلرت مع ما بعدها.  
**٦٥١- التخريج:** البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٢٠؛ وخزانة الأدب ٩١/٧، ٩٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٣/٢؛ والكتاب ٣/٥٨؛ ولسان العرب ٥/٤٧ (فجر)؛ ومعاني الكبير ص ٨٧١؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٣٦٤؛ والمقتضب ٤٨/٢.  
 اللغة: تلتبس: تخترار. الشاجر: الباعد بين رجليه.  
 المعنى: إن تأتِ أياً من جنبي هذه الناقة، وجدت مرركب تحت رجلك يدفعك ويبعدك، أي لا يطمئن تحت رجلك.

الإعراب: **«فأضبخت»:** الفاء: حرف استثناف، و«أصبح»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والباء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع اسم «أصبح». **«أني»:** اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه، متعلق بالجواب. **«تأتها»:** فعل مضارع (فعل الشرط) مجزوم بحذف حرف العلة من آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبها تقديره: أنت، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. **«تلتبس»:** فعل مضارع (جواب الشرط) مجزوم بالسكون الظاهر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبها تقديره: أنت. **«بها»:** جار ومحروم متعلقان بـ«تلتبس». **«كلا»:** مبتدأ مرفوع بضميمة مقدرة على الألف، وهو مضاد. **«مركيها»:** مضاد إليه مجرور بالياء لأنّه مثنى، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه. **«تحت»:** مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بـ«شاجر». **«أرجلك»:** مضاد إليه مجرور بالياء لأنّه مثنى، وهو مضاد، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه. **«شاجر»:** خبر المبتدأ «كلا» مرفوع بالضمة.

وجملة **«فأضبخت...»:** استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة **«أني تأتها تلتبس»:** في محل نصب خبر «أصبح». وجملة **«تأتها»:** في محل جز بالإضافة. وجملة **«تلتبس»:** جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب. وجملة **«كلا مركيها شاجر»:** حالية محلها النصب، والشاهد فيه: أن «أني» شرطية جازمة.

سقِيم؟» ويقع الجواب بالاسم، فتقول في جواب من قال: «كيف أنت؟»: «صحيح»، أو «سقِيم»، ونحوهما من أحواله. ولو كانت ظرفاً، لوقع البدل منها، والجواب عنها بالظرف. ألا ترى أن «أين» لما كانت ظرفاً، لم يُجب عنها إلا بظرف، نحو: «أين أنت؟» فيقال: «في المسجد» أو «في السوق». ولو قال في جواب من قال: «كيف أنت؟»: «على حالِ كذا»، لم يتمتنع، وكان الجواب معنوياً، لا على اللفظ. ولو قال: «على أي حال زيد؟» فقيل: «على حال شدة، أو حال رخاء»، لكن الجواب على اللفظ. ولو قال: «صالح»، أو «سقِيم»، لم يتمتنع نظراً إلى المعنى.

ومما يؤيد كون «كيف» اسمَا لا ظرفاً أنها لو كانت ظرفاً أو في تقدير الظرف، لم يتمتنع دخول حروف الجر عليها، كما لم يتمتنع دخولها على «أين» و«متى». وهي مبنية لما ذكرناه من وقوعها موقع ألف الاستفهام، وتضمنها معناه، وينتسب على السكون، فاللتقي في آخرها ساكنان، وهذا الياء والفاء، فحرّكوا الفاء بالفتح استثنائاً للكسرة بعد الياء، والعرب يُجزيون الخفة فيما يكثر استعماله.

فإن قيل: ومن أين زعمتم أن «كيف» اسم؟ وهل قلتم إنها حرف لامتناع خواص الأسماء والأفعال منها. قيل: إنما قلنا ذلك؛ لأنها لا تخلو إما أن تكون اسمًا، أو فعلًا، أو حرفاً. فلا تكون حرفاً؛ لأنها تُفيد مع الاسم الواحد، ويكون كلاماً، نحو: «كيف أنت؟» والحرف لا يُفيد مع الاسم إلا في باب النداء. وليس هذا بناء، ولا تكون فعلًا؛ لأنها تُفيد مع الفعل، نحو: «كيف أصبحت؟» والفعل لا يُفيد مع الفعل، ولا يكون منهما كلام، وأيضاً فإنه على زنة «فَغَلَ»، بسكون العين، وليس في الأفعال ما هو على هذه الزنة.

فإن قيل: فإذا كان اسمًا على ما ذكرتم، فلم امتنع منه حروف الجر، ولم تدخل عليه كما دخلت على «أين»، إذا قلت: «من أين؟» و«إلى أين؟» فالجواب أن «أين» لما كانت سؤالاً عن الأمكنة، ونائبة عن اللفظ بها، وكانت الأمكنة المنوّب عنها مما تدخلها حروف الجر، فتقول: «من السوق»، و«من الجامع»، و«إلى السوق»، و«إلى الجامع» جاز أن تدخل على ما ناب عنها وقام مقامها، وأما «كيف» فإنما هي سؤال عن الأحوال، والأحوال لا تدخل عليها حروف الجر. ألا تراك لا تقول: «أمن صحيحاً» ولا «أمن سقِيم»، فكذلك سائر الأحوال، فلم تدخل على «كيف»، كما لم تدخل على ما ناب عنه. وقد حكى قطُرُب: «انظر إلى كيف يصنع»، وقالوا: «على كيف تبيع الأخرين؟» وذلك شاذ، شبّهوها بـ«أين».

وفي «كيف» لغتان، قالوا: «كيف»، و«كَيْ». قال الشاعر [من البسيط]:

٦٥٢ - أو راعيَانِ لبُغرانِ لنا شَرَدَتْ كَيْ لَا يُحِسَانِ من بُغْرَانِنا أَثْرَا

٦٥٢ - التعرّيف: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ٧١؛ ولسان العرب ١٤/٧٦ (بغا)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/١٠٢، ١٠٣، ١٠٧.

قالوا: «كَيْنِي» هنا بمعنى «كيف» استفهمام. وقال قوم: أراد: «كيف»، وإنما حذف الفاء تخفيفاً، كما قالوا: «سَوْ أَفْعُلُ»، والمراد: سَوْفَ.

ولا يُجَازِي بـ«كيف» كما جُوزَي بـ«أَيْنِ» لضعفها ونقصها عن تصرُّفِ أخواتها بكونها اسمًا، ولا يُخَبِّرُ عنها، فلا يقال: «كيف في الدار؟»، كما يقال: «من في الدار؟»، و«ما عندك؟» على الابتداء والخبر. ولا يعود إليها ضمير، فلا يقال: «كيف ضربته؟»، والهاء تعود إلى «كيف». ولا يكون جوابها إلا نكرة، وجوابُ أخواتها يكون معرفة ونكرة، فإذا قلت: «كيف زيد؟»، فيقال: «صالحٌ»، أو «سقيمٌ»، ولا يقال: «الصالح». فلما نقص تصرُّفه عن تصرُّفِ أخواته، ولم تكن ثمة ضرورة تدعو إلى المجازاة به، لأنَّه يقوم مقامه: «على أي حال تكون أَكْنُ». <sup>(١)</sup>

وأما «أَيْنِي»، فظرفُ مكان يُستفهم بها كـ«أَيْنِ»، قال الله تعالى: «أَنَّ لَكُمْ هَذَا» <sup>(٢)</sup>، أي: من أين لك هذا؟ ويجازون بها. يقولون: «أَيْنِي تَقْمُ أَقْمُ». قال ليدي [من الطويل]: فأضَبَخْتَ أَيْنِي تَأْنِيَهَا تَشَتَّجِرْ بَهَا كِلَامَزَكَبِيَّهَا تَحْتَ رِجْلَيْنِكَ شَاجِرُ <sup>(٣)</sup>

وقال بعضهم: إنَّها تُؤْدِي معنى «كيف»، نحو قوله تعالى: «فَاتَّوْ حَرَثَكُمْ أَنَّ شَيْئَمُ <sup>(٤)</sup>»، أي: كيف شئتم. والمجازاة بها دليل على استعمالها استعمالاً «أَيْنِي». وهي مبنية لتضمنها همزة الاستفهمام، وسكن آخرها على قياس البناء، فاما قول الكَمِيت [من المنسرح]: أَيْنِي وَمِنْ أَيْنِ آبَكَ الطَّرَبُ <sup>(٥)</sup> من حيث لا صبُوةٌ ولا رِيْبُ الشاهد فيه استعمال «أَيْنِي» بمعنى «كيف». ألا ترى أنه لا يحسن أن تكون بمعنى «أَيْنِي»؛ لأنَّ بعدها «من أَيْنِي»، فتكون تكراراً. ويجوز أن تكون بمعنى «من أين»، وكُررت على سبيل التوكيد، وحسن التكرار لاختلاف اللفظين، فاعرفه.

= اللغة: البيران: جمع بغير. شردت: تاهت، والمراد به الإبل.

المعنى: يستغرب ألا يعرف هذان الراعيان أثراً لبعرانهما الضالة.

الإعراب: «أَوْ رَاعِيَانْ»: أو: حرف عطف، «رَاعِيَانْ»: معطوف على مرفوع مجھول المحل الإعرابي، لأنَّ الـيـتـ الشـاهـدـ يـرـوـيـ فيـ كـتـبـ اللـغـةـ وـالـنـحـوـ وـحـيـدـاـ. «بـعـرـانـ»: جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ باـسـمـ الـفـاعـلـ. «رـاعـ»، «الـنـاـ»: جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـصـفـةـ مـنـ «بـعـرـانـ». «شـرـدـتـ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وفاعلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ تقـديرـهـ: هيـ،ـ وـالـتـاءـ لـلـتـائـيـثـ. «كـيـ»: اسـمـ اسـتـفـهـامـ مـبـنيـ عـلـىـ الفـتحـ المـقـدـرـ عـلـىـ الـفـاءـ الـمـحـذـفـ ضـرـورـةـ.ـ وـالـأـصـلـ:ـ كـيـ،ـ وـهـوـ فـعـلـ نـصـبـ حـالـ مـنـ فـاعـلـ «يـحسـانـ».ـ «لـاـ»:ـ نـافـيـةـ.ـ «يـحسـانـ»:ـ فعلـ مـضـارـ مـرـفـوعـ بـالـنـونـ لـأـنـ مـنـ الـأـفـعـالـ الـخـمـسـةـ،ـ وـأـلـفـ الـاثـنـيـنـ:ـ فـاعـلـ.ـ «مـنـ بـعـرـانـاـ»:ـ جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـحـالـ مـنـ «أـثـرـاـ»ـ وـالـأـصـلـ أـنـ يـتـعـلـقـاـ بـصـفـتـهـ،ـ وـلـكـنـ لـمـ تـقـدـمـتـ شـبـهـ الجـملـةـ عـلـىـ النـكـرـةـ تـعـلـقـتـ بـحـالـ مـنـهاـ.ـ «أـثـرـاـ»:ـ مـفـعـولـ بـهـ لـلـفـعـلـ «يـحسـانـ».ـ وـالـشـاهـدـ فـيـهـ أـنـ «كـيـ»ـ فـيـهـ بـعـنـيـ «كـيـفـ»ـ،ـ وـأـنـ فـاءـ حـذـفـتـ لـضـرـورـةـ الـشـعـرـ.

(١) آل عمران: ٣٧. (٢) تقدم بالرقم ٦٥١.

(٤) تقدم بالرقم ٦٥٠.

(٣) البقرة: ٢٢٣.

# المرّكبات

## فصل نوعاً المُرّكبات

قال صاحب الكتاب: هي على ضربين: ضرب يقتضي تركيبه أن يبنى الأسمان معاً، وضرب لا يقتضي تركيبه إلا ببناء الأول منها. فمن الضرب الأول نحو «العشرة» مع ما تألف عليها، وقولهم: «وَقَعُوا فِي حَيْصَ بَيْصَ»<sup>(١)</sup>، و«لَقِيتُه كَفَةً كَفَةً»<sup>(٢)</sup>، و«صَحْرَةً بَحْرَةً»<sup>(٣)</sup>، و«هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ»<sup>(٤)</sup>، و«وَقَعَ بَيْنَ بَيْنَ»، و«أَتَيْكَ صَبَاحَ مَسَاءً، وَيَوْمَ وَحَاثِ بَاثِ»<sup>(٥)</sup>. ومنه «الخَازِ بَازِ»، والضرب الثاني نحو قولهم: «أَفْعَلْ هَذَا بَادِي بَادِي»، و«ذَهَبَا أَيْدِي سَبَا»<sup>(٦)</sup>، ونحو: «مَغْدِيكَرِبَ»، و«يَغْلِبَكَ»، و«قَالَ قَلَ»<sup>(٧)</sup>.

\* \* \*

(١) هذا مثل، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/٣٣٤؛ ولسان العرب ٧/٩ (بيص)؛ ومجمع الأمثال ١/١٢٧

الـ الحَيْصُ: الفرار. والـ بَيْصُ: أصلها البَوْصُ، قَلَبَتْ الواو ياء للازدواج، ومعناها القوت. يضرب لمن وقع في ضيق أو محنـة لا خلاص منها فراراً أو فوتاً.

(٢) هذا مثل، وقد ورد في العقد الفريد ٣/١٣٥؛ وكتاب الأمثال ص ٣٧٧؛ ولسان العرب ٩/٣٠٣ (كَفَ)؛ والمستقصى ٢/٢٨٩. أي: متواجهين، وذلك لأن المترافقين إذا تلقيا، فقد كف كل واحد منهما صاحبه عن مجاوزته إلى غيره.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في كتاب الأمثال ص ٣٧٧؛ ولسان العرب ٤/٤٥ (بحر)؛ والمستقصى ٢/٢٨٧؛ ومجمع الأمثال ٢/١٩٥.

والمعنى: لقيته حالياً. وأصل «صَحْرَة» من «الصحراء». وأصل «بَحْرَة» من «البحر» وهو الشَّقْ والسعنة.

(٤) هذا مثل وقد ورد في لسان العرب ٢/١٦ (بيت)؛ وجمهرة الأمثال ١/٣٢٢.

أي: بيته إلى جانب بيتي.

(٥) هذا مثل، وقد ورد في لسان العرب ٥/١٦٤ (مندر) برواية: «تَفَرَّقْتُ إِلَيْهِ شَدَرَ مَدَرَ» (أو: شَدَرَ مَدَرَ). أي: تفرقـت في كل وجهـ. وفي مجمع الأمثال ١/٢٧٩: «ذَهَبَا خَلْدَعَ مَدَعَ أو شَعَرَ بَعَرَ».

(٦) هذا مثل وقد ورد في ثمار القلوب ص ٣٣٧؛ وزهر الأكم ٣/١٦؛ ولسان العرب ١/٩٤ (سبـ)، ١/٤٣ (سبـ)؛ ٤٢٦/١٥ (يدي)؛ والمستقصى ٢/٨٨؛ ومجمع الأمثال ١/٢٧٥.

أي: تفرقـوا تفرقـاً لا اجتماعـ بعدـهـ.

(٧) قال قـلا: مدينة بأرمـينـية. (معجم البلـدان ٤/٢٩٩).

قال الشارح: لما كانت المبنيات منقسمة إلى مفرد ومركب، وتقدم الكلام على المفرد منها، إذ كان المفرد أصلًا للمركب، وجب أن ينتقل إلى الكلام على الأسماء المركبة، والمركب من الأسماء ضربان ضرب يجب فيه البناء لكتلتين، نحو: «أحد عشر»، و«خمسة عشر»، ونحوهما، و«حيض بيقض» ونحوها مما ذكره في هذا الفصل. وضرب آخر يبني فيه الاسم الأول دون الثاني، وهو «قالي قلا» و«حضرموت» ونحوهما، وسيذكر الفصل بينهما بعد، إن شاء الله تعالى.

### فصل

#### [الفرق بين ضرب المركبات]

قال صاحب الكتاب: والذي يفصل بين الضربين أن ما تضمن ثانية معنى حرف، بني شفطاه لوجود علتي البناء فيما معاً، أما الأول، فلأنه تنزل منزلة صدر الكلمة عن عجزها، وأما الثاني، فلأنه تضمن معنى الحرف، وما خلا ثانية من التضمن أغرب وبنى صدره.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن التركيب على ضربين: تركيب من جهة اللفظ فقط، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى. فأما التركيب من جهة اللفظ فقط، فهو الضرب الأول من التركيبين اللذين ذكرهما، وهو في الأعداد، نحو: «أحد عشر» وباباً، و«لقيته كفة كفة»، و«حيض بيقض»، ونحوهما. فهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً. وذلك لأن الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف. إلا ترى أن الأصل في «أحد عشر»: «أحد، وعشرون»، فحذفت الواو من اللفظ، والمعنى على إرادتها؟ إلا ترى أن المراد «أحد وعشرون»؟ فـ«عشرون» عدّة معلومة أضيفت إلى العدد الأول، فكمل من مجموعهما مقدار معلوم، فهما اسمان، كل واحد منها منفرد بشيء من المعنى، فلما كانت الواو مراده؛ تضمنها الاسم الثاني، وبنى لذلك، وبنى الاسم الأول؛ لأنه صار بالتركيب كبعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها، فهما علتان. وكذلك باقي هذا الضرب من نحو: «كفة كفة»، و«خاز باز»، وسيوضح ذلك إن شاء الله تعالى.

وأما الضرب الثاني، وهو المركب من جهة اللفظ والمعنى، نحو: «حضرموت»، و«قاليلاً»، و«مغديكرب» ونحوها من الأعلام المركبة، فهذا أصله الواو أيضاً، حذفت من اللفظ، ولم تردد من جهة المعنى، بل مزج الاسمان، وصارا اسمان واحداً بيازء حقيقة، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه، فكان المفرد غير المركب، فبني الاسم الأول؛ لأنه كالصدر من عجز الكلمة، وجزء الكلمة لا يعرّب، لأنّه كالصوت. وأعرب الثاني؛ لأنّه لا يتضمن معنى الحرف، إذ لم يكن المعنى على إرادته، لأنّ العلم إنما هو وضع لفظ بيازء مسمى من غير إفاده معنى من اللفظ، وقد ذكر صاحب الكتاب «بادي بدأ»،

و«أيادي سبأ» من هذا الضرب، وليس منه، وإنما هو من الضرب الأول؛ لأنهما ليسا علمين، وسيوضح أمرهما إن شاء الله تعالى.

### فصل

#### [حكم الأعداد المركبة]

قال صاحب الكتاب: والأصل في العدد المنافق على العشرة أن يعطّف الثاني على الأول، فيقال: «ثلاثة وعشرون»، فمزج الأسمان وصيّرا واحداً لوجود العلتين.

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم القول: إن من الأسماء المركبة العدَّة من «أحد عشر» إلى «تسعة عشر»، من نحو «ثلاثة عشر»، و«خمسة عشر»، ونحو ذلك، جعلت التّيَّفُ والعشرة اسمًا واحدًا، وبنيةِهما على الفتح. والذي أوجب بنائهما أن التقدير فيما: خمسة عشرة، فحذفت الواو، وركبوا أحد الاسمين مع الآخر، وجعلوهما كاسم الواحد الدال على مسمى واحد، ليجري مجرى سائر الأعداد المفردة، نحو: «خمسة»، و«ستة»؛ لأنَّه أخصُّ. وربما احتاجوا إلى ذلك في بعض الاستعمال، وذلك أنك لو قلت: «أعطيت بهذه السُّلْعَة خمسة عشرة»، جاز أن يتوجه المخاطب أنهما صفتان، أعطي بها مرتة خمسة، ومرة عشرة. فإذا ركبْتَ، زال هذا الاحتمال، وارتفع البنس، وتحقّق المخاطب أنك أعطيت بها هذا المقدار من العدد. ولا يلزم هذا فيما زاد على العشرين والثلاثين فما فوقهما من العقود كالستين والسبعين؛ لأنَّ مجرى هذه العقود مجرى جمع السلامة، وإعرابها كإعرابه، والتركيب لا يتطرق على المثنىات والمجموعات، إنما باب ذلك المفردات. فلذلك لم ترَكِبْ هذه العقود مع التّيَّفُ عليها كما رَكِبْتُ العشرة مع ما انضم إليها مما هو دونها من الأعداد، مع أنه قلَّ ما يتباين حكم مُثمنٍ في التقويم حتى يُعطِي تارة درهماً، وتارة عشرين درهماً. وما زاد على العشرين من العقود كالثلاثين والأربعين، فالتباعُ أفحشُ، وللبُّسُ أبعدُ.

ويُبني على حركة؛ لأنَّ له أصلاً في التمكّن، فعُوض من تمكّنه بأنْ بُني على حركة تمييزاً له على ما بُني، ولا أصل له في التمكّن، نحو: «من»، و«كم». وفتح طلبًا للخطفة، إذ ليس الغرض في تحريكه إلَّا تمييزه مما<sup>(١)</sup> بُني على السكون، وبالفتحة نصل إلى هذا الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكليف ما هو أثقل منها.

\* \* \*

(١) في الطبعتين: «على ما» بدلاً من «مِمَا»، وهذا تحرير.

قال صاحب الكتاب: ومن العرب من يسكن العين، فيقول: «أَحَدُ عَشَرَ» احتراساً من توالى المتحرّكات في الكلمة.

\* \* \*

قال الشارح: من العرب من يقول: «أَحَدُ عَشَرَ، ثَلَاثَةُ عَشَرَ»، فـ«يسكن العين»، وذلك أنهم لما ركّبوا الأسماءن اسمًا واحدًا، توالى في «أَحَدُ عَشَرَ» سُتُّ متحرّكات، وفي «ثلاثة عَشَرَ»، و«خمسة عَشَرَ» خمس متحرّكات، ولا يتّوالى في الكلمة أكثر من ثلاثة حرّكات إلا أن يكون مخفّفاً من غيره، فيجتمع فيه أربع متحرّكات، نحو: «عَلَيْطٌ»<sup>(١)</sup> و«هَدَبِدٌ»<sup>(٢)</sup>، وأصلّهما: «عَلَيْطٌ» و«هَدَبِدٌ»، فـ«محذف» الألف تخفيفاً. فلا يجتمع في الكلمة أكثر من أربع متحرّكات، فلما اجتمع في «أَحَدُ عَشَرَ» سُتُّ متحرّكات وفي «خمسة عَشَرَ» خمس متحرّكات، أسكنوا الحرف الذي بتحريكه يكون الخروج عن منهاج الأسماء وطريقها.

ومن فعل ذلك من العرب، فإنه لا يفعله في «اثني عَشَرَ»، لـ«ثلا» يجمع بين ساكنين، وليس في كلامهم جمعٌ بين ساكنين إلا أن يكون الأول حرف مدّ ولبن، والثاني مدغمًا، نحو: «دَابَةٌ» و«شَابَةٌ»، مع أنَّ الياء في النصب، والألف في الرفع ساكنان، فلم يتّوال فيما من التحرّكات ما توالى في «أَحَدُ عَشَرَ» ونحوه. وأيضاً فإنَّ الإسكان في «أَحَدُ عَشَرَ» ونحوه إنما كان لتوكّلي المتحرّكات في الكلمة واحدة، لأجل التركيب وجعلهما كلمة واحدة، وأيضاً «اثني عَشَرَ» فـ«غير مركبة»، فـ«لم يكونا الكلمة واحدة»، فـ«اعرفه».

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: وحرف التعريف والإضافة لا يدخلان بالبناء، تقول: «الْأَحَدُ عَشَرَ»، و«الْحَادِي عَشَرَ» إلى «التَّسْعَةُ عَشَرَ»، و«التَّاسِعُ عَشَرَ»، وهذه «أَحَدُ عَشَرَ»، و«تَسْعَةُ عَشَرَ». وكان يرى الأخفش فيه الرفع إذا أضافه، وقد استرذله سيبويه<sup>(٣)</sup>، وإن سُميَّ رجُلُ بـ«خَمْسَةُ عَشَرَ»، كان فيه الرفع والإبقاء على الفتح.

\* \* \*

قال الشارح: إذا أردتَ تعريفَ هذا العدد، أدخلتَ عليه الألف واللام أو الإضافة، وتركتَه على بنائه؛ لأنَّ الألف واللام والإضافة لا تُخْرِجانه عن لفظه وتركيبيه، فـ«كان باقِياً على بنائه»، فـ«لذلك تقول مع الألف واللام: «أَخَذْتُ الْخَمْسَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا»، وكذلك إلى

(١) الرجل العَلَيْط والعلَيْط: الضخم العظيم. والصدر العَلَيْط: العريض. واللبن العَلَيْط: الرائب المُتَكَبَّدُ الخاير جداً، وقيل: كلَّ غليظ عَلَيْط والعَلَيْط والعلَيْط: القطيع من الغنم. (لسان العرب ٧/٣٥٠ علَيْط)).

(٢) الهَدَبِد والهَدَبِد: اللَّبَنُ الخاير جداً، وهو أيضاً عَمَش يكُون في العينين، وقيل: الهَدَبِد: الخفشن، وقيل: هو ضعف البصر. ورجل هَدَبِد: ضعيف البصر. (لسان العرب ٣/٤٣٥ (هدبِد))

(٣) الكتاب ١٩٩/٣.

«التسعَة عشرَ» و«الحادي عشرَ»، و«الخامسَ عشرَ»، بفتح الآخرِ منها إلى «الناتِسْعَة عشرَ»، وتقول في الإضافة: «خمسَة عشرَك» و«خامسَ عشرَك»، فلا يختلف حكمُ البناء في الإضافة لما ذكرناه من العلة.

وكان الأخفش يرى إعرابها إذا أضفتها، وهي عدّ، فتقول: «هذه الدرَاهُم خمسَة عشرَك». قال سيبويه: وهي لغة رديئة، وكان يحتاج بأن «خمسَة عشرَ» في تقدير التنوين، ولذلك عيل في مُميَّزه، فمَقْتَى أضفتها إلى مالِكه، لم يصلح تقدير التنوين، لمعاقبة التنوين الإضافة، فصار بمنزلة اسم لا ينصرف، فإذا أُضيف، انصرف، وأُغَرِّب. وهذا الاعتلال فاسد؛ لأنَّ تقدير التنوين فيه لم يكن سبب بنائه حتى يُعرَب عند زواهه، إنما البناء لتضمُّنه حرَف العطف، وذلك باقي بعد الإضافة كما قبلها. ثم ما ذكره من تقدِّص بدخول الألف واللام، فإنه لا يُعرَب لذلك كما أُعرَب بالإضافة، ولا فَرَقَ بينهما في معاقبة التنوين.

فإن سُمِّيَ رجُلُ بـ«خمسَة عشرَ» ونحوه من المركبات، ففيه وجهان:

أحدُهما: أن تعرِبه، فتضُمُ الراء في الرفع، وتفتحها في النصب والجر، وتُتجريه مجرَّى اسم لا ينصرف، نحو: «بَعْلَبَكَ» و«مَعْدِيَكَرِبَ»، لزوالي معنى العطف. وعلى هذا، إذا أضفتَ صرفَه، ودخلَه الجُرُّ، نحو: «جاَءَنِي خمسَة عشرَك»، و«رأَيْتُ خمسَة عشرَك»، و«مررتُ بخمسَة عشرَك».

والوجهُ الثاني: تَبَيَّنَه بعد التسمية؛ لأنَّ الترکيب والبناء وقع قبل التسمية، فلمَا سمِّيَ بهما، حَكِيَتْ حالَهُما قبل التسمية.

### فصل

#### [معاني الألفاظ المركبة]

قال صاحب الكتاب: وكذلك الأصل، «وَقَعُوا فِي حَيْصِنْ وَبَيْصِنْ»، أي: في فُتْنَة تموُّج بأهلها متأخرين ومتقدَّمين، و«لَقِيَهُ كَفَّةً وَكَفَّةً»، أي: ذُوَيْ كفَتَين؛ كفَةً من اللاقي، وكفَةً من المُلْقَى؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منها في وَهْلَةِ التلَاقِي كافٌ لصاحبه أن يتَجاوزَه.

\* \* \*

قال الشارح: العرب تقول: «وَقَعَ النَّاسُ فِي حَيْصِنْ بَيْصِنْ»، إذا وَقَعُوا في فُتْنَة واختلاطٍ من أمرِهم، لا مَخْرَجٍ لهم منه، وهو اسْمَانُ رُكْبَانَا وَاحِدًا، وبُنْيَا بناء «خمسَة عشرَ». والذي أوجَب بناءَهُما تقديرُ الواو فيهما، وذلك لأنَّ الأصل «وَقَعُوا في حَيْصِنْ وَبَيْصِنْ»، ثم حُذفت الواو إيجازًا وتحقيقًا، والمعنى على العطف، فتضُمُّنَ معنى حرَف العطف، فبُنِيَ لذلك كما فعلوا في «خمسَة عشرَ» وبابِه. و«حَيْصِنْ» مأخوذه من «حَاصَنْ يَحِيَصِنْ» إذا فَرَّ، يقال: «مَا عَنْهُ مَحِيَصِنْ»، أي: مَهَرَبٌ، و«بَيْصِنْ» مأخوذه من قولهم: «بَاصَ يَبُوضُ»، أي: فَاتَّ وَسَبَقَ؛ لأنَّه إذا وَقَع الاختلاطُ والفتنة، فمنهم هاربٌ، ومنهم فائِتٌ. ولذلك فسرُّهما بفُتْنَة تموُّج بأهلها متأخرين ومتقدَّمين، فالحَيْصِنْ: التأخر

والهَرُبُ، والبَوْصُ: التَّقْدِمُ وَالسَّبْقُ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالُ: «حَيْصَ بَوْصَ»، غَيْرَ أَنْهُمْ أَتَبْعَاهُ الثَّانِي الْأَوَّلَ. قَالَ الشَّاعِرُ [مِنَ الرِّجْزِ]:

### ٦٥٣ - عَيْنَاءَ حَوْرَاءَ مِنَ الْعَيْنِ الْحِيرَ

وَالْكَلَامُ: «الْحُورُ»، لَأَنَّهَا جَمْعُ «حَوْرَاءَ»، كـ«حَمْرَاءَ» و«حُمْرَ»، لِيَزْدَوْجَا، وَلَا يَخْتَلِفَا. وَمِثْلُهُ «الْعَشَائِيَا وَالْغَدَائِيَا». وَلَوْ انْفَرَدَتِ «الْغَدَاءُ»، لَمْ تُجْمَعْ عَلَى «غَدَائِيَا»، وَفِي مَئِيلٍ: «أَخَذَهُ مَا قَدُّمَ وَمَا حَدَثَ»<sup>(١)</sup>، بِضَمِ الدَّالِّ مِنْ «حَدَثَ». وَلَوْ انْفَرَدَتِ، لَمْ تَكُنْ إِلَّا مَفْتُوحَةٌ، نَحْوَ: «حَدَثَ الْأَمْرُ»، وَهُوَ كَثِيرٌ.

وَفِي «حَيْصَ بَيْصَ» لِغَاثَ، قَالُوا: «حَيْصَ بَيْصَ» بِالْفَتْحِ فِيهِمَا، وَهُوَ الْكَثِيرُ الْمَشْهُورُ. وَأَنْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ لِأُمَّيَّةَ بْنَ أَبِي عَائِدَ الْهَذَلِيَّ [مِنَ الْكَاملِ]:

### ٦٥٤ - قَدْ كُنْتُ خَرَاجَا وَلَوْجَا صَيْرَفَا لَمْ تَلْتَحِضِنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ

٦٥٣ - التَّغْرِيبُ: الرِّجْزُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي أَدْبَرِ الْكَاتِبِ صِ ٦٠٠؛ وَلِسَانِ الْعَرَبِ ٤/٢١٩ (حُورَاء)؛ وَالْمُمْتَنَعُ فِي التَّصْرِيفِ ٢/٤٥٦؛ وَالْمَنْصَفِ ١/٢٨٨؛ وَنَوَادِرِ أَبِي زِيدِ صِ ٢٢٦.

شَرْحُ الْمَفَرَدَاتِ: الْعَيْنَاءُ: مِنْ اتَّسَعَ عَيْنَاهَا وَحَسْنَتْ، وَمَذَكُورَهَا أَعْيَنُ. وَالْحَوْرَاءُ: مِنْ اشْتَدَّ بِيَاضِ الْبَيْاضِ وَسُوَادِ السُّوَادِ فِي عَيْنَاهَا. الْعَيْنُ: جَمْعُ عَيْنَاءَ وَأَعْيَنَ. الْحِيرُ: أَصْلُهَا الْحُورُ وَهِيَ جَمْعُ أَحْوَرَ وَحَوْرَاءَ، وَلَكُنَّهُ أَتَيْعُ.

الْأَعْرَابُ: «عَيْنَاءَ»: خَبْرُ لَمْبِدَأً مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: هِيَ، وَقَدْ يَكُونُ مَتَّقَدِمًا. «حَوْرَاءَ»: خَبْرُ ثَانٍ مَرْفُوعٍ بِالْضَّمَّةِ. «مِنَ الْعَيْنِ»: جَازٌ وَمَجْرُورٌ مَتَّعْلِقٌ بِصَفَةِ مَحْذُوفَةِ «الْحِيرِ»: صَفَةُ «الْعَيْنِ» مَجْرُورَةٌ بِالْكَسْرِ.

وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: «الْعَيْنُ الْحِيرُ» حِيثُ جَعَلَ وَأَوْ «الْحُورُ» يَاءَ اتَّبَاعًا لِمَا قَبْلَهَا.

(١) لَمْ أَقْعُ عَلَى هَذَا الْمَثَلِ فِيمَا عَدْتُ إِلَيْهِ مِنْ مَصَادِرٍ.

٦٥٤ - التَّغْرِيبُ: الْبَيْتُ لِأُمَّيَّةَ بْنَ أَبِي عَائِدَ فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطَقِ صِ ٣١؛ وَجَمْهُرَةِ الْلُّغَةِ صِ ١١٧١؛ وَشَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٢/٤٩١؛ وَلِسَانِ الْعَرَبِ ٧/٢٠ (حَيْصَ)، ٨٦ (الْحَصَنُ)، ١٩٠ (صَرْفُ؟)؛ وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي جَمْهُورَةِ الْلُّغَةِ صِ ٥٤٢، ٧٤١، ١٠٥٠؛ وَلِسَانِ الْعَرَبِ ٢/٤٠٠ (وَلْجُ؟)؛ وَمَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ صِ ١٠٦.

الْلُّغَةُ: الْخَرَاجُ الْوَلْجُ: الْحُسْنُ التَّصْرِيفُ فِي الْأَمْرِ، وَكَذَا الصَّيْرَفُ. وَلَمْ تَلْتَحِضِنِي: لَمْ تَتَبَطَّنِي. وَحَيْصَ بَيْصَ: كَنْيَةُ عَنِ الْفَضِيقِ. وَلَحَاصِ: اسْمُ لِلشَّدَّةِ، أَوِ الْفَضِيقِ، أَوِ الدَّاهِيَّةِ: وَحَيْصَ مِنْ (حَاصِ) إِذَا عَدَلَ عَنِ الشَّيءِ، وَجَارٌ. وَبَيْصَ مِنْ (بَاصِ بَيْوصَ) إِذَا تَقَدَّمَ وَفَاتَ.

الْمَعْنَى: لَقَدْ كُنْتُ خَبِيرًا بِشَؤُونِ الْحَيَاةِ عَامَّةً حَسْنُ التَّصْرِيفُ فِيهَا، وَقَادِرًا عَلَى التَّخَلُّصِ مِنْ مَلَمَاتِهَا، فَلَا تَتَبَطَّنِي نِوَافِهَا وَشَادِنَهَا.

الْأَعْرَابُ: «قَدْ»: حَرْفُ تَحْقِيقٍ. «كُنْتَ»: فَعْلُ مَاضٍ نَاقِصٍ مَبْنَى عَلَى الْفَتْحِ، وَالْتَّاءُ: اسْمُ «كَانَ» مَبْنَى عَلَى الضَّمِّ فِي مَحْلِ رَفْعٍ. «خَرَاجَا»: خَبْرُ أُولُو لِ«كَانَ» مَنْصُوبٌ. «وَلْوَجَا»: خَبْرُ ثَانٍ. «صَيْرَفَا»: خَبْرُ ثَالِثٍ. «لَمْ»: حَرْفُ نَفِي وَقَلْبُ وَجْزَمٍ. «تَلْتَحِضِنِي»: فَعْلُ مَضَارِعٍ مَجزُومٍ، وَالْتَّوْنُ: لِلْوَقَايَةِ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ ضَمِيرٌ مَتَّصلٌ مَبْنَى عَلَى السُّكُونِ فِي مَحْلِ نَصْبٍ مَفْعُولٍ بِهِ. «حَيْصَ بَيْصَ»:

وقالوا: «حِينِصْ بَيْنِصْ»، بكسر الآخر منهما، قال الشاعر [من الرجز]:

٦٥٥ - صارت عليه الأرض حِينِصْ بَيْنِصْ حتى يَلْقَى عِيْصَهُ بِعِيْصِي  
وربما كسروا الأول منها في اللغتين، فقالوا: «حِينِصْ بَيْصَ»، و«حِينِصْ، بَيْصَ».  
وعلى هذا تكون الواو في «بيص» قد انقلبت ياءً لسكنها وإنكسار ما قبلها على حد  
انقلابها في «ميزان»، و«ميعاد». وقد يُتوّزّونهما، فيقولون: «حِينِصْ بَيْصَ»، و«حِينِصَا  
بِيْصَا». حكى ذلك أبو عمرو<sup>(١)</sup>. ومن فتحهما، فقد طلب الخفة، كما قلنا في «خمسة  
عشر». ومن كسر، فاللتقاء الساكنين، ويجوز أن يجعله صوتاً كأنه حكايةً ما يقع في  
الاختلاط والفتنة، وعلى هذا لا يكون مشتقاً من شيء، فتكسره كما تكسر الأصوات،  
نحو: «غَاقِي، غَاقِي» إذا قدرته تقدير المعرفة، وتتوّزّنه إذا نويت النكرة.

وقالوا: «لقيته كَفَّهَ كَفَّهَ» إذا فاجأته، وهو اسمان رُجِّباً اسمًا واحدًا، وبُنيا على الفتح  
بناء «خمسة عشر». والأصل: «كَفَّهَ وَكَفَّهَ»، أي: كَفَّهَ منه وَكَفَّهَ متى. ويجوز أن يكون  
الأصل: كَفَّهَ على كَفَّهَ، أو كَفَّهَ، عن كَفَّهَ وذلك أن المتكلقيين إذا تلاقياً، فقد كَفَّ كلُّ  
واحد منهما صاحبه عن مجاوزته إلى غيره في وقت التقائهما، فـ«كَفَّهَ كَفَّهَ» مصدران في  
موضع الصفة، ومحلهما نصب على الحال، كأنك قلت: «لقيته متكافئين» مثل قوله:

---

= جزءان مبنيان على الفتح في محل رفع فاعل لـ«تلتحصن». «الحاصل»: بدل من «حِينِصْ بَيْنِصَ» مبني  
على الكسر في محل رفع.

جملة «كنت خَرَاجَا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تلتحصني حِينِصْ بَيْصَ»: خبر رابع لـ«كان»  
محلها التنصب.

والشاهد فيه بناؤه «حِينِصْ بَيْنِصَ» على الفتح لما تضمنته من معنى الكناية عن الشدة.

٦٥٥ - التخريج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢٠ / ٧ (حِينِص).

شرح المفردات: حِينِصْ بَيْصَ: الفتنة والاختلاط. يَلْقَى: يضرب بيده أو براحته. العِيْصَهُ: الأصل،  
ومنبت خيار الشجر. يريد أن الأرض اختلطت عليه وضيقته عيشه حتى يضرب أصله بأصل آخر،  
أي يتزوج.

الإعراب: «صارت»: فعل مضارع ناقص، والناء: للتأنيث. «عليه»: جاز و مجرور متعلقان بخبر «صار».  
«الأرض»: اسم «صار» مرفوع بالضمة. «حِينِصْ بَيْصَ»: اسم مبني على كسر الجزاين في محل نصب  
خبر «صار». «حتى»: حرف غائية وجذ. «يَلْقَى»: فعل مضارع منصوب بأن مضمورة بعد حتى، وفاعله  
ضمير مستتر تقديره: هو، والمصدر المسؤول من أن وما بعدها في محل جز بـ«حتى»، والجاز  
والمجرور متعلقان بخبر «صار». «عيْصَهُ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير  
متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «بِعِيْصِي»: جاز و مجرور متعلقان بـ«يلق»، والياء مضاف إليه.

جملة «صارت الأرض حِينِصْ بَيْصَ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حِينِصْ بَيْصَ» حيث جاء بالجزأين مبنيين على الكسر.

(١) في الطبعتين: «أبو عمر»، وهذا خطأ.

«لقيته قائمين»، ت يريد حالاً منك، وحالاً منه، نحو قول الشاعر [من الوافر]:

مَشَى مَا تَلْقَنِي فَرَدَّنِي تَرْجُفَ رَوَافِدُ الْيَتَمَّيْكَ وَتُسْنَّطَارَاً<sup>(١)</sup>

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: و«صخرة وبخرة»، أي: ذوي صحراء وبحرة، أي: اكتشاف واتساع لا سُترة بيننا. ويقال: «أخبرته بالخبر صحراء بحرة»، ويقولون: «صحراء بحرة نَخْرَة»، فلا يبنون لثلاً يمْزُجوها ثلاثة أشياء، وهو «جارِي بَيْتٌ إِلَى بَيْتٍ، أو بَيْتٌ لِبَيْتٍ»، أي: هو جاري ملاصقاً، و«وَقَعَ بَيْنَ هَذَا، وَبَيْنَ هَذَا». قال عَبِيد [من معجزة الكامل]:

٦٥٦ - آنْخَمِي حَقِيقَتَنَا] وَبَيْغَضِي ضُرُّ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

\* \* \*

قال الشارح: يقال: «لقيته صخرة بَخْرَة»، أي: ليس ببني وبينه ساتر، وهم مركبان، والتقدير: صحراء وبحرة، فمحذفت الواو، وتتضمن الكلمة معناها، فبني لذلك، وفتح للخلفية، وموضعهما حال. والتقدير: لقيته بارزاً، واستتقاهم من «الصخراء»، و«البحر»، و«صحراء» و«بحرة» مصدران، أي: ذوي صحراء وبحرة، أي: ذوي اكتشاف واتساع. ويقولون: «لقيته صخرة بَخْرَة»، فيعبرونها، وينصبونها متونة؛ لأنهم لا يُرْكِبون ثلاثة أشياء اسمًا واحدًا، و«نَخْرَة» من «نَخْرِ الشَّهْر»، وهو أوله، أي: لقيته مكسوفاً نهاراً.

(١) تقدم بالرقم ٢٧٥.

٦٥٦ - التخريج: البيت لعبد بن الأبرص في ديوانه ص ١٤١؛ وخزانة الأدب ٢/٢١٣؛ والدرر ٦/٣٢٤؛ وسر صناعة الإعراب ١/٤٩؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٥٨؛ والشعر والشعراء ١/٢٧٣؛ ولسان العرب ١٣/٦٦ (بين)؛ واللمع ص ٢٤٢؛ والمقاصد النحوية ١/٤٩١؛ وهمع الهوامع ٢٢٩/٢؛ وبلا نسبة في الدرر ٣/١٢٢؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٦؛ وهمع الهوامع ١/٢١٢.

اللغة: الحقيقة: ما يجب الحفاظ عليه كالعرض والنفس ونحوهما. المعنى: إننا نحافظ على ما يجب الحفاظ عليه، ونبذل في سبيل ذلك كل غال ونفيس، وبعضاً يستحب في سبيل الدفاع عن هذه الحقيقة.

الإعراب: «تحمي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للتلقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجودياً تقديره: نحن. «حقيقة»: مفعول به منصوب، وهو مضاد، «انا»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «وي بعض»: الواو، «بعض»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاد. «القوم»: مضاد إليه مجرور. «يسقط»: فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «بين وبين»: اسم مبني على فتح الجازئين في محل نصب مفعول فيه، متعلق بمحذف حال من الضمير المستتر في «يسقط»، والالف: للإطلاق.

وجملة «تحمي حقيقتنا»: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استثنافية. وجملة «بعض القوم يسقط»: في محل نصب حال. وجملة «يسقط»: في محل رفع خبر المبتدأ «بعض». والشاهد فيه استعمال «بين وبين» بمعنى: بين هذا وبين هذا.

وقالوا: «هو جاري بيت بيت»، يريدون القرب والتلاصق، وهو مركب أيضاً مبني على الفتح كـ«خمسة عشر»، والأصل: بيتاً لبيت، أو بيتاً إلى بيت، فحذف الحرف، وضممن معناه، فبني لذلك، وهذا في موضع الحال، كأنك قلت: هو جاري ملائياً، والعامل في الحال ما في «جري» من معنى الفعل. ولا يجوز تقديم الحال فيه على العامل، لو قلت: «بيت بيت هو جاري»، لم يجز؛ لأن العامل ليس فعلًا، ولا اسم فاعل، ويجوز التقديم في «كتفة كتف»، فتقول: «كتفة كتف لكتفه»، لأن العامل فعل. ولو قلت: «جاوري»، أو مجاوري بيت بيت، جاز التقديم حينئذ، فتقول: «بيت بيت هو مجاوري»، فتقدمه؛ لأن العامل اسم فاعل، واسم الفاعل يجوز تقديم منصوبه عليه، ولو قلت: «بيت بيت جاوري»، لكان بالجواز أجر، إذ كان فعلًا، فاعرفة.

وقالوا: «وقع هذا الأمر بينَ بَيْنَ»، فيبينونهما اسمًا واحدًا، لأن الأصل: بينَ هذا وبينَ هذا، فلما سقطت الواو تخفيفاً والنقطة نية العطف، بني لتضمنه معنى الحرف، وهو في موضع الحال أيضاً، إذ المراد بقولهم: «وقع بينَ بَيْنَ»، أي: وسطاً، فأمات قول عَيْدَ بن الأبرص [من مجزوء الكامل]:

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَ

فهو شاهد على صحة الاستعمال، والحقيقة ما يجب على الرجل أن يحميه، يقال: «رجل حامي الحقيقة»، أي: شَهَمْ لا يضام له حرير.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: «واتيه صباحاً ومساءً ويوماً ويوماً»، أي: كل صباح ومساء، وكل يوم، و«تفرقوا شَغَراً وبَغْرًا»، أي: منتشرين في البلاد هائجين، من «اشترث عليه ضياعته»، «إذا فَشَّت وانتشرت»، و«بَغْرَ النَّجْمِ»: هاج بالمطر. قال العجاج [من الرجز]:

بَغْرَةَ نَجْمٍ هَاجَ لِيلًا فَانْكَدَرَ

٦٥٧

٦٥٧ - التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ٢٨ / ١ (وفيه «بغرة» مكان «فاندر»)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٧٢ / ٤ (بغر).

اللغة: بغرة: من بَغَرَ النجم، أي: سقط وهاج بالمطر. اندر: اختلط.

المعنى: وكان الأمر عند هطول المطر واختلاطه.

الإعراب: «بغرة»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضارف. «نجم»: مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «هاج»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «ليلًا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل «هاج». «فاندر»: الفاء: عاطفة، و«اندر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح وسكنٌ للضرورة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. وجملة «هاج»: في محل جزٍ صفة لـ«نجم». وجملة «اندر»: معطوفة على الجملة السابقة. والشاهد فيه: أن «بغراً» في «شَغَراً بَغْرًا» مأخوذ من: بَغَرَ النجم، إذا هاج بالمطر.

وـ«شَذِّرَا وَمَذِّرَا» من «التَّشَذِّرُ»، وهو التَّفْرُقُ والتَّبْذِيرُ، والمِيمُ في «مَذِّرَ» بَدَلٌ من الباء، وـ«خَذِّعَا وَمَذِّعَا»، أي: منقطِّعين منتشرِين من «الخَذِّعُ»، وهو القَطْعُ، ومن قولهم: «فَلَانْ مَذَاعُ»، أي: كَذَابٌ يُفْسِي الأَسْرَارَ وَيُنْتَهِي إِلَيْهَا، وـ«حَيْثَا وَبَيْثَا» من قولهم: «فَلَانْ يَسْتَحِثُ وَيَسْتَبِيثُ»، أي: يَسْتَحِثُ وَيَسْتَبِيثُ.

\* \* \*

قال الشارح: يُقال: «أَتَيْتُه صَبَاحَ مَسَاءً، وَيَوْمَ يَوْمَ»، والكلام فيه كالكلام فيما قبله، وذلك أنه بُني لتضمنه معنى الحرف، وهو الواو، كأنك قلت: «صَبَاحًا وَمَسَاءً، وَيَوْمًا وَيَوْمًا». فلما حذفت الواو، بُنيا لذلك، وليس المراد صَبَاحًا بعينه، أو يَوْمًا بعينه. ولو أضفت، فقلت: «صَبَاحَ مَسَاءً»، لجاز، كأنك نسبته إلى المساء، أي: صَبَاحًا مقتربًا بمساء. وجاز إضافته إليه لتصاحبِهما، وكذلك الإضافةُ جائزَةٌ في جميع ما تقدم من نحو: «بَيْتٌ بَيْتٌ»، وـ«بَيْنٌ بَيْنٌ»، وـ«كَفَّةٌ كَفَّةٌ»، يُنْسَبُ أحدهما إلى الآخر لاتفاقِهما في وقوع الفعل منهما، فإن دخل على جميع ذلك حرفُ جزءٍ، لم يكن إلا مضانًا مخوضًا، وبطل البناء، نحو: «أَتَيْتُكَ فِي كُلِّ صَبَاحٍ وَمَسَاءً»؛ لأنَّه بدخولِ حرفِ الجزءِ، خرج عن باب الظروf، وَتَمَكَّنَ في الاسمية، فلم يُبَيِّنْ؛ لأنَّ هذه الأسماء إنما ثُبِّتَتْ إذا كانت حالًا أو ظرفاً، لأنَّه حالٌ تَنَثَّصُ تَمَكُّتها، فلم تُقدَّرْ فيها الواو.

وقالوا: «تَفَرَّقُوا شَغَرَ بَغْرًا»، أي: في كُلِّ وجه لا اجتماع معه. وهذا اسمان رُكِّب أحدهما مع الآخر، فصارا اسمًا واحدًا، وبُنيا لما تضمناه من معنى الواو، وكان الأصل فيه: «شَغَرًا وَبَغْرًا»، فـحُذفت الواو لما ذكرناه من إرادة الإيجاز والتخفيف، وتضمننا معناها. والمعنى بالتضمن إرادةً معنى الحرف مع حذفه، فُبُني لذلك بناءً «خَمْسَةً عَشَرَ». وـ«شَغَرًا» مأخوذه من قولهم: «اشتَرَ في الْبَلَادِ»، إذا أبعد فيها، أو من «شَغَرَ الْكَلْبُ»، إذا رفع إحدى رِجْلَيه لِيُبُولُ، فباعدها من الأخرى. وـ«بَغْرًا» من «بَغَرَ النَّجْمُ»، أي: سقط وهاج بالمطر، قال العجاج [من الجز]:

بَغْرَةٌ نَجْمٌ هَاجَ لَيْلًا فَائِكَدَرْ

أو من «الْبَغَرُ»، وهو العطش يأخذ الإبل، فلا تَرْزُقُ، وربما ماتت به. قال الفرزدق [من البسيط]:

٦٥٨ - قَلْتُ مَا هُوَ إِلَّا الشَّأْمُ تَرْكَبُهُ كَائِنًا الْمَوْتُ فِي أَجْنَادِ الْبَغَرُ

٦٥٨ - التَّخْرِيج: البيت للفرزدق في ديوانه ١٨٣/١؛ ولسان العرب ١٣٢/٣ (جند)، ٧٢/٤ (بغر)؛ والتَّبيه والإيضاح ١٦/٢؛ ونَاجُ العروس ٢٢٣/١٠ (بغر)؛ وبلا نسبة في المختصون ٤٩/١٧، ١٦٨. اللَّغَة: الشَّأْمُ: بلاد الشَّام، أو الشَّمَال، ولعله هنا اسم فرس. الأَجْنَادُ: جمع الجنود وهم العسكر والأعوان. الْبَغَرُ: العطش الذي يصيب الإبل فلا ترُوي معه.

فجعل مع «شعر» في التفرق الذي لا اجتماع معه، كما يكون في العطش كذلك. ومثله «شدَرْ مَذَرْ»، كله من معنى التفرق الذي لا اجتماع معه، وهو مركب أيضًا مبني لتضمنه معنى الحرف. ويحتمل أن يكون مأخوذاً من «الشَّدَرُ»، وهو الذهب، يلقطه من المعدين من غيرِ ذوب الحجارة، فهو متفرق فيه متبدّل، أو من «الشَّدَرُ»، وهو صغارُ اللؤلؤ، كأنه لصغاره متفرق لا يجمع بالظلم. و«مَذَرَتْ الْبَيْضَةُ»، إذا فسدت وأبعدت، أو من «البَذَرُ» وهو الزَّرْعُ؛ لأنَّ فيه تفريق الحبَّ، ومنه التبذير، وهو تفريق المال إسرافاً، فتكون الميم على هذا بدلاً من الباء، ويؤيد ذلك قولهم فيه: «شَدَرَ بَذَرُ» بالباء على الأصل.

وقالوا في معناه: «خَذْعَ مَذَعَ». وهو مركب مبني لتضمنه حرف العطف، والمراد: خذعاً ومذعاً، فربما، والعلف مراد في النية، وهو مأخوذ من «الخَذْعُ»، وهو القطع، يقال: «لَحْمُ مُخَذْعٍ»، أي: مقطوع. و«مَذَعَ» من قولهم: «مَذَعَ السَّرَّ»، إذا أفساه ولم يكتمه، كأنه تفريق له.

وقالوا: «تركوا البلاد حيث بَيْثَ، وحَاتِ بَاثِ، وَحُوتَ بَوْثَ» إذا تفرقوا، وربما نونوا تشبيهاً لها بالأصوات المنكورة. وقالوا: «حيثَا بَيْثَا»، وذلك إذا تفرقوا وتبددوا، وهو من استحسان الشيء: إذا ضاع في التراب. ومثله «استباث»، وهو البحث عن الشيء بعد ضياعه. قال الشاعر [من الوافر]:

٦٥٩- لَحَقَّ بَنِي شَغَارَةً أَنْ يَقُولُوا لِصَخْرِ الرَّغَيِّ: مَا ذَاتَ شَنَّبِيثَ  
أَي: تطلب.

= الإعراب: «فقلت»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قال»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ما»: حرف نفي. «هو»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «إلا»: حرف حصر. «الشَّامُ»: خبر مرفوع بالضمة. «تركه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «كائناً»: كائنة ومكافئة. «الموت»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «في أجناده»: جاز و مجرور متعلقان بخبر مقدم، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه. «البَغْرُ»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

وجملة «قلت»: بحسب الفاء. وجملة «هو الشَّامُ»: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «تركه»: في محل نصب حال. وجملة «الموت في أجناده البَغْرُ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «في أجناده البَغْرُ»: في محل رفع خبر للمبتدأ (الموت).

والشاهد فيه قوله: «البَغْرُ» حيث جاء اسمًا مفردًا ليدل على العطش.

٦٥٩ - التخريج: البيت لأبي المثلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٢٦٤؛ ولسان العرب ١٢٠ / ٢ (بيت) (وفيه أن أبي عبد نسبه إلى صخر الغي، وهو سهرو؛ والتتبه والإياض ١٨٠ / ١؛ ولصخر الغي الهذلي في المخصص ١ / ٧؛ وللهذلي في تهذيب اللغة ١٥٩ / ١٥؛ وتاج العروس ٣٦٧ / ٥ =

## فصل

### [لغات «خازِ باز»]

قال صاحب الكتاب: وفي «خازِ باز» سبع لغات، وله خمسة معانٍ، فاللغات: «خازِ باز»، و«خازَ بازًّا»، و«خازِ بازُّا»، و«خازِ بازُّا»، و«خازِ بازِ بازِ» كـ«قاصِيَعَاءٌ»<sup>(١)</sup>، و«خِزْبَارًا» كـ«قِرْطَاسٌ».

\* \* \*

قال الشارح: قد ورد في «الخازِ باز» اللغات التي ذكرها، وهي سبع لغات، قالوا: «خازِ باز» بكسر الأول والثاني، و«خازَ بازًّا» بكسر الأول وضم الثاني، و«خازَ بازًّا» بفتحهما معاً، و«خازَ بازُّا» بفتح الأول وضم الثاني، و«خازِ بازِ بازِ» بإضافة الأول إلى الثاني، و«خازِ بازِ بازِ» مثل «قاصِيَعَاءٌ»، «وناقِفَاءٌ»<sup>(٢)</sup>، و«خِزْبَارًا» كـ«قِرْطَاسٌ» و«كِرْيَاسٌ»، والكرياسُ: الكنيفُ في أعلى السطح، وهو معرب.

فمن قال: «خازِ باز»، فإنه جعلهما اسمين غير مركبين، وأجراهما مجرى الأصوات، نحو: «غaci غaci»، وكسر كل واحد لالتقاء الساكنين.

ومن قال: «خازِ بازُّا»، فإنه ركبهما اسمَا واحداً، وبنى الأول، لأنَّه صار كالجزء من الثاني بمنزلة الصدر له، وسكنه على أصل البناء، إلَّا أنه التقى في آخره ساكنان، فكسر لالتقاء الساكنين. وأعرب الثاني تشبيهاً بـ«مَعْدِيكَرِبَ»، في لغة من يعرب، فيقول: «هذا معديكربُ»، و«رأيت معديكربَ»، و«مررت

= (نبت)؛ ولسان العرب ٢/١٩٣ (نبت).

اللغة: شغارة: لقب صخر الغي الهذلي. تستبيث: تستشير.  
الإعراب: «الحق»: اللام: حرف ابتداء وتأكيد. «حق»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضارف. «بني»: مضارف إليه مجرور بالياء لأنَّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضارف. «شغارة»: مضارف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنَّه ممنوع من الصرف للعلمية والتائيث. «أن»: حرف مصدرى ناصب. «يقولوا»: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف التون من آخره لأنَّه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع خبر للمبتدأ (حق). «الصخر»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل (يقولون). «الغي»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «ماذا»: اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول به مقدم. «الستبيث»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. وجملة «حق بني...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تستبيث»: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «تستبيث» بمعنى تطلب أو تبحث عنه بعد ضياعه.

(١) القاصياء: جُحر اليربوع، وقيل: باب جحرة. (لسان العرب ٨/٢٧٥ (قصع)).

(٢) الناقفاء: جُحر الضَّبَّ واليربوع. (لسان العرب ١٠/٣٥٨ (تفق)).

بمعديكرب» إلأ أنه لم يلتقي في آخر «معديكرب» ساكنان، فبقى على سكونه. ومن قال: «خازَ بازَ» ففتحهما، فإنه ركبهما وجعلهما اسمًا واحدًا، وبناهما على الفتح تشبيها بـ«خمسة عشر».

ومن قال: «خازَ بازَ»، فإنه ركبهما اسمًا واحدًا، وشبّهه بـ«حضرموت» في لغة من أعراب، وقال: «هذا حضرموت»، فأعربه كإعرابه، وفتح الأول؛ لأنَّه ينزل الثاني من الأول منزلة تاءِ التأنيث، وفتح ما قبل الثاني كما يفتح ما قبل تاءِ التأنيث.

ومن قال: «خازَ بازَ»، فإنه أضاف الأول إلى الثاني، كما قالوا: «بعلبك» و«معديكرب»، فيمن أضاف، وجعل «كرب» مذكراً. وطريق إضافة هذه الأسماء طريق إضافة الاسم إلى اللقب، نحو «قيسُ قفة»، و«سعيدُ كرزي».

ومن قال: «خازِ بازِ»، فإنه بناء على «فَاعِلَاءَ»، وجعل همزته للتأنيث مثلًّا «قاصِعَاءَ»، و«نافِقَاءَ».

ومن قال: «خِزْبَارُ»، فإنه بنى منها اسمًا واحدًا على مثال «قرطاسِ» و«كرياسِ»، فهو معرب بوجوه الإعراب كلُّها منصرف.

\* \* \*

### [معاني «خاز باز»]

قال صاحب الكتاب: والمعنى: ضرب من العشب قال [من الرجل]:

٦٦٠ - [رَعَيْتُهَا أَكْرَمَ عَوْدَهُ عُودَا الصَّلْ وَالصَّفْصِلُ وَالبَعْضِيدَا]  
وَالخَازِبَازِ السَّنِيمَ الْمَجُوْدَا [بَحَنَثُ يَذْعُو عَامِرَ مَسْعُودَا]

٦٦٠ - التخريج: الرجل بلا نسبة في الإنصال .٣١٤ / ١

اللغة: الصل والصفصل والبعضيد والخازباز: أنواع من النبات. السنم: المرتفع. المجدود: المصاب بما مطر شديد.

المعنى: تركتها ترعى أنضل النبات عودًا، في أرض ملأى بالصل والصفصل والبعضيد والخازباز التي طالت وارتفعت لكثرة ما جاءها من مطر شديد، فينادي الراعيان عامر ومسعود أحدهما الآخر لأنَّه لا يره من كثافة الزرع.

الإعراب: «رعيتها»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول. «أكرم»: مفعول به ثانٌ منصوب بالفتحة، وهو مضاد «عوذا»: مضاد إليه مجرور بالكسرة. «عوذا»: تمييز منصوب بالفتحة. «الصل»: بدل من «أكرم» منصوب بالفتحة. «والصفصل»: الواو: للعطف، و«الصفصل»: معطوف على منصوب فهو منصوب مثله. «والبعضيدا»: لها الإعراب السابق نفسه، والألف: للإطلاق. «والخازباز»: الواو: للعطف، و«الخازباز»: اسم مبني على الكسر في محل نصب، معطوف على «الصل». «السنم»: صفة منصوبة بالفتحة. «المجدود»: صفة ثانية منصوبة بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وذهب يكُون في القلْب. قال [من الوافر]:

٦٦١ - [تفقأ فوقَةَ القلْعَ السواري] وجنَّ الخازِ بازِ به جنُونَا  
وصوتُ الذباب، وداء في اللهازم، قال [من الرجز]:

٦٦٢ - يا خازِ بازِ أرسِلِ اللهازِما [إنني أخافُ أن تكُونَ لازما]  
والستُورُ.

\* \* \*

= «بحيث»: الباء: حرف جر، و«حيث»: ظرف مكان مبني على الضمة في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «رعايتها». «يدعوا»: فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو. «عامر»: فاعل مرفوع بالضمة. «مسعودا»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. وجملة «رعايتها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يدعوا»: في محل جر بالإضافة. والشاهد فيه قوله: «الخازباز» حيث ذكره مع أنواع من النبات.

٦٦١ - التخريج: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ١٥٩؛ وإصلاح المتنطق ص ٤٤؛ وجمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ والحيوان ١٠٩/٣، ١٨٦/٦، ٤٤٢/٦ - ٤٤٤؛ وخزانة الأدب ١٢٣/١ (فقا)، ٣٤٧/٥ (خوز)، ٢٩١/٨ (قلع)، وبلا نسبة في الأشيه والناظير ١٢٦/٥؛ والصاحب في فقه اللغة ص ١٤٣؛ والكتاب ٣٠١/٣؛ ولسان العرب ٤٢/١٣ (أين)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧.

اللغة: تفتقأ القرح: تشدق. القلع: جمع قلعة وهي قطعة السحاب التي تأخذ ناحية من السماء. السواري: جمع سارية وفي السحابة التي تأتي ليلاً. الخازباز: صوت الذباب سمي الذباب نفسه به. المعنى: تهطل فوقه السحب ليلاً نهاراً، فيموج فيه الذباب، كناية عن شدة خصب المكان الذي يصفه. الإعراب: «تفقاً»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «فوق»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل «تفقاً»، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «القلع»: فاعل مرفوع بالضمة. «السواري»: صفة مرفوعة بضممة مقدرة. «وجن»: الواو: للعنف، «جن»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الخازباز»: اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ «جن». «جنونَا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة «تفقاً القلع»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جن الخازباز»: معطوفة عليها لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الخازباز» حيث جاء اسمًا للذباب.

٦٦٢ - التخريج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣٤٨/٥ (خوز)، ١٢/٥٥٦ (لهزم)؛ ونواذر أبي زيد ص ٢١٩، ٢٣٥.

اللغة: الخازباز (هنا): داء يصيب الإبل والناس في حلوقها. اللهازم: جمع لهزمه، واللهزمتان: عظامان ناتنان تحت الأذن، أو لحمتان في أصل الحنك.

المعنى: يتمىّ على مرض «الخازباز» أن يطلق سراح لهزمه، فهو يخاف أن يبقى المرض ملازمًا لهما.

الإعراب: «بيا»: حرف نداء. «خازباز»: منادي مفرد علم مبني على الكسر في محل نصب. «أرسل»: فعل أمر مبني على السكون، ومحرك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، والفاعل: ضمير مستتر =

قال الشارح: للخازِ بازِ معانٍ خمسةٌ على ما ذُكر، حكاهَا أبو سعيد، وهو ضرب من العشب. أنسد ابن الأعرابي [من الرجز]:

رَعَنِيْثَهَا أَكْرَمَ عُودَ عُودَا  
الصَّلَّ وَالصَّفَّصِلَ وَاليَغْضِيدَا  
وَالخَازِ بازِ السَّنِيمَ الْمَجُودَا  
بِحَيْثُ يَذْعُو عَامِرٌ مَسْعُودَا  
عَامِرٌ مَسْعُودٌ: راعيَانٌ، وَالصَّلَّ وَالصَّفَّصِلَ: نَبْتٌ، وَاليَغْضِيدُ: بَقْلَةٌ، وَالسَّنِيمُ:  
الْمَرْفَعُ، وَهُوَ الَّذِي خَرَجَ سُبْلَتَهُ، كَأَنَّهُ يَدْعُو لِلْفَرَحِ بِالْخَضْبِ.  
وَذِبَابٌ أَزْرَقٌ يَكُونُ فِي العَشَبِ، قَالَ ابْنُ أَخْمَرَ [من الوافر]:  
تَقْنَأً فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِيِّ وَجْنَ الْخَازِ بازِ بِهِ جُنُونًا  
فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِ«الْخَازِ بازِ» العَشَبَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ الذِّبَابَ نَفْسَهُ، فَإِنَّهُ  
يُقَالُ: «جُنَ النَّبْتُ»، إِذَا خَرَجَ زَهْرَهُ، قَالَ [من المتقا رب]:

٦٦٣ - تَبَرَّجَتِ الْأَرْضُ مَغْشَوَّةً وَجْنَ عَلَى وَجْهِهِ أَكْلَ نَبْتَ  
وَيُقَالُ أَيْضًا: «جُنَ الذِّبَابُ»، إِذَا طَارَ وَهَاجَ. قَالَ الأَصْمَعِيُّ: «الْخَازِ بازِ»: حَكَايَةُ  
صَوْتِ الذِّبَابِ، وَسَمَاهُ بِهِ، وَقَوْلُهُ: «تَقْنَأً»، أَيْ: تَسْقَقَ بِمَائِهِ، وَقَوْلُهُ: «فَوْقَهُ»، أَيْ: فَوْقَ  
الْهَجْلِ، وَهُوَ الْمُطْمَئِنُ مِنَ الْأَرْضِ، أَوْ فَوْقَ الْعَشَبِ، وَ«الْقَلْعُ»: جَمْعُ «قَلْعَةً»، وَهِيَ  
القطعة العظيمة مِنَ السَّحَابَ، وَ«السَّوَارِيِّ»: جَمْعُ «سَارِيَّةً»، وَهِيَ السَّحَابَةُ تَأْتِي لِيَلَّا.

= فيه وجوبًا تقديره: أنت. «اللهازما»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. «إنِّي»: «إنِّي»: حرف مشبه بالفعل، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إنِّي». «أخاف»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «أنِّي»: حرف مصدرى ونصب. « تكون»: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «لازما»: خبر « تكون» منصوب بالفتحة. والمصدر المؤول من «أنِّي» وما بعدها في محل نصب مفعول به. وجملة النداء «يا خازيار»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أرسل»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أخاف»: في محل رفع خبر «إنِّي».

والشاهد فيه قوله: «خازياز» حيث جاء به للدلالة على أنه مرض يصيب اللهازم.

٦٦٢ - التغريب: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

شرح المفردات: تبرّجت: تزيّنت. جن: خرج زهره. أي صارت الأرض جميلة، وقد أظهرت زينتها كما تفعل المعشوقة لإرضاء عشيقها، وزقرت بناتها.

الإعراب: «تبرّجت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والتاء: للتأنيث. «الأرض»: فاعل مرفوع بالضمة. «معشوقة»: حال منصوب بالفتحة. «وجن»: الواو: للعاطف، «جن»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «على وجهها»: جاز و مجرور متعلقان بـ«جن»، وـ«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضار إلى. «كل»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضارف. «نبت»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «تبرّجت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وعطف عليها جملة «جن».

والشاهد فيه قوله: «جن كل نبت» حيث أراد بها خروج زهر النبات.

وقال: «الخازِ بازِ»، فأدخل عليه الألف واللام، وتركه على بنائه، كما تقول: «الخمسة عشر»، فتدخل عليه الألف واللام، وهو على بنائه.

ويكون بمعنى داء في الأعناق واللهازم، قال الشاعر، أنسدَهُ الأخفش [من الكامل]:

٦٦٤ - مثُلُ الْكِلَابِ تَهُرُّ عَنْدَ بُيُوتِهَا وَرَمَتْ لَهَا زِمْهَا مِنَ الْخِزْبَازِ  
وقال الراجز، وهو العَدَوُي [من الجزء]:

يَا خَازِ بازِ أَرْسِلِ اللَّهَازِمَا إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ لَازِمًا  
وَاللَّهَازُمُ: جَمْعُ لَهْزِمَةٍ، وَاللَّهَازِمَانُ: عَظِيمَانٌ نَاثِنَانٌ تَحْتَ الْأَذْنِ.  
وَحَكَى أَبُو سَعِيدٍ: إِنَّهُ السُّتُورُ، وَهُوَ أَغْرِبُهَا.

### فصل

#### [أصل «بادي بدِي» و«بادي بَدَا» ومعناهما]

قال صاحب الكتاب: «افعل هذا بادي بدِي، وبادي بَدَا»، أصلُهُ: «باديء باديء»، و«باديء بَدَاء»، فخفف بطْرح الهمزة والإسْكَانِ، وانتصابه على الحال. ومعناه: مبتدئاً به قبل كل شيء. وقد يستعمل مهْموزاً، وفي حديث زيد بن ثابت: «أَمَا باديء بَدَاءٍ فَإِنِّي أَخْمَدُ اللَّهَ».

\* \* \*

قال الشارح: العرب تقول: «افعل هذا بادي بَدَا»، بياء خالصة وألف خالصة، والمعنى: أَوْلَ كُلَّ شَيْءٍ، فـ«بادي بَدَا» اسمان رُكْبَا وَيُنْيَا على تقديرهِ واو العطف، وهو منكورة بمنزلة «خمسة عشر»، ولذلك كان حالاً، وأصلُهُ «باديء بَدَاءٍ» على زنة «فعايل»

٦٦٤ - التخريج: البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ والكتاب ٣٠٠ / ٣؛ ولسان العرب ١ / ٣٧٤ (درُب)، ٥ / ٣٤٦ (خزير)، ٣٤٨ (خوز)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧.

اللغة: تهُرَ: تصوَّت. اللهازم والخزيز: انظر بعده.

المعنى: لقد تضخمت لهازمهَا من المرض، كالكلاب التي تعوي عند البيوت على كل عابر سبيل. الإعراب: «مثل»: خبر لمبتدأ محدوف تقديره: «هم» مرفوع بالضمة، وهو مضارف. «الكلاب»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «تهُرَ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. «عند»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بـ«تهُرَ». «بيوتها»: مضارف إليه مجرور بالكسرة، و«ها»: ضمير متصل في محل جرٌ بالإضافة. «ورمت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتابع: للتأنيث. «اللهازمهَا»: فاعل «ورمت» مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل في محل جرٌ بالإضافة. «من الخزيز»: جار ومجرور متعلقان بـ«ورمت».

وجملة «مثل الكلاب تهُرَ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تهُرَ»: في محل نصب حال.

وجملة «ورمت»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «الخزيز» وهي لغة في «الخازِ بازِ»، وعنى بها داء في الأعنق.

مهموزاً؛ لأنَّه من الابتداء، فُخُفِّفت الهمزة من «بادِيَء» بقلْبِها ياء خالصة، لأنَّكسارِ ما قبلها على حد قلبها في «بِير» و«بِيار»، وأصلُّهما الهمزة، ولما صارت ياء، أُسْكنت على حد إسكانها في «قالي قَلَّا» و«مُغَدِّبِكَرَبَّ». وأمَّا «بَدَا» فأصلُّه «بَدَاء»، فُخُفِّفُوهُ بـأَنْ قصْرُوهُ بـحذف الفاء، فبقي «بَدَأ»، فُخُفِّفت الهمزة بـقلْبِها أَلْفًا لـافتتاحِ ما قبلها على حد قلبها في قوله [من الكامل]:

٦٦٥ - [رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبَيْغَالْ عَشِيَّةَ فَازَعَنِي فَزَارَةً لَا هَنَاكَ الْمَرْتَعُ  
وَأَصْلُهُ: لَا هَنَاكَ الْمَرْتَعُ، وَنَحْوِ قولِه [من البسيط]:

٦٦٦ - سَالَتْ هُذِيلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَّةَ [ضَلَّتْ هُذِيلُ بِمَا جَاءَتْ وَلَمْ تُصِبِّ]

٦٦٥ - التَّخْرِيج: الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ فِي دِيْوَانِه ٤٠٨ / ١؛ وَشَرْحُ أَبْيَاتِ سَبِيبِيَّه ٢٩٤ / ٢؛ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ ص ٣٣٥؛ وَالْمَقْتَضِيُّ ١٦٧ / ١؛ وَلِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَانِ فِي دِيْوَانِه ص ٣١؛ وَبِلا نَسْبَةٍ فِي الْخَصَائِصِ ١٥٢ / ٣؛ وَسَرَّ صَنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٦٦٦ / ٢؛ وَشَرْحُ شَافِيَّةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ٤٧ / ٣؛ وَلِسَانِ الْعَرَبِ ١٨٤ / ١ (هَنَاءً)؛ وَالْمَحْتَسِبِ ١٣٢ / ٢؛ وَالْمَقْرَبِ ١٧٩ / ٢؛ وَالْمُمْتَعِ فِي التَّصْرِيفِ ٤٠٥ / ٤٠٥.

اللغة: راحت: سارت. ومسلمة: هو مسلمة بن عبد الملك، وفرازارة: قبيلة عمر بن هيبة الفزارى الذى ولـى العراق بعد مسلمة بن عبد الملك. والعشي: واحدته العشية، وهي ما بين الزوال إلى الغروب، وقيل غير ذلك. وهنـاكـ: ساغ ولـذـ. والمرتع: مصدر ميمى من «رَئَعَ يَرْئَعُ» بـمعنى رعى يرعى.

المعنى: يخبر الفرزدق بأن مسلمة بن عبد الملك قد غُزل عن العراق، وأن عمر بن هيبة الفزارى قد ولـها بـدـلاـ منه، ويدعـوـ لـفـراـزـارـةـ أـلـآـهـنـاكـ بـولـاـيـةـ سـيـدـهـاـ هـذـاـ، وـأـنـ تـكـونـ هـذـهـ الـوـلـاـيـةـ مـرـتـعـاـ وـخـيـمـاـ لـهـمـ.

الإعراب: «راحت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والناء: للتأنيث لا محل لها. «مسلمة»: جارٌ ومحـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـ«راحت». «البيـغالـ»: فاعـلـ. «عشـيـةـ»: مـفـعـولـ فـيـ ظـرـفـ زـمـانـ مـنـصـوبـ مـتـعـلـقـ بـ«راحت». «فارـعـيـ»: الفاء: استثنافية، «أـرـعـيـ»: فعل أمر مبني على حذف النون، والناء: ضمير المخاطبة فاعـلـ محلـ الرفعـ. «فـراـزـارـةـ»: منـادـيـ مـفـرـدـ عـلـمـ مـبـنـيـ عـلـىـ الـضمـ فـيـ محلـ نـصـبـ. «لـاـ»: نـافيةـ دـعـائـيـةـ. «هـنـاكـ»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الهمزة المتنقلة أـلـفـاـ، وـالـكـافـ: مـفـعـولـ بـهـ. «الـمـرـتـعـ»: فـاعـلـ.

وجملة «راحت البيـغالـ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أـرـعـيـ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هـنـاكـ الـمـرـتـعـ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: إيدـالـ الأـلـفـ منـ هـمـزةـ «هـنـاكـ» فـيـ قولـهـ: «لـاـ هـنـاكـ الـمـرـتـعـ» وـذـلـكـ ضـرـورـةـ، لأنـ الـقـيـاسـ تـخـيـفـ الـهـمـزـ بـطـرـيقـةـ بـيـنـ بـيـنـ جـواـزـاـ؛ لأنـهاـ مـتـحـرـكـةـ مـتـحـرـكـةـ ماـ قـبـلـهاـ.

٦٦٦ - التَّخْرِيج: الْبَيْتُ لِحَسَانِ بْنِ ثَابَتٍ فِي مَلْحُقِ دِيْوَانِه ص ٣٧٣؛ وَالْمَقْتَضِيُّ ١٦٧ / ١؛ وَبِلا نَسْبَةٍ فِي شَرْحِ شَافِيَّةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ٤٨ / ٣؛ وَالْمَحْتَسِبِ ٩٠ / ١؛ وَالْمُمْتَعِ فِي التَّصْرِيفِ ٤٠٥ / ٤٠٥.

اللغة: الفاحشة: الفعل البالغ في الإساءة، والمراد هنا أن هـذـيـلـ طـلـبـتـ مـنـ الرـسـوـلـ يـعـلـمـهـ أـنـ يـحلـ الزـنـاـ.

المعنى: لقد ضـلـلـتـ هـذـيـلـ كـلـ الضـلـالـ بـطـلـبـهـ مـنـ الرـسـوـلـ يـعـلـمـهـ أـنـ يـحلـ الزـنـاـ.

الإعراب: «سـالـتـ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والناء: للتأنيث لا محل لها، «هـذـيـلـ»: فـاعـلـ.

«رسـوـلـ»: مـفـعـولـ بـهـ. «الـلـهـ»: مـضـافـ إـلـيـهـ. «فـاحـشـةـ»: مـفـعـولـ بـهـ ثـانـ لـ(سـالـتـ). «ضـلـلـتـ»: فعل ماضـ

وأصله: سَأَلْتُ، مَهْمُوزًا. وقيل: كان أصله «بَدَاء»، على زنة «فَعَالٍ»، فحُذفت الهمزة تخفيفاً كما حذفوا من «سَأَا يَسُوُّ»، و«جَآ يَجِي»، وأصله: «جَاءَ يَجِيءُ»، و«سَأَءَ يَسُوُءُ»، وإلى هذا وأشار صاحب الكتاب بقوله: «فُخَفَّفَ بِطْرَحِ الْهَمْزَةِ وَالْإِسْكَانِ»، يريد: بطرح الهمزة من «بداء» والإسكان في «بادي».

وقالوا: «بادي بَدَ» بالإضافة من غير بناء، وأصله: «بَدَيِءٌ» على زنة «فَعِيلٍ»، فُقصِر بحذف الياء، ثم أبدلت الهمزة ياء، لأنكسار ما قبلها على حد قلبها في «بادي»، أو حُذفت الهمزة حذفاً لكثر الاستعمال، كما حُذفت في «بَدَاء». فوزن «بَدَاء» من «بادي بَدَاء» على القول الأول: «فَعَلٌ»، وعلى القول الثاني: «فَعَا» محنوف اللام. وفيه لغاتٌ أخرى، قالوا: «بادي بَدَءٌ» على زنة «فَعْلٍ» بالهمزة في الثاني دون الأول، و«بادي بَدَيِءٌ» على زنة «فَعِيلٍ» على الأصل، و«بادِي بَدَءٌ» على زنة فَعْلٍ بالهمزة فيها، وعليه حديث زيد بن ثابت: «أَمَّا بادِي بَدَءٌ» . وقال بعضهم: معنى «بادي بَدَاء»: ظاهراً، مأخوذ من «بَدَأَ يَبْدُو» إذا ظهر. والوجه هو الأول لمجيئه مهمزاً في حديث زيد: «أَمَّا بادِي بَدَءٌ» ونحو: «بادِي بَدَءٌ».

### فصل

#### [معنى «أيدي سبا»]

قال صاحب الكتاب: يقال: «ذهبوا أيندي سبا، وأيادي سبا»، أي: مثل أيدي سبا بن يشجب في تفرقهم وتبددهم في البلاد، حين أُزِيلَ عليهم سيل العرم، و«الأيندي»: كناية عن الأبناء والأسرة، لأنهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الأيدي.

\* \* \*

قال الشارح: يقال: «ذهبوا أيندي سبا». وفيه لغتان: «أيندي سبا»، و«أيادي سبا» فـ«أيندي» جمع «يَدٍ»، وهو جمع قلة، وأصله: «أَيْدِي» على زنة «فَعْلٍ»، نحو: «كَعْبٌ» و«أَكْعَبٌ»، وإنما كسروا العين منه لثلا تقلب الياء منه وارداً لانضمام ما قبلها، فيصير آخر الاسم واواً، قبلها ضمة، وذلك معدهوم في الأسماء المتمكنة. ومثله قوله [من البسيط]:

---

= مبني على الفتح، والباء: للتأنيث لا محل لها. «هذيل»: فاعل. «بِمَا»: جار و مجرور متعلقان بـ«ضَلَّتْ». «جاءَتْ»: مثل «ضَلَّتْ»، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: هي. «وَلَمْ»: الواو: حرف عطف، «لَمْ»: حرف جازم. «تَصَبِّ»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للقافية، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي.

وجلة «سَأَلْتَ هذيل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجلة «ضَلَّتْ هذيل»: استثنافية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جلة «تَصَبِّ»، وجلة «جاءَتْ»: صلة الموصول الأسمي لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه إيدال الألف من الهمزة في «سَال»؛ لأن أصله: سَأَلْتَ، وليس على لغة من يقول: سَال يَسَالُ كـ«خاف يخاف»، وهذا يتراوحاً، لأنَّ البيت لحسان، وليس هذه من لغته، كما يقول الشتيري.

٦٦٧ - لَيْثٌ هَزِيرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خِيَسَتِهِ بِالرَّفَمَتَنِينِ لَهُ أَجْرٌ وَأَغْرَاسٌ  
فَأَبْدَلُوا مِنَ الْضَّمْنَةِ كَسْرَةً، وَمِنَ الْوَاوِ يَاءً، فَصَارَ: «أَجْرٌ»، كَمَا تَرَى مِنْ قَبْلِ  
الْمَنْقُوصِ. وَ«أَيَادِي» جَمْعُ الْجَمْعِ. قَالُوا: «أَيْدِي» وَ«أَيَادِي». وَفِيهِ لُغَاتَانِ:  
إِحْدَاهُمَا: أَنْ تُرْكِبَهُمَا اسْمًا وَاحِدًا، وَتَبْنِيهِمَا لِتَضْمَنْ حَرْفَ الْعَطْفِ، كَمَا قُلِّ  
بِـ«خَمْسَةَ عَشَرَ» وَبِـ«بَيْهِ».

الثَّانِيَةُ: أَنْ تَضِيفَ الْأَوَّلَ إِلَى الثَّانِيِّ، كَمَا تَقْدَمُ فِي «بَيْتٍ بَيْتٍ» وَ«صَبَاحٌ مَسَاءٌ» مِنْ  
جُوازِ التَّرْكِيبِ وَالْبَنَاءِ وَالْإِضَافَةِ، وَمَوْضِعُهُمَا النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ، وَالْمَرَادُ: ذَهَبُوا  
مُتَفَرِّقِينَ، وَمُتَبَدِّلِينَ وَنَحْوَهُمَا.

فَإِنْ قِيلَ: فَكِيفَ جَازَ أَنْ يَكُونَ حَالًا، وَهُوَ مَعْرُوفٌ، لِأَنَّ «سَبَّا» اسْمُ رَجُلٍ مَعْرُوفٌ؟  
قِيلَ: أَمَا إِذَا رَكَبَهُمَا، فَقَدْ زَالَ بِالْتَّرْكِيبِ مَعْنَى الْعِلْمَيْةِ، وَصَارَ اسْمًا وَاحِدًا، فـ«سَبَّا»  
حِيتَنَدْ كَبْعَضِ الْاسْمِ، وَهُوَ نَكْرَةٌ، وَأَمَا إِذَا أَضَفَتْ، فَفِيهِ وَجْهَانَ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَعْرُوفٌ وَقَعَ مَوْقَعَ الْحَالِ، وَلَيْسَ بِالْحَالِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ  
مَعْمُولُ الْحَالِ، وَالْمَرَادُ: ذَهَبُوا مُشَبِّهِينَ أَيَادِي سَبَّا، ثُمَّ حُذِفَ الْحَالُ، وَأُقْيِمَ مَعْمُولُهَا  
مَقَامَهَا عَلَى حَدِّ «أَرْسَلَهَا إِلَيْهَا الْعَرَاقُ»<sup>(١)</sup>، أَيْ: مُعْتَرَكَةُ الْعَرَاقِ، وَ«رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَذَئِهِ»<sup>(٢)</sup>،  
أَيْ: عَائِدًا عَوْدَهُ.

٦٦٧ - التَّخْرِيجُ: الْبَيْتُ لِمَالِكَ بْنِ خَالِدٍ (أَوْ: خَوِيلِد) الْخَنَاعِيُّ فِي شِرْحِ أَشْعَارِ الْهَنْدَلِيِّينَ ١/٤٤٢؛ وَلِسَانِ  
الْعَرَبِ ٦/١٣٥ (عِرْسٌ)؛ وَلِمَالِكَ بْنِ خَالِدٍ أَوْ لَأْبِي ذُؤْبِ الْهَنْدَلِيِّ فِي شِرْحِ أَشْعَارِ الْهَنْدَلِيِّينَ ١/٢٢٦  
وَبِلَا نَسْبَةٍ فِي شِرْحِ شَوَاهِدِ الْإِبْيَاضِ صِ ٦٩.

شَرْحُ الْمَفَرَدَاتِ: الْلَّيْثُ وَالْهَزِيرُ: مِنْ أَسْمَاءِ الْأَسْدِ. مَدِلٌّ: جَرِيءٌ. الْخِيَسَةُ: مَوْضِعُ الْأَسْدِ. الرَّقْمَتَانِ: جَانِبَا  
الْوَادِيِّ، أَوْ مَوْضِعُ بَعْيِنَةٍ. أَجْرٌ: جَمْعُ جَرْوٍ وَهُوَ ابْنَهُمْ. الْأَعْرَاسُ: جَمْعُ عِرْسٍ وَهُوَ زَوْجُهُ.  
الْإِعْرَابُ: «الْبَيْثُ»: خَبْرٌ لِمَبْدَأٍ مَحْذُوفٍ مَرْفُوعٌ بِالْضَّمْنَةِ. «هَزِيرٌ»: خَبْرٌ ثَانِيٌّ، أَوْ نَعْتٌ لِـ«هَزِيرٍ» مَرْفُوعٌ  
بِالْضَّمْنَةِ. «مَدِلٌّ»: صَفَةٌ مَرْفُوعَةٌ بِالْضَّمْنَةِ. «عِنْدُ»: مَضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْكَسْرَةِ، وَهُوَ مَضَافٌ: وَالْهَاءُ:  
ضَمِيرٌ مَتَّصلٌ مَبْنَىٰ فِي مَحْلٍ جَرٍّ مَضَافٌ إِلَيْهِ. «بِالرَّقْمَتَيْنِ»: جَازٌ وَمَجْرُورٌ بِالْيَاءِ لِأَنَّهُ مَثْنَىٰ مَتَّصلَانِ  
بِاسْمِ الْفَاعِلِ «مَدِلٌّ». «لَهُ»: جَازٌ وَمَجْرُورٌ مَتَّصلَانِ بِخَبْرٍ مَحْذُوفٍ، أَوْ هَمَّ الْخَبْرِ. «أَجْرٌ»: مُبْدَأٌ  
مَرْفُوعٌ بِالْضَّمْنَةِ الْمَقْدَرَةِ عَلَى الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ لِالْتَّقَاءِ السَاكِنَيْنِ. «وَأَعْرَاسُ»: الْوَاوُّ: لِلْعَطْفِ،  
«أَعْرَاسُ»: مَعْطُوفٌ عَلَى مَرْفُوعٍ، مَرْفُوعٌ بِالْضَّمْنَةِ.

وَجَمْلَةُ «هُوَ لَيْثٌ»: ابْتِدَائِيَّةٌ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَجَمْلَةُ «لَهُ أَجْرٌ وَأَعْرَاسُ»: فِي مَحْلٍ رَفِعٌ صَفَةٌ  
ثَانِيَةٌ لِـ«لَّيْثٌ»..

وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: «أَجْرٌ» حِيثُ عَامَلُوهُ مَعَالِمَ الْمَنْقُوصِ، وَهُوَ جَمْعُ جَرْوٍ.

(١) راجع الشاهد الرقم ٢٨١.

(٢) هَذَا مَثَلٌ، وَقَدْ وَرَدَ فِي زَهْرِ الْأَكْمَ ٣/٧٢. أَيْ: رَجَعَ خَاتِمًا.

والوجه الثاني: أن تجعل «سبأ» في موضع منكوح، وإذا كان كذلك، فلا يمتنع كونه حالاً، وطريق تناقضه أن تريده: مثل سبأ، فتكون الإضافة في الحقيقة إلى «مثل»، و«مثل» نكرة، وإن أضيف إلى معرفة، كما قالوا: «قضية ولا أبا حسن لها»<sup>(١)</sup>، والمراد: ولا مثل أبي حسن، ولو لا ذلك؛ لم يجز أن تعمل فيه «لَا»؛ لأن «لَا» يختص عملها بالنكرات. ومثله [من الرجز]:

### لا هَيْثَمُ اللَّيْلَةَ لِلْمَطَرِ<sup>(٢)</sup>

والمراد: لا مثل هَيْثَمٌ. و«سبأ» أصله الهمزة، وإنما ترك الهمزة تخفيفاً لطول الاسم، وكثرة الاستعمال مع ثقل الهمزة، كما قالوا: «منسأة»، وهو من «نسأت»، فصار من قبيل المقصور، فإذا اعتُقد فيه التركيب والبناء، كانت الألف في تقدير مفتوح، نحو فتحة «كَفَّةَ كَفَّةً»، و«بيتَ بيتٍ» إذا رُكِبت وبُنيت، وإذا أضفت؛ كان في موضع مخوض.

وأصل هذا المثل أن سبأ بن يشجب بن يغرب بن قحطان لما أذروا بسيل العرم، خرجوا من اليمن متفرقين في البلاد، فقيل لكل جماعة تفرقت: «ذهبوا أيدي سبأ»<sup>(٣)</sup>، والمراد بـ«الأيدي» الأبناء والأنسنة، لا نفس الجارحة، لأن التفرق بهم وقع، واستغير اسم «الأيدي»؛ لأنهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الأيدي، فاعرفه.

### فصل

#### [لغنا «معديكرب»]

قال صاحب الكتاب: في «معديكرب» لغتان: إداهاما: التركيب ومنع الصرف، والثانية: الإضافة. فإذا أضيف، جاز في المضاف إليه الصرف وتركه، تقول: «هذا معديكرب»، و«معدي كرب»، و«معدي كرب»، وكذلك «قالي قلًا»، و«حضرموت»، و«غلبك» ونظائرها.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن في «معديكرب» لغات. يُقال: «هذا معديكرب» بالرفع، وهذا: «معدي كرب» بالخفض والتنوين، و«هذا معدي كرب» بالفتح من غير تنوين، فمن قال: «هذا معديكرب»، فإنه ركبهما، وجعلهما اسمًا واحدًا، وأعرب الثاني، إلا أنه منعه الصرف لاجتماع التعريف والتركيب، وهما علتان من مواطن الصرف. وبني الأول لأنه

(١) المقصود الإمام علي بن أبي طالب. والمعنى: قضية مستعصية.

(٢) تقدم بالرقم ٣٢٤.

(٣) هذا مثل، وقد ورد في ثمار القلوب ص ٣٣٧؛ وزهر الأكم ١٦/٣؛ ولسان العرب ٩٤/١ (سبأ)، ٣٧٠/١٤ (سبأ)، ٤٢٦/١٥ (يدي)؛ والمستقصي ٨٨/٢؛ ومجمع الأمثال ١/٢٧٥.

منزلٌ منزلةِ الجزءِ من الكلمة، فهو كصدر الكلمة من عَجْزِها. وكان القياس فتح الياء من «معدىكرب» على حد نظائرها من الصحيح، نحو: «حضرموت» و«بلغبك»، إلأ أنهم تركوا الفتح وأسكنوه، فقالوا: «هذا معدىكرب»، و«رأيت معدىكرب» و«مررت بمعدىكرب»، وكذلك جميع ما جاء من ذلك بالياء، من نحو: «قاليقلاً» و«أيادي سبأ»، و«ئماني عشرة». والعلة في إسكنها أمران:

أحدهما: أنهما لما رُكبا، وصارا كلمة واحدة، ووقيت الياء حشوا، أشبّهت ما هو من نفس الكلمة، نحو ياء «ذَرْدِيس»<sup>(١)</sup>، و«عَيْنَطِمُوس»<sup>(٢)</sup>، فأُسْكِنَت على حد سكونهما.

والوجه الثاني: أن الاسمين إذا جعلا اسمًا واحدًا، وكان آخر الأول منهما صحيحاً، بُني على الفتح، والفتح أخفُ الحركات، والياء المكسور ما قبلها أثقلُ من الحروف الصحيحة، فوجب أن تُعطى أخفَ مما أُعطي الحرفُ الصحيح، ولا أخفَ من الفتحة إلا السكون.

فإن قيل: ولمْ أُعرب «معدىكرب» ونظائره من نحو «حضرموت» و«بلغبك» مع أنه مركب؟ وهلَا بُني على حد «خمسة عشر» و«بيت بيت» فيمن ركب؟ قيل: التركيب هنا ليس كالتركيب في «خمسة عشر»، وذلك أن «معدىكرب» و«حضرموت»، وشبيههما من المركبات مشبّهة بما فيه هاء التائيت من نحو: «طلحة» و«حمزة»، فأُعرب كإعرابه، لأن اتصال الاسم الثاني بالاسم الأول كاتصال هاء التائيت من جهة أنه زيادة فيه، بها تمامه من غير أن يكون له معنى ينفرد به. ولو كان للثاني معنى ينفرد به، لكان كـ«خمسة عشر» في البناء. لا ترى أن العشرة عدة معلومة كما أن الخمسة كذلك، فلما اجتمعا، انتهى إلى مقدار آخر من العدد، ليس لكل واحد منهما، كما لو جمعتهما بحرف العطف. فمعنى العطف بعد التركيب مراد، والتركيب إنما كان من جهة اللفظ لا غير. وليس كذلك «معدىكرب»؛ لأن «كرب» لا ينفرد بمعنى من الجملة، فصار كتابة «طلحة» و«حمزة» ونحوهما من الأسماء المفردة مما في آخره تاء التائيت.

واللغة الثانية: أن تقول: «هذا معدىكرب»، فتضييف «معدى» إلى «كرب»، وتجعل «كربًا» اسمًا مذكرًا، وتصرفه لذلك، وتُنونه.

فإن قيل: فإذا كان مضافاً، فهلَا فتحت ياؤه في النصب، فقلت: «رأيت معدى كرب»، كما تقول: «رأيت قاضي واسط»؟ فالجواب أنها لاما أُسْكِنَت في حال التركيب، نحو: «هذا معدىكرب»، وهو موضع ينفتح فيه الصحيح، نحو: «حضرموت»، أُسْكِنَت

(١) الدرديس: خرزة سوداء، والفيشلة، والعجوز، والداهية. (لسان العرب ٦/٨١ (درديس)).

(٢) العيظموس: الجميلة، وقيل: هي الطويلة التارة ذات قوام وألوان، والعيظموس من النوع: الفتية العظيمة الحسناء، وقيل: الهرمة. (لسان العرب ٦/١٤٣ (عظمس)).

في حال الإعراب؛ للزُّور السكون لها في حال البناء. ووجه ثانٍ أنهم أسكنوا الياء في حال، وهو حال الإضافة، ليكون دليلاً على أن لها حالاً تسكن فيه، وهو حال التركيب، كما فتحوا الراء في «أَرْضُون»، ليكون ذلك دليلاً على أن لها حالاً تفتح فيه، وهو الجمع المؤنث، نحو: «أَرْضَاتُ».

ومن قال: «هذا مَعْدِيَكَرْبَ»، ففتح على كل حال، فيحتمل أمرين:  
أحدُهما: أن يكون «معدى» مضافاً إلى «كرب»، وتجعل «كرب» علماً مؤنثاً،  
فتبينه الصرف، فيكون الأسمان معربتين على هذا.

والأمر الثاني: أن يكونا مركبين مبنيين على حد «خمسة عشر»، كأنه ركبَهما،  
وبناهما قبل التسمية على إرادة الواو، ثم سمي بهما بعد التركيب، وحکى حالَهما في  
البناء قبل التسمية.

وفي «معدىكرب» شذوذان: أحدهما إسكان الياء في موضع الفتح، والآخر قولهم  
«معدى» والقياس «معدى» بالفتح؛ لأن «المفعَل» من المعتل اللام، سواء كان من الواو أو  
من الياء، فبابُه الفتح، نحو: «المَغْرَى» و«المَرْمَى»، سواء في ذلك الحَدَثُ والزَّمانُ  
والمكانُ. فلما جاء «معدى» مكسوراً كان خارجاً عن مقتضى القياس. واستيقاف «معدى»  
من «عَدَاه يَغْدُوه» إذا تجاوزه، و«كرب» من «الْكَرْبَ»، وهو الغم، وتفسير «معدىكرب»:  
عَدَاه الْكَرْبُ، فاعرفه.

## الكنيات

### فصل

#### [تعدادها]

قال صاحب الكتاب: وهي: «كُمْ»، و«كَذَا»، و«كَيْنَتْ»، و«دَيْنَتْ». فـ«كُمْ» و«كَذَا» كنياتان عن العدد على سبيل الإبهام، و«كَيْنَتْ» و«دَيْنَتْ» كنياتان عن الحديث والخبر، كما كُنِي بـ«فَلَانٌ» و«هَنِّ» عن الأعلام والأجناس، تقول: «كُمْ مَالُكُ؟» و«كُمْ رَجُلٌ عَنْدِي؟» وـ«لَهُ كَذَا وَكَذَا دَرْهَمًا»، وـ«كَانَ مِنَ الْقِصَّةِ كَيْنَتْ وَكَيْنَتْ، دَيْنَتْ وَدَيْنَتْ».

\* \* \*

قال الشارح: الكنية التَّوْرِيَّةُ عن الشيء بأن يُعبَر عنه بغير اسمه، لضرب من الاستحسان، نحو قوله تعالى: «كَانَ أَكْلَانَ الظَّعَمَ»<sup>(۱)</sup>، كني به عن قضاء الحاجة، إذ كان أكل الطعام سبباً لذلك. ومثله قوله تعالى في جواب قول قوم هود، صلوات الله عليه لهم: «إِنَّا لَرَبِّنَاكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَظُنْكَ مِنَ الْكَذِيبِ قَالَ يَقُولُ لَيْسَ فِي سَفَاهَةٍ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْمَلَوِينَ»<sup>(۲)</sup>، فكنت عن تكذيبهم وأحسن. ومن ذلك الكنيات في الطلاق، وهو التعبير عنه بالفاظ غير ظاهرة فيه، وهو مأخوذ من «كَيْنَتْ عن الشيء»، إذا عبرت عنه بغير الذي له. ومنه الكُنِيَّةُ، لأنها تَوْرِيَّةُ عن الاسم.

والغرض هنا الكُنِيَّةُ المبنيَّةُ، فمن ذلك «كُمْ»، وهي كنياة عن العدد المُبْهَم، تقع على القليل منه والكثير والوسط. ولها موضعان: الاستفهام والخبر، وأصلها الاستفهام. والاستفهام يكون بالمبهم ليُشرح ما يُسأَلُ عنه. وليس الأصل في الإخبار الإبهام، ولذلك كان في الخبرية شيء من أحکام الاستفهام، وهو أن لها صدر الكلام كالاستفهامية، وتفسر بالمنكور، ويجوز تفسيرها بالواحد، كأنهم تركوا عليها بعض أحکام الاستفهام، ليدل على أنها مُخرَجةٌ عنه إلى الخبر. وإنما أخرجت إلى الخبر للحاجة إلى المبالغة في تكثير العدة، وهي في كلا الموضعين اسم مبني على السكون.

والذي يدل على كونها اسمًا أمور: منها دخول حرف الجر عليها، تقول: «بِكُمْ مررت؟» وـ«عَلَى كُمْ نَزَلَتْ؟» وـ«إِلَى كُمْ تُصْنَعُ كَذَا؟» وتضاف، ويضاف إليها، فتقول:

(۲) الأعراف ۶۶ - ۶۷.

(۱) المائدة: ۷۵.

«صاحب كم أنت؟» و«كم رجل عندك؟» ويُخبر عنها، نحو: «كم غلاماً عندك؟» ويُبدّل منها الاسم، نحو: «كم ديناراً لك أعشرون، أم ثلاثون؟» ويُعود إليها الضمير، نحو: «كم رجلاً جاءك؟» وإن شئت: «جاووك». وتكون مفعولة، نحو: «كم رجلاً ضربت؟» وهذا كله يدل على كونها اسمًا.

وأما الذي أوجب بناءها، فإنها إذا كانت استفهاماً، فقد تضمنت معنى الحرف، ووُقعت موقعه، فإذا قلت: «كم غلاماً لك؟» أو «كم مالك؟» فمعناه: «أعشرون غلاماً لك، أم ثلاثون؟» ونحوهما من الأعداد، لأنّه يُسأل بها عن جميع الأعداد، فأغنت «كم» عن همزة الاستفهام وما بعدها من العدد. وإذا كانت خبراً، فهي مبنية أيضاً؛ لأنّها بلغت الاستفهامية. وتقع في الخبر موقع «رَبْ»، و«رَبْ» حرف، فضارعتها «كم» في الخبر، فبنيت كبنائهما. والمراد بمضارعتها لها أن «رَبْ» لتكليل الجنس، و«كم» في الخبر لتكلّفه، وكل جنس فيه قليل وكثير، فالكثير مرکب من الكليل، والقليل بعض الكثير، فهما شريكان لذلك. وبنّيت على الوقف، لأنّ أصل البناء على الوقف.

وأما «كذا»، فهي كناية عن عدد مبهم بمنزلة «كم»، يقال: «لي عليه كذا وكذا درهماً». إذا أراد إيهام العدد، كنى عنه بـ«كذا»، كما يكتون عن الأعلام بـ«فلان». والأصل «ذا»، والكاف زائدة، وليست على باهها من التشبيه؛ لأنّه لا معنى للتشبيه هنا، إنما المعنى: لي عليه عدد ما. لم يكن هنا تشبيه، فالكاف إذا زائدة إلا أنها زيادة لازمة، و«ذا» في موضع مجرور بها. ويدل على أن الكاف في «كذا» جارة، و«ذا» في موضع مجرور بها قوله تعالى: «فَكَانَ مِنْ قَرِيبَةِ»<sup>(١)</sup>، فالكاف في «كائي» هي الكاف في «كذا». فظہرُ الجر في «أي» حين زيد عليها الكاف دليلاً على أن «ذا» مجرور بها، إلا أنه لا يتبيّن فيها الإعراب حيث كانت مبنية. وإذا كانت زائدة، لا تُفيد معنى التشبيه؛ لم تكن متعلقة بفعل ولا معنى فعل، كما كانت الباء في «ليس زيد بقائم» غير متعلقة بشيء، حيث كانت زائدة.

والذي يدل على أن الكاف في «كذا، وكذا» زائدة ممزوجة بـ«ذا» امتزاج الكلمة الواحدة، أنت لا تصف «ذا»، ولا تؤكّدّها، ولا تؤنّتها، فلا تقول: «كذا»؛ لأنّه جرى مجرى «حَبَّذا» في امتزاجها كلمة واحدة. وعلى هذا قالوا: «إنّ كذا وكذا مالك»، فجعلوها في موضع مُخْبِر عنه، كما قالوا: «حَبَّذا زيد»، فجعلوه في موضع مبتدأ مُحدّث عنه.

وأما «كينت» وكينت، فكتابات عن الحديث المُدمج، كُني بها عن الحديث كما كُني بـ«فلان» عن الأعلام، وبـ«هن» عن الأجناس. وهي مبنية، وفيها لغات تأتي بعد.

## فصل

### [«كم الاستفهامية و«كم» الخبرية]

قال صاحب الكتاب: «و«كم» على وجهين: استفهامية وخبرية، فالاستفهامية تنصب مميّزها مفرداً كمميّز «أحد عشر» تقول: «كم رجلاً عندك؟» كما تقول: «أحد عشر رجلاً»، والخبرية تجزّء مفرداً أو مجموعاً كمميّز «الثلاثة» و«المائة». تقول: «كم رجل عندي»، و«كم رجال»، كما تقول «ثلاثة أثواب»، و«مائة ثواب».

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن لـ«كم» موضعين: الاستفهام والخبر، فإذا كانت استفهاماً، كانت بمنزلة عدد منون، أو فيه نون، نحو: «أحد عشر»، و«عشرين»، و«ثلاثين». فإذا قلت: «كم مالك؟» فقد سألت عن عدد؛ لأن «كم» سؤال عن عدد. فإن فسرت ذلك العدد، جئت بواحدٍ منكور، فتنصبه على التمييز، فتقول: «كم درهماً لك؟» و«كم غلاماً عندك؟» كما تقول: «أعشرون درهماً لك؟» فتُغَيِّل «كم» في «الدرهم» كما تُعَمِّل «العشرين»؛ لأن «العشرين» عدد منون، فكذلك «كم» عدد منون. فكل ما يحسن أن تُعَمِّل فيه «العشرين»، تعمل فيه «كم». وإذا قُبِح «العشرين» أن يعمل فيه، قُبِح ذلك في «كم»؛ لأن مجراهما واحد. وإنما قدرها بـ«أحد عشر»، ولا تنوين فيه، من قبيل أنه في حكم المنون، إذ كان المراد منه العطف. وإنما حذف منه التنوين للبناء كما يُحذف فيما لا ينصرف، نحو: قولك: «هؤلاء حاجٌ بيت الله»، فتنصب «بيت الله» بـ«حاج» مع حذف التنوين؟ لأن التنوين لم يكن حذف منه لمعاقبة الإضافة، وإنما حذف لعلة مئع الصرف ومشابهة الفعل. فكذلك «أحد عشر» أصله التنوين، وإنما أوجب سقوطه البناء ومشابهته الحرف.

وحكم «كم» حكم العشرين. و«الأحد عشر» في أن أصلها الحركة والتنوين، وإنما سقطا لمكان البناء. فكذلك تُصب ما بعد «كم» بتقدير التنوين، كما يُنصب ما بعد «أحد عشر» بتقدير التنوين.

وأما الخبرية، فإنها تُبيّن بالواحد والجمع، وتُضاف إلى المعدود، وذلك نحو «كم رجل عندك!» و«كم غلماً لك!» لأنها بمنزلة اسم منصرف في الكلام منون يجرّ ما بعده إذا سقط التنوين، وذلك نحو: «مائتا درهم»، فائجراً «الدرهم» لما سقط التنوين، ودخل فيما قبله؛ لأن المضاف إليه داخل في المضاف. وإنما كان كذلك من قبيل أن «كم» واقعة على العدد، والعدد منه ما ينصب مميّزه، نحو قولك: «عندني خمسة عشر ثواباً، وعشرون عمامات». ومنه ما يضاف إلى مميّزه، وذلك على ضربين: منه ما يضاف إلى الجمع نحو «ثلاثة أثواب إلى العشرة»، ومنه ما يضاف إلى الواحد، نحو: «مائة درهم»،

و«ألف دينار»، فمُيَزَتْ «كُم» بجميع أنواع ما مُيَزَ به العدد. وهذا مع إرادة الفرق بين موضعها، إذ كان لفظهما واحداً، ولها معنian، فـ«كُم» وـ«مُدّ»، وـ«حَتَّى» من جهة اللفظ على هيئة واحدة، وتعمل عَمَلَيْنِ.

فإن قلت: ولم خُصَتْ الخبرية بالخُفْضُ، والاستفهامية بالنُصْبُ؟ فالجوابُ أَنَّ التي في الخبر تُضَارِعُ «رُبّ»، وهي حرفُ خُفْضٍ، فخفضوا بـ«كُم» في الخبر حملاً على «رُبّ». ولما وجب للخبرية الخُفْضُ بمضارعتها «رُبّ»، وجب للأخرى النُصْبُ؛ لأنَّ العدد يعمل إِمَّا خُفْضًا، وإِمَّا نصَبًا، ويُؤَيِّدُ ذلك أَنَّ الاستفهام يقتضي الفعلَ، والفعلُ عملُ النُصْبِ. والقياسُ في «كُم» أَنَّ ثُبَّيْنَ بالواحدِ من حيثِ كانت للتَّكثيرِ، والكثيرُ من العددِ، ثُبَّيْنَ بالواحدِ، نحو: «مائةُ ثُوبٍ» وـ«ألف دينارٍ»، فاعرفه.

### فصل

#### [إعراب «كُم»]

قال صاحب الكتاب: وتقع في وجْهِيَا مبتدأة، ومفعولة، ومضافاً إليها، تقول: «كم درهْمَا عندك؟» وـ«كم غلام لك؟» على تقدير: أي عَدَدٌ من الدرَّاهِم حاصلٌ عندك؟ وكثيرٌ من الغِلْمان كائِنٌ لك، وتقول: «كم مِنْهُمْ شاهَدَ على فلان؟»، وـ«كم غلام لك ذاهِبٌ؟» تجعل «لَكَ» صفةً لـ«الغلام»، وـ«ذاهِبَا» خبراً لـ«كُم». وتقول في المفعولية: «كم رجلاً رأيْتَ؟» وـ«كم غلام ملَكْتَ؟» وـ«بِكُمْ رجلٌ مررتَ!» وـ«عَلَى كُمْ جَذَعًا بَنَيْ بَيْتَكَ؟» وفي الإضافة: «رِزْقَ كُمْ رجلاً، وكم رجلٌ أطْلَقْتَ».

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدَّم القول: إنَّ «كُم» اسْمٌ بدلِيلٍ دخولِ حرفِ الْخُفْضِ عليها، والإخبارُ عنها، إِلَّا أنها مبنيةٌ لما ذكرناه من أمرها، فلا يظهرُ فيها إعرابٌ، إنما يُحَكَّمُ على محلِّها بالرفع والنُصْبِ والخُفْضِ. فإذا كانت مرفوعةً الموضع؛ فالابتداء لا غيرُ، ولا تكون فاعلةً؛ لأنَّ الفاعل لا يكون إِلَّا بعد فعلٍ، وـ«كُم» لا تكون إِلَّا أَوْلَأَ في اللُّفْظِ، فإذا كان الفعلُ لها، فإنَّما يرتفع ضميرُها بِهِ، وهي مرفوعةٌ بالابتداء. فمثَالُ كونها مبتدأة قولُك في الاستفهام: «كم درهْمَا عندك؟» فـ«كُم» في موضع رفعٍ مبتدأة، وـ«درهْمَا» منصوبٌ بـ«كُم»؛ لأنَّها في تقديرٍ عددٌ متَّوِّنٌ، أو فيه نونٌ، وـ«عندك» الخبرُ. والمعنى: أي عددٌ من الدرَّاهِم كائِنٌ عندك، أو حاصلٌ، ونحو ذلك. وتقول: «كم رجلاً جاءَكَ؟» فتكون «كم» أيضاً في موضع مرفوعٍ بالابتداء، وـ«جاءَكَ» الخبرُ، وفيه ضميرٌ يرجعُ إلى المبتدأ، وتقول في الخبر: «كم غلام لك؟» فـ«كُم» في موضع رفعٍ بالابتداء، وـ«غلام» مخوضٌ بإضافةٍ «كُم» إليه، وـ«لَكَ» الخبرُ، والمعنى: كثيرٌ من الغِلْمان لك: لأنَّ كُم في الخبر للتَّكثيرِ. هذا تفسيرُ المعنى، وأمَّا تقديرُ الإعرابِ، فكأنَّك قلت: «مائةُ غلام لك»، ونحوه من العدد الكثيرِ، نحو: «مائةٌ» وـ«ألفٌ» وغيرهما من الذي قد حُذفَ تنوينه لِلإضافةِ.

وقالوا: «كم رجل أفضل منك؟» حكاه يوثس<sup>(١)</sup> عن أبي عمرو عن العرب، جعل «أفضل» خبراً. وتقول: «كم منهم شاهد على فلان؟» فتكون «كم» في موضع رفع بالابتداء، و«شاهد» الخبر، و«على» متعلقة بـ«شاهد»، والممیز محذوف. وتقول في الخبر «كم غلام لك ذاهب!» فـ«كم» في موضع مبتدأ أيضاً، و«ذاهب» الخبر، و«لك» في موضع الصفة لـ«غلام»، ويتعلق بمحذوف تقديره: استقر لك، أو مستقر لك.

وإذا كانت منصوبة، فعلى ثلاثة أضرب: مفعول به، ومفعول فيه، ومصدر. فمثال المفعول به قوله: «كم رجلاً رأيت؟» فـ«كم» في موضع منصوب بـ«رأيت»، وهي استفهام هنا، ولذلك نصبت ممیزها، وتقدیر المفعول هنا لازم؛ لأن «كم» استفهام، والاستفهام له صدر الكلام، والتقدیر:عشرين رجلاً رأيت، ونحوه. وتقول في الخبر: «كم غلام ملکت!» فـ«كم» في موضع نصب بـ«ملکت»، وقدم لما تقدم من كون «كم» لها صدر الكلام أيضاً في الخبر على حدتها في الاستفهام، وحملأ على «رُبّ» لمضارعتها إياها على ما تقدم.

وأما المفعول فيه، فقولك: «كم يوماً عبد الله ماكث؟» فـ«عبد الله» مبتدأ، وـ«ماكث» الخبر، فـ«كم» هنا زمان، وهي في موضع نصب مفعول فيه، ومثل ذلك: «كم شهراً صنمت؟» فـ«كم» في موضع منصوب بـ«صنمت». وتقول: «كم فرسخاً سرت؟»، وـ«كم ميلاً قطعت؟» فـ«كم» هنا مكان.

ومثال المصدر: «كم ضربة ضربت؟» وـ«كم وقفَة وقفت؟» ف تكون «كم» في موضع مصدر منصوب بما بعده من الفعل. والمراد عدد المرات. فـ«كم» يسأل بها عن كل مقدار، فلذلك جاز أن يسأل بها عن الزمان والمكان، وعن المصادر، وعن الأسماء، فعن أي شيء سُئل بها عنه، صارت من ذلك الجنس، وويوضح أمرها ممیزها.

وأما إذا كانت مجرورة، فإن ذلك يكون بحرف جر، أو بإضافة اسم مثله إليه، فمثال حرف الجر: «بِكَمْ رجلاً مررت؟» فـ«كم» في موضع مخوض بالباء، والجار والمجرور في موضع نصب بـ«مررت»، وـ«رجلاً» منصوب بـ«كم»؛ لأنها استفهام. فإن أردت الخبر، خفضت «رجلاً»، وقلت: «بِكَمْ رجل مررت!».

والفرق بينهما أنه في الاستفهام يسأل عن عدد من مَّن بهم من الرجال، وفي الثاني يخبر أنه مَّن بكثير من الرجال، فالمسألة الأولى تقتضي جواباً، والثانية لا تقتضي جواباً. وتقول: «على كم جذعاً بني بيتك؟» فـ«كم» أيضاً مخوضة بـ«على»، وـ«على» وما بعده في موضع نصب بما بعده من الفعل، وهو فعل ببني للمفعول، وـ«جذعاً» منصوب بـ«كم». وقد حكى الخليل<sup>(٢)</sup> أن من العرب من يخفض «جذعاً»، ويقول: «على كم

جذع بيتُك مبنيٌّ». والوجه النصب؛ لأنَّه ليس موضع تكثير، وإنَّما هو سؤال واستفهام عن عدَّة الجُذُوع. والذين خضوا فإنَّما خضوا بإضمار «مِن»، وحسن حذفها هاهنا؛ لأنَّ «علَى» في أولِ الكلام صارت عوضًا منها<sup>(١)</sup>، كما حسن حذف حرف القَسْم في قولهم: «لا هَا الله لا أَفْعُلُ»، و«الله لِتَفْعَلَنَّ»، حيث جعلوا هاء التبيه وألف الاستفهام عوضًا من واو القسم، كذلك ههنا. وتقول في الإضافة: «رِزْقَ كُمْ رَجُلًا أَطْلَقْتَ؟ فـ«رِزْق» منصوب بأنَّه مفعول «أَطْلَقْتَ» وهو مضار إلى «كم»، والتقدير: أَرِزْقَ عشرين رجلاً أَطْلَقْتَ؟ ونحوه من العدد مما فيه نون، أو تنوين مقدَّر، نحو: «خَمْسَةَ عَشَرَ» وبابه، وبإضافته إلى «كم» سرى إليه الاستفهام، فصار مستفهمًا عنه. ألا تراك تقول: «من عندك؟» ويكون الجواب «زيد»، أو «عمرو»، أو «هند» ونحو ذلك مما يعقل، ولو قلت: «غَلامٌ مَنْ عَنْدَك؟» لم يكن الجواب إلَّا «غَلامٌ زيد»، أو «غَلامٌ عمرو»، فعلمت أنَّ السؤال إنَّما وقع عن المضاف لا المضاف إليه، وتقول إذا كانت خبرًا: «رِزْقَ كُمْ رَجُلًا أَطْلَقْتَ» بخُصُوصِ «رجل»، فيكون التكثير للرزق دون العدد؟ فاعرفه.

### فصل

#### [حذف مُميَّز «كم» الاستفهامية]

قال صاحب الكتاب: وقد يُحذَف المميَّز، تقول: «كم مالُك»، أي: كم درهماً أو ديناراً مالُك؟ و«كم غلماًنُك؟» أي: كم نفسها غلماًنُك؟ و«كم درهُمُك؟» أي: كم دانقاً درهُمُك؟ و«كم عبدُ الله ماكث؟» أي: كم يوماً أو شهراً؟ وكذلك «كم سِرْتَ؟» و«كم جاءك فلان؟؟» أي: كم فَرَسَخَا؟ وكم مرتَّة؟ أو كم فرسخاً؟ وكم مرتَّة؟

\* \* \*

قال الشارح: يجوز حذف المفسَّر مع «كم»، كما كان لك أن تحدِّفه في العدد من نحو «عشرين» ونظائره، وتكتفي بدليل عليه إنما بتقدُّم ذكره، أو دليل حال، وذلك نحو: «كم مالُك؟» والمراد: كم درهماً، أو ديناراً مالُك؟ ولا يجوز في «مالُك» إلَّا الرفع على الابتداء، و«كم» الخبر، أو «كم» المبتدأ و«مالُك» الخبر. وجاز حذف المُميَّز للعلم بمكانه ووضوح أمره.

ولا يُخَسِّن حذف المميَّز مع «كم» إلَّا إذا كانت استفهاماً، ولا يحسن مع الخبرية، لأنَّ الخبرية مضافة، وحذف المضاف إليه، وتبقية المضاف قبيح. ومثله: «كم غلماًنُك؟» والمعنى: كم غلاماً غلماًنُك، أو نفسها، ونحوهما من التقديرات. وتقول: «كم درهُمُك؟» والمراد: كم دانقاً، أو قيراطاً؟ فالسؤال وقع عن أجزاء

(١) هذا الكلام للخليل في الكتاب ٢/١٦٠.

درهم واحد له، ولو نصب فقال: «كم درهماً لك؟» لكان سائلاً عن عدد دراهمه. وتقول «كم عبد الله ماكث؟» فـ«عبد الله» مبتدأ، وـ«ماكث» الخبر، وـ«كم» ظرف زمان متصل بـ«ماكث»، والممیز ممحظى، والتقدير: كم يوماً، أو شهراً عبد الله ماكث؟ فالمسألة عن مقدار مكثه من الزمان. ولذلك فُقر بالزمان. وكذلك تقول: «كم سرت؟» ولا تذكر مفسراً، فيحتمل أن تزيد ما سارت من المسافة، فيكون ظرف مكان، كأنك قلت: «كم فرسخاً سرت؟» أو «كم ميلاً؟» ونحو ذلك. وإذا أردت ما ساره من الأيام، فهو ظرف من الزمان، وتقديره: كم يوماً سرت، أو ساعة؟ فتكون «كم» في موضع نصب بالفعل، وكذلك «كم جاءك فلان؟» والمراد: كم مرة جاءك؟ وقد قدر صاحب الكتاب المفسر المحذف بالنصب والخض، فالنصب على الاستفهام، والخض على الخبر، وقد تقدم أن تقديره منصوباً أحسن، إذ حذف المضاف إليه قيبح، فاعرفه.

### فصل

#### [مُمِيز «كم» الاستفهامية]

قال صاحب الكتاب: وممیز الاستفهامية مفرد لا غير، وقولهم: «كم لك غلماً؟» الممیز فيه محذف، وـ«الغلمان» منصوبة على الحال بما في الظرف من معنى الفعل، والمعنى: كم نفساً لك غلماً؟

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم أن «كم» الاستفهامية تفسر بالواحد المنكور، نحو: «رجل» وـ«غلام» وـ«درهم» وـ«دينار» ونحوها من الأنواع، وذلك لأنها في الاستفهام مقدرةً بعدد منون، أو فيه نون، نحو: «خمسة عشر»، وـ«عشرين»، وـ«ثلاثين»، ونحو ذلك من الأعداد الممنونة. وتفسير هذه الأعداد إنما يكون بالواحد المنكور، نحو: «عندي خمسة عشر غلاماً، وعشرون عماماً»، وكذلك ما كان في معناها، فلذلك فسرت «كم» في حال الاستفهام بالواحد.

فأما الخبرية، فإنه يجوز تفسيرها بالمفرد والجمع، نحو: «كم رجل عندك!». وـ«كم عماماً لك!» وـ«كم رجال عندك!» وـ«كم غلماً لك!» لأنها في تقدير عدد مضاد. والعدد المضاف منه ما يضاف إلى جمع، نحو: «ثلاثة ثواب»، وـ«عشرة غلمان»، ومنه ما يضاف إلى واحد، نحو: «مائة دينار»، وـ«ألف درهم». وكانت «كم» تشمل النوعين، فأضيفت إليهما. وقال أبو علي: أصلها أن تضاف إلى واحد، وإنما أضيفت إلى الجمع على الأصل المرفوض؛ لأن الأصل في «مائة درهم»: «مائة من الدرهم»، فحذفوا «من» تخفيفاً، واكتفوا عن الجمع بالواحد، كما قالوا: «ثلاث مائة»، والأصل: ثلاث مئتين. فاما قولهم: «كم لك غلماً؟» فـ«كم» في موضع مبتدأ، وـ«لك» الخبر، والممیز

محذوف، والتقدير: كم نفساً لك غلمنا؟ أي: في خدمتهم، أو كم ولدًا لك غلمنا؟ أي: شبابًا.

والعامل في الحال الجار والمجرور النائب عن «استقر» ونحوه، والصاحب المضمر فيه. ولو قلت: «كم غلمنا لك»، لم يجز أبنته، لأنك إن جعلته تفسيراً، امتنع لكونه جمعاً، وإن جعلته حالاً، امتنع لتقديره على العامل المعنوي، وهو «لك»، وكان بمنزلة: «زيد قائمًا فيها» لتقدم الحال على العامل المعنوي.

### فصل

#### [الفصل بين «كم» الخبرية وبين مميّزها]

قال صاحب الكتاب: وإذا فصل بين الخبرية ومميّزها، نصب، تقول: «كم في الدار رجلاً» قال [من البسيط]:

٦٦٨ - كم نالني منهم فضلاً على عدم [إذا لا أكاد من الإقشار أختتم] وقال [من المتقارب]:

٦٦٩ - تؤم سنائنا وكم دونة من الأرض مخدوذة بأغارها

٦٦٨ - التخريج: البيت للقطامي في ديوانه ص ٣٠؛ وخزانة الأدب ٤٧٧/٦، ٤٧٨، ٤٨٣؛ والدرر ٤/٤٩؛ والكتاب ١٦٥/٢؛ واللمع ص ٢٢٧؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٩٨؛ وبلا نسبة في أمالى ابن الحاجب ١/٢٨٣؛ وخزانة الأدب ٦/٤٦٩؛ وشرح الأشموني ٣/٦٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٥؛ والمقتضب ٣/٦٠؛ وهم الهوامع ١/٢٥٥.

اللغة: على عدم: على فقر وحاجة. الإقشار: الفقر. أختتم: أرتحل طالباً للرزق.

المعنى: كثيراً ما أفضلاوا علي عندما كنت محتاجاً، حتى أكاد لا أرتحل عنهم طالباً للرزق.

الإعراب: «كم»: اسم كناية مبني على السكون في محل نصب ضمير مستتر الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «منهم»: جار و مجرور متعلقان بـ«نالني». «فضلاً»: تمييز منصوب بالفتحة. «على عدم»: جار و مجرور متعلقان بـ«نالني». «إذا»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه، متعلق بـ«نال». «لا»: حرف نفي. «أكاد»: فعل مضارع ناقص، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «من الإقشار»: جار و مجرور متعلقان بـ«أختتم». «أختتم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا.

وجملة «كم نالني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «نالني»: في محل رفع خبر لـ«كم».

وجملة «لا أكاد أختتم»: في محل جز بالإضافة. وجملة «أختتم»: في محل نصب خبر «أكاد».

والشاهد فيه قوله: «كم نالني منهم فضلاً» حيث فصل بين «كم» الخبرية وبين مميّز «فضلاً» بالجملة «نالني منهم»، فنصبه. والفراء يجوز جز «فضلاً».

٦٦٩ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمي في الكتاب ١٦٥/٢؛ وليس في ديوانه؛ وللأشعى في المحتسب ١/١٣٨؛ وليس في ديوانه؛ ولزهير أو لصعب أو للأشعى في شرح شواهد الإيقاص =

وقد جاء الجر في الشعر مع الفصل. قال [من الكامل]:

٦٧٠ - كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن «كم» يجوز الفصل بينها وبين ممیزها بالظرف وحروف الجر جوازاً حسناً من غير قبح، نحو: «كم لك غلاماً»، و«كم عندك جارية»، ولا يحسن ذلك

= ص ١٩٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٦٣٦/٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٥؛ ولسان العرب ٥/٣٥ (غور).

اللغة: تؤم: تقصد. سنان: اسم الحصن الرومي الذي قصده. الغار: كل ما اطمأن من الأرض. المعنى: إن ناقتي تقصد حصن سنان رغم ما يفصلها عنه من مسافات من الأرض المحدودة المختلفة التضاريس.

الإعراب: «تؤم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «سنانتاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وكم»: الواو: واو الحال، و«كم»: اسم كنایة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «دونه»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بمحذوف خبر «كم»، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «من الأرض»: جار ومحجور متعلقان بمحذوف خبر «كم». «محدودباً»: تمييز منصوب بالفتحة. «غارها»: فاعل لاسم الفاعل «محدودب» مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

وجملة «تؤم سنانتاً»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كم محدودب غارها»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «كم دونه من الأرض محدودباً» حيث فصل بين «كم» و«محدودباً» بالظرف والجار والمجرور، فوجب نصب «محدودباً»، وامتنع الجر عند البصريين.

٦٧٠ - التخريج: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٤٧٦/٦؛ والكتاب ٢/١٦٨؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٩٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٤٦٩؛ والللمع ص ٢٢٩؛ والمنتسب ٣/٦٢.

اللغة: الدسيعة: العطية، أو الجفنة. نفاع: صيغة مبالغة من النعم.

المعنى: كثُر هم السادة في بني سعد بن بكر، الكرماء الأسخياء الشرفاء.

الإعراب: «كم»: اسم كنایة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وهو مضاف. «في بني»: جار ومجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو متعلقان بخبر «كم» المحذوف، و«بني» مضاف. «سعد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ابن»: صفة «سعد» مجرورة بالكسرة. «بكر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سيد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة (ممیز «كم»). «ضخم»: صفة مجرورة بالكسرة. «الدسيعة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ماجد»: صفة ثانية مجرورة بالكسرة. «نفاع»: صفة ثالثة مجرورة بالكسرة.

وجملة «كم في بني سعد...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كم في بني سعد بن بكر سيد» حيث جز «سيد» بـ «كم» مع الفصل بينهما بالجار والمجرور «في بني».

فيما كان في معناها من الأعداد، نحو: «عشرين»، و«ثلاثين» ونحوهما من الأعداد المئوية. والفصل بينهما أن «كم» كانت مستحقة للتمكّن في الأصل بحكم الاسمية، ثم مُنعته بما أوجب البناء لها، فصار الفصل، واستحسان جوازه كالعوض مما مُنعته من التمكّن مع كثرة استعمالها في كلامهم.

فإن قيل: فهلـا كان الفصل بين «خمسة عشر» ومميـزها إلى «تسعة عشر» حسـناً أيضـاً؛ لأنـها مـنعت التـمكـن بعد استـحقـاقـه. قـيل: قد جـعلـنا كـثـرة الاستـعمـال أحـد وصـفيـ العـلـةـ، ولـم يـوـجـدـ في «ـخـمـسـةـ عـشـرـ» وبـاـبـهـ.

فـإنـ قـيلـ: فـلـمـ قـبـحـ الفـصـلـ بـيـنـ العـدـدـ وـمـمـيـزـهـ، ولـمـ يـحـسـنـ: «ـقـبـضـتـ خـمـسـةـ عـشـرـ لـكـ دـرـهـمـاـ»ـ، وـ«ـرـأـيـتـ عـشـرـينـ فـيـ الـمـسـجـدـ رـجـلاـ»ـ؟ـ قـيلـ: إـنـمـاـ كـانـ كـذـلـكـ لـضـعـفـ عـمـلـ «ـعـشـرـينـ»ـ وـنـحـوـهـاـ فـيـمـاـ بـعـدـهـاـ؛ـ لأنـهاـ عـمـلـ عـلـىـ التـشـبـيـهـ باـسـمـ الـفـاعـلـ،ـ ولـمـ تـقـوـ قـوـةـ مـعـ آـنـهـ قدـ جاءـ ذـلـكـ فـيـ الشـعـرـ.ـ قـالـ الشـاعـرـ [ـمـنـ الـمـقـارـبـ]:ـ

٦٧١ـ عـلـىـ أـنـنـيـ بـغـدـاـ مـاـ قـدـ مـضـىـ ثـلـاثـونـ لـلـهـجـرـ حـوـلـاـ كـمـيـلاـ  
وـأـنـشـدـ سـيـبـوـبـهـ لـعـبـدـ بـنـ الـحـسـنـسـاسـ [ـمـنـ الطـوـيـلـ]:ـ

٦٧٢ـ فـأـشـهـدـ عـنـدـ اللـهـ أـنـ قـدـ رـأـيـتـهـ عـشـرـونـ مـنـهـ إـضـبـعـاـ مـنـ وـرـائـيـاـ

٦٧١ـ التـخـرـيـجـ:ـ الـبـيـتـ لـلـعـبـاسـ بـنـ مـرـدـاـسـ فـيـ دـيـوـانـهـ صـ1٣٦ـ؛ـ وـتـهـذـيبـ الـلـغـةـ ١٠/٢٦٦ـ؛ـ وـأـسـاسـ الـبـلـاغـةـ (ـكـمـلـ)ـ؛ـ وـكـتـابـ الـعـيـنـ ٥/٣٧٩ـ؛ـ وـبـلـاـ نـسـبـةـ فـيـ لـسـانـ الـعـرـبـ ١١/٥٩٨ـ (ـكـمـلـ)ـ؛ـ وـتـاجـ الـعـرـوـسـ (ـكـمـلـ)ـ.  
الـلـغـةـ:ـ كـمـيـلـ:ـ كـامـلـ،ـ وـهـوـ مـبـالـغـهـ مـنـهـ عـلـىـ وـزـنـ (ـفـعـيلـ)ـ.  
الـمـعـنـىـ:ـ لـقـدـ مـضـىـ ثـلـاثـونـ عـامـاـ كـامـلـةـ عـلـىـ الـهـجـرـ.

الـإـعـرـابـ:ـ (ـعـلـىـ):ـ حـرـفـ جـرـ.ـ (ـأـنـيـ):ـ (ـأـنـ):ـ حـرـفـ مشـبـهـ بـالـفـعـلـ،ـ وـالـنـوـنـ:ـ لـلـوـقـاـيـةـ،ـ وـالـيـاءـ:ـ ضـمـيرـ مـتـصـلـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ اـسـمـهـاـ،ـ وـالـمـصـدـرـ الـمـؤـولـ مـنـ (ـأـنـ)ـ وـمـعـمـولـيـهـاـ مـجـرـورـ بـ(ـعـلـىـ)ـ،ـ وـالـجـارـ وـالـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـخـبـرـ مـحـذـوفـ تـقـدـيرـهـ:ـ الـأـمـرـ كـائـنـ عـلـىـ أـنـنـيـ.ـ (ـبـعـدـماـ):ـ (ـبـعـدـ):ـ مـفـعـولـ فـيـ ظـرـفـ زـمانـ مـنـصـوبـ بـالـفـتـحةـ،ـ وـ(ـاـمـاـ):ـ مـصـدـرـيـةـ،ـ وـالـظـرـفـ مـتـعـلـقـ بـخـبـرـ (ـأـنـ)ـ الـمـحـذـوفـ،ـ وـالـمـصـدـرـ الـمـؤـولـ مـنـ (ـاـمـاـ)ـ وـالـفـعـلـ (ـمـضـىـ)ـ فـيـ مـحـلـ جـرـ بـالـإـضـافـةـ،ـ وـالـتـقـدـيرـ:ـ (ـقـدـ):ـ حـرـفـ تـحـقـيقـ.ـ (ـمـضـىـ):ـ فـعلـ مـاضـ مـبـنـيـ عـلـىـ فـتـحةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ الـأـلـفـ لـلـتـعـذـرـ.ـ (ـثـلـاثـونـ):ـ فـاعـلـ مـرـفـوعـ بـالـوـاـوـ لـأـنـهـ مـلـحـقـ بـجـمـعـ الـمـذـكـرـ الـسـالـمـ،ـ وـالـنـوـنـ:ـ عـوـضـ عـنـ التـوـيـنـ فـيـ الـأـسـمـ الـمـفـرـدـ.ـ (ـلـهـجـرـ):ـ جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـالـفـعـلـ (ـمـضـىـ).ـ (ـحـوـلـاـ):ـ تـيـزـ مـنـصـوبـ بـالـفـتـحةـ الـظـاهـرـةـ.ـ (ـكـمـيـلـ):ـ صـفـةـ مـنـصـوبـةـ بـفـتـحةـ ظـاهـرـةـ.  
وـجـمـلـةـ (ـعـلـىـ أـنـنـيـ):ـ اـبـدـائـيـةـ لـاـ مـحـلـ لـهـاـ مـنـ الـإـعـرـابـ.ـ وـالـمـصـدـرـ الـمـؤـولـ مـنـ (ـأـنـ)ـ وـمـعـمـولـيـهـاـ فـيـ مـحـلـ جـرـ بـحـرـفـ الـجـرـ (ـعـلـىـ).

وـالـشـاهـدـ فـيـ قـوـلـهـ:ـ (ـمـضـىـ ثـلـاثـونـ لـلـهـجـرـ حـوـلـاـ كـمـيـلـ)،ـ حـيـثـ فـصـلـ بـيـنـ الـعـدـ (ـثـلـاثـونـ)ـ وـتـمـيـزـهـ (ـحـوـلـاـ)،ـ وـهـذـاـ قـبـحـ.

٦٧٢ـ التـخـرـيـجـ:ـ الـبـيـتـ لـسـحـيمـ عـبـدـ بـنـ الـحـسـنـسـاسـ فـيـ دـيـوـانـهـ صـ2١ـ؛ـ وـبـلـاـ نـسـبـةـ فـيـ الدـرـرـ ٤/٣٤ـ.  
وـهـمـعـ الـهـوـامـعـ ١/٢٥٤ـ.

واعلم أن «كم» الاستفهامية لا يكون مميتُها إلَّا واحدًا منصوبًا، و«كم» الخبرية تُفسَّر بالواحد والجمع، وتُضاف إلى مفسِّرها. وبعض العرب ينصب بـ«كم» في الخبر، كما ينصب في الاستفهام، وهم بنو تميم، كأنهم يقدرون فيها التنوين، وينصبون. ومعناها منْتَهَىٰ وغَيْرَ منْتَهَىٰ سواء، وهو عربيٌ جيد، والخُفْضُ أكثر.

فإذا فصل بين «كم» ومميَّزها في الخبر، عدلوا إلى لغة الذين يجعلونها بمنزلة عدد منْتَهَىٰ، وينصبون بها؛ لأنَّه قبيح أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ المضاف إليه من تمام المضاف، فصارا كالكلمة الواحدة، والمنصوب يجوز أن يفصل بينه وبين ما عيل فيه، ألا تراك تقول: «هذا ضاربُ اليوم زيدًا»، ولا تقول: «هذا ضاربُ اليوم زيد» إلَّا في ضرورة؟ فأما قول القطامي [من البسيط]:

كم نالني مِنْهُمْ فَضلاً على عَدَمِ إِذَا لَا أَكَادُ مِنِ الْإِقْتَارِ أَخْتَمُ<sup>(١)</sup>

فالشاهد فيه أنه لما فصل بين «كم» ومميَّزها، وهو فضلة، عدل إلى لغة من ينصب لشُبُح الفصل بين الجاز والمجرور، ولا سيَّما بغير الجاز والمجرور، و«كم» هنا خبرية؛ لأنَّه مدحُ بتکثير الأفضال عليه عند عدمه لشدة الزمان، ويلوغ الفقر على حال لا يُمْكِنه الارتحال للانجاع وطلب الرزق. و«أَخْتَمُ» من «التحمُّل»، وهو الرَّحِيل، ويرُوى «أَجْتَمَل» بالجيم، والمعنى: أَجْمَعُ العِظامَ، وأَخْرَجَ وَدَكَها، وَأَتَعَلَّبَ بِهِ، مَأْخُوذٌ من «الجَمِيل»، وهو الوَدَك. ومن رواه كذلك قال: «إِذَا لَا أَزَالُ». ومثل هذا الفصل والنصب قول رُهين [من المتقارب]:

تَؤْمِنُنَا... إِلَخَ<sup>(٢)</sup>

= المعنى: أشهد الله - جلَّ وعزَ - على صدق قوله: لقد رأيتها قربة مني، ولم يفصلني عنها سوى مسافة عشرين إصبعاً من أصحابها.

**الإعراب:** «أشهد»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أشهد»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «عند»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل قبله، وهو مضارف. «الله»: لفظ الجلالة مضارف إليه مجرور بالكسرة. «أن»: حرف مشبه بالفعل مخفف واسمه ضمير الشأن مقتدر. «قد»: حرف تقرير وتحقيق. «رأيتها»: فعل مضارِّ مني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرِّك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «عشرون»: الواو: حالية، «عشرون»: مبدأ مرفوع بالواو لأنَّه ملحق بجمع المذكر السالم. «منها»: جاز و مجرور متعلقان بصفة محددة للإصبع. «إصبعاً»: تمييز منصوب بالفتحة. «من ورائي»: جاز و مجرور متعلقان بالخبر المحذف. والباء: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه، والألف: للإطلاق.

وجملة «أشهد»: بحسب الفاء. وجملة «أن قد رأيتهاكم»: في محل نصب مفعول به لأنَّه شهد. وجملة «رأيتها»: في محل رفع خبر (أن) المخففة. وجملة «عشرون إصبعاً كائنة»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «عشرون منها إصبعاً» حيث فصل بين «عشرون» و«مميزها» [إصبعاً]، وهذا قبيح.

(٢) تقدم بالرقم ٦٦٩.

(١) تقدم بالرقم ٦٦٨.

الشاهد فيه نصب «مخدودبَا» حيث فصل بينه وبين «كم» بالظرف والجار والمجرور، وعدل إلى لغة من ينصب. يصف ناقته، فيقول: تؤم سنانًا، وهو الممدوخ على بُعد المسافة. والغار: الغائر من الأرض المطمئن، وجعله مخدودبَا لما يتصل به من الإيام ومتون الأرض.

وربما جروا بها مع الفصل على حد قوله [من البسيط]:  
 كأن أصوات من إيفاليهنَّ بنا      أواخرَ المئيَّنِ أصواتُ القراريج<sup>(١)</sup>  
 وذلك في الشعر، نحو قول الشاعر [من الرمل]:

٦٧٣ - كم بجُودِ مُقْرِفِ نَالَ الْعُلَا      وَكَرِيمٌ بخُلُّهُ قَدْوَضَعَة  
 يُروى «مُقْرِف» بالجزء، ويجوز فيه النصب والرفع، فالجزء بإضافة «كم» مع الفصل، والنصب على التمييز، والرفع على الابتداء، و«كم» الخبر. وحسن الابتداء به، وهو نكرة لوصفه بقوله: «نال العلا»، أو يكون «كم» مبتدأ، و«مُقْرِف» الخبر.  
 وأما قول الفرزدق [من الكامل]:

كم فيبني سعد بن بكر<sup>(٢)</sup> ... إلخ

(١) تقدم بالرقم ١٤٤.

٦٧٣ - التخريج: البيت لأنس بن زنيم في ديوانه ص ١١٣؛ وخزانة الأدب ٤٦٨/٦، ٤٧١؛ والدرر ٤/٤٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٣؛ والمقاصد السحوية ٤/٤٩٣؛ ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ٢/١٠؛ وبلا نسية في الدرر ٦/٢٠٤؛ وشرح أبيات سبيويه ٢/٣٠؛ وشرح الأشموني ٣/٦٣٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٤؛ والكتاب ٢/١٦٧؛ والمقتضب ٣/٦١؛ والمقرب ١/٣١٣؛ وهمع الهوامع ١/٢٥٥، ٢/١٥٦.

اللغة: المقرف: النزل اللثيم الأب. وضعه: جعله وضيقاً منحطاً.

المعنى: إن الجود والكرم يرفع الدنيء اللثيم، والبخل يحط من منزلة السيد الشريف. الإعراب: «كم»: اسم كناية في محل مبتدأ. «بجود»: جار ومجرور متلقان بـ«نال». «مُقْرِف»: مضار إليه مجرور بالكسرة. «نال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «الْعُلَا»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف. «وَكَرِيمٌ»: الواو: للعطف، «كَرِيم»: معطوف على مجرور، مجرور مثله. «بخله»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محل جز بالإضافة. «قد»: حرف تحقير. «وضعه»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة «كم مقرف نال العلا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «نال العلا»: في محل رفع خبر لـ«كم». وجملة «بخله قد وضعه»: في محل جزٌ صفة لـ«كَرِيم». وجملة «قد وضعه»: في محل رفع خبر لـ«بخله».

والشاهد فيه قوله: «كم بجود مُقْرِف» حيث جاء بـ«كم» الخبرية التي تدل على التكثير في محل رفع مبتدأ، و«مُقْرِف» مُميِّزاً لـ«كم» بالجز على الأصل، ولم يمنع الجزء بالإضافة وجود فاصل هو الجار والمجرور (بجود). وللبيت تخريجات أخرى.

(٢) تقدم بالرقم ٦٧٠.

فالشاهد فيه خفض «سيد» بـ«كم» مع الفصل ضرورةً. والدسيعةُ: العطيةُ، وهو من «دَسَعَ البعيرُ بِحِرْتَهُ» إذا دفعها، ويقال هي الجفنةُ. والمراد أنه واسع المعروف. والماجدُ: الشريفُ.

### فصل

#### [عودة الضمير على «كم»]

قال صاحب الكتاب: ويرجع الضمير إليه على اللفظ والمعنى، تقول: «كم رجلرأيته، ورأيتمهم»، و«كم امرأة لقيتها، ولقيتهنّ» قال الله تعالى: «وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا يَقْنُو شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

قال الشارح: أعلم أن «كم» اسم مفرد مذكر موضوع للكثرة، يعبر به عن كل معدود، كثيراً كان أو قليلاً، وسواء في ذلك المذكر والمؤنث، فقد صار لها معنى ولفظُ. وجرت في ذلك مجرى «كُلّ»، وأيّ، و«مَنْ»، و«مَا» في أن كُلّ واحد منها له لفظٌ ومعنى، فلفظه مذكر مفرد، وفي المعنى يقع على المؤنث والتثنية والجمع. فإذا عاد الضمير إلى «كم» من جملة بعدها، جاز أن يعود نظراً إلى اللفظ، وجاز أن يعود حملاً على المعنى، فتقول: «كم رجل جاءك» فتفرد الضمير، وتذكرة حملاً على اللفظ، ولو قلت: « جاءاك» بلفظ التثنية، أو «جاوزوك» بلفظ الجمع، لجاز أن تردد الضمير تارةً إلى اللفظ، وتارةً إلى المعنى، وكذلك في المؤنث تقول: «كم امرأة جاءك» على اللفظ، و« جاءاتك»، و« جاءتك»، و« جئتك» على المعنى. قال الله تعالى: «وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا يَقْنُو شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا»<sup>(٢)</sup>، فجمع الضمير نظراً إلى المعنى. ولو حمل على اللفظ، لقال: شفاعة.

وأما تمثيله بـ«كم رجل رأيته»، فهو على لفظ «كم»، و«رأيتمهم» على المعنى؛ لأن المراد التكثيرُ. وقوله: «وكم امرأة لقيتها»، فالضمير عائدٌ فيه على المعنى. ولو أراد اللفظُ، لقال: «لقيتها»؛ لأن «كم» مذكر اللفظ، «ولقيتهنّ» على المعنى أيضاً؛ لأنه واقع على مؤنث في معنى الجمع. ومنه قوله تعالى: «وَكَمْ مِنْ قَرْيَةً أَهْلَكَهَا»<sup>(٣)</sup>، فإنّ الضمير على المعنى أيضاً، لأن «كم» مفسّرة بـ«القرية». ولو جاء على اللفظ، لقال: «أهلكناه». ولا يكون الضمير في «أهلكناها» عائداً إلى «القرية»؛ لأنّ خبر المبتدأ إذا كان جملة، فالضمير منها إنما يعود إلى المبتدأ نفسه لا إلى تفسيره، ثم قال: «أو هُمْ قَاتِلُونَ»<sup>(٤)</sup> لأن المراد بالقرية أهلها فاعرفه.

(١) النجم: ٢٦. الأعراف: ٤.

(٢) الأعراف: ٤.

(٣) النجم: ٢٦.

(٤) النجم: ٢٦.

## فصل

قال صاحب الكتاب: وتقول: «كم غيره لك»، و«كم مثله لك»، و«كم خيراً منه لك»، و«كم غيره مثله لك» تجعل «مثله» صفة لـ«غيره»، فتنصبه نصبه.

\* \* \*

قال الشارح: تقول: «كم غيره لك»، و«كم مثله لك». كل ذلك جائز، فتكون «كم» في موضع مبتدأ، و«لك» الخبر، و«غيره»، و«مثله» ينتصبان بـ«كم» لأنهما نكرتان، وإن كانا مضارعين، وقد مضى تفسيرهما، وكذلك يجوز أن يُفسّر هما العدد من نحو «عشرين»، و«ثلاثين» فيما حكاه سيبويه عن يونس<sup>(١)</sup>. وتقول: «كم خيراً منه لك»؛ لأن «خيراً» نكرة، وإن قاربت المعرفة. وتقول: «كم غيره مثله لك»، فتنصب «غيراً» بـ«كم»، وتنصب «مثله» لأنه صفة لـ«غير»، فيتتصب انتصابه.

## فصل

### [أوجه إعراب الاسم بعد «كم» في قول للفرزدق]

قال صاحب الكتاب: وقد ينشد بيت الفرزدق [من الكامل]:

٦٧٤ - كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فَذَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي  
على ثلاثة أوجه: النصب على الاستفهام، والجر على الخبر، والرفع على معنى «كم مرة حلبت علي عماتك».

\* \* \*

(١) الكتاب / ٢٠٩.

٦٧٤ - التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه / ١٣٦١؛ والأشباه والنظائر / ٨ / ١٢٣؛ وخزانة الأدب / ٦، ٤٥٨، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨؛ والدرر / ٤؛ وشرح التصریح / ٢؛ وشرح شواهد المغني / ٥١١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٦؛ والكتاب / ٢٢ / ٢، ١٦٢، ١٦٦؛ ولسان العرب / ٤ / ٥٧٣ (عشر)؛ واللمع ص ٢٢٨؛ ومغني اللبيب / ١ / ١٨٥؛ والمقاديد التحوية / ٤٨٩؛ وبيان نسبة في سر صناعة الإعراب / ١ / ٣٣١؛ وشرح الأشموني / ١ / ٩٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١١٦؛ ولسان العرب / ١٢ / ٥٢٨ (كم)؛ والمقتضب / ٣ / ٥٨؛ والمقرب / ١ / ٣١٢؛ وهمع الهوام / ١ / ٢٥٤.

اللغة: الفدعاة: التي اعوجت أصابعها من الحلب، أو التي اعوجت مفاصلها. العشار: الناقة التي عمرها عشر أشهر، أو التي أتى عليها عشرة أشهر من زمان حلتها.

المعنى: إن لك يا جرير كثيراً من العمارات والحالات الفدعوات قد عملت عندي في حلب نوقي، أو في رعي ماشيتي.

الإعراب: تروي «عمة»، و«خالة»: مرفوعتين و مجرورتين ومنصوبتين. فإن روتهما مرفوعتين، فيجوز في «كم» أن تكون خبرية، أو استفهامية تهكمية في محل نصب مفعول مطلق، أو ظرف زمان =

**قال الشارح:** هذا البيت يُنسد على ثلاثة أوجه: رفع، ونصب، وجّر. فالرفع على أنه مبتدأ، وحسن الابتداء به حيث وصف بالجائز والمحروم، وهو «لَك». قوله: «قد حلبت على عِشَارِي». في موضع الخبر وتكون «كم»، واقعة على الحالبات، فتكون مصدرًا، والتقدير: «كم مرّة، أو حَلْبَةٌ عَمَّةٌ لَكْ قد حلبت على عِشَارِي». ويجوز أن تكون «كم» واقعة على الطرف، فيكون التقدير: كم يوماً، أو شهراً، ونحوهما من الأزمنة.

ومن نصب، فعلى لغة من يجعل «كم» في معنى عدد متون، ونصب بها في الخبر، وهم كثير، منهم الفرزدق؟ لأن هذا ليس موضع استفهام مع أنه لا يبعد الاستفهام على سبيل التقرير، فتكون «كم» مبتدأ في موضع مرفوع، قوله: «قد حلبت على عِشَارِي» في موضع الخبر، وتكون «كم» واقعة على العمات.

ومن جرّ، فعلى أنه خبر بمعنى «رَبّ». وأجواؤها الجرّ؛ لأنّه خبر، والأظهر في الخبر الجرّ. والمراد الإخبار بكثرة العمات الممتهنات بالخدمة. وبعده النصب، لأنّه خبر أيضاً في معنى عمات. وإذا رفعت، لم تكن إلا واحدة؛ لأنّ التمييز يكون بوحدة في معنى جمع. وإذا رفعت، فلست تزيد التمييز. ألا ترى أنه إذا قيل: «كم درهم لك؟»، كان المعنى: «كم دانقاً هذا الدرهم الذي سُئلت عنه؟ فالدرهم واحد، لأنّه خبر، وليس بتمييز، وصاحب الكتاب فسره في حال الرفع بالجمع، وفيه نظر. والصواب ما ذكرته لك. وهذا البيت يهجو به جريراً، ويصف أن نساء راعيات له يخلبن عليه عِشَارِي، وهي الثوق التي أتى عليها من حين أرسل إليها الفَحْل عشرة أشهر، ثم لا يزال ذلك اسمًا لها حتى تَضَع، فاعرفه.

## فصل

### [إضافة «كم» الخبرية إلى ما بعدها]

**قال صاحب الكتاب:** والخبرية مضافة إلى مميّزها عاملة فيه عمل كلّ مضاف في

= متعلق بـ«حلبت» ومميّزها محذوف مجرور إذا قدرت «كم» خبرية، أو منصوب إذا قدرت «كم» استفهامية. «عَمَّة»: مبتدأ مرفوع. «لَك»: جار ومحروم متعلقان بمحذوف نعت لـ«عَمَّة». «يَا»: حرف نداء. «جَرِير»: منادي مبني على الضمة في محل نصب. «وَخَالَة»: الواو: حرف عطف، و«خَالَة»: معطوف على «عَمَّة». «فَدَعَاهُ»: نعت «خَالَة» مرفوع. «قَد»: حرف تحقيق. «حَلَبَت»: فعل مضار، والباء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «عَلَيَّ»: جار ومحروم متعلقان بـ«حَلَب». «عِشَارِي»: مفعول به لـ«حَلَب» منصوب، وهو مضاف، والباء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. فإن نصبت «عَمَّة» و«خَالَة» فـ«كم»: استفهامية في محل رفع مبتدأ، و«عَمَّة»: تمييز منصوب. وإن جررت فـ«كم»: خبرية تكثيرية في محل رفع مبتدأ، و«عَمَّة»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «كم عَمَّة...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء «يَا جَرِير»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد حَلَبَت...»: في محل رفع خبر المبتدأ «عَمَّة» أو «كم».

والشاهد فيه قوله: «عَمَّة» حيث يجوز فيها الرفع على الابتداء، والمسوّغ للابتداء بها وصفها بالجار والمجرور؛ والنصب على التمييز؛ والجز على الإضافة.

المضاف إليه. فإذا وقعت بعدها «من»، وذلك كثير في استعمالهم، منه قوله تعالى: «وَكَمْ مِنْ قَرِيبَةٍ»<sup>(١)</sup>، «وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ»<sup>(٢)</sup>، كانت متونة في التقدير، كقولك: كثير من القرى، ومن الملائكة. وهي عند بعضهم متونة أبداً، والمحجور بعدها بإضمار «من».

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم القول: إن «كم» في الخبر في تأويل اسم منصرف في الكلام، يجز ما بعده إذا أسقط التنوين منه، نحو: «مائة درهم»، و«مائتي دينار». وتدخل «من» على مميّزها كثيراً، نحو قوله تعالى: «وَكَمْ مِنْ قَرِيبَةٍ»<sup>(٣)</sup>، «وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ»<sup>(٤)</sup>; لأن الإضافة فيها مقدّرة بـ«من» على حد «باب ساج»، و«جبة صوف». فإذا قلت: «كم قرية»، و«كم ملك»، فكأنك قلت: «كثير من القرى، وكثير من الملائكة». فإذا أظهرت «من»، كان العمل لها دون «كم»، والكافيون<sup>(٥)</sup> يخفضون ما بعد «كم» على كل حال بـ«من»، فإن أظهرتها، فهي الخافضة، وإن لم تُظْهِرها، فهي مراده مقدّرة كما تُحذف «رب» وتندر، ولذلك حسُن الفصل بين «كم» والمخصوص بعدها. وتكون «كم» عندهم في تقدير اسم متون على كل حال. وهو ضعيف؛ لأن المجرور داخل فيما قبله، فهما في موضع اسم واحد، ولا يحسن حذف بعض الاسم، فاعرفه.

### فصل [«كَائِنٌ» ولغاتها]

قال صاحب الكتاب: وفي معنى «كم» الخبرية «كَائِنٌ»، وهي مركبة من كاف التشبيه، و«أي»، والأكثر أن تستعمل مع «من». قال الله عز وجل: «فَكَائِنٌ مِنْ قَرِيبَةٍ أَهْلَكَتْهَا»<sup>(٦)</sup> وفيها خمس لغات: كائِنٌ، وكاء، بوزن «كَاع»، وكنيء بوزن «كَبَيْع»، وكأي بوزن «كَغَيْ» وكإي بوزن كَعْ.

\* \* \*

قال الشارح: أعلم أن «كَائِنٌ» اسم معناه معنى «كم» في الخبر، يكثر به عدّة ما يضاف إليه، نحو قوله [من الطويل]:

٦٧٥ - وكاءٌ ترى من صامتٍ لكَ مُغَيْبٌ زِيادُهُ أو نَفْصُهُ في التَّكَلْمِ

(١) النجم: ٢٦. (٢) الأعراف: ٤.

(٣) النجم: ٢٦. (٤) الأعراف: ٤.

(٥) انظر المسألة الحادية والأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والكافيين». ص ٣٠٣ - ٣٠٩.

(٦) الحج: ٤٥، وفي الطبعتين: «وكأين»، تحريف.

٦٧٥ - التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في شرح المعلقات السبع للزوذني ص ١٢٢؛ وبلا نسبة في =

ونحو قوله [من الوافر]:

وَكَاءِ بِالْأَبْاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أَصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا<sup>(١)</sup>  
وَهِيَ مَرْكَبَةُ، أَصْلُهَا: «أَيُّ»، زَيْدٌ عَلَيْهَا كَافُ التَّشْبِيهِ، وَجَعَلَ كَلْمَةً وَاحِدَةً، وَحَصَلَ  
مِنْ مَجْمُوعِهِمَا مَعْنَى ثَالِثٍ، لَمْ يَكُنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي حَالِ الْإِفْرَادِ. وَلَذِكَ نَظَائِرُ مِنِ  
الْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَلَكُونُهُمَا صَارَا كَلْمَةً وَاحِدَةً، لَمْ تَتَعَلَّقِ الْكَافُ بِشَيْءٍ قَبْلَهَا مِنْ فَعْلٍ، وَلَا  
مَعْنَى فَعْلٍ، كَمَا لَا تَتَعَلَّقِ فِي «كَأَنْ» وَ«كَذَا» بِشَيْءٍ مَعَ كُوْنُهَا عَامِلَةً فِيمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّ  
حَرْفَ الْجَزِّ لَا يُعْلَقُ عَنِ الْعَمَلِ. أَلَا تَرَى أَنَّ «مِنْ» فِي قَوْلِكَ: «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ» زَائِدَةً  
لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ عَامِلَةً. وَكَذِلِكَ الْبَاءُ فِي قَوْلِكَ: «لَيْسَ زَيْدُ بِقَائِمٍ» عَامِلَةً  
مَعَ كُوْنُهَا زَائِدَةً غَيْرَ مَتَعَلِّفَةٍ بِفَعْلٍ قَبْلَهَا. وَكَذِلِكَ الْكَافُ فِي «كَأَيِّ» زَائِدَةً غَيْرَ مَتَعَلِّفَةٍ  
بِشَيْءٍ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ عَامِلَةً.

وَهِيَ تَنْصِبُ مَا بَعْدَهَا، فَتَقُولُ: «كَأَيِّ رَجُلًا رَأَيْتَ»، فَتَكُونُ «كَأَيِّ» فِي مَوْضِعِ  
مَنْصُوبٍ بِـ«رَأَيْتَ» نَصِبَ الْمَفْعُولُ بِهِ، كَمَا أَنْتَ إِذَا قَلْتَ: «رَأَيْتَ كَذَا وَكَذَا رَجُلًا»، كَانَ  
«كَذَا» فِي مَوْضِعِ نَصِبٍ بِـ«رَأَيْتَ». وَتَقُولُ: «كَأَيِّ أَتَانِي رَجُلًا»، فَتَكُونُ «كَأَيِّ» فِي مَوْضِعِ  
مُبْتَدَأٍ، وَ«أَتَانِي» الْخَبْرُ، كَمَا تَكُونُ «كَمْ» كَذِلِكَ. وَإِنْتَمَا نَصِبُوكُمْ بِهَا لِلزُّوْمِ التَّنْوِينِ لَهَا،  
وَالتَّنْوِينُ مَانِعٌ مِنِ الإِضَافَةِ، فَعُدُلُ إِلَى النَّصِبِ؛ لَأَنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ بِمَنْزِلَةِ «كَمْ» فِي الْخَبْرِ،  
تَخْفَضُ مَمِيزَهَا عِنْدَ قَوْمٍ، وَتَنْصِبُهُ عِنْدَ آخَرِينَ. وَالْخَفْضُ هُنَّا مُمْتَنَعٌ. قَالَ سَيِّدُوهُ<sup>(٢)</sup>: لَأَنَّ  
الْمَجْرُورُ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ، فَلَذِلِكَ نَصِبُوكُمْ مَا بَعْدَهَا كَمَا نَصِبُوكُمْ مَا بَعْدَ «كَذَا وَكَذَا درَهْمًا».  
وَأَكْثَرُ الْعَرَبِ لَا يَتَكَلَّمُونَ بِهَا إِلَّا مَعَ «مِنْ»، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَكَأَيْنِ مِنْ قَرِيبَةِ  
أَهْلَكَنَّهَا»<sup>(٣)</sup>.

= رصف المبني ص ٢٠٥؛ وسر صناعة الإعراب ١/٣٠٧ =

الْإِعْرَابُ: «وَكَاءُ»: الْوَاوُ بِحَسْبِ مَا قَبْلَهَا، «كَاءُ»: اسْمٌ لِإِنْشَاءِ التَّكْثِيرِ مَبْنَى فِي مَحْلِ رُفعٍ مُبْتَدَأٍ.  
«تَرَى»: فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمِّةِ الْمُقْدَرَةِ عَلَى الْأَلْفِ لِلتَّعْدِيرِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَترٌ فِيهِ وَجْوَاهِيرٌ  
تَقْدِيرِهِ: أَنْتَ. «مِنْ»: حَرْفٌ جَرٌ زَانِدُ. «صَامِتُ»: اسْمٌ مَجْرُورٌ لِفَظًا مَنْصُوبٌ مَحْلًا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ  
«تَرَى» . «لَكُ»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقَانِ بِـ«مَعْجَبٍ» . «مَعْجَبٌ»: نَعْتٌ مَجْرُورٌ. «زِيَادَتِهِ»: مُبْتَدَأٌ  
مَرْفُوعٌ، وَهُوَ مَضَافٌ، وَالْهَاءُ ضَمِيرٌ مَتَصَلِّبٌ مَبْنَى فِي مَحْلٍ جَرٌ بِالإِضَافَةِ . «أَوْ»: حَرْفٌ عَطْفٌ.  
«نَفْصُهُ»: اسْمٌ مَعْطُوفٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمِّةِ، وَهُوَ مَضَافٌ، وَالْهَاءُ ضَمِيرٌ مَتَصَلِّبٌ مَبْنَى فِي مَحْلٍ جَرٌ مَضَافٌ  
إِلَيْهِ . «فِي التَّكَلُّمِ»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقَانِ بِمَحْذُوفٍ خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ «زِيَادَتِهِ» .  
وَجَمْلَةُ «وَكَاءَ تَرَى»: بِحَسْبِ الْوَاوِ، وَجَمْلَةُ «تَرَى»: فِي مَحْلٍ رُفعٍ خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ «كَاءُ» . وَجَمْلَةُ «زِيَادَتِهِ»  
أَوْ نَفْصُهُ فِي التَّكَلُّمِ: فِي مَحْلٍ جَرٌ نَعْتٌ لِـ«صَامِتُ» .

وَالْشَّاهِدُ فِيهِ اسْتِخْدَامُهِ «كَاءُ» اسْمًا لِلتَّكْثِيرِ بِمَعْنَى «كَمْ» الْخَبْرِيَّةِ .

(١) تقدم بالرقم ٤٦١.

(٢) الكتاب ٢/١٧٠ .

(٣) الحج: ٤٥ ، وفي الطبعتين «وَكَائِنٌ» ، تحريف .

وإنما ألموها «من» توكيدها، فصارت بمنزلة تمام الاسم، ومثله زيادة «ما» في «لا سيما زيد». وإنما اختاروا ذلك لتوهم ليس ربما وقع، وذلك أنك إذا قلت: «كَأَيْ رجلاً أهلكت»، جاز أن يكون «رجلاً» منصوبًا بـ«كَأَيْ»، فيكون واحدًا في معنى جمع، ويجوز أن يكون منصوبًا بالفعل بعده، ويكون «كَأَيْ» ظرفاً، كأنه قال: «كَأَيْ مَرَّةً»، فيكون «رجلاً» واحدًا لفظاً ومعنى، كأنه قال: «أَهْلَكْتُ رجلاً مِرَارًا». قال سيبويه<sup>(١)</sup>: إنما ألموها «من» لأنها توكيدها، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام. قال<sup>(٢)</sup>: ورب تأكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة. وهذا هو المعنى الأول، وذلك أن التأكيد إنما يُؤتى به لإزالته لبس، أو قطع مجاز، فلما كان الموضع موضع لبس، لزم التأكيد.

وفيها خمس لغات على ما ذكر، قالوا: «كَأَيْ»، و«كَاء»، و«كَيْء»، و«كَأَيْ»، و«كَأً». حكى ذلك أحمد بن يحيى ثغلب. فمن قال: «كَأَيْ»، فهي «أَيْ» دخلت عليها الكاف، وركبتا كلمة واحدة على ما تقدم، ومن قال: «كَاء» فهي «كَأَيْ» أيضًا، تصرفوا فيها لكثرة استعمالهم إليها، فقدمو الياء المشددة، وأخرت الهمزة، كما فعلوا ذلك في «قَسْيِي»، و«أَشْيَاء»، و«جَاءِ» في قول الخليل، فصار «كَيْء» فأشبهه «هَيْنَا»، و«لَيْنَا»، فحذفوا الياء الثانية تحفيقاً، فصار «كَيْء»، كما قالوا: «هَيْنَ»، و«لَيْنَ»، ثم قلبا الياء ألفاظاً لافتتاح ما قبلها كما فعلوا في «طَائِي»، والأصل: طَيْئَي، وكما قالوا: «حَارِيًّا» في النسب إلى الحِيرَة، وقالوا: «آيَةً» وهو «فَعْلَةً» ساكن العين في قول غير الخليل، ولذلك نظائر، فصار «كَاء».

وكان أبو العباس المبرد يذهب إلى أن الكاف لما لحقت أول «أَيْ»، وجعلت معها اسمًا واحدًا، بنوا منها اسمًا على زنة «فاعِل»، فجعلوا الكاف فاءً، وبعدها ألفاً «فاعِل»، وجعلوا الهمزة التي كانت فاءً في موضع العين، وحذفوا الياء الثانية من «أَيْ»، والياء الباقيَة في موضع اللام، ودخل عليها التنوين الذي كان في «أَيْ»، فسقطت الياء لالتقاء الساكنين، فصارت «كَاء». ولزمت النون عوضاً من الياء المحذوفة. وكان يونس يزعم أن «كائن» فاعلٌ من «كَانَ يَكُونُ». فعلى القولين الآخرين يكون الوقف عليها بالنون، وعلى القول الأول توقف بالهمزة والسكون، وتحذف التنوين.

وأما «كَيْء» باء مشددة وهمزة بعدها، فإنه لما أصاره القلب والتغيير إلى «كَيْء»، وقف عند ذلك، ولم تُحذف إحدى الياءين، وإنما آخر الهمزة، وقدم الياء، فصار كـ«سَيْد» و«جَيْد»، فخفَّ بكثرة النظير.

وأما «كَيْء» بوزن «كَيْع»، فلغة حكاهما أبو العباس. وذلك أنه لما أصاره القلب والتحفيف بحذف إحدى الياءين إلى «كَيْء» بوزن «بَيْت»، لم تقلب الياء ألفاً لسكونها.

وأما «كأي» بوزن «كعني» بهمزة ساكنة، وباء مكسورة خفيفة، فحکاها أبو الحسن بن كيسان. فإنه لما أدخل الكاف على «أي»، وركبها كلمة واحدة، وصار اللفظ «كأي»، خفف بحذف إحدى الياءين، وأسكن الهمزة، كأنه بنى من المجموع اسمًا على زنة « فعلٍ »، مثل: «فلس» و«كعب».

وأما «كأي» بوزن «كع»، فحکاها أيضًا أبو الحسن بن كيسان، وذلك أنهم بنوا منه اسمًا على زنة « فعلٍ » بكسر العين، وفتح الفاء كـ«عم»، و«شج». .

فهذا ما بلغنا من لغاتها، وأصل هذه اللغات، وأفصحها «كأي» باء مشددة، والوقف عليها بغير تنوين، وبعدها في الفصاحة والكثرة «كاء»، بوزن «كاع»، وهي أكثر في أشعار العرب من الأولى، ثم باقي اللغات متقاربة في الفصاحة.

### فصل

#### [«كَيْتَ» و«ذَيْتَ»: استعمالهما ولغاتها]

قال صاحب الكتاب: و«كَيْتَ»، و«ذَيْتَ» مخففتان من «كَيَّةً»، و«ذَيَّةً». وكثير من العرب يستعملونهما على الأصل. ولا تستعملان إلا مكررتين، وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم، والوقف عليهما كالوقف على «بِثَّتْ»، و«أَخْتَ». .

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم أن هذه الأسماء كتابيات عن الحديث، فتقول: «كان من الأمر كَيْتَ وَكَيْتَ، وَذَيْتَ وَذَيْتَ». وفي «كَيْتَ» و«ذَيْتَ» ثلاث لغات: الفتح والكسر والضم، وأصله أن يكون ساكن الآخر على أصل البناء، وتحریکه للتقاء الساكنين. فمن فتح، فطلبا للخفة لشقل الكسرة بعد الياء، كما قالوا: «أَيْنَ» و«كَيْفَ». ومن كسر، فعلى أصل التقاء الساكنين. ومن ضم، فتشبيها بـ«قبل» و«بعد».

وأصلهما «كَيَّةً» و«ذَيَّةً»، وقد نطقت بذلك العرب، فقالت: «كان من الأمر كَيَّةً وَذَيَّةً»، ثم إنهم حذفوا الهاء، وأبدلوا من الياء التي هي لام تاء، كما فعلوا ذلك في «ثَتَّتْين».

وليست التاء في «كَيْتَ» و«ذَيْتَ» للتأنيث، يدل على ذلك سكون ما قبلها، وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحة، والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة. فالصيغة في «كَيْتَ» و«ذَيْتَ» رسيلة التاء في «كَيَّةً» و«ذَيَّةً»، كما كانت التاء في «أَبْنَةً» و«أَثْنَيْنِ» رسيلة الصيغة في «بِثَّتْ» و«ثَتَّتْين». فأما «كَيَّةً» و«ذَيَّةً»، فليس فيهما مع الهاء إلا الفتح؛ لأن الهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم، نحو: «خَمْسَةً عَشَرَ»، و«شَعْرَ بَعْرَ»، فكما أن الاسم الأول من الاسمين مفتوح لا محالة، فكذلك هاء التأنيث.

فإن قيل: فلِمَ قضيَتْ على تاءِ «كَيْت»، و«ذِيْت» بأنها بدلٌ من ياء؟ وهل قلت: إنها بدلٌ من واو كما كانت كذلك في «بِنْتٍ» و«أُخْتٍ». قيل: لو قضيَنا على تاءِ «كَيْت» و«ذِيْت» بأنها من الواو، لصِرنا إلى مثالٍ لا نظير له في كلامهم؛ لأنَّه ليس في كلام العرب لفظةٌ عينُها ياءً ولائمُها واوٌ. ألا ترى أن سببويه قضى على واوِ «حَيَوان» بأنَّها مبدلةٌ من الياء؟ قال: لأنَّه ليس في كلامهم مثلُ: «حَيْوُت». قوله: «ولا يُستعمل كيت وذيت إلا مكررَتَيْنِ»، فإنه يريد أنَّهما لا يُستعملان مفردَيْنِ، وإنَّما تُكررُ هما، فنقول: «كَيْت» و«ذِيْت» وذيت، ليكون ذلك أدلٌ على الحديث، ولا يُتوهم أنَّهما كنايةٌ عن لفظيْن مفردَيْن، فاعرفه.

## ومن أصناف الاسم

### المثنى

#### فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: وهو ما لحقت آخره زيدتان: ألف أو ياء مفتوحة ما قبلها، ونون مكسورة، ليكون الأولى علمًا لضم واحد إلى واحد، والأخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين الثابتتين في الواحد.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن الثنوية ضم اسم إلى اسم مثله، واشتقاقها من «ثنى يثنى» إذا عطف، يقال: «ثنى العود» إذا عطفه عليه، فكان الثاني معطوف. وأصلها العطف، فإذا قلت: «قام الزيدان»، فأصله: زيد وزيد، لكنهم إذا اتفق اللفظان، حذفوا أحد الأسمين، واكتفوا بلفظ واحد، وزادوا عليه زيادة تدل على الثنوية، فصارا في اللفظ اسمًا واحدًا، وإن كانا في الحكم والتقدير اسمين. وكان ذلك أوجز عندهم من أن يذكروا الأسمين، ويعطفوا أحدهما على الآخر، فإذا ثثنا الاسم المعرف، زادوا في آخره ألفاً ونوناً، وإذا ثثنا الاسم المجرور أو المنصوب، زادوا في آخره ياء مفتوحة ما قبلها ونوناً مكسورة، فيكون لفظ المجرور كلفظ المنصوب، فالزائد الأول - وهو ألف أو الياء - يكون عوضاً من الاسم المحنوف، ودالاً على الثنوية، ولذلك كان حرف الإعراب. فالأصل في قوله: «الزيدان»: زيد وزيد، والذي يدل على ذلك أن الشاعر إذا اضطرّ عاود الأصل، نحو قوله [من الرجز]:

٦٧٦- كأنَّ بينَ فَكَهَا وَالْفَكَ فَأَرَأَ مِسْنَكَ دُبَحَثَ فِي سُكَ

٦٧٦- التخريج: الرجز لمتنظر بن مرثد في خزانة الأدب ٧/٤٦٢، ٤٦٩، ٤٦٨؛ ولسان العرب ١٠/٤٣٦ (زكك)؛ وبلا نسبة في الأشيه والنظائر ٢/٢٠١؛ وأسرار العربية ص ٤٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٥. اللغة: الفك: الحنك. المسنك: ضرب من الطيب، وكذلك السك. والفأرة (هنا) الوعاء الذي يجتمع فيه المسك. دُبَحَث: (هنا) فُقِّتَ، أو شُقِّتَ.

المعنى: وصف امرأة بطيب الفم، فريح المسك يخرج من فيها.  
الإعراب: «كأن»: حرف مشبه بالفعل. «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بخبر =

أراد: بين فَكِّهَا، فلَمَّا لَمْ يَتَرَنْ لَهُ، رَجَعَ إِلَى الْعَطْفِ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الشِّعْرِ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّكَ لَا تَأْتِي بِهِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، نَحْوِ: «جَاعِنِي زَيْدٌ وَعُمَرُو»، لِكَوْنِ أَحَدِ الْفَقَهَيْنِ لَا يَدْلِي عَلَى الْآخَرِ. وَقَدْ قَالُوا أَيْضًا: «الْعَمَرَانَ»، وَالْمَرَادُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَقَالُوا: «الْقَمَرَانَ»، وَالْمَرَادُ: الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ، وَذَلِكَ لِاتِّصَاحِ الْأَمْرِ فِيهِمَا وَعَدْمِ الإِشْكَالِ. إِنَّمَا كَانَتْ هَذِهِ الْحَرْوَفُ هِيَ الْمُزِيدَةُ دُونَ غَيْرِهَا لَخَفْتِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ أَخْفَى الْحَرْوَفَ حِرْفُ الْمَدِ وَاللَّيْءِ، وَهِيَ الْوَاوُ وَالْأَلْفُ وَالْيَاءُ. وَقَدْ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ الرُّفْعُ بِالْوَاوِ، وَالنَّصْبُ بِالْأَلْفِ، وَالْجَرُّ بِالْيَاءِ، وَكَذَلِكَ الْجَمْعُ الَّذِي عَلَى حَدِّ التَّشْتِينَيْةِ، لِتَعْدُرُ الْحَرْكَاتُ فِيهَا؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْعَلَامَاتِ أَنْ تَكُونَ بِالْحَرْكَاتِ، إِذَا كَانَتْ أَقْلَى وَأَخْفَى، فَلَمَّا كَانَتِ الْحَرْكَاتُ مُتَعَدِّدَةً لَا سِتِيعَابُ الْوَاحِدِ لَهَا، عَدَلُوا إِلَى أَشْبَهِهَا مِنَ الْحَرْوَفِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا الْفَصْلَ بَيْنِ إِعْرَابِ التَّشْتِينَيْةِ وَالْجَمْعِ. وَلَمْ يَكُنِ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِنَفْسِ الْحَرْوَفِ، لِأَنَّهَا سَوَاكِنْ، فَفَصَلُوا بَيْنَهُمَا بِالْحَرْكَاتِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ الْحَرْوَفَ، فَكَانَ يَنْبَغِي عَلَى مَا قَدَّمْنَا أَنْ تَكُونَ تَشْتِينَيْةُ الْمَرْفُوعِ بِوَاوٍ مَفْتُوحٍ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ قَوْلُكَ: «زَيْدُونَ» وَ«مُسْلِمُونَ»، وَتَشْتِينَيْةُ الْمَجْرُورِ بِالْيَاءِ، نَحْوُ: «زَيْدِيْنَ» وَ«مُسْلِمِيْنَ»، وَتَشْتِينَيْةُ الْمَنْصُوبِ بِالْأَلْفِ، نَحْوُ: «زَيْدَانَ» وَ«مُسْلِمَانَ». وَيَكُونُ رَفْعُ الْجَمْعِ بِوَاوٍ مَضْمُومٍ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ قَوْلُكَ: «الْزَّيْدُونَ» وَ«الْمُسْلِمُونَ»، وَجَمْعُ الْمَجْرُورِ بِيَاءً مَكْسُوراً مَا قَبْلَهَا، كَقَوْلُكَ: «زَيْدِيْنَ» وَ«مُسْلِمِيْنَ»، وَجَمْعُ الْمَنْصُوبِ بِالْأَلْفِ، وَالْأَلْفُ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَفْتُوحًا، كَقَوْلُكَ: «زَيْدَانَ» وَ«مُسْلِمَانَ». وَلَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ، لَوَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنِ التَّشْتِينَيْةِ وَالْجَمْعِ فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي التَّشْتِينَيْةِ مَفْتُوحٌ، وَفِي الْجَمْعِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكِ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَلْتَبِسُ تَشْتِينَيْةُ الْمَنْصُوبِ بِجَمِيعِهِ، فَأَسْقَطُوا الْأَلْفَ مِنْ عَلَامَةِ النَّصْبِ، وَجَعَلُوا عَلَامَةَ الرُّفْعِ فِي التَّشْتِينَيْةِ، فَبَقَيَ النَّصْبُ بِلَا عَلَامَةٍ، فَالْحَقُّ بِالْجَرِّ، وَكَانَ إِلَحَاقُهُ بِالْجَرِّ أَفْلَى، لِأَمْرٍ مِنْهَا:

أَنَّ الْجَرِّ أَقْوَى مِنَ الرُّفْعِ؛ لِأَنَّ الْجَرِّ مُخْتَصٌ بِالْأَسْمَاءِ، وَلَا يَكُونُ فِي غَيْرِهَا، فَكَانَ إِلَحَاقُهُ بِأُولَى.

الثَّالِثُ: أَنَّ النَّصْبَ أَخْوَ الْجَرِّ، إِنَّمَا كَانَ أَخَاهُ، لِأَنَّهُ يُوَافِقُهُ فِي كَنْيَةِ الْإِضْمَارِ، نَحْوِ: «ضَرَبْتُكَ»، وَ«غَلَامُكَ»، فَالْكَافُ فِي «ضَرَبْتُكَ» فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَهِيَ فِي «غَلَامُكَ» فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ، فَلَمَّا اتَّفَقَا فِي الْكَنْيَةِ، حُمِّلَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ.

= «كَانَ». «فَكِّهَا»: مَضَافٌ إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ «هَا». «وَالْفَكُّ»: الْوَاوُ: حِرْفٌ عَطْفٌ، «الْفَكُّ»: مَعْتَرَفٌ عَلَى «فَكِّهَا» مَجْرُورٌ مِثْلَهُ. «فَأَرَأَهُ»: اسْمٌ «كَانَ» مَنْصُوبٌ: «مُسْكِ»: مَضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ. «ذِيَحْثُ»: فَعْلٌ ماضٍ مِنْيٌ لِلْمَجْهُولِ مِبْنٌ عَلَى الْفَتْحِ، وَتَاءُ التَّائِيَّةِ: لَا مَحْلٌ لَهَا، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ مُسْتَرٌ تَقْدِيرُهُ: هِيَ. «فِي سُكُّ»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَّعِلِقٌ بِالْفَعْلِ «ذِيَحْثُ». جَمْلَةُ «كَانَ بَيْنَ فَكِّهَا فَأَرَأَهُ مُسْكِ»: ابْتِدَائِيَّةٌ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَجَمْلَةُ «ذِيَحْثُ»: صَفَةٌ لـ«فَأَرَأَهُ» مَحْلُهَا النَّصْبُ.

وَالْشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: «بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكُّ»، فَقَدْ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ: بَيْنَ فَكِّهَا، لَكِنَّهُ أَتَى بِالْمُتَعَاطِفِينَ لِلضُّرُورَةِ.

**الثالث** : أنهما شريكان في وصول الفعل إليهما على سبيل الفضلة، غير أن وقوعه على المنصوب بلا واسطة، وعلى المجرور بواسطة حرف الجر، ألا ترى أنه لا فرق في المعنى بين قولنا: «نصحت زيداً»، و«نصحت لزيد»؟ فلما استويا في المعنى سُوي بينهما في اللفظ.

فإن قيل: فهلا استعملت الألف في نصب الثنوية والجمع في أحدهما، وأسقطوها من الآخر، إذ اللبس إنما وقع باستعمالها فيما؟ فالجواب أن الثنوية وهذا الضرب من الجمع، لما كانا على منهج واحد في سلامية لفظ الواحد، وزيادة ما تدل على الثنوية والجمع، ووجب إسقاط الألف من أحدهما، أسقطوها من الآخر، ليتفقا، ولا يختلفا. ونظير ذلك: «يَعِدُ»، و«يَزِّنُ»، والأصل: «يَوْعِدُ»، و«يَوْزِنُ»، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم أتبعوا باقي المضارع في الحذف، إذ كان طريقها في المضارعة واحداً.

فإن قيل: ولم أزال الواو من علامة رفع الثنوية، وجعلوا مكانها الألف مع حصول الفرق بين الثنوية والجمع بفتح ما قبل الواو في الثنوية وضم ما قبلها في الجمع؟ قيل: كرهوا أن يستعملوا حرفين من حروف المد، ويطرحوا الثالث، وقد كانت الحركات المأخوذة منها مستعملات في الواحد. واستعملوا الألف في الثنوية دون الجمع لوجهين: أحدهما: أن ما قبل الياء في الثنوية مفتوح مشاكل للألف.

**والوجه الثاني** : أن الثنوية أكثر من الجمع، ألا ترى أن كل ما يجوز جمعه هذا الجمع يجوز ثنيته، وليس كل ما يجوز ثنيته يجوز أن يجمع جمع السلامـة؟ فجعلت الألف فيما يكثر استعمالـه لخفتها؛ لأنـهم يعتـنون بـتحـفيـفـ ما يـكـثـرـ عـلـىـ أـسـتـهـمـ، ولـذلكـ نـظـائـرـ كـثـيرـةـ. وإنـماـ استـعمـلـوـهـ فيـ المرـفـوـعـ دـوـنـ المـجـرـوـرـ؛ لأنـ الـجـرـ لـازـمـ فـيـ الـاسـمـ لـاـ يـكـوـنـ إـلـاـ فـيـ، ولـيسـ كذلكـ الرـفـعـ، فإـنهـ يـكـوـنـ فـيـ، وـفـيـ الـفـعـلـ، فـكـانـ تـغـيـرـ مـاـ لـيـسـ بـلـازـمـ أـوـلـىـ.

**ووجه آخر** : أن الواو أثقل من الياء، فلما وجب إبدال إحداهما بالألف، كانت الواو أولى لثقلها، مع أنهما كرهوا أن يقولوا: «الزيـدـوـنـ»؛ لأنـ يـشـبـهـ لـفـظـ ما جـمـعـ من المقصور جـمـعـ السـلـامـةـ، نحوـ: «المـضـطـفـوـنـ» وـ«الـمـعـلـوـنـ».

واعلم أن الألف والياء حرفـاـ إـعـرـابـ بـمـنـزلـةـ الدـالـ منـ «ـزـيـدـ» وـ«ـجـعـفـ». هـذـاـ مـذـهـبـ سـيـوـيـهـ، وـهـوـ قـوـلـ أـبـيـ إـسـحـاقـ، وـأـبـنـ كـيـسـانـ، وـأـبـيـ بـكـرـ بـنـ السـرـاجـ. وـاحـتـجـواـ بـأنـ حـكـمـ الإـعـرـابـ أـنـ يـدـخـلـ الـكـلـمـةـ بـعـدـ دـلـالـتـهـ عـلـىـ معـنـاهـاـ، لـلـدـلـالـةـ عـلـىـ اـخـتـلـافـ أـحـوـالـهـاـ منـ الـفـاعـلـيـةـ وـالـمـفـعـولـيـةـ وـنـحـوـهـمـاـ، نـحـوـ قـوـلـكـ: «ـجـاءـنـيـ زـيـدـ»، وـ«ـرـأـيـتـ زـيـدـ»، وـ«ـمـرـوتـ بـزـيـدـ»، فـيـخـتـلـفـ حـالـ الـاسـمـ بـحـسـبـ اـخـتـلـافـ الـإـعـرـابـ، وـذـاتـ الـاسـمـ وـاحـدـةـ لـاـ تـخـتـلـفـ. فـلـمـاـ كـانـ الـواـحـدـ دـالـاـ عـلـىـ مـفـرـدـ، وـبـزـيـادـةـ حـرـقـيـ التـثـنـيـةـ دـالـاـ عـلـىـ اـثـنـيـنـ، كـانـ حـرـفـ التـثـنـيـةـ منـ تـمـامـ الـاسـمـ، وـمـنـ جـمـلـةـ صـيـغـةـ الـكـلـمـةـ، وـصـارـ كـالـهـاءـ فـيـ «ـقـائـمـةـ»، وـالـأـلـفـ فـيـ

«خُبْلَى»؛ لأنَّ الألف والهاء زيداً لمعنى التأنيث، كما زيد حرفُ التثنية لمعنى التثنية، وصاراً حرفَ إعراب كذلك في التثنية.

وقال أبو الحسن: ليست هذه الحروف حروفَ إعراب، ولا إعراباً، لكنها دليلُ الإعراب، فإذا رأيتَ الألف، علمتَ أنَّ الاسم مرفوعٌ، وإذا رأيتَ الياءً، علمتَ أنَّ الاسم مجرورٌ أو منصوبٍ. وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد، واحتاجَ باتّها لو كانت حروفَ إعراب، لَمَّا عرَفَتْ بها رفعاً من نصبٍ، ولا جُرْ، كما أتَكَ إذا سمعتَ دالاً «زيداً»، لم تدلَ على رفعٍ ولا نصبٍ ولا جُرْ، فلَمَّا دلتَ على الإعراب، عُلمَ أنها ليست حروفَ إعرابٍ.

وهذا الاعتلالُ ليس بلازمٍ؛ لأنَّه يجوزُ أن يكون الحرف من نفس الكلمة، ويفيدُ الإعرابَ. لا ترى أنا لا نختلفُ أنَّ الأفعالَ المعتلةُ الآخِرُ، نحو: «يَغْزُو»، و«يَرْمِي»، و«يَخْشَى» جزْمُها بسقوطِ هذه الحروفِ منها، وذلك كقولك: «لَمْ يَقْضِ»، و«لَمْ يَغْزُ»، و«لَمْ يَخْشَ». فإذا كان الإعرابُ قد يكون بحذفِ شيءٍ من نفس الكلمة، جازَ أن يكون بإثنائه، ومن ذلك قولُك: «أَبُوك»، و«أَخُوك»، و«أَبَاك»، و«أَخَاك»، و«أَبِيك»، و«أَخِيك»، فالواوُ قد أفادت الرفعَ، والألفُ قد أفادت النصبَ، والياءُ قد أفادت الجرَّ، وهنَّ حروفُ الإعراب بلا خلافٍ عندنا.

فإن قيل: فهلاً دلَّ انقلابُ ألف التثنية إلى الياء في حال الجرَّ، وإلى الواو في حال الرفع، أنها ليست حروفَ إعرابٍ، قيل: انقلابُها لا يُخرجُها عن كونها حروفَ إعرابٍ بعد أن قام الدليلُ على ذلك. لا ترى أنا لا نختلفُ في أنَّ ألفَ «كِلًا» حرفَ الإعرابٍ منها، وأنت مع ذلك تقبلها ياءً في النصب والجرَّ، نحو قولك: «جاعني الزيدانَ كلاماً»، و«رأيَهُمَا كِلَيَهُمَا»، و«مررت بهمَا كِلَيَهُمَا»؟ ومن ذلك الأسماءُ المعتلةُ، نحو: «أَخُوك»، و«أَبُوك»، وأخواتهما، فإنَّها تكون في الرفعِ واوًّا، وفي النصب ألفاً، وفي الجرِّ ياءً، ومع ذلك لا نختلفُ في أنها حروفُ إعرابٍ على ما سبق.

وأما قوله: إنَّها ليست بـإعرابٍ، فهو صحيحٌ، وهو مذهب سيبويه، وقيل: مذهبُ سيبويه أنَّ الألف والياء في التثنية إعرابٌ، فالألف بمنزلةِ الضمة، والياء بمنزلةِ الكسرةِ والفتحةِ. والأولُ المشهور من مذهبِه. وقال أبو عمر الجرمي: الألفُ حرفُ إعرابٍ كما قال سيبويه، وانقلابُها هو الإعراب. ولا يكاد ينفكُ من ضعفٍ، وذلك أنه يجعلُ الإعرابَ في الجرَّ والنصبِ معنىًّا، لا لفظاً؛ لأنَّ الانقلابَ معنىًّا؛ وللهُ لفظُ هو المقلوبُ، فيجعلُ إعرابَه في الرفعِ لفظاً لا معنىًّا. فخالفُ بين جهاتِ الإعرابِ في اسم واحدٍ، وذلك معذومُ النظرِ.

وكان الزيدادي والفراء يذهبان إلى أنَّ الألف في التثنية إعرابٌ، وكذلك الياء. وقد تقدَّم القول بأنَّ الإعرابَ إذا أُزيلَ، لم يختلَّ معنى الكلمة، وأنت متى أسقطتَ الألف أو الياءَ، اختلَّ معنى التثنية، فعُلمَ بذلك أنهما ليستا بـإعرابٍ. ويدلُّ على أنَّ الألف في التثنية

ليست إعراباً قولهم: «مِذْرَوَان»<sup>(١)</sup>، ألا ترى أن الألف لو كانت إعراباً؛ لوجب أن تنقلب الواو في «مِذْرَوَان» ياءً، لأنها رابعة، وقد وقعت طرفاً كما ثُقلبت في «أَغْرَيْنَتْ»، و«أَذْعَيْتْ». ووجود هذه الألف في اسم العدد من نحو «اثنان» دليل على أنها ليست إعراباً؛ لأن أسماء العدد كلّها مبنية، نحو: «ثلاثة، أربعة، خمسة»؛ لأنها كالأصوات موقوفة الآخر.

وأما الزيادة الثانية، وهي النون، فهي عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، وذلك أن الاسم، بحُكم الاسمية والتمكّن، تلزمـه حركة وتنوينـ فالحركة دليلـ كونـه فاعلاً أو مفعولاً ونحوـهما من المعانيـ، والتنوينـ دليلـ كونـه منـصـراً مـتمـكـناًـ. وأنتـ إذا ثـثـيـتهـ بـضـمـ غيرـهـ إـلـيـهـ، اـمـتـنـعـ مـنـ الـحـرـكـةـ وـالـتـنـوـيـنـ، وـلـمـ تـزـلـ التـشـنـيـةـ مـاـ كـانـ لـهـ بـحـقـ الـاسـمـيـةـ وـالـتـمـكـنـ، فـعـوـضـ النـونـ مـنـ الـحـرـكـةـ وـالـتـنـوـيـنـ.

فإن قيل: فأنت تقول: «الرجلان» و«الزيدان»، فثبتـتـ النـونـ معـ الأـلـفـ وـالـلامـ، وـالـتـنـوـيـنـ لاـ يـثـبـتـ معـ الأـلـفـ وـالـلامـ، فـلـمـ قـلـتـ: إـنـ النـونـ عـوـضـ مـنـ الـحـرـكـةـ وـالـنـونـ جـمـيـعاًـ؟ فالجوابـ أنـ النـونـ دـخـلـتـ قـبـلـ دـخـولـ الأـلـفـ وـالـلامـ عـوـضـاًـ مـنـ الـحـرـكـةـ وـالـتـنـوـيـنـ، ثـمـ دـخـلـتـ الأـلـفـ وـالـلامـ لـتـعـرـيـفـ؛ لأنـ التـشـنـيـةـ لـاـ تـصـحـ مـعـ بـقـاءـ تـعـرـيـفـهـ. أـلـاـ تـرـىـ أـنـكـ لـوـ رـمـتـ تـشـنـيـةـ «الـرـجـلـ»ـ مـعـ بـقـاءـ مـاـ فـيـهـ مـنـ الـتـعـرـيـفـ، لـرـمـتـ مـحـالـاًـ؛ لأنـ «الـرـجـلـ»ـ مـعـيـنـ مـقـصـودـ إـلـيـهـ، فـإـذاـ ثـثـيـاهـ، زـالـ التـعـيـنـ، وـصـارـ مـنـ أـمـةـ كـلـ وـاحـدـ لـهـ مـثـلـ اـسـمـهـ. وـهـذـانـ مـعـيـنـاـنـ مـتـدـافـعـانـ، فـصـحـ أـنـكـ لـمـ أـرـدـتـ ثـثـيـةـ، نـزـعـتـ عـنـهـ الأـلـفـ وـالـلامـ، حـتـىـ صـارـ تـكـرـةـ، وـدـخـلـتـ النـونـ عـوـضـاـ مـنـ الـحـرـكـةـ وـالـتـنـوـيـنـ، ثـمـ دـخـلـتـ الأـلـفـ وـالـلامـ حـيـنـئـذـ لـتـعـرـيـفـ، وـلـمـ يـرـيـلاـ النـونـ كـمـاـ أـزـالـاـ التـنـوـيـنـ؛ لأنـ التـنـوـيـنـ سـاـكـنـ زـائـلـ فـيـ الـوـقـفـ، وـالـنـونـ مـتـحـرـكـ ثـابـتـةـ فـيـ الـوـقـفـ، فـلـمـ يـقوـيـاـ عـلـىـ حـذـفـهـ. وإنـماـ كـانـ الـمـعـوـضـ نـوـنـاـ مـنـ قـيـلـ أـنـهـ كـانـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـكـوـنـ أـحـدـ حـرـوفـ الـمـدـ وـالـلـيـنـ لـمـ تـقـدـمـ مـنـ خـفـتهاـ، وـلـوـ فـعـلـواـ ذـلـكـ، لـرـمـهـمـ قـلـبـهـاـ أوـ حـذـفـهـاـ لـاجـتـمـاعـهـاـ مـعـ أـلـفـ التـشـنـيـةـ أـوـ يـائـهـاـ. فـلـمـ كـانـ سـاـكـنـةـ، وـقـبـلـهـاـ أـلـفـ أـوـ يـاءـ سـاـكـنـةـ، فـكـسـرـتـ لـالـتـقـاءـ السـاـكـنـيـنـ.

فإن قيل: ولـمـ حـرـكـتـ النـونـ لـالـتـقـاءـ السـاـكـنـيـنـ؟ وـهـلـاـ حـذـفـتـ أـلـفـ لـذـلـكـ. فالجوابـ أنهـ كـانـ الـقـيـاسـ حـذـفـ أـلـفـ لـالـتـقـاءـ السـاـكـنـيـنـ؛ لأنـ حـرـفـ الـمـدـ إـذـاـ لـقـيـهـ سـاـكـنـ بـعـدـهـ، فـإـنـهـ يـحـذـفـ لـالـتـقـاءـ السـاـكـنـيـنـ؛ لأنـ حـرـكـةـ مـاـ قـبـلـهـ تـدـلـ عـلـيـهـ، وـذـلـكـ نـحـوـ: «لـمـ يـخـفـ»ـ، وـ«لـمـ يـهـبـ»ـ، وـ«لـمـ يـقـلـ»ـ، وـ«لـمـ يـبـعـ»ـ. والأـصـلـ: يـخـافـ، وـيـهـبـ، وـيـقـلـ، وـيـبـعـ. وإنـماـ لـمـ سـكـنـ حـرـوفـ الـإـعـرـابـ لـلـجـازـمـ، التـقـيـ فيـ آخـرـ النـفـعـ سـاـكـنـاـنـ: حـرـفـ الـإـعـرـابـ، وـمـاـ قـبـلـهـ مـنـ حـرـوفـ الـمـدـ، فـحـذـفـ حـرـفـ الـمـدـ لـالـتـقـاءـ السـاـكـنـيـنـ. وإنـماـ اـمـتـنـعـ حـذـفـ حـرـفـ التـشـنـيـةـ،

(١) المذروان: طرفا الآيتين، وناحيتا الرأس مثل الفودين. (السان العربي ٢٨٥ / ١٤ (ذراء)).

لسكنون النون بعده من قِبَلْ أَنَّه جِيءَ بِه للدلالة على معنى الثنوية. فلو حذفته، لذهبَت دلالُته، وكان يكُون نفَضاً للغرض كما لو أُدْعِمَ، نحو: «مَهْدَدٌ»<sup>(١)</sup>، و«قَرْدَدٌ»<sup>(٢)</sup>، فلنذَلك حُرْكَت النون، ولم تُحذَفْ الألف لـهذا المانع.

فإن قيل: ولِمَ خُصَّت بالكسر دون غيرها من الحركات؟ قيل: لوجهين:  
أحدهما: أَنَّ الأصل في حركة التقاء الساكنين الكسرُ، فـكُسرَت نونُ الثنوية على أصل التقاء الساكنين.

والوجه الثاني: أَنَّهُم أرادوا الفرق بين نون الثنوية ونون الجمع. ولما كان ما قبل نون الثنوية أَلْفَا، وما قبل نون الجمع واوًا، والأَلْفُ أَخْفَى من الواو، كسروها مع الألف، وفتحوها مع الواو، لتكون الكسْرَةُ التي هي ثقيلةٌ مع الألف التي هي خفيفةٌ، والفتحةُ التي هي خفيفةٌ مع الواو التي هي ثقيلةٌ، فيعتدل الأمْرُ.

فإن قيل: فـأَنْت تقول في الجر والنصب: «مررت بالزَّيَّدِينَ»، و«ضَرَبَتِ الزَّيَّدِينَ»، وقبلها ياء، فهـلـا عـدلتـ إلىـ الفـتحـةـ، لأـجـلـ الـيـاءـ كـمـاـ فعلـتـ فيـ «أـيـنـ» وـ«كـيـفـ»؟ قـيلـ: الـيـاءـ فيـ التـشـنـيـةـ لـيـسـ بـلـازـمـ عـلـىـ حدـ لـزـومـهاـ فيـ «أـيـنـ» وـ«كـيـفـ»؟ أـلـاـ تـرـاكـ تـقـولـ فيـ الرـفـعـ الـذـيـ هوـ الأـصـلـ؟ فـلـيـعـدـ لـزـومـ الـيـاءـ فيـ التـشـنـيـةـ، وـكـوـنـ الرـفـعـ هوـ الأـصـلـ، أـجـرـواـ الـبـابـ عـلـىـ «أـيـنـ» وـ«كـيـفـ»؟ فـلـيـعـدـ لـزـومـ الـيـاءـ فيـ التـشـنـيـةـ، وـكـوـنـ الرـفـعـ هوـ الأـصـلـ، أـجـرـواـ الـبـابـ عـلـىـ حـكـمـ الـأـصـلـ الـذـيـ هوـ الأـلـفـ، وـإـنـمـاـ الـيـاءـ بـدـلـ مـعـ تـنـكـبـ اـخـتـلـافـ حـالـ نـونـ التـشـنـيـةـ، عـلـىـ أـنـ مـنـ الـعـرـبـ مـنـ يـفـتـحـ نـونـ التـشـنـيـةـ فـيـ حـالـ الـجـرـ وـالـنـصـبـ، وـيـخـرـجـ الـيـاءـ، وـإـنـ كـانـ غـيرـ لـازـمـةـ، مـجـرـىـ الـيـاءـ الـلـازـمـةـ فـيـ حـالـ الـجـرـ وـالـنـصـبـ، وـيـخـرـجـ الـيـاءـ، وـإـنـ كـانـ غـيرـ لـازـمـةـ، ضـرـبـتـ الـزـيـّـدـيـنـ». حـكـىـ ذـلـكـ الـبـغـادـيـونـ، وـأـنـشـدـوـاـ لـحـمـيـدـ بـنـ ثـورـ [منـ الطـوـيلـ]:

٦٧٧- على أخْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِي إِلَّامَحَةً فَتَغِيبُ

(١) مَهْدَدٌ: اسم امرأة. (لسان العرب ٤١١/٣ (مهد)).

(٢) الْقَرْدَدُ من الأرض: الْقَرْنَةُ إِلَى جَنْبِ وَهَدَةٍ، وَمَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ، وَقِيلَ: مَا غَلَظَ مِنْهَا، وَقِيلَ: الْأَرْضُ الْمُسْتَوِيَّةُ. (لسان العرب ٣٥١/٣ (قرد)).

٦٧٧ - التخريج: البيت لـحـمـيـدـ بـنـ شـورـ فـيـ دـيـوـانـهـ صـ٥٥ـ؛ وـخـزـانـةـ الـأـدـبـ ٤٥٨ـ/٧ـ؛ وـالـدـرـرـ ١٣٧ـ/١ـ؛ وـالـمـاقـاصـدـ الـنـحـوـيـةـ ١٧٧ـ/١ـ؛ وـبـلـاـ نـسـبةـ فـيـ أـوـضـعـ الـمـسـالـكـ ٦٣ـ/١ـ؛ وـتـخـلـيـصـ الشـوـاهـدـ صـ٧٩ـ؛ وـجـوـاهـرـ الـأـدـبـ صـ١٥٤ـ؛ وـسـرـ صـنـاعـةـ الـإـعـرـابـ ٤٨٨ـ/٢ـ؛ وـشـرـحـ التـصـرـيـحـ ٧٨ـ/١ـ؛ وـشـرـحـ اـبـنـ عـقـيلـ صـ٤٢ـ؛ وـلـسانـ الـعـرـبـ ٤٨٦ـ/٣ـ (حوـذـ)؛ وـالـمـقـرـبـ ١٣٦ـ/٣ـ؛ وـهـمـعـ الـهـوـامـعـ ٤٩ـ/١ـ.

شرح المفردات: الأَخْوَذِيَّانُ: مثنتي الأَحْوَذِيَّ، وَهُوَ الْحَادِقُ، أَوَ الْخَفِيفُ الْمُشْمَرُ لِأَمْرِ مَا. استقلَّتْ: ارتفعت.

المعنى: إنَّ القطة قد طارت بـجـنـاحـيـنـ سـرـيعـيـنـ، فـمـاـ إـنـ يـقـعـ عـلـيـهاـ نـظـرـكـ حـتـىـ تـخـتـنـيـ وـتـغـيـبـ لـشـدـةـ هذهـ السـرـعةـ.

وأنشد قُطْرُب لامرأة من فَقَعَس [من الرجز]:

٦٧٨ - يا رب خال لك من عَرِيَّة حَجَّ على قَلِيلٍ صِحْ جَوَنَّة  
 فَسُوَّهُ لَا تَنْقَضِي شَهْرَيَّة شَهْرَيَّ رَبِيع وَجَمَادِيَّة  
 وقد فتحها بعضهم في موضع الرفع، أنسد أبو زيد في توادره [من الرجز]:  
 أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَثَخَرِينَ أَشَبَهَا ظَبْيَانَا<sup>(١)</sup>  
 وقد حُكِي عن بعضهم أنه ضم النون في الشنوة، نحو: «الزیدان» و«العمران». وهذا  
 من الشذوذ بحيث لا يُقاس غيرهما عليهما.

= الإعراب: «على أحوذين»: جار و مجرور متعلقان بـ«استقلت». «استقلت»: فعل ماض مبني على الفتحة، والباء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». «عشية»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ«استقل». «فما»: الفاء حرفاً استئناف، و«ما»: حرفاً نفي. «هي»: ضمير متصل في محل رفع مبتدأ. «إلا»: حرفاً حصر. «لمحة»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة، «فتغيب»: الفاء حرفاً عطف، «تغيب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». وجملة «استقلت» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هي لمحة»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تغيب» معطوفة على جملة «هي لمحة» لا محل لها من الإعراب.  
 والشاهد فيه قوله: «أحوذين» حيث فتحت نون المثنى على لغة بعض العرب. وليس الفتح، هنا، ضرورة لأن الكسر يصح معه الوزن.

٦٧٨ - التخريج: الرجز لامرأة من فَقَعَس في خزانة الأدب ٤٥٦/٧، ٤٥٧؛ وسر صناعة الإعراب ٤٨٩/٢؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣١؛ والمقرب ٤٥/٢، ٤٦؛ والممعن في التصريف ٤٠٩/٢.  
 اللغة: عَرِيَّة: قبيلة باليمن. جَوَنَّة: مصغر جُونَ و هو الأسود من الخيل والإبل. تنقضي: تذهب شيئاً فشيئاً.

المعنى: ربما كان خالك هذا نتنا، لا تذهب رائحة فسوته شهرين كاملين.  
 الإعراب: «يا»: حرفاً تنبية. «رب»: حرفة جز شبيه بالزاد. «حال»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «لك»: جار و مجرور متعلقان بخبر محدوف للمبتدأ. «من عَرِيَّة»: جار و مجرور متعلقان بخبر محدوف للمبتدأ. «حج»: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «على قليص»: جار و مجرور متعلقان بـ«حج». «جوينه»: نعت «قليلص» مجرور، وسكن لضرورة القافية. «فسوته»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضaf إلية. «لا»: نافية. «تنقضي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقترنة على الياء، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. «شهرينه»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالياء لأنه مثنى، وفتح النون شذوذًا، متعلق بالفعل «تنقضي»، والهاء: حرفة لالسكت لا محل له. «شهري»: بدل من «شهرينه» منصوب وحذفت النون للإضافة. «رببع»: مضaf إلية مجرور بالكسرة. «وجَمَادِيَّة»: معطوف على «شهرى رببع»، منصوب بالياء لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والهاء: لالسكت.  
 جملة «يا رب خال...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «حج»: في محل جز صفة، أو رفعها.  
 وجملة «لا تنقضي»: كذلك في محل جر صفة ثانية (على اللفظ) أو رفع صفة (على المحل) لـ«حال».  
 والشاهد فيه قوله: «جَمَادِيَّة» حيث فتح نون الشنوة، وهذا الفتح لغة.

(١) تقدم بالرقم ٤٧٥.

وهذا معنى قوله: «لتكون الأولى علماً لضم اسم واحد إلى اسم واحد»، يعني الألف في الرفع، والياء في الجر والنصب. جعلوهما دليلاً على التثنية، وعوضاً من الاسم المحدود.

والأخرى عوضاً مثناً مفع من الحركة والتثنين»، يعني النون على ما ذكرنا.

قال صاحب الكتاب: ومن شأنه إذا لم يكن مثني منقوص أن تبقى صيغة المفرد فيه محفوظة، ولا تسقط تاء التأنيث إلا في كلامتين: «خضيان»، وأليان، قال [من الرجز]:

٦٧٩ - **كَانَ خُضِيَّيْهِ مِنَ التَّدَلِّلِ [ظرف عجوز، فيه ثنتا حنظل]**  
وقال [من الرجز]:

### بِرْزَاجُ الْيَاهُ ارْتِجَاجُ الْوَطْبِ

\* \* \*

٦٨٠

٦٧٩ - التخريج: الرجز لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمي الهدلية أو للشماء الهدلية في خزانة الأدب ٤٠٠، ٤٠٤؛ والدرر ٤/٣٨؛ ولجندل بن المثنى أو لسلمي الهدلية في المقاصد النحوية ٤٤٥؛ ولجندل بن المثنى في شرح التصريح ٢/٢٧٠؛ وللشماء الهدلية في خزانة الأدب ٧/٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣/٥٦٩، ٦٢٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٦١؛ وشرح ديوان الحمسة للمرزوقي ص ١٨٤٧.

اللغة: التدلل: التعلق والاضطراب. ظرف العجوز: مزودها الذي تضع فيه متعاعها، وخص العجوز لأن ظرفها غير ممتنع - كظروف النساء الفتيات - بأدوات الزينة. ثنتا حنظل: حنظلتان، والحنظل نبت يستخدم للتداوي به.

المعنى: شبه خصيبي الشيخ بحنظلتين في كيس فارغ.

الإعراب: «كأن»: حرف مشبه بالفعل. «خصيبي»: اسم «كأن» منصوب بالياء لأنه مثنى، واليهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «من التدلل»: جار ومجرور متعلقان بحال محدودة من «خصيبي». «ظرف»: خبر «كأن» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «عجزوز»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فيه»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محدود. «ثنتا»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. «حنظل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «كأن خصيبي»: في محل نصب حال من «الشيخ» في بيت سابق. وجملة «ثنتا حنظل موجودتان فيه»: في محل رفع صفة لـ «ظرف».

والشاهد فيه قوله: «خصيبي» للضرورة الشعرية، والقياس: خصيبيه.

٦٨٠ - التخريج: الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤١٠؛ وجمهرة اللغة ص ٢٤٧، ٩٩١؛ وخزانة الأدب ٥٢٥، ٥٢٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٠٤؛ ولسان العرب ٤٣/١٤ (إلا)، ٢٣٠ (خصوصاً)؛ والمقتضب ٤١/٣؛ والمقرب ٤٥/٢؛ والمتصف ٢/٢؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣٠.

اللغة: الآية: العجيبة. الوطب: سقاء اللبن.

المعنى: يصف الراجز رجلاً عظيم الكفل تحرّك أليته تحرك سقاء اللبن.

الإعراب: «ترتُّج»: فعل مضارع مرفوع. «الباء»: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف، =

قال الشارح: ومن شرط المثنى أن تسلم صيغة واحدة في الثنوية، ولا تُغيّر عما كانت عليه في حال الإفراد، وذلك من قبيل أن لفظ الاسم المثنى دال على المحفوظ، فلو غير بزيادة فيه أو نقص منه، لم يبق دالا على ما حُذف، وشيء آخر أن المثنى في معنى العطف. فكما أنت في حال العطف لا تُغيّر المعطوف عليه، كذلك في الثنوية التي هي في معناه، ولا فرق في ذلك بين المذكر والمؤنث. فإن كان في المؤنث علامه تأنيث، فإنها ثبتت، ولا تُحذف كما حُذفت في الجمع، نحو: «مسلمات» و«صالحات»، بل تأتي بها، فتقول: «قائمتان»، و«قاعدتان»، فثبتت التاء لما ذكرته، ولأن التاء علم التأنيث. فلو حُذفت، لالتبس بالذكر، وليس كذلك الجمع في مثل «مسلمات» و«قائمات»؛ لأن التاء الثانية تُعني عنها في الدلالة.

ولم تُحذف التاء في الثنوية إلا في موضعين شدّاً عن القياس. قالوا: «خضيان»، وأليان» والقياس: خضيتان، وأليتان، لأن الواحدة خُضيّة، وأليّة، قالت امرأة من العرب [من الرجز]:

٦٨١- لَسْتُ أَبِالِي أَنْ أَكُونَ مُخْمِقَة<sup>(١)</sup> إِذَا رَأَيْتُ خُضِيَّةً مُعَلَّقَةً  
وربما قالوا: «خُضيّة» بالكسر، كأنهم ثثوا «خُضيّاً» بغير تاء، جاؤوا في المثنى على

= والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «ارتفاع»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. «الوطب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ترتج»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ألياه» للضرورة الشعرية، والقياس: ألياه.

٦٨١- التخريج: الرجز لأمرأة من العرب في إصلاح المنطق ص ١٦٨؛ والأعرابية في خزانة الأدب ٧/٥٢٩؛ ويلًا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٦٠؛ والمنصف ٢/١٣٢.

شرح المفردات: المحمقة التي تلد ولدًا أحمق.

الإعراب: «الست»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم (ليس). «أبالي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «أن»: حرف مصدرٍي ناصب. «أكون»: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة، واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. والمصدر المسؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به للأبالي. «محمقة»: خبر «أكون» منصوب بفتحة مقدّرة على التاء المقلوبة هاء ساكنة بسبب القافية. «إذا»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متصل بالفعل: «أبالي». «رأيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «خصيّة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «علقة»: صفة منصوبة بالفتحة، وسكن لضرورة القافية.

جملة «لست أبالي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رأيت»: في محل جز مضاف إليه. والشاهد فيه قوله: «خصيّة» وعليه يكون مثناها «خصيتان» لا «خضيان»، ولعلهم أسلقوها التاء لكثر الاستعمال.

(١) في الطبعتين: «مُخْمِقَة» بفتح الميم، وهذا خطأ. يقال: أحمقت المرأة، إذا ولدت ولدًا أحمق.

ما لم يستعمل، كما جاؤوا بشيء من الجموع على غير واحد، نحو: « حاجة »، « حِوائِجُ »، « شَبَّهَ »، « مَشَابِهَ »، « ذَكْرٌ »، « مَذَاكِيرٌ ». ويجوز أن يكون بـ« خَصِيتَانٌ »، و« أَلْيَتَانٌ » على الثنائي، كما بنوا « مِذْرَوَانٌ »، ثم أسقطوا التاء حينئذ، لثلا يصير علّم التأنيث حشوا من كل وجه. وليس كـ« قَائِمَتَانٌ »؛ لأن الثنائي في تقدير الانفصال. قال أبو عمرو: **الخُضِيتَان**: البَيْضَاتَان، والخُضِيَان: الْجِلْدَتَان اللتان فيهما البيضتان، فأماماً قول الراجز، أنسده سبيوه [من الرجز]:

كَأَنْ خُضِيَّتَهُ مِنَ التَّدَلُّدِ      ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنَتَا حَنْظَلٍ

فشاهد على حذف التاء في الثنائي، وذلك على قول من لا يفرق، وفيه شذوذان: أحدهما حذف التاء من « خُضيّة » في الثنائي، هذا الشذوذ من جهة القياس دون الاستعمال، والآخر قوله: « ثَنَتَا حَنْظَلٍ »، والقياس أن يقول: « حَنْظَلَتَانٌ ». والتَّدَلُّدُ: الاضطراب، وخص طرف العجوز، لأنها لا تستعمل طيباً ولا غيره مما تتصلع به النساء للرجال، وإنما تذخر فيه ما تعاني به من الحنظل ونحوه. فأماماً « أَلْيَةً »، فلم يسمع فيها إلا الفتح. وفي الثنائي: أليان، وأندش [من الرجز]:

يَرْتَجِي أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوَطْبِ

والقياس: ألياته، فحذف التاء لما ذكرناه، وحذف النون للإضافة. والوطب: **الثُّخِيُّ**، وارتاججه: اضطرابه إذا كان مملوءاً.

وقوله: «إذا لم يكن مثئ منقوص» يريد إلا أن يكون الاسم المثنى منتقصاً منه في حال الإفراد، نحو: « أخي » و« أب »، فإنك تغيّره برده إلى أصله من ظهور ما حذف منه، نحو: « أخوان »، و« أبوان »، فاعرفه.

\* \* \*

### [سقوط نون المثنى بالإضافة وألفه بـ« ملاقاً ساكن »]

قال صاحب الكتاب: وتسقط نونه بالإضافة، كقولك: « غلاماً زيد » و« ثوبى عمرو »، وألفه بـ« ملاقاً ساكن »، كقولك: « التَّقْتَ حَلَقَتَا الْبَطَانَ »<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

قال الشارح: وتسقط نون الثنائي بالإضافة، نحو: « جاءني غلاماً زيد »، و« رأيت

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في تمثال الأمثال ٢٦٥/١؛ وجمهرة الأمثال ١/١٨٨؛ والعقد الفريد ١٢١/٣؛ وكتاب الأمثال ص ٣٤٣؛ ولسان العرب ٦٢/١٠ (حلق)، ٥٣/١٣ (بطن)؛ والمستচصى ٣٠٦/١؛ ومجمع الأمثال ٢/١٨٦. والبطان: العزام الذي يجعل تحت بطن الدابة. والبقاء حلقيه دليل على اضطراب العقد وانحلاله. يُضرب في تفاقم الشر.

تَوَبَّنِي عُمْرُ». والأصل: غلامان وثوبين. وذلك أن النون عوضٌ من الحركة والتنوين، والتنوين لا يثبت مع الإضافة، فكذلك ما هو بدل منه.

فإن قيل: النون عوضٌ من الحركة والتنوين جمِيعاً على ما قررتُم، والحركة ثبتت مع الإضافة، نحو قولك: « جاءني غلام زيد »، و«رأيت غلام زيد ». و«مررت بغلام زيد »، فلِمَ حذفتم النون في الإضافة مع ثبوت أحد بدلَيهَا، وهو الحركة؟ فالجواب: أنه لما ثبَّتَ النون مع الألف واللام في نحو: «الرجلان »، و«الغلامان » مع أن أحد بدلَيهَا وهو التنوين - لا يثبت معهما، حُذفت مع الإضافة، مع أن أحد بدلَيهَا - وهو الحركة - لا يُحذف، كأن ذلك لضرب من التعادل والتقاضِ.

فإن قيل: فهلا ثبَّتَت مع الإضافة، وحُذفت مع الألف واللام، قيل: المضاف إليه محله محل التنوين آخرًا، ومحل الألف واللام أولاً، فكان حذف النون مع الإضافة أولى لوجود ما يقوم مقامه، ويحل محله. ووجه ثانٍ، وهو أن المضاف والمضاف إليه كاسم واحد، والنون والتنوين يفصلان الكلمة عمّا بعدهما، والألف واللام تفصل الكلمة أيضًا؛ لأنهما يمنعان إضافة ما يدخلان عليه كفصل النون والتنوين، فكان زيادة النون مع الألف واللام فيه تأكيد لمعناها، ومع الإضافة نقض للغرض بالإضافة. ومع ذلك لو حذفها مع الألف واللام، ربما وقعوا في لبس؛ لأنهم قد يُتحققون الواحد المنصوب ألف الإطلاق في القوافي، وفي أواخر الآي، نحو قوله تعالى: «فَاضْلُّوْنَا أَسْبِلَّا»<sup>(١)</sup> «وَنَظُّنَوْنَا يَالَّوْ أَطْنُونَا»<sup>(٢)</sup>، ونحو قول الشاعر [من الوافر]:

### أَقْلِي اللَّوْمَ عَادِلٌ وَالْعِتَابٌ<sup>(٣)</sup>

فلو أُسقطوا النون في حال دخول الألف واللام، لم يُعلم: واحدٌ هو، أم مئٌ. وقد ذهب بعضهم إلى أن للنون في الثنوية أحوال ثلاثة: حالًا تكون فيه عوضًا من الحركة والتنوين، وحالًا تكون فيه عوضًا من الحركة وحدها، وحالًا تكون فيه عوضًا من التنوين وحدها.

أما كونها عوضًا من الحركة والتنوين، ففي كل موضع لا يكون الاسم المتمكن فيه مضافًا، ولا معزفًا بالألف واللام، نحو: «رجلان » و«غلامان ». إلا ترى أنك إذا أفردت الواحد على هذا الحد، وجدت فيه الحركة والتنوين جمِيعاً، نحو: «رجل » و«غلام ». فالنون عوضٌ عمّا يجب في ألف «رجلان » التي هي حرف الإعراب بمنزلة لام «رجل ». فاما الحال التي تكون فيها نون الثنوية عوضًا من الحركة وحدها، فمع لام

(١) الأحزاب: ٦٧.

(٢) الأحزاب: ١٠.

(٣) تقدم بالرقم ٣٦.

التعريف، نحو: «الرجلان» و«الغلامان». ألا ترى أنك لو أفردت هذا الاسم، لم تجد فيه إلا الحركة وحدها، نحو قولك: «الرجلُ»، و«الغلامُ».

والحال التي تكون فيها النون عوضاً من التنوين وحده، فهو إذا كان مضافاً، نحو: «غلاماً زيد»، و«فرساً خالد». ألا تراك تحذفها كما تحذف التنوين للإضافة؟ والصحيح المذهب الأول، وقد تقدمت الدلالة على صحته.

واعلم أنه قد تُحذف أيضاً ألفُ الثنوية، وذلك إذا لقيها ساكنٌ بعدها من الكلمة أخرى، كقولك: «جاءني غلاماً ابْنَك» و«الْقَتَّلتَ حَلْقَتَ الْبِطَانِ»<sup>(١)</sup>. حُذفت النون للإضافة، والألفُ لسكونها وسكوني ما بعدها، وهو الباء في «ابْنَك»، واللام في «الْبِطَانِ»؛ لأنَّ الهمزة زائلةٌ في الوصل.

فإن قلت: فأنت قد منعت من حذفها لسكون نون الثنوية بعدها، فما بالك حذفتها هنا؟ وما الفرق بين الموضعين؟ فالجواب أنَّ الفرق بينهما أنَّ نون الثنوية لازمةً للمشتمى بمنزلةِ حرفةٍ من حروف الكلمة، وليس كذلك إذا كان من كلمتين؛ لأنَّه ليس بلازم أن يُضاف إلى ما فيه ألفٌ ولا م، أو همزةٌ وصلٌ. ألا تراك تقول: «هذان غلاماً زيد، وصاحب عمرو»، فكان الساكنُ إذا كان من كلمة أخرى أمراً عارضاً، والعارضُ لا اعتداد به. ألا تراك لا تُعيد الممحظَّ في «رمت المرأة» و«لم يقم الرجل»، وإن كانت الناء والميم قد تحركتا، إذ الحركةُ فيها ليس أمراً لازماً، ولذلك قال: وتحذف ألفه، يريد ألف المثمن بِمُلاقةِ ساكنٍ، يعني من كلمتين على ما ذكرنا، فاعرفه.

### فصل

#### [ثنية المقصور]

قال صاحب الكتاب: ولا يخلو المنقوص<sup>(٢)</sup> من أن تكون ألفه ثلاثة، أو فوق ذلك. فإن كانت ثلاثة، وعرف لها أصلٌ في الواو أو الباء، رُدَّت إليه في الثنوية، كقولك: «قفوان»، و«عصوان»، و«فتيان»، و«رحيان». وإن جعل أصلها، نظر: فإنْ أُمِيلَتْ، قُلْبَتْ باء، كقولك: «متيان» و«بليان» في مسمَّيَنْ بـ«متى» و«بلى»، وإنْ قُلْبَتْ واواً، كقولك: «لدوان» و«إلوان» في مسمَّيَنْ بـ«لدى» و«إلى».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أنك إذا ثنيت المقصور، وهو كل اسم وقعت في آخره ألفٌ مفردة، نحو: «زَحَى»، و«عَصَا»، فلا يخلو إما أن يكون ثلاثياً، أو زائداً على الثلاثة.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدم تخريرجه منذ قليل.

(٢) يريد «الاسم المقصور».

فإن كان ثلاثيّاً، نظرتَ، فإن كانت ألفُه منقلبة عن ياءٍ، رددتها في التثنية إلى الياء، كقولك في «رَحِيْ»: «رَحَيَانِ»، وفي «فَتَى»: «فَتَيَانِ». قال الله تعالى: «وَدَخَلَ مَعَهُ الْسِّجْنَ فَتَيَانِ»<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: فمن أين علمتم أن ألفَ «رحِيْ»، و«فتَى» من الياء؟ قيل: لقولهم فيه: «رَحِيْتُ بِالرَّحِيْ» إذا طحنت بها، ولقولهم في جمعِ «فَتَى»: «فِتَيَانُ» و«فِتَيَّةُ»، فظهورُ الياء فيما ذكرنا دليلاً على أنها من الياء.

فإن قيل: ففي «رحِيْ» لغتان: يُقال: «رَحِيْتُ بِالرَّحِيْ»، و«رَحْوَتُ» بالياء والواو، فلِمَ قلتُم: «رَحَيَانِ» لا غير؟ قيل: الحكمُ في التثنية على الغالب الأكثُر، والأكثُر: «رَحِيْتُ» بالياء. قال الشاعر [من الوافر]:

٦٨٢ - كَائِنَا غُدْوَةَ وَبَيْنِي أَبِيَّنَا بِجَنْبِ عَنْيَزَةَ رَحَيَانَ مَدِيرِ  
فإن كانت الألف منقلبة عن واو، رددتها في التثنية إلى الواو، نحو: «قَفَا»، و«عَصَا»، و«رَجَا» واحد أجزاء البِشَرِ، وإنما قالوا في «قَفَا»: «قَفَوَانِ»، لقولك: «قَفَوْتُ الرَّجَلَ» إذا تبعته من خَلْفِه، وفي «عَصَا»: «عَصَوَانِ»، لقولك: «عَصَوْتُه بِالعَصَا» إذا ضربته بالعصا، وتقول في «رَجَا»: «رَجَوَانِ». قال الشاعر [من الوافر]:

٦٨٣ - قَلَأْ يُرْزَمِي بِي الرَّجَوَانِ إِنِّي أَقْلُ الْقَوْمَ مَنْ يُغْنِي مَكَانِي

(١) يوسف: ٣٦.

٦٨٤ - التخريج: البيت للمهلل بن ربيعة التغلبي في ديوانه ص ٤٣؛ وأدب الكاتب ص ٢٥٧؛ وجمهرة اللغة ص ٦٤٢؛ وخزانة الأدب ٣٢٧/٨؛ ولسان العرب ٣١٢/١٤؛ وبلا نسبية في الاشتراق ص ٣٢١.  
شرح المفردات: الغدوة: ما بين الفجر وطلع الشمس، والغداة كذلك. بنو أبيينا: إخوتنا. عنيزه: اسم موضع جرت فيه معركة بين بكر وغلب. الرحيان: حجرا الطاحون. المدير (هنا): من يدير الحجر الأعلى ليطحن العصب. يشبه معركتهم في صباح هذا اليوم بمحجري الطاحون، وهو وإخوتهم الحجوب التي تطحن. الإعراب: «كَائِنَا»: حرف مشبه بالفعل، و«إِنِّي»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «كَائِنَا». «غُدوة»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بحال محدوفة مقدمة من خبر «كَائِنَا»: «رَحِيْ». «أَبِيَّنَا»: الواو: واو المعية، «بَيْنِي»: مفعول معه منصوب بالياء لأنَّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «أَبِيَّنَا»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنَّه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، و«إِنِّي»: ضمير متصل مبني في محل جزَّ مضاف إليه. «بِجَنْبِ»: جاز و مجرور متعلقان بصفة محدوفة للرحيان. «عَنْيَزَةَ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «رَحِيْ»: خبر (كَائِنَا) مرفوع بالألف لأنَّه مبني، وحذفت النون للإضافة. «مَدِيرِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. جملة «كَائِنَا رَحِيْ مَدِيرِ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «رَحِيْ مَدِير» حيث جاء بالمعنى من «رَحِيْت»، ولم يأت بها من «رَحْوَت».

٦٨٥ - التخريج: البيت لعبد الرحمن بن الحكم في الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ص ٣٦٦؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٥٧؛ ولسان العرب ٣١٠/١٤ (رجا).

فإن قيل: ولم قُلبت الألف إلى الواو والياء؟ وهل حُذفت لالتقاء الساكنين على حد الحذف في «إقامة»، و«إصابة»؟ فالجواب أنه إنما وجب تحريرها لالتقاء الساكنين، ولم تُحذف؛ لأنَّا لما أدخلنا الألف للثنية، اجتمعت مع الألف التي هي لام الكلمة، ولم يمكن حذف إحداهما خوفاً من لبس، فلما بطل حذف إحداهما لما ذكرناه، وجب التحرير، ولم يمكن تحرير الألف؛ لأنَّها مدة لا تكون إلا ساكنة. وقد عُلم أنَّ الاسم إذا كان على ثلاثة أحرف، والثالث ألف، أنَّ الألف منقلبة عن ياء أو واو، فرُدَّت في الثنوية إلى ما هي منقلبة عنه. وكان ذلك أولى من اجتلاب حرف أجنبى، ألا ترى أنك لو ثنيت مثل «رَحْى»، و«عَصَا»، و«حُبْلَى»، فكان يلزم، إذا أضفت، حذف النون، قلت: «عصا زيد»، و«رحَا عمرو»، و«حُبْلَى القوم»، فيتبس الواحد بالثنوية، ولا يعلم أواحداً تزيد أم اثنين.

فإن جهل أمرها، نظرَ، فإن كان سمع فيها الإملالة، قُلبت في الثنوية ياء.

فعلى هذا، لو سميت بـ«بَلَى» و«مَتَى»، ثم ثنيتهما، فإنك تقلب ألفهما ياء في الثنوية؛ لأنَّه قد سمع فيهما الإملالة، أما «بَلَى» فإنها، وإن كانت حرقاً، فإنها على أبنية الأسماء من ذوات الثلاثة، وتُنْخَنِي في الجواب، فصارت كأنَّها دلت دلالة الأسماء، فأُمِيلَت لذلك. وأما «مَتَى» فأُمِيلَت لقوَّة الاسمية، فعلى هذا تقول: «مَتَيَان»، و«بَلَيَان»، في ثنية من اسمه «مَتَى» و«بَلَى».

ولو سميت بـ«إِلَى» و«لَدَى» و«إِذَا»، قُلبت ألفَهُنَّ وَأَوَّاً؛ لأنَّ أمرها مجهول، ولم يُسمع فيهن الإملالة. وليس شيء من الأسماء أصله الياء، وتمتنع منه الإملالة. هذا أصل مستمرٌ عند البصريين لا يختلفون فيه. وذهب الكوفيون إلى أنَّ ما كان من الثلاثي مفتوح الأول كان على العبرة التي ذكرناها، وما كان مكسوراً الأول أو مضمومه، قلبوه إلى الياء،

= اللغة والمعنى: الرجوان: جانباً البذر، ويقال: رُمي به الرجوان، أي: طرح في المهلل. يشير إلى أنه كريم فاعل في قومه، وقلة من قومه تستطيع القيام بما يقوم به، لذلك فلا يطرح في المهلل.

الإعراب: «فلا»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لا»: نافية. «يرمى»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعمير. «بي»: جاز و مجرور متعلقان بـ«يرمى». «الرجوان»: فاعل مرفوع بالالف لأنه مشى. «إني»: حرف مشبه بالفعل، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إن».

« أقل»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاد. «القوم»: مضاد إليه مجرور بالكسرة. «من»: اسم موصول بمعنى الذي مبني في محل رفع خبر المبتدأ. «يعني»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للشقل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «مكاني»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والباء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه.

جملة «لا يرمي»: بحسب الفاء. وجملة «إني أقل...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أقل القوم من...»: في محل رفع خبر «إني». وجملة «يعني»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الرجوان» ثنية للرجا وهو ناحية البذر.

إِنْ كَانَ مِنَ الْوَاءِ، وَكُتُبُهُ بِالْيَاءِ، نَحْوَ «الضَّحَى»، وَ«الرِّئَشَى»، وَ«الْحَجَى». وَالْحَقُّ مَعَ الْبَصَرِيِّينَ لِلْقِيَاسِ وَالسَّمَاعِ، أَمَّا الْقِيَاسُ فَقَدْ ذُكِرَ، وَأَمَّا السَّمَاعُ فَمَا حَكَاهُ أَبُو الْخَطَابِ أَنَّهُ سَمِعَ فِي تِسْنِيَةِ «كِبَّا»، وَهُوَ الْعُودُ الَّذِي يُتَبَخِّرُ بِهِ: «كِبَّاَنْ»، وَحَكِيَ الْكَسَائِيُّ مِنْهُمْ أَنَّهُ سَمِعَ فِي «حِمَّى» «حِمَّاَنْ»، وَفِي «رِضَا» «رِضَوَانْ»، وَهَذَا نَصٌّ فِي مَحْلِ النَّزَاعِ، فَاعْرَفْهُ.

\* \* \*

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: إِنْ كَانَتْ فُوقَ النَّالِثَةِ، لَمْ تُقْلِبْ إِلَّا يَاءً، كَوْلُهُمْ: «أَغْشِيَانْ»، وَ«مَلْهَيَانْ»، وَ«حَبْلَيَانْ»، وَ«حَبَارَيَانْ»<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا «مِذْرَوَانْ»<sup>(٢)</sup>: فَلَائِنْ التِّسْنِيَةُ فِيهِ لَازِمَةٌ كَالتَّأْنِيَةِ فِي «شَقاَوَة»<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

قَالَ الشَّارِحُ: إِنْ كَانَ الْمَقْصُورُ فُوقَ الْثَّلَاثَةِ، قُلِّبَ أَلْفُهُ فِي التِّسْنِيَةِ يَاءً عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْمَقْصُورَ إِذَا زَادَ عَلَى الْثَّلَاثَةِ، لَمْ تَكُنْ أَلْفُهُ مُنْقَلِبَةً إِلَّا عَنْ يَاءٍ، أَوْ مُشَبِّهَةً بِالْمُنْقَلِبِ عَنْهَا، سَوَاءَ كَانَ أَصْلُهَا يَاءً، أَوْ لَا أَصْلَ لَهَا. فَمَثَلُ الْأُولِيِّ «أَغْشَى»، وَ«مَلْهَى»، وَنَحْوُهُمَا مِنْ قَوْلِكَ: «مَغْزَى» وَ«مُغْطَى»، فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ أَصْلُهَا الْوَاءُ؛ لَأَنَّ «أَغْشَى» مِنْ عَشَّا يَعْشُو مِنْ قَوْلِهِ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

مَتَّى تَأْتِيهِ تَغْشُو إِلَى ضَرْوَءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوْقَدٌ<sup>(٤)</sup>

وَ«مَلْهَى» مِنَ الْلَّهُو، وَ«مَغْزَى» مِنَ الْغَزو، وَ«مُغْطَى» مِنْ «عَطَا يَعْطُو». وَإِنَّمَا لِمَا وَقَعَتِ الْوَاءُ رَابِعَةً، قُلِّبَتْ يَاءً. وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ التَّصْرِيفِ أَنَّ الْوَاءَ إِذَا وَقَعَتْ رَابِعَةً طَرْفًا؛ فَإِنَّهَا تُقْلِبْ يَاءً، نَحْوَ: «أَذْعَيْتُ»، وَ«أَغْزَيْتُ». فَعَلُوا ذَلِكَ حَمْلاً لَهُ عَلَى الْمُضَارِعِ فِي «يَعْزِي» وَ«يَدْعُى». فَأَصْلُ هَذَا الْقَلْبِ فِي الْفَعْلِ، وَالْأَسْمَاءُ مُحَمَّلَةُ عَلَيْهِ، فَالْأَصْلُ فِي «أَغْشَى»: «أَغْشَوْ»، وَفِي «مَلْهَى»: «مَلْهَوْ»، وَفِي «مَغْزَى»: «مَغْزَوْ»، وَفِي «مُذْعَى»: «مُذْعَوْ»، فَحُوَّلَ إِلَى «أَغْشَى» وَ«مَلْهَى»، وَ«مَغْزَى» وَ«مُذْعَى»، ثُمَّ صَارَتِ الْأَلْفُ لَتَحْرِكَهَا، وَانْفَتَاحَ مَا قَبْلَهَا. فَهَذِهِ الْأَلْفُ مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ، وَالْيَاءُ بَدَلَ مِنَ الْوَاءِ.

وَأَمَّا الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْيَاءِ أَصْلًا، فَنَحْوُ: «الْمَرْمَى»، وَ«الْمَجْرَى». تَقُولُ: «مَرْمَيَانْ»، وَ«مَجْرَيَانْ»، وَهُوَ مِنْ «رَمَيْتُ» وَ«جَرَيْتُ». وَأَمَّا الْمُشَبِّهُ بِالْمُنْقَلِبِ، فَنَحْوُ أَلْفِ «حَبْلَى»، وَ«حَبَارَى»، وَ«أَزْطَى»، وَ«قَبْغَشَرَى»، فَالْأَلْفُ فِي «حَبْلَى» لِلتَّأْنِيَةِ، وَلَيْسَ مُنْقَلِبَةً عَنْ شَيْءٍ، لَكِنَّهَا فِي حُكْمِ الْمُنْقَلِبِ عَنِ الْيَاءِ، إِذَا الْوَاءُ لَا تَقْعُ طَرْفًا رَابِعَةً، وَلَذِكَ تُكَبَّ يَاءً،

(١) الحباريان: مثى الحباري؛ طائر يقع على الذكر والأثني. (لسان العرب ٤/١٦٠ (حبر)).

(٢) المذروان: مثى المذرى، وهو طرف الآلة. (لسان العرب ١٤/٢٨٥ (ذراء)).

(٣) الشقاوة: ضد السعادة. (لسان العرب ١٤/٤٣٨ (شقا)).

(٤) تقدم بالرقم ٢٨٧.

وتسوغ فيها الإملأة. ولو صرّفت لكان بالياء، نحو: «حَبَنِيْتُ»، و«حَبَرِيْتُ». والألف في «أَزْطَى» للإلحاق بـ«جَعْفَرٍ»، وألف «قَبْعَشَرِي» زائدةً لتکثیر الكلمة. وحكمها في شبه المتنقلبة عن الياء حکم ألف التأنيث، لذلك قُلبت في الثنیة ياء، فقلت: «حُبَلْيَانٌ»، و«أَرْطَيَانٌ»، و«قَبَعَشَرِيَانٌ». هذا مذهب البصريين فيما جاوزَ الثلاثة من المقصور، قلت حروفه أو كثُرت، وأما الكوفيون<sup>(١)</sup> فيحکون عن العرب أنه إذا تَعَدَّ المقصور الأربعة، وكثُرت حروفه، حذفوا ألفه في الثنیة. ولم يفرق أصحابنا بين القليل والكثير. فأما «مِذْرَوَانٌ» وهم أطرافُ الألْتَيْنِ، وهذا أيضًا الموضعان اللذان يقع فيهما الوَتَرُ من القوس. قال عَثَرَةً [من الوافر]:

أَحَوْلِيْ تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَنِها لِتَقْتُلِيْ فَهَا أَنَا ذَأْعَمَارًا<sup>(٢)</sup>

فقد كان ينبغي أن يقال: «مِذْرَيَّنِها» بالياء على قياسِ ثنیة المقصور الزائد على الثلاثة من نحو «مَلْهَى»، و«مَغْزَى»، غير أن الثنیة على ضربين: أحدهما: أن يلحق الاسم فيها حرفُ الثنیة، ويكون في تقدير الانفصال.

والآخر: أن تصاغ على الثنیة، ولا يقدّر فيها انفصالُ الواحد كما قدر في الوجه الأول، ولكن بُني على الثنیة، فالأولُ كقولك: «رَجُلٌ ورَجَلَانٌ»، و«عَصَمٌ وعَصَوَانٌ»، وجميع ما تقدم. والثاني كقولهم: «مِذْرَوَانٌ»، و«عَقْلَتَه بِثَانِيَّنٌ»<sup>(٣)</sup>. فهذا بُني على الثنیة، كما بُني نحو: «الشَّقاوَة»، و«العَظَاءَة»، و«الإِدَاءَة» على التأنيث من غير تقدير دخول التاء على المذكر. فلو لا ذلك، لانقلبت الواو والياء همزة، كما تنقلب في «رِدَاعِيْنِ»، فلا مفردة لكلَ واحد من «مِذْرَوَنِ»، و«ثَانِيَّنِ»، كما أنه لا مذكور لـ«الإِدَاءَة» و«الشَّقاوَة» ونحوهما، فاعرفه.

## فصل

### [ثنية الممدود]

قال صاحب الكتاب: وما آخِرُه همزة لا تخلو همزته من أن تسبقها ألف، أو لا.

(١) انظر المسألة العاشرة بعد المثلة في كتاب الإنصال في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والكوفيين. ص ٧٥٤ - ٧٥٨.

(٢) تقدم بالرقم ٢٧٥.

(٣) في لسان العرب ١٤/١٢١ (ثني): «... وأما الثناء، ممدود، فعقل البعير ونحو ذلك من حبل مثني، وكل واحد من ثنيتيه فهو ثناءً لو أفرد؛ قال ابن بري: إنما لم يفرد له واحد؛ لأنَّ حبل واحد تشد بأحد طرفيه اليد وبالطرف الآخر الأخرى، فهما كالواحد. وعقلت البعير بثنيتين، غير مهموز، لأنَّه لا واحد له إذا عقلت يديه جميًعا بحبل أو بطرف حبل، وإنما لم يهزم لأنَّ لفظ جاء مثني لا يفرد ياء، فيقال: ثناء، فتركت الياء على الأصل، كما قالوا في مِذْرَوَنِ؛ لأنَّ أصل الهمزة في ثناءً لو أفرد ياء، لأنَّه من ثنيت، ولو أفرد واحده لقيل: ثناءان، كما تقول كسامان ورداءان».

فالتي سبقتها ألف على أربعة أضرب: أصلية كـ«فَرَاءُ»، وـ«وُضَاءُ»، ومنقلبة عن حرف أصل كـ«رِدَاءُ» وـ«كِسَاءُ»، وزائدة في حكم الأصلية كـ«عِلْبَاءُ»<sup>(١)</sup> وـ«جِزْبَاءُ»<sup>(٢)</sup>، ومنقلبة عن ألف تأنيث كـ«حَمْرَاءُ» وـ«صَخْرَاءُ». فهذه الأخيرة تقلب واواً، لا غير، كقولك: «حَمْرَاوَانِ» وـ«صَخْرَاوَانِ». والباب في البواقي أن لا يقلبن، وقد أحير القلب أيضاً. والتي لا ألف قبلها، فبابها التصحیح كـ«رَشَأُ»<sup>(٣)</sup>، وـ«وَحْدَأُ»<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن ما آخره همزة من الأسماء على ضربين: ممدود وغير ممدود. فالممدوذ كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف زائدة، نحو: «كِسَاءُ»، وـ«رِدَاءُ» ونحوهما من نحو «سِقاءُ» وـ«غَطَاءُ»، وـ«شَقَاءُ». وغير الممدود كل اسم كان في آخره همزة لا ألف قبلها، نحو: «خَطَأُ»، وـ«رَشَأُ»، ونحوهما من نحو «جِدَأُ» وـ«قَارِئُ» وـ«مُتَشَيِّءُ»، فالمهموز أعم من الممدود، إذ كل ممدود مهموز؛ لأن في آخره همزة، وليس كل مهموز ممدوداً.

والهمزة في آخر الممدود على أربعة أضرب: تكون أصلاً، وبدلاً من أصل، وزائدة في حكم الأصل، وزائدة للتأنيث. فالأصل نحو: «فَرَاءُ» وـ«وُضَاءُ». والذي يدل على أنها أصل ثبوتها في تصرفها من الفعل، نحو: «فَرَأَتُ»، وـ«تَوَضَّأَتُ»، فتجدها ثابتة في تصاريف الفعل.

وأما كونها بدلاً من أصل، فنحو: «كِسَاءُ»، وـ«رِدَاءُ»، فهذه الهمزة ليست أصلاً ولا زائدة، وإنما هي بدل من حرف أصلي، كقولك: «فَلَانْ حَسْنُ الْكِسْوَةِ وَالرِّدْيَةِ». فاللواو في «الكسوة» والباء في «الردية» هي الهمزة في «كِسَاءُ» وـ«رِدَاءُ» مقلوبة عنهما.

واما كونها زائدة للإلحاق، فنحو: «عِلْبَاءُ»، وـ«جِزْبَاءُ» الهمزة فيه للإلحاق بـ«سِرْدَاح» وـ«جِمْلَاق»». والحق من أمرها أنها بدل من ياء مزيدة للإلحاق لأن الأصل «عِلْبَائِيُّ»، وـ«جِزْبَائِيُّ»، ثم وقعت الباء طرقاً بعد ألف زائدة، فقلببت ألفاً، ثم قلبت ألف همزة، ومثله العمل في «كِسَاءُ» وـ«رِدَاءُ».

والذي يدل أن الأصل ما ذكرنا من أمر هذه الهمزة أنهما لما أثروا هذا الضرب،

(١) العلباء: عصب في العنق. (لسان العرب ٦٢٧/١ (علب)).

(٢) الجرباء: مسمار الدرع، والظهر، ودويبة. (لسان العرب ٣٠٦/١ - ٣٠٧ (حرب)).

(٣) الرشا: الظبي إذا قوي وتحرّك ومشي مع أمها، وشجرة تسمى فوق القامة ورقها كورق الخيزروع ولا ثمرة لها. (لسان العرب ٨٦/١ (رشا)).

(٤) الجدأ: جمع جدأة، وهي الفأس ذات الرأسين، وقيل: الفأس العظيمة. (لسان العرب ٥٤/١ (حدأ)).

أظهروا الحرف المنقلب، وذلك نحو: «دِرْحَاتِي»<sup>(١)</sup>، و«دِعْكَاتِي»<sup>(٢)</sup>. وإنما قال: لأنها في حكم الأصل؛ لأنها للإلحاق، فالهمزة يازاء الحاء في «سِرْدَاح»<sup>(٣)</sup>، والكاف في «جِمْلَاق»<sup>(٤)</sup>.

وأما كونها زائدة للتأنيث، فنحو: «حَمْرَاء» و«صَخْرَاء»، فالهمزة فيها زائدة للتأنيث. والحق فيها أنها بدل من ألف التأنيث في «جُبْنَى» و«سَكَرَى». وإنما قُلبت همزة لاجتماعها مع ألف المد قبلها، وسيوضح أمرها في موضعه من هذا الكتاب.

فإذا ثُبِّت الممدود، فإن كانت همزته للتأنيث، نحو: «حَمْرَاء» و«صَخْرَاء»، قُلبتها وأواً أبداً، نحو قوله: «هَاتَانِ حَمْرَاوَانِ وَصَخْرَاوَانِ»، و«رَأَيْتَ حَمْرَاوَيْنِ وَصَخْرَاوَيْنِ»، و«مَرَرْتَ بِحَمْرَاوَيْنِ وَبِصَخْرَاوَيْنِ». وإنما قُلبوها هنا، ولم يُفَرِّوها على لفظها، حملأ لها على الجمع المؤنث السالم والنسبة من نحو: «صَخْرَاوَاتِ»، و«خُنْفَسَاوَاتِ»، و«صَخْرَاوَى»، و«حَمْرَاوَى»، لاجتماعهن في سلامه الواحد وزيادة الزائدين في الآخر منه للمعنى.

إنما قُلبت في النسبة، لثلا يصير علم التأنيث حشوًّا، مع أنك لو نسبت إليه مؤنثًا، لاجتمع في الكلمة علامتا تأنيث، نحو: «حَمْرَائِيَّة» و«صَخْرَائِيَّة». وذلك لا يجوز. وأبدلوا منها في الجمع وأواً، لثلا يجمعوا في اسم بين علامتي تأنيث.

إن قيل: ولم كان البدل وأواً، ولم يكن ياء؟ فالجواب أن الذي دعاهم إلى القلب في «صَخْرَاوَاتِ» و«حَمْرَاوَى» الفرار من علامتي تأنيث، وكانت الياء مما يؤتى بها في مثل «اذْهَبِي»، و«أَنْطَلِقِي»، فعدلوا عنها إلى الواو؛ لأنها لا تكون للتأنيث، وقيل: اختاروا الواو للفرق بينها وبين المقصورة.

إن كانت همزتها زائدة للإلحاق، نحو: «عِلْبَاءِ» و«حِرْبَاءِ»، ففيه وجهان:

**أجوذهما:** إقرار الهمزة بحالها، نحو: «عِلْبَاءَانِ» و«حِرْبَاءَانِ»؛ لأن الهمزة فيه ليست للتأنيث.

**والثاني:** أن تُبَدِّلَها وأواً كما فعلت بهمزة التأنيث، فتقول: «عِلْبَاءَانِ»، و«حِرْبَاءَانِ»؛ لأنها وإن لم تكن للتأنيث، لكنها شابهت «حَمْرَاءِ» وبابها بالزيادة، فحملت عليها. وهذا شَهَةٌ لفظيٌّ؛ لأننا لا نشك أن «حَمْرَاءِ» وبابها لم تُقلَّب لكونها زائدة.

إن كان مثئيًّا، نحو: «كِسَاءِ»، و«رِداءِ»، فالوجه والباب إقرار الهمزة، نحو

(١) رجل درْحَاتِي: كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن ليتم الجُلْفة. (لسان العرب ٢/٤٣٤ درج).

(٢) الدِّعْكَاتِي: الكثير اللحم، وقيل: القصير. (لسان العرب ١٠/٤٢٤ دفع).

(٣) السِّرْدَاح: الناقة الطويلة، وقيل الكثيرة اللحم، وهو أيضًا جماعة الطَّلْحَ، والأرض الـلَّيْنَة المستوية. (لسان العرب ٢/٤٨٢ سردد).

(٤) الجِمْلَاق: ما غطَّت الجفون من بياض المُقلة، وما لزق بالعين من موضع الكحل من باطن، وقيل: الحملق باطن الجفن الأحمر الذي إذا قُلِّب للكلخل بدت حمرته. (لسان العرب ١٠/٧٩ حملق).

قولك : «كساءان» ، و«رداean» ، و«رأيت كسائين وردائين» ، و«مررت بكسائين وردائين» .  
ويجوز قلُّها واواً، فتقول : «جاءني كساوان ورداوان» ، و«رأيت كساوين ورداوين» حملأ  
لها على همزة «علباء» و«حزباء» ، من حيث كانت الهمزة في «كساء» و«رداء» بدلاً من  
حرف ليس للتأنيث . ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا : «فراوان» و«وضاوان» ، فشبهوا  
همزة «فراء» و«وضاء» بهمزة «كساء» و«رداء» ، من حيث كانت لاماً غير زائدة، كما أنَّ  
همزة «كساء» و«رداء» غير زائدة .

إذاً القلب في «حمراوان» هو الأصل ، قال أبو عمرو : وكلُّ العرب يقولون :  
«حمراوان» . وربما قالوا : «حمراءان» ، فلم يقلُّوها تشبيهاً بهمزة «علباء» من حيث هما  
زائدان . حكى ذلك محمد بن يزيد عن أبي عثمان . والقلب في «علباء» أقوى منه في  
«كساء» . والقلب في «كساء» أقوى منه في «فراء» و«وضاء» .

والداعي لهم إلى هذه الإلحادات والحمل حاجتهم إلى التوسيع في اللغة . وحكى  
الكسائي عن العرب : «كسيان» ، و«ردایان» بالياء ، فصار فيه ثلاث لغات . وأجاز ذلك  
أجمع في باب «حمراء» فقال : «حمراوان» بالواو ، و«حمراءان» بالهمزة ، و«حمرايان»  
بالياء . وأجاز الكوفيون<sup>(١)</sup> فيما طال من الممدود حذف الحرفين الآخرين ، فقالوا :  
«قادِعَان» ، و«نافِقَان» في «قادِيعَاء»<sup>(٢)</sup> ، و«نافِقَاء»<sup>(٣)</sup> .

فإن ثنيت نحو «رَشَا» و«فَرَا» ونحوهما مما هو مهموز غير ممدود فليس إلا وجہ  
واحدٌ، وهو إقرار الهمزة نحو «رشآن» ، و«فرأن» لأنَّ الهمزة فيه أصلية لم يوجد فيها ما  
وُجد في الممدود ، فاعرفه .

### فصل

#### [ثنية الممحوذ لامه]

قال صاحب الكتاب : والممحوذ العجز يردد إلى الأصل ، ولا يردد ، فيقال : «أخوان» ،  
و«أبوان» ، و«يَدان» ، و«دَمان» . وقد جاء : «يَديان» ، و«دَميَان» . قال [من الكامل] :  
**٦٨٤ - يَديان بِيَضَاوانِ عَنْدَ مُحَلِّمٍ [فَذَتَمَّعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتَضَهَدا]**

(١) انظر المسألة العاشرة بعد المئة في كتاب الإنفاق في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والكوفيين . ص ٧٥٤ - ٧٥٨ .

(٢) القاصِعاء : حجر اليربوع ، وقيل : فم جحرة . (لسان العرب ٨/٢٧٥ (قصع)) .

(٣) النافِقَاء : جُحر الضَّبَّ واليَربَوع ، وقيل : موضع يرققه اليربوع من جحرة . (لسان العرب ١٠/٣٥٨ (نفق)) .

**٦٨٤ - التَّخْرِيج :** الْبَيْتُ بِلَا نَسْبَةٍ فِي خَزَانَةِ الْأَدْبَرِ ٧/٤٧٦ ، ٤٨٥؛ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ ص ١١٣ .  
= ولسان العرب ١٥/٤٢٠ (يَدي)؛ والمقرب ٢/٤٢؛ والمنصف ١/٦٤، ٢/١٤٨ .

وقال [من الوافر]:

٦٨٥- فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرِ ذِيْخَنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ  
\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن المحدود العجز، وهو الساقط اللام، على ضرب

اللغة: له يد بيضاء: أي حاذق أو كريم. تضام: تذلل وتنظم. تضهد: تُفهَر وتذلل.

المعنى: العمل الخير عند إنسان عاقل يمنعه من أن يكون ذليلاً.

الإعراب: «يديان»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنَّه مبني. «بيضاوان»: نعت «يديان» مرفوع بالألف لأنَّه مبني. «عند»: ظرف مكان متعلق بخبر المبتدأ، وهو مضارف. « محلَّم»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «قد»: حرف تكثير. «تمعنانك»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف: ضمير متصل مبني في محلَّ رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محلَّ نصب مفعول به. «أن»: حرف نصب ومصدري. «تضام»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أن» والفعل بعدها في محل جر بحرف جر مقدر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تمعنانك»؛ أو في محل نصب مفعول به ثان للفعل «منع». «وتضهدًا»: الواو: حرف عطف، «وتضهدًا»: معطوف على «تضام»، والألف: للإطلاق. والمصدر المؤول من «أن» والفعل «تضهد» معطوف على سابقه.

وجملة «يديان بيضاوان»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد تمعنانك»: في محل رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه أنه ثُنِيَ «اليد» على «يديان»، فرَدَ لامه شذوذًا، وقال ابن يعيش في شرحه: إنَّه تثنية «يدَى» بالقصر، فلِمَنْ ثُنِيَ قُلِّبَ الفَهِيَاءُ كَ «فتَيَانَ» في مثنى «فتَى»، لأنَّ أصلها الياء، والتثنية من جملة ما يرده الشيء إلى أصله.

٦٨٥- التخريج: البيت للمنقب العبدى في ملحق ديوانه ص ٢٨٣؛ والأزهية ص ١٤١؛ والمقاصد النحوية ١٩٢/١؛ ولعلي بن بdal في أمالي الزجاجي ص ٢٠؛ وخزانة الأدب ١/٢٦٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٢؛ وللمتنبِّأ أو لعلي بن بdal في خزانة الأدب ٧/٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨؛ وبالنسبة في جمهرة اللغة ص ٦٨٦، ١٣٠٧؛ ورصف المباني ص ٢٤٢؛ وسر صناعة الإعراب ١/٣٩٥؛ وشرح الأشموني ٣/٦٦٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٦٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨١؛ ولسان العرب ١٤/٢١ (أخا)، ٢٦٨ (دمي)؛ والمقتضب ١/٢٣١، ٢٢١/٢.

المعنى: كانت العرب تعتقد أن دماء العدوين لا تمتزج بل تسيل في اتجاهين حتى لو ذبحنا على حجر واحد، والشاعر هنا يشير إلى هذا الاعتقاد، فيقول: لو أتنا ذبحنا على حجر لسار دمي بعيداً عن دمك مخبراً عن عدواتنا.

الإعراب: «فلو»: الفاء استثنافية، «لو»: حرف شرط غير جازم. «أنا»: حرف مشبه بالفعل، «أنا»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. «على حجر»: جار ومجرور متعلقان بـ «ذبحنا». «ذبحنا»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، «أنا»: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. «جري»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف. «الدميان»: فاعل «جري» مرفوع بالألف لأنَّه مبني. «بالخبر»: جار ومجرور متعلقان بـ «جري». «اليقين»: صفة مجرورة بالكسرة. والمصدر المؤول من «أن» ومعمولها في محل رفع فاعل لفعل محدود تقديره: «ثبت».

يُرَدُّ إِلَيْهِ الْحُرْفُ الساقِطُ فِي التَّثْنِيَةِ، وَضُرِبَ لَا يُرَدُّ إِلَيْهِ. فَمَتَى كَانَ الْلَّامُ الساقِطُ تَرْجِعُ فِي الإِضَافَةِ، فَإِنَّهَا تَرْدُ إِلَيْهِ فِي التَّثْنِيَةِ. لَا يَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ، وَإِذَا لَمْ يَرْجِعُ الْحُرْفُ الساقِطُ فِي الإِضَافَةِ، لَمْ يَرْجِعُ فِي التَّثْنِيَةِ، فَمَثَالُ الْأُولَى: «أَخُوكُ» وَ«أَبُوكُ»، تَقُولُ فِي تَثْنِيَتِهَا: «هَذَا أَخْوَانٌ وَأَبْوَانٌ»، وَ«رَأَيْتُ أَخْوَيْنِي وَأَبْوَيْنِي»، وَ«مَرَرْتُ بِأَخْوَيْنِي وَأَبْوَيْنِي»؛ لَأَنَّكَ تَقُولُ فِي الإِضَافَةِ: «هَذَا أَبُوكُ وَأَخْرُوكُ»، وَ«رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ»، وَ«مَرَرْتُ بِأَبِيكُ وَأَخِيكُ»، فَتَرَى الْلَّامُ قَدْ رَجَعَتْ فِي الإِضَافَةِ، فَكَذَلِكَ رَدَّتْهَا فِي التَّثْنِيَةِ. وَذَلِكَ لَأَنَّا رَأَيْنَا التَّثْنِيَةَ قَدْ تَرَدَّ الْذَاهِبُ الَّذِي لَا يَعُودُ فِي الإِضَافَةِ، كَقُولُكَ فِي «يَدِي»: «يَدِيَانِ»، وَفِي «دَمِي»: «دَمِيَانِ»، وَأَنْتَ تَقُولُ فِي الإِضَافَةِ: «يَدُكُّ» وَ«دَمُكُّ»، لَا تَرَدُ الذَاهِبُ. فَلَمَّا قَوَيَتِ التَّثْنِيَةُ عَلَى رَدِّ مَا لَمْ تَرَدِّهِ الإِضَافَةُ، صَارَتْ أَقْوَى مِنَ الإِضَافَةِ فِي بَابِ الرَّدِّ، فَإِذَا رَدَّتِ الإِضَافَةُ الْحُرْفَ الذَاهِبَ، كَانَتِ التَّثْنِيَةُ أَوْلَى بِذَلِكَ وَأَجْدَرَ.

وَمَثَالُ الْثَانِي «يَدُّ» وَ«دَمُّ»، فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ: «يَدَانِ» وَ«دَمَانِ»، فَلَا تَرَدُ الذَاهِبُ؛ لَأَنَّكَ لَا تَرَدُهُ فِي الإِضَافَةِ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَاعِرِ [مِنَ الْكَامِلِ]:

يَدِيَانِ بَيْضَاوَانِ عَنْدَ مَحَلِّمٍ قَدْ تَمَنَّعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهِّدَا

وَيُرَوِي: مُحَرِّقٌ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «يَدِيَانِ» بَرَدُ الساقِطُ. وَمَثَلُهُ قَوْلُ الْآخَرِ [مِنَ الْوَافِرِ]:

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ . . . إِلَخ

وَحَمَلَهُ أَصْحَابُنَا عَلَى الْقَلَةِ وَالشَّذْوَذِ، وَجَعَلُوهُ مِنْ قَبْلِ الضرُورَةِ. وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ فِي «الْيَدِ»: «يَدَى» فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا، يَجْعَلُهُ مَقْصُورًا كَ«رَحْى» وَ«فَتَى». مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّاجِزِ:

٦٨٦ - يَا رَبُّ سَارِبَاتِ مَا تَوَسَّدَا إِلَّا ذِرَاعَ الْعَنْسِ أَوْ كَفَ الْيَدَا

= جملة «لَوْ ثَبَتَ . . .»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ثَبَتَ» المحنوفة: جملة الشرط غير الظرفية لا محل لها من الإعراب.

وجملة «ذَبَحْنَا»: في محل رفع خبر «أَنَّ». وجملة «جَرِي الدَّمِيَانِ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء «دَمِيَانِ» في تثنية «دَم». وقد اختلف اللغويون في «دَم»: أَهُو مِنَ الْوَاوِيَ أَمْ مِنَ الْيَائِي؟ إِذَا كَانَ وَاوِيًّا، كَمَا ذَهَبَ الْجُوهُرِيُّ فِي مَعْجمِهِ «الصَّحَاحِ»، فَتَثْنِيَتُهُ عَلَى «دَمِيَانِ» شَادَّةً.

٦٨٦ - التَّخْرِيجُ: الرِّجْزُ بِلَا نَسْبَةٍ فِي جَمِيرَةِ الْلُّغَةِ صِ ١٣٠٧؛ وَالْجَنْيُ الدَّانِيُّ صِ ٣٥٦؛ وَجَوَاهِرُ الْأَدْبَرِ صِ ٢٨٩؛ وَخَزَانَةُ الْأَدْبَرِ ٧/٤٧٧، ٤٩٨؛ وَالدَّرَرُ ١/١١٠؛ وَشَرْحُ عَمَدةِ الْحَافَظِ صِ ٨٠٤؛ وَلِسَانُ الْعَربِ ١٥/٤٢١ (يَدِي)؛ وَهِمَعُ الْهَوَامِعِ ١/٣٩.

اللغة: سَارِ: اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ «سَرِي فِي الْلَّيلِ». تَوَسَّدَ: اتَّخَذَ وَسَادَةً. الْعَنْسُ: النَّاقَةُ الشَّدِيدَ.

المعنى: أَكْثَرُ مَنْ يَسِيرُ فِي الْلَّيلِ لَا يَتَوَسَّدُ لِلْإِسْرَاحَ إِلَّا ذِرَاعَ نَاقَتِهِ الْمَعْقُولَةِ، أَوْ كَفَ يَدِهِ.

الإعراب: «يَا»: حَرْفُ تَبَنِيَةِ «رَبُّ»: حَرْفُ جَرِ شَبِيهِ بِالْزَانِدِ. «سَارِ»: اسْمُ مَجْرُورٍ لِفَظًا بِالْكَسْرَةِ =

وتثنيتها على هذه اللغة: «يَدِيَانِ» مثل «رَحِيَانِ»، وكذلك «دَمْ»، يقال منقوصاً ومقصوراً. وعليه قولُ الشاعر [من الطويل]:

٦٨٧ - فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَذَمِّي كُلُومُنَا      ولَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا  
فَلَذِكَ قَالَ: «جَرَى الدَّمَيَانِ»، كَمَا تَقُولُ: «فَتَيَانِ» و«رَحِيَانِ». وَمُحَلَّمٌ: مَلِكٌ مِنْ  
مُلُوكِ الْيَمَنِ، وَقُولَهُ: «جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ» يَصِفُّ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ،

= المقدرة على الياء المحنوفة لالتقاء الساكنين، مرفوع مهلاً على أنه مبتدأ. «بات»: فعل ماضٍ تامٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقديره: هو. «ما»: نافية. «توسدا»: مثل «بات»، والألف: للإطلاق. «إلا»: حرف حصر. «ذراع»: مفعول به. «العنـس»: مضافٌ إليه مجرور. «أو»: حرف عطف. «كـف»: معطوف على «ذراع» منصوب مثله. «الـيد»: مضافٌ إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتذر.

جملة «سارِ» مع خبره الممحظى: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بات»: صفة لـ«سارِ» محلها الجر على اللفظ، والرفع على المحل. وجملة «ما توـسـدـ»: حالية محلها النصب. والشاهد فيه: أن السيرافي استدل به على أن «يـدـا» أصله «فـعـلـ» بتحريرك العين مثل «رـحـا» فجعله مقصوراً كـ(فتـيـانـ).

٦٨٧ - التخريج: البيت للحسين بن الحمام المري في جمهرة اللغة ص ١٣٠٦؛ وديوان المعاني ١١٥؛ وشرح ديوان الحمامة للمرزوقي ص ١٩٨؛ والشعر والشعراء ٢/٦٥٣؛ ولسان العرب ١٤/٢٦٨ (دمي)؛ وله أو لخالد بن الأعلم في خزانة الأدب ٧/٤٩١، ٤٩٤، ٤٩٣، ٤٩٠؛ ولسان العرب ٤٩٥؛ وبل نسبة في تحليص الشواهد ص ٢٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٤؛ ولسان العرب ٥/٣١١ (برغز)؛ والمنصف ٢/١٤٨.

اللغة: الأعاقب: جمع عقب، وهو مؤخر القدم. الكلم: جمع كلم، وهو الجرح. المعنى: تتوجه نحو الأعداء في الحرب، ولا تُنْهِيُّ عنهم، فإذا جرّحنا كانت الجراحات في مقدمنا لا في مؤخرنا، وسألت الدماء على أقدامنا لا على أعقابنا.

الإعراب: «فَلَسْنَا»: الفاء: استثنافية لا محل لها من الإعراب، «لسـنـا»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، «وـاـنـا»: اسم «ليـسـ» محله الرفع. «عـلـىـ الـأـعـقـابـ»: جارٌ ومجرورٌ متعلقان بالفعل «تـذـمـيـ». «تـذـمـيـ»: فعل مضارع مرفوع بضميمة مقدرة على الألف للتذر. «كـلـوـمـنـاـ»: فاعلٌ مرفوع، «وـاـنـاـ»: مضافٌ إليه في محل جز. «وـلـكـنـ»: الواو: استثنافية، «لـكـنـ»: حرف استدراك. «عـلـىـ أـقـدـامـنـاـ»: جازٌ ومجرورٌ متعلقان بالفعل «يـقطـرـ»، «وـاـنـاـ»: مضافٌ إليه محله الجرح. «يـقطـرـ»: فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر تقديره: هو، يعود على «السيف» المفهوم من السياق. «الـدـمـاـ»: على ذلك: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق، ورأى آخرون أن «الـدـمـاـ» فاعلٌ لـ«تـقـطـرـ»، وهو ما ذهب إليه المبرد كما سرى في الحديث عن موطن الشاهد في هذا البيت.

جملة «لسـنـاـ عـلـىـ الـأـعـقـابـ تـذـمـيـ كـلـوـمـنـاـ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «يـقطـرـ» الدماء على أقدامنا». وأما جملة «تـذـمـيـ كـلـوـمـنـاـ»: فهي خبر «ليـسـ» محلها النصب. والشاهد فيه: أن المبرد استدلّ بالبيت على أنَّ أصل «الـدـمـ» «فـعـلـ» بتحريرك العين، ولا ماء ياء محنوفة يدلّيل أنَّ الشاعر لما اضطرَّ آخرجه على أصله، وجاء به على الوضع الأول، فقوله: الدـمـاـ بفتح الدال فاعلٌ «يـقطـرـ»، والضميمة مقدرة على الألف، لأنَّها لامٌ اسم مقصور.

حتى إنها لو ذُبِحَتْ على حجر واحد، لَمَا امْتَزَجَ دِماؤُهُما. والبيت لمِرْدَاسِ بنِ عَمْرو وَقِيلَ لِلأَخْطَلِ، وَقِيلَ:

لَعْنُرُكَ إِئْنِي وَأَبَا رَبَاحٍ  
عَلَى طُولِ الشَّجَارِ بَغْدَ حِينِ  
لَأَبْغَضُهُ وَيُنْبَغِضُنِي وَأَيْضًا  
يَرَانِي دُونَهُ وَأَرَاهُ دُونِي  
وَأَمَا «هَنْ»، فَمَنْ قَالَ فِيهِ: «هَنْكَ»، وَلَمْ يَرِدْ الْذَّاهِبُ فِي الإِضَافَةِ؛ قَالَ فِي تَشْتِيهِ: «هَنَانِ»، وَ«هَنَّيْنِ» وَمَنْ قَالَ: «هَذَا هَنُوكَ»، وَ«رَأَيْتَ هَنَاكَ»، وَ«مَرَرْتَ بِهَنِيكَ»، قَالَ فِي التَّشْتِيهِ: «هَنَوانِ وَهَنَوْيَنِ»، فَرَدُ السَّاقِطُ، فَاعْرَفْهُ.

### فصل

#### [تشنية الجمع]

قال صاحب الكتاب: وقد يشَّئُ الجمْعُ عَلَى تَأْوِيلِ الْجَمَاعَيْنِ وَالْفِرْقَتَيْنِ. أَنْشَدَ أَبُو زَيْدَ [من الطويل]:

٦٨٨ - لَنَا إِيلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلِمْنَا [فَعَنْ أَيْهَا مَا شَفَثْنَا فَتَنَكَبُوا]

٦٨٨ - التَّخْرِيج: الْبَيْتُ لِشَعْبَةَ بْنِ قَمِيرٍ فِي شِرْحِ شَوَّاهِدِ الْإِيْضَاحِ صِ ٥٦١؛ وَلِعُوْفَ بْنِ عَطِيَّةَ فِي الْأَصْعَمِيَّاتِ صِ ١٦٧ (مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الرَّوَايَةِ)؛ وَبِلَا نِسَةٍ فِي خِزَانَةِ الْأَدْبِ ٥٦٤/٧، ٥٨٠؛ وَلِسَانِ الْعَرَبِ ١/٧٧٠ (نَكْ).

اللُّغَةُ: فِيهِمَا مَا عَلِمْنَا، أَيْ: فِيهِمَا مَا تَعْرَفُونَ مِنْ قَرَى الْأَضِيافِ، وَتَحْمُلُ الْغَرَامَاتِ وَالْدِيَاتِ. وَتَنَكَّبُ: التَّجْبُ، وَتَنَكَّبُ الْقَوْسَ: أَلْقَاهَا عَلَى مَنْكِبِهِ.

الْمَعْنَى: لَنَا قَطْبِيعَانَ مِنَ الْإِيلَانِ فِيهِمَا مَا عَلِمْنَا مِنْ قَرَى الْأَضِيافِ وَتَحْمُلُ الْغَرَامَاتِ، فَخَذُوا مِنْ أَيْهِمَا مَا شَتَّمْ وَأَرَدْتُمْ، فَإِنَّهَا مِبَاحةٌ غَيْرُ مُمْتَنَعَةٌ. وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَرِيدَ: فَتَجْبُوهُمْ عَنْ أَيْهِمَا مَا دَامَ لَكُمْ مُشِيشَةً، فَإِنَّهَا مَحْقُوقَةٌ بَنَا، وَفِي هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ الْبَيْتُ مُشَتمِلًا عَلَى السَّمَاحَةِ وَالْحَمَاسَةِ، وَالْقَصْدِ إِلَى وَصْفِ أَرْبَابِ هَذِهِ الْإِيلَانِ بِالْعَزَّةِ وَالْقُوَّةِ، وَأَنَّ أَحَدًا لَا يُسْتَطِعُ التَّعَرُضَ لِإِلَيْهِمْ.

الْإِعْرَابُ: «لَنَا»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِخَبْرِ مَقْدِمٍ مَحْذُوفٍ. «إِيلَانٌ»: مُبْدِأٌ مُؤَخِّرٌ مَرْفُوعٌ بِالْأَلْفِ لِأَنَّهُ مُتَنَّى. «فِيهِمَا»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقَانِ بِخَبْرِ مَقْدِمٍ مَحْذُوفٍ. «مَا»: اسْمٌ مَوْصُولٌ مَبْنَى عَلَى السَّكُونِ فِي مَحْلِ رُفعِ مُبْدِأٍ. «عَلِمْنَا»: فَعْلٌ ماضٌ مَبْنَى عَلَى السَّكُونِ، وَ«تَمْ»: ضَمِيرٌ مَتَصلٌ مَبْنَى فِي مَحْلِ رُفعِ فَاعِلٍ. «فَعَنْ»: الْفَاءُ: اسْتِئْنَافَةٌ، وَ«عَنْ»: حَرْفٌ جَرٌ. «أَيْهَا»: اسْمٌ مَجْرُورٌ بِالْكَسْرَةِ، وَ«هَا»: ضَمِيرٌ مَتَصلٌ مَبْنَى فِي مَحْلِ جَرٍ مَضَافٍ إِلَيْهِ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقَانِ بِالْفَعْلِ «تَنَكَبُوا».

«مَا»: زَانَة. «شَيْشُمْ»: فَعْلٌ ماضٌ مَبْنَى عَلَى السَّكُونِ، وَ«تَمْ»: ضَمِيرٌ مَتَصلٌ مَبْنَى فِي مَحْلِ رُفعِ فَاعِلٍ. «فَتَنَكَبُوا»: الْفَاءُ: زَانَة، وَ«تَنَكَبُوا»: فَعْلٌ أَمْرٌ مَبْنَى عَلَى حَذْفِ النُّونِ، لَأَنَّ مَضَارِعَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ، وَوَوَالْجَمَاعَةِ: ضَمِيرٌ مَتَصلٌ مَبْنَى فِي مَحْلِ رُفعِ فَاعِلٍ، وَالْأَلْفُ: فَارِقةٌ.

وَجَمْلَةُ «لَنَا إِيلَانٌ»: ابْتِدَائِيَّةٌ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَجَمْلَةُ «فِيهِمَا مَا عَلِمْنَا»: صَفَةٌ لِـ«إِيلَانٌ» مَحْلُهَا الرُّفعُ. وَجَمْلَةُ «عَلِمْنَا»: حَلَةٌ مَوْصُولٌ اسْمِيَّ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَجَمْلَةُ «تَنَكَبُوا»: اسْتِئْنَافَةٌ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وفي الحديث: «مَثُلُ الْمُنَافِقِ كَاشَةُ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ»<sup>(١)</sup>. وأنشد أبو عبيد  
[من البسيط]:

٦٨٩ - لَأَضْبَحَ الْحَيَّ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا      عِنْدَ التَّفَرْقِ فِي الْهَيْجَاجِ جَمَالَيْنِ  
وَقَالُوا: «إِلْقَاهَانْ سَوْدَاوَانْ»، وَقَالَ أَبُو النَّجْمَ [من الرجز]:

٦٩٠ - تَبَقَّلَتْ فِي أَوَّلِ التَّبَقْلِ]      بَيْنَ رِمَاحَيِّ مَالِكٍ وَنَهَشَلِ

\* \* \*

= والشاهد فيه أنه يجوز ثنيه اسم الجمع على تأويل: فرتين وجماعتين، فقد قال: «إيلان» ثنية لاسم  
الجمع «إيل».

(١) الحديث في صحيح مسلم، منافقين ١٦؛ وسنن النسائي، إيمان ٣١؛ ومسند أحمد بن حنبل ٢/٤٧، ٨٢، ٨٨، ١٠٢، ١٤٣.

٦٨٩ - التخريج: البيت لعمرو بن عداء الكلبي في خزانة الأدب ٧/٥٧٩، ٥٨٠؛ وشرح شواهد الإيضاح  
ص ٥٦؛ ولسان العرب ٣/٤٤٣ (٤٦٤) (ويد)، ١١/٤٤٣ (عقل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٢٠٣؛  
ومجالس ثعلب ١/١٧١؛ والمقرب ٢/٤٣.

اللغة: الهيجاج: مقصور الهيجاء، وهي الحرب. الحي: القبيلة. الأوباد: جمع ويد، وهو شدة  
العيش، وسوء الحال، وقيل: هو جمع ويد، وهو السيئة الحال. الجمالان: القطيعان من الإبل،  
وشاهموا لأن الإبل نوعان: نوع للترحل يحمل عليه، ونوع للركوب.  
المعنى: لو ولّي أمر الصدقات هذا الساعي الظالم مدة أطول، لأصبح الناس في ضيق لم يجدوا معه  
 شيئاً لديهم.

الإعراب: «أَصْبَحَ»: اللام: رابطة لجواب قسم مقدر، و«أَصْبَحَ»: فعل ماضٍ ناقص مبني على  
الفتح. «الْحَيَّ»: اسم «أَصْبَحَ» مرفوع. «أَوْبَادًا»: خبر «أَصْبَحَ». «وَلَمْ»: الواو: حرف عطف،  
و«لَمْ»: حرف نفي وقلب وجذم. «يَجِدُوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، لأنّه من الأفعال  
الخمسة، وواو الجماعة ضمير متصل مبني في محلّ رفع: فاعل، والألف: فارقة. «عِنْدَ»: مفعول  
فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «يَجِدُوا»، وهو مضاف. «الْتَّفَرْقِ»: مضاف إليه  
 مجرور. «فِي الْهَيْجَاجِ»: جار مجرور متعلقان بحال مقدمة محذوفة من «جماليّن». «جَمَالَيْنِ»: مفعول  
به لل فعل «يَجِدُوا» منصوب بالياء لأنّه مثنى.

وجملة «أَصْبَحَ الْحَيَّ»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «لَمْ يَجِدُوا»،  
ويمكن أن تكون معطوفة على خبر «أَصْبَحَ» محلها النصب.  
والشاهد فيه ثنية الجمع المكسّر، فقد ثنى الشاعر «جمالاً»، فقال: «جماليّن»، و«جمال»: جمع  
«جمال».

٦٩٠ - التخريج: الرجز لأبي النجم في الأشباه والنظائر ٤/٢٠٠، ١٥٨/١٠؛ والأغاني ٣٩٤/٢، ٥٨١؛  
ووسط الآلي ص ٥٨١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣١٢، ٣١٣؛ والطرائف الأدبية ص ٥٧؛ وشرح الجمل ١/١٣٨.

اللغة: تبقلت: رعت البقل، أو خرجت تطلب؛ والبقل: كل ما نبت في بذرها لا جذور ثابتة لها. مالك  
= ونهشل: قبيلتان عربستان كانتا متنازعنين.

قال الشارح: القياس يأبى تثنية الجمع، وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، والثنوية تدل على القلة، فهما معنيان مترادفان. ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة، وقد جاء شيء من ذلك عنهم على تأويل الإفراد، قالوا: «إيلان»، و«غَمَان»، و«جملان». ذهبا بذلك إلى القطع الواحد، وضموا إليه مثلاً، فنحوه. أشد أبو زيد [من الطويل]:

هُما إِيلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ فَعَنْ أَيْهَا مَا شَئْتُمْ فَتَكَبُّوا

وقالوا: «لِقاحان سُوداوان» حكاہ سیبویہ<sup>(١)</sup>، وإنما «لِقاح» جمع «لِقحة»، وقالوا: «جملان» يریدون قطعيین منها. قال الشاعر [من البسيط]:

### لأَصْبَحَ الْحَيِّ... إِلَخ

فالثنوية تدل على افتراقها قطعيين. ولو قال: «لِقاح»، أو «جمَل»، لفهم منه الكثرة، إلا أنه لا يدل على أنها مفترقة قطعيين. وهو في «إيلان» أسهل؛ لأنَّه جنس، فهو مفرد، وليس بتكسير كـ«جمَل» و«جمَل»، ومن ذلك قول أبي الثَّجْم [من الرجز]:

تَبَقَّلَتْ فِي أَوْلِ التَّبَقْلِ بَيْنِ رِمَاحِنِي مَالِكٍ وَنَهَشِلٍ

أَعْلَمَ بِالثَّنْوِيَّةِ افْتِرَاقَ رِمَاحَ هَوْلَاءِ مِنْ رِمَاحَ هَوْلَاءِ.

فاما قوله عليه السلام: «مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَالشَّاهَةِ الْعَائِرَةِ بَيْنِ الْغَنَمَيْنِ»، فإنه شبه المنافق، وهو الذي يُظَهِرُ أنه من قوم وليس منهم، بالشَّاهَةِ الْعَائِرَةِ، وهي المترددة بين الغنمَيْنِ، أي: بين القطعيين، لا تعلم من أيِّ القطعيين هي. يقال: سَهْمٌ عَائِرٌ، وحَجَرٌ عَائِرٌ، إذا لم يُعلَم من أَيْنَ هو، ولا مَنْ رماه.

### فصل

### [جَعْلُ الْمُثَنَّى عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ]

قال صاحب الكتاب: ويجعل الاثنان على لفظ الجمع إذا كانا متصلين<sup>(٢)</sup>، كقولك:

= المعنى: لقد طلبت الكلأ ورعته في وقه بين رماح القبيلتين المتحاربتين دون خوف، وذلك لكرم وقوته ومكانة أصحابها.

الاعراب: «تبقلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتابع: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «في أول»: جار و مجرور متعلقان بـ«تبقلت»، وأول مضاف. «التبقل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «تبقلت»، وهو مضاف. «رماحني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنَّه مثني، وحذفت النون للإضافة. «مالك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ونهشل»: الواو: للعطف، ونهشل: معطوف على «مالك» مجرور بالكسرة.

وجملة «تبقلت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بيْنِ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهَشِلٍ» حيث ثني اسم الجمع «رماح».

(١) الكتاب ٦٢٣/٣.

(٢) أي الواحد منهما متصل بالجسد لا ينفصل عنه كالرأس، الأنف، والبطن، والظهر.

«ما أَخْسَنَ رُؤُوسَهُمَا!» وفي التنزيل: «فَأَقْطَعْتُمُوا آيَيْهُمَا»<sup>(١)</sup> وفي قراءة عبد الله «أَيْمَانَهُمَا»<sup>(٢)</sup>، وفيه «فَنَدَصَّعْتُ قَلْوِيَّكُمَا»<sup>(٣)</sup>. وقال [من السريع]:

٦٩١ - [ومهمهين قذفين مرتين] ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ فاستعمل هذا، والأصل معاً. ولم يقولوا في المنفصلين: «أَفْرَاسُهُمَا»، ولا «غَلْمَانُهُمَا». وقد جاء: «وَضَعَا رِحَالَهُمَا».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن كل ما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل كالرأس، والأنف، واللسان، والظهر، والبطن، والقلب، فإنك إذا ضمت إليه مثله؛ جاز فيه ثلاثة أوجه: أحدها الجمع، وهو الأكثر، نحو قوله: «ما أحسن رؤوسهما!» قال الله تعالى: «إِن تَوَيَا إِلَى اللَّهِ فَنَدَصَّعْتُ قَلْوِيَّكُمَا»<sup>(٤)</sup>. وإنما عبروا بالجمع، والمراد التثنية من حيث إن التثنية جمع في الحقيقة؛ لأنها ممّا لا يُلِيسُ ولا يُشَكِّل؛ لأنّه قد عُلم أن الواحد لا يكون له إلا رأس واحد، أو قلب واحد، فأرادوا الفصل بين النوعين، فشبّهوا هذا النوع بقولهم: «نحن فعلنا»، وإن كانوا اثنين في التعبير عنهم بالفظ الجمع. وكان الفراء يقول: إنما خُصّ هذا النوع بالجمع نظراً إلى المعنى؛ لأن كل ما في الجسد منه شيء واحد فإنه

(٢) انظر: تفسير الطبرى ٢٩٤/١٠، ٢٩٥.

(١) المائدة: ٣٨.

(٣) التحرير: ٤.

٦٩١ - التخريج: البيت لخطاب المجاشعي في خزانة الأدب ٣١٤/٢، والدرر ١١٦/١، ١١٨، ١٦٦، ٥٤٤/٧؛ والكتاب ٤٨/٢؛ ولسان العرب ٨٩/٢ (كرت)؛ وله أو لمييان بن قحافة في خزانة الأدب ٤/٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٨٩؛ ولمييان في الكتاب ٦٢٢/٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٠٢، ٥٣٩/٧، ٥٧٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٩٤؛ وهمع الهوامع ١/٤٠، ٥١.

اللغة: المهمهان: مثنى المهمة، وهو الصحراء المقفرة. القذف: البعيدة الأرجاء، الواسعة. رجل مرت: ليس له شعر بحاجبيه، وأراد وصف الصحراء بخلوها من البت صغيره وكبيره. الترسان: مثنى الترس، وهو ما يُتَقَّى به ضربات السيف وغيرها.

الإعراب: «وَمِهْمَهِين»: الواو، واو «رب»، حرف جز زائد، و«مِهْمَهِين»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلّاً على أنه مبتدأ. «قذفين»: نعت «مِهْمَهِين» مجرور باعتبار اللفظ. «مرتين»: نعت ثانٍ لـ «مِهْمَهِين». «ظَهَرَاهُمَا»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثنى، وهو مضاف، و«هُمَا»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «مِثْل»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «ظُهُور»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «الترسين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنى.

وجملة المبتدأ والخبر: في محل جز نعت لـ «مِهْمَهِين». والشاهد فيه قوله: «ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ» حيث ورد المضاف مثنى، والمضاف إليه مثنى أيضاً في قوله: «ظَهَرَاهُمَا». وورد المضاف في «ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ» جمعاً، والمضاف إليه مثنى، وهذا جائز لأنّ العرب تنزل المثنى منزلة الجمع، نحو قول الاثنين: «نحن فعلنا».

(٤) التحرير: ٤.

يقوم مقام شيئاً، فإذا ضم إلى ذلك مثله، فقد صار في الحكم أربعة، والأربعة جمعٌ. وهذا من أصول الكوفيين الحسنة، ويفيد ذلك أن ما في الجسد منه شيء واحد؛ ففيه **الدِّيَةُ** كاملة كاللسان والرأس، وأما ما فيه شيئاً، فإنَّ فيه نصف الديمة.

والوجه الثاني للثنية على الأصل وظاهر اللفظ، نحو قولك: «ما أحسن رأسِيهما وأسلم قلبيهما!» قال الشاعر [من الطويل]:

٦٩٢ - **بِمَا فِي فُؤَادِنَا مِنَ الْهَمِّ وَالْهَوَىٰ فَيَبْرُأُ مُنْهَاضُ الْقُوَادِ الْمُشَعَّفُ**<sup>(١)</sup>  
فأمّا قول خاتم المجاشعي [من الرجز]:  
**وَمَهْمَهَنِينَ قَلْفَيْنِ مَرَثَيْنَ ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التَّرَسَيْنِ**  
**جَبْتُهُمَا<sup>(٢)</sup> بِالْتَّغْتَ لَا بِالْتَّغْتَينِ**

فإن الشاهد فيه ثانية «الظهر» على الأصل. والكثير الجمع لما ذكرناه مع كراهيته اجتماع الثنائيين في اسم واحد؛ لأن المضاف إليه من تمام المضاف. يصف مفازة قطعها، والمهمة: القفر، والقدف بالفتح: البعيد، والمزدوج: الأرض التي لا تنبت، كأنهما فلاتان لا تنبت فيهما، ولا شخص يستدل، فشبّههما بالترسيتين. وجاء بين اللغتين بقوله: «ظهرهما مثل ظهور الترسين». و قوله: «جَبْتُهُمَا<sup>(٢)</sup> بالنتع»، أي: خرقتهما بالسير، أي: بأن نعتا لي مرة واحدة.

(١) في طبعة ليبن «المشعب» ببابه، وهذا تحريف.

٦٩٢ - التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ٢٥/٢؛ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٧٨؛ والدرر ١٥٥؛ وبلا نسبة في همم الهوامع ١/٥١.

اللغة: المنهاض الذي قد كسر بعد الجبر، والمشعف: الذي شفعه الحب.  
المعنى: يرجو أن تسمح الظروف له، ولحبيبه أن يبوح كلّ منهما إلى الآخر بما يكتنه لصاحبه من نوازع الهوى والهيمان، فيزأب ما ألم بقلبيهما من انكسار.

الإعراب: «بِمَا»: جار و مجرور متعلقان بالفعل «تُشَعَّفُ» المذكور في البيت الذي قبل الشاهد في القصيدة. «في فُؤَادِنَا»: جار و مجرور بالياء لأنه مبني، «وَنَا»: مضاف إليه محله الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «استقرَّ» الممحوذ. «مِنَ الْهَمِّ»: جار و مجرور متعلقان بحال من «ما».  
«وَالْهَوَى»: الواو: حرف عطف، «الْهَوَى»: معطوف على «الْهَمِّ» مجرور بكسرة مقدرة على ألف للتعمذر: «فِيَرَأُ»: الفاء: حرف عطف، «يَرَأُ»: فعل مضارع مرفوع. «مُنْهَاضُ»: فاعل مرفوع.  
«الْقُوَادِ»: مضاف إليه. «الْمُشَعَّفُ»: صفة لـ«مُنْهَاضُ» مرفوع.

جملة «استقرَّ في فُؤَادِنَا»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يَرَأُ مُنْهَاضُ»: معطوفة على جملة «تُشَعَّفُ» الاستثنافية المذكورة في البيت السابق من قصيدة الشاهد.

والشاهد فيه قوله: في «فُؤَادِنَا» إذا جاء بـ«فُؤَادِ» مبني على الأصل، والمستعمل المطرد فيما كان من هذا النحو أن يخرج مثناه إلى لفظ الجمع.

(٢) في الطبعتين: «جَبْتُهُمَا»، وهذا تحريف.

والوجه الثالث: الإفراد، نحو قوله: «ما أحسن رأسهما!» و«ضربت ظهرَ الريدين». قال الشاعر [من البسيط]:

٦٩٣— كأنه وجہ ترکیین قد غضبا [مستهدف لطعان غير متجحر] وذلك لوضوح المعنى، إذ كل واحد له شيء واحد من هذا النوع، فلا يشكل، فتأتى بلفظ الإفراد، إذ كان أخف.

إن كان مما في الجسد منه أكثر من واحد، نحو: «اليد»، و«الرجل»، فإنك إذا ضممته إلى مثله، لم يكن فيه إلا التثنية، نحو: «ما أبسط يديهما، وأخف رجليهما!» لا يجوز غير ذلك، فأما قوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيهِمَا»<sup>(١)</sup>، فإنما جمع؛ لأن المراد الآيمان، وقد جاء في قراءة عبد الله بن مسعود «فاقتطعوا أيمانهم». وكذلك المنفصل من نحو «غلام»، و«ثوب»، إذا ضممت منه واحداً إلى واحد، لم يكن فيه إلا التثنية، نحو: «غلاميهما»، و«ثوبيهما» إذا كان لكل واحد غلاماً وثوباً. ولا يجوز الجمع في مثل هذا؛ لأنه مما يشکل ويُنْسِى، إذ قد يجوز أن يكون لكل واحد غلماً وأثواباً، وقد حكى بعضهم: «وَضَعَا رِحَالَهُمَا»، كأنهم شبهوا المنفصل بالمتصل، وهو قليل، فاعرفه.

٦٩٤— التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ص ٣٧١ (طبع الصاوي)؛ وخزانة الأدب ٥٣٢/١، ٥٣٨، ٥٤٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/٢٦٦ (طبع).

اللغة: الهاء في «كأنه» يعود على الفرج الذي يصفه الفرزدق، وقد شبه هنا كل فلقة من هذا الفرج بوجه تركي، والأثرانك غلاظ الوجه عراضاها حمرها. الطعان: مصدر طعنه بالرمح. المنجر: الداخل في الجحر.

المعنى: يريد أن فلقة من هذا الفرج تشبه - من حيث الاختصار والكلمة والعرض - وجه أحد الأثران المشهورين بهذه الصفات، وخاصة إذا ما قُوبلوا بحرب أو شدة فغضبوها.

الإعراب: «كأنه»: حرف مشبه بالغفل، والهاء: اسمه محله النصب. «وجه»: خبر «كأن» مرفوع. «ترکیین»: مضارف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن الثنين في الاسم المفرد. «قد»: حرف تحقيق. «غضبا»: فعل مضارف مبني على الفتح، والألف: فاعل. «مستهدف»: صفة لـ«وجه» مرفوعة مفعولة مثله. «الطuan»: جار ومجرور متعلقان بـ«مستهدف». «غير»: صفة ثانية لـ«وجه» مرفوعة مثله. «منجر»: مضارف إليه مجرور.

جملة «كأنه وجه تركيين»: صفة لـ«جهنم» في بيت سابق محلها الجر. جملة «غضبا»: صفة لـ«ترکیین» محلها الجر، وجعلتها البغدادي حالاً مع أن صاحبه «ترکیین» نكرة، والمعنى يؤيد البغدادي في ذلك، وأجاز بعضهم مجيء الحال من النكرة.

والشاهد فيه أنه إذا أضيف الجزءان لفظاً ومعنى إلى متضمنيهما المتحدين بلفظ واحد، فلفظ الإفراد في المضارف أولى من لفظ التثنية كما في البيت، فإن «ترکیین» متضمنان، ولفظهما متعدد لجزيهما، وهما الوجهان، فإن كل وجه جزء منه فلما أضيف إليها أضيف بلفظ المفرد، وهو الوجه، وهو أولى من أن يعني، فيقول: كأنه وجه تركيين، وجمعه أولى من الإفراد فلو قال: كأنه وجوه تركيين كان أولى من وجه تركيين.

## ومن أصناف الاسم

### المجموع

#### فصل

[نوعاه]

قال صاحب الكتاب: وهو على ضربين: ما صَحَّ فِيهِ وَاحِدٌ، وَمَا كُسْرٌ فِيهِ، فَالْأُولُّ مَا آخِرُهُ وَاوْأَوْ أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا بَعْدَهَا نُونٌ مَفْتُوحَةٌ، أَوْ الْفُ وَتَاءٌ، فَالذِي بِالْلَوَاءِ وَالنُونِ لَمَنْ يَعْلَمْ فِي صَفَاتِهِ وَأَعْلَامِهِ، كـ«الْمُسْلِمِينَ»، وـ«الرَّبِّيْدِينَ»، إِلَّا مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ: «ثُبُونَ»، وـ«قُلُونَ»، وـ«أَرْضُونَ»، وـ«أَخْرَوْنَ»، وـ«إِوْزُونَ». وَالذِي بِالْأَلْفِ وَالْتَاءِ لِلْمُؤْتَثِ فِي أَسْمَاهِ وَصَفَاتِهِ، كـ«الْهِنْدَاتِ»، وـ«الثَّمَرَاتِ»، وـ«الْمُسْلِمَاتِ».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن الجمْعَ ضَمْ شَيْءٍ إِلَى أَكْثَرِهِ مِنْهُ، فَالتَّثْنِيَّةُ وَالْجَمْعُ شَرِيكَانِ مِنْ جَهَةِ الْجَمْعِ وَالضَّمِّ، وَإِنَّمَا يَفْتَرِقُانِ فِي الْمَقْدَارِ وَالْكَمْيَةِ. وَالغَرْضُ بِالْجَمْعِ الإِيجَازُ وَالْأَخْتَصَارُ، كَمَا كَانَ فِي التَّثْنِيَّةِ كَذَلِكَ، إِذَا كَانَ التَّعْبِيرُ بِاسْمِ وَاحِدٍ أَخْفَى مِنَ الْإِتِّيَانِ بِاسْمَاءِ مُتَعَدِّدَةٍ. وَرَبِّمَا تَعَذَّرَ إِحْصَاءُ جَمِيعِ آحَادِ ذَلِكَ الْجَمْعِ، وَعَطَّفَ أَحَدُهَا عَلَى الْآخَرِ.

وَهُوَ عَلَى ضرَبَيْنِ: جَمْعُ تَصْحِيحٍ، وَجَمْعُ تَكْسِيرٍ. فَجَمْعُ الصَّحَّةِ مَا سُلِّمَ فِيهِ وَاحِدٌ مِنَ التَّغْيِيرِ، وَإِنَّمَا تَأْتِي بِلِفْظِهِ الْبَيْتَةُ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ، ثُمَّ تَزِيدُ عَلَيْهِ زِيَادَةً تَدْلِي عَلَى الْجَمْعِ، كَمَا فَعَلَ فِي التَّثْنِيَّةِ، وَيَقَالُ لَهُ: جَمْعُ سَالِمٍ؛ لِسَلَامَةٍ لِفَظٌ وَاحِدٌ مِنَ التَّغْيِيرِ، وَيَقَالُ: جَمْعُ عَلَى حَذَّ التَّثْنِيَّةِ لِسَلَامَةٍ صَدْرُهُ كَمَا كَانَ المُشَتَّى كَذَلِكَ. وَرَبِّمَا قَالُوا: جَمْعٌ عَلَى هِجَائِيْنِ؛ لَأَنَّهُ يَكُونُ مَرَّةً بِالْلَوَاءِ وَالنُونِ، وَمَرَّةً بِالْيَاءِ وَالنُونِ.

وَإِنَّمَا جَعَلَ التَّثْنِيَّةَ أَصْلًا فِي السَّلَامَةِ؛ لَأَنَّ المُشَتَّى لَا يَكُونُ إِلَّا سَالِمًا، وَالْجَمْعُ قَدْ يَكُونُ مِنْهُ سَالِمٌ، وَغَيْرُ سَالِمٍ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ الْأَسْمَاءِ يُجْمِعُ جَمْعُ السَّلَامَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَقَالُ فِي «مَسْجِدٍ»: «مَسْجِدُونَ»، وَلَا فِي «حَجَرٍ»: «حَجَرُونَ»؟ وَإِنَّمَا الْمَجْمُوعُ مِنْهَا جَمْعُ السَّلَامَةِ أَسْمَاءً مُخْصُوصَةً، وَلَيْسَ التَّثْنِيَّةُ كَذَلِكَ، إِذَا لَمْ تَكُونْ إِلَّا سَالِمَةً مُصَحَّحًا فِيهَا لِفَظُ الْوَاحِدِ نَحْوَ قَوْلِكَ فِي «مَسْجِدٍ»: «مَسْجِدَانِ»، وَفِي «حَجَرٍ»: «حَجَرَانِ».

وَالْمَجْمُوعُ جَمْعُ السَّلَامَةِ عَلَى ضرَبَيْنِ: مَذَكُورٌ وَمُؤْتَثٌ، فَالْمَذَكُورُ يَكُونُ آخِرُهُ فِي الرُّفعِ بِالْلَوَاءِ وَالنُونِ نَحْوِ: «الْزَيْدُونَ»، وـ«الْمُسْلِمُونَ»، وَفِي الْجَرِّ بِالْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا

والنون، نحو: «الزَّيْدِينَ» و«الْمُسْلِمِينَ». والنصب محمول على الجر كما كان كذلك في الثنية. وإنما اشترط في الياء أن يكون ما قبلها مكسوراً تحرزاً من ياء الثنية، فإن الثنية في الجر والنصب بالياء، ويكون ما قبلها مفتوحاً. ولم يشترط في الواو أن يكون ما قبلها مضوماً؛ لأنّ من المجموع ما يكون ما قبل الواو فيه مفتوحاً، وهو المقصور، نحو: «الْمُضْطَفُونَ»، و«الْمُعَلَّوْنَ». وقد تقدّمت العلة في جعل رفع الاثنين بالألف ورفع الجمع بالواو في فضل الثنية بما أغنى عن إعادته.

وهذه الواو حرف الإعراب كما كانت الألف في الثنية كذلك، وهي علامه الرفع والجمع والقلة، فإنه لا يجمع على هذا الجمع إلا ما كان من الثلاثة إلى العشرة، فهو من أبنية القلة، فإن أطلق بيازء الكثير، فتجوز. والحقيقة ما ذكرناه، وإنما كان كذلك؛ لأنّ هذا الضرب من الجمع على منهج الثنية، فكان مثله في القلة.

وليس كل الأسماء يجمع هذا الجمع، إنما يجمع منها بالواو والنون ما كان مذكراً علماً لمن يعقل، أو لصفاتٍ من يعقل، وذلك نحو: «الزِّيَادُونَ»، و«الْمُسْلِمُونَ»، فلو قلت في «هِنْدٌ»: «هِنْدُونَ»، لم يجز؛ لأنّه وإن كان علماً يعقل، فليس مذكراً، ولو قلت في «حَجَرٍ»: «حَجَرُونَ»، أو في «صَخْرٍ»: «صَخْرُونَ»، لم يجز؛ لأنّه ليس بعلم عاقل، ولو سميت رجلاً بـ«حَجَرٍ» أو «صَخْرٍ»، جاز جمعه بالواو والنون؛ لأنّه بالتسمية قد جمِع الأوصاف الثلاثة.

إنما قال: «المن يعلم»، ولم يقل: «المن يعقل»؛ لأنّ هذا الجمع قد وقع على القديم سبحانه، نحو قوله: «وَالْأَرْضَ فَرَشَتْهَا أَنْقَمَ الْمَهْدُونَ»<sup>(١)</sup>، وقوله: «أَنْ تَخْنُنَ الْمُنْتَقَبُونَ»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «أَمْ تَخْنُنَ الْرَّزْعُونَ»<sup>(٣)</sup>، وهو كثير، فلذلك عدل عن اشتراط العقل إلى العلم، لأنّ الباريء يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل. وإنما قال: «المن يعلم»، ولم يقل: «الأولي العلم»؛ لأنّ الباريء سبحانه عالمٌ لذاته، لا بعلمٍ عنده، فجرى في العبارة على قاعدة مذهبة.

فإن قيل: ولمْ كان الجمع بالزيادة، ولم يكن بالتفصان؟ قيل: لما كان الجمع تكثيراً الواحد، وجب تكثير حروف الواحد للدلالة على الجمع، لتكون الزيادة كالعرض من الأسماء الساقطة. هذا هو القياس إلا أن توجّد علة تقتضي الحذف والتحفيظ.

فإن قيل: ولمْ فرق بين جمع من يعقل، وما لا يعقل؟ قيل: القياس يقتضي التفرقة بين جمع من يعقل، وبين جمع ما لا يعقل، وبين كل مختلفين في لفظ، أو معنى. هذا هو الأصل، إلا أن يدخل شيء في غير بابه لضرب من المشاكلة.

فإن قيل: ولمْ اختص هذا الجمع بأعلام من يعقل وصفاتهم؟ قيل: لما كانت الحاجة ماسةً إلى الأعلام للإخبار عن كلّ شخصٍ ممن<sup>(٤)</sup> يعقل بما له أو عليه، من تابع

(١) الذاريات: ٤٨.

(٢) الواقعه: ٥٩.

(٣) الواقعه: ٦٤.

(٤) في الطبعتين «المن»، تحريف، والتصحيح عن جدول التصويبات الملحق بطبعة ليزغ. ص ٩٠٨.

ومعاملة وغيرها، كانوا بثباتها مُعْتَنِينَ. وتصحيح ألفاظها لفُرطِ اهتمامهم بها، فجعلوا لجمعها لفظاً يحفظ صيغتها من التغيير والتكسير.

وأما صفاتهم؛ فإنّها جارية مجرى الأفعال، فزادوا عليها بعد تمامها على الجمع، كما يُفعّل ذلك بالفعل في نحو: «يَقُولُونَ»، و«يَضْرِبُونَ» فكما جمعوا أفعالهم بالواو والنون، كذلك جمعوا صفاتهم؛ لأنّ الصفة تجري مجرى الفعل. وأما النون فكالعروض من الحركة والتنوين اللذين كانوا في الواحد على ما بيته في فصل الثنوية، وتحريكيها لالتقاء الساكنين، وهما النون، وما قبلها من حروف اللين.

وخصّ الجمع بالفتح، ليُفرّق بين نون الجمع ونون الثنوية، وقد تقدّم ذلك. فقد جاءت أسماء مجموعة جمّع السلامنة، وهي مؤنثة، وليس لها واقعة على من يعقل، وهي «ثُبَّةُ»، و«قُلْةُ»، و«أَرْضُ»، و«حَرَّةُ»، و«إِوْرَةُ». وذلك من حيث كانت أسماء معتلة متقدّمة منها، وأكثرها محدوفة اللام، فجعل جمعها بالواو والنون كالعروض من الذاهب منها، فـ«ثُبَّةُ» بمعنى الجماعة من الناس وغيرهم، وأصله: «ثُبُوة». والذي يدلّ على ذلك قولهم: «تَبَيَّثُ الشَّيْءُ» إذا جمعته. قال لَبِيدٌ [من الطويل]:

٦٩٤ - ثَبَّيْ ثَنَاءً مِنْ كَرِيمٍ وَقَوْلِهِ أَلَا أَنْعَمْ عَلَى حُسْنِ التَّحْيَةِ وَأَشَرَّبْ فـ«تَبَيَّثُ» يدلّ على أنّ اللام حرف علة، وأنّ الثاء فاء، والباء عين، ولا يدلّ أنه من واو أو ياء؛ لأنّ الواو إذا قعّت رابعة طرقاً، لا تثبت، ألا تراهم قالوا: «عَدَيْتُ»، و«خَلَيْتُ»، وهو من «العَدُو»، و«الخَلُوَة». لكن لما كان الأكثر فيما حُذفت لامه من الواو، نحو: «أَخِّ»، و«أَبِّ»، و«عَدِّ»، و«هَنِّ»، قُضي عليه أنه من الواو، والأكثر في

٦٩٤ - التّخريج: البيت للبيهقي في ديوانه ص: ٨؛ وسر صناعة الإعراب ص: ٦٠٢؛ ولسان العرب ١٣/٢٩٨ (عن)، ١٤/١٠٨ (ثبا).

شرح المفردات: يثبي ثناءً يتمم المدح، ويزيد فيه

الإعراب: «تَبَيَّبِي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «ثَنَاءً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «مِنْ كَرِيمٍ»: جاز و مجرور متعلقان بـ«تَبَيَّبِي». «وَقَوْلِهِ»: الواو: حرف عطف، «قَوْلٌ»: معطوف على «كَرِيمٍ» مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «أَلَا»: حرف استفناح. «أَنْعَمْ»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «عَلَى حُسْنِ»: جاز و مجرور متعلقان بـ«أَنْعَمْ». «الْتَّحْيَةُ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وَأَشَرَّبْ»: الواو: حرف عطف، «أَشَرَّبْ»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. وجملة «تَبَيَّبِي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَنْعَمْ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «أَشَرَّبْ». والشاهد فيه قوله: «تَبَيَّبِي» واستدلّ بها على أن «ثُبَّة» بمعنى الجماعة من الناس، وغيرهم، وأصله «ثُبُوة» بدليل: تَبَيَّثُ، وثبي.

جمعها «ثبات» على قياسِ جمع الأسماء المؤثثة. قال الله تعالى: «فَأَنْفِرُوا ثَبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَيْبِعًا»<sup>(١)</sup>، فـ«ثبات» كقولك جماعاتٍ في تفرقٍ، قال [من الطويل]:

**٦٩٥ - فلما جلّاها بالإيام تحيّزت ثباتٍ عليها ذُلّها وأكتتابها**

وقد ذهب أبو الحسن إلى أنه ثبةُ الحوض، وهي وسطه، من «ثاب الماء إليها»، وأن الكلمة محدوفة العين. والصواب أن يكون المحدوف فيه اللام، ويكون من «ثبيث». وذلك لأن مجتمع الماء وسطه. هذا مع كثرة ما حذف لامه من الأسماء، وقلة المحدوف العين، ألا ترى أنه لم يأت مما حذف عينه إلا في كلمتين، قالوا: «سُه» في «است»، وقالوا: «مُد» في «مند»؟ وأما «فلة» فأصله «فلوّة» لقولهم: «فلوت بالقلة»، وجمعه «فلات»، و«فلون» لما ذكرناه، وله نظائرٌ من كلامهم، قالوا: «بُرّة»، و«بُرون»، و«ستة»، و«ستون»، و«مائة» و«مائون». كل ذلك إنما جمع بالواو والنون عوضاً مما حذف لامه، وربما كسروا أوله، فقالوا: «ثيون»، و«قلون»، و«ستون». كأنهم أرادوا أن يدخله ضرب من التكسير، ليعلم أنه ليس مصححاً من كل وجه، إنما ذلك لأمرٍ عرض فيه. ويؤكّد عندك أنهم إنما جمعوه بالواو والنون لضرب من التعويض، أنهم إذا جمعوه بالتاء، ردوا ما حذف منه، وقالوا: «ستات»، وإذا حذفوا، قالوا: «ستون»، وهذا ظاهر.

وأما «أرض»، و«أرضون»، فإنه وإن لم يكن متৎقاً منه شيء، فيكون جمعه بالواو

(١) النساء: ٧١

**٦٩٥ - التخريج:** البيت لأبي ذئب الهنلي في أدب الكاتب ص ٤٤١؛ وجمهرة اللغة ص ٢٤٨؛ ١٣٣٤ وشرح أشعار الهنليين ١/٥٣؛ ولسان العرب ١٢/٤١ (أيم)؛ والمحتب ١/١١٨؛ والمصنف ٣/٦٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣٠٤/٣؛ ورصف المبني ص ١٦٥؛ والمنصف ١/٢٦٢.

شرح المفردات: جلّاها: أظهرها وكشفها. الإيام: الدخان. تحيّزت: اجتمعت بعضها إلى بعض. المعنى: يصف جماعة التحلل. فيقول: لما كشفها جاني العسل بالدخان، تجمّعت جماعات جماعات. الإعراب: «فلما»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لما»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«تحيزت». «جلّاها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعدد، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «بالإيام»: جازٌ ومجرور متعلقان بـ«جلّاها». «تحيزت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «ثبات»: اسم مبني على الكسر في محل نصب حال. «عليها»: جازٌ ومجرور متعلقان بخبر مقدم محدوف. «ذلّها»: مبتدأ مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جزٍ مضادٍ إليه. «اكتتابها»: الواو: للعطف، «اكتتاب»: اسم معطوف على «ذلّ» مرفوع بالضمة، وهو مضاد، و«ها»: مضاد إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «لما جلّاها... تحيزت»: بحسب الفاء. وجملة «جلّاها»: في محل جزٍ مضادٍ إليه. وجملة «تحيزت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «ذلّها عليها»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «ثبات» أي جماعات متفرقة.

والنون عوضاً منه، فإن «أرضاً» اسم مؤنث، والقياس في كل اسم مؤنث أن يدخله علم التأنيث، للفرق بينه وبين المذكر، نحو: «قائم»، و«قائمة»، و«ظريف»، و«ظريفة»، و«رجل»، و«رجلة» وأما ما تركت منه العلامات، فللخلفية والفعالة بدلالة باقي الكلام عليه، قبله أو بعده، و«أرض» مؤنثة، فكان فيها هاء مراده، وكان التقدير: أرضه، فلما حذفت الهاء التي كان القياس يوجبها ويستحقها علم الفرق، عوضوا منها الجمع باللواء والنون، فقالوا: «أَرْضُونَ»، وفتحوا الراء في الجمع، ليدخل الكلمة ضرب من التغيير استيعاشاً من أن يوفوه لفظ التصحيح أبنته، ولعلهم أيضاً أن «أرضاً» مما سبب له جمع بالتاء أن يفتح راءه، فيقال: «أَرْضَاتُ»؛ لأن «فعلة» إذا كان اسمًا، وجمع بالألف والتاء، فإن عينه تحرّك في الجمع بالفتح أبداً، نحو قولهم في «جفنة»: «جَفَنَاتُ»، وفي «قصبة»: «قَصَبَاتُ»، فرقاً بين الاسم والصفة.

وأما «حَرَّة»، فهي أرض ذات حجارة سود كالمخرقة، يقال: «حَرَّة»، و«أَحَرَّة»، والجمع «حَرَّونَ» و«أَحَرَّوْنَ»، قال الشاعر [من الرجز]:

٦٩٦ - لا خِمْسَ إِلَّا جَنْدُلُ الْأَخْرِيْنَ      وَالْخِمْسُ قَدْ أَجْشَمَكَ الْأَمْرِيْنَ  
وأصله: «أَحَرَّة» على زنة «أَفْعَلَة»، فكرهوا اجتماع مثلين متراكبين، فنقلت حرفة الأولى إلى ما قبله، وهي الحاء، ثم أدعم أحدهما في الآخر. ومثله «إِوْزَة» و«إِوْزُونَ».  
قال الشاعر [من البسيط]:

٦٩٧ - تُلْقِي الإِوْزُونَ فِي أَكْنَافِ دَارِتِهَا      فَوْضَى وَبَيْنَ يَدَيْهَا التَّبْنُ مَثْثُورٌ

٦٩٦ - التخريج: الرجز لزيد بن عتابية في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٤٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٦، ١٣٣٤؛ ورصف المباني ص ٤٣٣؛ وسر صناعة الإعراب ص ٦١٧.

اللغة: الجندي: مكان في مجرى النهر فيه حجارة يشتَدُ عندها جریان الماء. الآخرون: جمع الحرة وهي الأرض ذات الحجارة السوداء. الخمس (في الطبعتين: «خمس»، وهذا تحريف): أن يفصل بين ورود الماء والورود التالي له ثلاثة أيام. أجشمك: كلفك. الأمران: الفقر والمرض، أو الهرم والمرض، أو الشذوذ والأمر العظيم، والأمرؤون: الدواهي.

الإعراب: «لا»: نافية للجنس تعمل عمل «إن». «خمس»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. «إلا»: حرف حصر. «جندي»: خبر «لا» مرفوع بالضمة، وهو مضاد. «الآخرين»: مضاد إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «والخمس»: الواو: حرف استثناف. «الخمس»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «قد»: حرف تحقيق وتقرير. «أجشمك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول. «الأمرءين»: مفعول به ثانٍ منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم.

وجملة «لا خمس...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الخمس قد أجشمك»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أجشمك»: في محل رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «الآخرين» حيث جاء جمع مذكر سالماً لـ«الحرفة».

٦٩٧ - التخريج: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٤٦؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة، ص ١٣٣٥ =

والعمل فيهما واحد، لما دخل هذا الضرب من التغيير والادغام، فيُجرونه بجمعه على لفظ يحفظ صيغة واحدة، ولا يدخله تغيير آخر بسبب الجمع، وقالوا: «حَرَّة»، و«حَرُونَ»، فجمعوه أيضاً بالواو والنون حملاً على «آخرين»؛ لأنَّه من لفظه ومعناه. قال الشاعر [من الرجز]:

### ٦٩٨ - فَمَا حَوْثَ نَقْدَةً ذَاثُ الْحَرِّينَ

مع أنَّ فيه من الادغام مثلَ ما في «آخرين»، فاعرفه.

وأما المؤنث، فجمعه السالم بالألف والتاء، نحو: «الهندات» و«المسلمات»، وكذلك ما أُلْحِقَ بالمؤنث مما لا يعقل من نحو: «جِبَال رَاسِيَاتِ»، و«جِمَال قَائِمَاتِ» فهذا الضرب من الجمع إذا زدت في آخره الألف والتاء، كالجمع المذكور السالم في سلامٍ واحدة.

وقد اختلفوا في هذه الألف والتاء، فقال بعض المتقدمين: التاء للجمع والثانية، ودخلت الألف فارقةً بين الجمع والواحد، وقال قوم: التاء للتأنيث والألف للجمع، والذي عليه الأكثر أنَّ الألف والتاء للجمع والتأنيث من غير تفصيل. والذي يدلُّ على ذلك أمران: أحدهما: إسقاط التاء الأولى التي كانت في الواحد في قوله: «مسلمات»،

= ولسان العرب ٤/٢٩٦ (دور)، ٥/٤٢٩ (وزز).

شرح المفردات: الأوزون: جمع كتف وهو الجانب. دارتها: منزلها، بيتها. الإعراب: «تلقي»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة المقدرة على الألف. «الأوزون»: نائب فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. «في أكتاف»: جاز و مجرور متعلقان بـ«تلقي». «دارتها»: مضارف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضارف، وـ«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. «فووضى»: حال منصوب بفتحة مقدرة على الألف. « وبين»: الواو: حالية، « بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضارف متعلق بـ«متثور». « يديها»: مضارف إليه مجرور بالياء لأنَّه مثنى، وهو مضارف، وـ«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. «التبن»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «متثور»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «تلقي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «التبن متثور»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «الإوزون» حيث جاء جمع مذكر سالمًا للإوزة.

٦٩٨ - التغريب: الرجز بلا نسبة في رصف المبني ص ٤٣٣/٢٤٦ (حزة نقدة). الإعراب: «فِيمَا»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية لا عمل لها. «حَوْثَ»: فعل مضارف مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة منعاً للتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. «نَقْدَةً»: فاعل مرفوع بالضمة. «ذَاثُ»: بدل مرفوع بالضمة، وهو مضارف. «الْحَرِّينَ»: مضارف إليه مجرور بالياء لأنَّه جمع مذكر سالم.

وجملة «حَوْثَ»: بحسب الفاء.

والشاهد فيه قوله: «الحررين» حيث جاء جمع مذكر سالمًا للحرزة.

فلولا دلالة الثانية على التأنيث كدلالتها على الجمع؛ لم تسقط التاء الأولى، لئلا يجمع في كلمة واحدة بين علامتي تأنيث. والأمر الثاني: أئنك لو أسقطت أحدهما، لم يفهم من الحرف الثاني ما يفهم من مجموعهما من الجمع والتأنيث.

فإن قيل: ولم كانت الزيادة حرفين؟ وهل كانت حرفاً واحداً. قيل: إنما زادوا حرفين؛ لأن جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكر السالم، فكما أن المزید في جمع المذكر السالم حرفان، كذلك كان مثله في جمع المؤنث، وكان الرائد الأول حرف مد ولين كما كان في الثنائي والجمع.

وإنما اختيرت الألف دون الواو والياء لخفتها ونقل الجمع والتأنيث. واختيرت التاء معها لوجهين: أحدهما: أنها تُشَبِّه الواو، ولذلك أبدلت منها في مواضع كثيرة، نحو: «تَكَأَة»، و«تَخَمَة»، والواو أختُ الألف. والوجه الثاني: أنها تدل على التأنيث، فرُجِّبت مع الألف ليدل على الجمع والتأنيث. وهذه التاء هي حرف الإعراب في هذا الجمع؛ لأنها حرف صيغت الكلمة عليه لمعنى الجمع، فكانت كالواو والياء في الجمع المذكر السالم، فالتأءة والضمة عليها بمنزلة الواو في «الزيدون»، والتأءة والكسرة بمنزلة الياء في «الزيدين».

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: والثاني يعمّ من يعلم وغيرهم في أسمائهم، وصفاتهم كـ«رجال» و«أفراس»، و«جعافر»، و«ظراف»، و«جياد».

\* \* \*

قال الشارح: قوله: «الثاني» يريد الثاني من ضربي الجمع، وهو جمع التكسير، وهو يعمّ من يعقل وما لا يعقل، نحو: «رجال»، و«أفراس» والمذكر والمؤنث، نحو: «هُنُود»، و«رُبُود». وإنما قيل له: «مكسّر»، لتعيير بنائه عمّا كان عليها واحدٌ، فكأنك فكت بناء واحدٍ، وبنيته للجمع بناء ثانياً، فهو مشبهٌ بتكسير الأبنية لتعيير بنيتها عن حال الصحة.

وهذا التغيير يكون تارةً بزيادة، وتارةً بنقص، وتارةً بتغيير بنية الوارد من غير زيادة ولا نقص في الحروف. فأما التغيير بزيادة، فنحو: «رَجُل»، و«رِجَال»، و«فَرَس»، و«أَفْرَاس» . ومثال التغيير بالنقص «إزار»، و«أَزْر»، و«خِمار»، و«خُمْر» . وأما تغيير البناء، فهو راجع إلى تغيير الحركات، نحو: «أَسْد»، و«أَسْدٌ»، و«وَئْن»، و«وَئْنٌ» . والأصل في ذلك الجمع بالزيادة لما ذكرناه، نحو: «فَلْس» و«أَفْلُس» و«فُلْوَس»، و«كَعْب»، و«أَكْعَب»، و«كِعَاب» . فأما «إزار»، و«أَزْر»، و«خِمار»، و«خُمْر»، و«أَسْد»، و«أَسْدٌ»، و«وَئْن»، و«وَئْنٌ»، فمتنقص منه ومقصورٌ من «فُعُولٍ»، وأصله «أَزُورٌ»، و«أَسْوَدٌ»، لكنهم حذفوا منه الواو لضرب من التخفيف.

واعلم أن إعراب هذا الضرب يكون باختلاف الحركات، نحو: «هذه دُورٌ

وَقُصُورٌ»، و«رأيت دوراً وقصوراً»، و«مررت بدور وقصور» بخلاف جمع الصحّة. وإنما كان إعرابه بالحركات؛ لأنّ أشباه المفرد؛ لأنّ الصيغة تستأنف له كما تستأنف للمفرد، وليس كذلك جمّع السلامـة، فإنّ الصيغة فيه هي صيغة المفرد. وإنما زيد عليه زيادة تدلّ على الجمع، ويؤكّد شبه التكسير بالمفرد أنّهم قد يصفون المفرد بجمع التكسير، نحو قولهم: «بُزْمَةُ أَغْشَارٍ»<sup>(١)</sup>، و«ثَوْبَ أَسْمَالٍ»<sup>(٢)</sup>، و«قِدْرَ أَكْسَارٍ»<sup>(٣)</sup>، ولا يفعلون ذلك في جمع السلامـة فاعرفه.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: وحكم الريادتين في «مسلمون» نظير حكمهما في «مسلمان»، الأولى علم ضم الاثنين فصاعداً إلى الواحد، والثانية عوض من الشيئين وتسقط عند الإضافة.

\* \* \*

قال الشارح: حكم الزيادتين في الجمع السالـم، وهو الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجــز والنــصب، حــكم الزيادــتين في الثنــية، فــكما كانت الألــف في الثنــية عوضــاً من ضــم اسم إلــى اسم، وهو معنى الدلــالة على الثنــية، والثــاني، وهو النــون، عوضــاً من الحــركة والتــنــوين على ما قــررناه، فــكذلك الواو في الجمع الســالــم، والــيــاء عــوضــاً من ضــم الــاســمــين فصاعداً إلــى الــاسم المــذــكور، وهو معنى الجمع.

وفي هذه الواو ســت علامــات: الجمع والتــذــكــير؛ لأنــ هذا الضــرب من الجمع إنــما هو للمذــكــرين مــن يــعقل، والسلامــة، والقلــة، وعلامة الرفع، وحرف الإعراب، وكذلك اليــاء. هذا مــذهب ســيــبوــيــه، وقد تقدــم ذــكر الخــلاف فيه.

وأمــا النــون؛ فهو عــوضــاً من الحــركة والتــنــوين اللــذــين كانوا في الواحد على حد ما ذكرناه في الثنــية، قال: «وتــسقطــان في الإضــافــة»، يعني نــونــ الثنــية، ونــونــ الجمع، نحو قوله: « جاءــني مــســلمــو زــيــد»، و«رأــيت مــســلمــي زــيــد»، و«مرــرت بــمــســلمــي زــيــد»، كما تقول: « جاءــني غــلامــي زــيــد» و«رأــيت غــلامــي زــيــد»، و«مرــرت بــغــلامــي زــيــد». وإنــما حــذفتــ هذه النــونــ في الإضــافــة، لأنــها عــوضــاً منــ الحــركة والتــنــوينــ اللــذــينــ كانواــ فيــ الواحدــ، والتــنــوينــ يــحــذــفــ معــ الإــضــافــةــ، فــحــذــفــتــ النــونــ هــنــاــ كــحــذــفــهــ.

فإنــ قــيلــ: فإذاــ كانتــ النــونــ عــوضــاًــ منــ الحــركةــ والتــنــوينــ جــمــيــعاًــ، فــماــ بــأــلــهــاــ تــحــذــفــ معــ الإــضــافــةــ معــ ثــبــوتــ أحدــ بــدــلــيــهاــ، وــهــوــ الــحــرــكــةــ؟ــ قــيلــ: لــمــاــ ثــبــثــتــ معــ الــأــلــفــ وــالــلــامــ معــ حــذــفــ أحدــ الإــضــافــةــ، فــحــذــفــتــ النــونــ هــنــاــ كــحــذــفــهــ.

(١) أي: متــكــســرــةــ. وانظر: لــسانــ العــربــ ٤/٥٧٣ (عــشرــ).

(٢) أي: باــلــ. وانظر: لــسانــ العــربــ ١١/٣٥٤ (ســملــ).

(٣) أي: عــظــيــمةــ مــوــصــلــةــ لــكــبــرــهاــ أوــ قــدــمــهاــ.

وانظر: لــسانــ العــربــ ٥/١٣٩ (كــسرــ).

بَدِيلَهَا، وَهُوَ التَّنْوِين؟ حُذِفَتْ مَعَ الإِضَافَةِ مَعَ ثَبَوتِ أَحَدِ بَدِيلَهَا، وَهُوَ الْحَرْكَةُ، لِيَعْتَدِلَا. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا عُكْسُ الْأَمْرِ فِيهِمَا؟ فَالْجَوابُ أَنَّ الإِضَافَةَ تَقْتَضِي الاتِّصَالَ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ دَاخِلٌ فِي الْمُضَافِ مِنْ تَامَّهَا، وَالْتَّنْوِينُ تَفْصِلُ الْاسْمَ مِمَّا بَعْدَهُ، فَكَانَ إِثْبَاثُ التَّنْوِينَ مَعَ الإِضَافَةِ نَقْصًا لِلْغَرْضِ بِالإِضَافَةِ. وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ يَفْصِلُانِ الْاسْمَ مِمَّا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُمَا يَمْنَعُانِ الإِضَافَةَ عَلَى حَدِّ مَنْعِ التَّنْوِينِ؛ فَكَانَ فِي ثَبَوتِ التَّنْوِينِ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ تَقْرِيرًا لِلْمَعْنَى، وَتَأكِيدًا لِهِ مِنْ غَيْرِ تَدَافُعٍ. وَوَجْهُ ثَانٍ أَنَّ الْأَلْفَ قَدْ تَلَحَّقَ الْواحِدُ الْمَنْصُوبُ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي الْقَوْافِيِّ وَرُؤُوسِ الْآيِّ، كَقُولَهُ تَعَالَى: «فَأَفْضَلُونَا أَسْبِيلًا»<sup>(١)</sup> «وَنَطَّنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَ»<sup>(٢)</sup> وَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ [مِنَ الْوَافِرِ]:

### أَقْلَى اللَّوْمَ عَادِلٌ وَالْعَتَابُ<sup>(٣)</sup>

فَلَوْ أُسْقَطَ التَّنْوِينُ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي التَّشْتِينَيْةِ، لَالتَّبَسَّتِ بِالْوَاحِدِ فِيمَا ذُكِرَ نَاهٍ فَاعْرَفَهُ.

\* \* \*

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: وَقَدْ أَجْرَى الْمَؤْتَثُ عَلَى الْمَذَكُورِ فِي التَّشْتِينِيَّةِ بَيْنَ لَفْظِي الْجَزِّ وَالنَّصْبِ، فَقِيلَ: «رَأَيْتِ الْمُسْلِمَاتِ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْمُسْلِمَاتِ»، كَمَا قِيلَ: «رَأَيْتِ الْمُسْلِمِيْنَ»، وَ«مَرَرْتُ بِالْمُسْلِمِيْنَ».

\* \* \*

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ ذُكِرْنَا أَنَّ إِعْرَابَ هَذَا الْجَمْعِ بِالْحَرْكَاتِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِيهِ كَالْتَشْتِينِيَّةِ وَالْجَمْعِ الْلَّذِيْنَ إِعْرَابُهُمَا بِالْحُرُوفِ، وَإِذَا كَانَ إِعْرَابُهُ بِالْحَرْكَاتِ، فَرَفِعُهُ بِالْضَّمْ، نَحْوُ: «هَذِهِ مُسْلِمَاتٌ»، وَفِي الْجَزِّ: «مَرَرْتُ بِمُسْلِمَاتٍ»، وَالنَّصْبُ مَحْمُولٌ عَلَى الْجَزِّ، فَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ مَكْسُورًا.

وَإِنَّمَا حُمِّلَ النَّصْبُ فِيهِ عَلَى الْجَزِّ لِوَجْهَيْنِ: أَحدهُمَا: أَنَّ جَمْعَ الْمَؤْتَثِ السَّالِمَ فِيْعَ على جَمْعِ الْمَذَكُورِ السَّالِمِ، فَكَمَا حُمِّلَ مَنْصُوبُ جَمْعِ الْمَذَكُورِ عَلَى مَجْرُورِهِ فِي مَثَلِ: «مَرَرْتُ بِالْزَيْدِيْنَ» وَ«رَأَيْتُ الْزَيْدِيْنَ»، كَذَلِكَ حُمِّلَ مَنْصُوبُ جَمْعِ الْمَؤْتَثِ السَّالِمِ عَلَى مَجْرُورِهِ فِي مَثَلِ: «مَرَرْتُ بِالْمُسْلِمَاتِ»، وَ«رَأَيْتُ الْمُسْلِمَاتِ»، لِيَكُونَ الْفَرْعُ عَلَى مَنْهَاجِ الْأَصْلِ، وَلَا يُخَالِفُهُ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ جَمْعَ الْمَؤْتَثِ السَّالِمَ يَوَافِقُ جَمْعَ الْمَذَكُورِ السَّالِمِ فِي أَشْيَاءِ، وَيُخَالِفُهُ فِي أَشْيَاءِ. فَأَمَّا الْمَوْافِقَةُ، فَفِي سَلَامَةِ الْواحِدِ، وَزِيادةِ الْرِيَادِيْنِ لِعَلَمَةِ الْجَمْعِ، وَكَوْنِ الزَّائِدِ الْأَوَّلِ حَرْفًا مَدًّا.

وَأَمَّا الْمُخَالَفَةُ، فَمِنْ جِهَةِ أَنَّ الزَّائِدَ الثَّانِي - وَهُوَ التَّاءُ - حَرْفُ الْإِعْرَابِ يَجْرِي عَلَيْهَا حَرْكَاتُ الْإِعْرَابِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْجَمْعُ الْمَذَكُورُ، فَإِنَّ التَّنْوِينَ لَا يَدْخُلُهَا إِعْرَابًا. وَمِنْهَا أَنَّ

(٣) تَقْدِيمَ بِالرَّقْمِ ٣٦.

(٤) الأَحْزَابُ: ١٠.

(٥) الأَحْزَابُ: ٦٧.

الزيادة الأولى هي الألف لا تتغير كما تتغير الزيادة الأولى في جمع المذكر، نحو: «الزيدون»، و«الزيدين»، ف تكون في الرفع واواً، وفي الجر والنصب ياءً.  
وتثبت الزيادة الثانية وهي التاء - في الجمع المؤنث السالم، ولا تُحذف في الإضافة، نحو: «مسلماتك». وتُحذف النون من جمع المذكر في الإضافة إذا قلت: «مسلموك»، و«مسلمو زيد». فبالمعنى الذي استوي فيه؛ حمل أحدهما على الآخر؛ لأن الشيء يقاس على الشيء، إذا كانا مشتباهين في معنى ما، وإن كانا مختلفين في أشياء أخرى. فالمتشابهة حمل جمع المؤنث على جمع المذكر، بأن جعل للرفع علامه مفردة، وللجز والنصب علامه واحدة اشتراكاً فيها، فقيل: «جاءني مسلمات»، و«رأيت مسلمات»، و«مررت ب المسلمين». ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا، وأجازه البغداديون، وأنشدوا لأبي ذؤيب [من الطويل]:

فَلِمَا اخْتَلَاهَا بِالْيَامِ تَحَيَّزَتْ ثَبَاتًا عَلَيْهَا ذَلْهَا وَانْكِسَارُهَا<sup>(١)</sup>

وحكوا أيضاً: «سمعت لغاتهم». ولا حجّة لهم في ذلك، لاحتمال أن يكون «لغات» و«ثبات» واحداً، فأصل «ثبات»: «ثبوة»، وأصل «لغة»: «لغوة» مثل «ثقرة»، و«ثغرة»، وإن كان استعمالهما بحذف اللام، إلا أنهم تموهوا، كقولهم: «خلة»، و«خلة»، وإن كانوا استعمالهما بحذف اللام، إلا أنهم تموهوا، كقولهم: «واحد الطلي طلة»، فذلك لغاتهم تكون على «فعلة». وحكي أحمد بن يحيى «سم»، و«سم»، و«سماء»، فرداً اللام، وإن كان الاستعمال بحذفها، فلغات مثل «سماء». ومثله في الحذف والإتمام قولهم: «عد» و«عدو» في قوله [من الرجز]:

لَا تَقْلُوا هَا وَذَلِّوا هَا ذَلِّوا إِنْ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ عَذْوَا<sup>(٢)</sup>

ويكون أجرى التاء في المفرد مجرها في الجمع، فرداً اللام مع المفرد كما تردد مع الجمع في قولهم: «أخوات»، فإن قالوا: إضافته إلى الجمع تدل أنه جمع؛ قيل: لا تدل إضافته إلى الجمع على أنه جمع لاحتمال أن يكون من قبيل قوله [من الوافر]:

٦٩٩- كُلُوا فِي بَغْضٍ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا فَإِنْ زَمَائِكُمْ زَمَنْ خَمِيسُ

(١) تقدم بالرقم ٦٩٥.

(٢) تقدم بالرقم ٣٤.

٦٩٩ - التخريج: البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٢٣؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٧؛ وخزانة الأدب ٧/٢١٠، ٣٧٤/١، ٣٧٤، ٥٦٣، ٥٦٠، ٥٥٩؛ والدرر ١/١٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٧٤؛ والكتاب

والمحتسب ٢/٨٧؛ والمقتضب ٢/١٧٢؛ وهمع الهوامع ١/٥٠.

اللغة: تعفوا: تُمنح لكم العافية. الخميس: الجدب والجوع.

المعنى: على الإنسان أن يحسب للأيام الشديدة حسابها. وحتى الطعام يجب الإقلال منه، فأول فائدة منه هي الصحة.

فأماماً قوله تعالى: «خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ»<sup>(١)</sup>، فيحتمل أن يكون من قبيل البيت، اكتفى بلفظ الإفراد عن الجمع لعدم الإلbas، ويجوز أن يكون «السمع» مصدراً، والمراد: مواضع سمعهم. ومثله قول الشاعر [من البسيط]:

٧٠٠ إِنَّ الْعَيْنَوْنَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا مَرَضٌ قَاتَلَنَا ثُمَّ لَمْ يُخْبِيْنَ قَتْلَانَا  
فَإِنَّهُ أَفْرَدُ «الطرف»، إِذَا كَانَ مَصْدِرًا كـ«السمع».

فإن قيل: فقد قالوا: «استأصل اللَّهُ عَرَقَاهُمْ»، أي: شاقتهم، بفتح التاء، هكذا جاء في كتاب العين عن الخليل<sup>(٢)</sup>، وهذا الاسم ليس منتقضاً منه، فيقال: ثُمَّ؛ قيل يحتمل أن يكون «عرقاتهم» واحداً، والألف فيه للإلحاق بـ«ذَرَّهُمْ»، فألفه كألف «بغزاة»، وـ«سغلاة»، فاعرفه.

= الإعراب: «كلوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. «في بعض»: جار و مجرور متعلقان بالفعل «كلوا». «بطنككم»: مضارف إليه مجرور، وـ«كم»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «تعفوا»: فعل مضارع مجزوم (لأنه جواب الطلب) بحذف النون من آخره، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. «فإن»: الفاء: استثنافية، «إن»: حرف مشبه بالفعل. «زمانكم»: اسم «إن» منصوب، وـ«كم»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «زمن»: خبر «إن» مرفوع بالضمة. «خيص»: صفة مرفوعة.

وجملة «كلوا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تعفوا»: جواب شرط لأداة شرط مقدرة لا محل لها من الإعراب. وجملة «زمانكم زمن خيص»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه قوله: «في بطنك» حيث وضع «البطون» موضع «البطون» اجتناء بالفرد عن الجمع.

(١) البقرة: ٧.

٧٠٠ - التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ١٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٧١٢/٢؛ والمقاصد النحوية ٣٦٤/٣.

اللغة: المرض هنا انكسار الجفن انكسار غثج ودلال.  
المعنى: إن العيون التي تتكسر جفونها انكسار غثج ودلال قتلتنا قتلاً لا حياة بعده.  
الإعراب: «إن»: حرف مشبه بالفعل. «العيون»: اسمه. «التي»: اسم موصول صفة لـ«العيون» محله النصب. «في طرقها»: جار و مجرور متعلقان بخبر مقدم محنوف، وـ«ها»: مضارف إليه. «مرض»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «قتلتنا»: فعل ماضٍ، والنون: فاعل وـ«نا»: مفعول به. «ثم»: حرف عطف. «لم»: حرف نفي وقلب وجذم. «يحيى»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله ببنون النسوة، ومحله الجذم بـ«الم»، والنون: فاعل. «قتلانا»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر، وـ«نا»: مضارف إليه.  
وجملة «إن العيون... قتلتنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «في طرفها مرض»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «قتلتنا»: خبر «إن» محلها الرفع، وعطف عليها جملة «لم يحيى».  
والشاهد فيه قوله: «طرفها» حيث أفرد «الطرف» مع أنه عائد على العيون، وهي جمع، وخرج ذلك بأن (طرفها) في الأصل مصدر يدل على المفرد والمثنى والجمع.

(٢) كتاب العين ١/١٥٢ (عرق).

## فصل

### [جمع القِلة وجمع الكثرة]

قال صاحب الكتاب: وينقسم إلى جمع قِلة، وجمع كثرة، فجمع القِلة العَشرةُ فما دونها، وأمثاله: «أَفْعُلُ»، «أَفْعَالُ»، «أَفْعِلَةُ»، «فِعْلَةُ» كـ«أَفْلُسُ» وـ«أَثْوابُ»، وـ«أَجْرِيَةُ»، وـ«غِلْمَةُ». ومنه ما جُمِع بالواو والنون، والألف والتاء، وما عدا ذلك جُموعُ كثرة<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

قال الشارح: كان القياس أن يجعل لكل مقدار من الجمع مثال يمتاز به من غيره، كما جعلوا للواحد والاثنين والجمع، فلما تَعَذَّر ذلك إذ كانت الأعداد غير متناهية الكثرة؛ اقتصرت على الفصل بين القليل والكثير، فجعلوا للقليل أبنية تُغيِّرُ أبنية الكثير، ليتميز أحدهما من الآخر.

والمراد بالقليل الثلاثة مما فوقها إلى العشرة، وما فوق العشرة فكثير. أبنية القِلة أربعة أمثلة من التكسير، وهي: أَفْعُلُ مثل: «أَفْلُسُ»، وـ«أَكْعُبُ»، وأَفْعَالُ، مثل: «أَجْمَالُ»، وـ«أَفْرَاسُ»، وـ«أَفْعِلَةُ»، مثل: «أَزْغَفَةُ»، وـ«أَجْرِيَةُ»، وـ«فِعْلَةُ»، مثل: «غِلْمَةُ»، وـ«صِبَيَّةُ». ومن ذلك جمعاً السَّلامَة بالواو والنون، نحو: «الزِّيَادُون»، وـ«الْمُسْلِمُونَ»، والألف والتاء. فهذا بناءان أيضاً من أبنية القِلة؛ لأنهما على منهاج الشَّنِيَّة، والشَّنِيَّة قليل، فكانا مثلاً.

ويدل على أن هذه الأبنية للقِلة أمان: أنت تصغرها على لفظها، فتقول في تصغير «أَفْلُسُ»: «أَفْلِسُ»، وفي «أَجْمَالُ»: «أَجْمَالِ»، وفي «أَجْرِيَةُ»: «أَجْرِيَةِ»، وفي «غِلْمَةُ»: «غِلْمَةِ». ولو كانت للكثير، لردتها إلى الواحد، ثم تجمعها بالواو والنون إن كانت لم يعقل، وبالألف والتاء إن كانت لغيره، نحو قولك في «رِجَالٍ»، «رُجَيْلُونَ»، وفي «غِلْمَانٍ» «غِلْمَيْمُونَ»، وفي «جِمَالٍ»: «جِمَيْلَاتٍ»، وفي «دَرَاهِمَ»: «دُرَيْهَمَاتٍ». والثاني: أنت تُفسِّرُ به العدد القليل، فتقول: «ثَلَاثَةُ أَفْلُسٍ»، وـ«أَرْبَعَةُ أَجْمَالٍ»، وـ«خَمْسَةُ أَزْغَفَةٍ»، وـ«ثَلَاثَةُ صِبَيَّةٍ». وكذلك الجمع بالواو والنون، والألف والتاء. تقول: «ثَلَاثَةُ بَنِينَ»، وـ«ثَلَاثَ شَجَرَاتٍ». فتُميِّزُ بهذه الجمع العدد القليل دليلاً على ما قلناه، ولذلك عابوا على حسان قوله [من الطويل]:

٧٠١- لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعُنَ بالضُّحَى      وَأَسِيَافُنَا يَقْطُونَ مِنْ نَجْدَةِ دَمَّا

(١) أثبتت الدراسات اللغوية الحديثة أن التفريق في الدلالة العددية بين جمع القِلة وجمع الكثرة هو تفريق مصطلح، ورأى مجمع اللغة العربية في القاهرة أن الجمع أيها كان نوعه (جمع تكسير أو جمع تصحيح) يدل على القليل والكثير، وإنما يتَعَيَّنُ أحدهما بالقرينة.

انظر: في أصول اللغة ٢٦/٣؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٤.

٧٠١ - التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٣١؛ وأسرار العربية ص ٣٥٦؛ وخزانة الأدب =

قالوا: البيت مَدْحُ، وقد كان ينبغي أن يقول: لنا الجفَنَ الْبِيْضُ؛ لأنَّ العَرَةَ بِيَاضٌ يسيرةً، وكان حَقُّهُ أن يستعمل «السُّيُوفُ» موضع «الأَسْيَافِ». وهذا، وإن كان الظاهرُ ما ذكره، إلا أنَّ العَرَبَ قد تستعمل اللفظُ الموضع للقليل في موضع الكثير. من ذلك قوله تعالى: «وَهُمْ فِي الْغُرْفَاتِ أَمْتُونَ»<sup>(١)</sup>، وقال: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ»<sup>(٢)</sup>، ولا يبعد الكريمة سبحانه بأنَّ في الجَنَّةِ غُرْفَاتٍ يسيرةً، وكذلك ليس المراد بقوله: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ» العَشَرَةَ فما دونها، وإنما الإخبارُ عن هذا الجنس قليلٍ وكثيرٍ. وذلك أنَّ الجمَوعَ قد يقع بعضُها موضعَ بعضٍ، ويُستغنِي ببعضها عن بعضٍ، ألا ترى أنَّهم قالوا: «رَسَنْ»، و«أَرْسَانْ»، و«فَلَمْ»، و«أَفْلَامْ»، واستغثوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة؟ وقالوا: «رَجَلْ»، و«رِجَالْ»، و«سَبَعْ»، و«سَبَاعْ» ولم يأتوا لهما ببناء قلة؟ وأقيسُ ذلك أنَّ يُستغنِي بجمع الكثرة عن القلة، لأنَّ القليل داخِلٌ في الكثير.

واعلم أنَّ هذا الفصل بين أبنية القليل والكثير، إنما وقع في الثلاثي لخفة لفظه وكثرة دُوره، إذ الكلمة إذا كثُرت، كثُرَ التصرُّفُ فيها، ألا ترى أنَّهم قد بلغوا ببنات الثلاثة في الزيادة سبعةً أحرف، نحو: «اشهياب»<sup>(٣)</sup>، فزيد على الثلاثة أربعةً أحرف، فلم يُزد على الأربعة أكثرَ من ثلاثة أحرف، نحو: «آخرِنِجام»<sup>(٤)</sup>، ولم يُزد على الخامسة أكثرَ من

= ١٠٦/٨ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ١٣٦/١٤ (جراء)؛ والمتحسب ١٨٧/١؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٢٧؛ ولسان العرب ٣/٥٢١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢١؛ والكتاب ٣/٥٧٨؛ والمقطب ٢/١٨٨.

اللغة: الجفَنَاتُ: جمع الجفنة، وهي القصعة. الغَرَّ: البيض من كثرة الشحم. المعنى: يصف الشاعر قومه بالكرم فيقول: إنَّ موائدهم معدة للأضياف، وسيوفهم تقطر دمًا لكثرة خوضهم الحروب.

الإعراب: «لنا»: جارٌ ومجرورٌ متعلقاً بممحذفٍ خبرٍ مقدم. «الجفَنَاتُ»: مبتدأٌ مؤخرٌ مرفوع. «الغَرَّ»: نعتٌ «الجفَنَاتُ» مرفوع. «يَلْمَعُونَ»: فعلٌ مضارعٌ مبنيٌ على السكون، والنون: ضميرٌ في محلٍّ رفعٌ فاعلٌ. «بِالضَّحْجِي»: جارٌ ومجرورٌ متعلقاً بـ«يَلْمَعُونَ». «أَسْيَافَنَا»: الواو: حرفاً استثنافاً، «أَسْيَافَنَا»: مبتدأٌ مرفوعٌ، وهو مضارعٌ. «وَنَا»: ضميرٌ في محلٍّ رفعٌ بالإضافة. «يَقْطَرُونَ»: فعلٌ مضارعٌ مبنيٌ على السكون، والنون: ضميرٌ في محلٍّ رفعٌ فاعلٌ. «مِنْ نِجَدَةً»: جارٌ ومجرورٌ متعلقاً بـ«يَقْطَرُونَ». «دَمًا»: تمييزٌ منصوبٌ بالفتحة.

وجملة «لنا الجفَنَاتُ»: ابتدائيةٌ لا محل لها من الإعراب. وجملة «يَلْمَعُونَ»: في محلٍّ نصبٌ حالٌ. وجملة «أَسْيَافَنَا يَقْطَرُونَ»: استثنافيةٌ لا محل لها من الإعراب. وجملة «يَقْطَرُونَ»: في محلٍّ رفعٌ خبرٌ المبتدأ. والشاهد فيه قوله: «الجفَنَاتُ» حيث إنَّ ثبت اعتراض النابغة على حسانٍ بقوله: «قَلَّتْ جَفَنَاتُكَ وَسَيِّفُوكَ» لكان فيه دليل على أنَّ المجموع بالآلاف والناء جمع قلة.

(١) سبأ: ٣٧. (٢) الأحزاب: ٣٥.

(٣) مصدر «اشهياب»، بمعنى: صار لونه بياضاً يخالطه سواد. (لسان العرب ١/٥٠٨ (شهر)).

(٤) مصدر «آخرِنِجام». وآخرِنِجامَ القومُ: ازدحموا، وآخرِنِجمَتِ الإبلُ: اجتمعَتْ وبرَّكتْ. (لسان العرب ١٢/١٣٠ (حرجم)).

حرف واحد، نحو: «عَضْرَفُوطٌ»<sup>(١)</sup>، فثبت بما ذكرناه كثرة تصرُّفهم في الثلاثي، وقلة تصرُّفهم في الرباعي والخمسي. فلذلك كان لكل مثال من أمثلة الثلاثي أمثلة كثيرة في الكثرة والقلة، ولم يكن للرباعي إلا مثال واحد، القليل والكثير فيه سواء، وهو «فَعَالِلُ»، نحو: «خَنَاجِرٌ»، و«بَرَائِنَ». ولم يكن للخمسي مثال في التكسير، لأنحطاطه عن درجة الرباعي في التصرف، وكان محمولاً على الرباعي في جمعه، نحو: «فَرَازِدٌ»<sup>(٢)</sup>، و«سَفَارِجٌ»<sup>(٣)</sup>، كـ«جَعَافِرٌ». فهو بناء واحد للكثير والقليل بخلاف الثلاثي الذي له أبنية كثيرة.

واعلم أن أبنية القلة أقرب إلى الواحد من أبنية الكثرة، ولذلك يجري عليه كثير من أحكام المفرد. ومن ذلك جواز تصغيره على لفظه خلافاً للجمع الكبير، ومنها جواز وصف المفرد بها، نحو: «ثُوبٌ أَسْمَالٌ»، و«تُرْمَةٌ أَغْشَارٌ». ومنها جواز عود الضمير إليها بلفظ الإفراد، نحو قوله تعالى: «وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْتَمِ لِعْرَةٌ شَقِّيكُمْ مَمَّا فِي طُولِنَهُ»<sup>(٤)</sup>.

### فصل

#### [إعراب جمع المذكر السالم بالحركات في بعض اللغات]

قال صاحب الكتاب: وقد يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر، ويلزم الياء، إذ ذاك قالوا: «أَتَتْ عَلَيْهِ سِينِيْنَ»، وقال [من الطويل]:

٧٠٢ - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سِينِيْنَ لَعِبْنَ بِنَا شِيبَّا وَشَيْبَّنَا مُرْدَا

(١) العضرفوط: دُويبة بطيضاء ناعمة، وقيل: ذَكَرُ العِطَاء. (لسان العرب ٧/٣٥١ (عضرفوط)).

(٢) جمع «فَرِزْدَق». انظر: لسان العرب ١٠/٣٠٧ (فرزدق).

(٣) جمع سَفَرْجَلَة. وانظر: لسان العرب ١١/٣٣٨ (سفرجل).

(٤) النحل: ٦٦.

٧٠٢ - التخريج: البيت للصمة بن عبد الله القشيري في تخلص الشواهد ص ٧١؛ وخزانة الأدب ٨/٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦، ٧٧؛ وشرح التصريح ١/٧٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٧؛ والمقاصد النحوية ١٦٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٥٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩؛ ولسان العرب ٣/٤١٣ (نجد)، ١٣/٥٠١ (سته)؛ ومجالس ثعلب ص ١٧٧، ٣٢٠.

اللغة: دعاني: اتركانى. نجد: اسم موضع. السنين: ج السنة، وهي العام. المرد: ج الأمرد، وهو الذي لم ينت شعر بوجهه.

المعنى: يطلب الشاعر إلى صديقه أن يتركاه من ذكر نجد لأن الأيام التي قضتها هناك شديدة رغم صغره، وذلك لكترا ما لاقى من المأساة والأحزان.

الإعراب: «دعاني»: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون: للنونية، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «من نجد»: جار و مجرور متعلقان بـ«دعاني». «فإن»: الفاء استثنافية، و«إن»: حرفة مشبه بالفعل. «سينيـنـة»: اسم «إن» منصوب بالفتحة، وهو مضارف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل حر بالاضافة. «العين»: فعل ماض مبني على السكون، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «بـنـا»: جار ومجرور =

وقال سُحِيمٌ [من الوافر]:

٧٠٣ - ومَا زَادَ يَدْرِي الشَّعْرَاءِ مِنْيٍ وَقَدْ جَاؤَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أنَّ من العرب من يجعل إعرابَ ما يُجمع بالواو والنون في النون، وذلك إنما يكون فيما يُجمع بالواو والنون عوضًا من نقص لِحْقه، نحو قوله: «سِنُونَ»، و«قُلُونَ»<sup>(١)</sup>، و«ثُبُونَ»<sup>(٢)</sup>. والشيخ قد أطلق هنَا، والحقَّ ما ذكره.

= متعلَّقان بـ«الuben». «شَيْبَأ»: حال منصوبة. «وَشَيْبَنَا»: الواو: حرف عطف، و«شَيْبَنَا»: فعل ماضٍ مبنيٍ على السكون، والنون: ضمير متصل مبنيٍ في محل رفع فاعل، و«نَا»: ضمير متصل مبنيٍ في محل نصب مفعول به. «مَرْدَأ»: حال منصوب.

وجملة «دعاني...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «إِنْ سِنِينَ...»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الuben...»: في محل رفع خبر «إن». وجملة «شَيْبَنَا...»: معطوفة على جملة «الuben»، فهي مثلها في محل رفع.

والشاهد فيه قوله: «فَإِنْ سِنِينَ» حيث نصب «سنين» بالفتحة على لغة بعض العرب. ولو عاملها معاملة جمع المذكر السالم لقال: «سِنِينَ»، لأنَّ نون الجمع تُخَذَّف عند الإضافة.

٧٠٣ - التخريج: البيت لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق ص ١٥٦؛ وتحليل الشواهد ص ٧٤؛ وتذكرة النحوة ص ٤٨٠؛ وخزانة الأدب ٦١/٨، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨؛ وحماسة البختري ص ١٣؛ والدرر ١٤٠؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٦٢٧؛ وشرح التصريح ١/٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١؛ ولسان العرب ٥١٣/٣ (تجذ)، ٩٩/٨ (رفع)، ٢٥٥/١٤ (دري)؛ والمقادير النحوية ١/١٩١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٢٤٨؛ وجواهر الأدب ص ١٥٥؛ وشرح الأشموني ١/٣٩، ٣٨/١؛ والمقتضب ٣٣٢/٣؛ وهمع الهوامع ٤٩/١.

المعنى: ماذا يريد الشعراءِ متى؟ وكيف يمتنون أنفسهم في خديعي وقد بلغت سن الأربعين، وهي سن الحنكة والتجرية والاختبار؟

الإعراب: «وَمَا زَادَ»: الواو: بحسب ما قبلها، و«مَا زَادَ»: اسم استفهام مبنيٍ في محل نصب مفعول به مقدم لـ«يَدْرِي»؛ أو «مَا»: اسم استفهام مبنيٍ في محل رفع مبتدأ أو خبر مقدم، و«ذَادَ»: اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ «مَا» أو مبتدأ مؤخر. «يَدْرِي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للشقق. «الشَّعْرَاءُ»: فاعل مرفوع بالضمة. «مِنْيٍ»: جارٌ مجرور متعلَّقان بـ«يَدْرِي». «وَقَدْ»: الواو: حالية، و«قَدْ»: حرف تحقيق. «جَاءَوْزَتْ»: فعل ماضٍ مبنيٍ على السكون، والثالث: ضمير متصل مبنيٍ في محل رفع فاعل. «حَدَّ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضارف. «الْأَرْبَعِينَ»: مضارف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «مَا زَادَ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يَدْرِي الشَّعْرَاءُ»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، أو ابتدائية لا محل لها من الإعراب إذا أعرَبنا «مَا زَادَ» مفعولاً به. وجملة «قَدْ جَاءَوْزَتْ»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «الْأَرْبَعِينَ» حيث أُعرب بالحركات، فجُرٌ بالكسرة، ولم يعامل معاملة جمع المذكر السالم الذي هو الأكثر شيوعاً. وقيل: إنَّ كسرة النون، هنا، لغة من لغات العرب، وقيل: كسرت النون على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكين.

(١) جمع «قلة»، وهي عودان يلعب بها الصبيان. (لسان العرب ١٥/١٩٩ (قلا)).

(٢) جمع «ثبة»، وهي العُصبة من الفرسان. (لسان العرب ١٤/١٠٧ (تباء)).

ويلزم فيه الياء، فتقول: «هذه سينين»، و«رأيت سينيناً»، و«مررت بسينين». وإنما جاز إعراب النون في هذا الضرب من الجمع؛ لأن النون فيه قامت مقام الحرف الذاهب، فجعلوها [من]<sup>(١)</sup> كلام الكلمة. وإنما ألزموه الياء ليصير نظير «غسلين»<sup>(٢)</sup> ونحوه من الأسماء المفردة، و«غسلين»، «غسلين» من «الغسالة». وأجاز أبو العباس المبرد التزام الواو، فيكون مثل «رثيون»، فأماما قوله [من الطويل]:

ذاعني من نجدي فإن سينيئه... الخ

وبقائه:

لَحْىَ الَّهُ نَجَدًا كَيْفَ يَثْرُكُ ذَا الغَنِيِّ فَقِيرًا وَحْرَ الْقَوْمِ تَخْسِبُهُ عَبْدًا

البيت للضمّة بن عبد الله القشيري، والشاهد فيه أنه جمع بين النونين والإضافة في قوله: «سينيئه». والقياس فيه «سينيئه»، لكنه جعل النون حرف الإعراب، وألزمها الياء، ليكون كـ«غسلين». ومثله قوله فيما أنسده أبو زيد [من الوافر]:

٧٠٤ - سِينِيِّي كُلُّهَا لَاقِيْتُ حَرْبًا أَعَدُّ مَعَ الصَّلَادِمَةِ الْذُكُورِ

وقال الآخر [من الكامل]:

٧٠٥ - وَلَقَدْ وَلَدْتَ بَنِيَّنِي صِدْقِ سَادَةٍ وَلَأَتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا

(١) سقطت هذه الكلمة من الطبعتين.

(٢) الغسلين: ما يُغسل من الثوب ونحوه كالغسالة. (السان العرب ٤٩٤/١١ (غسل)).

٧٠٤ - التخريج: البيت لقطيب بن سنان في نوادر أبي زيد ص ١٦٢؛ وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٨؛ ومجالس ثعلب ص ٣٢١.

**اللغة والمعنى:** الحرب: الشجاع الشديد الحرب، والعدو. الصladمة: جمع الصّلّيم وهو الصّلب المتنين. الذكر: القوي الشجاع. أي أنه اعتاد على ملاقاة الأعداء الشديدي الحرب، ولكنه لا يأبه لها، فهو قوي شجاع ومعدود بين الفرسان الذين لا يشق لهم غبار.

**الإعراب:** «سينيئي»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلّم متعلق بـ«لاقيت». والباء: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. «كلها»: توكييد منصوب بالفتحة، وهو مضارف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. «لاقيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «حربياً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أعد»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «مع الصladمة»: جاز و مجرور متعلّقان بـ«أعد». «الذكور»: صفة مجرورة بالكسرة. وجملة «لاقيت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أعد»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «سيني» حيث جمع بين النون والإضافة والشائع أن يقال «سيئ». ٧٠٥ - التخريج: البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٧٥؛ وخزانة الأدب ٨/٦١؛ والممتع في التصريف ١/١٤٣.

**الإعراب:** «ولقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «لقد»: اللام: لام القسم، و«قد»: حرف تحقيق =

فاما قول سخيم بن وثيل :

### وماذا يدلّي... إلخ

فذهب قوم إلى أن النون في «الأربعين» حرف الإعراب، والكسرة فيه علامه الجر، ويكون من قبيل ما جمع بالواو والنون عوضاً من الممحض، كـ«سِنُون»، وـ«قُلُون». وذلك أن «ثلاثين» ونحوه من قوله: «أربعين»، ليس بجمع «ثلاثة»، وـ«أربع» على الحقيقة، إذ لو كان «ثلاثون» جمع «ثلاثة»؛ لوجب أن يستعمل في تسعه، لأن الواحد من تثليتها ثلاثة، وفي اثنى عشر، لأن الواحد من تثليتها أربعة، وفي خمسة عشر، لأن الواحد من تثليتها خمسة، إلى أن تتجاوز به الثلاثين من الأعداد التي الواحد من تثليتها فوق العشرة. وكذلك «الأربعين» ونحوها من الخمسين إلى تسعين.

وإذا ثبت أن «ثلاثين» ليس بجمع «ثلاثة»، وـ«أربعين» ليس بجمع «أربع»، علم أنه اعتقاد فيه أن له واحداً مقدراً، وإن لم يجر به استعمال، فكان «أربعين» جمع «أربع»، وـ«أربع» جماعة، فكانه قد كان ينبغي أن يكون فيه الهاه، فعوض بالواو والنون، وصار الأمر فيه كحال «أرضين» وـ«أرضين».

ونحو من ذلك قولهم في اسم البلد: «قَسْرُونَ»، وـ«فَلَسْطُونَ» كأنهم جعلوا كل ناحية من «قترين» وـ«فلسطين» «قِنْسَرَ وَفَلَسْطَنَ»، والناحية والجهة مؤشان، فكان القياس في واحد له نطق به: «قِنْسَرَةُ»، وـ«فَلَسْطَنَةُ»، فعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون. والحق فيه أن النون في قوله [من الوافر]:

### وقد جاوزت حد الأربعين<sup>(١)</sup>

ليست حرف إعراب، ولا الكسرة فيه علامه جر، إنما هي حركة التقاء الساكدين، وهو الياء والنون. وكسرت على أصل التقاء الساكدين؛ لأن حركة التقاء الساكدين لم تأت

= وتقريب. «ولدت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «بنين»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على النون (هنا)، وهو مضاف. «صدق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سادة»: صفة لـ«بنين» منصوبة بالفتحة. «ولدت»: الواو: حرف استئناف، واللام حرف ابتداء، «أنت»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «بعد»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الله»: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسمها. «السيدا»: خبر «كان» منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «قد ولدت»: واقعة في جواب قسم مقدر لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت بعد....». استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كنت السيدا»: في محل رفع خبر للمبتدأ (أنت).

والشاهد فيه قوله: «بنين صدق» حيث جمع بين النون والإضافة، والشائع قولهم «بني صدق».

على منهاج واحد، بل تأتي تارةً كسرةً، وهو الأصل، وتارةً ضمةً، نحو: «سُدّ»، و«مُدّ»، وتارةً فتحةً، نحو: «شُدّ» فيَمَنْ فتح، و«أَيْنَ»، و«كَيْفَ». فلما اضطُرَ الشاعر إلى الكسر، لئلا تختلف حركة حرف الرؤي، كسر؛ لأنَّ الأبيات مجرورة القوافي مطلقةً. ومما يدلُّ أنَّ الكسرة في نون «الأربعين» ليست جرًّا، إنما هي كسرة التقاء الساكنين، قولُ ذي الإصبع [من البسيط]:

٧٠٦- إِنَّي أَبِي أَبِي ذُو مُحَافَظَةٍ وَابْنُ أَبِي أَبِي مِنْ أَبِيَّينِ فـ«أَبِيَّونَ» جمع «أَبِي» مثل: «ظَرِيف»، و«ظَرِيفُون»، فكما لا يُشكُّ في كسرة نون «أَبِيَّينِ» أنها لالتقاء الساكنين، لأنَّه جمع صحيح مثل: «مُسْلِمَينَ»، و«صَالِحَينَ»، فكذلك ينبغي أن تكون كسرة النون في «الأربعين». ومثله قول الآخر [من البسيط]:

٧٠٧- [مَا سَدَ حَيٌّ وَلَا مَيْتَ مَسَدُهُمَا] مِثْلُ الْخَلَاثِيفِ مِنْ بَعْدِ التَّبِيَّينِ

٧٠٦- التخريج: البيت الذي الإصبع العدواني في ديوانه ص ٩٣؛ وخزانة الأدب ٨/٦٨؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٦٢٨؛ ولسان العرب ١٤/٥ (أبي)؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ١/٢١٣.

الإعراب: «إنِّي»: حرف مشبه بالفعل، وباء المتكلم: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إن». «أَبِي»: خبر «إن» مرفوع. «أَبِي»: توكييد لفظي لـ«أَبِي» الأولى. «ذُو»: خبر ثانٍ مرفوع بالواو لأنَّه من الأسماء الستة. «محافظة»: مضاف إليه. «وابن»: الواو: حرف عطف، «ابن»: معطوف على «ذُو». «أَبِي»: مضاف إليه. «أَبِي»: توكييد لفظي. «من أَبِيَّينِ»: جار ومحرر متعلقان بصفة «أَبِي».

وجملة «إنِّي أَبِي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «من أَبِيَّينِ» حيث جر جمع المذكر السالم بالكسرة لا بالياء خلافاً للقياس، وقد حمل ذلك بعضهم على الضرورة.

٧٠٧- التخريج: البيت للفرزدق في تخلص الشواهد ص ٧٥؛ وخزانة الأدب ٨/٦٠، ٦٦، ٦٨؛ والدرر ١/٤١؛ وهم الهوامع ١/٤٩؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٦٢٨.

اللغة والمعنى: الخلاف: جمع الخلية وهو المستخلف والسلطان الأعظم. يريد أن لا أحد يماثل ممدوحيه، كما أن لا أحد يماثل النبيين من خلفهم.

الإعراب: «ما»: نافية. «سَدَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «حَيٌّ»: فاعل مرفوع بالضمة. «وَلَا»: الواو: حرف عطف، «لَا»: حرف زائد لتوكييد النفي. «مَيْتَ»: اسم معطوف على «حَيٌّ» مرفوع بالضمة. «مَسَدُهُمَا»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«هَمَا»: ضمير متصل مبني في محل جزٍ مضاف إليه. «عَمِيلًا»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الْخَلَاثِيفُ»: مضاف إليه محرر بالكسرة. «مَنْ بَعْدَ»: جاز ومحرر متعلقان بالخبر المحدود. «الْتَّبِيَّينِ»: مضاف إليه محرر بالياء لأنَّ جمع مذكر سالم، وكسرت نون الجمع ضرورة.

وجملة «ما سَدَ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مِثْلُ الْخَلَاثِيفِ مَوْجُودَة»: استثنافية لا محل لها كذلك.

والشاهد فيه قوله: «الْتَّبِيَّينِ» حيث كسر نون الجمع ضرورة، وعددها كسرة التقاء الساكنين: الياء والنون.

فهذا جمع بني على الصحة. وإنما كسرت نون الجمع ضرورة، وأُجريت في الكسر مُجرى نون الثنوية. واعتمدوا في الفصل بين الثنوية والجمع بحركة ما قبل الياء في الجز والنصب؛ وأما في الرفع؛ فالفصل بينهما ظاهر؛ لأن رفع الاثنين بالألف، ورفع الجميع بالواو، فاعرفه.

### فصل

#### [أوزان جمع الاسم الثلاثي المجرّد]

قال صاحب الكتاب: وللثلاثي المجرّد إذا كسر عشرة أمثلة: «أفعال»، «فعال»، «فعال»، «فعول»، «فغلان»، «أفعيل»، «فغلان»، «فعلة»، «فغل»، «فعلة»، «فعل». فـ«أفعال» أعمّها، تقول: أفراخ، وأخمال، وأركان، وأجمال، وأغجاز، وأعناق، وأفحاذ، وأغتاب، وأزطاب، وأبال، ثم «فعال»، تقول: زناد، وقداح، وخفاف، وجمال، ورباع، وسباع، ثم «فعول» و«فغلان»، وهما متساويان، تقول: فلوس، وعروق، وجروح، وأسود، ونمور، ورثلان، وصفوان، وعيدان، وخربان، وصزان، ثم أفعيل، تقول: أفلس، وأزجل، وأزمّن، وأضلّع، ثم «فغلان»، و«فعلة»، وهما متساويان، تقول: «بطنان»، و«ذوبان»، و«حملان»، و«غردة»، و«قرطة»، و«قل»، ثم «فغل»، تقول: «سقف»، و«فلك»، ثم «فعلة»، و«فعل»، تقول: جيرة، ونمّر. وقد جاء «جخل» في جمع «حجل» قال [من الكامل]:

٧٠٨- [فازَّمْ أصيبيتيَّ الذِّينَ كَانُوكُمْ] حِجْلَى تَدَرَّجَ فِي الشَّرَبَةِ وَقَعَ

\* \* \*

٧٠٨ - التخريج: البيت لعبد الله بن الحجاج في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٦٤؛ ولسان العرب /١١  
١٤٣ (حجل)، ٤٥٠/١٤ (صبا)؛ والمحتب ٢/٢٧١.

اللغة: أصيبيتية: تصغير أضبيبة، وهو جمع صبي. حِجْلَى: جمع حجل، وهو جمع حجلة، وهو طائر صغير من ضياع الطير. تدرج: أصله: تدرج، تمشي مشياً رويداً. الشربة: الأرض اللينة التي تبت العشب.

المعنى: أسألك أن ترحم أطفالاً صغاراً ضعافاً برحمتك إياتي، فأنا معيلهم.

الإعراب: «فارحم»: الفاء: يحسب ما قبلها، و«ارحم»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «أصيبيتي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، والباء: مضاد إليه. «الذين»: اسم موصول مبني في محل نصب صفة. «كأنهم»: حرف مشبه بالفعل، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «كان». «حجلى»: خبر «كان» مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعلّم. «تدرج»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله: هي. «في الشربة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تدرج»، «وَقَع»: صفة «حجلى» مرفوعة بالضمة الظاهرة.

قال الشارح: إنما بدأ بـ«فَعْلٌ» الفاظ الجمع، ولم يذكر أبنية الثلاثي التي هي الأحادي تُكسّر عليها الجموع؛ لأن الباب باب الجمع، فجاء بالتفصيل على وفق الترجمة. ونحن نجمع بينهما؛ لأن الفائدة مرتبطة بهما، فالأسماء الثلاثية المجردة من الزيادة لها عشرة أمثلة، «فَعْلٌ» بفتح الأول وسكون الثاني، مثل: «فَلْسٌ»، و«كَعْبٌ»، و«فَعْلٌ» بفتح الأول والثاني، نحو: «فَرَسٌ»، و«جَمَلٌ»، و«فَعْلٌ» بفتح الأول، وكسر الثاني، نحو: «كَتِيفٌ»، و«فَخِذٌ»، و«فَعْلٌ» بفتح الأول وضم الثاني، نحو: «عَضْدٌ»، و«يَقْظٌ»، و«فَعْلٌ» بكسر الأول وسكون الثاني، نحو: «جَبْرٌ»، و«عِدْلٌ»، و«فَعْلٌ» بكسر الأول وفتح الثاني، نحو: «عَنْبٌ»، و«نِطْعٌ»، و«فَعْلٌ» بكسر الأول والثاني، نحو: «إِيلٌ»، و«إِطْلٌ»، و«فَعْلٌ» بضم الأول وسكون الثاني، نحو: «فَقْلٌ»، و«بَزْدٌ»، و«فَعْلٌ» بضم الأول وفتح الثاني، نحو: «صَرَدٌ»<sup>(١)</sup> و«نَغْرٌ»<sup>(٢)</sup>، و«فَعْلٌ» بضم الأول والثاني، نحو: «عُنْقٌ»، و«طُنْبٌ».

أما «فَعْلٌ»، فالقياس في تكسيره أن يجيء في القلة على «أَفْعُلٌ»، نحو: «كَلْبٌ»، و«أَكْلُبٌ»، و«كَغْبٌ» و«أَكْعَبٌ»، وقالوا في المضارع: «صَكٌّ»، و«أَصْكٌّ»، و«ضَبٌّ» و«أَضْبٌّ». وأما الكثير، فبأبه أن يجيء على «فِعَالٍ»، و«فُعُولٍ»، نحو قوله: «كَلْبٌ»، و«كِلَابٌ»، و«فَلْسٌ»، و«فُلُوسٌ». وربما تعاقبا على الاسم الواحد، قالوا: «فَرْخٌ» و«فِرَاجٌ»، و«فُرْوَخٌ»، و«كَعْبٌ»، و«كِعَابٌ»، و«كَعْوبٌ». قال الشاعر [من الوافر]:

٧٠٩ - وَكَثُتْ إِذَا غَمَزْتَ قَنَاءَ قَرْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

= وجملة «ارحم أصيبيتي»: بحسب الفاء. وجملة «كأنهم حجلٍ»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «تدرج»: في محل رفع صفة لـ «حجلٍ».

والشاهد فيه قوله: «حِجلٍ» حيث جمع «فَعْلٌ» على «فِعْلٍ».

(١) الصَّرَد: طائر فوق العصفور. (لسان العرب ٣/٢٤٩ صرداً).

(٢) النَّغْر: طائر يشبه العصفور. (لسان العرب ٥/٢٢٢ نغر).

٧١٠ - التحرير: البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص ١٠١؛ والأزهية ص ١٢٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٩؛ وشرح التصریح ٢/٢٣٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٤؛ وشرح شواهد المعنى ١/٢٠٥؛ والكتاب ٣/٤٨؛ ولسان العرب ٥/٣٨٩؛ «غمز»؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٨٥؛ والمقتضب ٢/٩٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٧٢؛ وشرح الأشموني ٣/٥٥٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٦٩؛ وشرح قطر الندى ص ٧٠؛ ومعنى اللبيب ١/٦٦؛ والمقرب ١/٢٦٣.

اللغة والمعنى: غمز القناة: عضها وعصرها وجسها. القناة: عصا الرمح. الكعب: ج الكعب، وهو العقدة بين الأنبوتين من القصب أو الرمح.

يقول: إذا لم تنفع الملائكة مع قوم خاشتمهم إلى أن يستقيم اعوجاجهم. وجاء في لسان العرف أن الشاعر هجا قوماً زعم أنه أثارهم بالهجاء وأهلكهم إلا أن يتركوا سبة وهجاءه. وقيل: إذا اشتد على جانب قوم رمت تليينه أو يستقيم.

الإعراب: «وكنت»: الواو: بحسب ما قبلها، أو استثنافية. كنت: فعل ماضٌ ناقص، والناء: ضمير =

وبافي الأمثلة تُجمع في القلة على «أفعالٍ»، نحو: «أَفْرَاسٌ»، و«أَكْتَافٌ»، «أَعْضَادٌ»، و«أَجْبَابٌ»، و«أَغْنَابٌ»، و«أَطَالِ»، و«أَبْرَادٌ»، و«أَغْنَاقٌ»، وجمعُها الكثير «فِعالٌ» و«فَعْولٌ»، نحو: «جَمَلٌ»، و«جِمَالٌ»، و«بُرْدٌ»، و«بُرُودٌ»، ما خلا «فَعَالًا»، فإن بابه أن يُجمع على «فِعالَان»، نحو: «صُرَدٌ»، و«صِرَدَانٌ»، و«جَرَذٌ»، و«جِرَذَانٌ» يستوي فيه القليل والكثير، وأصله الكثرة، والقلة داخلة عليه، ويفرق بينهما بقرينة.

فإن قيل: ولم اختصر جمع القلة بـ«أَفْعَلٌ»، وـ«أَفْعَالٌ»؟ فالجواب أنه لما كان بين جمع القلة والواحد من المتشابهة، ما تقدم ذكره من كون صيغته مستأنفة له، ويجري عليه كثير من أحكام المفرد، من نحو عود الضمير مفرداً إليه، كقوله تعالى: «وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَمِ لَعِرَةً شُقِيقَكُمْ مَمَّا فِي طُورِيهِ»<sup>(١)</sup>، وجواز تصغيره على لفظه، ووصف المفرد به من نحو: «بُرْمَةٌ عشرارٌ»، و«ثُوبٌ أَسْمَالٌ»؛ اختاروا هذين البناءين؛ لأنهما لا يكاد يوجد لهما نظير في الآحاد، ليعلم أنهما للجمع، ولا يقع فيهما التباس بالواحد.

فإن قيل: ولم اختصر «أَفْعَلٌ» بـ«فَعْلٌ» ساكن العين مفتوح الفاء؟ قيل: لخفته وكثرة استعماله؛ اختاروا له أخف اللفظين وأقلهما حروفاً؛ لأن بنية الجمع على حسب واحده، فإذا كان الواحد خفيقاً قليلاً الحروف، قلت حرف جمعه وحركاته اللاحقة لتكسيره، وإذا ثقل الواحد، وكثرت حروفه، كثر ما يلحق جمعه لما ذكرناه من أن الجمع يكون بزيادة على الواحد. فإن قيل: ولم اختصر «فَعْلٌ» مضموم الفاء مفتوح العين بـ«فِعالَان»، نحو: «نَعْرٌ»، و«نَغْرَانٌ»، و«جَرَذٌ» و«جِرَذَانٌ»؟ قيل: لوجهين:

أحدُهما: أن هذا البناء لما اختصر بضرب من المسميات، وهو الحيوان، ولزمه، فلم يفارق إلى غيره، ولم يكن غيره من الأسماء كذلك، فإنها لا تلزم مسمى خصوه بهذا

= في محل رفع اسم «كان». «إذا»: ظرف يتضمن معنى الشرط متعلق بالفعل: «كسرت». «غمزت»: فعل ماضٍ، والباء: ضمير في محل رفع فاعل. «قناة»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «قوم»: مضاف إليه مجرور. «كسرت»: فعل ماضٍ، والباء: ضمير في محل رفع فاعل. «كعوبها»: مفعول به منصوب وهو مضاف، و«ها» ضمير في محل جز بالإضافة. «أو»: حرف عطف بمعنى «إلا» ينصب بـ«أن» مضمورة. «تسقينا»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمورة، والألف: للإطلاق. والفاعل: هي. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها معطوف على مصدر متزع من الكلام السابق. والتقدير: «كسر أو استقامَة».

وجملة «كنت» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها استثنافية، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة «غمزت قناة قوم» الفعلية: في محل جز بالإضافة. وجملة «كسرت كعوبها»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة «إذا غمزت قناة قوم وكسرت كعوبها» جملة الشرط وجوابه: في محل نصب خبر «كان». وجملة «تسقينا»: صلة الموصول الحرفية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «كعوبها» حيث جمع «كعب» على «كعوب» لا على «كعب».

(١) النحل: ٦٦.

الجمع، كما خصوا بـ« فعلٍ » ما كان به آفة من نحو: « قتلى »، و« مرضى »، ولا يجمع عليه إلا ما أصابته بلية، نحو: « جريح »، و« جرحي »، و« زمرين »، و« زمتني ».

**والوجه الآخر:** أن يكون منتقضاً من « فعلٍ »، و« فعلٌ » يجمع في الكثرة على « فعلان »، نحو: « غرابٍ » و« غربانٍ »، و« عقابٍ » و« عقبانٍ ». ومما يؤيد ذلك أن « فعلًا » لا يكاد [يأتي] إلا مغيراً من غيره، نحو: « عمرٌ »، و« رُزْفٌ » عدلاً من « عامرٍ »، و« زافرٍ »، و« فسقٌ »، و« خبَّثٌ »، والمراد: فاسقٌ وخبيثٌ. فلما كان قد تغير عن « فاعلٍ »، و« فعيلٍ »، كان تغييره عن « فعلٍ » أولى؛ لأنَّه ليس بين البناءين إلا طرُحُ الألف، فهو أقرب إليه.

واعلم أنَّ الاسم الثلاثي لكثرته وسعة استعماله، كثُرت أبنية تكسيره، وكثُر اختلافها، حتى لا يكاد يخلو بناء منها من الشذوذ، والقياسُ ما تقدم ذكره. والمراد بقولنا أنه القياسُ أنه لو ورد اسمٌ، ولم يُعرف كيف جمعه، لكان القياسُ أن يُجمع على المنهاج المذكور، فعلى هذا لو سميت بالمصدر من نحو: « ضربٌ »، و« قتلٌ »، لكان القياس في جمعه أن يقول في القلة: « أضرِبٌ » و« أقتُلٌ »، قياساً على « أفلسٌ » و« أكتُبٌ »، وفي الكثير: « ضُرُوبٌ » أو « ضِرَابٌ »، و« قُتُولٌ » أو « قِتَالٌ »، قياساً على « فُلوسٌ » و« كِعابٌ ».

ولا بد من ذكر ما شدَّ من ذلك ليعلم؛ حتى لو اضطرَّ شاعرٌ أو ساجعٌ إلى مثله، لم يكن مخطئاً؛ لأنَّه استند إلى أصل من استعمالهم. فمن الشاذ تكسيرُهم « فعلًا » في القلة على « فعلٍ »<sup>(١)</sup>، والقياس « أفعُلٌ » على ما تقدم، قالوا: « رَأَدٌ »، و« أَرَادٌ »، و« الرَّأْدُ »: أصل اللُّخين، وقالوا: « زَنَدٌ »، و« أَرْنَادٌ »، و« الزَّنَدُ »: العُود الذي يُقدح به النار، وهو الأعلى، والزَّنَدَةُ السُّفليُّ فيها ثَقْبٌ، وهي الأنثى، فإذا اجتمعوا قيل: « زَنَدانٌ »، ولم يُقل: « زَنَدتَانٌ ». وأقالوا: « فَرَخٌ » و« أَفْرَاخٌ »، و« أَنْفٌ » و« آنَافٌ ».

جمعوا هذه الأسماء على « فعلٍ » حملًا لها على ما هي في معناه، وذلك أنَّ « رَأَدًا »

(١) هذا ليس شاذًا، وقد برهن الأب أنسطاس ماري الكرملي «أنَّ ما سُمع عن الفصحاء من جموع « فعلٌ » على « أفعالٍ » أكثر مما سُمع من جموعه (أي: المطردة) على « أفعُلٌ »، أو « فعلٍ »، أو « فعلٌ »». عدد ما ورد على « أفعُلٌ » هو ١٤٢ اسمًا، وعلى « فعل٩ » ٢٢١ اسمًا، وعلى « فعلٌ » هو ٤٢. فإنَّ يُسلِّموا بجمعه قياساً مُطْرِداً على « أفعالٍ » أَخْرَى وأولى؛ لأنَّ عدد ما ورد فيها هو ٣٤٠ لفظة، وكلُّها منقول عنهم، لورودها في الأمهات المعتمدة مثل اللسان والقاموس». (مجمع اللغة العربية: محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع. ص ٥١).

ولذلك أصدر مجمع اللغة العربية في القاهرة القرار التالي: «قرر المجمع من قبل أنَّ قياس جمع « فعلٌ » الاسم الصحيح العين أن يكون على « أفعُلٌ » جمع فلة، وعلى « فعل٩ » أو « فعلٌ » جمع كثرة. واستناداً إلى نص عبارة أبي حيان في استحسان الذهاب إلى جمع « فعل٩ » على « أفعالٌ » مُطْلِقاً، واستناداً أيضاً إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموَّعة على هذا الوزن، ترى اللجنة جواز جمع « فعل٩ » اسمًا صحيح العين، مثل: « بَخْتٌ » و« بَحَاثٌ » على « أفعال٩ »، ولو كان صحيح الفاء أو اللام، ويدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتلها والمضعف». ج ٢٦، ص ٢٢٣.

في معنى «ذَقِنْ»، و«أَرْنَدْ» في معنى «عُودِ»، و«فَرْخَ» في معنى «طَيْرٍ» أو «وَلَدٍ»، و«أَنْفُ» في معنى «غُضْبٍ»، فكما قالوا: «أَذْقَانُ»، و«أَغْوَادُ»، و«أَطْيَارُ»، و«أَغْصَاءُ»، فكذلك قالوا: «أَزَادَ»، و«أَفْرَاخُ»، و«أَرْنَادُ»، و«أَنَافُ»، لأنها في معناها، فأعطوهما حُكْمَها. وقيل: إنما قالوا «أَزَادَ»؛ لأن الهمزة مُتَارِيَّة لـالآلف، ومن مَخْرَجِها، فاعملوها مُعَامَلَتِها في الجمع، فكما قالوا: «بَابُ» و«أَبْوَابُ»، و«نَابُ» و«أَنِيَابُ»، كذلك قالوا: «رَأْدُ» و«أَزَادُ». والنونُ في «زَنِيد»، و«أَنْفُ» ساكنة، فهي غُنَّة، فجرت لغُنْتها مجرى المترسبة، والراء في «فَرْخَ» حرفٌ مكررٌ، فجرى تكريره مجرى الحركة فيه، فلذلك قالوا: «أَفْرَاخُ»<sup>(١)</sup>. وربما توارد البناءان على الاسم الواحد منها، قالوا: «أَرْنَدُ»، و«أَرْنَادُ». قال الشاعر [من المتقارب]:

٧١٠- وَجِدْتَ إِذَا اضْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ رَزَندُكَ أَنْقَبْ أَرْنَادِهَا  
وقالوا: «أَفْرَاخُ»، و«أَفْرَاخُ». قال الراجز:

٧١١- لَوْلَا هُبَاشَاتٌ مِنَ التَّهَبِيشِ لَصِبْيَةٌ كَأَفْرُخِ الْعُشُوشِ

(١) لاحظ هذا التعسُّف في تعلييل هذه الجموع، ترى لو عَلِم بوجود عشرات الجموع التي على وزن «أَفْعَال» ومفرداتها «أَفْعَلُ»، كَلَّخَطَ الْخَاطَ، وشَكَلَ أَشْكَالَ، وَحَمَلَ أَحْمَالَ، وَسَمَعَ أَسْمَاعَ، وَلَخَنَ أَحْانَ، وَفَرَّدَ أَفْرَادَ.. ماذا كان سيعللها؟

٧١٠- التَّعْرِيف: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٥٩/٢؛ وشرح التصريح ٢/٣٠٣؛ والكتاب ٣/٥٦٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٦٧٤؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٢٦. والمقتضب ٢/١٩٦.

اللغة: الزند: العود الذي تقدح به النار. ثقب الزند: خرجت ناره.  
الإعراب: «وَجِدْتَ»: فعل مضارٍ مبني للمجهول، والناء ضمير في محل رفع نائب فاعل. «إِذَا»: اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل: «وَجِدْتُ». «اَضْطَلَحُوا»: فعل مضارٍ، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل. «خَيْرَهُمْ»: مفعول به ثانٍ لـ«وَجَدَ»، وهو مضار، و«هُمْ»: ضمير في محل جز بالإضافة. «أَرْنَدُكَ»: الواو حرف استثناء، «زَنِيدُكَ» مبتدأ مرفوع، وهو مضار، والكاف في محل جز بالإضافة. «أَنْقَبْ»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضار. «أَرْنَادِهَا»: مضار إلى مجرور، وهو مضار، و«هَا»: ضمير في محل جز بالإضافة.

وجملة «أَرْنَادِهَا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اَضْطَلَحُوا»: في محل جز بالإضافة. وجملة «أَرْنَادِهَا»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أَرْنَادِهَا»، وهو جمع «زَنِيد»، وهذا الجمع شاذ عند النحاة، وقياسياً على الصحيح كما بين الأب أنسستاس الكرمي (راجع مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ص ٢٢٣، وما بعدها).

٧١١- التَّعْرِيف: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٧٨؛ ولسان العرب ٦/٢٧٩ (جبن)، ٤١٧ (عشش)، ٣٦٣ (هبش).

اللغة والمعنى: تهبسش: تجمّع، وتهبسش الشيء: التمس الوسائل للحصول عليه، العشوش: جمع عُش وهو بيت الطائر في الشجر. يزيد: لولا ضرورة الحصول على قوت صبيته (جواب الشرط في أبيات آخر) الذين يشبهون بانتظارهم عودته فراح الطائر في عشه.

الإعراب: «لَوْلَا»: حرف شرط غير جازم، يدلّ على امتناع لوجود. «هُبَاشَاتٌ»: مبتدأ مرفوع =

وقال الشاعر [من البسيط]:

٧١٢- ماذا تقول لأفراخِ بذى مَرَخِ زُغْبِ الْحَوَالِ لِمَاءٍ وَلَا شَجَرُ فالبيت الأول على القياس، والثاني على الشاذ، وقالوا: «أنف» و«أنف» و«أنف». قال الأعشى [من الطويل]:

٧١٣- إذا رَوَحَ الرَّاعِي الْلَّقَاحَ مُعَزِّبًا وأَنْسَثَ عَلَى آنافِهَا غَبَرَاثُهَا

= بالضمة، وخبره ممحض وجواباً. «من التهبيش»: جاز و مجرور متعلقان بممحض صفة. «الصبية»: جاز و مجرور متعلقان بالمصدر (التهبيش). «كافرخ»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محل جز صفة للصبية، وهو مضاف، و«أفرخ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «العشوش»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هباشات»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه قوله: «أفرخ» جمعاً لـ«فريخ».

٧١٤- التخريج: البيت للحطبة في ديوانه ص ١٦٤؛ والأغاني ٢/١٥٦؛ وأرضي المسالك ٤/٣١٠؛ وخزانة الأدب ٣/٢٩٤؛ والخصائص ٣/٥٩؛ وشرح التصريح ٢/٣٠٢؛ والشعر والشware ١/٣٣٤؛ ولسان العرب ٢/٥٣٢ (طلع)؛ ومعجم ما استجم ص ٨٩٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٢٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٤٩؛ وشرح الأشموني ٣/٦٧٤؛ والمقتضب ٢/١٩٦.  
اللغة: الأفراخ: ج الفريخ، وهو صغير الطائر، والمراد هنا أولاد الشاعر. ذو مرخ: اسم واحد. الرغب: الريش الصغير. الحوائل: ج الحوصلة، وهي معدة الطائر. وزغب الحوائل: كناية عن ضعفهم.  
الإعراب: «ماذا»: اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول به مقدم. «تقول»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». «ألفراخ»: جار و مجرور متعلقان بـ«تقول». «بذني»: جار و مجرور متعلقان بممحض نعت لـ«ألفراخ»، وهو مضاف. «مرخ»: مضاف إليه مجرور. «زغب»: نعت سببي لـ«ألفراخ»، وهو مضاف. «الحوائل»: مضاف إليه مجرور. «لا»: حرف نفي. «ماء»: مبتدأ مرفوع خبره ممحض. «ولا»: الواو حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «شجر»: معطوف على «ماء».

وجملة «تقول»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه قوله: «أفراخ» جمعاً لـ«فريخ»، وهذا شاذ عند جمهرة النحاة. وقد أثبت الألب أستناس الكرملي أنه قياسي. راجع مجلة اللغة العربية بالقاهرة ج ٢٦، ص ٢٢٣.

٧١٥- التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٣٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٥٨؛ ولسان العرب ٩/٩ (أنف).

اللغة: اللقاح: جمع لقحة، أي الإبل ذات اللبن. المعزب: المبعد في المرعى.  
المعنى: الشاعر يصف كرم القوم حين يشتد الزمان ويقوس برد الشتاء، ويشبح الطعام.  
الإعراب: «إذا»: ظرفية شرطية متعلقة بالجواب. «روح»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الراعي»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء. «اللقاح»: مفعول به منصوب بالفتحة. «معزبنا»: حال منصوب بالفتحة. «وأنست»: الواو: حرف عطف، «أنست»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والناء: ناء التأنيث الساكنة. «على»: حرف جر. «آنافها»: اسم مجرور، و«ها»: ضمير متصل في =

فاما «الرَّأْدُ» فلم يسمع فيه إلَّا «أَرَادُ». .

وقد جاء الكثير على «فُعْلَانَ»، بضم الفاء. قالوا: «ظَهْرَانَ»، و«ظَهْرَانُ»، و«بَطْنَانَ»، و«ثَغْبَانَ»، و«ثَغْبَانُ»، والثَّغْبُ: مَسِيلُ الوادي، وقالوا: «جَحْشُ»، و«جِحْشَانَ»، و«عَبْدُ»، و«عِبْدَانَ»، فكسروه على «فُعْلَانَ» بكسر الفاء.

وربما كسروه على «فُعُولَةَ»، و«فِعَالَةَ»، فيأتون فيه بناء التأنيث لتحقيق تأنيث الجمع، فقالوا: «الْفِحَالَةُ»، و«الْبُعْلَةُ»، و«الْعُمُوَةُ».

وقد جاء أيضاً على «فِعَلَهُ». قالوا: «جَبَّةَ»، و«جِبَّةَ»، و«قَفْعَةَ» و«فِقْعَةَ» لضريئين من الكلمة، وقالوا: «قَعْبَةَ»، و«قِعْبَةَ».

وقد جاء أيضاً على «فَعِيلَ»، قالوا: «عَبْدَ»، و«عَيْدَ»، و«كَلْبَ»، و«كَلِيلَ». قال الشاعر [من السريع]:

٧١٤ - والعِيسُ يَنْغُضُنَ بِكِيرَانِهَا كَاتِمًا يَنْثَهِ شَهْنَ الْكَلِيبُ  
وَذَلِكَ كَلَهُ قَلِيلٌ شَادٌ لَا يَقْاسِ عَلَيْهِ، وَبَعْضُهُ أَشَدُّ مِنْ بَعْضٍ، فـ«الْكَلِيبُ» وـ«الْعَيْدُ»،  
أَقْلُّ مِنْ «فِقْعَةَ»، وـ«قِعْبَةَ»، وـ«فِقْعَةَ» أَقْلُّ مِنْ «فُعْلَانَ»، وـ«فُعْلَانَ»، وـسِيبُويه<sup>(١)</sup> كَانَ

= محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بخبر أسمى الممحوظ. «غِبراتِها»: اسم «أمسى» مرفوع بالضمة، وـ«هَا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

وجملة «إِذَا رُوحَ . . .» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَمْسَتْ غِبراتِها . . .»: معطوفة في محل جر. وجملة جواب الشرط في البيت التالي.  
والشاهد فيه جمع «أَنْفَ» على «آنَافَ».

٧١٤ - التخريج: البيت بلا نسبة في الاشتراق ص ٢٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥١٢  
اللغة: العيس: جمع أعيش وعيساء، والأعيس من الإبل: الذي يخالط بياضه شقرة، والكريم منها. ينغضن: يتحرّك في ارتتجاف واضطراب. الكيران: جمع الكور وهو الرحل بأدواته. الكليب: جماعة الكلاب.

المعنى: تحرّك هذه الإبل الكريمة مضطربة، فتهتز رحالها كما لو كنّ يتحاشين كلاباً تعصّبها.  
الإعراب: «والعِيسُ»: الواو: بحسب ما قبلها، «الْعِيسُ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «يَنْغُضُنَ»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله ببنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «بِكِيرَانِهَا»: جازٌ ومجرور متعلقان بـ«يَنْغُضُنَ»، وـ«هَا»: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. «كَانَمَا»: كافة ومكاففة. «يَنْهَشِهْنَ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وـ«هَنَّ»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «الْكَلِيبُ»: فاعل مرفوع بالضمة، وـسَكَنَ لضرورة الشعر.

وجملة «الْعِيسُ يَنْغُضُنَ»: بحسب الواو. وجملة «يَنْغُضُنَ»: في محل رفع خبر للعيس. وجملة «يَنْهَشِهْنَ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كَلِيب» حيث جاءت جمعاً لكلب، والثانية كلاب وأكلب.

(١) لم أقع على مذهب سيبويه التالي في كتابه. وانظر الكتاب ٣/٥٦٧.

يذهب إلى أن «الكليل» ونحوه اسم للجمع كـ«الجامل»<sup>(١)</sup>، و«الباقر»<sup>(٢)</sup>، وكذلك «فقعَة»، و«قِبَّة»، وليس بجمع مكسر. فعلى هذا، لو صغر، لصغر على لفظه، ولم يُردد إلى الواحد. وذهب الأخفش إلى أن ذلك كله تكسير وإن قل استعماله. وقال قوم: «فِعْلَة» وبابه مقصورة من «فِعَالَة»، فالاصل في «فقعَة»: كـ«حِجَارَة»، فاعرف.

فأمّا «فَعَلُ» بفتح الفاء والعين، فالقياس أن يأتي في القلة على «أفعَال» كـ«جَمِيل»، وأجمل، وفي الكثير «فِعَال» و«فُعُول»، نحو: «جِبَال»، و«جِمَال»، وأسود، و«ذُكُور». و«فِعال» في هذا الباب أكثر من «فُعُول». وقد جاء على غير المنهاج المذكور، قالوا في القليل: «زَمَنْ»، وأزْمَنْ، قال ذو الرمة [من الطويل]:

٧١٥- أَمْتَزَلْتَيْ مَيْ سَلَامَ عَلَيْنِكُمَا هَلِ الْأَزْمَنُ الْلَّاتِي مَضَيْنَ رَوَاجِعٌ  
وحكى سيبويه<sup>(٣)</sup>: «جَبَل»، و«أَجْبَلُ». وقالوا في المعتل: «عَصَماً»، و«أَغْصِن»  
كـ«أَذْلِ»، و«أَخْتِ»، وذلك من حيث كان «الزَّمَنُ» دَهْرًا، و«الجَبَلُ» ثَلَاثًا، فحملوه على معناه.  
وفي الجملة إن الأسماء الثلاثية لما اشتربت في عدة واحدة، وأصل واحد؛ جاز  
أن يُشَيَّء بعضها بعض، فيدخل كل واحد منها على الآخر، ولزوم «فَعَلُ» مفتوح العين  
لـ«أَفْعَلُ»، وبناؤه عليه أكثر من لزوم «فَعَلُ» ساكن العين لـ«أَفْعَلُ»، وذلك لخفة «فَعَلُ»  
وكثرته توسعوا فيه أكثر من توسعهم في «فَعَلُ». ولذلك كان الشاذ في جمع «فَعَلُ» أقلَّ

(١) الجامل: الجمال، وقيل: القطيع من الإبل معها رعيانها وأربابها. (لسان العرب ١١/١٢٤) (جمل)).

(٢) الباقر: جماعة البقر مع رعاتها. (لسان العرب ٤/٧٣) (بقر)).

٧١٥- التخريج: البيت الذي الرمة في ديوانه ص ١٢٧٣؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٦٢٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٦٣؛ ولسان العرب ١١/٦٥٨ (نزل)؛ واللمع في العربية ص ٢٤٨؛ وبالنسبة في أسرار العربية ص ٣٥٢؛ والمقتضب ٢/١٧٦.

المعنى: يخاطب الشاعر منازل محبوته مية ويسائلها: هل ستعود تلك الأيام الجميلة التي قضيناها معاً؟  
الإعراب: «أَمْتَزَلْتَيْ»: الهمزة: للنداء القريب، «مَنْزَلْتَيْ»: منادي مضاد منصوب بالياء لأنه مثنى.  
«مَيْ»: مضاد إليه مجرور. «سَلَامَ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «عَلَيْكُمَا»: «عَلَى»: حرف جر، الكاف:  
ضمير متصل في محل جر بحرف الجر، و«مَا»: للثنية، والجار والمجرور متعلقان بخبر المبتدأ  
المحدود تقديره: كائن. «هَلْ»: حرف استفهام، لا محل لها من الإعراب. «الْأَزْمَنُ»: مبتدأ مرفوع  
بالضمة. «اللَّاتِي»: اسم موصول في محل رفع صفة. «مَضَيْنَ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله  
بنون النسوة، والتون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «رَوَاجِعٌ»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة.  
وجملة «سَلَامَ عَلَيْكُمَا»: استئنافية ويجوز أن تكون اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الْأَزْمَنُ  
رَوَاجِعٌ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وجملة «أَمْتَزَلْتَيْ» ابتدائية لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه قوله: «هَلْ الْأَزْمَنُ» حيث جمع «زَمَنْ» على «أَزْمَنْ» وهو قليل.

(٣) الكتاب ٣/٥٧١.

من الشاذ في جمع « فعل ». وقد كسروه في الكثير على « فُعلان ». قالوا: « حَمْلُ »، و« حَمْلَانٌ »، و« سَلْقٌ »، و« سُلْقَانٌ ». والسلق: المكان المطمئن . وقالوا: « بَرْقُ »، و« بِرْقَانٌ »، و« وَرَلُ »، و« وِرْلَانٌ »، كسروه على « فِعلان » بكسر الفاء ، و« الْبَرْقُ »: الحَمْلُ ، و« الْوَرَلُ »: دُونِيَّةٌ تُشَبِّهُ الضَّبَّ . وقالوا: « أَسْدٌ »، و« أَسْدٌ »، و« وَثَنٌ »، و« وَثَنٌ »، وقد قرأ عطاء بن أبي رباح : « إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَنْتَأْنَا »<sup>(١)</sup> ، والمراد: وَثَنَا ، فسُكِّنت العين على حد « رُسْلٌ »، و« كُثْبٌ »، وقلبت الواو همزة لانضمامها على حد قلبها في « أَفْتٍ »، و« أَجْوَهٌ ».

وقد أنكر بعضهم أن يكون لفظ الجمع أقل من لفظ الواحد، فتأوله على أن يكون مخفقاً من « أَسْدٍ » مضموم العين ، و« أَسْدٌ » مقصور من « أَسْوِدٍ »، فأما « إِزارٌ » و« أَزْرٌ »، فهو أيضاً مقصور من « أَزْوِرٍ ». ومثله قول الشاعر [من الرجز] :

### ٧١٦ - فيَهَا عَيَائِيلُ أَسْوَدٌ وَنُمْرٌ

وقد يدخلون الهاء على « فَعُولٍ » و« فَعَالٍ » هنا، كما أدخلوها عليهما في تكسير « فَعَلٍ »، فيقولون: « ذُكُورَةٌ »، و« أَسْوَدَةٌ »، و« ذِكَارَةٌ »، و« جِمَالَةٌ »، و« حِجَارَةٌ »، وقالوا: « حِجَارٌ » أيضاً، وهو أقيس ، و« حِجَارَةٌ » أكثر . قال الشاعر [من البسيط] :

### ٧١٧ - كَانَهُ مِنْ حِجَارِ الْغَيْنِيلِ لَبَسَهَا مَضَارِبُ الْمَاءِ لَوْنَ الطُّخْلُبِ اللَّزِبِ

(١) النساء: ١١٧ . وهي أيضاً قراءة ابن عباس ، وعائشة ، وغيرهما . انظر: البحر المحيط ٣٥٢/٣ وتفسير الطبرى ٢٠٩/٩ ، ٢١٠ ، ٢٩٩/١ ، والكشف ١٩٨/١ ، والمحتسب ١٦٤/٢ . ومعجم القراءات القرآنية ٢/٢ .

٧١٦ - التخريج: الرجز لحكيم بن معية في شرح أبيات سيريه ٢/٣٩٧؛ ولسان العرب ٥/٢٣٤ (نمر)؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٨٦؛ وبلا نسبة في شرح التصریح ٢/٣١٠، ٣٧٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٣٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٦؛ والكتاب ٣/٥٧٤؛ ولسان العرب ١١/٤٨٩ (عید)؛ والمقتضب ٢/٢٠٣؛ والممتنع في التصریح ١/٣٤٤ .

اللغة: العيائل: ج العيال ، وهو أحد العيال ، والمراد به أشباه السباع .  
الإعراب: «فيهَا»: جار و مجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم . «عيائِيل»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة ، وهو مضارف . «أَسْوَدٌ»: مضارف إليه مجرور . «وَنُمْرٌ»: الواو: حرف عطف . «نَمْرٌ»: معطوف على «أَسْوَدٌ» مجرور بالكسرة ، وسُكِّن للضرورة .  
والشاهد فيه قوله: «وَنُمْرٌ» حيث جاء به مقصوراً من «نُمْرٌ» .

٧١٧ - التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٤/١٦٥ (حجر) (وفيه «الترب» مكان «اللزب») .  
المعنى: شبه حواffer الفرس في صلابتها ، وأملاسها بحجارة الماء المطحلبة .  
الإعراب: «كَانَهُ»: حرف مشبه بالفعل ، والهاء: اسمه . «من حجار»: جار و مجرور متعلقان بخبر =

الغيل: الماء الجاري، واللَّزِبُ: اللازم. فأما ما كان منه مضاعفًا، فإنه يلزم بناء أدنى العدد، ولا يجاوزه. قالوا: «لَبَّ»، و«أَلْبَابُ»، و«مَدَدُ»، و«أَمْدَادُ»، و«فَتَنُ»، و«أَفْنَانُ»، اجتذبوا في المضاعف ببناء الكلمة عن بناء الكثرة، كما قالوا: «أَرْسَانُ»، و«أَقْلَامُ»، فاقتصرت على «أَفْعَالٍ»، ولم يجاوزها.

وأما «فَعْلٌ» بفتح الفاء وكسر العين، فإنه يكسر على «أَفْعَالٍ». قالوا: «كَيْدُ»، و«أَكْبَادُ»، و«فَخِذْ»، و«أَفْخَاذُ»، و«نَمِرُ»، و«أَنْمَارُ». ولا يكادون يتتجاوزونها إلى بناء الكثرة، وذلك من قبيل أن «فَعْلًا» أقل من «فَعْلٍ» بكثير، كما أن «فَعَلًا» أقل من «فَعْلٍ». والبناء إذا كثُر؛ توسعوا في جمعه، الا ترى أن «فَعْلًا» ساكن العين لما كان أكثر من «فَعَلٍ»، جاؤوا لمضاعفه ببناء قلة وبناء كثرة، نحو قولهم: «صَكُّ»، و«أَصْكُّ»، و«صِكَاكُّ»، و«صُكُوكُّ». ولم يجيء في مثل «مَدَدُ»، و«فَتَنُ»: «مِدَادُ»، و«فِنَانُ»، و«فَنُونُ». و«فَعْلٌ» أقل من «فَعَلٍ»، فنقص تصريفه عنه بأن لزم بناء الكلمة، ولم يتجاوزه، وقد قالوا: «الثُّمُورُ»، و«الرُّوعُولُ». ولم يكثر فيه كثرته في «فَعَلٍ»، وإنما ذلك على التشبيه بـ«الأسود».

فأما «فَعْلٌ» بفتح الأول وضم الثاني، فهو كـ«فَعِيلٍ» يأتي على «أَفْعَالٍ»، قالوا: «عَجَزٌ»، و«أَعْجَازٌ»، و«عَضْدٌ»، و«أَعْضَادٌ»، ولم يتجاوزه إلى غيره، كما لم يتجاوز «فَعْلٌ»؛ لأن «فَعَلًا» مضموم العين، أقل من «فَعِيلٍ» مكسور العين. وإذا لم يتجاوزوا «فَعَلًا» أدنى العدد لقلته، كان ذلك في «فَعِيلٍ» أولى؛ لأنه أقل. وقد قالوا: «رَجُلٌ» و«رِجَالٌ»، و«سَبْعٌ»، و«سِبْعَةٌ». جاؤوا به على «فَعَالٍ» على التشبيه بـ«فَعِيلٍ». وقد قالوا: «ثَلَاثَةٌ رِجَلٌ»، كأنهم استغنو بها عن «رِجَالٌ»، وليس «رِجَلٌ» بتكسير «رَجُلٍ»، وإنما هو اسم للجمع.

وأما «فَعْلٌ» بكسر الأول وسكون الثاني، فإنه يكسر في الكلمة على «أَفْعَالٍ»، وفي الكثير على «فَعُولٌ»، و«فِعَالٍ». و«فَعُولٌ» فيه أكثر، قالوا: «جِهَنَّمُ»، و«أَحْمَالٌ»، و«حَمْوَلٌ»، و«عَذْلٌ»، و«أَعْدَالٌ»، و«عَدْوَلٌ»، و«بَئْرٌ»، و«أَبَارٌ»، و«بِشَارٌ»، و«ذَئْبٌ»، و«ذَئَابٌ».

ويجتذبون بـ«أَفْعَالٍ» عن «فَعُولٌ»، و«فِعَالٍ». قالوا: «خِمْسٌ»، و«أَخْمَاسٌ». و«الخِمْسُ» من أظلماء الإبل، و«شِبَّرٌ»، و«أَشْبَارٌ»، و«سِتْرٌ»، و«أَسْتَارٌ»، و«طِمْرٌ»، و«أَطْمَارٌ». استغنو بـ«أَفْعَالٍ» هنا كما استغنو بـ«أَفْعَالٍ» فيما تقدم، نحو: «رَسِينٌ»

= «كَأْن». «الغيل»: مضاد إليه. «لبسها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وـ«ها»: مفعول به أول. «مضارب»: فاعل. «الماء»: مضاد إليه. «لون»: مفعول به ثان. «الطِّحلب»: مضاد إليه.

«اللَّزِبُ»: صفة لـ«الطِّحلب». وجملة «كأنه من حجار»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لبسها مضارب الماء»: صفة لـ«حجار» محلها الجر. والشاهد فيه: جمع «حجر» على «حجار»، والأكثر أحجار.

و«أَرْسَانٌ»، و«قَدَمٌ»، و«أَفْدَامٌ» عن بناء الكثرة، وكما استغنو بـ«أَفْعَلَ» في «كَفٌّ»، و«أَكْفُّ» ولم يتجاوزوه.

وقد جاؤوا به على «فِعْلَة». قالوا: «قِرْذٌ»، و«قِرْدَة»، و«جِسْنَلٌ»، و«جِسْلَة» . والجِسْلُ: ولد الضَّبْتُ، جعلوه للقليل، قالوا: «ثَلَاثَةُ قِرْدَةٍ»، كأنهم استغنو بـ«قِرْدَة» عن «أَفْرَادٍ».

وقد كسروه على «فُغْلَانٍ» بضم الفاء، قالوا: «ذِئْبٌ»، و«ذُؤْبَانٌ»، و«صِزْمٌ»، و«صُرْمَانٌ»، وعلى «فِعْلَانٍ» بكسر الفاء، قالوا: «رِئْدٌ»، و«رِئْدَانٌ»، والرِّئْدُ: التَّرْبُ، و«شِقْدَّ»، و«شِقْدَانٌ»، وهو فُرْخ العظاء والحرباء. وقالوا: «صِنْتَوْ»، و«صِنْوَانٌ»، و«قِنْوَانٌ»<sup>(١)</sup>، و«قِنْوَانٌ»، وقد يُضَمَّان، فيقال: «صِنْوَانٌ»، و«قِنْوَانٌ». وكثير في كلامهم، فهو في الكثرة عديل «فَلْسٌ»، و«كَعْبٌ»، فلذلك توسعوا في أبنية تكسيره.

وقد يجيء في القلة على «أَفْعَلُ»، وذلك قليل يُسمع ولا يُقاس عليه، قالوا: «ذِئْبٌ»، و«ذُؤْبَبٌ»، و«قِطْعٌ»، و«أَقْطَعٌ». والقطْعُ: نَضْلٌ عريض يصير للسَّهْمِ. وقالوا: «قِدْرٌ»، و«أَقْدَرٌ». وأنكر الجَزْمِي «أَقْدَرٌ». وقالوا: «بِحْرُو» و«أَبْجِرٌ»، و«رَجْلٌ» و«أَزْجَلٌ»، ولم يتجاوزوا «أَزْجَلًا» إلى غيره من جموع الكثرة، كما لم يتجاوزوا «أَكْفًا».

فأمّا «فِعْلٌ» بكسر الفاء وفتح العين، فإنه في القلة على «أَفْعَالٍ»، نحو: «عَنْبٌ»، و«أَغْنَابٌ»، و«ضَلَعٌ»، و«أَضْلَاعٌ»، و«مِعَا»، و«أَمْعَاء»، و«إِرَامٌ»، و«آرَامٌ»، والإِرَامُ: العلم في الطريق. وفي الكثير: «فُعُولٌ»، قالوا: «ضُلُوعٌ»، و«أَرْوَمٌ»، ولم يقولوا: «عُثُوبٌ»، ولا «مُعِيٌّ»، اجتَزَأُوا عنه بمثال القلة، كما اكتفوا بـ«أَرْسَانٍ» عن «رُسُونٍ». وقد قالوا في القلة: «أَضْلَعٌ»، شبهوه بـ«أَزْمِنٌ»، أو لأنَّه عَظِيمٌ قالوا: «أَضْلَعٌ»، كما قالوا: «أَغْلَظُمٌ».

فأمّا «فِعْلٌ» بكسر الفاء والعين، فتكسيره في القلة على «أَفْعَالٍ». قالوا: «إِبْلٌ»، و«آبَالٌ»، و«إِطْلٌ»، و«آطَالٌ»، والإِطْلُ: الخاصِرَةُ، ولم يتجاوزوه إلى غيره، بل اكتفوا بهذا المثال عن مثال الكثرة، لقلته في كلامهم، ولم يتسعوا فيه.

وأمّا «فُغْلٌ» بضم الفاء وسكون العين، نحو: «فُغْلٌ»، و«بُرْذٌ»؛ فبأبه أن يجيء في القلة على «أَفْعَالٍ»، نحو: «أَفْفَالٌ»، و«أَبْرَادٌ»، ويُجمع في الكثرة على «فُعُولٌ»، و«فِعَالٌ». و«فُعُولٌ» أكثرُ فيه، قالوا: «بُرْذٌ»، و«بُرْوَذٌ»، و«أَبْرَادٌ»، و«بُرْجٌ»، و«بُرْوَجٌ»، و«أَبْرَاجٌ»، و«جَنْدٌ»، و«جَنْوَدٌ» و«أَجْنَادٌ». وأمّا مجِيئُه على «فِعَالٌ»، فقالوا: «جَمْدٌ»، و«أَجْمَادٌ»، و«جِمَادٌ»، والجِمَادُ: الأرض المرتفعة، و«قُرْطٌ»، و«قِرَاطٌ»، و«أَفْرَاطٌ».

و«فِعَالٌ» في المضاعف أكثرُ. قالوا: «فُفٌّ»، و«قِفَافٌ» لما ارتفع من الأرض، وقالوا: «خُفٌّ»، و«جِفَافٌ»، و«أَخْفَافٌ» في القلة، و«خُصٌّ»، و«أَخْصَاصٌ»، و«جِنْصَاصٌ»، و«عُشٌّ».

(١) القنة: العذر بما فيه من الرطب. (لسان العرب ٢٠٤ / ١٥ (قنا)).

و«عشاش»، وأعشاش، وقالوا: «عشوش» أيضاً قال رؤبة [من الرجز]:  
**لِصِبْنِيَةَ كَأَفْرَاخِ الْعَشُوشِ<sup>(١)</sup>**

وقالوا في المعتل: مدعى و«أمداء»، ولم يتجاوزوه لقلته وقد كسروه أيضاً على  
 «فعلة». قالوا: «جُنْزُر»، وأجحار، و«جَحَّرَة»، و«قُلْبَة»، و«أَفْلَابُ»، و«قِلْبَة»، وقالوا:  
 «خُرْجَة»، و«خَرَجَة»، ولم يقولوا: «أَخْرَاج»، وقالوا: «رُكْنُ»، وأركان، و«جُزْءَ»،  
 و«أَجْزَاء»، ولم يجاوزوه كما لم يجاوزوا «خِرَاجَة».

وقد كسروا حرفًا منه على « فعل » كما كسرروا عليه « فعل » بفتح العين، قالوا:  
 «الفُلْكُ » للواحد والجمع. قال الله تعالى: « فِي الْفُلُكِ الْمُشْخُونُ »<sup>(٢)</sup> ، وقال تعالى: « حَتَّى إِذَا  
 كُنْتُمْ فِي الْفُلُكِ وَيَرَيْنَاهُمْ »<sup>(٣)</sup> ، فَجَعَلَهُ جمِيعاً كأنهم حملوا « فعلًا » على « فعل »؛ لأن « فعلًا »  
 يكون جمِيعاً لـ « فعل »، نحو: « أَسَدٌ »، و« أَسَدٌ ».

و« فعل »، و« فعل » قد يشتراكان في « أفعال ». نحو: « صُلْبٌ »، و« أَصْلَابٌ »، و« أَسَدٌ »،  
 و« أَسَادٌ »، فشورك بينهما في هذا الضرب من الجمع، فـ « الفُلْكُ » إذا أريد به الواحد،  
 فبمنزلة « فعل »، وإذا أريد به الجمع، فهو بمنزلة « أسد » . وكثير توسيعهم في هذا البناء  
 لكثرة في كلامهم، فهو في الكثرة قريب من كثرة « فُلْسٌ » و« كَغْبٍ ».

وأما « فعل » بضم الفاء، وفتح العين نحو: « صُرَدٌ »، و« صِرْدَانٌ »، و« جُرَدٌ »،  
 و« جِرْدَانٌ »، فقد تقدم ذكره، وقد شد منه: « رَبْعٌ » و« أَرْبَاعٌ »، و« الرَّبْعُ » من الإبل: ما نُتج  
 في الربيع، و« رُطْبٌ » و« أَرْطَابٌ »، وإنما قالوا ذلك، لأن « الرَّبْعُ » جَمْلٌ، فجمعه جموعه،  
 و« الرُّطْبُ » ثَمَرٌ، فكسروه تكسيره مع أنه ليس بوادي، وإنما هو جموع « رُطْبَةٍ ».

وأما « فعل » بضم الفاء والعين نحو: « عُنْقٌ » و« أَذْنٌ »، فهو قليل كـ « فعل »،  
 نحو: ضِلَعٌ . قالوا فيه: « عُنْقٌ »، وأعناق، و« أَذْنٌ »، وآذان، فلم يجاوزوه إلى غيره  
 لقلته، كما لم يجاوزوا « إِبَلًا » و« آبَالًا » وبابه، فاعرفه . فجميع أبنية جموع الثلاثي عشرة  
 على ما ذكرنا، منها خمسة أبنية مقيسة مطردة، وهي « فعل »، و« أفعال » و« فعلون » و« فعل »  
 و« فعل »، و« فعلان ». فاما « فعل » و« أفعال » فبناءان للقليل، وأما « فعلون » و« فعل »  
 فأخوان، وهما للكثير، و« فعلة » و« فعلة » مؤنثاهما يجريان مجراهما، وليس « فعل »  
 و« أفعال » آخرتين؛ لأن ما يجيء فيه « فعلون » يحيى فيه « فعل » بعينه، وليس كذلك « فعل »  
 و« أفعال »، وبباقي الأمثلة شاذة من جهة الاستعمال، وبعضها أكثر من بعض .

وقوله: « أفعال أعمها »، يريد: أعمها استعمالاً؛ لأنَّه ورد في الأبنية العشرة، وهو شاذ  
 في بنائين منها، وذلك قوله: « أَفْرَاخٌ » و« أَزَادٌ »، و« أَرْبَاعٌ » و« أَرْطَابٌ »، مطرد في الباقي .

.٢٢ (٣) يونس:

.١١٩ (٢) الشعراء:

(١) تقدم بالرقم ٧١١.

ثم «فعال» أكثر من بقية الأبنية؛ لأنَّه يرد في ستة أمثلة في « فعلٍ » مفتوح الأول ساكن الثاني، نحو: «كباش»، و«زناد»، وفي « فعلٍ » بكسر الفاء، نحو: « قذح »، و« قدح »، و« فعلٍ » بضم الفاء، نحو: « خفٌ »، و« خفافٍ »، وفي « فعلٍ » بفتح الأول والثاني، نحو: « جملٍ » و« جمالٍ »، وفي « فعلٍ » بضم الأول وفتح الثاني، نحو: « رُبِعٍ » و« رباعٍ »، وفي « فعلٍ » بضم الثاني، نحو: « سبعٍ » و« سباعٍ ».

ثم « فعلٌ » بعد « فعلٍ » في الكثرة، ترد في خمسة أمثلة، قالوا: « فلوسٌ » في جمع « فليسٌ »، و« عروقٌ » في جمع « عرقٍ »، و« جرودٌ » في جمع « جرحٍ »، فهذه ثلاثة أمثلة ساكنة العين متحرّكة الفاء بالحركات الثلاث، قالوا: « أسودٌ » و« نمورٌ » في جمع «أسدٍ » و« نمرٍ ». و« فعلانٌ » مقارب في الكثرة لـ « فعلٌ ». قالوا: « رثلانٌ »، و« صنوانٌ »، و« عيدانٌ »، و« خربانٌ »، و« صردانٌ »، في جمع « رأيٍ »، و« صنوٍ »، و« عودٍ »، و« حربٍ »، و« صردٍ ».

ثم « أفعلٌ » في الكثرة بعد « فعلانٌ » ورد في أربع أمثلة: قالوا: « أفلسٌ »، و« أزجلٌ »، و« أزمَنٌ »، و« أصلعٌ »، في جمع « فليسٌ »، و« زجلٍ » و« زمنٍ » و« ضلعٍ ».

و« فعلانٌ » مضموم الفاء، و« فعلةٌ » بكسر الفاء وفتح العين، وهو متساويان في الكثرة، قالوا: « بطنانٌ »، و« ذopianٌ »، و« حملانٌ »، في جمع « بطنٍ »، و« ذئبٍ »، و« حملٍ »، وقالوا: « عودةٌ »، و« قردةٌ »، و« قرطبةٌ »، في جمع « عودٍ »، وهو البعير الهرم، و« قرديٍ »، و« قرطٍ »، وهو الحلة في الأذن.

وبافي الأمثلة متقاربة في القلة والكثرة، فاما « حجلٍ » في جمع « حجَلٍ »، فهو قليل لم يأت منه في الثالثي، إلا هذا المثال، ولذلك لم يذكره صاحب الكتاب مع أمثلة الجموع. قال الأصمعي: هو لغة في « الحَجَلٍ ». وال الصحيح أنه جمع، ونظيره « ظربانٍ » في جمع « ظربانٍ » على زنة « قطرانٍ »، وهو دُويبة مُنتهٍ. والذي يدل أن « حجلٍ »، و« ظربانٍ » جمعان تائيهما، يقال: « هي الحِجْلَى والظَّرْبَانِ »، و« هو الحَجَلُ » حتى ذلك أبو زيد، ولو كان لغة في « الحَجَلٍ » كما قال الأصمعي، لكن مذكراً مثله. وقال أبو الحسن: « حجلٍ » يكون واحداً، ويكون جمعاً كـ « الفُلكٍ » وـ « الهجانٍ ». فعلى هذا يكون بناء ثالثاً، فاما البيت الذي أشده، وهو [من الكامل]:

ازْحَمَ أَصَنِيبِيَّتِي الَّذِينَ كَانُوكُمْ حِجْلَى تَدَرَّجُ فِي الشَّرَبَةِ وَقُمْ<sup>(١)</sup>

فهو عبد الله بن الحجاج، والشاهد فيه استعمال « حجلٍ » جمعاً. و« أصنيبيتي » تصغير « أصبيةٍ »، وهو جمع « صبيٍ » كـ « رَغِيفٍ » و« أَرْغَفَةٍ ». وحقره على لفظه، ولم يرده إلى الواحد؛ لأنَّه بناء قلة. شبة صبيته لضعفهم عن الكسب بحجل يتدرج من أماكنه، ولا يطيئ لعجزه عن الطيران. والشربة: موضع، وهو بناء غريبٌ.

(١) تقدم بالرقم ٧٠٨.

## فصل

### [أوزان جمع الثلاثي المجرد الذي لحقته تاء التأنيث]

قال صاحب الكتاب: وما لحقته من ذلك تاء التأنيث، فأمثلة تكسيره «فعال»، «فعول»، «أفعل»، «فَعَلْ»، «فُعَلْ»، نحو: «قصاع»، و«اللِّقاح»، و«بِرَام»، و«رقاب»، و«بُدُور»، و«حَجُوز»، و«أئُمَّ»، و«بِدَر»، و«اللِّقَح»، و«تِير»، و«مِعَد»، و«نَوْب»، و«بُرَق»، و«تُخَم»، و«بُدَن».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن ما لحقته تاء من الثلاثي ستة أبنية: «فَعَلَة» بفتح الأول وسكون الثاني، و«فَعَلَة» بفتح الأول والثاني، و«فَعِيلَة» بفتح الأول وكسر الثاني، و«فَعَلَة» بضم الأول وسكون الثاني، و«فَعَلَة» بكسر الأول وسكون الثاني، و«فَعَلَة» بضم الأول وفتح الثاني.

فأما الأول، وهو «فَعَلَة»، فجمعه لأدنى العدد بالألف والتاء، نحو: «فَضَعَة»، و«فَصَعَات»، و«جَفْنَة»، و«جَفَنَات»، و«صَحْفَة»، و«صَحَفَات». وإذا أردت الكثير، كسرته على «فِعَال»، وذلك: «فَضَعَة»، و«فِصَعَات»، و«جَفَنَة»، و«جَفَنَات»، و«صَحَفَة»، و«صَحَفَات». هذا هو الباب، وقد يجيء على «فعول». قالوا: «بَدَرَة»، و«بُدُور»، و«مَائَة»، و«مُؤْون»، و«الْمَائَة». أسلف البطن. أدخلوا «فعولاً» على «فعال»، لأنهما أختان، كما دخلت عليها في جمع « فعل»، نحو: «فلس»، و«فلوس»، إلا أن «فعولاً» في جمع «فَعَلَة» قليل، وفي «جمع فَعَل» كثير، وذلك لأن «فعلاً» أخف من «فَعَلَة» وأكثر استعمالاً، فكانت أكثر تصرفاً.

وإنما اختص «فَعَلَة» بـ «فعال»؛ لأنها أخف البناءين، والمعتل والمضارع في ذلك كالصحيح، قالوا في المعتل العين: «ضَيْعَة»، و«ضَيْعَات»، و«ضَيْعَاء»، و«عَيْبَة»، و«عَيْبَات»، و«عِيَاب»، وقالوا: «رَوْضَة»، و«رَوْضَات»، و«رِيَاض»، قال الله تعالى: «فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ»<sup>(١)</sup>.

وقالوا في المعتل اللام: «ظَبَيْة»، و«ظَبَيَّات»، و«ظِباء»، و«رَنْكَوَات»، و«رِيكَاء»، و«فَشَوَّة»، و«فَشَوَّات»، و«قِشَاء»، و«قِشَّاء»، وربما كسروه على « فعل». قالوا: «نَوْبَة»، و«نَوْبَتْ»، و«جَنْوَنَة»، و«جُونَنَة»، ومثله «قَزِيَّة»، و«قُرَى». وليس ذلك بقياس مطرد، إنما هو محمول على غيره، حملوه على «فَعَلَة»، حيث قالوا: «غَرَفَ» و«ظَلَمَ»، كما حملوا «فعلاً» ساكن العين على « فعل»، فجمعوه على « فعلان». قالوا: «حَشْ»، و«جِشَانَ»،

و«عَبْدٌ»، و«عِبْدَانُ»، و«صَرَدُ»، و«صِرْدَانُ»، و«نَغْرُ»، و«نِغْرَانُ». وقد يجيء على «فَعْلٍ» بكسر الفاء وفتح العين، قالوا: «خَيْمَةُ»، و«خَيْمَ»، و«هَضْبَةُ»، و«هَضْبَةَ»، و«جَفْنَةُ»، و«جَفْنَ». وليس ذلك أيضاً بقياس، إنما هو مقصور من «فَعَالٍ»، نحو: «هِضَابُ»، و«جِفَانٌ». والمضاعف منه كال الصحيح، قالوا: «سَلَةُ»، و«سَلَاتُ»، و«سِلَالُ»، و«جَرَّةُ» و«جَرَاثُ»، و«جِرَارُ»، و«رَبَّةُ»، و«رَبَاتُ»، و«رِبَابُ». وقد يستغنون بجمع القلة، فلا يجاوزونه، قال سيبويه<sup>(١)</sup>: وقد يجمعون بالباء، وهم يريدون الكثرة.

وأما الثاني، وهو «فَعَالَةُ» بالتحريك، فإنه يجمع في القلة بالباء، وفي الكثرة على «فَعَالٍ». قالوا: «رَقَبَاتُ»، و«رَقَبَةُ»، و«رَحَبَاتُ»، و«رَحَبَةُ»، و«رِحَابُ»، و«الرَّحْبَةُ»: ساحة المسجد وغيره بتحريك الحاء. وحكي أبو زيد: «رَحْبَةُ»، بالسكون. والمعتُل كذلك، قالوا: «نَاقَةُ»، و«نَيَاقُ»، والقليل «نَاقَاتُ»، وربما كسروه على «فَعْلٍ». قالوا: «نَاقَةُ»، و«نُوقُ»، و«فَارَةُ»، و«فُورُ»، و«القارَةُ»: الأكمة. قال الراجز:

٧١٨- هل تَعْرِفُ الدَّارَ بِأَغْلَى ذِي الْقُوْزِ قدْ دَرَسْتَ غَيْرَ رَمَادَ مَكْفُوزَ  
ومثله من الصحيح خَشَبَةُ، و خَشَبٌ، و بَدَنَةُ، و بَدَنٌ، قال الله تعالى:  
﴿وَالْبَدَنَتِ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ شَعَرِنَا اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال: ﴿كَانُوكُمْ خَشَبٌ مُّسَنَّدٌ﴾<sup>(٣)</sup> فَرِيءُ بالإسكان  
والضم<sup>(٤)</sup>، وليس ذلك بالأصل، إنما «فَعْلٍ» مخفف من «فَعُولٍ» مقصور من «فَعُولٍ»، وقد

(١) الكتاب: ٥٧٨ / ٣.

٧١٨ - التخريج: الرجز لمنظور بن مرثد في لسان العرب ١٢٢ / ٥ (قول)، ١٤٨ (كفر)، وтاج العروس ٤٨٨ / ١٣ (قول)، وبلا نسبة في الأسباب والنظائر ٩٣ / ٨؛ وإصلاح المنطق ص ٣٤٠؛ وزنادر أبي زيد ٢٣٦.

اللغة: درست: عفت وأتمحت.

الإعراب: «هل»: حرف استفهام. «تعرف»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «الدار»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «بأعلى»: مضاف إليه مجرور متعلقان بمحدود حال من «الدار»، و«أعلى» مضاف. «أذى»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنها من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «القول»: مضاف إليه مجرور بالكسنة منع من ظهورها الضرورة الشعرية. «قد»: حرف تحقيق. «درست»: فعل ماض، والباء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «غير»: مستثنى منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «رماد»: مضاف إليه مجرور بالكسنة. «مكفور»: نعت مجرور بالكسنة منع من ظهورها الضرورة الشعرية. وجملة «تعرف» ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «درست» في محل نصب حال من «الدار». والشاهد فيه قوله: مجيء الكلمة «القول» جمعاً لـ«قارة» بمعنى الأكمة.

(٢) الحج: ٣٦. (٣) المتفقون: ٤.

(٤) قراءة الضم هي المثبتة في التقى المصفي، وقرأ بالتسكين الكسائي وأبو عمرو وعاصم وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٨ / ٢٧٧؛ وتفسير الطبرى ٢٨ / ٧٠؛ وتفسير القرطبي ١٢٥ / ١٨؛ والكتاف ٤ / ١٠٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢ / ٢١٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٧ / ١٥٢.

كُسرت أيضًا على « فعلٍ » قالوا : قامَة ، وَقِيمَة ، وَتَارَة ، وَتَيْرَة ، قال الراجز :

### ٧١٩      يَقُولُ تَارَاتٍ وَيَمْشِي تَيَّرًا

وـ« فعلٍ » هنا مقصور من « فعلٌ ». ويؤيد ذلك عندك قلبُ الواو باء في « قيمٍ »، كما قلب في « سُوطٍ »، وـ« سِيَاطٍ »، وـ« حَوْضٍ »، وـ« حِيَاضٍ »، إذ لو كان أصلًا، لصحت الواو فيه كما صحت في « زَوْجٍ »، وـ« زِوْجَةٍ »، وـ« عَوْدٍ » وـ« عِوْدَةٍ ».

وأما المعتل اللام، فنحو: « قَنَاءً »، وـ« قَطَاةً »، وـ« حَصَاءً »، فأكثر ما يجيء جمعه كجمع الأجناس، أو جمع السلامة بالألف والتاء، فاما الأول، فنحو: « قَنَاءً »، وـ« قَنَاءً »، وـ« قَطَاةً »، وـ« قَطَاً ».

واما الثاني: وهو جمع السلامة، فنحو: « قَنَاءٍ » وـ« قَطَّاً »، وـ« حَصَاءٍ »، وقد جاءت على « فعلٍ ». قالوا: « أَصَاءً »، وـ« إِضَاءً »، قال الشاعر [من الطويل]:

### ٧٢٠      عَلِيَّنَ بِكِيدِيُونَ وَأَبْطَنَ كُرَّةً      فَهُنَ إِضَاءٌ صَافِيَاتٌ<sup>(١)</sup> الْغَلَائِلِ

٧١٩ - التخريج: الرجل بلا نسبة في الكتاب ٥١٤/٣؛ ولسان العرب ٩٦/٤ (تور).

اللغة: التارة: المرة، أو العين ويقوم هنا معناه: يثبت قائماً غير ماضٍ، المعنى: وصف شيئاً بالمشي حيناً، وبالترفق حيناً آخر.

الإعراب: « يقوم »: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: هو. « تاراتٍ »: مفعول فيه ظرف زمان، منصوب بالكسرة، لأنه جمع مؤنث سالم، متعلق بالفعل « يقوم ». « يمشي »: الواو: حرف عطف. « يمشي »: فعل مضارع مرفوع بضم مقدرة على الياء للتشقّل، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: « هو ». « تيرًا »: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل « يمشي ».

وجملة « يقوم »: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة « يمشي ». والشاهد فيه جمعه تارة على « تير »، والقياس « تيار » بالألف، لأن تارة فعلة في الأصل كـ« زَرْحَةٌ » وـ« رِحَابٌ » إلا أن المعتل من ( فعل ) قد تحذف ألفته كما قيل: ضياع وضيع، طلباً للخففة، لثقله بالاعتلال.

(١) جاء في جدول التصويبات (ص ٩٠٩) الملحق بطبعه ليزعم أن « صافيات » خطأ صوابها: « صافيات » بالضاد. لكنها في الديوان وشرحه بالضاد. وراجع شرح مفردات البيت.

٧٢٠ - التخريج: البيت للتابعة الذبياني في ديوانه ص ١٤٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٦، ١٢٤٥؛ وخزانة

الأدب ٣/١٦٧؛ ولسان العرب ١/١٩٥ (وضاء)، ٥/١٣٧ (كرر)، ١١/٥٠٢ (غلل)، ١٣/٣٥٧.

(كتن)، ١٤/٣٨ (أضاء)، والمعاني الكبير ص ١٠٣٣، ١٠٣٦.

اللغة: عُلَيْنَ بِكِيدِيُونَ: جعل على ظواهر الدروع ذردي الزيت لثلاثة أصداء. الكُرَّة: البعر والرماد، وقيل: هي ما طليت به من دهن أو دسم. الوضاء: جمع وضيء، وهو الثقي الصافي. صافيات الغلائل: يعني أن الدروع صافية، فغلائلها صافيات لصفائها؛ لأن الدرع إذا كانت صافية، لم تدنس الغلالة تحتها. وقيل: الغلائل: مسامير الدروع، واحتتها غلالة.

الإعراب: « عُلَيْنَ »: فعل مضارع مبني لل مجرور مبني على السكون لاتصاله ببنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. « بِكِيدِيُونَ »: جاز و مجرور متعلقان بالفعل. « وَأَبْطَنَ »: الواو: حرف عطف، « أَبْطَنَ »: تعرّب إعراب « عُلَيْنَ ». « كُرَّةً »: مفعول به منصوب بالفتحة. « فَهُنَ »:

وقالوا: «أَمْةٌ»، و«إِمَاءٌ». ويجيء أيضًا على «فُعُولٍ» كما جاء الصحيح. قالوا: «صَفَّةٌ»، و«صُفَيْ»، فـ«صَفَّيْ» «فُعُولٌ»، وأصله «صُفُويٌّ». وإنما قلبوا الواو ياءً لوقوعها ساكنةً مع الياء. قال الشاعر [من الرجز]:

٧٢١- كأن مثنيه من التفيفي من طول إشراف على الطوي  
موقع الطئير على الصفي

وقالوا: «دَوَّةٌ»، و«دُوَيْ»، وهو «فُعُولٌ» أيضًا، فعمل به ما تقدم ذكره. وما جاء من المضاعف، فحكمه حكم الصحيح، لكنه عزيز.

وأما الثالث: وهو «فُعلة»، فإنه يجمع في القلة بالألف والباء. قالوا: «رُكبةٌ»، و«رُكباتٌ»، و«ظلمةٌ»، و«ظلماتٌ»، قال الله تعالى: «مِنْ وَرَءَ الْحُجَّرَتِ»<sup>(١)</sup>، وقال: «ظُلْمَتْ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ»<sup>(٢)</sup>. ويجمع في الكثير على «فُعلٍ»، قالوا: «رُكْبٌ»، و«ظُلْمٌ»، و«غَرْفٌ». هذا هو الباب كما كان «فعالٌ»، نحو: «خفانٌ»، و«قصاعٌ» هو الباب في «فُعلةٌ». و«فُعلاتٌ» كـ«جَفَنَاتٌ»، و«فَصَعَاتٌ» أشد تمكناً من «غُرفاتٌ»، و«ظُلْمَاتٌ»، وذلك

= الفاء: استثنافية، «هن»: ضمير مبني في محل رفع مبتدأ. «إضاء»: خبر مرفوع بالضمة.  
«صافيات»: صفة «إضاء» مرفوعة بالضمة، وهو مضارف. «الغالل»: مضارف إليه مجرور بالكسرة.  
وجملة «عليين»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «أبطن». وجملة «هن إضاء»:  
استثنافية لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه قوله: «إضاء» حيث جاءت. جمعاً لـ«أضاء» بدليل وصفها بجمع المؤنث السالم  
«صافيات».

٧٢١- التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٨؛ وللأخيل الطائي في لسان العرب ٤٦٤/١٤  
(صفا)، ٣٣٧/١٥ (نفي)؛ وله أو للعجاج في لسان العرب ١٠٤/٧ (هيسن)؛ وليس في ديوان العجاج؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٤٥، ٩٧٢؛ والخصائص ٢/١١٢؛ وسر صناعة الإعراب ١/٢٥٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥١٤؛ ولسان العرب ٧/٢٤٩ (هيسن)، ٨/٤٠٤ (وقع).  
اللغة: المتنان: مثنى المتن وهم مكتنفا الصلب من العصب واللحم عن يمينه وشماله، والمتن:  
الظهر. التقى: الثانية، أو رشاش المطر. الإشراف: النظر من على. الطوي: المطوي، والحرمة من  
البُر. الصفي: جمع الصفة وهي الحجر العريض الأملس.

الإعراب: «كأن»: حرف مشبه بالفعل. «منتهي»: اسم «كأن» منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضارف،  
والباء: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. «من التفيفي»: جار ومحروم متعلقان بمحدوف  
صفة. «من طول»: جاز ومحروم متعلقان بمحدوف صفة «إشراف»: مضارف إليه مجرور بالكسرة.  
«على الطوي»: جاز ومحروم متعلقان بـ«إشراف». «موقع»: خبر «كأن» مرفوع بالضمة، وهو  
مضارف. «الطيير»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «على الصفي»: جاز ومحروم متعلقان بالخبر.  
وجملة «كأن منتهي... موقع»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه قوله: «الصفي» حيث جاء جمعاً للصفة.

لأمرئين: أحدهما: أن «فُعلَةً» كـ«جَفْنَةً»، و«قَضْعَةً» أكثر من «فُعلَةً» بالضم، وأخف لفظاً، فكان التوسيع فيه أكثر. والثاني: كراهة الضميين؛ إذا قلت: «رُكْبَاتٌ». وقد يجيء على «فِعَالٍ» في المضاعف، قالوا: «جُبَّةً» و«جِبَابٌ»، و«أَقْبَةً» و«قِيَابٌ»، وهو كثير. وقالوا في غير المضاعف: «بُزْمَةً»، و«بِرَامٌ»، و«نُقْرَةً»، و«نِقَارٌ»، و«بُزْقَةً»، و«بِرَاقٌ». شبهوه بـ«قَضْعَةً» و«قِصَاعٍ».

وقالوا فيما اعتلت عينه: «دُولَةً»، و«دُولَاتٌ»، و«دُولٌ»، وقالوا في المعتل اللام: «خُطْوَةً»، و«خُطْوَاتٌ»، و«خُطْىً»، و«عَزْوَةً»، و«عَزْوَاتٌ»، و«عَرَىً» . والمعتل بالياء في الكثير كذلك، قالوا: «كُلْيَةً»، و«كُلَّيًّاً»، و«مُذْيَةً»، و«مُذَيًّاً» . ولا يكادون يجمعونه بالباء، لأنهم كرهوا جمعه بالباء لما يلزم من ضم العين، فيقال: «كُلْيَاتٌ»، فتفعل الياء بعد ضمة، فيشقل النطق بها، فاجتزوها ببناء الكثرة عنه، وقالوا: «ثَلَاثٌ غَرَفٌ ورُكَبٌ»، فأضافوا عد القليل إلى بناء الكثرة، كما قالوا: «ثَلَاثَةُ قِرَدَةً»، و«ثَلَاثَةُ جُرُوحٍ»، فأضافوه إلى بناء الكثرة. والمضاعف مثله، قالوا: «سُرَةً»، و«سُرَاتٌ»، و«سُرَرٌ»، و«مُدَّةً»، و«مُدَّاتٌ»، و«مُدَّدٌ»، و«جَدَةً»، و«جَدَاتٌ»، و«جَدَدٌ».

وأما الرابع: وهو «فُعلَةً»، فإنه يجمع في القلة بالألف والباء، نحو: «سِدْرَاتٍ»، و«كِسْرَاتٍ»، وفي الكثير يكسر على «فِعْلٍ». قالوا: «سِدْرٌ»، و«كِسَرٌ»، وقد يقولون: «ثَلَاثٌ كِسَرٌ»، و«ثَلَاثُ فَقَرٍ»، فمُوقعيه على القليل، كما قالوا: «ثَلَاثٌ غَرَفٌ»، فأوقعه على القليل. و«ثَلَاثٌ كِسَرٍ» أقوى من «ثَلَاثٌ غَرَفٍ» لأن جمع «فُعلَةً» مضموم الفاء بالألف والباء أكثر من جمع «فُعلَةً» بكسر الفاء بهما، فـ«غَرْفَاتٌ» أكثر من «كِسْرَاتٍ»، وذلك من قبل أن التقاء الكسرتين في الكلمة واحدة أقل من التقاء الضميين، ولذلك قل بـ«إِبْلٍ»، و«إِطْلٍ»، وكثير بـ«طَبِّ» و«جُنْبٍ».

والمعتل اللام بهذه المنزلة، قالوا: «لِحَيَةً»، و«لِحَىً»، و«فِرْيَةً»، و«فِرَىً»، و«رِشَوَةً»، و«رِشَىً». ولا يكادون يجمعونه بالألف والباء؛ لأنَّه كان يلزم كسر ثانية، فيقال: «رِشْوَاتٌ». وإذا كرهوا اجتماع الكسرتين في الصحيح، كانوا له في المعتل أكرة، وقالوا في المعتل العين: «قِيمَةً»، و«قِيمَاتٌ»، و«دِيمَةً»، و«دِيمَاتٌ»، و«قِيمٌ»، و«دِيمٌ» . جمعوه في القلة بالألف والباء؛ لأنَّه لا يجتمع فيه كسرتان، كما اجتمعا في المعتل اللام، وقالوا في المضاعف: «قِيَدَةً»، و«قِيَدَاتٌ»، و«قِيدَدٌ»، و«عِدَّةً»، و«عِدَّاتٌ»، و«عِدَّدٌ» وربما كسرروا «فُعلَةً» على «أَفْعَلٍ»، قالوا: «نِغْمَةً»، و«أَنْعَمٌ»، و«شِدَّةً»، و«أَشَدٌ»، وذلك قليل، ليس بالأصل. والذي عليه المحققون أن «أَنْعَمًا» جمع «نُغمٌ» على القياس، و«الْأَنْعَمُ» المصدر، و«أَشَدًّا» جمع «شَدًّا» «كَفَدًّا» و«أَقْدًّا». قال أبو عبيدة مَعْمُرُ بْنُ الْمُؤْتَمِّ أَشَدًّا جمع لا واحد له.

الخامس: وهو «فعَّلَة» بفتح الأول وكسر الثاني، نحو: «نِقْمَة» و«مِعَدَّة»، فتكتسيره في الكثير «فَعَلْ» بكسر الفاء، وفتح العين، نحو: «نِقْمَ» و«مِعَدَ». وليس ذلك بقياس، والذي سوَغ لهم ذلك أنهم يقولون: «نِقْمَة» و«مِعَدَّة» بسكون الثاني، فيصير كـ«كِسْرَة»، وـ«خِرْفَة»، فيكسر تكتسيره، وفي القلة بالألف والباء، نحو: «نِقْمَات» و«مِعَادَات»، ولا يُغيَّر.

السادس: ما كان على «فَعَلَة» بضم الفاء وفتح العين، وذلك نحو: «تَحْمَة»، وـ«تَهْمَة»، فتكتسيره في الكثرة على «تَحْمَ»، وـ«تَهْمَ»، بضم الأول وفتح الثاني. أجروا هذا القبيل من الأسماء في الجمع مجرى «فَعَلَة»، كـ«ظَلْمَة» وـ«غُرْفَة»، كما أجروا «فَعَلَة» بفتح الفاء والعين مجرى «فَعَلَة» ساكن العين. فقالوا: «رِقَابُ» كما قالوا: «جِفَانُ». وليس «تَحْمَ»، وـ«تَهْمَ» كـ«رُطْبَ»، لأن «رُطَبًا» ونحوه جنس، فهو بمنزلة «تَمِير» وـ«بُرُّ»، فهو اسم واحد يقع للجنس، ألا ترى أنه يُذَكَّر، فيقال: «هو الرطب»، كما يُقال: «هو التمر». وـ«الْتَحْمُ» ونحوه مؤنث، نحو قوله: «هي التخم». ولو صغرت «رطباً»، لصغرته على لفظه، فقلت: «رُطِينِبُّ»، ولو كان تكتسيراً، لكنت تقول: «رُطِينِباتُ». ولو صغرت «تخماً»، لقلت: «تَخِيمَاتُ»، فترده إلى الواحد، ثم تجمعه بالألف والباء؛ لأنه جمع مكسر.

فجميع أبنية جمع هذه الأسماء ستة على ما ذكر، فأعممها «فِعَالُ»؛ لأنَّه يكون في أربعة منها، وذلك أنَّه يَكون في «فَعَلَة»، نحو: «جَفْنَة» وـ«جِفَانُ»، وـ«فَعَلَة» كـ«الْفَحَة» وـ«الْلَفَحَة»؛ الناقة تُحلب، وفي «فَعَلَة» بالضم كـ«بُرْزَمَة» وـ«بِرَام»، وـ«الْبَرْمَة»؛ القدْرُ، وفي «فَعَلَة» كـ«رَقَبَة» وـ«رِقَابُ»، وـ«فِعَالُ» في «فَعَلَة» وـ«فَعَلَة» بسكون العين وتحريكها قياس مطرد، وهو فيما عداهما شاذ.

وـ«فَعَلُّ» في «فَعَلَة» وـ«فَعَلَة» بضم الفاء أصل، وما عداه فهو شاذ. وـ«فَعَلُّ» في «فَعَلَة» بكسر الفاء أصل، وغيره فيها شاذ. وأمّا «فَعَلَة» كـ«مِعَدَّة»، فقد ذكر أمرها، فاعرفه.

## فصل [جَمْعُ الصَّفَاتِ]

قال صاحب الكتاب: وأمثلة صفاته كأمثلة أسمائه، وبعضها أعم من بعض، وذلك قوله: «أَشِيَّعُ»، وـ«أَخْلَافُ»، وـ«أَخْرَارُ»، وـ«أَنْطَالُ»، وـ«أَجْنَابُ»، وـ«أَيْقَاظُ»، وـ«أَنْكَادُ»، وـ«أَغْبَدُ»، وـ«أَجْلَفُ»، وـ«صِعَابُ»، وـ«حِسَانُ»، وـ«وِجَاعُ»، وقد جاء «وَجَاعَى»، ونحوه: «حَبَاطَى»، وـ«حَذَارَى»، وـ«ضِيفَانُ»، وـ«إِخْوَانُ»، وـ«وَغْدَانُ»، وـ«ذُكْرَانُ»، وـ«كُهُولُ»، وـ«رِطَلَة»، وـ«شِيَخَة»، وـ«وَرَدَّ»، وـ«سُحْلَة»، وـ«نُصْفَة»، وـ«خُشْنَة»، وقالوا: «سُمَحَاءُ» في جمع «سَمْحَى».

**قال الشارح:** أعلم أن تكسير الصفة ضعيف، والقياس جمعها باللوا و والنون. وإنما ضعف تكسيرها؛ لأنها تجري مجرى الفعل، وذلك أنك إذا قلت: «زيد ضارب»، فمعنىه: يضرب، أو ضرب، إذا أردت الماضي، وإذا قلت: «مضروب»؛ فمعنى: يُضرب، أو ضرب، ولأن الصفة في افتقارها إلى تقدّم الموصوف، كال فعل في افتقاره إلى الفاعل.

والصفة مشتقة من المصدر كما أن الفعل كذلك، فلما قاربت الصفة الفعل هذه المقاربة، جرت مجرى، فكان القياس أن لا تجمع كما أن الأفعال لا تُجمع، فأما جمع السلامة، فإنه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل إذا قلت: «يَقُولُونَ»، و«يَضْرِبُونَ»، فأشبأه قولك: «قَائِمُونَ»: «يَقُومُونَ». وجرى جمع السلامة في الصفة مجرى جمع الضمير في الفعل؛ لأنَّه يكون على سلامة الفعل، فكل ما كان أقرب إلى الفعل، كان من جمع التكسير أبعد، وكان الباب فيه أن يُجمع جمع السلامة، لِمَا ذكرناه من أن «ضاربون»، و«مضروبون» يُشَبِّه «يَضْرِبُونَ»، و«يَضْرِبُونَ» من حيث سلامة الواحد في كل واحد منها، وأن الواو للجمع والتذكير كما كانت في الفعل كذلك.

وقد تُكسر الصفة على ضغف لعلبة الاسمية. وإذا كثُر استعمال الصفة مع الموصوف، قويت الوصفية، وقل دخول التكسير فيها، وإذا قل استعمال الصفة مع الموصوف، وكثُر إقامتها مقامه، غلت الاسمية عليها، وقوى التكسير فيها.

وتكسير الصفة على حد تكسير الاسم، وقوله: «وأمثلة صفاته كامثلة أسمائه»، يريد أن أبنية تكسير الصفة كأبنية تكسير الاسم. والضمير في قوله: «وأمثلة صفاته كامثلة أسمائه» يعود إلى الاسم الثلاثي. والمراد أن تكسير الصفة، إذا كانت ثلاثة، تتكون من تكسير الاسم إذا كان ثلاثة، وأبنية الثلاثي من الصفات سبعة أبنية: « فعلٌ » بفتح الأول وسكون الثاني، و« فعلٌ » بكسر الأول وسكون الثاني، و« فعلٌ » بضم الأول وسكون الثاني، و« فعلٌ » بفتحهما، و« فعلٌ » بفتح الأول وكسر الثاني، و« فعلٌ » بفتح الأول وضم الثاني، و« فعلٌ » بضمهما.

فما كان من الأول، وهو « فعل »، فتكسيره على « فعال »، قالوا: « صَبَّ »، و« صِعَابُ »، و« فَسْلُ »، و« فِسَالٌ »، و« خَذَلُ »، و« خِدَالٌ ». والفسل: الرَّذْلُ، والخذل: الممتلىء. هذا هو الغالب المطرد، وربما جاء على « فَعُولٌ ». قالوا: « كَهْلٌ »، و« كُهْوْلٌ »، دخلت « فَعُولٌ » على « فعال » هنا على حد دخولها عليها في الأسماء، نحو: « كَغْبٌ »، و« كِعَابٌ »، و« كُعُوبٌ »، إلا أنها في الاسم أقعد منها في التكسير، فكان التوسيع فيها أكثر، وقد جاء على « فعل » أيضاً. قالوا: « رَجُلٌ كَثُ اللُّحْنِيَّةِ »، و« قَوْمٌ كُثُّ »، وقالوا: « رَجُلٌ ثُطٌّ » للڭوزيج، و« قَوْمٌ ثُطٌّ »، و« ثُوبٌ سَخْلٌ »، و« ثِيَابٌ سُخْلٌ » وهو الأبيض، وقالوا: « فَرْسٌ وَرْدٌ »، و« خَيْلٌ وَزَدٌ »، وهو قليل. وربما قالوا: « كِشَاثٌ »، و« ثِطَاطٌ »، و« وِرَادٌ » على القياس، وقالوا: سَمْخٌ، و« سَمَحَاءٌ »، فجاوزوا به على معناه؛ لأنَّه في معنى اسم الفاعل

فجاء على «عالِم»، و«عَلِمَاء»، و«صَالِح»، و«صُلْحَاء»، وما أقربه من «المَذَاكِير»، و«المَلَامِح»، كأنه جاء على غير المستعمل.

ولا يكسر القليل على «أَفْعَل»، فلا يقال في «صَعْبٌ»: «أَصْعَبُ» ولا في «فَنْلٌ»: «أَفْسُلٌ»، كما قالوا في الاسم: «أَكْعَبُ»، و«أَفْسُسٌ»، وذلك أنَّ الغرض من المجيء بأبنية القلة أنْ تضاف أسماء أدنى العدد إليها من نحو: «ثَلَاثَةُ أُثُوَابٍ»، و«خَمْسَةُ أَكْلُبٍ»، وأنت لا تضيف إلى الصفة؛ لأنَّ الغرض بيان نوع المعدود، ولا يحصل ذلك بالإضافة إلى الصفة. ألا ترى أنك إذا قلت: «ثَلَاثَةُ طَوَالٍ» مثلاً، لم يدلَّ على نوع دون نوع، لأنَّ الطُّول يشترِك فيه أنواع كثيرة. فلما كان كذلك، لم يُنْتَج إلى أمثلة القلة في الصفات، فإذا احتاج إلى ذلك؛ جمعوه جمعَ السِّلامة يقع للقليل، فاستغنو به.

وقد كسروا بعض الصفات تكسيرَ الأسماء، فجاؤوا بها على «أَفْعَل». قالوا: «عَبْدٌ»، و«أَعْبَدٌ»، و«عَبِيدٌ»، كما قالوا: «كَلْبٌ»، و«أَكْلُبٌ»، و«كَلِيلٌ»، وقالوا: «شَيْخٌ»، و«أَشِيَّخٌ»، كما قالوا: «بَيْتٌ»، و«أَبِيَاتٌ». وقالوا: «عِلْجٌ»، و«عِلَاجٌ»، و«أَعْلَاجٌ»، كما قالوا: «أَجْذَاعٌ» في «جَذْعٍ». وقالوا: «شِيَخَانٌ» و«ضِيفَانٌ» على حد «رَأْلٍ» و«رِئَلَانٍ». وقالوا: «شِيَحَّةٌ» كما قالوا: «زِوْجَةٌ»، و«عِوَادَةٌ» في الاسم، وقالوا: «وَغْدٌ»، و«وَغْدَانٌ» بالضم على زنة «فَعْلَانٌ»، كما قالوا: «ظَهْرَانٌ»، و«ظَهْرَانٌ». وقالوا: «وِغْدَانٌ» بكسر الفاء كما قالوا: «جَحْشٌ» و«جِحْشَانٌ»، و«عَبْدٌ»، و«عِبَدَانٌ»، فجاءت أمثلته على تسعه أبنية، منها بناء واحد مطرد، وهو «فِعَالٌ»، والباقي شاذة تُسمع ولا يقاس عليها. وبعضها أكثر من بعض، وذلك لأنهم أجروها مجرى الأسماء، ألا ترى أنهم لا يكادون يستعملونها مع موصفاتها، فلا يقولون: «رَجُلٌ عبدٌ»، ولا «رَجُلٌ شَيْخٌ»، ولو سميت رجلاً بصفة، لكان حكمها حكم الأسماء.

وأما الثاني: وهو «فِعْلٌ»، فإنه يكسر على «أَفْعَالٍ»، نحو: «جِلْفٌ»، و«أَجْلَافٌ»، والجِلْفُ: الشاة المسلوحة بلا رأس ولا قوائم. وقالوا: «بِضُوٌّ»، و«أَنْضَاءٌ»، وهو المهزول، وحتى أبو زيد: «خَلْوٌ» بالكسر، و«أَخْلَاءٌ»، جعلوا «أَفْعَالًا» هنا بدلاً من «فُعُولٌ» و«فِعَالٌ». ولذلك لا يجيء معهما، فلا يقال: «أَجْلَافٌ»، و«جُلُوفٌ»، ولا «جِلْفٌ». وقال بعضهم: «أَجْلَفٌ»، كما قالوا: «أَذْوَبٌ»، أجروه مجرى الأسماء، وقالوا: «رَجُلٌ صِنْعٌ»، و«قَوْمٌ صِنْعُونَ»، لم يجاوزوا ذلك. والصِّنْعُ: الحاذق. وليس شيءٌ من هذه الصفات يمتنع من الجمع بالواو والتون.

وأما الثالث: وهو «فِعْلٌ»، بضم الفاء وسكون العين، فهو مثل «فِعْلٌ» المكسور الفاء في القلة، قالوا: «رَجُلٌ خَلْوٌ»، و«قَوْمٌ خَلْوُونَ»، وقالوا: «مُرٌّ»، و«أَمْرَارٌ»، و«حُرٌّ»، و«أَخْرَارٌ»، كما قالوا: «جِلْفٌ»، و«أَجْلَافٌ»؛ لأنَّ «فِعَالًا»، و«فُعُولًا» قد يشتراكان في «أَفْعَالٍ». وقالوا: «رَجُلٌ جُدٌّ» لذى الحَظّ، و«رَجَالٌ جُدُونَ»، لم يجاوزوا فيه الواو

والنون، كما قالوا: «صِنْعُونَ»، ولم يجاوزوه. والتوسيع في «فُعْلٍ» أقل من التوسيع في «فِعْلٍ»؛ لأنَّه أقل في الصفة كما كان أقل منه في الأسماء.

وأما الرابع: وهو «فَعْلٌ»، فقد كسروه على «فِعَالٍ»، فقالوا: «حَسَنٌ»، و«جِسَانٌ»، و«سَبَطٌ»، و«سِبَاطٌ»، وهو الشَّغَرُ المسترسل غير الجَعْد، وقالوا: «قَطَطٌ»، و«قِطَاطٌ» للشَّغَر إذا كان شديداً الجَعْدَة، حملوه على الاسم في نحو: «جَبَلٌ»، و«جِبَالٌ»، و«جَمَلٌ»، و«جِمَالٌ». اتفق «فَعْلٌ» و«فُعْلٍ» في الصفة كما اتفقا في «كِلَابٌ»، و«جِبَالٌ». وربما كسروه على «أَفْعَالٍ»، لأنَّه مما يكسر عليه في الاسم، نحو: «أَجْبَالٌ»، و«أَجْمَالٌ»، واستغناوا به عن «فِعَالٍ»، وذلك قوله: «بَطَلٌ»، و«أَبْطَالٌ»، و«عَزَبٌ»، و«أَغْزَابٌ». وقالوا: «خَلْقٌ»، و«أَخْلَاقٌ»، و«سَمَلٌ» و«أَسْمَالٌ». قال لَيْدَ [من الكامل]:

٧٢٢- تَهَدِي أَوَّلَاهُنَّ كُلُّ طِمِيرَةٍ جَرَادَاءٌ مِثْلُ هَرَاوَةِ الأَغْزَابِ  
وَلَا يُمْتَنَعُ مِنْهُ مَا كَانَ مَذَكُوراً يَعْقُلُ مِنْ الْوَاوِ وَالنُّونِ، نَحْوُ: «حَسَنُونَ»، و«عَزَبُونَ»،  
وَمِنَ الْأَلْفِ وَالْتَاءِ لِلْمُؤْتَى، كَوْلُهُمْ: «حَسَنَةٌ»، و«حَسَنَاتٌ»، و«سَبَطَةٌ»، و«سَبَطَاتٌ»،  
و«بَطَلَةٌ»، و«بَطَلَاتٌ». وربما كسروه على «فِعَالٍ». قالوا: «حَسَنٌ»، و«جِسَانٌ»، و«سَبَطٌ»،  
و«سِبَاطٌ». وقالوا: «صَنْعٌ»، و«صِنْعُونَ» لِلْحَادِقِ الصَّنْعَةِ، وقالوا: «رَجُلُ الشَّغَرِ»،  
و«رَجَلُونَ» لِمَنْ رَجَلَ شَغَرَهُ، ولم يُكْسِرُوهُمَا. استغنى عن تكسيرهما بجمع السَّلَامَةِ،  
وذلك لقرة الجمع السالِم في الصفة.

وأما الخامس: وهو «فَعْلٌ»، بفتح الأول وكسر الثاني، فإنه يكسر على «أَفْعَالٍ»، قالوا:  
«نَكِيدُ»، و«أَنْكَادُ»، وحملوه على نظيره من الأسماء، وهو «كِيدُ»، و«أَكْبَادُ». والصفات قد  
تُحَمَّلُ على الأسماء في التكسير؛ لأنَّها أَشَدُّ تَمَكُّناً في التكسر من الصفات. فمتي احتجت إلى  
صفة، ولم تعلم مذهبَ العرب في تكسيرها، فإنَّك تكسرها تكسيراً الاسم الذي هو على

٧٢٢ - التَّخْرِيج: البيت للبيهقي بن ربيعة في ديوانه ص ٢١؛ ولسان العرب ٣٦١/١٥ (هرا)؛ وللبيهقي أو  
لعامر بن الطفيلي في لسان العرب ١/٥٧٠ (ظرف).

اللغة: الطَّمِيرَة: الفرس الشديد العنوي. الهراء: العصا. الأَغْزَاب: جمع أعزب: وهو الراعي الذي  
يبعد عن أهله في المرعى.

المعنى: الشاعر يشبه الفرس بعضًا الراعي القوية التحيفة المتباعدة.

الإعراب: «تهدي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة. «أوائلهم»: مفعول به منصوب بالفتحة،  
و«هن»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «كل»: فاعل مرفوع بالضمة. «طمرة»: مضاف إليه  
مجرور. «جرداء»: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة. «مثل»: صفة ثانية مرفوعة بالضمة، وهي مضاف.  
«هراوة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الأَغْزَاب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «تهدي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه قوله: «الأَغْزَاب» حيث جمع «عزب» على أعزب.

بنائهما؛ لأنها أسماء، وإن كانت صفات، وذلك في الشعر، فاما في الكلام، فالجمع بالواو والنون، والألف والتاء، لا غير، إلا أن تعلم مذهب العرب في تكسيرها، فلا يُعدل عنه.

وقالوا: «وَجْعٌ»، و«قَوْمٌ وِجَاعٌ» كأنهم حملوه على «حَسَنٍ»، و«حِسَانٍ»، و«سَبَطٍ»، و«سَبَاطٍ»، فوافق «فَعِيلٌ» «فَعَلًا» في الصفة، كما وافقه في الاسم حيث قالوا: «جَمْلٌ»، و«أَجْمَلٌ»، كما قالوا: «كَتْفٌ» و«أَكْنَافٌ».

وقالوا: «أَسْدٌ»، و«أَسْوَدٌ»، كما قالوا: «نَمْرٌ»، و«نُمُورٌ»، فلما اتفقا في الاسم، اتفقا في الصفة. وقالوا: «وَجْعٌ» و«وَجْعَى» جاؤوا به على «فَعْلَى»، كما قالوا: «هَلْكَى»، و«زَمْتَى»؛ لأنها بلياً وآفات، فأجروها مجرى «قَثْلَى»، و«جَرْحَى»، وسيوضح ذلك في موضعه. وقالوا أيضاً: «وُجَاعٍ»، وهو أيضاً بناءً لما يكون آفةً وبليةً، إلا أن «فَعْلَى» فيه أكثر. وحكى أبو عمر الجزرمي: «فَرَحٌ» و«أَفْرَاحٌ»، ويقال: «فِرَاجٌ». قال الشاعر [من الواقف]:

٧٢٣- وجْهُ النَّاسِ مَا عُمِّرْتَ بِيَضْ طَلِيقَاتْ وَأَنْفُسُهُمْ فِرَاحْ  
والباب فيه أن يجمع بالواو والنون، نحو «فَرَحُون»، و«وَجْلُون». قال الله تعالى:  
﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدُّهُمْ فَرَحُون﴾<sup>(١)</sup>، وقال: ﴿إِنَّا مِنْكُمْ وَجْلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

السادس: وهو «فَعْلٌ» بفتح الأول، وضم الثاني، وحكمه حكم «فعيل»؛ لأنّ «فَعْلًا»، و«فَعِلًا» قد كثُر في الكلمة الواحدة، نحو: «حَذْرٌ» و«حَذِيرٌ»، و«يَقْظٌ»، و«يَقْطٌ»، و«فَطْنٌ»، و«فَطِنٌ»، لتقايرب الحركتين تعاقبتا على الكلمة الواحدة. وقد كسروا بعض ذلك على «أفعالٍ». قالوا: «يَقْظٌ»، «أيَقْاظٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

٧٢٤- لقد علم الأيقاظ أخفيَة الكرى تزجّجها من حالك وأكتِحالها

٧٢٣ - التخريج: البيت بلا نسبة في شرح الجمل ١٢٢/٣.

المعنى: يمدحه الشاعر بقوله: إن الناس جميعاً سعداء فرحون مستبشرون شرط أن تكون فيهم.

**الأعراب**: «وجهه»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «الناس»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «ما»: مصدرية ظرفية. «عمرت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله ببناء الفاعل، والباء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل، والمصدر المؤول من «ما» والفعل «عُمِّر» مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ«طلبيات»، والتقدير: وجوه الناس طليقات مدة بقائهما فيهم. «بِيَض»: خبر مرفوع بالضمة. «طلبيات»: خبر ثانٍ مرفوع بالضمة للمبتدأ وجوه. «أَنفُسْهُمْ»: الواو: حرف عطف، «أنفس» مبتدأ مرفوع بالضمة وهم: ضمير متصل في محل جر بالاضافة. «فَرَاجَ»: خبر مرفوع بالضمة.

جملة «وجوه الناس بيض»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عمرت»: صلة الموصول  
الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنفسهم فراح»: معطوفة على «وجوه الناس طليقات» فلا  
محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فِرَاحٌ» حيث جمع «فِرَاحٍ» على «فِرَاحٍ».

٥٢ (٢) الحجّ :

<sup>٤</sup> التخرج: البيت للكمي في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٦٩؛ والمقاصد التحوية ٣/٦١٢؛ وليس في =

فاما «يقطان»، فتكسيره على «أيقاظ»، والباب فيه جمع السلامة كما تقدم.

السابع: وهو « فعل »، بضم الأول والثاني، وهو قليل في الصفات. قالوا: « رجل جنب »، أي: ذو جنابة، وفيه لغتان، قوم من العرب يجمعونه، فيقولون: « أجناب »، و«جئبان » حكاية الأخفش، وقوم يفردونه في جميع الأحوال، فيقولون: « رجل جنب »، و« رجال جنب »، و« رجال جن »، قال الله تعالى: « وَإِن كُنْتُمْ جُنَاحًا فَاطْهُرُوهَا »<sup>(١)</sup>، جعلوه مصدراً، فلذلك وحدوه.

فقد صارت أبنية جمع الصفات سبعة أبنية، فأعمّها « أفعال »، لأنها ترد على جميع أبنية الصفات، وهي « فعل » كـ«شيخ»، و«شيخ»، و« فعل » كـ«جلب»، و«أجلاف»، و« فعل » كـ«حر»، و«آخر»، و« فعل » كـ«بطل»، و«بطل»، و« فعل » كـ«يقط»، و«أيقاظ»، و« فعل » كـ«نكيد» و«أنكاد»، و« فعل » كـ«جنب» و«أجناب». ثم « فعل »؛ لأنّه يقع على ثلاثة أبنية: منها « فعل »، نحو: « صَغِبَ » و« صَعَابَ »، و« فعل »، نحو: « حَسَنَ »، و« حَسَانَ »، و« فعل »، نحو: « وَجِيعَ »، و« وجاع »، وبباقي الأبنية متساوية.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: والجمع بالواو والنون فيما كان من هذه الصفات للعقلاء الذكور غير ممتنع، كقولك: « صَغِبُونَ »، و« صَنَعُونَ »<sup>(٢)</sup>، و« حَسَنُونَ »، و« جَنْبُونَ »<sup>(٣)</sup>، و« حَذِرُونَ »، و« تَدْسُونَ ».

\* \* \*

= ديوانه؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٣٨، ولسان العرب ١٤/٢٣٦ (خفي)؛ والمحتب ٢/٤٧.  
اللغة: الأيقاظ: جمع يقط وهو المتنبه الصاهي. أخفية: جمع خفاء وهو الكساء والغطاء. الكري: أول النوم. تزوجها: تطويلها ل حاجتها وتدقيقها لها. الحالك: شديد السود.  
الإعراب: «القد»: اللام: موطة للقسم، «قد»: حرف تحقيق وتقريب. «علم»: فعل مضار مبني على الفتح. «الأيقاظ»: فاعل مرفوع بالضمة. «أخفية»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضار. «الكري»: مضار إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعدد. «تزوجها»: بدل من «أخفية» منصوب بالفتحة، وهو مضار، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضار إليه. «من حالك»: جاز و مجرور متعلقان بالمصدر «تزوج». «واكتحالها»: الواو: حرف عطف، «اكتحال»: اسم معطوف على «تزوج» منصوب بالفتحة، وهو مضار، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضار إليه.

وجملة «علم»: واقعة في جواب القسم المقدر لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه قوله: «الأيقاظ» حيث جاءت جمع تكسير ليقط أو يقطان، والشائع جمعه جمع مذكر سالم: يقطون.  
(١) المائدة: ٦.

(٢) الصَّنَعُونَ: جمع صَنَعٌ، وهو الحاذق بالعمل. (لسان العرب ٨/٢١٠ (صنع)).

(٣) الجَنْبُونَ: جمع جَنْبٌ، وهو الغريب، أو الذي يجب عليه العُنْشُلُ. (لسان العرب ١/٢٧٧، ٢٧٩ (جنب)).

قال الشارح: لا يمتنع شيء من هذه الصفات من الجمع بالواو والنون إذا كان مذكراً ممن يعقل، بل هو القياس فيها، لما ذكرناه من أنها جارية مجرى الأفعال في جزئها صفة على ما قبلها، كما تكون الأفعال كذلك، وواو «ضاربون» تُشَبِّه واو الضمير في «يضربون»؛ لأنها مثلها في مجئها بعد سلامتهما ما قبلها، وأنها للجمع، فجاز أن تجمع هذا الجمع، فتقول: «صعبون» كما تقول: «يصعبون». قال الشاعر [من الرجز]:

٧٢٥ - قالت سليمى: لا أحب الجعدين ولا السبات إنهم مئاتين  
وقالوا: «رجلٌ صنْعٌ»، و«قومٌ صنْعُونَ» للحادق الصنعة. وقالوا: «رجلٌ حَسَنٌ»، و«قومٌ حَسَنُونَ»، و«رجلٌ جَنْبُتُ»، و«قومٌ جَنْبُونَ»، و«خَلِيزٌ»، و«خَلِيزُونَ». والخَلِيزُ: الكثيرُ الخَلِيزُ، يُقال: «رجلٌ خَلِيزٌ وَخَلِيزٌ»، بالضم والكسر إذا كان مستيقظاً متحرزاً. وقالوا: «رجلٌ نَدِسٌ»، و«قومٌ نَدِسُونَ». يُقال: «نَدِسٌ وَنَدِسٌ» بالضم والكسر، أي: فِيهِمْ.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: وأما جمع المؤنث منها بالألف والتاء، فلم يجئ فيه غيره. وذلك نحو: «عَبَلَاتٍ»، و«خَلُوتٍ»، و«خَلِيزَاتٍ»، و«يَقْنَاطَاتٍ» إلأى مثال «فَغَلَةٍ»، فإنهم كسروه على «فِعَالٍ»، كـ«جِعَادٍ»، و«كِمَاشٍ»، و«عِبَالٍ»<sup>(١)</sup>. وقالوا: «عِلْجٌ» في جمع «عِلْجَةٍ»<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم الكلام أن الباب في الصفة جمع السلامة، وأن التكسير فيها

٧٢٥ - التخريج: الرجل لضب بن نعرة في لسان العرب ٤٢٦/١٣ (نتن)؛ وشرح شواعد الإيضاح ص ٥٦٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٢٢/٣ (جعد).

اللغة: الجعد: ذو الشعر المجدد بعكس السبط. ومناتين: جمع نتن وهو الكريه الرائحة. الإعراب: «قالت»: فعل مضارع مبني على الفتح الظاهر، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. «سليمى»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة. «لا أحب»: «لا»: نافية لا عمل لها، «أحب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «الجعدين»: مفعول به منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم. والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «ولا السبات»: الروا: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي، «السبات»: اسم معروف على منصوب، منصوب مثله. «إنهم»: «إن»: حرف مشبه بالفعل، و«هم»: ضمير في محل نصب اسم إن. «مناتين»: خبر إن مرفوع بالضمة، وسكون لضرورة القافية.

وجملة «قالت سليمى . . .»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أحب»: في محل نصب مقول القول. وجملة «إنهم مناتين»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الجعدين» حيث جمع «جعد» وهو على وزن « فعل» جمع المذكر السالم وعامله معاملته.

(١) العبال: جمع عَبَلَة، وامرأة عَبَلَة: ثامة الخلق. (لسان العرب ٤٢٠/١١ (عبل)).

(٢) ناقة عِلْجَة: كثيرة اللحم. (لسان العرب ٣٢٧/٢ (علج)).

على خلاف الأصل، فإذا بعُد التكسير في المذكَر، كان في المؤنث أبعد؛ لأنَّ التأنيث يزيده شبَّهًا بالفعل، ولذلك كان من الأسباب المانعة للصرف، فإذا الوجه في جمع ما كان مؤنثًا بالباء من الأسماء الثلاثية، نحو: «عَبْلَةُ»، و«حَلْوَةُ»، و«عِلْجَةُ»، و«حَذْرَةُ»، و«يَقْطَعَةُ»، لأنَّ يُجمع بالآلف والباء، فيقال: «عَبْلَاتُ»، و«حَلْوَاتُ»، و«عِلْجَاتُ»، و«حَذْرَاتُ»، و«يَقْطَعَاتُ». ولم يُسمع التكسير في شيء منها إلَّا في مثال واحد، وهو «فَعْلَةُ»، فإنَّهم كسرُوه على «فِعالٍ»، قالوا: «عَبْلَةُ»، و«عَبَالُ»، و«كَمْشَةُ»، و«كِيمَاشُ». يُقال: «رجل كَمْشُ»، و«امرأة كَمْشَةً» بمعنى الماضي السريع، لأنَّهم لكثرَةِ «فَعْلَةً» تصرَّفوا فيها على نحوٍ من تصرُّفهم في «فَعْلٍ».

وأستوى «فَعْلُ»، و«فَعْلَةُ» في «فِعالٍ» إذا كانا صفتَين، كما استويَا في الاسم من نحو: «كَلْبٌ»، و«كِلَابٌ»، و«جَمْرَةُ»، و«جِمَارٍ»، ولم يتجاوزَا «فِعالًا» في «فَعْلَةً»؛ لأنَّ التكسير لا يتمكَّن في الصفة تمكُّنه في الاسم.

وقالوا: «عِلْجَ»، و«عِلْجَةُ»، وهو قليل، جاؤوا به على نحوٍ من تكسير الأسماء، نحو: «خِزْقَةُ»، و«خِرْقَةُ»، و«كِسْرَةُ»، و«كِسَرٍ»، فاعرفه.

### فصل

#### [جمع المؤنث الثلاثي الساكن الوسط المنتهي بالباء]

قال صاحب الكتاب: والمؤنث الساكن الحشو لا يخلو من أن يكون اسمًا أو صفة، فإذا كان اسمًا، تحركت عينه في الجمع إذا صحت بالفتح في المفتوح الفاء، كـ«جَمَرَاتٍ»، وبه وبالكسر في المكسورها، كـ«سَلَدَرَاتٍ»، وبه وبالضم في المضمومها، كـ«غُرْفَاتٍ». وقد تُسْكِن في الضرورة في الأول، وفي السُّعَة في الباقيين في لغةِ تَمِيمِ.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أنَّ ما كان من هذه الأسماء الثلاثية المؤنثة بوزن «فَعْلَةُ»، كـ«فَصْعَةُ»، و«جَفْنَةُ»، فإنَّك تفتح العين منه في الجمع أبدًا إذا كان اسمًا، نحو: «جَفَنَاتٍ»، و«فَصَعَاتٍ»، لأنَّهم فرقوا بذلك بين الاسم والصفة، فيفتحون عين الاسم، ويقولون: «تَمَرَاتٍ»، ويُسْكِنون الصفة، فيقولون: «جَارِيَةَ حَذَلَةً<sup>(١)</sup>»، و«جَوارِ حَذَلَاتٍ»، و«حَالَةَ سَهْلَةً»، و«حَالَاتَ سَهْلَاتٍ». وإنما فتحوا الاسم، وسَكَنُوا النَّعْتَ، لخفة الاسم وثقل الصفة؛ لأنَّ الصفة جارية مجرى الفعل، والفعل أثقل من الاسم؛ لأنَّه يقتضي فاعلًا، فصار كالمركب منها، فلذلك كان أثقل من الاسم، ولا يجوز

(١) الحَذَلَةُ من النساء: الغليظةُ الساقُ المستديرتها. (لسان العرب ٢٠١/١١ (حدل)).

إسكانه إلّا في ضرورة الشعر، نحو قول ذي الرّمة [من الطويل]:

٧٢٦- أَتَثْ ذَكْرُ عَوْذَنْ أَخْشَاءَ قَلْبِهِ حُخْوَقًا وَرَفَضَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ  
وقال الآخر [من الرجز]:

٧٢٧- [عل] صروف الدهر أو دولاتها تدلّنا اللّمة من لماتها  
أو تُسْتَرِيغُ التّفْسُّرَ مِنْ رَفَرَاتِها

٧٢٦- التّعريج: البيت الذي الرّمة في ديوانه ص ١٣٣٧؛ وخزانة الأدب ٨/٨٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧؛ ولسان العرب ١/٤٧٥ (شعب)؛ والمحتب ١/٥٦، ٢/١٧١؛ والمتنبّب ٢/١٩٢.

اللغة: رفضات: جمع رَفَضَةٌ وهي التّفرق والتّفتح في المفاصيل.

المعنى: جاءت الذّكريات التي اعتادت البقاء بين جوانحه، وإبقاء قلبه خفافاً نابضاً بحبها، بينما يسري في مفاصله الضعف بسبب فراقها وبعدها عنه.

الإعراب: «أَتَتْ»: فعل مضارع مبني على الفتح المقتدر على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين، والباء: للتأنيث. «ذَكْر»: فعل مرفوع بالضمة. «عَوْذَنْ»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله ببنون النّسوة، والنّون: ضمير في محل رفع فاعل. «أَخْشَاءَ»: مفعول به أول منصوب بالفتحة، وهو مضارف. «قَلْبِهِ»: مضارف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضارف، والهاء: ضمير في محل جز مضارف إليه. «حُخْوَقًا»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. «وَرَفَضَاتُ»: الواو: حرف عطف، «رَفَضَاتُ»: اسم معطوف على «ذَكْر» مرفوع مثله بالضمة، وهو مضارف. «الْهَوَى»: مضارف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف. «فِي الْمَفَاصِلِ»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ«رَفَضَاتُ».

وجملة «أَبْتَ ذَكْر»: جواب شرط غير جازم في البيت السابق له، لا محل لها من الإعراب. وجملة «عَوْذَنْ»: في محل رفع صفة لـ«ذَكْر».

والشاهد فيه قوله: «وَرَفَضَاتُ» حيث سُكِّنَ الفاء وكان حّقّها الفتح إتباعاً لحركة الراء.

٧٢٧- التّعريج: الرّجز بلا نسبة في الخصائص ١/٣١٦؛ وشرح الأشموني ٣/٥٧٠، ٦٦٨ وشرح شواهد الشافية ص ١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٥٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٣٩؛ ولسان العرب ٤/٣٢٥ (زفر)، ١١/٤٧٣ (عل)، ١٢/٥٥٠ (لم)؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٩٦.

اللغة: صروف الدهر: نوائب وأحداثه. الدولات: التّحوّلات من حال إلى حال. تدلّنا: تغيرنا، تنقلنا من حال إلى حال. اللّمة: الشيء القليل.

المعنى: أرجو من الزمن ومقاديره أن تغيّر حالتنا من الانكسار إلى الانتصار، وتنبّلنا شيئاً قليلاً يجعل نفوسنا ترتاح، وأفتّتنا تهدأ.

الإعراب: «عل»: حرف مشبه بالفعل. «صروف»: اسم «عل» منصوب بالفتحة. «الدهر»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «أو دولاتها»: «أو»: للعطف، «دولات»: معطوف على «صروف» منصوب مثلها بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم، و«ها»: ضمير متصل في محل جز بالإضافة. «تدلّنا»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله ببنون النّسوة، والنّون: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «اللّمة»: اسم منصوب بنزع الخافض، بتقدير: تدلّنا على اللّمة. «من لماتها»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ«اللّمة»، و«ها»: ضمير متصل في محل جز بالإضافة. «أو»: عاطفة. «تُسْتَرِيغُ»: فعل مضارع مرفوع. «النفس»: فعل مرفوع بالضمة. «من» =

وقيل: إنها لغة.

فإن كان مضموم الفاء كـ«ظلمة» و«غرفة»، فإنك تحرّك العين بالضم، نحو: «ظلماتٍ»، و«غرفاتٍ»، و«ركباتٍ». وإنما ضمّوها تشبيهًا، بـ«فاللة» و«فاللات» من قولهم: «جفنة»، و«جفنات»، ومنهم من يفتح فيقول: «ظلماتٍ»، و«ركباتٍ». وقد رُوي [من الطويل]:

٧٢٨- فلما رأونا باديا ركبائنا على موطن لا نخلط الجد بالهزيل  
مفتواحاً، والكثير الضم، فالضم للإثبات، والفتح للخففة. وقال بعض النحويين: إن «ركباتٍ» بالفتح جمع «ركبٍ»، و«ركبٍ» جمع «ركبةٍ»، ولو كان كما قالوا، لما جاز «ثلاثٌ ركباتٍ»؛ لأن هذا الضرب من العدد لا يضاف إلا إلى أبنية القلة، أو ما كان في معناها. و«ركباتٍ» على هذا كثير؛ لأنه جمع جمع، والإسكان في «ظلماتٍ» جائز، فيقال: «ظلماتٍ»، و«غرفاتٍ»، وهو تخفيف لشلل الضمة، كما قالوا في «رسلي»: «رسلى».

= زفاتها: جار و مجرور متعلقان بـ(تستريح)، وـ«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.  
وجملة «علٰ صروف تدلتنا...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تدلتنا»: في محل رفع خبر (عل). وجملة «ف تستريح»: صلة الموصول العرفي لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه قوله: «زفاتها» بتسكين الفاء في جمع «زفرا» للضرورة الشعرية، والقياس  
فتحها.

٧٢٨ - التخريج: البيت لعمرو بن شاس الأستدي في شرح أبيات سيبويه ٢٤٣/٢؛ وبلا نسبة في اللمع  
ص ٢٥٤؛ والمحتب ١/٥٦؛ والمقطتب ٢/١٨٩.

اللغة: الهَزَل بتحرّيك الزاي: لغة في (الهزيل) بسكنها، ويندو الركبة: كنایة عن التأهُّب للحرب،  
وعلى موطن: أي في موطن من مواطن الجد الخالص، أي من مواطن الحرب.  
المعنى: لما أيقنوا أنّا سنحاربهم لا محالة استسلموا لنا.

الإعراب: «فلما»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لما»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل (تلّوا) المذكور في البيت التالي للشاهد. «رأونا»: فعل ماض مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لانتقاء الساكنين، والواو: ضمير الجماعة فاعل، وـ«نا»: ضمير المتكلمين مفعول به. «باديا»: حال من «نا». «ركبائنا»: فاعل لاسم الفاعل (باديا)، وـ«نا»: مضاف إليه. «على موطن»: جاء و مجرور متعلقان بـ«باديا» أو بـ«رأونا». «لا»: نافية مهملة. «نخلط»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر وجوبًا تقديره «نحن». «الجد»: مفعول به منصوب. «بالهزيل»: جار و مجرور متعلقان بـ«نخلط».

وجملة «رأونا»: مضاف إليه محلها الجر. وجملة «لا نخلط»: يمكن أن تكون تفسيرًا لقوله: «باديا ركبائنا» لا محل لها من الإعراب، ويمكن أن تكون حالاً ثانية من مفعول «رأونا» محلها النصب.  
والشاهد فيه: فتح العين من «ركبائنا» جمعاً لـ«ركبة» استثنالاً لتوالي الضمتين إذا أريد تحرّيك العين  
بالضم.

وإذا كانوا يستقلون الضمة الواحدة في مثل «عَضِيدٍ»، فِيسْكُنُون، فهم للضمتين أشد استقلالاً، ولا يحرّكون منه ما كان ماضعاً من نحو: «جُدَادٌ»، و«سُرَاتٌ»؛ لأنّهم ادمغوا في الواحد لاجتماع المثلثين، فلم يُبطلوا ذلك في الجمع. ولهم عنه مندوحة إلى جمع آخر، وهو المكسّر، نحو: «جُدَدٌ» و«سُرَرٌ».

وما كان منه مكسور الفاء من نحو: «كِسْرَة»، و«سِدْرَة»، فإنك تكسّر عينه في الجمع، نحو: «كِسْرَاتٍ»، و«سِدْرَاتٍ»، وهو أقل من «غُرْفَاتٍ»، و«ظُلْمَاتٍ»؛ لأنّ اجتماع الكسرتين في أول الكلمة أقل من اجتماع الضمتين، ولذلك قل نحو: «إِبْلٌ»، و«إِطْلٌ»، وكثير نحو: «جُبْبٌ»، و«طُبْبٌ». ومنهم من يفتح العين كما يفتح في نحو: «ظُلْمَةً»، ويقول: «كِسْرَاتٍ»، و«سِدْرَاتٍ»، كما يقول: «ظُلْمَاتٍ»، فالكسّر للإتباع، والفتح للتخفيف. ومنهم من يحذف الكسّرة تخفيفاً، فيقول «كِسْرَاتٍ» و«سِدْرَاتٍ»، كما يقول في «إِبْلٍ»: «إِبْلٌ»، وفي «كَتَبٍ»: «كِتَبٌ».

### [جمع المؤنث الثلاثي الساكن الوسط المعتله المتهي بالباء]

قال صاحب الكتاب: فإذا اعتلت، فالإسكان كـ«بيضات»، و«جوزات»، و«ديمات»، و«دولات»، إلا في لغة هذيل، قال قائلهم [من الطويل]:

٧٢٩- أَخْوَ بَيْضَاتِ رَائِخَ مُتَأْوِبٌ [رفيق بمسح المنكبين سبوخ]

\* \* \*

قال الشارح: والمراد إذا اعتلت العين من الاسم المؤنث، فما كان منه بوزن «فعلة»

٧٢٩- التخريج: البيت لأحد الهنليين في الدرر ١/٨٥؛ وشرح التصريح ٢/٢٩٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٥٥؛ وخزانة الأدب ٨/١٠٢؛ والخصائص ٣/١٤٠؛ وسر صناعة الإعراب ص ٧٧٨؛ وشرح الأشموني ٣/٦٦٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٣٢؛ ولسان العرب ٧/١٢٥ (بيض)؛ والمحتسب ١/٥٨؛ والمنصف ١/٣٤٣؛ وهمع الهوامع ١/٢٣.

اللغة: بيضات: ج بيضة. رائخ: عائد في العشي. متآوب: عائد في أول الليل. مسح المنكبين: تحريك اليدين. السبوخ: الحسن الجري.

المعنى: يشبه الشاعر سير مطيته بطائر يعود بسرعة إلى احتضان بيضه عند العشاء. الإعراب: «أَخْوٌ»: خبر لمبتدأ ممحوذ مرتفع بالواو لأنّه من الأسماء الستة، والتقدير: «هو أَخْوٌ»، وهو مضاف. «بَيْضَاتِ»: مضاف إليه مجرور. «رَائِخَ»: نعت «أَخْوٌ»، أو خبر ثان للمبتدأ مرتفع. «مُتَأْوِبُ»: نعت «أَخْوٌ»، أو خبر للمبتدأ. «رَفِيقٌ»: نعت «أَخْوٌ»، أو خبر. «بَمَسْحٍ»: جار ومجرور متعلّقان بـ«رَفِيقٌ»، وهو مضاف. «الْمُنْكَبِينَ»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنى. «سَبُوخٌ»: نعت «أَخْوٌ»، أو خبر المبتدأ.

وجملة «هو أَخْوٌ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «بَيْضَاتِ» حيث فتح العين فيها على لغة هذيل التي تفتح العين في جمع «فعلة» صحّيحاً كان أو معتلاً، والقياس التسكين في المعتل.

كـ «جُوزَة»، وـ «عَيْنَة»، فإنك تسْكِن حرف العلة منه، فتقول: «جُوزَاتُ»، وـ «عَيْنَاتُ»، قال الله تعالى: «ثَلَاثُ عَوْرَتٍ لَّكُمْ»<sup>(١)</sup>، وقال: «فِي رَوْضَاتِ الْجَنَابَاتِ»<sup>(٢)</sup>، ولا يحركون، فيقولوا: «جُوزَاتُ»، وـ «بَيْضَاتُ» كما يقولون: «جَفْنَاتُ»، وـ «تَمْرَاتُ»، كأنهم كرهوا حركة حرف العلة، وقبله مفتوح، فيُقلِّبُ الْفَاءَ، فيقال: «جَازَاتُ»، وـ «بَاضَاتُ»، فيلتبس «فَعْلَةُ» ساكنة العين، بـ «فَعْلَةً» مفتوحة العين، نحو: «دَارَةُ»، وـ «دَارَاتُ»، وـ «قَامَةُ»، وـ «قَامَاتُ»، ومنهم من يقول: «جُوزَاتُ»، وـ «بَيْضَاتُ»، فيفتح، ولا يقلب؛ لأن الفتحة عارضة، كما لم يقلب الواو من «رَأَلَوْ أَسْتَقْمَوْأَلَ»<sup>(٣)</sup>، وـ «أَشَرَّوْأَلَصَلَلَةُ»<sup>(٤)</sup>، وهي لغة لهذين. قال الشاعر [من الطويل]:

أَخُو بَيْضَاتِ رَائِحٍ مُتَأْوِبٍ      رَفِيقٌ بِمَسْنِعِ الْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحٍ  
وذلك قليل، والأولُ عليه الكثير.

وحكُم المضموم الفاء والمكسورة في إسكان عينه، كحكم المفتوح، نحو: «دِيمَاتُ»، وـ «دُولَاتُ» حملوه في الإسكان على: «بَيْضَاتُ» وـ «عَزَّورَاتُ»، فأما المعتل اللام من نحو: «غَدْوَةُ»، وـ «قَرْيَةُ»، فإنك تحرّك وتجرّي فيه على قياس الصحيح، نحو: «غَدَوَاتُ»، وـ «قَرَيَاتُ». لتحقّص حرف العلة عن القلب بوقوع ألف الجمع بعده، إذ لو قلبت، لزمك حذف أحدهما لاجتماع الألفين، وكان يلتبس بالواحد مما هو على «فَعْلَةً» بتحريك العين من نحو: «قَنَاءُ»، وـ «فَتَاءُ»، فاعرفه.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: وتسْكِن في الصفة لا غير، وإنما حرّكوا في جمع «الْجَبَةُ»، وـ «رَبْعَةُ»؛ لأنهما كأنهما في الأصل اسمان، وصف بهما، كما قالوا: «امرأة كَلْبَةُ»، وـ «لَيْلَةُ غَمُّ».

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن ما كان بوزن «فَعْلَةُ» صفة، وجمعته بالألف والتاء، لم تحرّك وسَطَةً، بل تُسْكِنه فرقاً بين الصفة والاسم، نحو: «عَيْلَاتُ»، وـ «خَدَلَاتُ». فأما قولهم: «لَجَبَةُ»، وـ «لَجَبَاتُ» بالتحريك، فيه وجهان: أحدهما: أن من العرب من يقول: «شَاءَ لَجَبَةُ»، بفتح الجيم بوزن «أَكْمَةُ»، وهي التي ولّى لبعها وقل، وأجمعوا في الجمع على هذه اللغة.

والوجه الثاني: أن «الْجَبَةُ» في الأصل اسم، وصف به، فروعية أصله بأن حركة في الجمع، وكذلك: «رَبْعَةُ» اسم في الأصل، يدلّ على ذلك ثبوّت ناء التأنيث فيه مع المذكر، كثبوتها مع المؤنث، فتقول: «رَجُلٌ رَبْعَةُ»، كما تقول: «امرأة رَبْعَةُ»، فهو اسم يقع على المذكر والمؤنث، وصف به كما يقال: «رَجَالٌ خَمْسَةُ»، وـ «خَمْسَةُ» اسم، وصف به المذكر.

(٣) الجن: ١٦.

(١) النور: ٥٨.

(٤) البقرة: ١٦.

(٢) الشورى: ٢٢.

وهم قد يصفون بالأسماء على تخيل معنى الوصفية فيها، نحو قوله: «ليلة غم»، أي: مُظلَّمة، و«امرأة كَلْبَةٌ» على معنى: ذَيَّة. ولو كان «ربعة» صفة في الأصل، لفُصل به بين المذكر والمؤنث بحذف التاء، كما تقول: «رجل عالم»، و«امرأة عالمة». وقالوا: «العَبَلاتُ» بالفتح لقوم من قرئش سُمِّوا بذلك، لأن أُتمِّهم كان اسمها «عَبَلَة»، والصفة إذا سمى بها، خرجت عن حكم الصفة، وجُمعت جمَع الأسماء، ولذلك قالوا: «الأَحَاوَصُ»، فاعرفه.

### فصل

#### [جمع المؤنث الساكن الوسط غير المتهي بالباء]

قال صاحب الكتاب: وحكم المؤنث مما لا تاء فيه كالذى فيه تاء. قالوا: «أَرَضَاتُ»، و«أَهَلَاتُ» في جمِع «أَرْضِ»، و«أَهْلِ». قال [من الطويل]:

٧٣٠- فَهُمْ أَهَلَاتُ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ [إذا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَذْعُونَ كَوْثَرًا] و قالوا: «عَرْسَاتُ»، و«عِيرَاتُ» في جمِع «عَرْسِ»، و«عِيرِ». قال الْكُمَيْتُ [من الخفيف]:

٧٣١- عِيرَاتُ الْفِعَالِ وَالسُّؤَدَ الدُّعْدُ [إِلَيْهِمْ مَخْطُوطَةُ الْأَغْكَامِ]

\* \* \*

٧٣٢- التخريج: البيت للمखبل السعدي في ديوانه ص ٢٩٤؛ والأشباه والنظائر ٥/١٣٣؛ وخزانة الأدب ٨/٩٦، ٩٩؛ ولسان العرب ١١/٢٨ (أهل)؛ وبلا نسبة في الاشتقاد ص ١٢٣.

اللغة: أَدْلَجُوا: ساروا بإبلهم ليلاً. يحدون إبلهم بكلمة «كوثر» إشارة إلى الممدوح، وهي كلمة يُكتَّى بها عن الججاد الكثير العطاء.

المعنى: يشير إلى اجتماع أحياه سعد حَوْلَ سيدهم قيس بن عاصم، كما يشير إلى أنهم يحدون إبلهم بمدح سيدهم هذا، وبوصفه بالجود.

الإعراب: «فهم»: القاء بحسب ما قبلها، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «أَهَلَاتُ»: خبر مرفوع. «حَوْلَ»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بصفة لـ «أَهَلَاتُ». «قَيْسِ»: مضارف إليه مجرور. «ابن»: صفة لـ «قيس» مجرورة، وهو مضارف. «عَاصِمٍ»: مضارف إليه مجرور. «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على الضم، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فأرقة. «بِاللَّيْلِ»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أَدْلَجُوا». «يَذْعُونَ»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «كَوْثَرًا»: مفعول به منصوب.

وجملة «هم أَهَلَاتُ»: بحسب القاء. وجملة «إذا أَدْلَجُوا... يَذْعُونَ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَدْلَجُوا»: مضارف إليها محلها الجر. وجملة «يَذْعُونَ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه جمِع «أَهَلَاتُ» على «أَهَلَاتُ» بالألف والباء. وتحريك الحرف الثاني، حملًا لـ «أَهَلَ» على معنى الجماعة، ووجه تحريك الهاء تشبيهه بـ «أَرَضَاتُ» لأن في الجمع معنى التأنيث، ولأن حكم ما يجمع بالألف والباء من باب «فَعْلَة»، وكان من الأسماء، أن يحرك ثانية، نحو: «جَفَّةً» و«جَنَّاتُ».

٧٣٢- التخريج: البيت للكميٰت؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أمالٰي ابن الحاجب ١/٣٤٦.

**قال الشارح:** حكم المؤتث الذي لا تاء فيه في فتح ثانية إذا جمع بالألف والتاء حكم ما فيه التاء، فتقول في امرأة اسمها «ذَغْدَّ» أو «وَغْدَ»: «ذَعَدَاتُ»، و«وَعَدَاتُ»، كما تقول: «تَمَرَاتُ»، و«جَفَنَاتُ». لما جمعت ما لا تاء فيه بالألف والتاء كجمع ما فيه تاء، صار حكمه كحكمه في افتتاح ثانية. ومن ذلك «أَرْضُ» هي مؤتثة، ولذلك تظهر التاء في تحقيقرها، فتقول «أَرْيَضَةً»، فإذا جمعتها بالتاء، فتحت الراء منها، فقلت: «أَرَضَاتُ»، كما قالت: «ذَعَدَاتُ»، و«وَعَدَاتُ».

**وأما «أهلات»، فهو جمع «أهلة» بالتاء، وليس بجمع «أهل» كما ظنه صاحب الكتاب، ألا ترى أن «أهلاً» مذكر، يجمع بالواو والنون، نحو: «أهلوُن». قال الشاعر، وهو الشتيري [من الطويل]:**

٧٣٢ - **ولي دُونُكُمْ أهلوُنْ سِيدْ عَمَلَسْ وأزقْطُ زهلوُنْ وعَزْفَاءِ جَيَالْ**

= اللغة: العيرات: جمع العير، وهي القافلة. الفعال: الكرم. السؤدد: السيادة. العد: القديم. الأعكام: الأعمال.

المعنى: إن توافق الجود والإحسان والسيادة حثّ أئصالها لدى أهل بيته عليه السلام.

الإعراب: «عيرات»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاد. «الفعال»: مضاد إليه مجرور بالكسرة. «والسؤدد»: الواو حرف عطف، و«السؤدد»: اسم معطوف مجرور بالكسرة، وهو مضاد. «العد»: مضاد إليه مجرور بالكسرة. «إليهم»: جار ومجرور متعلقان بـ «محظوظة»: خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاد. «الأعacam»: مضاد إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «عيرات...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «عيرات» في جمع «عير»، على القياس، وذلك لأن المؤنث المعتل العين الذي لا تاء فيه تحرّك عينه بالفتح، عند الجمع.

٧٣٢ - **التخريج:** البيت للشنفرى في ديوانه ص ٥٩؛ وخزانة الأدب ٨/٥٥؛ ولسان العرب ٩/٤١٢

(عرف)، والمحتب ١/٢١٨؛ والمنصف ٣/٦؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٢٦٦.

اللغة: السيد: الذئب. العملس: القوي على السير، السريع. الأزقط: ما فيه تقطّع بياض وسود، والمراد هنا المؤمر. الزهلوں: الأملس. العرفاء: مؤنث أغرف وهو الضبع الكثيرة شعر الرقبة. جيال: اسم للضبع.

المعنى: اتخذت هذه الوحوش أهلاً بدلاً منكم، لأنها تحميوني من الأعداء، ولا تخذلني في حال الضيق، وهذا تعريض بأهله الذين ليس لهم ذلك.

الإعراب: «ولي»: الواو: بحسب ما قبلها. «لي»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محله «دونكم»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بحال من «أهلوُن»، و«كم»: مضاد إليه محله الجر. «أهلوُن»: مبتدأ مؤخر. «سيد»: خبر لمبتدأ محله، والتقدير: «هم سيد». «عملَس»: صفة لـ «سيد» مرفوعة مثله. «أرقَط»: الواو: حرف عطف، «أرقَط»: معطوف على «سيد» مرفوع مثله. «زهلوں»: صفة لـ «أرقَط» مرفوعة مثله. «عَزْفَاءِ»: الواو: حرف عطف، «عَزْفَاءِ»: معطوفة على «سيد» مرفوعة مثله. «جيَال»: بدل من «عرفاء» مرفوع مثلها.

وجملة «لي دونكم أهلوُن»: بحسب الواو. وجملة «هم سيد» استثنافية لا محل لها من الإعراب.

لأنهم لما وصفوا به، أجروه مجرى الصفات في دخول تاء التأنيث للفرق، فقالوا: «رجل أهل»، و«امرأة أهلة»، كما يقولون: «ضارب»، و«ضاربة». قال الشاعر [من الطويل]:  
 ٧٣٣ - وأهْلَةُ وَدْ قَدْ تَبَرِّيَتْ وَدَهْمَنْ وأَبْسَتْهُمْ فِي الْحَمْدِ جَهْدِي وَنَائِلِي  
 ولما قالوا في المذكور: «أهل»، و«أهلون»، وفي المؤنث «أهلة»، و«أهلات»؛ أشبه  
 «فَعْلَةً» في الصفات، فجمعواه بالألف والتاء، وأسكنوا الثاني منه، فقالوا: «أهلات»، كما  
 فعلوا ذلك بسائر الصفات من نحو: «صَغِبَاتٌ»، و«عَبْلَاتٌ». ومن العرب من يقول:  
 «أهْلَاتٌ»، فيفتح الثاني، كما فتحوه في «أَرَضَاتٍ»؛ لأنَّه اسمٌ مثلُه، وإنْ أشبه الصفة. قال  
 المُخْبِلُ السَّعْدِيُّ [من الطويل]:

فَهُمْ أَهْلَاتٌ حَوْلَ قَنْيِسٍ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا أَذْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْتَرَا<sup>(١)</sup>

فاما «عُرسَاتٌ»، فهو جمع «عُرْسٍ»، و«عُرْسٌ» جمع «عَرُوسٍ»، و«العروس» صفة  
 تقع للذكر والأنثى.

وأما «عِيرَاتٌ» فهو جمع «عِيرٍ»، وهي الإبل تحمل الطعام والميرة، وسيبوه<sup>(٢)</sup>

= والشاهد فيه قوله: أنَّ «أهلاً» ليست علماً لمذكر عاقل ولا صفة له في هذا البيت، ومع ذلك جمعه  
 جمع المذكر العاقل، وذلك لتنتزيله هذه الوحوش الثلاثة منزلة الأهل الحقيقين.

٧٣٣ - التخريج: البيت لأبي الطمحان القيني في خزانة الأدب ٩١/٨، ٩٣، ٩٤، ٩٨؛ ولسان العرب  
 ٢٨/١١ (أهل)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٥٤؛ والمحتب ١/٢١٧.

اللغة: تبرئت لمعرفة: إذا تعرَّضتْ لها. أبليتهم: أوصلتهم، ومنحتهم، البلية بمعنى المنحة تارة،  
 والمحنة أخرى. الجهد: الطاقة. والنائل والنوال: العطاء.

المعنى: رب أهل ود قد تعرَّضت لهم حامداً، ليعلموا أيُّ أودهم، وبذلك لهم حمدي وشكري جهد  
 طاقتى.

الإعراب: «وأهله»: الواو: واو رب. «أهله»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محالاً على أنه مبتدأ. «ود»:  
 مضاربه إليه. «قد»: حرف تحقير. «تبرئت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله  
 الرفع. «ودهم»: مفعول به، «اهم»: مضارب إليه محله الجر. «أبستهم»: الواو: حرف عطف،  
 «أبست»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع، «اهم»: مفعول به محله  
 النصب. «في العميد»: جار ومجرور متعلقان بـ«أبستهم». «جهدي»: مفعول به منصوب بفتحة  
 مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والباء: مضارب إليه. «ونائيلي»: الواو: حرف عطف، «نائيلي»:  
 معطوف على «جهدي» منصوب مثله.

جملة «وأهله وَدْ قَدْ تَبَرِّيَتْ وَدَهْمَنْ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تبرئت»: خبر للمبتدأ  
 «أهله» محلها الرفع، وعطف عليها جملة «أبستهم».

والشاهد فيه قوله: أنَّ «أهلاً» الوصف قد يؤثُّ بالتاء، فيقال: أهله. كما في البيت. و«أهله» صفة  
 لموصوف محدود، والتقدير: وجماعة مستأهلة للود، أي مستحقة له.

(١) تقدم بالرقم ٧٣٠.

(٢) الكتاب ٦٠٠/٣.

ذكره: «عَيْرَات» مفتوح الفاء، ثم فتح الثاني في الجمع على لغة هذيل، نحو: «أَخُو بَيْضَاتِ»، وحکى ذلك عن العرب، ولا أعرف «العير» مؤثثاً، إلا أن يكون جمع «عيرة» بالباء، فإنه يقال للذكر من الحمر: «عَيْرٌ» وللأنثى «عَيْرَةٌ»، فأما قول الْكَمِينَتِ [من الخفيف]:

عَيْرَاتُ الْفَعَالِ وَالسُّؤَدِ الْعِدُ دِإِلِيهِمْ مَحْطُوطَةُ الْأَعْكَامِ<sup>(١)</sup>

ويروى: والحسب العود. وهذا البيت من قصيدة يمتدح بها أهل البيت، رضوان الله عليهم أجمعين، أولها [من الخفيف]:

مَنْ لَقَلْبٍ مُّتَّيَّمٍ مُّسْتَهَامٍ غَيْرِ مَا صَبَبَهُ وَلَا أَخْلَامٍ  
وَ«الْفَعَالُ» بفتح الفاء: الْكَرْمُ، وَالسُّؤَدُ: السِّيَادَةُ، وَالْعِدُ بالكسر: الشيءُ الكثيرُ، وما له مادة لا تنقطع، والحسب: كَرْمُ الرجل، والعود: القديم، وقوله: «محظوظة الأعکام»، أي: تركب الإبل بأعکامها، أي: بأحملها فيهم بالحسب والرُّشْدِ والأفعال الحسنة.

### فصل

#### [حكم المُعْتَلِ العين من «أَفْعُلٍ» في الجمع]

قال صاحب الكتاب: وامتنعوا فيما اعتلت عينه من «أَفْعُلٍ». وقد شدّ نحو: «أَفْوِسٍ»، و«أَنْوَبٍ»، و«أَغْيَنٍ»، و«أَنْيَبٍ». و«امتنعوا» في الواو دون الياء من «فَعُولٍ»، كما امتنعوا في الياء دون الواو من «فَعَالٍ». وقد شدّ نحو: «فُوُوجٍ»، و«سُوُوقٍ».

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم أن «فَعْلًا» يجمع في القلة على «أَفْعُلٍ»، نحو: «أَكْلُبٍ»، و«أَفْلُسٍ»، وفي الكثير على «فَعَالٍ»، و«فَعُولٍ»، نحو: «كِلَابٍ» و«فُلُوسٍ»؛ فأما المُعْتَلُ العين من نحو: «سَوْطٍ»، و«حَوْضٍ»، و«شَيْخٍ»، و«بَيْتٍ»، فإنه إذا أريد به أدنى العدد، جُمِعَ على «أَفْعَالٍ»، نحو: «ثَوْبٍ»، و«أَثْوَابٍ»، و«سَوْطٍ»، و«أَسْوَاطٍ»، و«بَيْتٍ»، و«أَبْيَاتٍ»، و«شَيْخٍ»، و«أَشْيَاخٍ». عدلوا في المُعْتَلِ عن «أَفْعُلٍ»، كراهيَة الضمة في الواو والياء لو قالوا: «أَسْوُطٌ»، و«أَبْيَتٌ»، إذ الضمة على الواو والياء مستثقلة، وإن سكن ما قبلهما، وكان عنه مندوحة، فصاروا إلى بناء آخر، وهو «أَفْعَالٌ».

وقد شدّت ألفاظ، فجاءت على القياس المرفوض، قالوا: «أَفْوِسٌ»، و«أَنْوَبٌ»، و«أَغْيَنٌ»، و«أَنْيَبٌ». جاؤوا بها على «أَفْعُلٍ» مئنة على أنه الأصل، قال الأزرق العنبرى [من البسيط]:

٧٣٤- طِزَنْ انقطاعَةُ أُوتَارِ مُحَضَّرَةٍ فِي أَفْوِسِ نَازَعَتْهَا أَيْمَنْ شُمْلا

(١) تقدم بالرقم ٧٣١.

٧٣٤ - التخرج: البيت للأزرق العنبرى في شرح شواهد المغني ص ١٣٣؛ والكتاب ٦٠٧/٣، ولسان العرب ١١/٣٦٤ (شمل)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/١٣٠.

وكذلك المعتل العين بالألف، يُجمع على «أفعال» من نحو: «باب» و«أبواب»، و«ناب»، و«أنياب». وذلك من قبل أنَّ الألف منه منقلبة عن ياء، أو واو متحرِّكتين في الأصل، ولذلك اعتلت. وإذا كانت الألف أصلُّها الحركة، كانت في الحكم من باب: «فرس»، و«قلم». وباب ذلك «أفعال»، نحو: «أفرايس»، و«أفلام»، لا «أفعل». وكان بعضهم يفرق بين المذكر والمؤنث، فيجمع منه ما كان مذكراً على «أفعال»، كـ«باب»، و«أبواب»، ويجمع ما كان مؤنثاً على «أفعال» كـ«دار»، و«أذور»، و«نار»، و«أنور»، وليس ذلك بمطربٍ عند سيبويه<sup>(١)</sup>، ولا قياساً، بدليل قولهم: «ناب»، و«أنياب».

وإذا تجاوزت أدنى العدد، كانت بنات الواو على «فعال»، نحو: «سوط»، و«سياط»، و«حوض»، و«حياض»، كأنهم كرهوا «فعولاً» لأجل الضمة على حرف العلة مع واو الجمجم. فأما قلب الواو ياء، فسيذكر في موضعه من التصريف، إن شاء الله.

وقد شدَّ نحو: «فُوج»، و«سووق»؛ لِما ذكرناه من إرادة التنبية على أنَّ ذلك هو الباب. فأما بنات الياء، فإنَّها تجمع على «فعول»، نحو: «بَيْتٌ»، و«بَيْوَتٌ»، و«شَيْخٌ»، و«شَيْوَخٌ». وغلب «فعول» في بنات الياء، لئلا تلتبس بينات الواو، إذ الواو في «فعال» تصير إلى الياء، وكانت الضمة مع الياء أخفَّ منها مع الواو.

### فصل

#### [جمع «أفعل» و«فعول» من المعتل اللام]

قال صاحب الكتاب: ويقال في «أفعل»، و«فعول» من المعتل اللام: «أذل»،

= اللغة: المحضرمة: المخلطة؛ وأرى أنها المحصرمة (بالصاد) وهي المحكمه الصنع، وتروى. المحظرمة وهي المحكمه الفتل. أقوس: جمع قوس. نازعتها: جاذبها. أيمن شمالاً: نحو اليمين ونحو الشمال (بالجملع).

المعنى: طارت هذه الطيور، فكان لطيرانها صوت يشبه صوت انقطاع الأوتار المشدودة جيداً في الأقواس، فجذبها الجهات (أو الأذفان) اليمنى وجذبها الجهات اليسرى (الشمال).

الإعراب: «طرن»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «انقطاع»: مفعول مطلق لفعل محذف تقديره (طرن كأوتار انقطعت انقطاعاً). «أوتار»: مضاد إليه مجرور بالكسرة. «محضرمة»: صفة مجرورة بالكسرة. «في أقوس»: جار ومجرور متعلمان بصفة محذوفة لـ(محضرمية). «نازعتها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والناء: للتأنيث، وـ«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. «أيمن»: فاعل مرفوع بالضمة. «شمالاً»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة.

وجملة «طرن»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «نازعتها»: في محل جز صفة لـ«أقوس».

والشاهد فيه قوله: «أقوس» في جمع «قوس» شذوذًا، وعلىقياس المروض؛ لأنَّه معتل العين.

(١) انظر: الكتاب ٣/٥٩١.

و«أيند»، و«دلبي»، و«دمي»، وقالوا: «نحو» و«قتو»، والقلب أكثر. وقد يكسر الصدر، فيقال: «دلبي»، و«نحي»، وقولهم: «قيسي»، كأنه جمع «قسو» في التقدير.

\* \* \*

قال الشارح: أما ما كان معتل اللام من نحو: «ذلو»، و«حقو»، و«جزرو»، فإنه يجمع في أدنى العدد على القياس، فيقال: «أذل»، و«أحق»، و«أجر». والأصل: «أذلو»، و«أحقو»، فووقة الواو طرقاً، وقبلها ضمة، وليس من الأسماء المتمكنة ما هو بهذه الصفة، فكرهوا المصير إلى بناء لا نظير له، فأبدلوا من الضمة كسرة، ثم قلبا الواو ياء، لتطرّفها ووقوع الكسرة قبلها، فصار من قبيل المنسوب، كـ«قاض»، وـ«غاز». قال الشاعر [من البسيط]:

لَيْثٌ هَزَّنَرْ مُدِلٌّ عِنْدَ حِيسَتِهِ بِالرَّقْمَتَيْنِ لِهِ أَجْرٌ وَأَغْرَاسٌ<sup>(١)</sup>

ومثله «فَانسُوَةٌ»، وـ«قلنسٍ»، وـ«قَمْحُدوَةٌ»، وـ«قَمْخِدٌ». لما حُذفت التاء للفرق بين الجمع والواحد، صارت الواو طرقاً، وقبلها ضمة، فعمل فيها ما تقدم، وجُمع في الكثير على «فعالٍ»، وـ«فعولٍ». وقالوا: «دلبي»، وـ«دمي»، وـ«دماء»، والأصل: «دموي»، وـ«ذلو»، فحوّلوه إلى «دلبي»، وـ«دمي»، ومثله «عصيٌّ» في جمع «عصا». والعلة في تحويله إلى ذلك اجتماع أمرين:

أَحَدُهُمَا: كُونُ الْكَلْمَةِ جَمِيعًا، وَالْجَمْعُ أَثْلَلَ مِنَ الْوَاحِدِ.

والثاني: أن الواو الأولى مدة زائدة لم يعتد بها فاصلة، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة، وصار في التقدير «غضوٌ» وـ«ذلوٌ»، فقلبت الواو ياء على حد قبلها في «أذلٍ»، وـ«أحقٍ»، ثم اجتمعت هذه الياء المنقلبة عن الواو مع الواو التي قبلها للجمع وهي ساكنة، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء الثانية على حد: «طَوَيْتُهُ طَيًّا»، وـ«لَوَيْتُهُ لَيًّا». ومنهم من يتبع ذلك ضمة الفاء فيكسرها، ليكون العمل من وجه واحد، فيقول: «دلبي»، وـ«عصيٌّ». ومنهم من يتقىها على حالها مضمرة، ويقول: «دلبي»، وـ«عصيٌّ».

فاما «دمي»، فاللام ياء من غير قلب، فاجتمعت مع الواو قبلها ساكنة، فقلبت ياء، وأدغمت كما فعل بـ«عصيٌّ» وـ«دلبي»، ولو كان مثل «غضوٌ»، وـ«ذلوٌ» اسمًا واحدًا، لا جمعًا؛ لم يجب فيه القلب لخفته، ألا تراك تقول: «مَغْزُوٌ»، وـ«مَذْعُوٌ»، وـ«عَتُوٌّ». وـ«عَتُوٌّ»: مصدر «عَتَّا يَعْتُو». هذا هو الوجه المختار، ويجوز القلب في الواحد، فيقال: «مَغْزِيٌّ»، وـ«مَذْعِيٌّ». قال الشاعر [من الطويل]:

٧٣٥— وقد عَلِمْتُ عِزِّيْسِيْ مُلِينِكَةَ آنِيْنِيْ      أَنَا الْلَّيْثُ مَغْدِيْا عَلَيْهِ وَعَادِيَا

(١) تقدم بالرقم ٦٦٧.

أنشده أبو عثمان «معدواً» بالواو على الأصل، ورواه غيره «معدياً». فاما الجمع من نحو: «حُقِّي»، و«عُصِّي»، فلا يجوز فيه إلا القلب، وقد شذت الفاظ من هذا الجمع، فجاءت على الأصل غير مقلوبة، كأنهم صخّحوها متبئحة على أن أصلها ذلك. قال الشاعر [من الوافر]:

٧٣٦- أَلَيْسَ مِنَ الْبَلَاءِ وَجِيبُ قَلْبِي إِيَضًا عِي الْهُمُومَ مَعَ النَّجُورِ  
أراد جمع «نَجُور» من السَّحَاب. وحکى سيبويه<sup>(١)</sup> عن بعض العرب أنه قال: «إنكم

= ٦٩١/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٣٣/٢؛ وشرح اختيارات المفضل ص ٧٧١؛ وشرح التصریح ٢/٣٨٢؛ ولسان العرب ٥/٢١٩ (نظر)، ١٥/٣٤ (عدا)؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٨٩؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٦٩، ٦٠٠؛ وأمالی ابن الحاجب ص ٣٣١؛ وشرح الأشمونی ٣/٨٦٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ص ١٧٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٠؛ ولسان العرب ٦/١١٥ (شمس)، ١٤٨/١٤ (جفا)؛ والمحتسب ٢/٢٠٧؛ والمقرب ٢/١٨٧؛ والممتع في التصریف ٢/٥٥٠؛ والمنصف ١/١٨١، ٢/١٢٢.

اللغة: عرسي: زوجي. الليث: الأسد. المعدى عليه: المظلوم.

الإعراب: «وقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقیق. «علمت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «عرسي»: فاعل مرفوع، وهو مضارٍ، والباء: ضمير في محل جز بالإضافة. «ملیکة»: بدلاً من «عرسي»، أو عطف بيان، مرفوع. «أنتي»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والباء: ضمير في محل نصب اسم «أن». «أنا»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. «الليث»: خبر المبتدأ مرفوع. والمصدر المسؤول من «أن» وما بعدها سد مسد مفعولي «علمت». «معدياً»: حال منصوبه. «عليه»: جار ومجرور متعلقان بـ«معدياً». «عادياً»: الواو: حرف عطف، «عادياً»: معطوف على «معدياً» منصوب. وجملة «علمت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «أنا الليث...»: في محل رفع خبر «أن».

والشاهد فيه قوله: «معدياً» وأصله (معدواً) فقلبت الواو ياء استثناؤه للضمة والواو، وتتشبيهها بما يلزم قلبه من الجمع. ويجعل بعضهم «معدياً» جاريًا على «عدي» في القلب والتغيير.

٧٣٦- التخريج: البيت لجميل بشينة في ديوانه ص ٢٢٠؛ ولسان العرب ١٥/٣٠٦ (نجا)؛ وبلا نسبة في المخصص ٩/١٠١.

اللغة والمعنى: البلاء: المحنّة والغمّ والحزن. وجيب القلب: خفقانه واضطرابه. إيضاعي: وضعى وحملى. النجور: جمع نجو وهو السحاب هراق ماء ثم ماضى. يتساءل: أليس من الغم والحزن أن يخفق قلبه ويضطرب، ويحمل همومه مع الغيم لكثرتها وازديادها.

الإعراب: «أليس»: الهمزة: حرف استفهام. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «من البلاء»: جاز و مجرور متعلقان بخبر مقدم، أو أنهما الخبر. «وجيب»: اسم «ليس» مرفوع بالضمة، وهو مضارٍ. «قلبي»: مضارٍ إليه مجرور بالكسرة. «إيضاعي»: الواو: حرف عطف، «إيضاع»: اسم معطوف على «وجيب» مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والباء: ضمير متصل مبني في محل جز مضارٍ إليه. «الهموم»: مفعول به لل مصدر «إيضاع» منصوب بالفتحة، «مع النجور»: «مع»: مفعول فيه ظرف للمصاحبة متعلق بـ«إيضاعي»، «النجور»: مضارٍ إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ليس وحيب...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «النجور» جمعاً لـ«نَجُور»، وهو جمع شاذ.

لتنظرون في **نَحْوٌ كثيرةً**، يريد جمع **نَحْوٍ**، أي: جهات. وقالوا: **بَهُوٌ**، و**بِهُوٌ** في الصدر، و**بِهِيٌّ** أيضاً. وحكى ابن الأعرابي: **أَبٌ**، و**أَبُوٌّ**، و**أَخٌّ**، و**أَخُوٌّ**. وأنشد القناني [من الطويل]:

**٧٣٧- أَبِي الدَّمِ أَخْلَاقُ الْكِسَائِيِّ وَانْتَهَى بِهِ الْمَجْدُ أَخْلَاقُ الْأَبُو السَّوَابِقِ**  
وأَمَا **فَيْسَيٌّ** مِن **فُوُوسِ**، ووزْنُه **فُلُوعٌ** مقلوب من **فُعُولٍ** كأنه في التقدير  
جمع **فَسْنُوٌّ**، ثم قُلبت الواو فيه ياء كـ**دَلُوٌّ**، و**دُلِيٌّ**، فاعرفه.

### فصل

#### [جمع ذي التاء من المحفوظ العججز]

قال صاحب الكتاب: وذو التاء من المحفوظ العججز يجمع بالواو والتون مغيراً أوله كـ**سِنُونَ**، و**قِلُونَ**، وغير مغير كـ**ثِبُونَ**، و**قِلُونَ**، وبالألف والتاء مردوداً إلى الأصل، كـ**سَنَوَاتٍ**، و**عِضَوَاتٍ**، وغير مردود كـ**ثَبَاتٍ**، و**هَنَاتٍ**، وعلى **أَفْعَلٍ** كـ**آمٍ**، وهو نظير **أَكْمٍ**.

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم القول: إن أقل الأسماء أصولاً ما كان على ثلاثة أحرف، فاما ما كان منها على حرفين، وفيه تاء التائيت، نحو: **قُلَةٌ**، و**ثُبَةٌ**، و**كُرَةٌ**، و**سَنَةٌ**، و**مِئَةٌ**، فإنها أسماء منقص منها محفوظة اللامات، فأصل **قُلَةٌ**: **قُلُوةٌ**، فمحذفت الواو تخفيفاً، والقمة: اسم لغبة، وهو أن يؤخذ عودان صغير وكبير، يوضع الصغير على الأرض، ويضرب بالكبير، وهو من الواو، لقولهم: **قَلَوْتُ بِالْقُلَةِ** إذا لعبت<sup>(١)</sup> بها.

**٧٣٧- التخريج:** البيت للعتابي في المحتبب ١٧٥ / ١؛ وللنقاني في المحتبب ٣١٧ / ١.

اللغة: أبي: رفض. النم: النقيضة، ضد المدح. الأبز: جمع أب. السوابق: جمع السابق وهو الذي يأتي في السابق أولاً.

الإعراب: **أَبِي**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. **(الذم)**: مفعول به منصوب بالفتحة. **(أَخْلَاقُ)**: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، **(الْكِسَائِيِّ)**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **(وَانْتَهَى)**: الواو: حرف استئناف، **(انْتَهَى)**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. **(بِهِ)**: جازٌ ومجرور متعلقان بـ**(انتهى)**. **(الْمَجْدُ)**: فاعل مرفوع بالضمة. **(أَخْلَاقُ)**: منصوب بنزع الخافض، على تقدير: إلى أخلاق، وهو مضاف. **(الْأَبُو)**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **(السَّوَابِقُ)**: نعت مجرور بالكسرة.

وجملة **أَبِي**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة **انْتَهَى**: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: **الْأَبُو** جمعاً لـ**أَبٍ**، وهو جمع شاذ.

(١) في الطبعتين **(العب)**، وهذا تحريف.

وـ«الثُّبَّة»: الجماعة من قوله تعالى: «فَأَنْزِرُوا ثَبَاتٍ أَوْ أَنْزِرُوا جَمِيعًا»<sup>(١)</sup>، وأصل «ثُبَّة»: ثُبَّة، كـ«ظُلْمَة»، وـ«غُرْفَة». وقد بيَّنتُ أمره في أول هذا الفصل، هو من قولهم: «ثَبَّتُ»، أي: جمعت، فهذا يدلُّ أنَّ اللام حرف علة، ولا يدلُّ أنه من الواو والياء؛ لأنَّ الواو إذا وقعت رابعةً، تُقلَّب ياءً، نحو «أَغْطَيْتُ»، وـ«أَرْضَيْتُ»، وهو من «عَطَا يَغْطُو»، وـ«الرَّضْوان».. وإنما قلنا: إنَّها من الواو، لأنَّ أكثر ما حذف لامه من الواو، نحو: «أَخِّ»، وـ«أَبِ».

وأما «البُرَّة»، فأصلُّها: «بروة»، واللام ممحوَّفة، وـ«البَرَّة»: حَلْقة تُجَعَّل في أنف البعير لينقاد، وهي معتلة اللام؛ لقولهم في جمعها «بُرَى». وينبغي أن يكون الممحوَّف واواً حملًا على الأكثَر. وـ«كُرَّة» كذلك لقولهم: «كَرَوْتُ بِالْكُرَّة». وـ«سَنَة» من الواو لقولهم «سَنَوَاتٌ»، ومن قال: «سَانَهْتُ»، كان الممحوَّف منه الهاء، والهاء مشبهة بحرف العلة، فُحِّذَفت كحذفه.

وأَنَّا «مِئَةً»، فأصلُّها «مِئَةٌ» بالياء؛ لقولهم: «أَمَائِيتُ الدِّرَاهَمَ» إذا كتمتها مائة، وقالوا في معنى مائة: «مَائَى». وهذا قاطعٌ على أنه من الياء. فإذا أُريد جمع شيءٍ من ذلك، كان بالألف والتاء، نحو: «قُلَّاتٌ»، وـ«ثُبَاتٌ»، وـ«بُرَاتٌ»، وـ«كُرَاتٌ»، وـ«مِئَاتٌ». هذا هو الوجه في جمعها؛ لأنَّها أسماء مؤنثةٌ بالتاء، فكان حكمها في الجمع حكم «قَضْعَةٍ»، وـ«جَفْنَةٍ»، ولم يكتسروها على بناء يرذ الممحوَّف، فيكون نقضاً للغرض، وتراجعاً عمَّا اعتمده فيها، فلذلك وجب جمعها بالألف والتاء.

وقد يجمعون ذلك بالواو والنون، فيقولون: «قُلُونَ»، وـ«بُرُونَ»، وـ«ثُبُونَ»، وـ«سِنُونَ»، وـ«مِئُونَ»، ونحو ذلك، كما يجمعون المذَكُور ممَّن يعقل من نحو: «المسلمين»، وـ«الصالحين»، كأنَّهم جعلوا جمعه بالواو والنون عوضاً مما مُنه من جمع التكثير.

ومنهم من يكسر أول هذه الأسماء، فيقولون: «قُلُونَ»، وـ«ثُبُونَ»، وـ«سِنُونَ». وإنما فعلوا ذلك للإيذان بأنَّه خارج عن قياسِ نظامِه؛ لأنَّه ليس في الأسماء المؤنثة غير المنتقص منها ما يُجمع بالواو والنون، وقد قال بعضهم في «مِئُونَ»: إنَّ الكسرة في الجمع غير الكسرة في الواحد، كما أنَّ الضمة في قولهم: «يَا مَنْصُ» في لغة من قال: «يَا حَارُ» بالضم، غيرُ التي كانت في «مَنْصُورٍ». وقال أبو عمر الجَزَمي: إنَّ الجمع بالألف والتاء للقليل، وبالواو والنون للكثير، فيقولون: «هَذِهِ ثَبَاتٌ قَلِيلَةٌ»، وـ«ثُبُونَ كَثِيرَةٌ». ولا أرى لذلك أصلًا، وكأنَّ الذي حمله على ذلك أنَّهم إذا صغروه، لم يكن إلَّا بالألف والتاء، نحو: «سَنَيَّاتٌ»، وـ«قُلَّيَّاتٌ»، وـ«ثُبَّيَّاتٌ»، وإنما ذلك لأنَّه إذا صُغر، يُرَدُّ إليه الممحوَّف، فيصير كالثام، فيُجَمَّع بالألف والتاء كما يُجَمَّع الثام.

وقد يجمعون من ذلك بالألف والتاء ما لا يجمعونه بالواو والنون، قالوا: «ظُبَاتٌ»،

و«سيات»، ولم يقولوا: «طُبُونَ»، ولا «سِيُونَ»، كأنهم استغنووا عنه بالألف والتاء. وفي ذلك دليل على أن الجمع بالألف والتاء هو الأصل في هذه الأسماء؛ لأنك تجمع بالألف والتاء كل ما تجمعه منها بالواو والنون، ولست تجمع بالواو والنون كل ما تجمعه بالألف والتاء منها.

والوجه ألا تردا الممحظى في الجمع في نحو: «قلات»، و«ثبات»؛ لما ذكرناه من إرادة التخفيف فيها، وتعويض الناء عن الممحظى، ولذلك استغنووا عن تكسيرها. وقد ردوا الممحظى في شيء منها تنبئها على الأصل، وأحسن بذلك أن تاء التأنيث التي هي عوض قد انحذفت، قالوا: «سنة»، و«سنوات»، وقالوا: «هنة»، و«هنرات»، و«هناث». قال الشاعر [من الطويل]:

أرى ابن نزار قد جفاني وملنني      على هنوات شائها مُتتابع<sup>(١)</sup>  
وقالوا «عضة»، و«أعضاء»، و«عضوات». قال الشاعر [من الرجز]:

٧٣٨ - هذا طريق يازم المآزم      عِضْوَاتْ تَقْطُعُ الْلَهَازِمَا  
وقد كسرروا شيئاً منها تكسير التام، قالوا: «أمة»، وفي القليل: «أم» وفي الكثير:

(١) تقدم بالرقم ٩٣.

٧٣٨ - التخريج: الرجز لأبي مهدية في لسان العرب ١٢/١٧ (أزم)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ وجواهر الأدب ص ٩٦؛ والخصائص ١/١٧٢؛ ولسان العرب ٥١٦/١٣ (عضو)؛ ومجالس ثعلب ١/٤٤؛ والممتع في التصريف ٢/٦٢٥؛ والمنصف ١/٥٩، ٣٨/٣، ١٢٧. اللغة: يازم: يضم، وهنا كناية عن التضييق، والمآزم: جمع مفرده مازم، وهو المضيق بين جبلين. العضوات: جمع مفرده عضة، وهي شجر الطلح، وهي ذات شوك. اللهازم: جمع لهزمه، وهي مضغة في أصل الحنك.

المعنى: يصف صعوبة الطريق التي سلكها، فيقول إنها ضيقة، ويحلف بها على ضيقها أشجار من الطلح ذي الأشواك، مما يؤدي من يسير في هذه الطريق.

الإعراب: «هذا»: «ها»: للتبني، «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «طريق»: خبر مرفوع. «يازم»: فعل مضارع، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: هو. «المآزم»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. «عضوات»، «أعضاء»: الواو: حرف عطف، «عضوات»: خبر لمبتدأ ممحظى، والتقدير: وهذه عضوات. «قطع»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي. «اللهازما»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «هذا طريق»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تازم»: صفة لـ«طريق» محلها الرفع، عطف عليها جملة «هذه عضوات». وجملة «قطع»: صفة لـ«عضوات» محلها الرفع. والشاهد فيه قوله: جمع «عضة» على «عضوات» فدلل هذا على أنها ممحظة اللام، وأنها واوية اللام، فإذا ثُبِّت إليها على هذا قيل: عضوئي، ومنهم من يجعل اللام الممحظة هاء، فيقول في النسبة إلى «عضة»: عضهئي.

«إماء»، فـ«أمة» «فعَلَة» بتحريك العين، وجُمعت في القلة على «أَفْعَلَةً»، كما قالوا: «أَكَمَةً». وأصل «أم»: «آمُّ»، فأبدلوا من الضمة كسرة، ومن الواو ياء، كما فعلوا في «أَذِلَّ»، و«أَجْرِي». وقالوا في الكثير: «إماء»، كما قالوا: «إِكَامٌ»، ولم يقولوا: «أَمُونَ»، فيجمعوه بالواو والتون، كما قالوا «سِنُونَ»؛ لأنهم قد كسروه. والجمع بالواو والتون، إنما هو عوضٌ من التكسير، ولم يجمعوه بالألف والتاء، فيقولوا: «أَمَوَاتٌ» كما قالوا «سَنَوَاتٌ»؛ لأنهم استغنو عن ذلك بـ«أم»، إذ كان جمع قلة مثله، فاعرفه.

### فصل

#### [جمع الرباعي]

قال صاحب الكتاب: ويجمع الرباعي - اسمًا كان، أو صفةً، مجردةً من تاء التائيت، أو غير مجردة - على مثال واحد، وهو «فَعَالِلُ»، كقولك: «أَعَالِلُ»، و«سَلَاهِبُ»، و«دَرَاهِمُ»، و«هَجَارَعُ»، و«بَرَائِنُ»، و«جَرَاشِعُ»، و«قَمَاطِرُ»، و«سَبَاطِرُ»، و«ضَفَادِعُ»، و«خَضَارِمُ».

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم القول إن الرباعي، لثقله بكثرة حروفه، لم يتصرفوا فيه تصرفهم في الثلاثي، فلم يضعوا له في التكسير إلا مثلاً واحداً، كالوا به جميع أبنية الرباعي القليل والكثير، وهو «فَعَالِلُ»، أو ما كان على طريقته مما ثالث حروفه ألف، وبعدها حرفان، وذلك نحو: «ثَعَلِبٌ»، و«أَعَالِلُ»، و«بُزْنِينٌ»، و«بَرَائِنٌ»، و«جُرْشَعٌ»، و«جَرَاشِعٌ»، و«قَمَطِرٌ»، و«قَمَاطِرٌ»، و«سَبَاطِرٌ»، و«سَبَاطِرٌ»، و«ضَفَادِعٌ»، و«خَضَارِمٌ»، و«الْبُرْثَنُ» من السباع والطير كالأصابع من الإنسان، والمخالب كالظفر، والجُرْشُ من الإبل: العظيم، والقِمَطْرُ: وعاء تُصان فيه الكُتب، ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

٧٣٩- ليس بعلمٍ ما يعي القِمَطْرُ ما العِلْمُ إلا ما وعاه الصَّدْرُ

٧٣٩ - التخريج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١١٧/٥ (قِمَطْر)، وтاج العروس ٤٧٣/١٣ (قِمَطْر)، والمخصص ١٨/١٧.

اللغة: القطر: حقيقة الكتب.

المعنى: ليس العلم في السطور، ولكنه في الصدور، فليس عالماً من يجمع الكتب، بل من يفهمها وينقلها إلى الآخرين.

الإعراب: «ليـس»: فعل ماضٍ ناقص. «بـعـلـم»: الباء: حرف جر زائد، «عـلـم»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محالاً على أنه خبر «ليـس». «ما»: حرف مصدرى. «يـعـي»: فعل ضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الباء. «القِمَطْرُ»: فاعل مرفوع بالضمة، والمصدر المسؤول من «ما» و«يـعـي» في محل رفع اسم «ليـس». «ما»: حرف نفي يعمل عمل «ليـس». «العِلْمُ»: اسم «ما» مرفوع بالضمة. «إـلـا»: حرف =

والسبط كالبسيط وهو المُمْتَدُ، والضفدع معرفة من ذوات الماء، وهو ضفدع بكسر الضاد والدال كـ«زِبْرَج»<sup>(١)</sup>، وقد تفتح الدال، وهو قليل. والحضر من أوصاف البحر يقال: «بحر حضرم» أي: كثير الماء، و«رجل حضرم»: كثير العطية، فهذا وزنه «فعايل»؛ لأن حروفة كلها أصول. وقالوا «مسجد»، و«مساجد»، فهذا وزنه «مفاغل»، وقالوا في الملحق به «جدول»، و«جدوايل»، وهذا وزنه «فعاول».

والبناء في هذا كله على طريقة واحدة، وإنما اختاروا هذا البناء لخفة، وذلك أنه لما كثرت حروف الرباعي، فطال، ثقل، ووجب طلب الخفة له، وإنما ذكرناه من ثقله، كان الرباعي في الكلام أقل من الثلاثي، ولزم جمعه طريقة واحدة، ولم يزد في مثال تكسيره إلا زيادة واحدة هرئبا من الثقل. واختاروا أخف حروف اللين، وهي الألف، وفتحوا أوله لخفة الفتحة، وكسروا ما بعد الألف حملًا على التصغير؛ لأن الألف في التكسير وسيلة ياء التصغير، فكما كسروا ما بعد ياء التصغير، كسروا ما بعد الألف في التكسير.

والذي يدل أن الفتحة في «تعالب»، و«جعافر» غير الفتحة في «غلب»، و«جغفر»؛ فتحها في «سباطر»، و«برائن» مع أن الأول في «سبط»، و«برثن» ليس مفتوحا.

ولم يجيئوا في الرباعي ببناء قلة، وإنما بناء أدنى عدده وأقصاه بناء واحد وهو «فعايل»، فتقول: «ثلاثة قاطر»، فتستعمله في القليل، وهو للكثير؛ لأنك لا تصل إلى الجمع بالألف والباء، لأنه مذكر، ولا يمكن الإتيان ببناء أدنى العدد إلا بحذف حرف من نفس الاسم. ألا ترى أنك لو أخذت تكسير نحو: «ضفدع» على «أفعيل»، و«أفعايل»، لوجب أن تقول: «أضفدع»، و«أضفاد»؟ فلما كان يؤدي بناء القلة إلى حذف شيء من الاسم، وكان عنه مندوحة، رفض.

وإذا اجترأء ببناء الكثرة عن بناء القلة حيث لا حذف، نحو: «شُسُوع»؛ كان هنا أولى. ولا فرق في ذلك بين الاسم والصفة، ألا تراهم يقولون في «غلب»، و«جغفر»، «تعالب»، و«جعافر». وكذلك تقول في «سلهب»، و«صقعب»، «سلامب»، و«صقاعب»، والسلهب: الطويل، وكذلك الصقعب. وكما قالوا: «ضفدع»، و«ضفادع»، و«زبرج»،

= حصر. «ما»: اسم موصول بمعنى الذي مبني في محل نصب خبر «ما». «وعاه»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعدد، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «الصدر»: فعل مرفوع بالضمة.

وجملة «ليس بعلم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما العلم...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وعاه»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «وعاه»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «القطر» وهو رباعي جمعه «قطاطر»، وهو بمعنى الوفاء الذي تchan الكتب فيه.

(١) الزبرج: الوشي، والذهب، وزينة السلاح، والسحب الرقيق فيه حمرة. (لسان العرب ٢/٢٨٥ (زبرج)).

و«زِبَارْجُ»، قالوا: «خَضِرْمُ»، و«خَضَارِمُ»، و«صَمِرْدُ»، و«صَمَارِدُ». والصمرد: الناقة القليلة للبن، وكذلك الباقى، لا فرق فيه بين الاسم والصفة، وذلك أنهما إذا استقلا الاسم، وراموا تخفيفه، فلأن يخففوا الصفة لشقها بتضمنها ضمير الموصوف، كان ذلك أولى.

وكذلك ما فيه تاء التأنيث حكمه في التكسير حكم ما لا تاء فيه، نحو: «زَرْدَمَةٌ»، و«زَرَادَمَةٌ»، و«جُمْجُمَةٌ»، و«جَمَاجِمَةٌ»، و«مَكْرُمَةٌ»، و«مَكَارِمَةٌ»، تجمعه جمع ما لا تاء فيه؛ لأن التاء زائدة تسقط في التكسير، إلا أنك إذا أردت أدنى العدد، جمعته بالألف والتاء، نحو: «زَرْدَمَاتٍ»، و«جُمْجُماتٍ»، و«مَكْرُمَاتٍ»، لمكان تاء التأنيث، فاعرف.

### [جمع الخامسي]

قال صاحب الكتاب: وأما الخامسي، فلا يكسر إلا على استكراء، ولا يتجاوز به إن كسر هذا المثال بعد حذف خامسه، كقولهم في «فَرَزْدَقٍ»: «فَرَازِدُ»، وفي «جَحْمَرِشٍ»: جَحَامِرُ.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أنه لا يجوز جمع الاسم الخامسي؛ لإفراطه في الثقل بطوله، وكثرة حروفه، وبعديه عن المثال المعتمد، وهو الثلاثي، وتكسيره يزيده ثقلًا بزيادة ألف الجمع، فكرهوا تكسيره لذلك. فإذا أريد تكسيره، حذفوا منه حرفاً، وردوه إلى الأربعة، وذلك الحرف الآخر. وإنما حذفوا الآخر لوجهين: أحدهما: أن الجمع يسلم حتى ينتهي إليه، فلا يكون له موضع. الثاني: أن الحرف الآخر هو الذي أثقل الكلمة، فلو لا الخامس، ما كان ثقيلاً، فلذلك تنكبوا تكسير بنات الخمسة؛ لكراهيتهم أن يحذفوا من الأصول شيئاً، وذلك قوله في «سَفَرَجَلٍ»: «سَفَارِجُ»، وفي «شَمَرْدَلٍ»<sup>(١)</sup>: «شَمَارِدُ»، وكذلك جميع الخامسي؛ تحذف اللام، وتبنيه على مثال من أمثلة الرباعي، نحو: «جَغَفَرٌ»، و«زِبَرْجٌ»، ونحوهما، ثم تجمعه جمعه. وقالوا في «فَرَزْدَقٍ»: «فَرَازِقُ»، والعائد: «فَرَازِدُ». وإنما حذفوا الدال؛ لأنها من مخرج التاء، والتاء من حروف الزيادة، فلما كان كذلك، وقربت من الطرف؛ حذفوها. ومن قال ذلك، لم يقل في «جَحْمَرِشٍ»<sup>(٢)</sup>: «جَحَارِشُ»؛ لتباعد الميم من الطرف.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: ويقال: «دَهْمَمُونَ»، و«هِجْرَعُونَ»، و«صَهْصِلْقُونَ»، و«حَنَظَلَاتٌ»، و«بَهْصَلَاتٌ»، و«سَفَرَجَلَاتٌ»، و«جَحْمَرِشَاتٌ».

\* \* \*

(١) الشَّمَرْدَل من الإبل: القوي السريع الفتى الحسن الحالق. (لسان العرب ٣٧١/١١ (شمردل)).

(٢) الجَحْمَرِش من النساء: الثقيلة السميحة، وقيل: العجوز الكبيرة الغليظة، والجَحْمَرِش من الإبل: الكبيرة السنّ. (لسان العرب ٢٧٢/٦ (جحمرش)).

قال الشارح: ي يريد أن الاسم الخماسي لا يجمع مكسراً لما ذكرناه، ويجمع سالماً؛ لأنَّ الزيادة التي تلحقه في جمع السلامة غير معندة بها من نفس الكلمة؛ لأنَّها زيادةً عليها بعد سلامة لفظ الواحد بمنزلة الزيادة للإعراب. والتحويتون يقدرون الثنوية وجمع السلامة تقديرَ ما عُطف من الأسماء، فإذا قلت: «الزیدان»، فهو بمنزلة «زید»، و«زید»، وإذا قلت: «الزیدون»، فهو بمنزلة «زید»، و«زید»، و«زید». فكما أنَّ المعطوف أجنبيٌ من المعطوف عليه، كذلك ما قام مقامه، فإذا كان الاسم الخماسي علماً، جمعته جمع السلامة، نحو: «فرزدق»، و«فرزدقون»، وكذلك إذا كان صفةً من صفات من يعقل، وذلك قولهم: «دَهْمَمْ»، و«دَهْمُونَ»، و«هِجْرَعَ»، و«هِجْرَعُونَ». الدهنم: السهلُ الخلُقُ، وأرض دهمة أي: سهلة. والهجرع: الطويل. وقالوا: «صَهْصِلْقَ»، و«صَهْصِلْقُونَ». والصهصلق: الصوت الشديد، يقال: «رجلٌ صهصلق الصوت، وقومٌ صهصلقون».

وقوله «خَنْطَلَاتُ»، و«بَهْصُلَاتُ»، و«سَفَرْجَلَاتُ»، و«جَحْمَرِشَاتُ»؛ ي يريد أنَّ الاسم الرباعي وال الخماسي إذا كان فيهما تاء التأنيث، جُمع لأدنى العدد بالألف والتاء، نحو: «خَنْطَلَةُ»، و«خَنْطَلَاتُ»، وهي الشَّرْزِيُّ، و«بَهْصُلَةُ»، و«بَهْصُلَاتُ»، والبهصلة، بالياء المضمومة والصاد غير المعجمة المضمومة: المرأة القصيرة. وقالوا في الخماسي: «سَفَرْجَلَةُ»، و«سَفَرْجَلَاتُ»، و«جَحْمَرِشُ»، و«جَحْمَرِشَاتُ»، والجحمرش: العجوز المُسِيَّة، جمعوها بالتاء؛ لأنَّها مُؤتَّة وإن لم تكن فيه علامة، فاعرفه.

## فصل

### [جمع الثلاثي المزيد بحرف الذي ثالثه مدة]

قال صاحب الكتاب: وما كانت زيادته ثالثة مدة، فالأسمائه في الجمع أحد عشر مثالاً: «أَفْعَلَةُ»، «فُعْلُلُ»، «فِعَالُنُ»، «فِعَائِلُ»، «فُعَلَانُ»، «فِعَلَةُ»، «أَفْعَالُ»، «فِعَولُ»، «أَفْعِلَاءُ»، «أَفْعُلُ»، نحو: «أَرْمَنَةُ»، و«أَخْمَرَةُ»، و«أَغْرِبَةُ»، و«أَرْغَفَةُ»، و«أَغْمِدَةُ»، و«قُذْلِي»، و«خُمْرُ»، و«قُرْدُ»، و«كُتْبُ»، و«زُبْرُ»، و«غَرْلَانُ»، و«صِيرَانُ»، و«غِرْبَانُ»، و«ظِلْمَانُ»، و«قِغْدَانُ»، و«أَفَائِلُ»، و«ذَنَابَةُ»، و«شَمَائِلُ»، و«رُقَابَةُ»، و«قُضْبَانُ»، و«غَلْمَةُ»، و«صِبَنَةُ»، و«أَيْمَانُ»، و«أَفْلَاءُ»، و«فَصَالُ»، و«عَنْوَقُ»، و«أَنْصَباءُ»، و«أَلْسِنَةُ». ولا يُجمع على «أَفْعَلُ» إلَّا المؤنثُ خاصةً، نحو: «عَنَاقٍ»، و«أَعْنَقٍ»، و«عَقَابٍ»، و«أَعْقَبٍ»، و«ذِرَاعٍ»، و«أَذْرَعٍ»، و«أَمْكَنَةُ» من الشواذ.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أنَّ ما كان من الأسماء على أربعة أحرف وثالثُه حرفُ لين، فأبنية تكسيره أحد عشر بناء على ما ذكرَ. والأسماء التي تُكسَر من هذا البناء خمسةُ أبنية: «فِعَالُ» كـ«زَمَانُ»، و«فِعَالُ»، كـ«جَمَار» و«فِعَالُ»، كـ«غَرَاب»، و«فَعِيلُ»، كـ«رَغِيف»، و«فِعَولُ»، كـ«عَمُود».

فما كان من الأول وهو «فعال»؛ فإنه يجمع في القلة إذا كان اسمًا مذكراً على «أفعلة»، نحو: «زمانٌ»، وأزمنة، و«قذال»، وأقذلة، و«فدان»، وأفدينَة، وكذلك كل ما كان على أربعة أحرف ثالثه حرف مد ولين، نحو: «حِمار»، وأخْمَرَة، و«غُراب»، وأغْرِيَة، و«رَغِيف»، وأغمود، وأعمدة؛ لأنها سواه في الزيادة والحركة والسكنون. وإنما جمعوه على «أفعلة» في القلة؛ ليكون على منهاج «أفعل» في جمع « فعل» بسكون العين، كأنهم توهّموا حذف الزائد. وذلك أن هذه الأسماء، إنما زادت على « فعل» بحرف اللين، وهو مدّ زائدة، وما قبله من الحركة من توابعه وأعراضه، إذ لا يكون حرف المد واللين إلا وقبله من جنسه<sup>(١)</sup>.

وكما جمعوا « فعلاً» على «أفعل»، نحو: «كَلْبٌ»، وأكْلُبٌ، كذلك جمعوا هذه الأسماء على «أفعلة»، إذ لا فرق بين «أفعل»، وأفعلة، إلا زيادة علم التأنيث، فاما الهمزة، فهي أولهما جميّعاً. والضمة التي في عين «أفعل» كالكسرة التي في عين «أفعلة»، مع أن هذه الضمة قد تصير كسرة مع المعتل في نحو: «أَذِيلٌ»، وأَظَبٌ. فإذا أردت بناء الكثرة، قلت: «فَدَانٌ»، و«فَدْنٌ»، و«قَذَالٌ»، و«قَذْلٌ». وقد يستغنون ببناء القلة، فلم يجاوزوه، نحو: «زَمَانٌ»، وأزمنة، و«مَكَانٌ»، وأمكنته. وقد كسروه على « فَعُولٌ»، قالوا: «عَنَاقٌ»، و«عَنْقٌ».

وأثنا الثاني، وهو « فعال» بكسر الفاء، فحكمه في جمع الكثرة كحكم « فعال»، لأنه ليس بينهما في البناء إلا فتح الأول وكسره، ولذلك استويا في بناء جمع الكثرة، كما استويا في القليل، فتقول في القليل: «حِمار»، وأخْمَرَة، و«حِمارٌ»، وأخْمَرٌ، كما كان كذلك في « فعال». وقالوا في الكثير: «خُمُرٌ»، و«خُمُرٌ»، وأُزْرٌ، وقالوا: «شِمالٌ لليد، و«شِمائِلٌ»، كسروه على « فعائِلٌ»، كأنهم جعلوه من ذوات الأربع بزيادة الألف التي فيه، فصار كـ«قِمَطْرٍ»<sup>(٢)</sup> و«قَمَاطِرٍ»، فأثنا قول أبي النجم [من الرجز]:

يأتي لها من أَيْمَنٍ وَأَشْمَلٍ

٧٤٠

(١) يزيد: حرف مد ولين؛ فحرف اللين لا يكون حرف مد إذا كان ساكناً وقبله حركة لا تناسبه، نحو: «فُؤْلٌ»، و«بَيْنٌ».

(٢) القِمَطْر: الجمل القوي السريع، وقيل: الجمل الضخم القوي. ورجل قِمَطْر: سريع. (لسان العرب ١١٦/٥ (قِمَطْر)).

٧٤٠ - التخريج: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٦/٥٠٣؛ والخصائص ٢/١٣٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢١٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٥٠؛ والطرائف الأدبية ص ٦٣؛ والكتاب ١/٢٢١، ٢/٢٢١، ٣/٦٠٧؛ والمنصف ١/٦١.

المعنى: يعرض لمناقشة من جهات اليمين ومن نواحي الشمال.

الإعراب: « يأتي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره:

وقول الأَزْرَقُ الْعَنْبَرِيُّ [من البسيط]:

نَازَعَتْهَا أَيْمَنٌ شَمْلًا<sup>(١)</sup>

فإنهما قدرًا حذف الألف، فصار ثلاثة، ثم جماعه على «أفعال»، و« فعل»، نحو «أَكْلِبُ»، و«أَسْدِ»، ومثله، «لِسانُ»، و«الْسُّنَّ».

وأما « فعل» مضموم الفاء، نحو: «غَرَابُ»، و«غُلامُ»، و«خُراجُ»، فإنه يكسر لأدنى العدد على «أفعِلَةً» على حد تكسير « فعل» و« فعل»؛ لأنَّه ليس بينهما إلا ضم الفاء. وذلك قوله: «غَرَابُ»، و«أَغْرِيَةُ»، و«خُراجُ»، و«أَخْرِجَةُ». ولم يقولوا: «أَغْلَمَةُ»، كأنَّهم استغثوا عنه بـ« غَلَمَةً»؛ لأنَّ «غَلَمَةً» على زنة « فعلَةً»، وهو من أبنية أدنى العدد، وربما رد في التصغير إلى الباب، يقولون «أَغْلَمَةً».

وقالوا في الكثير: «فِعْلَانُ»، نحو: «غَرَابُ»، و«غَرْبَانُ»، و«غُلامُ»، و«غَلَمَانُ». وقيل: إنما قالوا في الكثير: «فِعْلَانُ»، لأنَّ ألفه مدة زائدة، فلما حذفت، صار كأنَّه «غَرَبُ»، و«غَلَمُ» على مثال «صَرَدُ»، و«جُرَدُ». فكما قالوا: «صِرْدَانُ»، و«جِرْدَانُ»، كذلك قالوا: «غَرْبَانُ»، و«غَلَمَانُ».

وأما « فعلُلُ»، فإنه يكسر في أدنى العدد على «أفعِلَةً» كـ« فعلَلُ»، و« فعلَلُ»؛ لأنَّهنَّ أخوات في الزنة والحركات والسكنون. وذلك قوله: «جَرِيبُ»، و«أَجْرِيَةُ»، و«كَثِيبُ»، و«أَكْثِيَةُ»، و«رَغِيفُ»، و«أَرْغِفَةُ». وربما كسروه في القلة على « فعلَةً»، نحو: «صَبِيُّ»، و«صِبَيَّةُ»، كما قالوا: «غَلَمَةً»، وعلى «أفعِلَلُ»، نحو: «يَمِينُ» و«أَيْمَانُ»، كأنَّهم حذفوا الزائد، وكسرروا ذوات الثلاثة.

فإذا جاوزَتْ أدنى العدد، فإنَّه يجيء على « فعل» كأخواته، وعلى « فَعْلَانُ»، نحو قوله: «فَضِيبُ»، و«فُضُبُّ»، و«فَضْبَانُ»، و«فَضْبَانُ»، و«رَغْفُ»، و«رَغْفَانُ»، و«كَثِيبُ»، و«كَثِيبَانُ»، هذا بابه، وعليه قياسُ ما جهل أمره، وما عدا ذلك، فشاذ يسمع ولا يقاس عليه.

وقالوا: « تصِيبُ»، و«أَنْصِباءُ»، و«خَمِيسُ»، و«أَخْمَسَاءُ»، فجمعوه على «أفعِلَاءُ»، كأنَّهم شبُّهوا بالصفة، حيث قالوا: «شَقِيقُ»، و«أَشْقِيَاءُ»، و«تَقِيقُ»، و«أَنْقِيَاءُ». ولا نتهم يجمعون عليه ما كان معتلاً أو مضاعفاً؛ جاؤوا بهذا البناء في الكثير على منهاج بناء القلة، ألا ترى أنه لا فرق بينهما إلا إيدالُ عَلَمِ التأنيث، وهو التاءُ بغيره.

وقد كسروه على « فَعْلَانُ» بكسر الفاء، وهو قليل أيضًا، قالوا: « ظَلِيلُمُ»،

= هو. «لها»: جار و مجرور متعلقات بـ« يأتي ». «من أيمن»: جار و مجرور متعلقات بـ« يأتي ».

« وأشْمَلُ »: الواو: حرف عطف، «أشْمَلُ»: معروف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة.

وجملة « يأتي » ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أَيْمَنُ» في جمع «يَمِين».

(١) تقدم بالرقم ٧٣٤.

و«ظِلْمَانٌ»، و«قَضِيبٌ»، و«قَضْبَانٌ»، ويقال: «قُضْبَانٌ» أيضًا، وقالوا: «فَصِيلٌ»، و«فَضْلَانٌ»، و«عَرِيْضٌ»، و«عَرْضَانٌ»، كأنهم شبهوه بـ«فَعَالٍ»، وكسروه تكسيره، نحو: «غَرَابٌ»، و«غَرْبَانٌ». والعربيض: التّينس، كأنهم جاؤوا به على حذف الزائد. وقالوا «أَفَيلٌ»، و«أَفَالٌ»، و«أَفَائِلُ»، فمن قال: «أَفَالٌ»، جمعه على حذف الزيادة، وجعله ثلاثيًا، ومن قال: «أَفَائِلُ»، جمعه على الزيادة، كما قالوا: «شَمَائِلُ». وقالوا: «أَدِيمٌ»، و«أَدَمٌ»، و«أَفِيقٌ»، و«أَفَقٌ»، وهو اسمان للجمع، وليس ا بتكسرir الواحد.

وأما «فَعُولٌ»، فمجراه في التكسير مجرى «فَعِيلٍ»، وذلك لاستواهما في العدد والحركات والسكنون، ليس بينهما فرق إلا أن زيادة «فَعُولٍ» الواو، وزيادة فعيل الياء، والياء أخت الواو، فإذا أردت أدنى العدد، بنيتها على «أَفْعِلَةً»، كما كان «فعيل» كذلك، فتقول: «عَمُودٌ» و«أَعْمِدَةً»، و«خَرُوفٌ»، و«أَخْرِفَةً»، و«قَعُودٌ»، و«أَفْعِدَةً»، وتقول في الكثير «عَمْدٌ» و«عَنْدٌ»، و«قُدْمٌ»، في جمع «قَدْوِمٍ»، كسروه على حد «قَلِيبٍ»، و«قُلْبٍ»، و«كَثِيبٍ»، و«كُثْبٍ».

وقد قالوا: «خِزْفَانٌ»، و«قِعْدَانٌ»، و«عِنْدَانٌ» في جمع «عَنْتُوْدٍ»، شبهوه بـ«غَرَابٍ»، و«غَرْبَانٌ»، و«غَلَامٌ»، و«غِلْمَانٌ». والباب الأول، خالفت «فَعُولٌ»، «فَعِيلٌ» هنا كما خالفتها «فَعَالٌ». وقالوا: «ذَئْبٌ»، للذئب، و«ذَنَابِتٌ»، كسروه بالزيادة، كما قالوا: «أَفَائِلُ»، وقد جاؤوا به في القلة على «أَفْعَالٍ»، نحو: «فَلُوُّ»، و«أَفْلَاءٍ»، كسروه على حذف الزيادة.

واعلم أن كل ما جاء من ذلك على «فُعْلٍ»، فيجوز تسكينه تخفيفاً، نحو قوله في «كُثِيبٍ»: «كُثِيبٌ»، وفي «رُسْلٍ»: «رُسْلٌ»، وهي لغة بنى تميم. قالوا: كل ما أصله الحركة يجوز تسكينه تخفيفاً، وحُكى عن أبي الحسن: أن كل «فُعْلٍ» في الكلام، فتشققه جائز، إلا ما كان صفة، نحو: «خُمْرٌ»، أو معتل العين، نحو: «سُوقٌ». فال الأول يجوز في الكلام وحال السعة، والثاني لا يجوز إلا في الشعر. فقد صار أمثلة تكسيره أحد عشر مثالاً، من ذلك «أَفْعِلَةً»، وهي القياس فيه لأدنى العدد، يشتراك فيه الأبنية الخمسة: «فَعَالٌ»، نحو: «زَمَانٌ»، و«أَزْمِنَةً»، و«فِعَالٌ»، كـ«حِمارٌ»، و«أَخْمِرَةً»، و«فَعَالٌ»، كـ«غَرَابٌ»، و«أَغْرِبَةً»، و«فَعِيلٌ»، كـ«رَغِيفٌ»، و«أَرْغِيفَةً»، و«فَعُولٌ»، كـ«عَمُودٌ» و«أَعْمِدَةً». ومن ذلك «فُعْلٌ» بضم الفاء والعين، وهو القياس في الكثير، وقد جاء في الأمثلة الخمسة، من ذلك «فَعَالٌ»، قالوا: «قَذَالٌ»، و«قَذْلٌ»، وهو مؤخر الرأس، وماغقاد العذار من الفرس، و«فِعَالٌ»، نحو: «حِمارٌ» و«خُمْرٌ»، و«فَعَالٌ»، نحو: «قُرَادٌ»، و«قُرْدٌ». والقراد: صيغارُ الحَلَم، ويُجمَع على «قِرْزَادَانٌ» أيضًا، و«فَعِيلٌ»، نحو: «كَثِيبٌ»، و«كُثِيبٌ»، وهي تلالُ الرمل، و«فَعُولٌ» نحو: «زَبُورٌ»، و«زُبُرٌ»، وهو الكتاب، وهو «فَعُولٌ» بمعنى «مَزَبُورٌ»، أي: مكتوب فيه. ومنه «فِعْلَانٌ»، وقد جاء أيضًا في الأمثلة الخمسة، قالوا: «غَزالٌ»،

و«غزلان»، و«صوار»، و«صيران»، والصوار: القطيع من البقر، وهو أيضاً وعاء المسك. قال الشاعر [من الوافر]:

٧٤١- إذا لاح الصوار ذكرت لينلى وأذكّرها إذا نفخ الصوار  
فجمع بينهما. و«فعال»: «غراب»، و«غربان»، و«فعيل»: «ظلليم»، و«ظلمان»،  
و«فعول»: «قعود»، و«قعدان». ومن ذلك «فعائل» جاء في بنائين «فعيل»، و«فعول»،  
قالوا في «فعيل»: «أفيل»، و«أفائل»، وهي صغار الإبل، وقالوا في «فعول»: «ذئب»،  
و«ذنائب». والذنوب: الدلو المملوءة.

ومن ذلك «فغلان»، وهو في بناءين: «فعال»، نحو: «رُقاق»، و«زقان»، و«فعيل»،  
نحو: «قضيب»، و«قضبان». ومن ذلك «فعلة»، وهو منها في بناءين أيضاً: «فعال»، قالوا:  
«غلام»، و«غلمة»، و«فعيل»، نحو: «صبي»، و«صبية»، وهي من أبنية أدنى العدد.  
ومن ذلك «أفعال»، وهو في بناءين: «فعيل»، و«فعول»، قالوا لليد: «يمين»،  
و«أيمان»، و«فلو»، و«أفلة». والفلو: المهر، سمي بذلك؛ لأنّه يقتلى عن أمّه، أي: يقطع.  
ومن ذلك «فعال» لم يأت إلا في مثال واحد، وهو «فعيل». قالوا: «فصيل»،  
و«فصال».

٧٤١- التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٤/٤٧٥ (صور)، وتاح العروس ١٢/٣٦٤ (صور)؛  
ومقاييس اللغة ٣/٣٢٠؛ وكتاب العين ٧/١٥١؛ ومجمل اللغة ٣/٢٤٩؛ وأساس البلاغة (صور).  
اللغة والمعنى: الصوار (بضم الصاد وكسرها): القطيع من البقر، ووعاء المسك، ويجمع على  
صيران وأصورة. نفح: انتشرت رائحته، وبدت حركته.  
أي أنه يذكرها عندما يرى البقر لشيه عيونها، ويدركها عندما تنتشر رائحة المسك لأنها تذكره برائحة  
محبوته.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه (ذكرت). «لاح»: فعل ماضٍ مبني  
على الفتح. «الصوار»: فاعل مرفوع بالضمة. «ذكرت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله  
بضمير رفع متحرك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ليلى»: مفعول به منصوب  
بفتحة مقدرة على الألف للتعدد. «أذكّرها»: الواو: حرف عطف، «أذكّرها»: فعل مضارع مرفوع  
بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول  
به. «إذا»: اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«أذكّرها». «نفح»:  
فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الصوار»: فاعل مرفوع بالضمة.  
وجملة «لاح»: في محل جز مضاد إليه. وجملة «ذكرت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من  
الإعراب. وجملة «أذكّرها»: معطوفة على جملة «ذكرت» لا محل لها كذلك. وجملة «نفح»: في  
محل جز مضاد إليه.  
والشاهد فيه قوله: «لاح الصوار» و«نفح الصوار» فجاء بالمعنيين في بيت واحد الأول قطيع البقر،  
والثاني وعاء المسك.

ومنه «فُعُولٌ»، وهو أيضاً في مثال واحد، وهو «فعالٌ»، قالوا: «عنقٌ»، و«عنوقٌ»، وهي الأنثى من ولد المغز.

ومن ذلك «أفعلاء» جاء في بناء واحد أيضاً، وهو «فعيلٌ»، قالوا: «نصيبٌ» و«أنصيباء». ومن ذلك «أفعلٌ»، ولا يجمع على «أفعلٌ» إلا ما كان مؤنثاً، سواء كان على «فعالٌ»، أو «فعالٍ». قالوا: «عنقٌ»، و«أعنةٌ»، و«عقابٌ»، و«أعقبٌ»، و«ذراعٌ»، و«ذرعٍ». فأما «لسانٌ»، وألسنٌ، فإن فيه لغتين: التأنيث والتذكير، فمن أنت، قال: «ألسنٌ»؛ ومن ذكر، قال: «ألسنةٌ»، كأنهم فرقوا بين جمع المذكر من هذا البناء والمؤنث؛ كما فصلوا بين جمع نحو: «قصبةٌ»، و«كعبٌ»، فجمعو على خلاف جمع المذكر؛ لأن المذكر يجمع في القلة على «أفعلةٌ»، وهذا يجمع على «أفعلٌ».

وشبتهو بالعدد يكون في المذكر بالهاء، نحو: «ثلاثةٌ»، و«أربعةٌ»، وفي المؤنث بغيرها، نحو: «ثلاثٌ»، و«أربعٌ». ولم يجمعوه جمع ما فيه تاء التأنيث، نحو: «قصبةٌ»، و«جفنةٌ»، وإن كان على عدته؛ لأن زيادته ليست كتابة التأنيث، لأن زيادته مدة زائدة كالإشباع، فاعتقدوا سقوطها، فصار على ثلاثة أحرف، فجمع على «أفعلٌ»، كما يجمع الثلاثة عليه، نحو: «كعبٌ»، و«أكبٌ»، و«فلسٌ»، و«أفلسٌ»، ولذلك قالوا في الكثير: «عنوقٌ»؛ لأن «فُعُولاً»، و«أفعلٌ» يتراوكان على الثلاثي، نحو: «فلسٌ»، و«أفلسٌ»، و«فلوسٌ». وربما قالوا: «عنةٌ» قصرروا «فُعُولاً»، كما قالوا: «أسدٌ» في «أسودٍ». وربما حفف أيضاً؛ فقالوا: «عنةٌ»، كما قالوا: «أسدٌ». وقد قالوا: «مكانٌ»، و«أمكّنٌ»، فجمعوه جمع المؤنث، و«المكان» مذكر جاء ذلك شادداً، ومجازه أنه على «فعالٌ». والمكان أرض، والأرض مؤنثة، فجمع جمع ما هو مؤنث، والمشهور «أمكّنةٌ» على القياس، فاعرفه.

\* \* \*

### [عدم مجيء « فعلٌ » في جمع الثلاثي المضاعف ولا المعتل اللام]

قال صاحب الكتاب: ولم يجيء « فعلٌ » في المضاعف ولا المعتل اللام، وقد شدّ نحو: «ذهبٌ» في جمع «ذهبٍ».

\* \* \*

قال الشارح: ي يريد أن المضاعف يجمع في القلة على «أفعلةٌ»، نحو: «كنانٌ»، و«أكئنةٌ». والكنان: ما يكتن، أي: يسترّك من مطر أو حرّ أو برد، و«عنانٌ»، و«أعنةٌ»، و«خلالٌ»، و«أخلةٌ». والخلال: العود يتخلل به، وما يخلّ به الشوب أيضاً. واقتصروا على بناء القلة، وإن عنوا الكثير، استغنووا بـ«أكئنةٌ»، و«أعنةٌ» عن أن يقولوا «كُنْ»، و«عنْ»، فيذكر روا النون من غير ادغام، كأنهم استثنوا ذلك، وكان عنه مندوحة، وهو

الاجتزاء ببناء القلة. وإذا كانوا قد اجتزوأوا بناء القلة حيث لا ضرورة، نحو: «زَمَانٌ»، و«أَرْضَانٌ»، و«مَكَانٌ»، و«أَمْكَانٌ»، و«أَرْسَانٌ»، كان مع الضرورة أولى.

فإن قيل: فهلاً اذغموه، وقالوا: «كُنْ»، و«عُنْ»، قيل: لو فعلوا ذلك؟ لم ينفك من ثقل التضييف، فأما قولهم: «دُبُّ» في جمع «دُبَابٍ»، فهو شاذ، فإنه يقال: «دُبَابَةٌ» للواحد، و«دُبَابُ» للجنس، على حد «بَطَةٍ»، و«بَطٌّ»، و«حَمَامَةٍ»، و«حَمَامٌ»، ويجمع «الدُبَابُ» في القلة على «أَذْبَةٍ»، والكثير «ذَبَانٌ»، على حد «غَرَابٍ»، و«أَغْرِيَةٍ»، و«غِرْبَانٌ». قال النابغة [من الرجز]:

### ضرابة بالمشفر الأذبة

٧٤٢

فأما المعتل، فإن كان معتل العين بالياء؛ كان حكمه حكم الصحيح، يقال: «عيانٌ»، و«أغْنِيَةٌ»، في العدد القليل، وفي الكثير «عِينٌ» بضم الياء؛ لأن الضمة على الياء لا تثقل ثقلها على الواو. ومن قال في «رسُلٌ»: «رسُلٌ»، فخفف، قال هنا: «عِينٌ» بكسر العين، كما قالوا: «دَجَاجَةٌ بَيْوضُنْ»، و«دَجَاجَ بَيْضُنْ»، و«بَيْضُنْ». وإنما كسروا الفاء لتصح الياء، ولا تنقلب واواً لسكنونها وانضمام ما قبلها على حد قلبها في «موسِرٌ»، و«موْقِنٌ». فإن كان من ذوات الواو من نحو: «خوانٌ»، و«رُواقٌ»، كسر في القلة على «أَفْعَلَةٌ»، تكسيره في الصحيح، نحو: «أَرْوَقَةٌ»، و«أَخْوَنَةٌ». وتقول في الكثير: «خُونٌ»، و«رُوْقٌ»، تأتي به على لغةبني تميم بالإسكان، كأنهم استثقلوا الضمة على الواو، فحدفوها. وكان الأصل «خُونٌ»، و«رُوْقٌ»، فإن اضطر الشاعر، رد الأصل. قال عديٌ [من الكامل]:

### عَنْ مُبْرَقَاتِ بَالْبُرِينَ وَتَبَنْ دُو] بِالْأَكْفَ (١) اللامِعَاتِ سُوزَ

٧٤٣ - التخريج: الرجز للنابغة الذبياني في ملحق ديوانه ص ٢٢٨؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٠؛ ومقاييس اللغة ٢/٣٢٨؛ ومجمل اللغة ٢/٣٣٥؛ وتاح العروس ٢/٤٢٢، ٤٢٥ (ذيب)؛ والأغاني ١١/٤٠؛ ولزياد في تهذيب اللغة ١٤/٤١٥؛ ولسان العرب ١/٣٨٢ (ذبب)؛ وبلا نسبة في الاشتقاد ص ٤٢٦.

اللغة: المشفر: شفة البغير الغليظة. الأذبة: جمع ذبابة.

الإعراب: «ضرابة»: حال من «النون» في البيت السابق منصوب بالفتحة. «بالمشفر»: جاز و مجرور متعلقان بـ«ضرابة». «الأذبة»: مفعول به لصيغة المبالغة منصوب بالفتحة، وسكتت التاء فقلبت هاء للوقف.

والشاهد فيه قوله: «الآذبة» جمع قلة للذباب، والكثير «ذَبَانٌ» كما تقدم.

(١) في الطبعتين: «وفي الأكف»، وهذا تحريف.

٧٤٤ - التخريج: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٢٧؛ والدرر ٦/٢٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٢٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢١؛ ولسان العرب ١٠/٤٤٦ (سوك)؛ وللحجاج في المقتضب ١/١١٣؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/١٢٧، ٣/١٤٦؛ ورصف المبني ص ٤٢٩؛ والمفرد ٢/١١٩؛ والممتع في التصريف ٢/٤٦٧.

اللغة: مبرقات: متزينات. سور: جمع سوار. البرين: جمع برة وهي الخلخال.

وما كان من ذلك معتل اللام من نحو: «كِسَاء»، و«رِدَاء»، و«غِطَاء»، و«سَمَاء»، فإنك تكسره في القلة على «أَفْعَلَةً»، نحو: «أَكْسِيَّةً»، و«أَرْدِيَّةً»، و«أَغْطِيَّةً»، ولا تُجاوزه إلى بناء الكثرة. وذلك من قبل أن الهمزات التي في أواخر هذه الأسماء أصلها الواو، لأنَّه من «غَطَا»، «يَغْطِي»، و«الْكِسْوَة». فلو بنيتَ للكثير على حد «فُدْنٍ»، و«قُدْلٍ»، لقلت: «كُسُّوًّا»، و«غَطُّوًّا»، و«سُمُّوًّا»، فكانت الواو تقع طرفاً، وقبلها ضمة، وذلك معذوم في الأسماء المتمكنة، وكان يلزم قلب الواو ياءً والضمة كسرة، على حد صنيعك في «أَذْلٍ»، و«أَجْرٍ». فلما كان يؤدي إلى هذا التغيير، وكان عنه مندوحة؛ تجتبوه، واجتزووا ببناء القلة، فاما «رِدَاءً»، فلامه ياء، لقولهم: «حَسْنُ الرِّدْيَة»، ولا يكسر على «فُعْلٍ»؛ لأنَّه يلزم وقوع الياء طرفاً، وقبلها ضمة، فكان يلزم قلبها واواً لضعفها بتطرفها، ووقوع الضمة قبلها، فكان يصير حالها كحال ما لامه واواً، فاما «سَمَاءً»، فإذا أريد به المطر، كسر في أدنى العدد على «أَسْمِيَّةً» وفي الكثير، «سَمِيًّا». قال العجاج [من الرجز]:

### تَلْفَهُ الْأَرْوَاحُ وَالسَّمَاءُ

٧٤٤

وهو «فُعُولٌ»، فعل به ما فعل بـ«عَصِيٍّ»، و«ذَلِيٍّ»، فاعرفه.

\* \* \*

= الإعراب: «عن»: حرف جر. «مِبْرَقَاتٍ»: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تَقْصِر» في البيت السابق. «بِالْبَرِينَ»: الباء: حرف جر، «الْبَرِينَ»: اسم مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، النون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجار والمجرور متعلقان بـ«مِبْرَقَاتٍ». «وَتَبِدُو»: الواو: حرف عطف، «تَبِدُو»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والفاعل مستتر تقديره «هي» يعود على «المِبْرَقَاتِ». «بِالْأَكْفَ»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم ممحوظ. «اللَّامَاتُ»: صفة مجرورة. «سُورٌ»: مبتدأ مؤخر.

وجملة «تَبِدُو»: معطوفة على جملة «مِبْرَقَاتٍ» لأنها بمعنى «تُبَرِّقُ»، وهذا من النادر لأن الجملة معطوفة على مجرور بالحرف. وجملة «وَفِي الْأَكْفِ... سُورٌ»: حال من فاعل «تَبِدُو» على تقدير: «بِالْأَكْفِ مِنْهَا سُورٌ».

والشاهد فيه قوله: «سُورٌ» حيث لم يلتزم الشاعر تسكين العين لأنها على وزن «فُعْلٍ» ولا يجوز تحريك العين إلا ضرورة كما في البيت.

٧٤٤ - التخريج: الرجز للعجب في ديوانه ١٥١٢ / ١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٤٢؛ ولرؤية في لسان العرب ٣٩٩ / ١٤ (سما)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الممتع في التصريف ٢٣٦ / ١.

اللغة: الأرواح: جمع السماء بمعنى المطر، أي هو ضائع بين الرياح والأمطار، فكأنها تلفه لها.

الإعراب: «تَلْفَهُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «الْأَرْوَاحُ»: فاعل مرفوع بالضمة. «وَالسَّمِيُّ»: الواو حرف عطف، «السَّمِيُّ»: اسم معطوف على «الْأَرْوَاحَ» مرفوع بالضمة.

وجملة «تَلْفَهُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وقد تكون صفة أو حالاً بحسب ما تقدّمها.

والشاهد فيه قوله: «السَّمِيُّ» جمع كثرة للسماء بمعنى المطر، وجمع القلة - كما أشار - «أسمية».

[جمع الثلاثي المزيد بحرف والذي ثالثه مدة وينتهي بناء التأنيث]

قال صاحب الكتاب: ولما لحقته من ذلك ناء التأنيث مثالان: «فعائل»، « فعل»، وذلك نحو: «صحائف»، و«رسائل»، و«حمامات»، و«ذوابات»، و«حمائم»، و«سفائن».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن ما كان من الأسماء مؤنثاً بالباء على أربعة أحرف، ثالثه حرف مدة ولين على زنة «فعالة»، كـ«حمامات»، و«ذجاجة»، أو «فعالة» كـ«رسالة»، و«عمامة»، أو «فعالة» كـ«ذوابة»، و«ذبابة»، أو «فعالة» كـ«صحيفة» و«سفينة»، أو «فعولة» كـ«حمولة»، و«ركوبة»، فإن بابه أن يكسر على «فعائل»، نحو: « Hammam»، و«ذجاج»، و«رسائل»، و«عمائم»، و«ذوابات»، و«ذبائب»، و«صحائف»، و«سفائن»، و«حمائم»، و«ركائب».

إنما كان الباب فيما لحقته الناء من هذه الأبنية أن يجمع على «فعائل»؛ لأنهم أرادوا الفصل بين جمع المذكر والمؤنث من هذه الأبنية، كما فصلوا بين جمع «قصضة»، و«فلس»، و«رحبة»، و«قلم» فنزلوا الزائد الذي هو حرف المد فيها منزلة الأصل، فجمعوها على الزيادة التي فيها، ولم يقدروا حذفها، فصارت كالأربعة من نحو: «جُخدِب»<sup>(١)</sup>، و«برثُن»<sup>(٢)</sup>، فكما قالوا: «جَخادِب»، و«بَراثِن» قالوا هنا: « Hammam»، و«رسائل» لأنه على طريقة «فعائل»، إذ كان في العدة والحركات مثله، وإن اختلفا في الوزن. فوزن «جَخادِب»، و«بَراثِن»، «فعائل»، وزن « Hammam»، و«رسائل»، «فعائل»؛ لأن الثالث منها مدة زائدة، فقوبلت في المثال بمثلها. والثالث من «جُخدِب» أصل، فقوبل في المثال باللام. فإذا أردت العدد القليل، جمعته بالألف والناء، نحو: « Hammamat»، و«رسالات»، و«ذوابات»، و« صحيفات»، و« حمولات».

وربما قالوا: «ثلاث صحائف ورسائل»، فاستعملوا هذا البناء في القليل، كما قالوا: «ثلاثة جعافر وجخادب»، إلا أن استعمال نحو «جَخادِب» في القليل عن ضرورة، إذ لا يمكن جمعها بالألف والناء، وفي « صحائف» وبابه استحسان وتشبيه بـ«جَخادِب».

إإن قيل: ولم قلب حرف المد همزة في الجمع؟ قيل: لما جمع على الزيادة، وقعت ألف « Hammamat»، و«رسالة»، و«ذوابة» بعد ألف التكسير، وألف التكسير تكسر ما بعدها من نحو: «جعافر»، و«زارج»، و«براثن»، والألف مدة زائدة لا حظ لها في

(١) الجُخدِب: الضخم الغليظ من الرجال والجمال. (لسان العرب ١/٢٥٤ (جُخدِب)).

(٢) البرثُن: مخلب الأسد، وقيل: هو للسبعين كالإضياع للإنسان. وقيل: البرثُن: الكف بكمالها مع الأصابع. (لسان العرب ١٣/٥٠ (برثُن)).

الحركة، فقلبت إلى أقرب الحروف إليها بما يمكن تحريكه، وهو الهمزة، فقالوا: «حَمَائِمُ»، و«رَسَائِلُ»، و«ذَوَابِئُ»؛ لامتناع الحركة فيها.

فإن قيل: فإنكم همزتم الألف في «حمائم»، و«ذواب»، لامتناع الحركة فيها، فما بالكم همزتموها في «صحائف»، و«حِمَائِل» مع إمكان الحركة في الباء والواو؟ قيل: لـما كانت الباء في «صحيفة»، والواو في «حملة» مديتين زائدتين، لا حظ لهما في الحركة؛ حملوهما في الهمزة على الألف في «حِمامَة»، و«رسَالَة»، و«ذَوَابَة»، إذ كانت مثلها في الزيادة والمد. ألا ترى أنك لا تهمز نحو باء «معيشة»، بل تترکها باء على حالها في الجمع، نحو قوله: «مَعَايِشُ»؟ لكون الباء فيها أصلاً متحركة في الأصل، وهمزها رديء، ووجهه ومجازه التشبيه بـ«صحيفة»، و«كتيبة»، وليس مثلهما. وربما قالوا: «سُقُنُ»، و«صُحْفُ» فكسره على «فُعلُ»، وشبهوه بـ«قليل»<sup>(١)</sup> و«قلب»، كأنهم لم يعتدوا بالهاء، وجمعوا «سفيناً» و«صحيفاً» على «سُقُنُ» و«صُحْفُ» كما قالوا: «جَفَرَةً»<sup>(٢)</sup>، و«جِفَارً»، فقدروا الهاء ساقطة، وجمعوه جمع ما لا هاء فيه، حتى كأنهم جمعوا «جَفَرًا»، فاعرفه.

### [جمع الوصف المزيد بحرف الذي ثالثه حرف مد]

قال صاحب الكتاب: ولصفاته تسعه أمثلة: «فُعلاءُ»، «فُعلُ»، «فِعالُ»، «فِعلانُ»، «فِعلانُ»، «أَفْعَالُ»، «أَفْعِلَةُ»، «فُعُولُ»، وذلك نحو: «كُرَماءُ»، و«جَبَنَاءُ»، و«شَجَعَاءُ»، و«أَوْدَاءُ»، و«ثُدُرُ»، و«صَبَرُ»، و«ضَطْحَنُ»، و«كُثْرَزُ»، و«كِرَام»، و«جَيَاد»، و«هِجَان»، و«ثَبَان»، و«شِبْعَان»، و«خِضْيَان»، و«شِبْحَان»، و«أَشْرَاف»، و«أَغْدَاء»، و«أَتَيَاء»، و«أَشِحَّة»، و«ظَرْوَف»، ويجمع جمع التصحيح، نحو: «كَرِيمُونَ»، و«كَرِيمَاتَ».

\* \* \*

قال الشارح: الهاء في قوله: «ولصفاته» تعود إلى «ما» من قوله: «وما كانت زياسته ثلاثة مدةً مما هو على أربعة أحرف»؛ لأن ذلك يكون أسماء، وصفات، فأضاف الصفة إليه إضافة البعض إلى الكل، كما يقال: «تَضَلُّ السَّيْفُ»، و«حَبُّ الْحَصِيدُ»، فإن الباب أن يكسر على «فُعلاءُ»، و«فِعالُ»، فـ«فُعلاءُ» نحو: «فَقِيهَ»، و«فَقَهَاءَ»، و«بَخِيلُ»، و«بُخَلَاءُ»، و«كَرِيمُ»، و«كُرَماءُ». وإنما جمعوا «فَعِيلًا» إذا كان صفة على «فُعلاءُ»، للفرق بينه وبين «فَعِيلًا» الذي هو اسم، وجعلوا ألف التأنيث في آخره بإزاء تاء التأنيث في جمع المذكر، نحو: «أَزْغَفَةً»، و«أَجْرِيَةً». وإنما أتوا بعلم التأنيث في الجمع ليكون كالعوض من الزائد المحنوف في الجمع.

(١) القليب: البذر. (لسان العرب ٦٨٩ / ١). (قلب).

(٢) الجفرة: العناق التي شبعـت من البـقل والـشجـر، واستـغـلت عنـ أمـها. (لسان العرب ١٤٢ / ٤) (جـفـرـ).

وأماماً «فعال»، فنحو: «كَرِيم»، و«كِرام»، و«ظَرِيف»، و«لَئِيم»، و«لَيَام». وذلك على حذف الزائد، فصار ثلاثياً، فجمعوه جمع الثلاثي من الصفات، نحو: «صَعِيب»، و«صِعَاب»، و«عَبْل»، و«عِبَال». وقالوا في المضارع: «شَدِيد»، و«شَدَاد»، و«حَدِيد»، و«جِدَاد». وقالوا: «أَشَدَاء»، و«الْبَاءُ»، و«أَشْخَاءُ»، جعلوه نظير «فعلاء»، كأنهم كرهوا أن يقولوا: «شَدَاد»، و«الْبَاءُ»، و«شَحَاءُ»، فيذكرّوا حرفين بلفظ واحد من غير ادغام. وحين استثنوا ذلك عدلوا إلى بناء جمع الاسم من نحو «جَرِيب»، و«أَجْرِيَة»، و«كَثِيب»، و«أَكْثَيَة»، إلا أنهم غيروا علماً التأنيث؛ لثلا يكون مثله من كل وجه. وقد قالوا: «أَشَحَّة»، و«أَعَزَّة»، و«أَدَلَّة»، فأتوا به على بناء الاسم من غير تغيير. قال الله تعالى: «وَجَعَلُوا أَعْزَةَ أَهْلَهَا أَدَلَّةً»<sup>(١)</sup>.

قالوا: «شَقِيٌّ»، و«أَشْقِيَاءُ»، و«عَنِيٌّ»، و«أَعْنِيَاءُ»، و«صَفِيٌّ»، و«أَضْفِيَاءُ»، وجعلوا «أَفْعِلَاءُ» فيما اعتلت لامه نظير «فعلاء» في الصحيح، وذلك أنهم كرهوا أن يقولوا: «شَقِيَاءُ» و«عَنِيَاءُ»، فتفع الياء مفتوحة، وقبلها فتحة، وذلك مما يوجب قلبها ألفاً، فعدلوا عنه إلى «أَفْعِلَاءُ».

وأماماً ما كان معتل العين من نحو «طَوِيل»، و«قَوِيم»، فإنه يكسر على «فعال» من نحو «طَوَالٍ»، و«قَوَامٍ»، و«طَيَالٍ»، و«قِيَامٍ»، وهو قليل. قال الشاعر [من الطويل]:

٧٤٥- تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذَلَّةٌ وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طَيَالٌ هَا

(١) النمل: ٣٤.

٧٤٥- التخريج: البيت لأبي زيان في الحماسة البصرية ١/٣٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٥؛ ولأبيال بن عبدة بن الطيب في خزانة الأدب ٩/٤٨٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٨٤٤؛ وشرح التصريح ٢/٣٨٩؛ وعيون الأخبار ٤/٥٤؛ ولسان العرب ١١/٤١٠ (طrol)؛ والمحتسب ١/١٨٤؛ ومجالس نغلب ٢/٤١٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٨٨؛ والممتع في التصريف ٢/٤٩٧؛ والمنصف ١/٣٤٢.

اللغة: القماءة: هنا قصر القامة. الذلة: المهانة. الطيال: الطويل.

المعنى: تبين لي بعد التجربة والاختبار أن صغر القامة دليل على الذلة والهوان، وأن الرجل العزيز هو الرجل الطويل الفارع.

الإعراب: «تبين»: فعل مضارع. «لي»: جار و مجرور متعلقان بـ«تبين». «أن»: حرف مشبه بالفعل. «القماءة»: اسم «أن» منصوب. «ذلة»: خبر «أن» مرفوع بالضمة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لـ«تبين». «وأن»: الواو: حرف عطف، «أن»: حرف مشبه بالفعل. «أعزاء»: اسم «أن» منصوب، وهو مضارع. «الرجال»: مضارف إليه مجرور. «طيالها»: خبر «أن» مرفوع، وهو مضارف، و«ها»: ضمير متصل في محل جز بالإضافة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها معطوف على المصدر المؤول السابق.

وجملة «تبين لي...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «طيالها» في جمع «طَوِيل»، وهذا شاذ قياساً واستعمالاً، والقياس: «طَوَالِهَا».

والكثير: «طوالها». ولم يقولوا فيه: «فعلاء» ولا «أفعلاء» استغنو عنها بـ«فعال»؛ لأنَّه أخفُّ. وقد شدَّ منه قولهم: «بَعْيَّ»، و«بَعْوَاء»، وكان حُقُّه أن يقال: «بَعْيَاء»؛ لأنَّه من ذوات الياء. وحُكُّى الفراء: «سَرِّيٌّ»، و«سُرَوَاء». ولم يجمع على هذا إلَّا هذان الحرفان.

وقد كسروه على «فُعْلٍ»، قالوا: «نَذِيرٌ»، و«نَذْرٌ»، شبَّهوه بالاسم نحو: «كَثِيبٌ»، و«كَثِيبٌ»، قال تعالى: «فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنَذْرِي»<sup>(١)</sup>. وقالوا: «جَدِيدٌ»، و«جَدْدٌ»، و«سَدِيسٌ»، و«سُدُسٌ»، والسديسُ: التي أتت عليها السنة السادسة، يقال: «شَاةٌ سَدِيسٌ»، «وناقة سديس»، والجمع: «سُدُسٌ» قال الشاعر [من الطويل]:

٧٤٦- فَطَافَ كَمَا طَافَ الْمُصَدِّقُ وَسَطَّهَا يُخَيِّرُ مِنْهَا فِي الْبَوَازِلِ وَالسُّدُسِ  
وقالوا: «صَدِيقٌ»، و«صَدْقٌ»، و«صَصِيقٌ»، و«فُصْحٌ». قال الشاعر [من الكامل]:

٧٤٧- خَرْسٌ بـ«لَا» فِي كُلِّ مَكْرَمَةٍ<sup>(٢)</sup> فُصْحٌ بِقَوْلٍ نَعَمْ وَبِالْفَغْلِ

(١) القمر: ١٨.

٧٤٦- التخريج: البيت لمنصور بن مسحاج في التنبيه والإيضاح ٢٧٩/٢؛ وтاج العروس ١٤٢/١٦ (سدس)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٠٥/٦ (سدس).

اللغة: المصدق: القائم بالصدقة. البوazel: جمع الباذل وهو البعير إذا بلغ سنته الثامنة وظهرت نابه. السدس: جمع سديس وهي الناقة أو الشاة في السادسة من عمرها.

يشبه دوران أمرئ بدوران القائم بالصدقة بين الإبل يتخير منها ما يراه صالحًا للهدي والإهداء.

الإعراب: «فطاف»: الفاء: بحسب ما قبلها، «طاف»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «كما»: الكاف: حرف جرٌ وتشبيه، و«ما»: حرف مصدرى. «طاف»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «المصدق»: فاعل مرفوع بالضمة، والمصدر المسؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بحرف الجر (كتوف)، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «فطاف». «وطسطها»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرٌ مضاف إليه متعلق بالفعل «طاف». «يخير»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «منها»: جازٌ ومجرور متعلقان بـ«يخير». «في البوazel»: جازٌ ومجرور متعلقان بـ«يخير»، أو هما بدل من «منها». «والسدس»: الواو: حرف عطف، «السدس»: اسم معطوف على «البوazel» مجرور بالكسرة.

وجملة «طاف»: بحسب الفاء. وجملة «يخير»: في محل نصب حال من «المصدق».

والشاهد فيه قوله: «السدس» جمعاً للسدسيں.

(٢) في الطبعتين: «خرس تلاقي كلَّ مكرمة». وهذا تصحيف، صوّبناه عن شرح الجمل ١٢٨/٣.

٧٤٧- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح الجمل ١٢٨/٣.

الإعراب: «خرس»: خبر مرفوع لمبتدأ محدوف تقديره: هم. «بِلَا»: الباء: حرف جر، و«لَا»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة، والجار والمجرور متعلقان بـ«خرس». «فِي»: حرف جر. «كُلُّ»: اسم مجرور. والجار والمجرور متعلقان بـ«خرس»، وهو مضاف. «مَكْرَمَةً»: مضاف إليه مجرور=

وقالوا: «لَذِيْدُ»، و«لَذُّ»، خفّوا على حد «رُسُلُ»، و«رُسْلُ». قال الشاعر [من الكامل]:

٧٤٨ - لَذُّ بِأَطْرَافِ الْحَدِيثِ إِذَا حُبَّ الْقِرَى وَتُنَزَّعُ الْفَجَرُ  
وقالوا في المعتل: «ثَنِيُّ»، و«ثُنِّ»، والأصل «ثَنِيُّ» بضم النون، فأبدلوا من الضمة  
كسرة؛ لثلاً تقلب الياء واواً، كما فعلوا في «أَذْلِ»، و«أَجْرِ». ومن خفّ قال: «ثَنِيُّ»  
بإثبات الياء. وقالوا: «ثَنِيَانُ»، كسروه على «فُغْلَانَ»، شبّهوه بـ«جَرِيبُ»، و«جُرْبَانُ»،  
ومثله «شَجِيجُ»، و«شُجْعَانُ». وقالوا: «خَصِيُّ»، و«خَضْيَانُ»، كسروه على «فِغْلَانَ» بكسر  
الفاء، شبّهوه بـ«ظَلِيمُ»، و«ظَلْمَانُ».

وقالوا: «يَتِيمُ»، و«أَيْتَامُ»، و«شَرِيفُ»، و«أَشْرَافُ»، جاؤوا به على «أَفْعَالِ»، شبّهوا  
«فَعِيلًا بـ«فَاعِلٍ» حيث قالوا: «شَاهِدُ»، و«أَشْهَادُ»، و«صَاحِبُ»، و«أَصْحَابُ»؛ لأنَّه أربعة  
على عدته، والزيادة فيه حرف ساكنٌ لينٌ مثله. وقالوا: «أَبِيلُ»، و«آبَالُ». والأبيل:  
القسُّ، وكان عيسى عليه السلام يقال له: «أَبِيلُ الْأَبِيلَيْنَ»، كما يقال: «قَسُّ الْقُسُوسِ».  
قال الشاعر [من الطويل]:

٧٤٩ - وَمَا سَبَّحَ الرُّهْبَانُ فِي كُلِّ بِيَعَةٍ أَبِيلُ الْأَبِيلَيْنَ الْمَسِيحَ بْنَ مَرْيَما

= بالكسرة. «فصح»: خبر لمبدأ محدود أو خبر ثانٍ للمبدأ المحدود الأول. «بقول»: جار ومجرور  
متعلقان بـ«فصح». «نعم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة من ظهورها حركة الحكاية.

«وبالفعل»: الروا: حرف عطف، «بالفعل»: جار ومجرور معطوفان على «بقول».

وجملة «هم خرس»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فصح بقول نعم» استثنافية لا محل  
لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فصح» حيث جمع «فصح» على «فصح».

٧٤٨ - التخريج: البيت بلا نسبة في شرح الجمل  $\frac{١٢٩}{٣} - ١٣٠$ .

اللغة: لذذ: يتذدون. القرى: طعام الضيف.

المعنى: هؤلاء القوم يسرعون جداً عندما يبدأ الحديث عن المكارم الأصيلة التي منها إكرام الضيف  
والفخر بكل الأخلاق الحميدة، وذلك لأن قصصهم في ذلك كثيرة.

الإعراب: «لذذ»: خبر مرفوع لمبدأ محدود تقديره: هم. «بأطراط»: جار ومجرور متعلقان  
بـ«لذذ». «الحديث»: مضاف إليه مجرور. «إذا»: ظرفية غير متضمنة معنى الشرط متعلقة بـ«لذذ».  
«حب»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «القرى»: نائب فاعل مرفوع بالضمة المقدرة.  
«وتوزع»: الواو: حرف عطف، «تنوزع»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح الظاهر.  
«الفخر»: نائب فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «هم لذذ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «حب الحديث»: في محل جر  
بالإضافة. وجملة «تنوزع الفخر»: معطوفة على سابقتها في محل جر.

والشاهد فيه قوله: «لذذ» حيث جمع «لذذاً» على «لذذ» وهو جمع شاذ.

٧٤٩ - التخريج: البيت لابن عبد الجن في لسان العرب ١١/٧ (أبل)، ولعمرو بن عبد الحق في تاج  
العروس (أبل).

وقالوا: «ظريف»، و«ظرف»، جاؤوا به على حذف الزائد، كأنه جمع «ظرف»، وإن لم يستعمل على نحو: «فنس»، و«فلوس». و«ظرف» في معنى «ظريف»، كما قالوا: «عَذْلٌ» في معنى «عادل». وقال أبو عمر<sup>(١)</sup>: هو جمع «ظريف» على غير قياس. ونظيره «زَنْدٌ»، و«أَرْنَادٌ»، و«زَمَانٌ»، و«أَزْمَانٌ». قال: ويدل على ذلك أنك لو صقرت «ظرفًا»، لقلت «ظريفون»، ولا يمتنع ما كان من ذلك لمن يعقل مذكرا من الواو والنون، نحو قوله: «ظريفون»، و«لبيبون»، و«حكيمون»، وما كان مؤنثاً بالألف والتاء، نحو: «لبية»، و«لبيات»، و«ظريفة»، و«ظريفات».

و«فعال» بمنزلة «فعيل»؛ لأنهما أختان، تقول: «رجل طويل وطوال»، و«بعيد وبعيد»، وقالوا: «شجاع وشجاع»، و«خفيف وخفاف»، وتدخل في مؤنث «فعال» الهاء، كما تدخل في مؤنث «فعيل». تقول: امرأة «طويلة وطواله»، و«خفيفة وخفافة»، فلما اتفقا في المعنى، اتفقا في الجمع. وقالوا «شجاع وشجاع»، كما قالوا: «فقية وفقهاء». وقالوا: «طوال وطوال» كما قالوا: «كريام» و«لينام».

وأما «فعول»، فيجيء على ثلاثة أبنية « فعل»، و«فعائل»، و«فعلاء». فال الأول قالوا: «صبور وصبر»، و«غدور وغدر». هذا هو الباب، المذكر والمؤنث فيه سواه، وإنما استويا في هذا المثال؛ لأنه لا علامه للتأنيث فيه ظاهرة، تقول: «رجل صبور»، و«امرأة صبور»، و«رجل غدور»، و«امرأة غدور». فلما استويا المذكر والمؤنث في الواحد، استويا في الجمع.

والثاني «فعائل» ويختص بالمؤنث، قالوا: «عجبوز وعجبائز». شبهوه بـ«فعيلة»؛ لأنه مؤنث مثله، وقالوا: «عجبز». قال الشاعر [من الكامل]:

٧٥٠ - جاءت به عجز مقابلة ماهن من جزم ولا عنكل

= اللغة: سبعة الله: نزهه وقدسه. الرهبان: جمع راهب وهو المنقطع للعبادة. البيعة: معبد النصارى. الأبيل: القسن، والراهب.

الإعراب: «وما»: الواو: حرف عطف، «ما»: حرف مصدرى. «سبع»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الرهبان»: فاعل مرفوع بالضمة، والمصدر المسؤول عن «ما» وما بعدها في محل اسم معطوف على ما تقدم: وتسبيح الرهبان. «في كل»: جاز و مجرور متعلقان بـ«سبع». «بيعة»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «أبيل»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضارف. «الأبيلين»: مضارف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم. «المسيح»: بدل (أو عطف بيان) منصوب بالفتحة. «ابن»: صفة منصوبة بالفتحة، وهي مضافة «مريما»: مضارف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والألف للإطلاق.

والشاهد فيه قوله: «أبيل الأبيلين» حيث أضاف المفرد إلى الجمع للتعظيم.

(١) الكتاب ٦٣٦/٣

- التخريج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١١/٤٦٧ (عقل).

وقالوا للوالِهِ: «عَجُولٌ، وَعَجْلٌ»، وقالوا: «جَدُودٌ وَجَدَائِدٌ»، و«صَعُودٌ وَصَعَائِدٌ»، و«سَلُوبٌ وَسَلَابِقٌ». والجدود: التي قُلَّ لَبَنُهَا، والصَّعُودُ: التي عَطَفَتْ عَلَى ولَدِهِ غَيْرِهَا، والسَّلُوبُ: التي سُلِّبَتْ ولَدَهَا بِمَوْتٍ، أَوْ ذَبْحٍ، أَوْ غَيْرِ ذَبْحٍ. جَاؤُوا بِهَا عَلَى «فَعَائِلَ»؛ لِأَنَّهَا مُؤْتَثَةٌ، فَكَانَ عَلَامَةُ التَّأْنِيَّةِ فِيهَا مُقْدَرَةً، فَصَارَ كَـ«صَحِيقَةٍ»، وـ«صَحَائِحَةٍ». شَبَهُوهَا «فَعُولاً» فِي الصَّفَةِ بِالْاسْمِ، فَجَمَعُوهُ جَمِيعَهُ، فَكَمَا قَالُوا: «قَدُومٌ، وَقُدْمٌ، وَقَدَائِمٌ»، وـ«قَلْوَصٌ، وَقُلْصٌ، وَقَلَائِصٌ» كَذَلِكَ قَالُوا: «عَجُورٌ، وَعَجْزٌ، وَعَجَائِزٌ».

وقد يستغنون بأحد هما عن الآخر، قالوا: «عَجَائِلٌ»، ولم يقولوا: «عَجْلٌ»، وقالوا: «صَعَائِدٌ»، ولم يقولوا «صَعْدٌ». وقد قالوا في المذَكَرِ: «جَزُورٌ، وَجَزَائِرٌ»، وباب المؤْتَثِ، كَأَنَّهُمْ لَمَّا كَانُ لَغَيْرِهِ مِنْ يَعْقُلْ يَعْصِي جَمْعَ المؤْتَثِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْعُقَلَاءِ يَجْرِي فِي الْجَمْعِ مَجْرِيِ المؤْتَثِ. فَأَمَّا «ذَنُوبٌ» وـ«أَذْنِيَّةٌ»، فَفِيهِ لِغْتَانِ: التَّذَكِيرُ وَالتَّأْنِيَّةُ. فَمَنْ ذَكَرَ، قَالَ: «أَذْنِيَّةٌ»؛ وَمَنْ أَتَى، قَالَ: «ذَنَائِبٌ». وَيُحَكَىُ أَنَّهُ لَمَّا قَالَ عَلْقَمَةُ [مِنَ الطَّوْرِيلِ]:

## ٧٥١ - وفي كل حَيٍّ قد خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ فَحَقَّ لِشَأْسٍ مِنْ تَدَالَكَ ذَنُوبٍ

= اللغة: عجز: جمع عجوز. جرم، وعقل: قبيلتان عربيتان. المقابلة: مقطوعة الأذن قطعة بقيت معلقة من قدم.

المعنى: أحضرته عجائز كأن أذنيها من تهدلها مقطوعة، وهن لسن من قبيلة جرم ولا من قبيلة عكل.  
الإعراب: « جاءَتْ »: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والناء: للتأنيث. « بهِ »: جازٌ و مجرور متعلقان بـ(باء). « عَجْزٌ »: فاعلٌ مرفوع بالضمة. « مَقْبَلَةٌ »: صفة مرفوعة بالضمة. « ما »: حرف نفي يعمل عمل « ليس ». « هُنْ »: ضمير منفصل مبني في محل رفع اسم « ما ». « مِنْ جَرْمٍ »: جازٌ و مجرور متعلقان بـخبر « ما » الممحون. « وَلَا »: الواو: حرف عطف، « لَا »: زائدة لتأكيد النفي. « عَكْلٌ »: اسم معطوف على « جَرْمٍ » مجرور بالكسرة.

وجملة « جاءَتْ »: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة « مِنْ هُنْ مِنْ جَرْمٍ »: في محل رفع صفة ثانية لـ« عَجْزٌ ».

والشاهد فيه قوله: « عَجْزٌ » جمع تكسير لعجز، والشائع « عجائز ».

٧٥١ - التَّخْرِيج: الْبَيْتُ لِعَلْقَمَةَ الْفَحْلِ فِي دِيْوَانِهِ صِ ٤٨؛ وَشَرَحُ أَبِيَّاتِ سَبِيلِيَّةٍ /٢٤٠٠/؛ وَلِسَانِ الْعَرَبِ ٢٧٧/١ (جَنْب)، ١١٠/٦ (شَأْس)، ٢٨٣/٧ (خَبَطٌ)؛ وَمَجَالِسُ ثَلْعَبٍ صِ ٩٧؛ وَبِلَا نَسْبَةٍ فِي سَرَّ صَنَاعَةِ الْإِعْرَابِ صِ ٢١٩؛ وَالْمُمْتَنَعُ فِي التَّصْرِيفِ صِ ٣٦١؛ وَالْمُنْصَفُ /٢٣٢/.

اللغة: خَبَطَتْ: أَسْدِيَّتْ، وَأَنْعَمَتْ، وَأَصْلَى الْخَبَطَ ضَرَبَ الشَّجَرَ بِالْعَصَابَ لِيَتَحَمَّلَ وَرْقَهُ، فَتَلَعَّفَ الْأَبَلَ، فَجَعَلَ ذَلِكَ مِثْلًا لِلْعَطَاءِ. وَشَأْسٌ هُوَ شَأْسُ بْنِ عَيْدَةَ. وَالذَّنُوبُ: الدُّلُو الْمُلَأِيُّ مَاءً.

المعنى: يخاطب الشاعر الحارث بن شمر الغساني فيقول له: إِنْ فَضَلْكَ عَمَّ الْأَحْيَاءِ كُلَّهَا، فيحسن أن تُفْرِجَ عَنْ أَخِي شَأْسِ الْمَأْسُورِ لِدِيكَ.

الإعراب: « وَفِي كُلِّ »: الواو: بحسب ما قبلها، « فِي كُلِّ »: جازٌ و مجرور متعلقان بالفعل (خَبَطَتْ). « حَيٌّ »: مضارف إليه مجرور بالكسرة. « قَدْ »: حرف تحقيق. « خَبَطَتْ »: فعل ماضٍ مبني على السكون، والناء: فاعلٌ مبني على الفتح في محل رفع. « بِنِعْمَةٍ »: جازٌ و مجرور متعلقان بالفعل =

قال : بل «أذنَّة» ، وأطلق أخاه شَأْسًا ، وأحسن إليه . ولا يجمعون من ذلك بالواو والنون ، وإن كان لمن يعقل ، لأنَّ مؤنثه لا يجمع بالألف والتاء . وإنما لم يجمع المؤنث بالألف والتاء ؛ لأنها لا تستعمل في المؤنث بعلامة التائيت ؛ لأنها لم تَجُر على العقل ، فلما طرحت الهاء في الواحد مع آن التائيت يُوجِبها ؛ كرهوا أن يأتوا بجمع ، يوجب ما كرهوا ، فيكون نقضاً لغرضهم ، فعدلوا عن السلامة إلى التكسير ، وأجرروا المذكر مجراه . وقد حكوا : «عَدُّة» ، فأدخلوا تاء التائيت على «فَعُول» ، وهو قليل ، والكثير «عَدُّو» ، وإن عنيت المؤنث . وإنما أدخلوا فيه تاء التائيت تشبيهاً له بـ«صَدِيق» ، و«صَدِيقَة» ؛ لأنَّه مثله في الصفة والعدة والزيادة ، وهم كثيراً ما يحملون الشيء على نقشه ، وكلُّ واحد منهمما يقع على الجمع بلطف الواحد . قال الله تعالى : «فَإِنَّهُمْ عَدُّوٌ لِإِلَّارَبِّ الْعَالَمِينَ»<sup>(١)</sup> ، وقال : «إِنَّ الْكَفَّارَ كَانُوا لَكُمْ عَدُّوٌ مُّبِينًا»<sup>(٢)</sup> ، وكذلك «صَدِيق» . قال الراجز :

### ذَغَهَا فَمَا النَّحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا

- ٧٥٢ -

وكما شُبِّهَ «فَعُول» بـ«فَعِيل» ، فألحق به تاء التائيت كذلك شبهاً «فَعِيلًا» بـ«فَعُول» ، فأسقطوا منه تاء التائيت ، فقالوا : «شَاءَ سَدِيسْ» ، إذا أنت عليها السنة السادسة ، وقالوا :

= (خطبَت) . «فَحَقُّ» : الفاء : حرف عطف ، و«حَقُّ» : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، مبني على الفتح . «لِشَأْس» : جار ومحرر متعلقان بحال من (ذُئْب) . «مِنْ نَدَاك» : جار ومحرر متعلقان بحال من (ذُئْب) ، والكاف : مضاد إليه محلُّ الجر . «ذُئْب» : نائب فاعل مرفوع بالضمة . وجملة «خَبَطَت» : بحسب الواو . وجملة «حَقُّ ذُئْب» : معطوفة على جملة (خطبَت) . والشاهد فيه قوله : «ذُئْب» حيث أكَد بقوله بعدها : «بِلْ أَذنَّة» لأنَّ من ذَكَر جمعها كذلك ، ومن أَنْت جمعها على «ذَنَاب» .

(١) الشعاء : ٧٧.

(٢) النساء : ١٠١ .

٧٥٢ - التخريج : الرجل لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨١ ، والأغاني ١٠ / ٣٢١ ، وتخليص الشواهد ص ١٨٤ ، وجمهرة اللغة ص ٦٥٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٧٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٣٩ ، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ١٤٠ ، والمحتسب ١ / ٣١٧ . الإعراب : «دعها» : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت ، و«ها» : ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به . «فَمَا» : الفاء رابطة لجواب الطلب . «ما» : حرف نفي يعلم عمل «ليس» . «التحوي» : اسم «ما» مرفوع بالضمة . «من» : حرف جز زائد . «صَدِيقَهَا» : اسم مجرور لفظاً ، منصوب محلًا على أنه خبر «ما» ، وهو مضاد ، و«ها» : ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه .

وجملة «دعها» : ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وجملة «ما النحوِيُّ مِنْ صَدِيقَهَا» : استثنافية لا محل لها من الإعراب .

والشاهد فيه قوله : «صَدِيقَهَا» حيث جاء به مفرداً ، وأراد الجمع : ليس من أصدقائهما .

«رِيحَ خَرِيقَ»، أي: باردة شديدة الهبوب. قال الشاعر [من الوافر]:  
 ٧٥٣- كأن هبوبها خفقان ريح خريقي بين أغلام طوال  
 و«كتيبة خصيف»، فأما قولهم: «ركوبة»، و«حلوبة»، فالتأنيث فيه للبالغة والتکثير  
 كـ«نسابة»، ومن قال: «عدوة» لم يتمتنع عنده جمعه بالألف والباء، ومذكره بالواو  
 والنون.

الثالث «فعلاء»، وهو قليل، قالوا: «وَدُودَ»، و«وَدَادَ»، شبهوه بـ«فَعِيلٍ»، إذ كان  
 مثله في العدة، والواو أخت الياء، ولذلك يتفقان في الرّذف. وفيه شذوذ من وجهين:  
 أحدهما أن «فعولاً» لا يجمع على «فعلاء»، إنما بابه «فَعِيلٍ» كـ«كَرِيمٍ»، و«كَرْمَاءٍ»،  
 فهو في «فعول» شاذ.

الثاني إنه إنما جاء هذا البناء في الجمع على التشبيه بـ«فَعِيلٍ»، فلا يكون هذا البناء  
 في المضاعف من «فَعِيلٍ»، فلا يقال: «شَدِيدٌ»، و«شَدَّادٌ»، و«جَلِيلٌ»، و«جَلَّادٌ»، فهو  
 في «فعول» المتشبه به أشد امتناعاً، فكان فيه شاذًا. وإنما سرّع ذلك خروجه عن بابه،  
 وشذوذه، فأجري عليه بما ليس له، وقد شبهه سيبويه<sup>(١)</sup> بـ«خُشَّاء» في الواحد يريد أنهم  
 احتملوا التضييف في «وَدَادَ» كما احتملوه في «خُشَّاء»، وـ«الخُشَّاء»: العظم الناتئ  
 خلف الأذن، وهو خُشَّاشاً. وربما أذغم، فقيل: «خُشَّاء»، ونظيره «قوباء» بالسكون،  
 وهو حرفان نادران، فأما «فعال» بفتح الفاء فهو كـ«فعول»، يجمع على «فعيل» وـ«فعيل»  
 في المعنى.

وقد جاء فيه أيضاً «فعلاء»، فكان له ثلاثة أبنية في الجمع. فال الأول «فعل»، قالوا:  
 «امرأة صناع وصنع»، وـ«جماد وجمد»، كما قالوا: «صَبُورٌ وصَبْرٌ». والصناع: المرأة

٧٥٣- التعریج: البيت للأعلم الهندي في لسان العرب ٧٤/١٠ (خرق)؛ وبلا نسبة في إصلاح المتنطق  
 ص ٢٢٢؛ ولسان العرب ٨٠/١٠ (حقن)؛ ومجالس ثعلب ص ٥٤٦.

اللغة والمعنى: الخريق: الريح الباردة الشديدة الهبوب. الأعلام: جمع علم وهو الجبل. شبه  
 حركتها بحركة ريح شديدة بين جبال عالية.

الإعراب: «كأن»: حرف مشبه بالفعل. «هبوبها»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف،  
 وـ«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «خفقان»: خبر «كأن» مرفوع بالضمة، وهو  
 مضاف. «ريح»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «خريق»: نعت لريح مجرور بالكسرة. «بين»: مفعول  
 فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بـ«خفقان»، وهو مضاف. «أعلام»: مضاف إليه مجرور  
 بالكسرة. «طوال»: نعت مجرور بالكسرة.

وجملة «كأن هبوبها خفقان»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ريح خريق» فجاءت على وزن فعيل دون تاء للتأنيث.

الحادية، ويقال: جماد، أي: بخيلة، و«سنة جماد»، أي: مُجدبة.

الثاني: قالوا في المعتل: «نوار» و«نور»، و«جواد» و«جود»، و«عوان» و«عون»، وأصله التثليل. وإنما سُكنوه تخفيفاً لشلل الضمة على حرف العلة.

ولإنما كان الباب في «فعال» أن يُكسر على « فعل»؛ لأنَّه نظير «فعول» من جهة الصفة والعدة، وأنَّه يمتنع من كلَّ واحد منها تاء التأنيث، فلا يقال: «امرأة صناعة»، كما لا يقال: «امرأة صبورة». ويقال: «امرأة نوار»، أي: عفيفة، نافرة عن القبيح. وأصل النوار النفار. و«الجواد»: الرجل الكريم مأخوذ من «الجود»، وهو المطر الغزير. و«العوان»: الثَّصْفُ، يقال: «امرأة عوان»، وبقرة عوان، أي: نصف في سنها. الثالث: قالوا: «جبان»، و«جبناء». قال سيبويه<sup>(١)</sup> شبهوه بـ«فعيل»، قالوا: «فقيه»، و«فقهاء»، و«بخيل»، و«بخلاء»؛ لأنَّه مثله في الصفة والزنة والزيادة. يريد أن «فقيئها»، و«طريقها»، ونحوهما من الصفات كما أن «جبانًا» صفة، وأنَّ الزائد في البناءين حرف مدد وليس، وأنَّ زنتهما واحدة من جهة سكونه. وحكي عن سيبويه: «رجل جبان»، و«امرأة جبانية»، و«جبناء» في الجمع<sup>(٢)</sup>. فعلى هذا لا يمتنع جمعه بالواو والنون، فيمن يعقل، وبالألف والتاء في المؤنث.

ولإنما «فعال» بكسر الفاء، فله في التكسير ثلاثة أبنية « فعل»، «فَعَالٌ»، «فَعَائِلٌ»، وهو كـ«فعال» بفتح الفاء، لا تدخل تاء التأنيث في مؤنثه.

فالأول، وهو فعل، قالوا فيه: «ناقة دلات»، أي: سريعة، و«نُوق دلت»، و«ناقة كناز»، و«نُوق كنر»، أي: مجتمعة اللحم.

الثاني، وهو «فَعَائِلٌ»، قالوا: «ناقة هجان»، وهي الكريمة الخالصة، و«نُوق هجان». وقالوا: «شمال»، وهي الخلقة، والجمع «شمائل» على إرادة الزائد، وإنما «فعل» فعلى تقدير حذف الزائد.

الثالث «فعال»، قال الخليل<sup>(٣)</sup>: «الهجان» يكون واحداً، ويكون جمعاً. تقول: «هذا هجان»، و«هؤلاء هجان». وذلك أن هجاناً «فعال»، و«فعال» يجري مجرى «فعيل»، لاستوائهما في العدة والزيادة. فمن حيث جمعوا «فعيلاً» على «فعال»، نحو: «طريف»، و«ظراف»، و«شريف»، و«شراف»، كذلك كسرروا عليه «فعالاً»، وقالوا في «الشمال» التي هي الخلقة: تكون واحداً وجمعها. قال الشاعر [من الطويل]:

(١) الكتاب ٦٣٩/٣.

(٢) لم أقع على هذا في الكتاب.

(٣) الكتاب ٦٣٩/٣.

٧٥٤- [أَلَمْ تَغْلِمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ] وما لَؤْمِي أَخِي مِنْ شَمَالِيَا يُرِيدُ: من شَمَالِي. وَقَالُوا: «دِرْزُغْ دِلَاصْ»، وَهُوَ الْبَرَاقُ، وَ«دُرُونُغْ دِلَاصْ»، فـ«دِلَاصْ»، إِذَا كَانَ جَمِيعاً، تَكْسِيرُ «دِلَاصْ» الَّذِي هُوَ وَاحِدٌ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَا كَانَ «هِجَانْ» وـ«دِلَاصْ» فِي مذهب المُصْدِرِ مِنْ نَحْوِ: «جُثْبِ»، وَلَا يَكُونُ تَكْسِيرًا؟ قِيلَ: فِي ذَلِكَ مَذْهَبَانِ: مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: «هَذَا هِجَانْ»، وـ«هَذَا هِجَانَ»، وـ«هُؤْلَاءِ هِجَانِ»، وَكَذَلِكَ «دِلَاصْ»، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ تَكْسِيرًا، إِذَا لَوْ كَانَ مَصْدِرًا؛ لَمْ يُشَنَّ كَمَا كَانَ فِي «جُثْبِ» كَذَلِكَ. وَالَّذِي يَدْلُلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «جَوَادُ»، وـ«جِيَادُ»، فَجَمِيعُهُمْ «فَعَالًا» عَلَى «فَعَالٍ». وـ«فَعَالُ»، وـ«فَعَالٌ»، مُجْرَاهُمَا وَاحِدٌ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ إِلَّا فَتْحُ التاءِ وَكَسْرُهَا. فَكَمَا لَا يُشَكُّ فِي أَنَّ «جِيَادًا» تَكْسِيرٌ، كَذَلِكَ «هِجَانُ». وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: «هَذَا هِجَانْ»، وـ«هَذَا هِجَانَ»، وـ«هُؤْلَاءِ هِجَانُ»، وَكَذَلِكَ «دِلَاصْ»، فَهُؤْلَاءِ يَجْعَلُونَهُ مَصْدِرًا، وَيُوَحِّدُونَهُ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ، كَمَا كَانَتْ «جُثْبِ» كَذَلِكَ، فَاعْرَفُهُ.

### [جمع «فَعِيلٍ» بِمَعْنَى «مَفْعُولٍ»]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: وَأَمَا «فَعِيلٍ» بِمَعْنَى «مَفْعُولٍ»، فَبَابُهُ أَنْ يَكْسِرَ عَلَى «فَغْلَى» كـ«جَرْخَى»، وـ«قَتْلَى». وَقَدْ شَدَّ «قُتْلَاءِ»، وـ«أَسْرَاءِ»، وَلَا يُجْمَعُ جَمْعُ التَّصْحِيحِ، فَلَا يَقُولُ: «جَرِيَحُونَ»، وَلَا «جَرِيَحَاتَ».

\* \* \*

٧٥٤- التَّخْرِيجُ: الْبَيْتُ لِعَبْدِ يَغْوِثِ بْنِ وَقَاصِ الْحَارِثِيِّ فِي الْأَغْنَانِيِّ ٢٥٩ / ١٦؛ وَخَزَانَةُ الْأَدْبِ ١٩٧ / ٢؛ وَسِرْ صَنْعَةُ الْإِعْرَابِ ٦١٢ / ٢؛ وَشَرْحُ اخْتِيَاراتِ الْمُفْضَلِ صِ ٧٦٧؛ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْإِيْضَاحِ صِ ٥٧٥؛ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّيِّ صِ ١٣٥؛ وَلِسَانُ الْعَرَبِ ٣٦٥ / ١١ (شَمْلُ). (وَرَوَى العَجَزُ فِي الصَّفَحَةِ نَفْسَهَا لِجَرِيرٍ، وَلَمْ أُقْرَأْ عَلَيْهِ فِي دِيْوَانِهِ)؛ وَبِلَا نِسَبةٍ فِي أَدْبِ الْكَاتِبِ صِ ١٠٨؛ وَشَرْحُ شَافِيَّةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ١٣٦ / ٢.

الْلُّغَةُ: الشَّمَالُ: الْطَّبِيعُ، يَرِى بِعِصْمِهِ أَنَّ الْمَلَامَةَ قَلِيلَ النَّفْعِ، وَلَيْسَ لَوْمُ إِخْرَانِيَّ مِنْ سَجَابِيَّ.

الْمَعْنَى: يَقُولُ لِصَاحِبِيهِ أَلَا تَدْرِكَانَ أَنَّ الْمَلَامَةَ قَلِيلَ النَّفْعِ، وَلَيْسَ لَوْمُ إِخْرَانِيَّ مِنْ سَجَابِيَّ. الْإِعْرَابُ: «أَلَمْ»: الْهَمْزَةُ: حَرْفُ اسْتِفَاهَامٍ، «الْمُ»: حَرْفُ نَفْيٍ وَقُلْبٍ وَجَزْمٍ. «تَعْلَمَ»: فَعْلُ مَضَارِعٍ مَجْزُومٍ بِحَذْفِ التَّوْنِ، وَأَلْفِ الْأَنْتَنِينِ: فَاعِلٌ. «أَلَّا»: حَرْفُ مُشَبِّهٍ بِالْفَعْلِ، «الْمَلَامَةُ»: اسْمُهُ. «نَفْعُهَا»: مُبْتَدَأٌ، وـ«هَا»: مَضَافٌ إِلَيْهِ. «قَلِيلٌ»: خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ (نَفْعُهَا). «وَمَا»: الْوَاوُ: اسْتِئْنَافَيَّةٌ، «مَا»: نَافِيَّةٌ عَامِلَةٌ عَمَلٌ «لِيْسٌ». «لَوْمِيٌّ»: اسْمُ «مَا»، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ: مَضَافٌ إِلَيْهِ. «أَخِيٌّ»: مَفْعُولٌ بِالْمَصْدِرِ (لَوْمِيٌّ)، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ: مَضَافٌ إِلَيْهِ. «مِنْ شَمَالِيَا»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعْلِقَانِ بِخَبْرِ «مَا» الْمَحْذُوفِ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ: مَضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌ عَلَى الْفَتْحِ مَحْلِهِ الْجَرُّ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ.

وَجَمْلَةُ «تَعْلَمَ»: ابْتِدَائِيَّةٌ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنْ الْإِعْرَابِ. وَجَمْلَةُ «نَفْعُهَا قَلِيلٌ»: خَبْرُ «أَلَّا» مَحْلِهَا الرَّفْعُ. وَجَمْلَةُ «مَا لَوْمِي أَخِي مِنْ شَمَالِيٍّ»: اسْتِئْنَافَيَّةٌ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنْ الْإِعْرَابِ. وَالْمَصْدِرُ الْمَؤْوِلُ مِنْ «أَلَّا» وَمَعْمَلُوْهَا سَدٌ مَسْدُ مَفْعُوليٌ «تَعْلَمَ».

وَالشَّاهِدُ فِي جَمْعِ «فَعَالٍ» عَلَى «فَعَالٍ»، فَقَدْ جَمَعَ الشَّاعِرُ «شَمَالًا» عَلَى «شَمَالٍ».

قال الشارح: اعلم أن «فَعِيلًا» إذا كان بمعنى «مفعول»، فإنه يجري مجرى «فَعُول»، فلا تدخله الهاء في المؤنث، ويكون لفظ المذكر والمؤنث فيه سواء، كما كان كذلك في «فَعُول». وبابه أن يُكتَّر على «فَعَلَى» كما ذكر، نحو: «جَرِيع»، و«جَرْحَى»، و«قَتِيل»، و«قَتْلَى»، و«لَدِيع»، و«لَدْغَى». أمَّا اختصاصه بـ«فَعَلَى»؛ فلانه لا يُجمع على ذلك إلَّا ما كان من الآفات والمَكَارِه التي تُصِيبُ الحَيَّ، وهو لها كارَةٌ غَيْرُ مُرِيدٍ، فلما اختص المفرد بمعنى واحد، لا يشَرِّكُه فيه غيره، اختصوا جمعه ببناء لا يشَرِّكُه فيه غيره وهو «فَعَلَى»، فإن وُجد في غيره، فلمشاركته له، وشَبَهَه به على ما سُيَذَّكرُ.

وقد شدَّ نحو: «قُتَّلَاء»، و«أَسْرَاء»، كأنهم شبُّهُوه بـ«ظَرِيف»، و«ظَرْفَاء»، و«شَرِيف»، و«شَرْفَاء». والباب «فَعَلَى»؛ لأن «قَتِيلًا» بمعنى «مقتول»، و«أَسِيرًا» بمعنى «مَأْسُورٍ». ولا يُجمع شيء من ذلك إذا كان مذكَّرًا بالواو والنون، كما لم يُجمع مؤنثه بالألف والتاء، فلا يُقال: «قَتِيلُونَ»، ولا «جَرِيحاَت»؛ لأنهم لم يفصلوا في الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة، فكرهوا أن يفصلوا بينهما في الجمع، فيأتُوا في الجمع بما كرهوا في الواحد، فاعرفه.

\* \* \*

### [جمع «فَعِيلَةٌ»]

قال صاحب الكتاب: ولم يُؤنَّها ثلاثة أمثلة: «فِعالٌ»، «فَعَالِلُ»، «فَعَلَاءُ»، وذلك نحو: «صِبَاحٌ»، و«صَبَائِحٌ»، و«عَجَائِزٌ»، و«خَلَاءٌ».

\* \* \*

قال الشارح: قوله: «ولم يُؤنَّها»، يعني مؤنث هذه الصيغة يُريد ما كان على بناء «فَعِيلٍ» إذا لم يكن بمعنى «مفعول»؛ وله في الجمع ثلاثة أبنية: «فِعالٌ»، «فَعَالِلُ»، «فَعَلَاءُ».

فالأول، قالوا: «صَبِيحةٌ»، و«صِبَاحٌ»، و«ظَرِيفَةٌ»، و«ظَرَافَةٌ»، والصِّبِحَةُ: الجميلة. يُقال: «امرأة صَبِحَةٌ» إذا كانت ذات صَباحة، وهي الجمال، ومثله «ظَرِيفَةٌ»، و«ظَرَافَةٌ» جمعوه على «فِعالٍ» بالزيادة كالذكر، ولم يفصلوا بينهما في الجمع، كأنهم اكتفوا بالفصل في الواحد عن الفصل في الجمع.

والثاني: «فَعَالِلُ»، قالوا: «صَبِيحةٌ»، و«صَبَائِحٌ»، و«صَحِيحةٌ»، و«صَحَائِحٌ»، و«طَبَائِبٌ»، و«طَبَائِبٌ»، جمعوه جمع الأسماء، نحو: «صَبِحَةٌ»، و«صَحَائِفٌ»، و«سَفَيَّةٌ»، و«سَفَائِفٌ»، فهذا البناء في المؤنث نظير «أَفْعَلَاءُ» و«فَعَلَاءُ» في الصفات للذكر، فـ«أَفْعَلَاءُ»، نحو: «صَفِيٌّ»، و«أَصْفَيَاءُ»، و«شَقِيٌّ»، و«أَشْقَيَاءُ»، و«فَعَلَاءُ»، نحو: «كَرِيمٌ»، و«كُرَمَاءُ»، و«شَهِيدٌ»، و«شَهَادَاءُ». وقد يستغنون بـ«فِعالٍ» عن «فَعَالِلُ». قالوا:

«سمينةً»، و«سمان» و«صغيرةً»، و«صغر»، و«كبيرةً»، و«كبار»، ولم يقولوا: «سمائين»، ولا «صغاراً»، ولا «كبائر» في السن، إنما جاز ذلك في الذئب.

الثالث: «فعلاء»، قالوا: «فقيرةً»، و«فقراءً»، و«سفهاءً»، و«سفهيةً»، كما قالوا: المذكر، ولم يسمع من ذلك إلا هذان الحرفان. وقد قالوا فيه: «سفائية»، كما قالوا: «صحائح»، فأما «خليفةً» فقد قالوا فيه «خلائف»، و«خلفاء»، قال الله تعالى: «خلت في الأرض»<sup>(١)</sup>، وقال: «ويَجْعَلُنِي خَلِفَةً»<sup>(٢)</sup>، فمن قال: «خلائف»، فعلى الأصل المذكور، جمعه على حد: «صبيحة»، و«صبايع»، ومن قال: «خلفاء»، كان كـ«فقراء»، و«سفهاء». وهو ه هنا أسهل؛ لأن الخليفة لا يكون إلا مذكراً، فجمع على المعنى دون اللفظ. ويحتمل أن يكون «خلفائف» جمع «خليفي» فإنه يقال: «خليف»، و«خليفة». قال الشاعر [من البسيط]:

٧٥٥ إن من القوم مَوْجُودًا خَلِيفَتُه وما خَلِيفٌ أَبِي وَهَبٌ بِمَوْجُودٍ  
فجاء خلفاء على «خليفي» كـ«فقهاء»، و«ظرفاء».

### [جَمْعُ الْأَسْمِ الَّذِي عَلَى وَزْنِ «فَاعِلٍ»]

قال صاحب الكتاب: وما كان على «فاعيل» اسماء، فله إذا جمع ثلاثة أمثلة: «فَوَاعِلٌ»، «فَعْلَانٌ»، «فِعْلَانٌ»، نحو: «كواهل»، و«حُجْران»، و«جثان».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن ما كان من الأسماء على «فاعيل»، أو «فاعيل» غير نفت، فله

(١) يونس: ١٤.

(٢) الأعراف: ٦٩، ٧٤.

٧٥٥ - التخريج: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٧٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٣٩؛ ولسان العرب ٩/٨٣ (خلف)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١٥٠/٢. اللغة والمعنى: أبو وهب: ممدوح الشاعر. الخليفة والخليف: المستخلف.

تجد لكثير من الناس من يسد مسددهم، ويقوم مقامهم إلا أنك لا تجد لأبي وهب خليفة. الإعراب: «إن»: حرف مشبه بالفعل. «من القوم»: جاز و مجرور متعلقان بخبر مقدم لأن. «موجوداً»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «خليفتة»: نائب فاعل لاسم المفعول (موجوداً) مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضaf إليه. «وما»: الواو: استثنافية، «ما»: حرف نفي عامل عمل «ليس» «خليف»: اسم «ما» مرفوع بالضمة، وهو مضaf. «أبي»: مضaf إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضaf. «وهب»: مضaf إليه مجرور بالكسرة. «بموجود»: الباء: حرف جر زائد، «موجود»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلـاً على أنه خبر لـ«ما». وجملة «إن موجوداً كائن من القوم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما خليف... بموجود»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «خليفته وما خليف» حيث استخدم خليف، وخليفة للدلالة على المستخلف.

في التكسير ثلاثة أبنية، فالباب فيه أن يكسّر على «فَوَاعِلٌ»، نحو: «كَاهِلٌ»، و«كَوَاهِلٌ»، و«حَائِطٌ»، و«حَوَائِطٌ»، و«نَائِلٌ»، و«نَوَائِلٌ»، و«طَابِقٌ»، و«طَوَابِيقٌ»؛ وذلك لأنّه ليس بمعنى، فتريد أن تفصل بينه وبين مؤنته، وإنّما هو اسم رباعي بالزيادة، فجُمّع على الزيادة، فكان حكمه في الجمع حكم بنات الأربعة، وشبيه بما فيه زيادة الإلحاق، نحو: «جَوْهِرٌ»، و«صَيْرَفٌ»؛ لأنّه مثله في العدة، وكون الزائد ثانياً من حروف المد، فكما يقال: «جَواهِرُ»، و«صَيْارِفُ»، كذلك قيل: «حَوَائِطُ»، و«حَوَاجِزُ».

إنّما قلبوا ألفاً «فَاعِلٌ» في هذا الجمع واواً؛ لأنّ ألف التكسير تقع بعدها، والجمع بينهما متعدّر لسكونهما، فلم يكن بدّ من حذف أحدهما أو قليه، فلم يسع الحذف، لأنّه يدخل بالدلالة على الجمع، فتتعين القلب. وقلبوا واواً، ولم يقلبوا ياءً؛ لأمور منها: أنّهم حملوها في القلب على التصغير، فكما قالوا: «حَوَيْطُ»، و«حَوَيْجِزُ»، قالوا في التكسير: «حَوَائِطُ»، و«حَوَاجِزُ»؛ لأنّ التصغير والتكسير من واد واحد، فجاز أن يحمل كلّ واحد من التصغير والتكسير على أخيه. ألا ترى أنّهم كما حملوا التكسير على التصغير هنا، كذلك حملوا التصغير على التكسير، فقالوا: «أَسْيُودٌ» من غير اذمام، كما قالوا: «أَساوِدٌ».

الثاني: أنّهم أرادوا الفرق بين ألف «فَاعِلٌ»، وباء «فَيَعِلٌ»، نحو: «صَيْرَفٌ». لا تراك لو قلت في «صارِفٌ»: «صَيْارِفٌ»، لجاز أن يتوهم أنّه جمع «صَيْرَفٌ»، فعُدل إلى الواو لذلك.

الأمر الثالث: أنّ الألف لما زيدت للجمع، وأريد قلبها، قلبوا واواً تشبيهاً لها بواو الجمع، نحو: «قَامُوا» و«الزِيَادُون» ولا فرق في ذلك بين المعرفة والنكرة، فإنّه يقول في المعرفة: «خَالِدٌ»، و«خَوَالِدٌ»، و«قَاسِمٌ»، و«قَوَاسِمٌ»، كما يقول: «كَاهِلٌ»، و«كَوَاهِلٌ». ولا تمنع المعرفة من الواو والنون نحو قوله: «خَالِدُون»، و«قَاسِمُون».

وقد جاء في «فَاعِلٌ»، «فَوَاعِلٌ»، نحو: «طَابِقٌ»، و«طَوَابِيقٌ»، و«دَائِقٌ»، و«دَوَانِيقٌ»، و«خَائِمٌ»، و«خَوَاتِيمٌ»، كأنّهم جمعوه على ما لم يستعمل، نحو: «طَابِقٌ»، و«طَوَابِيقٌ»، و«دَائِقٌ»، و«دَوَانِيقٌ»، و«خَاتِمٌ»، و«خَوَاتِيمٌ». وليس ذلك بقياس مطرد، على أن بعضهم قال: «خَاتَمٌ»، وأشدوا [من الرِّجز]:

٧٥٦ - [أَعَزُّ ذَاتَ الْمِئَزِ الْمُثَشِّقَ] أَخَذَتْ خَاتَامِي بِغَيْرِ حَقٍ

٧٥٦ - التخريج: الرِّجز بلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١٥٢/٢؛ وشرح شوادر الشافية ص ١٤١؛ ولسان العرب ١٦٣/١٢.

المعنى: لقد أخذت يا عزة خاتمي باطلأ.

الإعراب: «أَعَزُّ»: الهمزة حرف نداء، «عَزٌّ»: منادي مفرد علم مرخص على لغة من لا يتضرر مبني على =

فعلى هذا يكون «خواتيم» قياساً. قال الفراء: لم يجئ في «فاعِلٍ»: «فَواعِيلُ» إلأ في شيء من كلام المولدين، قالوا: «باطلٌ»، و«بواطيلٌ» شبهوه بـ«طابق»، و«طوابيق».

الثاني: «فُغلانٌ» بضم الفاء، قالوا: «حاجر»، و«حجرانٌ»، و«سالٌ»، و«سلانٌ»، و«حائزٌ»، و«حورانٌ»، وقالوا فيه: «حِيرانٌ»، كسروه على «فُغلانٌ»، كما قالوا: «جِتانٌ»، ومثله «غِيطانٌ»، و«جِيطانٌ»، جمع «غائطٍ»، و«حائطٍ». وذلك أنهم شبهوه بـ«فَعِيلٍ»، فجمعوه جمعه، كما قالوا: «جَرِيبٌ»، و«جُربانٌ»، و«رَغيفٌ»، و«رُغفانٌ»، كذلك قالوا هنا: «جِتانٌ»، و«جِيرانٌ». و«فُغلانٌ» بالضم في هذا أكثر من «فُغلانٌ»، لأنَّه محمول على «فَعِيلٍ». والباب في «فعيل» «فُغلانٌ»، نحو: «جريب» و«جُربانٌ»، و«كثيب»، و«كُثبانٌ»، و«فُغلانٌ» فيه قليل، نحو: «ظَلْمَانٌ»، و«قَضِيبٌ»، و«قِضبانٌ». وإذا قلَّ في الأصل كان فيما حمل عليه أقلَّ، فمن كسره على «فَواعِلٍ»، جمعه جمع الأربعة، فنزلَ الزائد فيه منزلة الأصل، ومن كسره على «فُغلانٌ» و«فُغلانٌ»، فعلى حذف الزائد، وجمعه جمع بنات الثلاثة، نحو: «حُملانٌ»، و«وزلانٌ».

وقالوا: «وَادٍ»، و«أَوَدِيَّة» جمعوه في القلة على «أَفْعِلَةً» كما قالوا: «أَزْغَفَةً»، ولم يأتِ إلأ في هذا الحرف المعطل نادراً، كأنهم كرهوا فيه «فَواعِلٍ»؛ لئلا تنقلب الواو همزة، فيقال: «أَوَادٍ»، والأصل: «وَوَادٍ»، فيجتمع في أول الكلمة الواو، فتنقلب الأولى همزة، كما قلبوها في «أَوَاقٍ». والحجر: مكان مستدير يمسك الماء من شفة الوادي، وهو «فاعِلٌ» من «الحاجر»، وهو المئنُ. والسائل: مَسِيلٌ ضيق في الوادي، والhair كالبستان، وسميه العامة الحينَ. والغائط: المكان المنخفض، وكُتُبَيْ به عن قضاء الحاجة؛ لأنَّ من أراد قضاء الحاجة، أتى الغائط ليتستر عن الأعين، وهو من الواو، لقولهم: «تَغَوَّطَ» إذا أتى الغائط. وإنما قلبو الواو ياء في «الغيطان» لسكنونها وانكسار ما قبلها، كما فعلوا في «ميزانٍ». ومثله «جِيطانٌ» هو من الواو؛ لأنَّه من «حَاطَ» «يَحُوطُ».

### [جمع مؤنث الاسم الذي على وزن «فاعِلٍ»]

قال صاحب الكتاب: ولمؤنثه مثال واحد «فَواعِلٍ»، نحو: «كَواثِبٌ»، وقد نزلوا

=ضم في محل نصب. «ذات»: صفة لـ«عَزٌّ» على المحل منصوبة بالفتحة. «المثزر»: مضاف إليه. «المنشق»: صفة لـ(المثزر). «أخذت»: فعل مضار، والناء: فاعل. «خاتامي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والناء: مضاف إليه. «بغير»: جار ومبرور متعلّقان بـ«أخذت»). «حقٌّ»: مضاف إليه.

وجملة «أَعْزُّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أخذت»: استثنائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: أن «الخاتام» لغة في «خاتم»، وأن «الخواتيم» جمع «خاتام» لا جمع «خاتم».

ألف التأنيث منزلة «تاءه»، ف قالوا في «فاعلاء»، «فَواعِلُ»، نحو: «نَوافِقَ»، و«فَواصِعَ»، و«دَوَامَ»، و«سَوَابٍ».

\* \* \*

قال الشارح: المؤنث في هذا البناء على ضربين: مؤنث بعلامة هي تاء، كـ«جاعرة»، وـ«كاتبة»، ومؤنث بعلامة هي ألف ممدودة، نحو: «نافقاء»، وـ«فاصعاء».

فيما يلي ما كان من الأول أن يجمع على «فَواعِلُ»؛ لأنك في التكسير تحذف التاء إذا كانت منفصلة عن الاسم على حد حذفها في «قصعَة»، وـ«قصاع»، وـ«جفنة»، وـ«جفان»، ثم تجمع جمع المذكر، فتقلب ألفه واواً، نحو: «جَواعِرَ»، وـ«كَواثِبَ». ولم يخالفوا التباسه بالمذكر؛ لأن التأنيث هنا ليس لفرق.

وما كان من الثاني، وهو المؤنث بالألف الممدودة، فإنه أيضاً يجمع على «فَواعِلُ»، قالوا: «نافقاء»، وـ«نَوافِقَ»، وـ«فاصعاء»، وـ«فَواصِعَ».

شبهوا ما فيه ألف التأنيث بما فيه تاء التأنيث، فـ«نافقاء»، وـ«فاصعاء»، وـ«ناففة»، وـ«فاصفة»، فـ«حذفوها» في التكسير كما يـ«حذفون التاء»، ومثله قولهم: «خُنفَسَة»، وـ«خَنافِسُ»، لأنهم جمعوا «خُنفَسَةً».

والجاعرة: حلقة الدُّبُر، وهي أيضاً طرف الفخذ موضع الرُّقْمَة من الجمار، وهو المعايرتان.

والكافية من الفرس: أعلى الحارك. والنافقاء، والفاصعاء، والدائماء من جحرة البيريوع.

وـ«سَوَابٌ»: جمع «سابيء» وهو النتاج، ومنه الحديث: «تسعة عشر البركة في التجارة، وعشرون في السابء»<sup>(١)</sup>.

### [جمع الصفة التي على وزن «فَاعِلٌ»]

قال صاحب الكتاب: وللصفة تسعة: «فَعَلٌ»، «فَعَالٌ»، «فَعَلَةٌ»، «فَعَلَةً»، «فَعَلَاءٌ»، «فَعَلَانٌ»، «فَعَالٌ»، «فَعُولٌ»، نحو: «شَهِيدٌ»، وـ«جَهَالٌ»، وـ«فَسَقَةٌ»، وـ«فَضَّةٌ».

وـ«تَخْتَصٌ» بالمعنى اللام، وـ«بَزِيلٌ»، وـ«شَغَراءٌ»، وـ«صَخْبَانٌ»، وـ«تَجَارٌ»، وـ«قَعُودٌ»، وقد شدّ نحو: «فَوَارِسٌ».

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم القول إن التكسير في الصفات ليس بقياس؛ لشبهها بالأفعال، والباب أن تجمع بالواو والنون؛ لأن الفعل يتصل به هذه العلامات، نحو: «يضربون»، فإذا الباب في «فَاعِلٌ» إذا كان صفة نحو «كاتب»، وـ«ضارب» أن يجمع بالواو والنون، نحو قوله: «ضاربون»، وـ«كتابون»؛ لأنها صفة، ومؤنثة بالهاء، نحو: «ضاربة»، وـ«كاتبة»، فكان جمع مذكره بالواو والنون، كما كان جمع مؤنته بالألف والتاء، نحو: «ضاربات»، وـ«كتبات».

وقد يكسر بحكم الاسمية، فإذا كسر المذكر منه كان على «فَعَلٌ».

(١) ورد الحديث في «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٣٤١ / ٢

وـ«شَهِيدٌ»، لشاهد المصير، وـ«بازِلٌ»، وـ«بُزْلٌ»، وـ«قارِحٌ»، وـ«فَرَّحٌ». ومثله في المعتل: «صَائِمٌ»، وـ«صُوَمٌ»، وـ«نَائِمٌ»، وـ«نُوَمٌ»، ويجوز «صَيْمٌ»، وـ«نَيْمٌ».

وقالوا فيما اعتلت لامه: «غَازٍ»، وـ«غَزِيزٍ»، وـ«عَافٍ»، وـ«عَفِيٍّ» بمعنى الدارس، وعلى «فَعَالٍ». قالوا: «شَهَادَةً»، وـ«جَهَاهَةً»، وـ«رُكَابٌ»، وذلك كثير.

وقد يكسر على «فَعَلَةً». قالوا: «فاسِقٌ»، وـ«فَسَقَةً»، وـ«بَارٌّ»، وـ«بَرَزَةً»، وـ«كَافِرٌ»، وـ«كَفَرَةً»، وقالوا فيما اعتلت عينه: «خَائِنٌ»، وـ«خَوَنَةً»، وـ«حَائِلٌ»، وـ«حَوَّكَةً»، والقياس: «خَانَةً»، وـ«حَاكَةً»، وإنما خُرِجَ على الأصل. وربما قالوا: «خَانَةً»، وـ«حَاكَةً»، كما قالوا: «بَاعَةً»، ونظيره من المعتل اللام «غَازٍ»، وـ«غَزَاءً»، وـ«قاضٍ»، وـ«قُضاةً»، جاؤوا به على «فَعَلَةً»، وهو بناء اختص به المعتل، لا يكون مثله في الصحيح. وزعم بعض الكوفيين أن أصل «قُضاةً»: «قُضَى» مثل «شَهِيدٌ»، وـ«فَرَّحٌ»، فحدفوا إحدى العينين، وأبدلوا منها الهاء، ولا دليل على ذلك. وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى أن ذلك ليس بتكمير لـ«فاعل» على الصحة، إنما هي أسماء للجمع، فهو بابه كـ«عمود»، وـ«عَمَدٌ»، وـ«أَفْيَقٌ»، وـ«أَفْقٌ».

وقد كسروه على «فَعْلٍ»، قالوا: «بازِلٌ»، وـ«بُزْلٌ»، وـ«شَارِفٌ»، وـ«شُرُفٌ» للمُستَهَنة من الإبل، وقالوا: «عائِذٌ» وـ«عوذٌ»، وهي القرية التناج، وـ«حائلٌ»، وـ«حُولٌ»، وـ«عائِطٌ»، وـ«عِيطٌ»، بمعنى «الحائل». وأصل «عُوذٌ»، وـ«حُولٌ»، وـ«عُوذٌ»، وـ«حُولٌ»، فأسكنت الواو استثنالاً للضمة عليها، وأصل «عِيطٌ»، وـ«عِيطٌ»، فسكنوا الياء استثنالاً، وكسروا العين لتصبح الياء، وذلك كما قالوا: «بِيَضٌ» في جمع «أَبْيَضَنَ»، وأصله: «بِيَضٌ» كـ«أَخْمَرَ» وـ«حُمْرٌ». وإنما كسروا الياء؛ لتصبح الياء، وذلك لأنهم شبهوا «فاعلاً» بـ«فَعُولٍ»، فجمعوه على حذف الزيادة، لأنه مثله في الزيادة والعدة، فكما قالوا: «عَفَورٌ»، وـ«عَفَرٌ»، وـ«صَبُورٌ»، وـ«صُبُرٌ»، كذلك قالوا: «بازِلٌ»، وـ«بُزْلٌ»، وـ«شَارِفٌ»، وـ«شُرُفٌ»، فحذف ألف من «فاعِلٍ» هنا كحذف الواو من «فَعُولٍ».

ويجيء على «فَعَلَاءً». قالوا: «شَاعِرٌ»، وـ«شُعَرَاءً»، وـ«جَاهِلٌ»، وـ«جُهَاهَاءً»، وـ«عَالِمٌ»، وـ«عُلَمَاءً»، وـ«صَالِحٌ»، وـ«صُلَحَاءً»، وـ«عَاقِلٌ»، وـ«عُقَلَاءً»، شبهوه بـ«فَعِيلٍ» الذي هو بمنزلة «فاعِلٍ»، نحو: «كَرِيمٌ»، وـ«كُرَمَاءٌ»، وـ«حَكِيمٌ»، وـ«حُكَمَاءٌ»؛ لأنَّه إنما يقال ذلك لمن قد استكمل الكرم والحكمة، وكذلك «شاعِرٌ» لا يقال إلا لمن قد صارت صناعته، وكذلك «جاهِلٌ». فلما استويا في العدة، وتقاربَا في المعنى، حُمل عليه كما حُمل «بازِلٌ»، وـ«بُزْلٌ» على «صَبُورٌ»، وـ«صُبُرٌ». وليس «فَعَلَاءً» وـ«فَعَلَاءً» فيه بمطرد، فيقيس عليه لقلته، إنما يسمع ما قالوه، ولا يتجاوز. قال سيبويه<sup>(١)</sup>: وليس «فَعَلَاءً» ولا «فَعَلَاءً» بالقياس المتمكن في هذا الباب.

وأَمَّا «فُعْلَانُ»، فَقَالُوا «رَاعِ»، و«رُغْيَانُ»، و«شَابُّ»، و«شُبَّانُ»، و«صَاحِبُّ»، و«صُخْبَانُ»، شَبَّهُوهُ بِالْاسْمِ، حِيثُ قَالُوا: «فَالِقُّ»، و«فُلْقَانُ»، و«حَاجِرُ»، و«حُجْرَانُ»، وَلِيُسْ بِالكِثِيرِ.

وَيُكْثُرُ عَلَى «فِعَالٍ»، قَالُوا: «تَاجِرُّ»، و«تِجَارُّ»، و«صَاحِبُّ»، و«صِحَابُّ»، و«نَائِمُّ»، و«نِيَامُّ»، و«رَاعِ»، و«رِعَاءُ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «هَنَئِ يُصْدِرَ آتِعَاءُ»<sup>(١)</sup>. وَقَالُوا: «كَافِرُّ»، و«كَفَارُّ». قَالَ الشَّاعِرُ [مِنَ الْوَافِرِ]:

٧٥٧ - وَشَقَ الْبَخْرُ عَنْ أَصْحَابِ مُوسَىٰ وَغَرَّقَتِ الْفَرَاعِنَةُ الْكِفَارُ  
وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَجْرَوُا «فَاعِلًا» مَجْرِيًّا فَعِيلٌ حِيثُ قَالُوا: «رَاعِ»، و«رُغْيَانُ»، و«فَالِقُّ»،  
و«فُلْقَانُ»، كَمَا قَالُوا: «جَرِيبُّ»، و«جُرْبَانُّ». وَقَدْ أَجَازُوا فِي «فَعِيلٍ» الَّذِي هُوَ اسْمٌ  
«فِعَالًا»، كَقُولِهِمْ: «إِفَالُّ»، و«فِصَالُّ» فِي جَمْعِ «أَفِيلُّ»، و«فَصِيلُّ». فَأَجَازُوا ذَلِكَ فِي  
«فَاعِلٍ»؛ لَأَنَّ «فَعِيلًا» يُجْمِعُ عَلَيْهِ كَـ«كَرِيمٌ» و«كِرَامٌ»، و«طَوِيلٌ»، و«طَوَالٌ».  
وَيُكْسِرُ أَيْضًا عَلَى «فُعُولٍ». قَالُوا: «قَاعِدُّ»، و«قَعُودُّ»، و«جَالِسُّ»، و«جَلُوسُّ»،  
و«شَاهِدُّ»، و«شَهْوَدُّ». قَالَ الشَّاعِرُ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

وَبَايَغَثُ لَنَّىٰ فِي خَلَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ شَهْوَدٌ عَلَى لَنَّىٰ عَدُولٌ مَقَانِعُ<sup>(٢)</sup>  
كَأَنَّهُمْ جَاؤُوا بِهِ عَلَى الْمَصْدَرِ، نَحْوِ: «جَلَسَ جُلُوسًا»، و«قَعَدَ قَعْدًا». قَالَ  
سَيِّبوِيهِ: وَلِيُسْ بِالكِثِيرِ.

وَقَالُوا: «هَالِكُّ» و«هَلْكَى»، شَبَّهُوهُ بـ«فَعِيلٍ» بِمَعْنَى «مَفْعُولٍ»، نَحْوِ: «جَرِيحٌ»،  
و«جَرْحَىٰ»، و«فَتِيلٌ»، و«قَتْلَىٰ»، إِذْ كَانَتْ بَلَيْةً وَمُصِبَّةً، فَأَمَّا «غَائِبُّ»، و«وَغَيْبُّ»،  
و«خَادِمُّ»، و«خَدَمُّ»، فَأَسْمَاءُ لِلْجَمْعِ، وَلِيُسْ جَمْعًا.

وَقُولُهُ: «وَقَدْ شَدَّ نَحْوُ: فَوَارِسَ» يَرِيدُ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْمِعُو «فَاعِلًا» صَفَةً عَلَى «فَوَاعِلٍ»،

(١) القصص: ٢٣.

٧٥٧ - التخريرج: البيت للقطامي في ديوانه ص ١٤٣؛ ولسان العرب ١٤٤/٥، ١٤٧، ١٤٤/١٣ (كفر)، ٣٢٣/٣ (فرعن)؛ وبلا نسبة في شرح الجمل ١٣٣/٣.

الاعراب: «وشق»: الواو: حسب ما قبلها، «شق»: فعل مضارب مبني للمجهول، مبني على الفتح الظاهر. «البحر»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «عن أصحاب»: جار و مجرور متعلقان بالفعل «شق». «موسى»: مضارف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. «وغرقت»: الواو: حرف عطف. «غرقت»: فعل مضارب للمجهول، مبني على الفتح الظاهر، والناء: تاء التأنيث الساكنة. «الفراعنة»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «الكافار»: صفة مرفوعة مفعولة مثله.

وجملة «شق البحر»: حسب ما قبلها. وجملة «غرقت الفراعنة»: معطوفة على ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «الكافار» حيث جمع «كافر» على «كافار» وهو جمع شاذ.

(٢) تقدم بالرقم ١٨.

وإن كان هو الأصل؛ لأنهم قد جمعوا المؤنث عليه، فكرهوا التباس البناءين، إذ لو قالوا: «ضَوارِبُ»، و«كِوَايْبُ»، لم يُلْمَعْ أجمع «فَاعِلٌ» هو، أم جمع «فَاعِلَةً». وقد قالوا: «فَارِسُ»، و«فَوَارِسُ». قال الشاعر [من الوافر]:

٧٥٨- قَدَّتْ نَفْسِي وَمَا مَلَّكَتْ يَمِينِي      فَوَارِسَ صَدَّقَتْ فِيهِمْ ظُنُونِي  
فَوَارِسَ لَا يَمْلُونَ الْمَنَائِيَا      إِذَا دَارَتْ رَحَّا الْحَزَبِ الرَّزِّيُونِ  
وَقَالُوا: «هَالِكُ فِي الْهَوَالِكُ»<sup>(١)</sup>. قال [من الطويل]:

٧٥٩- فَأَنْقَذْتُ أَتِي شَائِرًا بْنَ مُكَدَّمٍ      عَدَائِشِيْدُ أَوْ هَالِكُ فِي الْهَوَالِكُ

٧٥٨ - التخريج: البيتان لأبي الغول الطهوي في أمالى القالى ١/٢٦٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٩، ٤٠؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/١٢١.

اللغة والمعنى: المنيا: جمع المنيا وهي الموت. الرحا: حجر الطاحون. الزيون: الصادمة. أفادى هؤلاء الفرسان بنفسى وبمالى، فهم لم يختبوا رجائي فىهم، وهم مقاتلون أشداء لا يملون من المعارك الدائرة التي تطعن الناس وتصدمهم.

الإعراب: «قدت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين، والباء: للثانية. «نفسى»: فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل باء المتكلّم، والباء: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضارف إليه. «وما»: الواو: حرف عطف، «ما»: اسم موصول بمعنى الذي مبني في محل رفع اسم معطوف على «نفسى». «ملكت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والباء: للثانية. «يميني»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل باء المتكلّم، والباء: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضارف إليه. «فوارس»: مفعول به منصوب بالفتحة. «صدقت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والباء: للثانية. «فيهم»: جازٌ و مجرور متعلقان بـ«صدقت». «ظنوني»: فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل باء المتكلّم، والباء: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضارف إليه. «فوارس»: بدل من سابقتها منصوبة بالفتحة. «لا»: حرف نفي. «يملون»: فعل مضارع مرفوع بشبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «المنايا»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعدد. «إذا»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه. «دارت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والباء: للثانية. «رحا»: فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على الألف للتعدد، وهو مضارف. «الحرب»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «الزيون»: نعت مجرور بالكسرة.

وجملة «قدت نفسى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ملكت يميني»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «صدقت»: في محل نصب صفة لفوارس. وجملة «لا يملون»: في محل نصب صفة لفوارس. وجملة «دارت...»: في محل جرّ مضارف إليه.  
والشاهد فيه قوله: «فوارس» حيث جمع «فارس» وهو على صيغة «فَاعِلٌ» على «فوارس» = «فَوَاعِلٌ»، والأكثر: فرسان.

(١) هذا مثل، وقد ورد في خزانة الأدب ١/٢٠٥؛ ولسان العرب ٦/١٥٩ (فرس).

٧٥٩ - التخريج: البيت لابن جذل الطعان في لسان العرب ١٠/٥٠٤ «هَالِكُ»؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/٣١٣.

اللغة: المكّدم: مبالغة من المكّدم وهو الشديد الفتيل. الهوالك: جمع الهاكلة وهي النفس الشرهة، وهنا جمع الهاكل، أي: الميت.

وذلك قليل شاذ، ومجازه أمران: أحدهما أن «فارساً» قد جرى مجرى الأسماء، لكثر استعماله مفرداً غير موصوف؛ والآخر أن «فارساً» لا يكاد يستعمل إلا للرجال، ولم يكن في الأصل إلا لهم، فلما لم يكن للمؤنث فيه حظٌ، لم يخافوا التباساً، وأمّا «هوالكُ»، فإنه جرى مثلاً في كلامهم، والأمثال تجري على لفظ واحد، فلذلك جاء على أصله، فإن اضطر الشاعر إليه، جاز له أن يجمعه على «فَواعِل»؛ لأنّه الأصل. قال الفرزدق [من الكامل]:

٧٦٠- إذا الرجال رأوا يزيد رأيَّهم خُضْع الرُّقاب نواكسَ الأبصارِ

= المعنى: أراد أنه علم علماً يقين أنه إما أن يكون ثائراً صلباً شديداً المراس أو يكون ميئاً بين الموتى المنسيين.

الإعراب: «فَأَيْقَنْت»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أَيْقَنْ»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متتحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «أَنِّي»: حرف مشبه بالفعل، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «أن». «ثائِر»: خبر «أن» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، «ابن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «مَكْدُم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. والمصدر المسؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به. «غَدَاثَة»: ظرف زمان مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، «إذ»: ظرف زمان مبني على السكون في محل جز مضاف إليه، والتثنية عوض عن الجملة المحدوّفة. «أُو»: حرف عطف. «هالك»: اسم معطوف على «ثائر» مرفوع بالضمة. «في الهوالك»: جار و مجرور متعلقان باسم الفاعل «هالك».

وجملة «أَيْقَنْت»: بحسب الفاء.

والشاهد فيه قوله: «هالك في الهوالك»، والهوالك جمع على وزن «فَواعِل» وقد جمعوا المؤنث عليه. وهو هنا للمذكر.

٧٦٠- التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ١/٣٠٤؛ وجمهرة اللغة ص ٦٠٧؛ وخزانة الأدب ٢٠٦/١، ٢٠٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٦٧؛ وشرح التصريح ٢/٣١٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٤٢؛ والكتاب ٣/٦٣٣؛ ولسان العرب ٦/٢٤١ (نكش)، ٨/٧٤ (خُضْع)؛ والمقتضب ١/١٢١، ٢١٩/٢.

اللغة: خُضْع: جمع خُضْع مبالغة خاضع، من الخضوع، وهو التواضع والخنوع. نواكسَ الأبصارِ: ينظرون في الأرض ورؤوسهم مطأطاة.

المعنى: يريد أن يزيد بن المهلب رجل مهيب فإذا لمحه الرجال ذُلوا له، وغضوا من أبصارهم عليه تعظينا وإجلالاً.

الإعراب: «إِذَا»: الواو بحسب ما قبلها، «إِذَا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب خافض لشرطه، متعلق بجوابه. «الرجال»: فاعل لفعل محدوف. «رَأَوْا»: فعل ماض مبني على الضم المقدر على الألف المحدوّفة للتقاء الساكنين، وواو الجماعة: فاعل، والألف: للتفرير. «يَزِيدَ»: مفعول به. «رَأَيْتُمْ»: فعل ماض مبني على السكون، و«هم»: مفعول به محل النصب، والتاء: فاعل محله الرفع. «خُضْع»: حال منصوب. «الرُّقَابُ»: مضاف إليه. «نواكسِ»: حال ثانية. «الْأَبْصَارُ»: مضاف إليه.

وجملة «إِذَا رأى الرجال يَزِيدَ... رأَيْتُمْ»: بحسب الواو. وجملة «رأى الرجال» (المقدرة): في محل جر بالإضافة، وجملة «رأَوْا»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وجملة «رَأَيْتُمْ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والأصل من هذه الأبنية « فعلٌ »، و« فعالٌ »، وكأنَّ « فعالاً » مخففٌ من « فعالٍ »؛ لأنَّ كلَّ ما يجوز فيه « فعلٌ » يجوز فيه « فعالٌ »، وما عدا هذين البناءين فمجموعٌ على غير بابه.

### [جمع مؤنث الصفة التي على وزن « فاعلٌ »]

قال صاحب الكتاب: ولمؤنثه مثالان: « فواعلٌ »، و« فعلٌ »، نحو: « ضواربٌ »، و« نُومٌ ». ويستوي في ذلك ما فيه تاءٌ وما لا تاءٌ فيه، كـ« حائضٌ »، و« حاسِرٌ ».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أنَّ هذه الصفة لما كانت جارية على الفعل يوصف بها المذكر والممؤنث، وتدخل التاء على المؤنث للفرق بينهما؛ كتسروا ما كان من ذلك مؤنثاً على « فواعلٌ »، نحو: « امرأة ضاربةٌ »، و« نساء ضواربٌ »، و« جارية جالسةٌ »، و« نساء جوالسٌ ». وكرهوا أن يجمعوا عليه المذكر، وإن كان أصلاً، لثلاً يتبسّ البناءان. ولم يخافوا التباسه بالاسم؛ لأنَّ الفرق بينهما ظاهرٌ، إذ كان الصفة مأخوذةٌ من الفعل.

وسواءٌ في ذلك ما فيه تاءٌ، وما لا تاءٌ فيه، نحو: « حائضٌ »، و« حواسِرٌ »، و« طامِثٌ »، و« طوامِثٌ »، و« حاسِرٌ »، و« حواسِرٌ »؛ لأنَّ التاء مرادٌ فيه. ويجري ذلك المجرى ما كان صفةٌ لما لا يعقل، تجمعه على « فواعلٌ »، وإن كان مذكراً، نحو: « جمالٌ بازلٌ »، و« جمال بوازلٌ »، و« جَبَل شاهقٌ »، و« جِبال شواهقٌ »، و« حِصان صاهيلٌ »، و« خَيْلٌ صواهيلٌ »؛ لأنَّ ما لا يعقل يجري مجرى المؤنث، وكذلك إذا صفت الجمجم، وكان لما لا يعقل، نحو قولك في تحمير: « فُلوسٌ »، « فَلَيْساتٌ »، وفي تحمير « كِلَابٌ »: « كُلَّياتٌ ».

وقد كسروه أيضاً على « فعلٌ » كالذكر، واعتمدوا في الفرق على القرينة، قالوا: « خَيْصٌ »، و« خَسَرٌ »، وقالوا: « نَائِمٌ »، و« نُومٌ »، و« زَايَرٌ »، و« زُورٌ ». وذلك لأنَّ التاء، لما لم تكن من بناء الاسم إنما هي متصلة، صار كأنه « نائمٌ »، و« زائرٌ »، فجُمِعَ جمع ما لا تاءٌ فيه من المذكر، فاعرفه.

### فصل

### [جمع الاسم الذي في آخره ألفٌ تأنيث رابعة]

قال صاحب الكتاب: وللاسم مما في آخره ألفٌ تأنيث رابعة مقصورةٌ، أو ممدودةٌ مثالان: « فعالٍ »، « فِعالٍ »، نحو: « صَحَارَى »، و« إِنَاثٌ ».

\* \* \*

قال الشارح: لما كانت ألف التأنيث تقع لازمةً غير منفصلةٍ من الكلمة، كما كانت

---

= والشاهد فيه جمعه « فاعلٌ » المذكر العاقل على « فواعلٌ »، وهذا واضح في قوله: « نواكسٌ » وهذه جمع « ناكسٌ ».

الباء منفصلة، لأن الكلمة بُنيت عليها، فلما كان الأمر فيها على ما ذكر، تزلوها منزلة ما هو من نفس الكلمة، فإذا كانت رابعةً، كان الاسم بها كالرباعي، فجمع جمعه، فقالوا: «علقى»<sup>(١)</sup>، و«علاقي»، و«ذفري»<sup>(٢)</sup>، و«ذفارى»، وقالوا في الصفة «حبلى»، و«حبارى»، و«سكترى» و«سكارى». فـ«حبارى»، وـ«ذفارى» بمنزلة «جَخادِب»<sup>(٣)</sup>، وـ«دراهم». وليست الألف في «حبارى» كالألف في «حبلى»؛ لأن الألف في «حبلى» للتأنيث، والألف في «حبارى» منقلبة عن ياء، لأنه جمع على منهاج «جعافر». وما بعد الألف في «جعافر» لا يكون إلا مكسوراً، فلما انكسر ما قبل الياء في «حبارى»، انقلبت ياء، فصار في التقدير «حبارى»، فأبدلوا من الكسرة فتحةً، ومن الياء ألفاً؛ لأن الألف أخف في اللفظ، ولم يُشكّل؛ لأنّه ليس لك «فعائل» يلتبس به، ولم يفعلوا ذلك بـ«قاض»، لثلا يلتبس بـ«فاعيل»، نحو: «خاتم»، وـ«تابل». فامتناع الصرف في «حبارى»، وـ«ذفارى» لم يكن كامتناعه في «حبلى»، وـ«ذفري»، وإنما كان كامتناعه في «مساجد»، وـ«جعافر». والذي يدل أن الألف في «حبارى» ليست كالألف في «حبارى»، أنت لو سمت رجلاً بـ«حبارى»، ثم صغرتها، لم تُصغره على حد تصغير «حبارى»، ألا ترى أنت لو صغرت «حبلى»، لكان لك فيه وجهان:

أحدهما: أن تحذف الألف الأولى، وتثبت ألف التأنيث، فتقول: «حبيرى».

والوجه الثاني: أن تحذف ألف التأنيث للطول، ولا تحذف الأولى، وتقلبهما ياء، فتقول: «حبير». وأنت لو صفت «حبارى» اسمَ رجل، لحذفَ الألف الأولى، وقلبت الثانية ياء على حد الأصلية والمُلحقة، نحو قوله في «ملئى»: «ملئي»، وفي «أزطى»: «أزنيط».

وكذلك ما في آخره ألفاً التأنيث، نحو «صخراء»، وـ«عذراء»، فإنك تقول في تكسيره: «صهاري»، وـ«عذاري» وإن شئت: «صهار»، وـ«عذار»، وكان الأصل «صهاري»، وـ«عذاري» مشدّد الياء، وإن شئت أن تقوله، قلته. قال الشاعر، أنسده أبو العباس للوليد بن يزيد [من الهجز]:

## ٧٦١- لقد أغدو على أشقاء رِيْجِتَابُ الصَّهَارِيَا

(١) العلقى: «شجر تدوم خضرته في القبيط، ولها أفنان طوال دقيق وورق لطاف، بعضهم يجعل ألفها للتأنيث، وبعضهم يجعلها للإلحاق وتنون. قال الجوهري: علقى بنت، وقال سيبويه: تكون واحدةً وجمعاً. (السان العرب ١٠ / ٢٦٤) (علق).

(٢) الذفري: الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن، وعظم في أعلى العنق من الإنسان عن يمين التقرة وشمالها. (السان العرب ٤ / ٣٠٧) (ذفر).

(٣) الجخادب: جمع جُخَدَب، وجُخَدَب، وهو الضّخم الغليظ من الرجال والجمال. (السان العرب ١ / ٢٥٤) (جذب).

= ٧٦١ - التخريج: البيت للوليد بن يزيد في ديوانه ص ٧٤؛ وخزانة الأدب ٧ / ٤٢٤، ٤٢٦؛ وسرّ صناعة =

وقال آخر [من الوافر]:

٧٦٢— إذا جاشت حوالينه ترامت ومدئه البطاحي الرغاب  
يريد جمع «بطحاء». وحکى الأصممي. «صلافي» في جمع «صلفاء»، وهي  
الأرض الصلبة، و«خباري» في جمع «خبراء»<sup>(١)</sup>.  
فإن قيل: ومن أين جاء التشديد في مثل هذا؟ قيل: «صحراء» ونحوه من قولك:

= الإعراب ٨٦/١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٩٥؛ والممتع في التصريف ١/٣٣٠؛ وبلا نسبة في شرح  
شافية ابن الحاجب ١/١٩٤، ٢/١٦٢؛ والمقرب ٢/١٦٢.

اللغة: أغدو: أذهب في وقت الغدوة. والغدوة: الوقت ما بين الصبح وطلع الشمس. أشقر: الذي  
لونه الشقرة، وهي في الخيل الحمرة الصافية، وفي الإنسان حمرة يعلوها بياض، وعنى بالأشقر هنا:  
فرسًا. يجتاب المسافات: يقطعها بسرعة.

المعنى: غدوي ورواحي على فرس شهاب سريع يسبق الريح.  
الإعراب: «القد»: اللام: حرف ابتداء و TOKID، «قد»: حرف تحقيق. «أغدو»: فعل مضارع مرفوع  
بالضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجواباً تقديره: أنا. «على أشقر»: جار و مجرور بالفتحة نية  
عن الكسرة (لأنه صفة على وزن أفعال مؤنثها فعلاً)، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أغدو».  
«يجتاب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «الصحراء»:  
مفهول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «أغدو»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يجتاب»: في محل جر صفة لـ«أشقر».  
والشاهد فيه قوله: أن «الصحراء» وهي جمع «صحراء» لما قلبت الألف بعد الراء في الجمع ياء،  
قلب الهمزة التي أصلها ألف التأنيث، ياء أيضاً.

٧٦٢— التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/٤٢٦؛ وسر صناعة الإعراب ١/٨٦؛ والممتع في  
التصريف ص ٣٣.

اللغة: جاشت: غلت، وتدفقت، وهاجت. البطاحي: جمع البطحاء وهي المكان المتشع يمز به  
السيل، فيترك في الرمل والخصى الصغار. الرغاب: الأرض اللينة الواسعة السهلة.  
الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط متصل بجوابه. «جاشت»: فعل  
ماضٍ مبني على الفتح، والناء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «حواليه»: مفعول  
فيه ظرف مكان منصوب بالياء لأنه مبني، متصل بالفعل «جاشت»، وهو مضاف، والهاء: ضمير  
متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «ترامت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والناء: للتأنيث،  
وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «ومدته»: الواو: للعطف، «مدته»: فعل ماضٍ مبني على  
الفتح، والناء: للتأنيث، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «البطاحي»: فاعل  
مرفوع بالضمة. «الرغاب»: نعت مرفوع بالضمة.

وجملة «جاشت»: في محل جز مضاف إليه. وجملة «ترامت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها  
من الإعراب، وعطف عليها جملة «مدته».

والشاهد فيه قوله: «البطاحي» وأراد بها «البطاح» جمع بطحاء.

(١) الخبراء: قاع مستدير يجتمع فيه الماء. (لسان العرب ٤/٢٢٨ (خبر)).

«عذراء»، و«خبراء» على خمسة أحرف، والألف إذا وقعت رابعةً فيما هذا عدته، لم تُحذف في التكسير والتصغير، وإنما تُحذف إذا لم تجد من الحذف بدأ. وإذا ثبتت، لزمك أن تقلبها ياءً؛ لأن الكسر الراء في «صَحَارِي» قبلها، كما تقلب ألفُ «قِرْطاسِ»، و«جِمْلَاقٌ»<sup>(١)</sup> ياءً لأن الكسر ما قبلها، إذا قلت «قَرَاطِيسُ»، و«خَمَالِيُّ». وكذلك تقلب ألف الأولى من «صَخْرَاء»، و«عَذْرَاء» ياءً، فتصير الهمزة ألفاً؛ لأنها إنما كانت قُلبت همزة لوقوع ألف المد قبلها، فإذا زالت ألفُ بقلبها ياءً، عادت الهمزة إلى ما كانت عليه، وهو ألفُ، فقلبوا ألف ياءً لسكنه قبلها، والألف لا يكون ما قبلها ساكتاً، وأذغموا الياء المتنقلة عن ألف المد في الياء المتنقلة عن ألف التأنيث، فصار «صَحَارِيُّ»، و«صَلَافِيُّ». فمنهم من قاله، ومنهم من حذف الياء الأولى تخفيفاً، فصار «صَحَارِيُّ»، و«صَلَافِيُّ». فقوم أبقوه على حاله، وقوم أبدلوا من الكسرة فتحةً، ومن الياء ألفاً؛ لأنها أخفٌ، ولا يُشَكِّل بغيره، ولن يكون آخرُ الجمع بالألف كما كان الواحد كذلك، فهذا المثال الأول، وهو «فَعَالٌ».

وأما المثال الثاني وهو «فِعَالٌ»، فقد قالوا «ذِفَارٌ» في جمع «ذَفَرَى»، وقالوا في الصفة: «إِنَاثٌ»، وقالوا في الممدود «نُفَسَاءُ»<sup>(٢)</sup>، و«نِفَاسُ» وذلك لأنهم شبهوا ألفي التأنيث بتائه، فحذفوهما في التكسير كما تُحذف التاء فيه، فـ«أَنْثَى»، وـ«إِنَاثٌ»، وـ«بَطْحَاءُ»، وـ«بِطَاطَّ» بمنزلة «جُفْرَاءُ»، وـ«جِفَارٌ»، وـ«قَصْعَةُ»، وـ«قَصَاعٌ». وـ«نُفَسَاءُ»، وـ«نِفَاسُ» بمنزلة «رُبَّعَةُ»، وـ«رِبَاعٌ»، والجُفرة من الفرس: وسطه، وكما قالوا في «قَاصِعَةُ»<sup>(٣)</sup>، وـ«نَافِقَةُ»<sup>(٤)</sup>: «قَوَاصِعُ»، وـ«نَوَافِقُ»، نزلوا ألفي التأنيث فيه منزلة التاء في «ضَارِبةُ»، وـ«ضَوَارِبُ»، وـ«قَائِمَةُ»، وـ«قَوَائِمُ»، كذلك نزلوهما منزلتهما في الحذف هنا، لأنهما سوأة في التأنيث، وإن كان أحدهما بالباء، والآخر بالألف. وصاحب الكتاب ضمن هذا الفصل أحکام جميع الاسم، ومثل بـ«أَنْثَى»، وـ«إِنَاثٌ»، وهو صفة، وعدره أنه لا فرق بينهما في هذا الجمع، فاعرفه.

### [جمع الصفة التي على أربعة أحرف آخرها ألف التأنيث]

قال صاحب الكتاب: وللصفة أربعة أمثلة: «فِعَالٌ»، «فَغْلٌ»، «فَعْلٌ»، «فَعَالٌ»، نحو

(١) الجملانق والحملانق والحملنوق: ما غطت الجفون من بياض المقلة، وقيل: ما لزق بالعين من موضع الكحل من باطن، وقيل: باطن الجفن الأحمر الذي إذا قلب للكلخل بدث حمرته. (لسان العرب ٦٩/١٠ (حملن)).

(٢) النساء: الوالدة والحاامل والحائض. (لسان العرب ٦/٢٣٩ (نفس)).

(٣) القاصعاء: جُحر يحفره اليريق، وقيل: فم حجره أول ما يبتديء في حفره. (لسان العرب ٨/٢٧٥ (قصع)).

(٤) النافقاء: جُحر الضب واليريق. (لسان العرب ١٠/١٠ (نفق)).

«عِطاشِ»، و«بِطاحِ»، و«عِشارِ»، و«خُمْرِ»، و«الصُّفَرِ»، و«خَرَامِي»، ويقال: «ذِفَرِياتِ»، و«خَبَلِياتِ»، و«الصُّغْرِياتِ»، و«صَخْرَاوَاتِ»، إذا أريده أذني العدد، ولا يقال: «خَمْرَاوَاتِ»، وأما قوله عليه السلام: «لِيسْ فِي الْخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup>؛ فلجزيه مجرى الاسم.

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم القول: إن ما كان من الأسماء على أربعة أحرف، آخره ألف التائين مقصورةً كانت، أو ممدودةً؛ فإنه يكسر على «فَعَالَى»، و«فِعَالِ». ويشترك فيما الاسم والصفة، تقول في الاسم: «صَخْرَاءُ»، و«صَحَارَى»، و«ذِفَرَى»، و«ذَفَارَى»، وتقول في الصفة: «أَنْثَى»، و«إِنَاثَ»، و«عَطْشَى»، و«عِطَاشُ»، من قولك: «رَجُلٌ عَطْشَانُ»، و«أَمْرَأَةٌ عَطْشَى». وقالوا: «بَطْحَاءُ»، و«بِطَاحُ». فهذا أصله الصفة، يقال: «مَكَانٌ أَبْطَحُ»، و«بَرَيْةٌ بَطْحَاءُ» لما اتسع منها، فلذلك مثلنا به في الصفات، ومثلنا به في الاسم، لأنَّه جاري مجرى الاسم؛ لأنَّك تقول: «أَبْطَحُ»، و«بَطْحَاءُ» ولا يكاد يذكر موصوفاً. وكذلك تقول في الجمع: «بَطْحَاوَاتِ»، فتجمعه بالألف والناء، كما تقول «صَخْرَاوَاتِ»، وقالوا: «الْأَبَاطِحُ»، كـ«أَفَكَلِ»<sup>(٢)</sup>، و«أَفَاكِلَ»، ولم يقولوا «بُطْحَ» وإن كان هو الأصل، وقالوا: «خَرَامِي» وهو جمع «خَرَمَى» وهو صفة، تقول: «شَاهَ خَرَمَى» إذا اشتهر الفحل، و«شِيَاهَ خَرَامِي»، وكذلك كل ذات ظلفي.

وتختص الصفة ببناءين آخرين في التكسير، وهما «فَعَلُ»، و«فَعَلْ». فأما «فَعَلُ» فهو جمع «فَعَلَاءُ» صفة إذا كانت مؤنثة «أَفَعَلَ»، نحو «خَمْرَاءُ»، و«خُمْرِ»، و«صَفَرَاءُ»، و«صَفَرِ». جمعوه على «فَعَلْ» جمع ما لا زائد فيه، شبهوه بـ«فَعُولَ» حيث قالوا: «صَبُورُ»، و«صُبَرُ»، و«عَجُولُ»، و«عَجَلُ»؛ لأنَّه من الثلاثة كما أنه من الثلاثة، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، تقول: «خَمْرَاءُ»، و«خُمْرُ»، و«أَخْمَرُ» و«خُمْرِ»، و«صَفَرَاءُ»، و«صَفَرِ»، و«أَصَفَرُ»، و«صَفَرَ»، وإنما اشتركا في الجمع، لأنَّهما لما مُنعا الاشتراك الذي في «ضَارِبٍ»، و«ضَارِبَةٍ» عُوقضا الاشتراك في الجمع، فقيل: «خُمْرُ»، و«صَفَرُ»؛ لأنَّ المذكر والمؤنث يستويان في تائيث الجمع، نحو: «هِي الرَّجَالُ»، و«هِي النِّسَاءُ». ولا يجوز تحريك وسط هذا إلا في الشعر، نحو قول طرفة [من الرمل]:

٧٦٣ - [أَيُّهَا الْفِتِيَانُ فِي مَجْلِسِنَا] جَرَدُوا مِنْهَا وِرَادًا وَشَقَّرُ

(١) ورد الحديث في مجمع الزوائد ٦٨/٣؛ ومشكاة المصايِع، الرقم ١٨١٣؛ والكامِل في الضعفاء ٢/٦١٠؛ والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤١/٢.

(٢) الأَفَكَل: الرُّعدة. (لسان العرب ١١/٥٢٩).

٧٦٣ - التخريج: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٧؛ وخزانة الأدب ٩/٣٧٩؛ والخصائص ٢/٢٣٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨١؛ والمحتسب ١/١٦٢؛ وبلا نسبَة في لسان العرب ٩/٢٧١ (غلف).

وذلك لفارق بين «أَفْعَلَ» صفة، وبين ما يجمع عليه من الأسماء، نحو: «رُشْلٌ»، و«كُثْبٌ»، فإن هذا مضموم العين، ويجوز إسكانه، والأول ساكن، لا يجوز ضمه إلا ضرورة، يُشَبهُونه بالاسم.

ويُكسَر على «فُغَلَانٌ»، نحو: «سُودَانٌ»، و«بِيضاَنٌ»، و«شَمْطَانٌ»<sup>(١)</sup>. وذلك أنهم لما جمعوه على «فُعْلٍ» نحو جمع ما لا زائد فيه، نحو: «سُودٌ»، و«حُمْرٌ»؛ جمعوه أيضاً على «فُغَلَانٌ»، نحو: «وَغْدٌ»، و«وَغْدَانٌ». ولا يجمع المؤتث من هذا بالألف والباء، ولا مذكره بالواو والنون؛ لأنَّه ليس بجاري على الفعل. وذلك لأنَّ الصفات على ضريبين: أحدهما: ما كان جارياً على الفعل كـ«ضَارِبٌ»، و«ضَارِبَةٌ»، وغير جاري كـ«أَخْمَرٌ»، ونحوه. فما كان من الأول، فإنَّه يجمع جمع السلامة، فتقول في المذكر: «قَائِمُونَ»، و«ضَارِبُونَ»، وفي المؤتث: «قَائِمَاتٌ»، و«ضَارِبَاتٍ». وذلك أنَّه لما جرى على الفعل شبه بلفظ الفعل الذي يتصل به ضمير الجمع؛ لأنَّ الفعل يسلم ويتحسن بما يتصل به، فقولُك: «ضَارِبُونَ» بمنزلة «يَضْرِبُونَ»، و«ضَارِبَاتٌ» بمنزلة «يَضْرِبَاتٌ».

وما كان من الثاني - وهو غير الجاري - فلا يجمع جمع السلامة إلا عن ضرورة، نحو قوله [من الوافر]:

## ٧٦٤- فَمَا وُجِدَتْ بَنَاتُ بَنِي نَزَارٍ حَلَائِلَ أَخْمَرِيَنَ وَأَشَوَّدِيَنَ

= اللغة: الوراد: جمع الورد وهو من الخيل ما بين الكميتو والأشر.

المعنى: نادي فتيان المجلس: ألا هبوا وانتقوا من الخيل صاحبات هذين اللوئين.

الإعراب: «أَيْهَا»: منادي مبني على الضمة في محل نصب على النداء، و«هَا»: للتنبيه. «الفتيان»: نعت مرفوع بالضمة. «فِي مَجْلِسَنَا»: جاز و مجرور متعلقان بحال محدوفة، و«نَا»: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. «جَرِدَوَا»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو والجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «مِنْهَا»: جاز و مجرور متعلقان بحال مقدمة محدوفة من «واردا». «وَرَادًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وَشَقْرًا»: الواو: للعطف، «شَقْرًا»: اسم معطوف على «وارداً» منصوب بالفتحة، وسكن لضرورة القافية.

وجملة النداء: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جَرِدَوَا»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «شُقْرًا» حيث ضم الحرف الثاني، والشائع تسكيته، وهذا من الضرورات الشعرية.

(١) شَمْطَان: جمع أشْمَطَ، وهو الذي شَابَ شعره. (السان العربي ٢٣٥ / ٧ (شِمْطَ)).

٧٦٤ - التخريج: البيت للكميتو بن زيد في ديوانه ١١٦ / ٢؛ والمقرب ٥٠ / ٢؛ وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب ١٧٨ / ١؛ والدرر ١٣٢ / ١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٤٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٨ / ٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢ / ١٧١؛ وهمع الهوامع ٤٥ / ١.

اللغة: تميم: قبيلة. الحاليل: ج الحاليل، وهو الزوج.

الإعراب: «فَمَا»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«مَا»: نافية. «وَجَدَتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح =

وكان ابن كيسان يقول: لا أرى به أساساً. والمذهب الأول لما ذكرناه، ولذلك لا يجمع «فَعْلَى» «فَعْلَانَ» جمع السلامة، فإن سميت بشيء من ذلك، جاز أن تجمعه جمع السلامة؛ لأنّه اسم.

وقد جاء في الحديث «ليس في الخضراوات صدقة»، لأنّه يريد البقولات. وكذلك لو سميت رجلاً بـ«أسودًا»، جاز أن تجمعه بالواو والنون، فتقول: «أَسْوَدُونَ». وكذلك لو صغرت هذا الجمع، لجمعه بالواو والنون والألف والباء، فتقول في «سود» وأنت تريد المذكر: «أَسْيَودِينَ»، و«سُوَيْدَاوَاتِ» إذا أردت المؤنث.

وأما « فعلٌ » فهو جمع « الفعلٍ » تائيث « الأفعال ». وذلك لأنّ « أَفْعَلَ » إذا كان لا يتم نعتاً إلا بـ« مِنْ »، كقولك: « أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ »، و« أَصْغَرُ مِنْ خَالِدٍ »؛ فإنّه يجمع منه ما كان للأدميين مذكراً بالواو والنون، كما قال تعالى: « قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَأَتَّبَعَكُمْ أَلَّا زَلُونَ »<sup>(١)</sup>، وقال: « يَا الْأَخْرَيْنَ أَعْنَلَأَ »<sup>(٢)</sup>، ومؤثره بالألف والباء، نحو: « الْكُبْرَى »، و« الْكُبْرِيَاتِ »، و« الصُّغْرَى »، و« الصُّغْرِيَاتِ »، وذلك من قبل أنه لما لم ينكر، ولم يكن إلا بالألف واللام المعرفة، أو « مِنْ » المُخْصَصَة؛ نقص عن مجرى الصفات، وجرى مجرى الأسماء؛ لأنّ الصفات بايّها التنكير من حيث كانت جارية مجرى الفعل. ولما جرت مجرى الأسماء؛ لم تتمكن من جمع السلامة إذا كانت للأدميين، ولذلك تُكسر تكسير الأسماء، فتقول في المذكر منه: « الْأَكَابِرُ »، و« الْأَصَاغِرُ »، كما تقول: « الْأَجَادِلُ »، و« الْأَفَاكِلُ ». قال الله تعالى: « أَكَبَرُ مُحْرِمِيهَا »<sup>(٣)</sup>. وتقول في المؤنث: « الْكُبْرَى »، و« الْكُبَرُ »، و« الصُّغْرَى »، و« الصُّغْرِيَاتِ ». قال الله تعالى: « إِنَّهَا لِإِحْدَى الْكُبَرِ »<sup>(٤)</sup>، نزلوا ألف التائيث فيه منزلة النساء التي تلحق للتائيث، فـ« الْكُبْرَى »، و« الْكُبَرُ » بمنزلة « الظُّلْمَةِ »، و« الْغُرْفَةِ »، و« الْظَّلَمِ ».

وقوله: « ويقال: « ذُفَرِيَاتُ »، و« حُبْلَيَاتُ »، و« الصُّغْرَيَاتُ »، و« صَخْرَاوَاتُ » إذا أُريد أدنى العدد، ولا يُقال « حَمْرَاوَاتُ »؛ يريد أن كلّ ما في آخره ألف التائيث المقصورة أو الممدودة، فإنه يجوز جمعه بالألف والباء، وذلك لأنّ الاسم إذا كان في آخره ألف

= والباء: للتائيث. « بنات »: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضارف. « بنى »: مضارف إليه مجرور بالياء لأنّ ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضارف. « نزار »: مضارف إليه مجرور بالكسرة. « حلال »: مفعول به منصوب بالفتحة. « أحمرین »: نعت « حلال » منصوب بالياء لأنّه جمع مذكر سالم. « وأسودينا »: الواو: حرف عطف، « أسودين »: معطوف على « أحمرین » منصوب بالياء لأنّه جمع مذكر سالم. وجملة « ما وجدت... »: بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: « أسودين وأحمرین » حيث جمعهما جمع مذكر سالم، مع كون مؤنثهما على وزن « فعلاء »، إذ يجب أن يقال: « سود » و« حمر ». وهذا شاذ عند جمهرة النحو.

(١) الشعراء: ١١١. (٢) الكهف: ١٠٣.

(٤) المدثر: ٣٥.

(٣) الأنعام: ١٢٣.

الثانية، يجري مجرئ ما فيه تاءً الثانية، لاتفاقهما في الزيادة، وإفاده معنى الثانية، فكما يجمع ما فيه تاءً إذا أردت أدنى العدد، نحو: «ضاربة» و«ضاربات»، كذلك يجمع ما فيه ألف الثانية، من نحو: «ذُفَرَى»، و«ذُفَرَيَاتِ»، و«حُبْلَى»، و«حُبْلَيَاتِ»، و«صُغْرَى»، و«صُغْرَيَاتِ»، و«صَخْرَاء»، و«صَخْرَاوَاتِ»، ما خلا باب «حَمْرَاء»، و«صَفْرَاء» فإنه لا يجمع بالألف والباء، وكذلك «فَعْلَى» مؤنث «فَعْلَانَ»، فإنه لا يجمع بالألف والباء، ولا مذكره بالواو والنون، وقد تقدمت علة ذلك.

### [جمع الاسم الذي على خمسة أحرف وأخره ألف الثانية]

قال صاحب الكتاب: وإذا كانت ألف خامسة، جمع بالباء كقولك: «حُبَارَيَاتِ»، و«سَمَائِيَاتِ».

\* \* \*

قال الشارح: إذا كانت ألف الثانية خامسة في اسم، لم يكتسوه، بل يقتصرن فيه على جمع السلامة، نحو قولك: «حُبَارَى»، «حُبَارَيَاتِ»، و«سَمَائَى»، «سَمَائِيَاتِ»، وإن عنيت الكثير. وذلك أنك لو كسرته، وهو على خمسة أحرف لم يمكن ذلك، ولم يكن بد من حذف إحدى الألفتين. فإن حذفت ألف الثانية، قلت: «حَبَائِرُ»، و«سَمَائِينُ»، وذلك أنك لما حذفت ألف الثانية، بقي «حُبَارُ»، و«سَمَانُ»، ثم جئت بـألف التكسير قبل ألف الإفراد، فوجب قلبها همزة؛ لأنها وقعت موقع ما لا يكون إلا مكسوراً؛ لأنها وقعت موقع الفاء من «جَعَافِرَ»، والدال من «جَحَادِبَ». والألف لا يمكن تحريكها، فقلبت همزة، لأنها قريبة من ألف، ويمكن تحريكها، فصار «حَبَائِرُ». وإن حذفت ألف الأولى، بقي الاسم «حُبَرَى»، و«سَمَنَى». وإذا كسرته، قلت: «حَبَارَى»، و«سَمَائَى» كما قالوا: «حُبَنَى»، و«حَبَالَى». وما كان على «فَعْلَاء»، أو «فِعَالَة» وأخواتها، فإنه يكتسر على ذلك، فـ«فَعْلَانَة» نحو «صَخْرَاء»، و«صَحَارَى»، و«عَذَراء»، و«عَذَارَى»، و«فِعَالَة»، نحو «رسَالَة»، و«رسَائِل».

وأخواتها «فَعَالَة»، و«فِعَالَة»، و«فَعِيلَة»، فـ«فَعَالَة» «سَحَابَة» و«سَحَائِبُ»، و«فِعَالَة» «ذَوَابَة»، و«ذَوَائِبُ»، و«فَيَلَة» «سَفَيَّة» و«سَفَائِنُ»، فكرهوا تكسير ذلك، لثلا يصيروا إلى هذه الأبنية، ففصلوا بينهما بأن عدلوا عن تكسيرها إلى جمع السلامة.

إإن قيل: فأنت تقول في «ذَلَنْظَى»<sup>(١)</sup> و«سَرَنْدَى»<sup>(٢)</sup>، ونحوهما «ذَلَنْظَ»، و«سَرَانِدُ»، و«ذَلَاظِ»، و«سَرَادِ»، ولا ثُبالي الالتباس. قيل: ألف في «ذَلَنْظَى» و«سَرَنْدَى» ليست للثانية، وإنما هي للإلحاق، وما كان للإلحاق فهو جاري مجرى الأصل، فلذلك كُسر كما يكتسر «سَفَرْجَلُ» ونحوه بالحذف.

(١) الدلنظى: السمين من كل شيء؛ والصلب التديد. (لسان العرب ٧/٤٤٤ (دلنظ)).

(٢) السرندى: الشديد؛ والجريء على أمره. (لسان العرب ٣/٢١٢ (سرند)).

## فصل [جمع «أفعَل»]

قال صاحب الكتاب : ولـ«أفعَل» إذا كان اسمًا مثالًّا واحدًّا : «أفاعِلُ» نحو «أجادِل» ، وللصفة ثلاثة أمثلة : «فُعْلُ» ، «فُعْلَانُ» ، «أفاعِلُ» ، نحو : «حُمْرَ» ، و«حُمْرَانِ» و«الأصاغِرُ» ، وإنما يجتمع بـ«أفاعِلُ» «أفعَلُ» الذي مؤنثه «فُعْلَى» ، ويجتمع أيضًا بالواو والنون . قال الله تعالى : «إِلَّا لِلْخَيْرِيْنَ أَعْمَلُ»<sup>(١)</sup> . أما قوله [من الطويل] :

أَتَانِي وَعِيدُ الْحَوْصِ مِنْ أَكِيلَ جَعْفَرٍ فَيَا عَنْدَ عَمْرٍ وَلَوْ نَهَيْتَ الْأَحَادِصَا<sup>(٢)</sup>  
فَمُنْظَرٌ فِيهِ إِلَى جَانِي الْوَضْفِيَّةِ وَالْأَسْمَيَّةِ .

\* \* \*

قال الشارح : «أفعَلُ» يكون اسمًا ، ويكون صفةً ، فإذا كان اسمًا ، فجمعه على «أفاعِلُ» ، نحو : «أفْكَلِ» ، و«أفاكِلَ» ، وهي الرَّغْدَة ، و«أيَادِعُ» ، وهو ضربٌ من الصَّفْخَ أحْمَرُ ، و«أرْتَبُ» ، و«أرَابِتَ» ، و«أجَدِلُ» ، و«أجَادِلَ» وهو الصَّفْر . وإنما جمع على ذلك ؛ لأنَّه في العدة كالأربعة ، فجُمِعَ جمعه ، فـ«أفاكِلِ» كـ«جَعَافِرَ» الهمزةُ فيه كالجيم ، وإن كانت الهمزة زائدةً في الوزن ، والجيم أصلٌ ، فصار كالملحق بالأربعة من نحو : «قَسْنَوْرِ» و«غَيْلَمِ» ، وإن لم يكن ملحقًا على الحقيقة ، لكنه على وزنه . فكلُّ ما كان في أوله همزةٌ زائدةٌ من الأسماء الثلاثية ، فإنَّ تكسيره على «أفاعِلُ» ، وإن اختلفت حركاته ، نحو : «إِثْمِدِ»<sup>(٣)</sup> ، و«أثَامِدَ» ، و«أبْلَمِ»<sup>(٤)</sup> ، و«أبَلِمَ» ، و«إِضْبَعِ» ، و«أصَابِعَ» ، لا يختلف بناءً جمعه ، وإن اختلفت حركاتُ الواحد ، كما كان الرباعي كذلك ، نحو : «زِبَارِجَ» ، و«جَعَافِرَ» ، و«بَرَائِنَ» ، و«دَرَاهِمَ» ، و«قَمَاطِرَ» ، و«جَخَادِبَ» .

وأما الصفة ، فلها ثلاثة أبنية : «فُعْلُ» نحو «أحْمَرَ» ، و«حُمْرَ» ، و«أصَفَرَ» ، و«صَفَرَ» . وكلُّ «أفعَلُ» مؤنثه «فُعْلَاءُ» ، فهذا جمعه ، ولا يجوز ضمه إلا في الشعر . ويجتمع على «فُعْلَانُ» ، نحو : «حُمْرَانِ» ، و«بِيَضَانَ» و«سُودَانِ» ، قال الشاعر [من الهزج] :

٧٦٥— وَمِغْزَى هَدِبَّا يَغْلُو قِرَانَ الْأَرْضِ سُودَانَا

(١) الكهف : ١٠٣ .

(٢) تقدم بالرقم ٤٦ .

(٣) الإثمد: حَجَرٌ يُتَّخَذُ منه الكحل ، وقيل: ضرب من الكحل . (لسان العرب ١٠٥/٣ (ثمد)).

(٤) الإبلم والأبلم والإبلمة والأبلمة: الخوسة . (لسان العرب ٥٣/١٢ (بلم)).

٧٦٥ — التخريج: البيت بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/٦٩٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨١ .

ولسان العرب ١٣/٣٣١ (قون)؛ وما يصرف وما لا ينصرف ص ٣٠؛ والمنصف ١/٣٦، ٣/٣ .

اللغة: الهدب: الكثير الهدب ، والمقصود هنا الشعر . والقiran: جمع قَرْنَ ، وهو المرتفع من =

ولا يجمع بالواو والنون إلا عن ضرورة، وقد تقدم شرح ذلك بما فيه كفاية. وأما «أفأعمل»، فيكون جمعاً لـ«أفعَل» صفة أيضاً، وذلك أن «أفعَل» قد يكون صفة، فيلزمها «مِنْ»، ويراد بها التفضيل، كقولك: «زيَّدُ أَفْضَلُ مِنْ عُمَرٍ»، وـ«خَالِدٌ أَكْرَمٌ مِنْكَ». فإذا أدخلت عليه الألف واللام، أسقطت منه «مِنْ»، كقولك: «مَرَرْتُ بِالْأَفْضَلِ وَالْأَكْرَمِ». ولا يستعمل مع حذف «مِنْ» إلا بالألف واللام أو بالإضافة، نحو: «الأفضل»، وـ«فُضْلَاهُمْ»، وإذا كان معه «مِنْ»، فإنه يكون بلفظ واحد، لا يُؤثِّثُ، ولا يُشَيِّئُ، ولا يجمع، فتقول: «زيَّدُ أَفْضَلُ مِنْ عُمَرٍ»، وـ«هَنْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عُمَرٍ»، وـ«الزَّيْدَانُ أَفْضَلُ مِنْ الْعَمَرَيْنِ»، وـ«الزَّيْدُونُ أَفْضَلُ مِنْ الْخَالِدَيْنِ». وذلك لأنَّه في معنى الفعل، إذ المراد: يزيد فضله عليه. والفعل لا يُشَيِّئُ، ولا يجمع، ولا يؤثِّثُ.

وإذا كان معه الألف واللام، جرى مجرى الاسم، فيؤثِّثُ، نحو: «الْفُضْلَى»، وـ«الْطُّولَى»، ويُشَيِّئُ، نحو: «الْأَكْرَمَانُ»، وـ«الْأَفْضَلَانُ»، ويجمع جمع السلامة، نحو قولك: «الْأَفْضَلُونُ»، وـ«الْأَكْرَمُونُ». ويكسر تكسير الأسماء، نحو: «الْأَكَابِرُ»، وـ«الْأَصَاغِرُ». وقد تقدم الكلام عليه مشروحاً قبل، فإذا سُمِّيَ بصفةِ رجلٍ نحو «أَخْمَدَ»، وـ«أَسْعَدَ»، صار اسمَا جامداً، وجُمِعَ جمع الأسماء، نحو: «أَحَمِيدَ»، وـ«أَسْعَيدَ». ويجمع أيضاً جمع السلامة، نحو قولك: «أَحْمَدُونُ»، وـ«أَسْعَدُونُ»، وـ«أَحْمَدِيَّنُ»، وـ«أَسْعَدِيَّنُ»؛ لأنَّه بالتسمية زال معنى الوصف عنه، ولم يبق يقيده من المعنى ما كان يفيده قبل التسمية. ألا ترى أنك تسمى بالاسم الشيء وضيئه، وتسمى «حَسَنًا» من ليس بالحسن. وإذا زال عنه معنى الوصف؛ جُمِعَ جمع الأسماء الجامدة، نحو: «أَرَابَ»، وـ«أَفَاكِلَ»، فأما قول الشاعر [من الطويل]:

أتاني وعيَدَ الحوص<sup>(١)</sup>... إلخ

= الأرضين والجبال. والسودان: جمع أسود وهو وصف لـ«معزى»)، وقد وصفه بالجمع، لأنَّه يؤدي معنى الجمع، وإن كان مفرد اللفظ.

المعنى: يصف مغزى كثير الشعر يتسلق المرتفعات والجبال.

الإعراب: «ومعَزَى»: الواو: بحسب ما قبلها، «معَزَى»: بحسب الواو، والواو مجھولٌ ما قبلها، ولكن الواضح أنه منصوب بدليل أن صفتة منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لفظاً لا رسمَا لالقاء الساكنين. «هَدِيَّا»: صفة لـ«معَزَى». «يَعْلُو»: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو للتشل، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو. «قِرَانٌ»: مفعول به منصوب. «الْأَرْضُ»: مضارف إليه. «سُودَانًا»: صفة لـ«معَزَى».

وجملة «يَعْلُو»: صفة ثانية لـ«معَزَى» محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «سُودَانًا» جمعاً لـ«سُودَ»). وفيه شاهد آخر، هو تنوين معَزَى، لأنَّه مذكر، ألفه زائدة للإلحاق.

(١) تقدم بالرقم ٤٦.

فإنه لمح معنى الوصفية فيه، فجمعه على «حُوشٍ»، كـ«أَخْمَرٌ» و«حُمْرٌ»، كأنه جعله بمنزلةٍ من به حَوْضٌ. والحوَضُ: ضيقٌ إحدى العينين، وعلى ذلك أدخلوا الألف واللام على «الحارث»، و«العَبَاس» لمكان معنى الوصفية، ثم قال: «الأَحَوْصُ» تغليباً لجانب العلمية، كما يغلب العلمية من يقول: «حَارِثٌ»، و«عَبَاسٌ»، فجمعه جمع الأسماء، نحو: «أَفْكَلٌ»، و«أَفَاكِلٌ»، و«أَرْتَبٌ»، و«أَرَانِبٌ». والبيت للأعشى، ويعني عبد عمرو بن شريخ بن الأحوص، وكان علقةً بن عُلَيْثَةَ بن عَوْفَ بْنَ الْأَحَوْصِ نافر عَامِرٌ بْنُ الطَّفَيْلِ، فهَجَّا الأعشى علقةً، ومدح عَامِرًا، فأوعده بالقتل، فقال: أَتَانِي وَعِيدُ الْأَحَوْصِ، فاعرفه.

### فصل

#### [جمع «فَعْلَانٌ» و«فَعْلَانٌ» و«فِعْلَانٌ»]

قال صاحب الكتاب: وقد جُمِعَ «فَعْلَانٌ» اسماً على «فَعَالِيَّةٍ»، نحو «شَيَاطِينٍ»، وكذلك «فَعْلَانٌ»، و«فَعْلَانٌ»، نحو: «سَلَاطِينٍ»، و«سَرَاحِينٍ»، وقد جاء «سِرَاجٌ»، وصفة على «فِعَالٍ»، و«فَعَالٍ»، نحو: «غِضَابٍ»، و«سَكَارَى»، وتقول بعض العرب: «كُسَالَى»، و«سَكَارَى»، و«عَجَالَى»، و«غَيَارَى»، بالضم.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن ما كان من الأسماء على وزن «فَعْلَانٌ»، فإنه يكسر على «فَعَالِيَّةٍ»، ولا فرق بين المفتح الأول والمضموم والمكسور، وذلك نحو: «شَيَطَانٌ»، و«شَيَاطِينٍ»، و«سُلْطَانٌ»، و«سَلَاطِينٍ»، و«سَرَاحَانٌ»، و«سَرَاحِينٍ». وذلك لأنها أسماء ثلاثة أُلحقت ببنات الأربع، فوجب أن تجمع جمعاً مالحقت به، لأن حكم الملحق حكم ما أُلحق به؛ لأنَّه مثله في الحكم. ألا ترى أنك تقول في جمع «قَسْنُورٍ»<sup>(١)</sup>، و«صَيْرَفٍ»: «قَسَّاَرُ»، و«صَيَارَفُ»، فتجتمعه جمعاً «جَعْفَرٍ»، و«جَعَافَرٍ»، و«سَلَهَبٍ»<sup>(٢)</sup>، و«سَلَاهِبٍ»، إذ كان ملحقاً به، كذلك «شَيَطَانٌ» من الثلاثة أُلحق بالأربعة؛ لأنَّه من «شَاطِيطٍ» إذا بطل وهلك. قال الأعشى [من البسيط]:

٧٦٦- قد تَخْضِبُ العَيْرَ مِنْ مَكْنُونٍ فَائِلٍ وقد يَشِيطُ عَلَى أَزْمَاحَنَا الْبَطَلُ

(١) القسور: الرامي، والصياد، والأسد، وضرب من الشجر: (لسان العرب ٥٢/٥ (قر)).

(٢) السلهب: الطويل. (لسان العرب ١/٤٧٤ (سلهب)).

٧٦٦ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١١٣؛ ولسان العرب ٧/٣٣٨ (شيط).

اللغة: تَخْضِبُ: نصبغ بالخضاب وهو الحناء، وأراد به هنا الدماء. العير: الحمار الوحشي.

الفائل: اللحم الذي على نقرة الورك، ومكتنون فائله: دمه المستتر فيه. يَشِيطُ: يهلك، أو يذهب دمه هدراً.

ووَقَعَتِ الْأَلْفُ فِي رَابِعَةٍ، وَهُوَ مَوْضِعٌ يُبَثِّتُ فِيهِ حِرْفُ الْمَدِّ، وَلَا يُحَذَّفُ، إِنْ كَانَتْ خَمَاسِيَّةً، نَحْوَ «قِنْدِيلٍ»، وَ«قَنَادِيلٍ»، وَ«جَرْمُوقٍ»<sup>(١)</sup>، وَ«شِمَالِيٍّ»<sup>(٢)</sup>، وَ«شَمَالِيًّا»، إِلَّا أَنَّهَا تُقْلَبُ يَاءً إِذَا لَمْ تَكُنْهَا لَانْكَسَارٍ مَا قَبْلَهَا.

وَ«سُلْطَانٌ» ثَلَاثِيٌّ؛ لِأَنَّهُ مِنَ السَّلَاطَةِ، وَهُوَ الْقَهْرُ، مَلْحُقٌ بـ«قُرْطَاطِ»<sup>(٣)</sup>، وَ«قُسْطَاطِ»<sup>(٤)</sup>. قَالَ سَيِّدُهُ<sup>(٥)</sup>: وَهُوَ قَلِيلٌ. وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ وَضِعًا، وَهُوَ «فُغَلَانٌ».

وَ«سِرْحَانٌ»، مِنَ الْثَّلَاثَةِ أَيْضًا، كَوْلُهُمْ فِي تَكْسِيرِهِ: «سِرَاحٌ»، الْحَقُّ بِالْأَرْبَعَةِ مِنْ نَحْوِ «عِثْكَالٍ»<sup>(٦)</sup>، وَ«شِمَرَاخٍ»<sup>(٧)</sup>، وَهُوَ كَثِيرٌ، نَحْوُ «جِذْفَارٍ»، وَهُوَ وَاحِدُ «الْحَذَافِيرِ» مِنْ قَوْلِهِ<sup>(٨)</sup>: «فَكَائِنًا خَيْرٌ لِهِ الدُّنْيَا بِحَذَافِيرِهَا»<sup>(٩)</sup>.

وَأَمَّا الصَّفَةُ، فَإِنَّهَا تُجْمِعُ عَلَى «فَعَالٍ»، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَؤْتَهُ «فَعْلَى»، نَحْوَ «عَجَلَانٌ»، وَ«عِجَالٍ»، وَ«عَطْشَانٌ» وَ«عِطَاشٍ»، وَ«غَرْثَانٌ»<sup>(٩)</sup>، وَ«غِرَاثٍ». وَكَذَلِكَ مَؤْتَهُ، جَمِيعُهُ عَلَى حَذْفِ الزَّائِدِ مِنْ آخِرِهِ لِلْفَرْقِ بَيْنِهِ وَبَيْنِ الْأَسْمَاءِ، فَكَائِنٌ بَعْدِ حَذْفِ الزَّائِدِ

= المعنى: نحن ماهرون في صيد حمر الوحش، وفي إهلاك الأبطال فوق رماحنا كذلك.  
الإعراب: (قد): حرف تحقيق. (نخضب): فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوابها تقديرية: نحن. (العيبر): مفعول به منصوب بالفتحة. (من مكنون): جاز ومحور متعلقان بـ(نخضب)، (فائله): مضارف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضارف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. (وقد): الواو: للتعطف، (قد): حرف تحقيق. (يشيط): فعل مضارع مرفوع بالضمة. (على أرمادنا): جاز ومحور متعلقان بـ(يشيط)، (ونا): ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه. (بطل): فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة (قد نخضب): ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة (قد يشيط): معطوفة عليها لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: (يشيط) بمعنى بطل وذهب هرداً.

(١) الجرموق: خفت صغير، وقيل: خفت صغير يلبس فوق الخفت. (لسان العرب ١٠/٣٥ (جرمون)).

(٢) الشَّمَالِيُّ: السريع. (لسان العرب ١١/٣٧١ (شَمَل)).

(٣) القرطاط لذى الحافر: كالجلس الذي يلقى تحت الرَّخْل للبعير، والداهية. (لسان العرب ٧/٣٧٦ (قرطاط)).

(٤) الفسطاط: البيت من الشعر، وضرب من الأبيات. (لسان العرب ٧/٣٧١ (فسط)).

(٥) الكتاب ٤/٢٦٠.

(٦) العشكال: العدق، الشُّمَرَاخ. (لسان العرب ١١/٤٢٥ (عشكال)).

(٧) الشُّمَرَاخ: العشكال الذي عليه البُشْر، ورأس مستدير طويلاً دقيق في أعلى الجبل. (لسان العرب ٣/٣١ (شَمَرَخ)).

(٨) الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٣٥٦، وفيه: «الْحَذَافِيرُ: الْجَوَانِبُ». وقيل: الأعلى. واحدتها جذفار. وقيل: حذفور. أي: كائناً أغطى الدنيا بأسرهَا.

(٩) الغرثان: الجائع. (لسان العرب ٢/١٧٢ (غرث)).

«عَجْلُ»، و«عَطْشُ»، فجُمِع على «فِعالٍ» كما قالوا: «خَذْلُ»<sup>(١)</sup> و«خِدَالٌ»، و«صَغْبُ»، و«صِعَابُ». كما حذفوا ألفَ «أُنثى»، فقالوا: «إِنَاثٌ»، وألفَ «رُبَّيٌّ»، فقالوا: «رُبَّاً» للشاة القريبة العهد بالنتائج. قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: وافقَ «فَعِيلًا»، و«فَعِيلَةً»، و«فَعَالَةً»، و«فَعَالًا». يعني: كما قدرُوا حذف الزائد في هذه الكلم، وجمعوها جمع ما لا زيادة فيه، نحو «كَرِيمٌ»، و«كِرَامٌ»، و«ظَرِيقَةٌ»، و«ظَرِيفَةٌ»، و«جَوَادٌ»، و«جِيَادٌ»، كذلك فعلوا بـ«عَطْشَانٌ» وبابه.

وقد كسروه أيضًا على «فَعَالَى». قالوا: «سَكْرَانُ»، و«سَكَارَى»، و«حَيْرَانُ»، و«حَيَارَى»، و«خَزْيَانُ»، و«خَزَيَا». والأولُ أكثر، والمؤنثُ كذلك. قالوا: «سَكْرَى»، و«سَكَارَى»، و«خَزْيَا»، و«خَزَيَا». شبھوا الألف والنون بـألفي التأنيث؛ لأنهما زائدان معاً. والأولُ منها حرْف مَد، ويؤتى كلُّ واحد منها على لفظ مذكّره، فكما قالوا: «صَخْرَاءُ»، و«صَحَارَى»، و«عَذْرَاءُ»، و«عَذَارَى»، كذلك قالوا: «سَكْرَانُ»، و«سَكَارَى»، و«عَطْشَانُ»، و«عَطَاشَى».

وقد ضمَ بعضهم الأول من هذا الجمع، فقالوا: «سُكَارَى»، و«عَجَالَى»، و«عَيَارَى» في جمع «غَيْرَانُ» كله مضموم. وهذا الضمُّ في جمع «فَعْلَانُ» خاصةً، ليعلمَ أنه جمع «فَعْلَانُ»، وليس بجمع «فَعَلَاءُ».

## فصل

### [جمع «فَيَعِلٌ»]

قال صاحب الكتاب: و«فَيَعِلٌ»، يكسر على «أَفْعَالٍ»، و«فِعالٍ»، و«أَفْعِلَاءُ»، نحو: «أَمْوَاتٌ»، و«جِيَادٌ»، و«أَبِينَاءٌ»، ويقال: «هَيَئُونٌ»، و«بَيَعَاثٌ».

\* \* \*

قال الشارح: أعلم أن «فَيَعِلٌ» من الأبنية المختصة بالمعتل، لا يكون مثله في الصحيح، كما قالوا: «غُزَاءً»، و«رُمَاءً» فجمعوا «فَاعِلًا» منه على «فُعَلَةً»، ولا يكون مثله في الصحيح. وقد ذهب بعض الكوفيين إلى أن أصله «فَعِيلٌ»، ثم قُلبت إلى «فَيَعِلٌ». والقلب على خلاف الأصل، ولا دليل عليه. فإذا أريد جمعه، فالبابُ فيه والكثيرُ أن يجمع جمع السلامة؛ لأنَّه صفة تدخل مؤنثه التاء للفرق، من نحو: «مَيَّتٌ»، و«مَيَّةٌ»،

(١) الخَذْل: العظيم المُمْتَلِئ، والصَّخْم، والغَلِيظ المُمْتَلِئ الساق. (لسان العرب ٢٠١ / ١١).

(٢) الكتاب ٣/٦٤٥، وفيه: «وَأَمَا» «فَعْلَانٌ» إذا كان صنفًا، وكانت له «فَغْلٌ»، فإنه يكسر على «فِعالٍ». بحذف الزيادة التي في آخره، كما حذفت ألفَ «إِنَاثٌ» وألفَ «رُبَّيٌّ»، وذلك «عَجْلَانٌ» و«عِجَالٌ»، و«عَطْشَانٌ» و«عِطَاشٌ»، و«غَرْثَانٌ»، و«غِرَاثٌ». وكذلك مؤنثه وافقه كما وافق «فَعِيلٌ» «فَعِيلَةً» في «فِعالٍ».

و«بَيْعٌ»، و«بَيْعَةٌ». وهو جارٍ مجرى «فَاعِلٌ»؛ لأنّه على عدته. وموضع الزيادة فيهما واحدٌ، فكما كان الباب في «فَاعِلٌ» جمع السلامـة، من نحو قولك: «ضَارِبٌ»، و«ضَارِبُونَ»، و«ضَارِبَةٌ»، و«ضَارِبَاتٌ»، كذلك كان الأكثر في «فَيْعِلٌ» جمع السلامـة من نحو قولك: «مَيْتٌ»، و«مَيْتُونَ»، و«هَيْنٌ»، و«هَيْتُونَ»، و«مَيْتَةٌ»، و«مَيْتَاتٌ»، و«هَيْتَةٌ»، و«هَيْتَاتٌ»، وفي الحديث: «الْمُؤْمِنُونَ هَيْتُونَ لَيْتُونَ»<sup>(١)</sup>.

فإذا أريد تكسيره، حُمل على غيره مما هو على عدته، فمن ذلك قولهم: «مَيْتٌ»، و«أَمْوَاتٌ»، شبّهوه بـ«فَاعِلٌ»، فكما قالوا: «شَاهِدٌ»، و«أَشْهَادٌ»، كذلك قالوا: «مَيْتٌ»، و«أَمْوَاتٌ». جاؤوا به على حذف الزوائد، كأنّه بقي «مَوْتٌ»، فقالوا: «أَمْوَاتٌ» مثل «سَوْطٍ»، و«أَسْوَاطٍ»، و«حَوْضٍ»، و«أَخْوَاصٍ». والمُؤْتَث كالـذكـر، لا فصل بينهما، قالوا: «مَيْتَةٌ»، و«أَمْوَاتٌ»، كما قالوا في المـذكـر «مَيْتٌ»، و«أَمْوَاتٌ»، وذلك أنك في التكسير تحذف التاء، فيصير «مَيْتًا»، فتجمعه على «أَمْوَاتٍ». ومثله قالوا «حَيٌّ»، و«أَخْيَاءٌ»، و«حَيَّةٌ» و«أَخْيَاءٌ»، و«نِصْوٌ»، و«أَنْصَاءٌ»، و«نِصْوَةٌ»، وذلك كثير.

وقالوا للـمـلـك: «قَيْلٌ»، و«أَقْوَالٌ»، وربما قالوا: «أَقْيَالٌ» بالـيـاءـ. وذلك من قـبـيلـ أنـ «الـقـيـلـ» أصلـهـ: «قـيـلـ»، وـهـوـ «فـيـعـلـ» من القـولـ، قـبـيلـ لهـ ذـلـكـ لـنـفـاذـ قـولـهـ. فـمـنـ قـالـ: «أَقْوـالـ»، جـمـعـهـ عـلـىـ الأـصـلـ كـمـيـتـ، وـ«أـمـوـاتـ»ـ. وـمـنـ قـالـ: «أَقْيـالـ»، جـمـعـهـ عـلـىـ لـفـظـهــ. وـالـوـجـهـ الـأـوـلـ، وـقـالـواـ: «كـيـنـسـ»ـ، وـ«أـكـيـاسـ»ـ، وـالـمـرـادـ: «كـيـسـ»ـ عـلـىـ زـنـةـ «فـيـعـلـ»ـ. يـدـلـ عـلـىـ ذـلـكـ جـمـعـهـ إـيـاهـ بـالـوـاـوـ وـالـنـوـنـ كـثـيـرـاـ، وـلـوـ كـانـ «فـغـلـاـ»ـ، لـكـانـ الـبـابـ فـيـ جـمـعـهـ التـكـسـيرـ، نـحـوـ: «صـغـبـ»ـ، وـ«صـعـابـ»ـ.

وقد كـسـرـوهـ أـيـضاـ عـلـىـ «فـعـلـاـ». قـالـواـ: «جـيـدـ»ـ، وـ«جـيـادـ»ـ. وـشـبـهـوهـ بـ«فـاعـلـ»ـ، وـقـالـواـ: «مـيـتـ»ـ، وـ«أـمـوـاتـ»ـ، وـ«جـيـدـ»ـ، وـ«أـجـوـادـ»ـ. كذلك قـالـواـ: «أـجـيـادـ»ـ كـمـاـ قـالـواـ: «قـائـمـ»ـ، وـ«قـيـامـ»ـ، وـ«نـائـمـ»ـ، وـ«نـيـامـ»ـ. وكذلك قـالـواـ: «سـيـدـ»ـ، وـ«سـادـةـ»ـ، كـمـاـ قـالـواـ: «قـائـدـ»ـ، وـ«قـادـةـ»ـ، وـ«حـائـكـ»ـ، وـ«حـاكـةـ»ـ.

وقد كـسـرـوهـ أـيـضاـ عـلـىـ «فـعـلـاءـ»ـ، فـقـالـواـ: «هـيـنـ»ـ، وـ«أـهـنـاءـ»ـ. وـحـكـىـ الـجـزـمـيـ: «جـيـدـ»ـ، وـ«أـجـوـادـ»ـ، حـمـلـوهـ عـلـىـ «فـعـلـ»ـ، نـحـوـ «نـيـيـ»ـ وـ«أـنـيـاءـ»ـ، وـ«صـفـيـ»ـ، وـ«أـصـفـيـاءـ»ـ. وقد احـتـجـ الفـرـاءـ بـهـذـاـ الجـمـعـ عـلـىـ آنـ أـصـلـهـ «فـعـلـ»ـ. قـالـ: لـآنـ «فـعـلـاءـ»ـ يـجـمـعـ عـلـىـ ذـلـكـ؛ ولا دـلـيـلـ فـيـ ذـلـكـ، لـآنـهـ قـدـ يـجـمـعـونـ الشـيـءـ عـلـىـ غـيرـ بـابـهـ، أـلـاـ تـرـاهـمـ قـالـواـ: «شـاعـرـ»ـ وـ«شـعـرـاءـ»ـ، وـ«جـاهـلـ»ـ، وـ«جـهـلـاءـ»ـ. وإنـماـ «فـعـلـاءـ»ـ بـابـهـ «فـعـلـ»ـ، نـحـوـ: «كـرـمـاءـ»ـ، وـ«لـئـمـاءـ»ـ، فـكـذـلـكـ هـنـاـ فـاعـرـفـهـ.

(١) الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٨٩/٥، وفيه: «المسلمون هينون لينون»، مما تخفيف «الهين» و«اللين». قال ابن الأعرابي: العرب تندح بالهين اللين مخففين، وتندم بهما مُتقللين.

### فصل

[جمع «فعال» و«فعّال» و«مَفْعُول» و«مُفْعِل» و«مُفْعَلٌ»]

قال صاحب الكتاب: و«فَعَالٌ»، و«فَعَالٌ»، و«فَعِيلٌ»، و«مَفْعُولٌ»، و«مُفْعِلٌ»، و«مُفْعَلٌ»، يستغنى فيها بالتصحيح عن التكسير، فيقال: «شَرَابُونَ»، و«حَسَانُونَ»، و«فَسِيقُونَ»، و«مَضْرُوبُونَ»، و«مُكْرِمُونَ».

\* \* \*

قال الشارح: أعلم أن هذه الصفات، لا تقاد تُكسر، كأنه استغنى عن تكسيرها بجمع السلامة، فـ«فَعَالٌ» للمبالغة، فأجروه مجرى «مُفْعِلٌ»؛ لأنهما للمبالغة، وـ«مُفْعَلٌ» يجري على «فَعَلٌ»، نحو «كَسَرٌ»، فهو «مُكَسَّرٌ»، وـ«قَطْعٌ»، فهو «مُقْطَعٌ». وتدخله تاءُ الثانية نحو «مُكَسَّرَةً»، وـ«مُفَطَّعَةً». وـ«فَعَالٌ» كذلك، تقول: «شَرَابٌ»، وـ«شَرَابَةً»، فلذلك تجمعه جمع السلامة كما تجمع «مُفَعَّلًا»، فتقول: «شَرَابُونَ»، وـ«شَرَابَاتٌ»، وـ«قَتَالُونَ»، وـ«قَتَالَاتٌ»، كما تقول «مُفْتَلٌ»، وـ«مُفَتَّلُونَ»، وـ«مُفَتَّلَةً»، وـ«مُفَتَّلَاتٌ». لم يُفعَل به ما فعل بـ«فَعُولٍ» من التكسير، وإن كانوا جميعاً للمبالغة، كأنهم أرادوا الفصل بينهما.

وأما «فَعَالٌ»، نحو: «حُسَانٌ»، وـ«كَرَامٌ»، وـ«فَرَاءٌ»، وـ«وُضَاءٌ»، فحكمه في الجمع حكم «فَعَالٌ»، يكون المذكر بالواو والنون، والمؤنث بالألف والتاء، نحو: «حَسَانُونَ»، وـ«كَرَامُونَ»، وـ«حَسَانَاتٌ»، وـ«كَرَامَاتٌ»؛ لأنه مثله في المبالغة. وتدخل مؤنثه التاء، قال الشمامخ [من البسيط]:

٧٦٧ - دَارَ الْفَتَاهُ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ لَهَا      يَا ظَبَنِيَّةَ عَطْلَاهُ حُسَانَةَ الْجِيدِ

٧٦٧ - التخريج: البيت للشمامخ في ديوانه ص ١١٢؛ وإصلاح المنطق ص ١٠٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٧؛ ولسان العرب ١٦٠/١٢ (حمد)، ١١٥/١٣ (حسن)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/٢٦٩؛ والمنصف ١/٢٤١.

اللغة والمعنى: الظبية: مؤنث الظبي وهو الغزال الأعفر. العطل والعاطل: الخالية من الزينة. زار دار الفتاة التي كانت معجبًا بها، والتي كان يشبهها بالغزالة، رغم خلوها مما تزين به رقبتها الجميلة. الإعراب: «دار»: مفعول به لفعل محدود تقديره: اذكره منصوب بالفتحة، (ويروى بالضم على أنه خبر لمبدأ محدود، كما يروى بالجز على أنه بدل من «رسم» في البيت السابق)، وهو مضاف. «الفتاة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «التي»: اسم موصول مبني في محل جز صفة. «كنا»: فعل ماض ناقص، وـ«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «نقول»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: نحن. «لها»: جاز و مجرور متعلقان بـ«نقول». «يا»: حرفاً نداء. «ظبيبة»: منادي نكرة مقصودة موصوفة، منصوبة بالفتحة. «عطلا»: نعت منصوب بالفتحة. «حسانة»: نعت ثان منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الجيد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «اذكر دار الفتاة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كنا»: صلة الموصول لا محل =

فكان في حكم الجاري على الفعل لذلك، كما كان «فعال».

ومثل ذلك «فعيل»، نحو: «فسيق»، و«شريب»، و«سكيير»، فإنه يجمع مذكره بالواو والنون، ومؤنثه بالألف والتاء؛ لأنّه مثل «فعال» في المبالغة. وتدخل مؤنثه تاء الثانية، فكان كالجاري على الفعل، فلذلك كان حكمه حكم جمع السلامة.

وكذلك «مفعول» من نحو: «مضروب»، و«مقتول»، بمنزلة «فعال»؛ لأنّه في حكم الجاري على الفعل. وتدخله تاء الثانية من نحو «مضروبة»، فلذلك كان الباب فيه جمع السلامة من نحو «مضربون»، و«منصوروون». قال الله تعالى: «إِنَّمَا لَمْ يُمْكِنْ مَنْصُورُونَ»<sup>(١)</sup>، وقال: «مَعْوِنِينَ أَيْنَمَا قَفَّا إِذَا وَقَتُلُوا هَبْتِلًا»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك ما جرى على الفعل من نحو: «مفعول»، و«فعيل»، من نحو: «مكسّر»، و«مكسّر»، فـ«مكسّر» اسم فاعل جاري على «يكسّر» مما سمي فاعله، وـ«مكسّر» اسم مفعول جاري على «يَفْعَلُ»، بناءً ما لم يسمّ فاعله. وتدخل المؤنث منه تاء الثانية، فلذلك كان جمع مذكره بالواو والنون، ومؤنثه بالألف والتاء، فاعرفه.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: وقد قيل: «عواوير»، و«ملائين»، و«مشائيم»، و«ميماسين»، و«ميسير»، و«مفاطير»، و«متاكير»، و«مطافل»، و«مشادن».

\* \* \*

قال الشارح: قد شدَّ من ذلك أشياء، فجاءت مكسرة، وذلك يحفظ ولا يقاس عليه، فمن ذلك قوله: «عوار»، و«عواوير»، للجبان، أجروه مجرى الأسماء؛ لأنّهم لا يقولون للمرأة: «عوار»؛ لأنّ الشجاعة والجبن من أوصاف الرجال لحضورهم الحزب، وكثرة لقائهم الأعداء، قال الأعشى [من الخيف]:

٧٦٨ - غير ميل ولا عواوير في الهيبة جا ولا غزال ولا أكفال

= لها من الإعراب. وجملة «نقول»: في محل نصب خبر «كان». وجملة النداء: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «حسانة الجيد» حيث أنت وصف المبالغة «حسان».

(١) الصفات: ١٧٢.

(٢) الأحزاب: ٦١.

٧٦٨ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٦١؛ وسمط اللالي ص ٨٤٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٨؛ ولسان العرب ٤/٦٦٦ (عور)، ٥/٧ (غث)، ١١/٥٨٩ (كفل)، ١١/٤٤٢ (عزل).

اللغة والمعنى: الميل: جمع الذي لا يحسن رکوب الخيل فيميل إلى إحدى الجهات. العواوير: جمع العوار وهو الضعيف الجبان السريع الفرار. الهيجاء والهيجاء: الحرب. العزل: جمع أعزل وهو من لا سلاح معه. الأكفال: جمع الكفل وهو الذي لا يثبت على ظهر الفرس. أي أنه ينفي عنهم =

فهذا شاذ في «فعال».

وقالوا: «مَلَاعِينُ»، كسروا «مَلْعُونًا»، كأنهم شبهوه بالاسم مما هو على خمسة أحرف، ورابعه حرف مد ولين، من نحو: «بُهْلُولٌ»، و«بَهَالِيلٌ»، و«مَغْرُودٌ»، و«مَغَارِيدٌ»، وهو ضرب من الكلمة، ومثله «مَشْوُومٌ»، و«مَشَائِيمٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

مَشَائِيمُ لَنِسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةَ      لَا نَاعِبٌ إِلَّا بَيْنِ غُرَابِهَا<sup>(١)</sup>

وقالوا: «مَيْمُونٌ»، و«مَيَامِينُ»، و«مَكْسُورٌ»، و«مَكَاسِيرٌ»، و«مَسْلُوخَةٌ»، و«مَسَالِيخُ»، كله على التشبيه بالاسم. وهذا شاذ في «مفعول». قالوا: «مُفَطَّرٌ»، و«مَفَاطِيرُ»، و«مُنْكَرٌ»، و«مَنَاكِيرٌ»، و«مُوسِرٌ»، و«مَيَاسِيرٌ»، و«مُطْفَلٌ»، و«مُشَدِّنٌ»، و«مَشَادِنٌ». وهذه الأسماء مكسرة، فما كان جاريًا على الفعل بمعنى الفاعل، فـ«مُفَطَّرٌ» من «أَفْطَرَ» يُفَطِّرُ، فهو «مُفَطَّرٌ». وقالوا في الجمع: «مَفَاطِيرُ»، و«مُنْكَرٌ» فاعل من «أَنْكَرَ» فهو منكر، والجمع مناكير. و«مُوسِرٌ» من «الْيُسْرَ»، والواو فيه منقلبة عن الياء لسكنها وانضمام ما قبلها، ولذلك عادت إلى الياء في الجمع، نحو «مَيَاسِيرٌ» لتحرّكها وزوال الضمة قبلها، والياء فيها مطلة على حدتها في «خاتِمٍ»، و«خَواتِيمٍ».

وقالوا: «مُطْفَلٌ»، و«مَطَافِلُ»، و«مُشَدِّنٌ»، و«مَشَادِنٌ»، وربما قالوا: «مَطَافِلُ»، و«مَشَائِيمُ»، على غير القياس. والمُطْفَلُ: الأُمُّ معها طفل، والمُشَدِّنُ: الظنبية التي قد شدَّنْ خُشْفَها، أي: قوي، واستغنى عن أمّه.

### فصل

[جمع الثلاثي المزيد بحرف للإلحاق بالرباعي أو لغير الإلحاق]

قال صاحب الكتاب: وكل ثلاثي فيه زيادة للإلحاق بالرباعي كـ«جَذَوْلٌ» و«كَوْكِبٌ»، و«عَثِيرٌ»<sup>(٢)</sup>، أو لغير الإلحاق، وليست بمدّة كـ«أَجَدِلٌ»، و«تَنْضَبٌ»، و«مِدْعَسٌ»؛ فجمعه على مثال جمع الرباعي، تقول: «جَدَاوْلُ»، و«أَجَادِلُ»، و«تَنَاضِبُ»، و«مَدَاعِسُ».

\* \* \*

= الصفات الريديّة التي لا تليق بالفرسان، ليثبت عكسها.

الأعراب: «غَيْرٌ»: نعت لـ«جندك» في البيت السابق، وهو مضاف. «مِيل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وَلَا»: الواو: للعطف، «لَا»: زائدة لتوكيد النفي. «عَوَّاير»: معطوف على مجرور، مجرور بالفتحة لأنه من نوع من الصرف (صيغة متنه الجموع). «فِي الْهَيْجَا»: جاز ومحرر متعلقان بصفة ممحورة. «وَلَا عَزِلٌ»: تعرّب إعراب «وَلَا عَوَّاير» عدا أنها مصروفه، وكذلك «وَلَا أَكْفَالٌ».

والشاهد فيه قوله: «عَوَّاير» جمع تكسير لـ«عَوَارٌ»، وهو جمع خاص بالرجال دون النساء.

(١) تقدم بالرقم ٢٦٩.

(٢) العَثِيرَ والعَثِيرَةُ: العجاج الساطع. (لسان العرب ٤/ ٥٤٠ (عشر)).

قال الشارح: إذا ألحق بناءً ببناء، صار حكم الفرع الملحق كحكم الأصل الملحق به، فالثلاثي إذا زيد فيه ما يلحقه بالأربعة، صار حكمه حكم الأربع، فجمعه كجمعه، فتفتح أوله، وتزيد فيه ألفاً ثالثة، وتكسر ما بعدها، كما تفعل بـ«جعافر»، وـ«زباجن»، فتقول في «جدواول»: «جدواول» وفي «كوكب»: «كواكب»؛ لأن «جدواول»، وـ«كوكب»، الواو فيها زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً مع ثلاثة أحرف أصول، فهما ملحقان بـ«جعفر». وـ«عشير» ثلاثي، والباء فيه زائدة لما ذكرناه، فهو ملحق بـ«دراهم»، وـ«هجر»، فكما تقول: «جعافر»، وـ«دراهم»، فكذلك تقول: «جدواول»، وـ«كواكب»، وـ«عشير»؛ لأنه قد صار في الحكم رباعياً.

فإن كانت الزيادة فيه لغير الإلحاد، ولم تكن مدة كـ«أجدل»، وـ«تنضب»، وـ«مدعس». فـ«أجدل» ثلاثي والهمزة في أوله زائدة؛ لأن الهمزة لا تكون في أول بنات الثلاثة إلا زائدة، فالبناء وإن كان على زنة «جعفر»، فليس المراد من الهمزة الإلحاد، إنما ذلك شيء حصل بحكم الاتفاق من غير أن يكون مقصوداً إليه، إلا أن الزيادة لما لم تكن من حروف المد واللين، جرى مجرى الملحقة؛ لأن الملحقة تكتثر كما أن هذه الحروف كذلك. وليس حروف المد كذلك؛ لأنها تجري مجرى الحركات المشبعة عما قبلها، فلا تعتد مكتشة لغيرها، فلذلك تجمعها جمع الملحقة، فتقول في «أجدل» - وهو الصقر - «أجادل»، فتفتح أوله، وتزيده ألفاً ثالثة، وتكسر ما بعدها، كما تفعل في الرباعي والملحق به؛ لأنه قد صار على عدته.

وتقول: «تنضب»، وـ«تناضب»، والتنضب: شجر يُتخذ منه السهام، وهو من الثلاثة، والباء في أوله زائدة؛ لأنه ليس في الأسماء مثل «جعفر» بضم الفاء؛ لأنه من شيء الناضب، وهو بعيد، كأنه قيل له ذلك لعظمته، كما قيل لنظيره: «شوخط»، وهو من «شحط».

وقالوا: «مدعس»، وـ«مداعس»، والمدعس: الرُّمْح الأصم، والميم فيه زائدة؛ لأنها لا تكون في أول بنات الثلاثة إلا زائدة، وكأنه من «الدُّغس»، وهو الطعن، لأن الرُّمْح آلة الطعن.

\* \* \*

### [جمع الاسم الرباعي الأعجمي أو المنسوب]

قال صاحب الكتاب: وتحقّق بأخره النساء إذا كان أَعْجَمِيًّا أو مَنْسُوبًا كـ«جواربة»، وـ«أشاعنة».

\* \* \*

قال الشارح: إذا كان الاسم رباعياً أعجمياً أو منسوباً، فإنه يجمع على ما تقدم من

جمع الرباعي، إلا أنك تتحقق جمعه الهاء في الأكثر. قالوا: «مَوْزِجٌ»<sup>(١)</sup>، و«مَوَازِجَةٌ»، و«جَوَرْبٌ»، و«جَوَارِبَةٌ»، وكلاهما فارسيٌ معرُبٌ، ودخلت الهاء لتأكيد تأنيث الجمع؛ لأنَّه مكتَسَرٌ على حد دخولها في «حَجَرٌ»، و«حِجَارَةٌ»، و«ذَكَرٌ»، و«ذِكَارَةٌ»، وللإِيذان بالعجمة فيها. ومثله «كَيْلَجَةٌ»، و«كَيَالِجَةٌ»، لمُكِيالٍ، و«طَيْلَسَانٌ»، و«طَيَالِسَةٌ». ونظير ذلك من العربي «صَيْقَلٌ»، و«صَيَاقِلَةٌ»، و«صَيْرَفٌ»، و«صَيَارِفَةٌ»، و«مَلَأْكَةٌ»، و«مَلَائِكَةٌ».

وربما حذفوا التاء تشبيهاً بالعربي، قالوا: «جَوَارِبٌ»، و«كَيَالِجَةٌ» كأنهم شبهوه بـ«صَوَامِعٌ»، و«كَوَاكِبٌ». وقالوا «الْمَنَادِرَةُ» و«الْمَسَامِعَةُ»، و«السَّيَابِجَةُ»، و«الْمَهَالِبَةُ»، و«الْأَحَمِرَةُ»، و«الْأَزَارَقَةُ»، فواحدُ «الْمَنَادِرَةِ» «مُنْذَرِيٌّ» منسوبٌ إلى المُنْذِرِ بن ماء السماء، وواحدُ «الْمَسَامِعَةِ» «مِسْمَعِيٌّ» منسوبٌ إلى «مِسْمَعٍ»، وأما «السَّيَابِجَةُ»، فجمع، والواحدُ «سَيَيْجِيٌّ» فارسيٌ معرُبٌ، وهو قومٌ من السُّنْد بالبصرة، كانوا جَلَاؤَةً وحراسَ السجن. ومثله «الْبَرَابِرَةُ» الواحد «بَرْبَرِيٌّ»، و«الْمَهَالِبَةُ» منسوبٌ إلى المُهَلَّبِ بن أبي صُفْرَةَ، الواحد «مُهَلَّلِيٌّ»، و«الْأَحَمِرَةُ»، و«الْأَزَارَقَةُ» الواحد منها «أَخْمَرِيٌّ»، و«أَزْرَقِيٌّ».

والهاء في هذا الجمع تحتمل أمرَين: أحدهما أن تكون لتأكيد تأنيث الجمع؛ لأنَّه مكتَسَرٌ، والآخر أن تكون بدلاً من ياءِ النَّسْبَ، كما أبدلوا الياءً من الممحض في «سَفَارِيجٍ»<sup>(٢)</sup> ونحوه. وذلك أنَّهم حذفوا ياءِ النَّسْبَ، ثم جمعوا «مُنْذَرًا» على «مَنَادِرًا»؛ لأنَّه رباعيٌّ، وأدخلوا الهاء عوضاً من الممحض، وكذلك «مِسْمَعٍ»، و«سَيَيْجٍ»، فأما «مُهَلَّبٌ» فاللامُ فيه مضاعفةٌ، فحذفوا إحدى اللامَيْن، فبقي «مُهَلَّبٌ» رباعياً، فجمعوه جمع الرباعي، وكذلك «أَخْمَرُ»، و«أَزْرَقُ» جمعوهما جمع الأسماء لما لم يريدوا فيما الصفة، فاعرفه.

### [جمع الرباعي إذا لحقه حرف لين رابع،

والثلاثي الملحق به، وما فيه زيادة غير مدة فيصير بها أربعة]

قال صاحب الكتاب: والرباعي إذا لحقه حرف لين رابع، جمع على «فعاليلَ» كـ«قَنَادِيلَ»، و«سَرَادِيجَ»، وكذلك ما كان من الثلاثي مُلْحَقاً به، كـ«قَرَاوِيجَ»، و«قَرَاطِيطَ»، وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدة كـ«مَصَابِيجَ»، و«أَنَاعِيمَ»، و«يَرَابِيعَ»، و«كَلَالِيبَ».

\* \* \*

قال الشارح: إذا وقع حرف المد رابعاً مع أربعة أحرف أصول، نحو: «سِرْدَاج» - وهي الناقة الكثيرة اللحم - و«قِنَدِيلَ»، و«جَزْمُونِي» - وهو ما يلبس فوق الخف - فإنَّ

(١) الموزَج: الخف. (لسان العرب ٢/٣٦٧ (مزج)).

(٢) جمع «سَفَرَجَلٌ».

تكسيرها على «فالعاليَّ» نحو: «سَرَادِيْحَ»، و«فَنَادِيلَ»، و«جَرَامِيقَ». فلا تمحض حرف المد، بل تقلبه إلى الياء، إن لم يكن لها؛ لسكنونه وانكسار ما قبله، ولا تمحض؛ لأنَّه موضع يثبت فيه حرف المد. ألا ترى أنك تقول في تكسير «سَفَرْجَلَ»: «سَفَارِيْجَ»، وفي «فَرَزَدِيْقَ»: «فَرَازِيدَ». وإذا كنت تزيد حرف المد هنا بعدَ أن لم يكن، ولا تقدح في بناء التكسير؛ فلأنَّ تُقرَّه إذا كان معك أولى؛ إذ لا تمحض شيئاً، وأنت من تجد الحذف بُدُّا.

وأما ما ألحق من الثلاثي بينات الأربعة، فإنَّ جمعه كذلك أيضاً، نحو: «قِرْواحَ»، و«قِرْوايَّحَ»، و«قِرْطَاطِيْ»، و«قِرْطَاطِيْطَ»، كما كان جمع «جَذَوْلَ»، و«عَثِيرَ» كجمع «جَغْفَرَ»، و«دَرَّهَمَ». والقِرْواحُ: الناقة الطويلة القوائم، قيل لأعرابيٍّ: ما القِرْواحُ؟ قال: التي كأنَّها تمشي على أزماح. قالوا: الواو والألف فيه زائدتان، كأنَّه من «قَرَحَ الفرسُ». والقِرْطَاطُ: البَرَدَعَةُ، وأصله قُرْطَطُ، إحدى الطاءين زائدة للإلحاق بينات الأربعة، ثم زيد فيها ألفٌ رابعة، فصار بمنزلة أربعة أحرف أصلية، زيد فيها ألفٌ رابعة، نحو «سِزَدَاحَ»، و«جَذَبَارَ» وهي الناقة المهزولة، فلذلك تجمعه كالأصل، فأما قول الشاعر [من الطويل]:

٧٦٩ - أَدِينُ وَمَا دَيْنِي عَلَيْكَ بِمُغْرَمٍ وَلَكِنْ عَلَى الشَّمِ الْجَلَادِ الْقِرَاوِحِ  
وإنما قال: «القِرَاوِح» على حد قول الآخر [من الرجز]:

### وَكَحْلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَارِ

- ٧٧٠

٧٦٩ - التخريج: البيت لسويد بن الصامت الأنباري في أدب الكاتب ص ٣٥٠، ولسان العرب ٢/٥٦٢ (قرح)، ٤/١٢٦ (جلد)، ٤/٢٦٣ (خور)، ١٣/١٦٧ (دين)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة، ص ٤؛ ولسان العرب ١/٤١٢ (رجب).

اللغة: أدين: أفترض منك مالاً، أو كثُر ديني لك. المغرم: المثقل بالدين. الشم: جمع أشم وهو المرتفع قصبة الأنف والمتكبر، والسيد الكريم. الجlad: جمع الجلد وهو القوي الصابر. القرابح: جمع القرابح وهو الذي يمشي كأنه على أرماح من البطر والتكبر.

المعنى: لقد كثُر ديني، ولكنه لا يثقل عليك، رغم أنه قد يثقل على السادة الكرماء الصابرين المتكبرين.

الإعراب: «أَدِينُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجواباً تقديره: أنا. «وَمَا»: الواو: استثنافية، «مَا»: نافية تعمل عمل «ليـس»، «دَيْنِي»: اسم «مَا» مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلـم، والباء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «عَلَيْكَ»: جاز و مجرور متعلقان بخبر «مَا». «بِمُغْرَمٍ»: الباء: حرف جر زائد، «مُغْرَم»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنه خبر «مَا». «وَلَكِنْ»: الواو: للاستثناف، «لَكِنْ»: حرف يفيد الاستدراك. «عَلَى الشَّمِ»: جاز مجرور متعلقان بـ«مُغْرَم». «الْجَلَادِ»: نعت للشم مجرور بالكسرة. «الْقِرَاوِحُ»: نعت ثان مجرور بالكسرة.

وجملة «أَدِينُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مَا دَيْنِي بِمُغْرَمٍ»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «القِرَاوِحُ» وأصلها «القِرَاوِحَ» لكنه حذف الياء تخفيفاً.

٧٧٠ - التخريج: الرجز للعجاج في الخصائص ٣/٣٢٦؛ وليس في ديوانه؛ ولجنديل بن المثنى الطهوي =

كأنه حذف الياء تخفيفاً، وصحة الواو تدل على ذلك.

وكذلك ما كان فيه زيادة غير مدة، فيصير بها أربعة، وإن لم تكن للإلحاق، نحو: «مضباح»، و«أنعم»، و«يَرْبُوع»، و«كَلْوبٍ»، فإنه يجمع على مثل جمع الملحق، نحو: «مَصَابِحٌ»، و«أَنَاعِيمٌ»، و«يَرْأَيْبٌ»؛ لأنَّه على عدته، ولا اعتبار باختلاف حركاته، فـ«مضباح» «مِقْعَالٌ» من «الصُّبْح»، والميم زائدة في أوله، وليس من حروف المد واللين، والألف زائدة، وهي من حروف المد واللين. و«أَنَاعِمٌ» جمع «أَنَعَمٌ» جمع قلة، وهذا البناء قد يجمع إذا أردت الكثرة، نحو: «أَنَاعِيمٌ»، و«أَفَاوِيلٌ». و«اليَرْبُوع»: دُونية تُشَبِّهُ الجُرَادَ مُكَحَّلٌ بَرُّوِيٌّ، تأكله العرب، والياء في أوله زائدة، والواو أيضاً زائدة، وهي رابعة. و«كَلْوبٌ» «فَعُولٌ» إحدى اللامين زائدة، كأنه من «الكلب»، وهو مسمار مُغَرَّج يعلق عليه المسافر أداته. والكلوب الكلاب، فهو المشتال، فاعرفه.

### فصل

#### [اسم الجنس الجمعي]

قال صاحب الكتاب: ويقع الاسم المفرد على الجنس، ثم يميز منه واحده بالباء. وذلك نحو: «تمْر»، و«تمْرَة»، و«خَنْظَلٌ»، و«خَنْظَلَة»، و«بِطْيَخٌ»، و«بِطْيَخَة»، و«سَفَرْجَلٌ»، و«سَفَرْجَلَة»، وإنما يكرر هذا في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة، ونحو «سَفِينَة»، و«سَفِينَة»، و«لَبَنٌ»، و«لَبَنَة»، و«قَلْنَشَسٌ»، و«قَلْنَشَسَةٌ» ليس بقياس. وعُكس «تمْر»، و«تمْرَة»: «كَمَاء»، و«كَمَاء»، و«جَبَاء»، و«جَبَاء».

\* \* \*

قال الشارح: أعلم أن هذا الضرب من الأسماء التي يميز فيها الواحد بالباء من نحو

= في شرح أبيات سيبويه ٤٢٩/٢؛ وشرح التصرير ٣٦٩/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٤؛ والمقاصد النحوية ٥٧١/٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٧٨٥/٢؛ والخصائص ١٩٥/١، ١٦٤/٣؛ وسر صناعة الإعراب ٧٧١/٢؛ وشرح الأشموني ٣/٢٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١٣١/٣؛ والكتاب ٣٧٠/٤؛ ولسان العرب ٦١٥/٤ (عور)؛ والمحتسب ١٠٧/١، ١٢٤؛ والممتع في التصريف ١/٣٣٩؛ والمنصف ٤٩/٢، ٥٠/٣.

اللغة: العوار: ج عوار، وهو ما يسقط في العين فيسبب لها الماء.

المعنى: يصف الراجز ما أحل به من قذى في العين وألم بعد أن كبرت سنه.

الإعراب: «وكَحْل»: الواو بحسب ما قبلها، «كَحْل»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «العينين»: مفعول به منصوب بالياء لأنَّه مثنى. «بالعوار»: جار و مجرور متعلقان بـ«كَحْل».

وجملة «كَحْل...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه تصحيح واو «العوار» الثانية لأنَّه ينوي الياء المحذوفة، والواو إذا وقعت في هذا الموضع تهمز لبعدها عن الطرف الذي هو أحق بالتغيير والاعتلال، ولو لم تكن منوية فيه للزم همزها كما همت أواوًل «أواوًل» فقيل: «أواوًل» في جمع «أول».

«شَعِيرَةُ»، و«شَعِيرٌ»، و«تَمَرَّةُ»، إِنَّمَا هُوَ عِنْدَنَا اسْمٌ مُفْرِدٌ وَاقِعٌ عَلَى الْجِنْسِ كَمَا يَقُولُ عَلَى الْوَاحِدِ، وَلَيْسَ بِتَكْسِيرٍ عَلَى الْحَقْيَقَةِ، إِنَّ اسْتَفِيدَ مِنْ الْكَثْرَةِ؛ لِأَنَّ اسْتَفِادَةَ الْكَثْرَةِ لَيْسَ مِنَ الْلَّفْظِ، إِنَّمَا هِيَ مِنْ مَدْلُولِهِ، إِذَا كَانَ دَالًا عَلَى الْجِنْسِ، وَالْجِنْسُ يَفِيدُ الْكَثْرَةَ. وَالْكُوفِيُّونَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ جَمْعٌ كُسْرٌ عَلَيْهِ الْوَاحِدِ. وَيَؤْيِدُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَمْرَانَ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ جَمِيعًا، لَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ فَرْقٌ؛ إِمَّا بِالْحُرُوفِ، إِمَّا بِالْحُرْكَاتِ، فَلَمَّا أَتَى الْوَاحِدُ عَلَى صُورَتِهِ، لَمْ يَفْرَقْ بَيْنَهُمَا بِحُرْكَةٍ، وَلَا غَيْرِهَا، دَلَّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ؛ وَأَمَّا التَّاءُ، فَبِمُتَزَلَّةٍ اسْمٌ ضُمِّنَ إِلَى اسْمٍ، فَلَا يَدْلِلُ سَقْوَطُهَا عَلَى التَّكْسِيرِ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَوْصَفُ بِالْوَاحِدِ الْمَذَكُورِ مِنْ نَحْوِ قُولَهُ تَعَالَى: «أَعْجَازُ خَلْقِيٍّ مُنْقَرِّ»<sup>(١)</sup>، وَأَنْتَ لَا تَقُولُ: «مَرْتَ بِرِجَالٍ قَائِمٍ» فَدَلَّ ذَلِكُ عَلَى مَا قَلَنَاهُ؛

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ: «أَعْجَازُ خَلْقِيٍّ»<sup>(٢)</sup> فَأَتَى ثُمَّ، وَقَالَ: «وَالنَّخْلَ بِاسْقَنَتِي»<sup>(٣)</sup> وَالْحَالُ كَالْوَصْفِ، وَقَالَ سَبَحَانَهُ: «السَّحَابَ الْقَنَالُ»<sup>(٤)</sup>، فَوَصَفَهُ بِالْجَمْعِ، فَهَلَا دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ جَمْعٌ؛ لِأَنَّ الْمَفْرِدَ الْمَذَكُورُ لَا يَوْصَفُ بِالْجَمْعِ، قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ جَاءَ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْجِنْسِ الْعُمُومُ وَالْكَثْرَةُ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى كَثِيرٌ، وَيَدْلِلُ عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى تَصْغِيرِهِ عَلَى لَفْظِهِ نَحْوَ «تَمَرَّةُ»، و«شَعِيرٌ»، و«شَعِيرَةُ»، وَلَوْ كَانَ مَكْسُرًا، لَرَدَّ فِي التَّصْغِيرِ إِلَى الْوَاحِدِ، وَجَمْعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ مِنْ نَحْوِ «تَمَيْزَاتُ»، و«شَعِيرَاتُ»، فَلَمَّا لَمْ يُرَدِّ هُنَا إِلَى الْوَاحِدِ، دَلَّ عَلَى مَا قَلَنَاهُ.

وَلَا يَكُونُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا فِيمَا كَانَ مَخْلُوقًا لَهُ تَعَالَى غَيْرُ مَصْنَوعٍ، نَحْوُ: «تَمَرَّةُ»، و«تَمَرِّ»، و«طَلْحَةُ»، و«طَلْحَةُ»، و«بُرَّةُ»، و«بُرَّةُ». وَذَلِكُ لِأَنَّهُ جِنْسٌ يَخْلُقُهُ اللَّهُ جُمْلَةً، فَالْجَمْلَةُ فِيهِ مَقْدَمَةٌ عَلَى الْوَاحِدِ، وَلَيْسَ كَالْمَصْنَوعَاتِ الَّتِي الْوَاحِدُ فِيهَا مَقْدَمٌ عَلَى الْجَمْلَةِ، فَإِذَا أُرِيدَ تَمَيْزُ الْوَاحِدِ، مُيَزِّ حِينَئِذٍ بِالتَّاءِ، مِنْ نَحْوِ: «تَمَرَّةُ»، و«طَلْحَةُ». وَنَظِيرُ ذَلِكَ الْمَصْدُرُ، مِنْ نَحْوِ: «الضَّرْبُ»، و«الْأَكْلُ»، فَإِنَّهُ جِنْسٌ لِلْأَفْعَالِ دَالٌّ عَلَى الْكَثْرَةِ، فَإِذَا دَخَلُوا الْهَاءَ، وَقَالُوا: «ضَرِبَةُ»، و«أَكْلَةُ»، صَارَ مَحْدُودًا، وَدَلَّ عَلَى الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، كَذَلِكَ هُنَا.

فَأَمَّا قُولُهُمْ: «سَفِينَةُ»، و«سَفِينَ»، و«لَيْتَهُ»، و«لَيْنُ»، و«فَلَنْسُوَةُ»، و«فَلَنْسِ»؛ فَمُشَبَّهٌ بِمَا تَقْدِمُ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ.

وَالْقِيَاسُ فِيمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ التَّكْسِيرِ نَحْوُ «قَضْعَةُ»، و«قِصَاعُ»، و«جَفْنَةُ»، و«جِفَانُ»، وَرَبِّمَا شَبَهُوا الْمَخْلُوقَاتِ بِالْمَصْنَوعَاتِ فَكَسَرُوهَا، وَقَالُوا: «طَلْحَةُ»، و«طِلَاحُ»، و«سَخَلَةُ»، و«سِخَالُ»، و«صَخْرَةُ»، و«صَخْوَرُ».

(١) القمر: ٢٠.

(٣) ق: ١٠.

(٢) الحاقة: ٧.

(٤) الرعد: ١٢.

فأما «الكماء»، و«الجِنَّةُ» - وهو ضرب من الكمة أيضاً - فعكسُ هذا الجمع، وهو نادرُ الجمع؛ لأنَّ الكثيرَ أن يكونَ ما فيه التاءُ للواحدِ، نحو: «تمرة»، و«طلحة»، وما سقطَ منه للجمع، نحو: «تمر»، و«طلع». وهذا إذا كانَ فيه التاءُ كأنَّ للجمع، وإذا كانَ عارِيَاً منها، فهو للواحد. ووجهُه أنَّ التاءَ قد تلخَّقَ الجمعَ لتأكيدِ تأييُثِ الجمعِ، من نحو: «حجارة»، و«ذُكْرَة»، فتدَرجوا في ذلك إلى أنَّ جعلوها للجمعِ البِتَّة. وربما كُسرَ على القياسِ، فقالوا: «جِنَّةٌ» على حدَ «فقعٍ»، و«فقعَةٍ». وقالوا: «أَكْمُؤٌ» كـ«كَلْبٌ» و«أَكْلُبٌ»، قال [من الكامل]: ٧٧١  
[ولقد جَنَّيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا] فكسرَ على «أَكْمُؤٌ» فاعرفه.

### فصل

#### [الجمع المبني على غير واحدِ المستعمل]

قال صاحب الكتاب: وقد يجيءُ الجمعُ مبنياً على غير واحدِ المستعملِ، وذلك نحو: «أَرَاهِطٌ»، و«أَبَاطِيلٌ»، و«أَحَادِيثٌ»، و«أَعْارِيَضٌ»، و«أَقَاطِيعٌ»، و«أَهَالٌ»، و«لَيَالٌ»، و«حَمِيرٌ»، و«أَمْكَنٌ».

\* \* \*

٧٧١ - التخريج: البيت بلا نسبة في الاشتراق ص ٤٠٢؛ والإنصاف ١/٣١٩؛ وتخليص الشواهد ص ١٦٧؛ وجمهرة اللغة ص ٣٣١؛ والخصائص ٣/٥٨؛ ورصف المبني ص ٧٨؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٦؛ وشرح الأشموني ١/٨٥؛ وشرح التصريح ١/١٥١؛ وشرح شواهد المعني ١/١٦٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٩٦؛ ولسان العرب ٢/٢١ (جوت)، ٤/١٧٠ (حجر)، ٣٨٥ (سور)، ٢٢٢ (غير)، ٥/٢٧١ (وير)، ٦/٢٧١ (جحش)، ١١/٧ (أيل)، ١٥٩ (حل)، ٤٤٨ (عقل)، ١٢/١٨ (اسم)، ١٤/١٥٥ (جنى)، ١٥/٣٠٩ (نجا)؛ والمحتسب ٢/٢٢٤؛ ومغني الليب ١/٥٢، ٢٢٠؛ والمقاصد النحوية ١/٤٩٨؛ والمقتضب ٤/٤٨؛ والمنصف ٣/١٣٤.

اللغة: جنى الشرة: قطفها من الشجرة. الأكمؤ: ج الكمة، وهي نوع من الفطر، يُعرفُ أيضًا بـ«شحم الأرض» أو «جدري الأرض» يؤكل مشويًا أو مطبوخًا. العسائل: ج العسقول، وهو نوع من الكمة. بنيات الأوبر: نوع من الكمة صغار فيها شعر صغير، بلون التراب، رديئة الطعم تشبه اللفت.

الإعراب: «ولقد»: الروا بحسب ما قبلها، واللام ابتدائية، «قد»: حرف تحقيق. «جَنِيتِك»: فعل ماضٍ والتاءُ فاعلٌ، والكاف في محل نصب مفعول به. «أَكْمُؤٌ»: مفعول به ثانٍ منصوب. «وَعَسَاقِلًا»: معطوف على «أَكْمُؤٌ» بـواو العطف منصوب. «ولقد»: الروا: حرف عطف، واللام ابتدائية. «قد»: حرف تحقيق. «نَهِيتِك»: فعل ماضٍ، والتاءُ فاعلٌ، والكاف في محل نصب مفعول به. «عَنْ بُنَيَّاتٍ»: جارٌ و مجرور متعلقان بـ«نَهِيتِك» وهو مضارف. «الأوبر»: مضارف إليه مجرور. وجملة «جَنِيتِك» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «نَهِيتِك» معطوفة على جملة «جَنِيتِك» لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أَكْمُؤٌ» حيث كسر جمع «كماء»، ويروى البيت شاهداً على «بنيات الأوبر» حيث زاد «أَلٌ» على العلم مضطراً، لأنَّ «بنيات أوبر» علم على نوع من الكمة رديء. والعلم لا تدخله «أَلٌ» فراراً من اجتماع معرفين: العلمية و«أَلٌ»، فزادها هنا للضرورة.

قال الشارح: اعلم أنهم قد كسروا شيئاً من الأسماء لا على الواحد المستعمل، بل تحملوا لفظاً آخر مُرادِفاً له، فكسره على ما لم يستعمل، فمن ذلك «رَهْطُ»، و«أَرَاهِطُ»، قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

### بَا بُؤْسَ لِلْحَزْبِ التِّي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا<sup>(١)</sup>

وليس القياس في «رهط» أن يجمع على «أراهط»؛ لأن هذا البناء من جموع الرباعي، وما كان على عدته، نحو: «جَغْفَرٌ»، و«جَعَافِرٌ»، و«جَذَوْلٌ»، و«جَدَوْلٌ»، و«أَرَبَّ»، و«أَرَابِتٌ». و«رَهْطُ» ثلاثي فلا يجمع عليه، فكأنهم حين قالوا: «أَرَاهِطُ»، جمعوا «أَرَاهِطًا» في معنى «رهط»، وإن لم يستعمل. وليس «أَرَاهِطُ» بجمع «رَهْطٍ»، إذ لو كان كذلك، لم يكن شاداً. ويدل على ذلك أن الشاعر قد جاء به لما احتاج إليه. قال [من الرجز]:

٧٧٢- وفاضِحٌ مُفَتَّضٌ في أَرَاهِطٍ من أَرْفَعِ الْوَادِيِّ وَلَا مِنْ بُغْثَطِه  
وَمِنْ ذَلِكَ قَالُوا: «بَاطِلٌ»، و«أَبَاطِلٌ». وليست قياسُ جمع «فاعل» على ذلك، وإنما  
قياسُ ذلك: «بَوَاطِلٌ»، مثل: «كَاهِلٌ»، و«كَوَاهِلٌ»، و«جَاهِزٌ»، و«جَوَاهِزٌ»، فكأنهم جمعوا  
«أَبَاطِلًا»، و«أَبَطَالًا» في معنى «بَاطِلٌ»، وإن لم يستعمل.

ومن ذلك «أَحَادِيثُ»، و«أَعْارِيضُ»، في جمع «حَدِيثٍ»، و«عَرْوَضٍ»؛ والحديث الخبر، وهو جنسٌ يقع على القليل والكثير، وقد جمعوه على «أَحَادِيثُ». و«العَرْوَضُ»: ميزان الشُّغُر، وهي مؤنثة لا تجمع؛ لأنها كالجنس يقع على القليل والكثير. والعروض

(١) تقدم بالرقم ٢٠٩.

٧٧٢- التخريج: الرجز بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٢٩٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٠٥/٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٢؛ ولسان العرب ٧/٣٠٥ (رهط). ولرؤية رجز يقول فيه:  
**\* هو الدليل نفرًا في أرهطه**

وهو في ملحق ديوانه ص ١٧٧؛ وخزانة الأدب ١/٤٦٩؛ ولسان العرب ٧/٣٠٥ (رهط).  
اللغة والمعنى: الفضيحة: العيب. ورهط الرجل: قومه وقبيلته. وبعثط الوادي: جوفه وأفضل  
موضع فيه.

يقول: ورب كاشف عيب رهطه ومنكشف عيه في رهطه، وليس من سادة القوم.  
الإعراب: **«لوفاضح»**: الروا: واو **«رُبٌّ»**. **«فاضح»**: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ.  
**«مفاضح»**: نعت مجرور لفظاً مرفوع محلاً. **«في أرهطه»**: جاز ومحرر متعلقان بـ«مفاضح»، والهاء:  
ضمير متصل مبني في محل جز مضaf إلية. **«من أرفع»**: جاز ومحرر متعلقان بحال من «أرهطه».  
**«الوادي»**: مضaf إلية مجرور بالكسرة المقدرة. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، **«لا»**: حرف نفي. **«من بعثطه»**: جاز ومحرر متعلقان بحال من «أرهطه»، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضaf إلية.  
وجملة البيت: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه قوله: **«أَرَاهِطُه»** بمعنى «رهطه» وليس جمعاً له.

أيضاً اسم آخر جزء في النصف الأول من البيت، ويجمع على «أعاريض» على غير قياس، كأنهم جمعوا «إغريضاً» في معنى «عَرَوْضٍ»، ولم يستعمل . والقياس «حدثاً»، و«عَرَائِضُ»، على حد «قلوص»، و«قلائق»، و«سفينة»، و«سفائن»، إلأ أنهم قالوا: «أحاديث»، وكأنهم جمعوا «أحدوثة» في معنى الحديث، وإن لم يستعمل . قال الفراء: وهو جمع «أحدوثة»، واستعمل في الحديث . والفرق بين «الحديث» و«الأحدوثة»، أن الحديث اللفظ، والأحدوثة المعنى المتحدث به، فكذلك أعاريض مثله.

وقالوا: «قطيع» للطائفة من البقر والغنم، والجمع «أقطيع» على غير قياس، جاؤوا به على ما لم يستعمل ، وهو «إقطيع»، والقياس «قطائع»، لكنه لم يستعمل .

وقالوا «أهل»، و«أهال»، على غير قياس، كأنهم جمعوا «أهلة»، ولم يستعمل . ولو جمع على القياس، لقيل: «إهال» على زنة «فعال»، كـ«كعب»، و«كعب». وقد جاء في الشعر: «آهال» مثل «فَزِنْخ»، و«أَفْرَاخ»، وأنشد الأخفش [من الرجز]:

— ٧٧٣ —  
وَبَلْدَةٌ مَا إِنْسٌ مِنْ آهَالِهَا

ومثله «لينلة»، و«ليالي»، جاء على غير واحد، لأن «لينلة» ثلاثة، و«ليالي»، جمع رباعي، كأنه جمع «لينلة» . وربما قالوه . قال الشاعر [من الرجز]:

— ٧٧٤ —  
فِي كُلِّ مَا يَوْمٍ وَكُلُّ لَيْلَةٍ

٧٧٣ - التخريج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢٨/١١ (أهل)، ٧٠ (بل)، ٨٩/١٤ (بلا)؛ وتاج العروس (أهل).

الشرح: أراد: ورب بلدة مقفرة لا إنس فيها.

الإعراب: «وبلدة»: الواو: واو رُبْ، «بلدة»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلًا على أنه مبتدأ . «ما»: حرف نفي يعمل عمل «ليس» . «الإنس»: اسم «ما» مرفوع بالضمة . «من آهالها»: جاز و مجرور متعلقان بغير «ما» المحنوف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضaf إليه . وجملة «بلدة مع خبرها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وجملة «ما إنس من آهالها»: في محل جز صفة (على اللفظ) أو رفع صفة (على المحل) لبلدة .

والشاهد فيه قوله: «آهالها» حيث جاء بها جمع تكسير لـ«أهل».

٧٧٤ - التخريج: الرجز لدلم أبو زغيب في لسان العرب ١٢/٤٢ (دلم)؛ وتاج العروس (دلم)؛ وبلا نسبة في الأشياء والنظائر ١/١٢٣؛ والخصائص ١/٢٦٧، ٣/١٥١، ٤/٢٨١؛ والدرر ٦/٢٨١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/٢٧٧، ٢/٢٠٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/١٥٠؛ ولسان العرب ٢/٣٣٥ (عوج)، ١١/٦٠٨ (ليل)؛ والمحتسب ١/٢١٨؛ وهمع الهوامع ٢/١٨٢.

الإعراب: «في كل»: جاز و مجرور متعلقان بما تقدم . «ما»: حرف زائد . «يوم»: مضaf إليه مجرور بالكسرة . «وكيل»: الواو: للعطف، «كل»: اسم معطوف على «كل» مجرور بالكسرة، وهو مضaf . «ليلاه»: مضaf إليه مجرور بكسرة على الناء المتقبلة هاء للوقف .

وقالوا في التصغير: «الْيَتِيلَةُ»، فصغروه على «لِيلَةُ»، كما جاء عليه في الجمع.

وقد جمعوا ما كان على أربعة أحرف جمع الثلاثي، كما جمعوا الثلاثي جمع الرباعي، فقالوا: «حِمَارٌ»، و«حَمِيرٌ»، كأنهم قدروا «حِمَاراً» على «حَمَرٍ»، ثم جمعوه على «فَعِيلٌ»، مثل: «كَلْبٌ»، و«كَلِيلٌ»، و«عَبْدٌ»، و«عَبِيدٌ». ومثله قولهم في «صَاحِبٌ»: «أَصْحَابٌ»، وفي «طَائِرٌ»: «أَطْيَارٌ»، كأنهم قدروه «صَنْجَبًا»، و«طَيْرًا»، ثم كسروه على «فَعَالٌ».

وقالوا: «مَكَانٌ»، وهو «فَعَالٌ»، يدل على ذلك قولهم: «أَمْكِنَةُ»، وكسروه على «أَمْكِنٌ»، كأنه جمع «مَكَنٌ» بحذف الألف؛ لأنّا لا نعلم «فِعالًا» أو «فِعالًا» يجمع على «أَفْعَلَ» إلّا إذا كان مؤثثاً، نحو: «عَقَابٌ»، و«أَغْفَقٌ»، فاعرفه.

### فصل

#### [جمع الجمع]

قال صاحب الكتاب: ويجمع الجمع، فيقال في كل «أَفْعَلٌ»، و«أَفْعِلَةٌ»، «أَفْعَالٌ»، وفي كل «أَفْعَالٌ»، «أَفْعِيلٌ»، نحو: «أَكَالِبٌ»، و«أَسَاوِرٌ»، و«أَنَاعِيمٌ». وقالوا: «جَمَائِلُ»، و«جَمَالَاتٌ»، و«رِجَالَاتٌ»، و«كِلَابَاتٌ»، و«بَيْوَاتٌ»، و«حُمُرَاتٌ»، و«جُرَرَاتٌ»، و«طَرْقَاتٌ»، و«مُغَنَّاتٌ»، و«غُوذَاتٌ»، و«دُورَاتٌ»، و«مَصَارِينٌ»، و«حَشَاشِينٌ».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس، فلا يجمع كل جمع، وإنما يوقف عند ما جمعوه من ذلك، ولا يتجاوز إلى غيره، وذلك لأن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، وذلك يحصل بلفظ الجمع، فلم يكن بنا حاجة إلى جمع ثان. قال سيبويه<sup>(١)</sup>: اعلم أنه ليس كل جمع يُجمع، كما أنه ليس كل مصدر يُجمع كـ«الأشغال»، وـ«الحلوم». وقال أبو عمر الجزمي: لو قلنا في «أَفْلُسٍ»: «أَفَالِسٌ»، وفي «أَكَلِبٍ»: «أَكَالِبٌ» وفي «أَذْلٍ»: «أَدَالٌ»، لم يجز، فإذا جمع الجمع شاذ.

وإنما قول صاحب الكتاب: «فيقال في كل «أَفْعَلٌ»، و«أَفْعِلَةٌ»: «أَفْعَالٌ»، وفي كل «أَفْعَالٌ»: «أَفْعِيلٌ»، فتسْمَعُ في العبارة. والصواب ما ذكرناه.

وإنما يجمعون الجمع، إذا أرادوا المبالغة في التكثير، والإيذان بالضروب المختلفة من ذلك النوع على تشبيه لفظ الجمع بالواحد. وقد جاء ذلك في جمع القلة، وفي جمع الكثرة، وهو في جمع القلة أسهل لدلالته على القلة، فإذا أريد الكثير، جمعوه ثانية. فأماماً مجيئه في جمع القلة «أَفْعَلٌ»، و«أَفْعِلَةٌ»، و«أَفْعَالٌ»، فمن ذلك قولهم: «أَيْدٍ»، و«أَيَادٍ»،

= والشاهد فيه قوله: «لِيلَةٌ» حيث تجمع على «لِيلَى».

(١) الكتاب ٦١٩/٣

و«أَوْطُبُ»، و«أَوْاطِبُ»، فـ«الْيَدُ» التي هي الجارحة تجمع على «أَيْدِي». قال الله تعالى: «فَاقْطُعُوا أَيْدِيهِمْهَا»<sup>(١)</sup>، وقال: «لَمْ يَأْتِ بِطِيشُونَ إِلَيْهَا»<sup>(٢)</sup>، وقال: «أُولَئِكَ الظَّنِي وَالْأَبْصَرُ»<sup>(٣)</sup>، جمعوا «يَدًا» على «أَفْعَلَ»، وهو من أمثلة أقل العدد لما كان واحده «فَغْلًا»، والدال التي هي عين الفعل، وإن كانت مكسورة، فأصلها الضم، كما أنها في «كَلِبٍ»، و«أَكْلِبٍ»، و«كَعْبٍ»، و«أَكْعَبٍ» كذلك. وإنما عدلوا إلى الكسر، لتصح الياء، إذ لو بقيت الضمة قبل الياء، لانقلب واواً، وكنت تصير إلى بناء ليس مثله في الأسماء، ويجمع «الْأَيْدِي» على «أَيَادِي». قال الراجز:

- ٧٧٥ - [كانه بالصَّحْصَانِ الْأَنْجَلِ] قَطْنُ سُخَامٍ بِأَيَادِي غُزَلٍ  
 قال الجرمي: سمعت أبا عبيدة يقول: سمعت أبا عمرو يقول: إذا أرادوا المعروف، قالوا: «له عندي أيايدٍ»، وإذا أرادوا جمع «الْيَدِ»، قالوا: «أَيْدِي»، فذكرت ذلك لأبي الخطاب، قال: ألم يسمع أبو عمرو قولَ عَدِيًّا [من الخفيف]:  
 ٧٧٦ - ساءها ما تَأَمَّلَتْ فِي أَيَادِي نَاسِيَافُنَا إِلَى الْأَغْنَاقِ

(٢) الأعراف: ١٩٥.

(١) المائدة: ٣٨.

(٣) ص: ٤٥.

(٤) في الطبعتين «عزل»، بالعين، وهذا تحريف.

- ٧٧٥ - التخريج: الرجز لجندل بن المثنى الحارثي الطهوري في لسان العرب ٤٩١/١١ (غزل)، ٦٩٠ (هجل)، ١٢/٢٨٣ (سخم)، ١٥/٤١٩ (يدي)؛ وтاج العروس (غزل)، (هجل)، (سخم)؛ ولأبي النجم في أساس البلاغة (سخم).  
 اللغة: الصَّحْصَانُ: الأرض المستوية الواسعة. الْأَنْجَلُ: الواسع. السُّخَامُ: اللَّيْنُ الْحَسَنُ. غُزَلٌ: غوازل.  
 المعنى: وصف الشاعر سراياً، فشيئه بالقطن لياضمه.  
 الإعراب: «كانه»: حرف مشبه بالفعل والهاء: اسمها. «بالصَّحْصَانِ»: جاز و مجرور متعلقان بمحذوف حال من الضمير في «كانه». «الْأَنْجَلِ»: نعت مجرور. «قطْنُ»: خبر مرفوع. «سُخَامٍ»: نعت مرفوع. «أَيَادِي»: جار و مجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ«قطْنُ»، و«أَيَادِي» مضاف. «غُزَلٍ»: مضاف إليه مجرور.  
 وجملة «كانه قطن»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بِأَيَادِي»، حيث جاءت هذه اللفظة جمعاً للجمع «الْأَيْدِي».

- ٧٧٦ - التخريج: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص: ١٥٠؛ ولسان العرب ١٨٨/١٠ (شنق)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٨١/٧؛ والخصائص ٢٢٧/١؛ ولسان العرب ٤١٩/١٥ (يدي).  
 المعنى: لم ترض عن الحالة التي وصل قومها إليها، فقد وصلت أيدينا إلى ما نشتته، وكانت سيفتنا قادرة على الوصول لأعنق الجميع أيضاً.  
 الإعراب: «ساءها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «اما»: حرف مصدرى. «تأمَّلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هي، والتاء: للثانية، والمصدر المؤول من «ما تأمَّلت» في محل رفع فاعل لـ«ساءها». «في =

وأنشد أبو زيد [من الوافر]:

٧٧٧ - فَأَمَا وَاحِدُ فَكَفَاكَ مِثْلِي فَمَنْ لَيْدِ طَاوِحُهَا الأَيَادِي  
قال أبو زيد: جُمع «اليد» على «الأيدي». وقالوا: «أُوْطُبُ» في جمع «وطب»،  
وهو سقاء اللبن خاصةً، وقالوا: «أوَاطِبُ»، فجمعوا الجمع، قال الراجز:

٧٧٨ - تُخلَبُ مِنْهَا سِتَّةُ الْأَوَاطِبِ

فَأَمَا تَمْثِيلُهُ بـ«أَكَالِبُ»، فَكَأَنَّهُ قَاسَهُ، وَمَا أَظْنَهُ وَرْدٌ. وَلَذِكَّرَ قَالَ الْجَرْمِيَّ: لَوْ قَلْتَ:  
«أَكَالِبُ»، لَمْ يَجِزْ، عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرِيَّ<sup>(١)</sup> قَدْ حَكَى «أَكَالِبُ» فِي جُمْع «أَكَلِبُ».

= أَيَادِينَا: جَازٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعْلِقٌ بـ«تَأْمِلَتْ»، وـ«نَا»: ضَمِيرٌ مَتَصَلٌ مَبْنِيٌّ فِي مَحْلٍ جَزٌّ مَضَافٌ إِلَيْهِ.  
وَأَسِيفَانَا: الرَّاوِيَ، حَالِيَّة، «أَسِيف»: مُبْتَدأٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمْنَةِ، وَهُوَ مَضَافٌ، وـ«نَا»: ضَمِيرٌ مَتَصَلٌ مَبْنِيٌّ  
فِي مَحْلٍ جَزٌّ مَضَافٌ إِلَيْهِ. إِلَى الْأَعْنَاقِ: جَازٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعْلِقٌ بِخَبْرِ الْمُبْتَدَأِ، بِتَقْدِيرِ: وَأَسِيفَانَا  
وَاصْلَةٌ إِلَى الْأَعْنَاقِ.

وَجَمْلَةُ «سَاءَهَا»: ابِنَادِيَّةٌ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَجَمْلَةُ «أَسِيفَانَا وَاصْلَة»: فِي مَحْلٍ نَصْبٌ حَالٌ.  
وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «أَيَادِينَا» جَمِيعًا بِمَعْنَى الْيَدِ لَا بِمَعْنَى الْمَعْرُوفِ.

٧٧٧ - التَّخْرِيجُ: الْبَيْتُ لِنَفِيعٍ (أو: نَفِيع) بْنُ حَرْموزٍ فِي شَرْحِ شَوَّاهِدِ الْإِيْضَاحِ ص ٥٣٢؛ وَنَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ  
ص ٥٦؛ وَبِلَا نَسْبَةٍ فِي الْخَصَائِصِ ١/٢٦٨؛ وَلِسَانِ الْعَرَبِ ٢/٥٣٦ (طَرْح)، ١٥/٤١٩ (يَدِي).

شَرْحُ الْمَفَرَّدَاتِ: تَطاوِحُهَا: تَرَامِيَّهَا، تَبَادِلُهَا الرَّمِيُّ.  
فَإِنْ أَرْدَتِ الْاِكْتِفَاءَ بِوَاحِدٍ، فَأَنَا أَكْفِيُ أَوْ لِيَكُنْ مَثْلِي. فَلَا بَدَّ مِنْ مَسَاعِدَ رَامٍ وَاحِدٌ تَرَامِيَّهُ الرَّمِيُّ.  
الْإِعْرَابُ: «فَأَمَا»: الْفَاءُ: بِحَسْبِ مَا قَبْلَهَا. «أَمَا»: حَرْفٌ تُوكِدُ وَتُفَصِّلُ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.  
«وَاحِدٌ»: مُبْتَدأٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمْنَةِ. «فَكَفَاكَ»: الْفَاءُ: حَرْفٌ رَابِطٌ لِجَوَابِ «أَمَا»، «كَفَاكَ»: فَعْلٌ مَاضٌ مَبْنِيٌّ عَلَى  
الْفَتْحِ الْمُقْدَرِ عَلَى الْأَلْفِ لِلتَّعْتَرِ، وَالْكَافُ: ضَمِيرٌ مَتَصَلٌ مَبْنِيٌّ فِي مَحْلٍ نَصْبٌ مَفْعُولٌ بِهِ. «مَثْلِي»: فَاعِلٌ  
مَرْفُوعٌ بِضَمْنَةٍ مُقْدَرَةٍ عَلَى مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْيَاءُ: ضَمِيرٌ مَتَصَلٌ مَبْنِيٌّ فِي مَحْلٍ جَزٌّ مَضَافٌ إِلَيْهِ. «فَمَنْ»:  
الْفَاءُ: حَرْفٌ اسْتِئْنَافٌ، «مَنْ»: اسْتِفْهَامٌ مَبْنِيٌّ فِي مَحْلٍ رُفعٌ مُبْتَدَأً. «لِيَدُ»: جَازٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعْلِقٌ بِخَبْرِ  
(مَنْ) الْمَحْذُوفِ، عَلَى تَقْدِيرٍ: فَمَنْ مَسَاعِدُ لَيْدٍ. «تَطاوِحُهَا»: فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمْنَةِ، وـ«هَا»: ضَمِيرٌ  
مَتَصَلٌ مَبْنِيٌّ فِي مَحْلٍ نَصْبٌ مَفْعُولٌ بِهِ. «الْأَيَادِي»: فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِضَمْنَةٍ مُقْدَرَةٍ عَلَى الْيَاءِ لِلثَّلِثِ.

وَجَمْلَةُ «وَاحِدٌ فَكَفَاكَ»: بِحَسْبِ الْفَاءِ، وَجَمْلَةُ «فَكَفَاكَ مَثْلِي»: فِي مَحْلٍ رُفعٌ خَبْرٌ «وَاحِدٌ». وَجَمْلَةُ «مَنْ  
لِيَدُ»: اسْتِئْنَافٌ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَجَمْلَةُ «تَطاوِحُهَا الْأَيَادِي»: فِي مَحْلٍ جَزٌّ صَفَةٌ لَيْدٍ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «الْأَيَادِي» حِيثُ جَاءَتْ جَمِيعًا لِلْيَدِ، لَا جَمِيعًا لِلْمَعْرُوفِ وَهَذَا نَقْضٌ لِمَا قَالَهُ أَبُو عَمْرُو.

٧٧٨ - التَّخْرِيجُ: الرَّجُزُ بِلَا نَسْبَةٍ فِي الْكِتَابِ ٣/٦١٨؛ وَلِسَانِ الْعَرَبِ ١/٧٩٧ (وَطِبْ).

اللُّغَةُ: الْوَطِبُ: زَقُّ الْبَلْنِ.

الْإِعْرَابُ: «تَحْلِبُ»: فَعْلٌ مَضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ مَرْفُوعٌ بِالضَّمْنَةِ. «مِنْهَا»: جَازٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعْلِقٌ  
بِالْفَعْلِ «تَحْلِبُ». «سِتَّةُ»: نَائِبٌ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وَهُوَ مَضَافٌ. «الْأَوَاطِبُ»: مَضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ.

وَجَمْلَةُ «تَحْلِبُ سِتَّةً»: ابِنَادِيَّةٌ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «الْأَوَاطِبُ» وَهُوَ جَمْعُ الْجَمْعِ لِزَطِيبٍ.

(١) انظر: الصَّاحِحُ (كَلْبٌ).

فاما «أَفْعِلَةً»، فنحو قولهم: «سِقاءً»، و«أَسْقِيَةً»، و«أَساقِي». والسائل: القرنة. إلا أن القربة للماء، والسائل للبن وللماء، والثخي للسمن، والوطب للبن. فهذه الأسماء من أبنية القلة، فلما أرادوا التكثير، جمعوه، وشبهوا «أَفْعَلَ» بـ«أَفْعَلَ»، نحو: «أَرْتَبُ»، فجمعوه جمّعاً؛ لأنّه على أربعة أحرف مثله. واختلاف الحركات لا أثر لها في جمّع الرباعي. إلا ترى أنت تقول في «جَعْفَرٍ»: «جَعَافِرُ»، وفي «زَيْرَجٍ»: «زَيَارِجٌ»، وفي «بَرْثَنٍ»: «بَرَاثِينُ»، فتجمع الرباعي كلّه على منهاج واحد، وإن اختلّفت أبنيته. كذلك هنّا قالوا: «أَوَاطِبُ»، و«أَيَادِ»، كما قالوا: «أَرَايِبُ»، و«أَفَاكِيلُ»؛ وإن اختلّفا في الحركة.

وقد قالوا: «أَسْوَارٌ» للواحد من «أَسْوَرَةً» المرأة، و«أَسْوَرَةً» لأدنى العدد، وقد جمعوا «أَسْوَرَةً»، فقالوا: «أَسَاوِرُ». وفي الكتاب العزيز: «يَمْلَأُنَّ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ»<sup>(١)</sup>. وقد يدخلون عليه التاء لتأنيث الجمع، فيقولون: «أَسَاوِرَةً» على حد قولهم: «حِجَارَةً»، و«ذُكْرَةً». قال الله تعالى: «فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ أَسْوَرَةً مِنْ ذَهَبٍ»<sup>(٢)</sup>. شبهوا «أَفْعَلَةً» بـ«أَفْعَلَةً»، نحو «أَرْمَلَةً»، فجمعوه جمّعاً، فقالوا: «أَسَاوِرُ»، كما قالوا: «أَرَامِلُ». وقال أبو عمرو بن العلاء: قد يكون «أَسَاوِرُ» جمّع: «أَسْوَارٍ»، فعلى هذا لا يكون من جمّع الجمع، ويكون أصله «أَسَاوِيرٍ»، ومحذف الياء تخفيفاً على حد حذفها في «العواور».

فاما «أَفْعَالُ»، فنحو قولهم: «أَنْعَامُ» في جمّع «نَعَمٍ»، والثئُمُ: المال الراعية، واستعماله في الإبل أكثر، وهو لفظ مفرد دلّ على الجمع، لا واحد له من لفظه، ويجمع في القلة على «أَنْعَامٍ». فإذا جمعوا هذا الجمع للتکثير، قالوا: «أَنْاعِيمُ»، فـ«أَنْاعِيمُ»، على هذا جمّع الجمع، فلو قال له: «عندِي أَنْاعِيمُ» فأقل ما يلزم به سبعة وعشرون من ذلك النوع؛ لأن النعم جمّع من جهة المعنى، وأقل ما ينطلق عليه اسم الجمع ثلاثة، فإذا جمعت، وقلت: «أَنْعَامُ»، فإن أقل تضعييفها ثلاث مرات، فتصير تسعة، فإذا جمعت «أَنْعَاماً»، وكان المراد بأقلها تسعة، كان أقل تضعييفها ثلاث مرات، فتصير سبعة وعشرين، وعلى هذا لو قلت: سمعت أقاويل، لكنّ أقل ذلك سبعة وعشرين قوله. و«أَفْعَالُ» هنّا محمول في الجمع على «إِفْعَالٍ»، نحو: «إِنْكَرَامٍ»، و«إِخْسَانٍ»، كما كان «أَفْعَلُ» محمولاً على «أَفْعَلَ»، نحو: «أَرْتَبُ»، و«أَفْعَلَةً»، محمولاً على «أَفْعَلَةً»، نحو «أَرْمَلَةً».

وقالوا: «أَغْطِيَاتُ»، و«أَسْقِيَاتُ»، فجمعوها جمّع السلامة حيث كسروها، وشبهوها بـ«أَنْمَلَاتٍ»، و«أَنْمَلَاتٍ».

وأما بناء الكثرة؛ فقد قالوا فيه: «جِمَالٌ»، و«جَمَائِلُ»، حملوه على «شِمالٍ» و«شَمَائِلَ»؛ لأنّه مثله في الزنة، كأنّهم أرادوا اختلاف ضروبها، ولم يقصدوا

(١) الكهف: ٣١، والحج: ٢٣، وفاطر: ٣٣.

(٢) الزخرف: ٥٣.

بذلك التكثير؛ لأنَّ بناء الأصل يفيد الكثرة، قال ذو الرمة [من الطويل]:

٧٧٩- وَقَرِئَنَ بِالزُّقِّ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غِرْبَانِ أُورَاكِهَا الْخَطْرُ  
وقالوا: «جمالات»، قال الله تعالى: ﴿كَانَتْ جِنَّاتُ مُقْرًّا﴾<sup>(١)</sup>. وقد كثُر جمع السلامة  
في التكسير، قالوا: «رجالات»، و«كلبات»، و«بيوتات»؛ لأنَّها جموع مكسرة مؤنثة،  
فجمعوها بالألف والباء كما يجمع المؤنث، وقالوا: «حمرات» و«جزرات»، و«طرقات»  
جمعوا «حماراً»، و«جزوراً»، على «حمر»، و«جزر»، و«طريقاً»، على «طريق»، ثم  
جمعوها بالألف والباء لما ذكرناه من تأنيث التكسير.

وأما «معنات»، فمثلُ «طرقات»، الواحدُ «معين» وهو الماء الجاري، وجمعه  
«معنٌ»، مثلُ «طريق» و«طريق»، ثم جمعوا الجمع بالألف والباء؛ لأنَّه مؤنث مكسر،  
فقالوا: «معنات».

وقالوا: «عوذات»، والواحد «عاذ» للناقة القريبة العهد بالنتائج، قال الرايعي  
[من الطويل]:

٧٨٠- لَهَا بَحْقِيلٍ فَالْثَمَنِيرَةَ مَثَرِلَ تَرَى الْوَخْشَ عُوذَاتِ بِهِ وَمَتَالِيَا

٧٧٩- التخريج: البيت الذي الرمة في ديوانه ص ٥٦٦؛ وجمهرة اللغة ص ٢٣٤، ٧٠٣، ١٠٩٧؛ ولسان  
العرب ١/٦٤٥ (غرب)، ٤/٢٥٢ (خطر)، ١٣٩/١٠ (خطر)، ١٢٥/١١ (جمل).

اللغة: الزرق: أكثُر بالدهناء (وفي الطبعتين: «بالرزق»)، وهذا تحريف. الجمائِل: جمع جمال وهي  
جماعة الإبل، تقوُّب: تقشر. غربان: جمع غراب، وأراد به هنا رأس الورك من الناقة. الخطر: أن  
يضرب البعير بذنبه على جانبيه ليطرد الذباب.

المعنى: يصف الشاعر هذه الإبل بأنَّ أوراكيها قد تقشرت لأنَّها تأكل الرطب فتسليح، ثم تخطر  
بأذنابها، فتضرب وركيها فيتقشران.

الإعراب: «وقربين»: الواو: حسب ما قبلها، «قربين»: فعل مضارِّ مبني على السكون لاتصاله ببنون  
النسوة، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «بالزرق»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قربين».  
«الجمائِل»: مفعول به منصوب. «بعدما»: ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «قربين»، و«ما»: حرف  
مصدري، والمصدر المُؤَول من «ما تقوُّب» في محل جر بالإضافة. «تقوُّب»: فعل مضارِّ مبني على  
الفتحة الظاهرة. «عن غربان»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تقوُّب». «أوراكيها»: مضارِّ إليه مجرور  
بالكسرة، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «الخطر»: فاعل مرفوع بالضمة.  
وجملة «قربين»: حسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «الجمائِل» وهو جمع جمال.

(١) المرسلات: ٣٣.

٧٨٠- التخريج: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٨١؛ ولسان العرب ٣/٥٠٠ (عوذ)، ٥/٢٣٦  
(نمر)، ١٤/١٠٣ (تلا)؛ ومعجم ما استجمم ٤/١٣٣٥؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/١٦١، ١١/١٦٢  
(حقل).

والجمع «عُوذُ»، وأصله «عُوذُ» بالضم، وإنما اتفقوا على لغة من أسكن لشقل الضمة على الواو، ثم جمعوا «عُوذًا» على «عُوذاتٍ».

وكذلك «دار» جمعوها على «دُورٍ» على حد «أَسْدٍ»، و«أَسْدٌ»، ثم جمعوا الجمع بالألف والتاء، فقالوا: «دُوراتٌ».

فأما «مَصَارِينُ»، فهو جمع الجمع أيضاً، والواحد «مَصِيرٌ» وجمعه الكبير «مُضْرَانُ»، مثل «كَثِيبٍ»، و«كُثْبَانٍ»، وجمعوا «مُضْرَانًا» على «مَصَارِينَ»، كما قالوا: «قُرْطَانٌ»، و«قَرَاطِينٌ».

فاما «حَشَاشِينُ»، فالواحد «حَشْ»، وهو البستان، والجمع «حِشَانٌ»، مثل «ضَيْفَانٌ»، و«ضَيْفَانٍ»، ثم جمعوا الجمع على الزيادة، فقالوا: «حَشَاشِينُ»، كما قالوا: «مُضْرَانُ»، و«مَصَارِينُ».

### فصل

#### [الجمع الذي لم يكسر عليه الواحد]

قال صاحب الكتاب: ويقع الاسم على الجميع، لم يكسر عليه واحده، وذلك نحو «رَكِبٍ»، و«سَفَرٍ»، و«أَدْمَ»، و«عَمَدٍ»، و«حَلَقٍ»، و«خَدَمٍ»، و«جَامِلٍ»، و«بَاقِرٍ»، و«سَرَّاً»، و«فَزْهَةٍ»، و«ضَانٍ»، و«غَرِيْ»، و«تَوَامٍ»، و«رُخَالٍ».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن هذا الضرب من الأسماء، وإن دل على الكثرة، فليس بجمع كسر عليه الواحد على حد «رَجُلٍ»، و«رِجَالٍ»، وإنما هو اسم مفرد واقع على الجمع بمنزلة «قَوْمٍ»، و«نَفَرٍ»، إلا أن «قَوْمًا»، و«نَفَرًا» من غير لفظ الواحد؛ لأن الواحد منها

= اللغة: حقيق والتميزة: موضعان. العوذات: الحديثات النتاج التي تعوذ بها أولادها. المتألي: التي تتلوها أولادها وتسايرها. وأصلها للإبل فاستعارها للوحش.

المعنى: يصف الشاعر ديار الحبيبة بأنها أقوت من أهلها، وأصبح الوحش يرتع بها ويولد ويطمأن، لبعد الناس عنه.

الإعراب: «لَهَا»: جار و مجرور متعلقان بخبر مقدم ممحوف. «بِحَقِيلٍ»: جار و مجرور متعلقان بخبر مقدم ممحوف. «فَالنَّمِيرَةُ»: الفاء: حرف عطف، «النَّمِيرَةُ» اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله. «مَنْزِلٌ»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «تَرَى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجوب تقديره: أنت. «الوَحْشُ»: مفعول به منصوب. «عُوذَاتٌ»: حال منصوب بالكسرة عوضاً عن الفتحة لأنه جمع مؤنث بآلف و تاء مزدوجتين. «بِهِ»: جار و مجرور متعلقان بعوذات. «وَمَتَالِيَا»: الواو: حرف عطف، «مَتَالِيَا»: اسم معطوف على منصوب مثله، والألف: للإطلاق. وجملة «لَهَا مَوْضِعٌ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تَرَى الْوَحْشُ»: في محل رفع صفة. والشاهد فيه قوله: «عُوذَاتٌ» وهي جمع «عُوذٌ».

«رَجُلٌ»، وليس من لفظ «قوم» و«نفر» في شيء، فأما «راكب»، و«ركب»، و«مسافر»، و«سفر». وجميع هذا الباب من لفظ المفرد ومن تركيبه، إلا أنه لم يكسر عليه الواحد، بل هو اسم موضوع بإزاء الجمع. وذهب أبو الحسن إلى أنه تكسير، فإذا صغر على مذهبها، زُد إلى الواحد، وصغر عليه، ثم تلحقه الواو والنون إن كان مذكراً، والألف والباء إن كان مؤثناً، فتقول في تصغير: «ركب»: «رُوكِبُونَ»، وفي «سفر»: «مسَيْقِرُونَ»، و«رُوكِباتَ» و«مسَيْفِراتَ» إذا كان مؤثناً. والمذهب الأول؛ لأمور منها:

أن المسمى في تصغير «ركب»؛ «ركب». قال الشاعر أنسد أبو زيد [من الطويل]:

٧٨١ - وأين رَكِيبٌ واصْبُونَ رِحَالَهُمْ إِلَى أَهْلِ نَارٍ مِّنْ أَنْاسٍ بِأَشْوَادِ  
وأنشد أبو عثمان عن الأصممي لأحنيحة بن الجلاح [من الرجز]:

٧٨٢ - بَتَئِنْثَهِ بِعُضْبَةٍ مِّنْ مَالِيَا أَخْشَى رَكِيبًا أَوْ رُجَنِيلًا عَادِيَا

٧٨١ - التخريج: البيت لعبد قيس بن خفاف في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٦٣؛ ونواذر أبي زيد ص ١١٤.

اللغة: ركيب: تصغير ركب وهو جماعة المسافرين. الرحال: جمع الرحل وهو أداة ركوب الجمال والنون.

المعنى: يقارن بين حالين بينهما فارق كبير، فيتساءل متعجبًا: أين حال هذه الجماعة الصغيرة من المسافرين الذين تهيأوا للسفر، من حال أهل النار من الناس في أسود.

الإعراب: «أين»: الواو: بحسب ما قبلها، «أين»: اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول به متعلق بخبر مقدم. «ركيب»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «واضعون»: ضمير متصل مبني في مذكر سالم. «رحالهم»: مفعول به منصوب لاسم الفاعل «واضعون»، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاد إليه. «إلى أهل»: جاز و مجرور متعلقان بالخبر المقدم. «نار»: مضاد إليه مجرور بالكسرة. «من أنس»: جاز و مجرور متعلقان بصفة محددة. «باسودا»: جاز و مجرور بالفتحة لأنه مننوع من الصرف، متعلقان بمخدوف صفة، والألف للإطلاق.

وجملة «أين ركب»: بحسب الواو.

والشاهد في قوله: «ركيب» تصغيراً لـ«ركب».

٧٨٢ - التخريج: الرجز لأحنيحة بن الجلاح في الأغاني ١٥/٤٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٠؛ وشرح الجمل ٣/١٤٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٢٥٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٠٢؛ ولسان العرب ١/٤٣ (جي)، ١١/٢٦٨ (رجل)؛ والمقرن ٢/١٢٧؛ والمنصف ٢/١٠١.

اللغة: عصبة: اسم مكان بقباء. الركب: العشرة فما فوقها. رجيل: تصغير رجل جمع راجل. المعنى: يتحدث الشاعر عن حصن بناء لنفسه، فقد بناه متيناً ليتحصن به من أي طارئ، راكب أو راجل.

الإعراب: «بنيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله ببناء الفاعل، والباء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «عصبة»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل. «من»: حرف جر. «ماليا»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على الياء متعلق بـ«بنيت».

وهذا نَصْ في محلِّ التَّرَاعِ، إِذْ لَوْ كَانَ جَمِيعًا مَكْسُرًا، لَرُدَّ إِلَى الْوَاحِدِ. فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الْحَسْنِ: «رُوَيْنِكُبُونَ»، فَهُوَ شَيْءٌ يَقُولُهُ عَلَى مَقْضِي قِيَاسِ مَذْهَبِهِ، وَالْمَسْمُوعُ غَيْرُهُ.

الثَّانِي: أَنَّ الْجَمْعَ الْمَكْسُرَ مَؤْتَثِّ، وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ مَذْكُورَةٌ، تَقُولُ: «هُوَ الرَّكْبُ»، وَ«هَذَا السَّفَرُ»، وَ«هُوَ الْجَامِلُ»، وَالْبَاقِرُ، وَالْأَدَمُ، وَالْعَمَدُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ مَكْسُرًا، لَقُلْتَ: هِيَ، وَهَذِهِ.

الثَّالِثُ: أَنَّ «فَغْلًا» لَا يَكُونُ جَمِيعًا مَكْسُرًا لـ«فَاعِلٍ»، وَنَحْوُهُ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ الْمَكْسُرَ حَقُّهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ، وَهَذَا أَخْفَى مِنْ بَنَاءِ الْوَاحِدِ؛ فَلَا يَكُونُ جَمِيعًا مَكْسُرًا.

فَإِنْ قُلْتَ: فَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: «إِزارُ»، وَ«أَزُورُ»، وَ«جِدارُ»، وَ«جَدْرُ»، وَهُوَ عِنْدَكُمْ تَكْسِيرٌ، وَهُوَ أَنْقُصُ مِنْ لَفْظِ الْوَاحِدِ، قَيْلُ: «فَعْلُ» هُنَا مَنْتَقَصُ مِنْ «فَعُولٍ»، وَالْأَصْلُ «أَزُورُ» وَ«جَدْرُ»، وَإِنَّمَا خُفِّفَ بِحَذْفِ الْوَاوِ مِنْهُ.

الرَّابِعُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَبْنِيَةَ لَوْ كَانَتْ جَمِيعًا صِنَاعِيًّا، لَأَطْرَدَ ذَلِكَ فِيمَا كَانَ مِثْلَهُ، وَأَنْتَ لَا تَقُولُ فِي «جَالِسٍ»: «جَلْسُ»، وَلَا فِي «كَاتِبٍ»: «كَتْبُ»، فَثَبَتَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ اسْمٌ مَفْرَدٌ دَالٌّ عَلَى الْجَمْعِ، وَلَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ. فِيمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «رَاكِبٌ»، وَ«رَكْبٌ»، فَالرَاكِبُ يَقُولُ لِرَاكِبِ الْبَعِيرِ خَاصَّةً، فَإِذَا كَانَ عَلَى ذِي حَافِرٍ: فَرِسٌ أَوْ حَمَارٌ، قَيْلُ: «فَارَسٌ»، وَقَيْلُ: لَا يَقُولُ لِرَاكِبِ الْحَمَارِ: فَارَسٌ، وَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ حَمَارٌ. وَالرَّكْبُ: أَصْحَابُ الْإِبْلِ فِي السَّفَرِ خَاصَّةً مِنَ الْعَشْرَةِ فَمَا فَوْقَهَا، وَأَنَّمَا السَّفَرُ فِي الْجَمَاعَةِ الْمَسَافِرُونَ، وَالْوَاحِدُ «سَافِرٌ»، مَثَلُ «صَاحِبٍ» وَ«صَاحِبٍ»، يَقُولُ: سَفَرْتُ أَسْفِرُ سَفُورًا إِذَا خَرَجْتُ إِلَى السَّفَرِ، فَأَنَا سَافِرٌ، وَقَدْ كَثُرَتِ السَّافِرَةُ، أَيِّ: الْمَسَافِرُونَ.

وَمِنْهُ «أَدِيمُ»، وَ«أَدَمُ»، وَ«عَمُودُ»، وَ«عَمَدُ»، فَأَمَّا الأَدِيمُ<sup>(١)</sup> فَالْجِلْدُ الْمَدْبُوغُ، وَالْعَمُودُ: عُمُودُ الْبَيْتِ. فَالْأَدَمُ بِالْفَتْحِ وَالْعَمَدُ اسْمًا جِنْسٍ، وَلَيْسَ بِتَكْسِيرٍ؛ يَدْلِلُ عَلَى ذَلِكَ مَا تَقْدِمُ مِنْ تَصْغِيرِهِ عَلَى لَفْظِهِ، وَتَذْكِيرِهِ، وَعَدْمِ اطْرَادِهِ، فَتَقُولُ: «هُوَ الْأَدَمُ وَالْعَمَدُ»، وَ«أَدِيمُ»، وَ«عَمِيدُ»، وَلَمْ يَقُولُوا: «أَدِيمُ»، وَلَا «عَمِيدُ».

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «حَلْقٌ»، وَ«خَدْمٌ»، وَهَمَا جِنْسٌ، وَلَيْسَ بِتَكْسِيرٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَالْحَلْقُ جِنْسٌ، وَالْوَاحِدُ «حَلَقَةٌ» بِالْتَّحْرِيكِ، وَهِيَ حَلْقَةُ الْبَابِ وَالْأَذْنِ. وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُهُمْ

= والآلف: لِلإِطْلَاقِ. «أَخْشِي»: فَعْلٌ مُضَارِّعٌ مَرْفُوعٌ بِالضِّمْنَةِ الْمُقْدَرَةِ عَلَى الْأَلْفِ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَهَرٌ وَجَوِيًّا تَقْدِيرِهِ: أَنَا. «رَكِيبًا»: مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ. «أَوْ»: حَرْفٌ عَطْفٌ. «رَجِيلًا»: اسْمٌ مَعْطَوْفٌ عَلَى مَنْصُوبٍ مُثْلِهِ. «عَادِيَا»: صَفَةٌ مَنْصُوبَةٌ بِالْفَتْحَةِ، وَسَكَنَتْ لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ.

وَجَمْلَةُ «بَنِيَتِهِ»: ابْتِدَائِيَّةٌ لَا مَحْلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ. وَجَمْلَةُ «أَخْشِي»: حَالَةٌ مَحْلُّهَا الصَّبَبِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «رَكِيبًا» حِيثُ جَاءَ مَصْفِرًا عَلَى لَفْظِهِ وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى كُونَهُ اسْمًا لِلْجَمْعِ، بِخَلْافِ مِنْ قَالَ: إِنَّهُ جَمْعٌ تَكْسِيرٌ.

(١) فِي الْطَّبَعَتَيْنِ. «الْأَدَمُ»، وَالتَّصْحِيحُ عَنْ جَدْوِلِ التَّصْوِيَاتِ الْمُلْحَقِ بِطَبْعَةِ لِيَزِغْ صِ ٩٠٩.

التحريك، وقال: إنما يقال: «حَلْقَةً» بالإسكان لا غير. حتى يonus<sup>(١)</sup> عن أبي عمرو بن العلاء: «حَلْقَةً» بالتحريك، والجمع «حَلْقٌ» قال تَعَلَّبَ كُلُّهُمْ يجيزه على صُفْفَهُ. وحکی ابن السکیت عن أبي عمرو الشیبانی، قال: ليس في الكلام «حَلْقَةً» بالتحريك إلا في قولهم: «هُؤُلَاءِ قَوْمٌ حَلَقَةً»، للذين يحلقون الشَّغَرَ، فمن قال: «حَلْقَةً»، و«حَلْقٌ»، كان مثل «ثَمَرَةً»، و«ثَمَرٌ»، فهو جنس.

وكذلك «خَدْمَةً»، و«خَدَمٌ»، للخَلْخَالَ، وأصله السَّيْرَ يُشَدَّ في رُسْنَعِ الْبَعِيرِ لِيُعلَقَ فِيهِ سَرِيحةُ التَّعْلُقِ.

ومن ذلك «الجَامِلُ»، و«البَاقِرُ»، فالجامل: القطيع من الإبل مع رُعاتها وأربابها، قال الشاعر [من الطويل]:

٧٨٣ - [وَإِنْ تَكُ ذَا شَاءِ كَثِيرٍ فِي أَهُمْ] لَتَاجَامِلُ مَا يَهْدَى اللَّيلَ سَامِرَةُ  
والباقر: جماعة البقر، وقد قرئ: «إِنَّ الْبَاقِرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا»<sup>(٢)</sup>، الواحد منهما جَمِلٌ، وبَقَرَةٌ.

(١) الكتاب / ٣ / ٥٨٤.

٧٨٣ - التعریج: البيت للحطیة في دیوانه ص ٢٥؛ وخزانة الأدب ٣/٨، ٤؛ ولسان العرب ١٢٤/١١  
(جمل)؛ والرواية في الديوان:

وَإِنْ تَكُ ذَا شَاءِ كَثِيرٍ فِي أَهُمْ ذُوو جَامِلٍ لَا يَهْدَى اللَّيلَ سَامِرَةُ  
اللغة: الشاء: جمع شاء. الجامل: الجمال ورعايتها والقائمون عليها. والسامر (هنا): القائم على أمور الإبل ليلاً.

المعنى: يمدح الحطیة بعيض بن شناس بن لأي وقوه، ويعرض بالزیرقان بن بدر.  
الإعراب: «كما في الديوان»: «إن»: الواو حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. «تك»: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف، واسم «تكن» مستتر وجوباً تقديره: أنت. «ذا»: خبر «تكن» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. «شاء»: مضاف إليه محله الجر. «كثير»: صفة لـ«شاء» مجرورة مثلها. «فيهم»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبه بالفعل، «هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إن». «ذوو»: خبر «إن» مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، وهو مضاف. «جامل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لا»: حرف نفي. «يهدا»: فعل مضارع مرفوع. «الليل»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «يهدا». «سامرة»: فاعل مرفوع، والهاء: مضاف إليه محله الجر.

جملة «إن تك ذا شاء...»: معطوفة. وجملة «تك ذا شاء»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «فِيْهِمْ ذُوو جَامِلٍ»: جواب شرط جازم مقترب بالفاء محلها الجزم. وجملة «لا يَهْدَى اللَّيلَ سَامِرَةً»: صفة لـ«جامل» محلها الرفع.

والشاهد فيه مجيء «جامل» بمعنى القطيع من الإبل مع رعايتها وأربابها، وليس بجمع، بدليل عود الضمير عليه من «سامرة» مفرداً.

(٢) البقرة: ٧٠. وهي قراءة عكرمة وغيره. انظر: البحر المحيط ١/٢٥٣؛ والكتشاف ١/٧٥؛ وتفسير الطبری ٢/٢٠٩.

وأيّا «السّرة»؛ فواحده «سَرِيًّا»، و«السَّرْوُ»، و«السَّخاء» في المُرْءَة، وأصله «سَرَوَةً»، مثل «فَسَقَةً»، و«كَفَرَةً»، وليس بتكسير «سَرِيًّا»؛ لأنَّ «فَعِيلًا» لا يكسر على «فَعَلَةً»؛ ولأنك تقول: «سَرَوَاتٍ»، فتجمعه بالباء، ولم تقل: «فَسَقَاتٍ». فدلَّ أنه ليس مثلك. ولو كان جمِيعاً مكسرًا، لقليل: «سَرَةً» بالضم؛ لأنَّ باب جمع ما كان معتلاً «فَعَلَةً»، نحو: «غُزَّةً»، و«رُمَاءً»، وبابُ ما كان صحيحاً «فَعَلَةً»، نحو: «فَسَقَةً»، و«كَفَرَةً».

ومثله «فاره»، و«فُزْقةً»، يقال: «جِهَارٌ فَارِهٌ» إذا كان حاداً في المشي، حاذقاً فيه، و«حَمِيزٌ فَرَهَةً»، مثل: «صَاحِبٌ»، و«صُحْبَةً»، وهو اسم مفرد واقع على الجمع لعدم اطراده وجواز تصغيره على لفظه.

وكذلك «الضَّائِنُ»، يقال للواحد: «ضَائِنٌ»، و«ضَائِنٌ» بالفتح، كـ«مَاعِزٌ»، و«مَعَزٌ»، وقد يسكن الثاني، فيقال: «ضَائِنٌ»، و«تَغْزِيًّا»، فيكون على هذا «ضَائِنٌ»، و«ضَائِنٌ»، كـ«رَاكِبٌ»، و«رَكْبٌ».

وقالوا: «غَزِيًّا» والواحد «غَازٍ». قال أمِرُ القيس [من الطويل]:

٧٨٤- سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَّ غُزَاثُهُمْ    وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانٍ

٧٨٤ - التحرير: البيت لأميرِ القيس في ديوانه ص ٩٣؛ والدرر ٦/١٤١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٨، ٢٥٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٧٤؛ والكتاب ٢٧/٣؛ ٦٦٢؛ ولسان العرب ١٥/٢٨٤ (مطا)؛ ويلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٧؛ وجواهر الأدب ص ٤٠٤؛ ورصف المبني ٥/١٨١؛ ولسان العرب ١٥/١٢٤ (غزا)؛ والمقتضب ٢/٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/١٣٦.

اللغة: سريت: سرت ليلاً. تكل: تتعب. المطي: الدواب الصالحة للركوب عليها. الجياد: جمع جياد وهو الحصان العتيق الكريم الأصل. الأرسان: جمع رسن وهو جبل يقاد الحصان به. المعنى: بقيت أسيير بهم كل الليل، حتى تعبت مطفهم، وصارت جيادهم تمشي كما شاء لها فرسانها بدون أرسان، لشدة تعبها.

الإعراب: «سريت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والباء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «بِهِمْ»: جار ومجرور متعلقان بـ«سريت». «حتى تكل»: حرفاً غایة وابتداء، «تكل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «غُزَاثُهُمْ»: فاعل مرفوع بالضمة، و«هم»: ضمير متصل في محل جز بالإضافة. «وحتى»: الواو: حرفاً عطف، و«حتى»: حرفاً ابتداء. «الجياد»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «ما يُقَدِّن»: ما: حرفة نفي، «يُقَدِّن»: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على السكون لا تصاله بـتون النسوة والنون: ضمير متصل في محل رفع ثائب فاعل. «بِأَرْسَانٍ»: جار ومجرور متعلقان بـ«يُقَدِّن». وجملة «سريت بهم»: في محل رفع خبر للمبتدأ (محر) في البيت السابق. وجملة «تكل غزاتهم»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الجياد ما يُقَدِّن»: معطوفة على جملة «تكل». وجملة «ما يُقَدِّن»: في محل رفع خبر «الجياد». والشاهد في قوله: «غُزَاثُهُمْ» جمِيعاً للغازي، مما يدل على أن «غَزِيًّا» اسم جمع على غير واحد.

ومثله «عازب»، و«عزيز»، و«قاطن»، و«قطين». وحكمه حكم «تاجر»، و«تاجر»، و«صاحب»، و«صاحب»، في عدم اطراده وتذكيره، نحو: «هو الغزي»، وتصغيره على لفظه، فالعاذب الذي لا يروح على<sup>(١)</sup> الحي من الإبل، والجمع «عازب»، مثل: «غاز»، و«غزي». وعكسه في المعنى «قاطن»، و«قطين»، يقال: «قطن بالمكان» إذا ثُوّطنه، فهو «قاطن»، وجمعه «قطين»، مثل: «عازب»، و«عزيز»، و«غاز»، و«غزي».

وقالوا: «توأم» في جمع «توأم» على زنة «فَوْعَلٍ»، مثل «جَوْهِرٍ»، والقياس «توائم» مثل «تشعم» و«تشاعم»، وقد جاء أيضاً على القياس. ونحوه قالوا: «رُخَالٌ»، و«رِخَالٌ»، بضم الراء وكسرها في جمع «رَخْلٍ»، وهي الأئمَّة من ولد الضأن، والقياس «أَرْخَالٌ»، كـ«كَبِيدٍ»، و«أَكْبَادٍ».

### فصل

#### [ما يأتي مفرداً وجمعًا بلفظ واحد]

قال صاحب الكتاب: ويقع الاسم الذي فيه علامَةُ التأنيث على الواحد والجمع بلفظ واحد، نحو: «حنوة»، و«بهمي»، و«طرفاء»، و«خلفاء».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن هذه الأسماء أسماء نبات، فهي أجناس يخلقها الله دفعة واحدة كالشجر والنخل، فكان مقتضى الدليل أن يُميّز الواحد من الجنس، بزيادة الناء، كما فعل في نحو: «شَجَرَة»، و«شَجَرٍ»، و«نَخْلَة»، و«نَخْلٍ»، فلم يسع ذلك في هذه الأسماء؛ لأن في آخرها علامَةُ التأنيث، فتركوها على حالها، وفصلوا الواحد بالصفة، فقالوا إذا أرادوا الكثير: «حنوة». وإذا أرادوا الواحد، قالوا: «حنوة واحدة».

وكذلك «بهمي»، و«طرفاء»، و«خلفاء»، تقول: «عندِي بهمِي كثِيرَة»، و«بهمِي واحدة»، و«عندِي طرفاء كثِيرَة»، و«طرفاء واحدة»، و«خلفاء كثِيرَة»، و«خلفاء واحدة». ولم يجز أن تقول في الواحدة: «بُهْمَة»، ولا «طَرْفَاه»، كما قلت ذلك في «شَجَرَة»، و«نَخْلَة»؛ من قبل أنك لا تجمع بين علامَتي تأنيث في الكلمة واحدة. يدل على ذلك أن ألف «أَرْطَى»، و«عَلْقَى» لما كانت للإلحاق، ولم تكن للتأنيث، جاز أن تقول في الواحد: «عَلْقَاه»، و«أَرْطَاه» كما قلت في «شَجَرَة»، و«نَخْلَة». فـ«الحنوة» بالفتح: نبت طيب الرائحة، قال الشاعر [من الكامل]:

٧٨٥ - وكان أسماط المدينت حولها من تور حنوتها ومن جر جارها

(١) في الطبعتين: «عن»، والتصحيح عن جدول التصويبات الملحق بطبعة ليزغ ص ٩٠٩.

٧٨٥ - التحرير: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٤٩؛ ولسان العرب ٢٠٥/١٤ (حنا)؛ ونتاج العروس (حنا)؛ وبلا نسبة في ديوان الأدب ٩/٤.

وـ«البُهْمَى»: نبت يُشَبِّه رأسه سُبْلَ الزَّرْعِ، وليس إياته. وـ«الطِّرْفَاءُ»: شجر مُرّ. وـ«الحَلْفَاءُ»: نبت في الماء، لا واحد لـ«طِرْفَاءُ»، وـ«حَلْفَاءُ». قال سيبويه<sup>(١)</sup>: «الطِّرْفَاءُ» واحد وجمع. يريد أن هذا اللفظ يستعمل للواحد والجمع، فإذا أريد به الواحد، مُتَّيز بالصفة على ما ذكرنا. وقد ذكر بعضهم أنَّ واحد «طِرْفَاءُ»: «طَرْفَةً» بفتح الراء، وكذلك واحد «القَضْبَاءُ»: «قَصْبَةً»، وأما «الحَلْفَاءُ»؛ فقال الأصمعي: الواحد «حَلْفَةً» بالكسر، وقال أبو زيد والفراء: «حَلْفَةً» بالفتح، كـ«طَرْفَةً»، وـ«قَصْبَةً».

### فصل

#### [حمل الشيء على غيره في الجمع]

قال صاحب الكتاب: ويَحْمَلُ الشيءَ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْمَعْنَى، فَيُجْمِعُ جَمْعُهُ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «مَرْضَى»، وـ«هَلْكَى»، وـ«مَؤْتَى»، وـ«جَرْبَى»، وـ«حَمْقَى». حَمَلْتُ عَلَى «فَتْلَى»، وـ«جَرْحَى»، وـ«عَقْرَى»، وـ«الْدَّغْنَى» ونحوها مَا هُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى «مَفْعُولٍ»، وكذلك «أَيَامَى»، وـ«بَيْتَانِى» محمولاً عَلَى «أَوْجَاعَى»، وـ«أَحْبَاطَى».

\* \* \*

قال الشارح: أعلم أنَّ الشيءَ يُحَمَّلُ عَلَى الشيءِ لِمَنْاسَبَةِ بَيْنِهِمَا، إِمَّا مِنْ جَهَةِ اللفظ، إِمَّا مِنْ جَهَةِ الْمَعْنَى. وقد تقدَّمَ مِنْ ذَلِكَ كَثِيرٌ فِي التَّكْسِيرِ. وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ حَمَلَتْ عَلَى غَيْرِهَا لِتَقَارُبِهِمَا فِي الْمَعْنَى؛ وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْبَنَاءُ مِنَ الْجَمْعِ إِنَّمَا يُجْمِعُ عَلَيْهِ «فَعِيلٌ» إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى «مَفْعُولٍ»، وَذَلِكَ بِأَنَّ فَعْلَهُ مَا لَمْ يُسْتَمِّ فَاعِلُهُ مِنْ نَحْوِهِ: «قَتِيلٌ»، وـ«جَرِيحٌ». أَلَا تَرَى أَنَّ تَقْدِيرَهُ: قُتِيلٌ فَهُوَ قُتِيلٌ، وَجَرِيحٌ فَهُوَ جَرِيحٌ.

= اللغة: أنماط: جمع نَطَّ وهو ثوب من صوف ملوَّن يطرح على الهدوج. النور: الزهر. الحنوة: نبت طيب الرائحة. الجرجار: صوت الرعد، أو تردید صوت الماء في الحلق، ولعله نبت طيب الرائحة كذلك.

الإعراب: **أوْكَانْ**: الواو: بحسب ما قبلها، **كَانْ**: حرف مشبه بالفعل. **أَنْمَاطٌ**: اسم **كَانْ** منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **الْمَدِينَةُ**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **حَوْلَهَا**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، وـ**هَا**: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه متعلق بخبر **كَانْ** الممحوذ. **حَنْوَتَهَا**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، وـ**هَا**: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «وَمِنْ جَرْجَارَهَا»: الواو: حرف عطف، **مِنْ جَرْجَارًا**: جاز و مجرور متعلقان بخبر **كَانْ** الممحوذ، وـ**هَا**: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه.

وجملة **كَانْ أَنْمَاطٌ . . .**: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «**حَنْوَتَهَا** وأراد بها الجمع، ولو أراد المفرد، لقال: حنوة واحدة.

(١) الكتاب ٥٩٦/٣؛ وفيه: «وَطِرْفَاءُ لِلْجَمِيعِ، وَطِرْفَاءُ وَاحِدَةٌ».

ولا يجمع من ذلك على «فُعْلَى»، إلا ما كان من الآفات والمكاره التي يُصاب بها الحَيُّ، وهو غير مُرِيد لها، نحو: «الْدِيْغُ»، و«عَقِيرٌ»، فتقول في تكسيره: «قَتْلَى»، و«جَرْحَى»، و«لَذْعَى»، و«عَقْرَى». ولا يقال في «حَمِيدٍ»: «حَمَدَى» لأنَّه ليس بآفة، فأما «مَرْضَى»، و«هَلْكَى»، و«مَوْتَى»، و«جَرْبَى»، و«زَمْتَى»، فليس الباب فيها أن تجمع على «فُعْلَى» لأنَّ أفعالها لِمَا سُمِّي فاعله، نحو: «مَرْضٌ»، و«هَلْكَ»، و«مَاتٌ»، و«جَرَبٌ»، و«زَمِنٌ»، ولا تُبَنِّي لِمَا لَمْ يُسَمِّ فاعله، فلا يقال: «مَرْضٌ»، ولا «هَلْكٌ»؛ لأنَّها غير متعددة، فبابها أن تجمع جمع السلامة، نحو: «مَرِيضُون»، و«جَرِبُون»، و«زَمِنُون»؛ لأنَّها جارية على أفعالها، وتدخلها تاء التأنيث للفرق، فيقال: «مَرِضَتْ هَنْدٌ فَهِيَ مَرِيضةٌ»، و«زَمِنَتْ فَهِيَ زَمِنَةٌ»، فالقياس: «مَرِيضُون»، تجمعه بالواو والتون؛ لأنَّ مؤنثه يجمع بالألف والتاء، نحو: «مَرِيضَاتٌ»، و«زَمِنَاتٌ».

فأما جمعُهُم إِيَاهُ على «فُعْلَى»، فليس بالأصل، وإنما هو بالحمل على «جريح»، و«جَرْحَى»، و«قَتِيلٌ»، و«قَتْلَى»، لمشاركة «فَعِيلًا»، في معنى «مَفْعُولٌ» في المكروره. قال الخليل<sup>(١)</sup>: إنما قالوا: «مَرْضَى»، و«هَلْكَى» ونحوهما؛ لأنَّ هذه الأشياء أمرٌ أدخلوا فيها، وهم لها كارهون، فصار بمنزلة المفعول به، نحو: «جريح»، و«جرحى» و«عَقِيرٌ»، و«عَقْرَى». فهي فاعلة في اللفظ، ومفعولة في المعنى. وحمل «فاعِلٌ» هاهنا على «المَفْعُولٍ»، إذ كان في معناه، كما حملوا مفعولاً على «فاعِلٍ» إذا كان في معناه، نحو: قوله: «امْرَأَةٌ حَمِيدَةٌ»، فأدخلوا فيها التاء، وإن كانت بمعنى «مَفْعُولٍ»؛ لأنَّ الحمد شيء يُطلَبُ، ويُرَغَّبُ فيه، فصارت بمنزلة الفاعل.

والذي يدلُّ أنَّ باب «مَرْضَى»، و«هَلْكَى» ونحوهما محمول على «جرحى»، و«عَقِيرٌ» قوله: «زَمِنُون»، و«جَرِبُون»، ولو كان أصلًا كـ«جَرْحَى»، لم يجمع جمع السلامة، كما أنَّ «جريحًا» وبابه لا يجمع جمع السلامة؛ لأنَّه يستوي فيه لفظ المذكر والمؤنث، فيقال: «رجل جريح»، و«امرأة جريح»، فلا يقال: «جَرِيحاً» كما لا يقال: «جَرِيحةً». والحمل على المعنى هو الكثير، وقد جاء شيء من ذلك محمولاً على اللفظ، قالوا: «مِراضٌ»، كما قالوا: «ظَرِيفٌ»، و«ظِرافٌ»؛ لأنَّه «فاعِلٌ» مثله، قال جرير [من البسيط]:

٧٨٦- [قَتَلَنَا بِعَيْوَنِ زَائِهَا مَرَضٌ] وفي المِراضِ لَنَا شَجَرٌ وَتَغْذِيبٌ

(١) الكتاب ٦٤٨/٣، وفيه: «قال الخليل: وإنما قالوا: مَرْضَى وهَلْكَى وموْتَى وجَرْبَى وأشباه ذلك؛ لأنَّ ذلك أمرٌ يُبتَلُون به، وأدخلوا فيه، وهم له كارهون، وأصيروا به».

٧٨٦- التغريب: البيت لجرير في ديوانه ص ٣٤٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٧٧؛ ولسان العرب ٧/٢٣١ (مرض)؛ وتأج العروس ١٩/٥٤ (مرض).

شرح المفردات: المَرَضُ هنا: فتورُ النَّظرِ.

وقالوا: «هالِكُ»، و«هَلَّاكُ»، و«هالِكون»، كما قالوا: «شَاهِدُ»، و«شَهَادَةُ»، و«شَاهِدون». وقالوا: «جَرِبُ»، و«جِرَابُ»، جعلوه بمنزلة «حَسَنٍ»، و«جَسَانٍ»؛ لأنَّ «فَعْلًا» و«فَعَلًا» يتقاربان، ألا تراهم قالوا: «بَطْلُ»، و«أَبْطَالُ»، كما قالوا: «تَكَدُّ»، و«أَنْكَادُ». وقالوا أيضًا: «جُزْبُ» على القياس من قوله [من الكامل]:

٧٨٧- ما إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِغْتُ بِهِ كَالِيلُومْ هَانِيَءَ أَيْثُقِي جُزْبٌ  
وَمِثْلُ مَرْضَى»، و«هَلْكَى» قوله: «أَحْمَقُ»، و«حَمْقَى»، و«أَنْوَكُ»، و«أَنْوَكَى»،  
و«الْأَنْوَكُ» الأحمق، جعلوا ما أصيروا به في عقلهم بمنزلة ما أصيروا به في أبدانهم.  
ولا يجيء ذلك في كل ما كان مثله، ألا ترى أنك لا تقول في «بَخِيلٍ»: «بَخْلَى»،  
ولا في «سَقِيمٍ»: «سَقَمَى»؟ وقالوا: «يَتَامَى»، و«أَيَامَى» شَبَهُوهُمَا بـ«وَجَاعَى»،

= الإعراب: «قتلتنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والنون: ضمير متصلٍ مبني في محل رفع فاعل، و«نا»: ضمير متصلٍ مبني في محل نصب مفعول به. «بعيون»: جازٌ ومجرور متعلقان بـ«قتلتنا». «زانها»: فعل ماضٍ، و«ها»: ضمير متصلٍ مبني في محل نصب مفعول به. «مرض»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «وفي»: الواو: حرف استثناف، و«في»: حرف جزٌ. «المراض»: اسم مجرور، والجاز والمجرور متعلقان بمحدوف خبر للمبتدأ «شجو». «النا»: جازٌ ومجرور متعلقان بمحدوف حال من «شجو». «شجو»: مبتدأ مؤخرٌ مرفوع بالضمة. «تعذيب»: الواو حرف عطف، و«تعذيب»: اسم معطوف مرفوع. وجملة «زانها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «زانها»: في محل جزٌ نعت لـ«عيون».

وجملة «وفي المراض . . .»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.  
والشاهد فيه قوله: «مِرَاضٌ» في جمع «مَرِيضٌ»، وهو جمع محمول على اللفظ.

٧٨٧- التخريج: البيت لدرید بن الصمة في دیوانه ص ٣٤؛ والأغاني ٢٢/١٠؛ وإصلاح المنطق ص ١٢٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٧٨، ١٢٩؛ وشرح شواهد المعنى ص ٩٥٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٨٨؛ وجمهرة اللغة ص ٣٧٤.

اللغة: الهانئ: الذي يطلي الثوق بالقطران. الأينق: ج ناقه.  
المعنى: ما رأيت أقيع منه، إنه كطالي القطران وأيقع.

الإعراب: «ما إن»: «ما»: نافية، و«إن»: زائدة. «رأيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالثاء المتحرّكة و«التاء»: ضمير متصلٍ في محل رفع فاعل. «ولا»: الواو: عاطفة، «لا»: زائدة لتأكيد النفي. «سمعت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالثاء المتحرّكة، والناء: ضمير متصلٍ في محل رفع فاعل. «به»: جازٌ ومجرور متعلقان بالفعل سمعت. «كالِيلُومْ»: جازٌ ومجرور متعلقان بحال محدوفة لـ«هانئ». «هانئ»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضارف. «أيُّق»: مضارف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «جَرِبُ»: صفة لـ«أيُّق» مجرورة بالكسرة الظاهرة.  
وجملة «ما رأيت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ولا سمعت»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «جُزْبُ» جمعاً لـ«جَرِبُ» على القياس، والسماع جمعه على «جِرَاب». وفي البيت شاهد ثانٍ، وهو قوله: (ما إن رأيت) فقد جاءت إن زائدة لتأكيد النفي وليس بنافية وإنما كان الكلام إيجاباً على القاعدة القائلة: نفي النفي إثبات.

و«حَبَاطِي»؛ لأنهما مصائب ابتلوا بها كالأوجاع لعدم القييم بأمورهما. وإنما قالوا: إن «وجاعي»، و«حَبَاطِي» هما الأصل، و«يتامى»، و«أيامى» محمولان عليهما؛ لأن باب «فعالىٰ» أن يكون جمعاً لـ«فَعْلَانٌ»، ويكون الألف والنون بمنزلة الفي التأنيث. فواحد «وجاعي»: «وَجَعٌ»، وواحد «حَبَاطِي»: «حَبَطٌ». و«فَعِيلٌ»، و«فَعْلَانٌ» يشتركان كثيرة، كقولهم: «عَطْشٌ»، و«عَطْشَانٌ»، و«عَجَلٌ»، و«عَجْلَانٌ». وليس الواحد من «يتامى»، و«أيامى»: «يَتَمٌ»، و«أَيَّامٌ»، فيكون مثله، فلذلك حمله عليه، ولم يجعله أصلاً. وقال بعضهم: الأصل في «أيامى»: «أَيَّامٌ»، فقلبوا الياء إلى موضع اللام، ثم فعلوا به ما فعلوا بـ«مَدَارِي». والأول أقىسُ، فاعرفه.

### فصل

#### [رد المحنوف عند الجمع]

قال صاحب الكتاب: والمحنوف يردد عند التكسير، وذلك قولهم في جمع: «شَفَةٌ»، و«أَنْسَتٌ»، و«شَاءٌ»، و«يَدٌ»: «شِفَاهٌ»، و«أَنْسَاتٌ»، و«شِيَاهٌ»، و«أَيْدٌ»، و«يَدِيٌّ».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن ما حُذف منه حرف، وبقي على حرفين، على ضربتين: أحدهما ما تلحقه تاء التأنيث، فتكون كالعوض المحنوف، وذلك نحو «سَنَةٌ»، و«قُلَّةٌ»، و«شَفَةٌ»، و«شَاءٌ». والثاني ما لا تاء فيه كـ«دَمٌ»، و«يَدٌ».

فما كان من الأول، فالباب فيه أن يجمع بالألف والتاء، نحو: «سَنَواتٍ»، و«قُلَّاتٍ»؛ لمكان التاء في آخره. وقد يجمع بالواو والنون، نحو: «سَنَوْنَ»، و«قُلَّوْنَ». وقد تقدم ذلك وشرحه في الجمع الصحيح. وربما كسروا منها شيئاً، فحينئذ يردد فيه المحنوف كما يردد في التصغير، فمن ذلك «شَفَةٌ»، و«شِفَاهٌ»، و«شَاءٌ»، و«شِيَاهٌ». ولم يجمعوا ذلك بالواو والنون حيث كسروه، ورددوا ما حُذف منه، ولم يجمعوه أيضاً بالألف والتاء إذا أرادوا أدنى العدد، كأنهم استغنو بـ«شِفَاهٌ» و«شِيَاهٌ» عن أدنى العدد، وإن كانت من أبنية الكثرة، كما استغنو بـ«جُرْوحٍ» عن «أَجْرَاحٍ»، وقد تقدم مثل ذلك.

وزعن «شفة»، و«شَاءٌ» في الأصل «فَعْلَةٌ» كـ«جَفَنَةٌ»، و«قَضْعَةٌ»؛ ولذلك جمعت على «شِفَاهٌ»، و«شِيَاهٌ» كما قالوا: «جِفَانٌ»، و«قِصَاغٌ»، والأصل: «شَفَهَةٌ» اللام هاء، والهاء مشبهة بحرف العلة لخفايتها وضيقها بتطرفها. وهم كثيراً ما يحذفون حروف العلة إذا وقعت طرفاً، وبعدها تاء التأنيث، نحو: «بُتَّةٌ»، و«بُرَّةٌ»، و«قُلَّةٌ»، كأن تاء التأنيث قامت مقام المحنوف، فحُذفت الهاء هنا، كحذفها في «أَخٌ»، و«يَدٌ». يدل على ذلك ظهورها في التصغير من نحو: «شَفَهَةٌ»، وفي التكسير، نحو: «شِفَاهٌ». وقالوا في الفعل: «شَافَهَتْ مُشَافَهَةً»، ويقال للرجل العظيم الشَّفَّيْتَين: «شَفَاهِيٌّ». وذهب السيرافي إلى أنها

«شفهَةُ»، و«شَوْهَةُ»، بتحرٍيك العين، وتكسيرهما على «فعالٍ»، نحو: «شِفَاهٌ»، و«شِيَاهٌ» على حد «رَقَبَةٍ»، و«رِقَابٍ».

والوجه ما ذكرناه لأن باب «قصبةٍ»، و«جفنةٍ» أكثر من باب «قصبةٍ»، و«طَرْقَةٍ»، والعمل إنما هو على الأكثر لا على الأقل، مع أن الأصل عدم الحركة، فلا يحكم بها إلا بثبت. وزعم قوم أنه من الواو، وأصله «شَفَوةٌ» كـ«سَلْوَةٍ»، و«شَفْوَةٍ»؛ لأنَّه يقال في الجمع: «شَفَوَاتٌ»، و«رَجُلٌ أَشْفَى» إذا كان لا تنضم شفتاه كالأورق. والصحيح الأول، وما رأوه من «شَفَوَاتٍ» إن صَحَّ، فهو من معنى اللغة لا من لفظها، أو يكون كـ«عَضَةٍ» و«سَنَةٍ» في أنه يكون له أصلان: الهاء والواو.

وأما «شَاهٌ» فالاصل فيها «شَوْهَةٌ» أيضاً بسكون العين، ولامها هاء بدليل قولهم في التصغير: «شَوْهَيَةٌ»، وفي الجمع: «شِيَاهٌ»، ظهورُ الهاء دليل على ما قلناه، فحُذفت اللام على حد حذفها في «شَفَةٍ». ولما انحذفت الهاء، بقي الاسم «شَوْهَةٌ»، فانفتحت الواو لمحاورة تاء التائيت؛ لأنَّ تاء التائيت تفتح ما قبلها، نحو: «جَاءَ طَلْحَةُ»، و«رَأَى حَمْزَةُ» فقلبت الواو ألفاً؛ لتحرٍيكها وافتتاح ما قبلها، فصارت «شَاهٌ». فإذا أريد تكسيرها على أصل بنائتها قبل الحذف، وذلك على تقدير التمام، فما وجب له في حال التمام من الجمع، عوْمِل به.

ومن ذلك «استٌّ»، و«أَسْتَاهٌ»، و«يَدٌ»، و«يَدِيٌّ»، و«دَمٌ»، و«دِمَاءٌ». فأما «استٌّ»، فأصله: «سَتَهٌ» بالتحرٍيك، ولا ماء هاء، فحُذفت اللام، وأُسْكِنَت الفاء لتدخل الهمزة عوضاً من المحذوف، فصار «استٌّ». والذي يدل أن اللام هاء قولهم: «رَجُلٌ أَسْتَهٌ بَيْنَ السَّتَّهِ» إذا كان كبير العجز، وـ«السَّتْهُمْ» وـ«السَّتَّاهِيٌّ» مثله. وظهورُ الهاء فيما ذكرنا دليلاً على أن اللام هاء. وربما حذفوا العين، وأبقوا اللام التي هي هاء، فقالوا: «رَجُلٌ سَهٌّ» قال الشاعر [من الطويل]:

٧٨٨- شَائِكٌ قُعِينٌ غَثَا وَسَمِيَّهَا      وَأَنْتَ السَّهُ السُّفْلَى إِذَا دُعِيَتْ نَضِرُّ

٧٨٨- التخريج: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٣٨؛ ولسان العرب ٢١٢/٥ (نصر)، ٤٩٥/١٣ (سته)؛ والتبيه والإيضاح ٢١٤/٢؛ وتابع العروس ٢٢٦/١٤ (نصر)؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٥/٣٥، ٦/١١٩؛ وكتاب العين ٣/٤٦.

اللغة والمعنى: شائِك: سَبَقْتُكَ، أو أَعْجَبْتُكَ، أو أَحْزَنْتُكَ. القعين: تصغير القعن وهي الجفنة الكبيرة يعجن فيها، ولعلها اسم قبيلة. غثَا وسمِيَّهَا: رديتها وجيدتها. السه: فتحة الشرج. «نصر»: اسم قبيلة.

يريد: لقد سبقك الصالحون والطالحون، وصررت من أرذل الناس عندما تذكر قبيلة نصر.

الإعراب: «شائِك»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين، والباء للتأنيث، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «قعيِن»: فاعل مرفوع =

وفي الحديث «العينُ وكاءُ السَّوءِ»<sup>(١)</sup>. والأولُ أكثر؛ لأنَّ الحذف في اللامات أكثر منه فيما هو عينٌ. ويدلُّ على أنَّ الأصل «سَتَةً» بفتح العين قولُهم في جمعه لأدنى العدد: «أَسْتَاهَا»، ولو كان «فَعْلًا» كـ«فَلْسٍ»، وـ«كَعْبٍ»، لقليلٍ في جمعه: «أَسْتَهَا»، كما قالوا: «أَفْلَسٌ»، وـ«أَكْعَبٌ». ولا تكون الفاء مضمة أو مكسورة؛ لأنَّ الفتحة قد ظهرت في «سَتَهَا». وهذا نصٌّ.

وأَنَا «يَدِي»، فقد تقدم الكلام عليها، وأنَّها «يَدِي» بسكون العين من غير خلاف. وإنما قلنا ذلك؛ لأنَّ الحرفة زيادة، ولا سبيل إلى الحكم بالزيادة حتى تقوم الدلالة عليها، وليس في قوله [من الكامل]:

يَدِيَانِ بَيْنَضَاوَانِ عَنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَنِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهِّدَا<sup>(٢)</sup>

دليلٌ على حركة العين؛ لأنَّ اللام لما حذفت، وصارت العين حرف الإعراب، وتعاقبت عليها حركات الإعراب، ثم رُدَّت اللام، لم تسكن العين التي كانت متحركةً، إذ لو سكنت، لصار الرُّدَّ كَلَا رَدًّا. وهذا الاسمُ من باب «سَلِيسٍ»، وـ«قَلِيقٍ»، فاؤه ولامه ياء، وهو نادر، ليس في الأسماء مثله. والذي يدلُّ أنَّ لامه ياء قولُهم: «يَدَيْتُ إِلَيْهِ يَدًا» إذا أوليتها معروفاً. قال الشاعر [من الوافر]:

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْنَهَاسِ بْنِ وَهْبٍ بَأْسَفَلِ ذِي الْجِدَادِ يَدَ الْكَرِيمِ<sup>(٣)</sup>

= بالضمة. «غثها»: بدل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، وـ«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «وسمينها»: الواو: حرف عطف، «سمين»: معطوف على «غث» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، وـ«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «وأنت»: الواو: حرف استثناف، «أنت»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «السه»: خبر مرفوع بالضمة. «السفلى»: نعت مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محل نصب مفعول فيه. «دعيت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والباء: للتأنيث. «نصر»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. وجملة «شأتك عين»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت السه»: استثنافية لا محل لها كذلك. وجملة «دعيت نصر»: في محل جز مضاف إليه.

والشاهد في قوله: «أنت السه السفلى» حيث حذف عين الاسم (الباء) وأبقى فاءه ولامه.

(١) ورد الحديث في سنن ابن ماجه ٤/١٧٧؛ والسنن الكبرى ١١٨/١؛ وحلية الأولياء ٥/١٥٤؛ والكامن في الضعفاء ٢/٤٧١.

وانظر: موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف ٥/٥٢٣.

(٢) تقدم بالرقم ٦٨٤.

٧٨٩ - التخريج: البيت لمعقل بن عامر الأسدي في شرح ديوان الحماسة للتبريزى ١/٩٩؛ ولبعض بنى أسد في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٩٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٧٨/٧؛ ولسان العرب ١٣٩/١٤ (جدا)، ٤٢١/١٥ (يدى).

اللغة والمعنى: يدٍت: قدمت يدًا، أي معروفاً. يريد أنه قدم معروفاً في أسفل هذا الموضع لابن حسحاس بن وهب، كما يفعل ذوو الكرم بها.

وسميت «النعممة» يَدًا؛ لأن الإعطاء إنما يكون باليد، فسميت بها كما سموا الجلَفَ يَمِيناً، لأنهم كانوا يتعاطون أيديهم عند الحَلْفِ، ولكون اليد «فعلاً» جُمعت في القلة على «أفعُل»، نحو: «أَيْدِي»، كما قالوا: «أَذْلِ»، وأَجْزِرِ». وقالوا: «يَدِي» من قوله [من الطويل]:

٧٩٠ - [فَلَنْ أَذْكُرَ النَّعْمَانَ إِلَّا بِصَالِحٍ]   فَإِنَّ لَهُ عَنِي يُدِيَا وَأَنْعَمَا  
وهذا الجمع أيضًا مما يدل على أن اليد « فعل »؛ لأن هذا الجمع إنما يكون لما هو على زنة « فعل » ساكن العين نحو « عَبْدِي »، و« عَيْدِي »، و« كَلْبِي »، و« كَلِيلِي »، فاعرفه.  
فأمًا « دَمْ » فأصله « ذَمِيْ »؛ لقوله [من الوافر]:

### جَرَى الدَّمْمَيَانُ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ<sup>(١)</sup>

ومن قال: « الدَّمْمَوَانُ » جعله من الواو، والأول أكثر. وذهب أبو الحسن، وأبو

= الإعراب: « يَدِيتُ »: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك ، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل . « عَلَى ابْنِ »: جاز و مجرور متعلقان بـ « يَدِيتُ ». « حَسْحَاسٌ »: مضارف إليه مجرور بالكسرة ، وهو مضارف . « ابْنٌ »: مضارف إليه مجرور بالكسرة ، وهو مضارف . « وَهَبٌ »: مضارف إليه مجرور بالكسرة . « بِأَسْفَلٍ »: جاز و مجرور متعلقان بـ « يَدِيتُ ». « ذِي »: مضارف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضارف . « الْجَدَاهُ »: مضارف إليه مجرور بالكسرة . « يَدٌ »: مفعول به منصوب بالفتحة ، وهو مضارف . « الْكَرِيمُ »: مضارف إليه مجرور بالكسرة .  
وجملة « يَدِيتُ »: ابتدائية لا محل لها من الإعراب .

والشاهد فيه قوله: « يَدِيتُ »، وهو دليل على أن لام الفعل « يَدِي » ياء .

٧٩٠ - التخريج: البيت لضمير بن ضمرة بن ضمرة في لسان العرب ٢٧٦/١٢ (زنم)؛ ونواذر أبي زيد ص ٥٣؛ وللأشعشى في لسان العرب ٤٢١/١٥ (يدي)؛ وللنابغة الذبياني في لسان العرب ١٢/٥٧٩ (نعم)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٨٠/٧؛ وسر صناعة الإعراب ٢٤٠/١؛ ولسان العرب ٣٢/٣ (سود)، (حق) .

اللغة والمعنى: : اليد: جمع يد وهي المعروفة. الأنعام: جمع النعمة. يريد أنه لن يذكر النعمان بسوء فهو صاحب فضل عليه.

الإعراب: « فَلَنْ »: الفاء: بحسب ما قبلها، « لَنْ »: حرف ناقص . « أَذْكُرُ »: فعل مضارع منصوب بالفتحة ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا . « النَّعْمَانُ »: مفعول به منصوب بالفتحة . « إِلَّا »: حرف حصر . « بِصَالِحٍ »: جاز و مجرور متعلقان بالفعل « أَذْكُرُ ». « فَإِنْ »: الفاء: حرف استئناف لا محل له ، « إِنْ »: حرف مشبه بالفعل . « لَهُ »: جاز و مجرور متعلقان بخبر مقدم ممحوف . « عَنِي »: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلّم ، والباء: ضمير متصل مبني في محل جز مضارف إليه « يَدِيَا »: اسم « إِنْ » منصوب بالفتحة . « وَأَنْعَمَا »: الواو: حرف عطف ، « أَنْعَمَا »: اسم معطوف على « يَدِيَا » منصوب بالفتحة .

وجملة « أَذْكُرُ »: بحسب الفاء . وجملة « إِنْ لَهُ يَدِيَا »: استئنافية للتعميل لا محل لها من الإعراب .

والشاهد فيه قوله: « يَدِيَا » جمعاً شاداً ليد بمعنى المعروفة والعطية .

العباس المبرد إلى أن أصله «دمي» بالتحريك، فهو «فَعَلُ» كـ«جَبَلٌ»، وأن جمعه جاء مخالفًا لنظرائه. قالا: والذى يدل على ذلك أن الشاعر لما اضطر، عاد إلى الأصل، لا ترى إلى قوله [من الطويل]:

فَلَسْنَا عَلَى الْأَغْقَابِ تَذَمَّى كُلُومُنَا  
وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا<sup>(١)</sup>

وقال الآخر [من الرمل]:

٧٩١- **غَفَلْتُ ثُمَّ أَتَتْ شَطَنْلَبَهُ فَإِذَا هِي بِعِظَامِ دَمَّا**  
قالا: ولا يلزم على هذا قوله [من الكامل]:

يَدِيَانَ بِيَضَاوَانَ عَنْدَ مَحَلَّمَ<sup>(٢)</sup>

لاحتمال أن يكون على لغة من قصر، وقال: «هذه يَدَى»، و«رأيت يَدَى»، و«مررت بِيَدَى» كـ«رَخَى» و«فَقَأَا». والوجه الأول، لما ذكرناه، ولأنك تجمعه في الكثرة على «دماء»، و«دمي» على حد «ظَبَنِي»، و«ظَبَاء» و«ظَبَى»، و«ذَلِو»، و«ذِلَاء»، و«ذُلِي». وأما قولهما: إن جمعه جاء مخالفًا، فالالأصل عدم مخالفته القياس، وسلوك مَحَجَّته، ومَهْمَماً أَمْكَنَ العمل به، فلا يُعدَّ عنه، وأما قوله [من الطويل]:

وَلَكَنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا<sup>(٣)</sup>

فعلى لغة من قصر، فاعرفه.

(١) تقدم بالرقم ٦٨٧.

٧٩١ - التخريج: البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٠٧؛ والأشباء والنظائر ٥/٩٧؛ وتخليص الشواهد ص ٧٧؛ وخزانة الأدب ٧/٤٩١، ٤٩٣؛ والدرر ١/١١؛ ورصف المبني ص ١٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٧؛ ولسان العرب ٥/٣١١ (برغز)، ٢٠/١٢ (أطم)؛ والمنصف ٢/١٤٨؛ وهمع الهوامع ١/٣٩.

المعنى: سهت عنه وتعافت، ثم تذكرته، فوجده عظامًا ودماء (أكلته الوحش).

الإعراب: «غفلت»: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، والباء: للثانية. «ثم»: حرف عطف. «أنت»: يعرب إعراب (غفلت). «قطبه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «إذا»: القاء: حرف استثناف، «إذا»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه، يفيد معنى المفاجأة. «هي»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «عظام»: جاز و مجرور متعلقان بخبر محنوف. «ودما»: الواو: للعاطف، و«دمما»: اسم معطوف على «عظام» مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعدد.

وجملة «غفلت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت»: معطوفة عليها لا محل لها كذلك. وجملة «قطبه»: في محل نصب حال من فاعل «أنت». وجملة «هي عظام»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «دمما» على الأصل، على قول أبي الحسن وأبي العباس المبرد.

(٣) تقدم بالرقم ٦٨٧.

(٤) تقدم بالرقم ٦٨٤.

### فصل

#### [جمع المذكّر الذي لم يُكسرَ]

قال صاحب الكتاب: والمذكّر الذي لم يُكسرَ، يُجمع بالألف والباء، نحو قولهم: «السُّرَادِقَاتُ»، و«جِمَالٌ سِبَخَلَاتٌ وسِبَطَرَاتٌ». ولم يقولوا: «جُوالِقاتٍ» حين قالوا: «جَوَالِيقُ». وقد قالوا: «بُوانَاتٍ» مع قولهم «بُونٌ».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن هذه الأسماء، لما لم يدخلها التكسير، وكانت قد تصير إلى تأنيث الجمع، تخيلوا فيها التأنيث، فجمعوها بالألف والباء على حد ما فيه تاء التأنيث، فقالوا: «سُرَادِقَاتُ»، والواحد: «سُرَادِقٌ»، وهو البيت من القطن. وقالوا: «جِمَالٌ سِبَخَلَاتٌ»، والواحد: «سِبَخَلٌ» مثل «قِمَطْرٍ»، وهو البعير الضخم. وقالوا: «سِبَطَرَاتٌ»، والواحد: «سِبَطَرٌ»، أي: ممتد طويل، وقالوا: «جَوَالِيقُ»، ولم يقولوا: «جوالِقاتٍ»، فيجمعوه بالألف والباء حيث كسروه، وقالوا: «جَوَالِيقُ»، و«الجَوَالِقُ»: وعاء من صوف وغيره. وقالوا: «بُوانَاتٍ» مع قولهم: «بُونٌ»، والواحد: «بِوانٌ» بكسر الباء، وهو عمود من أعمدة الخين، فجمعوه بالألف والباء مع أنهم قد كسروه. وذلك قليل، وما كان من هذا الجمع، فسيله أن يُحفظ ولا يقتصر عليه.

## ومن أصناف الاسم

### المعرفة والنكرة

#### فصل

#### [تعريف المعرفة وأضريها]

قال صاحب الكتاب : فالمعرفة ما دلّ على شيءٍ بعينه ، وهو خمسةُ أضرب : العَلْمُ  
الخاصُ ، والمُضْمِرُ ، والمُبْهَمُ وهو شيتان : أسماء الإشارة ، والموصولات ، والداخلُ عليه  
حرفُ التعريف ، والمضافُ إلى أحد هؤلاء إضافةً حقيقةً .

\* \* \*

قال الشارح : اعلم أنَّ المَعْرِفَةَ في الأصل مصدرٌ «عَرَفْتُ مَعْرِفَةً وَعَزَفْتُ» ، وهو من المصادر التي وقعت موقع الأسماء ، فالمراد بالمعرفة الشيء المعروف ، كالمراد بنَسْجَ  
اليَمَنَ آنَه منسوج اليَمَنَ ، وكقوله تعالى : «هَذَا أَخْلَقُ اللَّهُ»<sup>(۱)</sup> ، أي : مَخْلُوقُه ، وكذلك النكرة  
بمعنى المنكور ، والمراد بالمعرفة ما حَصْ واحِدًا من الجنس ، لا يتناول غيره ، وذلك متعلِّقٌ بمعرفة المخاطب دون المتكلِّم ، إذ قد يذكر المتكلِّم ما هو معروض له ، ولا يعرفه  
المخاطب ، فيكون منكورةً ، كقول القائل لمن يخاطبه : «في داري رجلٌ» ، و«لي بُستانٌ» ،  
وهو يُعرف الرجل والبستان ، وقد لا يُعرفه المتكلِّم أيضًا ، نحو قوله : «أنا في طَلَبٍ  
غلام أشتريه ، ودارِ أكتريها» ، ولا يكون قصدُه إلى شيءٍ بعينه .

واعلم أنَّ النكرة هي الأصل ، والتعريف حادثٌ ؛ لأنَّ الاسم نكرةٌ في أول أمره مبهمٌ  
في جنسه ، ثُمَّ يدخل عليه ما يُفرد بالتعريف ، حتى يكون اللفظ لواحدٍ دون سائر جنسه ،  
كقولك : «رَجُلٌ» ، فيكون هذا الاسم لكلَّ واحدٍ من الجنس ، ثُمَّ يحدث عهُدُ المخاطب  
لواحدٍ بعينه ، فتقول : «الرَّجُلُ» ، فيكون مقصورًا على واحدٍ بعينه ، فالنكرةُ سابقةٌ ، لأنَّها  
اسم الجنس الذي لكلَّ واحدٍ منه مثلُ اسم سائر أممته ، وضعه الواضحُ للفصل بين  
الأجناس ، فلا تجد معرفةً إلَّا وأصلُها النكرة ؛ إلَّا اسْمَ الله تعالى ؛ لأنَّه لا شريكَ له

(۱) لقمان : ۱۱

سبحانه وتعالى، فالتعريف ثانٍ أتى به للحاجة إلى الحديث عن كلّ واحد من أشخاص ذلك الجنس، إذ لو حدث عن النكرة، لَمَا علم المخاطب عِمْنَ الحديث، ويزيد ما ذكرناه عندك وُضوحاً أنَّ الإنسان حين يُولَد، فيُطلق عليه حينئذ اسمُ رجل، أو امرأة، ثم يُميَّز باللقب، والاسم.

والمعارف خمسةٌ على ما ذكر، فمنها العَلَمُ الْخَاصُّ، نحو: «زيد»، و«عبد الله»، فهو معرفةٌ؛ لأنَّه موضوع بإزاره واحد بعينه لا يشركه فيه غيره، وقد تقدم الكلام في الأعلام في أول الكتاب.

وقوله: «الخاص» تحرِّزُ من الأسماء العامة، نحو «رجل»، و«فرس» ونحوهما من أسماء الأجناس، فإنَّ الأسماء كلَّها أعلامٌ على مسمياتها، إلَّا أنَّ منها ما مسماه عامٌ، وهو اسمُ الجنس، ومنها ما مسماه خاصٌّ، نحو: «زيد»، و«عبد الله»، ونحوهما. فاسمُ الجنس مسماه عامٌ، والعَلَمُ مسماه خاصٌّ.

ومنها المضمَّر، وهو ضربٌ من الكلمة فكلُّ مضمُّر كناية، وليس كلَّ كناية مضمُّراً. وإنما صارت المضمُّرات معارفٌ؛ لأنَّك لا تُضمِّرُ الاسم إلَّا وقد علم السامِعُ على مَنْ يعود، فلا تقول: «ضربيته»، ولا «مررت به» حتى يعرِفه، ويدري مَنْ هو.

ومن ذلك الأسماء المُبْهَمَة، وهي ضربان: أسماء الإشارة، والموصولات، فأما أسماء الإشارة، فتحو «ذَّا»، و«ذَذَّا»، و«ذَانَ»، و«أُولَاءُ». ومعنى الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإنَّ كان قريباً، نبهَتْ عليه بها نحو «هذا»، و«هاتَّا»؛ وإنْ كان بعيداً، ألحقتْه كافَ الخطاب في آخره، نحو: «ذَاكَ» للفرق بينهما. ومعنى التعريف فيه أنَّ يختصُّ واحداً ليعرفه المخاطبُ بحاسة البَصَرِ، وغيره من المعارف يختصُّ واحداً ليعرفه بالقلب. ومن الفرق بين المضمُّر والمبهَم، أنَّ المضمُّر في الغائب يبيَّن بما قبله، وهو المظهر الذي يعود عليه المضمُّر، نحو قولك: «زيد مررت به»، والمبهَمُ الذي هو اسم الإشارة يُفسَّر بما بعده، وهو اسمُ الجنس كقولك: «هذا الرجل والشَّوْبُ» ونحوه. وقد مضى الكلام على أسماء الإشارة بما فيه مقتضٌ.

والمعنى بالإبهام وقوعها على كلِّ شيءٍ من حَيَوان وجَمَاد وغيرهما، ولا تختصُّ مسمى دون مسمى، هذا معنى الإبهام فيها، لا أنَّ المراد به التنکير، ألا ترى أنَّ هذه الأسماء معارفٌ لما ذكرناه فيها.

والقسم الثاني من المبهَمات - وهو الاسم الموصول كـ«الَّذِي»، وـ«الَّتِي»، وـ«مَنْ»، وـ«مَا»، وتقدم الكلام عليها. وكلُّها معارفٌ بصلاتها، فبيَّنَها بما بعدها أيضاً، إلَّا أنَّ أسماء الإشارة تُبيَّن باسم الجنس، والموصولات تبيَّن بالجمل بعدها. والذِّي يدلُّ أنها معارفٌ أنه يمتنع دخُولُ علامَة النكرة عليها، وهي «رُبٌّ»، وتُوصَفُ بالمعارف، نحو

قولك : «جاءني الذي عندك العاقل». وتقع أيضاً وصفاً للمعارف ، نحو : «جاءني الرجل الذي عندك». وكلها مبهمة ؛ لأنها لا تخص مسمى دون مسمى ، كما كانت أسماء الإشارة كذلك . وأما الداخل عليه الألف واللام ، فنحو : «الرجل» ، و«الغلام» ، إذا أردت واحداً بعينه معهوداً بينك وبين المخاطب ، كقول القائل : «لقيت رجلاً» ، فيقول المخاطب : «وما فعل الرجل؟» أي : المعهود بيّني وبينك في الذكر ، أو تكون معه في حديث رجل ، ثم يأتي ذلك الرجل ، فتقول : «وأفى الرجل» ، أي : الذي كنا في حديثه وذكره وافي . فلا بد في تعريف العهد من ثلاثة : المذكور ، والمتكلّم ، والمخاطب .

وتكون اللام لتعريف الجنس ، كقولك : «الدينار خير من الدرهم» ، و«الرجل خير من المرأة» ولا تعني بقولك : «الدينار» ، و«الرجل» شخصاً مخصوصاً تفضل له ، وإنما تريد الجنس أجمع ، ويكشف عن ذلك قوله تعالى : «إِنَّ الْإِنْسَنَ لَفِي خُثْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلِمُوا الصَّلَاةَ حَتَّىٰ»<sup>(١)</sup> ، فالإنسان هنا عام يراد به جميع الأدميين ، بدليل استثناء الجمع منه ؛ لأنّه إنما يُستثنى الأقل من الأكثر ، ومحال استثناء الأكثر من الأقل . وللألف واللام أقسام تذكر في موضعها من الكتاب ، إن شاء الله تعالى .

ومن الفرق بين تعريف العهد ، وتعريف الجنس أن العهد لا بد فيه من تقديم المذكور ، ولذلك يحسن أن يقع موقعه المضمر فتقول : «جاءني رجل» ، و«فعل الرجل» وإن شئت قلت : «وفعل» على إضماره لتقديم ذكره ، وكذلك قوله تعالى : «إِنَّ مَعَ الْقُرْبَىٰ سَرًا»<sup>(٢)</sup> ، لو كان كلاماً ، لجاز أن يقال : «معه» وليس كذلك الجنس ، فاعرفه .

\* \* \*

### [أعرف المعرف]

قال صاحب الكتاب : وأعرّفها المضمر ، ثم العلم ، ثم المبهم ، ثم الداخل عليه حرّ التعريف ، وأما المضاف ، فيعتبر أمره بما يضاف إليه . وأعرف أنواع المضمر ضمير المتكلّم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب .

\* \* \*

قال الشارح : أعلم أن المعرف ، وإن اشتراك في أصل التعريف ، فهي تتفاوت في ذلك ، وبعضها أعرف . فكأنما كان الاسم أخْصَّ ، كان أعرف . وقد انقسموا في القول بأعرف المعرف بحسب انقسام المعرف ، فقال قوم : أعرف المعرف المضمر ، ثم الاسم العلم ، ثم المبهم ، ثم ما فيه الألف واللام . واحتجوا بأن المضمر لا اشتراك فيه لتعيينه بما

<sup>(١)</sup> العصر : ٢ - ٣.<sup>(٢)</sup> الشرح : ٥ - ٦.

يعود إليه، ولذلك لا يوصف، ولا يوصف به، وليس كذلك العَلَمُ، فإنه يقع فيه الاشتراك، ويُميّز بالصفة.

وذهب آخرون إلى أن الاسم العلم أعرف المعارف، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ما عُرف بالألف واللام، وهو مذهب الكوفيين<sup>(١)</sup>، وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي. واحتتجوا بأن العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشِّرْكَة عارضةً، فلا أَنْرَ لِهَا. قالوا: والمضمر يصلح لكل مذكور، فلا يخص شيئاً بعينه، وقد يكون المذكور قبله نكرة، فيكون نكرة أيضاً على حسب ما يرجع إليه، ولذلك تدخل عليه «رَبٌّ» من قولهم: «رَبُّهُ رَجُلًا».

وذهب قوم إلى أن المبهم أعرف المعارف، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، وهو رأي أبي بكر بن السَّرَّاج، واحتتج بأن اسم الإشارة يتعرف بشيئين: بالعين، والقلب، وغيره يتعرف بالقلب لا غيره. وهو ضعيف؛ لأن التعريف أمرٌ راجع إلى المخاطب دون المتكلّم، وما ذكره يرجع إلى معرفة المتكلّم، وأما المخاطب، فلا عِلْم له بما في نفس المتكلّم.

والذهب الأول، وعليه الأكثر، وهو مذهب سيبويه لما ذكرناه؛ وأما قولهم: إنه قد يعود إلى نكرة، فيكون نكرة، فنقول: لا نُسلِّم أنه يكون نكرة؛ لأننا نعلم قطعاً من غُني بالضمير؛ وأما دخول «رَبٍّ» عليه في «رَبِّهِ»، فهو شاذٌ مع أنه يفسّر بما بعده، فصار بمنزلة النكرة المتقدمة، وأسماء الأعلام أعرف من أسماء الإشارة؛ لأن الأعلام تُوصَف، ولا يُوصَف بها، وذلك دليلٌ على ضعف التعريف فيها، ولذلك قلنا بانحطاط تعريفها عن المضمرات. وأسماء الإشارة توصَف، ويُوصَف بها، والصفة لا تكون أخص من الموصوف. وجواز الوصف بالاسم، ووصفه مُؤذن بوهْن تعريفه وضيقه، ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد الطويل»، فـ«الطويل» أعمُ من «زيد» وحده؛ لأن الطويل كثير، وزيد أخصُّ من «الطويل».

وأسماء الإشارة أعرف مما فيه الألف واللام لما ذكرناه، فالألف واللام أبهم المعارف وأقربها من النكرات، ولذلك قد نُعِتَّ بالنكرة كقولك: «إني لأمُّ بالرجل غيرك، فيتَعَنُّني، وبالرجل مثلك، فيتَعَنُّني»؛ لأنك لا تقصد رجلاً بعينه. ومن ذلك قوله تعالى: «أَهَدِنَا الصِّرَاطَ السُّقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْغَضُوبِ عَلَيْهِمْ»<sup>(٢)</sup>، جعل «غَيْرَهَا» نعْتاً لـ«الَّذِينَ»، وهي في مذهب الألف واللام التي لم يقصد بها شيء بعينه. ويدل على ذلك أنَّ من المعرفة بالألف واللام ما يستوي في معناه ما فيه الألف واللام، وما لا

(١) انظر المسألة الأولى بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والكوفيين». ص ٧٠٧ - ٧٠٩.

(٢) الفاتحة: ٦ - ٧.

لام فيه، نحو: «شربَتْ ماءً والماء»، و«أكلَتْ خبزًا والخبز»؛ ولذلك امتنع أن ينبع ما فيه الألفُ واللام بالمبهم.

وأما المضاف، فيعتبر أمره بما يضاف إليه، فحكم المضاف حكم المضاف إليه، فإذاً ما أضيف إلى المضمر أعرف مما أضيف إلى العلم، وما أضيف إلى العلم أعرف مما أضيف إلى المبهم، وما أضيف إلى المبهم أعرف مما أضيف إلى ما فيه الألفُ واللام. فعلى هذا لا تتصف العلم بما أضيف إلى المضمر، فلا تقول: «مررت بزيدي أخيك» على الوصف، ويجوز على البدل، ولا تتصف المبهم بما أضيف إلى مضمر أو علم، فلا تقول: «مررت بهذا أخيك، أو صاحب عمرو» على النعت، ولا تتصف ما فيه الألف واللام بما أضيف إلى غيره مما لا لام فيه.

واعلم أن المضمرات، وإن كانت أعرّف المعارف، إلا أنها تتفاوت أيضًا في التعريف، فبعضها أعرف من بعض، فأعرّفها وأخضعها ضمير المتكلّم، نحو: «أنا»، والتاء في « فعلتُ»، والياء في «غلامي»، و«ضربي»؛ لأنّه لا يُشارِك المتكلّم أحدٌ، فيدخل معه، فيكون ثمَّ لبسٌ. ثمَّ المخاطب، وإنما قلنا: إنَّ المخاطب منحطٌ في التعريف عن المتكلّم؛ لأنَّه قد يكون بحضوره اثنان أو أكثر، فلا يُعلَم أيُّهم يخاطب. ثمَّ الغائب، وإنما انحطَّ ضمير الغائب عنهم؛ لأنَّه قد يكون كنایة عن معرفة وعن نكرة، حتى قال بعض النحوين: إنَّ كنایة النكرة نكرة، ولذلك أجازوا «ربُّ رجلٍ وأخيه». فهذا ترتيبُها في التعريف، فاعرفه.

\* \* \*

### [تعريف النكرة]

قال صاحب الكتاب: والنكرة ما شاع في أمته، كقولك: «جاءني رجلُ»، و«ركبتُ فرسًا».

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم أن النكرة أصلٌ للمعرفة ومتقدمةً عليها، وهي كلُّ اسم يتناول مسميين فصاعداً على سبيل البدل، فهو نكرة، وذلك نحو: «رَجُلٌ»، و«فَرَسٌ». لا ترى أن «رجلًا» يصلح لكل ذكرٍ من بني آدم، و«فرسٌ» يصلح لكل ذي أربعِ صَهَالٍ. وعلامتها أن تحسن فيها «ربُّ» واللام، نحو: «ربُّ رجلٍ والرجلُ».

وبعض النكرات أنكرُ من بعض، فما كان أكثرَ عموماً، كان أوغلَ في التنکير، فعلى هذا «شيءٌ» أنكرُ من «جسم»؛ لأنَّ كلَّ جسم شيءٌ؛ وليس كلُّ شيء جسماً، و«جسم» أنكرُ من «حيوان»؛ لأنَّ كلَّ حيوان جسم، وليس كلُّ جسم حيواناً، و«حيوان» أنكرُ من إنسان، و«إنسان» أنكر من «رجل» و«امرأة»، فاعرف ذلك.

## ومن أصناف الاسم

### المذكّر والمؤنث

#### فصل

#### [تعريف المذكّر والمؤنث]

قال صاحب الكتاب : المذكّر ما خلا من العلامات الثلاث التاء والألف والياء ، في نحو : «عُزَفَة» ، و«أَرْضٌ»<sup>(١)</sup> ، و«خَبْلَى» ، و«خَمْرَاء» ، و«هَذِي» ، والمؤنث ما وُجِدَتْ فِيهِ إِحْدَاهُنَّ .

\* \* \*

قال الشارح : التذكير والتأنيث معنيان من المعاني ، فلم يكن بِدُّ من دليل عليهما ، ولما كان المذكّر أصلًا ، والمؤنث فرعًا عليه؛ لم يتحتاج المذكّر إلى علامة ؛ لأنَّه يُفهَمُ عند الإطلاق ، إذ كان الأصل ، ولما كان التأنيث ثانِيَا ، لم يكن بِدُّ من علامة تدلُّ عليه ، والدليل على أنَّ المذكّر أصلٌ أمران : أحدهما مجئُهم باسم مذكّر يُقْسِمُ المذكّر والمؤنث ، وهو شَيْءٌ . الثاني أنَّ المؤنث يفتقر إلى علامة . ولو كان أصلًا ، لم يفتقر إلى علامة ، كالنكرة لِمَا كانت أصلًا ، لم تفتقر إلى علامة . والمعروفة لِمَا كانت فرعًا ، افتقرت إلى العلامة ، ولذلك إذا انضمَّ إلى التأنيث العَلَمِيَّةُ ، لم ينصرف ، نحو : «زَيْنَبٌ» ، و«طَلْحَةٌ» ، وإذا انضمَّ إلى النكرة ، انصرف ، نحو : «جَفَنَة» ، و«قَصْعَة» . فإذا قد صار المذكّر عبارةً عن ما خلا من علامات التأنيث ، والمؤنث ما كانت فيه علامةٌ من العلامات المذكورة .

وعلامات التأنيث ثلاثة : التاء ، والألف ، والياء . والكلام : أسماء وأفعال وحروف ، والذي يؤثُّ منها الأسماء دون الأفعال والحرروف ؛ وذلك من قبل أنَّ الأسماء تدلُّ على مسمياتٍ تكون مذكّرةً ومؤنثةً ، فتدخل عليها علامة التأنيث أمارةً على ذلك ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، ولا الحروف .

أما الأفعال ؛ فلأنَّها موضوعة للدلالة على نسبة الحَدَث إلى فاعلها ، أو مفعولها من نحو : «ضَرَبَ زِيدًا» ، و«اضْرَبَ عُمَرَو» ، فدلالةُها على الحَدَث ليست من جهة اللفظ ، وإنما هي التزام ، فلما لم تكن في الحقيقة بإزار مسميات ؛ لم يدخلها

(١) التاء فيها مقدرة .

التأنيث. وأمر آخر أن مدلولها الحدث، وهي مشتقة منه، والحدث جنس مذكر، ولذلك قال سيبويه: لو سُميت امرأة «بِيَغْمَ»، و«بِيشَنَ»، لأنَّهَا فَرَّاقاً؛ لأنَّ الأفعال مذكورة.

فاما لحاق العلامة بها من نحو: «قامت هند»، و«قعدت سعاد»، فلتتأنيث الفاعل لأنَّها في نفسها، وهذا أحد ما يدلُّ أنَّ الفاعل كجزء من الفعل، وذلك أنَّ الأصل، إذا أريد تأنيث الكلمة، أن يلحق علَم التأنيث تلك الكلمة، فأما لحاق العلامة بكلمة والمراد غيرها، فلا، فدلل ذلك على أنَّ الفعل والفاعل كجزء واحد.

وأما الحروف؛ فلأنَّها لا تدلُّ على معنى تحتها، وإنَّما تجيء لمعنى في الاسم والفعل؛ فهي لذلك في تقدير الجزء من الاسم والفعل، وجزء الشيء لا يؤتى. وقد جاء منها ثلاثة أحرف، وهي «لا»، و«أئمَّ»، و«رُبَّ»، على التشبيه بالفعل، إذ كانت تكون عاملة.

وعلامات التأنيث ثلاثة على ما ذكر: التاء، والألف، والياء، وقد أضاف غيرُه الكسرة، في نحو: «فَعَلْتِ يا امْرَأَةً»، فصارت العلامات أربعة. فأما التاء، فتكون علامة للتأنيث تلحق الفعل، والمراد تأنيث الفاعل على ما ذكرنا في نحو: «قامت هند»، و«قعدت جُمْلُ». وهذه التاء إذا لحقت الأفعال، كانت ثابتة لا تنقلب في الوقف، نحو: «قامت هند»، و«هند قامت». وإذا لحقت الاسم، نحو: «قائمة»، و«قاعدة»، أبدل منها الهاء في الوقف، فتقول: «هذه قائمة، وقاعدة».

وفي هذه التاء مذهبان: أحدهما: وهو مذهب البصريين - أنَّ التاء الأصل، والهاء بدل منها، والثاني - وهو مذهب الكوفيين - أنَّ الهاء هي الأصل. والحق الأول، والدليل على ذلك أنَّ الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير. لا ترى أنَّ من قال في الوقف: «هذا بَكْرٌ»، و«مررت بِبَكْرٍ»، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف، فإنه إذا وصل، عاد إلى الأصل من إسكان الكاف، وكذلك من قال في الوقف: «هذا خَالِدٌ» فضاعف، فإنه إذا وصل لا يفعل ذلك، بل يخفف الدال، على أنَّ من العرب من يُجْرِي الوقف مجرى الوصل، فيقول: «هذا طَلَحَتُ»، و«عليكم السلام والرحمة» وقال [من الرجز]:

بَلْ جَوْزِ ثَيَاهَ كَظَاهِرِ الْحَجَّاجَتِ<sup>(١)</sup>

وأنشد قطرب [من الرجز]:

٧٩٢- اللَّهُ تَجَاهَ بِكَفَّيِ مُسْلِمَتْ      مِنْ بَغْدِيمَا وَبَغْدِيمَا وَبَغْدِيمَتْ  
صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عَنْدَ الْعَلَاضَمَتْ      وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُذَعَّى أَمَّتْ

(١) تقدم بالرقم ٣٤٤.

٧٩٢ - التخريج: الرجز لأبي النجم الراجز في الدرر ٦/٢٣٠؛ وشرح التصريح ٢/٣٤٤؛ ولسان العرب ١٥/٤٧٢ (ما)؛ ومجالس ثعلب ١/٣٢٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/١١٣؛ وأوضاع المسالك ٤/٣٤٨؛ وخزانة الأدب ٤/١٧٧، ٧/٣٣٣؛ والخصائص ١/١٦٣، ١٦٠، ٥٦٣/٢.

وقد أجروها في الوصل على حدّ مجريها في الوقف. من ذلك ما حكاه سيبويه<sup>(١)</sup> من قولهم في العدد: «ثَلَاثَةُ أَزْبَعَةُ»، وعلى هذا قالوا في الوصل: «سَبْسَبًا»<sup>(٢)</sup>، و«كُلُّكَلًا»<sup>(٣)</sup>. وهو قليل من قبيل الضرورة. فلما كان الوصل مما يجري فيه الأشياء على أصولها، وكان الوقف مما يتغيّر فيه الأشياء عن أصولها في غالب الأمر، ورأينا علّم التأنيث في الوصل تاءً، وفي الوقف هاءً، نحو: «ضاربه»، و«قائمه»؟! علمنا أنّ الهاء في الوقف بدلٌ من التاء في الوصل، وأنّ التاء هي الأصل.

وأمّا الألف، فقد تكون للتأنيث، وذلك نحو الألف في «حبلى»، و«سكنى»،

= وشرح الأشموني ٧٥٦/٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٩/٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٥٩؛ وهم  
الهوامع ٢٠٩/٢، ١٥٧/٢.

اللغة: مسلمة: أي مسلمة. بعدمت: أي بعدهما. الغلصمت: أي الغلصمة، وهي رأس الحلقوم، أو أصل اللسان. أمت: أي أمّة، وهي غير الحرّة.  
الإعراب: «الله»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «نجاك»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعدّر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو»، والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «بكفي»: الباء حرّف جرٍ، «كفي»: اسم مجرور بالياء لأنّه مثنى، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «نجي»، وهو مضاف. «مسلسلت»: مضاف إليه مجرور بالفتحة بدلًا من الكسرة لأنّه منمنع من الصرف للعلمية والتائنيت وحرّك بالسكون للضرورة الشعرية. «من»: حرّف جرٍ. «بعد»: اسم مبني في محل جرٍ بحرّف الجرٍ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «نجاك». «ما»: المصدرية. «وبعدهما»: الواو حرّف عطف، «بعدهما»: معطوفة على «بعدهما» السابقة. «وبعدمت»: الواو حرّف عطف، «بعدمت»: معطوفة على «بعدهما»، وقد قلت الألف في «ما» تاء ساكنة للوقف. والمصدر المسؤول من «ما» وما بعدها في محل جرٍ بالإضافة. «صارت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء للتأنيث. «تفوس»: اسم «صار» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «القوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عند»: ظرف مكان متعلق بمحذف خبر «صار»، وهو مضاف. «الغلصمت»: مضاف إليه مجرور بالكسرة منع من ظهورها السكون مراعاة للروي. «وكادت»: الواو حرّف عطف، «كادت»: من أفعال المقاربة، والتاء للتأنيث وحرّكت بالكسر منعًا من التقاء الساكنين. «الحرّة»: اسم «كاد» مرفوع بالضمة الظاهرة. «أن»: حرّف نصب. «تدعي»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعدّر، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هي». «أمت»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة منع من ظهورها السكون مراعاة للروي. والمصدر المسؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب خبر «كاد».

وجملة «نجاك»: في محل رفع خبر للمبدأ.  
والشاهد فيه قوله: «مسلسلت» و«الغلصمت» و«أمت» حيث لم يبدل تاء التأنيث في الوقف هاءً، بل أبّهاه على حالها. أما قوله: «بعدهما» فالأصل «بعدهما» فأبدل ألف «ما» هاءً، ثم أبدلها تاء ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات.

(١) الكتاب ٢٦٥/٣.

(٢) السبب: المفارزة، والأرض القفر البعيدة. (لسان العرب ١/٤٦٠ (سب)).

(٣) الكلكل: الصدر. (لسان العرب ١١/٥٩٦ (كلل)).

و«غضبي»، و«جمادى»، و«حبارى»، فهذه كلها وما يجري مجرها للتأنيث، يدل على ذلك أئك لا تُنونها في التكرة، قال الفرزدق [من الطويل]:

٧٩٣ - وأشلاء لَخْمٍ مِنْ حُبَارَى يَصِيدُهَا لَنَا قَائِصٌ مِنْ بَغْضٍ مَا يَتَخَطُّفُ  
والفرق بين تأنيث التاء في «قائمة»، و«قاعدة»، والتأنيث بالألف فيما ذكرنا أن التاء  
تدخل في غالب الأمر كالمنفصلة مما دخلت عليه؛ لأنها تدخل على اسم تام الفائدة  
لإحداث معنى آخر، وهو التأنيث، فكانت كاسم ضم إلى اسم آخر، نحو:  
«حضرمت»، و«بلغبك».

ويدل على ذلك أمور: منها: أئك تفتح ما قبل التاء كما تفتح ما قبل الاسم الثاني  
من الأسمين، فتقول: «قائمة»، و«طلحة»، كما تقول: «حضرمت»، فتفتح ما قبل  
الآخر. ومنها أئك إذا صغرت ما في آخره تاء التأنيث، فإنك تصغر الصدر، ثم تأتي  
بالباء، نحو: «طلحة»، و«طلحة»، و«تمرة»، و«تميرة»، كما تصغر الصدر من الأسمين  
المركيبين، ثم تأتي بالآخر، نحو: «حضرمت».

ومما يدل على انفصالتها وأن الكلمة لم تُنْ عليها، أئك تحذفها في التكسير، فتقول  
في تكسير «جفنة»: «جفان»، وفي «قضعة»: «قصاع». وليس الألف كذلك، بل تثبت  
في التكسير، فتقول في «حبلى»: «حبالى»، وفي «سکرى»: «سکارى»؛ لأن الكلمة بُنيت  
عليها بناء سائر حروفها، كما تقول في «جعفر»: «جعافر»، وفي «زبريج»: «زبارج».

فإن قيل: فما بالكم تقولون في تكسير «قرقرى»<sup>(١)</sup>، و«جحجبى»<sup>(٢)</sup>: «قراقر»،  
و«جحاجب»، بحذف الألف؟ قيل: لم يحذفوا الألف هنا على حد حذف التاء في

٧٩٣ - التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٢٦؛ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٧٩.

اللغة: أشلاء: جمع شلو وهو العضو بلحمه وعظمته. الحبارى: طيور بربة كالحمام. القانص:  
الصياد.

الإعراب: «أشلاء»: الواو: بحسب ما قبلها، «أشلاء»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاد.  
«الحم»: مضاد إليه مجرور بالكسرة. «من حبارى»: جاز ومحروم متعلقان بخبر المبتدأ. «يصادها»:  
فعل مضارع مرفوع بالضمة، «ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «لنا»: جاز  
ومحروم متعلقان بـ(يصاد). «قانص»: فاعل مرفوع بالضمة «من بعض»: جاز ومحروم متعلقان  
بـ(يصاد). «ما»: حرف مصدرى. «يتختطف»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر  
جوائز تقديره: هو، والمصدر المسؤول عن «ما يتختطف» في محل جز مضاد إليه: من بعض خطفيه.  
وجملة «أشلاء لحم مقدودة من حبارى»: بحسب الواو. وجملة «يصادها»: في محل جز صفة  
للحبارى.

والشاهد فيه قوله: «من حبارى» غير منونة، وهذا دلالة على تأنيتها.

(١) فَرْقَرَى: أرض باليمامة. (معجم البلدان ٤/٣٢٦).

(٢) جَحَّجَبَى: حي من الأنصار. (لسان العرب ١/٢٥٣ (جحجب)).

«جِفانٍ»، و«قصاع»، وإنما حذفها لوقوعها خامسةً، كما يحذفون الخامس الأصلي في «سفرجل»، و«سفارج»، و«فرزدق»، و«فرازد».

فإن قيل الهمزة أيضاً في «حمراء»، و«حضراء»، و«صحراء»، و«عذراء»، تفيد التأنيث، فما بالكم لم تذكروها مع علامات التأنيث؟ قيل: الهمزة في الحقيقة ليست علماً للتأنيث، وإنما هي بدلٌ من ألف في مثل «حبلى»، و«سُكْرَى». وإنما وقعت بعد ألف قبلها زائدة للمد، فالمعنى ألفان زائدتان، الأولى المزيدة للمد، والثانية للتأنيث، فلم يكن بد من حذف إحداهما أو تحريكها. فلم يجز الحذف في واحدة منها، أما الأولى؛ فلو حذفت، لذهب المد، وقد بُنيت الكلمة ممدودة، وأما الثانية، فلو حذفت، لزال علم التأنيث، وهو أفحش من الأول. فلما امتنع حذف إحداهما، ولم يجز اجتماعهما لسكونهما، تعين تحريك إحداهما، فلم يكن تحريك الأولى؛ لأنها لو حرّكت، لفارقـت المد، والكلمة مبنية على المد، فوجب تحريك الثانية. ولما حرّكت، انقلبت همزة؛ فقيل: «صحراء»، و«حمراء». فثبت بما ذكرنا أن الهمزة بدلٌ من ألف التأنيث.

فإن قيل: ولم قلت: إن الهمزة بدلٌ من ألف التأنيث؟ وهلأ قلت: إنها أصلٌ في التأنيث كالتاء والألف. قيل عنه جواباً: أحدهما أنها لم ترهم أثروا بالهمزة في غير هذا الموضع، وإنما يؤثرون بالباء والألف في نحو: «حَمْزَة»، و«خَبْلَى»، فكان حمل الهمزة في «صحراء» وبابه على أنها بدلٌ من ألف التأنيث أولى، وقد تقدم نحو من ذلك. الثاني أنا قد رأيناهم لما جمعوا شيئاً مما في آخره همزة التأنيث، أبدلواها في الجمع ياءً، ولم يتحققـوها، وذلك قولـهم في جمع «صحراء»، و«خبراء»: «صَحَارِيُّ»، و«خَبَارِيُّ». ولو كانت أصلاً غير منقلبة، لجاءت ظاهرة، نحو قولـهم في «قراء»: «قَرَاءٌ» وفي «كوكب ذريٌّ»: «دَرَارِيٌّ»، فظهرـت الهمزة هاهـنا حيث كانت أصلاً؛ لأنـه من «قراءٌ»، و«دراءٌ». فاما قولـ بعض النحوين: أليـقـيـ التـأـنيـثـ، فـتقـرـيـبـ وـتجـوـزـ. وـالـحـقـ ماـ ذـكـرـناـهـ، وـذـكـرـ أـلـهـمـاـ لـمـاـ اـصـطـحـبـتـاـ، وـبـنـيـتـ الـكـلـمـةـ عـلـيـهـمـاـ، أـطـلـقـوـاـ عـلـىـ أـلـفـ الـمـدـ أـلـفـ التـأـنيـثـ، فـقاـلـوـاـ: أـلـفـ التـأـنيـثـ.

وأما الياء، فقد تكون علامة للتأنيث في نحو: «اضربـيـ»، و«تضـرـيــنـ»، ونحوـهماـ، فإنـ اليـاءـ فيـهـماـ عـنـدـ سـيـبوـيـهـ ضـمـيرـ الفـاعـلـ، وـتـفـيدـ التـأـنيـثـ، كـمـاـ أـنـ الواـوـ فيـ «اضـرـبـواـ»، وـ«يـضـرـبـوـنـ» ضـمـيرـ الفـاعـلـ، وـتـفـيدـ التـذـكـيرـ. وـهـيـ عـنـدـ الأـخـفـشـ وـكـثـيرـ منـ النـحـوـينـ حـرـفـ دـالـ عـلـىـ التـأـنيـثـ بـمـنـزـلـةـ الـتـاءـ فـيـ «قـامـتـ»، وـالـفـاعـلـ ضـمـيرـ مـسـتـكـنـ، كـمـاـ كـانـ كـذـلـكـ معـ المـذـكـرـ فـيـ «اضـرـبـ»؛ فـأـمـاـ اليـاءـ فـيـ «هـذـيـ»، فـلـيـسـ عـلـامـةـ لـلـتـأـنيـثـ كـمـاـ ظـنـ، وـإـنـماـ هـيـ عـيـنـ الـكـلـمـةـ، وـالـتـأـنيـثـ مـسـتـفـادـ مـنـ نـفـسـ الصـيـغـةـ. وـعـلـىـ قـيـاسـ مـذـهـبـ الـكـوـفـيـنـ تـكـوـنـ اليـاءـ لـلـتـأـنيـثـ؛ لـأـنـ الـاـسـمـ عـنـدـهـمـ الـذـالـ وـحـدـهـاـ، وـالـأـلـفـ مـنـ «ذـاـ» مـزـيـدـةـ، وـكـذـلـكـ اليـاءـ مـزـيـدـةـ لـلـتـأـنيـثـ. فـالـمـؤـنـثـ مـاـ وـجـدـ فـيـ إـحـدىـ هـذـهـ الـعـلـامـاتـ.

### [المؤنث الحقيقى والمؤنث المجازى]

قال صاحب الكتاب : والتأنيث على ضربين : حقيقى كتأنيث «المَرْأَةُ» أو «النَّاقَةُ»، ونحوهما مما يبازئه ذكر في الحيوان، وغير حقيقى كتأنيث «الظُّلْمَةُ»، و«الشُّغْلُ»، ونحوهما مما يتعلق بالوضع والاصطلاح . والحقيقة أقوى ، ولذلك امتنع في حال السعة<sup>(١)</sup> « جاء هنْدٌ »، وجاز : « طلع الشَّمْسُ »، وإن كان المختار « طلعتُ ». فإن وقع فصل ، استجيز نحو قوله : « حَضَرَ القَاضِي امرأةً »، وقول جرير [من الوافر] :

٧٩٤ - لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَاطِلَ أُمُّ سَوْءٍ [على بابِ أَسْتِهَا صَلْبٌ وَشَامٌ] وليس بالواسع ، وقد ردَّه المبرَّد ، واستحسن نحو قوله تعالى : « لَمْ يَأْتِهِ مَوْعِدَةٌ »<sup>(٢)</sup> ، « وَلَوْ كَانَ بِهِمْ حَصَّاصَةٌ »<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

قال الشارح : اعلم أن المؤنث على ضربين كما ذكر : حقيقى . وغير حقيقى ، فالمؤنث الحقيقى التأنيث ، والمذكر الحقيقى التذكير معلومان ؛ لأنهما محسوسان ، وذلك ما كان للمذكر منه فزوج خلاف فزوج الأنثى ، كالرجل والمرأة ، وإن شئت أن تقول : ما كان ببازئه ذكر في الحيوان ، نحو : « امرأة » ، و«رجل» ، و«ناقة» ، و«جمل» ، و«أتان» ، و«غير» ، و«رخل» ، و«حمل» وذلك يكون خلقة الله تعالى . وغير الحقيقى أمر راجع إلى اللفظ بأن تقرن به علامه التأنيث من غير أن يكون تحته معنى ، نحو : «البشرى» ،

(١) أي : في غير الضرورة.

٧٩٤ - التخريج : البيت لجرير في ديوانه ص ٢٨٣ ؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٨ ، ٤٠٥ ؛ وشرح التصريح / ١ ، ٢٧٩ ؛ ولسان العرب / ١ ، ٥٢٩ (صلب) ؛ والمقاصد النحوية / ٢ ، ٤٦٨ ؛ وبلا نسبة في الإنصاف / ١ ، ١٧٥ ؛ وجوه الأدب ص ١١٣ ؛ والخصائص / ٢ ، ٤١٤ ؛ والأسمونى / ١ ، ١٧٣ ؛ والمنتسب / ٢ ، ١٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٤٩ ؛ والممتع في التصريف / ١ ، ٢١٨ .

الإعراب : «لقد» : اللام : واقعة في جواب اسم مقدر ، و«قد» : حرف تحقيق . «ولد» : فعل مضارع مبني على الفتح . «الأختيل» : مفعول به متصوب . «أم» : فاعل مرفوع ، وهو مضارع . «سوء» : مضارع إليه مجرور . «على باب» : جار و مجرور متعلقان بممحذف خبر مقدم ، وهو مضارع . «استها» : مضارع إليه مجرور ، وهو مضارع ، و«ها» : ضمير متصل مني في محل جز بالإضافة . «صلب» : مبتدأ مؤخر مرفوع . «وشام» : الواو حرف عطف ، و«شام» : معطوف على «صلب» مرفوع . وجملة القسم المحذوفة ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وجملة «القد ولد...» : استثنافية لا محل لها من الإعراب . وجملة «على باب استها...» : في محل رفع نعت «أم» .

والشاهد فيه قوله : «لقد ولد الأختيل أم سوء» حيث لم يصل بالفعل تاء التأنيث مع أن فاعله مؤنث حقيقي ، وذلك لفصله عن فاعله بالمفعول ، وهذا جائز ، والتأنيث أكثر .

(٢) البقرة : ٢٧٥ .

(٣) الحشر : ٩ .

و«الذُّكْرَى» و«صَحْرَاءً»، و«عَذْرَاءً»، و«غَزْفَةً»، و«ظَلْمَةً». وذلك يكون بالاصطلاح ووضع الواضح، فـ«البِشَرِيُّ»، وـ«الذُّكْرَى»، مؤنثان بأن دخل عليهما ألف التأنيث المقصورة. وـ«صَحْرَاءً»، وـ«عَذْرَاءً»، وـ«غَزْفَةً»، وـ«ظَلْمَةً»، مؤنثان بالباء، وـ«نَعْلٌ»، وـ«قَدْرٌ»، وـ«نَحْوَهُمَا مِنْ مَثَلِ شَمْسٍ»، وـ«أَفْرَسٌ»، وـ«هِنْدٌ»، وـ«جَمْلٌ»، علامات التأنيث فيها مقدرة، يدلّ على ذلك ظهورها في التصغير، نحو: «نَعْيَلَةً»، وـ«قَدْيَرَةً».

واعلم أن التأنيث الحقيقية أقوى من التأنيث اللفظي؛ لأن المؤنث الحقيقية يكون تأنيثه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلوه مؤنثاً. وغير الحقيقية شيء يختص باللفظ من غير أن يدلّ على معنى مؤنث تتحته، فكان التأنيث المعنوي أقوى لما ذكرناه. ويلزم فعله علامات التأنيث في نحو: «قامت المرأة»، وـ«ذهبت الجارية»، فتلحق التاء الفعل للإيذان بأن فاعله مؤنث، كما تلتحقه علامات الثنوية والجمع في نحو: «قاما أخواك»، وـ«قاموا إخْوَتُك» للإيذان بعدد الفاعلين.

فإن قيل: الاختيار «قام أخواك»، وـ«قام إخْوَتُك»، فما بالك توجب إلحاق العلامة في المؤنث، نحو: «قامت هند»؟ فالجواب: أن الفرق بينهما أن التأنيث معنوي لازم لا يصح انتقاله عنه إلى غيره، وليس كذلك الثنوية والجمع، فإنهما غير لازمين، إذ الاثنان قد يفارق أحدهما الآخر، فيصير واحداً، ويزيدان، فيصيران جمعاً. وكذلك الجمع، قد ينقص فيصير ثنوية، وليس التأنيث كذلك، فللزوم معنى التأنيث؛ لزمت علامته، ولعدم لزوم معنى الثنوية والجمع؛ لم تلزم علامتها.

فإن فصل بينهما فاصلٌ من مفعول أو ظرف أو جاز ومجرور، جاز سقوطُ علم التأنيث، نحو قولهم: «حضر القاضي اليوم امرأةً»، لما فصل بالظرف والمفعول؛ حسن ترك العلامة؛ لأن الفاصل سدٌ مسدٌ علم التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث، فأما قول جرير [من الوافر]:

**لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْنِي طَلَّ أُمْ سَوْءٍ**      على بابِ اسْتِهَا صَلْبٌ وَشَامٌ

الشاهد فيه إسقاط علم التأنيث من الفعل مع كون تأنيث الفاعل حقيقياً لوجود الفصل بالمفعول. يهجوه بذلك؛ وـ«الصلب» جمع «صليب»، وأصله: «صلب»، مثل: «كثيب»، وـ«كثيبة». وإنما الإسكان لضرب من التخفيف. وـ«الشام» جمع «شامية» يعلمه أنه عارف بذلك المكان منها، ومثله قول الآخر [من البسيط]:

**۷۹۵ - إِنْ امْرَأً غَرَّةً مِنْكُنْ وَاحِدَةً**      بَغْدَيْ وَبَغْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمْغُرُورٌ

٧٩٥ - التخريج: البيت بلا نسبة في الإنصال ١/١٧٤؛ وتخليص الشواهد ص ٤٨١؛ والخصائص ٢/٤١٤؛ والدرر ٦/٢٧١؛ وشرح الأشموني ١/١٧٣؛ ولسان العرب ٥/١١ (غرر)؛ واللمع ص ١١٦؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٧٦؛ وهو مع الهوامع ٢/١٧١.

لم يقتل : «غَرْتَهُ»؛ لمكان الفصل ، ولو قاله ، لكان أحسن . وفي الكتاب العزيز : «فَجَاءَهُ إِحْمَدَهُمَا تَشَوَّعَ عَلَى أَسْتِحْيَاهُ»<sup>(١)</sup> . وقد رد أبو العباس إسقاط العلامة مع المؤنث الحقيقية ، ومنع منه ، وإن كان بينهما فصل ، واحتاج بأنه قد يشتراك الرجال والنساء في الأسماء . قال الشاعر [من الطويل] :

٧٩٦- تجاوزت هندا رغبة عن قتاله إلى ماليك أغشو إلى ضوء ناره  
فـ «هندا» هنا اسمُ رجل . وقال الآخر [من الرجز] :

٧٩٧- يا جَفَّرْ يا جَفَّرْ يا جَفَّرْ إن أَكُ دَخَدَ حَافَّاتِ أَقْصَرْ

= الإعراب : «إن» : حرف مشبه بالفعل . «أمرأ» : اسم «إن» منصوب . «غرزة» : فعل ماضٍ ، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به . «منكَن» : جار و مجرور متعلقان بمحذوف حال من «واحدة» . «واحدة» : فاعل «غر» مرفوع . «بعدي» : ظرف متعلق بـ «غر» ، وهو مضاف ، والياء : ضمير متصل في محل جز بالإضافة . «وبعدك» : الواو : حرف عطف ، بعده : معطوفة على «بعدي» ، وهو مضاف ، والكاف : ضمير في محل جز بالإضافة . «في الدنيا» : جار و مجرور متعلقان بـ «المغورو» ، أو بصفة محذوفة لـ «أمرىء» . «المغورو» : اللام : المزحلقة ، مغورو : خبر «إن» مرفوع .

وجملة (إن امرأ غر...) الاسمية: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية . وجملة (غر...) الفعلية: في محل نصب نعت لـ (أمرأ) .

والشاهد فيه قوله: «غره منكَن واحدة» ، فالفاعل هنا مؤنث حقيقي ، ولم يؤثر له الفعل للفاصل بين الفعل وفاعله بقوله: «منكَن» ، وذكر علامة التأنيث في مثل هذه الحال أرجح من حذفها .

(١) القصص : ٢٥

٧٩٦- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح ٢/٣٣٩؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٥٨.

اللغة: رغب عن: مال . عشا النار: رأها ليلاً فقصدتها . هند: علم رجل .

المعنى: يقول: لقد اجتررت هذا الرجل تحاشياً لقتاله إلى مالك كريم مضياف .

الإعراب: «تجاوزت» : فعل ماضٍ ، والثاء ضمير في محل رفع فاعل . «هندا» : مفعول به منصوب . «رغبة» : مفعول لأجله منصوب . «عن قتاله» : جار و مجرور متعلقان بـ «رغبة» ، وهو مضاف ، والهاء ضمير في محل جز بالإضافة . «إلى مالك» : جار و مجرور متعلقان بـ «تجاوزت» . «أغشو» : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا» . «إلى ضوء» : جار و مجرور متعلقان بـ «أغشو» ، وهو مضاف . «ناره» : مضاف إليه مجرور ، وهو مضاف ، والهاء ضمير في محل جز بالإضافة .

وجملة: «تجاوزت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وجملة «أغشو». في محل جز نعت «مالك» .

والشاهد فيه مجيء «هندا» علماً على مذكر ، فهو علم مشترك بين الرجال والنساء .

٧٩٧- التخريج: الرجز بلا نسبة في شرح الجمل ١/٢٥٩ .

اللغة: جعفر: علم لامرأة . الدخادح والدَّخَدَحُ: القصير .

المعنى: لعله يخاطب امرأة بعينها جعفر ، ولعله يهجو القبيلة ، قائلاً: إن كنت قصيراً فأنت أيتها القبيلة لا تصلي إلى مجدي ورفعتي؛ أو أنت يا جعفر أقصر مني وأقل شأنًا .

و«جعفر» هنا اسم امرأة، والسماع بخلاف ما ذهب إليه، فهو تعليل في مقابلة النص، فأئنا إذا سُمي بمذكر كامرأة تسمى بـ«زيد»، أو «فاسِم»، لزم إلحاق العلامة سواء في ذلك الفصل وعدمه، نحو: «قالت زيداً»، وأقبلت اليوم قاسِم». ولا يجوز حذف الثناء منه؛ لثلا يُلِيس بالمبُرَّ، لأن الفاعل لا دلالة فيه على التأنيث، إذ لا علامة فيه للتأنيث، ولا هو غالب في المؤنث، نحو: «زيدت»، و«سعاد».

فإن كان المؤنث غير حقيقي بأن يكون من غير حيوان، نحو: «التعلُّ»، وـ«القدر»، وـ«الدار»، وـ«السوق»، ونحو ذلك، فإنك إذا أسننت الفعل إلى شيءٍ من ذلك، كنت مخيراً في إلحاق العلامة وتزكيها، وإن لا صدق، نحو: «انقطع النعل»، وـ«انقطعت النعل»، وـ«انكسرت القدر»، وـ«انكسرت القدر»، وـ«عمر الدار»؛ لأن التأنيث لما لم يكن حقيقياً، ضعف، ولم يعين بالدلالة عليه مع أن المذكر هو الأصل، فجاز الرجوع إليه. وإثبات العلامة فيه أحسن من سقوطها مع الحقيقة. قال الله تعالى: «فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّهِ»<sup>(١)</sup> «وَلَوْ كَانَ يِهِمْ خَاصَّةً»<sup>(٢)</sup> «وَأَخْذَ اللَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ»<sup>(٣)</sup> وإثبات الثناء أحسن، قال الله تعالى: «فَقَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّكُمْ»<sup>(٤)</sup>.

### [وجوب تأنيث الفعل إذا أسنن إلى ضمير المؤنث]

قال صاحب الكتاب: هذا إذا كان الفعل مُسنداً إلى ظاهر الاسم، فإذا أسنن إلى ضميره، فإلحاق العلامة، قوله [من المتقارب]:

٧٩٨-[فَلَا مُرْزَأَةٌ وَدَقَّتْ وَدْقَهَا]    لَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا  
متاؤل.

\* \* \*

= الإعراب: «يا جعفر»: «يا»: حرف نداء، «جعفر»: منادي مفرد علم مبني على القسم ونون للضرورة في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. «يا جعفر»: توكيد للأولي، وكذلك (الثالثة) توكيد للأولي. «إن»: حرف شرط جازم. «أك»: فعل مضارع مجزوم بالسكون على النون المحذوفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «دحداحاً»: خبر (كان) منصوب بالفتحة. «فانت»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «أنت»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. «أقصر»: خبر مرفوع بالضمة. وجملة النداء: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أك دحداحاً»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «فانت أقصر»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «إن كنت دحداحاً فانت أقصر»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فانت أقصر»: حيث خاطب جعفر بضمير التأنيث (أنت) على أنه اسم امرأة.

(١) البقرة: ٢٧٥.

(٢) الحشر: ٩.

(٣) يونس: ٥٧.

(٤) هود: ٦٧.

٧٩٨ - التخريج: البيت لعامر بن جوين في تخلص الشواهد ص ٤٨٣؛ وخزانة الأدب ١/٤٥، ٤٩، ٤٦٠؛ والدرر ٦/٢٦٨؛ وشرح التصريح ١/٢٧٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، ٤٦٠؛ وشرح =

قال الشارح: هذا حكم الفعل إذا أُسند إلى ظاهر مؤنث، فإن أُسند إلى مضمر مؤنث، نحو: «الدار انهدمت»، و«مؤعنة جاءت»، لم يكن بد من إلحاد التاء، وذلك لأن الراجح ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه؛ ثللاً يتوقّم أن الفعل مسند إلى شيء من سببه، فيُنتظّر ذلك الفاعل؛ فلذلك لزم إلحاد العلامة لقطعه هذا التوّهم، كما اضطّرّوا إلى علامة الفاعل إذا أُسند إلى ضمير تثنية أو جمع، نحو: «الزيدان قاما»، و«الزيدون قاموا»، للإيدان بأن الفعل للاسم المتقدّم لا لغيره، فيُنتظّر. وسواء في ذلك الحقيقى وغير الحقيقى، فاما قوله [من المتقاب]:

فلا مِزْنَةٌ وَدَقْتٌ وَدَقْهَا      وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فإنّ البيت لعامر بن جوين الطائي، والشاهد فيه حذف علامة التأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث. وذلك قليل قبيح، ومجازه على تأويل أن الأرض مكان، فكتّبه قال: «ولا مكان أبقل إيقالها»، والمكان مذكّر، والمُزنّة: القطعة من السحاب. والوذق: المطر. والإيقال: إنبات البقل، يقال: أبقل المكان، فهو باقل، والقياس: مُبقل، وكل نابت أخضرت به الأرض، فهو بقل، ونحو ذلك قول الأعشى [من المتقاب]:

فِإِمَا تَرَيْنِي وَلَيْ لِمَةٌ      فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَرْدَى بِهَا

= شواهد المغني ٢/٩٤٣؛ والكتاب ٢/٤٦؛ ولسان العرب ٧/١١١ (أرض)، ١١/٦٠ (بقل)؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٦٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٥٢؛ وجواهر الأدب ١١٣؛ والخصائص ٢/٤١١؛ وشرح الأشموني ١/١٧٤؛ والرد على النحاة ١/٩١؛ ورصف المباني ١/١٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٥٧؛ وشرح ابن عقيل ١/٢٤٤؛ ولسان العرب ١/٣٥٧ (خشب)؛ والمحتسب ٢/١١٢؛ ومغني اللبيب ٢/٦٥٦؛ والمقرب ١/٣٠٣؛ وهو مع الهوامع ٢/١٧١.

اللغة: المزنة: قطعة من السحاب الماطر. ودقّت: قطرت. أبقلت: إنابت البقل، أعشبت.

الإعراب: «فلا»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لا»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». «مزنة»: اسم «لا» مرفوع. «ودقت»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «ودتها»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، «ها»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «ولا»: الواو حرف عطف، «لا»: نافية للجنس. «أرض»: اسم «لا» مبني على الفتح. «أبقل»: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «إيقالها»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، «ها»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة.

وجملة «لا مزنة ودقّت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «ودقت...»: في محل نصب خبر «لا».

وجملة «لا أرض أبقل»: معطوفة على السابقة. وجملة «أبقل»: في محل رفع خبر «لا».

والشاهد فيه قوله: «ولا أرض أبقل إيقالها»، والقياس: «أبقلت إيقالها...». لأن الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهو مؤنث مجازي، وما حذف التاء إلا للضرورة.

= ٧٩٩ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٢١ (مع تغيير فيه)؛ وخزانة الأدب ١١/٤٣، ٤٣٠.

ولم يقل : «أَوْدَتْ»؛ لأنّ «الحوادث» بمعنى «الحدثان»، و«الْحَدِثَانُ» مذكر. والذي سوغ ذلك أمران : كون تأنيثه غير حقيقي، والأخر أن فيه رذى إلى الأصل، وهو التذكير، ولو قال : «إِنْ زَيَّبَ قَامًّا»، لم يجز؛ لأن تأنيث هذا حقيقي، وأقبح من ذلك قول رؤشيد [من البسيط] :

**٨٠٠- يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل ببني أسد ما هذه الصوت**

= ٤٣٢ ، ٤٣٣ ؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٧٧ / ١ ؛ وشرح شواهد الإيقاح من ٣٤٦ ؛ والكتاب ٤٦ / ٢ = ولسان العرب ١٣٢ / ٢ (حدث)، ٣٨٥ / ١٥ (ودي)؛ والمقاديد النحوية ٤٦٦ / ٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٧٦٤ ؛ ورصف المباني ص ١٠٣ ، ٣١٦ ؛ وشرح الأشموني ١٧٥ / ١.

شرح المفردات : اللة: الشعر المجاوز شحمة الأدن. الحوادث: المصائب. أودى بها: ذهب بها. المعنى: يقول: فإذا رأيت شعر رأسي قد تبدل فذلك لما أصابتي من مصائب الدهر وألامه. الإعراب: «فَامَا»: الفاء بحسب ما قبلها، «إِمَا»: حرف شرط جازم، و«مَا»: زائدة. «تَرِينِي»: فعل مضارع مجزوم بحذف التون لأنه فعل الشرط، والباء ضمير في محل رفع فاعل، والنون للوقاية، والباء الثانية في محل نصب مفعول به. «وَلِي»: الفاء رابطة جواب الشرط، و«إِنْ»: حرف مشبه بخبر المبتدأ. «لَهُ»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «فَإِنْ»: الفاء رابطة جواب الشرط، «إِنْ» حرف مشبه بالفعل. «الحوادث»: اسم «إِنْ» منصوب. «أَوْدَى»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي». «بِهَا»: جار و مجرور متعلقان بـ«أَوْدَى».

وجملة «إِمَا تَرِينِي ...» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «تَرِينِي»: جملة الشرط غير الظرفية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وَلِي لَهُ»: في محل نصب حال. وجملة «إِنْ الْحَوَادِثُ ...»: في محل جزم جواب شرط. وجملة «أَوْدَى بِهَا»: في محل رفع خبر «إِنْ».

والشاهد فيه قوله: «إِنْ الْحَوَادِثُ أَوْدَى بِهَا» حيث لم يلحق تاء التأنيث الفعل الذي هو «أَوْدَى» مع كونه مسترداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث، وهو «الْحَوَادِثُ»، وذلك للضرورة الشعرية.

**٨٠٠- التخريج:** البيت لرويشد بن كثير الطائي في الدرر ٦ / ٢٣٩؛ وسر صناعة الإعراب ص ١١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٦؛ ولسان العرب ٢ / ٥٧ (صوت)؛ وبلا نسبة في الأشباء والنظائر ٢ / ١٠٣ ، ٢٣٧ / ٥؛ والخصائص ٢ / ٤١٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٤٨؛ وخزانة الأدب ٤ / ٢٢١؛ وهيμημαντημαن

اللغة: المزجي: اسم الفاعل من أزجي يزجي، ومعناه الساق. المطية: كل ما يركبه الإنسان. المعنى: يا حادي هذه الإبل سلهم ما هذه الأصوات الصادرة هناك (أهي أصوات حرب وشجار أم أصوات فرح وغناء؟)

الإعراب: «يَا أَيْهَا»: حرف نداء، «أَيْ»: منادي نكرة مقصودة مبنية على الضم في محل نصب على النداء، و«هَا»: للتبيه. «الرَّاكِبُ»: صفة مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة. «المَزْجِيُّ»: صفة مرفوعة بالضمة المقدرة على الباء. «مَطِيَّة»: مفعول به لاسم الفاعل «المَزْجِيُّ» منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة. «سَائِلُ»: مفعول به منصوب وعلامة على السكون الظاهر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. «بَنِي»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة. «أَسِدُ»: مضارف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره. «مَا»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم. «هَذِهِ»: الهاء للتبيه، و«ذَهِ»: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ مؤخر. «الصَّوْتُ»: بدل من اسم الإشارة مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

فإنه أنت «الصوت»، وهو مذكر، لأنه مصدر كـ«الضرب» وـ«القتل»، كأنه أراد الصيحة والاستغاثة، وهذا من أقبح الضرورة، أعني تأنيث المذكر؛ لأن المذكر هو الأصل، ونظيره [من الوافر]:

٨٠١- إذا بعض السَّنِينَ تَعْرَقْتَنَا كَفَى الْأَيْتَامَ فَقْدَ أَبِي الْيَتِيمِ  
لأنه أنت «البعض»، وهو مذكر، وهو أسهل مما قبله، لأن بعض السنين سنة، وليس كذلك «الصوت»، فاعرفه.

### فصل

#### [ثبوت تاء التأنيث وتقديرها]

قال صاحب الكتاب: والباء تثبت في اللفظ وتقدّر، ولا تخلو من أن تقدّر في اسم ثلاثي، كـ«عينٍ» وـ«أذنٍ»، أو في رباعي كـ«عنقٍ» وـ«عَرَقٍ»، ففي الثلاثي

= وجملة «يا أيها الراكب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سائل»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما هذه الصوت»: في محل نصب مفعول به لسائل. والشاهد فيه قوله: «هذه الصوت» حيث جاء باسم الإشارة الموضوع للمفردة المؤنثة مشيراً به إلى الصوت وهو مفرد مذكر، والشاهد فعل ذلك لأن الصوت يطلق عليه لفظ الجملة أو الصيحة، وكل واحد من هذه الألفاظ مؤنث.

٨٠١- التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٢١٩؛ وخزانة الأدب ٤/٢٢١، ٢٢٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٥٦/١، ٥٢/١، ٦٤؛ وبلا نسبة في الأشيه والنظائر ٣/١٩٧؛ ولسان العرب ٢٥٧/٢ (صوت)، ٤٥/١٠ (عرق)؛ والمقتضب ٤/١٩٨.

اللغة: تَعْرَقْتُ العظيم: أزلت كل ما عليه من اللحم. السنة هنا: القحط والجدب. كفى هنا: أغنى. المعنى: يمدح جرير هشام بن عبد الملك بالكرم، فيقول: إن هشاماً هذا كريم، لا يشعر معه اليتيم أيام الجدب بفقد أبيه، لأن هشاماً بمنزلة الأب لهذا اليتيم.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يُستتبّل من الزمان متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، متعلق بالفعل «كفى». «بعض»: فاعل لفعل محوذف. «السنين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالِم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «تعْرَقْتنا»: فعل ماض مبني على الفتح، والباء للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر تقديره: هو، وـ«نا»: مفعول به محله النصب. «كفى»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعمذر، والفاعل مستتر تقديره: هو. «الآيتام»: مفعول به أول. «فقد»: مفعول به ثان. «أبِي»: مضاف إليه، وكذلك «الآيتيم».

جملة «إذا تعْرَقْتنا بعض السنين .. كفى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تعْرَقْتنا بعض السنين»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «تعْرَقْتنا»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كفى»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه أن «بعضاً» اكتسب التأنيث مما أضيف إليه، وهو «السنون»، لذلك أنت الفعل بعده، فقال: «تعْرَقْتنا».

يظهر أمرها بشيئين: بالإسناد وبالتصغير، وفي الرباعي بالإسناد.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن المؤنث على ضربين: مؤنث بعلامة، ومؤنث بغير علامة. والأصل في كل مؤنث أن تلحقه علامة التأنيث للفرق بين المذكّر والمؤنث، نحو: «قائم»، و«قائمة»، و«أمريء»، و«أمرأة»، وذلك لإزالة الاشتراك بين المؤنث والمذكّر. وأما ما لا علامة فيه للتأنيث، فنحو: «هند»، و«عنانِق»، و«قدْر»، و«شَمْسٍ»، ونحو ذلك، فإن التاء فيه مقدرة مراده. وإنما حُذفت من اللفظ؛ للاستغناء عن العلامة باختصاص الاسم بالمؤنث.

والمؤنث على ضربين: ثلاثي ورباعي. فالثلاثي يعلم تقدير التاء فيه بشيئين: بالتصغير وبالإسناد. وأما التصغير، فنحو قولك في «قدْر»: «قدْرَةً»، وفي «شَمْسٍ»: «شَمْسَيْةً»، وفي «هند»: «هندَةً»، فيزيد إلى الأصل في التصغير، فتلحقه العلامة، لتبيّن تصريفه على أصله، كما تقول في «باب»: «بُونَبٌ»، وفي «نَاب»: «نَيْبٌ». وأما الإسناد، فنقولك: «طلعت الشَّمْسُ»، و«انكسرت القدْرُ»، وحاصل هذا السماع.

فاما إذا كان الاسم رباعياً، نحو: «عَقَرْبٌ»، و«عَنَاقٌ»، و«سَعَادٌ»، و«زَيْنَبٌ»، فإن التاء لا تظهر في مصغره، نحو قولك: «عَقَرِبٌ»، و«عَنَيقٌ»، و«سَعِيدٌ»، و«زَيْنِبٌ». وإنما فعلوا ذلك، ولم يُلحقوها الهاء كما ألحقوها الثلاثي، وذلك لأنهم شبهوا باء «عَقَرْبٍ»، وقف «عَنَاقٍ»، ودال «سَعَادٌ»، وإن كن لامات أصولاً، بهاء التأنيث في «طَلْحةٍ»، و«حَمْزةٍ»، إذ كانت هذه الأسماء مؤنثة، وكانت الباء والكاف والدال متجاوزة للثلاثة التي هي أول الأصول، كتجاوز الهاء في «طَلْحةٍ» و«حَمْزةٍ» الثلاثة. فكما أن هاء التأنيث لا تدخل عليها هاء أخرى، كذلك منعوا الباء من «عَقَرْبٍ» ونحوها أن يقولوا: «عَقَرِبَةً»، كما امتنعوا أن يقولوا في «حَمْزةٍ»: «حَمَيْزَةً»، فـ«يُدخلوا تأنيثاً على تأنيث».

وإذا لم تظهر التاء في مصغره لـما ذكرناه، علم تأنيثه بالإسناد، نحو: «لسعت العَقَرْبُ»، و«رَضَيَتِ العَنَاقُ»، و«أَقْبَلَتِ سَعَادٌ». وقد يعلم التأنيث بالصفة من نحو: «هذه عَقَرْبٌ مُؤذِيَةً»، و«عَنَاقٌ رَضِيَعَةً»، و«سَعَادٌ حَسَنَةً»، وقد يعلم أيضاً بتأنيث الخبر، من نحو: «العَقَرْبُ مُؤذِيَةً» و«العَنَاقُ رَضِيَعَةً»، و«سَعَادٌ حَسَنَةً»، فاعرفه.

### فصل

#### [وجوه دخول تاء التأنيث على الكلمة]

قال صاحب الكتاب: ودخولها على وجوه: للفرق بين المذكّر والمؤنث في الصفة كـ«ضاربة» وـ«مضروبة» وـ«جميلة»، وهو الكثير الشائع، وللفرق بينهما في الاسم كـ«أمرأة» وـ«شَيْخَةٌ»، وـ«إنسانة»، وـ«غَلامَة»، وـ«رَجُلَة»، وـ«حِمَارَة»، وـ«أَسَدَة»، وـ«بِرَذُونَة»،

وهو قليل. وللفرق بين اسم الجنس والواحد منه، كـ«تمرة» و«شعيره»، و«صربه»، و«قثمه». وللمبالغة في الوصف، كـ«علامة»، و«تسابه»، و«راوية»، و«فروقة»، و«ملولة». ولتأكيد التأنيث كـ«ناقه»، و«نفعجه». ولتأكيد معنى الجمع، كـ«حجارة»، و«ذكاره»، و«ضئوره»، و«خُؤولة»، و«صياغله»، و«قشاعمه». وللدلاله على الشسب كـ«المهالية»، و«الأشاعته». وللدلاله على التعریب، كـ«موازجه»، و«جواربه». وللتعمیض كـ«فرازنه»، و«جحاجحة». ويجمع هذه الأوجه أنها تدخل للتأنيث وشبہ التأنيث.

\* \* \*

قال الشارح: هذا الفصل يشمل على أقسام تاء التأنيث وذکر مظانها، وهي تأتي في الكلام على عشرة أنواع:

الأول: وهو أعمّها أن تكون فرقاً بين المذكر والمؤنث في الصفات، نحو: «ضارب»، و«ضاربة»، و«مضروب»، و«مضروبه»، و«مقطّر»، و«مقطّرة». فجميع ما ذكرناه صفة، وهو مأخوذ من الفعل، وما لم نذكره من الصفات فهذا حكمه.

الثاني: للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس، نحو: «أمريء» و«امرأة»، و«مرء»، و«مرأة»، قال الله تعالى: «إِنَّ أَمْرَأًا هَلَكَ»<sup>(١)</sup>، وقال: «أَمْرَاتُ الْمَرِيزِ تَرُوْدُ فَنَاهَا»<sup>(٢)</sup>، وقالوا: «شيخه»، و«شيخة». قال الشاعر [من الطويل]:

٨٠٢ - **وَتَضَحَّكَ مَنِي شَيْخَةَ عَبْشَمِيَّةَ كَأَنْ لَمْ تَرَيْ قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا**

(١) النساء: ١٧٦.

(٢) يوسف: ٣٠.

٨٠٢ - التخريج: البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في الأغاني ٢٥٨/١٦؛ وخرانة الأدب ١٩٦/٢، ٢٠٢؛ وسر صناعة الإعراب ١/٧٦؛ وشرح اختيارات المفضل ص ٧٦٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٧٥؛ ولسان العرب ٣/٥١٧ (هذا)، ٥/٧٥ (قدر)، ٦/١١٥ (شمس)؛ وبلا نسبة في الأشيه والناظائر ٢/١٥؛ وشرح الأشموني ١/٤٦؛ والمحتب ١/٦٩.

اللغة: شيخة: امرأة عجوز. عبشمية: نحت مشتق من آل عبد شمس. يمانيا: نسبة إلى اليمن. المعنى: تضحك ساخرة مني امرأة عجوز منبني عبد شمس، وكأنني الأسير الأول من اليمن في قومها. الإعراب: «وتضحك»: الروا: حسب ما قبلها، و«تضحك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. «مني»: جار ومجرور متصلان بالفعل تضحك والنون: لللوائية. «شيخة»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «عبشمية»: صفة مرفوع بالضمة الظاهرة. «كان»: حرف مشبه بالفعل مخفف، واسمه محنوف. «لم»: حرف نفي وقلب وجذم. «تر»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «قبلي»: ظرف زمان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الباء لانشغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، متصل بالفعل «تربي»، والباء: ضمير متصل في محل جز بالإضافة. «أسيرا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «يمانيا»: صفة بالفتحة الظاهرة.

وقالوا: «غلام»، و«غلامة». قال أوسُ الْهَجِيْمِي يصف فَرَسًا [من الوافر]:

٨٠٣- بَسْلَهَبَةٌ صَرِيجِيٌّ أَبُوهَا تُهَانُ بِهَا الْغَلَامُ وَالْغَلَامُ  
وقالوا «رَجُلُّ»، و«رَجْلَةُ». قال الشاعر [من المديد]:

٨٠٤- مَرْقُوا جَنِيبَ فَتَاتِهِمْ لَمْ يُبَالُوا خَرْزَمَةَ الرَّجُلَةِ  
وكانت عائشةً، رضي الله عنها، «رَجْلَةُ الرَّأْيِ»، حكاه أبو زيد. وقالوا: «حِمَارُ»،  
و«الْأَتَانُ»: حِمَارَةُ، واشتقاقه من الحِمَرَة؛ لأنَّ الغالب على حُمُرِ الوحش الحُمَرَةُ،

= وجملة «وتضحك شيخة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كأن لم تري»: حالية محلها النصب. وجملة «لم تري أسيراً»: في محل رفع خبر كأن.

والشاهد فيه قوله: «شيخه» مؤنث «شيخ».

٨٠٣- التخريج: البيت لأوس بن غلقاء الهجيبي في لسان العرب ٥١٠/٢ (صرح)، ١٦٠/٧ (ركض)، ٤٤٠/١٢ (علم)؛ وللأسدي في شرح شواهد الإيضاح ص ٤١٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٩٦٠/٧ ولسان العرب ١٥٨/٧ (ركض).

اللغة: السلهب والسلهبة: الطويل والطويلة. صريحي أبوها: خالص مما يشوبه، صافي النسب.  
المعنى: هذه الفرس الأصيلة أحسن من غلام وفتاة، فيهانا إن أساءا إليها.

الإعراب: بـ«سلهبة»: جاز و مجرور متعلقان بما تقدم. «صريحي»: صفة مجرورة بالكسرة. «أبوها»:  
فاعل «صريحي» مرفوع بالواو لأنَّه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «تهان»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة. «بها»: جاز و مجرور متعلقان بـ«تهان»). «الغلامة»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «والغلام»: الواو: حرف عطف، «الغلام»:  
اسم معطوف على «الغلامة» مرفوع بالضمة.

وجملة «تهان»: في محل جز صفة ثانية للسلهبة.

والشاهد فيه قوله: «الغلامة والغلام» والشائع أن يقال غلام وفتاة.

٨٠٤- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص ٤١٦؛ ولسان العرب ١١/٤١ (رجل).

اللغة: الجيب: القلب والصدر، وجيب الأرض: مدخلها، وهذا ما أراده. الحرمة: كل ما عليك حمايته والدفاع عنه. الرجل: جمع الرجل (بسكون الجيم)، ومؤنث الرجل (بضمها).

المعنى: اغتصب «بني جلة» فتاة جيرانهم، ولم يهتموا لقومها ومكانتها.

الإعراب: بـ«مزقووا»: فعل مضارع مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفرق. «جيب»: مفعول به منصوب بالفتحة. «فتاتهم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«هم»: ضمير متصل في محل جز بالإضافة. «لم يبالوا»: «لم»: حرف جزم وقلب ونفي، «يالوا»:  
فعل مضارع مجزوم بحذف النون من آخره لأنَّه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفرق. «حرمة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «الرجلة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لضرورة القافية.

وجملة «مزقووا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم يبالوا»: في محل نصب حال من فاعل (مزقووا).

والشاهد فيه قوله: «الرجلة» في تأنيث «الرجل»، وهذا نادر.

وقالوا: «أَسَدٌ»، و«اللَّبُؤُةُ»: أَسْدَةٌ، حكاه أبو زيد. وقالوا: «بِرْذُونٌ» لِلدَّابَةِ، قال الكسائي: الأُنْثى بِرْذُونَةٌ، وأَنْشَدَ [من الطويل]:

٨٠٥- أَرَيْتَ إِذَا جَاءَتْ بِكَ الْخَيْلُ جَوْلَةً وَأَتَتْ عَلَى بِرْذُونَةِ غَيْرِ طَائِلٍ  
وذلك قليل؛ لأن الأنثى لها اسمٌ تتفرق به، ومن ذلك دخولها في العدد من نحو:  
«ثلاثة»، و«أربعة»، للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس، إلا أنه على نقىض تلك  
الطريقة؛ لما ذكرناه في باب العدد.

الثالث: أن تأتي للفرق بين الجنس والواحد، نحو: «تَمَرَّة» و«تَمَرٌ»، و«شَعِيرَةُ»،  
و«شَعِيرٌ». وقد تقدم القول إن بابه يكون في المخلوقات دون المصنوعات. ومن ذلك  
«ضَرْبَةُ»، و«ضَرْبٌ»، و«قَتْلَةُ»، و«قَتْلٌ»؛ لأن الضرب جنسٌ يعمُّ القليل والكثير، و«ضَرْبَةُ»  
للمرة الواحدة. ومن ذلك «بَطْةُ»، و«بَطٌّ»، و«حَمَامَةُ»، و«حَمَامٌ». وذكر أبو بكر بن  
السراج هذا القسم مُفَرِّداً؛ لأنَّه يقع في الحيوان للفرق بين الواحد والجمع. وهو داخل  
في هذا الباب من هذه الجهة، وينفصل منه؛ لأنَّه في الحيوان لا يراد به الفرق بين المذكر  
والمؤنث في الجنس، كـ«مَرْءَةُ»، و«مَرْءَةٌ».

الرابع: أن تدخل للمبالغة في الصفة؛ مثل: «عَلَامَةُ»، و«نَسَابَةُ» للكثير العَلَمُ  
والعالِمُ بالأنساب، وقالوا: «رَاوِيَةُ» للكثير الرواية، يقال: «رجل راوِيَةُ الشَّغَرِ»، ومن  
ذلك «بَعِيرٌ رَاوِيَةُ»، و«بَعْلٌ رَاوِيَةُ»، أي: يُكثَرُ الاستقاء عليه. ومنه «فَرُوقَةُ»، يقال:  
«رَجُلٌ فَرُوقَةُ» للكثير الفرق، وهو الخوف، وفي المثل «رُبَّ عَجَلَةٍ تَهَبُّ رَيْثًا، وَرُبَّ

٨٠٥- التخريج: البيت بلا نسبة في الحيوان ٢٨٥؛ ولسان العرب ١٣/٥١ (برذن)، ١٤/٢٩٤ (رأي).

اللغة: أريت: هل نظرت. جالت: دارت. البرذونة والبرذون: يطلق على غير العربي من  
الخيل والبغال. الطائل: الغنى والستة.

المعنى: يسائل شخصاً: هل ترى إذا ركبت على برذونة غير متعددة، ودارت بك الخيل دورة، هل  
تبقى على قيد الحياة.

الإعراب: «أَرَيْت»: الهمزة: حرف استفهام، «رَيْت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير  
رفع متحرّك، والباء: ضمير مبني في محل رفع فاعل. «إِذَا»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول  
فيه متعلق بالفعل «رَيْت». «جَالَتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والباء للتأنيث. «بَكَ»: جاز و مجرور  
متعلقان بـ«جَالَتْ». «الْخَيْلُ»: فاعل مرفوع بالضمة. «جَوْلَةُ»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «أَرَيْت»:  
الواو: حالية، «أَنْتَ»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «عَلَى بِرْذُونَةٍ»: جاز و مجرور متعلقان  
بخبر محدود. «غَيْرُ»: صفة مجرورة بالكسرة، وهو مضاد. «طَائِلٌ»: مضاد إليه مجرور بالكسرة.  
وجملة «أَرَيْت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جَالَتْ»: في محل جزٍّ مضاد إليه.  
وجملة «أَنْتَ عَلَى بِرْذُونَةٍ»: في محل نصب حال.  
والشاهد فيه قوله: «بِرْذُونَةُ»، وهي مؤنث «بِرْذُونَ».

فَرُوْقَةٌ يُذْعَى لَيْتَا<sup>(١)</sup>. وقالوا: «مَلُولَةٌ» في معنى «الملول»، وهو الكثير المثل.

الخامس: أن تأتي لتأكيد التأنيث، وهو قليل، نحو: «ناقة»، و«نَعْجَة»، وذلك أن الناقة مؤنثة من جهة المعنى، لأنها في مقابلة «جمل»، وكذلك «نَعْجَة» في مقابلة «كَبِشٍ»، فهو بمنزلة «عنانِ» و«أَنَانِ»، فلم يكن محتاجاً إلى علم التأنيث، وصار دخول العلم على سبيل التأكيد؛ لأنّه كان حاصلاً قبل دخوله.

السادس: أن تكون لتأكيد تأنيث الجمع؛ لأن التكسير يُحدث في الاسم تأنيتاً، ولذلك يُؤثَّث فُعله، نحو: «فَالَّتِي الْأَغْرَابُ»<sup>(٢)</sup>، فدخلت لتأكيديه، نحو: «حِجَارَة»، و«ذِكَارَة»، و«صُفُورَة»، و«خُوْلَة»، و«عُمُومَة»، و«صَيَافِلَة»، و«فَشَاعِمَة».

السابع: أن تدخل في معنى النسب، مثل: «الْمَهَالِيَّة»، و«الْأَشَائِعَة»، و«الْمَسَامِعَة»، الأصل: «مَهَالِيَّ»، و«أَشَائِعَيَّ»، و«مَسَامِعَيَّ»، فلما لم يأتوا ببناء النسب؛ أتوا بالبناء عوضاً منها، فأفادت النسب، كما كانت تُفيده الياء في «مهاليٰ»، ونحوه.

الثامن: أن تدخل الأعممية للدلالة على التعريب، نحو: «جَوَارِيَّة»، و«مَوازِجَة»، لأن «الجَوْرَب» أجمي، و«الموازِجَة» جمع «مَوْرَجٍ»، وهو كـ«الجورب»، وهو معرّب، وأصله بالفارسية «مُورَّه».

التاسع: إلهاقاتها للعوض في الجمع الذي على زنة «مَفَاعِيلَ»، نحو: «فَرَازِيَّة»، و«جَحَاجِحَةٌ» في جمع «فِرَزانٍ»<sup>(٣)</sup>، و«جَخْجَاحٍ»<sup>(٤)</sup>، وقياسه: «فَرَازِينُ» و«جَحَاجِيْحُ»، فلما حذفوا الياء، وليس مما يُحذف؛ عوضوا الثناء منها.

العاشر: إلهاقاتها في مثل «طَلْحَة»، و«حَمْزَة»، وهو في الحقيقة من باب «تمرة»، و«اتمر». الطَّلْحَةُ: شجر، وحَمْزَةُ: بَلَةٌ، ثم سُمي بها. قال أنسٌ: «كَنَانِي رَسُولُ اللهِ بَنْتُ طَلْحَةَ كُنْتُ أَجْتَنِيْهَا»<sup>(٥)</sup>، وكان يُكتَئي أبا حَمْزَةَ، فإذا أتى من هذا شيءٍ، نظر إلى أصله قبل النقل والتسمية، ليُعلم من أي الأقسام هو.

قال: «ويجمع هذه الأنواع أنها تدخل للتأنيث وشَبَهِ التأنيث»، يريد أن الأصل في إلهاق الثناء للفرق بين المذكر والمؤنث الحقيقي، وإلهاقاتها فيما عدا ذلك على جهة الشبه

(١) ورد في أمثال العرب ص ١٣٨؛ وجمهرة الأمثال ١/٤٨٢، ٤٩٤؛ وخزانة الأدب ١/٤١١؛ وزهر الأكم ٣/٤٣؛ والعقد الفريد ٣/١١٤؛ والفاخر ص ٢٠٨، ٢٦٥؛ وفصل المقال ص ٣٣٥؛ وكتاب الأمثال ص ٢٣٢؛ ولسان العرب ٢/١٥٧ (ريث)، ١٠/٣٠٤ (فرق)؛ والمستقصى ٢/٩٧؛ ومجمع الأمثال ١/٢٩٤.

الرَّيْثُ: الْبُطْءُ. وَالْفَرْوَقَةُ: الْجَبَانُ الشَّدِيدُ الْخُوفُ.

(٢) الحجرات: ١٤.

(٣) الفِرْزانُ: من لُعب الشَّطْرُونجُ، أجمي معرّب. (لسان العرب ١٣/٣٢٢ (فرزن)).

(٤) الجَخْجَاحُ: السَّيْدُ الْكَرِيمُ. (لسان العرب ٢/٤٢٠ (جَحْجَح)).

(٥) ورد هذا القول في النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٤٤٠.

والتفريع على هذا الأصل. فمن ذلك إلهاقها للفرق بين الواحد والجمع؛ فلأنَّ الجمع لـما كان اسمًا للجنس، كان أصلًا من هذا الوجه، ثم احتاج إلى إفراد الواحد من الجنس، فكان فرْعًا على ذلك الأصل، فلحقته العلامة بهذه العلة. فجميع ما لحقته التاء، فهو تفريع على أصل تأييث، كتفريع المؤثر على المذكر، فاعرفه.

### فصل

#### [مجيء تاء التأييث منفصلة وغير منفصلة]

قال صاحب الكتاب: والكثير فيها أن تجيء منفصلة، وقل أن ينتهي عليها الكلمة، ومن ذلك: «عَبَايَةُ»، و«عَظَايَةُ»، و«عِلَاوَةُ»، و«شَقاوَةُ».

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم القول: إنَّ تاء التأييث في حكم المنفصلة؛ لأنَّها تدخل على اسم تام، فتُخَدَّثُ فيه التأييث، نحو: «قائِمٌ»، و«قائِمَةٌ»، و«امْرَىءٌ»، و«امْرَأَةٌ»، فهي لذلك بمنزلة اسم ضم إلى اسم. هذا هو الكثير فيها، والغالب عليها، وقد دللتنا على ذلك فيما تقدَّم.

وقد تأتي لازمةً كالالف، كأنَّ الكلمة بُنيت على التأييث، ولم يكن لها حظٌ في التذكير، فهي كحرف من حروف الاسم صيغَ عليه. فأما «عَبَايَةُ»، و«عَظَايَةُ»، و«صَلَايَةُ»، فإنه قد ورد فيها الأمران: تصحيح الياء وقلبها همزة.

فأما التصحيف فيها، فإنه لما بُنيت الكلمة على التأييث، وتنزلت التاء فيها بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، قويت الياء لبعدها عن الطرف ووقوعها حشوًا، فصحت، ولم تُهمَّزْ، ومثل ذلك «قَمَحْدُوَةُ»، و«تَرْفُوَةُ»، و«عَرْفُوَةُ». فلو لا بناء الكلمة على التأييث، لوجب قلب الواو فيها ياء، لوقعها طرفةً في الحكم وانضمَّ ما قبلها.

وأما من أَعْلَى الياء وهَمَّزْ؛ فإنه بني الواحد على الجمع. فلما كانوا يقولون في الجمع: «عَظَاءُ»، و«عَبَاءُ»، و«صَلَاءُ»، فيلزمهم إعلال الياء لوقعها طرفةً، فإذا أرادوا إفراد الواحد من الجنس، أدخلوا عليه تاء التأييث، كما فعلوا في «تَمَرْ»، و«تَمَرَّةُ»، وقدرُوها منفصلة، فثبتت الهمزة لذلك بعد دخول التاء، كما كانت ثابتةً قبل دخولها. وأما «نِهَايَةُ»، و«غَبَاوَةُ»، و«شَقاوَةُ» و«سَقاوَةُ»؛ فاقتصروا فيها على التصحيف، لأنَّها كلامٌ بُنيت على التأييث، ولم يقدِّرُوها منفصلة، ألا ترى أنَّهم لم يقولوا في الجمع: «نِهَاءُ»، ولا «غَبَاءُ»، ولا «شَقاوَةُ»، فيلزم الإعلال كما لزم في «عَبَاءُ»، و«عَظَاءُ»، وصار نظير قولهم: «عَقْلُهُ بِثَنَائِينَ» في أنَّ الكلمة مبنية على التثنية، ولذلك لم يهمزوا كما همزوا في «كِسَاءُ»، و«رِداءُ».

## فصل

### [مجيء تاء التأنيث للجمع]

قال صاحب الكتاب: وقولهم: «جَمَالَةُ» في جمع «جَمَالٍ» بمعنى «جَمَاعَةُ جَمَالٍ»، وكذلك «بَغَالَةُ»، و«حَمَارَةُ»، و«شَارِبَةُ»، و«وَارِدَةُ»، و«سَابِلَةُ»، ومن ذلك «البَصْرِيَّةُ»، و«الكُوفِيَّةُ»، و«المَزَوَانِيَّةُ»، و«الزُّبَيْرِيَّةُ»، ومنه «الحَلْوَيَّةُ»، و«القَتْوَيَّةُ»، و«الرَّكْوَيَّةُ». قال الله تعالى: «فَيَنْهَا رَكْوَيَّهُمْ»<sup>(١)</sup> وقرىء: «رَكْوَيَّتُهُمْ»<sup>(٢)</sup>; وأما «حَلْوَيَّةُ» للمواحد، و«حَلْوَبُ» للجمع، فـ«تَمَرَّةُ»، و«تَمَرُّ». \*

قال الشارح: اعلم أن هذه الصفات فيها ضرب من النسب، وإن لم يكن فيها ياءُ النسب، فقالوا لصاحب الجمال: «جَمَالُ»، ولصاحب البغال: «بَغَالُ»، ولصاحب الحُمُر: «حَمَارُ»، وهو الذي يعمل عليها ويُباشرها، وإن لم يكن مالكها. وذلك كثير فيما كان صنعة تكثير معالجتها، نحو: «صَرَافُ»، و«عَوَاجُ»، للذى يُكثِر الصُّرُف وبيَّن العاج، لأن «فَعَالًا» للتکثير، وصاحب الصنعة مُلازِمٌ لصنعته مُداوِمٌ عليها؛ فجعل له البناء الدال على التکثير كـ«البَزَاز»، وـ«العَطَار»، فإذا أرادوا الجمع، أحقواها تاءً، فقالوا: «جَمَالَةُ»، وـ«بَغَالَةُ»، وـ«حَمَارَةُ»، فأثروا لفظه على إرادة الجماعة؛ لأن الجماعة مؤنثة، فكأنهم قالوا: «جَمَاعَةُ جَمَالٍ وَبَغَالَةٍ وَحَمَارَةٍ»، ومثله «شَارِبَةُ»، وـ«وَارِدَةُ»، وـ«سَابِلَةُ»، فالشاربة: الجماعة على ضفة النهر، ولهم مأوى، والواردة والسابلة: أبناء السبيل، والتأنيث على إرادة: الجماعة الشاربة والواردة والسابلة.

وكذلك المنسوب قد يؤثث على إرادة الجماعة، كـ«البَصْرِيَّةُ»، وـ«المَزَوَانِيَّةُ»، في المنسوب إلى مَزوَانَ بن الحَكَمِ، وـ«الزُّبَيْرِيَّةُ» في المنسوب إلى الزُّبَيْرِ، ومثله «الحَلْوَيَّةُ»، وـ«القَتْوَيَّةُ»، وـ«الرَّكْوَيَّةُ»، فإن الباب فيما كان على «فُؤُلٍ» أن لا يؤثث فيه بعلامة تأنيث؛ لأنه ليس بجاري على الفعل. ويستوي فيه الذكر والأثنى، فيقال: «رَجُلٌ صَبُورٌ»، وـ«امرأةٌ صَبُورٌ»، وـ«رَجُلٌ غَدُورٌ»، وـ«امرأةٌ غَدُورٌ»، إلا أنهم قالوا: «رَجُلٌ مَلُولَةٌ»، وهو الكثير المَلَلُ، وهو السَّامَةُ، وـ«امرأةٌ مَلُولَةٌ»، وقالوا: «رَجُلٌ فَرُوقَةٌ وَامرأةٌ فَرُوقَةٌ» على معنى المبالغة، كما قالوا: «نَسَابَةٌ»، وـ«عَلَامَةٌ»، وقالوا: «حَمُولَةٌ»، وـ«قَتْوَيَّةٌ»، وـ«رَكْوَيَّةٌ»، يريدون أنها مما يُحمل عليها، وتُتَقَبَّلُ، وتُرْكَبُ، فهي متَّخذةً لذلك، وإن لم يقع بها

(١) يس: ٧٢

(٢) هي قراءة عائشة، وهشام بن عروة، وأبي بن كعب، وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٧/٣٤٧؛ وتفصير القرطي ١٥/٥٦؛ والكشف ٣/٣٣٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/٢٢٢.

ال فعل، فهي كـ«الذبيحة»، وـ«الضَّحِيَّة»، في أنها مُعَدَّةً لذلك. وقال أبو الحسن: إنما قالوا: «حملة» حيث أرادوا التكثير، كما قالوا: «نسابة»، وـ«راوية»، ودخلها معنى الجمع على إرادة الجماعة، فاعرفه.

### فصل

#### [مذهب البصريين والковيين في نحو «حائض»]

قال صاحب الكتاب: وللبصريين<sup>(١)</sup> في نحو: «حائض»، وـ«طامِث»، وـ«طالق»، مذهبان، فعند الخليل<sup>(٢)</sup> أنه على معنى الرَّسَب كـ«لابن»، وـ«تامر»، كأنه قيل: «ذات حَيْضٍ»، وذات طَمِثٍ»، وعند سيبويه<sup>(٣)</sup> أنه متأنِّل بِإِنْسَانٍ أو شَيْءٍ حائض كقولهم: «غَلامٌ رَّبِيعَةً وَيَقْعَةً» على تأويلِ نفسِ سَلْعَةٍ؛ وإنما يكون ذلك في الصفة الثابتة، فأما الحادثة فلا بد لها من علامة التأنيث، تقول: «حائضَةُ»، وطالقة، الآن وَغَدًا» ومذهب الكوفيين<sup>(٤)</sup> يُبَطِّل جزئيًّا «الضماري» على الناقة والجمل، وـ«العاشق» على المرأة والرجل.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أنهم قالوا: «امرأة طالق»، وـ«حائض» وـ«طامِث» وـ«قايد» للاِسْمَةِ من الحَيْضِ، وـ«عاصف»، في وصف الريح من قوله تعالى: «جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ»<sup>(٥)</sup>، فلم يأتوا فيه بالباء وإن كان وصفاً للمؤنث؛ وذلك لأنَّه لم يجر على الفعل. وإنما يلزم الفرق ما كان جاريًّا على الفعل؛ لأنَّ الفعل لا بد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث حقيقيًّا كان أو غير حقيقيٍّ، نحو: «هَنَدْ ذَهَبَتْ»، وـ«مَوْعِظَةً جَاءَتْ».

فإذا جرى الاسم على الفعل، لزمه الفرقُ بين المذكر والمؤنث، كما كان كذلك في الفعل. وإذا لم يكن جاريًّا على الفعل، كان منزلة المنسوب، فـ«حائض» بمعنى: حائضيٌّ، أي: ذات حَيْضٍ، على حد قولهم: «رَجُلٌ دَارِعٌ»، أي: دَرِيعٌ بمعنى «صاحب دُرْعٍ». ألا ترى أنك لا تقول: «دارع»، فتُجْرِيه على «فَيَعْلَمُ». إنما قولك: «دارع»: أي: ذو دُرْوعٍ، وـ«طالق»، أي: ذات طلاقٍ، أي: أنَّ الطلاق ثابتٌ فيها. ومثله قولهم: «مُرْضِعٌ»، أي: ذات رِضَاعٍ. ومنه قوله تعالى: «السَّمَاءُ مُنْفَطَرٌ بِهِ»<sup>(٦)</sup>، أي: ذات انفطارٍ.

(١) انظر المسألة الحادية عشرة بعد المئة في كتاب «الإنصاف» في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والkovيين. ص ٧٥٨ - ٧٨٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٨١ / ٣ - ٣٨٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢٣٧ / ٣.

(٤) ذهب الكوفيون إلى أنَّ علامة التأنيث إنما حُذفت من هذه الصفات لاختصاص المؤنث به.

(٥) يورنوس: ٢٢.

(٦) المزمل: ١٨.

وليس ذلك على معنى «حَاضِرٌ»، و«انْفَطَرَتْ»، إذ لو أريد ذلك، لأنّوا بالباء، وقالوا: «حَائِضَةٌ غَدَا وَطَالِقَةٌ غَدَا»؛ لأنّه شيء لم يثبت، وإنّما هو إخبار على طريق الفعل، كأنّك قلت: «تحيض غداً، وتُطلّق غداً» ومنه قوله تعالى: «إِنَّمَا تَرَوْنَهَا تَنْهَلُ كُلُّ مُرْضِعٍ عَمَّا أَضَعَتْ»<sup>(١)</sup> وقال تعالى: «وَلِسُلَيْمَانَ الْبَيْحَقِيِّ عَاصِفَةً»<sup>(٢)</sup> وقول الشاعر [من الطويل]:

٨٠٦- رأيْتُ خَتُونَ الْعَامِ وَالْعَامِ قَبْلَهُ كَحَائِضَةٍ يَزْنِي بِهَا غَيْرُ طَاهِرٍ  
وَذَلِكَ كَلَهُ يَجْرِي عَلَى الْفَعْلِ عَلَى تَقْدِيرِ «حَاضِرٌ»، و«طَلْقَتْ»، هَذَا مَذَهَبُ الْخَلِيلِ.  
وَسَبِيبُهِ يَتَأَوَّلُ عَلَى أَنَّهُ صَفَّةٌ شَيْءٌ أَوْ إِنْسَانٌ، وَالشَّيْءُ مَذَكُورٌ، فَكَاتِبُهُمْ قَالُوا: «شَيْءٌ حَائِضٌ»؛  
لَأَنَّ الشَّيْءَ عَامٌ يَقْعُدُ عَلَى الْمَذَكُورِ وَالْمَؤْنَثِ . وَاحْتَاجَ الْخَلِيلُ بِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِيمَا لَا يَخْتَصُ  
بِالْمَؤْنَثِ، نَحْوَ: «جَمِيلٌ بازِلٌ»، و«نَاقَةٌ بازِلٌ» وَوَجَدُنَاهُمْ قَدْ وَصَفُوا بِأَشْيَاءِ لَا فَعْلَ لَهَا، نَحْوَ:  
«دَارِعٌ»، و«نَابِلٌ»، وَلَا وَجْهَ لَهِ إِلَّا النِّسْبَةُ، فَحَمَلُوهُ عَلَيْهِ «حَائِضًا»، و«طَالِقًا»، وَنَحْوُهُمَا،  
وَكَأَنَّ الْمَعْنَى سَاعَدَ عَلَيْهِ . وَأَمَّا سَبِيبُهِ، فَاحْتَاجَ بِأَنَّهُ لَمَّا وَرَدَ ذَلِكَ فِيمَا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْمَذَكُورُ  
وَالْمَؤْنَثُ؛ كَانَ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى مَهِيَّئًا مُعَدًّا، نَحْوَ قَوْلِهِ [مِنَ السَّرِيعِ]:

٨٠٧- قَامَتْ ثَبَكْيَهُ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَغْدَادِكَ يَا عَامِرُ  
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْزَةَ قَدْ دَلَّ مَنْ لِيْسَ لَهُ نَاصِرٌ

(١) الحج: ٢.

٨٠٦- التغريب: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٧/١٤٢ (حيض)، ١٣٨/١٣ (ختن).

اللغة: الحائضية والحانپض: المرأة في مدة الحيض. غير طاهر: في حالة الجنابة، غير مغسل. الختون والختونة: المصاهرة.

الإعراب: «رأيْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متجرّك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ختون»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «العام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والعام»: الواو: حرف عطف، «العام»: اسم معطوف على سابقه مجرور بالكسرة. «قبله»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بحال من «العام»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «كَحَائِضَةً»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محل نصب مفعول به ثانٍ لرأيْتُ، وهو مضاف، «حَائِضَةً»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «يَزْنِي»: فعل مضارع مرفوع بضميمة مقدرة على الياء للتلقي. «بَهَا»: جازٌ ومجرور متعلقان بـ«يَزْنِي». «غَيْرُ»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «ظَاهِرٌ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «رأيْتُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يَزْنِي»: في محل جز صفة للحائضية.

والشاهد فيه قوله: «كَحَائِضَةً» حيث أحق بالوصف ثاء التأنيث، وهي وصف خاص بالمؤنث.

(٢) في الطبعتين «جنون»، والتصحيف عن لسان العرب ١٣٨/١٣ (ختن).

٨٠٧- التغريب: البيتان بلا نسبة في أمالى المرتضى ١/٧١، ٧٢؛ والأشباه والنظائر ٥/١٧٧، ٢٣٨، ٢٦٢؛ وسمط اللآلبي ١/١٧٤؛ ولسان العرب ٤/٦٠٨ (عمر).

المعنى: هذه المرأة الشكلى الحزينة قد قامت على قبر رجل تبكيه، وتقول: إني وإن كنت في داري =

ولم يقل: «ذات غريبة»، كأنه حمله على «إنسان ذي غريبة»؛ لأن المرأة إنسان، فكذلك قالوا: «حائض» على معنى: شيء حائض، لأن المرأة شيء وإنسان.

واعلم أن «حائضاً»، و«طاهراً»، ونحوهما إذا سقط منها التاء على التأويل المذكور، فإنه مذكر، وليس ذلك من قبيل المؤنث المعنوي من نحو: «تعلّى»، و«سوق»، و«دار»، الالاتي التاء مراده فيها، والذي يدلّ على ذلك أنها لو سميتنا رجلاً بـ«حائض» أو «طاهر»، لصرفنا. ولو كان مؤنثاً، لم ينصرف كما لو سميتنا بـ«سعاد»، و«زينة»، وذلك نصّ من سيبويه<sup>(١)</sup>. ويدلّ على تذكيره أيضاً أن التاء قد تدخله على الحد الذي وصفناه، وإنما وصف المؤنث بالمذكر على التأويل على حد وصف المذكر بالمؤنث، كقولهم: «رجل زبعة، ونكحة، ولعنة، وهزة».

وذهب الكوفيون إلى أن سقوط التاء من هذه الأشياء؛ لأنها معانٍ مخصوصٍ بها المؤنث، فاستغنى عن علامة التأنيث، إذ العلامه إنما يؤتى بها عند الاشتراك في المعنى للفصل؛ فأماماً إذا لم يكن هناك اشتراك، فلا حاجة إلى علامة. ورأى ابن السكيت قد علل بذلك في إصلاحه. وهو يقُسُّد من وجوهه:

= وبين ذوي وأهلي فإذا شعر بالغرية والوحدة، فلا أئيس ولا ناصر لها في غير عامر.

الإعراب: «قامت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. «تبكية»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على التاء للتشتمل، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي: والهاء: مفعول به. «على قبره»: جار و مجرور متعلقان بالفعل (تبكي)، والهاء: مضارف إليه. «من»: اسم استفهام مبني على السكون في محل مبتدأ. «لي»: جار و مجرور متعلقان بخبر محذوف. «من بعدهك»: جار و مجرور متعلقان بخبر محذوف. «يا»: حرف نداء. «عامر»: منادي مفرد علم مبني على الضم في محل نصب.

وجملة «قامت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تبكية»: في محل نصب حال. وجملة «من لي»: في محل نصب مفعول به. وجملة «يا عامر»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

«تركتني»: فعل ماضٍ مبني على السكون والتاء المتحركة في محل رفع فاعل والتون للوقاية، والباء مفعول به أول. «في الدار»: جار و مجرور متعلقان بالفعل (تركت). «ذا»: مفعول به ثان منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة. «غريبة»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «قد»: حرف تحقيق. «ذل»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة. «من»: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع فاعل. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «له»: جار و مجرور متعلقان بخبر ليس المحذوف. «ناصر»: اسم ليس مرفوع بالضمة.

وجملة «تركتني»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ذل»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليس له ناصر»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ذا غريبة» أجرى الشاعر الكلام على ما يقتضيه المعنى. فإنه كان ينبغي لو أنه أجرى الكلام على ما يقتضيه اللفظ أن يقول: «ذات غريبة» لأن الحديث على لسان امرأة؛ لكنه مع ذلك أجرى الكلام على المعنى؛ فإن المرأة يقال لها: «إنسان» أو «شخص» والشخص مذكر، فيجوز أن تجري عليه صفات المذكرين تبعاً لللفظ.

أحدُها: أنَّ ذلك لم يطرد فيما كان مختصاً بالمؤنث، بل قد جاء أيضاً فيما يشترِك فيه الذكرُ والأثنى، قالوا: «جمل بازل»، و«ناقة بازل»، و«جمل ضامر»، و«ناقة ضامر». قال الأعشى [من السريع]:

٨٠٨- عهدي بها في الحَيِّ قد سُرِبَلت هَيْقَاءٌ مِثْلَ الْمُهَرَّةِ الضَّامِرِ  
فإسقاط العلامة مما يشترِك فيه القبيلان دليلٌ على فساد ما ذهبوا إليه، وإن كان أكثرُ  
الحذف إنما وقع فيما يختص بالمؤنث.

الثاني: أنه ينتقض ما ذهبوا إليه بقولهم: «مُرْضَعَةً»، بياتات التاء فيما يختص بالمؤنث.

الثالث: أنَّ التاء مُلحَقٌ مع فعل المؤنث، نحو: «حاضت المرأة»، و«طلقت الجارية»،

ولو كان اختصاصه بالمؤنث يكفي فارقاً، لم يفترق الحال بين الصفة والفعل، فاعرفه.

### فصل

#### [ما يستوي فيه المذكر والمؤنث]

قال صاحب الكتاب: ويستوي المذكر والمؤنث في «فعول»، و«مفعالي»، و«مفعيل»، و«فَعِيلٍ» بمعنى «مفعول»، ما جرى على الاسم. تقول: «هذه المرأة قتيلٌ بنى  
فلان»، و«مررت بقتيلتهم». وقد يُشبَّه به ما هو بمعنى «فاعِلٍ». قال الله تعالى: «إِنَّ رَحْمَةَ  
الله فَرِيقٌ مِنَ الْمُخْسِنِينَ»<sup>(١)</sup>. وقالوا: «مُلْحَفَةٌ جَدِيدٌ».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أنَّ هذه الأمثلة من الصفات يستوي في سقوط التاء منها المذكر

٨٠٨ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٩؛ والدرر ٢٩/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١/٤٠؛

وشرح شواهد المغني ٢/٩٠٣؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٥٠؛ وهم الهوامع ١/١٠٧.

اللغة: العهد: المعرفة. سُرِبَلت: ألبسوها السربال.

المعنى: عرفها وقد ألبسوها ثوباً أياًًضاً، تألقت به كتالق الياسمين على المهر الضامر.

الإعراب: «عهدي»: مبتدأ مرفوع، والباء: في محل جر بالإضافة، وخبرها ممحوذف تقديره: حاصل أو قريب. «بها»: جار ومجرور متعلقان بالخبر الممحوذف. «في الحي»: جار ومجرور متعلقان بحال ممحوذفة من الضمير في «بها». «قد»: حرف تحقيق. «سُرِبَلت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة لا محل لها من الإعراب، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي، وأصله مفعول به أول. «هيقاء»: مفعول به ثان منصوب بالفتحة. «مثل»: صفة منصوبة بالفتحة. «المهرة»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «الضامر»: صفة المهرة مجرورة بالكسرة.

وجملة «عهدي بها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد سُرِبَلت»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «المهرة الضامر» حيث وصف «المهرة» وهي أئمَّة بالضمير من غير أن يؤثر الصفة ببناء التأنيث، وذلك يدل على أن لفظ الضامر يقال على الذكر والأئمَّة بصيغة واحدة.

والمؤنث، فيقال: «رجل صبورٌ وشكورٌ» و«امرأة صبورٌ وشكورٌ». وكذلك قالوا: «امرأة مغطّارٌ» للتي تُكثّر من استعمال الطيب، و«مذكارٌ» للتي عادتها أن تلد الذكور، و«مِثْنَاثٌ»، للتي عادتها أن تلد الإناث. وقالوا: «مِنْطِيقٌ» للبلieve، و«مِغْطِيرٌ»، بمعنى العطار. وقالوا: «امرأة جَرِيَحَةٌ»، و«اقْتَلِيلٌ». فهذه الأسماء إذا جرت على موصوفها، لم يأتوا فيها بالباء، وإذا لم يذكروا الموصوف، أثبتوه الهمزة خوف اللبس، نحو: «رأيَتْ صبورَةً، ومعطرَةً، وقَتِيلَةً بَنِي فَلَانٍ»، فهذا معنى قوله: «ما جرى على اسم»، أي: ما تقدّمها موصوف.

فأما «فَعُولٌ»، و«مِفْعَالٌ»، و«مِفْعِيلٌ»، فأمثلة معدولةٍ بها عن اسم الفاعل للمبالغة، ولم تَجُرِ على الفعل، فجرت مجرى المنسوب، نحو: «دارعٌ»، و«نابلٌ»، فلم يدخلوا فيها الهمزة لذلك. وقد شدّ نحو: «مِعْزَابَةٌ» إذا كان يعزّب بابله في المزاعي، فيبعدها عن الناس لعزته وقدرته. ومثله «مِطْرَابَةٌ» للكثير الطرب، و«مِجْذَامَةٌ» للسريع في قطع المَوَدة.

وأما «فَعِيلٌ» بمعنى «مَفْعُولٌ»، فنحو: «كَفَ حَضِيبٌ»، و«عَيْنَ كَحِيلٌ»، فإنه أيضاً يستوي في حذف التاء منه المذكر والمؤنث؛ وذلك لأنّه معدولٌ عن جهته، إذ المعنى كفٌ مخصوصية بالجثاء، وعينٌ مخصوصة بالكُخل، فلما عدلوا عن «مَفْعُولٍ» إلى «فَعِيلٍ»؛ لم يُثبتو التاء ليفرقوا بينه وبين ما لم يكن بمعنى «مَفْعُولٍ»، من نحو: «كَرِيمَةٌ»، و«جميلةٌ». وقد شبّهوا «فَعِيلًا» التي بمعنى «فاعلٌ» بالتي بمعنى «مَفْعُولٍ»، فأسقطوا منها التاء. فمن ذلك قوله تعالى: «إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ»<sup>(١)</sup>، وهو بمعنى: مُقتَرِبٌ، شبّهوا بـ«فَعِيلٍ» ونحوه. وقيل: إنما أُسقطت منه التاء؛ لأن الرَّحْمَةُ والرَّحْمُ واحدٌ، فحملوا الخبر على المعنى، ويوحيده قوله تعالى: «هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّكَ»<sup>(٢)</sup>.

فأما قولهم: «مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ»، فقال الكوفيون: هي «فَعِيلٌ» بمعنى «مَفْعُولٍ»، أي: مجدودة، وهي المقطوعة عن المتناول عند الفراغ من تسجّها. وقال البصريون: هي بمعنى «فاعلة»، أي: جَدَّتْ. يقال: «جَدَ الشيءَ يَجِدَ إِذَا صارَ جَدِيدًا»، وهو ضدُّ الخلق، فسقوطُ الهمزة عندهم شاذٌ مشبهٌ بالمفعول. ومن ذلك «رِيحٌ خَرِيقٌ»، أي: شديدةُ الهبوب، كأنها تحرق الأرض. قال الشاعر [من الوافر]:

كَانَ هُبُوبَهَا حَقَقَانُ رِيحٍ      خَرِيقٌ بَيْنَ أَغْلَامٍ طَوَالٍ<sup>(٣)</sup>  
ومنه «شَاهَ سَدِيسُ»، أي: بلغت السنة السادسة.

### فصل

#### [حكم الفعل المسند إلى الجمع في التذكير والتأنيث]

قال صاحب الكتاب: وتأنيث الجمع ليس بحقيقي؛ ولذلك أتسع فيما أُسند إليه

**إلحاد العلامة وتركتها، تقول: « فعل الرجال ، والمسلمات والأيات » و فعلت .**

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم القول: إن الجمع يُكتسب الاسم تأنيثاً؛ لأنَّه يصير في معنى الجماعة، وذلك التأنيث ليس بحقيقي؛ لأنَّه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى، فهو بمنزلة «الدار» و«النغل» ونحوهما، فلذلك إذا أُسنِد إلىه فعل، جاز في فعله التذكير والتأنيث. فالتأنيث لِمَا ذكرناه من إرادة الجماعة، والتذكير على إرادة الجمع، ولا اعتبار بتأنيث واحدٍ أو تذكيره. ألا تراك تقول: «قامت الرجال»، و«قام النساء»، فتؤثُّ فعل «الرجال» مع أنَّ الواحد منه مذكر، وهو «رجل»، وتذكُّر فعل «النساء» مع أنَّ الواحد «امرأة». قال الله تعالى: «فَالَّتِي أَعْرَابٌ»<sup>(١)</sup> «وَقَالَتْ نِسَوَةٌ»<sup>(٢)</sup>. ولا فرق بين العقلاء وغيرهم، فـ«الرجال» وـ«الأيات» في ذلك سواء؛ لأنَّ التأنيث للاسم لا للمعنى.

والكوفيون يزعمون أنَّ التذكير للكثرة، والتأنيث للقلة.

ويؤيد عنده أنَّ تأنيث الجمع ليس بحقيقي أتك لو سميَت رجلاً «كِلَابًا»، أو «كِعَابًا»، أو «فُلُوسًا»، أو «مُئُوقًا»، لصرفته. ولو كان تأنيثه حقيقياً، لكان حكمه حكم «عَقْرِبٍ» إذا سُميَ به، و«سَعَادٍ» في الصرف.

والجمع على ضربتين: مكسرٌ وصحيحٌ. واعلم أنَّ الجمع تختلف في ذلك، فما كان من الجمع مكسرًا، فأنت مخيرٌ في تذكير فعله وتأنيثه، نحو: «قام الرجال»، و«قامت الرجال» من غير ترجيح؛ لأنَّ لفظ الواحد قد زال بالتسبيح، وصارت المعاملة مع لفظ الجمع، فإن قدرتَه بالجمع، ذكرته، وإن قدرتَه بالجماعة، أنتبه. قال الشاعر [من الكامل]:

**٨٠٩- أَخَذَ العَذَارِي عَقْدَهَا فَظَمَّنَهُ [من لُؤلُؤٍ مُسْتَابِعٍ مُسَرِّدٍ]**

(١) الحجرات: ١٤.

(٢) يوسف: ٣٠.

٨٠٩- التعریج: البيت للنابغة الذبياني في دیوانه ص ٩٥؛ وتهذیب اللغة ٢/٢٨٤؛ وجاج العروس ٢٠/٣٨٢ (تابع)؛ وأساس البلاغة (سرد).

اللغة والمعنى: نظمته: أدخلن حباته ولأله في سلك. المتسرد: المتتابع.

لَمْت العذراوات ما انفرط من عقدها، وأعدن إدخال لآلئه بشكل متتابع إلى السلك، حتى عاد عقداً بديناً. الإعراب: «أخذ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «العذاري»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «عقدها»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، وـ«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرٍ مضاف إليه. «فنظمته»: الفاء: حرف عطف، «نظم»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «من لؤلؤ»: جاز و مجرور متعلقان بـ«نظم». «متتابع»: نعت مجرور بالكسرة. «متسرد»: نعت ثانية مجرور بالكسرة.

وجملة «أخذ العذاري»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فنظمته»: معطوفة عليها لا محل لها كذلك.

وقال الراجز:

٨١٠ إِذَا الرُّجَالُ وَلَدَتْ أُولَادُهَا  
وَاضْطَرَبَتْ مِنْ كَبَرِ أَعْصَادُهَا  
وَجَعَلَتْ أَوْصَابُهَا تَغْتَادُهَا  
وَمَا كَانَ مِنْهُ مَجْمُوعًا جَمَعَ السَّلَامَةَ،  
وَمَا كَانَ مِنْهُ لَمْؤْتِهِ، نَحْوَ: «الْمُسْلِمَاتِ»  
و«الْهَنَدَاتِ»، كَانَ الْوَجْهُ تَأْنِيَتُ الْفَعْلُ، وَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ لِلْمَذْكُورِينَ بِالْلَّوَاءِ وَالنُّونِ؛ فَالْوَجْهُ  
تَذْكِيرُ الْفَعْلِ فِيهِ، نَحْوَ: «قَامَ الزَّيْدُونَ». وَإِنَّمَا كَانَ الْوَجْهُ فِيمَا كَانَ مَؤْتَثِاً تَأْنِيَتُ الْفَعْلُ،  
لِرَجْحَانِ التَّأْنِيَتِ فِيهِ عَلَى التَّذْكِيرِ. وَذَلِكَ أَنَّ التَّأْنِيَتَ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ: مِنْ جَهَةِ أَنَّ الْوَاحِدَ  
مَؤْتَثِّ، وَهُوَ بَاقٍ عَلَى صِيغَتِهِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مَقْدُرٌ بِالْجَمَاعَةِ، وَالتَّذْكِيرُ مِنْ جَهَةٍ وَاحِدَةٍ،  
وَهُوَ تَقْدِيرُهُ بِالْجَمْعِ. وَجَمْعُ الْمَذْكُورِ بِالْعَكْسِ، التَّذْكِيرُ فِيهِ مِنْ جَهَيْنِ: مِنْ جَهَةِ أَنَّ الْوَاحِدَ

= والشاهد فيه قوله: «أخذ العذاري» حيث ذكر الفعل مع أن العذاري مؤنثة، ولكنه أراد به لفظ الجمع فذكر.

٨١٠ - التخريج: لم أقع على الرجز فيما عدت إليه من مصادر.  
اللغة: الأعضاد: جمع العضد وهو ما بين المرفق إلى الكتف. الأوصاب: وهو جمع الوصف وهو الوجع والمرض.

المعنى: عندما تكبر الرجال، وتتكبر أولادها، وتلد أحفاداً، تضطرب حركتها، وتضعف قواها، وتكثر أمراضها، تندو كالنبات الذي قرب موعد حصاده.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محل نصب مفعول فيه. «الرجال»: فاعل لفعل محدود يفسره ما بعده، مرفوع بالضمة. «ولدت»: فعل مضارع مبني على الفتح، والباء: للتأنيث. «أولادها»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضارع، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضارع إليه. «واضطربت»: الواو: حرف عطف، «اضطربت»: فعل مضارع مبني على الفتح، والباء: للتأنيث. «من كبر»: جاز و مجرور متعلقان بالفعل قبلها. «أعضادها»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضارع، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضارع إليه. «وجعلت»: الواو: حرف عطف، «جعلت»: فعل مضارع الشرع مبني على الفتح، والباء: للتأنيث. «أوصابها»: اسم «جعل» مرفوع بالفتحة، و«ها»: ضمير متصل في محل جز مضارع إليه. «تعتادها»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «فهي»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «هي»: ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. «زروع»: خبر مرفوع بالضمة. «قد»: حرف تقرير وتحقيق. «دنا»: فعل مضارع مبني على الفتح المقدر على الألف للتعمير. «حصادها»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضارع، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جز مضارع إليه.

وجملة «ولدت الرجال»: في محل جز مضارع إليه، وجملة «ولدت أولادها»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «واضطربت»: معطوفة على سابقتها لا محل لها، وكذلك جملة «جعلت أوصابها تعتادها». وجملة «تعتادها»: في محل نصب خبر «جعلت»... وجملة «هي زروع»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «دنا حصادها»: في محل رفع صفة لزروع.  
والشاهد فيه قوله: «ولدت أولادها» على تقدير الأولاد بالجماعة، فائت الفعل، وكذلك قوله: «واضطربت أوصابها» و«جعلت أوصابها تعتادها».

باقي وهو مذكر، والثاني أنه مقدر بالجمع، وهو مذكر، والتأنيث من جهة واحدة، وهو تقديره بالجماعة، فرجح على التأنيث. وقد ذكر بعضهم الأول وهو قليل فرأى حمزة والكسائي وابن عامر «قبلَ أَنْ يَتَفَكَّرْ كَلِمَاتُ رَبِّي»<sup>(١)</sup> بالياء. وقال الشاعر [من الطويل]:

٨١١ - **وَقَامَ إِلَيَّ الْعَادِلَاتِ يَلْمَنِي يَقُلُّنَ: أَلَا تَنْفَكَ تَرْحُلُ مَرْخَلًا**  
وقد أنت بعضهم الثاني، وهو من قبيل الضرورة. قال الشاعر [من البسيط]:

قالت بنو عامر خالوا ببني أسد يا بُؤْسَ لِلْحَزْبِ ضَرَارًا لِّا قَوْمٍ<sup>(٢)</sup>  
فأعرفه.

### [حكم الفعل المسند إلى ضمير الجمع في التذكير والتأنيث]

قال صاحب الكتاب: وأما ضميره، فتقول في الإسناد إليه: «الرجال فعلت، وفعلوا»، و«المسلمات فعلت، وفعلن» وكذلك «الأيام». قال [من الكامل]:

٨١٢ - **وَإِذَا السَّذَارَى بِالدُّخَانِ تَقْنَعَتْ وَاسْتَعْجَلَتْ نَضْبَ القَدُورِ فَمَلَّتِ**

\* \* \*

(١) الكهف: ١٠٩. وهي أيضاً قراءة الأعمش وغيره.

انظر: البحر المحيط ٦/١٦٩؛ والكشف ٢/٥٠١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٣١٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/٢١.

٨١١ - التغريب: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة والمعنى: العاذلات: اللائمات. المرحل: مكان الرحيل.  
عاتبني العاذلات ولمنتني على كثرةأسفاري ورحلاتي.

الإعراب: «وَقَامَ»: الواو: بحسب ما قبلها. «قَامَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «إِلَيْ»: جاز و مجرر متعلقان بـ(قام). «الْعَادِلَاتِ»: فاعل مرفوع بالضمة. «يَلْمَنِي»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بـ(بنون النسوة)، والـ(بنون): ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والـ(بنون الثانية للوقاية)، والـ(بياء): ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «يَقُلُّنَ»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بـ(بنون النسوة)، والـ(بنون): ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «أَلَا»: الهمزة: حرف استفهام، «أَلَا»: حرف نفي. «تَنْفَكَ»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة، واسم ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «تَرْحُلُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «مَرْخَلًا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة «قَامَ الْعَادِلَاتِ»: بحسب الواو. وجملة «يَلْمَنِي»: في محل نصب حال. وجملة «يَقُلُّنَ»: بدلاً من سبقتها في محل نصب، أو تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَلَا تَنْفَكَ تَرْحُلُ»: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «تَرْحُلُ»: في محل نصب خبر «تَنْفَكَ».

والشاهد فيه قوله: «قَامَ الْعَادِلَاتِ» على تقدير اللفظ لا الجماعة.

(٢) تقدم بالرقم ٤٢٩.

٨١٢ - التغريب: البيت لسلمي بن ربيعة في خزانة الأدب ٨/٣٦، ٤٤؛ والدرر ١/١٨٤؛ وشرح ديوان =

**قال الشارح:** قوله: و«أما ضميره» يريده ضمير الجمع، فإذا أُسند فعل إلى ضمير الجمع؛ فلا يخلو الجمع من أن يكون مكسرًا، أو غير مكسر. فإن كان مكسرًا وكان المذكر ممن يعقل، نحو: «الرجال» و«الغلمان»؛ كان لك فيه وجهان: أحدهما أن تلّحقه تاء التأنيث، نحو: «الرجال قامت»، فتؤثّه، وتفرّده؛ لأنّه يرجع إلى تقدير الجماعة، وهي حقيقة واحدة مؤنثة. ويجوز أن يرجع إلى اللفظ، وهو جمع مذكر عاقل، فتظهر علامه ضميره بالواو، نحو: «الرجال قاموا»؛ لأنّ الواو للمذكرين ممن يعقل؛ فاما قوله [من الطويل]:

٨١٣- شربت بها والديك يدعو صباحه إذا ما بئوا نعش ذئوا فتصبّوا

= الحماسة للمرزوقي ص ٥٥؛ ونواذر أبي زيد ص ١٢١؛ ولعباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٦٢ =  
وبلا نسبة في شرح اختيارات المفضل ص ٨١٦؛ وهمع الهوامع ٦٠.

**اللغة:** العذاري: جمع العذراء، وهي البكر. تقنعت: لبست المقنعة. ملئت: وضعت الخبز على الملة، وهي الرماد الحار.

**المعنى:** يمدح هؤلاء الناس بإكرام الضيف، وهم لفطر إكرامهم ضيوفهم تقوم الأبار منهن بخدمة الضيوف.

**الإعراب:** «إذا»: الواو: بحسب ما قبلها، «إذا»: ظرف زمان خافض لشرطه متعلق بالفعل «دارت» في البيت اللاحق. «العذاري»: فاعل لفعل محدود تقديره: تقنعت. «بالدخان»: جار ومحرر متعلقان بـ «تقنعت» المحدود. «تقنعت»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. « واستعجلت»: الواو: حرف عطف، و«استعجل»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «القدور»: مضارب إليه محرر بالكسرة. «فملت»: الفاء: حرف استئناف، و«مل»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، وقد حرّكت بالكسر لضرورة القافية، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. وجملة «تقنعت العذاري»: في محل جز بالإضافة. وجملة «تقنعت» الثانية: تأكيد للأولى. وجملة «استعجلت»: معطوفة على جملة «تقنعت» في محل جز. وجملة «فملت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

**والشاهد فيه قوله:** «تقنعت»، و«استعجلت» و«فملت»، حيث أحق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى ضمير الجمع.

٨١٣ - **التخريج:** البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٤؛ والحماسة البصرية ٢/٧٤؛ وخزانة الأدب ٨/٨٢، ٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٧٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٨٢؛ والصاحب في فقه اللغة ص ٢٥٠؛ والكتاب ٢/٤٧؛ ولسان العرب ٦/٣٥٥ (عش)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٧٠؛ والمقضب ٢/٢٢٦.

**اللغة:** بنو نعش: بنات نعش وهن سبع نجوم سميت بذلك لأنّها على هيئة النعش. تصبّوا: نزلوا، والتصوب: الانحدار.

**المعنى:** إنه يشرب الخمر قبيل طلوعفجر، في الوقت الذي يصبح فيه الديك، وفي الوقت الذي تدنو فيه بنات نعش للهبوط نحو الجهة التي تغيّب فيها.

**الإعراب:** «شربت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله ببناء الفاعل، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «بها»: جار ومحرر متعلقان بالفعل «شربت». «والديك»: الواو: حالية،

فإنه كان ينبغي أن يقول: «دَنَتْ» على تقدير علامة الجماعة، أو: «دَنَوْنَ»؛ لأنَّه جمعٌ لِمَا لا يعقل، إِلَّا أَنَّه أَجْرَاهَا مُجَرَّى مِنْ يَعْقُلْ إِذْ كَانَ دَوْرُهَا يَجْرِي عَلَى تَقْدِيرٍ لَا يَخْتَلِفُ، وَصَارَ كَفْصَدُ الْعَاقِلِ لِشَيْءٍ يَعْلَمُهُ، فَلَذِكَ جَمْعُهَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، فَقَالَ: «بَنُو نَعْشَ»، وَلَمْ يَقُلْ: «بَنَاتِ نَعْشَ»؛ فَإِذَا عَادَ الضَّمِيرُ بِالْوَاوِ عَلَى حَدَّ جَمْعِهِ إِيَّاهُ، وَمَثَلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَأَتَتْ نَسْلَةً يَتَأَبَّهَا النَّسْلُ اذْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ»<sup>(١)</sup>، لَمَّا أَخْبَرَ عَنْهُنَّ بِالْخُطَابِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِمَنْ يَعْقُلْ؛ جَمْعُهَا بِالْوَاوِ الْمُخْتَصَّةِ بِمَنْ يَعْقُلْ / .

وَإِنْ كَانَ الْمَكْسُرُ لِغَيْرِ أُولِيِ الْعُقْلِ؛ نَحْوَ: «الْأَيَّامُ»، وَ«الْحُمَرُ»، فَلَكَ فِيهِ وَجْهَانَ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تُلْحِقَ الْفَعْلَ التَّاءَ، فَتَقُولُ: «الْأَيَّامُ فَعَلَتْ»، عَلَى تَقْدِيرِ جَمَاعَةِ الْأَيَّامِ، وَإِنْ شَيْئَ، قَلَتْ: «فَعَلَنَّ»؛ لَأَنَّ الْأَيَّامَ مَمَّا لَا يَعْقُلُ. فَجَمْعُهُ وَضَمِيرُ جَمْعِهِ كَالْمُؤْنَثِ، وَإِنْ كَانَ مَذْكُورًا، نَحْوَ: «ثَيَابُكَ مُزْفَنُ»، وَ«جِمَالُكَ أَقْبَلَنُ». قَالَ الشَّاعِرُ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

— ٨١٤ — إِنْ تَكُنِ الْأَيَّامُ فَرَقْنَ بَيْنَنَا فَقَدْ بَانَ مَحْمُودًا<sup>(٢)</sup> أَخِي يَوْمَ وَدَعَا

= «الديك»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «يَدْعُو»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «صِبَاحَهُ»: مفعول به منصوب، والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «إِذَا»: ظرف زمان متصل بالفعل «شَرِبَتْ» غير متضمن معنى الشرط. «مَا»: زائدة لام محل لها. «بَنُو»: فاعل مرفوع لفعل محدوف يفسره المذكور، وعلامة رفعه الواو لأنَّه ملحق بجمع المذكر السالم. «نَعْشَ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «دَنَوْنَ»: فعل ماضٍ مبني على ضم مقدر على الألف المحدودة لالقاء الساكنين، وبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفرير. «تَصُوبُوا»: الفاء: حرف عطف، «تَصُوبُوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفرير.

جملة «شَرِبَتْ بِهَا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الْدِيك يَدْعُو»: حالية في محل نصب. وجملة «يَدْعُو»: في محل رفع خبر للمبتدأ. وجملة «دَنَوْنَ»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دَنَا بَنُو نَعْشَ»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تَصُوبُوا»: معطوفة على جملة «دَنَوْنَ» لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بَنُو نَعْشَ دَنَوْنَ» وَذُكْرُ أَنَّ الْأَخْفَشَ روَى: «بَنُو نَعْشَ» اعتباراً للفظ «ابن» وإن كان غير عاقل.

(١) النمل: ١٨. (٢) في الطبعتين: «مُحَمَّد» بالرفع، وهذا خطأ

— ٨١٤ — التخريج: الْبَيْت لِمَتَمِّمِ بْنِ نَوْبِرَةٍ فِي دِيْوَانِهِ ص١١٢؛ وَشَرَحُ اخْتِيَاراتِ الْمُفْضِلِ ص١١٧٨.

المعنى: لقد فرقت الأيام بيني وبين مالك، وظهر جلياً كم كان محموداً يوم مات.

الإعراب: «وَإِنْ»: الواو: بحسب ما قبلها، «إِنْ»: حرف شرط جازم. «تَكُنْ»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنَّه فعل الشرط، وحرَّك بالكسر منعاً لالقاء الساكنين. «الْأَيَّامُ»: اسم «تَكُونُ» مرفوع بالضمة. «فَرَقْنَ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرِّك، والنون: ضمير متصل بمبني في محل رفع فاعل. «بَيْنَنَا»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف متصل بالفعل «فَرَقْنَ»، و«نَا»: ضمير متصل مبني في محل جزٍّ مضاف إليه. «فَقَدْ»: الفاء: رابطة لجواب =

والذي يؤيد عنديك أن ما لا يعقل يجري عندهم مجرى المؤنث أنت إذا صغرت نحو: «جمال»، و«دراء»؛ فإنك تردد إلى الواحد، ثم تجمعه بالألف والتاء كالمؤنث، فتقول في تصغير «جمال»، و«دراء»: «جميلات»، و«دراءات». والمؤنث السالم نحو: «الهنادات»، تقول: «الهنادات قامت» على معنى الجماعة، و«قمن»، على اللفظ، وكذلك مكتّره، نحو: «الهُنود قامت»، و«قمن» إن شئت. فأما قول الشاعر [من الكامل]:

### إذا العذاري... إلخ

البيت لسلمي بن ربيعة الضيبي، والشاهد فيه قوله: «تقعّت، ومثلّت» حيث كان عائداً إلى «العذاري»، و«العذاري» جمع «عذراء»، وهي البكر. يصف إكرام أهلة الضيوف، وأنه لفطر إكرامهم تبادر الصيّات الأبكار ما يباشره الإمام<sup>(١)</sup>، وأما الجمع المذكر السالم، فمضمره بالواو، نحو: «الزيتون قاموا» لا غير.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: وعن أبي عثمان: العرب يقولون: «الأجذاع انكسرن» لأذني العدد، و«الجذوع انكسرت». ويقال: «الخمس خلون»، و«الخمس عشرة خلت»، وما ذاك بضرورة لازب.

\* \* \*

قال الشارح: أعلم أن هذا الشيء قد استعملته العرب استحساناً لفارق بين القليل والكثير، فيقولون: «الأجذاع انكسرن»، و«الجذوع انكسرت»، فيؤثرون الكثير بالتاء والقليل بالنون، ومنه قولهم في التاريخ: «الخمس خلون»، و«أربع بقين»، و«الخمس عشرة خلت»، و«الثلاث عشرة بقيت».

وقد قيل في تعليل ذلك أقوال: أقربها ما ذهب إليه الجرجاني، وهو أن التأنيث فيها لمعنى الجماعة، والكثرة أذهب في معنى الجمعية من القلة، والتاء حرف مختص

= الشرط، «قد»: حرف تقرير وتحقيق. «بان»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «محموداً»: حال منصوب بالفتحة، وتبروي بالضم فتكون فاعلاً مرفوعاً. « أخي»: فاعل مرفوع بالضم المقدر على ما قبل ياء المتكلّم، وعلى رواية ضم «محمود» يكون بدلاً مرفوعاً، والباء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه. «يوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «بان». «وداعاً»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والألف: للإطلاق. وجملة «إن تكون الأيام... فقد بان...» ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تكن الأيام فرقن»: لا محل لها من الإعراب لأنها جملة الشرط غير الظرفي. وجملة «فرقن»: في محل نصب خبر «تكون». وجملة «فقد بان أخي»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «وداع»: في محل جز مضاد إليه.

والشاهد فيه قوله: «الأيام فرقن» حيث أعاد ضمير الفعل على الأيام جمعاً مؤنثاً.

(١) في الطبعتين: «الآباء»، وهذا تحريف، وقد صوّبناه عن جدول التصويتات الملحق بطبعة ليزغ ص ٩٠٩.

بالتأنيث، فجعلت علامَةً فيما كان أذهبَ في معنى الجمعية، والنونُ فيما هو أقلُّ حظاً في الجمعية؛ لأنَّ النون لا ترد للتأننيث خصوصاً، وإنما ترد على ذاتِ صفتها التأنيث. والذِّي عندي في ذلك أنَّ بناء القلة قد جرى عليه كثيُر من أحکام الوارد. من ذلك جواز تصغيرها على الفاظها من نحو: «أجِئِمَالٍ»، و«أثِيَابٍ». ومنها جواز وصف المفرد به من نحو: «بُرْمَةً أكْسَارٍ»، و«ثُوبَ أَسْمَالٍ». ومنها عودُ الضمير إليه مفرداً من قوله تعالى: «وَلَئِنْ لَكُوفُ الْأَنْعَمِ لَعِرَّةً شَقِّيكَمْ بَنَافِ بُطْوَدِ»<sup>(١)</sup>. فلما غلت على القلة أحکام المفرد؛ عبروا عنها في التأنيث بالنون المختصة بالجمع، لئلا يتوهم فيها الإفراد. وقوله: «وما ذاك بضربي لازِبٍ» يريده: بأمرٍ ثابتٍ يلزمك أن تأتي به، بل أنت مخيَّر إن أتيت به، فحسَّنْ؛ وإن لم تأت به، فعربَيْ جيَّدْ، وهو من قولهم: «لَرَبِّ الشَّيْءِ يَلْزُبُ لُزُوبَا» إذا ثبت، و«لَازِبٌ» أفضح من «لازِمٍ».

### فصل

#### [حكم صفة اسم الجمع في التذكير والتأننيث]

قال صاحب الكتاب: ونحو «الشَّخْل» و«الثَّمَر» مما بينه وبين واحده الناء يذكَّر ويؤنث. قال الله تعالى: «كَاتَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ حَاوِيَةٍ»<sup>(٢)</sup>، وقال: «شَنَقَرٌ»<sup>(٣)</sup>. ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكَّرٌ من لفظه لالتباسِ الواحد بالجمع. وقال يونس: فإذا أرادوا ذلك؛ قالوا: «هذه شاة ذَكَرٌ»، و«حَمَامَةً ذَكَرٌ».

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدَّم أنَّ هذا الضرب من الجمع مما يكون واحدُه على بنائه من لفظه، وتلحقه تاء التأنيث لبَيْنَ الواحد من الجمع، فإنه يقع الاسم فيه للجنس كما يقع للواحد، فإذا وصفته، جاز في الصفة التذكير على اللفظ؛ لأنَّه جنسٌ مع الإفراد، والتأننيث على تأويل معنى الجماعة. وذلك نحو قوله تعالى: «أَعْجَازُ نَخْلٍ حَاوِيَةٍ»<sup>(٤)</sup> و«شَنَقَرٌ»<sup>(٥)</sup>. ويجوز جمع الصفة مكسراً ومصححاً، نحو قوله تعالى: «أَسْحَابَ الْيَقَالِ»<sup>(٦)</sup>، وقال تعالى: «وَلَنَخْلَ بَاسِقَتِ»<sup>(٧)</sup>.

ويقع على الحيوان كما يقع على غيره من نحو: «حَمَامَةً»، و«بَطْرَةً»، و«بَطْرَةً»، و«بَطْرَةً»، و«شَاءً»، و«شَاءً». ولا يُفصَّل بين مذكَّره ومؤنثه بالتاء؛ لأنَّك لو قلت للمؤنث: «حَمَامَةً»، وللمذكَّر: «حَمَامٌ»؛ لالتباس بالجمع، فتجنَّبُوه لذلك، واكتفوا بالصفة. فإذا

(١) التحل: ٦٦. (٢) الحاقة: ٧.

(٣) التمر: ٢٠ من الآية **«تَنْزَعُ النَّاسُ كَاتَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُشَنَّقَرٍ»**.

(٤) التمر: ٧.

(٥) ق: ١٠.

(٦) الرعد: ١٢.

أرادوا الذكر، قالوا: « Hammāma d̄k̄r »، و« شاة ذكر »، وكذلك إذا أرادوا الأنثى؛ قالوا: « Hammāma ḥ̄t̄i »، و« شاة أنثى ». حكى ذلك يونس ، فاعرفه.

### فصل

#### [[الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة]]

قال صاحب الكتاب: والأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة على ضربين: مختصة بها، ومشتركة. فمن المختصة « فُغلَى »، وهي تجيء على ضربين: اسمًا وصفة. فالاسم على ضربين: غير مصدر كـ« البُهْمَى »، و« الْحُمَّى »، و« الرُّؤْنَا »، و« الْحُرْزُوَى »، ومصدر كـ« الْبُشْرَى »، و« الرُّجْعَى ». والصفة نحو: « حُبْلَى »، و« خُثْنَى »، و« رَبَّى ».

\* \* \*

قال الشارح: لما فرغ من الكلام على المؤنث بالباء، انتقل إلى الكلام على المؤنث بالألف. وألف التأنيث على ضربين مقصورة وممدودة. ومعنى قولنا: « مقصورة » أن تكون مفردة ليس معها ألف أخرى، فتمدّد، إنما هي ألف واحدة ساكنة في الوصل والوقف، فلا يدخلها شيء من الإعراب لا رفع ولا نصب ولا جر، كأنها قصرت عن الإعراب كلّه؛ من القصر؛ وهو الحبس.

والألف تزداد آخرًا على ثلاثة أضرب: أحدها: أن تكون للتأنيث، والثاني: أن تكون ملحقة، والثالث: أن تكون لغير تأنيث، ولا إلحاقي، بل لتكثير<sup>(١)</sup> الكلمة وتوفير لفظها. والفرق بين ألف التأنيث وغيرها أن ألف التأنيث لا تنوء نكرة، نحو: « حُبْلَى »، و« دُنْيَا »، ويمتنع إدخال علم التأنيث عليها، فلا يقال: « حُبْلَة »، ولا « دُنْيَة »؛ لشألا يُخْجِعُ بين علامتي تأنيث. والضربان الآخران يدخلهما التنوين، ولا يمتنعان من علم التأنيث من نحو: « أَرْطَى »، و« مِغْزَى »، فـ« أَرْطَى » ملحق بـ« جَعْفَرٍ »، وـ« سَلَهْبٌ »، وـ« مِغْزَى »، ملحق بـ« دِرْهَمٍ » وـ« هِجْرَعٍ ». والذي يدل على ذلك أنك تنوئه، فتقول: « أَرْطَى » وـ« مِغْزَى »، وتذَخِّلُهما تاء التأنيث للفرق بين الواحد والجمع من نحو: « أَرْطَاء » . وأما الثالث فهو إلحاقي لغير تأنيث ولا إلحاقي، نحو: « قَبْعَتْرَى »، وـ« كُمْشَرَى »، فهذه الألف ليست للتأنيث لأنها منونة، ولا للإلحاقي؛ لأنّه ليس لنا أصل « سُدَاسِيَّ »، فيُلْحَقُ « قَبْعَتْرَى » به، فكان زائداً لتكثير الكلمة.

وأما ألف التي للتأنيث، فهي على ضربين: ألف مفردة، وألف تلحق قبلها ألف للعد، فتتقلب الأخيرة منها همزة؛ لوقعها طرفاً بعد ألف زائدة. فأما ألف المفردة، فإذا لحقت الاسم، لم تخل من أن تلحق بناءً مختصاً بالتأنيث، أو بناءً مشتركاً للتأنيث

(١) في الطبعة المصرية ١٠٧/٥ «لتكسير»، وهذا تحريف.

وغيره. فمن المختص ما كان على « فعلٍ » بضم الأول وسكون الثاني، نحو: « دُنْيَا »، و« حُبْلَى »، فهذا البناء لا يكون إلا مؤثراً.

والمراد بقولنا: « لا يكون إلا مؤثراً » لأن الفه لا تكون للإلحاق ولا لغيره؛ لأنَّه ليس في الكلام مثل « جعْفَرٌ » بضم الفاء، فيكون هذا ملحقاً به. وزيادتها للتكرير قليلة، لا يُصار إليه ما وُجِدَ عنه مندوحة، مع أنَّ غالب الأمر في الزيادة لغير الإلحاق أن تكون فيما زاد على الأصول على حدتها في « قَبْعَرٍ »، و« كُمْثَرٍ ». هذا رأيُ سيبويه وأصحابه، فأماماً على قياس مذهب أبي الحسن، فيجوز أن يكون للإلحاق بـ« جُحْدَبٍ ». وقد أجاز السيرافي الإلحاق بـ« جُحْدَبٍ »، وإن لم يكن من الأصول؛ لأنَّ حروفه كلها أصول، ذكر ذلك في باب الجمع فيما كان ملحقاً بالأربعة. وقد حكى سيبويه<sup>(١)</sup> على سبيل الشذوذ: « بُهْمَةً »، وقياسُ ذلك عند سيبويه أن تكون الألف فيه للتكرير؛ لتعذر أن تكون للتأنيث، إذ علم التأنيث لا يدخل على مثله.

وهذا البناء يجيء على ثلاثة أضرب: اسمًا ليس بمصدر، ومصدراً، وصفةً.

فالأول: نحو: « الْبُهْمَى » وهو نبت، و« الْحُمَى »، و« الرُّؤْيَا » لما يراه في مئامه الإنسان من الأخلام، و« حُزْوَى » موضع بالدهماء من بلاد تميم. ومنه « طُغْيَا » اسم للصغير من بقر الوحش، حكاه الأصماعي بضم الأول، وحكاه ثغلب بفتحه.

والثاني: وهو المصدر كـ« الرُّجْعَى »، بمعنى الرجوع، و« الْبُشَرَى »، بمعنى « البشرة ». ومن ذلك « الزُّلْفَى » بمعنى « الإزالف »، وهي القربة والمُنزلة من قوله تعالى: « وَمَا أَنْوَلَكُمْ وَلَا أَوْلَدُكُمْ بِالَّتِي تَقْرِيرُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى »<sup>(٢)</sup>، أي: إزالفاً. ومن ذلك « الشُّورَى » بمعنى المشورة، و« السُّوَائِى »، بمعنى المساءة، و« الحُسْنَى »، بمعنى الحُسن، و« الْعُمَى »، بمعنى الغمّ.

والثالث: وهو الصفة، نحو: « حُبْلَى » للحامل، و« حُنْقَى »، لمن أشكل أمره بأن يكون له ما للرجال والنساء جميعاً، مأخوذ من « التخت »، وهو الانعطاف والتكسر، و« رُبَّى » وهي الشاة التي وضع حديثاً، وجمعها « رُبَّابٌ ».

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: ومنها « فعلٍ »، وهي على ضربين: اسم كـ« أَجْلَى »، وـ« دَقَرَى »، وـ« بَرَدَى »، وصفة كـ« جَمَزَى »، وـ« بَسْكَى »، وـ« مَرَطَى ».

\* \* \*

قال الشارح: يريد من المختص بالمؤثر « فعلٍ » بفتح الفاء والعين؛ لأنَّ الفه لا تكون للإلحاق؛ لأنَّه ليس في الرباعي مثل « جَعْفَرٌ » بفتح الفاء والعين، فكانت للتأنيث لما ذكرنا، فمن ذلك « أَجْلَى »، وـ« دَقَرَى »، وـ« بَرَدَى »، وهي أسماء موضع.

وقالوا في الصفة: «جمزى»، و«بشكى»، و«مرطى»، فـ«الجمزى» من السرعة، يقال: «هو يعدو الجمزى»، أي: هذا الضرب من العدو، وقالوا: «حمار جمزى»، أي: سريع. قال الشاعر [من المقارب]:

٨١٥- كأني ورخلي إذا رغثها على جمزى جازى بالرمال  
وذلك كما يقال: «رجل عذل»، و«ماء غور». وـ«البشكى» مثله، يقال: «عذل البشكى»، وـ«ناقة بشكى»، أي: سريعة. وكذلك «المرطى» ضرب من العدو سريع، قال الأصمعي: هو فوق التقريب ودون الإهاب.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: ومنها « فعلى »، كـ«شعبي»، وـ«أربى».

\* \* \*

قال الشارح: كذلك هذا البناء يختص بالتأنيث لامتناع أن يكون للإلحاق، إذ ليس في الأصول ما هو على هذا المثال، فـ«شعبي» مكان، وـ«أربى» من أسماء الظاهرة.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: ومن المشتركة « فعلى »، فالتي ألفها للتأنيث أربعة أضرب: اسم عين كـ«سلمى»، وـ«رضوى»، وـ«عوى»، واسم معنى كـ«الدغوى»، وـ«الرغوى»، وـ«التجوى»، وـ«اللومى»، ووصف مفرد كـ«الظمائى»، وـ«العطشى»، وـ«السكترى»، وجمع كـ«البزحى»، وـ«الأسرى».

\* \* \*

٨١٥ - التخريج: البيت لأمية بن أبي عاذ في شرح أشعار الهذليين ٤٩٨/٢؛ والمنصف ٥٩/٣ وللهذلي في الخصائص ١٥٣/٢

اللغة والمعنى: الرجل: أداة ركوب الجمال والتوق. رعتها: أفرغتها. الجمزى: سير قريب من العدو. الجازى: الكافي، وأجزاً الإبل: كفها عن الماء بالرطب والكلأ. شبه نفسه فوق رحله حين أفرغها، بشخص يكفي الإبل بالرمال عن العطش.

الإعراب: «كأني»: حرف مشبه بالفعل، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كأن». «ورحلى»: الواو: واو المعية، «رحل»: مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل باء المتكلم، وهو مضاف، والباء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه، «إذا»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بخبر «كأن» المحدود. «رعتها»: فعل ماض مبني على السكون لا تصاله بضمير رفع متحرّك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، وـ«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «على جمزى»: جاز و مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعدد، متعلقان بخبر «كأن» المحدود. «جازى»: نعت «جمزى» مجرور بالكسرة. «بالرمال»: جاز و مجرور متعلقان بـ«جازى». وجملة «كأني جازى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رعتها»: في محل جز مضاف إليه. والشاهد فيه قوله: «على جمزى» حيث جعل صفة السير اسمًا للراحلة، وأراد على راحلة تسير الجمزى.

قال الشارح: المراد بالمشترك أن يكون البناء مما يشترك فيه المذكر والمؤنث، وذلك بأن يكون الاسم الذي في آخره ألف زائدة على وزن الأصول، نحو: «فَغْلَى»، فإنه يكون على مثال «جَعْفَرٌ»، فيجوز أن يكون ألفه للإلحاق، ويجوز أن يكون للتأنيث، فيحتاج حينئذ إلى نظر واستدلال. فإن كان مما يسوع إدخال تاء التأنيث عليه، لم تكن الألف في آخره للتأنيث، وكذلك إن سمع فيها التنوين، فليست للتأنيث؛ لأن ألف التأنيث لا يدخلها تنوين؛ لأنها تمنع الصرف. ولا يدخل عليها علم التأنيث، إذ علم التأنيث لا يدخل على مثله، وإن امتنعت من ذيئنك؛ فهي للتأنيث.

وإذا كانت للتأنيث، فلها أربعة مواضع:

أحدهما: أن يكون اسم عين، وهو ما كان شخصاً مَرْئِياً، نحو: «سَلَمَى» وهو اسم رجل، و«سَلَمَى» أحد جَبَانِي طَيْءٍ، وكان العَلَمُ منقول منه. ومن ذلك «رَضْوَى» وهو اسم جبل بالمدينة، و«عَوْيَى» من منازل القمر، وهي خمسة أنجم يقال لها: «وَرَكُ الأَسَد».

الثاني: أن يكون اسم معنى، وهو ما كان مصدرًا كـ«الدَّاعُوَى» بمعنى الادعاء، و«الرَّغْوَى» أيضًا مصدرًا بمعنى الازعاء، يقال: «إِزْعَوَى عَنِ الْقَبِيحِ» إذا رجع عنه، وهو حَسَنُ الرَّغْوِيُّ الرَّغْوِيُّ الرَّغْوَى. ومن ذلك «الثَّجَوَى» بمعنى المُناجاة، وهي المُسَارَةُ، ومنه قوله تعالى: «وَإِذْمُتَهُوَى»<sup>(١)</sup>، ولذلك وُحدَ، و«هُم» جماعة، لكونه مصدرًا، جعلوا نفس النجوى مبالغة، كما يقال: «رَجُلٌ عَدْلٌ»، و«قَوْمٌ رِضْيٌ». وكذلك «اللَّوْمَى» بمعنى اللوم. أنسد أبو زيد [من الوافر]:

٨١٦- أَمَا تَنْفَكُ تَرْكَبُنِي بِلَوْمَى بَهِيجَتْ بِهَا كَمَا بِهِيجَ الْفَصِيلُ

(١) الإسراء: ٤٧.

٨١٦- التخريج: البيت لأبي الغول الطهوي في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٧؛ ونرادر أبي زيد ص ١٨٦.

اللغة والمعنى: اللومي: اللوم والعتاب. الفصيل: ولد الناقة عندما يفطم ويفصل عن أمه.

أراد: أبقي تلومني، أترأك تفرج باللوم كما يفرح الفصيل باللهو.

الإعراب: «أَمَا»: الهمزة: حرف استفهام، «مَا»: حرف نفي. «تَنْفَكُ»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة، واسمه ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «تَرْكَبُنِي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، والنون: للوقاية، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «بِلَوْمَى»: جاز و مجرور بفتحة (عوضًا من الكسرة لأنه من نوع من الصرف) مقدرة على الألف للتعدد، متعلقان بـ«تَرْكَبُ». «بَهِيجَتْ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «بِهَا»: جاز و مجرور متعلقان بـ«بَهِيجَتْ». «كَمَا»: الكاف: حرف تشبيه وجز، «مَا»: حرف مصدرى. «بِهِيجَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الفَصِيلُ»: فاعل مرفوع بالضمة، والمصدر المسؤول من «ما بهيج» في محل جر بحرف الجر، والجاج = والجرور متعلقان بمفعول مطلق محذف، بتقدير: بهيجت بها بهجة كبهجة الفصيل.

أي: تغلوني باللّوم، إلّا أنّه أنت، فقال: «بها»؛ لأنّ الألف للتأنيث.

الثالث: أن يكون صفة، وهي على ضربين: تكون مفرداً، وتكون جمعاً، فالمعنى يكون مؤنث «فَعْلَانَ»، وهو نظير «أَفْعَلَ» «فَعْلَاءُ»، نحو: «أَحْمَرُ»، و«حِمْرَاءُ» في أن مؤنثه على غير بناء مذكره.

والجمع أن يكون جمع «فَعِيلٍ» بمعنى «مفعول» مما هو آفة داء، نحو: «جَرِيحٌ»، و«جَرْحٍ»، و«أَسْيَرٍ»، و«أَسْرَى»، و«كَلْمَى»، وقد تقدم الكلام عليه في الجمع.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: والتي ألفها للإلحاق، نحو: «أَزْطَى»، و«عَلْقَى» لقولهم: «أَرْطَاءُ»، و«عَلْقَاءُ».

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم القول: إنّ هذا البناء يكون مذكراً، ويكون مؤنثاً، فإذا امتنعت ألفة من التنوين ودخول التاء عليها دلّ ذلك على أنها للتأنيث. وإذا سمع فيها التنوين، وساغ دخول التاء عليها، نحو: «أَزْطَى»، و«عَلْقَى»، و«أَرْطَاءُ»، و«عَلْقَاءُ»، فإنّ تنوينه يدلّ على انصرافه. ولو كان الألف فيه للتأنيث، لكان غير مصروف كـ«خَبْلَى»، و«سَخْرَى». وإذا لم تكن للتأنيث، كانت للإلحاق، وذلك لأنّه على أبنية الأصول، والإلحاق معنى مقصود، ويفيد فائدة ما هو مزيد للتکثير، ولم يرد به الإلحاق؛ لأنّ كلّ إلحاق تکثير، وليس كلّ تکثير إلحاقاً، فاعرفه.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: ومنها «فَغْلَى»، فالتي ألفها للتأنيث ضربان: اسم عين مفرد كـ«الشَّيْزَى» و«الدَّفْلَى»، و«ذُفَرَى» فيمن لم يصرف؛ وجمع كـ«الْجَبَلَى»، و«الظَّرَبَى» في جمع «الْحَجَلَ»، و«الظَّرْبَانَ»، ومصدر كـ«الذَّكَرَى». والتي للإلحاق ضربان: اسم كـ«مَغْزَى»، و«ذِفَرَى» فيمن صرف، وصفة كقولهم: «رَجُلٌ كَبِيْضَى»، وهو الذي يأكل وحلّه، و«عِزَّهَا» عن ثَغَلِبٍ، وسيبوه<sup>(١)</sup> لم يثبته صفة إلا مع التاء، نحو: «عِزَّهَا».

\* \* \*

قال الشارح: قوله: «ومنها» يريد: ومن المشتركة «فَغْلَى» بكسر الفاء وسكون العين، فهذا البناء يكون أيضاً مؤنثاً ومذكراً. فالمعنى ما كانت ألفة للتأنيث، واعتباره

= وجملة «ما تتفك تركبني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تركبني»: في محل نصب خبر «ما تتفك». وجملة «بهجت»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بِلَوْمَى بِهَجَتْ بِهَا» حيث أراد اللّوم ولكنّه أنت بإعادة الضمير في «لَهَا» بالتأنيث.

بامتناع الصرف وامتناع علامة التأنيث من الدخول عليه. وذلك على أربعة أضرب: اسم عين، ومصدر، وصفة، وجمع.

**فالأول:** وهو العين، نحو: «الشَّيْزَى»، وهو خشب أسود يُتَّخذ منه القصاع، و«الدَّفْلَى» وهو نبت، وفيه لغتان: الصرف، وترك. فمن صرفه جعل ألفه للإلحاق بـ«دِرْهَم»، ومن لم يصرفه جعله مؤنثاً. وكذلك «ذَفْرَى»، وهو من القفا ما وراء الأذن، وهو أول ما يغرق من البعير، يُقال: «ذَفْرَى أَسْيَلَةً». وفيه أيضاً لغتان: الصرف وتركه.

**وأما الثاني:** وهو المصدر، فقالوا: «ذَكْرُهُ ذَكْرٌ» بمعنى الذكر. قال الله تعالى: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى»<sup>(١)</sup>، وقال: «تَبَرَّزَ وَذَكَرَ لِكُلِّ عَبْدٍ ثَبِيبٍ»<sup>(٢)</sup>، فامتناع تنوينه مع أنه نكرة دليل على أن ألفه للتأنيث.

**الثالث:** وهو الصفة، زعم سيبويه أن «فُغْلَى» لم يرد صفة إلا وفيه تاء التأنيث، نحو قولهم: «رَجُلٌ عِزْهَا»، وهو الذي لا يُطَرَّب للهُوَ تَكْبِرًا، و«سِعْلَةٌ»، وهي أخت الغول. وحکى أحمد بن يحيى ثَعَلْبٌ: «عِزْهِي» بغير تاء. وقالوا: «رَجُلٌ كِبِيسٌ» للذى يأكل وحده. وسيبوه<sup>(٣)</sup> منع أن يكون «فُغْلَى» صفة إذا كانت ألفه للتأنيث، فأما ما ذكروه، فإن ألفه للإلحاق بدليل دخول التاء عليه.

**وأما الرابع:** وهو ما كان جمعاً من هذا البناء، فلم يأت إلا في حرفين، قالوا: «جِنْجِلٌ» في جمع «جَنْجِلٍ»، و«ظِرْبَى» في جمع «ظَرْبَانٍ». وقد تقدم الكلام عليهما في الجمع. وقالوا: «الدَّفْلَى» يقع للواحد والجمع، وهو بالجنس أشبه منه بالجمع.

\* \* \*

### [الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث الممدودة]

قال صاحب الكتاب: والأبنية التي تلحقها ممدودة: «فَغْلَاءُ»، وهي على ضربين: اسم وصفة. فالاسم على ثلاثة أضرب: اسم عين مفرد كـ«الصَّخْرَاءُ»، و«البَيْدَاءُ»، وجمع، كـ«الْقَضْبَاءُ»، و«الْطَّرْفَاءُ»، و«الْحَلْفَاءُ»، و«الْأَشْيَاءُ»، ومصدر كـ«السَّرَّاءُ»، و«الصَّرَاءُ»، و«الْتَّعْمَاءُ»، و«الْبَأْسَاءُ».

\* \* \*

قال الشارح: لما فرغ من الكلام على أبنية ألف المقصورة، انتقل إلى الكلام على أبنية الممدودة، وقد تقدم بيان معنى المقصورة والممدودة. فمن أبنية الممدودة «فَغْلَاءُ» بفتح الفاء منها. وهي على ضربين: اسم وصفة، فالاسم على ثلاثة أضرب: مفرد واقع على عين، كـ«الصَّخْرَاءُ» و«البَيْدَاءُ»، فالصحراء البرية، وقيل لها ذلك لاتساعها، وعدم

(٣) الكتاب / ٤٥٥ .

(٢) ق: ٨.

(١) الزمر: ٢١.

الحائل فيها، ومنه: «لقيته صخرة بحرة»<sup>(١)</sup>، أي: من غير حائل. والبَيْدَاءُ: المَفَازَةُ، مأخوذٌ من «بَادَ يَبِيدُ» إذا هلك؛ لأنَّها مُوحشةٌ مُهْلِكةٌ، وقيل لها: «مَفَازَةٌ» على طريق التفاؤل بالسلامة، كما قيل للمُغَرَّجَة: «أَخْنَفُ»، والـحَنْفُ الاستقامة، وقيل: «المَفَازَةُ» مأخوذٌ من قولهم: «فَوْزٌ» إذا هلك، فيكون إذا كالبيداء. والأولُ أمثلُ؛ لاحتمالِ أن يكون «فَوْزٌ» مأخوذًا من «المَفَازَةُ»، كأنَّه رَكَبَ مَفَازَةً، فهلك. وقالوا: «الجَرْباءُ» للسماء، كأنَّهم جعلوا الكواكب كالجَرْباءَ لها، فعلى هذا أصلُّها الصفة، وإنَّما غلت فصارت اسمًا بالغلبة. وقالوا: «الجَمَاءُ» من قولهم: «الجَمَاءُ الْعَفِيرُ»، أي: جماعُهم لم يتخلَّفْ منهم أحدٌ، فهو اسمٌ، وليس بمصدر.

وأما الجمْعُ، فنحو «الْقَضَبَاءُ»، و«الْطَّرْفَاءُ»، و«الْحَلْفَاءُ»، و«الْأَشْيَاءُ»، وهذه الأسماء مفردةٌ واقعةٌ على الجمْعِ، فلفظُها لفظُ الإفرادِ، ومعناها الجمْعُ. هذا مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup>، وحكي أبو عثمان عن الأصمعي أنه قال: واحدُ الطرفاء طرفة، وواحدُ القضباء قصبة، وواحدُ الحلفاء حلفة، فهذا وحده مكسور العين، وليس الخلافُ في تكسيرها وعدم تكسيرها، إنما موضعُ الخلافُ أنَّ هذه الأسماء هل هي بمنزلة «القوم» و«الإبل» لا واحدٌ لها من لفظها، أو هي بمنزلة الجامِل والباقِر في أنَّ لها واحداً من لفظها، وهو جَمْلٌ، وبَقَرَةٌ.

وأما «أشْيَاءُ»؛ فإنَّ أصلها «شَيْءٌ» على زنة «فَعْلَاءُ» كـ«قَضَبَاءُ» وـ«طَرْفَاءُ» إلَّا أنَّهم كرهوا تقارب الهمزةَيْنِ، فحوّلوا الأولى إلى موضع الفاءِ، فقالوا: «أشْيَاءُ» على زنة «الْفَعَاءُ»، والأصلُ: فَعْلَاءُ. والذي يدلُّ على أنَّه مفردٌ تكسيرُهم إيهٌ على «أشَاوَى». وفيه خلاف<sup>(٣)</sup> قد ذكرته في شرح الملوكي، وقد استقصيَت الكلمة فيه هناك.

وأما المصْدَرُ؛ فنحو «السَّرَّاءُ»، وـ«الضَّرَاءُ» بمعنى المَسْرَةِ والمَضْرَةِ، وـ«النَّعْمَاءُ» بمعنى النَّعْمَةِ. قال الله تعالى: «وَرَأَيْنَا أَذْقَنَهُ نَعْمَةً بَعْدَ ضَرَّةً مَّسَّتَهُ»<sup>(٤)</sup>. والصوابُ أنَّها أسماءٌ للمصادرِ، وليسُ أنفسُها، فالسراءُ: الرخاءُ، والضراءُ: الشدةُ، والنغماءُ: النعمةُ.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في كتاب الأمثال ص ٣٧٧؛ ولسان العرب ٤٥ / ٤ (بحر)، والمستقصي ٢٨٧ / ٢؛ ومجمع الأمثال ١٩٥ / ٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٥٩٦ / ٣.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنَّ «أشْيَاءُ» وزنه «أَفْعَاءُ»، والأصل «أَفْعَلَاءُ»، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ وزنه «أَفْعَالُ». وذهب البصريون إلى أنَّ وزنه «الْفَعَاءُ»، والأصل: «فَعْلَاءُ».

وأرى أنَّ الذي دفعهم إلى هذا التعسُّف في إيجاد أصل لـ«أشْيَاءُ» ورود هذه الكلمة غير مصروفة، فأرادوا إيجاد تعليل لمنعها من الصرف.

انظر المسألة الثامنة عشرة بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والковيين». ص ٨١٢ - ٨٢٠.

(٤) هود: ١٠.

فهي أسماء لهذه المعاني. فإذا قلنا: إنها مصادر، كانت عبارة عن نفس الفعل الذي هو المعنى، وإذا كانت أسماء لها، كانت عبارة عن المحصل لهذه المعاني.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: والصفة على ضربين: ما هو تأنيث «أفعى»، وما ليس كذلك، فال الأول نحو: «سَوْدَاء»، و«بَيْضَاء»، والثاني نحو: «امرأة حَسْنَاء»، و«دِيمَةً هَطْلَاء»، و«حُلَّةً شَوْكَاء»، و«العَرَبُ الْعَزِباء».

\* \* \*

قال الشارح: هذه الأسماء كلها صفات؛ لأنها جارية على الموصوفين، نحو: «هذه امرأة حَسْنَاء»، و«رأيت امرأة حَسْنَاء»، و«مررت بامرأة حَسْنَاء»، وكذلك البقية. والغالب على هذا البناء أن يكون مؤنث «أفعى»، وبابه الألوان والعيوب الثابتة بأصل الخلقة، نحو: «أَبْيَضَ»، و«بَيْضَاءَ»، و«أَسْوَدَ»، و«سَوْدَاءَ»، و«أَزْرَقَ»، و«زَرْقاءَ»، وقالوا في العيوب: «أَعْمَى»، و«عَمِيَاءً»، و«أَعْرَجَ»، و«عَرْجَاءً»، و«أَعْوَرَ»، و«عَوْرَاءً».

وقد جاء لغير «أفعى»، قالوا: «امرأة حَسْنَاء» أي: جميلة، ولم يقولوا: «رجل أحسن» حتى يقرنوه بـ«من»، فيقولوا: «رجل أحسن من غيره». وقالوا: «دِيمَةً هَطْلَاءً»، أي: دائم الهطل، ولا يكادون يقولون: «مَطْرًاهْطَلُ»، وقالوا: «حُلَّةً شَوْكَاءً» للجديدة، هكذا قال أبو عَبْيَنَة، كأنها تشوك لجدتها؛ لأن الجديد يوصف بالخشونة. وقالوا: «العَرَبُ الْعَزِباءُ»، أي: الخالصة، كما يقال: العاربة. وقالوا: «امرأة عَجَزَاءً» للكبيرة العَجَزُ، وإذا أرادوا المذكر، قالوا: «رجل أَلْيَ»، ولم يقولوا: «أَعْجَزُ». وقالوا: «دَاهِيَةً دَهْيَاءً»، كأنهم رفضوا «أفعى» في هذه الصفات؛ لقلة وصف المذكر بها.

فهذا البناء يعني «فَعَلَاءً» المفتوح الأول على اختلاف ضروبها لا تكون الهمزة في آخره إلا للتائنيث، فلا ينصرف لذلك، وهي بدل من ألف التائنيث بخلاف المضموم أو له والمكسور، نحو: «قُوبَاءً»، و«عِلْبَاءً»، وذلك لأنَّه ليس في الكلام «فَعَلَاءً» بفتح الفاء، فيكون هذا ملحقاً به، إلا فيما كان مضاعفاً، نحو: «الزَّلْزَالُ»، و«القَلْقَالُ». وحكى الفراء: «ناقة بها حَزْعَالٌ»، أي: ظلَّع. وروى ثَعَلْبُ: «قَهْقَارٌ» للحجر الصَّلْب. وزاد أبو مالك: «قَسْطَالٌ» للغبار. فإن صحت الرواية، حَمِلَ على أنَّ المراد: «حَزْعَلٌ»، و«قَهْقَرٌ»، و«قَسْطَلٌ»، والألف إشباع عن الفتحة قبلها على حد «تَقَادُ الصَّيَارِيفِ»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) من قول الفرزدق [من البسيط]:  
تَنْفِي بِدَاهَا الحَصْى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ  
وَسَيَّاتِي الْكَلَامَ عَلَيْهِ مَفْصَلًا فِي الْجَزءِ الْآخِرِ مِنْ جُزُّئِنَا هَذَا.

قال صاحب الكتاب: ونحو «رُحْضاء»، و«نُفَسَاء»، و«سِيرَاء»، و«سَابِيَاء»، و«كَبْرِيَاء»، و«عَاشُورَاء»، و«بَرَاكَاء»، و«بَرُوكَاء»، و«عَقْرَبَاء»، و«خُنْفَسَاء»، و«أَصْدِقَاء»، و«كُرْمَاء»، و«زِمَكَاء».

\* \* \*

قال الشارح: وقد جاءت ألف التأنيث في أبنية مختلفة غير «فَغْلَاء»، فمن ذلك «الرُّحْضَاء»، وهو عرق الحُمَى مأخوذه من «رَحْضَ الثُوبَ»، إذا غسله، كأن عرق الحُمَى يغسل المحموم، وهو بضم الفاء وفتح العين، وهمزة التأنيث، وليس للإلحاق؛ لأنَّه ليس في الكلام مثل «فُعْلَانٍ» فيكون ملحقاً به. ومثله «الغَرَوَاء» وهي قُرْةُ الحُمَى وَمَسْهَا أوَّلَ ما تأخذ، مأخوذة من «عَرَزا يَغْرُو». وقالوا: «نُفَسَاء» للمرأة حين تضع حَمْلَهَا، ومن ذلك «سِيرَاء» بكسر الأول وفتح الثاني، وهو من البرود، فيه خطوط كالسيور، وقيل: هو الذهب. قال النابغة [من الكامل]:

٨١٧- صَفْرَاءُ كَالسِّيرَاءِ أَكْمَلَ خَلْقَهَا    كَالْغُصْنِ فِي غُلَوَانِهِ الْمُسْتَأْوِدِ  
وقالوا: «سَابِيَاء» للْمَشِيمَةِ التي تخرج مع الولد. وإذا كثُرَ نَسْلُ الغنم، فهي السَّابِيَاءُ، وهو مأخوذ من «سَبَيَتُ الْحَنْمَرُ»، إذا حملتها من بلد إلى بلد لخروجها من مكان إلى مكان. ويجوز أن يكون من «أَسَابِي الدَّم» وهو طرائقه؛ لأنَّ المشيمَة لا تنفك من دم. و«الكَبْرِيَاءُ» مصدر كالكبَرِيَاء بمعنى العَظَمَة، و«عَاشُورَاءُ»: اليوم العاشر من المحِرم خاصَّةً.

٨١٧- التعریج: البيت للنابغة الذیباني في دیوانه ص ٩١؛ ولسان العرب ٤/٣٩٠ (سیر)؛ وتابع العروس ١٢/١١٩ (سیر)؛ وبلات نسبة في لسان العرب ١٥/١٣٣ (غلا)؛ والمخصص ١٠/١٩٠؛ وتهذيب اللغة ٨/١٩١؛ وتابع العروس (غلا).  
اللغة والمعنى: السيراء: الذهب، ويرد فيه خطوط كالسيور. الغلواء: الحدة والغلوة. المتأود: المتنبي.

أراد أن لونها كالذهب، كاملة الخلقة، طرية كالغضن المثنى في أوله وحده.  
الإعراب: «صَفْرَاءُ»: خبر لمبدأ محدوف تقديره «هي». «كَالسِّيرَاءُ»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محل رفع صفة لسفراء، وهو مضاف، «السِّيرَاءُ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أَكْمَلُ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «خَلْقَهَا»: نائب فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«هَا»: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «كَالْغُصْنِ»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني في محل رفع خبر ثانٍ، وهو مضاف، «الغُصْنِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فِي غُلَوَانِهِ»: جازٌ ومجرور متعلقان بحال محدوفة من الغصن، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاف إليه. «الْمُسْتَأْوِدُ»: صفة للغضن مجرور بالكسرة.

وجملة «هي صَفْرَاءُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أَكْمَلَ خَلْقَهَا»: في محل رفع صفة للسفراء، أو رفع خبر لـ«هي». والشاهد فيه قوله: «كَالسِّيرَاءُ» بمعنى الذهب.

وهو «فاغولاء» من «العشرة». و«براكياء» معناه الثبات في الحرب، وهو من البروك، يقال: «براك براك» وكذلك «بروكاء». و«العقلباء»: الأنثى من العقارب، و«الخنفساء» من حشرات الأرض معروفة. يقال: «خنفس»، و«خنفساء»، و«أصدقاء»، و«كرماء» من الجموع التي وقعت ألف التأنيث في آخرها كما وقعت المقصورة في آخر «حبالي»، و«سكارى». وهو كثير في «فعيل»، نحو: «شقي»، و«أشقياء»، «وتقي»، و«أنتياء»، ومثل «كريم»، «وكرماء»، و«خنيف»، و«خنفاء»، وقالوا: «شاهد»، و«شهداء»، و«صالح»، و«صلحاء»، و«شاعر»، و«شعراء»، وأما «زمكاء»، فهو ذنب الطائر. والقصر فيها الفاشي.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: وأما «فغلاء»، و«فغلاء» كـ«علباء»، و«حزباء»، و«سيباء»، و«حواء»، و«مزاء»، و«قوباء»، فاللهم للإلحاق.

\* \* \*

قال الشارح: أما ما كان على «فغلاء»، و«فغلاء» بكسر الأول وضمه وسكون الثاني منه، فإنه مصروف منون؛ لأن همزته ليست للتأنيث، بخلاف الهمزة في نحو: «صخراء»، و«بيداء». فالمكسور الأول، نحو: «علباء»، و«حزباء»، و«سيباء».

و«العلباء»: عصب العنق، يقال منه: «علبت البعير»، و«ناقة معلبة» إذا داء جانباً عنقها. و«الحزباء»: دُوينة أكبر من العظاء تستقبل الشمس، وتدور معها حيث دارت، وتتلون لواناً بحر الشمس، قيل: هو ذكر أم حبين. و«السيباء»: الظهر. قال أبو عمرو: «السيباء» من الفرس: الحارك، ومن الحمار الظهر.

ومنه «القيقاء»، و«الرزياء» للأرض الغليظة. فهذا كلّه ملحق بـ«سرداح»، ولذلك انصرف، كما أن «سرداحاً» منصرف. والهمزة فيه بدل من ياء، والأصل «علبائي»، و«حزبائي»، و«سيسيائي»، فوقعـت الياء طرقاً بعد ألف زائدة، فقلبت ألفاً، ثم قلبت ألف همزة، كما قلنا في «كيساء»، و«رداء»، بخلاف همزة «فغلاء»، نحو: «صخراء»، و«خمراء»، فإنـ الهمزة فيه بدل من ألف التأنيث. فإنـ قيل: ما الدليل على أنـ الأصل «علبائي»، و«حزبائي» بالياء دون أن يكون «علباواً» و«حزباواً» بالواو؟ فالجواب أنـ العرب لما أثـتـ هذا الضرب، وأظهرـتـ هذا الحرف المنقلبـ، لم تـظـهـرـ إلاـ يـاءـ، وـذـلـكـ نحوـ: «درحـيـةـ» للضـخمـ القـصـيرـ، وـ«دـغـكـايـةـ»، فـظـهـورـ اليـاءـ فيـ المؤـثـثـ بـالـهـاءـ دـلـالـةـ علىـ أنـ الـهـمـزـةـ فيـ «حزـباءـ»، وـ«علـباءـ» منـقلـبـةـ عنـ يـاءـ لاـ عنـ واـوـ.

وكذلك المضموم الأول؛ نحو: «الحواء»، و«المزاء»، و«القوباء»، كلـهـ مصروف؛ لأنـهـ ملحقـ بـ«قرـطـاسـ»، وـ«قرـطـاطـ». فـ«الـحـوـاءـ»: نـبـتـ يـشـيهـ لـونـ الذـئـبـ، الواـحـدـةـ «ـحـوـاءـةـ». وـ«ـمـزـاءـ»: منـ أـسـماءـ الـحـمـرـ، يـقالـ: «ـمـزـةـ»، وـ«ـمـزـاءـ» لـذـيـذـ الطـعـمـ، وـهـوـ منـ

أسمائها، وليس بصفة. وـ«القوباء»: داء معروف يتقشر، فإذا تُقل عليه يَبْرُأ. وفيه لغتان: «قوباء» بفتح العين، وـ«قوباء» بالإسكان. فمن فتح العين، كان من باب «الرُّحْضاء» وـ«العُرَوَاء»، لا ينصرف؛ لأنَّه ليس في الأبنية قُعَلٌ بضم الفاء وفتح العين، فـيُلْحِقُ به، فكانت همزُه للثانية، فلم ينصرف لذلك. ومن أسكن، وقال: «قوباء»، كان ملحقاً بـ«قرطاس»، فهو منصرف لذلك. ومثله «الخُشَاء» وهو العَظيم الناتيء وراء الأذن. قال ابن السكّيت: ليس في الكلام «فُعْلَاء» بضم الفاء وسكون العين إلا حرفان: «الخُشَاء» وـ«القوباء»، فاعرفه.

## ومن أصناف الاسم

### المُضَفُّ

[صياغته]

قال صاحب الكتاب : الاسم المتمكن إذا صغر، ضم صدره، وفتح ثانيه، وألحق باء ساكنة ثالثة، ولم يتجاوز ثلاثة أمثلة : «فَعَيْلٌ»، و«فَعَيْنِيلٌ»، و«فَعَيْنِيلٌ»، كـ«فُلَنِينٌ»، و«دُرَيْنِيمٌ»، و«دُنَيْنِيرٌ» .

\* \* \*

قال الشارح : اعلم أن التصغير والتحقير واحد، وهو خلاف التكبير والتعظيم . وتصغير الاسم دليل على صغر مسماه، فهو جلية وصفة لاسم؛ لأنك تريد بقولك : «رُجَيْلٌ» رجلاً صغيراً، وإنما اختصرت بحذف الصفة، وجعلت تغيير الاسم والزيادة عليه علماً على ذلك المعنى ، كما جعل تكسير الاسم علامة توب عن تحليته بالكثرة . والذي يدل على أن التصغير أصله الصفة أن حُكْمَ الصفة قائم ، ألا ترى أن من أعمل اسم الفاعل ، فقال : «هذا ضارب زيداً» ، لم يستحسن إعماله إذا صغره ، فلا يقول : «هذا ضَوَيْرِبٌ زيداً» ، كما لم يستحسن إعماله إذا وصفه؟ ولذلك لا يصغر من الأعلام إلا ما يجوز وصفه مما يتواهم فيه الشرك ، ولذلك قال أصحابنا : إنه ليس الباب أن يصغر الأعلام . وله ثلاثة معان :

أحدها : تصغير ما يجوز أن يتواهم أنه عظيم ، كقولك : «رُجَيْلٌ» ، و«جَمِيلٌ» .

الثاني : تقليل ما يجوز أن يتواهم أنه كثير ، كقولنا : «دُرَيْنِيماتٌ» ، و«دُنَيْنِيراتٌ» .

الثالث : تقريب ما يجوز أن يتواهم أنه بعيد ، كقولهم : «بُعَيْنَدَ العَضْرِ» ، و«قَبَيلَ الْفَجَرِ» ، و«السَّقْفُ فُؤَيْقَنَا» . لا يخلو معناه من هذه الأقسام الثلاثة ، وأضاف الكوفيون قسماً رابعاً يسمونه تصغير التعظيم ، كقول الشاعر [من الطويل] :

٨١٨- وكل أنسٍ سَوْفَ تدخل بينهم دُونِيَّةٌ تَضَفَّرُ منها الأنامل

٨١٨ - التخريج : البيت للبيهقي ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦؛ وخرزانة الأدب ١٥٩/٦، ١٦٠، ١٦١؛ والدرر ٢٨٣/٦؛ وسمط الالكي ص ١٩٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/١٥٠؛ ولسان العرب ١٤/٣ (خوخ)؛ والمعانى الكبير ص ٨٥٩، ١٢٠٦؛ ومغني الليبب ١/١٣٦ =

فقال: «دُونِيَّةً»، والمراد تعظيم الداهية، إذ لا داهية أعظم من الموت. وقال الآخر: [من الطويل]:

**٨١٩- فُويْقَ جُبَيْلٍ شَاهِقَ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لِتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَ وَيَغْمَلَا**

= ١٩٧؛ والمقاصد النحوية ٨/٤، ٥٣٥/٤؛ وبلا نسبـة في خزانة الأدب ٩٤/١، ١٥٥/٦؛ وديوان المعاني ١/١٨٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/١٩١؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٠٢، ٣/٥٣٧؛ ومغني الليب ٤٨/١، ٦٢٦/٢؛ وهم الهوامع ٢/١٨٥.

اللغة: دوبيـة: تصغير داهـة وهي المصـيـة. الأنـاـملـ: جـمـعـ آـنـمـلـ وـهـيـ عـقـدـةـ الإـصـبـعـ أوـ التـيـ فـيـهاـ الـفـطـرـ، وـأـرـادـ الـأـظـافـرـ هـنـاـ فـهـيـ التـيـ تـصـفـرـ عـنـ الدـوـتـ.

المعنى: سـوـفـ يـاتـيـ الموـتـ عـلـىـ كـلـ النـاسـ، فـتـصـفـ أـظـافـارـهـ حـيـنـهاـ.

الإـعـرـابـ: «وكـلـ»: الـواـوـ بـحـسـبـ ماـ قـبـلـهـ، «كـلـ»: مـضـافـ إـلـيـهـ مـجـرـورـ بـالـكـسـرـةـ. «سوـفـ»: حـرـفـ تـسوـيفـ وـاسـتـقبـالـ. «تـدـخـلـ»: فعلـ مضـارـعـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ. «بـيـنـهـمـ»: مـفـعـولـ فـيـ ظـرـفـ مـكـانـ مـنـصـوبـ بـالـفـتـحةـ، وـ«هـمـ»: ضـمـيرـ مـتـصـلـ فـيـ محلـ جـرـ بـالـإـضـافـةـ مـتـعـلـقـ بـحـالـ مـقـدـمـةـ مـحـذـفـةـ مـنـ دـوـبـيـةـ». دـوـبـيـةـ: فـاعـلـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ. «تصـفـرـ»: فعلـ مضـارـعـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ. «منـهـاـ»: جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـ«تصـفـرـ». «أنـاـملـ»: فـاعـلـ مـرـفـوعـ بـالـضـمـةـ.

وـجـمـلـةـ «كـلـ آـنـاسـ . . . .»: بـحـسـبـ ماـ قـبـلـهـ، وـجـمـلـةـ «تـدـخـلـ دـوـبـيـةـ»: فـيـ محلـ رـفعـ خـبـرـ «كـلـ». وـجـمـلـةـ «تصـفـرـ»: فـيـ محلـ رـفعـ صـفـةـ لـ«دوـبـيـةـ».

والـشـاهـدـ فـيـ قـوـلـهـ: دـوـبـيـةـ عـلـىـ آـنـ التـصـفـيـرـ هـنـاـ لـلـتـعـظـيـمـ لـاـ لـلـتـحـقـيـرـ، بـيـنـماـ يـرـىـ اـنـهـاـ لـلـتـحـقـيـرـ، وـآـنـ الـمـرـادـ: أـصـغـرـ الـأـشـيـاءـ قـدـ يـفـسـدـ الـأـصـوـلـ الـعـظـامـ.

**٨١٩- التـخـرـيجـ:** الـبـيـتـ لأـوـسـ بـنـ حـجـرـ فـيـ دـيـوـانـهـ صـ٨٧ـ؛ وـسـمـطـ الـلـآلـيـ صـ٤٩٢ـ؛ وـشـرحـ شـواـهـدـ الشـافـيـةـ صـ٨٥ـ؛ وـشـرحـ شـواـهـدـ المـغـنـيـ ١/٣٩٩ـ، وـلـسـانـ الـعـربـ ١٢/٤٩٢ـ (قـلـزـمـ)؛ وـالـمعـانـيـ الـكـبـيرـ صـ٨٥٩ـ؛ وـالـمـقـرـبـ ٢/٨٠ـ؛ وبـلـاـ نـسـبـةـ فـيـ شـرـحـ الـأـشـمـونـيـ ٣/٧٠٦ـ؛ وـشـرحـ شـافـيـةـ بـنـ الـحـاجـبـ ١/١٩٢ـ.

الـلـغـةـ: فـويـقـ: تصـفـيـرـ لـكـلـمـةـ فـوقـ: وـكـذـلـكـ جـبـيلـ: تصـفـيـرـ لـكـلـمـةـ جـبـلـ. الشـاهـقـ: العـالـيـ. تـكـلـ: تـعـبـ. قـتـهـ وـقـمـتـهـ: أـعـلـاـ.

الـمـعـنـىـ: يـصـفـ غـنـمـاـ فـيـ أـعـلـىـ جـبـلـ عـالـيـ الذـرـوـةـ، لـنـ يـصـلـ المـرـءـ إـلـىـ أـعـلـاـهـ حـتـىـ يـبذـلـ جـهـداـ وـعـمـلاـ حـتـىـ يـتـعبـ.

الـإـعـرـابـ: «فـويـقـ»: ظـرـفـ مـنـصـوبـ مـتـعـلـقـ بـالـفـعـلـ «أـبـصـرـتـهـ» الـمـذـكـورـ فـيـ بـيـتـ سـابـقـ. «جـبـيلـ»: مـضـافـ إـلـيـهـ مـجـرـورـ بـالـكـسـرـةـ. «شـاهـقـ»: صـفـةـ «جـبـيلـ» مـجـرـورـةـ بـالـكـسـرـةـ. «الـرـأـسـ»: مـضـافـ إـلـيـهـ مـجـرـورـ بـالـكـسـرـةـ. «الـلـمـ»: حـرـفـ جـزـمـ وـقـلـبـ وـنـفـيـ. «تـكـلـ»: فعلـ مضـارـعـ نـاقـصـ مـجـزـوـمـ بـالـسـكـونـ، وـاسـمـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ تـقـدـيرـهـ: أـنـتـ. «تـبـلـغـ»: الـلـامـ تـعـلـيـلـيـ، «تـبـلـغـ»: فعلـ مضـارـعـ مـنـصـوبـ بـأنـ مـضـمـرـةـ بـعـدـ الـلـامـ، وـفـاعـلـهـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ تـقـدـيرـهـ: أـنـتـ، وـالـهـاءـ ضـمـيرـ مـتـصـلـ مـبـيـنـ فـيـ محلـ نـصـبـ مـفـعـولـ بـهـ. «حـتـىـ تـكـلـ»: «حـتـىـ»: حـرـفـ جـزـ، «تـكـلـ»: فعلـ مضـارـعـ مـنـصـوبـ بـأنـ مـضـمـرـةـ بـعـدـ حـتـىـ، وـالـمـصـدـرـ الـمـؤـلـ.

منـ «أـنـ» وـمـاـ بـعـدـهـاـ مـجـرـورـ بـ«حـتـىـ»ـ وـالـجـارـ وـالـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـالـفـعـلـ (تـنـالـهـ)، وـالـفـاعـلـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ تـقـدـيرـهـ: أـنـتـ». «وـتـعـمـلاـ»: الـواـوـ لـلـعـطـفـ، «تـعـمـلـ»: فعلـ مضـارـعـ مـعـطـوفـ عـلـىـ سـابـقـهـ مـنـصـوبـ مـثـلـهـ، وـفـاعـلـهـ مـثـلـهـ، وـالـأـنـفـ: لـلـإـطـلاقـ.

فقال: «جُبِيلُ»، ثم قال: «شاهق الرأس» وهو العالى، فدلّ على أنه أراد تفحيم شأنه. وقالوا: «يا بَنِي»، و«يا أخِي»، ويريدون المبالغة.

وهذا ليس من أصول البصريين. وجميع ما ذكروه راجع إلى معنى التحقيق. فأما قولهم: «دُوْيَيْهَةُ»، فالمراد أن أصغر الأشياء قد يُفْسِدُ الأصول العظام، فحَتَّى النّفوس قد يكون تصغير الأمر الذي لا يُؤْبَهُ له. وأما قوله: «فُوْيَنَقُ جُبِيلُ»، فالمراد أنه صغير العرض، دقيق الرأس، شاق المصعد لطوله وعلوّه. وأما «بَنِي»، و«أخِي»، فالمراد تقريب المنزلة ولطفها؛ لأنّه قد يصل بلطافة ما بينهما إلى ما يصل إليه العظيم.

فإذا صغّرَ الاسم المتمكن، ضمّمتَ أوله، وفتحتَ ثانية، وزدتَ عليه ياءً ثالثة ساكنةً، وتكسر ما قبل آخره فيما زاد على الثلاثة. وإنما قلنا: «المتمكن» تحرّزاً مما ليس بمتمكن من الأسماء، نحو أسماء الإشارة، مثل: «ذَا»، و«تَا»، والموصول، نحو: «الذِي»، و«الَّتِي»، فإنك إذا صغّرت هذه الأسماء، لا تضمّ أولها، بل تُبقيها على حالها في المكّبر، وسيوضّح أمرها إذا انتهينا إليها.

فإن قيل: ولم كان إذا صغرّوا الاسم، يُضَمِّنُ أوله؟ قيل: لأنّا إذا صغّرنا الاسم، فلا بدّ من تغييره بعلامة تدلّ على المصغر، وكان الضمُّ أولى؛ لأنّ الفتحة للجمع في نحو: «مساجِدُ»، و«ضَوَارِبُ»، فلم يبق إلّا الكسرُ والضمُّ، فاختاروا الضمُّ؛ لأنّ الياء علامه للتتصغير، وما بعدها مكسور فيما زاد على الثلاثة، فكرهوا كسرَ الأول ليقلّ اجتماع كسرَيْن مع الياء، وكانت عنه مندوحةً إلى الضمة.

وقال بعضهم: إنما ضمّوا الأول من المصغر تشبيهاً بفعلِ ما لم يُسْمَّ فاعله، فكما ضمّوا أول «ضُربَ»، كذلك ضمّوا الأول من المصغر في نحو: «جُبِيرٌ». والجامع بينهما أن المكّبر يكون على أبنية مختلفة، وهو الأصل، ولم يفتقر الكلام معه إلى علامة تدلّ على التكبير؛ لأنّ العلامات إنما يؤتى بها عند تغيير الكلام عن أصله. وأما التصغير، فيفتقر إلى علامة؛ لأنّه حادثٌ لزيابته عن الصفة على ما قدّمنا. وكذلك فعلَ ما لم يُسْمَ فاعله من حيث إن ما سُمِّيَ فاعله على الأصل، ولا يفتقر إلى علامة تدلّ عليه، وهو على أبنية مختلفة، نحو: «ضَرَبَ»، و«عَلِمَ»، و«ظَرَفَ»، فإذا لم يُسْمَ فاعله، ألزموه بناءً واحداً، وضمّوا أوله ليدلّ التغيير على المعنى الحادث فيه، فقالوا: «ضُربَ»، و«عُلِمَ»،

= وجملة «لم تكن لتبلغه»: في محلّ جرّ صفة لـ«جَبِيلٍ». وجملة «لتبلغه»: في محلّ نصب خبر «تكن». وجملة «تكلّل»: صلة الموصول الحرفية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تعمل»: معطوفة على جملة «تكلّل».

والشاهد فيه قوله: «جَبِيلٌ» حيث أفادت معنى التفحيم، وليس هذا شأن التصغير عادة. بينما تفيد (رب) التكثير عادة.

و«ظرف في هذا المكان». فالمحبّر كال فعل المسمى فاعله، والمصتر كال فعل الذي لم يسم فاعله. والمعتمد أن الغرض صيغة تخلص للتصغير من غير مشاركة، ولم يوجد سوى هذه الصيغة.

فإن قيل: فلِمْ كان التصغير بزيادة حرف؟ وهلـا كان بنقص حرف، إذ الغرض تغيير صيغة المكبـر عن حالـه. وكما يحصل التغييرـ بالزيادةـ كذلكـ يحصلـ بالنقصـ، معـ أنـ النقصـ يناسبـ معنىـ التصغيرـ إذـ كانـ التصغيرـ نقصـاـ. قـيلـ عـنهـ جـوابـانـ:

أحدـهماـ: أنـ التصغيرـ لـماـ كانـ صـفةـ وـحلـيةـ للمـصـترـ بالـصـغرـ، وـالـصـفـةـ إـنـماـ هيـ لـفـظـ زـائـدـ عـلـىـ المـوـصـوفـ؛ جـعلـ التـصـغـيرـ الـذـيـ هوـ خـلـفـ عـنـهـ بـزـيـادـةـ، وـلـمـ يـجـعـلـ بـنـقـصـ؛ ليـنـاسـيـبـ حـالـ الصـفـةـ.

والثـانيـ: أـنـهـ لـمـ أـرـادـواـ الدـلـالـةـ عـلـىـ معـنـىـ التـصـغـيرـ وـالـإـيـذـانـ بـذـكـ؛ جـعلـواـ العـلـامـةـ بـزـيـادـةـ لـفـظـ، لـأـنـ قـوـةـ الـلـفـظـ تـؤـذـنـ بـقـوـةـ الـمـعـنـىـ.

ووجهـ ثـالـثـ: أـنـ أـكـثـرـ الـأـسـمـاءـ ثـلـاثـيـةـ، فـلـوـ كـانـ التـصـغـيرـ بـنـقـصـ؛ لـخـرـجـ الـأـسـمـ عنـ مـنـهـاجـ الـأـسـمـاءـ، وـنـقـصـ عـنـ الـبـنـاءـ الـمـعـتـدـلـ.

فـإـنـ قـيلـ: وـلـمـ كـانـ المـزـيدـ يـاءـ دـوـنـ غـيرـهـ مـنـ الـحـرـوفـ؟ فـالـجـوابـ أـنـ الدـلـيلـ كـانـ يـقتـضـيـ أـنـ يـكـونـ المـزـيدـ أـحـدـ حـرـوفـ الـمـدـ وـالـلـيـنـ لـخـفـتهاـ وـكـثـرـةـ زـيـادـتهاـ فـيـ الـكـلـمـ، فـنـكـبـواـ عـنـ الـأـلـفـ؛ لـأـنـ التـكـسـيرـ قـدـ اـسـتـبـدـ بـهـ فـيـ نـحـوـ: «ـمـسـاجـدـ»ـ، وـ«ـدـرـاهـمـ»ـ؛ وـلـأـنـهـ قـدـ لـاـ يـخـلـصـ الـبـنـاءـ لـلـتـصـغـيرـ؛ لـأـنـهـ يـصـيرـ عـلـىـ «ـفـعـالـ»ـ كـ«ـغـرـابـ»ـ، فـعـدـلـواـ إـلـىـ الـيـاءـ؛ لـأـنـهـ أـخـفـ منـ الـوـاـوـ.

ولـهـ ثـلـاثـةـ أـبـنـيـةـ: «ـفـعـيـلـ»ـ، وـ«ـفـعـيـنـعـلـ»ـ، وـ«ـفـعـيـنـعـيـلـ»ـ. وـالـمـرـادـ بـهـ الـوزـنـ لـاـ المـثالـ نـفـسـهـ؛ لـأـنـهـ قـدـ يـكـونـ المـثـالـ «ـأـفـيـعـلـ»ـ، نـحـوـ: «ـأـحـيـمـدـ»ـ، وـ«ـمـفـيـعـلـ»ـ، نـحـوـ: «ـمـكـيـرـمـ»ـ، وـ«ـفـعـيـلـيـنـ»ـ، نـحـوـ: «ـسـرـيـحـينـ»ـ.

فـأـمـاـ «ـفـعـيـلـ»ـ، فـهـوـ تـصـغـيرـ مـاـ كـانـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ أـحـرـفـ مـنـ أـيـ بـنـاءـ كـانـ، كـقـولـكـ فـيـ «ـفـلـيـسـ»ـ؛ فـلـيـسـ، وـفـيـ «ـقـلـمـ»ـ: «ـقـلـيـمـ»ـ، وـكـذـلـكـ بـقـيـةـ أـبـنـيـةـ الـثـلـاثـيـةـ.

وـأـمـاـ «ـفـعـيـلـ»ـ، فـهـوـ تـصـغـيرـ مـاـ كـانـ عـلـىـ أـرـبـعـةـ أـحـرـفـ مـنـ أـيـ بـنـاءـ كـانـ، كـقـولـكـ فـيـ «ـجـعـفـرـ»ـ؛ «ـجـعـيـفـرـ»ـ، وـفـيـ «ـزـيـرـجـ»ـ؛ «ـزـيـرـجـ»ـ، وـكـذـلـكـ سـائـرـ أـبـنـيـةـ الـرـبـاعـيـ. وـسـوـاءـ فـيـ ذـلـكـ الـأـصـوـلـ وـمـاـ فـيـهـ زـيـادـةـ، فـكـمـاـ تـقـولـ: «ـجـعـيـفـرـ»ـ، وـ«ـسـبـيـطـرـ»ـ، كـذـلـكـ تـقـولـ فـيـ «ـجـهـورـ»ـ؛ «ـجـهـيـرـ»ـ، وـفـيـ «ـصـيـرـفـ»ـ؛ «ـصـيـرـفـ»ـ، وـفـيـ «ـغـلـامـ»ـ؛ «ـغـلـيـمـ»ـ، وـفـيـ «ـعـجـوـزـ»ـ؛ «ـعـجـيـزـ»ـ.

وـأـمـاـ «ـفـعـيـلـ»ـ، فـهـوـ عـلـىـ وـجـهـيـنـ:

أـحـدـهـماـ: أـنـ يـكـونـ تـصـغـيرـ مـاـ كـانـ مـنـ الـأـسـمـاءـ عـلـىـ خـمـسـةـ أـحـرـفـ، وـالـرـابـعـ مـنـهـاـ وـاـوـ.

أو ألفُ أو ياءً، فاللواو نحو: «صَنْدُوقٌ»، و«صَنْيِدِيقٌ»، والألف نحو «شِمْلَالٌ»، و«شِمَنْيِلِيلٌ»، والياء نحو: «قِنْدِيلٌ»، و«قِنَيْدِيلٌ». لا يختلف بناء المصغر وإن اختلفت أبنية المكتب.

والثاني: أن تصغر خماسياً، وليس رابعه شيئاً من حروف المد، فيحتاج إلى أن تمحى منها حرفاً ليرجع إلى الأربعة، ثم تصغره تصغيراً ما كان على أربعة أحرف، ثم تُعرض من المحذوف ياء رابعة، نحو قولك في «سَفَرْجَلٍ»: «سُفَيْرِيجٌ»، وإن شئت «سُفَيْرِيرِيجٌ»، فتُعرض الياء من اللام المحذوفة. وكذلك نظائره من نحو: «فَرَزْدِيقٌ»، و«فَرَزْنِيدٌ»، و«فَرَزْنِيزِيدٌ» إن شئت. هذا نصُّ سيبويه<sup>(١)</sup> في أصل الباب أن المصغر على ثلاثة أمثلة. وقيل للخليل: لم تثبت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة؟ فقال: وجدت معاملة الناس على «فَلْسٍ»، و«دَرْهَمٍ»، و«دِينَارٍ»، فصار «فَلْسٌ» مثلاً لكل اسم على ثلاثة أحرف، و«دَرْهَمٌ» مثلاً لكل اسم على أربعة أحرف، و«دِينَارٌ» مثلاً لكل اسم على خمسة أحرف، رابعها حرف علة.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: وما خالفةهن فلعلة، وذلك ثلاثة أشياء: محقر «أفعال»، كـ«أَجِنِيمَالٌ»، وما في آخره ألف تأنيث، كـ«حَبَيْلَى»، و«حَمَيْرَاء»؛ أو ألف ونون مضارعتان كـ«سَكَيْرَانٌ».

\* \* \*

قال الشارح: قد جاءت هذه الأمثلة الثلاثة الآخر في التصغير، وهو مخالفة للأمثلة المذكورة، وهي «أَفِيعَالٌ» تحقيق «أفعال»، نحو قولك في تحقيق: «أَجِنِيمَالٌ»، وفي تحقيق «أَنْعَامٌ»: «أَنْيَاعٌ»، وسائر ما يجمع على «أفعال». وإنما لم يذكر سيبويه هذا البناء؛ لأنَّه جمع، والتصغير ليس قعيدها في الجمع، وذلك من قبيل أن المراد من الجمع الدلالة على الكثرة، والتصغير تقليل، فكان بينهما تناقض. فلذلك لم يذكره إذ كان الدليل يأبه. والذي حسته هنا أنه من أبنية القلة. قال السيرافي: ولو أضاف مثلاً رابعاً؛ لكان يشتمل على التصغير كلَّه، وهو «أَفِيعَالٌ»، نحو: «أَجِنِيمَالٌ».

وأما «حَبَيْلَى»، و«حَمَيْرَاء»، و«سَكَيْرَانٌ»، فصدورُها من الأبنية المتقدمة، والزيادة في آخرها كتابة التأنيث، فاعرفه.

### [تصغير الخماسي]

قال صاحب الكتاب: ولا يصغر إلا الثلاثي والرباعي؛ وأما الخماسي، فتصغيره

مستكراً كتكسيره؛ لسقوط خامسه، فإن صغر قيل في «فرزدق»: «فَرِيزْدَ» وفي «جَحْمَرِش»<sup>(١)</sup>: «جُحَيْمَر».

\* \* \*

قال الشارح: أعلم أن التصغير إنما هو للثلاثي والرابعية من الأسماء؛ فاما الثلاثي، فهو أقعد في التصغير من الرابعية لأنه أعدل الأبنية وأخفها، ولذلك كثرت أبنته، وكان له في التكسير بناءان: بناء قلة وبناء كثرة، فكان قبل للتغيير وأحمل للزيادة؛ وأما الرابعية، فهو متوسط بين الثلاثي والخامسي وأقل من الثلاثي، ولذلك قل التصرف فيه، فلم يكن له في التكسير إلا بناء واحد، وهو للكثير والقليل.

واما الخامسية، فتقيل جداً لكثرة حروفه، فلم يزد ثقلاً بزيادة ياء التصغير، وتغيير بضم أوله وكسر ما بعد يائه، وذلك مما يزيده ثقلاً. فإذا أريد تصغيره، حذف منه حرف حتى يرجع إلى الأربعة، ثم يصغر بمثال الرابعية، وهو «فَعَيْنَلُ»؛ نحو: «سَفَيْرَج»، كما كسر على مثال الرابعية وهو «فَعَالَلُ»، نحو: «سَفَارَج» كـ«جَعَافَر». فلذلك كرهوا تصغيره وتكلمسه لما يلزم من حذف خامسه. وقيل: أصل الحذف في التكسير، وحمل التصغير عليه في الحذف؛ وذلك أنه ثقل عليهم إذا جمعوا أن يأتوا بالحروف كلها مع كثرتها، ويثقل الجمع، وأنه جمع لا ينصرف، فحدفوا منه حرفًا تخفيفاً. وحمل التصغير عليه؛ لأنهما من واد واحد.

إنما حذفوا الخامس لأن الثقل به حصل، ولئلا يصير عجز الكلمة أكثر من صدرها. وأعلم أنك إذا حذفت حرفاً مما زاد على الأربعة في التصغير أو التكسير، فإنك تقدر بناء على بناء من أبنية الرابعية، ثم تصغره تصغير دواث الأربعة من نحو: «جَعْفَر»، و«زِبْرَج»، وسائر أمثلة الرابعية، فإذا قلت في «فرزدق»: «فَرِيزْدَ»، فكأنك صغرت «فَرِزْدَ»، نحو: «جَعْفَر»، أو «فِرْزَدَا»؛ نحو: «زِبْرَج»، وكذلك «جَحْمَرِش»، تقول فيه: «جُحَيْمَر».

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: ومنهم من قال «فَرِيزْق»، «وَجَحَيْمَرِش» يحذف الميم؛ لأنها من الرؤائد، والدلال لشبهها بما هو منها، وهو التاء. والأول الوجه، قال سيبويه: «لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس، ثم يرتدع، فإنما حذف الذي ارتدع عنده»<sup>(٢)</sup>، وقال الأخفش: سمعت من يقول: «سَفَيْرِجَلُ» متحرّكاً، والتصغير والتكسير من واد واحد.

\* \* \*

قال الشارح: أعلم أن من العرب من يقول في تصغير «خَدْرَنَق»<sup>(٣)</sup>، و«فَرِزْدَق»:

(١) الجَحْمَرِش من النساء: الشقيقة السِّمْجَة، وقيل: العجوز الكبيرة، والجَحْمَرِش أيضًا: الأرنب الصَّخْمَة، والأرنب المُرْضِع، (لسان العرب ٦/٢٧٢) (جَحْمَرِش).

(٢) الكتاب ٣/٤٤٨ - ٤٤٩.

(٣) الخدْرَنَق والخَدْرَنَق: ذكر العنكبوت. وقيل: العنكبوت ولم يخص به الذكر. (لسان العرب ١٠/٧٢) (خَدْرَنَق)).

«خَدِيرِقُ»، و«فُرَيْزِقُ» فيحذف النون من «خدرنق»؛ لأنها وإن لم تكن زائدة في «خدرنق»، فهي من حروف الزيادة، وهي مجاورة للطرف، وهم كثيراً ما يعطون الجار حكم مجاورة. ألا ترى أنهم قالوا: «صُيَّمُ»، و«قُيَّمُ» في «صُوَّمُ» و«قُوَّمُ»، فقلبوا الواو ياء على حد قلبها في «عُصَيْيُّ»، وـ«ذُلَيْيُّ». ونظائر ذلك كثيرة، فلما كانت النون من حروف الزيادة، ولها حكم الطرف، وكانت القاف حرفاً قوياً بعيداً من حروف الزيادة، حذفوها كما يحذفون ما هو زائد في بنات الخمسة، نحو قولك في «مُغْتَسِلٍ»: «مُغْنِسِلٍ»، وفي «مُفْتَدِلٍ»: «مُفْقَيْدِلٍ»، وحدفوا الدال من «فرزدق»؛ لأنه مجاور للطرف ومتشابه للناء التي هي من حروف الزيادة، فحذفوه كما يحذفون ما هو من حروف الزيادة.

فاما قول صاحب الكتاب في «جَحَمَرِشٍ»: «جَحَمَرِشٌ» بحذف الميم؛ فليس بصحيح، وأظنه سهواً؛ لأن الميم، وإن كانت من حروف الزيادة، فهي بعيدة من الطرف غير مجاورة له، فلم يحسن إلا حذف الشين، نحو: «جَحَمَرِمٌ»؟ لفوات أحد وصفي العلة؛ ولأن الميم في «جحمرش» ثالثة، والثالث في التصغير يؤتى به ضرورة، والدال في «فرزدق» رابع، وكذلك النون في «خَدَرْنَقٍ». وقد يكون في المصغر ما ليس له رابع كالثلاثي، فلما كان الحرف الرابع قد يوجد، وقد لا يوجد، شبه بالحروف الزوائد إذ كان من جنسها، فمن قال: «فُرَيْزِدٌ» بحذف القاف، وهو القياس، قال: «خُدَيْرِنٌ»، ومن قال: «فُرَيْزِقُ»، قال: «خُدَيْرِقُ»، وذلك شاذٌ قليل.

فلذلك قال صاحب الكتاب: «والوجه الأول». قال سيبويه: لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس، ثم يرتدع» إشارة إلى أن الثقل إنما حصل بالخامس، فهو الذي أوجب الحذف؛ لأن الحرفين اللذين في الصدر مضيا على القياس المطرد في تصغير الثلاثي والرباعي، والحرف الذي بعد الياء موجود في الثلاثي والرباعي، والحرف الرابع موجود في الرباعي والخمسي، وهو الذي لا نظير له فيما تقدم من التصغير، فكان أولى بالحذف. وذكر سيبويه عن بعض النحوين: «سُقَيْرِجُلُّ»، و«سَفَارِجُلُّ»<sup>(١)</sup>. قال الأخفش: سمعت من يقول: «سُقَيْرِجُلُّ» متحركاً يعني بتحريك الجيم، وفي الجمع «سَفَارِجُلُّ»، فهذا يأتي به على الأصل، ولا يبالي الثقل. وقال الخليل<sup>(٢)</sup>: لو كنت محقراً لهذه الأسماء ولا أخذف منها شيئاً، كما قال بعض النحوين؛ لسكنت الحرف الذي قبل الآخر، فقلت: «سُقَيْرِجُلُّ» بتssكين الجيم حتى يصير بوزن «ذَنَبِيرِ»؛ لأن قبل الآخر الياء ساكنة حتى تصير الجيم مثل الياء الساكنة.

وقوله: «التصغير والتكسير من واد واحد» يريد أن العمل فيهما واحد، وذلك أنك تغيير الأول منهما، إلا أن تغيير أول المكسر بالفتح، وتغيير أول المصغر بالضم، فإذا

(١) الكتاب ٤١٨/٣. وفيه «إنما منهم أن يقولوا: «سُقَيْرِجُلُّ» أنهم لو كسروه» لم يقولوا: سفارجل.

(٢) الكتاب ٤١٨/٣.

قلت: «مساجِدُ»، فليست الفتحة في الميم هي الفتحة في ميم «مَسجِدٌ». يدلّ على ذلك أنك تقول: «بُرَائِنُ»، و«بَرَائِنُ»، و«زِبَارِجُ»، و«زَبَارِجُ»، فكما لا تشک أن الأول من «برائِنُ»، و«زِبَارِجُ» فتح لأجل الجمع، فكذلك في «مساجِدُ». وتزيد فيهما حرفًا من حروف المد ثالثاً، إلا أن المزید في التكسير ألفٌ، وفي التصغير ياءٌ، وتكسر ما بعد الياء في المصغر، كما تكسر ما بعد الألف في المكسّر، فلما كان بينهما من المناسبة ما ذكرنا، قيل: إنّهما من واد واحد، فاعرفه.

### فصل

#### [رد الاسم المحذوف منه شيء إلى أصله في التصغير]

قال صاحب الكتاب: وكلّ اسم على حرفين، فإن التحقيق يرده إلى أصله حتى يصير إلى مثال «فَعَيْنٌ». وهو على ثلاثة أضرب: ما حُذف فاءه أو عينه أو لامه، تقول في «عِدَّة»، و«شِيَّة»، و«كُلُّ»، و«خُذُّ» اسمين: «وَعِينَةً»، و«وُشِيَّةً»، و«أَكَيْنُ»، و«أَخِينُ»، وفي «مَذُّ»، و«سَلُّ» اسمين، و«سَهٌ»: «مَتَيْنُ»، و«سُؤَيْلُ»، و«سَتَيْهَةً»، وفي «دَمُ»، و«شَفَةً»، و«حِرٌّ»، و«فَلٌّ»، و«فَمٌ»: «دُمَيْ»، و«شَفَيْهَةً»، و«خَرَيْنَعٌ»، و«فَلَيْنَ»، و«فَوَيْنَ».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أنه لا يجوز أن يصغر اسم على أقلّ من ثلاثة أحرف؛ لأن أدنى أبنية التصغير «فَعَيْنٌ»، وذلك لا يكون إلا من بنات الثلاثة؛ لأن ياء التصغير تقع ثالثة ساكنة، وأدنى ما يقع بعدها حرف يكون حرف الإعراب، نحو: «رُجَيْلٌ»، و«جُمَيْلٌ». ولو صُغر ما هو على حرفين، لوقعت ياء التصغير ثالثة طرقاً، فكان يلزم تحريّكها بحركات الإعراب، وهي لا تكون إلا ساكنة؛ لأنها رسيلة ألف التكسير في «رِجَالٍ»، و«جِمَالٍ»، و«جَعَافِرٍ»، و«مَساجِدُ». وكان يؤدي ذلك إلى قلب ياء التصغير ألفاً؛ لتحرّكها وافتتاح ما قبلها إذا وقع بعدها التنوين، وكل ذلك محظوظٌ لما يلزم فيه من نقص الغرض باحتلال ياء التصغير.

إن كان الاسم المتمكن على حرفين، وذلك إنما يكون بحذف حرف منه، إذ أقلّ ما يكون عليه الأسماء المتمكنة ثلاثة أحرف. وذلك على ثلاثة أضرب: أحدها ما ذهبت فاءه، الثاني ما ذهبت عينه، الثالث ما ذهبت لامه. فالبابُ فيما كان من ذلك أن يرده الاسم في التصغير إلى أصله حتى يصير إلى مثال «فَعَيْنٌ»، وكان رده إلى أصله أولى من اجتلاف حرف غريب.

فالأولُ، نحو: «عِدَّة»، و«زِنَة»، و«شِيَّة»، ففاء هذه الأسماء واوٌ محذوفةٌ، والأصلُ: «وَعِدَّة»، و«وَزِنَة»، و«وَشِيَّة». يدلّ على ذلك «الوَغَدُ»، و«الوَزْنُ»، و«الوَشِيُّ»، فإذا صغّرتها، قلت: «وَعِينَةً»، و«وَرِزَيْنَةً»، و«وُشِيَّةً»، وإن شئت، همزت

فقلت: «أُعْيَدَةُ»، و«أُرْيَتَةُ»، و«أُشَيَّةُ»؛ لأن الواو إذا انضمت ضمًّا لازماً؛ ساغ همزها، نحو: «وُقِتَتْ»، و«أُفْتَتْ»، وكذلك لو سميت رجلاً بـ«خُذ»، و«كُلُّ»، لقلت: «أُخْيَذُ»، و«أُكَيْلُ»؛ لأن الفاء همزة ممحونة، يدل على ذلك «الأخذُ» و«الأكلُ».

والثاني: ما حُذف عينه؛ نحو: «مُذْ» و«سَهُ» لغة في الاست، وذلك لأن فيه ثلاثة لغات: است، وسَهَ، وسَتَّ، فمن قال: است، حذف اللام، وعوض منه همزة الوصل، كما فعل في «ابن»؛ ومن قال: «سَهَ»، حذف العين؛ ومن قال: «سَتَّ»، حذف اللام. فإذا سميت رجلاً بـ«مُذْ»، ثم صغرته، قلت: «مُتَيَّذُ»؛ لأن أصله «مَنْذُ»، و«مُذْ» مخفف، فإذا صغرته، ردته في التصغير إلى أصله وحاله التي كانت له.

وكذلك لو صغرت «سَهَا»، لقلت: «سُتَيَّةُ»؛ لأن أصله: «سَتَّهَ» بفتح التاء، يدل على ذلك قولهم في التكسير: «أَسْتَاهَا».

ولو سميت رجلاً بـ«سَلْ» من «اسْأَلُ» على تخفيف الهمزة، لقلت: «سُؤَيْلُ»، فترد الهمزة؛ لأن عينه همزة ممحونة. ومنهم من يجعله معتل العين بالواو، ويقول: «سَأَلَ يَسَالُ»، مثل: «خَافَ يَخَافُ»، ومنه قراءة من قرأ: «سَأَلَ سَائِلُ»<sup>(١)</sup> بغير همزة في الفعل ويبدل أنه من الواو قولهم: «سَأَوْلُتُهُ»، و«سَلْتُهُ»، فهو «مَسْؤُلٌ» مثل: «خِفْتُهُ»، فهو «مَخْوَفٌ». وقياس ذلك أن يقول في تصغيره: «سُؤَيْلُ»، فترد الواو، ويكون رد الساقط للتسمية لا للتصغير؛ لأن من قاعدة مذهب سيبويه أنه إذا سمى رجلاً بنحو «قُمْ»، و«خَفْ»، و«بَعْ»، رد إليه ما ذهب منه قبل التسمية قبل التصغير، فيقول في المسماة بـ«قُمْ»: «هذا قُومٌ»، وفي «خَفْ»: «هذا خَافٌ»، وفي «بَعْ»: «هذا بَعْ»؛ لأن العين إنما كانت حُذفت لسكن اللام للأمر، فإذا سمى به، أغرب، وتحركت اللام بحركات الإعراب، فعاد ما كان حُذف لالتقاء الساكنين، وليس كذلك إذا سمى بـ«سَلْ» من «سَأَلَ يَسَأَلُ» مهموزًا؛ لأن الهمزة إنما حُذفت تخفيفاً، فلم تَعُدْ في التسمية.

الثالث: ما حُذفت لامه، وذلك نحو: «دَم»، و«شَفَةٌ»، و«حِرٌ»، و«فَلٌ». فإذا صغرت شيئاً من ذلك، ردت الممحون، فتقول في «دَم»: «دُمْيٌ»، وفي يَدٍ: «يَدِيَةٌ»؛ لأن أصلهما: «دَمْيٌ»، و«يَدِيٌ». وتقول في «شَفَةٌ»: «شَفِيَّةٌ»؛ لأن أصله «شَفَهَةٌ» بالباء، يدل على ذلك قولهم في التكسير: «شِفَاهٌ»، وفي الفعل: «شَافَهَتْ».

فإن قيل: أنت إنما ردتم الممحون ضرورة تكميل بناء التصغير، وهو «فَعَيْلُ»، وتاء التأنيث يتم بها الاسم، ويصير على ثلاثة أحرف، فهلا اجتنزء بالتاء مكملاً، ولم

(١) المعاجز: ١. وهي قراءة نافع وابن عامر وابن عباس وابن مسعود وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٨/٣٣٢؛ وتفسير الطبرى ٢٩/٤٣؛ والكتشاف ٤/١٥٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٤٣٩٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٧/٢١٩.

يُرَد الممحوف؟ فالجواب أن تاء التأنيث لا يُعْتَد بها؛ لأنها تُعَد منفصلةً بمنزلةِ اسم ضم إلى اسم، فكما أنك تُصرّ على الصدر من الأسمين، فتقول: «حُصَيْر مَوْتُ»، ولا تُغَيِّر الثاني، فكذلك يقع التصغير على ما قبل تاء التأنيث. وقالوا في تصغير «حر»: «حَرَيْخٌ»؛ لأن أصله «حرَّ»؛ لأنَّه من بابِ «سَلِيسٌ»، و«قَلِيقٌ»، فخفقوه بحذف لامه. والذي يدلُّ على ذلك قولهم في التكسير: «أَخْرَاحٌ». وتقول في تصغير «فُلٌ» من قول أبي النَّجَم [من الرجز]:

في لَجَةِ أَمْسِكٍ فُلَانًا عنْ فُلٍ<sup>(١)</sup>

«فُلَيْنٌ»؛ لأنَّ الذاهب منه نون، إذ أصله «فُلَانٌ»، وإنما حُفِّفَ، فلما صغروه؛ أعادوا اللام التي هي النون، ولم يعودوا الألف لأنَّها زائدة. والغرض يحصل بربة اللام وحدها.

وتقول في تصغير «فَم»: «فَوَيْنَ»؛ لأنَّ أصله «فَوْرَةٌ»، بدليل قولهم في التكسير: «أَفْوَاهٌ». وإنما حذفوا الهاء لشَبَهِها بحروف المد، كما تُحَذَّفُ في «شَفَةٌ»، وأبدلوا من الواو مِمَّا، فلما صغروه؛ أعادوه إلى أصله.

وأما «سَنَةٌ»، فمن قال: «سَنَوَاتٌ»، قال في تصغيره: «سُنَيْةٌ»، وأما من قال «سَانَهُتَهُ»، قال في التصغير: «سُنَيْهَةٌ». وهكذا تفعل في كلّ مِنْتَقِصٍ منه من الثلاثي، فتقول في تصغير المسمى بـ«أن» المخففة من الثقيلة: «أَنِينٌ»، وفي المسمى بـ«بَخٌ»: «بُخَيْخٌ»؛ لأنَّ أصله التشديد، يدلُّ على ذلك قول العجاج [من الرجز]:

في حَسَبِ بَخٍ وَعِزْ أَقْعَسَا<sup>(٢)</sup>

وتقول في المسمى بـ«رُبٌّ» من قوله [من الكامل]:

٨٢٠- [أَزْهَيْرٌ إِنْ يَشِبُ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ]      رَبَ هَنِيَضَلِّ نَجِبٌ لَفَقْتُ بَهِيَضَلِّ

(١) تقدم بالرقم ٨٩.

(٢) تقدم بالرقم ٦٠٧.

٨٢٠- التخريج: البيت لأبي كبير الهذلي في الأزهية ص ٢٦٥، وجمهور اللغة ص ٦٨؛ وخزانة الأدب ٩، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/١٠٧٠؛ ولسان العرب ٦٩٨/١١ (هضل)؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٤؛ وللهذلي في المحتسب ٢/٣٤٣؛ وبلا نسبة في رصف المبني ص ٥٢، ١٩٢؛ ولسان العرب ٨/٣٣٨ (مصح)؛ ومجالس ثعلب ص ٣٢٥؛ والمقرب ١/٢٠٠؛ والممعتم في التصريف ٢/٦٢٧.

اللغة: القدال: شعر ما بين نقرة القفا وأعلى الأذن. الهيضل: الجماعة من الناس. نجب: سخي كريم، وتروى: لجب: كثير الجلة مرتفع الصوت. لفقت: جمعت. المعنى: يا زهيرة حتى لو شاب شعري، فإني ما زلت قادرًا على جمع جيش متبعًا بجيشه في المعارك والحروب. الإعراب: «أَزْهَيْرٌ»: «أ»: حرف نداء للقريب، «زهير»: منادي علم مرخم مبني على الضم المقدر =

«رَبِّيْب»؛ لأنّ أصله «رُبّ» مشددة، فإن صغر ما هو على حرفين مما لا أصل له أو ما لا يُعرف أصله، نحو: «مَنْ»، و«كَمْ» و«إِنْ» التي للجزاء، و«إِنْ» التي تلقي مع «مَا» من قوله [من الوافر]:

٨٢١- فَمَا إِنْ طَبَّنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنْيَايَا نَا وَدَوْلَةً آخَرِيْنَا فـجـمـيـعـ ذـلـكـ إـذـا سـمـيـ بـهـ، ثـمـ صـغـرـ، يـتـمـ بـالـيـاءـ، فـيـقـالـ: «مُتـيـ»، وـ«كـمـيـ»، وـ«أـنـيـ»؛ لأنـ أـكـثـرـ المـحـذـوفـاتـ منـ الـيـاءـ وـالـلـوـاـوـ، نـحـوـ: «أـبـ»، وـ«أـخـ»، وـ«يـدـ»، وـالـلـوـاـوـ تـرـجـعـ فـيـ التـصـغـيرـ إـلـىـ الـيـاءـ لـاجـتمـاعـهـ مـعـ يـاءـ التـصـغـيرـ، نـحـوـ: «أـبـيـ»، وـ«أـخـيـ»، وـ«بـنـيـ»،

= على النساء المحذوفة للتاريخ، في محل نصب. «إِنْ»: حرف شرط جازم. «يـشـبـ»: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنـه فعل الشرط وحرـكـ بالكسر منـعاـ لـالتـقـاءـ السـاـكـنـينـ. «الـقـذـالـ»: فـاعـلـ مـرـفـوعـ بـالـضـصـمةـ. «فـانـهـ»: الـفـاءـ رـابـطـةـ لـجـوـابـ الشـرـطـ، «إِنْ»: حـرـفـ مـشـبـهـ بـالـفـعـلـ، وـالـهـاءـ: ضـمـيرـ مـتـصـلـ فـيـ محلـ نـصـبـ اـسـمـ «إِنْ». «رـبـ»: حـرـفـ جـرـ شـبـيـهـ بـالـزـائـدـ. «هـيـضـلـ»: اـسـمـ مـجـرـورـ لـفـظـاـ مـرـفـوعـ مـحـلـاـ علىـ آـنـهـ مـبـدـأـ. «نـجـبـ»: صـفـةـ مـجـرـورـةـ بـالـكـسـرـةـ. «الـفـقـتـ»: فـعـلـ مـاضـ مـبـنيـ عـلـىـ السـكـونـ، وـالـتـاءـ: ضـمـيرـ مـتـصـلـ فـيـ محلـ رـفـعـ فـاعـلـ. «بـهـيـضـلـ»: جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـ«الـفـقـتـ». وـجـملـةـ «أـزـهـيرـ»: اـبـتـادـيـةـ لـاـ محلـ لـهـاـ مـنـ الإـعـرـابـ. وـجـملـةـ «إـنـ يـشـبـ الفـذـالـ إـنـهـ...»: اـسـتـثـنـافـيـةـ لـاـ محلـ لـهـاـ مـنـ الإـعـرـابـ. وـجـملـةـ «فـانـهـ رـبـ هـيـضـلـ»: جـوـابـ شـرـطـ جـازـمـ مـقـتـنـ بـالـفـاءـ محلـهاـ الـجـزـمـ. وـجـملـةـ «هـيـضـلـ لـفـقـتـ»: فـيـ محلـ رـفـعـ خـبـرـ «إـنـ». وـجـملـةـ «الـفـقـتـ»: فـيـ محلـ رـفـعـ خـبـرـ المـبـدـأـ (هـيـضـلـ).

والشاهد فيه قوله: «رـبـ هـيـضـلـ» حيث جاءت «رـبـ» هنا - وهي مخففة من «رـبـ» - للتكرير.

٨٢١- التـخـرـيجـ: الـبـيـتـ لـفـروـةـ بـنـ مـسـيـكـ فـيـ الـأـزـهـيـةـ صـ٥ـ١ـ؛ وـالـجـنـيـ الدـانـيـ صـ٣ـ٢ـ٧ـ؛ وـخـرـانـةـ الـأـدـبـ ٤ـ/ـ١ـ، ١ـ١ـ٥ـ؛ وـالـدـرـرـ ٢ـ/ـ٢ـ؛ ١ـ٠ـ٠ـ؛ وـشـرـحـ أـبـيـاتـ سـيـبـوـيـهـ ٢ـ/ـ١ـ٠ـ٦ـ؛ ٦ـ٥ـ؛ وـشـرـحـ شـواـهـدـ الـمـغـنـيـ ٨ـ١ـ/ـ١ـ؛ وـلـسـانـ الـعـربـ ١ـ/ـ٥ـ٥ـ٤ـ (طـبـ)؛ وـمـعـجمـ مـاـ اـسـتـعـجـمـ صـ٦ـ٥ـ؛ وـلـلـكـمـيـتـ أـوـ لـفـروـةـ فـيـ تـلـخـيـصـ الـشـواـهـدـ صـ٢ـ٧ـ٨ـ؛ وـبـلـاـ نـسـبـةـ فـيـ جـوـاهـرـ الـأـدـبـ صـ٢ـ٠ـ٧ـ؛ وـخـرـانـةـ الـأـدـبـ ١ـ٤ـ١ـ/ـ١ـ؛ ٢ـ١ـ٨ـ؛ وـالـخـصـائـصـ ٣ـ/ـ٣ـ؛ وـرـصـفـ الـمـبـانـيـ صـ١ـ١ـ١ـ، ١ـ٥ـ٣ـ/ـ٣ـ، ١ـ٥ـ٣ـ/ـ٤ـ؛ وـالـمـحـتـسبـ ٩ـ٢ـ/ـ١ـ؛ وـالـمـقـنـضـبـ ١ـ/ـ٥ـ١ـ، ٥ـ١ـ/ـ٢ـ؛ ٣ـ٦ـ٤ـ/ـ٢ـ؛ ١ـ٢ـ٨ـ/ـ٣ـ؛ وـهـمـعـ الـهـوـامـ ١ـ٢ـ٣ـ/ـ١ـ.

الـلـغـةـ: طـبـناـ عـادـتـاـ أوـ شـأـنـاـ. مـنـيـاتـاـ: مـيـاتـاـ، جـمـعـ مـنـيـةـ وـهـيـ الـمـوـتـ. الـدـوـلـةـ: الـغـلـبـةـ وـالـاـنـتـصـارـ فـيـ الـحـرـبـ.

الـمـعـنـىـ: لـيـسـ الـخـوـفـ وـالـجـبـنـ مـنـ عـادـتـاـ، وـلـكـنـ أـقـدارـنـاـ حـكـمـتـ عـلـىـنـاـ بـاـنـتـصـارـ الـآـخـرـينـ عـلـىـنـاـ.

الـإـعـرـابـ: «فـماـ»: الـفـاءـ: اـسـتـثـنـافـيـةـ، «مـاـ»: نـافـيـةـ تـعـلـمـ عـلـىـ لـيـسـ. «إـنـ»: زـائـدـ كـفـتـ «مـاـ» عـنـ الـعـملـ.

«طـبـناـ»: مـبـدـأـ مـرـفـوعـ بـالـضـصـمةـ، «وـنـاـ»: ضـمـيرـ مـتـصـلـ فـيـ محلـ جـرـ بـالـإـضـافـةـ. «جـبـنـ»: خـبـرـ مـرـفـوعـ بـالـضـصـمةـ. «وـلـكـنـ»: الـلـوـاـوـ: لـلـاـسـتـنـافـ، «لـكـنـ»: حـرـفـ اـسـتـدـرـاكـ لـاـ عـملـ لـهـاـ. «مـنـيـاتـاـ»: مـبـدـأـ مـرـفـوعـ بـضـصـمةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ الـأـلـفـ، «وـنـاـ»: ضـمـيرـ مـتـصـلـ فـيـ محلـ جـرـ بـالـإـضـافـةـ. وـخـبـرـهاـ مـحـذـوفـ تـقـدـيرـهـ (مـنـيـاتـاـ حـلـتـ أـوـ قـدـرـتـ). «وـدـوـلـةـ»: الـلـوـاـوـ: لـلـعـطـفـ، «دـوـلـةـ»: اـسـمـ مـعـطـوفـ عـلـىـ (مـنـيـاتـاـ) مـرـفـوعـ مـثـلـهـ.

«آـخـرـينـ»: مـضـافـ إـلـيـهـ مـجـرـورـ بـالـيـاءـ لـأـنـهـ جـمـعـ مـذـكـرـ سـالـمـ، وـالـأـلـفـ: لـلـإـطـلاقـ.

وـجـملـةـ «طـبـناـ جـبـنـ»: اـسـتـثـنـافـيـةـ لـاـ محلـ لـهـاـ مـنـ الإـعـرـابـ. وـجـملـةـ «مـنـيـاتـاـ قـدـرـتـ»: اـسـتـثـنـافـيـةـ كـذـلـكـ.

والـشـاهـدـ فيهـ قولهـ: «مـاـ إـنـ» حيثـ زـيـدـتـ «إـنـ» بـعـدـ «مـاـ» فـلـمـ تـعـمـلـ «مـاـ» عـمـلـ «لـيـسـ».

فلما كانت تؤول إلى الياء، جعلوا الزائد ياء من أول أمره، كما قال [من المتقارب]:

٨٢٢- رأى الأمر يُفْضِي إلى آخر فَصَيْرَ آخِرَةً أُولَاءِ

\* \* \*

### فصل

#### [ما لا يُرَد ممحونده عند التصغير]

قال صاحب الكتاب: وما بقي منه بعد الحذف ما يكون به على مثال الممحقر، لم يُرَد إلى أصله، كقولهم في «مَيْتٍ»، و«هَارٍ»، و«نَاسٍ»: «مُيَيْتٌ»، و«هُوَيْنٌ»، و«نُوَيْسٌ»، ولو رُدَّ، لَقِيلٌ: «مُيَيْتٌ»، و«هُوَيْنٌ»، و«نُوَيْسٌ».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن الاسم إذا حُذف منه شيء، ويُبقي بعد الحذف ما يحصل به بناء التصغير، وهو ثلاثة أحرف، لم يُرَد الممحوند؛ لأن الحذف لم يكن عن علة تزول في التصغير، إنما كان الحذف لضرب من التخفيف في المكبّر، وهو أحوج إليه في الممحقر لزيادة حروفه. فلذلك تقول في «مَيْتٍ» مخففٌ من «مَيْتٍ»: «مُيَيْتٌ» بباء واحدة بعدها ياء التصغير، ولم تردد الممحوند؛ لأن الغرض من رد الممحوند من نحو: «أَبٌ»، و«أَخٌ» تحصيل بناء التصغير، وهو «فَعِيلٌ» وذلك حاصلٌ من «مَيْتٍ»، فلم يُحتج إلى رد الممحوند، ولو رُدَّ لقليلٍ: «مُيَيْتٌ» بثلاث ياءات. وكذلك تقول في «هَارٍ» من قوله تعالى: «عَلَى شَفَاعَجُوبِ هَارِ»<sup>(١)</sup>: «هُوَيْنٌ»، فلا تردد الممحوند، إذ لا حاجة إلى ذلك لحصول بناء التصغير؛ لأن الباقى بعد الحذف ثلاثة أحرف، وأصل «هَارٍ»: «هَايَرٌ»، فُحُذفت العين تخفيفاً.

٨٢٢- التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «رأى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعدد، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «الأمر»: مفعول به منصوب بالفتحة. «يفضي»: فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «إلى آخر»: جازٌ ومجرور متعلقان بـ«يفضي».

«فضيير»: الفاء: استثنافية، «صير»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «آخره»: مفعول به أول منصوب بالفتحة، وهو مضارٌ، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جزٍ مضارٍ إليه. «أولاً»: مفعول به ثانٌ منصوب بالفتحة.

وجملة «رأى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يفضي»: في محل نصب مفعول به ثانٌ لرأى القليلة. وجملة «فضيير»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.

ولا شاهد لغويًا في البيت، وإنما أتي به الشارح لتفوية حجته في أن الواو، لما كانت تؤول إلى الياء، جعلوا الزائد ياء من أول أمره.

وتقول في تصغير «ناس»: «نُوئِسْ»، ولو ردت الممحوف، لقلت «أُنِيَّسْ»؛ لأن أصله: «أَنَاسٌ»، فحذفت الفاء منه، وهي الهمزة، وصارت ألف «فَعَالٌ» كالغوص من الممحوف، ويدل أن أصله «أَنَاسٌ» قول الشاعر [من مجزوء الكامل]:

إِنَّ الْمَنَائِيَا يَطْلُغُنَ عَلَى الْأَنَاسِ الْأَمْنِيَّةِ<sup>(١)</sup>

هذه قاعدة مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup>، فعلى ذلك لو سمي رجلاً بـ«يَضَعُ»، وـ«يَدَعُ»، ثم صغر، لقال: «يُضَيَّعُ»، وـ«يَدَيْنَعُ»، ولا يرد الممحوف الذي هو الواو؛ لأن الباقى بعد الحذف يفي ببناء التصغير، فلم يحتج إلى رده. وزعم يونس<sup>(٣)</sup> أن ناسا يقولون: «هُوَيْنِيرُ». وذكر يونس<sup>(٤)</sup> أيضاً أن أبي عمرو بن العلاء كان يقول في تصغير «مُرِّ»، وهو اسم الفاعل من «أَرَى يُرِي»: «مُرَيَّ» مثل «مُرَيَّع». وكان أبو العباس، وهو قول أبي عثمان المازني، يرى الرد، ويقول: «يُوَيَّضِعُ»، وـ«هُوَيْنِيرُ».

قال سيبويه<sup>(٥)</sup>: من قال: «هُوَيْنِيرُ» فإنما صغر «هائِراً» لا «هارَا»، كما قالوا: «رُوَيْجِلُّ»، كأنهم صغروا «راجِلاً» في معنى «رَجُلٍ»، وإن لم يستعمل، وكما قالوا: «أَبَيْتُونَ» جاؤوا بالتصغير على ما لم يستعمل، كأنهم بنوا صيغة الجمع على «أَفْعَلَ»، ثم صغروه، وجمعوه بالواو والنون. ألا ترى أنه لو كان تصغير الجمع مستعملاً؛ لم يخل إما أن يكون تصغير «أَبْنَاءُ» أو تصغير «بَنِينَ»، فلا يكون تصغير «أَبْنَاءُ»، إذ لو كان كذلك؛ لقيل: «أَبَيْنَاءُ»، كما يقال: «أَجَيْمَالُ»، ولو كان تصغير «بنين»؛ لقيل: «بَنِيَّونَ»، كأنك تصغر الواحد، ثم تجمعه بالواو والنون. وفي بُطْلَانِ ذلك دليل على ما ذكر. قال: وبلزم من قال: «يُوَيَّضِعُ»، وـ«هُوَيْنِيرُ» فرد؛ أن يقول في «مِيَّت»: «مِيَّيْتُ»، وفي «ناس»: «أَنِيَّسْ»، وفي «خَيْرٌ منك»، وـ«شَرٌّ منك»: «أَخْيَرُ منك»؛ وـ«أَشَيْرُ منك» لأن أصلهما «أَخْيَرُ منك»، وـ«أَشَرُ منك». وقد اتفقوا في ذلك على «مِيَّت»، وـ«نُوئِسْ» من غير رد، وكذلك قالوا: «خَيْرٌ منك»، وـ«شَرَّيرٌ منك» من غير رد ولا فرق بينهما.

## فصل

### [ما ترَدَ لام الممحوفة عند التصغير]

قال صاحب الكتاب: وتقول في «اسم»، وـ«ابن»: «سَمَّيَّ»، وـ«بَنَى»، فترد اللام الظاهرة، وتستغني بتحريك الفاء عن الهمزة، وفي «أَخْيَتْ»، وـ«بِثَتْ»، وـ«هَثَتْ»: «أَخْيَةَ»، وـ«بَنَيَّةَ»، وـ«هَنَيَّةَ» تردد اللام، وتؤثر، وتذهب بـ«أَنَّ»، وـ«أَنَّا»، وـ«أَنَّنَ»، وـ«أَنَّنَنَ».

\* \* \*

(١) تقدم بالرقم ٢٠٥.

(٢) الكتاب ٤٥٦/٣.

(٤) الكتاب ٤٥٧/٣.

(٥) الكتاب ٢٢١/٣.

(٣) الكتاب ٤٥٦/٣.

قال الشارح: اعلم أن كل اسم كان في أوله همزة وصل، فإن همزته تسقط في التصغير، سواء كان الاسم تاماً أو ناقصاً، فمثلاً التام قوله في «انطلاق»، و«اقتدار»: «نطِيلِيقُ»، و«قَتَيْدِيرُ»، ومثلاً الناقص قوله في «ابن»: «بُنِيَّ»، وفي «اسم»: «سُمِيَّ»، وفي «أشت»: «سُتِيَّهَةُ». حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها؛ لأنها إنما دخلت توصلًا إلى النطق بالساكن، وما بعد الأول في التصغير يكون أبدًا محررًا، فلم يتعذر إلى الهمزة. ولما حذفت الهمزة، رُد الممحظى، لأنباقي لا يفي ببناء التصغير إذ كانا حرفين.

وأما نحو: «بُنِيَّةُ»، و«أُخْتٍ»، و«هَنْتٍ»، فإن هذه الكلم وإن استفید منها التأنيث، فليست التاء فيها بعلامة تأنيث؛ وإنما قلنا ذلك لسكنها ما قبلها. وتأء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ما لم يكن ألقاً، وأيضاً فإن تاء التأنيث إذا اتصلت بالاسم، يبدل منها في الوقف هاء، نحو: «شَجَرَةُ»، و«تَمَرَةُ»، وهذه تاء في الوصل والوقف. هذا مذهب سيبويه فيها، وقد نص على ذلك في باب ما لا ينصرف، فقال: لو سميت بهما رجلًا؛ لصرفتهما معرفة، يعني «بِنَاتٌ»، و«أُخْنَاتٌ» ولو كانت للتأنيث؛ لـما انصرفتا كما لم ينصرف نحو «طَلْحَةً»، و«حَمْزَةً»، فثبتت بما ذكرناه أن التاء ليست للتأنيث، إنما هي مبدلٌ من اللام التي هي واو، ألا ترى أن الأصل فيها: «أَخْوَةً»، و«بَنَوَةً»، و«هَنَوَةً»، وزعنها «فَعْلٌ» بفتح الفاء والعين، فنقلوها إلى «فُعْلٍ»، و«فِعْلٍ»، و«فَعْلٍ»، وألحقوها بالتاء المبدل من لامها بوزن «فُقْلٍ»، و«عِدْلٍ»، و«فَسِّ»؟

فإن قيل: إذا زعمتم أن التاء ليست علامه تأنيث، وأن «بِنَاتٍ» ليست من «ابن» بمنزلة «صعبية» من «صعب»، مما علِمُ التأنيث فيها؟ فالجواب أن الصيغة فيها علم التأنيث. والمراد بالصيغة نقلها من «فَعْلٍ» إلى «فُعْلٍ»، و«فِعْلٍ» و«فَعْلٍ»، وإيدال التاء من الواو، فإن هذا عمل اختص بالمؤنث، إلا أن التاء ه هنا، وإن لم تكن علامه تأنيث، فهي جاريةً مجرها، إذ كان هذا الإلحاق مختصاً بالمؤنث، فلذلك لم يعتد بها في بناه التصغير. فإذا صغرتها، أعدت اللام المحذوفة معها كما تعيدها مع التاء التي هي علامه التأنيث، من نحو: «ثَبَيَّةٌ» و«بُرَيَّةٌ» في تصغر «ثُبَيَّةٌ»، و«بُرَيَّةٌ»، وألحقت التاء التي هي علامه التأنيث للإيدان بالتأنيث؛ لأن الصيغة الدالة على التأنيث في «أُخْتٍ»، و«بِنَتٍ» قد زالت بالتصغير، وكانت التاء أولى بالعلامة هنا دون غيرها من علامات التأنيث؛ لشبهها بها من حيث كانت تاء في الوصل.

ومن ذلك «بِنَانٍ»، التاء فيه بدلٌ من اللام التي هي ياءٌ من «بَنَيَتٍ»، وهي ملحوظة له بـ«جِلْسٍ»، و«عِدْلٍ». والتاء في «اثنتان» للتأنث كما كانت في «بِنَتٍ» للإلحاق، وفي «أبْنَةٍ» للتأنث. ومن ذلك التاء في «كَيْتٍ»، و«ذَيْتٍ»، التاء فيها بدلٌ من اللام التي هي ياءٌ في «كَيَّةٍ»، و«ذَيَّةٍ»، وقد تقدم الكلام عليهما في فصل الكينيات، فاعرفه

## فصل

### [تصغير ما فيه حرف مبدل من غيره]

قال صاحب الكتاب : والبدلُ غيرُ اللازم يُرَدُ إلى أصله كما يُرَدُ في التكسير ، تقول في «ميزان» : «مُؤِيزِينَ» ، وفي «مُتَعَدِّ» ، و«مُتَسِير» : «مُؤِيَعِدَ» ، و«مُبَيِّسِرَ» ، وفي «قِيلَ» ، و«بَابَ» ، و«نَابَ» : «فَوَيْلَ» ، و«بَوَيْنَ» ، و«نَيْبَنَ» . وأما البدل اللازم ، فلا يُرَدُ إلى أصله ، تقول في «قائل» : «قُوَيْلَ» ، وفي «ثَخَمَة» : «ثَخِيمَةَ» ، وكذلك تاءُ «ثَرَاث» ، وهمةُ «أَدِي» . وتقول في «عَيْدَ» : «عَيْنِدَ» لقولك : «أَغْيَادَ» .

\* \* \*

قال الشارح : اعلم أن البدل على ضربتين : لازم ، وغير لازم ، والمراد باللازم ما كان الإبدال فيه لضرب من التخفيف ، لا لعلة أوجبت ذلك له ، وغير اللازم ما كان البدل فيه لعلة أوجبت ذلك فيه ، إما بحركة أوجبت قلب ما بعدها ، وإما بحرف على حالة توجب قلب حرف بعده . فإذا حقرت ، أو جمعت ، تزول العلة الموجبة إما بزوال الحركة ، أو بزوال الحالة من ذلك الحرف ، فيردد إلى أصله .

فمن غير اللازم : «ميزان» ، و«ميعاد» ، و«ميقات» ، والأصل : «موزان» ، و«مزعاد» ، و«مؤفات» ، فقلبوا الواو ياء لسكنها وانكسر ما قبلها ، فإذا صُرِّغَت أو جُمِعَت بحركة الواو ، فعادت إلى أصلها ؛ لزوال سبب القلب ، وذلك نحو قولك في التصغير : «مُؤِيزِينَ» ، وفي التكسير «مَوازِينَ» ، ومن العرب من لا يردها إلى الواو في الجمع . وأنشدوا [من الطويل] :

٨٢٣- حَمَى لَا يَحْلُ الدَّهْرُ<sup>(١)</sup> إِلَّا بِإِذْنِنَا      لَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَهْدَ الْمِيَاثِقِ

٨٢٣- التخريج : البيت لعياض بن درة الطائي في لسان العرب ٣٧١ / ١٠ (وثق) ؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٥٣٧ ؛ ونواذر أبي زيد ص ٦٥ ؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٣٨ ؛ والخصائص ٣ / ١٥٧ ؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١ / ٢١٠ ؛ وشرح شواهد الشافية ص ٩٥ .

الاعراب : «حمى» : خبر لمبدأ محدث تقديره : «حمانا حمى» مثلاً . «لا» : نافية . «يَحْلُ» : فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : «هو» . «الدَّهْرُ» : ظرف زمان متعلق بـ«يَحْلُ» . «إِلَّا» : حرف حصر . «بِإِذْنِنَا» : جار و مجرور متعلقان بـ«يَحْلُ» ، وهو مضاف ، و«نَا» : في محل جز بالإضافة . «وَلَا» : الواو : حرف عطف ، «لَا» : زائدة لتأكيد النفي . «نَسْأَلُ» : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : «نَحْنُ» . «الْأَقْوَامُ» : مفعول به منصوب . «عَهْدُ» : مفعول به ثانٍ ، وهو مضاف . «الْمِيَاثِقُ» : مضاف إليه مجرور بالكسرة .

وجملة «حمانا حمى» : ابتدائية لا محل لها من الإعراب . وجملة «لَا يَحْلُ» : في محل رفع نعت «حمى» . وجملة «لَا نَسْأَلُ» : معطوفة على الابتدائية .

والشاهد فيه قوله : «المياثق» والقياس فيه «الموازن» لأنه جمع «مياثق» ، وهذا شاذ .

(١) في الطبعتين : «لَا يَحْلُ الدَّهْرُ» ، وهذا خطأ .

وهو جمع «مِيَثَاقٌ» وأصله من «وَيَقْتُ». ومن ذلك قولهم في تصغير «قِيلٌ»: «قُوَيْنِلٌ»؛ لأنَّه من الواو، كأنَّهم بنوا من القول اسمًا على «فِعْلٍ» مثل «عِدْلٍ». ومنه قوله عليه السَّلام: «نَهَى عن قِيلٍ وَقَالٍ»<sup>(١)</sup>، ولذلك لو سميت رجلاً بـ«قِيلٍ» فِعْلٍ ما لم يستم فاعله، لكان هذا حكمه في التصغير، فتقول: «قُوَيْنِلٌ». وكذلك لو صغرت «رِيحًا»، لقلت: «رُوَيْنِحَةٌ»؛ لأنَّ أصلها: «رِفْخٌ». وإنما قلبوا الواو ياءً؛ لسكنونها وانكسار ما قبلها، فإذا صغرتها، تحرَّكت وزالت الكسرة من قبلها، فبطلت العلة. وكذلك تقول في الجمع: «أَزْوَاحٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

٨٢٤- [مِنَ الَّذِي اخْتَيَرَ الرُّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا] إِذَا هَبَّتْ أَزْوَاحُ الشَّتَاءِ الزَّعَازِعُ  
وَيُخَكِّي عَنْ عُمَارَةِ أَنَّهُ قَالَ: «رِيحٌ»، و«أَزْيَاحٌ». وَيُحَكِّي أَنَّ أَبا حاتِم السُّجِنْسَانِيَّ  
أَنْكَرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، فَقَالَ أَمَا تَرَى فِي الْمُضَخَّفِ «وَصَبَرَفَ الرِّيحَ»<sup>(٢)</sup> كَائِنَهُ قَاسِهُ، فَغَلَطَ.  
وَكَذَلِكَ لَوْ صَغَرْتَ نَحْوَ: «مُوقِنٌ»، و«مُوسِرٌ»، لَقَلْتَ: «مَيَيْقَنٌ»، و«مَيَيْسَرٌ»، فَتَعْيِدَهُ إِلَى  
الْيَاءِ، لَأَنَّ أَصْلَهُ الْيَاءُ؛ لَأَنَّهُ مِنْ «الْيَقِينِ» و«الْيَسْرِ». إِنَّمَا قَلَبَتْ وَأَوْلَى لِسْكُونَهَا وَانْضِمامَ مَا  
قَبْلَهَا، وَبِالْتَّصْغِيرِ زَالَ السُّكُونُ، فَعَادَتْ إِلَى الْأَصْلِ.

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر /٤ ١٢٢.

٨٢٤- التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه /١ ٤١٨؛ والأشباه والنظائر /٢ ٣٣١؛ وخزانة الأدب /٩ ١١٣، ١١٥، ١٢٣، ١٢٤؛ والدرر /٢ ٢٩١؛ وشرح أبيات سيبويه /١ ٤٢٤؛ وشرح شواهد المغني /١ ١٢؛ والكتاب /١ ٣٩؛ ولسان العرب /٤ ٢٦٥ (خير)؛ وبلا نسبة في المقتضب /٤ ٣٣٠؛ وهمع الهوامع /١ ١٦٢.

اللغة: الزعازع: الشديدة، واحدتها زعزعة.

المعنى: إذا اختار الرجال أفضليهم سماحة وجوذاً عند الأزمات والتواب، فإنهم سيختارون رجالاً متأثرين بالتأكيد، لأننا قوم كرام نعد للنائبات.

الإعراب: «مِنَّا»: جار و مجرور متعلقان بممحوظ خبر مقدم مرفوع. «الَّذِي»: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ مؤخر. «اخْتَيَرَ»: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «الرُّجَالُ»: اسم منصوب بتنزع الخافض، والتقدير: من الرجال. «سَمَاحَةً»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة، ويجوز أن يكون تمييزاً أو حالاً. «وَجُودًا»: الواو: حرف عطف، و«جُودًا»: اسم معطوف على منصوب، منصوب مثله. «إِذَا»: طرفية حينية غير متضمنة معنى الشرط متعلقة بالفعل «اخْتَيَرَ». «هَبَّتْ»: فعل مضارع مبني على الفتح، والتاء حرفاً تائيت. «أَزْوَاحٌ»: فاعل مرفوع بالضمة. «الشَّتَاءُ»: مضارف إليه مجرور. «الزَّعَازِعُ»: صفة لـ«أَزْوَاحٌ» مرفوعة.

وجملة «مِنَ الَّذِي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اخْتَيَرَ الرُّجَالُ»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «هَبَّتْ أَرْوَاحٌ»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «أَرْوَاحٌ» في جمع «رِيحٌ»، وهذا دليل على أنَّ أصل «رِيحٌ» هو «روح».

(٢) البقرة: ١٦٤.

ومن ذلك «مُتَّعِدُ»، و«مُتَّسِرُ»، و«مُتَّنِزُ»، إذا صغرتها، قلت : «مُؤْيَدُ»، و«مُئَيَّسُ»، و«مُؤَيَّنُ»، فعدت إلى الأصل؛ لأن «متعداً» من «الوَعْد»، و«متذناً» من «الوَزْن»، و«متسرًا» من «اليُسْرَ». وإنما قلبت الفاء تاء منها لوقوع تاء الافتعال بعدها. فإذا صغرتها، حذفت؛ لكون الاسم بها خمسة أحرف. وإذا حذفت التاء، عادت الواو والياء إلى أصلهما؛ لأن القلب إنما كان لأجل التاء، هذا مذهب أبي إسحاق الزجاج، وأمّا سيبويه<sup>(١)</sup>، فلا يرى ردها إلى أصلها، ويقول : «متَّعِدُ»، و«مُتَّنِزُ»، و«مُتَّسِرُ». وذلك لأن قاعدة مذهبه أنه إذا وجب البدل في موضع الفاء والعين لعلة، ثم زالت العلة بالتصغير، لم يغير البدل، لأن التصغير قام مقام العلة، فـ«مُتَّعِدُ» بمنزلة «مُغْتَسِلٍ» فإذا صغرت، حذفت تاء الافتعال، وبقيت التاء الأولى على حالها. والأول أقىءُ.

فأمّا «باب»، و«ناب» ونحوهما مما هو على ثلاثة أحرف، وثانية ألف، فإنه إن كانت الألف فيه منقلبة عن واو، رُدّت الواو، نحو قولك في «باب» : «بُوئِبٌ»، وفي «مال» : «مُوئِلٌ»، وفي «غار» : «غُويَرٌ». وفي المثل «عَسَى أَن يكون الغَوَيْرُ أَبُوسًا»<sup>(٢)</sup>.

وما كان من الياء، فإنك تردها إلى الياء، نحو قولك في «ناب» : «نَيْنِبٌ»، وفي رجل اسمه «غَاب»، و«صَارَ» : «غَيْنِبٌ»، و«صَيْنِبٌ». وذلك لأنك تضم أول المصغر أبداً إذا كان اسمًا متمكّناً، والألف لا تثبت مع انضمام ما قبلها؛ لأنها مدة لا تكون حركة ما قبلها إلا من جنسها، فإن لم يُعرف له أصل في الواو والياء، قلبت إلى الواو؛ لأن ذوات الواو في هذا الباب أكثر من ذوات الياء، فلذلك تقول في «سارٍ» : «سُوَيْرٌ»، تريده: السائر، فتحذف الهمزة. وسواء في ذلك كان من «سَارَ يَسِيرٌ»، أو من قولك : «سائِرَ الناس»؛ لأن الهمزة التي هي عين أو بدل من عين مجذوفة للتخفيف، فبقى «سَارٌ» على زنة «فَالٌّ»، فقلبتها واواً، كما لو لم تحذف العين في نحو : «سُوَيْرٌ»، و«دُوَيْهِبٌ». وكذلك تقول في «رجل خافٍ» : «خُوَيْقٌ»، سواء في ذلك كان أصله «خائفاً»، ثم حُفِفَ، أو «خَوْفَاً»، مثل «رجل مال»، و«كَبَشٌ صَافِ»، فاعرفه.

وأمّا البدل اللازم، فنحو الهمزة في «قائلٍ»، و«بائعٍ»، فإذا صغر شيء من ذلك،

(١) انظر : الكتاب ٤٦٥ / ٣.

(٢) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٢ / ٥٠؛ وجمهرة اللغة ص ٧٨٣؛ وخزانة الأدب ٥ / ٣٦٤، ٣٦٥ / ٨، ٣٢٠، ٣٢٨، ٣٢٩ / ٢١٠؛ وزهر الأكم ١ / ١١٧ / ٣؛ والعقد الفريد ١١٧ / ٣؛ وفصل المقال ص ٤٢٤؛ وكتاب الأمثال ص ٣٠٠؛ ولسان العرب ١ / ٥٢ (جيا)، ٣٨ / ٥ (غور)، ٢٣ / ٦ (باس)، ٥٥ / ١٥ (عسا)؛ والمستقصى ٢ / ١٦١؛ ومجمع الأمثال ٢ / ١٧.

الغوير : تصغير غار. والأبوس : جمع بُؤْسٍ، وهو الشدة. والمثل قاله الزبياء عندما علمت برجوع قصير من العراق، ومعه الرجال، وبيات بالغوير على طريقه. يضرب مثلاً للرجل يخبر بالشَّرِّ فيتهم به.

قلت: «قُوَيْنِيلُ»، و«بُوَيْنِيعُ» بالهمز. لم يخالف في ذلك أحدٌ من أصحابنا، إلا أبو عمر الجرمي، فإنه كان يقول: «قُوَيْلُ»، و«بُوَيْعُ» من غير همز، قال: لأنّ الهمزة في «قائل»، و«بائع» إنما كان لاعتلال العين بوقوعها بعد ألف زائدة، وكانت مجاورةً للطرف، فهمزوها على حدّ الهمز في «عطاء»، و«كساء»، وأنت إذا صغرت، زالت الألف، فعادت الهمزة إلى أصلها من الواو والياء على حدّ عودتها في «مُتَعِدِّ»، و«مُتَرِّزِّ». وسيبويه وأصحابه اعتمدوا على قوّة الهمزة هنا بثبوتها في التكسير، نحو: «قَوَائِمُ»، و«بَوَائِعُ». وكلّ العرب تهمز الجمع، فلذلك كانت الهمزة في «قائل»، و«بائع» لازمة، وإن كانت حدثت عن علة.

ومن ذلك التاء في «تُخَمَّةٍ»، و«تُكَلَّةٍ»، و«تُرَاثٍ»؛ البدل فيه لازم يثبت في التصغير والتكسير؛ لأنّ أصله الواو في «تُخَمَّةٍ» أصله «وَخَمَّةٌ»؛ لأنّه من «الوَخَامَةُ»، و«تُكَلَّةٍ» أصله «وَكَلَّةٌ»؛ لأنّه من «تَوَكَّلَتْ». و«تُرَاثٍ» أصله: «وَرَاثَ» لأنّه من «وَرِثَتْ»؛ لأنّه لم يكن لعلة إنما كان لضرب من التخفيف. والتخفيف كما كان مطلوبًا في المكبّر، كذلك هو مطلوب في المصغر، بل هو في المصغر أجرد؛ لأنّ التصغير يزيده ثقلًا بالزيادة فيه، فلذلك تقول: «تُخَيْمَةٍ»، و«تُكَيْلَةٍ»، و«تُرَيْثَ»، وذلك بإجماع من أصحابنا.

وأما «أَدَدُ» وهو أبو قبيلة من اليَمَن، وهو أدد بن زيد بن كهفان بن سباء، فقد جاء مصروفاً، كأنّهم جعلوه من باب «نَقِبٍ»، ولم يجعلوه معدولاً، وهمزته بدلٌ من واو، وأصله: «وُدَّدُ» من «الوِدَّ»، وإنما قلبوا واوَه همزة لانضمامها على حدّ «وَقَتَّ»، و«أَقَتَّ». والتصغير على البدل: «أَدَنِيدُ»؛ لأنّها مضسومة أيضًا في التصغير، فالعلة الموجبة للقلب في المكبّر موجودة في المصغر.

وأّما «عِيدُ»، و«أَغِيَادُ»، فإنه وإن كان البدل فيه لعلة، إذ أصله الواو؛ لأنّه من «العَوْدُ»، وإنما قُلِّبت الواو ياء لسكنونها وانكسار ما قبلها، فكان القياس أن تعود إلى الواو في التصغير لتحرّكها على حدّ عودتها في «مُؤَيِّنِين»، و«مُؤَيِّنِيد». وإنما لزم البدل لقولهم في التكسير: «أَغِيَادُ»، كأنّهم كرهوا «أَغْوَادًا»؛ لثلاً يلتبس بجمع «عُودٍ»، فاعرفه.

### فصل

#### [تصغير ما ثالثه واو وسطاً]

قال صاحب الكتاب: والواو إذا وقعت ثالثة وسطاً كواو «أَسْوَدَ»، و«جَذَوَلَ»، فأجحود الوجهين: «أَسْيَدُ»، و«جَدَيْلُ». ومنهم من يظهر، فيقول: «أَسْيَوَدُ»، و«جَدَيْنَولُ».

\* \* \*

قال الشارح: الواو إذا وقعت حشوا، فلا تخلو من أن تكون ثانية، أو ثالثة، فإذا كانت ثانية نحو: «جَحْوَزَةٌ»، و«لَوْزَةٌ»، فإنّها لا تغيّر في التصغير؛ لأنّها تحرّك بالفتح في التحقيق، وتقع الياء ساكنةً بعدها، فتقول: «جَحْوَزَةٌ»، و«لَوْزَةٌ».

فإن كانت ثالثة وسطاً، فلا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحرّكة. فإن كانت ساكنة، نحو واو «عَجُوزٍ»، و«عَمُودٍ»، فإنها تقلب ياء في التصغير أبداً، وتذغم فيها ياء التصغير؛ لأنّه لا بد من وقوع ياء التصغير ثالثة قبلها وهي ساكنة، فيجمع الواو والياء، والأول منها ساكن، فقلبت الواو ياء، كما قلبت في «مَيْتٍ»، و«سَيْدٍ»، و«قَيْمٍ»، والأصل: «مَيْتٌ»، و«سَيْدٌ»، و«قَيْمٌ».

وإن كانت متحرّكة عيناً كانت أو زائدة للإلحاق، مثل العين نحو: «أَسْوَادٌ»، و«أَغْوَرٌ»، ومثال الملحقة: «جَدْوَلٌ»، و«قَسْنَوْرٌ»، فأنت إذا حقرت ذلك، فلك فيه وجهان: أحدهما: القلب والأذمام، وهو الكثير الجيد، نحو قوله: «أَسْيَدٌ»، و«أَعْيَرٌ»، و«جَدِيلٌ»، و«قَسِيرٌ»، والأصل: «أَسْيُودٌ»، و«أَعْيُورٌ»، و«جَدِينُولٌ»، و«قَسِينُورٌ»، فعمل فيه ما تقدم ذكره من قلب الواو وأذمام ياء التصغير فيها على حد العمل في «مَيْتٍ»، و«سَيْدٍ».

الثاني: الإظهار، فتقول: «أَسْيُودٌ»، و«أَعْيُورٌ»، و«جَدِينُولٌ»، و«قَسِينُورٌ». وعلة هذا الوجه أنهم حملوا التصغير هنا على التكسير، فكما قالوا «أَسَاوِدٌ»، و«جَدَاوِلٌ» بإظهار الواو، كذلك قالوا: «أَسْيُودٌ»، و«جَدِينُولٌ»؛ لأن التصغير والتكسير من واحد واحد.

وإنما كان الوجه الأول هو المختار؛ لأنّ الحمل على التكسير ضعيف لا يطرد، إلا ترى أنهم قالوا: «مَقاوِلٌ»، و«مَقاوِمٌ» في «مَقَامٍ»، و«مَقَابِلٍ»، فأظهروا الواو في الجمع، ومع هذا فهم يقولون في التصغير: «مُقَيْمٌ»، و«مُقَيْلٌ»، فاذغموا، ولم يعتمدوا بظهورها في التكسير؟ وقيل: إنما قالوا: «أَسْيُودٌ»، و«جَدِينُولٌ» حيث قوياً بالحركة في الواحد، ألا ترى أنهم قالوا: «ثِيَابٌ»، فقلبوا الواو ياء في التكسير حيث سكتت في الواحد، ولم يقلبواها في «طَوَالٍ» حيث كانت متحرّكة في الواحد من نحو: «طَوِيلٌ»، فاعرفه.

### [قلب الواء ياء في التصغير إذا وقعت لاما]

قال صاحب الكتاب: وكل واو وقعت لاما صحت أو أعلنت، فإنها تقلب ياء، كقولك: «عَرَيَةٌ»، و«رُضَيَّا»، و«عُشَيَّا»، و«عَصَيَّةٌ» في «عَزْوَةٍ»، و«رَضْوَى»، و«عَشْوَاء»، و«عَصَّا».

\* \* \*

قال الشارح: متى وقعت الواو لاما، قلبتها ياء في التصغير لا غير، فتقول في تصغير «عَزْوَةٍ»، و«عَدْوَةٍ»: «عَرَيَةٌ»، و«عَدَيَّةٌ»، وتقول في تحبير «رَضْوَى» اسم جبل: «رُضَيَّا»، والأصل «عَرَبَيَّةٌ»، و«عَدَيَّةٌ» و«رُضَيَّوَةٌ» و«رُضَيَّوَى»، فقلبت الواو ياء لوقوع ياء التصغير ساكنة قبلها. وتقول في تحبير «عَشْوَاء»: «عُشَيَّا». وإنما وجوب في اللام القلب لا غير، وجاز في العين إقرار الواو على الصفة التي ذكرناها، وذلك لضعف اللام بتطرفها، وقوية العين بتوسطها. ولذلك كثر الحذف في اللام من نحو: «أَخٌ»، و«أَبٌ»، وقل في نحو: «مُذْ»، و«سَيْهٌ». ويؤيد ذلك أنه متى اجتمع ياءان، أو واوان، أو ياء وواو، ووجد في كل

واحدة منها ما يوجب القلب، ولم يجز إعلاهُما معاً؛ اعتلت اللام دون العين، نحو: «حَوَى»، «يَحْوِي»، و«حَيّ»، «يَحْيَا»، و«هَوَى»، و«نَوَى».

قال: وكل واو وقعت لاماً، صحت أو اعتلت، فإنها تنقلب ياء، وذلك قوله في تصغير «عُرْوَة»، و«رَضْوَى»، «عَرِيَّة»، و«رُضَيَّاً»، وفي تصغير «عَصَّا»، و«فَقَّا»: «عُصَيَّةً»، و«فَقَيِّهً». والأصل «أَصَنِيَّةً»، و«فَقِنْيُّ». فلما اجتمعت الواو والياء، والأول منها ساكنٌ؛ قلباً كما فعلوا بـ«مَيْت»، و«جَيْد»، ولم يجيروا التصحيح كما جوزوه في «أَسَيْنِودَ»، و«أَغَيْنِرَ»؛ لأن العين أقوى من اللام، والقلب في المعتلة أقوى، فاعرفه.

### فصل

#### [اجتماع يائين في التصغير]

قال صاحب الكتاب: وإذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان، حذفت الأخيرة، وصار المصتر على مثال «فَعَيْلٍ»، كقولك في «عَطَاءٍ»، و«إِدَاؤَةٍ»، و«غَاوِيَةٍ»، و«مَعَاوِيَةٍ»، و«أَخْوَى»: «عَطَّيْ»، و«أَدَيْ»، و«غَوَيْ»، و«مَعَيْ»، و«أَخَيْ» غير منصرف، وكان عيسى بن عمر يصرفة، وكان أبو عمرو يقول: «أَخَيْنِ». ومن قال: «أَسَيْنِودَ»، قال: «أَخَيْنِ».

\* \* \*

قال الشارح: أعلم أنه متى آلت التصغير بالاسم إلى أن يجتمع في آخره ثلاثة ياءات، فإنك تحذف الياء الأخيرة لثقل الجمع بين الياءات، وخصوصاً الأخيرة بالحذف؛ لتطرفها وكثرة تطرق التغيير إلى اللام على ما وصفنا.

وذلك قوله في تصغير «عَطَاءٍ»: «عَطَّيْ» على زنة «فَعَيْلٍ». وذلك أنك لما صغرته؛ وقعت ياء التصغير ثلاثة قبل الألف، فانقلبت الألف ياء؛ لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وأدغمت في الياء المنقلبة عن الألف. ولما انقلبت الألف ياء، عادت الهمزة إلى أصلها، وهو الواو؛ لأنها من «عَطَا، يَعْطُو»؛ وذلك أنها إنما كانت انقلبت همزة لوقوعها طرقاً بعد الألف الزائدة، فلما صارت ياء، عادت إلى أصلها، وهو الواو، ثم قلبت ياء للكسرة قبلها؛ لأن ياء التصغير لا يكون ما بعدها إلا مكسوراً، فاجتمع حينئذ ثلاثة ياءات: ياء التصغير، وهي الأولى، والياء المبدلية من الألف المدغم فيها، والياء المبدلية من الواو التي كانت همزة في المكبّر، فحذفت اللام لما ذكرناه، وصار تصغيره كتصغير بنات الثلاثة، نحو قوله في «فَقَّا»: «فَقَيِّهً»، وفي «رَحَى»: «رُحَيَّةً».

ومثله «إِدَاؤَةٍ»، لما صغرتها، زدت قبل قلبتها الألف ياء التصغير، فانقلبت ياء، ثم قلبت الواو ياء؛ لأنكسار ما قبلها على حد قلبتها في «غَازِيَةٍ»، و«مَخْنِيَةٍ».

وأما «غَاوِيَةٍ»، فهو «فاعلة» من «الغَيِّ»، فإذا صُغر؛ قلبت ألفه واوًّا لأنضم الفاء

منه، ووَقَعَتْ ياءُ التَّصْغِيرِ ثالثةً، بعدها الواوُ التي هي عين الكلمة متحرّكةً، فُقلِّبت الواوُ ياءً، وأدْعَمَتْ فيها الياءُ الأولى، واجتَمَعَتْ مع الياءِ الأخيرةِ التي هي لامٌ، فاجتَمَعَتْ ثلاثةِ ياءاتٍ، فُحُذِفتْ الأخيرةُ على ما تقدَّم. وقيل: «غُويَّة» على منْهاجِ «فُعَيْلَة»، وزُنُّها في الحقيقةِ «فُويَّة»، واللام محدوفةً.

وأَمَّا «مُعاوِيَةً»، فإنك إذا صغرَتْه، حذفَ أَلْفَهُ؛ لأنَّه على خمسةِ أَحْرَفٍ، وفيها زيادتان: الميم والألف، وكانت الميم مزيدةً لمعنىِ، والألفُ لغيرِ معنى، فُحُذِفتِ الألْفُ كما يُفْعَلُ في «مُغْتَلِم»، و«مُنْطَلِقٍ» إذا صغرَتهما، فإنك تحذفُ التاءَ والنونَ دونَ الميمِ، وإذا حذفَتِ الألْفُ، وَقَعَتْ ياءُ التَّصْغِيرِ ثالثةً، فتَجَتَّمِعُ مع الواوِ التي هي عين الكلمة. ومن قال: «أَسَيْنُودُ»، ولم يقلب، قال: «مُعْنِيَّةً» من غير قلب ولا حذفٍ شيءٍ؛ لأنَّه لم تجتمعَ ثلاثةِ ياءاتٍ، ومن قال «أَسَيْدُ»، قال: «مُعَيَّةً»؛ لأنَّه لِمَا قُلِّبتِ الواوُ ياءً لاجتماعها مع ياءِ التَّصْغِيرِ، وكانت الياءُ التي هي لامٌ بعدها؛ اجتَمَعَتْ ثلاثةِ ياءاتٍ، فُحُذِفتِ اللامُ، وبقيَ «مُعَيَّةً» على زنةِ «مُفْيَعَةً». قال الشاعر [من الوافر]:

٨٢٥ - وَفَاءٌ يَا مُعَيَّةٌ مِّنْ أَبِيهِ لِمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِ أَوْ بَعْثَدِ  
وَمِنْ ذَلِكَ «أَخْوَى»، وَهُوَ «أَفْعُلُ» مِنْ «الْحُوَّة»، وَهِيَ سُمْرَةُ السَّفَّةِ. يُقال: «رَجُلُ  
أَخْوَى»، و«إِمْرَأَةُ حَوَاءً»، وَهُوَ مِنْ بَابِ «الْهُوَّة»، و«الْقُوَّةِ»، عِيَّهُ وَلَامُهُ وَاوُّهُ. إِنَّمَا وَقَعَتْ  
الواوُ رَابِعَةً، فَانْقَلَبَتْ ياءُ عَلَى حَدِّ انْقِلَابِهَا فِي «أَغْزِيَّتِ»، و«أَذْعِيَّتِ»، ثُمَّ قُلِّبَتِ الياءُ أَلْفَاهُ؛  
لِتَحرُّكُهَا وَانْفَتَاحُ مَا قَبْلَهَا. إِنَّمَا صَغَرَتْهُ، قَلَتْ: «أَحَيُّ» غَيْرَ مَصْرُوفٍ. هَذَا مَذْهَبُ  
سِيبِيُّوِيَّةَ<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّكَ زَدْتَ ياءَ التَّصْغِيرِ ثالثةً، فاجتَمَعَتْ مع الواوِ التي هي عينُ،  
فَانْقَلَبَتْ ياءُ عَلَى مَا قَدَّمْنَا، وَكَانَ بعدها الياءُ المُبَدِّلةُ مِنْ لامِ الْكَلْمَةِ، فاجتَمَعَتْ ثلاثةِ

٨٢٥ - التَّخْرِيج: الْبَيْتُ لِلصَّمَدَةِ بْنِ جَشْمٍ بْنِ مَعَاوِيَةِ فِي شِرْحِ شَوَّاهِدِ الشَّافِيَّةِ صِ ٩٧؛ وَبِلَا نَسْبَةٍ فِي  
الاشْتِقَاقِ صِ ١٨٨؛ وَجَمِيْرَةُ الْلُّغَةِ صِ ٢٤٤، ٩٧٣.

اللُّغَةُ: معيةٌ: تصغيرٌ معاوِيَةٌ. العَدُوُّ وَالْعَهْدُ: مَا يَلْتَزِمُ بِهِ مِنْ اِنْفَاقٍ.

الإِعْرَابُ: «وَفَاءٌ»: خَبْرٌ لِمِبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ بِتَقْدِيرِهِ: هُوَ وَفَاءٌ، مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ. «يَا»: حَرْفُ نَدَاءِ.  
«مُعَيَّةً»: مَنَادٍ مُفَرِّدٌ عَلَمٌ مَبْنَى عَلَى الضَّمَّ فِي مَحْلٍ نَصْبٍ عَلَى النَّدَاءِ. «مِنْ أَبِيهِ»: جَازٌ وَمَجْرُورٌ  
مَتَعَلِّقٌ بـ«وَفَاءٌ»، وَهُوَ مَجْرُورٌ بِالْيَاءِ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهُوَ مَضَافٌ، وَالْهَاءُ: ضَمِيرٌ مَتَعَلِّقٌ  
بِمَحْلٍ جَرٌّ مَضَافٌ إِلَيْهِ. «لِمَنْ»: جَازٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بـ«وَفَاءٌ». «أَوْفَى»: فَعْلٌ مَاضٌ مَبْنَى  
عَلَى الفَتْحِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مَسْتَهْرٌ جَوَازًا تَقْدِيرِهِ: هُوَ. «بِعَهْدِ»: جَازٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بـ«أَوْفَى».  
«أَوْ»: حَرْفٌ عَطْفٌ. «بِعَدَدِ»: جَازٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بـ«أَوْفَى».

وَجَمِيلَةُ «هُوَ وَفَاءٌ»: اِبْدَائِيَّةٌ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ. وَجَمِيلَةُ «يَا مُعَيَّةً»: اِسْتِنَافِيَّةٌ لَا مَحْلٌ لَهَا  
كَذَلِكَ. وَجَمِيلَةُ «أَوْفَى»: صَلَةُ الْمَوْصُولِ لَا مَحْلٌ لَهَا كَذَلِكَ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «مُعَيَّةً تَصْغِيرًا لـ«مَا مُعَاوِيَةً».

ياءات، فحُذفت الأخيرة، ولم يُعتَد بالنقص؛ لأنَّ ما حُذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به. وفاسَه سيبويه<sup>(١)</sup> على «أَصْمُ»، فإنه لا ينصرف، وإن كان نقص عن بنية «أَفْعَلُ». ألا ترى الأصل «أَصْمَمُ»، فلما أريد الإِذْعَامُ؛ نقلوا حركة العين إلى الفاء، ففارقَ بناء «أَفْعَلُ». ومع ذلك فهو لا ينصرف.

وكان عيسى بن عمر يصرفة<sup>(٢)</sup>، ويقول: «أَحَيٌّ يا قَنَى»، كأنَّه اعتبر تقضيه وخروجه عن زنة «أَفْعَلُ». وفرق أبو العباس المبرَّد بين المسألتين، فقال: «أَحَيٌّ قد ذهبت لامه، وتغيَّرت بنيتها، فصار إلى زنة «أَفْئِنَعُ»، وأَصْمُ» لم يذهب منه شيء، وإنما نقلت حركة ميمه إلى الصاد، فهي موجودة في الكلمة غير ممحوقة منها. وهذا القول ضعيف بدليل أننا لو سميَنا بـ«يَعْدُ»، و«يَضَعُ» رجلاً، فإنه يمتنع من الصرف، وإن كان ممحوقاً منه؛ كذلك هُنَا.

وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: «هُوَ أَحَيٌّ»<sup>(٣)</sup>، كأنَّه يجعله منقوضاً، ورَدَ سيبويه<sup>(٤)</sup> قوله بقولنا: «عَطَيٌّ»، ولم يجعله منقوضاً، وإن كان في آخره ياء قبلها مكسورة، بل حذفنا الأخيرة لاجتماع الياءات.

فأمَّا من قال: «أَسْيَنُودُ»، فإنه يقول هنا «أَحَبِرُ» لا غير، يجعله منقوضاً، ولا يحذف الياء؛ لأنَّه لم يجتمع في آخره ثلاثُ ياءات.

### فصل

#### [تصغير ما خُتم بتاء التأنيث]

قال صاحب الكتاب: وتاء التأنيث لا تخلو من أن تكون ظاهرة أو مقدرة، فالظاهرة ثابتة أبداً، والمقدرة تثبت في كلٍّ ثلاثيٍّ، إلَّا ما شدَّ من نحو: «عَرَشِينَ»، و«عَرَبِيْبَ».

\* \* \*

قال الشارح: علامة التأنيث علامتان: التاء والألف، فالتأء إذا كانت ظاهرة في الاسم تثبت في تحقيره، قلت حروفه، أم كثُرت؛ لأنَّها بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، نحو: «حَضَرَمَوْتُ». ألا ترى أنها تدخل على المذكر، فلا تُغَيِّر بناءه، ويكون ما قبلها مفتوحاً؟ وإذا كان ذلك كذلك؛ فالبابُ فيها أن تُصغرُ الاسم من أيِّ بابٍ كان، ثم تأتي بها كما تفعل بالمركَب، وذلك قولك في «تَمَرَّة»: «تَمَيْرَة»، وفي «حَمَدَة» «حَمَيْدَة»، وفي «قُرْفَرَة»: «قَرَيْقَرَة»، وفي «سَقَرْجَلَة»: «سُقَيْرَجَة».

وأمَّا التاء المقدرة، فهي تظهر في تحقيير كلِّ اسم مؤنثٍ ثلاثيٍّ، وذلك قولك في: «قَدَمَ»: «قُدَيْمَةً»، وفي «يَدَ»: «يُدَيْةً»، وفي «هِنَدَ»: «هُنَيْدَةً». وإنما لحقت التاء في تحقيير

(١) الكتاب ٤٧٢/٣.

(٣) الكتاب ٤٧٢/٣.

(٢) الكتاب ٤٧٢/٣.

(٤) الكتاب ٤٧٢/٣.

المؤثر إذا كان على ثلاثة أحرف؛ لأمرئين: أحدهما أن أصل التأنيث أن يكون بعلامة، والآخر خفة الثلاثي. فلما اجتمع هذان الأمران، وكان التصغير قد يرداً الأشياء إلى أصولها؛ فأظهروا العلامة المقدرة لذلك.

وقد شدت أسماء، فجاءت مصغرة على حد مجئها مكبّرة من غير علامة، وذلك ستة أسماء، منها ثلاثة أسماء قد ذكرها سيبويه، وهي «الناب» للمسنة من الإبل، و«الحربُ»، و«الفرسُ» فإذا حقرتها، قلت: «نَبِيتُ»، و«حَرَبْتُ»، و«فَرِيسْ». .

فاما «النابُ» من الإبل: نابٌ، لطُول نابها، فكأنهم جعلوها الناب من الأسنان. قيل للمسنة من الإبل: نابٌ، لطُول نابها، فكأنهم جعلوها الناب من الأسنان. وأما «الحربُ»، فمصدرٌ وصف به، كقولهم: «رجلٌ عَدْلٌ» وكأن الأصل «مقاتلة حَرَبْ»، أي: حاربة للمال والنفس، ثم حُذف الموصوف، وقيل: «حربٌ»، كما قيل: «عدلٌ».

وأما «الفرسُ»، فاسم مذكر يقع على المذكر والأثنى كالإنسان والبشر في وقوعه على الرجل والمرأة، فصغر على أصله، فلو أريد الأثنى، لم يقل إلا: «فُريسة».

فاما الثلاثة الآخر، فحكاها أبو عمر الجزمي، وهي درع الحديد، كأنهم لحظوا فيها معنى التذكير، فصغرت من غير علامة تأنيث، فالدرع قميص، والقوس غُود، والعرس تعرِيسْ، ووقفت، و«العرَبُ» مؤنثة كأنهم ذهبوا إلى البدائية؛ فلذلك قالوا: «العرَبُ العاربة»، وصغروه من غير إلحادٍ تاء، فقالوا: «عَرَبْ». قال أبو الهندي [من المتقارب]:

٨٢٦- وَمَكَنُ الضَّبَابِ طَعَامُ الْعَرَبِيِّ      لَا تَشَهِي مِهِ ئَقْوَسُ الْعَجْنَمِ  
كأنهم عنوا الجيل من الناس.

\* \* \*

٨٢٦ - التخريج: البيت لأبي الهندي (عبد المؤمن بن عبد القدوس) في أدب الكاتب ص ١٩٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٠؛ ولسان العرب ١/٥٨٦ (عرب)، ٤١٢/١٣ (مكّن).

اللغة والمعنى: مكن الضباب: بيضها، والضباب: جمع ضب وهو حيوان صحراوي زاحف يشبه الحردون. العربي: تصغير العرب.

يريد أن لكل شعب عاداته في طعامه، فالعرب تأكل بيض الضب، بينما لا يستهيه الأعلام من فرس وروم.

الإعراب: «ومكّن»: الواو: بحسب ما قبلها، «مكّن»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضارف.

«الضباب»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «طعام»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضارف.

«العربي»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «ولا»: الواو حرف استثناف، «لا»: حرف نفي. «تشتهي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للتلقي، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول =

قال صاحب الكتاب: ولا تثبت في الرباعي إلا ما شد من نحو: «قَدِينِيَّة» و«وُرَيْثَة».

\* \* \*

قال الشارح: فاما الاسم الرباعي، فإن تاء التأنيث لا تظهر في مصغره إذا لم تكن ظاهرة في مكبّره؛ لأنها أثقل، والحرف الرابع ينزل عندهم منزلة علم التأنيث لطول الاسم به. ألا ترى أنه صار عنة «عَنْيَّة»، بغير هاء، كعدة «قَدِينِيَّة» و«رُجَانِيَّة» بالهاء. وقد شذ أسمان من الرباعي، قالوا: «قَدِينِيَّة»، و«وُرَيْثَة» تصغير «قَدَام»، و«أَوْرَاء». قال الشاعر [من البسيط]:

٨٢٧-[وَقَدْ عَلَوْتُ قُنْوَدَ الرَّخْلِ يَسْفَعُنِي] يَرْمُ قَدِينِيَّةَ الْجَوْزَاءَ مَسْنُومًّا  
وقال الآخر [من الطويل]:

٨٢٨-قَدِينِيَّةَ التَّجْرِيبِ وَالْجَلْمِ إِثْنَيْنِ أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

= به. «نفوس»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاد. «العجم»: مضاد إليه مجرور بالكسرة، وسكن لضوررة القافية.

وجملة «مكِن الصباب طعام العرب»: بحسب الواو. وجملة «لا تشهيه نفوس العجم»: استثنافية لا محل لها من الإعراب.  
الشاهد فيه قوله «العرب» تصغيراً للعرب.

٨٢٧ - التغريب: البيت لعلمة بن عبدة في ديوانه ص ٧٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٩.  
اللغة: قنود: جمع مفرده قند، وهو حَشْبُ الرَّحْلِ. وسَفعه يوم مسموم، أي لفحة حرُّه الذي تقدّفه على الوجه السموم وهي ريح. والجوزاء: برج من أبراج السماء.  
المعنى: يريد أنه رحل على بعيره في هذا اليوم.  
الإعراب: «وقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تكثير. «علوت»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعله. «قنود»: مفعول به منصوب بالفتحة. «الرَّحْلِ»: مضاد إليه مجرور. «يسفعني»: فعل مضارع، والنون: لللوقة، والياء: في محل نصب مفعول به. «يوم»: فاعل «يسفعني». «قَدِينِيَّة»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بصفة لـ«يوم». «الْجَوْزَاءَ»: مضاد إليه. «مسنوم»: صفة لـ«يوم» مرفوع.

وجملة «قد علوت»: بحسب الواو. وجملة «يسفعني يوم»: في محل نصب حال.  
والشاهد فيه قوله: «قَدِينِيَّة» حيث ثبتت التاء في الاسم الرباعي.

٨٢٨ - التغريب: البيت للقطامي في ديوانه ص ٤٤؛ وخزانة الأدب ٧/٨٦؛ واللمع في العربية ص ٣٠٣.  
ولسان العرب ٤٦٦/١٢ (قدم)؛ وبلا نسية في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٠.  
اللغة: قَدِينِيَّة: تصغير قَدَام، وروي البيت برفع «قَدِينِيَّة»، والمراد أنه عَلَقَ النساء، وعلقنه قبل التجارب واتزان العقل، والغفلات هنا مَلذَات الحياة، والتجارب تعني هنا الكبر.  
المعنى: يريد أنه استمتع بتعلقه بالنساء، واستمتعن بالتعلق به قبل أن يطعن في السن، ويترن عقله، ويزهد فيهن لكبره.

وذلك لأن سائر الظروف مذكورة، والباب فيها على التذكير، فلو لم تظهر علامة التأنيث في التصغير، لم يكن على تأنيث واحد منها دليل، فإن كان في الرباعي المؤنث ما يوجب التصغير بحذف حرف منه حتى يصير على لفظ الثلاثي، وجب رد التاء، كقولك في تصغير «سماء»: «سُمَيَّةٌ»؛ لأن الأصل «سُمَيِّيٌّ» بثلاث ياءات، فحذفت واحدة منها، كما قالوا في تصغير «عطاء»: «عَطْيَةٌ»، بحذف ياء، فلما صار ثلاثي الحروف؛ زادوا التاء، كما زادوها في «قُدْيَةٌ»، ولذلك لو صقرت «سعاداً»، و«زيتَ» تصغير الترخيم؛ لقلت: «سَعِيَّدَةٌ»، و«زَيَّنَيْةٌ». فاعرفه.

### [تصغير ما ختم بالألف]

قال صاحب الكتاب: وأما الألف فهي إذا كانت مقصورة رابعة؛ ثبتت نحو: «حَبَيْلٍ»، وسقطت خامسة فصاعداً، كقولك: «جَحَبِّيْجَبْ»، و«قَرَيْقَرْ»، و«حَوَيْلَ»، في «جَحَبِّيْجَيْ»، و«قَرَيْقَرَيْ»، و«حَوَلَيَاً».

\* \* \*

قال الشارح: إنما ثبت ألف التأنيث في «حَبَيْلٍ»، و«بَسَيْرَى»؛ لأن الكلمة بها على أربعة أحرف، وأنت لا تحذف في التصغير من الأربعة شيئاً؛ لأنه لم تخرج بها عن بناء التصغير، وهو «فَعَيْنَعْلُ»، وصار كـ«جَحَدَبْ»، و«جَحَنَدِبْ»، إلا أنهم فتحوا الحرف الذي بعد ياء التصغير، وكان القياس كسرة على حد انكساره في «جَعَنَفِرْ»؛ لأن ألف التأنيث تفتح ما قبلها، كما أن التاء كذلك، فـ«حَبَيْلٍ» بمنزلة «حَبَيْلَةٌ»، فلو كسروا ما قبل الألف، انقلبت ياء. وألف التأنيث لا تكون منقلبة؛ لأن انقلابها يذهب دلالتها على التأنيث، إذ التأنيث مستفاد من لفظ الألف. فإن كانت الألف لغير التأنيث، انقلبت ياء؛ لأنك تكسر

= الإعراب: «قديديمة»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بدل من الظرف (لدن) في البيت الذي قبل الشاهد، ورأى البغدادي أن العامل في «قديديمة» محدود دل عليه السياق كأن يكون التقدير: تظن طيب العيش قديديمة التجريب، هذا كله على نصب «قديديمة» أمّا رفعها فلم يشر إليه البغدادي، ولا يتوجه إعرابياً إلا بتتكلف بعيد. «التجريب»: مضaf إلية. «والعلم»: الواو: حرف عطف، «الحلم»: معطوف على «التجريب». «إنني»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: اسمه. «أرى»: فعل مضارع مرفوع بضميمة مقدرة على ألف للتعذر، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنا. «غفلات»: مفعول به أول منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «العيش»: مضaf إلية. «قبل»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالمفعول الثاني لـ«أرى»، والتقدير: أرى غفلات العيش حاصلة قبل التجارب. «التجارب»: مضaf إلية.

وجملة «إنني أرى»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أرى»: خبر «إن» محلها الرفع. والشاهد فيه قوله: «قديديمة» في تصغير «قدام»، حيث ظهرت تاء التأنيث في مصقر الاسم الرباعي، وهذا شاذ.

ما قبلها، كما تكسر في الرباعي، كقولك في «مزمّى»: «مُرْمَى»، وفي «أرطى»: «أُرْنِطِي». فالالف في «مزمّى» لام الكلمة، وهي منقلبة عن ياء «رميّت»، والألف في «أرطى» زائدة للإلحاق، والذي يدل على زيادتها قولهم: «أديم مازُوت»، أي: قد دُبغ بالأرطى، وهو شجر معروف. ودليل كونها لغير التأنيث قولهم: «أزطى» بالتنوين، وألف التأنيث لا يدخلها تنوين، وقولهم في الواحد: «أرطاً»، ولو كانت للتأنيث، لم تدخلها تاء التأنيث؛ لأن التأنيث لا يدخل على تأنيث. ومثله «مغزى»، و«معنِيز» لتنوينه ودخول التاء في الواحدة، نحو «معزاة».

فاما «علقى»، و«ذُفرى»، و«تَنْرى» فمن نونها، فالالف عنده للإلحاق، لا للتأنيث؛ لأن ألف التأنيث لا تنوء، فلذلك تقول في تحميره: «عُلْيَقِي»، و«ذُفَرِي»، و«تَنْيَرِي». ومنهم من لا ينون و يجعلها للتأنيث، فهي ثابتة في التصغير كالف «حُبْلَى»، فتقول: «عُلْيَقِي»، و«ذُفَرِي»، و«تَنْيَرِي».

وقول الشيخ: «إذا كانت مقصورة رابعة، فإن فيه زيادة قيند لا حاجة به إليه، لأنها إذا كانت رابعة لا تكون إلا مقصورة، لأن ألف التأنيث في «حمراء» ونحوها قبلها ألف أخرى للمد، ولذلك كانت ممدودة، فهي في الحقيقة خامسة».

وأما إذا وقعت ألف المقصورة خامسة، فإنك تحذفها في التصغير، أبداً سواء كانت للتأنيث، أو لغير تأنيث، وذلك إذا كان قبلها أربعة أحرف أصول. مثل ما كان ألفه للتأنيث قوله: «فُرِيقَرِي»، و«جُحِينِجَبِي» في تصغير «فَرَقَرَى»، وهو اسم موضع، و«جَحْجَبِي» اسم رجل. والذي يدل أن ألفاً فيما للتأنيث امتناعهما من الصرف، وعدم دخول التنوين عليهما. ومثال ما كان لغير التأنيث قوله: «حَبَّيْرِكِي»، و«صَلَحَدِي» في تصغير «حَبَّرَكِي»، وهو ضرب من القراء، وقد استعير للقصير، وتصغير «صَلَحَدَى»، وهو الجمل القوي. فهذا الضرب ألفه زائدة للإلحاق «بَسَفَرْجَلِي»، و«شَمَزَدَلِي». يدل على ذلك قولهم للواحدة: «حَبَّرَكَاةً»، وللنافقة: «صَلَحَدَادَةً».

وأما «حَوْلَايَا»، وهو اسم رجل، فتقول في تصغيره: «حُوَيْلِي»؛ لأنك تحذف ألف الأخيرة إذا كانت ألف تأنيث مقصورة، فيبقى «حَوْلَايَ» على خمسة أحرف، والرابع منها ألف، فلا تسقط، بل تقلب ياء؛ لأنكسار اللام بعد ياء التصغير، وتدعى فيما بعدها، فيصير «حُوَيْلِي».

والذي وقع في نسخ الكتاب «حَوَيْلِي»، كأنه حذف ألف وما قبلها، فبقي «حَوْلَا»، ثم قُلبت ألف ياء لأنكسار ما قبلها، فقال: «حُوَيْل» منقوضاً. والصواب ما ذكرناه متقدماً، وإنما حذفوا ألف إذ وقعت خامسة فصاعداً في هذا الباب؛ لأن بناء التصغير قد انتهى دونها، والألف زائدة، فلم تكن لي تكون بأقوى من الحرف الأصلي، نحو لام

«سَفَرْجَلٌ» وما أشبهها من الأصول، وإذا وجب حذفُ الأصل الأقوى فيما ذكرنا، كان حذفُ الزائد أولى لضعفه.

فإن قيل: فهلأ حذفتم الألف الممدودة في مثل «خُنْفِسَاء»؟ لانتهاء بناء التصغير دونها، وإنما الفرق بينهما؟ قيل: الألف الممدودة مشبهة ببناء الثنائي، فصارت لها مَزَيَّة، وصارت مع الأول كاسم ضم إلى اسم، ولذلك تسقطان في التكسير، فيقال: «خُنْفِسَاء»، «وَخَنَافِسُ»، كأنك قلت: «خُنْفَسَة»، و«خَنَافِسُ». ومثلها ياءُ النسبة والألف والنون الزائدتان، كقولنا: «زَعْفَرَانٌ» في «زَعْفَرَانٍ»، و«سَلَهَبَيٌّ»، و«سَلَهَبَيٌّ». والمقصورة ليست كذلك، لأنها حرفٌ مِنْت للسكون الذي يلزمها، فحذفت؛ لأنها لا تُشَيَّهُ الاسم الذي يُضمُّ إلى الاسم، بل هي متصلة بما قبلها، فتنزلت منزلةَ الجزء منه، بدليل ثبوتها في التكسير، نحو قولك «جُبَلَى»، و«جَبَالَى»، و«سَكَرَى»، و«سَكَارَى».

### فصل

#### [تصغير ما كان على خمسة أحرف رابعه حرف مد زائد]

قال صاحب الكتاب: وكل زائدة كانت مدة في موضع ياء «فَعَيْعِيلٌ»، وجُب تقريرها وإبدالها ياء إن لم تكنها، وذلك نحو: «مُضَيْبِحٌ»، و«كُرَنِدِيسٌ»، و«قَنِيدِيلٌ»، في «مِضَابِحٌ»، و«كُرْدُوسٌ»، و«قَنِيدِيلٌ».

\* \* \*

قال الشارح: إذا كان الاسم على خمسة أحرف، وفيه زيادة حرف من حروف المد واللين، وكانت الزائدة رابعة، فإن تلك الزيادة تثبت في التصغير على حد ثبوتها في التكسير، لا تحذف من الاسم شيئاً، بل إن كانت الزيادة ياء، أقررتها على حالها، وإن كانت ألفاً، أو واواً، قلبتها إلى الياء؛ لأنكسار ما قبلها وسكنونها في نفسها، وذلك في «قَنِيدِيلٌ» وفي «مِضَابِحٌ»: «مُضَيْبِحٌ»، وفي «كُرْدُوسٌ»: «كُرَنِدِيسٌ». و«الكردوس» القطعة من الخيل. وهذا معنى قوله: «إِبَدَالُهَا ياءَ إِنْ لَمْ تَكُنْهَا»، أي: إن لم تكن المدة ياء، فإنك تقلبها ياء. وإنما ثبتت المدة الزائدة إذا وقعت رابعة؛ لأنَّه موضع يكثر فيه زيادة الياء عوضاً، نحو قولك في «سَفَرْجَلٌ»: «سَفَرْجَلٌ»، وفي «فَرَزْدَقٌ»: «فَرَيْزِيدٌ». وإذا كنت تزيدها بعد إن لم تكن، فإذا وجدتها، كانت أحق بالثبات.

#### [تصغير الاسم الثلاثي المزید بحرفين وليس إحدى الزيادتين مدة]

قال صاحب الكتاب: وإن كانت في اسم ثلاثي زائدتان، وليس إحداهما إياتها، أبقيت أذهبَها في الفائدة، وحذفت أختها، فتقول في «مُنْظَلِقٌ»، و«مُعْتَلِمٌ»، و«مُضَارِبٌ»،

و«مُقْدَم»، و«مَهْوَم»، و«مُحَمَّر»: «مُطَبِّلِق»، و«مُغَيْلِم»، و«مُضَيْرِب»، و«مُقَنِّدِم»، و«مُهَيْمِم»، و«مُحَيْمِر». وإن تساوتا، كنتَ مُخَيَّراً، فتقول في «قَلَنْسُوَة»، و«حَبَنْطَى»: «قُلَيْنِسَةً»، أو «قُلَيْنِسِيَّةً»، و«حَبَنْطِيًّا»، أو «حَبَنْطَيًّا».

\* \* \*

قال الشارح: قوله: «إذا اجتمع في اسم ثلاثي زيادتان ولم يليست إحداهما إياتها»، يزيد: ولم يكن إحدى الزيادتين المدّة التي تقع رابعة، فإن تلك لا تُحذف. فإن كانت إحدى الزيادتين أَلْزَم للاسم وأذهب في الفائدة، أبقيتها، وحذفت الأخرى. وذلك قوله في «مُنْطَلِق»: «مُطَبِّلِق»، وفي «مُغَتَلِم»: «مُغَيْلِم»، فالميّم والنون في «منطلقاً» زائدتان؛ لأنّه من «أَطْلَقْتُه»، وكذلك الميّم والتاء في «مُغَتَلِم»؛ لأنّه من «الْغَلَمَة»، فلما صغرتهما، أبقيت الميّم فيهما، وحذفت الزائدة الأخرى، وهي النون أو التاء.

إنّما كان إقرارُ الميّم أولى لأمرّين:

أحدّهما أنّ الميّم أَلْزَم في الزيادة. ألا ترى أنّ النون والتاء لا تُزادان في الاسم إلا مع الميّم، وقد تزاد الميّم وحدها في نحو «مُكْرِم»، و«مُحْسِن»، فكانت أَلْزَم من هذه الجهة.

الأمر الثاني أنّ الميّم زيدت لمعنى مُحَصَّل، والنون والتاء ليستا كذلك، فكأنّ حذف الميّم يُذهب دلالتها. ألا ترى أنّ الميّم زيدت في الاسم للدلالة على اسم الفاعل، والنون في «منطلقاً» والتاء في «مُغَتَلِم» إنّما جيء بهما بحُكم جرّيانهما على الفعل؟ ألا ترى أنّ النون والتاء كانتا موجودتين في «انطلقاً»، و«اغتَلِم»، ولم تكن الميّم موجودة في الفعل، فلما اضطُررنا إلى حذف إحدى الزيادتين؛ لشّلا يخرج عن بُنيّة التصغير، كان حذف ما له قَدْم راسخة في الزيادة وأقلّهما فائدةً أولى بالحذف. وكذلك ما كان نحوهما من ذوات الثلاثة، وفيه زيادتان، وذلك نحو: «مُضَارِب»، و«مُقْدَم»، و«مَهْوَم»، و«مُحَمَّر»، حُذفت من «مُضَارِب» الألف حتى رجع إلى الأربعة، ثمّ صُغر تصغير الأربعة، و«مُقْدَم» المحذوف منه إحدى الدالين.

وأما «مَهْوَم» فإحدى الواوين زائدة، فُحذفت، ثمّ زيد عليها ياء التصغير، فصارت «مُهَيْمِم»، فُقلّبت الواو ياء لاجتماعها مع ياء التصغير، واذعمت فيها ياء التصغير.

وأما «مُحَمَّر»، فالميّم الأولى وإحدى الراءين زائدة؛ لأنّه من «الْحُمَرَة»، فُحذفت الراء الزائدة، فبقي «مُخَمَّر» على أربعة أحرف، مثل: «جُحْدِب»؛ فقيل فيه: «مُحَيْمِر»، كما تقول: «جُحْدِب». هذا إذا ترجّحت إحدى الزيادتين على الأخرى.

فأمّا إذا تساوتا في اللزوم والفائدة، كنتَ مُخَيَّراً، أيّهما شئت حذفَت، فتقول في تحقيق «قَلَنْسُوَة»: «قُلَيْنِسَةً» بحذف النون، وإن شئت «قُلَيْنِسِيَّةً» بإثبات النون، وحذف

الواو. وذلك أن الواو والنون زائدتان فيه، أما الواو؛ فلأنها لا تكون أصلاً في الثلاثة فصاعداً. وأما النون فزائدة أيضاً؛ لأنها لا تكون ثالثة ساكنة إلا زائدة، كنون «شَرَبَتْ»<sup>(١)</sup>، و«عَصَنَصَرْ»<sup>(٢)</sup>، ومجراهما في الزيادة واحدٌ، فلذلك كنت مخيّراً في حذف أيّهما شئت، وتقول في تحرير «جَبَنَطِي»، وهو القصير: «جَبَنَطِي»، وإن شئت: «جُبَنَطِي»؛ وذلك أن النون والألف زائدتان للإلحاق بـ«سَمَرْجَل»، فهما سيبان، لا مزية لإدحاهما على الأخرى. والذي يدلّ على زيادتهما أن النون قد أطردت زيادتها إذا وقعت ثالثة ساكنة، نحو: «شَرَبَتْ»، و«عَصَنَصَرْ»، و«سَجَنَجَلِي»<sup>(٣)</sup>؛ وأما الألف؛ فلأنها لا تكون مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً إلا زائدة، وسمع فيها التنوين، فلا تكون للتائית، وكان الإلحاق معنى مقصوداً، فحملت عليه. فإذا صغرته، فإن شئت حذفت النون وأبقيت الألف، إلا أنك تقلب الألف ياءً؛ لأنكسار الطاء قبلها، فقلت: «هذا جَبَنَطِي»، و«مررت بـجَبَنَطِي»، و«رأيت جَبَنَطِي»، وإن شئت حذفت الألف، فقلت: «جُبَنَطِي يا هذا». وحذف الألف أحب إليّ لطرفها.

### [تصغير الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف والرباعي المزيد]

قال صاحب الكتاب: وإن كُنَّ ثلاثة، والفضل لإدحاهن حذفت أختها، فتقول في مُقْعَنِسِينْ: «مُقْعَنِسْ»؛ وأما الرباعي، فتحذف منه كل زائدة، ما خلا المدّة الموصوفة. تقول في «عَنْكَبُوتِ»: «عَنْكِبُوتِ»، وفي «مُقْشَعِرْ»: «قُشَعِرْ»، وفي «أَخْرِنَجَامِ»: «خَرِنَجِيمْ».

\* \* \*

قال الشارح: قوله: «إن كنَّ ثلاثة» أي: إن كان في الاسم الثلاثي ثلاث زيادات، وإدحاهن فضل ومزية على أختيهما؛ أبقيت ذات المزية، وحذفت أختيهما، نحو: «مُقْعَنِسِينْ»، إذا صغرتها، قلت «مُقْعَنِسْ»، حذفت النون، وإحدى السيبتين، وأبقيت الميم؛ لأنها تدلّ على الفاعل، كما أبقيتها في «مُعَيْلِيمْ»، و«مُطَيْلِيقْ»، تصغير «مُغَيْلِيمْ»، و«مُنْطَلِيقْ». هذا مذهب سيبويه<sup>(٤)</sup>. وكان أبو العباس المبرد يقول: «قُعَنِسِينْ»؛ لأن «مُقْعَنِسِينا» ملحق بـ«مُخْرَنِجِمْ»، وأنت تقول في «محرنجم»: «خَرِنَجِيمْ»، فكذلك في «مُقْعَنِسِينْ» لأن حكم الزائد فيه حكم الأصل. والمذهب الأول هو المختار؛ لأن

(١) الشرب: الغليظ الكف وعرق البد، وربما وصف به الأسد. والشرب: الأسد عامة، وأسد شرب: غليظ. (لسان العرب ٢/١٦٠ (شرب)).

(٢) عَصَنَصَر: موضع، وقيل: ماء لبعض العرب، وقيل: جبل. (معجم البلدان ٤/١٢٨). (٣) السجنجل: المرأة (لسان العرب ١١/٣٤٧ (سجل)).

(٤) الكتاب ٣/٤٢٩، وفيه: «إذا حَقَرْتَ مُقْعَنِسِينْ»، حذفت النون وإحدى السيبتين؛ لأنك كنت فاعلاً

ذلك لو كسرته للجمع. فإن شئت قلت: «مُقْعَنِسِينْ»، وإن شئت قلت: «مُقْعَنِسِينْ».

المحذوف في «مقيعس» مع النون السين، وهي زائدة، والمحذوف في «محرنجم» الميم الأولى وحدها؛ لأن الثانية أصل، فلم تُحذف.

وأما الرباعي، فإذا كان فيه زائد، حذفه في التحقيق، وتنقى الأصول، فيقع التحقيق عليها، فتقول في «سراديق»: «سُرَيْدِق»، بحذف ألف؛ لأنها زائدة. وتقول في «جَحَنَقْلٍ»: «جُحَنَقْلٌ»، بحذف النون؛ لأنها زائدة، وتقول في «مَدَخِرِج»: «دَخِرِج»، بحذف الميم؛ لأنه ليس هناك زائدة سواه.

وكذلك تقول في «عَنْكُبُوتٍ»: «عَنْكِبُوتٌ» بحذف الواو والتاء؛ لأنهما زائدان، كقولك في معناه: «عَنْكُبٌ»، وتقول في «مُفَسَّعَرٌ»: «فَسَيْعَرٌ»؛ لأن الميم وإحدى الراءين زائدة. أما الميم فلا أنها ليست موجودة في «افْشَرَرٌ»، وإحدى الراءين؛ لأن الفعل لا يكون على أكثر من أربعة أحرف.

وكذلك تقول في تحرير «مُحرَنِجم»: «حَرَنِجم» لأن الميم زائدة، وكذلك تقول في تصغير: «اخْرِنَجَام»: «حُرَنِجِيمٌ»، فتصير حاله في حذف الزوائد كحال تصغير الترخيم، وتحلِّد في الفرق إلى القراءتين.

وقوله: «ما خلا المدة الموصوفة»، يريد أن المدة إذا وقعت زائدة رابعة فإنها تثبت، ولا تُحذف على ما تقدم، ألا تراك تقول في «سِرْدَاح»: «سُرَيْدِيْحٌ»، وفي «جُزْمُوقٌ»<sup>(١)</sup>: «جُرَيْمِيْقٌ»، وفي «قَنْدِيلٍ»: «قُنْدِيلٌ»، لأنه لا يخرج بهذه الزيادة عن بناء «فَعْنَيْعِيلٍ»، فاعرفه.

### فصل

#### [جواز التعويض وتركه فيما يُحذف من الزوائد عند التصغير]

قال صاحب الكتاب: ويجوز التعويض وتركه فيما يُحذف من هذه الزوائد، والتعويض أن يكون على مثال «فَعْنَيْعِيلٍ»، فيصار بزيادة الياء إلى «فَعْنَيْعِيلٍ». وذلك قولك في «مُغَنِيلِيمٌ»: «مُغَنِيلِيمٌ»، وفي «مَقَنِيدِيمٌ»: «مَقَنِيدِيمٌ»، وفي «عَنْكِبُوبٌ»: «عَنْكِبُوبٌ»، وكذلك الباقي. فإن كان المثال في نفسه على «فَعْنَيْعِيلٍ»، لم يكن التعويض.

\* \* \*

قال الشارح: أنت مخير في التعويض وتركه فيما حُذف منه شيء، سواء كان المحذوف أصلاً أو زائداً، نحو قولك في «سَفَرْجَلٌ»: «سُفَيْرِجٌ»، وإن شئت: «سُفَيْرِيجٌ»، وفي «مُعَنِيلِيمٌ»: «مُعَنِيلِيمٌ»، وإن شئت: «مُعَنِيلِيمٌ»، وفي «مَقَدَّمٌ»: «مَقَنِيدِيمٌ»، وإن شئت: «مَقَنِيدِيمٌ»، وفي «عَنْكِبٌ»: «عَنْكِبٌ»، وإن شئت: «عَنْكِبٌ». فالتعويض خير لما لحقه

(١) الجُرموق: حُفت صغير، وقيل: حفت صغير يلبس فوق الخفت. (لسان العرب ٣٥ / ١٠ (جرمق)).

من الإيهان بالحذف مع الوفاء ببناء المصغر وعدم الخروج عنه، وترك التعويض جائز؛ لأن الحذف إنما كان لضرب من التخفيف، وفي التعويض نقض لهذا الغرض. هذا إذا لم يكن المثال على «فَعِينِيل»، فأنت تُعوّض من المحذوف، فيصير على مثاله.

فاما إذا كان المثال بعد الحذف على مثال «فَعِينِيل»، فلا سبيل إلى التعويض؛ لأنه يخرج عن أبنية التصغير، وذلك قوله في تحير «عِيْطَمُوس»، وهي من النساء التامة الحلق، وكذلك من الإبل: «عِيْنِيمِيس»، وفي «عِيْسَجُور» - وهي من النوق الصلبة - «عِيْسَجِير»؛ وذلك لأن الواو والباء فيما زائدان، والاسم بهما على ستة أحرف، فلو حذفت الواو، لرمت حذف الباء أيضا؛ لأنه يبقى على خمسة أحرف، وليس الرابع حرف مد، فحذف الأول، وهو الباء، إذ لا يلزم حذف الواو؛ لأنه يصير كـ«جُزْمُوق»، وـ«جُرَيْمِيق»، وإذا صار بعد الحذف على مثال «فَعِينِيل»، لم يكن إلى التعويض سبيل؛ لأنه يخرج به عن أبنية التصغير، فاعرفه.

### فصل

#### [تصغير جمع القلة]

قال صاحب الكتاب: وجُمْعُ الْقِلَّةِ يَحْقُّرُ عَلَى بَنَائِهِ، كَقُولُكَ فِي «أَكْلُبْ»، وـ«أَجْرِبَة»، وـ«أَجْمَالِ»، وـ«وِلَدَة»: «أَكْنِيلْبْ»، وـ«أَجْنِيرِبَة»، وـ«أَجْنِيمَالْ»، وـ«وِلَيْدَة».

\* \* \*

قال الشارح: المراد بتحير الجمع تقليل عدده. والجمع جمعان: جُمْعٌ تصحيح، وجمعٌ تكسير. فما كان من الجمع صحيحًا بالواو والنون، نحو: «الزَّيْدِين»، وـ«العُمَرِين»، أو بالألف والناء، نحو: «الهَنَدَات»، وـ«الْمُسْلِمَات»، فإن تحير هذا وما كان نحوه على لفظه، تقول: «هُؤُلَاءِ الزَّيْنِدُون»، وـ«رَأَيْتُ الزَّيْنِدِين»، وـ«هُؤُلَاءِ الْمُسَيْلِمَاتُ»، وـ«رَأَيْتُ الْمُسَيْلِمَاتِ»؛ وذلك لأننا لو صغرنا جمعاً من جموع الكثرة، لردناه إلى الواحدة، ثم نجمعه جمع السلامة، فلأنه يبقى ما كان مجموعاً جمع السلامة على لفظه في التحير أولى وأخرى.

واما ما كان جمعاً مكسرًا، فهو على ضريئن: جُمْعٌ قَلَّةٌ، وجمعٌ كثرة. وأبنية القلة أربعة: «أَفْعُلْ»، وـ«أَفْعِلَة»، وـ«أَفْعَالْ»، وـ«فِغْلَة». فإذا صغرت شيئاً من ذلك، صغرته على لفظه، فتقول في «أَكْلُبْ»، وـ«أَكْنِيلْبْ»: «أَكْنِيلْبْ»، وـ«أَكْنِيْعِبْ»، وفي «أَجْرِبَة»، وـ«أَجْنِيرِبَة»، وـ«أَقْيَقْرَة»، وـ«أَقْيَقْرَة»، وفي «أَجْمَالِ»، وـ«أَغْدَالِ»: «أَجْنِيمَالْ»، وـ«أَعْنِيدَالْ»، وفي «وِلَدَة»، وـ«غِلَمَة»: «وِلَيْدَة»، وـ«غِلَمَة».

#### [تصغير جمع الكثرة]

قال صاحب الكتاب: وأما جمع الكثرة، فله مذهبان: أحدهما أن يردد إلى واحدة،

فيصغّر عليه، ثم يجتمع على ما يستوجبه من الواو والنون، أو الألف والباء، أو إلى بناء جمع قلة إن وجد له. وذلك قوله في «فِتْيَانٍ»: «فُتَيْئُونَ»، أو «فُتَيْئَةً»، وفي «أَذْلَاءً»: «ذُلَيْلُونَ»، أو «أَذْلَيْلَةً»، وفي «غِلْمَانٍ»: «غَلَيْمُونَ» أو «غَلَيْمَةً» وفي «دُورِ»: «دُوَيْنَاتَ»، أو «أَدَيْرَ». وتقول في «شَعَرَاءً»: «شُوَيْنَارُونَ»، وفي «شَسْوَعٍ»: «شُسَيْنَاتَ».

\* \* \*

قال الشارح: أما ما كان من أبنية جمع الكثرة، وهو ما عدا ما ذكر، فلك في تحريره مذهبان، أنت مخيرٌ فيهما:

أحدُهما أن ترده إلى واحدٍ، ثم تصغره، وتجمعه بالواو والنون إن كان مذكراً يعقل، وبالألف والباء إن كان مؤنثاً أو غير عاقل. وذلك قوله في تحرير «رِجَالٍ»: «رُجَيْلُونَ»، وفي «شَعَرَاءً»: «شُوَيْنَارُونَ». تردهما إلى «زَبْجُلٍ»، و«شَاعِرٍ»، ثم تصغره على «رُجَيْلٍ»، و«شُوَيْنِيرٍ»، ثم تلحقه الواو والنون؛ لأنَّه مذكُرٌ ممَّن يعقل.

ولو صغرت نحو «جِفَانٍ»، و«قِصَاعٍ»، و«دَرَاهِمٍ»، و«دَنَانِيرٍ»، لقلت: «جُفَيْنَاتُ»، و«قُصَيْنَاتُ»، و«دُرَيْهَمَاتُ»، و«دُنَيْنَيَّاتُ»؛ لأنَّك ردَّتها إلى الواحد، وواحدُ «جِفَانٍ»، و«قِصَاعٍ»: «جَفْنَةً»، و«قَضْعَةً»، مؤنثتان، وجمع المؤنث بالألف والباء. وواحدُ «الدرَاهِمُ»، و«الدَنَانِيرُ»: «دِرْهَمٌ»، و«دِينَارٌ»، فصغرتهما على «دَرَاهِمٍ»، و«دُنَيْنَيَّرٍ»، ثم تلحقهما الألف والباء؛ لأنَّهما لا يعقلان، وغير العاقل في حكم المؤنث.

والثاني: أن تنظر، فإنْ كان له في التكسير بناء قلة، ردَّته إليه، فتقول في تصغير «فِتْيَانٍ»: «فُتَيْئَةً»، ردَّته إلى «فُتَيْئَةً»، ثم صغرته؛ لأنَّه بناء قلة، وإن شئت قلت: «فُتَيْئُونَ»، فترده إلى الواحد، وتصغره، ثم تجمعه بالواو والنون.

وتقول في «أَذْلَاءً»: «أَذْلَيْلَةً»، ردَّته إلى «أَذْلَيْلَةً»، لأنَّه بناء قلة من قوله تعالى: «وَلَا تَخْرِجُهُم مِّنْهَا أَذْلَاءً وَهُمْ صَاغِرُونَ»<sup>(١)</sup>. وإن شئت: «ذُلَيْلُونَ» ترده إلى الواحد، وهو «ذُلَيْلٌ»، وتصغره، ثم تجمعه بالواو والنون؛ لأنَّه مذكُرٌ يعقل.

ومثله لو صغرت نحو: «كِلَابٌ»، و«فُلُوسٌ»، لجاز أن تقول: «كُلَيْنَاتُ»، و«أَكَيْنَلَبُ»، و«فُلَيْسَاتُ»، و«أَفَيْلِسٌ»؛ لأنَّه له بناء كثرة وبناء قلة. فإنْ شئت، أتيت ببناء القلة، وإن شئت، ردَّته إلى الواحد، وتصغره عليه، ثم تجمعه بالألف والباء؛ لأنَّه لا يعقل.

ولو صغرت نحو: «جَزَحَى»، و«حَمَقَى»، و«هَلْكَى»، لقلت: «جُرَيْنَحُونَ»، و«أَحَيْنِمْقُونَ»، و«هُوَيْلِكُونَ»، إنْ أردت المذكُر، و«جُرَيْحَاتُ»، و«حَمَنِقاوَاتُ»،

و«هُوَيْلِكَاتُ»، إن أردت المؤنث؛ لأن هذا الجمع يصلح للمذكر والمؤنث. وإنما لم يُصُر جمع الكثرة على لفظه؛ لأنّه بناء يدلّ على الكثرة، والتضيير إنما هو تقليل العدد، فلم يجز الجمع بينهما لتضاد مدلولهما، وتناقض الحال فيهما، إذ كنت مُقللاً بلفظ التضيير، مُكتراً بلفظ الجمع.

### [تصغير اسم الجمع]

قال صاحب الكتاب: وحكم أسماء الجموع حكم الأحاد، تقول: «قُوئِمْ»، و«رُهينِطُ»، و«ثَفَيْرُ»، و«أَبِيلَةُ»، و«غَنِيمَةُ».

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم القول: إن هذه الأسماء أسماء الجمع، وليس بمجموع كُسر عليها الواحد، فيجري حكمها على حكم الأحاد؛ فلذلك تُصَغِّر على لفظها، فتقول في «قُوئِمْ»: «قُوئِمْ»، وفي «رُهينِطُ»: «رُهينِطُ»، كما تقول في «فَلِسُ»: «فَلِسِّ»، وتقول في «ثَفَيْرُ»: «ثَفَيْرُ»، كما تقول في «جَمِيلُ»: «جَمِيلِّ»، وتقول في «إِبِلُ»: «أَبِيلَةُ»، وفي «غَنِيمَةُ»: «غَنِيمَةُ». تُلْحِقُها تاء التائيت؛ لأنّها مؤنثة، كما تقول في «قَدْمَ»: «قُدِيمَةُ». ولو جمعت «قُوئِمَ»، و«رُهينِطُ»، فقلت: «أَقْوَامُ»، و«أَرَاهِطُ»، لقللت في التحقيق: «أَقْيَامُ»، فتصغره على لفظه؛ لأنّه بناء قلة، وتقديره: «أَقْيَانِوْمُ»، فتقلّب الواو ياء لوقعه ياء التضيير قبلها، فيصيّر: «أَقْيَامُ» بباء مشددة. وتقول في «أَرَاهِطُ»: «رُهينِطُونَ»، ترده إلى واحده، ثم تجمعه بالواو والنون. وحكى ابن السراج فيه: «أَرَهِطُ»، فعلى هذا يجوز تصغيّره عليه، فتقول «أَرَهِطُ»، فاعرفه.

### فصل

### [ما جاء في التضيير على غير بناء المُكَبَّر]

قال صاحب الكتاب: ومن المصنّعات ما جاء على غير واحدة كـ«أَنِيسِيان»، و«رُوئِنِجلُ»، و«أَتِيكِ مُعَنِيرِيَانِ الشَّمْسِ وَعَشَيَّانَا وَعَشَيَّشِيَّةُ». ومنه قولهم: «أَغَيْلِمَةُ»، و«أَصَيْبِيَّةُ»، في «صَبِيَّة»، و«غَلَمَة».

\* \* \*

قال الشارح: هذه الفاظ قد شذت عن القياس، وجاءت على غير بناء المكبّر، فهي في التضيير كـ«الملامِحُ»، وـ«المَذَاكِيرُ» في التكسيّر. فمن ذلك «أَنِيسِيانُ» تضيير «إنسان»، زادوا في المصنّع ياء لم تكن في مكبّره، كأنّهم صفروا «إِنْسِيَانًا»، وـ«إِنْسِيَانُ» غير معروف. ومن ذلك قولهم: «رُوئِنِجلُ» في تضيير «رَجُلٌ»، وقياسه «رُجَيْنُلُّ»، كأنّهم صفروا «راجِلًا» في معنى «رَجُلٌ»، وإن لم يظهر به استعمال، كما قالوا: «رَجُلُّ» في معنى «راجِلٍ». قال الشاعر [من البسيط]:

٨٢٩- أما أقاتلُ عن ديني على فرسِي أو هَكَذا رجلاً إلا بأصحابي فكأنهم صغروا لفظاً، ويريدون آخر، والمعنى فيهما واحد. وقالوا: «آتِيك مُغَيْرِيَانَا، وعَشَيَّانَا، وعَشَيْشِيَّةً»، فأرادوا بـ«مُغَيْرِيَانَ» تصغير «المغرب». وليس ذلك بقياس، والقياس: «مُغَيْرِب». وإنما جاؤوا به كأنهم أرادوا «مغربان».

وأما «عَشَيَّانَ»، و«عَشَيْشِيَّةً»، فهو تصغير «عشيةً» على غير قياس، فـ«عَشَيَّانَ» كأنه تصغير «عَشَيَّانِ» مثل «سَعْدَانِ»، فزيادة ياء التصغير ثلاثة، وبعدها الياء التي هي لام، فادغمت فيها، فصارت ياء مشددة.

وأما «عَشَيْشِيَّةً»، فكأنه تصغير «عشاةً»، فلما صغر، وقعت ياء التصغير بين «الشيئين»، ثم قُلت الألف ياء؛ لأنكسار ما قبلها، فصار «عَشَيْشِيَّةً».

وقالوا: «أُغَيْلَمَةً»، وأُصَنِّيَّةً» في تصغير «غلمةً»، و«صِنِيَّةً»، كأنهم صغروا «أَغْلَمَةً»، و«أَضْبَيَّةً». وذلك أن «غَلَاماً» فعال مثل «غُرَاب»، و«صَبِيًّا» «فَعِيلٌ» مثل «قَفِيزٍ». وباب «فعال» و«فَعِيلٌ» أن يجمع في القلة على «أَفْعَلَةً» مثل «أَغْرِيَةً»، و«أَقْفَرَةً». فكأنهم لما أرادوا التصغير، صغروه على أصل الباب، إذ التصغير مما يرد الأشياء إلى أصولها. قال الشاعر [من الكامل]:

ازْحَمْ أَصْنِيَّتِي الَّذِينَ كَانُوكُمْ حِجْلَى تَدَرُّجُ فِي السَّرَّبَةِ وُقُوعُ<sup>(١)</sup>

### فصل

#### [تصغير الشيء لدنوه من الشيء]

قال صاحب الكتاب: وقد يتحقق الشيء لدنوه من الشيء، وليس مثله، كقولك:

٨٣٠ - التخريج: البيت لحيي بن وايل في نوادر أبي زيد ص ٥؛ ولحيبي بن وايل في لسان العرب ١١/٢٦٨ (رجل)؛ وبلا نسبة في شرح شواهد الشافية ص ١٠٣.

اللغة والمعنى: رجالاً: واقفاً على رجليه، رجالاً.

يتعجب من يلومه: ألا أقاتل في سبيل نصرة ديني فارساً وراجلاً إلا إذا كان أصحابي معه؟ الإعراب: «أما»: الهمزة: حرف استفهام، و«ما»: نافية. «أقاتل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. «عن ديني»: جاز و مجرور متعلقان بـ«أقاتل»، والياء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه. «على فرسِي»: تعرّب إعراب «عن ديني». «أو»: حرف عطف. «هَكَذا»: الهاء: للتبني، والكاف، حرف جرٌ وتشبيه، و«ذَا»: اسم إشارة مبني في محل جرٌ بحرف الجر، متعلقان بفعل مقدر: أو أقاتل هكذا. «رجالاً»: حال منصوب بالفتحة. «إلا»: حرف حصر. «بأصحابي»: جاز و مجرور متعلقان بـ«أقاتل»، والياء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه.

وجملة «أقاتل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «رجالاً» بمعنى راجلاً.

(١) تقدم بالرقم ٧٠٨

«هو أصِنْغُرُ مِنْكَ». إنما أردت أن تقللُ الذي بينهما، و«هو دُونِيَنْ ذَلِكَ»، و«فُؤَيْقَهَا»، ومنه «أَسَيْدُ»، أي: لم يبلغِ السُّوادَ. وتقولُ العَرَبُ: «أَخْذَتْ مِنْهُ مُثَيْلَ هَاتِيَا، وَمُثَيْلَ هَادِيَا».

\* \* \*

قال الشارح: قد تقدم القول: إن التَّصْغِيرَ تَقْلِيلٌ وَتَحْقِيرٌ، وقوله: «الدُّنُوهُ مِنِ الشَّيْءِ»، أي: لفْزُهِ مَمَّا أَضِيفَ إِلَيْهِ. وإنما أَخْبَرَتْ أَنَّهُمَا يَفْتَرَانِ بِشَيْءٍ يَسِيرُ أَيُّ مُنْحَطٍ عَنْهُ. وجملةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْمَصْغَرَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ: تصْغِيرٌ مُبْهَمٌ، كَوْلُكَ: «زُيَّدُ»، و«عَمِيرُ»، ونحوُهُمَا مِنَ الْأَعْلَامِ، أَخْبَرَتْ بِعَحْقَارَةِ الْمَسْمَى مِنْ غَيْرِ إِفَادَةٍ مَا أُوجِبَ الْحَقَارَةُ لَهُ.

وتصْغِيرٌ مُوضِحٌ، وَذَلِكَ فِي الصَّفَاتِ، كَوْلُكَ: «عُوَيْلَمُ»، و«زُوَيْنَهُدُّ»، تَرِيدُ أَنَّ عِلْمَهُ وَزُهْدَهُ قَلِيلٌ، وَمُثَلُّهُ: «عَطَنِيَّيْرُ»، و«بُزَيْرِيْرُ»، فِي تَصْغِيرٍ «عَطَارِ»، و«بَزَازِ»، تَرِيدُ ضُغْفَ صَنْعَتِهِمَا فِي «الْعِطْرِ»، و«الْبَزَّ». وَكَذَلِكَ مَا كَانَ نَحْوُهُمَا مِنَ الصَّفَاتِ، مُثَلُّ: «أَحْيَمُ»، و«أَسَيْرُدُّ»، تَرِيدُ أَنَّهُ قَدْ قَارَبَ الْحُمْرَةَ، وَالسُّوَادَ، وَلَيْسَ بِالْكَاملِ التَّامَّ فِيهِ.

الثالث: هو ما اشتمل عليه هذا الفصلُ، وهو تصْغِيرُ الشَّيْءِ لِدُنُوهِهِ مِنِ الشَّيْءِ، وفَرْزِهِ مَمَّا أَضِيفَ إِلَيْهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَذَلِكَ نَحْوُ كَوْلُكَ: «هُوَ أَصِنْغُرُ مِنْكَ». وَذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ قَلْتَ: «هُوَ أَصْغُرُ مِنْكَ»، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ التَّفَاوْتُ بَيْنَهُمَا يَسِيرًا، وَأَنْ يَكُونَ كَثِيرًا، فَأَوْضَحَتْ بِالْتَّصْغِيرِ أَنَّهُ قَلِيلٌ، وَأَنَّهُ يَكَادُ يَكُونُ مِثْلَهُ فِي الصُّغُرِ. وَكَذَلِكَ الْأُمْكَنَةُ، نَحْوُ الْجَهَاتِ السَّتَّ، كَوْلُكَ: «هُوَ فَوْقَ زِيدٍ، وَتَحْتَ خَالِدٍ، وَدُونَ بَكْرٍ»، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَكْثِيرًا، وَأَنْ يَكُونَ بَقْلِيلًا، فَإِذَا قَلْتَ: «فُؤَيْقَ زِيدٍ، وَثَحِيَّتَهُ، وَدُونِيَّهُ»، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا بَقْلِيلًا. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: «آتَيْكَ قَبْلَ طَلُوعِ الشَّمْسِ»، فَجَاءَهُ فِي اللَّيلِ؛ لَمْ يَكُنْ مُخْلِفًا، وَلَوْ قَالَ: «فَيْبَلِ طَلُوعِ الشَّمْسِ»، لَزَمَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ طَلُوعِ الْفَجْرِ وَنَحْوِهِ مَمَّا قَارَبَ طَلُوعَ الشَّمْسِ، فَاعْرَفْهُ.

### فصل

#### [تصْغِيرُ الْفَعْلِ]

قال صاحب الكتاب: وتصْغِيرُ الْفَعْلِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وقولُهُمْ: «مَا أَمْبَلَحَهُ!» قال الخليل<sup>(١)</sup>: إنما يعنون الذي تَصِفُهُ بِالْمُلْحِ، كأنك قلتَ: «زِيدٌ مُلَيْحٌ» شَبَهُوهُ بِالشَّيْءِ الذي تَلْفِظُ بِهِ، وَأَنْتَ تَعْنِي شَيْئًا آخَرَ، نَحْوُ كَوْلُكَ: «بَنُو فَلَانٍ يَطَوِّهُمُ الطَّرِيقُ»، و«صِيدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ».

\* \* \*

قال الشارح: إنما كان القياس يأبى تصغير الفعل؛ لأنَّ الغرض من التصغير وصفُ الاسم بالصغر، والمرادُ المسمى. والأسماء علاماتٌ على المسميات، فصُغرَت ألفاظها، لتكون دليلاً على صِغر المسميات. والأفعال ليست كذلك، إنما هي إخباراتٌ، وليسَت بسماتٍ كالأسماء، فلم يكن للتصغير فيها معنى كما لم يكن لوصفها معنى. والذِي يؤيدُ عنكَ بعْدَ الفعل من التصغير أنَّ اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال، نحو قوله: «هذا ضاربٌ زيداً»، فإذا صغرته، بطل عملُه، فلا تقول: «هذا ضُويَّرٌ زيداً»؛ لبعدِه بالتصغير عن الأفعال، وغلبةُ الاسمية عليه. وإذا كان كذلك، فتصغيرُ فعل التعجب من قوله [من البسيط]:

يا مَا أَمْنَلَحْ غَزَلَانَا شَدَّنَا  
مِنْ هُؤُلَائِكُنَّ الصَّالِ وَالسَّمُّرِ<sup>(١)</sup>

شاذٌ خارجٌ عن القياس؛ وذلك أنَّهم أرادوا تصغيرَ فاعلٍ فعل التعجب، وهو ضمير يرجع إلى «ما»، فلم يجز تصغيرُ الضمير؛ لأنَّه مستترٌ لا صورة له، مع أنَّ المضمرات كلُّها لا تُصغرُ، كما لا توصف لشبَّهها بالحروف. ولم يُمكِّنهم تصغيرُ ما يرجع إليه الضميرُ، وهو «ما»؛ لكونه مبنياً على حرفين، ولم يسمع العدول عنه إلى ما هو في معناه؛ ثلَّا ببطل معنى التعجب.

ولم يُصغرُوا مفعول الفعل؛ لأنَّ الفعل له في الحقيقة. ألا ترى أنك إذا قلت: «ما أَمْلَحَ زيداً!» كأنك قلت: «مَلْحَ زيدَ جدًا»؛ لأنك لو صغرته، ربما تُوهم أنَّ صغرَه لم يكن من جهة الملاحة، إنما هو من جهة أخرى، فعند ذلك صغرُوا لفظ الفعل، والمراد الفاعل. فقولك: «ما أَمْنَلَحَ زيداً!» كأنك قلت: «زيدَ مُلْحِّ». وشبَّهَهُ الخليلُ وسيبوبيه بقولهم: «بنو فلان يَطْوُّهم الطريقُ»، و«صَيْدَ عليه يومان»، والمراد: يطْوُّهم أهلُ الطريق الذين يمرونُ عليهم، فحذف «أهلاً» وأقام «الطريق» مقامه. ومعنى «يَطْوُّهم الطريق»، أي: يُوئِّلُهم على الطريق، فمن جاز فيه رأهم، وثقل عليهم. وقوله: «صَيْدَ عليه يومان» معناه: صَيْدَ عليه الصَّيْدُ يومَيْن، فحذف «الصَّيْد»، وأُقيمت «اليومان» مقامه، وإنما يفعلون ذلك فيما لا يُلِيسُ، فاعرفه.

### فصل

#### [ما كان من الأسماء على بناء التصغير]

قال صاحب الكتاب: ومن الأسماء ما جرى في الكلام مصغراً، وترك تكبيراً؛ لأنَّه عندهم مستصغرٌ، وذلك نحو: «جَمِيلٌ»، و«كَعِينٌ»، و«كُمَيْنٌ»، وقالوا:

(١) تقدم بالرقم ١٠٤.

(٢) الكتاب ٤٧٨/٣.

«جملان»، و«كِفتان»، و«كُفت»، فجاؤوا بالجمع على المكبّر، كأنّها جمع «جمل»، و«كفت»، و«أكفت».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أنّ هذه الأسماء أسماء نطقوا بها مصغّرة؛ لأنّها عندهم مستصغّرة، فاكتفوا بلفظ المصغر عن المكبّر. فمن ذلك قولهم: «جميل»، وهو طائر صغير شبيه بالغضّور، و«كعنة»، وهو البُلُبل، وقيل: شبيه بالبلبل، وليس إيه. وقد كسر وهم على لفظ المكبّر، فقالوا: «جملان»، و«كِفتان»، كأنّهم قدروا المكبّر على « فعل »، نحو: «جمل»، و«كفت»، كـ«صرد»، و«نَعْر»، ثم قالوا: «جملان»، و«كِفتان»، كـ«صِرْدَان»، و«نَعْرَان». وذلك أنّ المصغر لا يُكسر على بناء الكثرة، كما أنّ ما كسر على بناء الكثرة لا يُصغر لما ذكرناه من أنّ بناء التكسير يدلّ على الكثرة، وتصغّيره يدلّ على القلة، فيبينهما تنافي. وإذا كسر، إنّما يكون التكسير للمكبّر، وإن لم يلفظ به.

وأما «كميّت»، فهو لفظ يقع على المذكّر والمؤنث. وقد ورد مصغّراً لا يكاد يُنطق بمكبّره، وهو تصغيّر الترخيم بحذف الزوائد، كما قالوا في «أشقر»: «شَقَّير»، وفي «أسود»: «سويند». والكميّة لون يقصر عن سواد الأدهم، ويزيد على حمرة الأشقر، وهو بين الحمرة والسوداد. قال سيبويه<sup>(١)</sup>: سألتُ الخليل عن «كميّت»، فقال: إنّما صُغر؛ لأنّه بين السواد والحرمة، كأنّه لم يخلص له واحدٌ منها، فهو قريب من كلّ واحدٍ منها، فصُغر ليدلّ على ذلك المعنى، فهو كـ«دوين زيد». وقد جمعوه على «كميّت» في المذكّر والمؤنث، كما قالوا: «شُقْر» و«سُود» في المذكّر والمؤنث جاؤوا بالتكسيّر على المكبّر، كأنّهم جمعوا «أكفت»، و«كميّة»، كما قالوا: «جملان»، و«كِفتان»، فجاؤوا به على المكبّر، وقالوا بما يجيء في آخر الخيل: «سُكّيّت»، و«سُكّيّت» فأما «سُكّيّت»، فهو «فعيل» كـ«جميّز»، و«علّيق»، وأما «سُكّيّت»، فهو تصغيّر على الترخيم. فاعرفه.

### فصل

#### [تصغيّر الأسماء المركبة]

قال صاحب الكتاب: والأسماء المركبة يُحقر الصدرُ منها، فيقال: «بعينَبك»، و«خضيرَ مؤنث»، و«خميسَة عشر».

\* \* \*

قال الشارح: إذا صغّرت اسمًا مركبًا من اسمين جعلا اسمًا واحدًا، فالطريق فيه أن تصغر الصدر، ثم تُثبّته الثاني، كما تفعل قبل التصغيّر من التركيب؛ وذلك لأنّ المعاملة

مع الأول، والثاني كالثانية له، فمحل الثاني من الأول محل المضاف إليه من المضاف، فكما أنك إذا حقرت مضافاً من نحو «عبد زيد»، و«طلحة عمرو»، إنما تُحقر الأول دون الثاني من نحو: «عَبْيَدْ زِيد» و«طَلْحَةْ عَمْرُو»، كذلك تقول: «هذا بْعَيْنَبُكُّ، وَحُضَيْرَمَوْتُ، وَمُعَيْنَبِكَرِبُّ»، لأن المضاف والمضاف إليه والمرجع بين بمنزلة اسم واحد طويل، كـ«عَنْتَرِيسِ»<sup>(١)</sup>، فكما تقول: «عَنْتَرِيسِ»، كذلك تقول: «حُضَيْرَمَوْتُ»، فيجعل «موت» من «حضر» محل «ريس» من «عنترис» من حيث كان تماماً له.

ومثله «خمسة عشر»؛ لأنه مركب مثله فتقول: «هذا خَمِيْسَةَ عَشَرَ» فتصغر الأول، وتتشعّه الثاني، سواءً في ذلك أردت العدد أو سميت به، وقالوا في «اثنا عَشَرَ»، و«اثنتَا عَشَرَةَ»: «ثَنَيَا عَشَرَ»، و«ثَنَيَا عَشَرَةَ» لأن محل «عشر» من «اثني عشر» محل النون من «اثنين»، وقد مضى بيان ذلك.

### فصل

#### [تصغير الاسم المُرْخَم]

قال صاحب الكتاب: وتحقيق الترميم أن تحذف كل شيء زيد في بناتِ الثلاثة والأربعة، حتى يصير الاسم على حروفه الأصول، ثم تصغره، كقولك في «حارث»: «حرَيْثُ»، وفي «أسود»: «سوَيْدُ»، وفي «خفيند»: «خَفَيْنِدُ»، وفي «مقطعينس»: «قَعَيْنِسُ»، وفي «قرطاس»: «قرَيْنِسُ».

\* \* \*

قال الشارح: معنى تصغير الترميم أن تحذف زوائد الاسم في التحقيق، بحيث لا يبقى إلا الأصول، ثلاثة كان الاسم أو رباعياً، كأنهم آثروا تخفيف الاسم بحذف زوائده؛ لما يحدث في الاسم من الثقل بزيادة أداة التحقيق، فتقول في تحقيق «مُحَمَّد»: «حَمَيْدُ»؛ لأن الميم الأولى زائدة، وإحدى الميمين الثانية، فتحذفهما، فتقول في تحقيق «أَحْمَد»: «حُمَيْدُ» أيضاً بحذف الهمزة لا غير؛ لأنها الزائدة.

وتقول في تحقيق «مَحْمُود»: «حَمَيْدُ»، بحذف الميم والواو؛ لأنهما زائدتان. ولا تُبالي الإلباس ثقة بالقرائن، فعلى هذا تقول في «حارث»: «حرَيْثُ»، حذفت ألف؛ لأنها زائدة، وبقيت الأحرف الأصول التي هي الحاء والراء والثاء، فصغر عليها.

وتقول في «أسود»: «سوَيْدُ»، بحذف الهمزة؛ لأنها هي الزائدة. ولا فرق بين أن تكون الزيادة للإلحاق أو لغير الإلحاق.

(١) العنترис: الدهمية، والناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجود الجريئة. (لسان العرب ٦ / عترس)).

وقالوا في «خَفِيدَ»: «خَفِيدَ»، حذفوا الياء وإحدى الدالين؛ لأنهما زائدتان للإلحاق بـ«سَقْرَجَلٍ» والخَفِيدَ: الخفيف من الظلمان.

وقالوا في «مُقْعَنْسٍ»: «قَعِينُّ»، بحذف الميم والنون، وإحدى السينين؛ لأنها زوايد للإلحاق بـ«مُخْرَجِمٍ». وبينات الأربعة في ذلك منزلة الثلاثة، تحذف الزوايد حتى تصير على مثال «قَعِينْلِي»، فتقول في «مُدَخَّرِجٍ»: «دُخَّرِجٌ»، وفي «مُخْرَجِمٍ»: «خَرَجِمٌ»، وفي «جَمِهُورٍ»: «جَمِيَهُورٌ». ولا فرق في بنات الأربعة بين تصغير الترخيم وغيره، إلا أن ياء العوض لا تدخل تصغير الترخيم، وتدخل غيره، فتقول: «دُخَّرِيجٌ»، و«خَرَجِمٌ»، و«جَمِيَهُورٌ»، ولا تقوله إذا كان مرخماً. وقال الفراء في هذا التصغير: إن العرب إنما تفعل ذلك في الأسماء الأعلام، كما كان الترخيم في النداء كذلك، فعلى هذا لو صقرنا «حارثًا»، أو «أَسْنَوَدَ» عَلَمِين، لقلنا: «حَرَيْثٌ»، و«سُوَيْدٌ» في الترخيم، ولو صقرناهما قبل النقل والتسمية، لم نقل: إلا «خَوَيْرِثٌ»، و«أَسَيْدٌ». ولم يفرق أصحابنا بين هذين. وذكر في بعض الأمثل؛ «عَرَفَ حَمِيقَ جَمَلَه»<sup>(١)</sup>، يريد تصغير «أَحْمَقٌ»، فاعرفه.

### فصل [ما لا يُصَغِّر]

قال صاحب الكتاب: ومن الأسماء ما لا يُصَغِّر كالضمائر، و«أَيْنَ»، و«مَتَى»، و«حَيْثُ»، و«عِنْدَ»، و«مَعَ»، و«غَيْر»، و«حَسْبٌ»، و«مَنْ»، و«مَا»، و«أَمْسٌ»، و«عَدِ»، و«أَوَّلٌ مِنْ أَمْسٍ»، و«البَارَحَة»، و«أَيَّامُ الْأَسْبُوعِ»، والاسم الذي بمنزلة الفعل، لا تقول: «هُوَ ضُوئِرِبٌ زِيدًا».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن من الأسماء ما لا يجوز تصغيره، كما لا يجوز وصفه، فمن ذلك المضمرات، نحو: «أَنَا»، و«أَنْتَ»، و«هُوَ». فلا تقول في «أَنَا»: «أَنْتِي»، وفي «نَحْنُ»: «نَحْنِينَ»؛ وذلك لأمور:

أحدُها أن المضمرات تجري مجرى الحروف في عدم قيامها بأنفسها وافتقارها إلى غيرها، فلا تحقر الحروف.

(١) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٢/٥٠؛ وكتاب الأمثال ص ٢٩١؛ والمستقصى ٢/١٦٠؛ ومجمع الأمثال ٢/١٢.

أي: عرف هذا القذر وإن كان أحمق. وبروى: «عَرَفَ حَمِيقَ جَمَلَه»، أي: إن جمله عرفه، فصال عليه. وبهذه الرواية يُضرب للرجل يأنس بالشيء حتى يهون عليه. وقيل: يُضرب لمن يستضعف إنساناً ويولع به، فلا يزال يُؤذيه ويعذله.

والثاني: أن أكثر الضمائر على حرف أو حرفين، وذلك مما لا يحقر لنفظه عن أبنية التحقيق.

الثالث: أن المضمرات ليست أسماء لشيء ثابت تخصه ولا تقع على غيره، والشيء إنما يكون حقيقة صغيراً بالإضافة إلى ما له ذلك الاسم، وهو أكبر منه.

فإن قيل: فقد حقروا المبهمات، وهي مبنيات تجري مجرى الحروف، وفيها ما هو على حرفين. قيل: المبهم يُشبِّه الظاهر من حيث إنه يوصف، ويوصَّف به، ويبدأ به الكلام، كقولك: «هذا زيد»، وليس فيه شيء يتصل بالفعل، ولا يجوز فعله كالكاف في «ضربيك»، والباء في «قمت»، فالمبهم كالظاهر؛ لقيمه بنفسه، ولما ذكرناه.

ولا يحقر «أين»، ولا «متى»؛ ليعدهما من التمكّن وتنزلهما منزلة الحروف من جهة تضمُّنها معنى الاستفهام، ولا تُصْغَر «حيث» لعدم تمكُّنها، وافتقارها إلى موضع، ومثلها في الأزمنة «إذ»، و«إذا».

فإن قيل: فإن «الذِي»، و«الَّتِي»، يفتران إلى موضع افتقار «حيث»، ومع ذلك فإنَّهما يُصغران، نحو: «اللَّذِيَا»، و«اللَّتِيَا»، قيل: «الذِي»، و«الَّتِي»: أقرب إلى التمكّن، ألا ترى أنَّهما يكونان فاعلين ومفعولين، ويُبتدأ بهما ويوصَّفان، ويوصَّف بهما، فافتقر الحال بينهما؟ ومن ذلك «عند»، فإنَّها لا تُصْغَر لعدم تمكُّنها، ولأنَّ الغرض من تصغير الظرف التقرُّب كـ«تحيت»، و«فُونيق»، وعند في غاية القرب، فلما دلَّ لفظُها على ما تدلُّ عليه الظروفُ مصغرةً لم يُحتاج إلى التصغير فيها.

وأما «مع»، فلا تُصْغَر أيضاً لبعدها من التمكّن، وكونها على حرفين، وقد اعتقد فيها الحرفية من أسكتها في قوله [من الوافر]:

فريشي مئكم وهواي مغكم<sup>(١)</sup>

ومن ذلك «غيَّر»، و«سوَى»، لا يُصغران بخلاف «مثِل»، فإنهما تُصْغَر، فتقول: «هذا مُنْيَلُ هذا»، ولا تقول: «غُيَّرُه». وذلك من قِبَل أنَّ المماثلة قد تختلف بأن تقل وتتكبر، ألا ترى أنَّك تقول: «هذا أكثر مماثلة»، و«هذا أقل مماثلة من هذا». وليس المغايير كذلك؛ لأنَّ «غيَّراً» اسم لكلٍّ من لم يكن المضاف إليه، وليس في كونه غيره معنى يكون أنقص من معنى، فُيُصْغَر الناقص كما كان في المماثلة كذلك. وأما «سوَى» فالعلة واحدة.

ومن ذلك «حسب» لا يُصغر؛ لأنه في معنى الفعل، فإذا قلت: «حسبك درهمان»، فمعناه: «ليكْفِك درهمان»، فكما لا يُصغر الفعل، كذلك لا يُصغر ما هو في معناه.

وأَمَا «مَا»، و«مَنْ»، فِلَّا يُصَغِّرُانِ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُتَمَكِّنَيْنِ، وَعَلَى حِرَقَيْنِ، وَهُمَا بِمِنْزِلَةِ الْحَرْفِ فِي الْاسْتِفَاهَمِ وَالْجَزَاءِ وَالْخَبْرِ.

وَأَمَا «أَمْسِ»، و«غَدًّا»، فِلَّا يُحَقِّرُانِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمَّا كَانَا يَتَعَلَّقَانِ بِالْيَوْمِ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ، صَارَا بِمِنْزِلَةِ الْمُضَمِّرَاتِ؛ لِأَحْتِاجَهُمَا إِلَى حُضُورِ الْيَوْمِ، كَمَا أَنَّ الضَّمِّيرَ يَحْتَاجُ إِلَى ظَاهِرٍ يَتَقَدِّمُهُ، وَكَذَلِكَ «أَوْلَ منْ أَمْسِ» حَكْمُ «أَمْسِ»، وَمِثْلُهُ «الْبَارِحَةُ».

وَأَمَا أَيَّامَ الْأَسْبُوعِ، نَحْوُ «الْثَلَاثَاءُ»، و«الْأَرْبَعَاءُ»، لَا يُحَقِّرُ شَيْءٌ مِنْهَا، وَكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الشَّهُورِ، نَحْوُ «الْمُحَرَّمُ»، و«صَفَرٌ»؛ لِأَنَّهَا أَعْلَامٌ عَلَى هَذِهِ الْأَيَّامِ، فَلَمْ تَمْكِنْ تَمْكِنَنَ «زَيْدٍ»، و«عُمَرُ»، وَنَحْوُهُمَا مِنَ الْأَعْلَامِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا وُضُعَ عَلَى شَيْءٍ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ وُضُعَتْ عَلَى الشَّهُورِ وَالْأَسْبُوعِ، لِيُغَلِّمَ أَنَّهُ الشَّهْرُ الْأُولُ مِنَ السَّنَةِ وَالْيَوْمُ الْأُولُ، أَوِ الثَّانِي مِنَ الْأَسْبُوعِ، وَذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُ فِي صَغِيرٍ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ. وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ، وَأَبْوَ عُثْمَانَ الْمَازِنِيَّ، وَأَبْوَ عُمَرَ الْجَرْمِيَّ إِلَى جُوازِ تَصْغِيرِ ذَلِكَ.

وَأَمَا «ضَارِبُ» إِذَا كَانَ لِلْحَالِ وَالْاسْتِقبَالِ، وَهُوَ فِي نِيَّةِ التَّنْوينِ، فَإِنَّهُ لَا يُحَقِّرُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَوَّنَا وَنَصَبْنَا مَا بَعْدَهُ، فَهُوَ فِي مَذَهَبِ الْفَعْلِ، وَلَيْسَ التَّصْغِيرُ مَا يَلْحَقُ الْأَفْعَالَ إِلَّا فِي التَّعْجِبِ، فَلَذَلِكَ لَا يَجُوزُ: «هَذَا ضُوَيْرِبٌ زَيْدًا غَدًّا». فَأَمَا إِذَا كَانَ لَمَّا مَضَى، نَحْوُ: «هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ أَمْسِ»، فَلَيْسَ فِي مَذَهَبِ الْفَعْلِ، وَمَجْرَاهُ مَجْرَى «غَلَامُ زَيْدٍ»، فَكَمَا تَقُولُ: «هَذَا غُلَيْمُ زَيْدٍ»، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ: «هَذَا ضُوَيْرِبٌ زَيْدٌ أَمْسِ».

## فصل

### [تصغير الأسماء المبهمة]

قال صاحب الكتاب: والأسماء المبهمة خولف بتحقيرها تحقير ما سواها، بأن تركت أوائلها غير مضمومة، وألحقت بأواخرها ألفاظ، فقالوا في «ذَا»، و«تَا»: «ذِيَّا»، و«تِيَّا»، وفي «أُولَا»، و«أُولَاءِ»: «أَلْيَا»، و«أَلْيَاءِ»، وفي «الذِي»، و«الْعَيْ»: «اللَّذِيَّا»، و«اللَّتِيَّا»، وفي «الذِيَّنَ»، و«اللَّاتِيَّنَ»: «اللَّذِيَّوْنَ»، و«اللَّتِيَّوْنَ».

\* \* \*

قال الشارح: أعلم أن القياس في الأسماء المبهمة أن لا تصغر، من حيث كانت مبنية على حرفين كـ«مَنْ»، و«مَا»، إِلَّا أنها لَمَّا كَانَ لَهَا شَبَهٌ بِالظَّاهِرِ مِنْ حِيثِ كَانَتْ شَتَّى، وَتُجْمَعُ، وَتُوَضَّفُ وَيُوَضَّفُ بِهَا، وَالتَّصْغِيرُ وَصَفْ في الْمَعْنَى، فَدَخَلَهَا التَّصْغِيرُ كَمَا دَخَلَهَا الْوَصْفُ. وَلَمَّا كَانَتْ مُخَالِفَةً لِلْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ؛ خَالَفُوا بَيْنَ تَصْغِيرِهَا وَتَصْغِيرِ الْمُتَمَكِّنَةِ، بِأَنَّهُمْ يُغَيِّرُونَهَا عَلَى غَيْرِ مَنْهَاجٍ تَغْيِيرَ تَصْغِيرِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ، وَصَارَ ذَلِكَ دَلَالَةً عَلَى حَقَارَةِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، كَمَا كَانَ تَغْيِيرُ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ، بِضَمِّنِ أوائلها وَبِنَائِهَا عَلَى «فَعَيْلٍ»، و«فَعَيْلٍ» دَلَالَةً عَلَى صَغِيرِ الْمَسْمَى. فَإِذَا أَرَدْتَ تَصْغِيرَ الْمَبْهُومِ، تَرَكَتْ أَوْلَهُ عَلَى

حاله، وزدت فيه ياء التصغير على حد زیادتها في المتمکنة؛ لأنها علامه، فلا يغرس المصقر منها، إذ لو عری منها، فلا يكون على تصغيره دلیل، وألحقت في آخره ألفاً كالعوض من ضم أوله تدل على ما كانت تدل عليه الضمة؛ فتقول، في «ذا»: «ذیاً»، وفي «تاً»: «تیاً».

فإن قيل: فما بال ياء التصغير زيدت هنا ثانية، وسبيلها أن تزداد ثالثة؟ قيل: إنما ألحقت ثلاثة، ولكنك حذفت ياء لاجتماع الياءات. وذلك أن الأصل «ذا»، و«تاً» على حرفين كما ترى، فلما صغر وهما، احتاجوا إلى حرف ثالث، فأتوا باء أخرى ل تمام بناء التصغير، ثم أدخلوا ياء التصغير ثلاثة، فانقلبت الألف ياء لتحرکها بوقوع ياء التصغير بعدها، وزادوا الألف آخرًا عوضاً من ضمة الفاء، فصار: «ذیاً»، فاجتمع ثلاث ياءات، وذلك مستقلٌ، فحذفوا إحدى الياءات، فلم يكن سبیل إلى حذف ياء التصغير؛ لأنها علامه، ولا إلى حذف الياء التي بعد ياء التصغير؛ لأنها بعدها ألف، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتونًا، فلو حذفها، حرکوا ياء التصغير، وهي لا تكون متحرکة، فحذفوا الياء الأولى، فبقي «ذیاً»، و«تیاً»، وحصلت ياء التصغير ثانية.

وأما «تیاً»، فهو تحقیر «تاً». ومن قال: «ذی»، و«ذه»، قال في تحقیره: «تیاً»، وهو على لغة من قال: «هذه»، و«هذی»، و«تاً»، و«تي» أيضاً يرجع كله في التصغير إلى لغة من يقول: «تاً»؛ لئلا يُلْبِس المؤنث بالذكر. وإذا قلت: «هذیاً»، و«هاتیاً»، فإنما هو «ذیاً»، و«تیاً»، دخلت عليهماء التنبيه، وكذلك إذا قلت: «ذیاك»، و«تیاك»، فتلحقه علامه الخطاب، كما تلحق المكبّر في قوله: «ذاك»، و«تاك».

فأماماً «أولاً» مقصوراً وممدوداً، وهو جمع «ذا» و«تاً»، فإنه يقع على المذكر والمؤنث، فإذا صغرت «أولاً» مقصوراً، فلا إشكال فيه، لأنك تلحق ياء التصغير ثلاثة، وتقلب الله ياء؛ لوقعها موقع مكسور بعد ياء التصغير، ثم تزيد الألف آخرًا عوضاً من ضمة التصغير، فصار اللفظ «أولیاً». فإن قلت: إذا كنت إنما تلحق الألف آخرًا عوضاً من ضمة أولى الأسماء المصقرة، ونحن إذا صغرنا «أولاً» فنضم أولها، ونقول: «ألياً»، فتكون الضمة موجودة، وإذا كانت الضمة موجودة؛ مما وجہ التعويض عن شيء موجود في اللفظ؟ فالجواب أن ضمة أول «ألياً» ليست مجتبلة للتحقیر بمنزلة ضمة أول «كليب»، و«جمیل»، وإنما هي الضمة التي كانت موجودة في حال التكبير في قوله: «أولاً». والذي يدل على ذلك ترکهم ما هو مثله من أسماء الإشارة، واستحقاق البناء بحاله غير مضموم، وذلك قوله: «ذیاً»، و«تیاً». ألا ترى أن الذال والتاء مفتوحتان، كما كانتا قبل التحقیر في «ذا»، و«تاً»، فكذلك ضمة همزة «ألياً» هي الضمة في «ألا»، فلما كانت الضمة في «ألياً» هي الضمة التي كانت موجودة في «ألا» وليس مجتبلة للتحقیر، بقيت بحالها، وعوض الألف في آخره عن ضمة التحقیر.

وأما «ألاء» ممدودة، ففيه نظر، والقول فيه أن «ألاء» وزنها «فعال» كـ«غراب»، وقياس تصغيره لو صغر على حد تصغير الأسماء المتمكنة أن تقول: «هذا أولي»، كما تقول: «عطي»، إلا أنهم لما لم يغيروا أوله عن حاله؛ أرادوا أن يزيدوا في آخره الألف كالعوض من ضمة التحقيق في أوله، فلم تسْعَ زيادتها بعد الهمزة؛ لثلاً يتحوال الممدود عن لفظه، وقد بنوه على المدّ، فزادوا ألف العوض قبل الهمزة، فصار «ألياء» على لفظ «ألياء». هذا رأي سيبويه<sup>(١)</sup>، وهو مذهب المبرد. وأما أبو إسحاق فإنه كان يقدر الهمزة في «ألاء» ألفاً في الأصل، فإذا صغر، دخلت ياء التصغير ثالثةً بعد اللام، فتنقلب ألف الأولى ياء لوقعه ياء التصغير قبلها على حد قلبها في «غلام»، و«عنق»، فتقول: «غليم»، و«عنيق»، ثم أدخلوا ألف المزيدة للتصغير آخرًا، فاجتمع ألفان في التقدير، فقلبت الثانية همزة؛ لاجتماع الألفين، على حد قلبها في «حمراء»، و«صخراء». وهذا أقرب إلى القياس؛ لاعتقاد زيادة ألف التصغير آخرًا على منهاج سائر المبهمات، إلا أنه يضعف من جهة تقدير الهمزة بالألف، فاعرفه.

وأما «الذى» و«التي»، فيحقّران على منهاج تحبير أسماء الإشارة؛ لأن مجراهما في الإبهام واحد بوقوعهما على كل شيء من حيوان وجماجم، كما كانت أسماء الإشارة كذلك، فتركا أوليهما على حاله من الفتح، وتزيد ياء التصغير ثالثة، وتذغمها في الياء التي هي لام الكلمة، وتزيد ألف المزيدة للتصغير آخرًا، فتقول «اللذى»، و«اللتين». قال الشاعر، أنسده أبو العباس [من الرجز]:

— ٨٣٠ . بَغَدَ اللَّتَيَا وَاللَّتَيَا وَاللَّتِي إِذَا عَلَّتْهَا أَنْفُسُ تَرَدَتْ

(١) الكتاب ٤٨٨ / ٣.

٨٣٠ — التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ٤٢٠ / ٤٢٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٧٣ / ٢؛ والكتاب ٣٤٧ / ٢، ٤٨٨ / ٣؛ ولسان العرب ٥ / ٢٤٠ (لتا)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٥٤ / ٦، ١٥٥؛ ولسان العرب ٤٤٦ / ١٥ (تا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨١؛ والمقتضب ص ٢٨٩ / ٢؛ ونواذر أبي زيد ص ١٢٢. الإعراب: «بعد»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بممحونف يقدر بما يناسب السياق، وهو مضارف. «اللتين»: اسم موصول في محل جر بالإضافة. «واللتين»: الواو: عاطفة، و«اللتين»: اسم موصول معطوف في محل جر بالإضافة. «وها»: الواو: اسم موصول معطوف في محل جر بالإضافة. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لفعله متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب يتضمن الشرط. «علتها»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على ألف الممحونة متنعاً لاتفاق الساكنين للتعدّر، والباء: للثانية، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «أنفس»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «تردت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على ألف الممحونة متنعاً لاتفاق الساكنين، للتعدّر والباء: للثانية، وحركت بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

وجملة «إذا علتها.. ترددت»: صلة موصول لـ«التي» لا محل لها من الإعراب. وجملة «علتها أنفس»: مضارف =

وقد حُكِي «اللَّذِيَا»، و«اللَّتِيَا» بضم الأول منها. والأول أقيس؛ لأنَّ هؤلاء يجمعون بين العرض والمعوض.

فإذا ثُبِتَ أو جُمِعَ شَيْئاً من هَذِه الأَسْمَاء، لم تُلْحِقَهُ الْفَاءُ فِي آخِرِهِ مِنْ أَجْلِ الْزِيَادَةِ التِّي لَحِقَتْهُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي التَّشْتِينَيْةِ: «جَاءَنِي اللَّذِيَانِ قَاماً»، وَفِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ: «مَرَرْتَ بِاللَّذِيَيْنِ قَاماً»، و«رَأَيْتَ اللَّذِيَيْنِ قَاماً». وَتَقُولُ فِي الْجَمْعِ: «جَاءَنِي اللَّذِيَيْنَ»، و«رَأَيْتَ اللَّذِيَيْنَ»، و«مَرَرْتَ بِاللَّذِيَيْنَ». وَمِنْ قَالَ: «اللَّذُونَ» فِي الرَّفْعِ، قَالَ: «جَاءَنِي اللَّذِيُّونَ»، فَيُضَمِّنَ الْيَاءُ الْمَشَدَّدَةَ قَبْلَ الْوَاءِ، وَيُكَسِّرُهَا فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، كَمَا يَفْعُلُ فِي الصَّحِيفَ.

وَكَانَ أَبُو الْحَسْنِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْأَلْفَ الْمُزِيدَةَ لِلتَّصْغِيرِ مَقْدَرَةً، وَإِنَّمَا حُذِفتْ لِالتَّقاءِ السَّاکِتَيْنِ، وَبِقِيمَتِهِ مَفْتُوحَةً، لِيَدْلِلَ عَلَى الْأَلْفِ الْمَحْذُوفَةِ عَلَى حَدِّ «الْمُضْطَفَيْنَ» و«الْأَعْلَيْنَ»، فَيَقُولُ: «جَاءَنِي اللَّذِيَيْنَ» بفتح الْيَاءِ، و«رَأَيْتَ اللَّذِيَيْنَ»، و«مَرَرْتَ بِاللَّذِيَيْنَ»، فَيَكُونُ لَفْظُ الْجَمْعِ فِيهِ كَلْفَظُ التَّشْتِينَيْةِ، غَيْرَ أَنَّ نُونَ التَّشْتِينَيْةِ مَكْسُورَةً، وَنُونُ الْجَمْعِ مَفْتُوحَةً. وَتَقُولُ فِي الْمَؤْتَثِ: «اللَّتِيَا»، وَفِي التَّشْتِينَيْةِ: «اللَّتِيَيْنَ» فِي الرَّفْعِ، وَفِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ: «اللَّتِيَيْنَ»، وَفِي الْجَمْعِ: «اللَّتِيَيْتُ» عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ جَمِيعًا.

وَأَمَّا «اللَّاتِي»، فَلَا يُحَقِّرُ عَلَى لَفْظِهِ؛ لَأَنَّهُ جَمَعُ كُثْرَةٍ، فَرَدَوْهُ إِلَى الْوَاحِدِ، وَصَغَرُوهُ، ثُمَّ جَمَعُوهُ بِالْأَلْفِ وَالْتَّاءِ؛ لَأَنَّهُ مَؤْتَثٌ كَمَا يَفْعُلُ بِالْجَمْعِ مِنْ غَيْرِ الْمَبْهُومِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ فِي «جِفَانِ»، و«قِصَاعِ»: «جُفَيْنَاتُ»، و«قُصَيْنَاتُ». قَالَ سَيِّبوُهِ<sup>(١)</sup> اسْتَغْنُوا بِجَمْعِ الْوَاحِدِ الْمَحْقُّرِ السَّالِمِ إِذَا قَلْتَ: «اللَّتِيَيْتُ»، كَمَا اسْتَغْنُوا عَنْ تَحْقِيرِ «الْقَضْرِ»، وَهُوَ «الْعَشِيُّ»، و«الْمَسَاءُ» بِقَوْلِهِمْ: «أَتَانَا مُسَيَّاً وَعُشَيَّاً» وَكَذَلِكَ «اللَّاتِي»، تَقُولُ فِيهَا: «اللَّتِيَيْتُ». وَكَانَ الْأَخْفَشُ يَحْقِرُ الْلَّاتِي عَلَى لَفْظِهِ، فَيَقُولُ: «اللَّوْيَا»، كَأَنَّهُ يَحْذِفُ التَّاءَ مِنْ آخِرِهِ؛ لَثَلَاثَ يَصِيرُ الْأَسْمَ الْمَصْغُرَ بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ الَّتِي لِلتَّصْغِيرِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ، فَيَخْرُجُ عَنْ بَنَاءِ التَّصْغِيرِ، وَيَحْتَاجُ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعِ «اللَّاتِي» عَلَى لَفْظِهَا، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ، كَقَوْلِكَ: «نَفَرُ»، و«قَوْمُ»، وَهُوَ الْقِيَاسُ. وَكَانَ الْمَازِنِيُّ يَقُولُ: إِذَا آلَ الْأَمْرُ إِلَى حَذْفِ حَرْفِ مِنْ أَجْلِ الْأَلْفِ الدَّاخِلَةِ، فَتَحْذِفُ الْأَلْفَ الَّتِي هِيَ بَعْدُ الْلَّامِ، وَهُوَ أُولَى. قَالَ: لَأَنَّ زَائِدَ إِذَا كَانَ فِي تَقْدِيرٍ فَاعِلٌ.

---

= إِلَيْهَا مَحْلُهَا الْجَرِّ. وَجَمْلَةُ «تَرَدَتْ»: جَوابٌ شَرْطٌ غَيْرُ جَازِمٍ لَا مَحْلٌ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «بَعْدَ الْلَّتِيَا وَاللَّتِيَا...». فَقَدْ حُذِفتْ صَلَةُ الْأَسْمَيْنِ الْمَوْصُولِيْنِ. مِنَ النَّحَاةِ مِنْ قَالَ لِتَصْغِيرِ التَّحْبُبِ وَالْتَّعْظِيمِ، وَجَمْلَةُ الْصَّلَةِ لَا مَحْلٌ لَهَا.

## ومن أصناف الاسم

### المنسوب

#### فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: هو الاسم الملحّق بآخره ياءً مشدّدةً مكسوراً ما قبلها، علامة للنسبة إليه، كما ألحّقت الناء علامة للتأنيث، وذلك نحو قولك: «هاشمي»، و«بصري».

\* \* \*

قال الشارح: أعلم أن النسبة التي يقصدها النحوين، ويسمّيها سيبويه<sup>(1)</sup> بالإضافة، هو ما يُنسب إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة أو غير ذلك. يقال: «نسبته إلى بنى فلان»، إذا عزّزتَه إليهم، فهي إضافةً من جهة المعنى، وإن كانت مخالفةً لها من جهة اللفظ؛ وذلك أنت في بالإضافة تذكر الأسمين، وتُضيف أحدهما إلى الآخر، نحو: «غلام زيد»، و«صاحب عمرو»، وفي النسب إنما تذكر المنسوب إليه وحده، ثم تزيد عليه زيادةً تدل على النسب، وتكتفي بتقدّم الموصوف عن ذكر المنسوب، وذلك أن يزاد في آخر المنسوب إليه ياءً مشدّدةً، ويُكسر ما قبل الياء فيما قلت حروفه أو كثّرت؛ وذلك نحو قولك في النسب إلى «هاشم»: «هاشمي»، وإلى قينيس: «قينيسي»، وإلى بغداد: «بغدادي»، وإلى واسط: «واسطي»، وإلى من يبيع الدقيق: «دققيقي»، وإلى من يبيع الثياب الملحّمة: «ملحّمي». والغرض بالنسبة أن يجعل المنسوب من آل المنسوب إليه، أو من أهل تلك المدينة، أو الصنعة، وفائدةً لها فائدةً الصفة.

فإن قيل: ولمْ كانت الياء هي المزيدة دون غيرها؟ فالجواب أن القياس كان يقتضي أن تكون أحد حروف المد واللين لما تقدم من خفتها؛ ولأنها مألفةً زيادتها، إلا أنهم لم يزيدوا الألف؛ لثلا يصير الاسم مقصوراً، فيمتنع من الإعراب، وكانت الياء أخفًّ من الواو، فزيادةً.

(1) الكتاب / ٣٣٥.

فهذه الياء اللاحقة شبيهة بالتاء اللاحقة بالمؤنث، وذلك من قبيل أن الياء علامة لمعنى النسب، كما أن التاء علامة لمعنى التأنيث. وكل واحد منها يمتزج بما يدخل عليه، حتى يصير كجزء منه، وينتقل الإعراب إليه، فتقول: «هذا رجل بصرى»، و«رأيت رجلاً بصرى»، و«مررت برجل بصرى»، كما تقول: «هذه امرأة قائمة»، و«رأيت امرأة قائمة»، و«مررت بامرأة قائمة». فكل واحدة من الزياتين – أعني الياء في النسب والتاء في المؤنث – حرف إعراب لما دخل فيه. وإنما صارا منزلة الجزء مما دخلا فيه من قبيل أن العلامة أحذثت في كل واحد من المنسوب والمؤنث معنى لم يكن، فصار الاسم بالعلامة مركباً، والعلامة فيه من مقوماته، فتنزلت العلامة في كل واحد منها منزلة أداة التعريف في «الرجل» و«الغلام»، فكما أن الألف واللام جزء مما دخلتا فيه، فكذلك ياء النسب وتاء التأنيث. والذي يدل على أن الألف واللام جزء مما دخلتا فيه أن العامل يتخطاها إلى ما بعدهما من الاسم المعروف، فيعمل فيه.

إنما كانت ياء النسب مشددة لأمرئين: أحدهما أن لا تلتبس بباء المتكلّم، والثاني أنها لو لحقت خفيفة، وما قبلها مكسورة؛ لشُقُّ عليها الضمة والكسرة، كما ثقلتا على القاضي والداعي، وكانت معرّضة للحذف إذا دخل عليها التنوين، فحضرنها بالتضييف، ووقع الإعراب على الثانية، فلم تشُقْ عليها ضمة ولا كسرة؛ لسكون الياء الأولى. وإنما كان ما قبلها مكسوراً لأمرئين: أحدهما أنها مدة ساكنة، وإنما ضُوِّعت خوفَ اللبس، وحرف المد لا تكون حركة ما قبله إلا من جنسه. الأمر الثاني: أنه لما وجب تحريك ما قبلها لسكونها، لم يفتح لثلا يلتبس بالمثنى، فكانت الكسرة أخف من الضمة، فعدلوا إليها.

فإن قيل: فهل هذه الياء حرف، أو اسم؟ فالجواب أنها حرف كتاء التأنيث، لا موضع لها من الإعراب. وذهب الكوفيون إلى أنها اسم في موضع مجرور بإضافة الأول إليه، واحتجوا بما يُحكى عن العرب: «رأيت التيميَّ تَيْمَ عَدِيَّ» بـ«تَيْمَ» الثاني، جعلوه بدلاً من الياء في «التيمي». وإذا كان بدلاً منه، كان اسمًا؛ لأن حكم البدل حكم المبدل منه. وهو فاسدٌ من قبيل أن الياء حرفٌ معنى دالٌ على معنى النسب، كما أن تاء التأنيث حرف دالٌ على معنى التأنيث، وليس كناية عن مسمى؛ فيكون لها موضع من الإعراب، مع أن الاسم الذي له موضع من الإعراب هو الذي يتعدّر ظهور الإعراب في لفظه، فيُحکم على محله. وأما ما حکوه من قولهم: «رأيت التيميَّ تَيْمَ عَدِيَّ»، فإن صحت الرواية، فهو محمول على حذف المضاف، كأنه لما ذكر «التيمي»، دل ذكره إيه على «صاحب»، فأضمره للدلالة عليه، فكأنه قال: «صاحب تَيْمَ عَدِيَّ أو «ذا تَيْمَ عَدِيَّ»، ثم حذف المضاف، وأبقى المضاف إليه على

حاله من الإعراب، وجعله، وإن لم يُذَكَّر، بمنزلة الثابت الملفوظ به، ونظيره قوله [من المتقارب]:

أَكَلَ امْرِئٌ تَخْسِيْنَ امْرَأً      وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا<sup>(١)</sup>

فإنه خفض «نارًا» على تقدير: وكل نار، ومثله قوله: «ما كُلَّ سَوْدَاءَ ثَمَرَةً، وَلَا  
بَيْضَاءَ شَحْمَةً»<sup>(٢)</sup>، وقد تقدم نحو ذلك.

### [النَّسَبُ الْحَقِيقِيُّ وَالنَّسَبُ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ]

قال صاحب الكتاب: وكما انقسم التأنيث إلى حقيقي وغير حقيقي فكذلك النسب، فال حقيقي ما كان مؤثرا في المعنى، وغير الحقيقي ما تعلق باللفظ فحسب، نحو: «كُرْسِيٌّ»، و«بَرْدِيٌّ». وكما جاءت النساء فارقة بين الجنس وواحده، فكذلك الباء، نحو: «رُومِيٌّ»، و«رُومٌ»، و«مَجُوسِيٌّ»، و«مَجُوسٌ».

\* \* \*

قال الشارح: قد أيدَ صاحب الكتاب بما ذكره قوَّةُ المشابهة بين النسب والتأنيث، وذلك أنَّ التأنيث كما يكون حقيقياً وغير حقيقي. فال حقيقي ما كان مسمى مؤثثاً، فدخلت العالمة في اسمه للإيدان بذلك. وغير الحقيقي ما تعلق التأنيث باللفظ دون مدلوله، نحو: «قَرْزِيٌّ»، و«غُرْفَةٌ». فكذلك النسب قد يكون حقيقياً وغير حقيقي، فال الحقيقي ما كان مؤثراً، أي: دالاً على نسبة إلى جهة من الجهات المذكورة كالآب والبلدة والصناعة، نحو: «هاشميٌّ»، و«بَصْرِيٌّ»، و«مُلْحَمِيٌّ». وغير الحقيقي ما لا يدل على نسبة إلى شيء مما ذُكر، بل يكون اللفظ المنسوب بأن يكون في آخره زيادة النسب، كقولنا: «كُرْسِيٌّ»، و«بَرْدِيٌّ»، و«قُمْرِيٌّ»، و«بُخْتِيٌّ». ألا ترى أن «كُرساً» من «كُرْسِيٌّ» ليس بأب، ولا بلدة، ولا شيء مما يناسب إليه، وإنما هو شيء تعلق باللفظ. ويؤيد ذلك عندي أن «كرسيًّا»، و«برديًّا» اسمان كما ترى، ولو كانوا منسوبين حقيقة؛ لخرجها إلى حيز الصفة، كما خرج «هاشيم» و«قَنِيسٌ» إلى حيز الصفة في قوله: «رَجُلٌ هاشميٌّ وقَنِيسِيٌّ». قال: ويؤيد عندي قوَّةُ الشَّبَهِ بينهما أنه كما يفصل بناء التأنيث بين الواحد وجنسه في نحو: «ثَمَرَةً»، و«ثَمَرٍ»، و«شَعِيرَةً»، و«شَعِيرٍ»، كذلك فصل بينهما بباءي النسبة، فقالوا في الواحد: «رُومِيٌّ»، وفي الجمع: «رُومٌ»، وقالوا: «زَنجِيٌّ»، وفي الجمع: «زَنجٌ»، و«مَجُوسِيٌّ»، و«مَجُوسٌ».

(١) تقدم بالرقم ٣٩٧.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في لسان العرب ١١/٥٩١ (كل)، والفاخر ص ١٩٥؛ ومجمع الأمثال ٢/٢٨١؛ والمستقصي ٢/٣٢٨؛ والوسيط في الأمثال ص ١٦٦. يُصرِب في اختلاف أخلاق الناس وطبعهم. وقيل: يُصرِب في موضع التهمة.

وإنما قال: «بين الواحد وجنسه»، ولم يقل: «بين الواحد وجمعه» لأنّ نحو: «تَمْرٌ»، و«شعير» في الحقيقة جنس دالٌ على الكثرة، وليس بتكسير، وقد تقدّم الكلام على ذلك، فاعرفه.

### [التغييرات التي تحدثها النسبة في الاسم]

قال صاحب الكتاب: والنسبة مما طرق على الاسم لتغييرات شئٍ؛ لانتقاله بها عن معنى إلى معنى، وحال إلى حال. والتغييرات على ضربين: جارية على القياس المطرد في كلامهم، ومعدلة عن ذلك.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن النسب يُحدث في الاسم المنسوب تغييرات، منها زيادة ياءِ النسب في آخره، وكسرُ ما قبلها، وجعلُ الباءين منتهي الاسم وحرف الإعراب. فهذا أول تغيير تطرق إلى اللفظ بسبب النسب. وإنما تطرق التغيير إلى اللفظ لتغيير المعنى. ألا ترى أنك إذا نسبت إلى علم، استحال نكرة بحسب تدخله أداة التعريف كالثنية والجمع، وصار صفة بمنزلة المشتقة بعد الجمود، ويرفع فاعلاً بعده، إما مظهراً، وإما مضمراً، تقول: «مررت برجل تميمية أبوه، وأخر هاشمي أخيه». فهذا قد جمَّع التغييرات الثلاث: التنكير بكونه قد صار صفة للنكرة، والصفة؛ بجرِيَانِه على ما قبله جزءِ الصفة، ورفعه الظاهر بعده، فهو كـ«الحسن الوجه» في أحكامه.

وقوله: «لانتقاله من معنى إلى معنى» إشارة إلى ما ذكرناه من تنكيره وخروجه إلى الوصفية. وقوله: «من حال إلى حال» إشارة إلى تغيير اللفظ.

وجملة الأمر أن تغيير النسب على ضربين: أحدهما قياس مطرد لكثرة عنهم، فيجري لذلك مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول. والآخر ما لا يطرب في القياس، بل يُسمع ما قالوه، ولا يتجاوز. وستقف على ذلك مفصلاً مشروحاً إن شاء الله.

### فصل

### [حذف الناء ونوئي الثنوية والجمع في النسبة]

قال صاحب الكتاب: فمن الجارية على قياس كلامهم: حذفهم الناء ونوئي الثنوية والجمع، كقولهم: «بغريبيّ»، و«هنديّ»، و«زيديّ»، في «البصرة»، و«هندان»، و«زيدون») اسمين. ومن ذلك: «قُنْشريّ»، و«قصيبنيّ»، و«بيكريّ»، فيمن جعل الإعراب قبل النون. ومن جعله معتقب الإعراب قال: «قُنْشرينيّ». وقد جاء مثل ذلك في الثنوية. قالوا: «خليلانيّ»، و«جاءني خليلان» اسمَ رجل. وعلى هذا قوله [من الطويل]:

## ٨٣١- ألا يا ديار الحَيِّ بِالسَّبْعَانِ [أَمْلَ عَلَيْهَا بِالبَّلَى الْمُلْوَانِ]

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن حذف تاء التأنيث قد كثر عنهم وأطرب، حتى صار قياساً، يسمح ما قالوه، ويُحمل عليه نظائره، فإذا نسبت إلى اسم في آخره تاء التأنيث، حذفتها، لا يجوز غير ذلك، فتقول في النسب إلى «البصرة»: «بَصَرِيَّ»، وإلى «مَكَّةَ»: «مَكْيَّ»، وإلى «الْكُوفَةَ»: «كُوفِيَّ» وإلى «فَاطِمَةَ» «فاطِمِيَّ». وإنما أسقطت التاء من النسب؛ لأنها لو بقيناها في الاسم على ما كانت عليه قبل النسب، لوجب أن نقول: «بَصَرَتِيَّ»، و«كُوفَتِيَّ»، و«مَكْيَّ» في الرجل يُنسب إلى البصرة والمكة، ولزمنا أن نقول إذا نسبنا امرأة إلى ما فيه تاء التأنيث: «بَصَرَتِيَّةَ»، و«كُوفَتِيَّةَ»، و«مَكْيَّةَ»، و«فَاطِمَتِيَّةَ»، فكان يجمع في الاسم الواحد تاءان للتأنيث، وذلك لا يجوز. وأيضاً فإن ياء النسب، لما كانت مُشَابِهةً لتاء التأنيث من الجهات المقتدية، لم يُجمع بينهما، كما لم يُجمع بين علامتي نسبة.

وأتنا نونا الثنوية والجمع، فلا تثبات أيضاً مع ياء النسبة، وذلك إذا سميـنا رجلاً بشئ، أو مجموع جمع السلامـة، قلـنا فيه مذهبـان:

٨٣١ - التخريـج: البيت لـابن أحـمـرـ في دـيوـانـه صـ ١٨٨؛ وـشـرحـ الأـشـمـونـيـ ٨٤٩/٣؛ ولـابـنـ مـقـبـلـ في دـيوـانـه صـ ٣٣٥؛ وإـصـلاحـ الـمـنـطـقـ صـ ٣٩٤؛ وـخـزانـةـ الـأـدـبـ ٧/٣٠٣، ٣٠٢؛ وـسـمـطـ الـلـالـيـ صـ ٥٣٣؛ وـشـرحـ أـبـيـاتـ سـبـبـويـهـ ٤٢٢/٢؛ وـشـرحـ التـصـرـيـحـ ٢/٣٢٩، ٣٢٩؛ وـالـكـتـابـ ٤/٢٥٩؛ ولـسانـ الـعـربـ ١٥٠/٨ (سبـعـ)، ٦٣١/١١ (مـلـلـ)، ٢٩١/١٥ (مـلـلـ)؛ وـمعـجمـ ماـ استـعـجمـ صـ ٧١٩؛ وـلـاحـدهـماـ فيـ مـعـجمـ الـبـلـدـانـ ١٨٥ (الـسـبـعـانـ)؛ وـالـمـقـاصـدـ الـنـحـوـيـةـ ٤/٥٤٢؛ وـبـلـ نـسـبـةـ فيـ الـخـصـائـصـ ٢٠٢/٣؛ ولـسانـ الـعـربـ ٤/٥٩١ (عـفـرـ). وـبـرـوىـ:

ألا يا ديار الحَيِّ بِالسَّبْعَانِ عَفَّتْ جَجَاجَبَعْدِي وَهُنْ ثَمَانِي  
وهو بهذه الرواية لـشـاعـرـ جـاهـلـيـ منـ بـنـيـ عـقـيلـ فيـ خـزانـةـ الـأـدـبـ ٧/٣٠٦؛ وـمعـجمـ الـبـلـدـانـ ٣/١٨٥.  
الـلـغـةـ: السـبـعـانـ: اـسـمـ وـاـدـ. أـمـلـ: طـالـ. الـمـلـوـانـ: الـلـلـيـلـ وـالـنـهـارـ.

الـمـعـنىـ: يـخـاطـبـ الشـاعـرـ الـدـيـارـ الـكـائـنـةـ بـالـسـبـعـانـ، وـالـتـيـ تـعـاقـبـ عـلـيـهـ الـأـيـامـ وـالـلـيـالـيـ بـالـبـلـيـ. الإـعـرابـ: «أـلـاـ» حـرـفـ اـسـتـنـاتـحـ. «يـاـ»: حـرـفـ نـدـاءـ. «ديـارـ»: مـنـادـيـ مـنـصـوبـ، وـهـوـ مـضـافـ. «الـحـيـ»: مـضـافـ إـلـيـهـ مـجـرـورـ. «بـالـسـبـعـانـ»: جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـمـحـذـوفـ حـالـ مـنـ «ديـارـ». «أـمـلـ»: فـعـلـ مـاضـ. «عـلـيـهـ»: جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـ«أـمـلـ». «بـالـبـلـيـ»: جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـانـ بـ«أـمـلـ». «الـمـلـوـانـ»: فـاعـلـ مـرـفـوعـ بـالـأـلـفـ.

وـجـمـلـةـ «أـلـاـ يـاـ دـيـارـ..»: اـبـتـدـائـيـةـ لـاـ محلـ لـهـاـ مـنـ الإـعـرابـ. وـجـمـلـةـ «أـمـلـ الـمـلـوـانـ»: فـيـ محلـ نـصـبـ حـالـ.

وـالـشـاهـدـ فـيـ قـوـلـهـ: «بـالـسـبـعـانـ» فـإـنـهـ فـيـ الـأـصـلـ، مـشـئـ «سبـعـ»، ثـمـ سـقـيـ بـهـ، فـصـارـ عـلـمـاـ عـلـىـ مـكـانـ بـعيـنهـ، وـقـدـ اـسـتـعـمـلـهـ الشـاعـرـ هـنـاـ بـالـأـلـفـ، وـهـوـ مـجـرـورـ، فـذـلـ علىـ أـنـهـ عـاـمـلـهـ كـمـاـ يـعـاـمـلـ الـمـفـرـدـاتـ، نـظـرـاـ إـلـىـ مـعـنـاهـ الـعـارـضـ بـعـدـ صـبـرـوـرـتـهـ عـلـمـاـ، وـلـوـ نـظـرـ إـلـىـ مـعـنـاهـ الـأـصـلـيـ، وـعـاـمـلـهـ مـعـاـمـلـةـ الـمـشـئـ، لـقـالـ: «بـالـسـبـعـينـ».

أحدهما، وهو الأجود، أن تحكي الإعراب قبل التسمية، فتقول: «هذا زيدان»، و«رأيت زيدَيْنَ قائِمَا»، و«مررت بزيدَيْنَ جالِسَا»، فتُغَرِّبُه بالحروف، كما كان إعرابه قبل التسمية بها. فعلى هذا إذا نسبت إلى شيء من ذلك، حذفت علامتي الثنوية والجمع، فتقول: «هذا زَيْدِي»، و«رأيت زيدَيْاً»، و«مررت بزيدَيْيَاً»، و«هذا مُسْلِمِي»، و«رأيت مُسْلِمِيًّا»، و«مررت بمسْلِمِيًّا». وذلك أنك لو أبقيتهما، وقلت: «مسْلِمُونِي»، و«مسْلِمَانِي»، لجمعت في الاسم الواحد بين إعرابين: أحدُهُما بالحروف، والأخر بالحركات الكائنة على علامة النسب. وذلك لا يجوز، مع أنه كان يجوز أن تثنية، وتجمعه بالواو والنون، فتقول: «مسْلِمَانِيَّاتِنَّ»، و«مسْلِمُونِيُّونَ»، فيُجمع أيضًا في الاسم الواحد إعرابان بالحروف، وكلاهما فاسد.

والثاني أن لا تحكي الإعراب بعد التسمية، وتُجْرِي الإعراب في الثنوية على النون، وتجعل قبل النون ألفًا لازمةً، وتجعله من قبيل «عُثمانَ»، و«مَرْزاً»، فتقول: «هذا مُسْلِمَانُ»، و«رأيت مُسْلِمَانَ»، و«مررت بمسْلِمَانَ». وتقول في الجمع: «هذا مُسْلِمَيْنَ»، و«رأيت مُسْلِمَيْنَ»، و«مررت بمسْلِمَيْنَ»، وقد تقدَّم ذلك. فعلى هذا، تكون النسبة إليه بإثبات علامة الثنوية والجمع من غير حذف شيء منها، فتقول: «هذا زيدانِيًّا»، و«رأيت زيدانِيًّا»، و«مررت بزيدانِيًّا»، وتصرفه عند اتصال ياءِي النسبة به، كما تصرف نحو: «مساجِدَ» إذا اتصل به تاءُ التأنيث، نحو: «صَيَاقِلَةَ»، و«صَيَارِفَةَ». وقد جاء «خَلِيلَانُ» اسمًا، ونسِبوا إليه «خَلِيلَانِيًّا». وقد جاء في أسماء الأمكنة ما هو على طريق الثنوية، كما جاء فيها ما هو على طريقة الجمع، قالوا: «سَبْعَانَ»، وهو اسمُ مكانٍ كأنه تثنية «سَبْعَ»، ولا يكون: «فَعْلَانُ»؛ لأنَّه لا نظير له، وأمَّا قوله [من الطويل]:

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَّلَ عَلَيْهِ بِالْبِلَى الْمَلَوَانِ

فإنَّ الشعر لابن مُقْبِلَ، الشاهدُ فيه أنَّه أغَرَّه بالحركات، وألزمهَ الألفَ، فعلى هذا النسبة إليه سَبْعَانِيًّا؛ لأنَّ الألفَ فيه ليست للدلالة على الإعراب؛ إنَّما هي بمنزلة الألف في «رَعْفَرَانِ»، والمعنى أنَّه يتأسف على ديار قومه بهذا المكان، ويُخْبِرُ أنَّ المَلَوَانِينَ، وهما الليل والنهر أبلِيَاها ودرساها.

وأمَّا نحو: «قِنْسَرِينَ»، و«نَصِيبِينَ»، و«يَبْرِينَ» ونحوُهُنَّ من أسماء المواقع كـ«فِلَسْطِينَ»، و«سَيْلَحِينَ»، و«مَاكِسِينَ»، فأمَّا «قِنْسَرِينَ»، فمدينةٌ دائرةٌ بالشام؛ وأمَّا «نصِيبِينَ» فمدينةٌ بالجزيرة؛ وأمَّا «يَبْرِينَ» فموقعٌ بالشام أيضًا، و«سَيْلَحُونَ» قريةٌ بفارس، و«ماكِسِونَ» موقعٌ بالخابور، فهذه الأسماء كلُّها من قبيل ما سمِيَ بجمع، كأنَّهم جعلوا كلَّ جهة «قَنْسَرًا»، و«نَصِيبًا»، و«يَبْرِرًا»، ثُمَّ جمعوه بالواو والنون، وسمِّوا به. وفيه المذهبان: منهم من يجعل الإعراب في النون، ويلزِمُه الياءُ، فيقول: «هذا قَنْسَرِينُ»، و«رأيت قَنْسَرِينَ»، و«مررت بقَنْسَرِينَ». فعلى هذه اللغة لا تُحذف شيءًا منه إذا نسبت

إليه، وتقول: «هذا قنسرٍينيّ»، و«رأيت قنسرٍينيًّا»، و«مررت بقنسرٍينيًّا»، فاعرفه.

### فصل

#### [[النسبة إلى الاسم الثلاثي المكسور العين]]

قال صاحب الكتاب: وتقول في «نَمِرٌ»، و«شَقِرَةٌ»، و«الدُّلْلِيلُ»، ونحوها مما كسرت عينه: «نَمَرِيّ»، و«شَقَرِيّ»، و«دُلَّلِيّ» بالفتح قياس مُثُلِّثٌ، ومنهم من يقول: «يَثْرِبِيّ»، و«تَغْلِبِيّ» فيفتح، والشائع الكسر.

\* \* \*

قال الشارح: ومما يلزم التغيير فيه ويطرد وذلك بأن يكون الاسم المنسوب إليه على ثلاثة أحرف ثانية مكسورة، فإذا نسبت إليه. فتحت ثانية. تقول في النسب إلى «نَمِرٌ»: «نَمَرِيّ»، وإلى «شَقِرَةٌ»: «شَقَرِيّ»، وإلى «الدُّلْلِيلُ»: «دُلَّلِيّ». ولو سميت رجلاً بـ«ضُرِبَ»، ثم نسبت إليه، لقلت: «ضُرَّبِيّ». ولو نسبت إلى «إِلِيلٍ»، لقلت: «إِبَلِيّ» بالفتح. وإنما فتحوا العين استثنالاً لتوالي الكسرتين والياءين في اسم ليس فيه حرفٌ غير مكسور إلا واحدٌ. قوله: «مُثُلِّثٌ»، أي: مستقيم. يقال: «طريق متلثٌ»، أي: ممتدةً مستقيمةً

فاما مثل «تَغْلِبٌ»، و«يَثْرِبٌ» مما هو على أربعة أحرف، فالباب أن تأتي به على لفظه من غير تغيير، فتقول: «تَغْلِبِيّ»، و«يَثْرِبِيّ»، و«مَغْرِبِيّ»؛ لأن في حرفين غير مكسوريين: التاء من «تغلب» مفتوحة، والعين ساكنة. ومنهم من يفتح ويقول: «تَغْلِبِيّ»، و«يَثْرِبِيّ»، و«مَغْرِبِيّ». ويشبهون المكسور منه بالمكسور في «شَقِرَةٌ»، و«نَمِرٌ»، ولم يحفلوا بالساكن، كأنهم نسبوا إلى «تَلِبٍ» من «تَغْلِبٍ»، وأهملوا العين لسكونها، وكذلك ما كان مثله. وليس ذلك بقياس عند سيبويه والخليل<sup>(١)</sup>، وهو عند أبي العباس المبرد قياسٌ مطردٌ، فاما نحو: «عُلَيْطٌ»<sup>(٢)</sup>، و«هُدَيْدٌ»<sup>(٣)</sup>، فلا مقال في بقائه على لفظه من غير تغيير؛ لتحرّك الحرف الثاني منه، فاعرفه.

### فصل

#### [[النسبة إلى «فعيلة» و«فعولة» و«فعيلةٌ»]]

قال صاحب الكتاب: وتحذف الياء والواو من كل «فعيلة»، و«فعولة»، فيقال

(١) الكتاب /٣، ٣٤٠، ٣٤١.

(٢) العَلَيْطُ: القطيع من الغنم، ورجل عَلَيْطٌ: عريض. ولبن عَلَيْطٌ: ضخم عظيم. (لسان العرب ٧/٣٥٥ (عليط)).

(٣) الْهَدَيْدُ: اللبن الخاثر جداً، ورجل هَدَيْدٌ: ضعيف البصر. (لسان العرب ٤٣٥/٣ (هديد)).

فيهما: «فعليّ»<sup>(١)</sup>، نحو قوله: «حَنْقِي»، و«شَتْنِي»، إِلَّا ما كان مضاعفاً أو معتلًّا العين، نحو: «شَدِيدَة»، و«طَوِيلَة»، فإِنَّك تقول فيهما: «شَدِيدِي»، و«طَوِيلِي»، ومن كُلِّ «فَعِيلَة»، فيقال فيها: «فَعَلِيّ»، نحو: «جَهَنَّمِي»، و«غَفَلِي».

\* \* \*

**قال الشارح:** ومن التغيير اللازم حذف الياء والواو من «فَعِيلَة»، و«فَعِيلَةً»، و«فَعُولَةً»، وذلك إذا نسبت إلى مثل «خَنِيفَةً»، و«رَبِيعَةً»، و«جَهَنَّمَةً»، فتقول: «حَنْقِيًّا»، و«رَبِيعِيًّا»، و«جَهَنَّميًّا». وتعمل ثلاثة أشياء: تحذف تاء التأنيث، ثم ياء «فَعِيلَةً»، وتُنقله من «فَعِيلٍ» مكسور العين إلى «فَعَلٍ» مفتوح العين. أما حذف تاء التأنيث، فعلى الجادة، وأما حذف الياء فلأنها في نفسها مستقلة مع كونها زائدة، وقد حصل في الكلمة أسباب أوجبت تَقْلِيلًا، وهو أنه اجتمع فيها ياء «فَعِيلَةً» أو «فَعِيلَةً»، مع كسر ما قبل عَلَم النسبة، وبائي النسبة. وكل ذلك من جنس واحد، فاستُقلَّ اجتماعها. والنسبُ باب تغيير، فحذفوا الياء تخفيفاً. وذلك لأنَّهم قد حذفوها من «فَعِيلٍ»، و«فَعِيلِيًّا»، نحو: «ثَقْفِيًّا»، و«سُلْمِيًّا»، وليس في الاسم إِلَّا تغييرٌ واحدٌ، وهو تغييرُ حركةٍ آخِرٍ بالكسر للحاق بباقي النسبة، وإن لم يكن ذلك بالقياس عند سيبويه<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان حذفها فيما لا ياء فيه جائزًا، كان فيما فيه الياء لازماً، لأنَّ فيه تغييرَين: تغيير حركة، وحذف حرف. والكلمة كلما ازداد التغييرُ فيها، كان الحذف فيها أَلْزمَ. ولما حذفت الياء، بقيت الحروفُ التي كانت قبل الياء مكسورات، وهنَّ ثوانٍ، فبقي بعد حذف الياء والتاء «خَنِيفَاً»، و«رَبِيعَاً» مثل «نَمِيرٍ»، ففتح في النسب، قيل: «حَنْفِيًّا»، و«رَبِيعِيًّا»، كما تقول في «نَمِيرٍ»: «نَمَرِيًّا»، إِلَّا أن يكون مضاعفاً أو معتلًّا العين، فإِنَّك لا تحذف الياء منها، نحو النسب إلى «شَدِيدَة»، و«طَوِيلَةً»، و«جَلِيلَةً»، فتقول: «شَدِيدِيًّا»، و«طَوِيلِيًّا»، و«جَلِيلِيًّا»؛ لأنَّك لو حذفت الياء، لوجب أن يقال: «شَدِيدٌ»، فيجتمع حرفان من جنس واحد، وهو مما يستثنونه.

وكذلك لو نسبت إلى بني طويلة، وبني حُويزة، وهم في التَّيْمِ، قلت: «طَوِيلِيًّا»، و«حُويزِيًّا». والتصريفُ يُوجِبُ أنَّ الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها، قُلْبت الْفَاءُ، كقولهم: «دَارٌ»، و«مَالٌ». وحذف التاء إنما هو لضرب من التخفيف، فلما آل الحال إلى ما هو أَبْلَغُ منه في الثقل، أو إلى إعلال الحرف، احتمل ثقله، وأفْزَ على حاله. وقد جاء فيما فيه التاء أسماء قليلة بإثبات الياء، ولا يقاس عليها. فمما جاء منه بإثبات الياء فما

(١) أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة إثبات الياء.

انظر: في أصول اللغة /٢، ٨٥، ٨٦؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية. ص ٣٠٥.

(٢) الكتاب /٣، ٣٣٥.

حکاه سیبویه<sup>(١)</sup>، قالوا فی «سَلِیْمَة»: «سَلِیْمِی» وفی «عَمِیرَة» کلب: «عَمِیرِی». قال یونس: وهذا قلیل<sup>(٢)</sup>، وقالوا فی «خُرَبَیَّة»: «خُرَبَیِّی» وقالوا فی النسب إلی «سَلِیْقَة»: «سَلِیْقِیَّة»، والسلیقة: الطبیعة. وقالوا: «رماح رُدَینَیَّة»، وهي منسوبة إلی «رُدَینَة».

واما «فَعُولَة» فحكمها فی النسب عند سیبویه<sup>(٣)</sup> حکم «فعیلة»، فتسقط الواو كما سقطت الياء، ويقتصر عین الفعل المضمومة كما فتح المكسورة، وحجته فی ذلك أنه قد وجد فی «فَعُولَة» من الثقل ما وُجد فی «فعیلة»، فكانت مثلها، مع أن العرب قد قالت فی النسب إلی «شَنْوَة»: «شَنَّیَّة».

واما أبي العباس المبرد فإنه كان يخالفه فی هذا الأصل، ويجعل «شَنَّیَّة» من الشاذ، فلا يجوز القياس عليه، وفرق بين الواو والياء بأشياء، منها: أنه قال لا خلاف بينهم أنه ينسلب إلی «عَدِیَّ»: «عَدَوَیَّ»، وإلی «عَدُوَّ»: «عَدُوَّیَّ»، ففصلوا بين الواو والياء، فأقرروا الواو على حالها، وغيروا الياء. ومن ذلك أنهم يقولون فی النسبة إلی «سَمْرَة»: «سَمْرِیَّ»، وإلی «نَمِرٍ»: «نَمَرِیَّ»، فغيروا فی «نمر» من أجل الكسرة، ولم يغيروا فی «سَمْرِیَّ»؛ لأن المستقل اجتماع الياءات والكسرات. فلما خالفت الصمة الكسرة فی «نمر»، و«سمرة»، والواو الياء فی «عَدِیَّ»، و«عَدُوَّ»، وجب أن تختلف الياء فی «فعیلة» الواو فی «فَعُولَة». وقول أبي العباس متبين من جهة القياس. وقول سیبویه أشد من جهة السمع، وهو قولهم: «شَنَّیَّة»، وهذا نص في محل النزاع.

### فصل

#### [النسبة إلی الاسم الذي قبل آخره ياء مشددة]

قال صاحب الكتاب: وتُحدَف الياء المتحركة من كل مثال، قبل آخره ياءً ممددةً إحداها في الأخرى، نحو قوله في «أَسِيدَّ»، و«حَمَيْرَ»، و«سَيْدَّ»، و«مَيْتَ»: «أَسِيدِيَّ»، و«حَمَيْرِيَّ»، و«سَيْدِيَّ»، و«مَيْتِيَّ».

\* \* \*

قال الشارح: الباب في كل اسم قبل آخره ياءً مشددةً أن تفک الاذمام، وتحذف الياء المتحركة، فتقول في «أَسِيدَّ»، و«حَمَيْرَ»، تصغير «أَسَوَّدَ»، و«حِمارِ»: «أَسِيدِيَّ»، و«حَمَيْرِيَّ». ومثله في النسب إلى «سَيْدَّ»، و«هَيْنَ»: «سَيْدِيَّ»، و«هَيْنِيَّ». وإنما حذفوا الياء؛ لثقل الاسم باجتماع ياءين وكسرتين بعدهما ياء الإضافة، فشقّل عليهم اجتماع هذه المتجمانسات، فحذفوا الياء تخفيفاً، وخضوا المتحركة بالحذف؛ لأنّه أبلغ في التخفيف،

(١) الكتاب ٣٣٩/٣.

(٢) الكتاب ٣٣٩/٣. وفيه: (هذا قليل خبيث).

(٣) الكتاب ٣٣٩/٣، ٣٤٥.

لأنَّ الاسم يُنْقَص ياءُ فيِخِفَّتْ. ولو حذفوا الياءُ الساكنة، لبقيت الياءُ المكسورة، فتتوالى الكسرتان، ولأنَّهم يقولون قبل النسبة: «مَيْتُ»، و«مَيْتَ»، و«هَيْنُ»، و«هَيْنَ»، فيُخَفِّفُونَ بحذف الياء المتحرَّكة استثناءً، فإذا نسبوا وجاؤوا بـياءَ النسبة، لزموا التخفيف على ذلك المنهاج، فاعرفه.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: قال سيبويه<sup>(١)</sup>: «ولَا أَظْنَتْهُمْ قَالُوا: «طَائِيَّةٌ»، إِلَّا فِرَارًا مِنْ «طَيْبَيِّيَّةٍ»، وَكَانَ الْقِيَاسُ «طَيْبَيِّيَّةٍ»، وَلَكَثُرَمْ جَعَلُوا الْأَلْفَ مَكَانَ الْيَاءِ؛ وَأَمَّا «مُهَيْمِمٌ» تَصْغِيرُ «مُهَوْمٌ» فَلَا يَقُولُ فِيهِ إِلَّا «مُهَيْمِمٌ» عَلَى التَّعْوِيْضِ، وَالْقِيَاسُ فِي «مُهَيْمِمٌ» مِنْ «هَيْمَمَهُ»: «مُهَيْمِمٌ» بِالْحَذْفِ.

\* \* \*

قال الشارح: القياس في النسبة إلى «طَيْبَيِّةٌ» بوزن «طَيْبَيِّعٌ»: «طَيْبَيِّيَّةٌ»، لكنَّهم جعلوا مكانَ الياءِ أَلْفًا تخفيفًا، لأنَّه أَخْفَفُ. وله نظائر، وإنْ كانَ الجُمِيع شادًّا غَيْرَ مقيسٍ عليه. فمن ذلك قولهم في النسبة إلى «زَيْبَنَةً»: «زَبَانِيَّةً». وقالوا في «يَوْجَلُ»: «يَا جَلُّ» لأنَّهم اجتزووا بأحد الشرطين في قلب الياءِ أَلْفًا، وهو افتتاحُ ما قبلها. وقولُ سيبويه: «لَا أَظْنَتْهُمْ قَالُوا طَائِيَّةٌ إِلَّا فِرَارًا مِنْ طَيْبَيِّيَّةٍ»، يريده: فرارًا من اجتماع الأمثال والأشباه، وهو الياءُ والكسرة، وياءُ النسبة.

وأَمَّا «مُهَيْمِمٌ» فهو على ضربتين: يكون تصغيرًا «مُهَوْمٌ» من قولهم: «هَوْمَ»، «يَهُوْمَ» إذا نام، وذلك لأنَّك لـمَا صغرته، حذفت إحدى الواوين؛ لأنَّها زائدةٌ يخرج بها الاسمُ عن بناء التصغير، كما تحذف إحدى الدالَّتين من «مُقَدَّمٌ»، فيصير «مُهَيْمُومٌ»، فتقلب الواو ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير قبلها، كما قلبتها في «أَسِيدٌ»، ثمَّ لك وجهان: إن شئت أن تُعُوضَ، وإن شئت لا. فإذا نسبت إليه، لزم التَّعْوِيْضُ لتفصل الياءُ الساكنة بين الياءين الشَّقيليتَين، ولم يُحذفوا الياءُ الخفيفة؛ ثلَّا يصير إلى مثل «حُمَيْرِيَّةٌ»، فيلزمُ فيه حذفُ يائين، فتقول: «مُهَيْمِمٌ» خفيفة. والذِّي فيه عندى أنَّك لما صغرت «مُهَوْمَماً»، لم تحذف منه شيئاً، لأنَّ الواو الثانية وقعت رابعةً موضع العوض، ولم تُحذف، وقلت: «مُهَيْمِمٌ»، كما تقول في «كَدِيْوَنَ»: «كُدَيْيَنُ» فإذا نسبت إليه؛ قلت: «كَدِيْبَيِّنِيَّةٌ» فـكذلك تقول: «مُهَيْمِمٌ».

وأَمَّا «مُهَيْمِمٌ» من «هَيْمَمَهُ الْحُبُّ»، فهو اسم فاعلٌ على زنة «مُفَعَّلٌ»، وليس بمصغر، فتحتاجَ فيه إلى تعويض، فإذا نسبت إليه؛ قلت: «مُهَيْمِمٌ»، فـتعملُ فيه ما عملت بـ«حُمَيْرِيَّةٌ»، فاعرفه.

### فصل

[النسبة إلى المعتل اللام من «فعيل» و«فعيلة» و«فعيل» و«فعيلة»]

قال صاحب الكتاب: وتقول في «فعيل» و«فعيلة» و«فعيل» و«فعيلة» من المعتل اللام: «فعيلي»، و«فعلي»، كقولك: «غنوبي»، و«ضروبي»، و«قصوبي»، و«أموي». وقال بعضهم: «أمّي»، وقالوا في «تحجية»: «تحوي».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن ما كان من هذا النوع فإنه يستوي في النسب إليه ما كان فيه تاء التائيث، وما ليست فيه، فتقول في النسب إلى «غني»: «غنوبي». و«غني» حي من عطفان، وإلى «ضرية»: «ضروبي». و«ضرية»: قرية لبني كلاب على طريق البصرة بالقرب من مكة، وإلى «عدي»: «عدوي». وقالوا في النسب إلى «قصي»: «قصوبي»، وإلى «أمّي»: «أموي»، لا فرق بين ما فيه التاء وغيره. وذلك أن «غنية» آخره ياء مشددة، وهمما ياءان في الحكم. والياء الأولى زائدة، وهي ياء «فعيل»، والثانية لام الكلمة، فإذا نسبت إليه، ألحقته ياء النسبة، وهي مشددة بيائين، فيتوالى في آخر الكلمة أربع ياءات، فتشغل، فعمدوا إلى الياء الزائدة، فمحذفوها، فبقي بعد الحذف «غنى» مكسور النون بمنزلة «تمير»، ففتحوا النون كما فتحوا الميم في «تمري». ولما انفتحت، انقلبت الياء ألفاً؛ لتحرّكها وافتتاح ما قبلها، فصارت في التقدير «غنى» مثل «رحى»، ثم قُلبت ألفاً، وأوّلاً، كما ثُقلب في النسب إلى «رحى»، و«فتى»، فتقول: «غنوبي»، كما تقول: «رحوي»، و«فتوي».

وكذلك إذا كان فيه تاء التائيث؛ لأن التاء تحذف في النسب، فيصير بمنزلة ما لا تاء فيه. وحكم «فعيل» و«فعيلة» من ذلك نحو: «قصي»، و«أمّي»، كذلك تحذف ياء التصغير، والعين مفتوحة، فتنقلب اللام ألفاً سواء كانت من ذوات الياء، أو من ذوات الواو، فتقول في النسب إلى «قصي»: «قصوبي»، كان «فعلاً» بحذف الياء للنسب كراهية اجتماع أربع ياءات على ما تقدم، ثم قُلبت اللام ألفاً، فصار «قصي» مقصوراً كـ«هدى»، وـ«رشاً»، فُقلبت ألفه وأوّلاً في النسب، فقالوا: «قصوبي»، كما قالوا: «هدوي»، و«رشوي».

وما كان فيه تاء التائيث فكذلك؛ لأن التاء تحذف في النسب، فيقولون في «أمّي»: «أموي». ومن العرب من يحمل الثقل، ويقول: «أمّي»، و«قصي». ووجه ذلك أنه لما كان يدخل الياء المشددة الإعراب، فيقال: «هذا صبيٌّ وعدّي»، وـ«رأيت صبياً وعدّي»، وـ«مررت بصبيٍّ وعدّي»، شبهوه بالصحيح، فنسبوا إليه كما يُنسَب إلى الصحيح.

وقالوا في النسب إلى «تحجية»: «تحوي»، وأصله «تحجية» على «تفعلة»؛ لأنه مصدر «حيي يحيي»، على زنة «فعّل»، «يفعّل»، ومصدره يأتي على «تفعلة» كـ«التخلية»، وـ«التزويدة»، فنُقلت كسرة الياء إلى الحاء قبلها، فسكنت الياء، وأذْفَغَت فيما بعدها،

فصار لفظُها كلفظ «فعيلة»؛ لأن ثالثها ياء ساكنة قبلها كسرة، فنسبوا إليها كما ينسبون إلى «فعيلة» بحذف الياء الثانية، فبقي «تحية» مثل «عَمِيَّة» في اللفظ، فنقلوه إلى «تحاة» على ما وصفنا، ثم يُنسب إليها «تحويٰ»، كما يقال: «عَمَوِيٰ»، شبهاً الياء الزائدة بالأصل، والياء الأصلية بالزائدة، فاعرفه.

### [النسبة إلى المعتل اللام من «فعول» و«فعولة»]

قال صاحب الكتاب: وفي «فعولٍ»، «فعوليٰ»، كقولك في «عدُوٌ»: «عدُوٰيٰ». وفرق سيبويه<sup>(١)</sup> بينه وبين «فعولةٍ»، فقال في «عدُو٠»: «عدُوٰيٰ»، كما قالوا في «شَنْوَةٍ»: «شَنْتَيٰ». ولم يفرق المبردُ، وقال فيهما: «فعوليٰ».

\* \* \*

قال الشارح: تقول في النسبة إلى «عدُو٠»: «عدُوٰيٰ»، فلا تغيير؛ لأنَّه لم يجتمع فيه الياءُ التي اجتمعت في «عَدِيٰ». وإنما يقع الحذف والتغيير لكثرَة الياءات. ألا ترى أنه لما اجتمع في «عَدِيٰ» أربعُ ياءات، استنقلاً ذلك، فحدفوا إحدى الياءات، وقلبوا الثانية وأواً لتخفيض اللفظ بالاختلاف؛ لأنَّ المستشق عندهم اجتماع المتجلانسات. ألا ترى أنَّك تقول في النسب إلى «فتَيٰ» و«رَحَىٰ»: «فتَوِيٰ»، و«رَحَوِيٰ»، فقلبتَ الألف وأواً، وإن كان أصلها الياء فراراً من اجتماع الياءات. فإذا قدروا على الواو، فقد حصل غرضُهم على المخالفة، فلم يغيروا اللفظ.

فإن دخلت تاء التأنيث في ذلك، فنسبت إلى مثل «عدُو٠»، قلت: «عدُوٰيٰ»، فتغييره لأجل تاء التأنيث، وكثرة التغيير فيه، والتغيير مؤنسٌ بالتغيير، فتحذف الواو الزائدة، فتبديل من الضمة فتحة. فسيبويه يجري في ذلك على أصله في «فعولةٍ»، ويقيس على قولهم في «شَنْوَةٍ»: «شَنْتَيٰ»، والمبرد لا يرى ذلك، ويقول في «عدُو٠»: «عدُوٰيٰ» كالذكر، فاعرف ذلك إن شاء الله.

### فصل

### [النسبة إلى الاسم المقصور الذي ألفه مُنقبة]

قال صاحب الكتاب: والألف في الآخر لا تخلو من أن تقع ثالثة، أو رابعة منقلبة، أو زائدة، أو خامسة فصاعداً. فالثالثة والرابعة المنقلبة تُقلبان وأواً، كقولك: «عَصَوِيٰ»، و«رَحَوِيٰ»، و«ملْهُوَيٰ»، و«مَزْمُوَيٰ»، و«أَغْشَوِيٰ».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن الألف لا تكون أصلًا في الأسماء المتمكّنة، ولا في الأفعال أيضًا، إنما تكون بدلًا وزائدة، فإذا وقعت آخرًا؛ فلا تخلو من أن تكون ثالثة أو رابعة فصاعداً، فما كان على ثلاثة أحرف، والثالث منها ألف، فلا تكون إلاً منقلبةً كالألف في «عصا»، و«رَحْيٍ» و«مَنَا»، و«حَصْنِي»، فإن الألف في هذه الأسماء كلّها بدلٌ من لام الكلمة، فالألفُ في «عصا»، و«مَنَا» بدلٌ من الواو؛ لقولك: «عصوان»، و«مَنوان»، وفي «رَحْيٍ»، و«حَصْنِي» بدلٌ من ياء؛ لقولك: «رَحْيَان»، و«حَصْنَيَان»، و«حَصْنَيَاتٍ». فإذا نسبت إلى شيءٍ من ذلك. كان كلّه بالواو سواءً كانت من الواو أو من الياء. تقول في «عصا»، و«مَنَا»: «عصَويٍّ»، و«مَنْويٍّ»، وفي «رَحْيٍ»، و«فَتَيٍّ»: «رَحْويٍّ»، و«فَتَويٍّ»، وذلك لأنك أدخلت ياءً النسبة، ولا يكون ما قبلها إلاً مكسورًا، والألف لا تكون إلاً ساكنة، فاحتاجوا إلى حرف يُكسر، فقلبوها واوًا، وكرهوا الياء في ذوات الياء؛ لأنهم لو قلبوها ياءً؛ لقالوا: «رَحْيَيٍّ»، و«فَتَيَيٍّ»، فكانت تجتمع ثلاثة ياءات وكسرة في الياء الأولى، وذلك مما يُستقبل؛ لأنّه قرب من «أمميٍّ»، ولم يحذفوا الألف؛ لأن المنسوب إليه أقلُّ الأسماء حروفاً.

إإن قيل: فالثقل في «أمميٍّ» أبلغٌ؛ لأنك تجمع فيه بين أربع ياءات، و«فتىٍّ»، و«رَحْيٍ» إنما يجتمع فيه ثلاثة ياءات، وبعضُ العرب يستعمل «أمميٍّ» ولا نعلم أحدًا يقول: «رَحْيَيٍّ»؟ فالجواب أنَّ مثل «أمميٍّ»، و«عَدِيٍّ» قد استعمل قبل النسبة، وأما مثل «رَحْيٍ» فغيرُ مستعمل إلاً في النسبة، لأنَّه يلزم قلبها ألفاً؛ لتحرّكها وافتتاح ما قبلها، فكرهوا أن يتحملوا الثقل في لفظ غير مستعمل.

إإن قيل: فأنت إذا قلت: «رَحْويٍّ»، و«مَنْويٍّ»، فـ«أَرْحُو»، و«مَنْتُو» غيرُ مستعمل إلاً في النسبة، قيل: الأمرُ، وإن كان على ما ذكرت، فإنَّ الثقل فيه أقلُّ؛ لاختلاف الحرفين، إذ الثقلُ في الواو وبائي النسبة أقلُّ من الثقل في الياءات مع ياء النسبة.

إإن كان المقصور على أربعة أحرف، والحرف الثاني ساكن، فلا تخلو الألف في آخره من أن تكون منقلبة، أو زائدة للتأنيث، نحو: «حُبْلَىٍّ»، و«سَكْرَىٍّ»، و«عَطْشَىٍّ»، و«حُزْوَىٍّ». فالأرجوُ في هذا حذفُ الألف، فيقال: «حُبْلَىٍّ»، و«سَكْرَىٍّ»، و«عَطْشَىٍّ». وذلك أنهم شبّهوا ألف التأنيث ببناء التأنيث في الحذف، فحذفوها كحذفها. ويجوز مدهُها، فيقال: «حُبْلَاوَىٍّ»، و«سَكْرَاوَىٍّ» تشبّهها بالمؤنث الممدود، نحو: «حَمْرَاءٍ»، و«صَفْرَاءٍ». ويجوز قلبُ الألف واوًا، فيقال: «حُبْلَوَىٍّ»، و«سَكْرَوَىٍّ»، كما يقال «كِسْرَوَىٍّ». شبّهوا بالمنقلبة في نحو: «مَلْهُوَىٍّ»، و«مَغْرُوَىٍّ». وهذه ثلاثة أوجه: أحدها «حُبْلَىٍّ» بحذفُ الألف، وهو أجودُها، ثم «حُبْلَاوَىٍّ»، ثم «حُبْلَوَىٍّ».

إإن كانت الألف لغير التأنيث، وهو على أربعة أحرف، والرابعُ ألف مقصورة،

وثانيها ساكنٌ، ففي المتنقلة نحو: «مَلْهَى»، و«مَغْزَى»، و«مَحْيَا»، و«أَعْشَى» ثلاثة أوجه: أجودها أن تقلب الألف واواً؛ فيقال في النسب إلى «مَلْهَى»: «مَلْهَويّ»، وإلى «مَغْزَى»: «مَغْزَويّ»، وإلى «مَحْيَا»: «مَحْيَويّ». وذلك لأنها بدلٌ من اللام، فكان حكمها حكم «عصاً»، و«رَحْى»، فكما تقول: «عَصَوْيِّ»، و«فَتَوْيِّ»، كذلك تقول: «مَلْهَويّ»، و«أَعْشَويّ».

والثاني: أن تمد ذلك، وهو ضعيف، فتقول: «مَلْهَاوِيّ»، و«مَغْزاوِيّ»، تشبيهاً بالزائدة الممدودة للتأنيث.

والثالث: أن تحذف الألف، فتقول: «مَلْهَيّ»، و«مَغْزَيّ»، تشبيهاً بالف التأنيث المقصورة، نحو: «جُبْنَى»، و«سَكْرَى»، كما قالوا: «مِدْرَى»، و«مَدَارَى»، فجمعوه جمع «جُبْنَى»، و«جَبَالَى»، وإن لم يكن مثله؛ لأن ألف «مدرى» لام، وألف «جُبْنَى» زائدة، فشبها الأصل بالزائد. وكذلك ما كان ملحقاً به من الزائد، نحو: «أَرْطَى»، و«أَرْطَوْيِّ»، و«مَغْزَى»، و«مَغْزَوِيّ» فيه الوجوه الثلاثة.

### [النسبة إلى الاسم المقصور الذي ألفه زائدة]

قال صاحب الكتاب: وفي الزائدة ثلاثة أوجه: الحذف، وهو أحسنها كقولك: «جُبْنَى»، و«دُنْيَى»، والقلب، نحو: «جُبْلَوِيّ»، و«دُنْيَوِيّ»، وأن يفصل بين الواو والياء بألف، كقولك: «دُنْبَاوِيّ». وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف كقولك: «مَرَامِيّ»، و«جَبَارِيّ»، و«قَبْغَرِيّ»، و«جَمَزِيّ» في حكم «جَبَارِيّ».

\* \* \*

قال الشارح: فإن كانت الألف زائدة، نظرت، فإن كانت للتأنيث مثل «جُبْنَى»، و«سَكْرَى»، فالأجود حذفها كما تحذف تاء التأنيث، لأنها زائدة مثلها، وفي معناها، فيقال: «جُبْنَى»، و«سَكْرَى». ويجوز من بعد ذلك وجهان آخران: أحدهما قلبها واواً تشبيهاً لها بالأصل، فيقال: «جُبْلَوِيّ»، و«سَكْلَوِيّ»، والأخر: «جُبْلَاوِيّ»، و«سَكْرَاوِيّ»، وتشبيهاً بالممدودة.

وإن كانت للإلحاق، مثل: «أَرْطَى»، و«مَغْزَى»؛ كنت مخيّراً: إن شئت قلبَت، وإن شئت حذفت، إلا أن القلب هنا أحسن منه في «جُبْلَوِيّ»؛ لأنها في حكم الأصل إذ كانت ملحقة، فتقول: «أَرْطَى»، و«أَرْطَوْيِّ»، و«مَغْزَى»، و«مَغْزَوِيّ».

فاما إذا كانت الألف خامسة فصاعداً، أو كانت على أربعة أحرف، والحرروف الثلاثة التي قبل الألف متراكمة، فلا يجوز إلا حذف الألف سواء كانت للتأنيث. أو غير التأنيث، وذلك قوله إذا كانت للتأنيث: «شُكَاعِيّ»، و«سُمَانِيّ». و«الشُّكَاعِيّ»: نبت يُنَادَى به، و«السُّمَانِيّ»: طائر. وفيما كان لغير التأنيث، وهو على ضربتين: أصلية،

وزائدة، فالأصلية، نحو: «مُرَامَى»، و«مُسَامَى» تقول فيه: «مُرَامَى»، و«مُسَامَى». وإنما وجوب الحذف؛ لأنَّ الألف ساكنةٌ والباء الأولى من ياءٍ النسبة ساكنةً أيضًا، وقد طال الاسمُ، وكثُرت حروفه، فوجب باجتماع ذلك الحذف، وإذا كانوا قد حذفوا فيما قلت حروفه، نحو: «حُبْلَى»، و«مَلْهَى»؛ ففيما كثُرت أولى.

وأما الزائدة لغير التأنيث، نحو: «حَبَنْطَى»، و«دَلَنْظَى»، و«قَبَعَشَرَى»، فإنك تقول فيه: «حَبَنْطَى»، و«دَلَنْظَى»، و«قَبَعَشَرَى»، و«الْجَبِنْطَى»: القصیر البطين، و«الدَّلَنْظَى»: الصلب الشديد، الألفُ فيهما للإلحاق بـ«سَفْرَجَل»، و«الْقَبَعَشَرَى»: العظيم الخلق، والألفُ فيه لتكثير الكلمة، وليس للتأنيث، ولا للإلحاق؛ لأنَّه ليس في الأصول ما هو على هذه العدة، فيكون ملحقًا به. وتقول في «جَمَزَى»<sup>(١)</sup>، و«بَشَكَى»<sup>(٢)</sup> وما كان مثلهما: «جَمَزَى»، و«بَشَكَى»؛ لأنَّ الألف في حكم الخامسة؛ لأنَّ الحركة في الثاني بمنزلة الحرف، ألا ترى أنَّ من يصرف «هِنْدًا»، و«دَعْدَانًا» لا يصرف «سَقَرَ»، و«قُدَمَ» عَلَمِين؟ لأنَّ الحركة فيه صيرته في حكم «زَيْنَبَ»، و«سَعَادَ»، فلذلك قال: هو في حكم «حُبَارَى»، يعني تصير الألفُ في آخره في حكم الخامسة؛ لتحرُّك حرفٍ ما هي فيه.

### فصل

#### [النسبة إلى الاسم المنقوص]

قال صاحب الكتاب: والباء المكسور ما قبلها في الآخر لا تخلو من أن تكون ثالثة، أو رابعة، أو خامسة، فصاعداً. فالثالثة تقلب واوا، كقولك: «عَمَوَى»، «وَشَجَوَى».. وفي الرابعة وجهان: الحذف وهو أحستهما، والقلب، كقولك: «قاضِي»، و«حانِي»، و«قاضَوِي»، و«حانَوِي». قال [من الطويل]:

٨٣٢ - وكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الحائري ولا نقد

(١) الجَمَزَى: الوثاب السريع. (لسان العرب ٥/٣٢٣) (جمز).

(٢) البَشَكَى: السريع، الخفيف العمل. (لسان العرب ١٠/٤٠١) (بشكل).

٨٣٢ - التعریج: البيت لتمیم بن مقبل في ملحق دیوانه ص ٣٦٢؛ وأساس البلاغة (عين)؛ ولذی الرمة في ملحق دیوانه ص ١٨٦٢؛ ولسان العرب ٣/٢٩٨ (عون)؛ والمحتسب ١/١٣٤، ٢/٢٣٦؛ وللنفردق في المقاصد النحوية ٤/٥٣٨؛ وبلا نسبة في شرح التصریح ٢/٣٢٩، والكتاب ٣/٣٤١؛ ولسان العرب ١٤/٢٠٥ (حن).

الإعراب: «وَكَيْفَ»: الواو: بحسب ما قبلها، و«كَيْفَ»: اسم استفهام مبني في محل نصب حال. «لَنَا»: خبر لمبدأ محدود، تقدیره: «الاستمتع» مثلاً. «بِالشَّرْب»: جار و مجرور متعلقان بالمصدر المقدر. «إِن»: حرف شرط جازم. «لَم»: حرف نفي وجزم وقلب. «يَكْنَ»: فعل مضارع ناقص مجزوم. «لَنَا»: جار و مجرور متعلقان بـ«يَكْنَ». «دَرَاهِم»: اسم «يَكْنَ» مرفوع. «عَنْد»: ظرف مكان متعلق بخبر «يَكْنَ» المحدود، وهو مضارف. «الْحَانَوِي»: مضارف إليه مجرور. «وَلَا»: الواو: حرف =

وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف، كقولك: «مشتري»، و«مستنسقي»، وقالوا في «محوي»: «محوي»، و«محاتي»، كقولهم: «أموي»، و«أمتي».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن ما كان في آخره ياء من الأسماء المنسوبة، فإن كانت الياء الثالثة قبلها كسرة، نحو: «عم»، «وشج»، فإنك تبدل من الكسرة فتحة، كما فعلت في «نمير»، و«شقرة»؛ ليقبل توالى الكسرات مع ياء الإضافة، ثم تقلب الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيصير في حكم التقدير «عمما»، و«شجاً»، ثم تقلب الألف واواً، كقولك: «عموي»، و«شجوي»، كما فعلت في «عصماً»، و«رختي»، فقلت: «عصاوي» و«رخوي».

فاما إذا كانت رابعة؛ فإن الباب فيه عند سيبويه<sup>(١)</sup> حذف الياء لالتقاء الساكينين، تقول في «قاض»، و«رام»، ورجل يسمى «يزمي»: «قاضي»، و«رامي»، و«يزمي». وكان الأصل أن تقول: «قاضي»، و«رامي»، و«يزمي»، كما تقول في النسب إلى حاكم: «حاكمي»، وإلى «يضربي»: «يضربي»، غير أنهم استثقلوا الكسرة على الياء؛ المكسور ما قبلها فحذفوها، ثم حذفوا الياء لسكنها وسكن الياء الأولى من يائي النسب.

فإن قيل: فإنه يجوز الجمع بين ساكينين إذا كان الأول حرف مد ولين والثاني مدغماً، مثل: «دابة»، و«شابة» و«حيب بكر»، قيل: الأمر كذلك، غير أن الياء لا يمكن إسكانها؛ لأن ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً، وكان في الجملة ثمة ساكنان، فحذف لالتقاء الساكينين عند تعدد الإسكان.

وقالوا في النسب إلى «عرقوبة»، و«ترقوة»: «عرقي»، و«ترقي». وذلك أنهم لما حذفوا التاء للنسبة على القاعدة، بقي «عرقو»، و«ترقو»، فووّقت الواو طرفاً، وقبلها ضمة، وليس ذلك في الأسماء، فقلبوها ياء كما قالوا: «أذل»، و«أجر»، والأصل: «أذلو»، و«أجرو»، ثم نسبوا إليه بحذف الياء، فقالوا: «عرقي»، و«ترقي». ويجوز: «عرقوي» بإثبات الواو، لأن يائي النسب يجريان مجرى تاء التأنيث. وقد تقدم ذكر المشابهة بينهما. فكما ثبتت مع تاء التأنيث، فكذلك مع يائي النسبة؛ لأنها تصير حشوّا في الكلمة. وقد حكى عنهم أنهم يقولون في النسب إلى «قرنوة»: «قرنوي». وهذا نص على جوازه، ومن قال في «تغلب»، و«يشرب»: «تغلبي»، و«يشربي»، قال في «القاضي»،

= عطف، ولا: زائدة لتأكيد النفي. «نقد»: معطوف على «درهم» مرفوع. وجملة «كيف لنا بالشرب»: بحسب ما قبلها. وجملة «إن لم يكن لنا دراهم»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «الحانوي» حيث نسبة إلى «حانة» على غير قياس. والقياس فيه: «الحانى».

و«بِزَمْيٍ»: «قاضِيٍّ»، و«بَزَمْوِيٍّ»، فيفتح المكسور، ويقلب الياء ألفاً، ثم ينسب إليه، ويقلب الألف واواً، ولا يحذف منه شيئاً.

وحكى سيبويه<sup>(١)</sup>: «حانَيِّي» في النسب إلى «الحانة»، و«حانَيِّي»، وهو الموضع يُباع فيه الخمر، وأصل «حانة»: «حانَيَةً»؛ لأنَّه من «الحُنُوت»، كأنَّها تحنو على من فيها لاجتماعهم فيها على اللذادة. و«الحانوت» مقلوب منه وأصله «حنُوتٌ»، فقدمت اللام إلى موضع العين، ثم قُلبت ألفاً، لتحرِّكها وافتتاح ما قبلها، فهو على وزان «رَحْمُوتٍ»، و«رَهْبُوتٍ»، فوزنه الآن «فَعْلُوتٌ» مقلوبٌ من «فَعَلُوتٍ». وأنشد [من الطويل]:

وكيف لنا بالشرب... إلخ

البيت لعمارة ويروى:

وكيف لنا بالشرب فيها وما لنا دُوانِيق... .

وبعده:

أَغْتَانَ أَمْ نَدَانَ أَمْ يَشَبِّرِي لَنَا      أَغْرِي كَنْضِلِ السَّيْفِ أَبْرَزَةَ الْغَمْدُ

والمراد أنه يريد شُرب الخمر، لو كان له عند الخمار ما يصرفه في ثمنها، وقوله: «أَغْتَانَ»، أي: نشتري بثمنيتها من قولهم: «أَغْتَانَ الرَّجُلِ السُّلْعَةَ»، أي: اشتراها بثمنيتها، من العينة، وادان: إذا أخذته بدَينٍ. وينبiri لنا أغْرِي، أي: نطلب كريماً، ويتعرّض لمعرفة، كنصل السيف أي: ماضٍ في السُّخَاءِ، يشتري لها الخمر. والحانة أجود، لأنَّ الحذف عنده أجود للغتين، وأنشد في الحذف [من البسيط]:

كَأسُ عَزِيزٍ مِّنَ الْأَغْنَابِ عَتْقَهَا      لَبَغْضِ أَزْبَابِهَا حَانَيِّةَ حُومٌ      ٨٣٣

(١) الكتاب ٣٤١ / ٣.

٨٣٣ - التخرير: البيت لعلقة بن عبدة في ديوانه ص ٦٨؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٦٧٠؛ ولسان العرب ١٨٩ / ٦ (كأس)، ١٦٢ / ١٢ (حوم)، ٢٠٥ / ١٤ (حنا)، ٢٧٦ (دوا)؛ والمحتسب ١ / ١٣٤؛ وبالنسبة في جمهرة اللغة ص ٥٧٤؛ والمقرب ٢ / ٦٥.

اللغة: كأس عزيز: كأس مستحق عزيز؛ والكأس: الإناء فيه الخمر. حانة: مأخوذة من الحانة وهي دكان الخمر. الحوم: جمع حاثم وهو النادل. المعنى: إنها كأس يستحقها رجل عزيز، فهي قد عتقها نادل من حانة مشهورة، للسادة الذين يحسنون اختيار ما يشربون.

الإعراب: «كأس»: خبر لمبدأ محدث مرفوع بالضمة. «عزيز»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «من الأعناب»: جار ومجرور متعلقان بحال من «كأس عزيز». «عتقها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «البغض»: جار ومجرور متعلقان بـ«عتقها». «أربابها»: مضارف إليه مجرور بالكسرة، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «حانة»: فاعل «عشق» مرفوع بالضمة. «حوم»: صفة لـ«حانة» مرفوعة بالضم.

وقيل: الموضع الذي يُباع فيه الخمر «حانة» مثل «ناحية». ونُسب إلى حد النسب إلى «قاضٍ»، و«يرمي». والمشهور أن الموضع الذي يُباع فيه الخمر حانة. قال الأخطئ [من البسيط]:

٨٣٤ - وَخَمْرَةٌ مِنْ جِبَالِ الرُّومِ جَاءَ بِهَا ذُو حَانَةٍ تَاجِرٌ أَعْظَمُ بِهَا حَانَةً فَجَعَلَ الْمَوْضِعَ حَانَةً، وَالخَمْرَ حَانَةً.

فأَمَّا «مُحَيٰ»، فالنسبة إليه: «مُحَوِّي»، الفاعل والمفعول فيه سواه، وذلك أن «مُحَيٰ» اسم فاعل من «حَيٰ» «يُحَيِّي»، فهو مُحَيٰ، والمفعول «مُحَيٰ»، فيه ثلاثة ياءات، فيجب حذف الآخِرَة؛ لأنَّها خامسَة كألف «مُرَامَى». فإذا نسبت إليه، اجتمع فيه أربع ياءات، فيحذفون الياء الأولى من «مُحَيٰ»، فيبقى «مُحَيٰ»، فتقلب الياء ألفاً لتحرّكها وافتتاح ما قبلها، فيصير «مُحَيٰ» كـ«هَدَى»، فيقولون: «مُحَوِّي» كـ«هَدَوِي». وأَمَّا من قال: «أُمَيَّي»، فجمع بين أربع ياءات، فإنه يقول: «مُحَيٰ» أيضًا، واسم المفعول في ذلك كالفاعل، وهو مُحَيٰ، تحذف الألف الخامسة على القاعدة، ثم تفعّل ما ذكرناه في اسم الفاعل.

### فصل

[النسبة إلى الاسم الثلاثي الممتهني بياء أو واو قبلهما ساكن]

قال صاحب الكتاب: وتقول في «غزوٍ»، و«ظنٍ»، و«غزوٍ»، و«ظنٍ». واختلف

= وجملة «هي كأس عزيز»: صفة للفاعل «صبهاء» في بيت سابق محلها الرفع. وجملة «عتقها حانية حوم»: في محل رفع صفة لـ«كأس».

والشاهد فيه قوله: «كأس حانية» حيث جعل النسبة إلى «الحانة»: «حانة» ومؤثرها: «حانة» على القياس.

٨٣٤ - التخريج: لم أقع عليه في ديوانه ولا فيما عدث إلى من مصادر.

اللغة والمعنى: الحان والحانة: دكان الخمر.

ربما جيء بهذه الخمرة من جبال بلاد الروم، وقد جاء بها تاجر وصاحب حانة كبيرة، يال لها من حانة. الإعراب: «وَخَمْرَةٌ»: الواو: او رب، «خَمْرَة»: اسم مجرور لفظاً مرفوعاً محللاً على أنه مبتدأ. «مِنْ جِبَالٍ»: جاز و مجرور متعلقان بـ«جاء». «الرُّوم»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «جَاءَ»: فعل مضارف مبني على الفتح. «بِهَا»: جاز و مجرور متعلقان بـ«جاء». «ذُو»: فاعل مرفوع بالواو لأنَّه من الأسماء الخمسة، وهو مضارف. «حَانَة»: مضارف إليه مجرور بالكسرة. «تَاجِرٌ»: بدل من «ذُو حَانَة» مرفوع بالضمة. «أَعْظَمُ»: فعل أمر لإنشاء التعجب، مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «بِهَا»: جاز و مجرور متعلقان بـ«أَعْظَمُ». «حَانَة»: اسم منصوب بتزع الخافض، على تقديره: أعظم بها من حان. والألف: للإطلاق.

وجملة «وَخَمْرَةٌ . . .»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جَاءَ ذُو حَانَة»: في محل جز صفة (على اللفظ) أو رفع صفة (على المحل) للخمرة. وجملة «أَعْظَمُ بِهَا»: في محل جز صفة للحانة.

والشاهد فيه قوله: «ذُو حَانَة» و«حَانَة» حيث جمع بين اللفظين: حان وحانة.

فيما لحقته تاء من ذلك، فعند الخليل وسيبوه<sup>(١)</sup> لا فضل، وقال يونس<sup>(٢)</sup> في «ظنبية»، و«دمية»، و«قنية»: «ظبوي»، و«دموي»، و«قنوبي»، وكذلك بناة الواو كـ«عزوة»، و«عزوة»، و«رشوة». وكان الخليل<sup>(٣)</sup> يعذر في بناة الياء دون بناة الواو.

\* \* \*

قال الشارح: إذا كان الاسم على زنة «فعل» ساكن العين معتل اللام بالياء، أو الواو، وليس في آخره تاء التأنيث، نحو: «عزوة»، و«تحوة»، و«ظببي»، و«رمفي»، فالنسبة إليه على لفظه من غير تغيير، نحو: «عزوي»، و«تحوي»، و«ظنبي»، و«رمفي». لا خلاف في ذلك؛ لأن ما قبلها ساكن، فهي لذلك في حكم الصحيح، تتصرف بوجوه الإعراب قبل النسب، فلم تغير كما لم يتغير الصحيح، وإذا جاز أن يقال في «أميمة»: «أميي»، فيجتمع بين أربع ياءات، كان ما نحن فيه أسهل؛ لأنه لم يجتمع فيه إلا ثلاثة ياءات.

فإن لحقت تاء التأنيث شيئاً من ذلك، نحو: «عزوة»، و«رمفي»، و«دمية»، و«قنية»، فالخليل وسيبوه يجريان في ذلك على قاعدة ما لا تاء فيه، فيقولان في «عزوة»: «عزوي»، وفي «رمفي»: «رمفي»، وفي «دمية»: «دمفي»، وفي «قنية»: «قنيي». وهو قياس عندهما. وحکى يونس عن أبي عمرو مثل ذلك، وقالوا فيبني چروة: «چروي»، وهو چروة بن نضلة مكسورة الجيم. وكان يونس يغير ما فيه تاء التأنيث، فيفتح الحرف الساكن، وهو الثاني، فيقول في «ظنبية»: «ظبوي»، وفي «رمفي»: «رموي»، وفي «قنية»: «قنيي»، وقالوا في «عزوة»: «عزوي». لا فرق عنده بين ذوات الياء والواو.

وكان الرجال يميل إلى هذا القول، ويحتاج بأن تاء التأنيث قوة التغيير فيها. وأما يونس فلم يرد عنه احتجاج لذلك. وكان الخليل يعذر في ذوات الياء، ويحتاج له بأنه شبه « فعلة » بـ« فعلة » مكسور العين. قال<sup>(٤)</sup>: لأن اللفظ « فعلة » و« فعلة » إذا سكتت العين سواء. والمراد بذلك أن « ظنبية » كـ« ظنبية »، و« رمفي » كـ« رمفي »، و« قنية » كـ« قنية »، ثم أسكنوا للتخفيف، كما يقال في « كتف »: « كتف »، وفي « إبل »: « إبل »، فصار لفظ ما كان على « فعلة » بكسر العين في الأصل بوزن « فعلة » فـ« عممية » على وزن لفظ « عممية »، وـ« رمية » على لفظ « رمية » في الأصل بإسكان. فإذا نسبنا إلى ذلك، رددناه إلى الأصل؛ لأنها بالحركة يُفيدنا خفةً. وذلك لأننا إذا نسبنا إلى « عممية »، و« قنية »، وثوانيها مكسورة، وجّب فتحها وقلب الياء وأواً بعد قلبها ألفاً على حد قولك في « عم »: « عموي »، وفي « شج »: « شجوي ». فيصير في اللفظ أخفًّ من « عممي »، و« قنني »، قال: وكذلك لو بنيت

(٣) الكتاب ٣/٣٤٧.

(٤) الكتاب ٣/٣٤٦، ٣٤٧.

(٤) الكتاب ٣/٣٤٧.

(٢) الكتاب ٣/٣٤٧.

من ذوات الواو « فعلة »، لصارت بهذه المنزلة تقول في « فعلة » من « العَزُو »: « غَزِيَّةً »، ومن « الرَّبِيَّةً »: « رَبِيَّةً »، فيصير كذوات الياء، فيصير المسكن منها عن الكسر بمنزلة ما أصله الإسكان. فلما رأوا آخر « فعلة » المكسور يُشَبِّه إذا يُخَفَّفَ آخر « فعلة » المسكن العين في الأصل، جعلوا إضافتها شيئاً واحداً. هذا احتجاج الخليل ليؤنس.

\* \* \*

قال صاحب الكتاب: وعلى مذهب يونس جاء قولهم: « قَرْوِيٌّ »، و« زِنْوِيٌّ »، في « قَرْيَةٍ »، و« بَنِي زِنْيَةٍ ». وتقول في « طَيٌّ »، و« لَيَّةٍ »: « طَوْرِيٌّ »، و« لَوْرِيٌّ »، وفي « حَيَّةٍ »: « حَيَّوِيٌّ »، وفي « دَوْ »، و« كَوْ »: « دَوْيِيٌّ »، و« كَوْيِيٌّ ».

\* \* \*

قال الشارح: قد جاء عن العرب « قَرْوِيٌّ » في النسبة إلى « قَرْيَةٍ »، و« زِنْوِيٌّ » في النسبة إلى « بَنِي زِنْيَةٍ »، وهو حيٌّ من العرب، وهو شادٌ عند سيبويه<sup>(١)</sup>، والقياس: « قَرْيَيِّ »، و« زِنْيَيِّ ». وهو عند يونس<sup>(٢)</sup> قياسٌ. وتقول في « طَيٌّ »: « طَوْرِيٌّ »، وفي « لَيَّةٍ »: « لَوْرِيٌّ »، وفي « حَيَّةٍ »: « حَيَّوِيٌّ »، أما « طَيٌّ » فمصدر « طَوْرِيٌّ »، و« لَيَّةٍ » مصدر « لَوْرِيٌّ »، فالعينُ واوُ، واللام ياءٌ. والأصل فيه « طَوْرِيٌّ »، و« لَوْرِيٌّ ». فلما اجتمعت الواو والياء، والسابق منها ساكنٌ، قلبوا الواو ياءٌ. وهذه قاعدةٌ في التصريف، فلما نسبوا إليه، استقلوا اجتماعاً أربع ياءات، وأرادوا التخلص منها، فبنوا الكلمة على « فعلٍ »، وقد كان « فعلًا » ساكن العين، فانفك الأذمام، وعادت العين إلى أصلها، وهو الواو، ثم انقلبت الياء التي هي لام ألفاً لتحرّكها وافتتاح ما قبلها، ثم نسبوا إليها، وقلبوا واواً على القاعدة، فقالوا: « طَوْرِيٌّ »، و« لَوْرِيٌّ ».

وأما « حَيَّةٍ »، فالعين واللام ياءٌ، ولما بنوه على « فعلٍ »، انقلبت اللام ألفاً، لأن اللام أقبل للتحريك، ثم قلبوا الألف واواً على قاعدة النسب، وقالوا: « حَيَّوِيٌّ »، ومن قال: « أَمَيَّيِّ »، قال: « طَيَّيِّ »، و« حَيَّيِّ »، ولم يُبال الثقل.

وأما النسب إلى « دَوْ »، و« كَوْ »، فإنك لا تغييره، بل تنسب إليه على لفظه، فتقول: « دَوْيِيٌّ »، و« كَوْيِيٌّ »؛ لأن التغيير إنما كان لأجل اجتماع أربع ياءات، ففرروا إلى الواو. فاما إذا وقع الاختلاف بحصول الواو. لم تكن حاجة إلى التغيير، فاما قول ذي الرمة [من البسيط]:

٨٣٥- دَاوِيَّةٌ وَدُجَى لَيْلٌ كَأَنَّهُما يَمْ تَرَاطَنَ فِي حَافَاتِهِ الرُّوم

(١) الكتاب .٣٤٧ / ٣

(٢) الكتاب .٣٤٧ / ٣

قال بعضهم: أراد «دوئية»، وإنما أبدل من الواو الأولى ألفاً؛ لأنفتح ما قبلها، وإن كانت ساكنة في نفسها، كأنه استغنى بأحد الشرطين كما قال عليه السلام: «ازجعن مأذورات غير مأجورات»<sup>(١)</sup>، والأصل «موزرات». وقال سيبويه، في «آية»: إنَّه «فَعْلَةُ كَشَرِيَّةٍ»، وإنما أبدل من الياء الأولى ألفاً، فيكون حينئذ «داوَيَةٌ» من الشاذ. والمحققون يذهبون إلى أنَّه بنى من «الدُّوَّ» اسمًا على زنة «فاعلة»، فصار في التقدير «داوَيَةٌ»، فقلبت الواو الثانية ياءً لانكسار ما قبلها، فصارت داوَيَةً، ثم نسب إلىها على حد نسبهم إلى «حانيَةً»: «حانيَةً». فاعرفه.

### فصل

#### [النسبة إلى «مزميٰ»]

قال صاحب الكتاب: وتقول في «مزميٰ»: «مزميٰ» تشبّهًا بقولهم في «تميميٰ»، و«هجربيٰ»، و«شافعيٰ»: «تميميٰ»، و«هجربيٰ»، و«شافعيٰ»، ومنهم من قال: «مزموٰيٰ»، وفي «بخاتيٰ» اسمَّ رجل: «بخاتيٰ».

\* \* \*

قال الشارح: هذا الفصل يستعمل على مسألة واحدة، وهي النسبة إلى «مزميٰ»، والنسبة إليه «مزميٰ»، فيكون لفظه بعد النسب مثلَ لفظه قبل النسب، كأنهم شبهوا لفظه بالمنسوب. وأنت إذا نسبت إلى منسوب، بقيتَه على لفظه، نحو النسب إلى «تميميٰ»، و«هجربيٰ»، و«شافعيٰ»، فإنك تقول فيه أيضًا: «تميميٰ»، و«هجربيٰ»، و«شافعيٰ»، فيكون

= الإيضاح ص ٤٣٥؛ والمقاصد النحوية ١/٤١٣؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٦٠؛ ولسان العرب ١٨١/١٣ (رطن).

اللغة والمعنى: الداوية والدواية: الفلاة الواسعة. دجي الليل: ظلامه. اليم: البحر. تراطنا: تكلموا بكلام أعمجمي لا يفهم. الروم: سكان روما وما حولها قديمًا. تشبه هذه الصحراء الواسعة في الليل الحالك، بحراً يتحدث حول شواطئه من لا نفهم لغتهم، وأراد هممات الوحش والبوم وغيرها.

الإعراب: «دواية»: خبر لمبدأ مرفوع بالضمة، بقدر: هي داوية. «ودجي»: الواو: للعطف، «دجي»: معطوف على «دواية» مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعدد، وهو مضaf. «ليل»: مضaf إليه مجرور بالكسرة. «كأنهما»: حرف مشبه بالفعل، و«هما»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «كأن». «يم»: خبر «كأن» مرفوع بالضمة. «تراطن»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «في حافاته»: جاز ومحرر متعلقان بـ«تراطن»، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضaf إليه. «الروم»: فاعل مرفوع بالضمة. وجملة «وداوية...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كأنهما يـم»: في محل رفع صفة.

وجملة «تراطن»: في محل رفع صفة لليـم.

والشاهد فيه قوله: «دواية» بمعنى دويبة، نسبة إلى الدُّوَّ.

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ١٧٩/٥.

اللفظ واحداً، إلا أن التقدير مختلف، وذلك أنك إذا حذفت الياء الأولى التي للنسبة، أحدثت ياء أخرى غيرها؛ لأنه لا يجمع بين علامتي النسبة، كما لا يجمع بين علامتي الثانية مع ما في ذلك من ثقل اجتماع أربع ياءات.

و«مَرْمِيٌّ» مشبه بالمنسوب من حيث أن آخره ياء مشددة قبلها مكسورة، ويجوز أن تقول فيه: «مَرْمُوِيٌّ»، وذلك أن أصله «مَرْمُوِيٌّ» على زنة «مَفْعُولٍ» من «رميٌّ». ولما اجتمعت الواو والياء، وقد سبق الأولى منها بالسكنون؛ قلباوا الواو ياء، وادغموا الياء الأولى في الثانية على القاعدة، ثم كسروا ما قبل الياء لتصبح الياء. فلما نسبوا إليه، استثنقلا اجتماع أربع ياءات، فحدفوا الياء الأولى المبدلة من واو «مَفْعُولٍ» لكونها زائدة، فصار اللفظ «مَرْمِيٌّ» مثل «يَرْمِيٌّ»، فقياسه في النسبة قياس «يرميٌّ»، و«تَغْلِبٌ»، فتبديل من الكسرة فتحة، ثم من الياء واواً بعد أن قلبوها ألفاً، كما قالوا في «حانٍيٌّ»: «حَانَوِيٌّ»، فاعرفه.

### فصل

#### [[النسبة إلى الممدود]]

قال صاحب الكتاب: وما في آخره ألف ممدودة. إن كان مصروفاً كـ«كساء»، و«رداء»، و«علباء»، و«حزباء»، قيل: «كسائيٌّ»، و«علبائيٌّ»: والقلب جائز، كقولك: «كساويٌّ». وإن لم ينصرف، فالقلب، كـ«حمراويٌّ»، و«خففنساويٌّ»، و«معينوراويٌّ»، و«زكريياتيٌّ».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن الممدود كل اسم في آخره همزة قبلها ألف زائدة، وذلك على أربعة أضرب: ضرب همزته أصلية، نحو: «قراءٌ»، و«وضاءٌ»، وهو من «قرأت»، و«وضوت»، والوضاء: الجميل.

و ضرب همزته منقلبة عن حرف أصلية، نحو: «كساءٌ»، و«رداءٌ»، وأصله «كساؤ»، و«ردائيٌّ». والواو والياء إذا وقعتا طرفاً، وقبلهما ألف زائدة، قلبتا همزتين، والواو والياء في «كساءٌ»، و«رداءٌ» لام الكلمة؛ لأنه من الكُسْنَوَة والرَّذْدَيَة، كقولهم: «فلان حسن الرَّذْدَيَة».

و ضرب ثالث همزته منقلبة عن ياء زائدة، نحو: «علباءٌ»، و«حزباءٌ»، ويدل على أن الهمزة فيه من الياء قولهم: «درحَايَة» و«دُعْكَايَة»، لما اتصل بها تاء الثانية، ظهرت الياء؛ لأنها إنما كانت انقلبت همزة لكونها طرفاً، فلما اتصلت بها تاء الثانية، وبُنيت على الثانية؛ خرجت عن أن تكون طرفاً.

والضرب الرابع ما كانت همزته منقلبة عن ألف التأنيث، نحو: «حُمْرَاء»، و«صَفَرَاء»، ولذلك لا ينصرف، وينصرف الضرب الثلاثة.

فإذا نسبت إلى ما كان منصرفًا من ذلك؛ فالباب فيه إقرار الهمزة، نحو: «وُضَائِي»، و«قُرَائِي»، و«كَسَائِي»، و«رِدَائِي»، و«عِلْبَائِي»، و«جِرْبَائِي»، بإثبات الهمزة، والأصل من ذلك «قَرَاء»، و«وُضَاء»؛ لأن الهمزة فيهما أصلٌ بمنزلة الضاد من «خَمَاضِ»، والكاف من «سُمَاقِ» فكما تقول: «خَمَاضِي»، و«سُمَاقِي»، فكذلك تقول: «وُضَائِي»، و«قُرَائِي» و«كَسَائِي» و«رِدَائِي» محمول عليه؛ لأن الهمزة فيهما منقلبة عن أصلٍ، فهي لامٌ كما أنها لامٌ، و«عِلْبَائِي» محمول على «كَسَائِي»؛ لأن الهمزة فيه ليست أصلًا إنما هي منقلبة عن حرف ليس للتأنيث، كما أن «كَسَاء» كذلك، فعامل في النسب معاملته، فإذاً الأصل في «قَرَاء»، و«وُضَاء» أقوى منه في «كَسَاء»، لأن الهمزة فيه أصلٌ، وفي «كَسَاء» بدلٌ، وهي في «كَسَائِي» أقوى منها في «عِلْبَائِي»؛ لأنها في «كَسَاء» لامٌ، وفي «عِلْبَاء» زائدةً.

فإن نسبت إلى ما لا ينصرف، نحو: «حُمْرَاء»، و«صَفَرَاء»، فالباب أن تقلب الهمزة واواً فيه، فتقول: «حُمْرَاوِي»، و«صَفَرَاوِي». وإنما قُلبت الهمزة فيه واواً، ولم تُترَّ بحالها؛ لثلاً تقع علامه التأنيث حشوًّا، ولم تكن لشحذف؛ لأنها لازمة تحرّك بحركات الإعراب، فهي حميّة بالحركة. ولما لم يجز حذفها، وجب تغييرها، فقلبت واواً، ثم قالوا في الإضافة إلى «عِلْبَاء»، و«جِرْبَاء»: «عِلْبَاوِي»، و«جِرْبَاوِي»، فأبدلوا هذه الهمزة، وإن لم تكن للتأنيث، لكنها شابهت «حُمْرَاء»، و«صَفَرَاء» بالزيادة، فحملوها عليها، وإن لم تكن همزة «حُمْرَاء» قُلبت في «حُمْرَاوِي»؛ لكونها زائدةً، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا في «كَسَاء»: «كَسَاوِي»، وفي «رِدَاء»: «رِدَاوِي»، فأبدلوا الهمزة واواً حملًا لها على همزة «عِلْبَاء» من حيث كانت همزة «كَسَاء»، و«رِدَاء» مبدلًا من حرف ليس للتأنيث. ثم قالوا في همزة «قَرَاء»، «قُرَاؤِي»، فشبّهوا همزته بهمزة «كَسَاء» من حيث كانت أصلًا غير زائدة. فكلُّ واحد من هذه الأسماء محمول في القلب على ما قبله، وإن لم يشرّكه في العلة، لكن لشبيه لفظيٍّ، فإذاً القلب في «حُمْرَاوِي» أقوى منه في «عِلْبَاوِي»، وهو في «عِلْبَائِي» أقوى منه في «كَسَائِي»، وهو في «كَسَاوِي» أقوى منه في «قُرَاؤِي»؛ فلذلك قال: فالباب فيما كان منصرفًا إقرار الهمزة على حالها، نحو: «قُرَائِي»، و«كَسَائِي»، و«عِلْبَائِي»، والقلب جائزٌ، وإن لم ينصرف؛ فالقلب نحو: «حُمْرَاوِي»، و«صَفَرَاوِي». وإنما مثل بهذه الأسماء، نحو: «خُنْقَسَاوِي»، و«مَغِيُورَاوِي». والماغيوراء: جماعة الحُمُر، و«زَكَرِيَاوِي»؛ ليُرِيك الفضل بين المقصور والممدود، وأن الطويل من الأسماء الممدودة والقصير منها

حُكْمُهُما واحِدٌ، وَأَنَّ كثرة حروف «خنفَسَاء»، و«معيوراء» وما أشباهُهُما لا يوجِب إسقاطُ شيءٍ منهُ، كما كان ذلك في المقصور؛ لسكون آخره إذ الحرف يقوى بحركته، ويُمتنع حذفه في المكان الذي يسقط فيه الساكنُ. ألا ترى أنَّ من قال: «ثقفيَّة»، و«قرشيَّة»، و«هذلليَّة»، فحذف الياء الساكنة؛ لم يقل في النسب إلى «عِثِيرَة» وهو التُّرَابُ، و«جِثِيلَة» وهو نبتٌ: «عِشْرِيَّة»، و«جِثْلِيَّة»، فيحذف الياء؛ لتحرُّكها، فاعرفه.

### فصل

#### [[النسبة إلى المختوم بـتاء التأنيث ولامه واو أو ياء]]

قال صاحب الكتاب: وتقول في «سِقَايَة»، و«عَظَايَة»: «سِقَائِيَّة»، و«عَظَائِيَّة»، وفي «شَقاوَة»: «شَقاوِيَّة»، وفي «رَأيَة»: «رَأِيَّة»، و«رَائِيَّة»، و«راوِيَّة». وكذلك في «آيَة»، و«ثَانِيَة»، ونحوهما.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أنَّ ما كان من نحو: «سِقَايَة»، و«عَظَايَة» ونحوهما مما في آخره تاء التأنيث، ولامه واو أو ياء، وقبلها ألف زائدة، فإنه قبل النسب تصبح اللام، ولا تقلب همزة؛ لأنَّ الاسم بُني على التأنيث، فلم تقع الياء والواو طرفاً، فلم يلزم قلبُهما همزة. فإذا نسبت إلى شيءٍ من ذلك، أُسقطت التاء، ثم قُلبت اللام همزة، فصارت النسبة كأنَّها إلى «سِقَاء»، و«عَظَاء» بمنزلة «كساء»، و«رداء»؛ فلذلك تقول في النسب: «سِقَائِيَّة»، و«عَظَائِيَّة»، أي كما تقول: «كسائيَّة»، و«ردائيَّة». ومن قال: «كساويَّة»، و«رداويَّة»، قال هُنَّا: «سقاويَّة»، و«عطاويَّة»، وكذلك قيل في النسب إلى «شاء»: «شاويَّة». قال الشاعر [من الرجز]:

٨٣٦- لا ينفع الشاوي فيها شائة ولا حِمَاراً ولا عَلاتَةُ

٨٣٦ - التخريج: الرجز لمشر بن هذيل الشمخي في لسان العرب ١٤/٤٤٨ (شوا).

اللغة والمعنى: الشاوي: صاحب الشياه. العلة: الناقة المُشرفة الجسمية.

الإعراب: «لا ينفع»: حرف نفي، وفعل مضارع مرفوع بالضمة. «الشاوي»: مفعول به منصوب بالفتحة. «فيها»: جاز و مجرور متعلقان بمخدوف حال من «الشاوي». «شائة»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه. «ولا»: الواو: للعطف، و«لا»: زائدة لتركيد النفي. «حماراً»: معطوف على «شائة» مرفوع بالألف لأنَّه مبني، وهو مضاد، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه. «ولا علاتَة»: الواو: للعطف، «لا»: زائدة لتركيد النفي، «علاتَة»: معطوف على «حماراً» مرفوع بالضمة، وهو مضاد، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جز مضاد إليه. وجملة «لا ينفع الشاوي شائة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

فإن كانت اللام واواً، نحو: «شقاوة»، و«غباءة»، فإنك لا تغيرها في النسب، وتغيرها على حالها، فتقول فيه: «شقاويّ»، و«غباويّ»؛ لأنّا كنا نفرّ إلى الواو فيما كان همزةً، وإذا ظفرنا بما قد لفظ به واواً، لم نعدل عنها إلى لفظ آخر. قال جرير [من البسيط]:

٨٣٧ - إذا هبطن سماويًا مواردُه من تحوِّدَة خبْتَ قَلْ تغريسي نسبة إلى «سماوة». وأما نحو: «رأيّة»، و«آيّة»، و«ثايّة»، و«طايّة»، فلك في النسب إليه ثلاثة أوجه:

أقيسها ترك الياء على حالها ولم تغيّرها؛ لأنك لو أفردته بعد طرح الهاء؛ لأثبت الياء، وقلت: «آيّ»، و«رأيّ»، و«ثايّ»، و«طايّ»، ولا تلزم الهمزة؛ لأنَّ الألف قبل الياء، والواو أصلٌ غير زائدة، والواو والياء إنما تهمزان إذا كان قبلهما ألفٌ زائدة، نحو: «كساء»، و«رداء».

والثاني الهمز تشبيهاً بـ«كساء» و«رداء»؛ لوقعها طرقاً بعد ألف ساكنة، والفرق بينها وبين الأصل الذي هو «كساء» و«رداء» أنَّ باب كسام ورداء أن تقع الياء والواو بعد ألف زائدة، وما نحن فيه وقعتا بعد ألف غير زائدة.

الثالث إبدالها واواً على حد «كساويّ» و«رداويّ».

= والشاهد فيه قوله: «الشاوبيّ» نسبة إلى «الشاء».

٨٣٧ - التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ١٢٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٢٨/٢

اللغة: السماوي: مكان منسوب إلى السماوة، وهي أرض بعينها. ودومة خبْت: موضع بعينه. والتعريض: نزول المسافر في آخر الليل.

المعنى: إذا هبطت الإبل مكاناً من السماوة، ووردت ماء، لم أقم فيه طويلاً شوقاً إلى أخيه، وحرضاً على اللحاق بهم.

الإعراب: «إذا»: اسم يتضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ«قلّ». «هبطن»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «سماويّاً»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بالفعل (هبط). «موارده»: مبتدأ مرفوع، والهاء: مضارف إليه محله الجر. «من نحو»: جار و مجرور متعلقان بخبر المبتدأ (موارده)، والتقدير: موارده منتشرة أو ممتدة من نحو. «دومة»: مضارف إليه مجرور. «خبْت»: مضارف إليه مجرور. «قلّ»: فعل ماضٍ مبني على الضم. «تعريسي»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل يا المتكلم، والياء: مضارف إليه محله الجر.

وجملة «إذا هبطن... قلّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هبطن»: مضارف إليها محلها الجر. وجملة «موارده من نحو»: صفة لـ«سماوي» محلها النصب. وجملة «قلّ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «السماويّ» في النسبة إلى السماوة.

## فصل

### [النسبة إلى ما كان على حرفين]

قال صاحب الكتاب: وما كان على حرفين، فعلى ثلاثة أضرب: ما يُرَد ساقطه، وما لا يُرَد، وما يسوغ فيه الأمران. فالأول، نحو: «أبوي»، و«أخوي»، و«ضعوي». ومنه «ستهئي» في «است»، والثاني نحو: «عدي»، و«زني»، وكذا الباب إلا ما اعتل لامه، نحو: «شيبة»، فإنك تقول فيه: «وشوي»، قال أبو الحسن: «وشبي» على الأصل، وعن ناس من العرب: «عدوي»، ومنه «سهي» في «سه». والثالث، نحو: «غدي»، و«عدوي»، و«دمي»، و«دموي»، و«يديء»، و«يدوي»، و«حريء»، و«حرحي». وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون، فيقول: «عدوي»، و«يديء». ومنه «ابني»، و«بنوي»، و«اسمي»، و«سموي» بتحريك الميم، وقياس قول الأخشن إسكنها.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن ما كان على حرفين من الأسماء التي يلحقها التصغير والجمع والإعراب، فإنه على ثلاثة أضرب:

أحدها ما كان أصله على ثلاثة أحرف، وأسقط منها واحد تحفيقاً، أو لعلة توجب ذلك، وذلك الحذف يكون من موضع اللام، وهو أكثره، ويكون من موضع الفاء، ويكون من العين، وهو أقله. فإذا نسبت إلى شيء من ذلك، فهو على ثلاثة أضرب كما ذكر. أحدها: أن ترد الساقط. والثاني: أن لا ترد. والثالث: يجوز فيه الأمران، فاما الأول، فهو ما كان الساقط منه من موضع اللام، ويرجع في التشنيمة والجمع بالألف والتاء، وذلك قوله في النسبة إلى «أب»: «أبوي»، وإلى «آخر»: «أخوي»، وإلى «ضعة»: «ضعوي»، وإلى «هنت»: «هنتوي»؛ لأنك إذا ثنيت «الأب» و«الآخر»، قلت: أبوان، وأخوان، وإذا جمعت «ضعة»، وهو ضرب من الشجر، قلت: ضعوات، قال جرير [من الرجز]:

مَتَّخِذًا مِنْ ضَعَوَاتِ تَوْلَجَا

- ٨٣٨ -

٨٣٨ - التخريج: الرجز لجرير في ديوانه ص ١٨٧؛ ولسان العرب ٤٠١/٢ (ولج)؛ وناج العروس (ولج)؛ والتنبيه والإيضاح ١/٢٢٣.

اللغة والمعنى: الضعوات: جمع الضعة وهو نوع من الشجر. التولج: كناس الوحش أي بيته. أي أن هذا الظبي قد اتخذ من هذه الشجيرات مأوى له.

الإعراب: «متخذًا»: حال منصوبة بالفتحة. «من ضعوات»: جاز و مجرور متعلقان بالحال. «تولجا»: مفعول به منصوب لاسم الفاعل (متخذًا). والشاهد فيه قوله: «ضعوات» جمعاً لـ «ضعة».

وتقول من «هن»: هنوات. ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي      عَلَى هَنَوَاتٍ شَائِهَا مُتَتَابِعٌ<sup>(١)</sup>

ومنهم من يقول: «هَنَانِ» في الثنوية، و«هَنَاتُ» في الجمع. فمن قال: «هَنَوَاتُ»، لزمـه أن يقول في النسب: «هَنَوَى». ومن قال: «هَنَانِ» في الثنوية، و«هَنَاتُ» في الجمع، كان مخيراً فيه: إن شاء رداً، وإن شاء لم يرداً، وإنما لزم رداً الذاهب هنا، لأنـا رأينا النسب قد يرداً الذاهب الذي لا يعود في الثنوية، ولا جمع، كقولك في «يَدِي»: «يَدَوِي»، وفي «دَم»: «دَمَوِي». وأنت تقول في الثنوية «يَدَانِ»، و«دَمَانِ»، فلـما قويـت النسبة على رـداً ما لم ترـداً الثنوية، صـار أقوىـ من الثنوية في بـاب الرـدا، فـلـما رـدتـ الثنويةـ الحـرفـ الـذاـهـبـ؟ـ كـانتـ النـسـبـةـ أـولـىـ بـذـلـكـ.

وأما الضرب الثاني: وهو ما لا يـرـداـ السـاقـطـ فـيهـ، فهوـ ماـ كـانـ السـاقـطـ مـنـهـ فـاءـ أوـ عـيـناـ، وـذـلـكـ نـحـوـ النـسـبـ إـلـىـ «عـيـدةـ»، وـ«زـيـنةـ»، وـنـحـوـهـمـاـ كـ«صـلـةـ»، وـ«ثـقـةـ»، فـإـنـكـ إـذـاـ نـسـبـتـ إـلـىـ شـيـءـ مـنـ ذـلـكـ، حـذـفـتـ تـاءـ التـأـيـثـ، وـلـاـ تـعـيـدـ المـحـذـفـ إـلـاـ لـضـرـورـةـ.ـ وـذـلـكـ قـوـلـكـ:ـ «عـيـديـ»، وـ«زـيـنيـ».ـ فـالـذاـهـبـ مـنـهـ وـأـوـ هيـ فـاءـ، وـأـصـلـهـ:ـ «وـعـدـةـ»،ـ وـ«وـزـنـةـ»ـ.

وـإنـماـ لـمـ يـرـداـ الـذاـهـبـ مـنـهـ؛ـ لـأنـهـ فـيـ أـوـلـ الـكـلـمـةـ،ـ فـهـوـ بـعـيـدـ مـنـ يـاءـ النـسـبـ،ـ فـلـوـ ظـهـرـ؛ـ لـمـ يـكـنـ يـتـغـيـرـ بـدـخـولـ يـاءـ النـسـبـ،ـ كـمـاـ تـغـيـرـ لـامـ الـكـلـمـةـ بـالـكـسـرـ مـنـ أـجـلـ الـيـاءـ.ـ وـيـؤـيـدـ ذـلـكـ أـنـ الـعـرـبـ لـمـ تـرـداـ الـمـحـذـفـ إـذـاـ كـانـ فـاءـ فـيـ شـيـءـ مـنـ كـلـامـهـ،ـ لـاـ فـيـ ثـنـيـةـ،ـ وـلـاـ جـمـعـ بـالـأـلـفـ وـالـتـاءـ،ـ كـمـاـ رـدـواـ فـيـمـاـ ذـهـبـتـ لـامـهـ،ـ فـلـمـ يـقـولـوـاـ فـيـ مـثـلـ «عـيـدةـ»،ـ وـ«زـيـنةـ»ـ:ـ «وـغـدـتـانـ»،ـ وـ«وـزـنـتـانـ»،ـ وـلـاـ:ـ «وـغـدـاثـ»،ـ وـ«وـزـنـاثـ»ـ،ـ كـمـاـ قـالـوـاـ فـيـ «سـنـةـ»ـ:ـ «سـنـوـاتـ»ـ،ـ وـفـيـ ثـنـيـةـ «أـخـ»ـ،ـ وـ«أـبـ»ـ:ـ «أـخـوانـ»ـ،ـ وـ«أـبـوـانـ»ـ،ـ وـفـيـ جـمـعـ «أـخـتـ»ـ:ـ «أـخـوـاتـ»ـ.ـ لـاـ نـعـلـمـ فـيـ ذـلـكـ خـلـافـاـ.

وـقـوـلـنـاـ:ـ «إـلـاـ لـضـرـورـةـ»ـ تـحرـزـ مـاـ إـذـاـ كـانـ الـلامـ يـاءـ،ـ نـحـوـ:ـ «شـيـةـ»ـ،ـ وـ«دـيـةـ»ـ،ـ فـإـنـكـ تـعـيـدـ الـمـحـذـفـ،ـ وـإـنـ كـانـ فـاءـ ضـرـورـةـ أـنـ يـبـقـيـ الـاسـمـ عـلـىـ حـرـفـيـنـ،ـ الثـانـيـ مـنـهـمـاـ حـرـفـ مـدـ وـلـينـ،ـ وـذـلـكـ لـاـ يـكـونـ فـيـ اـسـمـ مـتـمـكـنـ،ـ فـتـقـولـ،ـ عـلـىـ مـذـهـبـ سـيـبـوـيـهـ<sup>(٢)</sup>ـ فـيـ «شـيـةـ»ـ:ـ «وـشـوـيـ»ـ،ـ وـفـيـ «دـيـةـ»ـ:ـ «وـدـوـيـ»ـ.ـ وـذـلـكـ أـنـ أـصـلـهـ «وـشـيـةـ»ـ،ـ وـ«وـدـيـةـ»ـ،ـ فـأـلـقـيـتـ كـسـرـةـ الـوـاـوـ عـلـىـ مـاـ بـعـدـهـاـ،ـ وـحـذـفـتـ الـوـاـوـ لـأـنـ الـفـعـلـ قـدـ اـعـتـلـ بـحـذـفـهـاـ فـيـ «يـشـيـ»ـ،ـ وـ«يـدـيـ»ـ،ـ فـبـقـيـ «شـيـةـ»ـ،ـ وـ«دـيـةـ»ـ كـمـاـ تـرـىـ.ـ فـلـمـاـ نـسـبـتـ إـلـيـهـمـاـ،ـ

(١) تقدم بالرقم ٩٣.

(٢) راجع: الكتاب ٣٦٩/٣.

حذفت منها تاء التأنيث على القاعدة، فبقي الشين والياء، ولا عَهْدَ لَنَا بِاسْمٍ عَلَى حِرْفَيْنِ الثَّانِي مِنْهُمَا حِرْفُ مَدَّ وَلِيْنَ . وَوَجْبُ زِيَادَةِ حِرْفٍ؛ لِيُصِيرَ إِلَى مَا عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ الْمُتَمَكِّنَةُ، فَكَانَ رَدُّ الْمَحْذُوفِ أُولَى مِنْ زِيَادَةِ حِرْفٍ غَرِيبٍ؛ فَرَدَتِ الْوَاوُ مَكْسُورَةً عَلَى أَصْلِهَا، وَبَقِيَتِ الْعَيْنُ مَكْسُورَةً أَيْضًا، ثُمَّ أُبْدِلَ مِنَ الْكَسْرَةِ فَتَحَّةً، وَمِنَ الْيَاءِ أَلْفُّ، ثُمَّ قُلِّبَتِ الْأَلْفُ وَأَوْا كَمَا فَعَلَتِ فِي «عَمٍ»، وَ«شَجٍ»، فَقَلَّتِ «عَمَوَيٍّ»، وَ«شَجَوَيٍّ».

وَإِنَّمَا أَبْقَوُ الْكَسْرَةَ فِي الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ قَاعِدَةَ مَذْهَبِ سِبْبُويَّهِ<sup>(١)</sup> أَنَّ الْاسْمَ إِذَا دَخَلَهُ حَذْفُّ، وَلِزْمُ الْحِرْفِ الْمُجَاوِرِ لِلْحَرْكَةِ، ثُمَّ رُدَّ الْمَحْذُوفُ لِعَلَّةٍ أَوْ ضَرُورَةٍ؛ فَإِنَّهُ يُبَقِّيُ الْحَرْكَةَ فِيهِ، وَلَا يُزِيلُهَا، فَنَقُولُ فِي «غَدِّ»: «غَدَوَيٍّ»، وَفِي «يَدِّ»: «يَدَوَيٍّ»، فَفَتْحُ الْعَيْنِ مِنْهُمَا، وَإِنْ كَانَ أَصْلَهَا السُّكُونُ . وَالَّذِي يَدْلِلُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي «غَدِّ» «غَدُوًّ»، بِسُكُونِ الْعَيْنِ، قَوْلُ الشَّاعِرِ، وَهُوَ لَبِيدٌ [مِنَ الطَّوْلِيْلِ]:

٨٣٩—**وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالْدِيَارِ وَأَهْلُهَا      بِهَا يَوْمَ حَلُوْهَا وَغَدُوا بِلَاقِعٍ**

(١) انظر: الكتاب ٣٧٠ / ٣.

٨٣٩—التخريج: البيت للبيد في ديوانه ص ١٦٩؛ وأمالي المرتضى ١ / ٤٥٣؛ والشعر والشعراء ١ / ٢٨٤؛ ولسان العرب ١١٦ / ١٥ (غداً)؛ ولذى الرزمة في ملحق ديوانه ص ١٨٨٧؛ وبلا نسبه في خزانة الأدب ٤٧٩ / ٧، والمنصف ١ / ٦٤، ١٤٩ / ٢.

اللغة: الغدو: الغد، اليوم التالي لليوم الذي تكون فيه. البلاع: القفار.  
المعنى: تشبه الناس ديارها، فهي حية إن نزل الناس بها، ومتيبة إن هجروها في الغد، وكذلك الناس أحياء اليوم، وأموات غداً.

الإعراب: «وَمَا»: الواو: حسب ما قبلها، «ما»: حرف نفي مهملاً. «الناس»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «إِلَّا»: حرف حصر. «كَالْدِيَارِ»: الكاف: حرف تشبيه وجراً، «الْدِيَارِ»: اسم مجرور بالضمة، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «وَأَهْلُهَا»: الواو: حالية، «أَهْل»: مبتدأ مرفوع بالضمة، و«هَا»: ضمير متصل في محل جز مضaf إلية. «بِهَا»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف، بتقدير (وأهلهما موجودون بها). «يَوْمَ»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالخبر المحذوف. «حَلُوْهَا»: فعل ماضٍ مبني على القسم، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«هَا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «وَغَدُوا»: الواو: حرف عطف، «غَدُوا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ«بِلَاقِعٍ». «بِلَاقِعٍ»: خبر مرفوع بالضمة لمبتدأ محذوف بتقدير (وهي بلاع غدوًّا).

وجملة «وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالْدِيَارِ»: حسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وَأَهْلُهَا بِهَا»: حالية محلها النصب. وجملة «حَلُوْهَا»: في محل جز مضaf إلية. وجملة «وَهِيَ بِلَاقِعٍ غَدُوا»: معطوفة على جملة «وَأَهْلُهَا بِهَا».

والشاهد فيه قوله: «غَدُوا» حيث أعاد الكلمة «غَدٌ» إلى أصلها (غدو)، وقال: إن هذا فاسد، على اعتبار أنها لغة في «غَدٌ» وليس ردًا إلى الأصل.

لما اضطُرَّ إلى رد اللام، أتى به ساكن العين. ويدلُّ على أنَّ الأصل في «يَدِي»: «يَذِي» بالسكون تكسيرُهم إِيَّاهَا على «أَفْعَلَ»؛ نحو: «أَيْدِي»، و«أَفْعَلُ» بابه «فَعْلُ»، نحو: «كَلْبٌ»، و«أَكْلُبٌ»، و«فَلْسٌ»، و«أَفْلُسٌ».

وأما أبو الحسن الأخفش، فإنه يرده الكلمة إلى أصلها عند رد ما سقط منها، فكأنَّه ينسب إلى «وشيَّة»، فيقول: «وِشَيَّيْ»، كما تقول في «ظَبَيَّة»: «ظَبَيَّيْ». وحاجته أنَّ العين أصلها السكون، وإنما تحركت عند حذف الفاء منها، فإذا أعيد ما سقط منها، عادت إلى أصلها، وهو السكون.

والذهب ما قاله سيبويه، لأنَّ الشيئ متحرَّكة، والضرورة لا توجب أكثر من رد الحرف الذاهب، فلم تحتاج إلى تغيير البناء. ومثل ذلك لو نسبت إلى «شَاءَ» بعد التسمية؛ لقلت: «شَاهِيَّ»؛ لأنَّك تحذف تاءَ التأنيث، فبقي الاسم على حرفَين، الثاني منهما حرف مَدَ ولين، وذلك لا نظير له، فرداً الساقط منه، وهو الهاء.

وقوله: وعن ناسٍ من العرب: «عِدَوَيَّ»، يريد أنَّ قوماً من العرب يردون المحفوظ، وإن كان فاءً، ويؤخرونـه إلى موضع اللام، فكأنَّه ينقلب ألفاً، فيصير «عِدَّاً»، و«زِنَّاً»، فإذا نسبت إليه، قلبـت الألفـ وآوا على القاعدة، فتقول: «عِدَوَيَّ»، و«زِنَوَيَّ»، وهو رأي الفراء، حكى ذلك صاحب الصَّحَاح<sup>(١)</sup>.

وممَّا لا يُرَدُّ فيه الساقط: ما حُذفت عينه، نحو: «سَهَّ» في معنى الاستِـ، وذلك أنَّ فيه ثلاثة لغات: «إِسْتُ»، و«سَتُّ»، و«سَهَّ»، وأصلُها «سَتَّهَ»؛ وذلك لأنَّك تقول في التصغير: «سُتَّهِيَّةَ»، وفي التكسير: «أَسْتَهَّا». فالذِي قال: «إِسْتُ» و«سَتُّ»، حذف اللام، وهو الهاء، والذِي قال: «سَهَّ»، حذف عين الفعلـ، وهو التاءـ. فإذا نسبت إليه على قولـ من قالـ. «إِسْتُ» أو «سَتُّ»، فهو بمنزلة «أَبْنِ»، فإنـ شئت قلتـ: «أَسْتَهِيَّ»، وإنـ شئت قلتـ: «سَتَّهِيَّ»؛ لأنَّ الساقط لا يظهرـ في الثنـيةـ، ولاـ فيـ الجمعـ بالـألفـ والتـاءـ، ومنـ قالـ «سَهَّ»، لمـ يقلـ إلـاـ: «سَهِيَّ»، كماـ لمـ يقلـ فيـ «عِدَّةَ»، و«زِنَّةَ» إلـاـ: «عِدَيَّ»، و«زِنَيَّ»، لـبعدـ المـحفـوظـ منـ يـاءـ النـسبةـ.

وأما الضرب الثالثـ: وهو ما يسوغـ فيهـ الأمرانـ، فهوـ ماـ حـذـفـ منهـ لـامـ، ولاـ يـظـهـرـ ذلكـ فيـ ثـنـيـةـ، ولاـ جـمـعـ بـالـأـلـفـ وـالتـاءـ، وـذـكـرـ قولـكـ فيـ النـسـبـ إـلـىـ «يَدِيـ»، وـإـنـ شـئـتـ: «يَدَوـيـ»، وـفـيـ «دَمـ»: «دَمـيـ»، وـ«دَمـوـيـ»، وـفـيـ «غَدـيـ»: «غَدـيـ»، وـإـنـ شـئـتـ: «عَدـوـيـ»، فـمـنـ نـسـبـ إـلـىـ الـحـرـقـينـ فـعـلـيـ الـلـفـظـ؛ لـأـنـ الـأـصـلـ قـدـ رـفـضـ، فـلـمـ يـظـهـرـ فيـ ثـنـيـةـ وـلـاـ جـمـعـ، وـمـنـ رـدـ الـمـحـفـوظـ؛ فـلـأـنـ النـسـبـ قـوـيـةـ فيـ الرـدـ عـلـىـ مـاـ تـقـدـمـ.

(١) الصَّحَاحُ، مَادَةُ (زِنَى).

فإن قيل: فقد ردوا المحذوف من «دم» و«يَد» في قوله [من الوافر]:

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرِ ذِبْخَنَا جَرِي الدَّمَيَانِ بِالْحَبَرِ الْيَقِينِ<sup>(١)</sup>  
وَقُولِ الْآخَرُ [من الكامل]:

يَدِيَانِ بَيْضَاوَانِ عَنْدَ مُحَلْمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهِّدَ<sup>(٢)</sup>

فهلا لزم لذلك رد المحذوف في النسب إليهما؟ قيل: لا اعتداد بذلك، لأن ذلك من ضرورات الشعر، ومن ذلك النسب إلى «حر»: «حرٍّ»، وإن شئت «حرٌّ»؛ لأنك تقول في الثنية: «حران»، ولا تُظْهِر المحذوف.

ومن ذلك ما كان في أوله همزة الوصل، فتقول في النسب إلى «ابن»: «ابنِي»، وإن شئت: «بنَوي»؛ لأنك تقول في الثنية: «ابنان». وتقول في النسب إلى «اسم»: «اسمِي»، وإن شئت: «سمَوي» بكسر السين وفتح الميم. أما كسر السين، فلأن الأصل «سمُونُ»؛ لقولهم في تكسيره: «أَسْمَاءً»، نحو: «عِدْلٌ»، و«أَعْدَالٌ»، وأما فتح الميم، فعلى قاعدة مذهب سيبويه، وأما قياس قول الأخفش؛ فإن يقال: «سمُوي» بسكون الميم؛ لأنه الأصل.

### فصل

[النسبة إلى «بنت» و«أخت» و«كلنا»]

قال صاحب الكتاب: وتقول في «بنتٍ»، و«أختٍ»: «بنَوي»، و«أخْوي» عند الخليل وسيبويه<sup>(٣)</sup>، وعند يونس<sup>(٤)</sup>: «بِنْتٍ»، و«أَخْتٍ». وتقول في «كلنا»: «كِلْتَنِي»، و«كِلْتَنَوي» على المذهبين.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن التاء في «بنتٍ» و«أختٍ» بدلٌ من اللام فيهما، والأصل: «أخْوَةً» و«بَنَوَةً»، فقلوا «بَنَوَةً» و«أَخْوَةً»، وزنهما «فَعَلٌ» إلى «فِعْلٍ» و«فُعْلٍ»، فالحقوقهما بالباء المبدلية من لامها بوزن «جَذْعٍ»، و«فَعْلٍ»، فقالوا: «بِنْتٍ»، و«أَخْتٍ». ولم يليست التاء فيهما على الحقيقة للتأنيث لسكونِ ما قبلها. هذا مذهب سيبويه، وقد نصَّ عليه في باب ما لا ينصرف، فقال: لو سميت بهما رجلاً لصرفتهما معرفة<sup>(٥)</sup>، وهذا نصٌّ منه، ولو كانت للتأنيث، لما انصرفا، إلا أنها، وإن لم تكن للتأنيث، فإنها في مذهب عالمة التأنيث إذ كانت لم تقع إلا على مؤنث. فإذا نسبت إلى واحد منها، حذفت التاء؛ لأنها

(١) تقدم بالرقم ٦٨٤.

(٢) الكتاب ٣٦٢/٣.

(٣) تقدم بالرقم ٦٨٤.

(٤) الكتاب ٣٦٣.

(٥) الكتاب ٢٢١/٣، وفيه: «وَإِنْ سَمِيتَ رَجُلًا بِبَنْتٍ» أو «أَخْتٍ» صرفته.

مشبهة بباء التأنيث، وفي حكمها، فحذفوها كحذف التاء في «رَبِيعي»، و«جَهْنَمِي». ولما حذفوها، أعادوا اللام الممحوظة؛ لأن التاء كانت بدلاً منها. فلما زال البدل، عاد المبدل منه، فلذلك تقول في «بِنتٍ»: «بَنْوَى» كالمذكر، وفي «أُختٍ»: «أَخْوَى»، فقد صار في التاء مذهبان: مذهب الحروف الأصلية لما ذكرناه من سكون ما قبلها، ومذهب تاء التأنيث لحذفها في النسب. ويونس يقول: «بِنتِي»، و«أُختِي»، ويُحرِّي التاء فيهما مجرى الأصل، فكان يلزم أن يقول في النسب إلى «هَنْتِي»، و«مَهْنَتِي»، ولم يقل ذلك أحداً.

وأما «كِلْتَا»، فالباء فيها بدلٌ من لامها، والألفُ فيها للتأنيث على حد إبدالها في «بنت»، و«أخت». وأصلها «كِلْنَوَى» كـ«ذِكْرَى». والذي يدل على أن اللام معتلة قولهم في مذكرها: «كِلَا»، و«كِلَا» فَعَلٌ، ولا مه معتلة بمنزلة لام «حِجَّا»، و«رِضا». وأن تكون اللام واواً أمثل من أن تكون ياء، لأن إبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء، والعمل إنما هو على الأكثر، فعلى هذا يُنسب إليه كما يُنسب إلى «بنت»، و«أخت»، فتقول: «كِلَوَى». فمن حيث وجب رد «بنت» في النسب إلى الأصل، وجب رد «كِلْتَا» إلى الأصل، وحذفت التاء، ثم حذفت ألف التأنيث، فقيل: «كِلَوَى». واللام متحركة؛ لأنها قد صحت تحريركها في «كِلَا». وقياس مذهب يونس أن يقول: «كِلَنَوَى»؛ لأن التاء بدل من اللام، فهي كباء «بنت»، و«أخت».

وقوله: «تقول كِلْتَى و كِلَنَوَى على المذهبين» يعني يونس وسيبويه، وليس بصحيح؛ لأن سيبويه يقول: «كِلَوَى»، وكان أبو عمر الجزمي يذهب إلى أنها «فِعْنَلٌ» وأن التاء عَلَم تأنيتها، والنسبة إليها: «كِلَوَى»، كما يُقال في «مِلْهَى»: «مِلْهَوَى». ويشهد بفساد هذا القول أن التاء لا تكون علاماً تأنيث الواحد إلا قبلها فتحة، نحو: «طَلْحَة»، و«قَائِمَة»، أو يكون قبلها ألف، نحو: «سِعْلَة»، و«عِزْهَة».

واللام في «كِلْتَا» ساكنة كما ترى. ووجه ثان: أن علامة التأنيث لا تكون أبداً حشواً، إنما تكون آخرًا لا محالة، و«كِلْتَا» اسم مفرد يُقيد معنى التشنيف، بإجماع من البصريين، فلا يجوز أن تكون التاء فيه للتأنيث، وما قبلها ساكن. ووجه ثالث: أن «فِعْنَلًا» مثال لا يوجد في الكلام أصلاً، فيحمل هذا عليه، فعلى هذا، لو سميت «رَجَلًا بـ«كِلتَا»؛ لم تصرفه على قول سيبويه معرفة ولا نكرة، لأن ألفها للتأنيث<sup>(١)</sup> بمنزلة ألف «ذِكْرَى»، وتصرفه نكرة في قول الجرمي، لأن أقصى أحواله أن يكون كـ«قَائِمَة» و«قَاعِدَة»، فاعرفه.

## فصل [النسبة إلى المركب]

قال صاحب الكتاب: وينسب إلى الصدر من المركبة، فتقول: «معدني»، و«حضري»، و«خمسي»، في «خمسة عشر» اسمًا، وكذلك: «أثنى»، أو «ثنو» في «اثنين عشر» اسمًا، ولا ينسب إليه وهو عدد، ومنه «تابط شر»، و«برق نهر»، تقول: «تابطي»، و«برقي».

\* \* \*

قال الشارح: إذا كان الأسمان قد ركبا، وجعلا اسمًا واحدًا على المسمى، فالوجه والقياس حذف الثاني منهما، يجعله الخليل<sup>(١)</sup> بمنزلة تاء التأنيث، فـ«حضرموت» بمنزلة «طلحة»، وتقع النسبة إلى الأول، فتقول في النسب إلى «معدني كرب»: «معدني»، وفي «حضرموت»: «حضري»، وفي «خمسة عشر»: «خمسي». وذلك لأن التركيب لم يجعلهما اسمًا واحدًا على الحقيقة، إلا ترى أن من جملة المركبات نحو: «شعر بعر»، وليس في الأسماء ما يتولى فيه ستة متحركات، فعلم أن منزلة الثاني من الأول منزلة علامة التأنيث ضمت إلى الصدر، فحذفت في النسب، ووُقعت النسبة إلى الصدر، ولو كانوا شيئاً واحداً على التحقيق، لوقع النسبة إليهما كما تقع في «عِيَضْمُوز»<sup>(٢)</sup>، و«عَثَرِيس»<sup>(٣)</sup>، ونحوهما مما جعل على الزيادة اسمًا.

ومن ذلك «اثنا عشر» إذا نسبت إليه، وهو علم، قلت: «ثنو» في قول من قال في «أبن»: «بنوي»؛ لأن مجراهما واحد. وتقول: «أثنى» في قول من قال «أبني». وذلك أنهم شبّهوا «عشر» من «اثنا عشر» بالنون في «اثنين»، كما شبّهوا «عشر» من «خمسة عشر» بتاء التأنيث؛ لأنها واقعة موقع النون في «اثنان»، و«اثنين»، ولذلك لا تجتمعهما. فكما تحذف النون إذا نسبت إليها، كذلك تحذف الثاني منهما، وهو «عشر»، فتقول: «أثنى»، و«ثنو». فأما إذا كان عدداً، فلا يضاف إليهما؛ لأنك لو نسبت إليهما، وجب أن تقول: «أثنى»، أو «ثنو»، فكان يُليس بالنسبة إلى الاثنين، وكذلك سائر الأعداد المركبة من نحو «خمسة عشر» لا يُنسب إليها، وهي عدد.

فإن قيل: فالنسبة إلى العلم قد تُوقع لبسًا أيضًا، فلا يعلم هل هو مسمى بـ«اثنين» أو بـ«اثني عشر»؟ قيل: اللبس في الأعلام لا يعتد به؛ لعلم المخاطب بالمنسوب إليه. وقد أجاز أبو حاتم السجستاني النسب في مثل هذا إليهما مفردتين

(١) الكتاب / ٣٧٤ / ٣.

(٢) العِيَضْمُوز: العجوز الكبيرة. (لسان العرب ٣٨٠ / ٥ (غضمز)).

(٣) العَثَرِيس: الدهمية، والناقة الصلبة الجريئة. (لسان العرب ١٣٠ / ٦ (عترس)).

فراراً من اللبس، فيقول: «ثُوبٌ إِخْدَوِيٌّ عَشَرِيٌّ»، و«إِخْدَوِيٌّ». ومن قال: «إِخْدَى عَشِيرَةً» بكسر الشين، قال: «إِحْدَوِيٌّ عَشَرِيٌّ»، بفتح الشين في النسب، كما تقول في النسب، إلى «النَّمَر»: «نَمَرِيٌّ».

ومن ذلك: الجمل المحكية المسمى بها من نحو «تَأْبَطَ شَرًّا»، و«بَرَقَ نَحْرَهُ»، فإنك إذا نسبت إلى شيء من ذلك، نسبت إلى الأول، وحذفت الثاني، فتقول: «تَأْبَطِي»، و«بَرَقِي»، و«ذَرَوِيٌّ» في «ذَرَى حَبًّا». حذفت من «تَأْبَطَ شَرًّا» المفعول، ونزعـت الفاعل من الفعل، ليخرج من أن يكون جملة، وما علمنا أحداً نسب إلى شيء من ذلك إلا إلى «تَأْبَطَ شَرًّا»، والباقي قياسٌ.

وإنما وجـب النسب إلى الأول؛ لأنـ الحكاـية في معـنى المركـب والمضاف من حيث كان أكثرـ من اسـم واحدـ، بلـ هوـ فيـ الحـكاـية أـبلغـ، لأنـهـ قدـ يـكونـ أـكـثـرـ منـ اسـمـيـنـ، فـكـماـ تـقولـ: «ـحـضـرـيـ»ـ فيـ «ـحـضـرـمـوـتـ»ـ، وـ«ـعـبـدـيـ»ـ فيـ «ـعـبـدـقـيـسـ»ـ،ـ كـذـلـكـ تـقولـ: «ـتـأـبـطـيـ»ـ فيـ «ـتـأـبـطـشـرـاـ»ـ وـبـابـهـ،ـ وـقـدـ قـالـلـواـ: «ـكـوـنـيـ»ـ فيـ النـسـبـ إـلـىـ «ـكـنـتـ»ـ إـذـاـ كـانـ يـكـثـرـ مـنـ قـوـلـ «ـكـنـتـ»ـ.ـ وـذـلـكـ أـنـهـ حـذـفـواـ التـاءـ الفـاعـلـةـ،ـ ثـمـ نـسـبـواـ إـلـىـ «ـكـنـ»ـ،ـ وـأـعـادـوـ الـوـاـوـ الـتـيـ هـيـ عـيـنـ الـفـعـلـ؛ـ لـتـحـرـكـ النـونـ بـالـكـسـرـ لـاجـتمـاعـهـ مـعـ يـاءـ النـسـبـ.ـ وـمـنـهـ مـنـ قـالـ: «ـكـنـتـيـ»ـ،ـ فـنـسـبـ إـلـىـ «ـكـنـتـ»ـ،ـ لـمـاـ اـخـتـلـطـ ضـمـيرـ الـفـاعـلـ بـالـفـعـلـ وـلـاـ يـوـجـدـ فـصـلـهـ مـنـ الـفـعـلـ؛ـ صـارـاـ كـالـكـلـمـةـ الـوـاحـدـةـ،ـ فـجـازـتـ النـسـبـةـ إـلـيـهـمـاـ لـذـلـكـ.ـ وـهـذـاـ أـحـدـ مـاـ يـدـلـ عـلـىـ شـدـةـ اـمـتـزـاجـ الـفـاعـلـ وـاـخـتـلـاطـ بـهـ.ـ قـالـ الشـاعـرـ [ـمـنـ الطـوـيلـ]:ـ

فـأـصـبـحـتـ كـنـتـيـاـ وـأـصـبـحـتـ عـاجـنـ (١)

وـمـنـهـ مـنـ قـالـ: «ـكـنـتـيـ»ـ،ـ فـزـادـ نـونـ الـوـقـاـيـةـ مـعـ ضـمـيرـ الـفـاعـلـ،ـ كـأنـهـ حـافـظـ عـلـىـ لـفـظـ «ـكـنـتـ»ـ فـأـدـخـلـ نـونـ الـوـقـاـيـةـ،ـ لـيـسـلـمـ لـفـظـ «ـكـنـتـ»ـ مـنـ الـكـسـرـ،ـ قـالـ الشـاعـرـ -ـ أـنـشـدـهـ ثـغـلـبـ [ـمـنـ الطـوـيلـ]:ـ

وـمـاـ أـنـتـ كـنـتـيـ وـمـاـ أـنـاـ عـاجـنـ وـشـرـ الرـجـالـ الـكـنـتـيـ وـعـاجـنـ

(١) تقدم بالرقم ١٩.

٨٤٠ - التخريج: البيت للأعشى في الدرر ٦/٢٨٤؛ وهمع الهوامع ١٩٣/٢؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٨٢؛ وتذكرة النحوة ص ٥٣٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/٢٢٤.  
اللغة: العاجن: المُسِنُ، والمُعْتَمِدُ عَلَى الْأَرْضِ بِجُمْعِهِ إِذَا أَرَادَ النَّهْوَ مِنْ كَبَرٍ أَوْ بَذْنَ.  
الإعراب: «وما»: الواو بحسب ما قبلها، و«ما»: حرف نفي. «أنت»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. «كنتي»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. «وما أنا عاجن»: تعرّب إعراب «وما أنت كنти». «شر»: الواو: حرف استئناف، و«شر»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «الرجال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الكتنني»: خبر مرفوع. «عاجن»: الواو: حرف عطف، و«عاجن»: اسم معطوف مرفوع.

وقد عاب أبو العباس «كُثُنِيّاً»، وقال: «هو خطأً»، فاعرفة.

### فصل

#### [النسبة إلى المركب تركيباً إضافياً]

قال صاحب الكتاب: والمضاف على ضربين: مضاف إلى اسم معروف يتناول مسمى على جياله، كـ«ابن الزبير»، و«ابن كُراع»، ومنه المكتنى كـ«أبي مُسلم»، و«أبي بكر»؛ ومضاف إلى ما لا ينفصل في المعنى عن الأول كـ«أمري القيس»، و«عبد القيس». فالنسبة إلى الضرب الأول «زَبَرِيّ»، و«كُراعي»، و«مُسلمي»، و«بَكْري»، وإلى الثاني «عَبْدِيّ»، و«مَرْئيّ». قال ذو الرؤمة [من الوافر]:

٨٤١- **وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا الْمَرْئَيُّ لِغَوَّا** [كما الغيت بالديمة الحوار] وقد يصاغ منها اسم، فينسب إليه كـ«عبدري»، و«عَبْقَسي»، و«عَبْشَمي».

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أن القياس في الباب أن تقع النسبة إلى الاسم الأول، لأن الاسم الثاني بمنزلة تمام الاسم، وواقع موقع التنوين، فكانت الإضافة إلى الأول لذلك، فقالوا في «عبد القيس»: «عَبْدِيّ» وفي «أمري القيس»: «أمريّ»، و«مرئيّ». إن شئت هذا مقتضى القياس، إلا أن يعرض ما يوجب العدول إلى الثاني، وذلك إما للبنس يقع،

= وجملة «وما أنت كنتي»: بحسب الواو، وجملة «وما أنا عاجن» معطوفة، وجملة «وشَرَ الرجال...» استثنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الكتنني» في النسبة إلى «كنت»، وهذا شاذ، وقيل: خطأ.

٨٤١- **التخريج:** البيت الذي الرمة في ديوانه ص ١٣٧٩

**اللغة:** المرئي: نسبة إلى أمريء القيس. لغوا: باطلأ. الغيت: أهملت. الديمة: ثمن دم القتيل. الحوار: وند الناقة ساعة يولد.

**الإعراب:** «ويذهب»: الواو: بحسب ما قبلها، و«يذهب»: فعل مضارع مرفوع. «بَيْنَهَا»: ظرف مكان منصوب متعلق بـ«يذهب»، وهو مضاد، و«هَا»: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «المرئي»: فاعل مرفوع. «لِغَوَّا»: حال منصوبة. «كما»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» عبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق، وهو مضاد، و«ما»: مصدرية. والمصدر المسؤول من «ما» والفعل «الغيت» في محل جز مضاد إليه. «أَلْغَيْتَ»: فعل ماض، والناء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «بِالْدِيْمَة»: جار و مجرور متعلقان بـ«الغى». «الحوار»: مفعول به منصوب، والألف. للإطلاق.

وجملة «يذهب»: بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «المرئي» نسبة إلى «أمريء القيس»، حيث نسبة إلى الجزء الأول من المركب الإضافي، وهذا جائز.

أو لزيادة بيان يتوقع، وذلك إذا كان مضافاً إلى آخر من الكلئ، وما جرى مجريها، كقولك في النسب إلى «أبى بكر»: «بَكْرِيٌّ» وإلى «أبى مُسْلِمٍ»: «مُسْلِمِيٌّ». وقالوا في النسبة إلى رجل يُعرف بابن كُراع: «كُراعِيٌّ»، وإلى ابن دَعْلَجْ: «دَعْلَجِيٌّ». وإنما كان كذلك في «ابن فلان»، وأبى فلان؛ لأنَّ الكلئ كلها متشاركة في الاسم المضاف ومختلفة في المضاف إليه، وباختلاف الأسماء المضاف إليها يتميز بعض من بعض، كقولك: «أبُو زيد»، وأبُو جعفر»، فلو أضفنا إلى الأول، لصارت النسبة إليه كله «أبُوي»، فكان لا يتميز بعض من بعض، وكذلك لو نسبنا إلى «الابن»، لوقع اللبس، ولم يتميز، فعدلوا إلى الثاني لذلك، والذي ذكره صاحب الكتاب مذهب المبرد، فإنه كان يقول: ما كان في المضاف يُعرف بالثاني، وكان الثاني معروفاً، فالقياس إضافته إلى الثاني، نحو: «ابن الزَّبَرْيَنْ»، وأبَنْ كُراعَ. وما كان الثاني منه غير معروف؛ فالقياس إضافته إلى الإضافة إلى الأول، مثل: «عبدالقيس»، و«امرأة القيس»؛ لأنَّ «القيس» ليس بشيء معروف أضيف «عبد» و«امرأة» إليه. ويُرد عليه الكلئ؛ لأنَّ الثاني غير معروف كـ«أبى مُسْلِمٍ»، وأبُوي بكر» ألا ترى أنَّ «مسلمًا»، و«بكرًا» ليسا اسمين معروفيَنْ أضيف الأول إليهما، فإنه قد يُكتَئي الصغير المولود، ولم يكن له ولد، فبان أنَّ القياس النسبة إلى الأول، وإنما عدل إلى الثاني للبس، فأماما قول الشاعر [من الوافر]:

ويذهب بينها... الخ

البيت الذي الرءة يهجو امرأ القيس، وليس الشاعر، بل آخر اسمه ذلك، فرأه جرير بن الخطفَي، وهو يُنسِئ، فقال: هل أغريك بيَّن أو بيَّن، وأنشا [من الوافر]:

يَعْدُ النَّاسِبُونَ إِلَى تَمِيمٍ      بُيُوتَ الْمَجْدِ أَزْبَعَةَ كِبَارًا  
يَعْدُونَ الرَّبَابَ وَآلَ بَكْرٍ      وَعُمَرًا ثُمَّ حَنْظَلَةَ الْخِيَارَا  
وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا الْمَرْئَيُّ لَغْرَا      كَمَا الْغَنِيَّتِ بِالدُّبَيِّ الْحُوَارَا

وقد يصوغون من حروف الاسمين ما ينسبون إليه، فقالوا: «عَبْشَمِيٌّ» في «عبد شمس»، و«عَبْدَرِيٌّ» في «عبد الدار»، و«عَبْقَسِيٌّ» في «عبد القيس»، كأنهم أضافوا إلى «عَبْشَم»، و«عَبْدَر»، و«عَبْقَس» وذلك ليس بقياس، وإنما يُسمَع ما قالوه، ولا يُقاس عليه لقلته.

### فصل

#### [النسبة إلى الجمع]

قال صاحب الكتاب: وإذا نسب إلى الجمع، رد إلى الواحد، كقولك: «مِسْمَعِي»، و«مُهَلَّبِي»، و«فَرَضِي»، و«صَحْفِي»، وأماماً «الاتَّصَارِي»، و«الْأَنْبَارِي»، و«الْأَغْرَابِي»، فلجرِيَها مجرَى القبائل كـ«أَنْمَارِي»، و«ضِبَابِي»، و«كِلَابِي». ومنه «المَعَافِرِي»، و«المَدَائِنِي».

قال الشارح: إذا نسب الشيء إلى جمع، فهو على ضرئين: أحدهما أن يكون جمعاً صحيحاً مكسراً عليه الواحد، والآخر أن يكون الجمع اسمًا لواحد أو لجمع. فما كان من الأول ونسبت إليه من يلزم ويعارضه، فالباب أن تنسّب إلى واحد، كرجل يلزم المساجد، ويُكثّر الاستعمال بالفرائض، والتلّف في الصحف، فإذا نسبت إلى شيء من ذلك؛ قيل فيه: «مسجدي»، و«فرضي»، و«صحفي». تردها إلى «مسجد»، و«فرضية»، و«صحيفة». وقالوا: «مسمعي»، و«مهلبي» في النسبة إلى «المسامعة»، و«المهالية»؛ لأنّه جمع، والواحد مسمى ومهلبي، فمحذفت من الواحد ياء النسبة، ثمّ أحذثت ياء للنسبة غيرها على القاعدة. والمسامعة قوم نزلوا البصرة، فنسبت إليهم المحلة، ومن المحدثين المعروفين بها أبو يغلى محمد بن شداد بن عيسى المسمعي، كان أحد المتكلمين على مذهب العدل والتوحيد، والواحد من المسامعة «مسمعي»، بكسر الميم الأولى، منسوب إلى «مسمع»، ومنه قوله [من الطويل]:

٨٤٢ - [لَقَدْ عِلِّمْتُ أُولَى الْمُغَيْرَةِ أَنِّي] كَرَزْتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا وَ[الْمَهَالِبَةِ] جَمْعُ «الْمَهَلِبِي»، و«المهلي» منسوب إلى المهلب بن أبي صفرة أبي

٨٤٢ - التخريج: البيت للمرار الأستدي في ديوانه ص ٤٦٤؛ وشرح أبيات سبيوه ١/٦٠؛ والكتاب ١٩٣/١؛ وللمرار الأستدي أو لزغبة الباهلي في شرح شواهد الإياضاح ص ١٣٦؛ والمقاصد التحوية ٣/٤٠، ٥٠١؛ ولمالك بن زغبة في خزانة الأدب ٨/١٢٨، ١٢٩؛ والدرر ٥/٢٥٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٠٢؛ واللمع ص ٢٧١؛ والمقتضب ١/١٤؛ وهمع الهوامع ٢/٩٣.

اللغة: أولى: المغيرة: الخيل تخرج للغارة، وهنا الفرسان. أنكل: أنكص، أرجع من الخوف. مسمع: هو مسمع بن شيبان.

المعنى: لقد علم أول من لقيت من المغيرين أني هزمتهم، ولحقت عميدهم، فلم أتراجع عن ضربه بالسيف.

الإعراب: «لقد»: اللام: رابطة لجواب القسم المحذوف، «قد»: حرف تحقيق. «علمت»: فعل ماض، والباء: للتأنيث. «أولى»: فاعل مرفوع، وهو مضارف. «المغيرة»: مضارف إليه مجرور. «أنتي»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والباء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «أن». «كررت»: فعل ماض، والباء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سد مسد مفعولي «علم». «ولم»: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف جزم. «أنكل»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «عن الضرب»: جار ومجرور متعلقان بـ «أنكل». «مسمعاً»: مفعول به للمصدر «الضرب».

وجملة القسم المحذوفة: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لقد علمت...»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «كررت»: في محل رفع خبر «أن». وجملة «لم أنكل»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «مسمعاً»، وهو مسمع بن شيبان الذي نسب إليه المسامعة.

المهالية، تُسب بنوه إليه، وقالوا في النسب إلى «العَبَلات»، وهم حيّ من قُريش: «عَبْلِي»؛ لأنّ واحده «عَبْلِي»، كأنّهم تُسبوا إلى أمّهم عَبْلَةً. وإنما اختاروا النسب إلى الواحد دون لفظ الجمع، كأنّهم فرقوا بين ما كان اسمًا لشيء واحد، وبينه إذا لم يُرد به إلا الجمع، وساغ لهم ذلك؛ لأنّ المنسوب ملابس لكلّ واحد من آحاد ذلك، ولفظ الواحد أخفّ، فنسبوا إليه، لذلك قالوا: «بَنَوَيْ»، و«أَبْنَاوَيْ»؛ فأمّا «بنوي» فمنسوب إلى «أبناء فارس»، وهم الذين استصحبهم سَيْفُ بن ذي يَرَنَ إلى اليمَن، وأمّا «الأَبْنَاوَيْ» فمنسوب إلى قبائل سَعْد بن زيد مَنَة.

وأمّا الضرب الثاني، وهو ما كان اسمًا لواحد أو لجمع؛ فإنّك تنسّب إليه على لفظه من غير تغيير، فتقول في «أَنْمَارِ»: «أَنْمَارِي»؛ لأنّه اسم لواحد. وقالوا في «كِلَابِ»: «كِلَابِي»، وقالوا في «الضِّبابِ»: «ضِبابِي»؛ لأنّه اسم قبيلة. وقالوا «مَعَافِري»، وهو اسم رجل يُقال له: «مَعَافِرُ بْنُ مُرَّاخو تَمِيم». وقالوا: «أَنْصَارِي»؛ لأنّ «الأنصارِ» اسمٌ وقع لجماعتهم، ومن ذلك «مَدَائِنِي»، و«أَنْبَارِي». و«الْمَدَائِنُ»، و«الْأَنْبَارُ» عَلَمَان على بلدَيْن معروفيَن بالعراق. وتقول في النسب إلى «نَفَرِ»: «نَفَري»، وإلى «رَهْطِ»: «رَهْطِي»؛ لأنّه اسم للجمع، لا واحد له من لفظه. وتقول في النسب إلى نِسْوَة: «نِسْوَيْ»؛ لأنّه اسم للجمع. فلو جمعت شيئاً من أسماء الجمع، نحو: «أَرَاهِطُ»، و«أَنْفَارُ»، و«نِسَاءُ»؛ لقلَّت في النسب إليه: «رَهْطِي»، و«نَفَري»، و«نِسْوَيْ»؛ لأنّ قولك: «نَفَرُ»، و«رَهْطُ» جمع لا واحد له، وقولك: «أَرَاهِطُ»، و«أَنْفَارُ»، و«نِسَاءُ» لها واحد من لفظها، وهو «نَفَرُ»، و«رَهْطُ»، و«نِسْوَةُ». وتقول في النسب إلى «مَحَاسِنِ»: «مَحَاسِنِي»؛ لأنّه لا واحد له من لفظه، لأنّه لا يُقال «مَخْسِنُ». وعلى هذا تقول في النسب إلى «مَشَابِهِ»، و«مَذَاكِيرِ»: «مَشَابِهِي»، و«مَذَاكِيرِي» لأنّه لا يُقال في واحدِهِما: «مَشَبِهُ»، ولا «مَذَاكِارُ». وتقول في «الْأَغْرَابِ»: «أَغْرَابِي»؛ لأنّه لا واحد له من لفظه، وليس بتكسير «عَرَبٍ»، إذ ليس معنى العرب معنى الأعراب، فيكون تكسيراً له، لأنّ العرب من كان من هذا الجيل من سُكَان الْبُلدان والبادية، والأعرابُ من كان منهم من سُكَان البادية، فاعرفه.

### فصل

#### [ما شَدَّ في النسبة عن القياس]

قال صاحب الكتاب: ومن المعدولة عن القياس قولهم: «بَنَوَيْ»، و«بِضْرِي»، و«عَلْوِيْ»، و«طَائِيْ»، و«سُهْلِيْ»، و«دُهْرِيْ»، و«أَمْوَيْ»، و«ثَقْفِيْ»، و«بَخْرَانِيْ»، و«صَنْعَانِيْ»، و«قَرْشِيْ»، و«هَذَلِيْ». قال [من الطويل]:

٨٤٣- هَذَلِيلَيْةٌ تَدْعُو إِذَا هِي فَاخَرَتْ أَبَا هَذَلِيَّا مِنْ غَطَارِفَةٌ نَجَدٌ

و«فقهيّ»، و«ملحيّ»، و«زبانيّ»، و«عبديّ»، و«جلديّ»، في «فقين كنانة»، و«ملحٍ حُرَاجَةً»، و«زَبِينَةً»، و«بني عبيدة»، و«جذيمة»، و«خراسى»، و«خرسني»، و«نتائج حرفٍ»، و«جلولي»، و«حرورى» في «جلولاء»، و«حروراء»، و«بهرانى»، و«روزانى»، في «بهراء»، و«خربيّ»، في «خرنَيَّةً»، و«سليمى»، و«عَمِيرى»، في «سليمَةً» من الأَرْدَ، وفي «عَمِيرَةَ كَلْبٍ»، و«سليقى» لرجل يكون من أهل السليقة.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أنَّ العرب قد نسبت إلى أشياء، فغيروا لفظ المنسوب إليه، فاستعمل ذلك كما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فما جاء مما لا نعلم مذهب العرب فيه، فهو على غير<sup>(١)</sup> القياس، وهذا الشذوذ يجيء على ضرب: منها العدول عن ثقيل إلى ما هو أخفُ منه، ومنها الفرق بين شيئاً على لفظ واحد، ومنها التشبيه بشيء في معناه. فمن ذلك قولهم في النسبة إلى البدائية: «بدوي»، والقياس: «بادي» أو «بادوي» على حد «قاضٍ»، و«قاضية»، و«غاز»، و«غازية»، كأنهم بنوا من لفظه اسمًا على « فعل » حملوه على ضده، وهو الحضر، فقالوا: «بدوي» كما قالوا: «حضرى».

وقالوا: «بصريّ» بكسر الباء، والقياس فتحها، وذلك لأنَّ البصرة سميت بهذا الاسم لحجارة بيض في المربد، يتخذ منها الجص، يقال لها بصرةٌ وبصريٌّ، فنسبوا إلى معناه.

وقالوا في النسب إلى العالية: «علويّ»، والعالية مواضع في بلاد العرب، وهي

= اللغة: فاخرت: عارضت بالفخر. الغطارة: جمع غطريف وهو السيد الشريف. والتجد: جمع التجدد والتجيد، وهو الشجاع الماضي فيما يُعجز غيره.

المعنى: هي امرأة من هذيل يكتفيها أن تتنسب لأبها الهذلي، لتكون قد غلت من تعارضه بالفخر، فقومها سادة شرفاء، وشجعان لا يبارون.

الإعراب: «هذيلية»: خبر لمبتدأ محدوف تقديره: هي، مرفوع بالضمة. «تدعو»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «إذا»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«تدعو». «هي»: ضمير منفصل مبني في محل رفع فاعل لفعل محدوف يفسره المذكر تقديره «إذا فاخرت هي فاخرت». «فاخرت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «أبا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «هذيلًا»: صفة منصوبة بالفتحة. «من غطارة»: جار و مجرور متعلقان بـ«هذيلًا». «تجد»: صفة مجرورة بالكسرة.

وجملة «هي هذيلية»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تدعو»: في محل رفع صفة لـ«هذيلية». وجملة «فاخرت» المحدوفة: في محل جر بالإضافة. وجملة «فاخرت» الثانية: تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هذيلًا» حيث عدل عن القياس، في النسبة إلى «هذيل»، الذي يستوجب قوله «هذيلياً».

(١) في الطبعتين: «على القياس»، وهذا خطأ.

الحجاز، وما والاها، كأنهم بنوه على « فعلٍ »، ونسبوا إليه حملًا على ضده، وهو السُّفْلُ.

وقالوا: « طائِيٌّ » وهو شاذ أيضًا، والقياس « طَيَّيٌّ »، فمحذفوا إحدى الياءين على حد حذفها في « أَسَيَّدٌ »، و« أَسَيَّدِي »، ثم أبدلوا من الياء ألفاً، كما قالوا: « آيَةٌ » وهو عند سيبويه « فَعَلَةٌ ».

وقالوا: « داوِيٌّ » في النسبة إلى « دُوٌّ »، فقلبوا الياء والواو ألفاً لافتتاح ما قبلهما، وإن كانتا ساكتتين.

وقالوا: « سَهْلِيٌّ »، و« دَهْرِيٌّ »، فالسهلي منسوب إلى السهل الذي هو خلاف الحزن. وإذا نسبوا إلى رجل اسمه سهل قالوا: « سَهْلِيٌّ » بالفتح، كأنهم أرادوا الفرق بينهما، وأما الدَّهْرُ، فإذا نسبوا إليه رجلاً قد أتى عليه الدَّهْرُ، وطال عُمرُه؛ قالوا: « دَهْرِيٌّ ». وإذا كان رجلاً يقول بقدم الدهر، ولا يؤمن بالمعاد؛ قالوا: « دَهْرِيٌّ » بالفتح، فصلوا بينهما بذلك.

وقالوا في النسب إلى « أَمَيَّةٌ »: « أَمَوَيٌّ » بالضم، وهو القياس، ومن العرب من يقول: « أَمَوَيٌّ » بفتح الهمزة، كأنه رده إلى المكابر؛ لأن « أَمَيَّةٌ » تصغير « أَمَةٌ »، وأصل « أَمَةٌ » « أَمَوَةٌ » فمحذفت اللام تخفيفاً. واستيقن عليه في التصريف إن شاء الله تعالى.

وقالوا: « ثَقَفِيٌّ » في النسبة إلى « ثَقِيفٍ »، وهو أبو قبيلة من هوازن، وهو شاذ عند سيبويه<sup>(١)</sup>، والقياس: « ثَقِيفِيٌّ »، وهو لغة قوم من العرب بتهامة وما يقرب منها، وقد كثُر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياساً.

وقالوا: « هَذِيلِيٌّ » في النسب إلى « هَذِيلٍ »، وهو حيٌّ من مضر بن مدركة بن إلياس، قوله [من الطويل]:

### هَذِيلِيَّةٌ تَدْعُونَ... إِلَّخ

الشاهد فيه قوله: « هَذِيلِيَّةٌ » في النسبة إلى « هَذِيلٍ » أنشأه شاهداً على صحة الاستعمال، والقياس عند سيبويه<sup>(٢)</sup>: « هَذِيلِيٌّ ». ومنه قوله: « هَذِيلِيٌّ ».

وقالوا: « قَرَشِيٌّ »، والقياس: « قَرَشِيٌّ » نحو قوله [من الطويل]:

٨٤٤- بِكُلِّ قَرَشِيٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ سَرِيعٌ إِلَى دَاعِيِ الْتَّدَى وَالْتَّكْرُمِ

(١) الكتاب / ٣٣٥

(٢) الكتاب / ٣٣٥

٨٤٤- التغريب: البيت بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٣٢٥ / ٢، والكتاب ٣٣٧ / ٣؛ ولسان العرب ٣٣٦ (قريش)؛ واللمع ص ٢٨٧.

وقالوا: «فُقَيْمٌ» في «فُقَيْمٍ»، وفقيم حيٌّ من كنانة، وهم نسأة الشهور<sup>(١)</sup>، وفي «مُلِينُخُ حُزَاعَةً»: «مُلِينُخٌ». وقولنا: «فُقَيْمٌ كِنَانَةً»؛ لأنَّ في بني تميم فقيم بن جرير بن دارِم، والنسبة إليه «فُقَيْمِيٌّ»، وقولنا: «مُلِينُخُ حُزَاعَةً»؛ لأنَّ فيهم ملينخ بن الهُون، والنسبة إليه: «مُلِينِيٌّ».

وقالوا في «سُلَيْمٍ»: «سُلَيْمِيٌّ»، وفي «خُتَيْمٍ»: «خُتَمِيٌّ»، والداعي إلى هذا الشذوذ طلب الخفة؛ لاجتماع الياء مع الكسرة وياءِي النسب.

ومن الشاذ قولهم: «بَحْرَانِيٌّ» في النسب إلى «البَحْرَانِينَ»، و«صَنْعَانِيٌّ» في النسب إلى «صَنْعَاءً»؛ فأما بحراني فشاذ، والقياس: «بَحْرِيٌّ»، تحذف علامة الثنوية في النسبة، كما تتحذف تاء التائيث، لكتهم كرهوا النبس، ففرقوا بين النسب إلى «البَحْرِ»، لأنَّ النسبة إليه «بَحْرِيٌّ»، وبين ما يناسب إلى «البَحْرَانِينَ»، و«البَحْرَانِينَ»: موضع بعينه، والذي يقول: «بَحْرَانِيٌّ» نسبة إلى «فَعْلَانَ»، كأنَّهم سمو به على مثال «سَعْدَانَ»، و«سَكْرَانَ»، فنسبوا إليه للفرق.

وأما «صَنْعَانِيٌّ» في النسب إلى «صَنْعَاءً»، فمثُله «بَهْرَانِيٌّ» في النسب إلى «بَهْرَاءً»، وهي قبيلة من قضاعة، فهو شاذ، والقياس: «صَنْعَاوِيٌّ»، و«بَهْرَاوِيٌّ»، ومن العرب من يقوله، ووجهه أنَّهم أبدلوا من الهمزة النون، لأنَّ الألف والنون يجريان مجرى ألفي التائيث، وقالوا أيضًا في النسب إلى «رَوْحَاءٍ»، وهو بلد: «رَوْحَانِيٌّ»، والقياس: «رَوْحَاوِيٌّ»، وهو أكثر استعمالاً.

= اللغة: قريشي: رجل من قريش؛ والأشهر: قروشى. الندى: السخاء من أندى وتندى إذا تسخى وتفضل.

المعنى: أغدو مع كل قريشي ذي وقار، كريم جود يلبى من يدعوه مسرعاً.

الإعراب: «بِكُلٍّ»: الباء: حرف جر، «كُلٌّ»: اسم مجرور بحرف الجر، متعلقان بالفعل (أغدو) في بيت سابق. «قرىشي»: مضaf إليه مجرور بالكسرة. «عليه»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم. «مهابة»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «سريع»: صفة لـ«قرىشي» مجرورة بالكسرة. «إلى داعي»: جار ومجرور متعلقان بـ«سريع». «الندى»: مضaf إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف. «والتكرم»: الواو: للعطف، «التكرم»: معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة.

وجملة «عليه مهابة»: في محل جرٌ صفة لـ«قرىشي».

والشاهد فيه قوله: «قرىشي» حيث أجراه في النسب على أصله دون أن يحذف ياءه، وهو القياس، والحدف أكثر شيوعاً مع شذوذه، فالعرب تقول: هذلي، نسبة إلى هذيل، وثقفي، نسبة إلى ثقيف، وقرشى نسبة إلى قريش.

(١) كان العرب «إذا صدروا عن منى، يقوم رجل منهم من كنانة، فيقول: أنا الذي لا أُعاب ولا أُجاب ولا يُرده لي قضاة، فيقولون: صدقت! أَسْبَثْنَا شَهْرًا، أي: أَخْرَجْنَا حُرْمَةَ الْمُحَرَّمَ، واجعلها في صَفَرَ، وأَجْلَ الْمُحَرَّمَ، لأنَّهم كانوا يكرهون أن يتولى عليهم ثلاثة أشهر حُرْمَم لا يُغيرون فيها؛ لأنَّ معاشهم كان من الغارة، فَيُجْلِّ لهم الْمُحَرَّمَ». (لسان العرب ١/ ١٦٧ (نسا)).

وقالوا في النسبة إلى «زَبِينَةً»، وهي قبيلة من باهلة: «زَبَانِي»، والقياس: «زَبِينِي»، وتحتمل هذه الألف أمرتين: أحدهما أنه لما كان القياس حذف الياء مع تاء التأنيث، توهموا سقوطها، وفتحوا الباء، ثم قلبو الياء ألفاً للفتحة قبلها على حدة «طائِي»، فصار «زَبَانِي». والأمر الثاني أنهم قالوا: «زَبِينِي» على القياس، ثم أشبعوا فتحة الياء، فنشأت الألف بعدها على حدة «بَيْنَا» من قولهم: «بَيْنَا زَيْدُ قَائِمٌ أَقْبَلَ عَمَرُ». ومنه بيت الكتاب [من الوافر]:

بَيْنَا نَحْنُ نَرْفَبُهُ أَتَائَا مُعَلِّقٌ وَفَضَّةٌ وَزِنَادِ رَاعٍ<sup>(١)</sup>

ومنه قولهم: «آمِينَ» في لغة من مَدَ، إنما هو «أَمِينَ»، زيدت الألف إشباعاً للفتحة، وهو كثير.

ومن ذلك: «عَبَدِي»، و«جَدَمِي» فيبني «عَبِيدَةً»، و«جَذِيمَةً». وبنو عبيدة حيٌّ من عَدِيٍّ، وجذيمة من عبد القيس، والقياس عندي: «عَبَدِي» و«جَدَمِي» بفتح العين والجيم، كما تقول في «خَنِيفَةً»: «خَنِيفِي»، لكنهم ضمّوا كأنهم راموا الفرق بينه وبين غيره ممن اسمه عَبِيدَةً، وجَذِيمَةً. والذي يقول: «عَبَدِي»، و«جَدَمِي» بالضم قليل، كأنهم صغروه، والكثير الفتح.

وقالوا في النسب إلى خُراسان: «خُراسانِي»، وهو القياس. وقالوا: «خُراسِي»، و«خُرسِي»، وهو خارج عن القياس، فمن قال «خُراسِي»، شبه الألف والنون في آخره بزيادة الثانية، أو ببناء التأنيث فحذفهما، ومن قال: «خُرسِي»، فإنه حذف الزوائد أجمع، وبناء على «فُعلٍ»؛ لأنَّه أحدُ الأبنية، ولم يغير الضمة من أوله، والقائدُ الذي يُنسب إليه «الخُرسِي» من هذا منسوبٌ إلى «خُراسانَ».

وقالوا: «نِتَاجٌ خَرَفِيٌّ» إذا نُتَجَ زَمَنُ الخريف، والشذوذ فيه كالشذوذ في «ثَقَفِيٍّ»، و«مُهَذَّلِيٍّ». وقد قالوا أيضاً: «خَرَفِيٌّ» بسكون الراء، وهو أكثرُ في الكلام من «خَرِيفِيٍّ». و«خَرَفِيٌّ» و«خَرِيفِيٌّ» هو القياس. ومن قال: «خَرَفِيٌّ» بالسكون، فإنه نسب إلى المصدر، وهو الخَرْفُ من قولك: «خَرَفْتُ الرُّطْبَ» إذا اجتنبته في هذا الزمان، والمصادر تُستعمل بمعنى الفاعلين، كقولهم: «رَجُلٌ عَدْلٌ»، و«مَاءٌ غَورٌ»، والمراد: عادل، وغيره، كأنَّه جعل نفسَ الزمان خارفاً، لأنَّه يكون فيه، وكذلك كلُّ ما يُنسب إلى الخريف، كقولنا: «مَطْرٌ خَرَفِيٌّ»، و«فَاكِهَةٌ خَرَفِيَّةٌ».

وقالوا: «جَلُولِيٌّ»، و«خَرُورِيٌّ» في النسب إلى «جَلُولَاءٍ» قرية بناحية فارس، و«خَرُورَاءٍ» وهو الموضع الذي كان فيه القتال بين عليٍ عليه السلام والشراة، فنُسب

الشراة إلى هذا الموضع الذي كان فيه القتال، فقيل لهم: «حروريّة»، والواحد حروري، والقياس: «حرزوراوي»، و«جلولاوي»، لأن ما كان في آخره ألف ممدودة لا تُحذف في النسب، كقولنا: «حمراوي»، و«سمراوي»، وما أشبه ذلك، غير أنهم أسقطوا ألفي التأنيث لطول الاسم، فشيءهما ببناء التأنيث.

وقالوا: «خربيّي» في النسب إلى «خربيّة»، وهي قبيلة، والقياس: «خربيّ»، وقالوا: «سليميّ»، و«عميريّ» في «سليمة» من الأزد، و«عميرة كليب»، و«سليفيّ» للذي يتكلّم بطبعه مغرباً، وقد جاء أيضًا: «رماح ردينيّة»، وهي منسوبة إلى «ردينة»، وهي زوجة سمهير، كانوا يُقْوِّمان الرماح، وهذا الشذوذ خلاف «ثقفيّ»، و«هذليّ»؛ لأن هناك حذفت الياء، والدليل يقتضي إثباتها، وهنّا أثبتت الياء، والدليل يقتضي حذفها. ووجهه أنه حمل كل واحد منها على الآخر تشبيهاً.

وقد جاء عنهم من الشاذ أكثر مما ذكر. قالوا في النسب إلى «الأفق»: «أفقى» بالفتح، لأن «فعلاً»، و«فعلاً» يجتمعان كثيراً كـ«عجم»، و«عجم»، و«عرب»، و«عرب». وقد قالوا: «أفقى» بالضم في الهمزة وسكون الفاء، وهو قياس؛ لأن «فعلاً» يجوز أن يسكن ثانية قياساً مطربداً.

وقال بعضهم: «إبل حمضية» بفتح الميم، وذلك إذا أكلت الحمض، و«حمضية» أجود. قال المبرد: يقال: حمض وحمض، فإن صحت ما قال؛ فيكون «حمضية» قياساً. وقالوا في «بني الجبلى» وهم حيٌّ من الأنصار: «جبليّ» كأنهم فتحوا الباء لفرق بينهم وبين غيرهم، وإنما سُموا بنى الجبلى لكبّر بطنه.

وقالوا في النسب إلى «الشتاء»: «شتويّ»، كأنهم نسبوا إلى «شتوة»، وقيل: إن «شتاءً» جمع «شتوة» كـ«قصبة»، و«قصاص»، و«صحفة»، و«صحف»، وأنت إذا نسبت إلى جمِّع؛ ردته إلى واحده، فعلى هذا يكون قياساً.

وقالوا في الطويل الجمة، وهو الشّعر: «جمانيّ»، وفي الطويل اللّخية: «لخيانيّ». ولو كانت «لخية» اسم بلد أو رجل؛ لم يُقل فيه إلا: «لخيّ» عند سيبويه، وعند يونس: «لحويّ»، وقالوا في العلّيظ الرّقبة: «رقبانيّ»، زادوا الألف والنون للمبالغة دلالة على هذا المعنى، وهو خارج عن قياس النسبة، ولذلك لا يستعمل إلا فيما استعملته العرب، ولو نسب إلى نفس الرّقبة، لم تقل فيه إلا: «رقبيّ».

واعلم أن هذه الأسماء التي ذكرنا شذوذها، إذا نسبت إليها في غير هذا الموضع الذي شذت فيه، أجريتها على القياس، ولم تستعمل فيه الشذوذ، كرجل سميت بـ«زبينة»، فإنك تقول فيه: «زبانيّ»، ولم يجز فيه «زبانيّ»؛ لأنهم تكلّموا بالشذوذ في اسم القبيلة التي يُقال لها: «زبينة»، وكذلك إذا كان اسمه ذهراً؛ لم يجز في النسب إليه إلا

«دَهْرِيٌّ»، بفتح الدال، لأنَّ «دُهْرِيًّا»، بضم الدهر، إنما تكلموا به في الرجل الذي يطول عمره، وتمضي عليه الدهور، وكذلك سائرها.

### فصل

#### [بناء على «فَعَالٍ» و«فَاعِلٍ» ما فيه معنى النسب من غير إلحاق اليائين]

قال صاحب الكتاب: وقد يُبنى على «فَعَالٍ»، و«فَاعِلٍ» ما فيه معنى النسب من غير إلحاق اليائين، كقولهم: «بَنَاتُّ»، و«عَوَاجُ»، و«ثَوَابُ»، و«جَمَالُ»، و«لَابِنُ»، و«تَامِرُ»، و«دَارَعُ»، و«نَابِلُ». والفرق بينهما أنَّ «فَعَالًا» لِذِي صَنْعَةٍ يَزاولُها وَيُدِيمُها، وعليه أسماء المحترفين، و«فَاعِلٌ» لِمَنْ يَلَاسِ الشَّيْءَ فِي الْجُمْلَةِ. وقال الخليل<sup>(١)</sup>: إنما قالوا: «عِيشَةٌ راضِيَّةٌ» أي: ذات رِضى، و«رَجُلٌ طَاعِمٌ كَاسٍ» على ذا.

\* \* \*

قال الشارح: اعلم أنهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور، وذلك لأنَّ لم يأتوا ببناء النسبة، لكنهم يبنون بناء يدلُّ على نحو ما دلَّ عليه ياء النسبة، وهو قولهم لصاحب البُوتَّ وهي الأكسيَّة، واحدُها بُتٌّ: «بَنَاتُّ»، ولصاحب الشِّباب: «ثَوَابُ»، و«الصَّاحِبُ»، الْبَزَّ: «بَرَازُ»، ولصاحب العاج: «عَوَاجُ»، ولصاحب الجمال التي يُنقل عليها: «جَمَالُ»، ولصاحب الحَمِير التي ينقل عليها: «حَمَارُ»، وللصَّيْرِيفِي: «صَرَافُ»، وهو أكثرُ من أن يُحصَى، كـ«الْعَطَارُ»، وـ«الْئَقَاشُ». وهذا النحو إنما يُعملونه فيما كان صَنْعَةً وَمُعَالَجَةً، لتكثير الفعل، إذ صاحب الصنعة مُداوِمٌ لصنيعته، فجعل له البناء الدالُّ على التكثير، وهو «فَعَالٌ»، بتضييف العين؛ لأنَّ التضييف للتکثير.

وما كان من هذا ذَا شَيْءٍ، وليس بصنعة يُعالِجُها، أتوا بها على «فَاعِلٍ»، وذلك لأنَّ «فَاعِلًا» هو الأصل، وإنما يُعدَّ عنه إلى «فَعَالٍ» للْمُبَالَغَةِ؛ فإذا لم تُرَدِّ المبالغة؛ جيء به على الأصل، لأنَّه ليس فيه تكثير. قالوا الذي الدُّرْعُ: «دارَعُ»، ولذي الثَّبَلِ: «نَابِلُ»، ولذي الثَّشَابِ: «نَاثِبُ»، ولذي اللَّبَنِ والثَّمَرِ: «لَابِنُ»، و«تَامِرُ». قال الحُطَيْثَةُ [من مجزوء الكامل]:

٨٤٥- وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنْ سَكَ لَابِنُ بِالصَّيْفِ تَامِرْ

(١) الكتاب /٣ .٣٨٢

٨٤٥- التخريج: البيت للحطيني في ديوانه ص ٣٣؛ وأدب الكاتب ص ٣٢٧؛ والخصائص ٣/٢٨٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٣٠؛ والكتاب ٣/٣٨١؛ ولسان العرب ١٣/٣٧٤ (لين)؛ وبلا نسبة في رصف المبني ص ٧٢؛ والصاحب في فقه اللغة ص ١٨١.

اللغة: غرَّ: خدع. لابن وتامر: صاحب لبن وتمر.

الإعراب: «وَغَرَرْتَنِي»: الواو: بحسب ما قبلها، «غرَرْتَنِي»: فعل ماضٍ، والناء: ضمير في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به. «وَزَعَمْتَ»: الواو: حرف عطف، =

أي: ذو لَبَنٍ، ذو تَمِيرٍ. وقالوا لذى السلاح: «سالح»، ولصاحب الفرس، «فارس». و«فاعِلٌ» هُنَاهَا ليس بجَارٍ عَلَى الفعل، إِنَّمَا هو اسْمٌ صِيغٌ لذى الشيء، أَلَا ترى أَنَّك لا تقول: «درع يَدْرَع»، ولا «لَبَنٌ يَلْبَنٌ».

وقالوا لصاحب التَّغْلُل: «نَاعِلٌ» ولصاحب الحِذَاء: «حَادٌ»، ولصاحب اللَّخْم: «لَاحِمٌ»، ولصاحب الشَّخْم: «شَاحِمٌ». وإن كان شَيْءٌ من هذه الأشياء صنْعَةً وَمَعَاشًا يُدَاوِهَا صَاحِبُهَا؛ نُسَبَ عَلَى «فَعَالٍ»، فَيُقَالُ لَعْنِ بَيْعِ الْلَّبَنِ وَالْتَّمِيرِ: «لَبَانٌ»، وَ«تَمَارٌ»، وَلَمَنْ يَرْمِي بِالْبَنَلِ: «بَنَالٌ». قال امرؤ القيس [من الطويل]:

٨٤٦— وليس بذى رُمْحٍ فَيَطْعَنُنِي بِهِ      وليس بذى سَيْفٍ وليس ببنَالٍ  
وربما جمعوا اللفظين في شيء واحد، قالوا: «رجل سائِفٌ، وسَيَافٌ»، وقالوا: «رجل

= «زَعْمَت»: فعل ماضٍ، والثاء: ضمير في محل رفع فاعل. «أَنَّك»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير في محل نصب اسم «إِن». «لَابَنٌ»: خبر «أَن» مرفوع. «بِالصَّيْفِ»: جار و مجرور متعلقان بـ«لَابَنٌ». «تَامِرٌ»: خبر ثانٍ لـ«أَن».

وجملة «غررتني»: بحسب ما قبلها. وجملة «زَعْمَت»: معطوفة على سابقتها. والمصدر المؤول من «أَن» وما دخلت عليه في محل نصب مفعول به لـ«زَعْمَ». والشاهد فيه قوله: «لَابَنٌ» و«تَامِرٌ» حيث استغنى عن ياء النسبة بصوغ الفاعل بمعنى «صاحب لَبَنٌ» و«صاحب تَمِيرٌ».

٨٤٦— التَّخْرِيج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٢١/٣؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٤١؛ والكتاب ٣٨٣/٢؛ ولسان العرب ٦٤٢/١١ (بنَالٌ)؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٤٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٧٤٥/٣؛ ومغني الليب ١١١/١؛ والمقتضب ١٦٢/٣.

الإعراب: «ولَيْسٌ»: الواو: بحسب ما قبلها، «لَيْسٌ»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «بَذِي»: الباء حرف جز زائد، «ذِي»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلأً على أنه خبر «لَيْسٌ»، وهو مضاد. «رَمَحٌ»: مضاد إليه مجرور. «فَيَطْعَنُنِي»: الفاء السببية: حرف عطف يطعني: فعل مضارع منصوب بـ«أَن» مضمرة، والنون الثانية للوقاية، والإياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». والمصدر المؤول من «أَن» وما بعدها معطوف على مصدر متزعزع من الكلام السابق. «بِهِ»: الباء حرف جز زائد، «لَيْسٌ»: الواو: حرف عطف، «لَيْسٌ»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «بَذِي»: الباء حرف جز زائد، «وَذِي»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلأً على أنه خبر «لَيْسٌ»، وهو مضاد. «سَيْفٌ»: مضاد إليه مجرور. «ولَيْسٌ»: حرف عطف، «لَيْسٌ»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «بَنَالٌ»: الباء حرف جز زائد، «بَنَالٌ»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلأً على أنه خبر «لَيْسٌ».

وجملة «لَيْسٌ بَذِي رَمَحٌ»: بحسب ما قبلها. وجملة «فَيَطْعَنُنِي»: صلة الموصول الحرفية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لَيْسٌ بَذِي سَيْفٍ» معطوفة على الجملة الأولى. وجملة «لَيْسٌ بَنَالٌ»: معطوفة على الجملة الأولى أيضاً.

والشاهد فيه قوله: «بَنَالٌ» حيث بناء على «فَعَالٍ»، والقياس «نَابِلٌ» أي: ذو بنَالٌ، ولكنه أجراء مجرى صاحب الصفة، كما قيل: بَغَالٌ وسَيَافٌ.

تارسْ، وترَاسْ»، أي: معه تُرسْ. وقالوا: هو ملازمٌ، فأجروه مجرى الصنعة والعلاج.

وقالوا: «هُمْ ناصِبٌ»، أي: ذو نَصَبٍ، وليس على الفعل، فهو كالدارع، والنائب، وقالوا: «رجلٌ كَاسٌ»، أي: ذو كُسْنة، و«طاعُمٌ»، أي: ذو طَعْمٍ، أي: آكل، وهو مما يُدَمَّ به، أي ليس له فضلٌ، غير أنه يأكل ويشرب. قال الحُطَيْتَةَ [من البسيط]:

٨٤٧- دَعَ الْمَكَارِمَ لَا تَزَحَّلْ لِبْغِيَّتِهَا وَأَفْعَذْ إِنْكَ أَنْتَ الطَّاعُمُ الْكَاسِي  
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُمْ: «حَائِضٌ»، و«طَالِقٌ»، و«طَامِثٌ»، أي: ذات حَيْضٍ وَطَلاقٍ  
وَطَمِثٍ فِي أَصْحَاحِ الْأَقْوَالِ.

فاما قوله تعالى: «عِيشَةً رَاضِيَةً»<sup>(١)</sup> فقد قال الخليل: إنه من قبيل النسب، إلا أنه يُشكِّل عليه دخول التاء، لأنهم قالوا: إنما سقطت التاء من «حائِضٍ»، و«طَالِقٍ»؛ لأنَّه ليس بجاري على الفعل، وقد ذكروا أن «عِيشَةً رَاضِيَةً» لم تجر على الفعل لأن العيشة مَرْضِيَّةٌ، وفعلها «رَاضِيَتُ»، فحملوها على أنها ذات رَضْيٍ من أهلها بها، ثم أثبتت الهاء فيها، فيجوز أن تكون الهاء للمبالغة على حدتها في «عَلَامَةً»، و«نَسَابَةً».

وهذا القبيل، وإن كان كثيراً واسعاً، فليس بقياس، بل يتبع فيه ما قالوه، ولا يتجاوز، فلا يقال لبائع البُرْ: «بَرَازٌ»، ولا لصاحب الفاكهة: «فَكَاهٌ»، ولا لصاحب الشعير: «شَعَارٌ»، ولا لبائع الدقيق: «دَقَاقٌ»، وإنما يقال: «دَقَيقٌ»، وقد قيل: «دَفَاقٌ». ومثل ذلك «الْكِسَائِيُّ» نسبٌ على قياس النسب، والفراء على قياس «البَرَاز» و«العَطَار».

٨٤٧- التخريج: البيت للحطية في ديوانه ص ١٠٨؛ والأزهية ص ١٧٥؛ والأغاني ١٥٥؛ وخزانة الأدب ٦/٢٩٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩١٦؛ والشعر والشراة ص ٣٣٤؛ ولسان العرب ١٠٨/١٠ (ذرق)، ٣٦٤/٢٤ (طبع)، ١٥/٢٤ (كتاب)؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٤١٨؛ وخزانة الأدب ٥/١١٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٨٨.

اللغة: البغية: الطلب. الطاعم والكاسي: أي صاحب طعام وكسوة.

المعنى: اترك مكارم الأخلاق فلست أهلاً لها، واجلس في دارك كالعجز يأتك الطعام والكساء. الإعراب: «دع»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوب تقديره: «أنت»: «المكارم»: مفعول به منصوب بالفتحة، «لا»: نهاية جازمة، «ترحًا»: فعل مضارع معجزوم بـ«اللام»، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: «أنت»: «لبغيتها»: جار ومحور متعلقان بـ«ترحًا»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل في محل جز بالإضافة. «واقعد»: الواو: حرف عطف، «اقعد»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». «فإنك»: القاء: استثنافية، «إنك»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير في محل نصب اسم «إن». «أنت»: حرف فصل. «الطاعم»: خبر «إن» مرفوع. «الكاسي»: خبر «إن» مرفوع. وجملة «دع المكارم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا ترحل»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اقعد»: معطوفة على «دع». وجملة «إنك الطاعم الكاسي»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «الطاعم الكاسي» حيث استغنى عن ياء النسب بصوغ الفاعل بمعنى «صاحب طعام» و«صاحب كساء».

(١) الحافة: ٢١، والقارعة: ٧.



## فهرس المحتويات

٣	أسماء الأفعال والأصوات .....
٣	فصل نوعاً أسماء الأفعال .....
١٠	اسم الفعل غير المتعدّي .....
١٨	أسماء الفعل التي هي أسماء أخبار .....
٢٦	فصل أوجه رُويداً .....
٢٩	فصل أحكام هَلْمٌ .....
٣٢	فصل أحكام هَا .....
٣٦	فصل أحكام حَيَّهَلَ .....
٤٠	استعمال حَيَّ وَهَلَا اسمي فعل .....
٤١	فصل أحكام بْلُه .....
٤٥	فصل أوجه فَعَالٍ .....
٥٠	فعال التي بمعنى المصدر .....
٥٥	فعال المعدلة عن الصفة .....
٥٧	فعال في غير النداء .....
٦٥	فعال المعدلة عن فاعلة في الأعلام .....
٧٠	فصل بناء فعال وإعرابها .....
٧٢	فصل أحكام هِيَهَات .....
٧٦	فصل معنى شَتَان .....
٧٨	فصل أحكام أَفْ .....
٧٩	فصل أقسام أسماء الأفعال من حيث التعريف والتوكير .....
٨٥	فصل أسماء الأفعال المُتَّصلَة بكاف الخطاب .....
٨٧	فصل أسماء الأصوات .....
١٠٤	الظروف .....
١٠٤	فصل ظروف الغaiيات .....
١٠٧	بناء ظروف الغaiيات وإعرابها .....

١١٣	فصل أحكام حيث
١١٦	فصل أحكام منذ
١٢٠	فصل أحكام إذ وإذا
١٢٧	فصل لدى ولغاتها
١٣١	فصل الآن، ومتى، وأين، وأيَّانَ ولما
١٣٦	أمس
١٣٧	قطْ وعوض
١٣٩	فصل كيف
١٤٣	المركبات
١٤٣	فصل نوعاً المركبات
١٤٤	فصل الفرق بين ضرب المركبات
١٤٥	فصل حكم الأعداد المركبة
١٤٧	فصل معاني الألفاظ المركبة
١٥٤	فصل لغات خاز باز
١٥٥	معاني خاز باز
١٥٨	فصل أصل بادي بادي بدا ومعناهما
١٦٠	فصل معنى أيدي سبا
١٦٢	فصل لغتا معيذكرب
١٦٥	الكنيات
١٦٥	فصل تعدادها
١٦٧	فصل كم الاستفهامية وكم الخبرية
١٦٨	فصل إعراب كم
١٧٠	فصل حذف مُميِّز كم الاستفهامية
١٧١	فصل مُميِّز كم الاستفهامية
١٧٢	فصل الفصل بين كم الخبرية وبين مُميِّزها
١٧٧	فصل عودة الضمير على كم
١٧٨	فصل أوجه إعراب الاسم بعد كم في قول للفرزدق
١٧٩	فصل إضافة كم الخبرية إلى ما بعدها
١٨٠	فصل كائِن ولغاتها
١٨٣	فصل كيَّت وذَيَّت: استعمالهما ولغاتها
١٨٥	ومن أصناف الاسم المثلث

فصل تعريفه .....	١٨٥
سقوط نون المثنى بالإضافة وألفه بمقابلة ساكن .....	١٩٤
فصل ثنية المقصور .....	١٩٦
فصل ثنية الممدود .....	٢٠٠
فصل ثنية المحذوف لامه .....	٢٠٣
فصل ثنية الجمع .....	٢٠٧
فصل جَعْلُ الْمُثَنَّى عَلَى لِفْظِ الْجَمْعِ .....	٢٠٩
ومن أصناف الاسم المجمع .....	٢١٣
فصل نوعاه .....	٢١٣
فصل جمع القلة وجمع الكثرة .....	٢٢٤
فصل إعراب جمع المذكر السالم بالحركات في بعض اللغات .....	٢٢٦
فصل أوزان جمع الاسم الثلاثي المجرد .....	٢٣١
فصل أوزان جمع الثلاثي المجرد الذي لحقته تاء التأنيث .....	٢٤٤
فصل جَمْعِ الصَّفَاتِ .....	٢٤٩
فصل جمع المؤنث الثلاثي الساكن الوسط المنتهي بـتاء .....	٢٥٦
جمع المؤنث الثلاثي الساكن الوسط المعتل المنتهي بـتاء .....	٢٥٩
فصل جمع المؤنث الساكن الوسط غير المنتهي بـتاء .....	٢٦١
فصل حكم المُعْتَلِ العين من أَفْعُلٍ في الجمع .....	٢٦٤
فصل جمع أَفْعُلٍ وفُعُولٍ من المعتل اللام .....	٢٦٥
فصل جمع ذي التاء من المحذوف العَجَزِ .....	٢٦٨
فصل جمع الرِّباعيِّ .....	٢٧١
جمع الخامسِ .....	٢٧٣
فصل جمع الثلاثي المزيد بحرف الذي ثالثه مدة .....	٢٧٤
عدم مجيء فُعلٍ في جمع الثلاثي المضاعف ولا المعتل اللام .....	٢٧٩
جمع الثلاثي المزيد بحرف الذي ثالثه مدة ويتنهى بتاء التأنيث .....	٢٨٢
جمع الوصف المزيد بحرف الذي ثالثه حرف مَدَ .....	٢٨٣
جمع فَعِيلٍ بمعنى مَفْعُولٍ .....	٢٩٢
جمع فَعِيلَة .....	٢٩٣
جمع الاسم الذي على وزن فَاعِلٍ .....	٢٩٤
جمع مؤنث الاسم الذي على وزن فَاعِلٍ .....	٢٩٦
جمع الصفة التي على وزن فَاعِلٍ .....	٢٩٧

٣٠٢	جمع مؤنث الصفة التي على وزن فاعل .....
٣٠٢	فصل جمع الاسم الذي في آخره ألف تأنيث رابعة .....
٣٠٥	جمع الصفة التي على أربعة أحرف آخرها ألف التأنيث .....
٣٠٩	جمع الاسم الذي على خمسة أحرف وآخره ألف التأنيث .....
٣١٠	فصل جمع أفعال .....
٣١٢	فصل جمع فقلان وفغلان وفيغلان .....
٣١٤	فصل جمع فتيل .....
٣١٦	فصل جمع فعال وفعال وفعلن وفعلن ومفعول ومفعول ومفعول .....
٣١٨	فصل جمع الثلاثي المزيد بحرف للإلحاق بالرّباعي أو لغير الإلحاق .....
٣١٩	جمع الاسم الرباعي الأعجمي أو المنسوب .....
	جمع الرباعي إذا لحقه حرف لين رابع، والثلاثي الملحق به، وما فيه زيادة غير مدة فيصير بها أربعة .....
٣٢٠	فصل اسم الجنس الجماعي .....
٣٢٢	فصل الجمع المبني على غير واحده المستعمل .....
٣٢٤	فصل جمع الجمع .....
٣٢٧	فصل الجمع الذي لم يكسر عليه الواحد .....
٣٣٢	فصل ما يأتي مفرداً وجمعًا بلفظ واحد .....
٣٣٧	فصل حمل الشيء على غيره في الجمع .....
٣٣٨	فصل ردة المحذوف عند الجمع .....
٣٤١	فصل جمع المذكر الذي لم يكسر .....
٣٤٦	ومن أصناف الاسم المعرفة والنكرة .....
٣٤٧	فصل تعريف المعرفة وأضريها .....
٣٤٧	أعرف المعرف .....
٣٤٩	تعريف النكرة .....
٣٥١	ومن أصناف الاسم المذكر والمؤنث .....
٣٥٢	فصل تعريف المذكر والمؤنث .....
٣٥٢	المؤنث الحقيقية والمؤنث المجازية .....
٣٥٧	وجوب تأنيث الفعل إذا أُسند إلى ضمير المؤنث .....
٣٦٠	فصل ثبوت تاء التأنيث وتقديرها .....
٣٦٣	فصل وجوه دخول تاء التأنيث على الكلمة .....
٣٦٤	فصل مجيء تاء التأنيث منفصلة وغير منفصلة .....
٣٦٩	

٣٧٠ .....	فصل مجيء تاء التأنيث للجمع
٣٧١ .....	فصل مذهب البصريين والkovfien في نحو حاضر
٣٧٤ .....	فصل ما يستوي فيه المذكر والمؤنث
٣٧٥ .....	فصل حكم الفعل المستند إلى الجمع في التذكير والتأنيث
٣٧٨ .....	حكم الفعل المستند إلى ضمير الجمع في التذكير والتأنيث
٣٨٢ .....	فصل حكم صفة اسم الجمع في التذكير والتأنيث
٣٨٣ .....	فصل الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة
٣٨٨ .....	الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث الممدودة
٣٩٤ .....	ومن أصناف الاسم المُصَغَّرٌ
٣٩٤ .....	صياغته
٣٩٨ .....	تصغير الخامس
٤٠١ .....	فصل ردة الاسم المحذوف منه شيء إلى أصله في التصغير
٤٠٥ .....	فصل ما لا يُرَد ممحظفه عند التصغير
٤٠٦ .....	فصل ما تُرَد لامه المحذوفة عند التصغير
٤٠٨ .....	فصل تصغير ما فيه حرف مبدل من غيره
٤١١ .....	فصل تصغير ما ثالثه واو وسـطا
٤١٢ .....	قلب الراء ياء في التصغير إذا وقعت لاما
٤١٣ .....	فصل اجتماع يائين في التصغير
٤١٥ .....	فصل تصغير ما ختم ببناء التأنيث
٤١٨ .....	تصغير ما ختم بالألف
٤٢٠ .....	فصل تصغير ما كان على خمسة أحرف رابعه حرف مـ زائد
٤٢٠ .....	تصغير الاسم الثلاثي المزيد بحروفين وليس إحدى الزيادتين مـ زـ
٤٢٢ .....	تصغير الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف والرابع المـ زـ
٤٢٣ .....	فصل جواز التعويض وتركه فيما يـ حـذـفـ من الزوائد عند التصغير
٤٢٤ .....	فصل تصغير جمع القلة
٤٢٤ .....	تصغير جمع الكثرة
٤٢٦ .....	تصغير اسم الجمع
٤٢٦ .....	فصل ما جاء في التصغير على غير بناء المـ كـبـرـ
٤٢٧ .....	فصل تصغير الشيء لدنوه من الشـيءـ
٤٢٨ .....	فصل تصغير الفعل
٤٢٩ .....	فصل ما كان من الأسماء على بناء التصغير

٤٣٠ .....	فصل تصغير الأسماء المُرَكَّبة .....
٤٣١ .....	فصل تصغير الاسم المُرَخْم .....
٤٣٢ .....	فصل ما لا يُصَغِّر .....
٤٣٤ .....	فصل تصغير الأسماء المُبْنِيَة .....
٤٣٨ .....	ومن أصناف الاسم المنسوب .....
٤٣٨ .....	فصل تعريفه .....
٤٤٠ .....	السَّبَبُ الحَقِيقِيُّ وَالسَّبَبُ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ .....
٤٤١ .....	التَّغْيِيرَاتُ الَّتِي تَحَدُّثُهَا النَّسْبَةُ فِي الْإِسْمِ .....
٤٤١ .....	فصل حذف التاء ونوئي الثنوية والجمع في النسبة .....
٤٤٤ .....	فصل النسبة إلى الاسم الثلاثي المكسور العين .....
٤٤٤ .....	فصل النسبة إلى فعيلة وفعولة وفعيلة .....
٤٤٦ .....	فصل النسبة إلى الاسم الذي قبل آخره ياء مُشَدَّدة .....
٤٤٨ .....	فصل النسبة إلى المعتل اللام من فعيل وفعيلة وفعيل وفعيلة .....
٤٤٩ .....	النسبة إلى المعتل اللام من فَعُولَة وَفَعُولَة .....
٤٤٩ .....	فصل النسبة إلى الاسم المقصور الذي ألفه مُنْقَلِّبة .....
٤٥١ .....	النسبة إلى الاسم المقصور الذي ألفه زائدة .....
٤٥٢ .....	فصل النسبة إلى الاسم المنقوص .....
٤٥٥ .....	فصل النسبة إلى الاسم الثلاثي المنتهي بباء أو واو قبلهما ساكن .....
٤٥٨ .....	فصل النسبة إلى مَرْمِيَّة .....
٤٥٩ .....	فصل النسبة إلى الممدود .....
٤٦١ .....	فصل النسبة إلى المختوم بناء التأنيث ولا مه واو أو ياء .....
٤٦٣ .....	فصل النسبة إلى ما كان على حرفين .....
٤٦٧ .....	فصل النسبة إلى بنت وأخت وكلتا .....
٤٦٩ .....	فصل النسبة إلى المُرَكَّب .....
٤٧١ .....	فصل النسبة إلى المركب تركيًّا إضافيًّا .....
٤٧٢ .....	فصل النسبة إلى الجمع .....
٤٧٤ .....	فصل ما شَدَّ في النسبة عن القياس .....
٤٨٠ .....	فصل بناء على فعال وفاعل ما فيه معنى النسب من غير إلحاق اليائين .....
٤٨٣ .....	فهرس المحتويات .....

